

البرص النكس
شرح

الشيخ

الرضاء لليلة

ششرح

الديرة البهية

للسيد الامام العلامة الملاك المؤيد من الله الباري
أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري

الجزء الاول

مكتبة
دار الشرائع

شارع الجمهورية - القاهرة
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة المتحف القومي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك اللهم أنت الذي علمت الناس في دينهم حكماً ، وفي دنياهم أحكاماً *
وجعلت أمة خاتم الرسل المرحومة أكرم الأمم كلها منزلاً ومقاماً * وما زلت ألهمت
من شئت وتلهم من تشاء منهم في كل قرن استعمال السنن المطهرة على وجهها إلهاماً *
ونهيهم عن التفرق في الدين ، وأوضحت لهم سبيل اليقين ، فأصبحوا بنعمتك
بررة كراماً * وما انفك عدوهم نفوا عن الدين وينفون عنه انتحال^(١) المبطلين ،
وتحريف الغالين ، وتأويل الجاهلين ، حتى عاد علم الحق معتدلاً قواماً *
ونصلي عليك أيها النبي الكريم ، بك من الله علينا بالايان وهدانا لإسلاماً *
لطفاً بنا ورحمة علينا ، وبركة فينا ، واحساناً إلينا واكراماً * فكان ذلك لزاماً *
ولولاك ما اعتدينا ، ولا صلينا ولا علمنا أحكاماً * فكنت أنت داعينا الى الله سبحانه
وتعالى ، وهادينا لنا ، وروفاً بنا ، وفيناً إماماً * ونسلم عليكم أهل البيت الطاهرين
الطيبين أنتم أصبتم من سعادة الدارين سهاماً * وقتم بالحق الحقيق بالاتباع كما يحق
قياماً * ورضى الله عنكم أصحاب النبي ﷺ بكم انتظم مبتغى الأمة الأمية
بدأً وختاماً * ومنكم استنب أمر الملة المكرمة أصلاً وفرعاً واهتماماً * ورحمة الله
وبركاته عليكم أهل الحديث ، أنتم كشفتم للناس عن صراح^(٢) الحق وصحاح السنة
وقح الشريعة^(٣) ظلاماً * وعن وجه الدين القويم والصراط المستقيم لثاماً * وكيف
وقد جعلكم الله تعالى للمتقين إماماً *

﴿ وبعد ﴾ فلما جمع الامام الهمام عز المسلمين والاسلام ، سلالة السلف الصالحاء ،
تذكار العرب العرباء ، وارث علوم سيد المرسلين ، خاتمة المفسرين والمحدثين ، شيخ
شيوخنا الكاملين ، المجتهد المطلق العلامة الرباني ، قاضي قضاة القطر البقائي ، محمد

(١) أي ادعاء (٢) الصراح بالضم والفتح الحاضر من كل شيء (٣) أي خالصها

ابن علي بن محمد اليميني الشوكاني ، المتوفى سنة خمس وخمسين ومائتين وألف الهجرية ؛
 رضى الله تعالى عنه وأرضاه ، وجعل الفردوس منزله ونزله ومأواه ، المختصر الذي
 سماه « الدرر البهية في المسائل الفقهية » قاصداً بذلك جمع المسائل التي صح دليلها ،
 وانضح سبيلها ، تاركاً لما كان منها من محض الرأي ، فانه قالها وقيلها ، غير ملتفت
 الى ما اشتهر ، فالحق أحق بالتباع ، وغير جامد على ما ذكر في الزبر^(١) فمسلاتك
 التحقيق اتساع ، بل محض فيه النصح النصيح ، ومخض^(٢) عن زبد الحق الصريح ،
 وأتى بتحقيقات جليلة خلت عنها الدفاتر ، وأشار الى تدقيقات نفيسة لم تمسها صحف
 الأكابر ، ونسبة هذا المختصر الى المطولات من الكتب الفقهية ، نسبة السبيكة
 الذهبية الى التربة المعدنية ، كما يعرف ذلك من رسخ في العلوم قدومه ؛ وسبح في
 بحار المعارف ذهنه ولسانه وقلمه ، سألته جماعة من أهل الانتقاد والفهم النافذ ،
 العاضين على علوم الاجتهاد بأقوى لحي^(٣) ، وأحد ناجذ^(٤) ، أن يجلي عليهم عروس
 ذلك المختصر ، ويزفه اليهم ليغنوا في محاسنه النظر ، فاستمهلهم ريثما يصحح منه ما
 يحتاج الى التصحيح ، وينقح فيه ما لا يستغنى عن التنقيح ، ويرجع من مباحثه
 ما هو مفتقر الى الترجيح ، ويوضح من غوامضه ما لا بد فيه من التوضيح ، فشرحه
 بشرح مختصر ، من معين عيون الأدلة معتصر ، ومباه « الدراري المضية شرح
 الدرر البهية » وفيها قال قائل :

إن شئت في شرع النبي * قدح بزند فيه وارى^(٥)

فاعكف على الدرر التي * سلكت بسط^(٦) من درارى

وشرحه هذا كان بالقول ، فجعلته شرحاً ممزوجاً ، وصيرته على منواله منسوجاً ،
 مستوعباً للفظه ومعناه ، ومستصحباً لفجاويه ومبناه ، مضيفاً اليه مذاهب الفقهاء
 ليظهر ضعفها أوقوتها ، عند تقابل الأدلة وتعارضها بالآراء ، لا الأخذ بها على ما
 كان بأي حال ؛ فان الرجال تعرف بالحق لا الحق بالرجال ، ثم زدت عليه أشياء من
 حاشية الماتن^(٧) على شفاء الاوام التي سماها « وبل الغمام » ومن غيرها عند النظر الثانى

(١) أى في السكتب (٢) مخض اللبن أخذ زبده (٣) أى منبت الحجية (٤) الناجذ
 آخر الاضراس والانسان أرمسة نواجذ في أقصى الاسنان (٥) ودى الزند خرجت ناره
 (٦) السط الغيط مادام فيه الخرز والافوس سلك (٧) يعبر مؤلف هذا الشرح كثيراً

في هذا الكتاب ، فعاد بحمد الله تعالى كما قيل اللبأ وابن طاب^(١) ، هذا وقد أملت
 هذا الشرح على طريق الارتجال بالاستعجال ، ارشاداً الى طرق من العلم طالما
 تركت ، وهذا لطباع جامدة طالما ركبت ، راجياً من الله تعالى أن أكون ممن تعلم
 علم رسول الله ﷺ وعلمه وأذاعه ، وحفظه على الناس وفيهم روجه وأشاعه ،
 فدونك هذا المشروح والشرح ، يلقي اليك زمام التفويض في المدح والقدح ، يامن
 له في أوج^(٢) التحقيق صمود ، وعليه من ملابس التدقيق برود ، كيف وهو يروي
 غليل طالبي فقه السنة ، ويشفي عليل السائئين الى مسانئ الجنة ، فليسعد به كل
 طالب الحق الصادق ، ويضن به كل ذي باطل زاهق ، ولئن رده القاصرون ،
 فسيقبله الماهرون ، وان ذمه الجهلة ، فسوف يمدحه الكملة ، وسميت هذا الشرح
 الانيس ، بل العلق النفيس (الروضة الندية شرح الدرر البهية) والله سبحانه وتعالى
 أرجو أن يعين على التمام ، وينفعني به ومن أخلفه وجميع المتبعين للسنن في هذه
 الدار ودار السلام ، انه ولي الاجابة ، وبيده الهداية والاصابة ، قال رضى الله عنه :
 ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَحْمَدُ مَنْ أَمَرَنَا بِالتَّقَةِ فِي الدِّينِ وَأَشْكُرُ مَنْ أَرْشَدَنَا
 إِلَى اتِّبَاعِ سُنَنِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، وَأُصَلِّي وَأُسَلِّمُ عَلَى الرُّسُولِ الْأَمِينِ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ
 وَأَصْحَابِهِ الْأَكْرَمِينَ﴾ *

﴿ باب ﴾

هذا الباب قد اشتمل على مسائل :

الاولي ﴿ الماء طاهرٌ ومُطَهَّرٌ ﴾ ولا خلاف في ذلك ، وقد اطلق بذلك الكتاب
 والسنة وكما دل الدليل على كونه طاهراً مطهراً وقام على ذلك الاجماع كذلك يدل
 على ذلك الاصل والظاهر والبراءة فان أصل عنصر الماء طاهر مطهر بلانزاع وكذلك
 الظهور يفيد ذلك والبراءة الاصلية عن مخالطة النجاسة له مستصحية ﴿ لا يُخْرِجُهُ

عن مصنف الاصل بلفظ { الماتن } وهو لفظ مولد مستكره فأصل { المتن } الظهور في اللغة
 ثم استعمله طلاب العلم في الكتاب المختصر اذا كان عليه شرح فاشتقاق اسم فاعل من هذا
 - وليس بمصدر اشتقاق خاطيء (١) اللبأ كمنب أول الابن عند الولادة . وابن طاب ضرب من
 الرطب (١) أي علو

عَنِ الْوَصْفَيْنِ * أَي غِنِ وَصْفٌ كَوْنُهُ طَاهِرًا وَعَنْ وَصْفٍ كَوْنُهُ مَطْهُرًا ﴿إِلَّا مَا غَيَّرَ رِيحَهُ أَوْ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ مِنَ النَّجَاسَاتِ﴾ *

هذه المسألة الثانية من مسائل الباب ، وهي أنه لا يخرج الماء عن الوصفين إلا ما غير أحد أوصافه الثلاثة من النجاسات لا من غيرها ، وهذا المذهب هو أرجح المذاهب وأقواها *

والدليل عليه ما أخرجه أحمد وصححه وأبو داود والترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي والحاكم وصححه ، وصححه أيضاً يحيى بن معين وابن حزم من حديث أبي سعيد قال « قيل يا رسول الله أتتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلتقي فيها الحيض ^(١) ولحوم الكلاب والنتن فقال رسول الله ﷺ : الماء طهور لا ينجسه شيء » وقد أعلاه ابن القطان باختلاف الرواة في اسم الراوى له عن أبي سعيد واسم أبيه وليس ذلك بعله ، وقد اختلف في أسماء كثير من الصحابة والتابعين على أقوال ، ولم يكن ذلك موجباً للجهالة على أن ابن القطان نفسه قال بعد ذلك الاعلال : وله طريق أحسن من هذه ، ثم ساقها عن أبي سعيد وقد قامت الحجة بتصحيح من صححه من أولئك الأئمة *

وله شواهد منها حديث سهل بن سعد عند الدارقطني ، ومن حديث ابن عباس عند أحمد وابن خزيمة وابن حبان ، ومن حديث عائشة عند الطبراني في الأوسط وأبي يعلى والبخاري وابن السكن كلها بنحو حديث أبي سعيد ، وأخرجه بزيادة الاستثناء الدارقطني من حديث ثوبان بلفظ « الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه أو لونه أو طعمه » وأخرجه أيضاً مع الزيادة ابن ماجه والطبراني من حديث أبي أمامة بلفظ « ان الماء طهور إلا إن تغير ريحه أو لونه أو طعمه بنجاسة تحدث فيه » وفي اسنادهما من لا يحتاج به ، وقد اتفق أهل الحديث على ضعف هذه الزيادة ، لسكنه قد وقع الاجماع على مضمونها كما نقله ابن المنذر وابن الملقن في البدر المنير والمهدي في البحر ، فمن كان يقول بحجية الاجماع كان الدليل عنده على ما أفادته تلك الزيادة هو الاجماع ، ومن كان لا يقول بحجية الاجماع كان هذا الاجماع مفيداً لصحة تلك

(١) جمع حيضة وهي العذرة التي تتقي بها المرأة دم الحيض

الزيادة ، لكونها قد صارت مما أجمع على معناها وتلقى بالقبول فلا استدلال بها لا بالاجماع * وعن الثاني ما أخرجه عن اسم الماء المطلق من المنيرات الطاهرة *
 هذه المسألة الثالثة من مسائل الباب ووجه ذلك أن الماء الذي شرع لنا التطهير به هو الماء المطلق الذي لم يضاف الى شيء من الامور التي تخالطه فان خالطه شيء أوجب اضافته اليه ، كما يقال ماء ورد ونحوه ، فليس هذا الماء المقيد بنسبته الى الورد مثلاً هو الماء المطلق الموصوف بأنه. طهور في الكتاب العزيز بقوله سبحانه : (ماء طهوراً) وفي السنة المطهرة بقوله صلى الله عليه وسلم « الماء طهور » فخرج بذلك عن كونه مطهوراً ، ولم يخرج به عن كونه طاهراً لأن الفرض أن الذي خالطه طاهر ، واجتماع الطاهرين لا يوجب خروجهما عن الوصف الذي كان مستحقاً لكل واحد منهما قبل الاجتماع *

قال في حجة الله البالغة . وأما الوضوء من الماء المقيد الذي لا يطلق عليه اسم الماء بلا قيد فأمر تدفعه الملة بادي الرأي ، نعم ازالة الخطب به محتمل بل هو الراجح *
 وقد أطال القوم في فروع موت الحيوان في البئر والعشر في العشر والماء الجاري وليس في كل ذلك حديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم البتة ، وأما الآثار المنقولة عن الصحابة والتابعين كأثر ابن الزبير في الزنجي وعلى بن ابى طالب رضي الله تعالى عنه في الفأرة والنخعي والشعبي في نحو السنور فليست مما يشهد له المحدثون بالصحة ، ولا مما اتفق عليه جمهور أهل القرون الأولى ، وعلى تقدير صحتها يمكن أن يكون ذلك تطيباً للقلوب وتنظيفاً للماء ، لا من جهة الوجوب الشرعي ، كما ذكر في كتب المالكية ودون نفي هذا الاحتمال خطر القتاد ، وبالجملة فليس في هذا الباب شيء يعتد به ويجب العمل عليه. وحديث القلتين أثبت من ذلك كله بغير شبهة ، ومن المحال أن يكون الله تعالى شرع في هذه المسائل لعباده شيئاً زيادة على ما لا ينفكون عنه من الارتماقت ، وهي مما يكثر وقوعه وتم به البلوى ، ثم لا ينص عليه النبي صلى الله عليه وسلم نصاً جلياً ولا يستفيض في الصحابة ومن بعدهم ولا حديث واحد فيه ، والله أعلم انتهى . (قلت) وقد أطال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في تخريج حديث القلتين والكلام عليه جرحاً وتعديلاً لفظاً ومعنى في كتابه تلخيص الحبير في تخريج

أخبار الرافعي الكبير اطالة حسنة فليرجع اليه *

﴿ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ ﴾ هذه المسألة الرابعة من مسائل الباب ، والمراد بالقلّة والكثرة ما وقع من الاختلاف في ذلك بين أهل العلم بعد اجماعهم على أن ما غيرت النجاسة أحد أوصافه الثلاثة ليس بظاهر قليل ان الكثير ما بلغ قلتين والقليل ما كان دونهما إما أخرجه أحمد وأهل السنن والشافعي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وصححه الحاكم على شرط الشيخين من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما قال « سمعت رسول الله ﷺ وهو يسأل عن الماء يكون في الفلاة ^(١) من الأرض وما ينوبه من السباع والدواب فقال : اذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث » وفي لفظ أحمد « لم ينجسه شيء » وفي لفظ لأبي داود « لم ينجس » وأخرجه بهذا اللفظ ابن حبان والحاكم ، وقال ابن منده اسناد حديث القلتين على شرط مسلم انتهى . ولكنه حديث قد وقع الاضطراب في اسناده ومتمنه كما هو مبين في موطنه ، وقد أجاب من أجاب عن دعوي الاضطراب ، وقد دل هذا الحديث على أن الماء اذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث واذا كان دون القلتين فقد يحمل الخبث ، ولكنه كما قيد حديث الماء طهور لا ينجسه شيء بتلك الزيادة التي وقع الاجماع عليها كذلك يقيد حديث القلتين بها فيقال : انه لا يحمل الخبث اذا بلغ قاتين في حال من الاحوال إلا في حال تغير بعض أوصافه بالنجاسة فانه حينئذ قد حمل الخبث بالمشاهدة وضرورة الحس ، فلا منافاة بين حديث القلتين وبين تلك الزيادة المجمع عليها وأما ما كان دون القلتين فهو مظنة لحمل الخبث وليس فيه أنه يحمل الخبث قطعا وبنا ، ولا أن ما يحمله من الخبث يخرج عن الطهورية لأن الخبث المخرج عن الطهورية هو خبث خاص ، وهو الموجب لتغير أحد أوصافه أو كلها لا الخبث الذي لم يتغير ، وحاصله أن ما دل عليه مفهوم حديث القلتين من أن ما دونهما قد يحمل الخبث لا يستفاد منه إلا أن ذلك المقدار اذا وقعت فيه نجاسة قد يحملها ، وأما أنه يصير نجسا خارجا عن كونه طاهرا فليس في هذا المفهوم ما يفيد ذلك ، ولا ملازمة بين حمل الخبث والنجاسة المخرجة عن الطهورية لأن الشارع قد نفى

النجاسة عن مطلق الماء ، كما في حديث أبي سعيد المتقدم وما شهد له ، ونفاها عن الماء المقيد بالقلتين ، كما في حديث عبد الله بن عمر المتقدم أيضا ، وكان النفي بلفظ هو أعم صيغ العام فقال في الأول « لا ينجسه شيء » وقال في الثاني أيضا كما في تلك الرواية « لم ينجسه شيء » فأفاد ذلك أن كل ماء يوجد على وجه الأرض طاهر إلا ما ورد فيه التصريح بما يخص هذا العام ، مصرحا بأنه يصير الماء نجسا كما وقع في تلك الزيادة التي وقع الإجماع عليها فاتها وردت بصيغة الاستثناء من ذلك الحديث ، فكانت من المخصصات المتصلة بالنسبة إلى حديث أبي سعيد ، ومن المخصصات المنفصلة بالنسبة إلى حديث عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما . على القول الراجح في الأصول وهو : أنه يبنى العام على الخاص مطلقا . فتقرر بهذا أنه لا منافاة بين مفهوم حديث القاتين وبين سائر الأحاديث ؛ بل يقال فيه : إن مادون القلتين أن حمل الخبث حملا استلزم تنذر ريح الماء أولونه أو طعمه فهذا هو الأمر الموجب للنجاسة والخروج عن الطهورية وإن حمله حملا لا يغير أحد تلك الأوصاف فليس هذا الحمل مستلزما للنجاسة*.

وقد ذهب إلى تقدير الماء القليل بما دون القلتين والكثير بهما الشافعي رحمه الله وأصحابه رحمهم الله وذهب إلى تقدير القليل بما يظن استعمال النجاسة باستعماله والكثير بما لا يظن استعمال النجاسة باستعماله ابن عمر ومجاهد وقد روي أيضا عن الشافعية رحمهم الله والحنفية رحمهم الله وأحمد بن حنبل رحمه الله ولا أدري هل تصح هذه الرواية أم لا فذهاب هؤلاء مبدونة في كتب أتباعهم من أراد الوقوف عليها راجعها . واحتج أهل هذا المذهب بمثل قوله تعالى (والرجز ^(١) فاهجر) وبخبر الاستيقاظ وخبر الولوغ وأحاديث النهي عن البول في الماء الدائم وهي جميعها في الصحيح ولكنها لا تدل على المطلوب ولو فرضنا أن لشيء منها دلالة بوجه ما كان ما أفادته تلك الدلالة مقيدا بما تقدم . لأن التعبد إنما هو بالظنون الواقعة على الوجه المطابق

(١) الرجز قرئ بضم الراء وكسرهما ومعناه العذاب والمراد بهجر العذاب هجر أسبابه فلا حجة في الآية على ما ادعوا

للشرع ؛ على أنه لا يبعد أن يقال إن العاقل لا يظن استعمال النجاسة باستعمال الماء إلا إذا خالطت الماء بجرمها أو بريحتها أو بلونها أو بطعمها مخالطة ظاهرة توجب ذلك الظن ، ولا شك ولا ريب أن ما كان من الماء على هذه الصفة ينجس لأن المخالطة إن كانت بالجرم فالمتوضئ مستعمل لعين النجاسة وإن كانت المخالطة بالريح أو اللون أو الطعم فلا مخالفة بين هذا المذهب وذلك المذهب الذي رجحناه •

والحاصل أنهم إن أرادوا بقولهم إن ظن استعمال النجاسة باستعماله فهو القليل وإن لم يظن فهو الكثير ما هو أعم من عين النجاسة وريحها ولونها وطعمها فلا مخالفة بين هذا المذهب وذلك المذهب الذي رجحناه إلا من جهة أن هؤلاء اعتبروا المظنة وأهل المذهب الأول اعتبروا المثنة ، ولكن لا يخفى أن المظنة إذا كانت هي الصادرة من غير أهل الوسوسة والشكوك فهي لا تكاد تخالف المثنة ^(١) في مثل هذا الموضع ؛ وإن أرادوا استعمال المعين فقط أو عدم استعمال المعين فقط فهو مذهب مستقل غير ذلك المذهب ، ولكن الظاهر أنهم أرادوا المعنى الأول ، ويدل على ذلك أنه قد وقع الاجماع على أن ما غير لون الماء أو ريحه أو طعمه من النجاسات أوجب تنجيسه كما تقدم تقريره ، فأهل هذا المذهب من جملة القائلين بذلك لدخولهم في الاجماع ، بل هو مصرح لحكاية الاجماع في البحر ، فتقرر بهذا أنهم يريدون المعنى الأول أعنى الأعم من العين والريح واللون والطعم ثبوتاً وانتفاءً ، وحينئذ فلا مخالفة بين المذهبين لأن أهل المذهب الأول لا يخالفون في أن استعمال المطهر لمعين النجاسة مع الماء موجب لخروج الماء عن الطهورية خروجاً زائداً على خروجه عند استعمال ما فيه مجرد الريح أو اللون أو الطعم ؛ فتأمل هذا فهو مفيد بل مجموع ما اشتمل عليه هذا البحث في الجمع بين المذاهب المختلفة في الماء وبين الأدلة الدالة عليها على هذه الصورة التي لخصتها مما لم أقف عليه لأحد من أهل العلم وهذه المسألة هي من المضايق التي يتعثر في ساحاتها كل محقق ويتبدل عند تشعب طرائقها كل مدقق ، وقد حررها الماتن في سائر مؤلفاته ^(٢) تحريرات مختلفة لهذه العلة وأطال

(١) المثنة العلامة (٢) كنيل الاوطار وويل الغمام والسييل الجرار والدمج الرباني

الكلام عليها في طيب النشر في المسائل العشر *
وقد استدل بعض أهل العلم بمثل حديث «استفت قلبك وإن أفتاك المفتون»
ومثل حديث «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» ولا يستفاد منهما إلا أن النورع
عند الظن من الاقدام أولى وأهل هذا المذهب يوجبون العمل بذلك الظن حتماً
وجزماً وقد عرفت أن أدلة المذهب الأول على الوجه الذي لمخصناه تدل على المذهب
الثاني فابعد النجعة إلى مثل حديث «استفت قلبك» و«دع ما يريبك» ليس
كما ينبغي . فإن قيل : إنه قصد الاستدلال على مجرد العمل بالظن من غير نظر إلى
هذه المسألة فيقال : أدلة العمل بالظن في الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر وأكثر منها
أدلة النهي عن العمل به وهكذا التعويل على حديث الولوغ والاستيقاظ ونحو ذلك
لا يفيد . وقد حكى في تحديد الماء الكثير أقوال منها أن الكثير هو المستبحر ؛
وقيل ما إذا حرك طرفه لم يتحرك الطرف الآخر ؛ وقيل ما كان مساحة مكانه كذا ؛
وقيل غير ذلك . وهذه الأقوال ليس عليها إثارة من علم بل هي خارجة عن باب
الرواية المقبولة والدراية المعقولة ﴿وَمَا فَوْقَ الْقُلْتَيْنِ وَمَا دُونَهُمَا﴾ قدر الشافعي
الماء الذي لا يتجسس بوقوع النجاسة ما لم يتغير بالقلتين وقدرهما بخمس قرب ؛
وفسرها أصحابه بخمسة مائة رطل وقدره الحنفية بالغدير الكبير الذي لا يتحرك جانب
منه بتحريك الآخر والعشر في العشر كذا في المسوى شرح الموطأ . وقال في حجة
الله البالغة : ومن لم يقل بالقلتين اضطر إلى مثلها في ضبط الماء الكثير كالماء المكي
أو الرخصة في آبار الفلوات من نحو أبعاد الأبل انتهى . ويدفع ذلك ما مر من عدم
الفرق بين مادون القلتين وما فوقهما مع الدليل عليه . وإن شئت زيادة التفصيل
فعليك بالفتح الرباني في فتاوي الشوكاني ففيها ما يشفي العليل ويسقي الغليل ﴿وَمَتَّحَرَّكَ
وَسَاكِنٌ﴾ وجه ذلك أن سكونه وإن كان قد ورد النهي عن التطهير به حاله (١)
فإن ذلك لا يخرج من كونه طهوراً لأنه يعود إلى وصف كونه طهوراً بمجرد تحركه
وقد دلت الأحاديث على أنه لا يجوز التطهير بالماء الساكن مادام ساكناً كحديث

(١) كذا في الأصل . ولم يرد في الحديث النهي عن التطهير بالماء الساكن إنما ورد النهي عن الانغماس
فيه لاجنب كما سيذكر المؤلف بعض الفاظه وقرئ كبير بينهما بل في الحديث التصريح بالتطهير به بالتناول
في كلام ابن هريرة راويه

أبي هريرة رضى الله تعالى عنه عند مسلم وغيره « أن النبي ﷺ قال : لا يغتسلن أحدكم في الماء الدائم وهو جنب فقالوا يا أبا هريرة كيف يفعل قال يتناولوه تناولوا » وفي لفظ لأحمد وأبي داود « لا يبوان أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنابة » وفي لفظ للبخارى « لا يبوان أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه » وفي لفظ للترمذى « ثم يتوضأ منه » وغير هذه الروايات التي يفيد مجموعها النهي عن البول في الماء الدائم على انفراده والنهي عن الاغتسال فيه على انفراده والنهي عن مجموع الامرين ولا يصح أن يقال إن روايتي الانفراد مقيدتان بالاجتماع ؛ لأن البول في الماء على انفراده لا يجوز ؛ فأفاد هذا أن الاغتسال والوضوء في الماء الدائم من دون بول فيه غير جائز فمن لم يجد الا ماء ساكناً وأراد أن يتطهر منه فعليه أن يحتال قبل ذلك بأن يحركه حتى يخرج عن وصف كونه ساكناً ثم يتوضأ منه ، وأما أبو هريرة فقد حمل النهي على الانغماس في الماء الدائم ولهذا لما سئل كيف يفعل قال يتناولوه تناولوا ولكنه لا يتم ذلك في الوضوء فانه لا انغماس فيه بل هو يتناولوه تناولوا من الابتداء فلاولى تحريك الماء قبل الشروع في الطهارة ثم يتطهر^(١) به . وقد ذهب الجمهور الى خلاف ما دلت عليه هذه الروايات فلم يفرقوا بين المتحرك والساكن ومنهم من قال : ان هذه الروايات محمولة على الكراهة فقط ؛ ولا وجه لذلك وقد قيل ان المستبحر مخصوص من هذا بالاجماع ؛ والراجح أن الماء الساكن لا يحل التطهر به مادام ساكناً ؛ فاذا تحرك عاد له وصفه الأصلي وهو كونه مطهراً ؛ وهذه هي المسألة الخامسة من مسائل الباب « وَمُسْتَعْمَلٌ وَغَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ » هذه المسألة السادسة من مسائل الباب وقد وقع الاختلاف بين أهل العلم في الماء المستعمل لعبادة من العبادات هل يخرج بذلك عن كونه مطهراً أم لا ؟ فحكى عن أحمد بن حنبل والليث والأوزاعي والشافعي ومالك في إحدى الروايتين عنهما وأبي حنيفة في رواية عنه أن الماء المستعمل غير مطهر ، واستدلوا بما تقدم من حديث النهي عن الاغتسال في الماء الدائم ولا دلالة له على ذلك لأن علة النهي عن التطهير به ليست بكون ذلك الماء مستعملاً بل كونه ساكناً وعلة السكون لا ملازمة بينها وبين الاستعمال ؛

(١) هذا لا يطابق معنى الحديث وليس المقصود من التشريع الا صيانة الماء عن القذر والنجس وأبو هريرة فهم الحديث كما ينبغي أن يفهم

واحتجوا أيضاً بما ورد من النهي عن الوضوء بفضل وضوء المرأة ولا تنحصر علة ذلك في الاستعمال كما سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى فلا يتم الاستدلال بذلك لاحتماله ولو كانت العلة الاستعمال لم يختص النهي بمنع الرجل من الوضوء بفضل المرأة والعكس بل كان النهي سيقع من الشارع لكل أحد عن كل فضل . ومن جملة ما استدلوا به : أن السلف كانوا يكملون الطهارة بالتيمم عند قلة الماء لا بماء ساقط منه وهذه حجة ساقطة لا ينبغي التعويل على مناهي في اثبات الاحكام الشرعية فعلى هذا المستعمل أن يوضح هل كان هذا التكميل يفعله جميع السلف أو بعضهم والاول باطل والثاني لا يدري من هو قليبين لنا من هو على أنه لا حجة الا الاجماع عند من يحتاج بالاجماع ؛ وقد استدلوا بأدلة هي أجنبية عن محل النزاع مثل حديث غسل اليد ثلاثاً بعد الاستيقاظ قبل ادخالها الاناء ونحوه فالحق ان المستعمل طاهر ومطهر عملاً بالأصل وبالأدلة الدالة على أن الماء طهور ؛ وقد ذهب الى هذا جماعة من السلف والخلف ونسبه ابن حزم الى عطاء وسفيان الثوري وأبي ثور وجميع أهل الظاهر ونقله غيره عن الحسن البصري والزهري والنخعي ومالك والشافعي وأبي حنيفة في احادي الروايات عن الثلاثة المتأخرين والحق أن الماء لا يخرج عن كونه طهوراً بمجرد استعماله للطهارة الا أن يتغير بذلك ريحه أو لونه أو طعمه وقد كان الصحابة يكادون يقتلون على ما تساقط من وضوئه ﷺ فيأخذونه ويتبركون به ؛ والتبرك به يكون بفصل بعض أعضاء الوضوء كما يكون بغير ذلك ؛ والحاصل أن اخراج ما جعله الله طهوراً عن الطهورية لا يكون الا بدليل •

﴿ فَصْلٌ وَالنَّجَاسَاتُ ﴾ جمع نجاسة وهي كل شيء يستقذره أهل الطبائع السليمة ويتحفظون عنه وينسلون الثياب اذا أصابها كالغذرة والبول ﴿ هِيَ غَائِطُ الْإِنْسَانِ مُطْلَقاً وَبَوْلُهُ ﴾ بالأدلة الصحيحة المفيدة للقطع بذلك بل نجاستهما من باب الضرورة الدينية كما لا يخفى على من له اشتغال بالأدلة الشرعية ؛ وبما كان عليه الأمر في عصر النبوة ؛ ولا يقدح في ذلك التخفيف في تطهيرهما في بعض الأحوال • أما الغائط فكما في حديث أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال : اذا وطئ أحدكم بنعله الاذى فان التراب له طهور » وفي « لفظ » اذا وطئ

الاذى بنخفيه فطهورهما التراب » رواهما أبو داود رحمه الله وابن السكن والحاكم والبيهقي ، وقد اختلف فيه على الأوزاعي ؛ وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم وابن حبان من حديث أبي سعيد « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : اذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيهما فان رأى خبثاً فليمسحه بالأرض ثم ليصل فيهما » وقد اختلف في وصله وإرساله ورجح أبو حاتم في العلل الموصول ؛ وأخرج أهل السنن عن أم سلمة مرفوعاً بلفظ : « يطهره ما بعده » وعن أنس عند البيهقي بسند ضعيف بنحوه ؛ وكذلك عن امرأة من بنى عبد الأشهل عند البيهقي أيضاً فان جعل التراب مع المسح مطهراً لذلك لا يخرج منه عن كونه نجساً بالضرورة اذ اختلف وجه التطهير لا يخرج النجس عن كونه نجساً وأما التخفيف في تطهير البول فكما ثبت أن النبي ﷺ أمر بأن يراق على بول الاعرابي ذنوب (١) من ماء وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة وأنس رضي الله عنهما *

وأما ما عدا غائط الآدمي وبوله من الأبول والأزبال فلم يحصل الاتفاق على شيء في شأنها ، والأدلة مختلفة ؛ فورد في بعضها ما يدل على طهارته كأبول الابل . فانه ثبت في الصحيحين وغيرهما أن النبي ﷺ أمر العربيين بأن يشربوا من أبوال الابل ؛ ومن ذلك حديث « لا بأس ببول ما يؤكل لحمه » وهو حديث ضعيف أخرجه الدارقطني من حديث جابر رضي الله عنه والبراء رضي الله عنه ؛ وفي اسناده عمرو بن الحصين العقيلي وهو ضعيف جداً لا تقوم بمثله الحجة (٢) وورد ما يدل على نجاسة الروث ما أخرجه البخاري وغيره أنه قال ﷺ في الروثة « إنها ركس » والركس النجس ؛ وقد نقل التيمي أن الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير ولكنه زاد ابن خزيمة في رواية « أنها ركس انها روثه حمار » *

ومعظم ما استدلل به القائلون بالتعميم في النجاسة لا ينطبق على غير الخارج من الآدمي وحديث الروثة لا يستلزم التعميم وحديث عمار قد أطبق من رواه على أنه من الضعف بمكان يسقط به عن درجة الاعتبار لأنه من رواية ثابت بن حماد عن علي بن زيد بن جدعان والأول مجمع على تركه والثاني مجمع على ضعفه فلا

(١) في الأصل (ذنوباً) وهو خطأ. والذنوب الدلو (٢) يل كذبه أحمد بن حنبل

ينتهض بمثله حجة علي التعميم (١) واحتجوا باذنه ﷺ بالصلاة في مرائب الغنم وبأذنه بشرب أبوال الابل وهما صحيحان ، ولا حكم للمعارضة بنهيه ﷺ عن الصلاة في معاطن الابل لأن النهي مطلق بأنها ربما تؤذي المصلي فلا يستلزم ذلك عدم طهارة أزبالها وأبوالها ؛ كما أن تعليل الصلاة في مرائب الغنم بأنها بركة لا يستلزم أن الصلاة إنما كانت لأجل كونها بركة فإن مثل ذلك لا يسوغ مباشرة ما ليس بطاهر • فالحق الحقيقي بالقبول الحكم بنجاسة ما ثبتت نجاسته بالضرورة الدينية وهو بول الآدمي وغائطه ؛ وأما ما عداهما فإن ورد فيه ما يدل على نجاسته كالروثة وجب الحكم بذلك من دون الحاق ؛ وإن لم يرد فالبراءة الأصلية كافية في نفي التعبد بكون الشيء نجساً من دون دليل ؛ فإن الأصل في جميع الأشياء الطهارة ؛ والحكم بنجاستها حكم تكليفي نعم به البلوى ولا يحل إلا بعد قيام الحجة . قال الماتن رحمه الله تعالى ولا يخفى عليك أن الأصل في كل شيء أنه طاهر ؛ لأن القول بنجاسته يستلزم تعبد الأبياد بحكم من الأحكام والأصل عدم ذلك والبراءة قاضية بأنه لا تكليف بالمحتمل حتى يثبت ثبوتاً ينقل عن ذلك ؛ وليس من أثبت الأحكام المنسوبة إلى الشرع بدون دليل باقل أنما ممن أبطال ما قد ثبت دليله من الأحكام ؛ فالكل إما من القول على الله تعالى بما لم يقل ؛ أو من إبطال ما قد شرعه لعباده بلا حجة • **الذكر الرضيع** • الحديث « يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام » أخرجه أبو داود رحمه الله تعالى والنسائي رحمه الله تعالى وابن ماجه والبخاري وابن خزيمة من حديث أبي السمع خادم رسول الله ﷺ وصححه الحاكم . وأخرج أحمد والترمذي وحسنه من حديث علي رضي الله عنه « أن النبي ﷺ قال : بول الغلام الرضيع ينضح وبول الجارية يغسل » وأخرجه أيضا ابن ماجه وأبو داود بإسناد صحيح عن علي موقوفاً ؛ وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والطبراني من حديث أم الفضل لبابة بنت الحارث قالت « قال الحسين بن علي في حجر النبي ﷺ فقلت يا رسول الله أعطني ثوبك والبس ثوبا غيره حتى أخسله فقال إنما ينضح

(١) هو حديث رواه الدارقطني والبخاري وغيرهم ولفظه { إنما تغسل ثوبك من البول والغائط والمني والدم والقيء } قال الدارقطني لم يروه غير ثابت بن حماد وهو ضعيف جداً . وقال البيهقي هذا باطل لأصل له ثابت منهم بالوضع . انظر فهرستنا على التحقيق في المسألة رقم ٢٣

من بول الذكر ويغسل من بول الانثى « وثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أم قيس بنت محصن « أنها أتت بابت لها صغير لم يأكل الطعام الى رسول الله ﷺ فبال علي ثوبه فدعا بماء فنضجه ولم يغسله « وفي صحيح البخارى من حديث عائشة قالت « أتى رسول الله ﷺ بصبي يحنكه فبال عليه فأتبعه الماء « وفي صحيح مسلم عنها قالت « كان يؤتى بالصبيان فيبرك عليهم ويحنكهم فأتى بصبي فبال عليه فدعا بماء فأتبعه بوله ولم يغسله « فهذا تصريح بأنه لم يغسله فيكون اتباعه الماء إما مجرد النضح كما وقع في الحديثين الآخرين أو مجرد صب الماء عليه من دون غسل ؛ وبالجملة فالتصريح منه ﷺ بالقول بما هو الواجب في ذلك هو الاولى بالاتباع لكونه كلاما مع أمته فلا يعارضه ما وقع من فعله على فرض أنه مخالف للقول *

وقد ذهب الى الاكتفاء بالنضح في بول الغلام لا الجارية جماعة منهم على أم سلمة والثوري والاوزاعي والنخعي وداود وابن وهب وعطاء والحسن والزهرى وأحمد واسحق ومالك في رواية وهذا هو الحق الذى لا محيص عنه ؛ وذهب بعض أهل العلم — وقد حكى عن مالك والشافعى والاوزاعى — الى انه يكفى النضح فيهما وهذا فيه مخالفة لما وقع في هذه الاحاديث الصحيحة من التفرقة بين الغلام والجارية وذهب الحنفية رحمهم الله وسائر الكوفيين الى أنهما سواء في وجوب الغسل ؛ وهذا المذهب كالذى قبله في مخالفة الادلة ؛ وقد استدلل أهل هذا المذهب الثالث بالادلة الواردة في نجاسة البول على العموم ولا يخفك أنها مخصصة بالادلة الخاصة المصروفة بالفرق بين بول الجارية والغلام ؛ وأما ما قيل من قياس بول الغلام على بول الجارية فلا يخفك أنه قياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار ؛ وقد شدد (١) ابن حزم فقال إنه يرش من بول الذكر أى ذكر كان ؛ وهو اهمال للتقيد المذكور سابقا بلفظ بول الغلام الرضيع ينضح والواجب حمل المطلق على التقيد *

قال في الحجة قد أخذ بالحديث أهل المدينة وابراهيم النخعي وأضعف فيه القول محمد فلا تغتر بالمشهور بين الناس قلت قال الشافعى رحمه الله تعالى ينضح من بول الغلام ما لم يطعم ويغسل من بول الجارية فسرره البغوي بأن بول الصبي نجس غير أنه يكتفى فيه بالرش وهو أن ينضح الماء عليه بحيث يصل الى جميعه فيطهر من غير

(١) قوله شدد هكذا بالاصل مصليا ولعله شذ فليتأمل

مرس ولا ذلك ؛ وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : يغسل منهما سواء ويتجه أن يقال من جانب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن المراد بالنضح الغسل الخفيف والغسل المرس والدلك . وأصل المسألة أن التطهير إنما يكون بإزالة عين النجاسة وأثرها وبول الجارية أغلظ وأثن فاحتيج فيه إلى زيادة المرس . كذا في المسوي .

وأقول : أحاديث التخصيص هنا صحيحة لا شك في ذلك ولا ريب . فما الذي دعاهم إلى الوقوع في مضيق التأويل المتعسف الذي لا يسوغ ارتكاب مثله مع وجود السعة ؛ وهذا كلام عاطل الجيد عن الفائدة بكرة لأن هذا المعنى قد استفيد من العام ثم إهدار لفائدة المفارقة بالمرّة وحكم على كلام من أوتى جوامع الكلام وكان أفصح العرب بما يلحقه بكلام من هو من المعنى بمنزلة توقعه في الكلام القاصر عن رتبة الفصاحة والبلاغة . وقد ذكر في النهاية ما يفيد أن النضح يأتي بمعنى الغسل ، قلت قد برد في مثل ذلك نادراً إذا اقتضاه المقام ؛ وههنا وقع مقابلاً للغسل فكيف يصح تفسيره به ؛ وقد أطبق أئمة اللغة أن النضح هو الرش ؛ فيجب حمله على ذلك إذا لم تقم قرينة على إرادة غيره فكيف إذا كان الكلام لا يصح إلا بالحمل على ذلك المعنى الأعم الأغلب ؛ والا كان الكلام حشواً ؛ وإن كان استعظام قائل قد قال بوجوب غسل البول فليس أحد أعظم منزلة ولا أكبر قدراً من رسول الله ﷺ . فأقل الأحوال أن يجعل لكلامه مزية على غيره من علماء أئمة فيكون كلامهم مردوداً إلى كلامه ؛ وليت أن المشغوفين بمحبة مذاهب الأسلاف جعلوه كأسلافهم ؛ فسلكوا فيما بين كلامه وكلامهم طريقة الانصاف ؛ ولكنهم في كثير من المواطن يجعلون الحفظ لأسلافهم ؛ فيردون كلامه ﷺ إلى كلامهم ؛ فإن واقعهم فيها ونعمت ؛ وإن لم يواقعهم فالقول ما قالت حذام فإن أنكرت هذا فهاهنا ابن أبي مالك الذي اقتضى هذه التأويلات المتعسفة ورد أحاديث التخصيص الصحيحة مع تسليمهم أن الخاص مقدم على العام ؛ وأنه ينسب العام على الخاص وهذا مشتهر في الأصول اشتهاه النصارى ولعاب كذب . قد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « إذا شرب الكلب في إناء أحدم فليغسله سبعاً » وثبت أيضاً عندهما وغيرهما من حديث عبد الله بن مغفل فدل ذلك على نجاسة لعاب الكلب

وهو المطلوب هنا ؛ والكلام في الخلاف بين من عمل بظاهر هذه الأدلة ومن اكتفى بالتثليث معروف ؛ وليس ذلك مما يقدح في كونه نجسا لان محل الدليل على النجاسة هو إيجاب الغسل ؛ وهكذا لا يتعلق بما نحن بصدده زيادة التغليظ بالترتيب ؛ كما وقع في أحاديث الباب في الصحيحين وغيرهما ؛ فانه ليس المقصود هنا الا اثبات كون اللعاب نجسا ؛ لا بيان كيفية تطهيره فلذلك موضع آخر ؛ والحاصل أن الحق ما قضى به رسول الله ﷺ من التسبيع والترتيب وليس من شرط التعبد الاطلاع على علل الأحكام التي تعبدنا الله بها على ما هو الراجح ؛ وقد مسح لنا الأمر منه ﷺ بالغسل على الصفة المذكورة بالأحاديث الصحيحة ولم نجد عنه ما يدلنا على خلاف هذا الحكم فلا يحل تحويل الشرع المتقرر بأقوال علماء الأمة سواء كان القول المخالف منسوبا الى جميعهم أو الى بعضهم وقد حفظ الله هذه السنة بأقوال جماعة من علماء الأمة كما هو معروف في كتب الخلاف والفقه وشروح السنة. ومن أغرب ما يراه من الهمة الله رشده وحبيب اليه الانصاف ما يقع في كثير من المواطن من جماعة من ذلك عن الشريعة بمزول والميل عن الحكم الثابت بشرع أوضح من الشمس من دون سبب يقتضى ذلك كما فيما نحن بصدده وفيما سلف في بول الصبي وأشبهه هذا ونظائره لا تحصى والله المستعان ﴿وَرَوَتْ﴾ الدليل على نجاسته ما تقدمت الإشارة اليه من قوله ﷺ في الروثة «أنها ركس» والركس في اللغة النجس فالروثة نجس وهو المطلوب وقد قدمنا كلام التيمي في تخصيص ذلك بروث الخيل والبغال والحمير ﴿وَدَمٌ حَيْضٌ﴾ الدليل على ذلك ما ثبت عند أحمد وأبي داود والترمذي من حديث خولة بنت يسار قالت «يا رسول الله ليس لي الا ثوب واحد وأنا أحيض فيه ؛ قال : فاذا طهرت فاغسلي موضع الدم ثم صلي فيه ؛ قالت يا رسول الله إن لم يخرج أثره قال يكفيك الماء ولا يضرك أثره» وفي إسناده ابن كهيعة. وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت محصن مرفوعا بلفظ : «حكى بضلع^(١) واغسله بماء وسدر» قال ابن القطان . إسناده في غاية

(١) بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام أى جود والاصل فيه الضلع. باللام الساكنة. ضلع الجنب وقيل للمود الذي فيه انحناء وعرض ضلع تشبيها بالضلع الذي هو واحد الأضلاع قاله في اللسان . وقال (م ٣ - ج ١ الروضة الندية)

الصحة. وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله تعالى عنهما قالت « جاءت امرأة الى النبي ﷺ فقالت إحدانا يصيب ثوبها من دم حيض فكيف تصنع ، قال : تحته ثم تقرصه بالماء ثم تنضجه ثم تصلي فيه » فالامر بغسل دم الحيض وحكه بصلع يفيد ثبوت نجاسته وإن اختلف وجه تطهيره فذلك لا يخرججه عن كونه نجسا ، وأما سائر الدماء فالأدلة فيها مختلفة مضطربة والبراءة الأصلية مستصعبة حتى يأتي الدليل الخالص عن المعارضة الراجعة أو المساوية ^(١) ولو قام الدليل على رجوع الضمير في قوله تعالى (فانه رجس) الى جميع ما تقدم في الآية الكريمة من الميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير لكان ذلك مفيداً لنجاسة الدم المسفوح والميتة ولكنه لم يرد ما يفيد ذلك بل النزاع كائن في رجوعه الى الكل أو الى الأقرب والظاهر رجوعه الى الأقرب وهو لحم الخنزير لافراد الضمير ولهذا جزمنا ههنا بنجاسة لحم الخنزير دون الميتة والدم الذي ليس بدم حيض ولا سبياً وقد ورد في الميتة ما يفيد أنه لا يحرم منها الا أكلها كما ثبت في الصحيح بلفظ «أما حرم من الميتة أكلها» ومن رام تحقيق الكلام في الخلاف الواقع في مثل هذا الضمير المذكور في الآية فليرجع الى ما ذكره أهل الأصول في الكلام على القيد الواقع بعد جملة مشتملة على أمور متعددة (وَلَحْمُ خَنزِيرٍ) الدليل على نجاسته ما قدمنا قريبا من الآية الكريمة (وَفِيهَا عَدَا ذَلِكَ خِلَافٌ) وأما التي فاحتجوا على نجاسته بأمور : الأول حديث عمار وقد سلف عدم صلاحيته للاحتجاج. والثاني بما ورد عن جماعة من الصحابة وذلك لا تقوم به حجة لأنه لم يكن اجماعا ولا مرفوعا . والثالث بما ورد في المذي من الأمر بغسل الفرج والاثنيين ، ويجاب عنه أنه اثبات لنجاسة المني بقياس لأنها متغايران ، على أنه يمكن أن يكون التغليظ في المذي اما لكونه يخرج غالبا مختلطاً بالبول أو لأنه ليس بأصل للنسل ، ويلزم أنه يطهر بالنضح لما ورد عند أبي داود والترمذي وصححه من حديث سهل بن

ابن الأعرابي الضام ههنا المود الذي فيه الاعوجاج وفي بعض الروايات { بصاع } بفتح الصاد المهملة واسكان اللام وهو الحجر. وزعم ابن دقيق العيد أن الأول تصحيف وهو خطأ

(١) هذا خطأ من المؤلف والشارح فان نجاسة دم الحيض ليست لأنه دم حيض بل لمطابق الدم والمتبع للأحاديث يجدها أنه كان مقبوما أن الدم نجس ولو لم يأت لفظ صريح بذلك وقد كانوا يعرفون ما هو قدر نجس بالقطرة الطاهرة

حنيف بلفظ. « يكفيك أن تأخذ كفا من ماء فتتوضع به حينما ترى أنه ^(١) أصاب من ثوبك » وأما الجواب عن حديث أمره ﷺ لعائشة بفرك المني بأن المراد به الفرك قبل الغسل لا مجرد الفرك فقط فهذا خلاف ما تقتضيه المقابلة للفرك بالغسل وكان أقرب من هذا أن يجاب بأن الفرك لم يكن بأمره ﷺ إنما قالت عائشة « كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ » كما في كتب الحديث والامر الرابع أن النبي ﷺ كان يغسل موضع المني من ثوبه ويجاب عنه بأن هذا فعل لا يصلح لاثبات النجاسة المستلزم لوجوب الإزالة مع احتمال أن يكون غسله تقديرا لما فيه من مخالفة النظافة ، وأما فرك عائشة لمنيه ﷺ من ثوبه حال صلاته بانه ^(٢) لم يعلم بذلك فالجواب عنه بأنه لو كان نجسا لما أقره الله على ذلك كما ثبت في حديث خلع النعل بعد دخوله في الصلاة لاخبار جبريل له بذلك ، وقد قدمت لك أن الحكم بكون الشيء نجسا لا يقبل الا بدليل تقوم به الحجة غير معارض بما هو أنهض أو مساو ، لأن الحكم بكون الشيء نجسا يستلزم تعبد العباد بحكم من أحكام الشرع تعم به البلوى وقد أوردت في « مسك الختام شرح بلوغ المرام » حجج المختلفين ورجعت هناك ما رجعت وظهر لي الآن أن القيام في مقام المنع هو الذي ندين به عند الله ، وفي سبل السلام . والحق أن الأصل الطهارة والدليل على القائل بالنجاسة فنحن باقون على الأصل وذهب الحنفية رحمهم الله الى نجاسة المني كغيرهم ولكن قالوا يطهره الغسل أو الفرك أو الإزالة بالخرقة أو الإذخرة عملا بالحديثين ، وبين الفريقين القائلين بالنجاسة والقائلين بالطهارة مجادلات ومناظرات واستدلالات طويلة استوفيناها في حواشي شرح العمدة انتهى ﷺ وَالْأَصْلُ الطَّهَارَةُ فَلَا يَنْقُلُ عَنْهَا إِلَّا نَاقِلٌ صَحِيحٌ لَمْ يُعَارِضْهُ مَا يُسَاوِيهِ أَوْ يُقَدِّمُ عَلَيْهِ ﷺ لان كون الأصل الطهارة معلوم من كليات الشريعة المطهرة وجزئياتها ، ولا ريب أن الحكم بنجاسة شيء يستلزم تكليف العباد بحكم من أحكام الشرع ، والأصل البراءة من ذلك ولا سيما من الأمور التي تعم بها البلوى وقد أرشدنا رسول الله ﷺ الى السكوت عن الأمور التي سكنت الله تعالى عنها وأنها عفو ، فلم يرد فيه شيء من

الأدلة الدالة على نجاسته فليس لاحد من عباد الله تعالى أن يحكم بنجاسته بمجرد رأى فاسد أو غلط في الاستدلال ، كما يدعيه بعض أهل العلم من نجاسة ما حرمه الله تعالى زاعماً أن النجاسة والتحريم متلازمان ، وهذا الزعم من أبطل الباطلات فالتحريم للشيء لا يدل على نجاسته بمطابقة ولا تضمن ولا التزام ، فتحريم الخمر والميتة والدم لا يدل على نجاسة ذلك ، وكأن الشارع قد علم وقوع مثل هذا الغلط لبعض أمته فأرشدهم إلى ما يدفعه قائلًا « إنما حرم من الميتة أكلها » ^(١) ولو كان مجرد تحريم شيء مستلزماً لنجاسته لكان مثل قوله تعالى : (حرمت عليكم أمهاتكم) إلى آخره دليلاً على نجاسة النساء المذكورات في الآية والمسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً كما ثبت ذلك عنه عليه السلام في الصحيح وهكذا يلزم نجاسة أعيان وقع التصريح بتحريمها وهي طاهرة بالاتفاق كالأصاب والأزلام وما يسكر من النبات والثمار بأصل الخلقة فإن قلت إذا كان التصريح بنجاسة شيء أوجب نجاسته أو رجسيته يدل على أنه نجس كما قلت في نجاسة الروثة ولحم الخنزير فكيف لم تحكم بنجاسة الخمر لقوله تعالى (إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس) قلت لما وقع الخمر ههنا مقترناً بالأنصاب والأزلام كان ذلك قرينة صارفة لمعنى الرجسية إلى غير النجاسة الشرعية وهكذا قوله تعالى (إنما المشركون نجس) لما جاءت الأدلة الصحيحة المقتضية لعدم نجاسة ذوات المشركين كما ورد في أكل ذبائحهم وأطعمتهم والتوضؤ من آبارهم والأكل فيها وإنزالهم المسجد كان ذلك دليلاً على أن المراد بالنجاسة المذكورة في الآية غير النجاسة الشرعية بل قد ورد البيان من الشارع لذلك بما لا يحتاج إلى زيادة فقال في وفد ثقيف لما أنزلهم المسجد « ليس على الأرض من أنجاس القوم شيء إنما أنجاسهم على أنفسهم » فهذا يدل على أن تلك النجاسة حكمية لا حسية والتعبد إنما هو بالنجاسة الحسية ، وأما ما ورد فيه ما يدل على نجاسته ولكنه قد

(١) هذا فهم خطأ ولم يقصد الشارع بالحرم - إذا سلمنا أن انما تدل على الحصر - أنها ليست نجسة فإن الصحابة رضي الله عنهم فهم وأنجاسة الميتة بكل أجزائها مما علموه من الشريعة فأعلمهم أن المحرم هو أكلها وأما الانتفاع بجلودها فجائز بعد دباغته ولذلك ورد مرفوعاً من حديث ابن عباس : (إذا دبح الأضحية فقد طهر) رواه مسلم ورواه الحاكم بلفظ { دباغه يذهب بغيته أو نجسه أو رجسه } وهو صحيح لأجل أنه وله ألفاظ أخرى تدل على أن الميتة نجسة انظر شرحنا على التحقيق لابن الحوزي مسألة رقم (١٧)

عورض بما هو أرجح منه فلا شك أنه يتعين العمل بالأرجح فإن عورض بما يساويه فالأصل عدم التعبد بما يتضمن ذلك الحكم حتى يرد موردا خالصا عن شوب المعارضة أوراجعا على ما عارضه ، وبالجمله فالواجب على المنصف أن يقوم مقام المنع ولا يتزحزح عن هذا المقام الا بحجة شرعية ؛ قال في سبل السلام : والحق أن الأصل في الاعيان الطهارة وأن التحريم لا يلازم النجاسة ، فإن الحشيشة محرمة طاهرة وكل المخدرات والسومات القتالة لا دليل على نجاستها وأما النجاسة فيلزمها التحريم فكل نجس محرم ولا عكس ، وذلك لأن الحكم في النجاسة هو المنع عن ملاستها على كل حال ، فالحكم بنجاسة العين حكم بتحريمها ، بخلاف الحكم بالتحريم فإنه يحرم لبس الحرير والذهب وهما طاهران ضرورة شرعية واجماعا اذا عرفت هذا فتحريم الحر والخر الذي دلت عليه النصوص لا يلزم منه نجاسته بل لا بد من دليل آخر عليه والا بقيا على الاصول المتفق عليها من الطهارة فمن ادعى خلافه فالدليل عليه انتهى : وقد أوضح الماتن في مصنفاته كشرح المنتقى ووبل الغمام حاشية شفاء الاوام هذه المباحث المتعلقة بالنجاسة مالا يحتاج الناظر في ذلك الى النظر في غيره فليراجع •

﴿ فصل ويطهر ما يتنجس بنسله ﴾ أى باسالة الماء عليه ثم إن ورد فيه شيء عن الشارع كان الواجب الاقتصار في صفة التطهير على ذلك الوارد من دون مخالفة بزيادة عليه أو نقصان عنه كما ورد في أن النمل اذا تلوث بالنجاسة طهر بمسحه وقد تقدم ما يدل على ذلك ، وتقدم أيضاً ما ورد في كيفية تطهير ما ينجس بدم الحيض وبلعاب الكلب ، وبالجمله فكل ما علمنا الشارع كيفية تطهيره كان علينا أن تقتصر على تلك الكيفية ؛ وأما ما ورد فيه عن الشارع أنه نجس ولم يرد فيه بيان كيفية تطهيره فالواجب علينا اذهاب تلك العين ﴿ حتى لا يبقى لها عين ولا كون ولا ريح ولا طعم ﴾ لأن الشيء الذي يجد الانسان ريحه أو طعمه قد بقي فيه جزء من العين وان لم يبق جرمها ولونها اذ انفصال الرائحة لا يكون الا عن وجود شيء من ذلك الشيء الذي له الريح وكذلك وجود الطعم لا يكون الا عن وجود شيء من ذلك الشيء الذي له الطعم ﴿ والنمل بالمسح ﴾ وكذلك

انحلف لأنه جسم صلب لا يتخلل فيه النجاسة والظاهر أنه عام في الرطوبة واليابسة فيطهر من النجاسة التي لها جرم بذلك ثم أن النبي ﷺ لما علم حدوث الشكوك في الطهارات فيما يأتي من الزمان وأطاعه الله على ما يأتي به المصابون بالوسوسة من التأويلات التي ليس لها في الشريعة أساس أوضح هذا المعنى ايضاحاً ينهدم عنده كل ما بنوه على قنطرة الشك والخيال فقال : « إذا جاء أحدكم المسجد فلينظر نعليه فإن كان فيهما خبث فليمسحه بالأرض ثم ليصل فيهما » ولفظ أحمد وأبي داود . « إذا جاء أحدكم الى المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيهما فإن رأى خبثاً فليمسحه بالأرض ثم ليصل فيهما » فانظر هذه العبارة الهادمة لكل شك فانه أولا بين لهم أنهم اذا وجدوا النجاسة في النعلين وجوداً محققاً فعلوا المسح بالأرض ثم أمرهم بالصلاة في النعلين ليعلموا بأن هذه هي الطهارة التي تجوز الصلاة بعدها ثم ترى أحدهم يلعب به الشيطان حتى يصير ما هو فيه نوعاً من الجنون فيغسل يده أو وجهه مرة بعد مرة حتى يبلغ العدد الى حد يضيق عنه الحصر مع ذلك شديد وكلفة عظيمة واستغراق للفكر وهو يعلم بأن ذلك العضو لم تصبه نجاسة مغلظة ولا مخففة فلا يزال في تعب ونصب ومزاولة لا يشك من رآه أنه لم يبق عنده من العقل بقية ثم اذا فرغ من العضو الأول بعد جهد جهيد شرع في العضو الثاني ثم كذلك ، وكثير منهم من يدخل محل الطهارة قبل طلوع الفجر ولا يخرج الا بعد طلوع الشمس فما بلغ الشيطان هذا المبلغ من أحد من العصاة لأنه عذب نفسه في معصية لالذة فيها للنفس ولارفعة للقدر ، وصار بمجرد مجاوزة الثلاث الغسلات كما قال رسول الله ﷺ فيمن تجاوزها « فقد أساء وتمدى وظلم » فجمع له ﷺ بين هذه الثلاثة الأنواع ثم لم يقنع منه بهذا حتى صيره تاركا للفريضة التي ليس بين العبد وبين الكفر الا تركها كما ثبت في الحديث الصحيح عن جابر بلفظ - « قال رسول الله ﷺ : بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة » أخرجه مسلم وأحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه ، وأخرج أهل السنن وأحمد من حديث بريدة قال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر » وأخرج الترمذي عن عبد الله بن شقيق العقيلي قال : « كان أصحاب محمد ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة » فانظر

كيف صار هذا الموسوس بنص رسول الله ﷺ مسيئاً متعدياً ظالماً كافراً إن بلغ إلى الحد الذي ذكرناه ، فهذا باعتبار ماله عند ربه ، وأما باعتبار ماله عند الخلق فأقل الأحوال أن يقال : مجنون يلعب به الشيطان في مخالفة شريعة الرحمن فحسر الدنيا والآخرة ذلك هو الخسران المبين ، ومع هذا فهو يندب نفسه بأشد العذاب وكثيراً ما يفضي به ذلك إلى علة كبيرة تكون سبباً له لا كه فيلقى ربه قاتلاً لنفسه في معصية فلا يراح رائحة الجنة كما ثبت عنه ﷺ ، فيمن قتل نفسه وهذه المحنة يقع فيها العالم والجاهل ، فمن كان جاهلاً اعتذر لنفسه بأعداء شيطانية قد استزله الشيطان بها فمنهم من يقول : لم أتقن كمال الثلاث الغسلات في كل عضو ، وهو قد غسل ذلك العضو مئات ، ومنهم من يقول : أريد أن أغسل غسلًا مشروعًا لا تبقى شعرة ولا بشرة الا وقد شملها الغسل والدلك ، قراه يقلب يديه ورجليه ويدلك كل موضع منه في مقدار الجنة^(١) ذلك كافيًا فيشرع بالأملة ثم يدلك جزءًا بعد جزء حتى يفرغ من الأصبع ثم يأخذ في الأخرى ثم كذلك فلا يفرغ من غسل يده الا بعد مدة طويلة ، ثم يلعب به الشيطان فيشككه فيما قد غسله أن لم يغسله فيعود إليه ثم كذلك فلا يكمل الثلاث الغسلات في زعمه الا بعد أن يبلغ بنفسه إلى حد يرحمه من رآه ، ومن كان عالمًا يعترف بأن هذا الفعل مخالف للشريعة وأنه وسوسة شيطانية ، وهو أقبح الرجلين فإنه ممن أضله الله على علم ونادى على نفسه بأنه منقاد لطاعة شيطانه في مخالفة خالقه مستغرق بعبادة عدو الله إبليس لم يبق فيه بقية تزجره عن معصيته فلم يستحي من الله فيحمله الحياء على إظهار الرحمن على الشيطان ولم يستحي من الناس فيردعه حياؤه عن التحدث لعباد الله بأنه قد اشتغل عن ربه بطاعته الشيطان ، وفي مثل هذا قال رسول الله ﷺ « إذا لم تستحي فاصنع ما شئت » والحاصل أن هذه المحنة قد عمت وطمت ، عند كل فرد من أفراد العباد منها جزء من الأجزاء وإن قل ، والكل من طاعة الشيطان ومخالفة الرحمن ، والناجى من ذلك هو الكبريت الأحمر وعنقاء مغرب ، والغراب الأبقع ومن أنكر هذا فليجرب نفسه ويعمل بمثل هذا النص الثابت عنه ﷺ في مسح الأذى الذي يعلق بالنعل في الأرض ثم يصلي فيه ، وينظر عند ذلك كيف يجد نفسه ، مع أن ذلك هو المهيمن الذي لا يرجح المجتهد سواء ، إن أنصف من نفسه

فليصدق فعله قوله ، وان كان مقلداً فله بالأئمة الأسلاف قدوة وهم الأقل من القائلين بذلك ، وهيات ذاك فان الشكوك والخيالات قد جعلها الشيطان ذريعة يقتنص بها من لم يقع في شباكه المنصوبة للمتهنكين من العصاة المستهترين بمحبتها لأنه وجد قوماً لا تطلع أنفسهم الى شرب الخمر وارتكاب الفجور فخر لهم حفيرة جمع لهم فيها بين خزي الدنيا والآخرة ؛ فهم أشقى أتباعه اللهم أعذنا من نزعات الشيطان وأجرنا من خزي الدنيا وعذاب الآخرة ﴿ وَالْاستِحَالَةُ مُطَهَّرَةٌ ﴾ أي اذا استحال الشيء الى شيء آخر حتى كان ذلك الشيء الآخر مخالفاً للشيء الأول لونا وطعماً وربحاً كاستحالة العذرة رمادا وقد أوضحت ذلك في كتابي دليل الطالب فليراجع وحققه الماتن في ببل الغمام والسيال الجرار وغيرهما ﴿ لَعَدَمُ وَجُودِ الْوَصْفِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ ﴾ يعني فقد الوصف الذي وقع الحكم من الشارع بالنجاسة عليه وهذا هو الحق والخلاف في ذلك معروف ﴿ وَوَمَا كَانَ ﴾ لا يمكن غسله من المتنجسات كالارض والبئر ﴿ تَطْهِيهِ ﴾ بالصَّبِّ عليه أو الانزح منه حتى لا يبقى أي لا يوجد ﴿ لِلنَّجَاسَةِ أَثَرٌ ﴾ لانها لو كانت باقية لكان التعبد باذهابها باقياً، ولكن هذا انما يكون في مثل النجاسة التي لها جرم ولون ؛ وأما مثل البول فقد ورد عن الشارع أن تطهيره بأن يصب عليه ذنوب من ماء فاذا وقع ذلك صارت الأرض المتنجسة بالبول ظاهرة (أقول) البول على الأرض يطهره مكاثرة الماء عليه وهو مأخوذ مما تقرر عند الناس قاطبة أن المطهر الكثير يطهر الأرض وان المكاثرة تذهب بالرائحة المنتنة وتجعل البول متلاشياً كأن لم يكن . في المسوى قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا أصاب الأرض بول أو غيره من النجاسة المائنة فصب عليها الماء حتى غلبها طهرت ؛ والغسالة ظاهرة اذا لم يكن فيها تغير ولكنها لا تطهر وفرق بين ورود النجاسة على الماء وورود الماء على النجاسة وعند الحنفية رحمهم الله تعالى الغسالة نجسة والأرض لا تطهر بصب الماء حتى تزول عنها الغسالة انتهى ﴿ وَالماء هو الأصل في التطهير فلا يقوم غيره مقامه إلا بأذن من الشارع ﴾ لأن كون الأصل في التطهير هو الماء قد وصف بذلك في الكتاب والسنة وصفا مطلقاً غير مقيد بل قوله ﷺ « الماء طهور » يرشد الى ما ذكرنا ارشاداً تشهد له قواعد علم المعاني وعلوم الأصول فاذا ثبت عن الشارع أن تطهيره

من النجاسات يكون بغير الماء كمسح النعل بالأرض ونحو ذلك كان الماء غير متعين في تطهير تلك النجاسة بخصوصها بل تقتصر عليه هناك ، ويتعين الماء فيما عداها وهذا هو الحق . وقد ذهب الجمهور الى أن الماء هو المتعين في تطهير النجاسات وذهب أبو حنيفة رحمه الله تعالى وأبو يوسف رحمه الله تعالى الى أنه يجوز التطهير بكل مائع طاهر ويرد على الجمهور بما ثبت عن الشارع تطهيره بغير الماء ان كانوا يقولون ان الماء يتعين في مثل ذلك ، ويرد على أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومن معه بأن اثبات مطهر لم يرد عن الشارع أو تطهير علي غير الصفة الثابتة عنه مدفوع •

• (باب قضاء الحاجة) •

والحاجة كناية عن خروج البول والغائط وهو مأخوذ من قوله ﷺ « اذا قعد أحدكم للحاجة » وعبر عنه الفقهاء بباب الاستطابة لحديث « ولا يستطيب يمينه » والمحدثون بباب المتخلى مأخوذ من قوله « اذا دخل أحدكم الخلاء » والتبرز من قوله « البراز في الموارد » والكل من العبارات صحيح « على المتخلى الاستئثار » فينبغي أن يبعد ثلثا يسمع منه صوت أو يشم منه ريح أو يري منه عورة ولا يرفع نوبه « حتى يدنو من الأرض » عند قضاء الحاجة ويستتر بمثل حائش نخل مما يوارى أسفل بدنه ، فمن لم يجد إلا أن يجمع كتيبا من رمل فليستدبره فان الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم ، وذلك لان الشيطان جبل على أفكار فاسدة وأعمال شنيعة كذا في الحجة . وذلك لما ورد من الأدلة الدالة على وجوب ستر العورة عموما وخصوصا الا عند الضرورة ومنها قضاء الحاجة فلا يكشف عورته الا عند القعود ، وقد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة بلفظ « من أتى الغائط فليستتر » (والبعد) لما أخرجه أهل السنن وصححه الترمذي من حديث جابر رضي الله عنه قال : « خرجنا مع النبي ﷺ في سفر فكان لا يأتي البراز حتى يغيب فلا يري » ولفظ أبي داود : « كان اذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد » ورجاله رجال الصحيح الا اسمعيل بن عبد الملك الكوفي ففيه مقال يسير « أو دُخُولُ الكنيف » يني اذا أراد أن يقضي الحاجة في البنيان وهناك كنيف فليس عليه

إلا أن يدخله وإن قرب من الناس لما سيأتي من حديث ابن عمر (و) أما (و) ترك الكلام (و) فالحديث « لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين عورتهم يتحدثان فإن الله يمقت على ذلك » أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث أبي سعيد وأخرج نحوه ابن السكن وصححه من حديث جابر رضى الله تعالى عنه (و) أما ترك (و) الملبسة لما له حرمة (و) فالحديث أنس رضى الله عنه عند أهل السنن وصححه الترمذى والمنذرى وابن دقيق العيد بلفظه « كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء ينزع خاتمه » ولم يأت من ضعفه بما تقوم به الحجة في التضعيف (و) وتجنب الامكنة التي منع عن التخلي فيها شرع (و) كالتخلي في ظل الناس وطريقهم ومتحدثهم والماء الدائم فقد ورد في ذلك أحاديث منها حديث أبي هريرة رضى الله عنه عند مسلم رحمه الله تعالى وأحمد رحمه الله تعالى وأبي داود رحمه الله تعالى قال « اتقوا اللاعنين قالوا وما اللاعنان يا رسول الله ، قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم » وأفهم أن الحكمة الاحتراز عن لعنهم وتأذيبهم. ومنها حديث معاذ بن جبل عند أبي داود وابن ماجه والحاكم وابن السكن وصححاه قال « قال رسول الله ﷺ اتقوا الملاعن الثلاث البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل » وقد أعل بانه من رواية أبي سعيد الحميرى عن معاذ ولم يسمع منه ؛ وفي الباب أحاديث فيها مقال ، ومن الأمكنة التي نهى الشارع عنها الجعر لحديث عبد الله بن مرجس قال : « نهى رسول الله ﷺ أن يبال في الجعر » أخرجه أحمد والنسائي وأبو داود والحاكم والبيهقى ، وقد أعل بانه من رواية قتادة عنه ولم يسمع منه ولكنه قد صحح سماعه منه على بن المدينى وصحح الحديث ابن خزيمة وابن السكن ، والجعر قد يكون مأوى حية أو مثلها فتخرج وتؤذي ، ومنها ما أخرجه أحمد رحمه الله تعالى وأهل السنن من حديث عبد الله بن مغفل عن النبي ﷺ قال « لا يبولن أحدكم في مستحبه ثم يتوضأ فيه فإن عامة الوسواس منه » ومنها ما أخرجه مسلم رحمه الله تعالى وأحمد رحمه الله تعالى والنسائي رحمه الله تعالى وابن ماجه رحمه الله تعالى عن جابر رضى الله تعالى عنه : « أن النبي ﷺ نهى أن يبال في الماء الراكد » (و) أو عرق (و) وجه أنهم يتأذون بذلك وما كان ذريعة الى مالا يحل فهو لا يحل (و) وعدم

الاستقبال والاستدبار للقبلة ﴿ قد ورد في ذلك أحاديث منها ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي أيوب بلفظ « إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا » وأخرج نحوه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، ومن حديث سلمان أيضاً وابن ماجه وابن حبان من حديث عبد الله ابن الحرث بن جزء وأبو داود من حديث عبد الله بن مغفل ، والدارمي في مسنده من حديث سهل بن حنيف ، وقد اختلف أهل العلم في ذلك على ثمانية أقوال استوفاهما الماتن في نيل الاوطار وقد استدل من لم يمنع من ذلك بما أخرجه الجماعة من حديث ابن عمر قال « رقيت يوماً على بيت حفصة رضي الله تعالى عنها فرأيت النبي ﷺ على حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة » وجعلوا هذا الحديث ناسخاً لاحاديث النهي ، ومن جملة ما استدلوا به حديث جابر رضي الله تعالى عنه عند أحمد رحمه الله تعالى وأبي داود رحمه الله تعالى والترمذي رحمه الله تعالى وحسنه وابن ماجه رحمه الله تعالى والبخاري رحمه الله تعالى وابن الجارود رحمه الله تعالى وابن خزيمة رحمه الله تعالى وابن حبان رحمه الله تعالى والحاكم رحمه الله تعالى والدارقطني رحمه الله تعالى قال : « نهى النبي ﷺ أن نستقبل القبلة بيول فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها » وقد نقل الترمذي عن البخاري رحمه الله تعالى تصحيحه وصححه أيضاً ابن السكن وحسنه أيضاً البزار ، ولا يخفى أنه قد تقرر في الأصول أن فعله ﷺ لا يعارض القول الخاص بالامة فما وقع منه ﷺ لا يعارض النهي عن الاستقبال والاستدبار للقبلة ^(١) ، فإن قلت حديث عائشة رضي الله تعالى عنها عند أحمد رحمه الله تعالى وابن ماجه رحمه الله تعالى قالت : « ذكر لرسول الله ﷺ أن ناساً يكرهون أن يستقبلوا القبلة بفروجهم فقال أو قد فعلوها حولوا مقعدتي قبل القبلة » قلت لو صح هذا لكان صالحاً للنسخ لأن النبي ﷺ فعله لقصد التشريع للامة وللخالفة من كان يكره الاستقبال ولكنه لم يصح فإن في اسناده خالد بن أبي الصلت قال ابن حزم

(١) كلابيل يعارضه وقد أمرنا باتباعه والاعتدائه صلى الله عليه وسلم وما زعمه الشارح تباعاً للمؤلف في نيل الاوطار من انه تقرر في الأصول الخ دعوى لا دليل عليها ومرجعها الى ادعاء الخصوصية في بعض افعاله وهي لا تقبل ممن يدعيها الا بدليل صريح والحق أن النهي عن الاستقبال اول استدبار منسوخ بحديث جابر

هو مجهول وقال الذهبي في الميران في ترجمة خالد بن أبي الصامت أن هذا الحديث منكر^(١)، وقد استدل من خصص المنع من الاستقبال والاستدبار للقبلة بالفضاء بما أخرجه أبو داود رحمه الله تعالى والحاكم رحمه الله تعالى عن مروان الأصغر رضي الله عنه قال « رأيت ابن عمر أناخ راحلته مستقبل القبلة يبول إليها فقلت يا أبا عبد الرحمن أليس قد نهى عن ذلك فقال : بلى إنما نهى عن هذا في الفضاء فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس » وقد حسن الحافظ في الفتح اسناده ولكنه إنما يكون هذا دليلا إذا كان قد سمع من النبي ﷺ ما يفيد تخصيص ذلك النهى السابق ؛ وأما إذا كان مستنده إنما هو مجرد فهمه من فعله ﷺ في بيت حفصة رضي الله عنها فلا يكون هذا الفهم حجة ومع الاحتمال لا ينتهض للاستدلال، قال الشافعي رحمه الله : الاستقبال والاستدبار محرمان في الصحراء لا في البنيان ، ووجه الجمع عنده تنزيل النهى والاباحة على حالتين ، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى مكروهان فيهما سواء ، ووجه الجمع عنده أن النهى للتنزيه والفعل لبيان الجواز في الجملة كذا في المسوى ؛ قال في سبل السلام : اختلف العلماء فيها على خمسة أقوال أقربها يحرم في الصحاري دون العمران لأن أحاديث الاباحة وردت في الاباحة فحملت عليه وأحاديث النهى عامة ، وبعد تخصيص العمران بأحاديث فعله التي سلفت بقيت الصحراء على التحريم وقد قال ابن عمر : إنما نهى عن ذلك في الفضاء فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس ، رواه أبو داود وغيره وهذا القول ليس بالبعيد لبقاء أحاديث النهى على بابها وأحاديث الاباحة كذلك انتهى . وروى عن عائشة عند الترمذي « أن النبي ﷺ لم يببل قائما » وروى عن عمر عند الترمذي « أن النبي ﷺ نهاه أن يبول قائما » وروى الحاكم أن بوله صلى الله عليه وسلم قائما كان لمرض ؛ لكن ضعفه الدارقطني والبيهقي ، فلم يكن صالحا لحمل بوله على حال الضرورة فلاولى أن يقال : إن فعله صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز وأن البول من قيام مكروه قط وفعله للمكروه لبيان حكم شرعي جائز ولا ريب أن البول من قيام من الجناء والغلظة والمخالفة للهيئة المستحسنة مع كونه مظنة لانتضاح البول وترشرشه على البائل

(١) خالد بن أبي الصامت ثقة وثقه ابن حبان

وثيابه ، فاقبل أحوال النهي مع هذه الأمور أن يكون البول من قيام مكروها ، وهذا على فرض أن فعله صلى الله عليه وسلم لقصد التشريع حتى يكون لبيان الجواز ويكون صارفاً للنهي ، فإن لم يكن كذلك فالنهي باق على حقيقته والبول من قيام من خصائصه ، ^(١) ولكن بعد ثبوت النهي من طريق صحيحة أو حسنة وقد أوضح ذلك شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى **﴿ وَعَلَيْهِ الاستجمارُ بثلاثة أحجارٍ طاهرةٍ ﴾** أي مسحات لأنها لا تنقى غالباً بأقل من ثلاثة أحجار لما في صحيح مسلم وغيره من حديث سلمان : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستجمار بأقل من ثلاثة أحجار وعن الاستنجاء بجميع أو عظم » وأخرج أحمد رحمه الله تعالى والنسائي رحمه الله تعالى وأبو داود رحمه الله تعالى وابن ماجه رحمه الله تعالى والدارقطني رحمه الله تعالى وقال اسناده صحيح حسن من حديث عائشة رضي الله عنها : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليستطب بثلاثة أحجار فاتها تجزى عنه » وأخرج نحوه أبو داود والنسائي من حديث أبي هريرة وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي رحمه الله تعالى وابن ماجه رحمه الله تعالى من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر بثلاثة أحجار وينهى عن الروثة والرمة » وأخرج ابن خزيمة وابن حبان والدارمي وأبو عوامة في صحيحه والشافعي رحمه الله تعالى من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أيضاً بلفظ : « وليستنجد أحدكم بثلاثة أحجار » وفي الباب أحاديث غير ما ذكرناه .

ثم اعلم أنه قال الشيخ أحمد ولي الله المحدث الدهلوي في المسوى شرح الموطأ قال الشافعي رحمه الله تعالى : الاستنجاء واجب والمراد ثلاث مسحات ، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : سنة والمراد الاتقاء . وقال الشافعي : لا يجوز الاقتصار على أقل من ثلاثة أحجار وإن حصل الاتقاء بما دونها فإن لم يحصل يجب أن يزيد حتى يحصل فإن حصل بعدها بشفع يستحب أن يحتم بالوتر ، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بسن الاتقاء ولا يستحب الايتار وتأويل الحديث عنده أن المراد بالايثار هو التثليث كنى به عن الاتقاء ، ويستحب الاستنجاء بالماء من غير وجوب عن عمر بن الخطاب :

(١) ليس هناك دليل على اثبات أنه من خصائصه صلى الله عليه وسلم ولا تقبل دعوى ذلك إلا بدليل كما سبق

« يتوضأ بالماء لما تحت أزاره » قلت: معنى الوضوء ههنا الغسل والتنظيف وعليه عامة أهل العلم انتهى. وورد كيفية استعمال الثلاث في حديث ابن عباس رضي الله عنه حجران للصفحتين وحجر للمسربة بسين مائلة وراء مضمومة أو مفتوحة مجرى للحدث من الدبر **﴿أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا﴾** للضرورة أي إذا لم توجد الأحجار ما لم يكن ذلك الغير مما ورد النهي عنه كالروثة والرجيع والمظم فإنه لا يجوز ولا يجزى. قال في الحجة: لأنه طعام الجن وكذا سائر ما ينتفع به ويستحب الجمع بين الحجر والماء. وأقول: لا شك أن الاستنجاء بالماء أفضل من الاستنجاء بالحجارة من دون ماء لأنه أقطع للنجاسة فلا تبقى بعده عين للنجاسة ولا ريح، بخلاف الاستنجاء بالحجارة وهو الاستنجاء فإذا لم يبق جزء من عين النجاسة بقي أثر من آثارها، وإذا لم يبق شيء من الآثار بقيت الريح، ومع هذا فهو من السنن كما ثبت في الأحاديث الصحيحة مقروفاً بما لا خلاف في مشروعيته أما الشأن في كونه يجب على من قضى الحاجة إذا أراد القيام إلى الصلاة أن يستنجى بالماء ولا يكفيه الاستجمار بالأحجار ثم يتوضأ وضوء الصلاة ثم يصلي، والاستدلال على الوجوب بحديث أهل قبا لا يخفى أن غاية ما فيه تخصيصهم بالأمر بذلك دون غيرهم فإن سائر الصحابة كانوا إذا ذاك لا يستنجون بالماء ولهذا خص الله أهل قبا بالثناء ثم لم يرد أنه **﴿صَلَّى﴾** أمر غير أهل قبا بذلك، وقد ذهب إلى أنه يكفي الأحجار ابن الزبير وسعد ابن أبي وقاص والشافعية والحنفية كما حكى ذلك في البحر الزخار عنهم؛ بل حكى أيضاً عن عطاء أن غسل الدبر محدث. وعن سعيد بن المسيب ما يفعله إلا النساء هكذا في البحر وروى عنه أنه كان يقول: إذا نزع في يدي ثنتين يعني إذا غسل فرجه بالماء، ويدل على عدم الوجوب أحاديث الأمر بالاستجمار وما ورد من أن ثلاثة أحجار ينقي المؤمن لم يصح، والحاصل أنه لا نزاع في كون الماء أفضل أما النزاع في أنه يتعين ولا يجزى غيره، وهذا كله على فرض ثبوت قوله في حديث أهل قبا ذلكوه فعليكموه ولكنه لم يثبت في شيء من كتب الحديث بل الذي في الجامع عن أنس أن النبي **﴿صَلَّى﴾** قال لأهل قبا إن الله قد أحسن الثناء عليكم فما ذاك قالوا نجتمع في الاستجمار بين الأحجار والماء قال في الجامع ذكره رزين وفي التلخيص عن البزار في مسنده قال: « نبأنا عبد الله بن شبيب نبأنا أحمد بن محمد بن عبد العزيز

قال وجدت في كتاب أبي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن العباس قال .
 نزلت هذه الآية في أهل قبا فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين فسألهم
 رسول الله ﷺ قالوا انا نتبع الحجارة الماء « قال البزار لا نعلم أحدا رواه عن الزهري
 إلا محمد بن عبد العزيز ولا عنه إلا ابنه انتهى . ومحمد بن عبد العزيز ضعفه أبو حاتم
 فقال ليس له ولا أخويه عمران وعبيد الله حديث مستقيم وعبد الله بن شبيب أيضاً
 ضعيف وأصل الحديث في سنن أبي داود والترمذي وابن حبان في صحيحه من
 حديث أبي هريرة وليس في شيء هنا الجمع بين الأحجار والماء ، فمحل الاستدلال
 على وجوب الاستنجاء بالماء هو قوله لهم فعليكموه اغراء لهم على الفعل بمعنى الزموه لم
 يثبت حتى يثبت ما دل عليه . واعلم أن الأدلة في هذه المسألة غير مقيدة بكون
 الأحجار المذكورة للفرج الأعلى أو الأسفل أولها جميعا إذ يصدق قوله ^(١) ﷺ
 « وأن يستنجي أحداً باقل من ثلاثة أحجار » على من أراد أن يستنجي بعد البول
 فقط أو بعد الغائط فقط أو بهما وكذلك قوله ^(٢) ﷺ « وكان يأمرنا بثلاثة أحجار »
 يصدق على كل ذاهب إلى الغائط سواء ذهب إلى البول فقط أو إلى الغائط فقط
 أولها والمراد بالغائط في قوله ﷺ : « إذا أتى أحدكم الغائط » المكان المطمئن لانفس
 الخارج كما صرح به أئمة اللغة ، وكذلك قوله . « وليستنج أحدكم بثلاثة أحجار »
 شامل لكل قاض للحاجة سواء ذهب إلى البول فقط أو الغائط فقط أو ذهب إليهما
 جميعاً وكذلك قوله ﷺ : « فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطب بهن فانها تجزىء
 عنه » يتناول من بال فقط كما يتناول من تغوط فقط وكذلك قوله ﷺ . « فليستنج
 بثلاثة أحجار » يصدق على كل قاض للحاجة كما عرفت وكذلك حديث « أمرنا رسول
 الله ﷺ أن لا يجزى باقل من ثلاثة أحجار » وقوله وأعدوا النبل إذا تقرر هذا علمت
 أنه شرع الاستجمار لمن بال كما شرع لمن تغوط وإن يكون بثلاثة أحجار ولم يرد
 ما يخالف هذا من شرع ولا لغة ولا اشتقاق ، والاستنجاء هو غسل البدن عن
 الأذى بالماء ومسحه بالحجر كما صرح به صاحب النهاية وصاحب الصحاح والقاموس
 والاستجمار عندهم استعمال الجمار والمسح بالجار وهي الأحجار الصغار وهو استعمال

(١) صوابه قول الصحابي لأن هذا حكاية منه عن نبيه صلى الله عليه وسلم

(٢) هذا كالذي قبله

من غير تقييد ، قال في القاموس : استجمر استنجى انتهى . وهو كما لا يخفى يصدق على من استنجى بها للفرج الأعلى أو الأسفل أولهما وكذلك تصدق الاستطابة على مسح الذكر والفرج ، قال في النهاية : الاستطابة والاطابة كناية عن الاستنجاء وسى بها من الطيب لأنه يطيب جسده بإزالة ما عليه من الخبث بالاستنجاء أى يطهره ومثل ذلك في الصحاح والقاموس ، ثم قد وردت أحاديث فيها مجرد الأمر بثلاثة أحجار من غير ذكر استنجاء ولا استطابة ولا استجمار ولا نزاع في صدقها على الذهاب إلى البول كما تصدق على الذهاب إلى الغائط ؛ حينئذ تعلم أنه شرع لمن بال أن يستجمر بالأحجار عقب البول كما شرع لمن تغوط أن يفعل ذلك ؛ ولا ينافي ذلك حديث : « إذا بال أحدكم فليوتر ذكره ثلاثا » كما أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث عيسى بن يزداد عن أبيه وقد قال ابن معين لا يعرف عيسى ولا أبوه ، وقال الثوري : اتفقوا على أنه ضعيف وقال أبو حاتم حديثه مرسل لأن الحديث وإن كان مما لا تقوم به الحجة لكنه يمكن الجمع بينه وبين أحاديث الاستجمار إذا الاستجمار إنما هو المسح بالحجار لما تلوث بالبول أو الغائط من خارج الفرج أو الذكر لا استخراج ما كان داخلهما قاله الثوري والاستجمار مختلفان مفهومهما وصدقا وزمانا ومكانا وصفة فكيف يجعل أحدهما معارضا للآخر لاسيما وحديث الثوري يمكن من الضعف لا تقوم به الحجة على فرض انفرادة فكيف يؤخذ به وتترك أحاديث الاستجمار المتواترة تواترا معنويا عند من له أدنى ممارسة للفن وقد أوضحت ذلك في دليل الطالب على أرجح المطالب فليراجع ﴿ وَتُنَدَّبُ الاستِعَاذَةُ عِنْدَ الشَّرْعِ ﴾ أى الدخول لأن الحشوش محنصرة يحضرها الشياطين لأنهم يحبون النجاسة ، ووجه ما أخرجه الجماعة من حديث أنس رضي الله تعالى عنه قال . « كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء قال : اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث » وقد روى سعيد بن منصور في سننه : « انه كان ﷺ يقول اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث » واسناده على شرط مسلم ﴿ وَالاستِغْفَارُ وَالْحَمْدُ بَعْدَ الْفَرَاغِ ﴾ لأنه وقت ترك ذكر الله تعالى ومخالطة الشياطين ، والدليل عليه ما أخرجه ابن ماجه رحمه الله تعالى بإسناد ضالح من حديث أنس رضي الله تعالى عنه قال . « كان النبي ﷺ إذا خرج من

الخلاء قال الحمد لله الذي أذهب عني الأذى (١) ، وأخرج نحوه النسائي رحمه الله تعالى وابن السني رحمه الله تعالى من حديث أبي ذر رضي الله تعالى عنه ورمز السيوطي رحمه الله تعالى لصحته ، وأخرج أحمد رحمه الله تعالى وأبو داود رحمه الله تعالى والترمذي رحمه الله تعالى وابن ماجه رحمه الله تعالى من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت . « كان النبي ﷺ إذا خرج من الخلاء قال : غفرانك » وصححه ابن حبان رحمه الله تعالى وابن خزيمة رحمه الله تعالى والحاكم رحمه الله تعالى .

(بابُ الوُضوء)

فرض مع الصلاة قبل الهجرة بسنة ، وهو من خصائص هذه الأمة بالنسبة لبقية الأمم لا لانبيائهم ﷺ يجب على كل مكلف ﷻ لمن أراد الصلاة وهو محدث أو جنب ﷻ أن يُسمي ﷻ وجه وجوب التسمية ما ورد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال « لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » أخرجه أحمد رحمه الله تعالى وأبو داود رحمه الله تعالى وابن ماجه رحمه الله تعالى والترمذي رحمه الله تعالى في العلل والدارقطني رحمه الله تعالى وابن السكن رحمه الله تعالى والحاكم رحمه الله تعالى والبيهقي رحمه الله تعالى وليس في أسناده ما يسقطه عن درجة الاعتبار ، وله طرق أخرى من حديثه عند الدارقطني رحمه الله تعالى والبيهقي رحمه الله وأخرج نحوه أحمد رحمه الله تعالى وابن ماجه رحمه الله تعالى من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه ومن حديث أبي سعيد رضي الله عنه وأخرج آخرون نحوه من حديث عائشة رضي الله عنها وسهل بن سعد رضي الله عنه وأبي سبرة رضي الله عنه وأم سبرة رضي الله عنها وعلى رضي الله عنه وأنس رضي الله عنه ولا شك ولا ريب أنها جميعا تنتهض للاحتجاج بها بل مجرد الحديث الأول ينتهض للاحتجاج لانه حسن فكيف اذا اعتضد بهذه الأحاديث الواردة في معناه ولا حاجة للتطويل في تخريجها فالكلام عليها معروف وقد صرح الحديث

(١) في نيل الأوطار بزيادة (وعافاني)

بنفى وضوء من لم يذكر اسم الله وذلك يفيد الشرطية التي يستلزم عدمها العدم فضلاً عن الوجوب فانه أقل ما يستفاد منه ^(١) ﴿إِذَا ذَكَرَ﴾ تقييد الوجوب بالذكر للجمع بين هذه الأحاديث وبين حديث : « من توضأ وذكر اسم الله عليه كان طهوراً لجميع بدنه ومن توضأ ونفذ ذكر اسم الله عليه كان طهوراً لأعضائه وضوئه » أخرجه الدارقطني رحمه الله تعالى والبيهقي رحمه الله من حديث ابن عمر رضى الله عنه وفي إسناده متروك ورواه الدارقطني رحمه الله تعالى والبيهقي رحمه الله تعالى من حديث ابن مسعود رضى الله عنه وفي إسناده أيضاً متروك ، ورواه أيضاً الدارقطني رحمه الله تعالى والبيهقي رحمه الله تعالى من حديث أبي هريرة رضى الله عنه وفيه ضعيفان ، وهذه الأحاديث لا تنهض الاستدلال بها وليس فيها أيضاً دلالة على المطلوب من أن الوجوب ليس الا على الذكر ولكنه يدل على ذلك أحاديث عدم المؤاخذه على السهو والنسيان وما يفيد ذلك من الكتاب العزيز فقد اندرجت تلك الأحاديث الضعيفة تحت هذه الأدلة الكلية ولا يلزم مثل ذلك في الأعضاء القطعية ، وبعد هذا كله ففي التقييد بالذكر إشكال . قال في الحجة البالغة قوله ﷺ « لا وضوء لمن لا يذكر الله » هذا الحديث لم يجمع أهل المعرفة بالحديث على تصحيحه وعلى تقدير صحته فهو من المواضع التي تختلف فيها طريق التلقي من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقد استمر المسلمون يحكون وضوء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويعلمون الناس ولا يذكرون التسمية حتى ظهر زمان أهل الحديث ، وهو نص على أن التسمية ركن أو شرط ويمكن أن يجمع بين الوجهين بأن المراد هو التذكر بالقلب فان العبادات لا تقبل إلا بالنية وحينئذ يكون صيغة لا وضوء على ظاهرها نعم التسمية أدب كسائر الآداب لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم « كل أمر ذى بال لم يبدأ باسم الله فهو أبتر » وقياساً على مواضع كثيرة ،

(١) الحديث الأول ضعيف لآثته من رواية يعقوب بن سلمة اللبني عن أبيه عن أبي هريرة قال البخاري : { لا يعرف له سماع من أبيه ولا لآبيه من أبي هريرة . ووقع الإسناد للعالم في المستدرک { يعقوب بن أبي سلمة } وزعم أنه { الماجشون } فصححه لذلك وتعقبه الذهبي وغيره بأنه خطأ والصواب { يعقوب بن سلمة الأبي } ولو سلم أنه الماجشون فن أباه { أباسلمة } واسمه { دبتر } مجهول الحال وعلى كل فالحديث ضعيف . وباقى الأحاديث التي ذكرها الشارح لا تصلح للاحتجاج لأنها ضعيفة جداً ولذلك قال أحمد بن حنبل : { لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناده جيد } وليس لمن قال بوجوب التسمية في الوضوء على أنها شرط فيه - : دليل صحيح والحق انها سنة .

ويحتمل أن يكون المعنى لا يكمل الوضوء لكن لا أرتضى مثل هذا التأويل فإنه من التأويل البعيد الذي يعود بالمخالفة على اللفظ انتهى . وأقول قد تقرر أن النفي في مثل قوله لا وضوء يتوجه الى الذات ان أمكن فان لم يمكن توجهه الى الاقرب اليها وهو نفي الصحة فإنه أقرب المجازين لا الى الابدع وهو نفي الكمال واذا توجه الى الذات اي لا ذات وضوء شرعية أو الى الصحة دل على وجوب التسمية ؛ لان انتفاء التسمية قد استلزم انتفاء الذات الشرعية أو انتفاء صحتها فكان نحصيل ما يحصل الذات الشرعية أو صحتها واجباً ولا يتوجه الى نفي الكمال إلا لقرينة لأن الواجب الحمل على الحقيقة ثم على أقرب المجازات اليها إن تعذر الحمل على الذات ثم لا يحمل على ابعد المجازات إلا لقرينة . ويمكن أن يقال ان القرينة ههنا المسوغة لحمل النفي على المجاز الأبعد هي ما أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ وذكر اسم الله على وضوئه كان طهوراً لجسده ومن توضأ ولم يذكر اسم الله على وضوئه كان طهوراً لأعضائه » وسنده ضعيف **﴿ وَيَتَمَضَضُ وَيَسْتَنْشِقُ ﴾** وجهه أنهما من جملة الوجه الذي ورد القرآن الكريم بغسله وقد بين النبي ﷺ ما في القرآن بوضوئه المنقول إلينا ، ومن جملة ما نقل إلينا المضمضة والاستنشاق فأفاد ذلك أن الوجه المأمور بغسله من جملة المضمضة والاستنشاق ، وقد ورد الأمر بذلك كما أخرجه الدارقطني رحمه الله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . قال « أمر رسول الله ﷺ بالمضمضة والاستنشاق » وثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أيضاً أن النبي ﷺ قال « اذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر » وثبت عند أهل السنن وصححه الترمذي رحمه الله تعالى من حديث لقيط بن صبرة رضي الله تعالى عنه بلفظ « وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً ^(١) » وأخرج النسائي رحمه الله تعالى من حديث سلمة بن قيس رضي الله تعالى عنه « اذا توضأت فانتثر » وأخرجه الترمذي رحمه الله تعالى أيضاً وفي رواية من

{١} رواه أيضاً الشافعي وأحمد وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه الحاكم ووافقه الذهبي وصححه أيضاً البغوي وابن القطان . ورواه أيضاً الدولابي بلفظ . وبالغ في المضمضة والاستنشاق إلا أن تكون صائماً قال ابن القطان : وهذا سند صحيح . ورجعه على الرواية الاخرى التي ليس فيها ذكر المضمضة

حديث لقيط بن صبرة رضى الله تعالى عنه المذكور « اذا توضأت فمضمض »
أخرجها أبو داود بإسناد صحيح وقد صحح حديث لقيط رضى الله تعالى عنه الترمذى
رحمه الله تعالى والنووى رحمه الله تعالى وغيرهما ولم يأت من أعلاه بما يقدر فيه ،
وقد ذهب الى وجوب المضمضة والاستنشاق أحمد رحمه الله تعالى واسحق رحمه الله
تعالى وبه قال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى وحماد بن سليمان رحمه الله تعالى^(١) وذهب
جماعة من أهل العلم الى أن الاستنشاق واجب فى الغسل والوضوء والمضمضة سنة
فيهما حكى هذا المذهب النووى رحمه الله تعالى فى شرح مسلم عن أبي ثور رحمه الله
تعالى وأبي عبيد رحمه الله تعالى وداود الظاهرى وابن المنذر رحمه الله تعالى ورواية
عن أحمد رحمه الله تعالى وقد روى غيره مثل ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
والثورى رحمه الله تعالى وزيد بن على رحمه الله تعالى وذهب مالك رحمه الله تعالى
والشافعى رحمه الله تعالى والاوزاعى رحمه الله تعالى والليث رحمه الله تعالى والحسن
البصرى رحمه الله تعالى والزهرى رحمه الله تعالى وربيعه رحمه الله تعالى ويحيى بن
سعيد رحمه الله تعالى وقتادة رحمه الله تعالى والحكم بن عتيبة رحمه الله تعالى ومحمد
ابن جرير الطبرى رحمه الله تعالى الى أنهما غير واجبين واستدلوا على عدم الوجوب
بحديث عشر من سنن المرسلين وهو حديث صحيح ومن جعلتها المضمضة والاستنشاق
ورد بانه لم يرو بلفظ عشر من السنن بل بلفظ عشر من الفطرة وعلى فرض وروده
بذلك اللفظ فالمراد بالسنة الطريقة وهى تعم الواجب لا ما وقع فى اصطلاح أهل
الاصول فان ذلك اصطلاح حادث وعرف متجدد لا تحمل عليه أقوال الشارع ،
وهكذا يجاب عن استدلالهم بحديث ابن عباس رضى الله تعالى عنه بلفظ « المضمضة
والاستنشاق سنة » أخرجهم الدارقطى رحمه الله تعالى وإسناده ضعيف ، والمراد بالسنة
فى اصطلاح الشارع وأهل عصره ما دل عليه دليل من قوله ﷺ أو فعله أو تقريره
ولهذا جعلت السنة مقابلة للقرآن فهذه اللفظة أعم من المدعى فانها تطلق على الواجب

{١} من الأدلة القوية على وجوب المضمضة والاستنشاق أن غسلهما داخل فى غسل الوجه لانهما
مضوءان منه وقد واظب عليهما النبي صلى الله عليه وسلم فالتحق عمله بالامر الوارد فى القرآن
بغسل الوجه بياناً له قال الحافظ ابن حجر فى الفتح : لم يحك أحد من وصف وضوءه عليه الصلاة
والسلام على الاستعصاء أنه ترك الاستنشاق بل ولا المضمضة وهو يرد على من لم يوجب
المضمضة

كما تطلق على المندوب فيقال مثلاً : الدليل على هذا الحكم من السنة ولا يقال : إن الحقيقة الشرعية مقدمة على اللغوية لأن المراد بالسنة كما عرفت في لسان الشارع ليس ما اصطلاح عليه الفقهاء وأهل الأصول فتأمل ﴿ ثُمَّ يَغْسِلُ بِيَمِينِهِ وَجْهَهُ ﴾ والمراد بالوجه ما يسمى وجهاً عند أهل الشرع واللغة ووجوب غسل الوجه لا خلاف فيه في الجملة وقد قام عليه الدليل كتاباً وسنة ﴿ ثُمَّ يَدَّيْهِ مَعَ مِرْقَتَيْهِ ﴾ وهو نص القرآن الكريم والسنة المطهرة ولا خلاف في ذلك وإنما وقع الخلاف في وجوب غسل المرفقين معهما ، ومما يدل على وجوب غسلهما جميعاً حديث جابر رضي الله تعالى عنه عند الدارقطني رحمه الله تعالى والبيهقي رحمه الله تعالى « أن النبي ﷺ أدار الماء على مرفقيه ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » وفي اسناده ضعيفان هما عباد بن يعقوب والقاسم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عقيل ؛ ولكن يعني عن هذا الضعف ما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه : « أنه توضأ ثم غسل يده حتى شرع في العضد ثم قال رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ هكذا » وفي رواية الدارقطني رحمه الله تعالى من حديث عثمان رضي الله عنه « أنه غسل وجهه ويديه حتى مس أطراف العضدين » قال الحافظ واسناده حسن وأخرج البزار والطبراني من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه مرفوعاً « ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرفقيه » وهذا بيان لما في القرآن فأفاد أن الغاية داخلية فيما قبلها ﴿ ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ ﴾ ولا خلاف فيه في الجملة وإنما وقع الخلاف هل المتعين مسح الكل أم يكفي البعض ؛ وما في الكتاب العزيز قد وقع الخلاف في كونه يدل على مسح الكل أم البعض ، والسنة الصحيحة وردت بالبيان ؛ وفيها ما يفيد جواز الاختصار على مسح البعض في بعض الحالات ؛ كما في صحيح مسلم وغيره من حديث المغيرة رضي الله عنه : « أنه ﷺ توضأ ومسح ببناصيته وعلى العمامة » وأخرج أبو داود رحمه الله تعالى من حديث أنس رضي الله عنه : « أنه ﷺ أدخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه ولم ينقض العمامة » وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أنه مسح رأسه فأقبل وأدبر وهذه هي الهيئة التي استمر عليها ﷺ ؛ فاقضى هذا أفضلية الهيئة التي كان صلى الله تعالى عليه وسلم يداوم عليها

وهي مسح الرأس مقبلاً ومدبراً وإجزاء غيرها في بعض الاحوال ؛ ولا يخفى أن قوله تعالى « وامسحوا برؤوسكم » لا يفيد ايقاع المسح على جميع الرأس كما في نظائره من الافعال نحو ضربت رأس زيد وضربت برأسه وضربت زيدا وضربت يد زيد فانه يوجد المعنى اللغوي في جميع ذلك بوجود الضرب على جزء من الاجزاء المذكورة ؛ وهكذا ما في الآية ؛ وليس النزاع في مسمى الرأس لغة حتى يقال . إنه حقيقة في جميعه ؛ بل النزاع في ايقاع المسح عليه ؛ وعلى فرض الاجمال فقد بينه الشارع تارة بمسح الجميع وتارة بمسح البعض ؛ بخلاف الوجه فانه لم يقتصر على غسل بعضه في حال من الاحوال بل غسله جميعا وأما اليدان والرجلان فقد صرح فيهما بالغاية للمسح والغسل ؛ فان قلت . إن المسح ليس كالضرب الذي مثلت به قلت لا ينكر أحد من أهل اللغة أنه يصدق قول من قال مسحت الثوب أو بالثوب أو مسحت الحائط أو بالحائط على مسح جزء من أجزاء الثوب أو الحائط وانكار مثل هذا مكابرة ، وقد أوضح ذلك شيخنا العلامة الشوكاني في حاشية الشفاء وغيرها فليراجع ﴿ مَعَ أَذْنَيْهِ ﴾ وجهه ما ثبت في الاحاديث الصحيحة أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مسحهما مع مسح رأسه وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بلفظ . « الاذنان من الرأس » من طرق يقوى بعضها بعضاً ^(١) ﴿ وَيُجْزَىءُ مَسْحُ بَعْضِهِ ﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى الفرض أدنى ما يطلق عليه اسم المسح ؛ وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى مسح ربع الرأس وقال مالك مسح جميع الرأس . في سفر السعادة ^(٢) وكان مسح جميع رأسه أحياناً وأحياناً مسح على العمامة وأحياناً مسح على الناصية والعمامة ولم يقتصر على مسح بعض الرأس أبداً وكان مسح الأذان ظاهراً وباطناً ولم يثبت في مسح الرقبة حديث انتهى ﴿ والمسح على العمامة ﴾ أو غيرها مما هو على الرأس فقد ثبت ذلك عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حديث عمرو بن أمية الضمري عند البخاري رحمه الله تعالى وغيره ومن حديث بلال رضي الله عنه عند مسلم رحمه الله تعالى وغيره ؛ ومن حديث المغيرة رضي

(١) بل كل طريقه ضعيفة والضعيف لا حجة لهم وإن اعتضد بمائة ضعيف مثله إلا ما كان ضمنه من قبل حفظ الراوي فهذا يقويه ما يتابعه فيه غيره ممن هو مثله أو اقوى منه
(٢) وهو كتاب نفيس جداً وقد نشرناه بفضل الله وحسن توفيقه

الله تعالى عنه عند الترمذي رحمه الله وصححه ؛ وليس فيه المسح على الناصية ؛ بل هو بلفظ « ومسح على الخفين والعمامة » وفي الباب أحاديث غير هذه ؛ منها عن سلمان رضي الله عنه عند أحمد رحمه الله تعالى ؛ وعن ثوبان رضي الله عنه عند أبي داود وأحمد رحمه الله أيضا ؛ والحاصل أنه قد ثبت المسح على الرأس وحده ؛ وعلى العمامة وحدها ؛ وعلى الرأس والعمامة ؛ والكل صحيح ثابت ، وقد ورد في حديث ثوبان رحمه الله ما يشعر بالاذن بالمسح على العمامة مع العذر ؛ وهو عند أحمد رحمه الله وأبي داود رحمه الله « أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث سرية فأصابهم البرد فلما قدموا على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شكوا اليه ما أصابهم من البرد فامرهم أن يمسحوا على المصائب والتساخين » وفي اسناده راشد بن سعد قال انحلال في علله : إن أحمد رحمه الله قال لا ينبغي أن يكون راشد بن سعد سمع من ثوبان رضي الله عنه لأنه مات قديما . **﴿ ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ ﴾** وجهه ما ثبت عنه **ﷺ** في جميع الأحاديث الواردة في حكاية وضوئه فانها جميعها مصرحة بالغسل ، وليس في شيء منها أنه مسح إلا في روايات لا تقوم بمثلهما الحجة ، ويؤيد ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للماسحين على أعقابهم « ويل للعقاب من النار » كما ثبت في الصحيحين وغيرهما ، ومما يؤيد ذلك وقوع الامر منه **ﷺ** بغسل الرجلين كما في حديث جابر رضي الله عنه عند الدارقطني رحمه الله ويؤيده أيضا قوله **ﷺ** « فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم » وهو حديث رواه أهل السنن وصححه ابن خزيمة رحمه الله ؛ ولا شك أن المسح بالنسبة الى الغسل نقص وكذلك قوله **ﷺ** « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » وكان في ذلك الوضوء قد غسل رجليه ؛ وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للاعرابي .
توضأ كما أمرك الله ثم ذكر له صفة الوضوء وفيها غسل الرجلين وهذه أحاديث صحيحة معروفة وهي تفيد أن قراءة الجر إما منسوخة أو محمولة على أن الجر بالجوار ؛ وقد ذهب الى هذا الجمهور . قال النووي ولم يثبت خلاف هذا عن أحد يعتمد به في الاجماع ؛ وقال الحافظ رحمه الله في الفتح : إنه لم يثبت عن أحد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم خلاف ذلك إلا عن علي رضي الله تعالى عنه وابن عباس رضي الله عنه وأنس

رضي الله عنه ، وقد ثبت الرجوع منهم عن ذلك ، وروى سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن أبي ليلى رحمه الله قال : « اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ رضي الله عنهم على غسل القدمين » وقالت الامامية : الواجب مسحهما ؛ وقال محمد بن جرير والحسن البصري رحمه الله والجباثي . إنه مخير بين الغسل والمسح ، وقال بعض أهل الظاهر يجب الجمع بين الغسل والمسح ، ولم يحتاج من قال بوجوب المسح إلا بقراءة الجر ؛ وهي لا تدل على أن المسح متعين ، لأن القراءة الأخرى ثابتة بلا خلاف بل غاية ما يدل عليه هذه القراءة هو التخيير لولم يرد عن النبي ﷺ ما يوجب الاختصار على الغسل (أقول) الحق أن الدليل القرآني قد دل على جواز الغسل والمسح ، لثبوت قراءة النصب والجر ثبوتاً لا ينكر ؛ وقد تعسف القائلون بالغسل فحملوا الجر على الجوار وأنه ليس للعطف على مدخول الباء في مسح الرأس ، بل هو معطوف على الوجوه فلما جاور المجرور أنجر ؛ وتعسف القائلون بالمسح فحملوا قراءة النصب على العطف على محل الجار والمجرور في قوله برؤسكم^(١) كما أن قراءة الجر عطف على لفظ المجرور ، وكل ذلك ناشئ عن عدم الانصاف عند عروض الاختلاف ولو وجد أحد القائلين بأحد التأويلين أصلاً مجروراً في رواية ومنصوباً في أخرى مما لا يتعلق به الاختلاف ووجد قبله منصوباً لفظاً ومجروراً لما شك أن النصب عطف على المنصوب والجر عطف على المجرور ، وإذا تقرر هذا كان الدليل القرآني قاضياً بمشروعية كل واحد منهما على انفراده ، لا على مشروعية الجمع بينهما ؛ وإن قال به قائل فهو من الضعف بمكان لأن الجمع بين الأمرين لم يثبت في شيء من الشريعة انظر الأعضاء المتقدمة على هذا العضو من أعضاء الوضوء فإن الله سبحانه شرع في الوجه الغسل فقط وكذلك في اليدين وشرع في الرأس المسح فقط ؛ ولكن الرسول قد بين للأمة أن المفروض عليهم هو غسل الرجلين لأمسحهما ، فتواترت الأحاديث عن الصحابة في حكاية وضوئه ﷺ وكلها مصرحة بالغسل ، ولم يأت في شيء منها المسح إلا في مسح الخفين فإن كانت الآية مجملة في الرجلين باعتبار احتمالها للغسل والمسح ؛ فالواجب الغسل بما وقع منه ﷺ من البيان المستمر جميع عمره ، وإن كان ذلك لا يوجب الاجمال فقد ورد في السنة الأمر بالغسل وروداً ظاهراً ؛ ومنه

(١) هذا هو الصحيح من جهة العربية وليس فيه تعسف

الأمر بتخليل الأصابع فانه يستلزم الأمر بالغسل ؛ لأن المسح لا تخليل فيه بل يصيب ما أصاب ويخطئ ما أخطأ ، والكلام على ذلك يطول جدا ؛ والخاص أن الحق ما ذهب اليه الجمهور من وجوب الغسل وعدم اجزاء المسح ، قال في الحجة البالغة . ولا عبرة بقوم تجارت بهم الأهواء فانكروا غسل الرجلين متمسكين بظاهر الآية ، فانه لا فرق عندي بين من قال بهذا القول وبين من أنكر غزوة بدر وأحد مما هو كالشمس في رابعة النهار ، نعم من قال بأن الاحتياط الجع بين الغسل والمسح أو أن أدنى الفرض المسح وإن كان الغسل مما يلام أشد الملامة على تركه ، فذلك أمر يمكن أن يتوقف فيه العلماء حتي تنكشف جلية الحال انتهى . قلت ويدفعه ما تقدم من الدليل على عدم اجزاء المسح والجمع بينه وبين الغسل فلا فائدة للتوقف في ذلك ﴿ مع الكعبين ﴾ أي مع القدمين للآية وهما العظامان الناتئان عند مفصل الساق والقدم فالكلام في ذلك كالكلام في المرفقين ، ولكنه لم يثبت في غسلها عنه ﷺ مثل ما ثبت في المرفقين ، وإذا تقرر أنه لا يتم الواجب الا بغسلهما ففي ذلك كفاية مغنية عن الاستدلال بدليل آخر ﴿ وَلَهُ الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ ﴾ ويشترط في المسح عليهما أن يكون أدخل رجله فيهما وهما طاهرتان قال الشافعي رحمه الله . يشترط كمال الوضوء عند اللبس . وقال أبو حنيفة رحمه الله عند الحدث ، ومسح أعلى الخلف فرض ومسح أسفله سنة عند الشافعي رحمه الله ، وقال أبو حنيفة رحمه الله ، لا مسح الا الأعلى ، وبالجملة فوجه ما ثبت تواترا عن النبي ﷺ من فعله وقوله ، وقد قال الامام أحمد رحمه الله فيه أربعون حديثا وكذلك قال غيره ، وقال ابن أبي حاتم رحمه الله أنه رواه عن النبي ﷺ من الصحابة رض^(١) أحد وأربعون رجلا ، وقال ابن عبد البر رحمه الله أربعون رجلا . وقال ابن منده ان الذين روه من الصحابة رض^(١) الله تعالى عنهم عن النبي ﷺ ثمانون رجلا ، ونقل ابن المنذر عن ابن المبارك رحمه الله أنه قال : ليس في المسح على الخفين عن الصحابة رض^(١) الله عنهم اختلاف ، لأن كل من روى عنه منهم

(١) اختصار رض^(١) الله عنه

إنكاره فقد روي عنه اثباته ، وقد ذكر أحمد رحمه الله أن حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه في إنكار المسح باطل . وكذلك ما روى عن عائشة رضي الله عنها وابن عباس رضي الله عنه قد أنكره الحفاظ ، ورووا عنهم خلافه وكذلك ما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال « سبق الكتاب الخفين » فهو منقطع ، وقد روي عنه مسلم رحمه الله والنسائي رحمه الله القول بالمسح عليهما بعد موت النبي ﷺ ؛ وقد روي الامام المهدي في البحر عن علي رضي الله عنه القول بمسح الخفين ؛ وقد ثبت في الصحيح من حديث جرير رضي الله عنه « أنه ﷺ مسح على الخفين » وإسلام جرير رضي الله تعالى عنه كان بعد نزول المائدة لأن آية المائدة نزلت في غزوة المريسيم ؛ وقد روي المغيرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ المسح على الخفين وأنه فعل ذلك في غزوة تبوك ، وتبوك متأخرة عن المريسيم بالاتفاق ، وقد ذكر البزار رحمه الله أن حديث المغيرة رضي الله عنه هذا رواه عنه ستون رجلاً ؛ وبالجملة فمشروعية المسح على الخفين أظهر من أن يطول الكلام عليها ولكنه لما كثرت الخلاف فيها وطال النزاع اشتغل الناس بها ، حتى جعلها بعض أهل العلم من مسائل الاعتقاد وقد ورد توقيت المسح بثلاثة أيام للمسافر ويوم وليلة للمقيم . قال ابن القيم رحمه الله في اعلام الموقعين^(١) سئل رسول الله ﷺ عن المسح على الخفين فقال « للمسافر ثلاثة أيام وللمقيم يوما » وسأل رسول الله ﷺ ابن أبي عمارة رضي الله عنه فقال يارسول الله أمسح على الخفين ، قال نعم . قال يوما ، قال ويومين ، قال وثلاثة أيام ، قال نعم وما شئت ذكره أبو داود رحمه الله وطائفة قالت هذا مطلق وأحاديث التوقيت مقيدة والمقيد يقضى على المطلق انتهى . وأما مسح الرقبة فقد ورد من الروايات ما يصلح للتمسك به على مشروعية مسح الرقبة وقد بسطه المجتهد الرباني في شرح المنتقى ، وقد كاد يقع الإجماع بين أهل المذاهب على أنه بدعة ﴿ وَلَا يَكُونُ وُضوءًا شَرْعِيًّا إِلَّا بِالنِّيَّةِ لِمُسْتَبَاحَةِ الصَّلَاةِ ﴾ لحديث « إنما الأعمال بالنيات » وهو في الصحيحين وغيرهما وورد من طرق بالفاظ ، قال في التلخيص : لم يبق من أصحاب الكتب المعتمدة رحمه الله من لم يخرج له سوى مالك

(١) وهو كتاب نادر المثال وقد وفقنا الله لنشره والحمد لله

رحمه الله فانه لم يخرج في الموطأ ، وان كان ابن دحية رحمه الله وهم في ذلك وادعى أنه في الموطأ ، قال الهروي : كتب هذا الحديث عن سبعة نفر من أصحاب يحيى ابن سعيد . قلت تتبعته من الكتب والأجزاء حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء فما استطعت ان أكل له سبعين طريقا هذا ما كنت وقفت عليه ، ثم ان في المستخرج لابن منده رحمه الله عدة طرق فضمامتها الى ما عندي فزادت على ثمانمائة طريق انتهى . فان كان المقارن عاما فهو يفيد أنه لا يثبت العمل الشرعي إلا بها وان كان خاصا فأقرب ما يقدر الصحة وهي تفيد ذلك ، قال في الفتح : وقد اتفق العلماء على أن النية شرط في المقاصد واختلفوا في الوسائل ، ومن ثم خالفت الحنفية رحمهم الله في اشتراطها للوضوء ، ورد ابن القيم رحمه الله على الحنفية رحمهم الله بأحد وخمسين وجها في أعلام الموقعين فليرجع اليه ، وقد نسب القول بفرضية النية الى الشافعي رحمه الله ومالك رحمه الله والليث رحمه الله وربيعه رحمه الله وأحمد بن حنبل رحمه الله واسحق بن راهويه رحمه الله * .

﴿ فصول ﴾ وَيُسْتَحَبُّ التَّثْلِيثُ ﴿ وجهه ما ثبت في الاحاديث الصحيحة أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غسل كل عضو ثلاث مرات وبين أن الواجب مرة واحدة ﴾ في غير الرأس ﴿ لأن الاحاديث الواردة بتثليث سائر الاعضاء وقع التصريح فيها بافراد مسح الرأس ولا تقوم الحجة بما ورد في تثليثه ، وأما الترتيب فن جملة ما استدلل به القائل بوجوب الترتيب أن الآية مجملة باعتبار أن الواو لمطلق الجمع على أي صفة كان ، فبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم للأمة أن الواجب من ذلك هيئة مخصوصة هي الروية عنه وهي مرتبة ، وأيضاً الوضوء الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله الصلاة إلا به » كان مرتباً ، والحديث المذكور وإن كان في جميع طرقه مقال لكنها يقوى بعضها بعضها ، ويؤيده ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وغيرهم مرفوعاً عن أبي هريرة « اذا توضأتم فابدؤا بيمينكم » . قال ابن دقيق العيد هو خليف بأن يصح وقد حقق الكلام على هذا شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى ﴿ وإِطَالَةُ الْفُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ ﴾ لشبوتة في الاحاديث الصحيحة كقوله صلى الله عليه وسلم : « ان أمتي يدعون يوم القيامة غراً محجلين من آثار

الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل » ﴿ وَتَقْدِيمُ السَّوَاكِ اسْتِحْبَابًا ﴾
وجهه الأحاديث المتواترة من قوله ﷺ وفعله وليس في ذلك خلاف ؛ قال في الحجة
قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك
عند كل صلاة » معناه لولا خوف الحرج لجعلت السواك شرطاً للصلاة كالوضوء ؛
وقد ورد بهذا الأسلوب أحاديث كثيرة جداً ؛ وهي دلائل واضحة على أن الاجتهاد
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مدخلا في الحدود الشرعية وأنها منوطة بالمقاصد
وأن رفع الحرج من الأصول التي بني عليها الشرائع . وقول الراوي في صفة تسوكه صلى
الله عليه وآله وسلم « يقول أع أع كما يتهوع » أقول ينبغي للإنسان أن يبلغ بالسواك
أقصى الفم فيخرج بلاغم الحلق والصدر ، والاستقصاء في السواك يذهب بالقلاع
ويصفي الصوت ويطيب النكهة انتهى ﴿ وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ إِلَى الرِّسْغَيْنِ ثَلَاثًا
قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي غَسْلِ الْأَعْضَاءِ الْمُنْقَدِّمَةِ ﴾ لحديث أوس بن أوس الثقفي
قال « رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم توضأ فاستوكف ثلاثاً » أي
غسل كفيه ، أخرجه أحمد رحمه الله والنسائي رحمه الله . وثبت في الصحيحين من
حديث عثمان رضي الله عنه « فافرغ على كفيه ثلاث مرات يغسلهما » وثبت نحو
ذلك عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم يروونه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .
﴿ فَصَلِّ ﴾ وَيَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِمَا خَرَجَ مِنَ الْفَرْجَيْنِ مِنْ عَيْنٍ أَوْ رِجْلٍ ﴾
فقد وردت الأدلة بذلك مثل حديث أبي هريرة رضي الله عنه الثابت في
الصحيحين وغيرهما قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يقبل
الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتي يتوضأ » وقد فسرهُ أبو هريرة رضي الله عنه
لما قال له رجل ما الحدث ؟ قال : فسأ أو ضراط . ومعنى الحدث أعم مما فسرهُ
به ، ولكنه نبه بالاختف على الإغافل ولا خلاف في انتقاض الوضوء بذلك
﴿ وَبِمَا يُوجِبُ الْفُسْلَ ﴾ في الجماع ولا خلاف في انتقاضه به أيضاً ﴿ وَنَوْمٍ
الْمُضْطَجِعِ ﴾ وجهه أن الأحاديث الواردة بانتقاض الوضوء بالنوم كحديث « من
نام فليتوضأ » مقيد بما ورد أن النوم الذي يفتقض به الوضوء هو نوم المضطجع
وقد روي من طرق متعددة ، والمقال الذي فيها ينجبر بكثرة طرقها ؛ وبذلك

يكون الجمع بين الأدلة المختلفة . وفي ذلك ثمانية مذاهب استوفيناها في مسك
 العتنام شرح بلوغ المرام واستوفاهما الماتن في نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار
 وذكر الأحاديث المختلفة وتخريجها وترجيح ما هو الراجح . قال الشافعي رحمه الله
 النوم ينقض الوضوء إلا نوم ممكن مقعده . وقال أبو حنيفة رحمه الله لو نام قائماً
 أو قاعداً أو ساجداً لا وضوء عليه حتى ينام مضطجماً أو متسكناً كذا في المسوى
 ﴿ وَأَكْلَ لَحْمِ الْإِبِلِ ﴾ وجهه قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما قيل له .
 أنتوضأ من لحوم الإبل قال نعم . وهو في الصحيح من حديث جابر بن
 سمرة رضي الله عنه . وقد روى أيضاً من طريق غيره . وذهب الأكثرون إلى أنه
 لا ينقض الوضوء واستدلوا بالأحاديث التي نسخت الأحاديث الواردة في الوضوء
 مما مست النار ولا يخفى أنه لم يصرح في شيء منها بلحوم الإبل حتى يكون الوضوء
 منها منسوخاً . وقد ذهب إلى انتقاض الوضوء بأكل لحوم الإبل أحمد بن حنبل
 رحمه الله وإسحاق بن راهويه رحمه الله ويحيى بن يحيى رحمه الله وابن المنذر رحمه
 الله وابن خزيمة رحمه الله والبيهقي رحمه الله وحكى عن أصحاب الحديث رحمهم
 الله وحكى عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم كما قال النووي رحمه الله ، قال
 البيهقي رحمه الله حكى عن بعض أصحابنا عن الشافعي رحمه الله أنه قال إن صح
 الحديث في لحوم الإبل قلت به ؛ قال البيهقي رحمه الله قد صح فيه حديثان
 حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه وحديث البراء رضي الله عنه ، قال في الحجة
 وأما لحم الأبل فالامر فيه أشد لم يقل به أحد من فقهاء الصحابة رضي الله عنهم
 والتابعين رضي الله عنهم ولا سبيل إلى الحكم بنسخه فلذلك لم يقل به من يغلب عليه
 التخريج ؛ وقال به أحمد رح^(١) وإسحاق رح ؛ وعندى أنه ينبغي أن يحتاط فيه الإنسان
 والله أعلم ؛ وقد أطال ابن القيم رح في أعلام الموقعين في اثبات النقض به ، أقول :
 الانصاف في هذا أن لحوم الإبل ناقضة للوضوء وحديث النقض من الصحة بمكان
 يعرفه من يعرف هذا الشأن أخرجه مسلم وأهل السنن وصححه جماعة من غيرهم ؛
 ولم يأت عنه عليه السلام ما يخالف هذا من قول أو فعل أو تقرير وإلى هذا التخصيص ذهب

جماعة من أهل العلم كما تقدم ؛ ومن أراد الاطلاع على مذاهب العلماء وأدلتهم في هذه المسألة فهي مستوفاة في مؤلفات شيخنا العلامة الشوكاني ؛ وأما حمل الوضوء على غسل اليد فالواجب علينا حمل ألفاظ الشارع على الحقائق الشرعية إن وجدت ، وهي ههنا موجودة فانه في لسان الشارع وأهل عصره لغسل أعضاء الوضوء لا لغسل اليد فقط ، ولم يصح من أحاديث الغسل قبل الطعام وبعده شيء ﴿ وَالْقَيِّء ﴾ وجهه ما روى عنه صلى الله عليه وسلم : « أنه قاء فتوضأ » أخرجه أحمد رح وأهل السنن رح قال الترمذي هو أصح شيء في الباب وصححه ابن منده رح ؛ وليس فيه ما يقدح في الاحتجاج به ويؤيده أحاديث منها حديث عائشة رضي الله تعالى عنها عنه صلى الله عليه وسلم : « من أصابه قيء أو رعاف أو قلنس أو مذي فليتنصرف فليتوضأ » وفي إسناده إسماعيل ابن عياش وفيه مقال ، وفي الباب عن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم والمجموع ينتهز للاستدلال به ، وقد ذهب الى ذلك أبو حنيفة رح وأصحابه رح وذهب الشافعي رح وأصحابه رح الى أنه غير ناقض وأجابوا عن أحاديث الوضوء من القيء بأن المراد بها غسل اليدين ؛ ولا يخفى أن الحقيقة الشرعية مقدمة ، وفي الحجة البالغة قال إبراهيم رح بالوضوء من الدم السائل والقيء الكثير والحسن رح بالوضوء من القهقهة في الصلاة ولم يقل بذلك آخرون وفي كل ذلك حديث لم يجمع أهل المعرفة بالحديث على تصحيحه والأصح في هذه أن من احتاط فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن لا فلا سبيل عليه في صراح الشريعة والدم السائل والقيء الكثير ملوثان للبدن مبلدان للنفس والقهقهة في الصلاة خطيئة تحتاج الى كفارة فلا عجب أن يأمر الشارع بالوضوء من هذه ولا عجب أن يأمر ويرغب فيه من غير عزيمة وفي المسوى قال الشافعي رح : خروج النجاسة من غير الفرجين لا يوجب الوضوء وقال أبو حنيفة رح يوجب بشرطه انتهى ^(١) ﴿ وَنَحْوُهُ ﴾ والمراد بنحو القيء هو القلس والرعاف ، والخلاف في القلس كالخلاف في القيء قال الخليل : هو ما خرج من الخلق ملء الفم أو دونه وليس بقيء وفي النهاية : القلس ما خرج من الجوف ثم ذكر مثل كلام الخليل ، وأما الرعاف فقد

(١) الأحاديث المروية في نقض الوضوء بالقيء ضعيفة لاتصلح الاحتجاج وكذلك ماورد في النقض بخروج النجاسة من غير السيلين . وأما أحاديث نقض الوضوء بالقهقهة فأنها من أضعف الحديث بل حكم كثير من الحفاظ بأنها موضوعة والحق أن ليس شيء من هذا ناقضا للوضوء

ذهب الي أنه ناقض أبو حنيفة رح وأبو يوسف رح ومحمد رح وأحمد بن حنبل رح واسحق رح وقيدوه بالسيلان وذهب ابن عباس رضي الله عنه ومالك رح والشافعي رح. وروي عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه وأبي هريرة رضي الله عنه وجابر بن زيد رضي الله عنه وابن المسيب رح ومكحول رح وربيعة رح الي أنه غير ناقض وأجابوا عن دليل الاولين بما فيه من المقال وبالمعارضة بمثل حديث « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احتجم فصلى ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجه » رواه الدارقطني رح وفي اسناده صالح بن مقاتل وهو ضعيف، وبجواب عن الاول بأنه ينتهض بمجموع طرقه وعن المعارضة بأنها غير صالحة للاحتجاج وبأن دم الرعاف غير دم الحجامة فلا يبعد أن يكون لخروجه من الاعماق تأثير في النقض في المسوى قال الشافعي رح الرعاف والحجامة لا ينقضان الوضوء وقال أبو حنيفة رح ينقضان اذا كان الدم سائلا وقال مالك رح الامر عندنا أنه لا يتوضأ من رعاف ولا دم ولا من قيح يسيل من الجسد ولا يتوضأ إلا من حدث يخرج من ذكر أو دبر أو نوم انتهى . أقول قد اختلف أهل العلم في انتقاض الوضوء بخروج الدم وجميع ما هو نص في النقض أو عدمه لم يبلغ الي رتبة تصلح للاحتجاج بها، وقد تقرر أن كون الشيء ناقضاً للوضوء لا يثبت الا بدليل يصلح للاحتجاج والا وجب البقاء على الاصل لأن التعبد بالاحكام الشرعية لا يجب الا بإيجاب الله أو رسوله والا فليس بشرع؛ ومع هذا فقد كان اصحابه رض يباشرون مع معارك القتال ومحاولة الابطال في كثير من الأحوال ما هو من الشهرة بمكان أوضح من الشمس فلو كان خروج الدم ناقضا لما ترك صلى الله عليه وسلم بيان ذلك مع شدة الاحتياج اليه وكثرة الحامل عليه، ومثل الدم القى في عدم ورود دليل يدل على أنه ناقض وغاية ما هناك حديث اسمعيل بن عياش وفيه من المقال مالا يخفى ﴿ وَمَسَّ الذَّكَرُ ﴾ وقد دل على ذلك حديث بسرة بنت صفوان رض : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من مس ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ » رواه أحمد رح وأهل السنن رح ومالك رح والشافعي رح وابن خزيمة رح وابن حبان رح والحاكم رح وابن الجارود وصححه أحمد رح والترمذي رح والدارقطني رح وبجي بن معين رح والبيهقي رح والحازمي رح وابن حبان رح وابن خزيمة رح قال

البخارى هو أصح شيء في هذا الباب وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة رض منهم جابر رض وأبو هريرة رضى الله عنه وأم حبيبة رضى الله عنها وعبد الله ابن عمر رضى الله عنهما وزيد بن خالد رضى الله عنه وسعيد بن أبي وقاص رض وعائشة رضى الله عنها وابن عباس رضى الله عنهما وابن عمرو رضى الله عنهما والنعمان ابن بشير رضى الله عنه وأنس رضى الله عنه وأبي بن كعب ومعاوية بن حيدة^(١) رضى الله عنه وقبيصة رضى الله عنه وأروى بنت أنيس^(٢) رضى الله عنها وحديث بسرة رضى الله عنها بمجرد أريج من حديث طلق بن علي رضى الله عنه عند أهل السنن رح مرفوعاً بلفظ « الرجل يس ذكره أعليه وضوء فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إنما هو بضعة منك » فكيف اذا انضم الى حديث بسرة رضى الله عنها أحاديث كثيرة كما أشرنا اليه ومن مال الى ترجيح حديث طلق فلم يأت بباطل وقد تقرر في الاصول أن رواية الاثبات أولى من رواية النفي وأن المقتضى للحظر أولى من المقتضى للإباحة ؛ وقد ذهب الى انتقاض الوضوء بمس الذكر جماعة من الصحابة والتابعين رض والأئمة رح ومالوا الى العمل بحديث بسرة لتأخر اسلامها ، وذهب الى خلاف ذلك جماعة كذلك والحق الانتقاض وقد ورد ما يدل على أنه ينتقض الوضوء بمس الفرج وهو أعم من القبل والدبر كما أخرجه ابن ماجه رح من حديث أم حبيبة رضى الله عنها قالت « سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول : من مس فرجه فليتوضأ » وصححه أحمد رح وأبو زرعة رح وقال ابن السكن رح لا أعلم له علة ؛ وأخرج الدارقطني رح من حديث عائشة رضى الله عنها مرفوعاً « اذا مست إحداكن فرجها فلتتوضأ » وفي اسناده عبد الرحمن بن عبد الله العمري وفيه مقال ، وأخرج أحمد رح والترمذي رح والبيهقي رح من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إنما رجل مس فرجه فليتوضأ وأما امرأة مست فرجها فلتتوضأ » وفي اسناده بقية بن الوليد ولكنه صرح بالتحديث ، قال في المسوى قال الشافعي رح يجب الوضوء على من مس الفرج وشرطه أن يمس ببطن الكف أو بطون الاصابم ؛ وقال

(١) في الأصل { معاوية بن أبي حيدة } وهو خطأ

(٢) هي غير معروفة والاسناد اليها ضعيف واختلف فيها فقال بعضهم { أروى } ولم يذكر اسم أبيها وقال بعضهم { أروى بنت أنيس } وقال بعضهم { عن أبي أروى } فقط

أبو حنيفة رح مس الفرج لا ينقض ، واحتج بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « هل هو إلا بضعة منك » انتهى . قالوا ان مس الفرج لما كانت حاجة الناس اليه عامة والبلوى به دأمة وجب أن ينقل شرعا ثابتا متواترا مستقرا . أقول قد وقع في الاصول أن الحكم الذي تعم به البلوى لا بد أن ينقل نقلا مستفيضاً والقائل بذلك بعض الخنفية وخالفهم الجمهور لعموم الادلة الدالة على قبول أخبار الآحاد وهذه القاعدة كثيرا ما ترى المشنوقين بمحبة ما ألفوه من مذاهب الاسلاف يدفعون بها الحجج الشرعية التي يوردها خصومهم فاذا استدلوا بأنفسهم على اثبات حكم قد دبو عليه ودرجوا وصار عندهم من المألوفات المعروفة مالوا عن ذلك ولم يرجعوا عليه ، وهذا ستراف في غير موطن من كتب المتهذهين فان كنت ممن لا تنفق عليه التديسات ولا يغره سراب التليسات فلا تلعب بك الرجال من حال الى حال بزخارف ما تنمقه من الأقوال

فكن رجلا رجلا في الثرى • وهامة همته في الثريا

ولا حرج على المجتهد اذا رجع غير ما رجعه انما الشأن في التكلم في موطن الخلاف بما يتبرأ منه الا نصاب اللهم بصرنا بالصواب واجعل بيننا وبين العصية من لطفك أمنع حجاب ، وفي الحجة البالغة موجبات الوضوء في شريعتنا على ثلاث درجات احداها ما اجتمع عليه جمهور الصحابة رضي الله تعالى عنهم وتطابق فيه الرواية والعمل الشائع وهو البول والغائط والريح والمذي والنوم الثقيل وما في معناها ، الثانية ما اختلف فيه السلف من فقهاء الصحابة والتابعين رضي الله عنهم وتعارض فيه الرواية عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كس الذكر لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « من مس ذكره فليتوضأ » قال به عمر وسالم وعروة وغيرهم رضي الله عنهم ورده على وابن مسعود رضي الله عنهما وفقهاء الكوفة ، ولم يوجبوا الثلج بكون أحدهما مذسوخا ولمس المرأة قال به عمر وابن مسعود وابراهيم رضي الله عنهم لقوله تعالى (أولاستم النساء) ولا يشهد له حديث بل يشهد حديث عائشة رضي الله عنها بخلافه لكن فيه نظر لان في اسناده

اقتطاعا ، وعندى أن مثل هذه العلة إنما تعتبر في مثل ترجيح أحد الحديثين على الآخر ولا تعتبر في ترك حديث من غير تعارض والله تعالى أعلم ، وبالجملة فجاء الفقهاء من بعدهم على ثلاث طبقات . آخذ به على ظاهره . وتارك له رأسا وفارق بين الشهوة وغيرها ، ولاشبهة أن لمس المرأة مهيج للشهوة مظنة لقضاء شهوة دون شهوة الجماع وأن مس الذكر فعل شنيع ولذلك جاء النهي عن مس الذكر يمينه في الاستنجاء فإذا كان قبضا عليه كان من أفعال الشياطين لا محالة ، والثالثة ما وجد فيه شبهة من لفظ الحديث وقد أجمع الفقهاء من الصحابة والتابعين رض على تركه كالوضوء مما مست النار فإنه ظهر عمل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والخلفاء وابن عباس وأبي طلحة وغيرهم رض بخلافه وبين جابر رض أنه منسوخ قلت : عامة أهل العلم على أن الوضوء مما مسته النار منسوخ وتناول بعضهم على غسل اليد والفم ، قال قتادة رضى الله عنه من غسل فمه فقد توشأ كذا في المسوى *

(بابُ الغُسلِ)

وأصله تعميم البدن بالغسل ﴿ يَجِبُ بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ بِشَهْوَةٍ وَلَوْ بِتَفَكُّرٍ ﴾ وقد دلت على ذلك الأدلة الصحيحة كأحاديث « الماء من الماء » وأحاديث « في المني الغسل » وصدق اسم الجنابة على من كان كذلك ، وقد قال الله تعالى (وإن كنتم جنبا فاطهروا) والاطهار استيعاب جميع البدن فالغسل كذا في المسوي ، ولا أعلم في ذلك خلافا وإنما وقع الخلاف المشهور بين الصحابة رض وكذلك بين من بعدهم هل يجب الغسل بالتقاء الختانين من دون خروج مني أم لا يجب إلا بخروج المني ، والحق الأول لحديث « إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل » أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما رحمهم الله من حديث أبي هريرة رض وأخرج نحوه مسلم وأحمد والترمذي رح وصححه من حديث عائشة رض . فهذان الحديثان وما ورد في معناهما ناسخان لما كان في أول الاسلام من أن الغسل إنما يجب بخروج المني . ويدل على ذلك حديث أبي

ابن كعب رض قال « ان الفتيا التي كانوا يقولون الماء من الماء رخصة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رخص بها في أول الاسلام ثم أمرنا بالاعتسال بعدها » وأخرج مسلم رح من حديث عائشة رض « أن رجلا سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل وعائشة رض جالسة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنى لأفعل ذلك أنا وهذه ثم تفتسل . وقال في الحجة البالغة اختلف أهل الرواية هل يحمل الا كمال أي الجماع من غير انزال على الجماع الكامل في معنى قضاء الشهوة أعني ما يكون معه الانزال والذي صح رواية وعليه جمهور الفقهاء هو أن من جهد فقد وجب عليهما الغسل وان لم ينزل . واختلفوا في كيفية الجمع بين هذا الحديث وحديث « إنما الماء من الماء » فقال ابن عباس رض للاحتلام وفيه ما فيه لانه يأباه سبب ورود الحديث كما أخرجه مسلم وقال أبي رض « كانت رخصة في أول الاسلام ثم نهى عنها » وقد روى عن عثمان وعلى وطلحة والزبير وأبي بن كعب وأبي أيوب رض فيمن جامع امرأته ولم يمن قالوا « يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره » ورفع ذلك الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا يبعد عندي أن يحمل ذلك على المباشرة الفاحشة فانه قد يطلق الجماع عليها قلت على هذا أكثر أهل العلم أن غسل الجنابة يجب باحد الامرين اما بادخال الحشفة في الفرج أو بخروج الماء الدافق من الرجل أو المرأة ﴿ بِالتَّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ ﴾ وعلى هذا أكثر أهل العلم أن من جامع امرأته فغيب الحشفة وجب الغسل عليهما وان لم ينزل . والختان موضع القطع من ذكر الغلام ونواة الجارية ﴿ وَبِانْقِطَاعِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ﴾ ولا خلاف في ذلك . وقد دل عليه نص القرآن ومتواتر السنة وكذلك وقع الاجماع على وجوبه بانقطاع النفاس ﴿ وَ ﴾ كذلك وقع الاجماع على وجوبه ﴿ بِالْإِحْتِلَامِ ﴾ إلا ما يحكي عن النخعي رح ولكنه إنما يجب اذا وجد المحتلم بللاً ﴿ مَعَ وَجُودِ بَلَلٍ ﴾ كما في حديث عائشة رض قالت « سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الرجل يجعد البلل ولا يذكر احتلاما فقال يغتسل وعن الرجل يرى أن قد احتلم ولا يجعد

البلل فقال لا غسل عليه « أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه رحمهم الله ورجاله رجال الصحيح الا عبد الله بن عمر العمري وفيه مقال خفيف وأخرج نحوه أحمد والنسائي رحمهما الله من حديث خولة بنت حكيم رض وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما رح من حديث أم سلمة رض « أن أم سليم رض قالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة الغسل اذا احتلمت قال نعم اذا رأت الماء « وهذه الاحاديث ترد على من اعتبر أن يحصل للمحتلم شهوة ويتيقن ذلك . والمراد من البلل المتى فان رأى بالاولام يتيقن أنه مني لم يجب الغسل عند أهل العلم . قال في الحجة أراد الحكم على البلل دون الرؤيا لان الرؤيا تكون تارة حديث نفس ولا تأثير له وتارة تكون قضاء شهوة ولا تكون بغير بلل . فلا يصلح لادارة الحكم الا بالبلل . وأيضاً فان البلل شيء ظاهر يصلح للانضباط وأما الرؤيا فانها كثيراً ما تنسى انتهى ﴿ وَبِالْمَوْت ﴾ المراد وجوب ذلك على الاحياء اذ لا وجوب بعد الموت من الواجبات المتعلقة بالبدن أي يجب على الاحياء ان يغسلوا من مات وقد حكى المهدي في البحر والنوى رح الاجماع علي وجوب غسل الميت وناقش في ذلك بعض المتأخرين مناقشة واهية وسيأتي الكلام على غسل الميت وصفته وتفصيله ان شاء الله تعالى . وفي الحجة وأما غسل الميت فلأن الرشاش ينتشر في البدن وجلست عند محتضر فرأيت أن الملائكة الموكلة بالقبض لها نكايه عجيبة في المحتضرين ففهمت أنه لا بد من تغيير الحالة لتنبه النفس لمخالفتها ﴿ وَبِالْإِسْلَام ﴾ وجهه ما أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وأبو داود وابن حبان وابن خزيمة رحمهم الله عن قيس بن عاصم رض : « أنه أسلم فأمره النبي ﷺ أن يغتسل بماء وسدر » وصححه ابن السكن رح وأخرج أحمد وعبد الرزاق والبيهقي وابن خزيمة وابن حبان رحمهم الله من حديث أبي هريرة رض : « أن ثمامة رضي الله تعالى عنه أسلم فقال النبي ﷺ اذهبوا به الى حائط بني فلان فمروه أن يغتسل » وأصله في الصحيحين وليس فيهما الأمر بالاغتسال بل فيهما أنه اغتسل . قال في الحجة قال لا آخر ألق عنك شعر الكفر . وسره إن يمثل عنده الخروج من شيء أصرح ما يكون والله تعالى أعلم انتهى . وقد ذهب الى الوجوب أحمد بن حنبل وأتباعه رحمهم الله وذهب

الشافعي رح الى عدم الوجوب والحق الاول ويؤيده ما وقع منه صلى الله عليه وسلم من الأمر بالغسل عند الاسلام لوائلة بن الاسقع وقتادة الرهاوى رض كما أخرجه الطبراني رح وأمره أيضاً لعقيل ابن أبي طالب رض كما أخرجه الحاكم رح في تاريخ نيسابور وفي أسانيدھا مقال •

﴿ فصل • والغسل الواجب هو أن يفيض الماء على جميع بدنه أو ينغمس فيه ﴾ أقول : الغسل شرعاً ولنة هو ما ذكر ، وقد وقع النزاع في دخول ذلك في معنى الغسل ، ولكنه لا يخفى أن مجرد بل الثوب أو البدن من دون ذلك لا يسمى غسلاً ، كما يفهم ذلك من الاستعمالات العربية وكما يفيد ذلك ما تقدم في بول الصبي أنه صلى الله عليه وسلم أتبعه الماء ولم ينسله ، وهو في صحيح مسلم رح وغيره ﴿ مع المضمضة والاستنشاق ﴾ فقد ثبتا في الغسل من فعله صلى الله عليه وسلم ووجه الوجوب ما قدمناه في الوضوء وفيهما وفي السواك إزالة الخاط والبخر ﴿ والدالك لما يمكن ذلك ولا يكون شرعياً إلا بالنية لرفع موجب ﴾ لما قدمناه في الوضوء ﴿ وتدريب ﴾ لا أنه وجب لانه يصدق الغسل ويوجد مساه بالافاضة على جميع البدن من غير تقدم ﴿ تقديم غسل أعضاء الوضوء إلا القدمين ﴾ لما قد ثبت في الصحيحين وغيرهما أنه كان صلى الله عليه وسلم اذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يفيض على سائر جسده ثم يغسل رجليه « وهو من حديث عائشة رض ، وورد في الصحيحين وغيرهما من حديث ميمونة رض بلفظ : « انه صلى الله عليه وسلم أفرغ على يديه فساها مرتين أو ثلاثاً ثم أفرغ يمينه على شماله فغسل مذا كبره ثم ذلك يده بالارض ثم مضمض واستنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه ثلاثاً ثم أفرغ على جسده ثم تنحى من مقامه فغسل قدميه « وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يتوضأ بعد الغسل كما أخرجه أحمد وأهل السنن رح وقال الترمذي رح حسن صحيح ، وأخرجه البيهقي رح أيضاً بإسانيد جيدة ، وقد روى ابن أبي شيبة رح عن ابن عمر رض مرفوعاً وموقوفاً أنه قال لما سئل عن الوضوء بعد الغسل : « وأى وضوء أعم من الغسل » وروى عن حذيفة رض أنه قال : « أما يكنى أحدكم أن يغتسل من قرنه الى قدمه حتى يتوضأ »

وقد روى نحو ذلك عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ومن بعدهم ، حتى قال أبو بكر ابن العربي إنه لم يختلف العلماء أن الوضوء داخل تحت الغسل وأن نية طهارة الجنابة تأتي على طهارة الحدث . وهكذا نقل الاجماع ابن بطال رح وتعقب بانه قد ذهب جماعة منهم أبو ثور وداود وغيرهما رحمهم الله الى أن الغسل لا ينوب عن الوضوء وأما كون تقديم أعضاء الوضوء غير واجب فلانه يصدق الغسل ويوجد مسما بالافاضة على جميع البدن من غير تقديم ﴿ ثُمَّ التَّيَامُنُ ﴾ لثبوته عنه ﷺ قولا وفعلا عموماً وخصوصاً فمن العموم ما ثبت في الصحيح « أنه ﷺ كان يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله » ومن الخصوص ما ثبت في الصحيحين وغيرهما « أنه بدأ بشق رأسه الأيمن ثم الأيسر في الغسل » وقد ثبت من قوله ما يفيد ذلك ولا خلاف في استحباب التيامن *

﴿ فَصَلِّ ﴾ وَيُشْرَعُ ﴿ أَى الْغَسْلِ ﴾ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ حَدِيثٌ : « إِذَا جَاء أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ » وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر رض وقد تلقت الامة هذا الحديث بالقبول ورواه عن نافع رح نحو ثلثمائة نفس ، ورواه من الصحابة غير ابن عمر رض نحو أربعة وعشرين صحابياً ، وقد ذهب الى وجوبه جماعة قال النووي رحمه الله . حكى وجوبه عن طائفة من السلف رحمهم الله حكوه عن بعض الصحابة رض ، وبه قال أهل الظاهر وحكاه ابن المنذر عن أبي هريرة وعمار رض ومالك وحكاه الخطابي عن الحسن البصري وحكاه ابن حزم عن جمع من الصحابة رض ومن بعدهم ، وذهب الجمهور الى أنه مستحب واستدلوا بحديث أبي هريرة رض عند مسلم بلفظ « من توضأ فاحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بين الجمعة الى الجمعة وزيادة ثلاثة (١) أيام » ومحدث سمره رضى الله عنه « أن النبي ﷺ قال من توضأ للجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فذلك أفضل » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي رحمهم الله ، وفيه مقال مشهور وهو عدم سماع الحسن رحمه الله من سمره رح وغير ذلك من

(١) قال ابن حجر في الفتح : ليس فيه نفي الغسل وقد ورد من وجه آخر في الصحيح بلفظ « من اغتسل » فيحتمل أن يكون ذكر الوضوء لمن تقدم غسله على الذهاب فاحتاج الى اعادة الوضوء انتهى .

الاحاديث قلوا وهي صارفة للأمر الى الندب ولكنه اذا كان ما ذكره صالحا لصرف الامر فهو لا يصلح لصرف مثل قوله صلى الله عليه وسلم «حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوما يغسل فيه رأسه وجسده» وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة رض وقد استوفى الماتن رح الكلام على حكم غسل الجمعة في نيل الاوطار فليرجع اليه ولا ينبغي أن تقييد الغسل بالجسء للجمعة يدل على أنه للصلاة لا لليوم ﴿وَالْعِيدَيْنِ﴾ فقد روى من فعله صلى الله عليه وسلم من حديث الفاكه بن سعد رض : «أنه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الجمعة ويوم الفطر ويوم النحر» أخرجه أحمد وابن ماجه والبخاري والبغوي رح ؛ وأخرج نحوه ابن ماجه رح من حديث ابن عباس رض وأخرجه البخاري رح من حديث أبي رافع رض ، وفي أسانيدهما ضعف ولكنه يقوى بعضها بعضا ، ويقوي ذلك آثار عن الصحابة رض جيدة ، أقول : قد روى في ذلك أحاديث لم يصح منها شيء ولا بلغ شيء منها الى رتبة الحسن لذاته ولا لغيره ؛ وأما اعتبار كون المغتسل يصلي صلاة العيد بذلك الغسل أى من دون أن يتخلل بين الغسل وبين الصلاة شيء من الأحداث فلا أحفظ فيه حديثا صحيحا ولا ضعيفا ولا قول صحابي وما أحسن الاقتصار على ما ثبت وإراحة العباد مما لم يثبت ﴿وَلَمَنْ غَسَلَ مَيْتًا﴾ وجهه ما أخرجه أحمد وأهل السنن رح من حديث أبي هريرة رض مرفوعا : «من غسل ميتا فليغتسل ومن حمله فليتوضأ» وقد روى من طرق وأعل بالوقف وبان في إسناده صالحا مولى التوأمة رح ولكنه قد حسنه الترمذي رح وصححه ابن القطان رح وابن حزم ، وقد روى من غير طريق. قال الحافظ ابن حجر رح هو لكثرة طرقه أسوأ أحواله أن يكون حسنا فانكار النووي رح على الترمذي رح تحسينه معترض ، وقال الذهبي رح هو أقوى من عدة أحاديث احتج بها الفقهاء رح وذكر الماوردي رح أن بعض أصحاب الحديث رح خرج لهذا الحديث مائة وعشرين طريقا ؛ وقد روى نحوه عن علي رض عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن أبي شبة وأبي يعلى والبزار والبيهقي رح وعن حذيفة رض عند البيهقي رح ، قال ابن أبي حاتم والدارقطني رح : لا يثبت ، وعن عائشة رض من فعله صلى الله عليه وسلم عند أحمد وأبي داود رح ، وقد ذهب الى الوجوب علي وأبو هريرة رض والأمامية ، وذهب الجمهور الى أنه مستحب

فقط قالوا وهذا الأمر المذكور في الحديث السابق مصروف عن الوجوب بحديث : « إن ميتكم يموت طاهراً فحسبكم أن تغسلوا أيديكم » أخرجه البيهقي وحسنه ابن حجر رح والحديث : « كنا نفسل الميت فمنا من ينتسل ومنا من لا ينتسل » أخرجه الخطيب رح عن ابن عمر رض وصحح ابن حجر أيضاً إسناده ، ولما وقع من الفتيا من الصحابة رض لأسماء بنت عيسى امرأة أبي بكر رض لما غسلته فقالت لهم : إن هذا يوم شديد البرد وأنا صائمة فهل علي من غسل قالوا لا » رواه مالك رح في الموطأ ﴿ وَالْإِحْرَامُ ﴾ لحديث زيد بن ثابت رض « أنه رأى النبي ﷺ تجرد لاهلاله واغتسل » أخرجه الترمذي والدارقطني والبيهقي والطبراني وحسنه الترمذي وضعفه العقيلي رحمهم الله ولعل وجه التضعيف كون عبد الله بن يعقوب المدني في إسناده ، قال ابن الملقن في شرح المنهاج لعل الترمذي رح حسنه لأنه عرف عبد الله بن يعقوب أي عرف حاله ، وفي الباب عن عائشة رض عند أحمد رح وعن أسماء رض عند مسلم رح ، وقد ذهب إلى استحباب غسل الاحرام الجمهور ، وقال الحسن البصري رح ومالك رح أنه محتمل ﴿ وَلِإِدْخُولِ مَكَّةَ ﴾ المكرمة حرسها الله تعالى لما أخرجه مسلم عن ابن عمر رض : « أنه كان لا يدخل مكة إلا بات بذي طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة نهارة ويندكر عن النبي ﷺ أنه فعله » وأخرج البخاري رح معناه ، قال في الفتح : قال ابن المنذر : الاغتسال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء ؛ وليس في تركه عندهم فدية ؛ وقال أكثرهم : يجزي عنه الوضوء •

• (بَابُ التَّيَمُّمِ) •

قال الله تعالى : (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) وقد كثر الاختباط في تفسير هذه الآية ؛ والحق أن قيد عدم الوجود راجع إلى قوله تعالى : (أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء) فتكون الاعذار ثلاثة السفر والمرض وعدم الوجود في الحضر وهذا ظاهر على قول من قال : إن القيد إذا

وقع بعد جل متصلة كان قيداً لآخرها ، وأما من قال انه يكون قيداً للجميع الآن يمنع مانع فكذلك أيضاً ، لأنه قد وجد المانع ههنا من تقييد السفر والمرض بعدم الوجود للماء ، وهو : أن كل واحد منهما عذر مستقل في غير هذا الباب كالصوم ، ويؤيد هذا أحاديث التيمم الواردة مطلقة ومقيدة بالحضر ، فإن قلت . ما المعتبر في تسوية التيمم للمقيم هل هو عدم الوجود عند ارادة الصلاة كما هو الظاهر من الآية أم عدم الوجود مع طلب مخصوص كما قيل انه يطلب في كل جهة من الجهات الاربع في ميل أو ينتظر الى آخر الوقت حتى لا يبقى الا مايسع الصلاة بعد التيمم . قلت الحق أن المعتبر هو ما يصدق عليه مفهوم عدم الوجود المقيد بالقيام الى الصلاة فإذا دخل الوقت المضروب للصلاة وأراد المصلى القيام اليها فلم يجد حينئذ ما يتوضأ به أو يغتسل في منزله ومسجده وما يقرب منهما كان ذلك عذراً مسوغاً للتيمم وليس المراد بعدم الوجود في ذلك أن لا يجده بعد الكشف والبحث واحفاء السؤال بل المراد أن لا يكون معه علم أو ظن بوجود شيء منه هنالك ولم يتمكن في تلك الحالة من تحصيله بشراء أو نحوه ؛ فهذا يصدق عليه أنه لم يجد الماء عند أهل اللغة ، والواجب حمل كلام الله على ذلك مع عدم وجود عرف شرعي ، وقد وقع منه ﷺ ما يشعر بما ذكرناه فانه تيمم في المدينة من جدار كما ثبت ذلك في الصحيحين من دون أن يسأل ويطلب ولم يصح عنه في الطلب شيء تقوم به الحجة فهذا كما يدل على عدم وجوب الطلب يدل على عدم وجوب انتظار آخر الوقت ، ويدل على ذلك حديث الرجلين اللذين تيمما في سفر ثم وجدا الماء فاعاد أحدهما ولم يعد الآخر ، فقال ﷺ للذي لم يعد «أصبت السنة» أخرجه أبو داود والحاكم وغيرهما من حديث أبي سعيد فانه يرد قول من قال بوجوب الانتظار الى آخر الوقت على المتيمم سواء كان مسافراً أو مقياً ، اذا تقرر لك هذا استرحت عن الاشتغال بكثير من التفاريع المحررة في كتب الفقه فان هذه هي ثمرة الاجتهاد فأى فرق بين من لا يفرق بين الغث والسمين من المجتهدين وبين من هو في عداد المقلدين ، قال في القاموس والصعيد للتراب أو وجه الارض انتهى والثاني هو الظاهر من لفظ الصعيد لانه ما

صعد أي علا وارتفع على وجه الأرض وهذه الصفة لا تختص بالتراب ويؤيد ذلك حديث «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» وهو متفق عليه من حديث جابر وغيره وما ثبت في رواية بلفظ «وتربتها طهوراً» كما أخرجه مسلم من حديث حذيفة فهو غير مستلزم لاختصاص التراب بذلك عند عدم الماء لأن غاية ذلك أن لفظ التراب دل بمفهومه على أن غيره من أجزاء الأرض لا يشاركه في الطهورية وهذا مفهوم لقب لا ينتهض لتخصيص عموم الكتاب والسنة، ولهذا لم يعمل به من يعتمد به من أئمة الأصول فيكون ذكر التراب في تلك الرواية من باب التخصيص على بعض أفراد العام وهكذا يكون الجواب عن ذكر التراب في غير هذا الحديث ووجه ذكره أنه الذي يغلب استعماله في هذه الطهارة ويؤيد هذا ما تقدم من تيممه عليه السلام من جدار وأما الاستدلال بوصف الصعيد بالطيب ودعوي أن الطيب لا يكون إلا تراباً طاهراً منبتاً لقوله تعالى (والبلد الطيب يخرج نباته بأذن ربه والذي خبث لا يخرج إلا نكداً) فغير مفيد المطلوب إلا بعد بيان اختصاص الطيب بما ذكر والضرورة تدفعه فإن التراب المختلط بالازبال أجود اخراجاً للنبات. قال الماتن في شرح المنتقى ومن الأدلة الدالة على أن المراد خصوص التراب ما ورد في القرآن والسنة من ذكر الصعيد فالامر بالتيمم منه وهو التراب لكنه قال في القاموس والصعيد التراب أو وجه الأرض وفي المصباح الصعيد وجه الأرض تراباً كان أو غيره. قال الزجاج لأعلم اختلافاً بين أهل اللغة في ذلك. قال الأزهري ومذهب أكثر العلماء أن الصعيد في قوله تعالى (صعيداً طيباً) هو التراب وفي كتاب فقه اللغة للثعالبي الصعيد تراب وجه الأرض، ولم يذكر غيره، وفي المصباح أيضاً ويقال الصعيد في كلام العرب يطلق على وجوه على التراب الذي على وجه الأرض وعلى وجه الأرض وعلى الطريق، ويؤيد حمل الصعيد على العموم تيممه عليه السلام من الحائط فلا يتم الاستدلال، وقد ذهب إلى تخصيص التيمم بالتراب الشافعي وأحمد وداود. وذهب مالك وأبو حنيفة وعطاء والاوزاعي والثوري إلى أنه يجزىء بالأرض وما عليها، قال واستدل القائل بتخصيص التراب بما عند مسلم من حديث حذيفة مرفوعاً بلفظ «وجعلت تربتها لنا طهوراً» وهذا خاص فينبغي أن يحمل عليه العام وأجيب بأن تربة كل مكان ما فيه من تراب أو

غيره فلا يتم الاستدلال ورد بأنه ورد في الحديث المذكور بلفظ التراب أخرجه ابن خزيمة وغيره وفي حديث علي « وجعل التراب لي طهورا » أخرجه أحمد والبيهقي باسناد حسن وأجيب أيضا عن ذلك الاستدلال بأن تعليق الحكم بالتربة مفهوم لقب ومفهوم اللقب ضعيف عند أرباب الاصول ولم يقل به الا الدقاق فلا ينتهض لتخصيص المنطوق ورد بان الحديث سيق لاطهار التشريف فلو كان جائزا بغير التراب لما اقتصر عليه وأنت خبير بأنه لم يقتصر على التراب الا في هذه الرواية نعم الافتراق في اللفظ حيث حصل التأكيد في جعلها مسجدا دون الآخر كما سيأتي في حديث مسلم يدل على الافتراق في الحكم وأحسن من هذا أن قوله تعالى في آية المائدة : (منه) يدل على أن المراد التراب وذلك لان كلمة من للتبويض كما قال في الكشف انه لا يفهم أحد من العرب من قول القائل مسحت برأسه من الدهن والتراب الا معنى التبويض انتهى. فان قلت سلطنا التبويض فما الدليل على أن ذلك البعض هو التراب قلت : التخصيص عليه في الحديث المذكور انتهى ﴿ يُسْتَبَاحُ بِهِ مَا يُسْتَبَاحُ بِالْوُضوءِ وَالْغُسْلِ لِمَنْ لَا يَجِدُ الْمَاءَ ﴾ لأن حكم التيمم مع العذر المسوغ له حكم الوضوء لمن لم يكن جنبا وحكم الغسل لمن كان جنبا يصلي به ما يصلي المتوضيء بوضوئه ويستبيح به ما يستبيحه المغتسل بغسله ، فيصلى به الصلوات المتعددة ولا ينتقض بفراغ من صلاة ولا بالاشتغال بغيره ولا بخروج وقت على ما هو الحق ، والخلاف في ذلك معروف والادلة الواردة لمشروعية التيمم عند عدم الماء ثابتة كتابا وسنة . قال في الحجة ولم أجده في حديث صحيح تصريحاً بأنه يجب أن يتيمم لكل فريضة أولا يجوز التيمم للآبق ونحوه وإنما ذلك من التخريجات وإنما لم يفرق بين بدل الغسل والوضوء ، ولم يشرع التمرغ لان من حق ما لا يعقل بادي الرأي أن يجعل كالمؤثر بالخاصية دون المقدار فانه هو الذي اطأنت نفوسهم به في هذا الباب ولأن التمرغ فيه بعض الحرج فلا يصلح رافعا للحرج بالكيفية وفي معنى المرض البارد الضار لحديث عمرو بن العاص رض والسفر ليس بقيد إنما هو صورة لعدم وجدان الماء تشبدا الى الذهن وإنما لم يؤمر بمسح الرجل بالتراب لان الرجل محل الاوساخ وإنما يؤمر بما ليس حاصلا ليحصل التنبيه به انتهى ﴿ أَوْ خَشِيَ الضَّرَرَ مِنْ اسْتِمَالِهِ ﴾

لما أخرجه أبو داود وابن ماجه والدارقطني رحمهم الله من حديث جابر رض **« قال خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا حجر فشججه في رأسه ثم احتلم فسأل أصحابه هل نجدون له رخصة في التيمم فقالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغتسل فمات فلما قدمنا على رسول الله ﷺ أخبرناه بذلك فقال قتلوه قتلهم الله ألا سألوا إذ لم يعلموا فأنما شفاء العي السؤال إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على جرحه ثم يمسح عليه ويغسل سائر جسده »** وقد قردبه الزبير بن خريق رح وليس بالقوى وقد صححه ابن السكن رح وروى من طريق أخري عن ابن عباس رضي الله عنها ، وقد ذهب الى مشروعية التيمم بالعدر الجمهور وذهب أحمد بن حنبل رحمه الله وروى عن الشافعي رحمه الله في قول له : **« انه لا يجوز التيمم لخشية الضرر ولا أدري كيف صحة ذلك عنها فان هذا الحديث يؤيده قوله تعالى : (وان كنتم مرضى) الآية وكذلك حديث المسح على الجبائر المروي عن علي رض وكذلك حديث عمرو بن العاصي »** لما بعثه رسول الله ﷺ في غزوة ذات السلاسل فاحتلم في ليلة باردة فتيمم وصلى بأصحابه فلما قدموا ذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال يا عمرو أصليت مع أصحابك وأنت جنب ؟ فقال ذكرت قول الله تعالى : **« (ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيما) فتيممت ثم صليت فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئا »** رواه أحمد والدارقطني وابن حبان والحاكم وأخرجه البخاري تعليقا ، قال في الحجة : وكان عمر وابن مسعود رض لا يريان التيمم عن الجنابة وحملوا الآية على اللبس وأنه ينقض الوضوء اكن حديث عمران وعمار يشهد بخلاف ذلك **« وأعضاؤه الوجه ثم الكفان يمسحها »** أي الوجه والكفين لما ورد من الاحاديث الصحيحة قولاً وفعلًا وقد أشار بالمطف ثم الى الترتيب بين الوجه والكفين ، وأما الاختصار على الكفين فلكون الاحاديث الصحيحة مصرحة بذلك ، منها حديث عمار بن يامر : **« أن النبي ﷺ أمره بالتيمم للوجه والكفين »** أخرجه الترمذي وغيره وصححه ومنها ما في الصحيحين من حديث عمار أيضاً **« أن النبي ﷺ قال له إنما كان يكفيك هكذا وضرب النبي ﷺ بكفيه الارض ونفخ فيها ثم مسح بهما وجهه وكفيه »** وفي لفظ الدارقطني **« إنما كان يكفيك أن تضرب بكفيك في التراب ثم تنفخ فيهما ثم تمسح بهما وجهك وكفيك الى الرسفين »** وقد ذهب الى

أنه يقتصر من اليدين على الكفين عطاء رمكحول والاوزاعي وأحمد واسحق وابن المنذر وعامة أصحاب الحديث هكذا في شرح مسلم . وذهب الجمهور الى أن المسح في التيمم الى المرفقين وذهب الزهري الى أنه يجب المسح الى الابطين وقال الخطابي انه لم يختلف أحد من أهل العلم في أنه لا يلزم مسح ما وراء المرفقين والحق ما ذهب اليه الاولون لان الأدلة التي استدلت بها الجمهور منها ما لا ينتهض للاحتجاج به كحديث ابن عمر عند الدارقطني والحاكم والبيهقي مرفوعا بلفظ « التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين » وفي استاده علي بن زبيران قال الدارقطني وثقه يحيى بن القطان وهشيم وغيرهما وقال الحافظ هو ضعيف ضعفه ابن القطان وابن معين وغير واحد وأما ما ورد فيه لفظ اليدين كما وقع في بعض روايات من حديث عمار قالطلق يحمل على المقيد بالكفين واحتج الزهري بما ورد في رواية من حديث عمار أيضا بلفظ « الى الابط » وقد نسخ ذلك كما قال الشافعي ﴿ مَرَّةً بِضْرَةٍ وَاحِدَةٍ ﴾ لأن ذلك هو الثابت في الاحاديث الصحيحة ولم يثبت ما يخالف ذلك من وجه صحيح وقد ذهب الى كون التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين الجمهور ، وذهب جماعة من الائمة والفقهاء الى أن الواجب ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين ، وذهب ابن المسيب وابن سيرين الى أن الواجب ثلاث ضربات ضربة للوجه وضربة للكفين وضربة للذراعين ﴿ نَاوِيًا مُسَمِّيًّا ﴾ لما تقدم في الوضوء لانه بدل عنه وأدلة النية شاملة لكل عمل ﴿ وَنَوَاقِضُهُ نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ ﴾ لما ذكرنا من البداية ، ومن أثبت للتيمم شيئاً من النواقض لم يثبت في الوضوء لم يقبل منه ذلك الا بدليل ولم نجد دليلاً تقوم به الحجة يصلح لذلك فالواجب الاقتصار على نواقض الوضوء ، وأما وجود الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة بالتيمم فقد صرح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن لم يعد الصلاة من الرجلين اللذين سألاه بعد أن صليها بالتيمم ثم وجدا الماء ان الذي لم يعد أصاب السنة والحديث معروف ، وأما قوله للذي أعاد لك من الاجر مرتين فلكونه قد كرر العبادة معتقدا وجوب ذلك فكان له الأجر الآخر لذلك وليس المراد ههنا الا الاجزاء وسقوط الوجوب وقد أفاد ذلك قوله ﷺ « أصبت السنة » مع ما في اصابة السنة من الخير والبركة والتعريض بأن ما عدا ذلك مخالف

للسنة كما لا يخفى ، وأما القول بأن من أسباب التيمم تعذر استعمال الماء وخوف سبيله ونحو ذلك فلا يخفى أن هذه داخلة تحت ما ذكرناه من عدم الماء أو خشية الضرر من استعماله فإن من تعذر عليه استعمال الماء هو عادم للماء اذ ليس المراد الوجود الذي لا ينفع فمن كان يشاهد ماء في قعر بئر يتعذر عليه الوصول اليه بوجه من الوجوه فهو عادم وهكذا خوف السبيل الذي يسلك الى الماء وهكذا من كان يتجسه ولا محالة اذا استعمله وهكذا من كان يحتاجه للشرب فهو عادم له بالنسبة الى الوضوء ؛ وأما ما قيل من أن فوات الصلاة باستعمال الماء وادراكها بالتيمم سبب من أسباب التيمم فليس على ذلك دليل بل الواجب استعمال الماء وهو ان كان تراخيه عن تأدية الصلاة الى ذلك الوقت لعذر مسوغ للتأخير كالنوم والسهو ونحوهما فلم يوجب الله تعالى عليه إلا تأدية الصلاة في ذلك الوقت بالطهور الذي أوجبه الله تعالى ؛ وان كان التراخي لا لعذر الى وقت لو استعمل الوضوء فيه لخرج الوقت فعليه الوضوء وقد باء بآثم المعصية . وأما ما قيل من الطلب الى مقادير محدودة فليس على ذلك حجة نيرة •

(باب الحيض)

﴿ لَمْ يَأْتِ فِي تَقْدِيرِ أَقَلِّهِ وَأَكْثَرِهِ مَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ وَكَذَلِكَ الطَّاهِرُ ﴾ لأن ما ورد في تقدير أقل الحيض والطهر وأكثرهما فهو إما موقوف ولا تقوم به الحجة أو مرفوع ولا يصح فلا تعويل على ذلك ولا رجوع اليه بل المعتبر لذات العادة المتقررة هو العادة وغير المعتادة تعمل بالقرائن المستفادة من الدم ﴿ قَدَّاتُ الْعَادَةِ الْمُتَقَرَّرَةِ تَعْمَلُ عَلَيْهَا ﴾ فقد صح في غير حديث اعتبار الشارع للعادة كحديث « اذا اقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فاذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي » أخرجه البخاري وغيره من حديث عائشة ؛ وأخرج مسلم وغيره من حديثها نحو ذلك وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث أم سلمة « أنها استفتت النبي ﷺ في امرأة تهراق الدم فقال لنتظر قدر الليالي والايام التي كانت تحيضهن وقدرهن من الشهر فتدع الصلاة » وهو حديث صالح للاحتجاج به وكذلك حديث زينب بنت جحش

« أن النبي ﷺ قال في المستحاضة تجلس أيام أقرأها » أخرجه النسائي والأحد في هذا المعنى كثيرة ﴿ وَغَيْرُهَا تَرْجِعُ إِلَى الْقَرَأَتَيْنِ ﴾ الاستفادة من الدم لحديث فاطمة بنت أبي حبيش « أنها كانت تستحاض فقال لها النبي ﷺ إن كان دم الحيض فانه أسود يعرف ^(١) فإذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة وإذا كان الآخر فتوضئي وصلي فأما هو عرق » أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم وأخرجه أيضاً الدارقطني والبيهقي والحاكم أيضاً بزيادة « فأما هو داء عرض أو ركضة من الشيطان أو عرق انقطع » ^(٢) ﴿ قَدَمُ الْحَيْضِ يَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ فَتَكُونُ حَائِضًا إِذَا رَأَتْ دَمَ الْحَيْضِ ﴾ أخرج أبو داود والنسائي من حديث فاطمة بنت حبيش أنه قال ﷺ « دم الحيض أسود يعرف » صححه ابن حزم وأخرج النسائي من حديث عائشة مرفوعاً نحوه وأخرج الطبراني والدارقطني من حديث أبي أمامة مرفوعاً بلفظ « دم الحيض لا يكون إلا أسود » ^(٣) فدللت هذه الأحاديث على أنه لا يقال للصفرة والكدرة دم حيض ولا يعتد بها سواء كانت بين دمي حيض أو بعد دم الحيض وليس التحيض بين دمي الحيض مع تخلل الصفرة والكدرة لأجلها بل لكون ما توسط بين دمي الحيض حيضاً كما لو لم يخرج دم أصلاً بين دمي الحيض ، ولا يعارض هذا ما أخرجه في الموطأ وعلقه في البخاري « أن النساء كن يبعثن إلى عائشة بالدرجة فيها الصفرة والكدرة من دم الحيض ليسألنها عن الصلاة فتقول لهن لا تعجلن حتى

(١) بضم الياء وكسر الراء أي له عرف أي رائحة تعرفها النساء ، ويروى بفتح الراء أي تعرفه النساء وهو الأظهر

(٢) هذه الرواية في المستدرک { ج ١ ص ١٧٥ } من طريق أبي عاصم النبيل . وفي الدار قطني { ص ٨٠ } من طريق محمد بن بكر البرساني وأبي عاصم كلاهما عن عثمان بن سمدة عن ابن أبي مليكة أن فاطمة بنت أبي حبيش استحيضت الخ وهي خالة ابن أبي مليكة وهو اسناد صحيح ظاهره الارسال . وبذلك أعله الذهبي . وقد أخطأ المصنف في نيل الأوطار خطأ فريداً فقال : وقد استنكر هذا الحديث أبو حاتم لأنه من رواية عدي بن ثابت عن أبيه عن جده وجده لا يعرف اه وليس لعدى في اسناده ذكر بل هذا حديث آخر غيره .

(٣) في سنن الدار قطني (ص ٨٠) بهذا اللفظ ورواه البيهقي (ج ١ ص ٢٢٦) والدار قطني { ص ٨٠ } بلفظ : « ودم حيض أسود خائر تملؤه حمرة » واللفظان ضعيفان فانهما من رواية الملا بن كثير — وهو ضعيف — عن مكحول عن أبي أمامة ومكحول لم يسم من أبي أمامة شيئاً كما قال الدارقطني .

ترين القصة البيضاء» فان هذا مع كونه رأيا منها ليس بمخالف لما تقدم لانها لم تخبرهن بان الصفرة والكبرة حيض انما أمرتهن بالانتظار الى حصول دليل يدل على أنه قد انقضى الحيض وهو خروج القصة فتمت خرجت لم يخرج بعدها دم حيض ولم تأمرهن بالانتظار ما دامت الصفرة والكبرة وهذا واضح لا يخفى ﴿وَمُسْتَحَاضَةٌ﴾ وهي التي يستمر خروج الدم منها ﴿اِذَا رَأَتْ غَيْرَهُ﴾ تعمل على العادة المتقررة فتكون فيها حائضاً تثبت لها فيه أحكام الحائض وفي غير أيام العادة تكون طاهراً لها حكم الطاهر ﴿وَيَهِيَ كَالطَّاهِرَةِ﴾ كما أفادت ذلك الاحاديث الصحيحة الواردة من غير وجه فاذا لم تكن لها عادة متقررة كالمبتدأة والملتبسة عليها عاداتها فانها ترجع الى التمييز فان دم الحيض أسود يعرف كما قال صلى الله عليه وآله وسلم فتكون اذا رأت دماً كذلك حائضاً واذا رأت دماً ليس كذلك طاهراً وقد أطال الناس الكلام في هذا الباب في غير طائل وكثرت فيه التفرعات والتدقيقات والامر أيسر من ذلك ﴿وَتَغْسِلُ أَثَرَ الدَّمِ﴾ لقوله ﷺ في حديث عائشة الثابت في الصحيح «فاغسلي عنك الدم وصلي» وقد ورد ما يفيد معنى ذلك من غير وجه ﴿وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ﴾ وذلك هو الذي ورد من وجه معتبر واذا جمعت بين الصلاتين فأخرت الاولى الى آخر وقتها وقدمت الثانية في أول وقتها كان لها أن تصليهما بوضوء واحد ولم يأت في شيء من الاحاديث الصحيحة ايجاب الغسل لكل صلاة ولا لكل صلاتين ولا في كل يوم بل الذي صح ايجاب الغسل عند انقضاء وقت حيضها المعتاد أو عند انقضاء ما يقوم مقام العادة من التمييز بالقرآن كما في حديث عائشة في الصحيحين وغيرهما بلفظ «فاذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة فاذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي» وأما ما في صحيح مسلم «أن أم حبيبة كانت تغسل لكل صلاة» فلا حجة في ذلك لانها فعلته من جهة نفسها ولم يأمرها النبي ﷺ بذلك بل قال لها «امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي» فان ظاهر هذه العبارة أنها تغتسل بعد المكث قدر ما كانت تحبسها الحيضة وذلك هو الغسل الكائن عند ادبار الحيضة وليس فيه ما يدل على أنها تغتسل لكل صلاة وقد ورد الغسل لكل صلاة من طرق لا تقوم بعثتها الحجة لاسيما مع معارضتها لما ثبت في الصحيح ومع ما في ذلك من المشقة العظيمة على النساء

الناقصات العقول والاديان والشرعية سمحة سهلة وما جعل عليكم في الدين من حرج
واتقوا الله ما استطعتم ﴿وَالْخَائِضُ لَا تُصَلَّى وَلَا تَصُومُ﴾ لما ورد في ذلك من الادلة
الصحيحة كحديث «أليس اذا حاضت لم تصل ولم تصم» وهو في الصحيحين وغيرهما
من حديث أبي سعيد وهو مجمع عليه وكان هذا شأن الخائض في زمن النبوة وأيام
الصحابة فمن بعدهم أنها تدع الصلاة والصوم أيام حيضتها ونفسه الصوم لأبداً
بعد طهرها ولم يخالف ذلك غير الخوارج ولا ريب أن القضاء إن كان بدلاً
الأصل كما ذهب إليه البعض فلا وجوب للأصل وهنا ولا دليل عليه في حال الحيض
وإن كان بدليل جديد غير دليل المقصى فلم يبق في الصلاة وقام في الصيام فمباح التماس
وذهب الأزام ﴿و﴾ أما كونها ﴿و﴾ لا تؤطأ تعني تفصيل بعد الطهر ﴿فذلك﴾ من
الكتاب العزيز قال الله تعالى (وسألوكم عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا الأنساء
في المحيض) والاسناد في ذلك كثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم «سألوكم عن شيء إلا النكاح»
وهو في الصحيحين وهو مجمع على تحريم ذلك ليس فيه خلاف وتحريم الصلاة والله أعلم على
الخائض كما تقدم وكذا طؤها هو إلى غاية هي التفصيل بعد الطهر كما مرحت
بذلك الأدلة ﴿و﴾ أما كونها ﴿و﴾ تفضي الصيام فالحديث عائشة بألفاظ «فمن مرض بقضاء
الصيام ولا تؤمر بقضاء الصلاة وهو في الصحيحين وغيرهما وقد نقل ابن المنذر والنووي
وغيرهما إجماع المسلمين على ذلك وحكي ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج أنهم
كانوا يوجبون على الخائض قضاء الصلاة ولا يقدح في إجماع الأمة مخالفة هؤلاء
الذين هم كلاب النار

﴿فصل﴾ والنفاس أكثره أربعون يوماً كحديث أم سلمة قالت «كانت
النفاس تسب على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوماً» أخرجه أحمد وأبو داود
والترمذي والدارقطني والحاكم والبيهقي طرق يقوى بعضها بعضها إلى ذلك ذهب
الجمهور وقد قيل إن أكثره - ثوب يومين وقبل سبعين يوماً وقيل ثوبين وقيل نصف
ومشهوره والحق الأول وهذا التقدير أرجح ما قيل لأن ما عداه خال عن الدليل
﴿و﴾ أما كونها ﴿و﴾ لا تسقط الصوم فمجمع على ذلك دليل على ما دام الله بقايا

كانت المرأة نساءً فإن انقطع قبل الأربعين انقطع عنها حكم النفاس ؛ فإن جاوز دمه
الأربعين عاملت نفسها معاملة المستحاضة إذا جاوزت أيام العادة المتقررة ﴿ وَهُوَ ﴾
أى النفاس ﴿ كالحيض ﴾ في تحريم الوطأ وترك الصلاة والصيام ولا خلاف في ذلك
وكذلك لا تقضى النساء الصلاة وفي رواية لابي داود من حديث أم سلمة قالت « كانت
المرأة من نساء النبي ﷺ تقعد في النفاس أربعين ليلة لا يأمرها النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم بقضاء صلاة النفاس » وقد تقدم الاجماع على ذلك في
الحائض وهو في النفاس إجماع كذلك ولعل الخوارج يخالفون ههنا كما خالفوا
هناك ولا يعتد بهم *

(كتاب الصلاة)

قال الله تعالى (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين)
والأمر بمطلق الصلاة أما يفيد الاتيان بها في زمان ومكان من دون تعيين ، لأن
مطلق الزمان والمكان من ضروريات الفعل وأما الوقت الخاص الذى شرع الله فيه
الصلاة وكذلك كونها على هيئة مخصوصة مع شروط محصورة فهذا لا دلالة للآية
عليه بمطابقة ولا تضمن ولا التزام ولم يدل على ذلك إلا السنة الثابتة عنه ﷺ قولا
وفعلا وليس في القرآن من ذلك الا النادر القليل كقوله تعالى (اذا قمتم الى الصلاة
فاغسلوا وجوهكم) فانه في هذه الآية ذكر الوضوء وهو شرط من شروط الصلاة
وقيد الامر به بالقيام اليها فكان ذلك مقيداً لوجوب الفعل ، ولا بد للشرطية من دليل
أخص من ذلك ، وقد ورد في السنة ما يفيد الشرطية وكذلك ورد في القرآن ذكر
بعض هيآت الصلاة كالسجود والركوع ولكن بدون ذكر صفة ولا عدد ولا كون
ذلك في الموضع الذي يئنته السنة المطهرة ﴿ أَوَّلُ وَقْتِ الظُّهْرِ ﴾ تعيين أول الاوقات
وآخرها قد ثبت في الأحاديث الصحيحة من تعليم جبرائيل عليه السلام له ﷺ
ومن تعليمه ﷺ لمن سأله وغير ذلك من أقواله وأفعاله ﴿ الزَّوَالُ ﴾ أى زوال
الشمس ويبين ذلك باخضرار الجدار الى جهة الشرق يعرفه كل ذى عينين ﴿ وَآخِرُهُ
مَصِيرُ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلُهُ سَوِيٌّ فِي الزَّوَالِ ﴾ فان قلت أخرج النسائي وأبو داود

من حديث ابن مسعود « كان قدر صلاة رسول الله ﷺ في الصيف ثلاثة أقدام الى خمسة أقدام وفي الشتاء خمسة أقدام الى سبعة أقدام » قلت أنهم حملوه على الابرار كما قاله ابن العربي المالكي في القبس وتبعه الحافظ السيوطي وانه حديث قد قدح فيه فانه من رواية عبيدة بن حميد الطيب الكوفي عن أبي مالك سعد بن طارق عن كثير بن مدرك عن الاسود وفي عبيدة وشيخه سعد خلاف ففي الميزان في ترجمة سعد وثقه أحمد وابن معين وقال العقيلي لا يتابع على حديثه في القبول وقد ضعف عبد الحق حديث تقدير صلاة رسول الله ﷺ بالأقدام في الشتاء والصيف، والعجب من الحافظ ابن حجر في التلخيص لم يتكلم على لفظ الحديث ولا سنده وذكر كلام ابن العربي وأبطله السيد محمد الامير في اليواقيت ؛ نعم أيام الشتاء يحسن التأني بالظهر حتي يحصل ظن أن الشمس لو كانت في كبد السماء أن قد زالت لانه يدرك بالحس والمشاهدة اذا كانت من جهة الجنوب لان ظلها يزداد في جهة الشرق زيادة كثيرة لكن لا الي الحد الذي يقدر بالأقدام وغايته أن ينظر في إمارات تحصل الظن بالزوال وأهل الأقدام ليس معهم إلا الظن لا غير وليس أحد مخاطبا بظن غيره بل بظن نفسه فتأمل ﴿ وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ ﴾ أي صيرورة ظله مثله ، قال ابن القيم وأنهم كانوا يصلونها مع النبي ﷺ ثم يذهب أحدهم الى العوالي قدر أربعة أميال والشمس مرتفعة ^(١) وقال أنس « صلى بنا رسول الله ﷺ العصر فأناه رجل من بني سلمة فقال يا رسول الله انا نريد أن تنحر جزوراً وإنا نحب أن تحضرها قال نعم فانطلق وانطلقنا معه فوجد الجزور لم تنحر فنحرت ثم قطعت ثم طبخ منها ثم أكلنا منها قبل أن تغيب الشمس ^(٢) » ومحال أن يكون هذا بعد المثلين وفي صحيح مسلم عنه « وقت صلاة الظهر ما لم يحضر العصر ^(٣) » ولا معارض لهذه السنن في الصحة ولا في الصراحة والبيان فردت بالمجمل من قوله ﷺ « ومثل أهل الكتاب قبلكم كمثل رجل استأجر أجيرا فقال من يعمل الى نصف النهار على قيراط قيراط »

(١) رواه الجماعة الا الترمذي من حديث أنس بن مالك .

(٢) رواه مسلم في صحيحه .

(٣) رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي من حديث عبيد الله بن عمرو بن العاصي مطولا وسيد كره الشارح في الكلام على آخر وقت العصر

الح واليه العجب أى دلالة في هذا على أنه لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل
 مثلين بنوع من أنواع الدلالة وإنما يدل على أن من صلاة العصر إلى غروب الشمس
 أقصر من نصف النهار إلى وقت العصر وهذا لا ريب فيه انتهى **﴿وآخره﴾**
 أى آخر وقت العصر صيرورة ظله مثليه قال الشافعي آخر الوقت المختار العصر أن
 يكون ظل كل شيء مثليه وقيل إلى أن تصفر الشمس وآخر وقت الضرورة مذهب
 الشمس كذا في السري ، وفي الحجة البالغة وتثير من الأحاديث يدل على أن
 آخر وقت العصر أن تتغير الشمس وهو الذي أطبق عليه الفقهاء فامتلأ المثليين
 بيان لآخر الوقت المختار والذي يستحب فيه ، أو قول لعل الشرح فنزل أولاً إلى
 المقصود من اشتقاق العصر أن يكون الفصل بين كل صلاتين نجواً من ربع النهار
 فجعل الأمد الآخر بلوغ الظل إلى المتأين ثم ظهر من سوء التجهيز وأشتغالهم بما يوجب
 الحكم بزيادة الأمد وأيضاً معرفة ذلك لئلا يحتاج إلى ضرب من التأمل والمثل
 التي الأصلية ورصد وإنما ينبغي أن يخاطب الناس في مثل ذلك بما هو معهود من ظاهر
 فنفت الله تعالى في روعه **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا صَلَّيْتُمْ فَأَمْسُوا رُءُوسَكُمْ وَأَسْمُوا لِلَّهِ أَكْبَرًا﴾**
 تعالى أعلم **﴿فَمَادَامَتْ الشَّمْسُ بَيْضَاءَ تَقِيَّةً﴾** فإذا اسفرت خرج وقت العصر
 لما ورد في ذلك من الأحاديث منها حديث ابن عمرو قال قال رسول الله **﴿صَلِّوا فِي بَيْتِ اللَّهِ﴾**
 « وقت صلاة الظهر ما لم يحضر العصر ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ووقت
 صلاة المغرب ما لم يسقط ثور ^(١) الشفق ووقت صلاة العشاء إلى نصف الليل ووقت
 صلاة الفجر ما لم تطلع الشمس » أخرجه مسلم وأحمد والذ أن وأبو داود ، ولا
 يخالف ما وقع في هذا الحديث في آخر وقت العصر والعشاء ما ورد في بعض الأحاديث
 « أن آخر وقت العصر مصير ظل الشيء مثليه وآخر وقت العشاء ذهاب ثلث الليل »
 فإن هذا الحديث قد تضمن زيادة غير تنافية الأصل لأن وقت انقراض الشمس هو
 متأخر من المتأين أدهى تبقى ببيضاء تقية بين المثليين وكذلك نصف الليل هو من
 زيادة غير متنافية لا وقع في رواية بلغة طائفة الأهل على أن الرواية التي نقلت ياتين

(١) بهنق بيت الله تعالى أو أي توراة وانتشاره ومطلعه وفي القاموس أنه مفعلة
 الشفق متأخرة فيه ، قاله المصنف في نيل الأوطار .

هي أصح من الاخرى (١) ﴿وَأَوَّلُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ غُرُوبُ الشَّمْسِ﴾ أى سقوط القرص وهو وقت الاختيار الذي يجوز أن يصلى فيه من غير كراهية والعمدة فيه حديثان حديث جبرائيل عليه السلام فانه صلى بالنبي ﷺ يومين وحديث بريدة ففيه أنه ﷺ أجاب السائل عنها أى عن الاوقات بأن صلى يومين والمفسر منهما قاض على المبهم وما اختلف يتبع فيه حديث بريدة لأنه مدنى متأخر والاول مكى متقدم وانما يتبع الآخر فالآخر كذا في الحجة ﴿وَأَخْرُهُ ذَهَابُ الشَّفَقِ الْآخِرِ﴾ جميع كتب اللغة مصروفة بهذا وجميع أشعار العرب ومن بعدهم ، فمن زعم أن الشفق في لسان أهل اللغة أو لسان أهل الشرع يطلق على البياض فعليه الدليل ولا دليل ولو فرض وجود ما يدل على ذلك فلا ينكر ندوره ، كما لا ينكر أن الشائع في لسان العرب وأهل الشرع واطلاقه على الحجرة والحمل على الأعم الأغلب هو الواجب ولا يحمل على النادر فليس ههنا ما يسوغ اختلاف المذاهب قال ابن القيم رحمه الله تعالى امتداد وقت المغرب الى سقوط الشفق كما في صحيح مسلم من حديث عبد الله ابن عمر وقد تقدم ، وفي صحيحه أيضاً عن أبي موسى أن سائلاً سأل رسول الله ﷺ عن المواقيت فذكر الحديث وفيه « فأمره فأقام المغرب حين وجبت الشمس فلما كان اليوم الثانى قال ثم آخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق ثم قال الوقت ما بين هذين » وهذا متأخر عن حديث جبرائيل عليه السلام لأنه كان بمكة وهذا قول وذلك فعل وهذا يدل على الجواز وذلك على الاستحباب ، وهذا في الصحيح وذلك في السنن وهذا يوافق قوله ﷺ « وقت كل صلاة ما لم يدخل وقت التي بعدها » وانما خص منه الفجر بالاجماع فاعداها من الصلوات داخل في عمومها والفعل انما يدل على الاستحباب فلا يعارض العام ولا الخاص ﴿وَهُوَ﴾ أى ذهاب

(١) اختار المصنف وتبعه الشارح أن وقت العصر مادامت الشمس بيضاء نقية . وقد صرح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » رواه الجماعة من حديث أبي هريرة وهو نص صريح في أن آخر وقت العصر الى غروب الشمس وروى نحوه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة . وتأوله الشارح باختصاص هذا الوقت بالمضطرين . ولكن صميمه في وقت الصبح دنا وجعل آخره طلوع الشمس وهو في الحديث - وارد مع العصر - يرد عليه فان حكمهما واحد في الحديث نعم يكره التأخير الى آخر الوقت لغير المضطر ولكن هذا شىء وخروج الوقت شىء آخر .

الشفق وغروبه ﴿أَوَّلُ الْعِشَاءِ﴾ للاجماع على دخوله بالشفق ، والاحمر هو المتبادر منه لأن وقت الاستحباب الذي يستحب أن يصلى فيه هو أوائل الاوقات الا العشاء ﴿وَأَخْرُهُ نِصْفُ اللَّيْلِ﴾ فالمستحب الاصلى تأخيرها وهو قوله ﷺ «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء» ولانه أنفع في تصفية الباطن من الاشغال المنسية لذكر الله تعالى وأقطع لمادة السمر بعد العشاء ، لكن التأخير ربما يفضى الى تقليل الجماعة وتنفير القوم وفيه قلب الموضوع فلماذا كان النبي ﷺ اذا كثر الناس عجل واذا قلوا أخر كذا في الحجة فهذه علامات وكان المعلم لها جبرائيل عليه السلام ثم محمد رسول الله ﷺ للأمة ﴿وَأَوَّلُ وَقْتِ الْفَجْرِ إِذَا انْشَقَّ الْفَجْرُ﴾ أي ظهور الضوء المنتشر وبينه ﷺ أشقى بيان فقال لهم «انه يطلع معترضا في الافق» و «انه ليس الذي يلوح بياضه كذنب السرحان» وهذا شيء تدركه الابصار وقال تعالى (حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر) فجاء بلفظ الفعل لا فائدة أنه لا يكفي الا التبين الواضح أي يتبين لكم شيئا فشيئا حتى يتضح فانه لا يتم تبينه وظهوره الا بعد كمال ظهوره فانه يطلع أولا تبشير الضوء ثم ذنب السرحان وهو الفجر الكذاب ثم يتضح نور الصباح الذي أبداه بقدرته فالتق الاصبح ولذلك قال الشاعر *

وأزرق الصبح يبدو قبل أبيضه * وأول الديث قطر ثم ينسكب

قال ابن القيم ان النبي ﷺ كان يقرأ بالسنتين آية الى المائة ثم ينصرف منها والنساء لا يعرفن من الغلس وان صلاته كانت في التغليس حتى توفاه الله تعالى وانه انما أسفر بها مرة واحدة وكان بين سحوره وصلاته قدر خمسين آية فرد ذلك بمجمل حديث رافع بن خديج «أسفروا بالفجر فانه أعظم للاجر» وهذا بعد ثبوته انما المراد به الاسفار بهاد واما لا ابتداء فيدخل فيها مغلسا ويخرج منها مسفرا كما كان يفعله رسول الله ﷺ فقوله موافق لفعله لا مناقض له وكيف يظن به المواظبة على فعل ما الاجر الاعظم في خلافه انتهى ﴿وَأَخْرُهُ طُلُوعُ الشَّمْسِ﴾ ومما ينبغي أن يعلم أن الله عز وجل لم يكلف عباده في تعريف أوقات الصلوات بما يشق عليهم ويتعسر فالدين يسر والشريعة سمحة سهلة بل جعل صلى الله تعالى عليه وسلم للاوقات علامات

حسية يعرفها كل أحد فقال في الفجر طلوع النور الذي هو من أوائل أجزاء النهار يعرفه كل أحد وقال في الظهر « اذا دحضت الشمس » اذا زالت الشمس وقال في العصر « والشمس بيضاء زنية » وقال في المغرب « اذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا » وقال في العشاء من قدر وقت صلاته بأنه كان يصلّيها وقت غروب الهلال ليلة ثالث الشهر وورد ^(١) التقدير بالشفق وورد التقدير بثلاث الليل وبنصفه فهذه العلامات لا تلتبس إلا على أكمه والنظر في النجوم وان كنت لا أظن ثبوت ذلك هو النظر الذي يكون في الشمس والقمر والاطلة المقترنة بالنجوم ؛ والمراد أنه يستدل على دخول وقت كذا بكون النجم في مكان كذا كما يكون مثل ذلك في الشمس والقمر لا أنه النظر المفضى الى الاشتغال بعلم النجوم المؤدى الى الوقوع في مضايق عن الشريعة بمعزل ، فان هذا علم نهى عنه الشارع وحذر عن اتيان صاحبه حتى جعل ذلك كفراً فكيف يجعل طريقاً الى أمر من أمور الشريعة ومهم من مهماتها ، فمن ظن أن شيئاً من علم الشريعة محتاج الى علم النجوم المصطلح عليه فهو اما جاهل لا يدري بالشريعة أو مغالط قد مالت نفسه الى ما نهى عنه الشارع وأراد أن يدفع عن نفسه القالة فاعتل بأنه لم يتعلق بمعرفة ذلك إلا اكونه قد تعلقت به معرفة أوقات الصلوات وكثيراً من نسمعه من المشتغلين بذلك يدلي بهذه الحجة الباطلة فيصدقه من لم يثبت قدمه في علم الشريعة المطهرة ؛ ومن أعظم المروجات لهذه البلية ما وقع من جماعة من المشتغلين بعلم الفقه من تعداد النجوم وتقدير المنازل والاستكثار من ذلك بما لا طائل تحته إلا تأنيس المنجمين فانا لله وانا اليه راجعون وحاصل الكلام أن هذه تكاليف موجهة كلف الله تعالى بها عباده وعين أوقاتها تعييناً يعرفه العالم والجاهل والقروي والبدوي والحرو والعبد والذكرو والانثى على حد سواء اشترك فيه كل هؤلاء لا يحتاج معه الى شيء آخر *

(١) هذا التقدير قدره النعمان بن بشير رضى الله عنه وقد بينت في شرحي على التحقيق لابن الجوزي أنه تقدير لا يطابق كل شهر فإن القمر يغيب ليلة ثالث الشهر في أوقات مختلفة باختلاف الأشهر وقد يصل الفرق بين الليلة الثالثة من شهر وبين الليلة الثالثة من شهر آخر الى نحو الساعتين ولعل النعمان رأى النبي صلى الله عليه وسلم صلى العشاء تسقوط القمر لثلاثة مرات من غير تتبع ولا استقصاء فظن أن هذا الوقت متحد في الليالي ولم يلاحظ الفرق بينها .

أمع الصبح للنجوم نجل * أم مع الشمس للظلام بقاء
قال صاحب سبل السلام التوقيت في الايام والشهور والسنوات بالحساب المنازل
القمرية بدعة باتفاق الأئمة فلا يمكن عالم من علماء الدنيا أن يدعي أن ذلك كان في
عصره صلى الله تعالى عليه وسلم أو عصر خلفائه الراشدين وإنما هو بدعة اهلها ظهرت في
عصر المأمون حين أخرج كتب الفلاسفة وعربها ومنها المنطق والنجوم فانه علم أولئك
الذين قال الله تعالى فيهم (فلما جاءهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم)
فاقل أحوال المقرين على حساب المنازل القمرية أنهم مبتدعون وكل بدعة ضلالة
ولقد عظمت هذه البدعة في الحرمين الشريفين فاتهم في مكة المكرمة لا يعتمدون
إلا على ذلك ولهم فيه أنواع مؤلفات مثل الربع الجيب ونحوه يدرسونه ويقرءونه
ويعتمدونه وهو من العلم الذي قال فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
« علم لا ينفع وجهل لا يضر » وهو من علم أهل الكتاب فان أعيادهم ونحوها تدور
على حساب سير الشمس ، ولعله دخل على المسلمين من علم اليونان وأهل الكتاب
ومات رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد أن أنزل الله تعالى عليه
(اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً) وكان
أهل بيته وأصحابه رض على ذلك لا يعرفون منازل الزيادة والنقصان ولا ما جعله
المتأخرون هو الميزان ولا شيئاً من هذه الامور التي صار ذلك التكليف الموقت
عليها يدور انتهى ^(١) « وَمَنْ نَامَ عَنْ صَلَاتِهِ أَوْ سَهَا عَنْهَا فَوَقْتُهَا حِينَ يَذْكُرُهَا »
أي وقت القضاء اذا ذكر وقد دلت على ذلك الاحاديث الصحيحة كحديث أنس
عند البخارى ومسلم وغيرهما وحديث أبي هريرة عند مسلم وغيره وقد ورد هذا

(١) يظهر أن صاحب سبل السلام ومن بعده الشارح لم يعرفا الفرق بين علم النجوم المنهى
عنه وهو دعوى معرفة الغيب بحسابها وما الى ذلك وبين علم الفلك والقياسات وتقدير منازل
الشمس والقمر والنجوم وهي من العلوم الصحيحة الثابتة ببراهين قطعية مبنية على الحساب الصحيح
وبه يعلم الكسوف والخسوف ومواقيت الصلاة والشهور وغير ذلك . حقيقة لم يكن في عصره صلى
الله عليه وسلم ولا في عصر الخلفاء الراشدين ولكننا لانسميه بدعة لأن كل علم مستحدث ينفع
الناس يجب تعلمه على بعض أفراد المسلمين ليكون قوة لهم ترقى بها الأمة الاسلامية . وإنما
البدعة ما يستحدثه الناس في أنواع العبادات فقط وما كان في غير العبادات ولم يخالف قواعد
الشريعة فليس بدعة أصلاً والله الموفق .

المعنى من غير وجه وهو قوله ﷺ « من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها فان الله عز وجل يقول في كتابه العزيز (أقم الصلاة لذكري) قلت وعلى هذا أهل العلم وقاسوا المفوت قصداً على النائم كذا في المسوي (وَمَنْ كَانَ مَعْدُورًا) لأن الأوقات للصلوات قد عينها الشارع وحدد أوثلها وأواخرها بعلامات حسية وجعل ما بين الوقتين لكل صلاة هو الوقت لتلك الصلاة وجعل الصلاة المفوتة في غير هذه الأوقات المعينة صلاة المنافق وصلاة الأمراء الذين يمينون الصلاة كقوله في حديث أنس الثابت في الصحيح « قال سمعت رسول الله ﷺ يقول تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقرها أربعا لا يذكر الله الا قليلا . وكقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لأبي ذر « كيف أنت إذا كان عليك أمراء يمينون الصلاة أو يؤخرون الصلاة عن وقتها قلت فما تأمرني قال صل الصلاة لوقتها » الحديث ونحو ذلك وهكذا أحاديث النهي عن الصلاة بعد العصر وبعد الفجر فكان ما ذكرناه دليلاً على أن أدراك الركعة في الوقت الخارج عن الأوقات المضروبة كوقت طلوع الشمس وغروبها وطلوع الفجر هو خاص بالمعذور كمن مرض مرضاً شديداً لا يستطيع معه تأدية الصلاة ثم شفى وأمكنه أدراك ركعة وكالحائض إذا طهرت وأمكنها أدراك ركعة ونحو ذلك (وَأَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَهَا) أي الصلاة لما ورد في ذلك من الأحاديث الصحيحة كحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » وهو في الصحيحين وغيرهما ونحو ذلك حديث عائشة عند مسلم وغيره وقد ثبت من حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما بلفظ « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة »^(١) وهذا يشمل جميع الصلوات لا يخص شيئاً منها قلت هذا الحديث يحتمل

(١) لم يحرر المؤلف ولا الشارح آخر وقت العصر مع هذا الحديث باختلاف رواياته فان دعوى المؤلف أن أدراك ركعة من الصلاة إنما هو للمضطر لا دليل عليها بل الحديث عام في كل من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس والأحاديث الأخرى إنما تدل على النهي عن تأخير العصر إلى اصفرار الشمس ولكنها لا تدل على أنه آخر وقتها .

وجوها : أحدها من أدرك ركعة من الصلاة في الوقت فالجميع أداء والا قضاء وهو الأصح عند الشافعية وقال أبو حنيفة بذلك في العصر خاصة . وثانيها من أدرك من المعذورين من الوقت ما يسع ركعة من الصلاة فقد وجبت عليه تلك الصلاة وهو مذهب أبي حنيفة وقول للشافعي . وثالثها أن الجماعة تدرك بركة وهو وجه للشافعية وقال أبو حنيفة لو أدرك التشهد كان متدركا للجماعة كذا في المسوي فمن صلى ركعة في الوقت والباقي خارج الوقت لا يكون عند الشافعي كمن صلى الكل خارج الوقت وقال أبو حنيفة مثله الا في صلاة العصر خاصة وقد رد ابن القيم على من قال بكونها خلاف الأصول ورده بالمشابهة من نهي ﷺ عن الصلاة وقت طلوع الشمس ثم رد في اعلام الموقعين فليرجع اليه **﴿وَالْتَوَقَّيْتُ وَأَجِبْتُ﴾** لما ورد في ذلك من الاوامر الصحيحة بتأدية الصلاة لوقتها والنهي عن فعلها في غير وقتها المضروب لها **﴿وَالْجَمْعُ لِعَذْرِ جَائِزٌ﴾** أي بين الصلاتين ان كان سوريا وهو فعل الاولى في آخر وقتها والاخري في أول وقتها فليس يجمع في الحقيقة لان كل صلاة مفعولة في وقتها المضروب لها وانما هو جمع في الصورة ومنه جمعه ﷺ في المدينة المنورة من غير مطر ولا سفر كما في الصحيح من حديث ابن عباس وغيره فانه قد وقع التصريح في بعض الروايات بما يفيد ذلك بل فسره من رواه بما يفيد انه الجمع الصوري وقد أوضح الماتن ذلك في رسالة مستقلة فالمراد بالجمع الجائز لعذر هو جمع المسافر والمريض وفي المطر كما وردت بذلك الأدلة الصحيحة وقد اختلف في جواز الجمع بين الصلاتين لغير هذه الاعذار أو مع عدم العذر والحق عدم جواز ذلك كما حققه المجتهد الرباني شيخنا العلامة محمد بن علي الشوكاني في الفتح الرباني وغيره من مؤلفاته المباركة عليها ولما وفيها **﴿وَالْمُنِيْمُ وَفَاقِصُ الصَّلَاةِ﴾** كمن به مرض يمنعه عن استيفاء بعض أركانها **﴿أَوْ الطَّهَارَةُ﴾** كمن في بعض أعضاء وضوئه ما يمنعه من غسله بالماء **﴿يُصَلُّونَ كَفَيْرِهِمْ مِنْ غَيْرِ تَأْخِيرٍ﴾** وجهه انهم داخلون في الخطاب المشتمل على تعيين الأوقات وبيان أولها وآخرها ولم يأت ما يدل على أنهم خارجون عنها وأن صلاتهم لا تجزىء إلا في آخر الوقت ولم يعول من أوجب التأخير على شيء يقوم به الحجة بل ليس بيده إلا مجرد الرأي البحت كقولهم إن صلاتهم بدلية ونحو ذلك وهذا لا يفي

من الحق شيئاً ، أقول لم يأت ما يدل على وجوب التأخير على من كان ناقص صلاة أو طهارة من كتاب ولا سنة بل التيسر مشروع عند عدم الماء إذا حضر وقت الصلاة وكذلك من كانت به علة لا يتمكن معها من استيفاء الطهارة أو الصلاة تجاز له أن يصلي إذا حضر وقت الصلاة كيف أمكن وذلك هو المطلوب منه والواجب عليه ، ولو كان التأخير واجباً على من كان كذلك لبيننا الشارع لأنه من الأحكام التي تعم بها البلوى ولا فرق بين من كان راجياً لزوال العلة في آخر الوقت ومن كان آيساً من زوالها في الوقت ، ومن زعم أنه يجب تأخير صلاة من الصلوات على فرد من أفراد العباد لم يقبل منه ذلك إلا بدليل ، وأما ما يقال من أن الصلاة الناقصة أو الطهارة الناقصة بدل عن الصلاة الكاملة أو الطهارة الكاملة فكلام لا ينفق في موطن الخلاف ولا تقوم بمثله الحجة على أحد ، على أن البدلية غير مسلمة وعلى فرض تسليمها فلا نسلم أن البديل لا يجزئ ، إلا عند تعذر المبدل الى آخر الوقت فلهم يجعلون الظهر أصلاً والجمعة بدلاً والجمعة مجزئة في أول وقت الظهر بل لا يجزئ في ذلك الوقت غيرها لمن لم يكن معذوراً ، ثم لو سلمنا أن البديل لا يجزئ ، إلا عند تعذر المبدل فوقت التعذر هو وقت الصلاة مثلاً فإذا دخل أول جزء من أجزاء الوقت والمبدل متعذر كان البديل في ذلك الوقت مجزئاً ومن زعم غير هذا جاءنا بحجة ﴿وَمَا كُنْ مِنْ أَوْقَاتِ الْكَرَاهَةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ وَعِنْدَ الزَّوَالِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ﴾ فلما ثبت في الصحيح عن جماعة من الصحابة مرفوعاً من النهي عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس وعند الزوال ، وورد في روايات أخر النهي عن الصلاة في الثلاثة الاوقات وقت الطلوع ووقت الزوال ووقت الغروب ، قال في الحجة الصلاة خير موضوع فمن استطاع أن يستكثر منها فليفعل غير أنه نهى عن خمسة أوقات ثلاثة منها أو كدنها من الباقيين وهي الساعات الثلاث إذا طلعت الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل وحين تتضيف للغروب حتى تغرب لأنها أوقات صلاة الجوس ، وأما الآخران فقوله ﷺ « لا صلاة بعد الصبح حتى تبرز الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب » ولذلك صلى فيهما النبي ﷺ تارة وروى استثناء نصف النهار يوم الجمعة واستنبط جوازها في الاوقات الثلاث في المسجد الحرام من حديث «يا بني عبد

مناف من ولي منكم من أمر الناس شيئاً فلا يمنعن أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار^(١) وعلى هذا فالسر في ذلك أنها وقت ظهور شعائر الدين ومكانه فعارضا المانع من الصلاة انتهى * وأقول الأحاديث في النهي عن الصلاة بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر قد صحت بلا ريب وهي عمومات قابلة للتخصيص بما هو أخص منها مطلقاً لا بما هو أعم منها من وجه وأخص منها من وجه كالحديث الأمر بصلاة تحية المسجد فإنه من باب تعارض العمومين والواجب المصير إلى الترجيح فإن أمكن ترجيح أحدهما على الآخر وجب العمل به وإن لم يمكن وجب المصير إلى الترجيح بأمور خارجة فإن تعذر من جميع الوجوه فالتخير أو الاطراح في مادة إذا تقرر هذا فما عورضت به أحاديث النهي عن الصلاة في الوقتين المذكورين لا يصلح للمعارضة أما حديث الرجلين اللذين أمرهما صلى الله عليه وسلم بالاعادة فقد اختلفت الرواية ففي بعض الروايات أنه قال هذه فريضة وتلك نافلة وفي بعضها عكس ذلك وعلى الرواية الأولى لا معارضة وعلى الثانية غاية ما هناك أن ذلك يكون مخصوصاً لأحاديث النهي بمثل حال الرجلين وهو من دخل مسجد جماعة يصلون فيه فريضة في أحد الوقتين فإنه يتنفل معهم وحديث « أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين بعد العصر » قد تبين في روايات الحديث الثابتة في الأمهات أنه وفد عليه وفد عبد القيس فشغلوه عن ركعتي الظهر فصلاهما بعد العصر وكان هديه صلى الله عليه وسلم أنه إذا فعل شيئاً داوم عليه حتى سأله بعض نسائه وقالت « هل تقضيها إذا فاتقانا فقال لا » وقد ذكر من روى ذلك وما عليه شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى . وأما حديث « لا تمنعوا طائفاً » فهو مع كونه غير صلاة وإن كان مشبهاً بها فليس المشبه كالشبه به هو أيضاً عام مخصوص بأحاديث النهي أو خاص بنوع من أنواع الصلاة وهو الطواف فليعلم *

(١) ليس المراد من هذا الحديث أباحة الصلاة في الاوقات المذكورة بل هو نهى لبني عبد مناف من التعرض للمصلي في أي وقت شاء لما كانوا يزعمون لأنفسهم من السلطان على البيت وعلى زائريه فهو حجر عليهم كف به أيديهم عن التعرض للناس ولكنه لا يفهم منه أن النهي عن الاوقات إنما هو في غير البيت وهذا واضح لا يخفى على متأمل



(بَابُ الْأُذَانِ)

أقول هذه العبادة من أعظم شعائر الاسلام وأشهر معالم الدين فانها وقعت المواظبة عليها منذ شرعها الله سبحانه وتعالى الى أن مات رسول الله ﷺ في ليل ونهار وحضر وسفرو لم يسمع بانه وقع الاخلال بها أو اتركه في تركها ﴿يُشْرَعُ﴾ وقد اختلف في وجوبه والظاهر الوجوب لامره ﷺ بذلك في غير حديث، والحاصل أنه ما ينبغي في مثل هذه العبادة العظيمة أن يتردد متردد في وجوبها فانها أشهر من نار على علم وأدلتها هي الشمس المنيرة ﴿لَأَهْلٍ كُلِّ بَلَدٍ أَنْ يَتَّخِذُوا مَوْذِنًا﴾ وأما كون المؤذن مكلفاً ذكرنا فهذا هو الظاهر لان الأذان عبادة شرعية لا تجزى إلا من مكلف بها ولم يسمع في أيام النبوة ولا في الصحابة فمن بعدهم من التابعين وتابعيهم أنه وقع التأذين المشروع الذي هو اعلام بدخول الوقت ودعاء الى الصلاة من امرأة قط وأما أذان المرأة لنفسها أو لمن يحضر عندها من النساء مع عدم رفع الصوت رفعاً بالغاً فلا مانع من ذلك بل الظاهر أن النساء ممن يدخل في الخطاب بالأذان ولم يأت ما تقوم به الحجة لا في كون المؤذن طاهراً من الحدث الاكبر ولا من الحدث الاصغر لأن ما هو مرفوع في ذلك لم يصح وما هو موقوف على صحابي أو تابعي لا تقوم به الحجة وان كان التطهر للمؤذن من الحدثين هو الأولى والأحسن فقد كره النبي ﷺ أن يرد السلام وهو محدث حدثنا أصغر حتى توضحاً كما في رواية وتيمم كما في أخرى والأذان أولى بذلك من مجرد السلام . قال الماتن في حاشية الشفاء وظاهر الأحاديث أنه لا يصح أذان غير المتوضئ وقد ورد حديث يدل على اشتراط كون المؤذن متوضئاً أخرجه الترمذي بلفظ « لا يؤذن الا متوضئ » وقد أعل بالانقطاع والارسال ويشهد له حديث « اني كرهت أن أذكر الله الا على طهر » أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان ﴿يُنَادِي بِأَلْفَاظِ الْأُذَانِ الْمَشْرُوعَةِ﴾ لاعلامهم بمواقيت الصلاة ولتذكرك بثائر الاسلام فقد كان الغزاة في أيام النبوة وما بعدها إذا جهلوا حال أهل قرية تركوا حربهم حتى يحضر وقت الصلاة فإن سمعوا أذاناً كفوا عنهم وإن لم يسمعوا قاتلوهم مقاتلة المشركين وأما غير أهل البلد كالسافر

والمقيم بفلاة من الارض فيؤذن لنفسه ويقيم فان كانوا جماعة أذن لهم أحدهم وأقام .
والفاظ الأذان قد ثبتت في أحاديث كثيرة وفي بعضها اختلاف بزيادة وتقص وقد
قرر أن العمل على الزيادة التي لا تنافي المزيدي فما ثبت من وجه صحيح مما فيه زيادة
تعين قبوله كترجيع الاذان وترجيع الشهادتين ولا تطرح الزيادة اذا كانت أدلة
الاصل أقوى منها لانه لا تعارض حتى يصار الى الترجيح كما وقع الكثير من أهل
العلم في هذا الباب وغيره من الابواب بل الجمع ممكن بضم الزيادة الى الاصل وهو
مقدم على الترجيح وقد وقع الاجماع على قبول الزيادة التي لم تكن منافية كما تقر في
الاصول وأدلة افراد الاقامة أقوى من أدلة تشفيها ولكن التشفيع مشتمل على زيادة
خارجة من مخرج صالح الاعتبار فكان العمل على أدلة التشفيع متعيناً ﴿ عند
دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ ﴾ إلا الأذان للفجر قبل دخول وقتها لما في الصحيحين
من حديث سالم بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « إن بلالا
يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم » وفي صحيح
مسلم عن سمرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « لا يفرنكم نداء بلال
ولا هذا البياض حتى ينفجر الفجر » وهو في الصحيحين من حديث ابن مسعود
ولفظه « لا يمنع أحدكم أذان بلال من سحوره فانه يؤذن أو ينادي ليرجع قائمكم
وينبه نائمكم » قال مالك لم يزل الصبح ينادي لها قبل الفجر فردت هذه
السنة لمخالفتها الأصول والقياس على سائر الصلوات وبحديث حماد بن سلمة
عن أيوب عن نافع عن ابن عمر « أن بلالا أذن قبل طلوع الفجر فأمره النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يرجع فينادي ألا ان العبد نام ألا ان العبد
نام فوجد فنادي ألا ان العبد نام » ولا ترد السنة الصحيحة بمثل ذلك فانها
أصل بنفسها وقياس وقت الفجر على غيره من الاوقات لو لم يكن فيه إلا مصادمة
للسنة لكن في رده فكيف والفرق قد أشار اليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو
ما في النداء قبل الوقت من المصلحة والحكمة التي لا تكون في غير الفجر واذا
اختص وقتها بأمر لا يكون في سائر الصلوات امتنع اللاحق ، وأما حديث حماد
عن أيوب فحديث معلول عند أئمة الحديث لا تقوم به حجة كذا في أعلام الموقعين

وقد أطال ابن القيم في تعليل هذا الحديث والجواب عنه وعن غيره فليرجع اليه ﴿وَيُشْرَعُ لِلسَّامِعِ أَنْ يُتَابِعَ الْمُؤَذِّنَ﴾ لما قد ثبت في الصحيح من حديث أبي سعيد أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال «إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن» وفي الباب عن جماعة من الصحابة بنحو هذا وورد مفصلاً مينا من حديث عمر بن الخطاب قال «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله قال أشهد أن لا إله إلا الله ثم قال أشهد أن محمداً رسول الله قال أشهد أن محمداً رسول الله ثم قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة إلا بالله ثم قال أكبر الله أكبر قال الله أكبر ثم قال لا إله إلا الله قال لا إله إلا الله من قلبه دخل الجنة» أخرجه مسلم وغيره وأخرج نحوه البخاري وقد اختار بعض العلماء الجمع عند الحيعتين بين المتابعة للمؤذن والحوقة وهو جمع حسن وإن لم يكن متعيناً ﴿ثُمَّ تُشْرَعُ الْإِقَامَةُ عَلَى الصَّفَةِ الْوَارِدَةِ﴾ أقول قد ثبت تشييع الاذان وايتار الاقامة في الصحيحين وغيرهما وروى من وجه صحيح تشييع جميع ألفاظ الاقامة وورد في الاقامة من وجه صحيح ما يدل على ايتارها إلا التكبير في أولها وآخرها وقد قامت الصلاة فإن ذلك يكون مثني مثني ؛ وقد ذهب جماعة من أهل العلم الى أن الكل سنة وأنها فعلها المؤذن والمقيم فقد فعل ما هو حق وسنة قال الماتن في شرح المنتقى بعد ما ذكر اختلاف الناس في ذلك وأطال في بيانه : اذا عرفت هذاتين لك أن أحاديث تشييع الاقامة صالحة للاحتجاج بها وأحاديث أفراد الاقامة وإن كانت اصح منها لسكثرة طرقها وكونها في الصحيحين لكن أحاديث التثنية مشتملة على الزيادة فالمصير اليها لازم لاسباب مع تأخر تاريخ بعضها انتهى ، ثم اعلم ان هذا الشعار لا يختص بصلاة الجماعات بل كل مصل عليه أن يؤذن ويقم لكن من كان في جماعة كفاه أذان المؤذن لها واقامته ؛ ثم الظاهر أن النساء كالرجال لأنهن شقائقهم والأمر لهم أمرهن ولم يرد ما ينتهض للحجة في عدم الوجوب عليهن فإن الوارد في ذلك في أسانيده متركون لا يحمل الاحتجاج بهم فإن ورد دليل يصلح لخراجهن فذاك وإلا فهن كالرجال .



* (بَابُ وَيَجِبُ عَلَى الْمَصْلِيِّ تَطْهِيرُ ثَوْبِهِ) *

انص القرآن (ونيا بك فطهر) ولقوله ﷺ لمن سأله «هل يصلي في الثوب الذي يأتي فيه أهله فقال نعم إلا أن يرى فيه شيئاً فيغسله» أخرجه أحمد وابن ماجه ورجال اسناده ثقات ومثله عن معاوية قال. «قلت لأُم حبيبة هل كان النبي ﷺ يصلي في الثوب الذي يجامع فيه قالت نعم اذا لم يكن فيه أذى» أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه باسناد رجاله ثقات ومنها حديث خلفه ﷺ النعل أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم وابن خزيمة وابن حبان وله طرق عن جماعة من الصحابة يقوي بعضها بعضها ومنها الادلة المتقدمة في تعيين النجاسات ﴿وَبَدَنِهِ﴾ لانه أولى من تطهير الثوب ولما ورد من وجوب تطهيره ﴿وَمَكَانِهِ مِنَ النَّجَاسَةِ﴾ لما ثبت عنه ﷺ من رش الذنوب على بول الأعرابي ونحو ذلك وقد ذهب الجمهور الى وجوب تطهير الثلاثة بصلاة وذهب جمع نائي أن ذلك شرط لصحة الصلاة وذهب آخرون الى أنه سنة في الحلق الرجوب فمن صلى ملابساً نجاسة عامداً فقد أخل بواجب وصلاته صحيحة والشرطية التي يؤثر عامها في عدم المشرط كما قرره أهل الأصول لا يصلح للدلالة عليها إلا ما كان يفيد ذلك مثل نفي القبول أو نحو لاصلاة ان صلى في مكان متنجس أو النهي عن الصلاة في المكان المتنجس لدلالة النهي على الفساد وأما مجرد الأمر فلا يلح لاثبات الشروط في الإهم إلا على قول من قال إن الأمر بالشئ نهى عن ضده فليكن هذا منك على ذكر فانك أن تفطنت له رأيت العجب في كتب الفقه فانهم كثيراً ما يجعلون الشئ شرطاً ولا يفتاد من دليله غير الوجوب وكثيراً ما يجعلون الشئ واجباً ودليله يدل على الشرطية والسبب الحامل على ذلك عدم مراعاة القواعد الأصولية والدعوى عنها في الحاصل أن ما دل على الشرطية دل على الوجوب وزيادة وهو تأثير بطلان المشرط وما دل على الوجوب لا يدل على الشرطية لان عاية الواجب ان تاركه يندم وأما انه يستلزم بطلان الشئ الذي ذلك الواجب جزء من اجزائه أو عارض من عوارضه فلا في حكم على الشئ بالوجوب وجعل عامه موجباً للبطلان أو حكم على الشئ بالشرطية ولم يجعل عدمه موجباً للبطلان فقد غفل عن هذين المفهومين

وفي المقام أدلة مختلفة ومقالات طويلة ليس هذا محل بسطها ﴿وَسَرُّ عَوْرَتِهِ﴾ لقوله تعالى (يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد) قلت الزينة ما واري عورتك ولو عباءة قاله مجاهد والمسجد الصلاة ولما وقع منه ﷺ من الأمر بسترها في كل الأحوال كما في حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال «قلت يا رسول الله عوراتنا مانأت مني منها وما ندر قال : احفظ عورتك إلا من زوجتك أو مملكت يمينك قلت فإذا كان القوم بعضهم في بعض قال : ان استطعت أن لا يراها أحد فلا يرينها قلت فإذا كان أحدا خاليا قال الله تبارك وتعالى أحق أن يستحيا منه » أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وعلقه البخاري وحسنه الترمذي وصححه الحاكم ومن ذلك قوله ﷺ لعل «لا تبرز نخذك ولا تنظر الى نخدحي ولا ميت » أخرجه أبو داود وابن ماجه والحاكم والبزار وفي اسناده مقال ولكنه يعضده حديث محمد بن جحش قال «مر رسول الله ﷺ على معمر ونخذه مكشوفتان فقال يا معمر خط نخذك فان الفخذين عورة » أخرجه أحمد والبخاري في صحيحه تعليقا وأخرجه أيضا في تاريخه والحاكم في المستدرک وروى الترمذي وأحمد من حديث ابن عباس مرفوعا «الفخذ عورة » وأخرج نحوه مالك في الموطأ وأحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وعلقه البخاري ، وقد عارض أحاديث الفخذ عورة أحاديث أخر وليس فيها إلا أنه ﷺ كشف عن نخذه يوم خيبر أوفى بينه ولا يصلح ذلك لمعارضة ما تقدم وورد في الركبة ما يفيد أنها تستر وما يخالف ذلك ، وأما المرأة فورد حديث «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بنحو » أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة والحاكم ، وقد روي موقوفا ومرفوعا من حديث عائشة ومن حديث أبي قتادة ، ومما يفيد وجوب ستر العورة أحاديث النهي عن الصلاة في الثوب الواحد ليس على عاتق المصلي منه شيء وفي بعضها «فليخالف بين طرفيه» وفي بعضها «وان كان ضيقا فآزر به» وكلاهما في الصحيح ولكن ليس فيها ما يستفاد منه الشرطية التي صرح بها جماعة من المصنفين وحديث الحمار اذا انتهض للاستدلال به على الشرطية فهو خاص بالمرأة وقد عرفت بما سلف أن الذي يستلزم عدمه عدم الصلاة أي بطلانها هو الشرط أو الركن لا الواجب

فمن زعم أن من ظهر شيء من عورته في الصلاة أو صلى بثياب متنجسة كانت صلاته باطلة فهو مطالب بالتليل ولا ينفعه مجرد الأوامر بالستر أو التطهير فان غاية ما يستفاد منها الوجوب ﴿وَلَا يَشْتَمِلُ الصَّمَاءُ﴾ لحديث أبي هريرة «أن النبي ﷺ نهى أن يشتمل الصماء» وهو في الصحيحين وفي لفظ فيهما «وأن يشتمل في أزاره إذا ما صلى إلا أن يخالف بطرفيه على عاتقه» وأخرج نحوه الجماعة من حديث أبي سعيد «واشتمال الصماء هو أن يجلل جسده بالثوب لا يرفع منه جانباً ولا يبقى ما يخرج منه يده» ﴿وَلَا يَسْدِلُ﴾ لحديث النهي عن السدل في الصلاة وهو عند أحمد وأبي داود والترمذي والحاكم في المستدرک وفي الباب عن جماعة من الصحابة ؛ والسدل هو اسبال الرجل ثوبه من غير أن يضم جانبيه بين يديه بل يلتحف به ويدخل يديه من داخل فيركع ويسجد وهو كذلك ﴿وَلَا يُسْبِلُ﴾ لما ورد من الأحاديث الصحيحة من النهي عن إرسال الأزار والمراد بالاسبال أن يرخي أزاره حتى يجاوز الكعنين ﴿وَلَا يَكْفُتُ﴾ لانه قد ورد النهي عن أن يكفت الرجل ثوبه أو شعره أما كفت الثوب فكمن يأخذ طرف ثوبه فيغرزه في حجزته أو نحو ذلك وأما كفت الشعر فنحو أن يأخذ منه خصلة مسترسلة فيكفتها في شعر رأسه أو يربطها بخيط اليه أو نحو ذلك ﴿وَلَا يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ خَرِيرٍ﴾ والأحاديث في ذلك كثيرة وكلها يدل على المنع من لبس ثوب الخرير الخالص وأما المشوب فالمداهب في ذلك معروفة ؛ فبعض الأحاديث يدل على أنه إنما يحرم الخالص لا المشوب كحديث ابن عباس عند أحمد وأبي داود قال «أما نهى رسول الله ﷺ عن الثوب المصمت من القز» قال ابن عباس أما السدى والعلم فلا نرى به بأساً وبعضها يدل على المنع كما ورد في حلة السيراء فإنه غضب لما رأى عليها قد لبسها وقال «أني لم أبعث بها إليك لتلبسها إنما بعثت بها إليك لتشقها خرا بين النساء» وهو في الصحيح والسيراء قد قيل إنها المخلوطة بالخرير لا الخرير الخالص وقيل إنها الخرير الخالص المخطط وقيل غير ذلك ولكن قد ورد في طريق من طرق هذا الحديث ما يفيد أنها غير خالصة فاخرج ابن أبي شيبة وابن ماجه والدورقي هذا الحديث بلفظ قال علي : «أهدى إلى رسول الله

ﷺ حلة مسيرة اما سداها وأما لاحتها » فذكر الحديث ﴿ وَلَا تَوْبِ شَهْرَةً ﴾
 لحديث « من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب منلة يوم القيامة » أخرجه أحمد
 وأبو داود وابن ماجه والنسائي بإسناد رجاله ثقات من حديث ابن عمر وهذا الوعيد
 يدل على أن لبسه محرم في كل وقت فوقت الصلاة أولى بذلك وأما الثوب المصبوغ
 بالصفرة والحررة فلا أدلة في ذلك متعارضة فلهذا لم نذكره وقد أفردته الماتن برسالة مستقلة
 ﴿ وَلَا مَغْضُوبٍ ﴾ لكونه ملك الغير وهو حرام بالاجماع ﴿ وَعَلَيْهِ اسْتِقْبَالُ عَيْنِ
 الْكُعبَةِ إِنْ كَانَ مُشَاهِدًا لَهَا أَوْ فِي حَكْمِ الْمُشَاهِدِ ﴾ وجوبا لانه قد تمكن من اليقين
 فلا يعدل عنه الى الغان والاحاديث المتواترة مصرحة بوجوب الاستقبال بل هو
 نص القرآن الكريم : (فول وجهك شطر المسجد الحرام) وعلى ذلك أجمع المسلمون
 وهو قطعي من قطعيات الشريعة ﴿ وَغَيْرَ الْمُشَاهِدِ ﴾ ومن في حكمه ﴿ يَسْتَقْبِلُ الْجِهَةَ
 بَعْدَ التَّحَرِّيِ ﴾ لان ذلك هو الذي يمكنه ويدخل تحت استطاعته ولم يكلفه الله تعالى
 مالا يطيق كما صرح بذلك في كتابه العزيز وقد جعل النبي ﷺ بين المشرق
 والمغرب قبلة كما في حديث أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه ، ومثل ذلك ورد عن
 الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم وقد استقبل النبي ﷺ الجهة بعد خروجه
 من مكة المكرمة وشرع للناس ذلك ، اقول استقبال القبلة هو من ضروريات الدين
 فمن أمكنه استقبال القبلة تحقيقا فذلك الواجب عليه مثل القاطن حولها المشاهد لها
 من دون قطع مسافة ولا تحشم مشقة ومن لم يكن كذلك ففرضه استقبال الجهة
 وليس المراد من تلك الجهة الكعبة على الخصوص بل المراد ما أرشد اليه ﷺ من
 كون بين المشرق والمغرب قبلة فمن كان في جهات اليمن وعرف جهة المشرق وجهة
 المغرب توجه بين الجهتين فان تلك الجهة هي القبلة ، وكذلك من كان بجهة الشام
 يتوجه بين الجهتين من دون اتعاب للنفس في تقدير الجهات ، فان ذلك ما لم يرد به
 الشرع ولا كلف به العباد والمخاريب المنصوبة في المساجد والمشاهد المعمورة في بلاد
 المسلمين الذين لهم عناية بامر الدين منمية عن التكلف وكذلك اخبار العدول المرضيين
 كافية فان من قال : هذه جهة القبلة ، أو عمر محرابا يأوي اليه الناس لا شك أنه قد بلغ
 من التحري ما يباغ منه أراد تأدية صلاة أو صلوات في مكان من الامكنة لأن معرفة

الجهة التي عرفناك بها من السير ما تراد لمعرفته لكون الجهات الأربع معلومة لكل عاقل وقد يعرض اللبس في بعض المواطن على بعض الافراد إما لعدم ظهور ما يهتدى به في ظلمة الليل أو حيولة جبال عالية في أرض عالية لا يعرفها مع قلون طرقها التي قد سلكها فهذا فرضه أن يمعن النظر في تعريف الجهة فإذا أعوزه الأمر توجه حيث شاء ، هذا في الفرائض وأما النوافل فقد خفف الشارع فيها وسوغ تأديتها على ظهر الراحلة الى جهة القبلة وغير جهتها بل سوغ تأدية الفريضة في الأرض الندية على ظهر الراحلة كما تجدد ذلك في المنتقى وشرحه ، فهذا خلاصة ما تعبدنا الله به في أمر القبلة وهو يغنيك عن التفريعات الطويلة والنهويلات المهيبة في كتب الفقه •

• (باب كيفية الصلاة) •

وهي على ما تواتر عنه ﷺ وتوارثه الأمة أن يتطهر ويستر عورته ويقوم ويستقبل القبلة بوجهه ويتوجه الى الله تعالى بقلبه ويخلص له العمل ويقول : « الله أكبر » بلسانه ويقرأ فاتحة الكتاب ويضم معها الا في ثالثة الفرض ورابعته سورة من القرآن ثم يركع وينحني بحيث يقتدر على أن يمسح ركبتيه برؤس أصابعه حتى يطمئن راكمًا ثم يرفع رأسه حتى يطمئن قائمًا ثم يسجد على الأركان السبعة اليدين والرجلين والركبتين والوجه ثم يرفع رأسه حتى يستوي جالسًا ثم يسجد ثانيًا كذلك ، فهذه ركعة ، ثم يقعد على رأس كل ركعتين ويتشهد فإن كان آخر صلاته صلى على النبي ﷺ ودعا أحب الدعاء اليه وسلم على من يليه من الملائكة والمسلمين ، فهذه صلاة النبي ﷺ لم يثبت أنه ترك شيئًا من ذلك قط عمدًا من غير عذر في فريضة وصلاة الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين وهي التي توارثوا أنها مسمى الصلاة وهي من ضروريات الملة نعم اختلف الفقهاء في أحرف منها هل هي أركان الصلاة لا يعتد بها بدونها أو واجباتها التي تنقص بتركها أو أبعاض يلام على تركها وتجبر بسجدة السهو ، كذا في الحجة البالغة ﷺ « لَا تَكُونُ شَرِيعَةً إِلَّا بِالنِّيَّةِ » لقوله تعالى (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) وروى مالك بإسناده في غير رواية يحيى بن يحيى عن النبي ﷺ « إنما الأعمال بالنيات » قلت وعلى وجوب النية في ابتداء الصلاة أهل العلم

وعندى أن المقدر في حديث « أما الأعمال بالنية » ان كان الحصول أو الوجود أو الثبوت أو الصحة أو ما يلاقى هذه الأمور في المعنى الذي لا تكون تلك الصلاة شرعية إلا به فالنية في مثل الصلاة شرط من شروطها لأنه قد استلزم عدم الصلاة وهذه خاصة الشروط وان كان المقدر الكمال أو ما يلاقى في المعنى الذي تكون الصلاة شرعية بدونها فليست النية بواجبة فضلاً عن أن تكون شرطاً لكن قد عرف رجحان التقدير المشعر بالمعنى الأول لكون الحصر في أما في معنى ما الأعمال إلا بالنية وان اختلفنا في أمور خارجة عن هذا كما قرر في على المعاني والاصول ، والنفي يتوجه الى المعنى الحقيقي وهو الذات الشرعية وانتفاؤها ممكن لأن الموجود في الخارج ذات غير شرعية وعلى فرض وجود مانع عن التوجه الى المعنى الحقيقي فلا ريب أن الصحة أقرب الى المعنى الحقيقي من الكمال لاستلزامها لعدم الاعتماد بتلك الذات وترجيح أقرب المجازين متعين ، فظهر بهذا أن القول بأن النية شرط للصلاة أرجح من القول بأنها من جملة واجباتها ، والكلام على هذا يطول ليس هذا موضع ذكره ﴿ وَأَرْكَانُهَا كَلِمَاتُهَا ﴾ فظهر لكونها ماهية الصلاة التي لا يسقط التكليف إلا بفعلها وتعدم الصورة المطلوبة بعدمها وتكون ناقصة بنقصان بعضها وهي القيام والركوع فالاعتدال فالسجود فالاعتدال فالسجود فالاعتدال للتشهد وقد بين الشارع صفاتها وهيئاتها وكان يجعلها قريباً من السواء كما ثبت في الصحيح عنه ، أقول : وجملة القول في هذا الباب أنه ينبغي لمن كان يقتدر على تطبيق الفروع على الأصول وارجاع فرع الشيء الى أصله أن يجعل هذه الفروض المذكورة في هذا الباب منقسمة الى ثلاثة أقسام واجبات كالتكبير والتسليم والتشهد ، وأركان كالقيام والركوع والاعتدال والسجود والاعتدال والسجود والعقود للتشهد ، وشروط كالنية والقراءة أما النية فلما قدمنا وأما القراءة فلورود ما يدل على شرطيتها كحديث : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » وحديث : « لا تجزى صلاة إلا بفاتحة الكتاب » ونحوها فان النفي اذا توجه الى الذات أو الى صحتها أفاد الشرطية اذ هي تأثير عدم الشرط في عدم المشروط وأصرح من مطلق النفي المتوجه الى الاجزاء ، والحاصل أن شروط الشيء

يقتضى عدمها عدمه واركانه كذلك لان عدم الركن يوجب عدم وجود الصورة المأمور بها على الصفة التي اعتبرها الشارع وما كان كذلك لا يجزىء الا أن يقوم دليل على أن مثل ذلك الركن لا يخرج الصورة المأمور بها عن كونها مجزئة كما يقول بعض أهل العلم في الاعتدال وقعود التشهد وان كان الحق خلاف ما قال ، وأما الواجبات فغاية ما يستفاد من دليلها وهو مطلق الامر أن تركها معصية لا أن عدمها يستلزم عدم الصورة المأمور بها ؛ اذا تقرر هذا لاح لك أن هذه الفروض المعدودة في هذا الباب متوافقة في ذات بينها والفرض والواجب مترادفان على ما ذهب اليه الجمهور وهو الحق وحقيقة الواجب ما يمدح فاعله وينم تاركه والمدح على الفعل والذم على الترك لا يستلزمان البطلان بخلاف الشرط فان حقيقته ما يستلزم عدمه عدم الشرط كما عرفت ، فاحفظ هذا التحقيق تنتفع به في مواطن وقع التفريع فيها مخالفاً للتأصيل وهو كثير الوجود في مؤلفات الفقهاء من جميع المذاهب وكثيراً ما نجد العارف بالاصول اذا تكلم في الفروع ضاقت عليه المسالك وطاحت عنه المعارف وصار كأحد الجامدين على علم الفروع الا جماعة منهم وقليل ما هم : (وقيل من عبادى الشكور) ﴿ إِلَّا قُعُودَ التَّشْهِيدِ الْأَوْسَطِ ﴾ لكونه لم يأت في الأدلة ما يدل على وجوبه بخصوصه كما ورد في قعود التشهد الاخير فان الاحاديث التي فيها الاوامر بالتشهد قد اقرنت بما يفيد أن المراد التشهد الاخير ؛ فان قلت : قد ذكر التشهد الاوسط في حديث المسىء كما في رواية لابي داود من حديث رفاعة ولم يذكر فيه التشهد الاخير ؛ قلت : لا تقوم الحجة بمثل ذلك ولا يثبت به التكليف العام والتشهد الاخير وان لم يثبت ذكره في حديث المسىء فقد وردت به الاوامر وصرح الصحابة باقتراضه ، وقد أوضح ذلك شيخنا العلامة الشوكانى في حاشية الشفاء ايضاحاً حسناً فلتراجع . ﴿ وَالْأَسْتِرَاحَةَ ﴾ لكونه لم يأت دليل يفيد وجوبها وذكرها في حديث المسىء وهم كما صرح بذلك البخاري ﴿ وَلَا يَجِبُ مِنْ أَذْكَارِهَا ﴾ أى الصلاة ﴿ إِلَّا التَّكْبِيرُ ﴾ لقوله تعالى : (وربك فكبر) ولقوله ﷺ في حديث المسىء : « اذا قمت الى الصلاة فكبر » ولما ورد من أن تحريم الصلاة التكبير ، أقول تعيين التكبير للدخول في الصلاة محكم صريح لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يضع الوضوء مواضعه ثم يستقبل القبلة ويقول الله أكبر ^(١) ، وبما تقدم من النصوص وهي نصوص في غاية الصحة فردت بالمشابهة من قوله تعالى : (وذكر اسم ربه صلى) قال في الحجة : فاذا كبر يرفع يديه الى أذنيه ومنكبيه وكل ذلك سنة . أقول : إن الأدلة على هذه السنة قد تواترت تواتراً لا ينكره من له أدنى المسام بعلم الأدلة واختصت بالجماع العشرة المبشرة بالجنة على روايتها ومعهم من الصحابة جماهير وتقل جماعة من الحفاظ أنه لم يقع الخلاف في ذلك بين الصحابة بل اتفقوا عليه ، والحاصل أنه قد نقل اليها هذه السنة الذين نقلوا اليها أعداد ركعات الصلاة فاذا لم يثبت بمثل ماورد فيها مشروعيتها فليس في الدنيا مشروع لان كثيراً مما وقع الاطباق على مشروعيته وصار من قطعات المرويات لم يبلغ الى ما بلغ اليه نقل الرفع وليس في المقام ما يصلح لمعارضة هذه السنة لا من قوله صلى الله عليه وسلم ولا من فعله ولا عن أصحابه من أقوالهم ولا من أفعالهم وقد درج عليها خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وأما حديث البراء قال . « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه ثم لم يعد » فهو قد تضمن اثبات الرفع عند الافتتاح ولفظ « ثم لم يعد » قد اتفق الحفاظ على أنه مدرج من قول يزيد بن أبي زياد وقد رواه عنه بدونها جماعة من الأئمة منهم شعبة والثوري وخالد الطحان وزهير وغيرهم ومع هذا فالحديث من أصله قد أطبق الأئمة على تضعيفه وكما ثبت الرفع عند الافتتاح ثبت عند الركوع وعند الاعتدال منه بأحاديث تقارب أحاديث الرفع عند الافتتاح وكذلك ثبت الرفع عند القيام من التشهد الأوسط بأحاديث صحيحة كما سيأتي بيانه **« والفاتحة في كل ركعة »** لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث المسىء : « ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » وفي لفظ من حديث المسىء لابي داود : « ثم اقرأ بأم القرآن » وكذلك في لفظ منه لاجمداً وابن حبان بزيادة ثم اصنع ذلك في كل ركعة بعد قوله « ثم اقرأ بأم القرآن » فكان ذلك بياناً لما تيسر وورد ما يفيد وجوب الفاتحة في غير حديث المسىء

(١) هو قطعة من حديث رفاعه بن رافع بن مالك الزرقى في قصة المسىء صلواته رواء أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم وليس فيه التصريح بلفظ (الله أكبر) ورواه الطبراني في الكبير بلفظ : « لا تتم صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يقول الله أكبر » قال في مجمع الزوائد (ورجاله رجال الصحيح)

كأحاديث « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب » وهي صحيحة ويدل على وجوبها في كل ركعة ما وقع في حديث المسىء فانه صلى الله عليه وسلم وصف له ما يفعل في كل ركعة وقد أمره بقراءة الفاتحة فكانت من جملة ما يجب في كل ركعة كما أنه يجب فعل ما اقترن بها في كل ركعة بل ورد ما يفيد ذلك من لفظه صلى الله عليه وسلم فانه قال للمسيء : « ثم افعل ذلك في الصلاة كلها » وهو في الصحيح من حديث أبي هريرة قال ذلك بعد أن وصف له ما يفعل في الركعة الواحدة لافي جملة الصلاة فكان ذلك قرينة على أن المراد بالصلاة كل ركعة مماثل تلك الركعة من الصلاة . قال في الحجة وما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الركنية كقوله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب » وقوله « لا يجزيء صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود » وما سعى الشارع الصلاة به فانه تنبيه بليغ على كونه ركناً في الصلاة انتهى ﴿ وَكَوْكَانَ مُؤْتَمَّاً ﴾ فوجوب الفاتحة في كل ركعة على المؤمن لما ورد من الأدلة الدالة على أن المؤمن يقرأها خلف الامام كحديث « لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب » ونحوه ولدخول المؤمن تحت هذه الأدلة المقتضية لوجوب الفاتحة في كل ركعة على كل مصل . قال في الحجة البالغة وان كان مأموماً وجب عليه الانصات والاستماع فان جهر الامام لم يقرأ الا عند الاسكاته وان خافت فله الخيرة فان قرأ فليقرأ الفاتحة قراءة لا يشوش على الامام وهذا أولى الأقوال عندي وبه يجمع بين أحاديث الباب انتهى ، وفي تنوير العيين دلائل الجانبين فيه قوية لكن يظهر بعد التأمل في الدلائل أن القراءة أولى من تركها فقد عولنا فيه على قول محمد كما نقل عنه صاحب الهداية وتركنا الكلام . وقال ابن القيم في الاعلام : ردت النصوص المحكمة الصريحة الصحيحة في تعيين قراءة الفاتحة فرضاً بالمشابهة من قوله تعالى : (فاقروا ما تيسر منه) وليس ذلك في الصلاة وانما يدل على قيام الليل بقوله للاعرابي : « ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » وهذا يحتمل أن يكون قبل تعيين الفاتحة للصلاة وان يكون الأعرابي لا يحسنها وأن يكون لم يسيء في قراءتها فأمره أن يقرأ معها ما تيسر من القرآن وأن يكون أمره بالاكتفاء بما تيسر عنها فهو متشابه يحتمل هذه الوجوه فلا يترك الصريح انتهى . وقال في ازالة الخفاء عن خلافة الخلفاء : روي البيهقي عن يزيد بن شريك : « أنه سأل عمر عن القراءة خلف الامام فقال : اقرأ بفاتحة الكتاب

فقلت : وان كنت أنت قال : وان كنت أنا : قلت وان جهرت قال : وان جهرت « قلت روى أهل الكوفة عن أصحاب عمر الكوفيين أن المأموم لا يقرأ شيئاً والجمع أن القبيح في الأصل أن ينازع الإمام في القرآن وقراءة المأموم قد تفضى الى ذلك ، ثم أن اشتغال المأموم بمناجاة ربه مطلوب فتعارضت مصلحة ومفسدة فمن استطاع ان يأتي بالمصلحة بحيث لا يخذلها مفسدة فليفعل ومن خاف المفسدة ترك والله تعالى أعلم انتهى ، أقول الأوجه هو الاثنان بفاتحة الكتاب خلف الإمام كما تشهد له أدلة السنة الصريحة من دون تعارض ، والأمر بالانصات في قوله تعالى : (أنصتوا) عام يتناول فاتحة الكتاب وغيرها وكذلك حديث : « واذا قرأ فأنصتوا » وان كان فيه مقال لا ينتهض معه للاستدلال وعلى فرض انتهاضه فغاية ما فيه أنه اقتضى أن الانصات حال قراءة الإمام يجب على المؤتم ولا يقرأ بفاتحة الكتاب ولا غيرها وأما حديث « خلطتم على » فلا يشك عارف أن خلط المؤتم على إمامه إنما يكون اذا قرأ المؤتم جهراً وأما اذا قرأ سراً فلا خلط وكذلك المنازعة لا تكون إلا اذا سمع الإمام قراءة المؤتم ، وأما حديث جابر في هذا الباب فهو من قوله ولم يرفعه الى النبي ﷺ كما في الترمذي والموطأ وغيرهما وقول الصحابي لا تقوم به حجة ، فلم يبق هنا ما يدل على منع قراءة المؤتم خلف الإمام حال قراءته إلا الآية الكريمة وحديث « اذا قرأ فأنصتوا » وهما عامان كما عرفت يتناولان فاتحة الكتاب وغيرها والعام معرض للتخصيص والتخصيص هنا موجود وهو حديث عبادة بن الصامت وهو حديث صحيح وبناء العام على الخاص واجب باتفاق أهل الأصول فلا معذرة عن قراءة فاتحة الكتاب حال قراءة الإمام ولا سيما وقد دل الدليل على وجوبها على كل متصل في كل ركعة من ركعات صلاته ﴿ وَالتَّشَهُّدُ الْآخِرُ ﴾ واجب لورود الأمر به في الاحاديث الصحيحة والفاظه مبرورة وقد ورد بالفاظ من طريق جماعة من الصحابة وفي كل تشهد الفاظ تخالف التشهد الآخر ، والحق الذي لا محيص عنه أنه يجزىء للمصلي أن يتشهد بكل واحد من تلك الشهادات الخارجة من مخرج صحيح وأصحابها تشهد الذي علمه النبي ﷺ ابن مسعود وهو ثابت في الصحيحين وغيرهما من حديثه بلفظ

«التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله» وفي بعض ألفاظه : «إذا قعد أحدكم فليقل» قال في الحجة البالغة وجاء في التشهد صيغ أصحها تشهد ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ثم تشهد ابن عباس وعمر رضي الله تعالى عنهما وهي كأحرف القرآن كلها كاف وشاف انتهى قلت : اختار أبو حنيفة تشهد ابن مسعود والشافعي تشهد ابن عباس ومالك تشهد عمر واختلافهم في المختار لافى الأجزاء كذا في المسوي، وأما الصلاة على النبي ﷺ التي يفعلها المصلي في التشهد فقد وردت بالفاظ وكل ما صح منه أجزاء، ومن أصح ما ورد ما ثبت في الصحيح بلفظ «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك حميد مجيد» وزاد في الحجة «اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم انك حميد مجيد» انتهى. قال المصنف في حاشية الشفاء : وما ينبغي أن يعلم أن التشهد وألفاظ الصلاة على النبي ﷺ وآله عليهم السلام كلها مجزئة إذا وردت من وجه معتبر وتخصيص بعضها دون بعض كما يفعله بعض الفقهاء قصور باع وتحكم محض، وأما اختيار الأصح منها وإثارة مع القول بأجزاء غيره فهو من اختيار الأفضل من المتفاضلات وهو من صنيع المهره بعلم الاستدلال والادلة انتهى ؛ وقال في موضع آخر : الشهادات الثابتة عنه ﷺ موجودة في كتب الحديث فعلى من رام التمسك بما صح عنه ﷺ أن ينظرها في دواوين الاسلام الموضوعة لجمع ما ورد من السنة ويختار أصحها ويستمر عليه أو يعمل تارة بهذا وتارة بهذا مثلاً يشهد في بعض الصلوات بتشهد ابن مسعود وفي بعضها بتشهد ابن عباس وفي بعضها بتشهد غيرهما قال كل واسع والأرجح هو الأصح لكن كونه الأصح لا ينافي أجزاء الصحيح انتهى. قلت : عامة أهل العلم على أن الصلاة على النبي ﷺ مستحبة في التشهد الأخير غير واجبة وإلى هذا يشير لفظ ابن عمر وعائشة في باب التشهد وإن التشهد الأول ليس محلهما، وذهب الشافعي وحده إلى وجوبها في التشهد الأخير فإن

لم يصل لم تصح صلاته^(١) والى استحبابها في التشهد الاول وورد ما يفيد وجوب التعوذ من أربع كما أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله ﷺ اذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتعوذ بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن شر فتنة المسيح الدجال » وورد نحو ذلك من حديث عائشة وهو في الصحيحين وغيرهما فيكون هذا التعوذ من تمام التشهد ثم يتخير المصلي بعد ذلك من الدعاء أعجبه كما أرشد الى ذلك رسول الله ﷺ قال في الحجة وورد في صيغ الدعاء في التشهد « اللهم انى ظلمت نفسى ظلما كثيرا ولا ينفر الذنوب الا أنت فاغفرلى مغفرة من عندك وارحمنى انك انت الغفور الرحيم » وورد « اللهم اغفرلى ما قدمت وما أخرت وما أمرت وما أعلنت وما أسررت وما أنت أعلم به بنى أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت » والنسليم وهو واجب لكون النبي ﷺ جعله تحليل الصلاة فلا تحليل لها الا به فافاد ذلك وجوبه وان لم يذكر في حديث المسىء ، قال في الحجة وجب أن لا يكون الخروج من الصلاة إلا بكلام هو أحسن كلام الناس أعنى السلام وأن يوجب ذلك انتهى ، قال ابن القيم إن السنة الصحيحة الصريحة المحكمة عن النبي ﷺ التى رواها خمسة عشر نفسا من الصحابة أنه كان يسلم فى الصلاة عن يمينه وعن يساره « السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله » منهم عبد الله بن مسعود وسعد بن أبى وقاص وجابر ابن سمرة وأبو موسى الأشعري وعمار بن ياسر وعبد الله بن عمر والبراء بن عازب ووائل بن حجر وأبو مالك الأشعري وعدى بن عمرة الضمرى وطلق بن على وأوس ابن أوس وأبوردمة والأحاديث بذلك ما بين صحيح وحسن فرد ذلك بخمسة أحاديث مختلف فى صحتها واردة فى تسليمة واحدة انتهى . وقد أطل فى الجواب هنا الى خمسة اوراق فليرجع اليه ، قلت وعامة أهل العلم على انه يسلم تسليمتين

(١) هذا هو الحق فان الله تعالى أمرنا بالصلاة على النبي بقوله (يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) وسأله الصحابة عن الصلاة التى أمروا بها عليه فلمهم صيغة الصلاة المروفة على اختلاف رواياتهم ففهموا اذا من الآية أن الأمر بالصلاة عليه انما هو عقب التشهد وأقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك وواظبوا عليه وكان الوحي ينزل بين أظهرهم وتلقينا ذلك بالتواتر العملى عنهم فكان سؤالهم وبيانهم لهم ثم مواظبتهم على ما أمروا تفسيراً للأمر الوارد فى القرآن وهو من أقوى الأدلة على (الوجوب)

عن يمينه وعن شماله واحتجوا بحديث عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ رواه أبو داود والترمذي ولفظه «ان النبي ﷺ كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يري بياض خده الايمن السلام عليكم ورحمة الله حتى يري بياض خده الايسر» رواه النسائي واحمد وابن حبان والدارقطني وغيرهم وفي الباب عن سهل بن سعد وحذيفة ومغيرة بن شعبة ووائل بن الأرقم ويعقوب بن الحسين ووقع في صحيح ابن حبان من حديث ابن مسعود زيادة وبركاته وهي عند ابن ماجه ايضا وعند أبي داود ايضا في حديث وائل بن حجر فالمعجب من ابن الصلاح كيف يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث الا في رواية وائل بن حجر كذا في التلخيص ، وقال مالك يسلم الامام والمنفرد تسليمة واحدة السلام عليكم لا يزيد على ذلك ويستحب للمأموم ان يسلم ثلاثا عن يمينه وعن شماله وتلقاه وجهه بردها على امامه كذا في المسوى ، اقول ورود التسليمة الواحدة فقط لا يعارض الثابت مما فيه زيادة عليها وهي احاديث التسليمتين لما عرفناك غير مرة ان الزيادة التي لم تكن منافية يجب قبولها قال قول بتسليمتين اعمال الجميع ماورد بخلاف القول بتسليمة فانه اهدار لأكثر الأدلة بدون مقتضى واما كون التسليم واجبا أو غير واجب فقد تقرر أن المرجع حديث المسىء وانه لا وجوب لغيره ما لم يذكر فيه الا أن يثبت ايجابه بعد تاريخ حديث المسىء إيجابا لا يمكن صرفه بوجه من الوجوه (١) وأما الطمأنينة في حال الركوع والسجودين فلا خلاف في ذلك ، وأما في حال الاعتدال من الركوع وبين السجدين فخالف في ذلك قوم والحق أنه من آكد فرائض الصلاة في الوطنين بل المشروع اطالتهما وقد ثبت عنه ﷺ ما يدل على ذلك كما في حديث البراء انه حذر أن كان صلاته ﷺ وعده من جعلتها الاعتدال من الركوع والاعتدال بين السجدين فوجدتها قريبا من السواء وهذا يدل على أنه كان يلبث فيهما كما يلبث في الركوع والسجود وثبت أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقف في اعتداله من الركوع كاعتداله من السجود حتى يظن من رآه أنه قد نسي لاطالته لهما

(١) لانسلم هذا فان حديث المسىء اختلقت رواياته كثيرا وهو حديث صحيح وبعض الرواة يزيد فيه ما تركه غيره وقد يصح دليل على بعض الواجبات في الصلاة وهي زيادة من ثقة فتكون مقبولة ولاننا لم نطلع على جميع الفاظ حديث المسىء او لعل بعض الرواة نسي منه شيئا فلا يجوز رد ما يصح دليله بهذا الحصر .

وثبت من أدعية فيها ما يدل على طولها فالخاصل أن أصل الاطمئنان في الركوع والسجود والاعتدالين ركن من أركان الصلاة لا تتم بدونه ؛ وأما طول اللبث زيادة على الاطمئنان فن السنن المؤكدة لأنه لم يذكر في حديث المسئء وقد صارت هذه السنة متروكة في الاعتدال الى غاية بل صار الاطمئنان فيهما مما يقل وجوده ؛ وما أحق من نازعته نفسه الى اتباع الآثار المصطفوية أن يثبت معتدلا من ركوعه ومعتدلا من سجوده ويدعو بالأدعية المأثورة فيهما ويجعل مقدار اللبث كمقدار لبثه في الركوع والسجود فذلك هو السنة التي لا يبجل ودودها الا جاهل والله المستعان ﴿وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَسُنَنٌ﴾ لأنه لم يرد فيها ما يفيد وجوبها من أمر بالفعل أو نهى عن الترك غير مصروفين عن المعنى الحقيقي أو وعيد شديد يفيد الوجوب ولا ذكر شيء منها في حديث المسئء الا على وجه لا تقوم به الحجة أو تقوم به ؛ وقد ورد ما يفيد أنه غير واجب ؛ والخاصل أن مرجع واجبات الصلاة كلها هو حديث المسئء فما ذكره صلى الله عليه وسلم فيه كان واجبا وما لم يذكره فليس بواجب لكن قد تشعبت روايات حديث المسئء وثبت في بعضها ما لم يثبت في البعض الآخر فعلى من أراد تحقيق الحق أن يجمع طرقه الصحيحة ويحكم بوجوب ما اشتملت عليه أو شرطيته أو كنيته بحسب ما يقتضيه الدليل وما خرج عنه خرج عن ذلك وقد جمع ما صح من طرقه شيخنا الحافظ الرباني العلامة الشوكاني في شرح المنتقى في موضع واحد منه فن رام ذلك فليرجع اليه ^(١) ﴿وَهِيَ الرَّفْعُ فِي الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ﴾ أى عند تكبيرة الاحرام وعند الركوع وعند الاعتدال من الركوع هذه الثلاثة المواضع في كل ركعة والموضع الرابع عند القيام الى الركعة الثالثة ؛ فقد دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة أما عند التكبير فقد روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو خمسين رجلا من الصحابة منهم العشرة المبشرة بالجنة ورواه كثير من الأئمة عن جميع الصحابة من غير استثناء . وقال الشافعي روي الرفع جمع من الصحابة لعله لم يرد قط حديث بعدد أكثر منهم . وقال ابن المنذر لم يختلف أهل العلم أن رسول الله صلى الله عليه عليه

(١) ثم ما يؤمننا أن تكون هناك روايات فيه لم نطالع عليها فقدت فيما فقدت من كتب العلم أو نسخها الرواة فلم يذكرها والحق ما قلناه أنه لا غيرة بالمهر الذي فيه لأجل هذا الاحتمال فإن صح الدليل على شيء آخر وجب الأخذ به

وسلم كان يرفع يديه . وقال البخاري في جزء رفع اليدين روى الرفع تسعة عشر نفساً من الصحابة . وسرد البيهقي في السنن وفي الخلافات أسماء من روى الرفع نحوه من ثلاثين صحابياً . وقال الحسن وحيد بن هلال كان أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرفعون أيديهم ولم يستثن أحداً منهم كذا في التلخيص . وقال النووي في شرح مسلم أنها أجمعت على ذلك عند تكبيرة الاحرام وإنما اختلفوا فيما عدا ذلك وقد ذهب الى وجوبه داود الظاهري وأبو الحسن أحمد بن سيار والنيسابوري والاوزاعي والحميدي وابن خزيمة^(١) وأما الرفع عند الركوع وعند الاعتدال منه فقد رواه زيادة على عشرين رجلاً من الصحابة عن النبي ﷺ وقال محمد بن نصر المروزي أنه أجمع علماء الامصار على ذلك الا أهل الكوفة ؛ وأما الرفع عند القيام الى الركعة الثالثة فهو ثابت في الصحيح من حديث ابن عمر وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وصححه وصححه أيضاً أحمد بن حنبل من حديث علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وفي حجة الله البالغة فإذا أراد أن يركع رفع يديه حذو منكبيه وكذلك اذا رفع رأسه من الركوع ولا يفعل ذلك في السجود وهو من الهيئات التي فعلها النبي ﷺ مرة وتركها أخرى والكل سنة وأخذ بكل واحد جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وهذا أحد المواضع التي اختلف فيها الفريقان أهل المدينة وأهل الكوفة ولكل واحد أصل أصيل ؛ والحق عندي في مثل ذلك أن الكل سنة ونظيره الوتر بركعة واحدة أو بثلاث والذي يرفع أحب الى ممن لا يرفع فإن أحاديث الرفع أكثر وأثبت غير أنه لا ينبغي لانسان في مثل هذه الصور أن يشير على نفسه فتنة عوام بلده وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « لولا حدثان قومك بالكفر لنقضت الكعبة » ولا يبعد أن يكون ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ظن أن السنة المتقررة آخراً هو تركه لما تلقن من أن مبنى الصلاة على سكون الاطراف ولم يظهر له ان الرفع فعل تعظيمي ولذلك ابتدئ به في الصلاة أولاً تلقن من أنه فعل ينبئ عن الترك فلا يناسب كونه في اثناء الصلاة ولم يظهر له أن تجديد التنبيه لترك ماسوى الله تعالى عند كل فعل أصلي

(١) وهو ظاهر كلام الشافعي في الاثم في كتاب اختلاف مالك والشافعي . اوسيد كره الشارح
هلا عن ابن الحوزي في اخر المسئلة

من الصلاة مطلوب والله تعالى أعلم ؛ قوله لا يفعل ذلك في السجود أقول القومة شرعت
 فارقة بين الركوع والسجود فالرفع معها رفع للسجود فلا معنى للتكرار انتهى بحروفه ؛
 وفي التكميل للشيخ رفيع الدين الدهلوي ولد صاحب الحجة البالغة اختلفوا في سنية رفع
 اليدين في الصلاة بعد التحريمة مع اتفاقهم على أنه لم يصح فيه أمر باستحباب ولا بيان
 فضيلة ولا نهى الصحابة عنه قط وعلى أنه ثبت عنه عليه السلام فعله مدة إلا أنه زاد ابن
 مسعود فقال ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرفع يديه إلا في أول مرة وظاهر
 أنه لم يرد تركه أبداً وإنما أراد تركه آخرأ كما يشعر به بعض ما ينقل عنه أن آخر
 الأمرين ترك الرفع ولا يدري مدة الترك فيحتمل أنه تركه في أيام المرض للضعف
 فظن قوم أن سنيته كانت بمجرد الفعل فبطلت بالترك وقوم أن الترك بمنزلة وبغير
 نهى لا ينفي السنية كترك القيام للفرض بالعدم فهي إذاً باقية فلا مناقشة للمجتهدين
 في أصل سنيته في الجملة ولا في بقاء جوازه وإن منعه بعض المتعصبين إذ ليس ما يخالف
 أفعال الصلاة لبقائه في التحريمة والقنوت والعينين فلا ذكر على فاعله لأحد بل في
 بقاء سنيته بناء على الظنين فلا نزاع إلا في المواظبة والرجحان وحيث واظب عليه
 جمع بلغوا حد الاستفاضة فوق الشهرة ولم يتعرض عليه السلام لفعلهم كما تعرض لرفع اليد
 في السلام حيث قال « ما بال أيديكم كأنها أذنان خيل شمس » وهو عليه السلام كان
 يرى خلفه كما يرى أمامه فثبت بقاء سنيته وتركه عليه السلام أحياناً كما رواه ابن مسعود
 والبراء بن عازب وعدم التعرض لتاركه يقضي بسقوط تأكيده ولم يبلغ أباحنية رحمه
 الله تعالى خبر هذا الجمع إنما روي له الأوزاعي عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر
 رضي الله تعالى عنهما فرجح عليه أبو حنيفة حماداً عن إبراهيم عن علقمة عن ابن
 مسعود بكثرة الفقه لا بكثرة الحفظ فسكأنه ظن أنه تظن ابن مسعود للنسخ دون
 ابن عمر حيث لم يرفع إلا في التحريمة بناء على أن السكوت في معرض البيان يفيد
 الحصر وما يذكر عن الشافعي من عدم الرفع عند قبره مشعر بعدم التأكيده انتهى .
 وفي تنوير العينين للشيخ محمد اسماعيل الشهيد الدهلوي حفيد صاحب حجة الله
 البالغة أن رفع اليدين عند الافتتاح والركوع والقيام منه والقيام الى الثالثة سنة غير
 مؤكدة من سنن الهدى فيثاب فاعله بقدر ما فعل ان دائماً فيحسبه وان مرة فبمثله ولا

يلام تاركه وان تركه مدة عمره ، وأما الطاعن العالم بالحديث أى من ثبت عنده الأحاديث المتعلقة بهذه المسألة فلا أخاله إلا فيمن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويريد بسنة الهدى ههنا فعل غير فرض وغير مختص بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعله هو والخلفاء الراشدون رضى الله تعالى عنهم أو أمروا به وأقروا عليه قرينة ولم ينسخ ولم يترك بالاجماع وبغير المؤكدة ما فعلوه مرة وتركوه أخرى فبقولنا فعل خرج به عدم الرفع فإن عدم ليس بفعل ؛ نعم إذا كان العدم مستمراً في زمان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين رضى الله تعالى عنهم فقطعه . يكون بدعة وليس في مفهوم البدعة إزالة السنة حتى يلزم كون العدم سنة بل مفهومها فعل لم يفهم في زمنهم وبقولنا غير فرض خرجت الفرائض كلها وبقولنا غير مختص خرجت النوافل المختصة به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كالوجوب في الصوم وبقولنا لم ينسخ خرجت السنن المنسوخة كالقيام للجنائز وبقولنا لم يترك بالاجماع خرجت السنن المتروكة به كالرفع بين السجدين انتهى . وفيما لا بد منه أن رفع اليدين عند الامام الأعظم ليس بسنة ولكن أكثر الفقهاء والمحدثين يثبتونه انتهى . وفي سفر السعادة أن الأخبار والآثار التي رويت في هذا الباب تبلغ الى أربعمائة انتهى . قال شارحه الشيخ عبد الحق الدهلوى ان الرفع وعدم الرفع كلاهما سنة انتهى . وقد مر الجواب عنه وفي سفر السعادة العربى وقد ثبت رفع اليدين في هذه المواضع الثلاثة وللكثرة رواته شابه المتواتر فقد صح في هذا الباب أربعمائة خبر وأثر رواه العشرة المبشرة وام يزل على هذه الكيفية حتى رحل عن هذا العالم وام يثبت غير هذا انتهى بعبارة . ونقل ابن الجوزى في نزهة الناظر للمقيم والمسافر عن المزنى انه قال سمعت الشافعى يقول لا يحل لاحد سماع حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في رفع اليدين في افتتاح الصلاة وعند الركوع والرفع من الركوع ان يترك الاقتداء بفعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهذا صريح في انه يوجب ذلك انتهى . وبالجملة فقد ثبت رفع اليدين في المواضع الاربعة المذكورة بروايات صحيحة ثابتة وآثار مرضية راجحة ومذاهب حقة صادقة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعن كبار الصحابة وعظماء العلماء والفقهاء والمجتهدين بحيث لا يشوبها

نسخ ولا تعارض حتى ادعى بعضهم التواتر ولا أقل من أن تكون مشهورة كذا في التنوير ﴿وَالضَّمُّ﴾ لليدين أي اليمنى على اليسرى حال القيام اما على الصدر أو تحت السرة أو بينهما بأحاديث تقارب المشرين في العدد ولم يعارض هذه السنن معارض ولا قدح أحد من أهل العلم بالحديث في شيء منها وقد رواه عن النبي ﷺ نحو ثمانية عشر صحابيا حتى قال ابن عبد البر انه لم يأت فيه عن النبي ﷺ خلاف وفي تنوير العينين أن وضع اليد على الأخرى أولى من الإرسال لان الإرسال لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أصحابه بل ثبت الوضع بروايات صحيحة ثابتة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن أصحابه رضي الله تعالى عنهم كما روى مالك في الموطأ والبخاري في صحيحه عن سهل بن سعد قال «كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة» قال أبو حازم لا أعلم الا أنه ينسب ذلك الى النبي ﷺ . وروى الترمذي عن قبيصة بن هلب عن أبيه قال «كان رسول الله ﷺ يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه» قال الترمذي وفي الباب عن وائل بن حجر وخطيف بن الحرث وابن عباس وابن مسعود وسهل بن سعد قال أبو عيسى حديث هلب حديث حسن والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم يرون أن يضع الرجل يمينه على شماله في الصلاة ورأي بعضهم أن يضعهما فوق السرة ورأي بعضهم أن يضعهما تحت السرة وكل ذلك واسع عندهم انتهى . وكذلك أخرج مسلم عن وائل بن حجر وابن مسعود والنسائي عن وائل بن حجر والبخاري والحاكم عن علي وابن أبي شيبه عن غطفان ابن الحرث وقبيصة بن هلب عن أبيه ووائل بن حجر وعلي وأبي بكر الصديق وأبي الدرداء أنه قال «من أخلاق النبيين وضع اليمين على الشمال في الصلاة» وعن الحسن أنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَحْبَابِ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَاضْعَى إِيْمَانَهُمْ عَلَى شِمَائِلِهِمْ فِي الصَّلَاةِ» وهكذا أخرج عن أبي مجاز وأبي عثمان النهدي ومجاهد وأبي الحوراء ، وأما ما روى من الإرسال عن بعض التابعين من نحو الحسن وإبراهيم وابن المسيب وابن سيرين وسعيد بن جبير كما

أخرج ابن أبي شيبة فإن بلغ عندهم حديث الوضع فحملوا على أنه لم يحسبوه سنة من سنن المهدي بل حسبوه عادة من العادات فمالوا إلى الأرسال لأصالة مع جواز الوضع فعملوا بالأرسال بناء على الأصل إذ الوضع أمر جديد يحتاج إلى الدليل وإذا لدليل لهم فاضطروا إلى الأرسال لا أنه ثبت عندهم الأرسال ، وإلى ذلك يشير قول ابن سيرين حيث سئل عن الرجل يسك يمينه شماله قال إنما فعل ذلك من أجل الروم كما أخرج ابن أبي شيبة وأما ما أخرج أبو بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن إبراهيم قال سمعت عمرو بن دينار قال كان ابن الزبير إذا صلى يرسل يديه ، فهي رواية شاذة مخالفة لما روى الثقات عنه كما أخرج أبو داود عن زرعة بن عبد الرحمن قال سمعت ابن الزبير يقول « صف القدمين ووضع اليد على اليد من السنة » وإن سلم كونها صحيحة فهذه فعله والفعل لا عموم له ورواية الوضع عنه مرفوعة لأنه نسبه إلى السنة وقول الصحابي من السنة في حكم الرفع كما حقق في كتب أصول الحديث ، ومع هذا لعله لم ير الوضع من سنن المهدي وفهم الصحابي ليس بمحجة كما مضى لاسيما إذا كان مخالفا لأجلة الصحابة كأمير المؤمنين أبي بكر الصديق وعلى المرتضى وابن عباس وابن مسعود وسهل بن سعد ونحوهم على أنها مخالفة للأحاديث المرفوعة المشهورة وأعمال الصحابة المستفيضة في باب الوضع فينبغي أن لا يعول عليها وتسقط على الاعتبار ولا يلتفت إليها ، وأما مالك بن أنس فقد اضطربت الروايات عنه فلم يثبت من أصحابه رواة عنه أمر الوضع مطلقا سواء كان في الفرض أو النفل كما يشهد به حديث الموطأ عن سهل بن سعد وأثره عن عبد الكريم بن أبي المخارق البصري والمصريون من أصحابه رواة عنه الأرسال في الفرض والوضع في النفل وعبد الرحمن ابن القاسم روى عنه الأرسال مطلقا ، وروى أشهب عنه إباحة الوضع وتلك الروايات أي روايات المصريين وابن القاسم عنه وإن عمل بها المتأخرون من المالكية لكنها روايات شاذة مخالفة لرواية جمهور أصحابه فلا تخرق الإجماع والاتفاق ولا تصادم ما ادعينا من الإطباق ولكونها شاذة أولها ابن الحاجب في مختصره في الفقه بالاعتماد على الأرض إذا رفع رأسه من السجدة ونهض إلى القيام ، ووضع اليدين تحت السرة وفوقها متساويان لأن كلا منهما مروي عن أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخرج أبو

داود وأحمد وابن أبي شيبة عن علي « السنة وضع الكف في الصلاة تحت السرة »
رواه رزين وغيره ، في سفر السعادة وضع الكف تحت الصدر في صحيح ابن خزيمة ،
قال الترمذي رأى بعضهم ان يضعها فوق السرة ورأى بعضهم ان يضعها تحت
السرة وكل ذلك واسع عندهم كما ذكرنا سابقا ، وقال الشيخ ابن الهمام ولم يثبت
حديث صحيح يوجب العمل في كون الوضع تحت الصدر وفي كونه تحت السرة والمعهود
من الحنفية هو كونه تحت السرة وعن الشافعية تحت الصدر وعند احمد قولان كاللذهبيين
والتحقيق المساواة بينهما كما ذكرنا سابقا والله تعالى اعلم بأحكامه انتهى * وقال ابن
القيم في اعلام الموقعين بعد تخريب الاخبار والآثار في وضع اليمنى على اليسرى
ردت هذه الآثار برواية ابن القاسم عن مالك قال تركه احب الي ولا اعلم شيئا ردت
به سواء انتهى . وفي حاشية الشفاء ومن الغرائب انها صارت في هذه الديار
وفي هذه الاعصار عند العامة ومن يشابههم ممن يظن أنه قد ارتفع عن طبقتهم من
أعظم المنكرات حتى أن المتمسك بها يصير في اعتقاد كثير في عداد الخارجين عن
الدين فترى الأخ بامدى أخاه والوالد يفارق ولده اذا رآه يفعل واحدة منها أى من
هذه السنن وكأنه صار متمسكا بدين آخر ومنتهقا الى شريعة غير الشريعة التي كان
عليها ولورآه يزني أو يشرب الخمر أو يقتل النفس أو يعق أحدا أو يه أو يشهد الزور
أو يحلف الفجور لم يجز بينه وبينه من العداوة ما يجزى بينه وبينه بسبب التمسك بهذه
السنن أو ببعضها لاجرم هذه علامات آخر الزمان ودلائل حضور القيامة وقرب الساعة
انتهى . والاشارة بقوله بهذه السنن الى رفع اليدين في المواضع الأربعة وضم اليدين
في الصلاة قال : وأعجب من فعل العامة الجاهلة وأغرب سكوت علماء الدين وأئمة المسلمين
عن الانكار على من جعل المعروف منكرا والمنكر معروفا وتلاعب بالدين وبسنة سيد
المرسلين انتهى ﴿ والتَّوَجُّهُ ﴾ فقد وردت فيه أحاديث بألفاظ مختلفة ويجزى التوجه
بواحد منها اذا خرج من مخرج صحيح وأصحها الاستفتاح المروي من حديث
أبي هريرة وهو في الصحيحين وغيرهما بل قد قيل إنه تواتر لفظا وهو « اللهم باعد بيني
وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من خطاياي كما ينقى الثوب
الابيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد » قال في الحجة

وقد صح في ذلك صيغ منها « اللهم باعد بيني » الى آخره ومنها « أني وجهت وجهي
للذي فطر السموات والارض حنيفا وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي
ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين ^(١) » ومنها
« سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك » ومنها « الله
أكبر كبيرا ثلاثا والحمد لله كثيرا ثلاثا وسبحان الله بكرة واصيلا ثلاثا »
والأصل في الاستفتاح حديث علي في الجملة وأبي هريرة وعائشة وجبير بن مطعم وابن
عمر وغيرهم وحديث عائشة وابن مسعود وأبي هريرة وثوبان وكعب بن عجرة في سائر
المواضع وغير هؤلاء انتهى ملخصا . قلت : ذهب الشافعي في دعاء الافتتاح الى
حديث علي رضي الله تعالى عنه « أني وجهت وجهي » الخ وأبو حنيفة الى حديث
عائشة « سبحانك اللهم وبحمدك » الخ وقال مالك : لا نقول شيئا من ذلك ؛ ومعنى
قوله عندي انه ليس بسنة لازمة ، وأشار البغوي الى أن الاختلاف في أذكار الصلاة
من دعاء الافتتاح وذكر الركوع والسجود وما بعد التشهد بين الأئمة من الاختلاف
المباح قد كرر كل أسح ما عنده وليس أحد ينكر ما عند الآخر * بعد التكبيرة *
لانه لم يأت في ذلك خلاف عن النبي ﷺ بل كل من روي عنه الاستفتاح روى
أنه بعد التكبيرة ولم يأت في شيء أنه توجه قبلها وقد أوضح ذلك العلامة الشوكاني
في حاشية الشفاء وأما ما يتوجه به فهو الذي قد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وفيه الصحيح والأصح والوقوف على ذلك ممكن بالنظر في مختصر من مختصرات
الحديث وسبحان الله وبحمده ما فعلت هذه المذاهب بأهلها * (و) أما * التَّعوُّذ *
فقد ثبت بالأحاديث الصحيحة أن النبي ﷺ كان يفعله بعد الاستفتاح قبل القراءة
ولفظه « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه » كما
أخرجه أحمد وأهل السنن من حديث أبي سعيد الخدري ، قال في الحجة ثم يتعوذ
لقوله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) وفي التَّعوُّذ صيغ
منها « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » ومنها « استعين بالله من الشيطان الرجيم »
ثم يسمل سرا لما شرع الله تعالى لنا من تقديم التبرك باسم الله تعالى على القراءة ولأن

(١) الوارد في الحديث في التوجه (وأنا من المسلمين) لأن حكاية انظر الآية غير مراد فان
ابراهيم قال (وأنا أول المسلمين) ولكن لا يقولها كل فرد منهم

فيه احتياطاً إذ قد اختلفت الرواية هل هي آية من الفاتحة أم لا فقد صح عن النبي ﷺ أنه كان يفتتح الصلاة أي القراءة بالحمد لله رب العالمين ولا يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم انتهى . أقول : قد وقع الخلاف في البسملة من جهات الأولى في كونها قرآناً في كل سورة أم لا الثانية في قراءتها في الصلاة أو سرا في السرية وجهاً في الجهرية ولأهل العلم في كل طرف من هذه الأطراف خلاف طويل ومنازعات كثيرة والقراء منهم من يقرؤها في أول كل سورة ومنهم من لا يقرؤها ؛ وقد أورد شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى مالا يحتاج الناظر فيه إلى غيره ؛ والحاصل أن الحق ثبوت قراءتها وأنها آية من كل سورة وأنها تقرأ في الصلاة جهاً في الجهرية وسرا في السرية وأحاديث عدم سماع جهره ﷺ بها وإن كانت صحيحة فالجمع بينها وبين أحاديث الجهر ممكن بأن يحمل نفي من نفي على أنه عرض له مانع عن سماعها فان وقت قراءة الإمام لها وقت اشتغال المؤتم بالدخول في الصلاة والاحرام والتوجه وتكبير القائمين إلى الصلاة ورواة الاسرار هم مثل أنس وعبد الله بن منفل وهم إذ ذاك من صفار الصحابة قد لا يقفون في الصفوف المتقدمة لأنها موقف كبار الصحابة ، كما ورد الدليل بذلك ، وعلى كل تقدير فالمثبت مقدم على النافي وأحاديث الجهر وإن كانت غير سليمة من المقال فهي قد بلغت في الكثرة إلى حد يشهد بعضها لبعض مع كونها معتمدة بالرسم في المصاحف وهو دليل على ما قاله العنيد وغيره فقد وافقت سائر الآيات القرآنية في ذلك فالظاهر مع من قال بأن صفتها وصفة سائر الآيات متفقة ، وأما ما في تنوير العيين من أن ترك الجهر بالتسمية أولى من الجهر بها لأن رواية ترك جهره أكثر وأوضح من جهره انتهى فقد دفعه ما تقدم آنفاً ﴿ وَ ﴾ أما ﴿ التَّائِبِينَ ﴾ فقد ورد به نحو سبعة عشر حديثاً وربما تفيد أحاديثه الوجوب على المؤتم إذا أمن إمامه كما في حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما باللفظ « إذا أمن الإمام فأمنوا » فيكون ما في المتن مقيداً بنفي المؤتم إذا أمن إمامه ، وقد ذهب إلى مشروعيته جمهور أهل العلم ؛ ومما يؤكد مشروعيته أن فيه اغاظة لليهود لما أخرجه أحمد وابن ماجه والطبراني من حديث عائشة مرفوعاً « ما حسدتكم اليهود على شيء ما حسدتكم على قول آمين » قال ابن القيم في إعلام الموقعين السنة المحكمة الصحيحة الجهر بآمين

في الصلاة كقوله في الصحيحين « إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له » ولولا جهره بالتأمين لما أمكن المأموم أن يؤمن معه ويوافق في التأمين وأصرح من هذا حديث سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن حجر ابن عنبس عن وائل بن حجر قال « كان رسول الله ﷺ إذا قال ولا الضالين قل آمين ورفع بها صوته » وفي لفظ « وطول بها » رواه الترمذي وغيره واسناده صحيح وقد خالف شعبة سفيان في هذا الحديث فقال « وخفض بها صوته » وحكم أئمة الحديث وحفاظه في هذا لسفيان فقال الترمذي : سمعت محمد بن اسماعيل يقول حديث سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل في هذا الباب أصح من حديث شعبة وأخطأ شعبة في هذا الحديث في مواضع فقال عن حجر أبي العنبس وأما كنيته أبو السكن وزاد فيه عن علقمة ابن وائل وأما هو حجر بن عنبس عن وائل بن حجر ليس فيه علقمة وقل « وخفض بها صوته » والصحيح أنه جهر بها قال الترمذي : سألت أبا زرعة عن حديث سفيان وشعبة إذا اختلفا فقال القول قول سفيان ، إلى قوله فرد هذا كله بقوله تعالى (واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) والذي نزلت عليه هذه الآية هو الذي رفع صوته بالتأمين والذين أمروا بها رفعوا به أصواتهم ولا معارضة بين هذه الآية والسنة بوجه ما اهـ ثم أطال ابن القيم في بيان أدلة ترجيح هذه السنة وتقريرها تركنا ذكرها مخافة الاطالة ، وفي تنوير العيين يظهر بعد التعمق في الروايات والتحقيق أن الجهر بالتأمين أولى من خفضه لأن رواية جهره أكثر وأوضح من خفضه اهـ ﴿ وَقِرَاءَةُ غَيْرِ الْفَاتِحَةِ مَعَهَا ﴾ لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي قتادة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقرأ في الظهر في الأولين بأم الكتاب وسورتين وفي الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب » وورد ما يشعر بوجوب قرآن مع الفاتحة من غير تعيين كحديث أبي هريرة « أن النبي ﷺ أمره أن يخرج فينادي لأصلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد » أخرجه أحمد وأبو داود وفي أسناده مقال ولكنه قد أخرج مسلم في صحيحه وغيره من حديث عبادة بن الصامت بلفظ « لأصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا » وقد أعلها البخاري في جزء القراءة ، وأخرج أبو داود من حديث أبي سعيد بلفظ

« أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر » قال ابن سيد الناس: وإسناده صحيح ورجاله ثقات . وقال الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح وأخرج ابن ماجه من حديث أبي سعيد بلفظ « لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة » وهو حديث ضعيف وهذه الأحاديث لا تقصر عن إفادة إيجاب قرآن مع الفاتحة من غير تقييد بل بمجرد الآية الواحدة يكفي وأما زيادة على ذلك كقراءة سورة مع الفاتحة في كل ركعة من الأوليين فليس بواجب فيكون ما في المتن مقيدا بما فوق الآية . قال في الحجة البالغة ثم يرتل سورة الفاتحة وسورة من القرآن ترتيبا يمد الحروف ويقف على رؤس الآتي يخافت في الظهر والعصر ويجهز الإمام في الفجر والمغرب والعشاء ويقرأ في الفجر ستين آية إلى مائة تداركاً لقلته ركعاته بطول قراءته وفي العشاء (سبح اسم ربك الأعلى) * (والليل إذا يغشى) ومنها ما وحمل الظهر على الفجر والعصر على العشاء وفي بعض الروايات الظهر على العشاء والعصر على المغرب وفي بعضها وفي المغرب بقصار المفصل لضيق الوقت انتهى ﴿ وَ ﴾ أما ﴿ التَّشَهُّدُ الْأَوْسَطُ ﴾ فلم يرد فيه ألفاظ تخصه بل يقول فيه ما يقول في التشهد الأخير ولكنه يسرع بذلك . وفي حاشية الشفاء للشوكاني رحمه الله وأما ما يقال فيه فهو ما يقال في التشهد الأخير سواء بسواء إلا ما ورد تخصيصه بالآخر فيختص به وظاهر الأدلة الواردة في التشهد شامل للتشهدين جميعاً إلا أنه ينبغي تخفيفه كما ورد الدليل بذلك وأقل ما يقال فيه تشهد ابن مسعود ويضم إليه الصلاة على النبي وآله ﷺ بأخصر لفظ فهذا لا ينافي بالتخفيف المشروع انتهى . وقد روى أحمد والنسائي من حديث ابن مسعود قال « إن محمداً قال إذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فليدع به ربه عز وجل » ورجاله ثقات وأخرجه الترمذي بلفظ « علمنا رسول الله ﷺ إذا قعدنا في الركعتين » فالتقييد بالعود في كل ركعتين يفيد أن هذا التشهد هو التشهد الأوسط ولكن ليس فيه ما ينفي زيادة الصلاة على النبي ﷺ وقد شرعها رسول الله ﷺ في التشهد مقترنة بالسلام على النبي ﷺ كما ورد بلفظ « قد علمنا كيف السلام عليك فكيف

الصلاة « وهو في الصحيحين من حديث كعب بن عجرة وفي رواية من حديث ابن مسعود » فكيف نصلي عليك اذا نحن صلينا في صلاتنا « وانما لم يكن التشهد الاوسط واجبا ولا قعوده لأن النبي ﷺ تركه سهواً فصبح الصحابة فلم يعد له بل استمر وسجد للسهو فلو كان واجبا لماد له عند ذهاب السهو بوقوع التنبيه من الصحابة ؛ فلا يقال : ان سجود السهو يكون لجبران الواجب كما يكون لجبران غير الواجب ، لأننا نقول : محل الدليل هنا هو عدم المود لفعله بعد التنبيه على السهو ، أقول : لا ريب أنه ﷺ لازم التشهد الاوسط ولم يثبت في حديث من الاحاديث الحاكية لفعله ﷺ أنه تركه مرة واحدة لكن هذا القدر لا يثبت به الوجوب وان كان بياناً لمجمل واجب وانضم اليه حديث « صلوا كما رأيتموني أصلي » لان الاقتصار في حديث المسئء على بعض ما كان يفعله دون بعض يشعر بعدم وجوب ما لم يذكر فيه ، وأحاديث التشهد الصحيحة التي فيها لفظ « قولوا » وان كان أصل الامر للوجوب لسكنه معروف عن حقيقته بحديث المسئء ؛ ويشكل على ذلك قول ابن مسعود « كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد » الحديث فان هذه العبارة تدل على أن التشهد من المفترضات ويمكن أن يقال : إن فهم ابن مسعود للفرضية لا يستلزم أن يكون الامر كذلك لأنه من مجالات الاجتهادات واجتهاده ليس بحاجة على أحد^(١) ، وأيضاً بعض التشهد تعليم كيفية وتعليم الكيفيات وان كان بلفظ الامر لا يدل على وجوبها وما نحن بصدد من ذلك فانه وقع في جواب كيف نصلي عليك وانما كان كذلك لان جواب السائل عن الكيفية يكون بالامر وان كانت غير واجبة اجماعاً نقول كيف أغسل ثوبي وأحمل مناعى فيقول المسؤول افعل كذا غير مرید لا يجاب ذلك عليك بل لمجرد التعليم للهيئة المسؤول عنها بكيف فلا بد أن يكون الشيء المسؤول عن كيفيته قد وجب بدليل آخر غير تعليم

(١) أما احتجاج الشارح بحديث المسئء صلاته فقد بينا أننا أنه لا يمنع من وجوب ما يدل الدليل على وجوبه فالاحاديث التي فيها « قولوا » تدل على الوجوب قطعاً ولا تصرف عن الوجوب وأما دعواه ان قول ابن مسعود (قبل أن يفرض علينا التشهد) فهم من ابن مسعود فانه مغالطة واضحة بل هو دليل صريح واخبار منه على أن التشهد فرض عليهم وبناء الفعل لما لم يسم فاعله لا ينفي فهم المراد وهو الشارح الذي اذا فرض عليهم شيئاً وجبت طاعته

الكيفية^(١) وقد وقع في بعض طرق حديث المسىء ذكر للتشهد فراجع في الموطن فان صحت تلك الطرق كانت هي المفيدة للوجوب وأما حديث « إذا أحدث المصلي بعد آخر سجدة » فليس مما تقوم به الحاجة فليعلم^(٢) وأما « الأذكار الواردة في كل ركعة » فكثيرة جدا منها تكبير الركوع والسجود والرفع والخفض كما دل عليه حديث ابن مسعود قال « رأيت النبي ﷺ يكبر في كل رفع وخفض وقيام وقعود » وأخرجه أحمد والنسائي والنرمذى وصححه وأخرج نحوه البخارى ومسلم من حديث عمران بن حصين وأخرج نحوه من حديث أبي هريرة وفي الباب أحاديث الا عند الارتفاع من الركوع فان الامام والمنفرد يقولان « سمع الله لمن حمده » والمؤتم يقول « اللهم ربنا ولك الحمد » وهو في الصحيح من حديث أبي موسى قال في حاشية الشفاء الظاهر من الأدلة ان الامام والمنفرد يجعلان بين السمعة والمدة فيقولان « سمع الله لمن حمده اللهم ربنا ولك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه » وأما المؤتم ففيه احتمال وقد أوضحت الصواب فيه في شرح المنتقى انتهى . قال ابن القيم في الاعلام : السنة الصريحة في قول الامام « ربنا لك الحمد » كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة « كان رسول الله ﷺ إذا قال سمع الله لمن حمده قال اللهم ربنا لك الحمد » وفيهما أيضاً عنه « كان رسول الله ﷺ يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا لك الحمد » وفي صحيح مسلم عن ابن عمر « أن النبي ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد » فردت هذه السنن المحكمة بالمشابهة من قوله ﷺ « إذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد » انتهى وأما ذكر الركوع فهو « سبحان ربى العظيم » وذكر السجود « سبحان ربى الاعلى » ويدعو بعد ذلك بما أحب من المأثور وغيره وأقل ما يستحب من التسبيح في الركوع والسجود ثلاث لحديث ابن مسعود « أن النبي ﷺ قال إذا ركع أحدكم فقال في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه

(١) وقد وجب المسؤول عن كفيته بدليل آخر وهو الأمر بالصلاة عليه في القرآن واستفهموا عن بيان هذا الأمر الجملتين لهم نصار تفسيراً للأمر الأول ملحقاً به واجبا طاعته والله الموفق

وذلك أدناه وإذا سجد فقال في سجوده سبحان ربى الأعلى ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك أدناه « أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه وفي اسناده انقطاع وأما ذكر الاعتدال فقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شىء بعد أهل الشاء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد » وأما الذكر بين السجدين فقد روى الترمذى وأبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقول بين السجدين اللهم اغفرلى وارحمنى واجبرنى واهدنى وارزقنى » أقول قد بين لنا صلى الله عليه وسلم كيفية تسبيح الركوع والسجود بيانا شافيا نقله لنا عنه الذين نقلوا إلينا سائر الاحكام الشرعية فقالوا كان يقول في ركوعه « سبحان ربى العظيم » وفي سجوده « سبحان ربى الأعلى » وكذلك أرشد إليه صلى الله عليه وسلم قولا وأما التقييد بعدد مخصوص فلم يرد ما يدل عليه إنما كان الصحابة يقدرون لبته في ركوعه وسجوده تقادير مختلفة والتطويل في الصلاة من السنن الثابتة ما لم يكن المصلى إماماً لقوم فإنه يصلى بهم صلاة أخفهم كما أرشد إليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ﴿ وَالْأَحَادِيثُ فِي الْأَذْكَارِ الْكَائِنَةِ فِي الصَّلَاةِ كَثِيرَةٌ جَدًّا فَيَنْبَغِي ﴾ الاستكثارُ مِنَ الدُّعَاءِ ﴿ فِي الصَّلَاةِ ﴾ بِخَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ بِمَا وَرَدَ وَبِمَا لَمْ يَرِدْ ﴿ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِذِهِ الْأَذْكَارُ قَبْلَ الرَوَاتِبِ فَإِنَّهُ جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَذْكَارِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ كَقَوْلِهِ « مَنْ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَنْصَرِفَ وَيُثْبِتَ رِجْلَهُ مِنْ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَالصُّبْحِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » أَخْبَرَهُ الرَّاوِى « كَانَ إِذَا سَلَّمَ مِنْ صَلَاتِهِ يَقُولُ بِصَوْتِهِ الْأَعْلَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » أَخْبَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ « كُنْتُ أَعْرِفُ اقْتِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالتَّكْبِيرِ » وَفِي بَعْضِهَا مَا يَدُلُّ ظَاهِرًا كَقَوْلِهِ « دَبَّرَ كُلَّ صَلَاةٍ » وَأَمَّا قَوْلُ عَائِشَةَ « كَانَ إِذَا سَلَّمَ لَمْ يَقْعُدْ إِلَّا مَقْدَارَ مَا يَقُولُ اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ » أَخْبَرَهُ فِيحْتَمَلُ وَجُوهًا ذَكَرْتُهَا فِي شَرْحِ بُلُوغِ الْمَرَامِ وَالْجُمْلَةُ قَوْلَادْعِيَّةٌ كُلُّهَا بِمَنْزِلَةِ أَحْرِفِ الْقُرْآنِ مِنْ قَرَأَ مِنْهَا شَيْئًا فَازَ بِالشَّوَابِ

الموعد ، وهذا الباب يحتمل البسط وليس المراد هنا إلا الإشارة الى ما يحتاج اليه ، وقد ذكر الماتن هذه المسائل والاذكار في شرح المنتقى وأورد كل ما يحتاج اليه على وجه لا يحتاج الناظر فيه الى غيره * .

﴿ فصل ﴾ فيما لا يجوز في الصلاة * ﴿ وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِالْكَلامِ ﴾

لحديث زيد بن أرقم في الصحيحين وغيرهما قال « كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ يَكُومُ الرَّجُلُ مِنْ صَاحِبِهِ حَتَّى نَزَاتَ (وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانَتِينَ) فَأَمَرْنَا بِالسَّكُوتِ وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ » وهكذا حديث ابن مسعود في الصحيحين وغيرهما بلفظ « أن في الصلاة لشغلا » وفي رواية لأحمد والنسائي وأبي داود وابن حبان في صحيحه « أن الله يحدث من أمره ما شاء وإنه أحدث من أمره أن لا يتكلم في الصلاة » ولا خلاف بين أهل العلم أن من تكلم عامدا علما فسدت صلاته وإنما الخلاف في كلام الساهي ومن لم يعلم بأنه ممنوع فأما من لم يعلم فظاهر حديث معاوية ابن الحكم السلمي الثابت في الصحيح أنه لا يعيد ، وقد كان شأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن لا يخرج على الجاهل ولا يأمره بالقضاء في غالب الأحوال بل يقتصر على تعليمه وعلى إخباره بعدم جواز ما وقع منه وقد يأمره بالاعادة كما في حديث المسيء وأما كلام الساهي والناسي فالظاهر أنه لا فرق بينه وبين العامد العالم في إبطال الصلاة ، قل أبو حنيفة كلام الناسي يبطل الصلاة وحديث أبي هريرة كان قبل تحريم الكلام ثم نسخ وفيه بحث لان تحريم الكلام كان بمكة وهذه القصة بالمدينة ، وقال الشافعي كلام الناسي لا يبطل الصلاة وكلام العامد يبطلها ولو قل ، وتأويل الحديث عنده أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان ناسيا بانيا كلامه على أن الصلاة تمت وهو نسيان وكلام ذي اليدين على توهم قصر الصلاة فكان حكمه حكم الناسي وكلام القوم كان جوابا للرسول واجابة الرسول لا تبطل الصلاة ، وقال مالك ان كان الكلام العمد يسيرا لاصلاح الصلاة لا يبطل مثل أن يقال لم تكمل فيقول قد أكملت وحديث « نهينا عن الكلام » « ولا تكلموا » خص منه هذا النوع من الكلام كذا في المسوى ، أقول أما فساد صلاة من تكلم ساهيا فلا أعرف دليلا يدل عليه الا عموم حديث النهي

عن الكلام وهو مخصص بمثل حديث تكلمه ﷺ بعد أن سلم على ركتين كما في حديث ذي اليمين فإنه تكلم في تلك الحال ساهياً عن كونه مصلياً وهو المراد بكلام الساهي لأن المراد اصدار الكلام من غير قصد فإن قيل إن ثم فرقا بين من تكلم وهو داخل الصلاة لم يخرج منها وبين من تكلم وقد خرج منها ساهياً فإن الأول أوقع الكلام حال الصلاة والآخر أوقعه خارجها واعتداده بما قد فعله قبل الخروج ساهياً لا يوجب كونه بعد الخروج قبل الرجوع في صلاة وأدل دليل على ذلك تكبيره للدخول بعد الخروج سهواً ؛ فيقال الأدلة الواردة في رفع الخطاب عن الساهي مخصصة لذلك العموم فانتضى ذلك أن المفسد هو كلام العائد لا كلام الساهي وأما عدم أمره لمعاوية بن الحكم بالاعادة كما في الحديث فيمكن أن يكون لتنزيل كلام الجاهل بالتحريم منزلة كلام الساهي ويمكن أن يكون الجهل عذراً بمجردده ﴿وَبِالْإِسْتِغْفَالِ﴾ بما ليس منها ﴿وذلك مقيّد بأن يخرج به المصلي عن هيئة الصلاة كن يشتغل مثلاً بخياطة أو نجارة أو مشي كثير أو التفات طویل أو نحو ذلك وسبب بطلانها بذلك أن الهيئة المطلوبة من المصلي قد صارت بذلك الفعل متغيرة عما كانت عليه حتى صار الناظر لصاحبها لا يعده مصلياً ؛ أقول اختلفت أنظار أهل العلم في تعريف الفعل الكثير المفسد للصلاة والمبطل لها والذي أراه طريقاً إلى معرفة الفعل الكثير أن ينظر المتكلم في ذلك إلى ما صدر منه ﷺ من الأفعال مثل حمله لإمامة بنت أبي العاص وطلوعه ونزوله في المنبر وهو في حال الصلاة ونحو ذلك مما وقع منه ﷺ لا لإصلاح الصلاة فيحكم بأنه غير كثير وكذلك ما وقع لقصد إصلاح الصلاة مثل خلعه ﷺ للنعل وأذنه بمقاتلة الحية وما أشبه ذلك ينبغي الحكم بأنه غير كثير بالأولى وما خرج عن الواقع من أفعاله والمسوغ بأقواله فهو فعل غير مشروع ورجع في كونه مفسداً وغير مفسد إلى الدليل فإن ورد ما يدل على أحد الطرفين كان العمل عليه وإن لم يرد فالأصل الصحة والفساد خلاف الأصل لا يصار إليه إلا لقيام دليل يدل على الفساد وإكتمه إذا صدر من المصلي من الأفعال التي لجرد العبث ما يخرج به عن هيئة من يؤدي هذه

العبادة مثل أن يشتغل بعمل من الاعمال التي لا مدخل لها في الصلاة ولا في اصلاحها نحو حمل الاثقال والخياطة والنسخ ونحو ذلك فهذا غير متصل ، فاذا قال قائل بفساد صلاته فهو من حيث انه قد فعل ما ينافي الصلاة ، وأما الاستدلال بحديث « اسكتوا في الصلاة » فهو مع كونه لا يفيد إلا الوجوب والواجب لا يستلزم عدمه فساد ما هو واجب فيه مخصص بجميع ما فعله صلى الله عليه وسلم أو أذن به أو قرره وما خرج عن ذلك ففعله غير جائز بل يجب تركه فقط فمن تركه كان ممدوحا ومن فعله كان مذموما ومن قال ان الامر بالشئ نهى عن ضده والنهي يقتضى الفساد ، كما هو مذهب طائفة من أهل الاصول فغاية ما هناك أن ذلك الفعل الذي فعله ولم يتركه كما يجب عليه فاسد وأما كون الصلاة التي فعل فيها ذلك الفعل فاسدة فشيء آخر ؛ قال مجاهد الدين الفيروزابادي في الصراط المستقيم ولسماع بكاء الطفل كان يخفف الصلاة وأحيانا كان يتعلق به وهو في الصلاة طفل فيحمله على عاتقه وأحيانا كان يأتي الحسين وهو في السجود فيركب على ظهره المبارك فيطيل السجود لأجله وأحيانا كانت عائشة تأتي وهو في الصلاة وقد غلق الباب فيخطو ليفتح الباب لها وأحيانا كان يسلم عليه وهو في الصلاة فيجيب بالإشارة باسطة يده وقديروا برأسه المبارك وكانت عائشة نائمة تجاه صلاته فكان عند السجود يضع يده على رجلها لتخلي مكان السجود بضم رجلها وكان قد يصل الى آية السجدة على المنبر فيهبط الى الأرض ليسجد ثم يصعد واختصم وليدتان من بني عبد المطلب فتصارعتا فلما دتا منه أمسكهما بيده وفرق بينهما وكان يبكي في الصلاة كثيرا ويتنحنح أحيانا لحاجة ويصلي منتعلا وغير منتعل وقال « صلوا في نعالكم خلافا لليهود » اه قال في الحجة البالغة إن النبي صلى الله عليه وسلم قد فعل أشياء في الصلاة بيانا للمشروع وقرر على أشياء فذلك وما دونه لا يبطل الصلاة والحاصل من الاستقراء أن القول بالسير مثل ألعنك بلعنة الله وبرحمتك الله ويأثكل أماء وما شأنكم تنظرون الى والبطش بالسير مثل وضع صبية من العاتق ورفعها وغمز الرجل ومثل فتح الباب والمشي بالسير كالانزول من درج المنبر الى مكان ليتأني عنه السجود في

أصل المنبر والتأخر من موضع الامام الى الصف والتقدم الى الباب المقابل ليفتح والبكاء خوفاً من الله تعالى والاشارة المفهمة وقتل الحية والعقرب والاحظ يمينا وشمالا من غير لى العنق لا يفسد وان تعلق القدر بجسده أو ثوبه اذا لم يكن بفعله أو كان لا يعلمه لا يفسد اه قلت اتفقوا على أن العمل اليسير لا يبطل الصلاة في العالم كيرية (١) إن حمل صبيا أو ثوبا على عاتقه لم تفسد صلاته وان حمل شيئا يتكلف في حمله فسدت وفي المنهاج الكثرة بالمعرف فالخطوتان والضربتان قليل والثلاث كثير وتبطل بالوثبة الفاحشة لا الحركات الخفيفة المتوالية كتحرريك أصابعه في سبحة أو حك في الأصح في العالم كيرية لو فتح على غير امامه تفسد إلا اذا غنى به التلاوة دون التعليم وان فتح على امامه فالصحيح لا تفسد بحال. وفي المنهاج لو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم كما يجبي خذ الكتاب قصد معه قراءة لم تفسد وإلا بطلت كذا في المسوى ﴿وَبَرِّكَ شَرْطٌ﴾ كالوضوء فلان الشرط يؤثر عدمه في عدم المشروط ﴿أَوْ رُكْنٍ﴾ لكون ذهابه يوجب خروج الصلاة عن هيئتها المطلوبة ﴿عَمْدًا﴾ واذا ترك الركن فإفوقه سهوا فعليه وان كان قد خرج عن الصلاة كما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث ذى اليمين فانه سلم على ركعتين ثم أخبر بذلك فكبر وفعل الركعتين المتروكتين وأما ترك ما لم يكن شرطا ولا ركنا من الواجبات فلا تبطل به الصلاة لأنه لا يؤثر عدمه في عدمها بل حقيقة الواجب ما يمدح فاعله ويذم تاركه وكونه يذم لا يستلزم أن صلاته باطلة والحاصل أن الشروط للشئ هي التي تثبت بدليل يدل على انتفاء المشروط عند انتفاء الشرط نحو أن يقول الشارع من لم يفعل كذا فلا صلاة له أو يأتي عن الشارع ما هو تصريح بعدم الصحة أو بعدم القبول أو الأجر أو يثبت عنه النهي عن الاتيان بالمشروط بدون الشرط لأن النهي يدل على الفساد المرادف للبطلان على ما هو الحق وأما كون الشئ واجبا فهو يثبت بمجرد طلبه من الشارع وبمجرد الطلب لا يستلزم زيادة على كون الشئ واجبا فتدبر هذا تسلم من الخبط والخلط *

﴿فصل﴾ وَلَا تَجِبُ الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ الْخَمْسُ ﴿عَلَى غَيْرِ مُكَلَّفٍ﴾ لِأَنَّ

(١) هي الفتاوى الهندية المعروفة في مذهب أبي حنيفة.

خطاب التكليف لا يتناول غير مكلف ولا خلاف في ذلك في الواجبات الشرعية وأما ما ورد من تعويد الصبيان وتدريبهم فالخطاب في ذلك للمكلفين والوجوب عليهم لا على الصغار ﴿وَتَسْقُطُ عَنْ عَجَزَةٍ عَنِ الْإِشَارَةِ﴾ لأن إيجابها على المريض مع بلوغه إلى ذلك الحد هو من تكليف مالا يطاق ولم يكلف الله تعالى أحداً فوق طاقته ﴿وَكَذَلِكَ﴾ كذاك ﴿عَنْ أَعْمِيٍّ عَلَيْهِ سَخِي خَرَجَ وَقْتَهَا﴾ فلا وجوب عليه لأنه غير مكلف في الوقت ﴿وَيُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِماً ثُمَّ قَاعِدًا ثُمَّ عَلَى جَنْبٍ﴾ الحديث عمران بن حصين عند البخاري وأهل السنن وغيرهم قال «كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصلاة فقال صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب» وقد نطق بمضمون ذلك القرآن الكريم وإذا تعذر على المصلي صفة من صفات صلاة الليل الواردة أنى بالصلاة على صفة أخرى مما ورد ثم فعل ما قدر عليه ودخل تحت استطاعته (فاتقوا الله ما استطعتم) * «وإذا أمرنم يأمر فأتوا منه ما استطعتم» *

* (بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ) *

﴿هِيَ أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهُ وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ﴾ لما ثبت في ذلك من حديث أم حبيبة قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول «من صلى أربع ركعات قبل الظهر وأربعاً بعدها حرمه الله على النار» رواه أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان قال في سفر السعادة وكان يفصل بين هذه الأربع بتسليمتين قال أمير المؤمنين على «كان النبي ﷺ يصلي قبل الظهر أربع ركعات يفصل بينهما بالتسليم على الملائكة المقربين ومن معهم من المسلمين والمؤمنين» رواه أحمد والترمذي محسناً اه وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي عن ابن عمر «ان النبي ﷺ قال رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً» وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وابن خزيمة ﴿وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ﴾ قال في سفر السعادة وفي سنة المغرب سنتان أخذاهما أن لا يتكلم بينهما وبين الفريضة لما في الحديث «من صلى ركعتين بعد

المغرب « قال مكحول يعني قبل أن يتكلم » رفعت صلاته في عليين « الثانية أن تكون في البيت » دخل رسول الله ﷺ مسجد بني الاشهل وصلى المغرب فلما فرغ رأى أهل المسجد اشتغلوا بصلاة السنة فقال هذه صلاة البيوت « وفي لفظ ابن ماجه » اركعوا هاتين في بيوتكم « حاصله أن عادة حضرة سيدنا رسول الله ﷺ أنه كان يصلي جميع السنن في بيته إلا أن يسكون بسبب وكان يقول أيها الناس « صلوا في بيوتكم فإن أفضل صلاة الرجل في بيته الا المكتوبة » ١٠ وقال أيضاً وكان الصحابة يصلون قبل المغرب ركعتين ولم يمنعهم ﷺ من ذلك وثبت في الصحيحين أنه ﷺ قال « صلوا قبل المغرب » وقال في الثالثة لمن شاء كراهة أن يتخذها الناس سنة فصلاتها مندوبة مستحبة لكن لا تبلغ درجة الرواتب ١١ ﴿ وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَرَكَعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ ﴾ لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الله بن عمر قال « حفظت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الغداء » وأخرج نحوه مسلم في صحيحه وأحمد والترمذي وصححه من حديث عبد الله بن شقيق وأخرج نحوه مسلم وأهل السنن من حديث أم حبيبة ولا ينافي هذا ما تقدم من الدليل الدال على مشروعية أربع قبل الظهر وأربع بعده لأن هذه زيادة مقبولة. وثبت في الصحيحين من حديث عائشة « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يكن علي شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر » وثبت في صحيح مسلم وغيره من حديثها « أن ركعتي الفجر خير من الدنيا وما فيها » وفيهما أحاديث كثيرة قال في سفر السعادة وكان يحافظ على ركعتي الفجر بحيث انه كان يواظب عليهما في السفر أيضاً ولم يرو أنه ﷺ صلى في السفر شيئاً من السنن الرواتب إلا سنة الفجر وصلاة الوتر والعشاء في أفضلية سنة الفجر وصلاة الوتر قولان قال بعضهم سنة الفجر أكد وقال بعضهم بل الوتر وكما أن الوتر واجب عند البعض كذا سنة الفجر تجب عند البعض وقال بعض المشايخ سنة الفجر ابتداء العمل والوتر ختم العمل فلا جرم صرفنا العناية

لشأنهما ولهذا السبب شرع فيهما قراءة سورة الاخلاص وسورة قل يا (١) لاشتمالها على توحيد العلم والعمل وتوحيد المعرفة والارادة وتوحيد الاعتقاد والقصد كما بيناه في كتاب حاصل كورة الاخلاص في فضائل سورة الاخلاص اهـ ﴿وَصَلَاةُ الضُّحَى﴾ والاحاديث فيها متواترة عن جماعة من الصحابة وأقلها ركعتان كما في حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما وأكثرها اثنتا عشرة ركعة كما دلت على ذلك الادلة وفي الحجة البالغة والضحي ثلاث درجات أقلها ركعتان وفيها أنها تجزى عن الصدقات الواجبة على كل مسلم بن آدم وثانيتها أربع ركعات وفيها عن الله تعالى «يا ابن آدم اركم لي أربع ركعات من أول النهار أكفك آخره» وثالثها ما زاد عليها كثمانى ركعات وثنى عشرة وأكمل أوقاته حين يرتحل النهار وترمض الفصل (٢) اهـ ﴿وَصَلَاةُ اللَّيْلِ﴾ والاحاديث فيها صحيحة متواترة لا ينسع المقام لبسطها قال تعالى (إن ناشئة الليل هي أشد وطأ وأقوم قيلا) وقال ﷺ «صلوا بالليل والناس نيام» وكانت العناية بصلاة التهجد أكثر فبين ﷺ فضائلها وضبط آدابها واذكارها قال «عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم وهو قربة لكم إلى ربكم مكفرة للسيئات منهاة عن الائم» وغير ذلك ﴿وَأَكْثَرُهَا ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً﴾ وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى صلاة الليل على أنحاء مختلفة فتارة يصلى ركعتين ركعتين ثم يوتر بركة وتارة يصلى أربعاً أربعاً وتارة يجمع بين زيادة على الأربع وذلك كله سنة ثابتة قال في الحجة البالغة صلاها النبي ﷺ على وجوه والكل سنة قال في المنح قالت عائشة «ولا أعلم رسول الله ﷺ قرأ القرآن كله في ليلة ولا قام ليلة حتى أصبح» اهـ ﴿يُوتِرُ فِي آخِرِهَا بِرَكْعَةٍ﴾ إما منفردة أو منضمة إلى شفع قبلها قال ابن القيم ووردت السنة الصحيحة الصريحة المحككة في الوتر بخمس متصلة وسبع متصلة كحديث أم سلمة «كان رسول الله ﷺ يوتر بسبع وخمس لا يفصل بسلام ولا كلام» رواه

(١) معنى «قل يا أيها الكافرون» وهذا اختصار غريب لا معنى له

(٢) «ترمض» بفتح الميم من باب «تب» و«الفصال» جمع فصيل وهو ولد الناقة والمراد إذا وجد الفصيل حر الشمس من الرمضاء

أحمد وكقول عائشة « كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس إلا في آخرهن » متفق عليه وكحديث عائشة « أنه يصلي من الليل تسع ركعات لا يجلس فيها إلا في الثامنة فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم يسلم تسليماً يسمعنا ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد فتلك إحدى عشرة ركعة فلما أسن رسول الله ﷺ وأخذ اللحم أوتر بسبع وصنع في الركعتين مثل صنيعه في الأول » وفي لفظ عنها « فلما أسن وأخذ اللحم أوتر بسبع ركعات لم يجلس إلا في السادسة والسابعة ولم يسلم إلا في السابعة » وفي لفظ « صلى سبع ركعات لا يقعد إلا في آخرهن » وكلها أحاديث صحاح صريحة لا معارض لها فردت بقوله ﷺ « صلاة الليل مثنى مثنى » وهو حديث صحيح ولكن الذي قاله هو الذي أوتر بالسبع والخمس وسنته كلها حق يصدق بعضها بعضاً قال النبي ﷺ أجاب السائل له عن صلاة الليل بأنها مثنى مثنى ولم يسأله عن الوتر وأما السبع والخمس والتسع والواحدة فهي صلاة الوتر والوتر اسم للواحدة المنفصلة مما قبلها وللخمس والسبع والتسع المتصلة كالانرب اسم للثلاث المتصلة فإن انفصلت الخمس والسبع بسلاطين كالأحدى عشرة كان الوتر اسم للركعة المفصلة وحدها كما قال ﷺ « صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي الصبح أوتر بواحدة توتر له ما قد صلى » فاتفق فعله ﷺ وقوله وصدق بعضه بعضاً اهـ والحق أن الوتر مسنة هو أو كد السنن بينه على وابن عمر وعبادة ابن الصامت واليه ذهب أكثر العلماء إلا أبا حنيفة خاصة فإنه واجب على الصحيح عنده وثلاث ركعات لا يزيد ولا ينقص قال في المسوى وأقل الوتر ركعة في قول أكثرهم وأكثره إحدى عشرة أو ثلاث عشرة وأدنى الكمال ثلاث وما زاد فهو أفضل اهـ وكان النبي ﷺ إذا صلاها ثلاثاً يقرأ في الأولى بسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين أقول دلت الاخبار على أن وقت الوتر بعد الفراغ من العشاء الآخرة إلى طلوع الفجر وهذا هو عين ما أفتي به أبو موسى وفتواه هي الثابتة عن رسول الله ﷺ أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد قال « قال رسول الله ﷺ أوتروا قبل أن تصبحوا » وأخرج ابن حبان عنه ﷺ أنه قال « إذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل

والوتر فأوتروا قبل طلوع الفجر» والاحاديث في الباب كثيرة والاحاديث الثابتة في ايتاره صلى الله عليه وسلم بركة أكثر من أن تحصى فهي صالحة لتخصيص ما هو من العمومات في أعلى طبقة فكيف بما لا صحة له قط وحديث البتراء لم يصح والذي ينبغي التعويل عليه في دفع الوجوب الأحاديث المصرحة بأن الوتر غير واجب والوتر عبارة عن آخر صلاة الليل وقد ثبت في ذلك صفات متعددة بأحاديث صحيحة كما تقدمت الإشارة الى ذلك. والحاصل أن لصلاة الليل باعتبار وترها ثلاث عشرة صفة كما ذكر ذلك ابن حزم في المحلى فالقول بأن الوتر ثلاث ركعات فقط لا يجوز أن يكون الايتار بغيرها ضيق عطن وقصور باع ومثل هذا صار أكثر فقهاء العصر لا يعرفون الوتر إلا بأنها ثلاث ركعات بعد صلاة العشاء حتى إن كثيراً منهم يكون له قيام في الليل وتهجد قتره يصلي الركعات المتعددة ويظن أن الوتر شيء قد فعله وأنه لا تعلق له بهذه الصلاة التي يفعلها في الليل وهو لا يدري أن الوتر هو ختام صلاة الليل وأنه لا صلاة بعده الا الركعتان المعروفتان بسنة الفجر وكثيراً ما يقع الانسان في الابتداع وهو يظن أنه في الاتباع والسبب عدم الشغل بالعلم وسؤال أهل الذكر وأما ما روي عن الحسن البصري أنه قال أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن فإن أراد أن الاجماع وقع على هذا القدر وأنه لا يجوز الايتار بغيره فهو من البطلان بمكان لا يخفى على عارف بهذه الدقائق الاسلامية الحاكية لمذاهب الصحابة الذين أدركهم الحسن البصري ومذاهب التابعين الذين هو واحد منهم قاضية بخلاف هذه الحكاية وهي بين أيدينا وإن أراد أن هذه الصفة هي إحدى صفات الوتر فنحن نقول بموجب ذلك فقد روى الايتار بثلاث ولكنه روى النهي عن الايتار بثلاث كما أوضح ذلك الماتن رحمه الله في شرح المنتقى فتعارضت رواية الثلاث ورواية النهي والعالم بكيفية الاستدلال لا يخفى عليه الصواب وقد تقدم أن حديث البتراء لا أصل له على أن النسخ لا يتم ادعاؤه إلا بعد معرفة التاريخ لأن النسخ لا يكون إلا متأخراً باجماع المسلمين القائلين بثبوت أصل النسخ في هذه الشريعة المطهرة فدعوى النسخ بمجرد الاحتمال مجازفة عظيمة ولا سيما إذا كان المدعى لذلك لم يتعمق نفسه في علوم السنة المطهرة (وَتَحْمِيَةُ الْمَسْجِدِ) الحديث «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين»

أخرجه الجماعة من حديث أبي قتادة وفي ذلك أحاديث كثيرة وقد وقع الاتفاق على مشروعية تحية المسجد وذهب أهل الظاهر إلى أنها واجبتان وذلك غير بعيد وقد حقق الماتن المقام في شرح المنتقى وفي رسالة مستقلة ﴿و﴾ صلاة ﴿الاستخارة﴾ وفيها أحاديث كثيرة منها حديث جابر عند البخاري وغيره بلفظ «كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كما يعلمنا السورة من القرآن يقول إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم أنى استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الأمر خير لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدره لى ويسره لى ثم بارك لى فيه وان كنت تعلم أن هذا الأمر شر لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاصرفه عنى واصرفنى عنه وأقدر لى الخير حيث كان ثم أرضنى به قال ويسمى حاجته « قال فى الحجة البالغة وعندى ان اكثر الاستخارة فى الأمور تزيق مجرب بتحصيل شبه الملائكة وضبط النبى ﷺ آدابها ودعائها فشرع ركعتين وعلم اللهم انى استخيرك الخ اه ﴿وَرَكْعَتَانِ بَيْنَ كُلِّ أَذَانٍ وَإِقَامَةٍ﴾ لحديث «بين كل أذانين صلاة قال ذلك ثلاث مرات ثم قال لمن شاء» وهو حديث صحيح والمراد بالأذانين الأذان والاقامة تغليبا كالعمرين والعمرين *

﴿بابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ﴾

﴿يهِ مِنْ أَكْثَرِ السُّنَنِ﴾ وأعظم الشرائع الإسلامية وأفضل القرب الدينية لما ورد فيها من الترغيبات حتى انه ﷺ صرح بأنها تزيد على صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة كما فى الصحيحين ووقع منه الاخبار بأنه قد هم بأن يحرق على المتخلفين دورهم قال ابن القيم ولم يكن ليحرق مرتكب صغيرة فترك الصلاة فى الجماعة هو من الكبائر اه ولازمها ﷺ من الوقت الذى شرعها الله تعالى فيه الى أن قبضه الله تعالى اليه ولم يرخص ﷺ فى تركها لمن سمع النداء فانه سأله الرجل الأعشى أن يصلى فى بيته فرخص له فلما ولى دعاه فقال «هل تسمع النداء قال نعم قال فأجب» وكل ما ذكرناه

ثابت في الصحيح وثبت في الصحيح أيضاً عن ابن مسعود أنه قال « لقد رأيتنا
 وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق » قال ابن القيم وهذا فوق الكبيرة اه
 ولقد كان الرجل يؤتى به يهادي بين الرجلين حتى يقام في الصف : أقول أما كونها
 فريضة متحتمة فالأدلة متعارضة ولكن ههنا طريقة أصولية يجمع بها بين هذه
 الأدلة وهي أن أحاديث أفضلية الجماعة مشعرة بأن صلاة المنفرد مجزئة وهي أحاديث
 كثيرة مثل حديث « الذي ينتظر الصلاة مع الإمام أفضل من الذي يصلي وحده
 ثم ينام » وهو في الصحيح ومنه حديث المسىء صلاته المشهور فإنه أمره بأن يعيد
 الصلاة منفرداً ومنه حديث « ألا رجل يتصدق علي هذا » عند أن رأي رجلاً يصلي منفرداً
 ومن ذلك أحاديث التعليم لأركان الإسلام فإنه لم يأمر من علمه بأن لا يصلي إلا في جماعة
 مع أنه قال لمن قال له لا يزيد على ذلك ولا ينقص « أفلح وأبيه إن صدق » ونحو ذلك
 من الأدلة فالجميع صالح لصرف « فلا صلاة له » الواقع في الأحاديث الدالة على
 وجوب الجماعة إلى نفي الكمال لا إلى نفي الصحة وأما ما وقع منه ﷺ من الهم
 بتحريق المتخلفين فهو وإن لم يكن قولاً ولا فعلاً ولا تقريراً لكنه لا يكون ما بهم به
 إلا جائزاً ولا يجوز التحريق بالنار لمن ترك ما لم يفرض عليه فالجواب عنه قد بسطه
 شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى قال في الحجة البالغة لما كان في شهود الجماعة
 حرج للضعيف والفقير وذو الحاجة اقتضت الحكمة أن يرخص في تركها عند ذلك
 ليتحقق العدل بين الإفراط والتفريط فن أنواع الحرج ليلة ذات برد ومطر ويستحب
 عند ذلك قول المؤذن ألا صلوا في الرجال ومنها حاجة يعسر التربص بها كالعشاء إذا
 حضر فإنه ربما يتشوف إليه وربما يضيع الطعام وكذا فعة الأخبشين فإنه بمنزل عن فائدة
 الصلاة مع ما به من اشتغال النفس ولا اختلاف بين حديث « لا صلاة بحضرة الطعام »
 وحديث « لا تؤخر الصلاة لطعام ولا غيره » إذ يمكن تنزيل كل واحد على صورة أو
 معنى والمراد نفي وجوب الحضور سر الباب التعمق وعدم التأخير هو الوظيفة لمن أمن
 سر التعمق وذلك كتنزيل فطر الصائم وعنده على الحالين أو التأخير إذا كان
 تشوف إلى الطعام أو خوف ضياع وعنده إذا لم يكن كذلك مأخوذ من حال العلة
 ومنها ما إذا كان خوف فتنة كامراً أصابت بخوراً ولا اختلاف بين قوله ﷺ « إذا

استأذنت امرأة أحدكم الى المسجد فلا يمنعها» وبين ما حكم به جمهور الصحابة من منعهم اذ المنهى عنه الغيرة التي تنبعث من الانفة دون خوف الفتنة والجائز ما فيه خوف الفتنة وذلك قوله صلى الله عليه وسلم «الغيرة غيرتان» الحديث وحديث عائشة «أن النساء أحدثن» الحديث ومنها الخوف والمرض والامر فيهما ظاهر ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم «أتسمع النداء» الخ ان سؤاله كان في العزيمة فلم يرخص له ﴿وَتَنَعَّدُ بِأَثْنَيْنِ﴾ وليس في ذلك خلاف وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عباس أنه صلى بالليل مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وحده وقام^(١) عن يساره فأداره الى يمينه ﴿وَأَذَا كَثُرَ الْجَمْعُ كَانَ الثَّوَابُ أَكْثَرَ﴾ لانه قد ثبت عن أبي بن كعب قال «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر فهو أحب الى الله» أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان وصححه ابن السكن والعقيلي والحاكم ﴿وَيَصْحُ بَعْدَ^(٢) الْمَفْضُولِ﴾ لانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد صلى بعد أبي بكر وبعد غيره من الصحابة كما في الصحيح ولعدم وجود دليل يدل على أنه يكون الامام أفضل والاحاديث التي فيها «لا يؤمنكم ذو جرأة في دينه» ونحوها لا تقوم بها الحجة وعلى فرض أنها تقوم بها الحجة فليس فيها إلا المنع من امامة من كان ذا جرأة في دينه وليس فيها المنع من امامة المفضول وقد عورض ذلك باحاديث تتضمن الارشاد الى الصلاة خلف كل بر وفاجر وخلف من قال لا إله الا الله وهي ضعيفة وليست بأضعف مما عارضها والاصل أن الصلاة عبادة تصح تأديتها خلف كل مصل اذا قام بركاتها وأذكارها على وجه لا تخرج به الصلاة عن الصورة المجزئة وان كان الامام غير متجنب للمعاصي ولا متورع عن كثير مما يتورع عنه غيره ولهذا ان الشارع انما اعتبر حسن القراءة والعلم والسن ولم يعتبر الوزع والعدالة فقال «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنا»

(١) في الاصل «وقد» وهو خطأ فان الحديث في الصحيحين وغيرهما «فقامت أصلي معه» فقامت عن يساره فأخذ برأسي وأقامني عن يمينه»

(٢) استعمل المؤلف «بعد» بمعنى وراء وتبعه الشارح وهو استعمال لا تزي ماننا منه فان المأموم يتبع الامام في افعال الصلاة ويفعلها بعده ولكني لم أجدها في استعمال في كتب اللغة ولا غيرها

خرجه مسلم وغيره من حديث أبي مسعود وفي حديث مالك بن الحويرث « وليؤمكما
كبركما » وهو في الصحيحين وغيرهما وقد استخلف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
ابن أم مكتوم على المدينة مرتين يصلي بهم وهو أعمى والحاصل أن الشارع اعتبر
الافضلية في القراءة والعلم بالسنة وقدم الهجرة وعلو السن فلا ينبغي للمفضول في مثل
هذه الامور أن يؤم الفاضل الا باذنه ولا اعتبار بالفضل في غير ذلك ﴿ وَالْأَوْلَى أَنْ
يَكُونَ الْإِمَامُ مِنْ الْخِيَارِ ﴾ لحديث ابن عباس قال « قال رسول الله ﷺ اجعلوا
أئمتكم خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم » رواه الدارقطني وأخرج الحاكم في
ترجمة مرند الغنوي عنه ﷺ « إن سركم أن تقبل صلاتكم فليؤمكم خياركم فانهم
وفدكم فيما بينكم وبين ربكم » قال في منح المنة وكان ﷺ يجيز إمامة الارقاء وكان
سالم مولى أبي حذيفة يصلي بالمهاجرين الاولين لما نزلوا بقاء ^(١) لكونه أكثرهم قرآنا
وكان ﷺ يقول صلوا خلف كل بر وفاجر » وكانت الصحابة يصلون خلف الحجاج وقد
أحصى الذين قتلهم من الصحابة والتابعين فبلغوا مائة الف وعشرين ألفا اه أقول الاحاديث
الواردة في الصلاة خلف كل بر وفاجر وما قبلها من الاحاديث المقضية للنفع من الصلاة
خلف الفاجر ومن كان ذا جرأة لم يبلغ منها شيء الى حد يجوز العمل عليه فوجب الرجوع
الى الأصل وأما عدم اعتبار قيد العدالة فلعدم ورود دليل يدل عليه وأما كون
الصلاة خلف كامل العدالة واسع العلم كثير الورع أفضل وأحب فلا نزاع في
ذلك أما النزاع في كون ذلك شرطاً من شروط الجماعة مع أنه قد ثبت ما يدل على
عدم الاعتبار مثل حديث « يصلون لكم فان أصابوا فلكم ولهم وأن أخطؤا فعلى
أنفسهم » أو كما قال وهو حديث صحيح والحاصل أن الدين يسر وقد جاءنا ﷺ
بالشريعة السمحة السهلة ولم يأمرنا بالكشف عن الحقائق وسن لنا أن نصلي بعد من
كان بالنسبة الى الواحد منافي الحضيض باعتبار المزايا الموجبة للفضل فانه ﷺ
بعد أبي بكر وعقاب بن أسيدوهما بالنسبة اليه لا يعدان شيئاً ولا ريب أن الذي
ينبغي تقديمه لمثل هذه العبادة ليكون وافد المؤمنين به الى الله هو من أرشد اليه

(١) في المصباح : « موضع بقرب مدينة النبي صلى الله عليه وسلم من جهة الجنوب نحو ميلين وهو
بضم القاف يهمر ويمد ويصرف ولا يعرف »

ﷺ بقوله « يؤم القوم أقرؤهم » الى آخر الحديث إنما الشأن فيمن يلعب به الشيطان
 في الوسوسة المفضية الى اساءة الظن بأئمة الصلاة المتبعين للسنة فيوقع في قلبه المداوة
 لكل واحد منهم بمجرد خيالات مختلة وضلالات مضلة فيقول له هذا العالم لا يصلح
 للإمامة لكونه كذا وهذا الفاضل لا يصلح لها لكونه كذا ثم ينقله من درجة الى
 درجة ومن واحد الى واحد حتى لا يجد على ظهر البسيطة من يصلح لإمامة الصلاة
 فهذا مخدوع قد لعب به الشيطان كيف يشاء حتى أحرمه ^(١) فضيلة الجماعة التي هي
 من أعظم شعائر الاسلام وأجل أسباب الاجور ومع هذا فهو قد أوقعه في ورطة
 أخرى وهي حمل جميع المسلمين على غير السلامة فصار ظالماً لكل واحد منهم
 مظلمة يستوفيهامنه بين يدي الجبار وقد ينضم الى هذه المصائب أن هذا الذي
 صار في يد الشيطان يلعب به كيف يشاء قد يعتقد الفضل في نفسه وأن الإمامة لم تكن
 تصلح إلا له ولم يكن يصلح إلا لها فيجتنب الجماعة ولا يقتدي بأحد من المسلمين
 بل يجمع له جماعة يكون إمامهم فهو أشقى ممن قبله لأنه اعتقد أنه لم يبق في أرض
 الله من عباده الصالحاء سواه فلا حياد الله ولا بياض ^(٢) ويؤم الرجل بالنساء لا العكس
 لحديث أنس في الصحيحين وغيرهما أنه صف هو واليقيم وراه النبي ﷺ والمعجوز
 من ورأهم وقد أخرج الاسماعيلي عن عائشة أنها قالت « كان النبي ﷺ اذا رجع
 من المسجد صلى بنا » وقد كانت النساء يصلين خلفه ﷺ في مسجده وليس في
 صلاة النساء خلف الرجل مع الرجال نزاع وإنما الخلاف في صلاة الرجل بالنساء فقط
 ومن زعم أن ذلك لا يصح فعليه الدليل وأما عدم صحة امامة المرأة بالرجل فلاها
 عودة وناقصة عقل ودين والرجال قوامون على النساء ولن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة
 كما ثبت في الصحيح ومن اتهم بالمرأة فقد ولاها أمر صلاته ^(٣) والمؤترض ^(٤) بالمتنفل
 والعكس ^(٥) لحديث معاذ أنه كان يؤم قومه بعد أن يصلي تلك الصلاة بعد النبي
 ﷺ وهو في الصحيحين وغيرهما وهذا دليل على جواز ذلك لأنه كان متنفلاً وهم
 مقترضون لما في بعض الروايات من تصريح معاذ بأنه كان يصلي بقومه متنفلاً وهذه
 الزيادة المصروفة بالمطلوب وإن كان فيها مقال معروف لكنها معتقدة بما عرف من

(١) حرمه الشيء من باب ضرب منه منه ويتعدى لمفعولين قال في المصباح (واخرته لغة فيه)

حرص الصحابة على الأوفر أجراً والاكمل ثواباً ولا شك أن الصلاة خلفه ﷺ أفضل وأكمل وأتم وأما الجواب عن حديث معاذ بأنه حكاية فعل فساقط لاستلزامه لبطلان قسم من أقسام السنة المطهرة وهو قسم الأفعال الذي دارت عليه رحي بيانات القرآن وجامهير من أحكام الشريعة مع أن هذا الاعتذار غير نافع هنا لان الحجة هي تقريره ﷺ لمعاذ ولقوله على ذلك لا نفس فعل معاذ حتى يعتذر عنه بذلك وأما الجواب بأن فعل آحاد الصحابة لا يكون حجة فكلام صحيح ولكن الحجة ليست فعل معاذ بل تقريره ﷺ كما عرفت وهذا من الواضح بكان لا يخفى والحاصل أن الاصل صحة الاقتداء من كل مصل بكل مصل فمن زعم أن ثم مانعا في بعض الصور فعليه الدليل فان نهض به صح مايقوله وان لم ينهض به بطل وأما صلاة المتنفل بعد المتنفل فكما فعله ﷺ في صلاة الليل وصلى معه ابن عباس وكذلك صلاته بأنس واليتيم والعجوز وغير ذلك والكل ثابت في الصحيح ﴿وَتَجِبُ الْمُتَابَعَةُ فِي غَيْرِ مَبْطُلٍ﴾ لحديث «انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه» وهو ثابت في الصحيح من حديث أبي هريرة وأنس وجابر وثابت خارج الصحيح عن جماعة من الصحابة وورد الوعيد على المخالفة كحديث أبي هريرة قال «قال رسول الله ﷺ أما يخشى أحدكم اذا رفع رأسه قبل الامام أن يحول الله رأسه رأس حمار أو يحول صورته صورة حمار» أخرجه الجماعة ولا يتابعه في شيء يوجب بطلان صلاته نحو أن يتكلم الامام أو يفعل أفعالا تخرجه عن صورة المصلي ولا خلاف في ذلك قال في المسوى هو كذلك عند الجمهور أنه يجب اتباع الامام في جميع الحالات وقوله «اذا صلى جالسا فصلوا جلوسا» منسوخ^(١) ومعنى كان الناس يصلون به صلاة أبي بكر على الصحيح أنه كان مسمعا

(١) دعوى النسخ هنا لدليل عليها أصلا بل قد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة مرفوعا «انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا» وكان ذلك اذ قام وراءه قوم يصلون وهو يصلي جالسا فأشار اليهم أن اجلسوا وفيهما عن أنس مرفوعاً أيضاً (انما جعل الامام ليؤتم به) وإذا صلى قاعدا فصلوا قعوداً (أجمعون) وفي صحيح مسلم من حديث جابر (اشكى رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلينا وراءه وهو قاعد وابوبكر يسمع الناس تكبيره فالتفت الينا فرآنا قياما فأشار الينا فقمنا

لمن خلفه في العالم كبرية اذا رفع المقتدى رأسه من الركوع والسجود قبل الامام ينهني أن يعود ولا يصير ركوعين وسجودين قلت عامة أهل العلم على أن هذا الفعل منهي عنه وصلاته مجزئة وأكثرهم يأمرونه بأن يعود الى السجود ﴿وَلَا يَوْمُ الرَّجُلُ قَوْمًا لَهُ كَارِهُونَ﴾ لحديث عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول «ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة . من يقدم قوما وهم له كارهون . ورجل أتى الصلاة دباراً . ورجل اعتبد محررة» أخرجه أبو داود وابن ماجه . وفي اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الا فريقي وفيه ضعف . وأخرج الترمذى من حديث أبي امامة قال «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم «ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم العبد الآبق حتى يرجع وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط وامام قوم وهم له كارهون» وقد حسنه الترمذى وضمه البيهقي . قال النووي في الخلاصة والارجح قول الترمذى . وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة يقوى بعضها بعضاً . أقول ظاهر الاحاديث الواردة في الترهيب

فصاينا بصلاته قعودا فلما سلم قال ان كنتم آتفا تفعلون فل فارس والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلوا ائتموا بأئمتكم ان صلى قائما فصلوا قياما وان صلى قاعدا فصلوا قعودا (وهو معنى قد يكون متواترا في السنة ومن قال بصلاة المأموم قاعدا جابر وأبو هريرة وأسيد بن حضير وقيس بن قهد من الصحابة . وأحمد واسحق والاوزاعي وابن المنذر وداود وابن أبي شيبة والبخاري ومحمد بن نصر ومحمد بن اسحق بن خزيمة ومن تبعهم من أهل الحديث . وادعى مخالفوهم النسخ بصلاته صلى الله عليه وسلم في مرض موته بالناس قاعدا وابوبكر والناس خلفه قياما . رواه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث عائشة

وهذا فعل محتمل أن يكون لبدنهم الصلاة قائمين خلف امام صلى بهم قائما وهو ابوبكر فلم يجزاهم ان يرجعوا الى القعود وقد انقضت صلاتهم بالقيام . ثم ان روايات الحديث مختلفة في انه كان اماماً أو صلى خلف ابى بكر فقد روى ابن خزيمة في صحيحه عن عائشة قالت (من الناس من يقول كان ابوبكر المقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنهم من يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم المقدم) والروايات في هذا متضاربة وهي تدل على أن عائشة سمعت بهذا من الصحابة فاختلوا عليها ولم تشاهد بنفسها فرة تجزم وصره تشك . ولا يترك الحكم الثابت بأشد تأكيده بفعل غير متيقن صفته والأمر بالجلوس منصوص على سببه وهو النهي على التشبه بفارس والروم في قيامهم على ملوكهم وهذا سب لا يزول فرضه عن الناس فقد جاء الاسلام قاضيا على هذه الرسوم التي أضعت تلك الأمم وقد فعل الصحابة ذلك بمد رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وهو مريض جالسا وصلوا معه جالسا كما رواه ابن أبي شيبة باسناد صحيح وكذلك أسيد بن حضير وقيس بن قهد وأما حديث «لا يؤمن أحد بعدى جالسا» فإنه حديث ضعيف جداً ودعوى الخصوصية لا تثبت الا بدليل صحيح . والحق أن الامام اذا صلى جالسا نرض وجب على المقتدين الصلاة جلوسا كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

عن ذلك أنه لا فرق بين كون الكارهين من أهل الفضل أو من غيرهم فيكون مجرد حصول الكراهة عذراً لمن كان يصلح للامانة في تركها وغالب الكراهات الكائنة بين هذا النوع الانساني خصوصاً في هذه الازمنة راجعة الى أغراض دنيوية والراجع هنا الى أغراض دينية أقل قليل ومع كونه كذلك فغالبه صادر عن اعتقادات فاسدة وخيالات مختلفة كما يقع بين المتخالفين في المذاهب فان العصبية الناشئة بينهم تعمي بصائرهم عن الصواب فلا يقيم أحدهم للآخر وزناً ولا ينظر اليه الا بعين السخط لا بعين الرضا فيرى محاسنه مساوي كائنة ما كانت وقد تقع هذه العداوة بين أهل مذهب واحد باعتبار الاختلاف في كون أحدهم من المشتغلين بالدين والعلم والآخر من الجهلة المتهتكين وكثيراً ما ترى أرباب المعاصي اذا رأوا أرباب الدين والعلم تضيق بهم الارض بطولها والعرض ولا يطيقونهم بغضاً فان كان ثم دليل يدل على تخصيص الكراهة بما كان منها راجعاً الى ما هو مختص بالله عز وجل كمن يكره انساناً لكونه مكباً على المعاصي أو متهاوناً بما أوجبه الله عليه فهذه الكراهة هي الكبريت الأحمر لا توجد حقيقتها الا عند أفراد من العباد وان لم يوجد دليل يخص الكراهة بذلك فالأولى لمن عرف أن جماعة من الناس يكرهونه لا لسبب أو لسبب ديني أن لا يؤهم وأجره في الترك يفضل أجره في الفعل ﴿وَيُصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ أَخْفِهِمْ﴾ لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا صلى أحدم بالناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير فاذا صلى لنفسه فليطول ما شاء » وفي الباب أحاديث صحيحة واردة في التخفيف . قال في الحجة وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يطول ويخفف على ما يرى من المصلحة الخاصة بالوقت واختار بعض السور في بعض الصلوات لفوائد من غير حتم ولا طلب مؤكد فمن اتبع فقد أحسن ومن لا فلا حرج . وقصة معاذ في الاطالة مشهورة انتهى حاصله . وأما ارتفاع الامام عن المأموم فلا يضر قدر القامة ولا فوقها لافي المسجد ولا في غيره من غير فرق بين الارتفاع والانخفاض والبعد والحائل ومن زعم أن شيئاً من ذلك تفسد به الصلاة فعليه الدليل ، ولا دليل الا ما روى عن حذيفة أنه أم الناس بالمدينة على دكان ، الحديث أخرجه أبو داود وصححه ابن

خزيمة وابن حبان والحاكم وفي رواية للحاكم التصريح برفعه . ورواه أبو داود من وجه آخر وفيه قال له حذيفة « ألم تسمع رسول الله ﷺ يقول إذا أم الرجل القوم فلا يتم أرفع من مقامهم أو نحو ذلك » الحديث وفي إسناد الرجل المجهول . ورواه البيهقي أيضاً ففي هذين الحديثين دليل على منع الامام من الارتفاع عن المؤتم ولكن هذا النهي يحمل على التنزيه لحديث صلاته ﷺ على المنبر كما في الصحيحين وغيرها . ومن قال إنه ﷺ فعل ذلك للتعليم كما وقع في آخر الحديث فلا يفيد ذلك لأنه لا يجوز له في حال التعليم إلا ما هو جائز في غيره ولا يصح القول باختصاص ذلك بالنبي ﷺ وقد جمع الماتن رحمه الله تعالى في هذا البحث رسالة مستقلة جواباً عن سؤال بعض الاعلام فمن أحب تحقيق المقام فليرجع اليها ﴿ وَيُقَدِّمُ السُّلْطَانُ وَرَبُّ الْمَنْزِلِ ﴾ لما ثبت في الصحيحين من حديث أبي مسعود عقبة بن عمرو مرفوعاً « لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه » وفي لفظ « لا يؤمن الرجل الرجل في أهله ولا سلطانه » وورد تقييد جواز ذلك بالاذن ؛ وفي لفظ لأبي داود « لا يؤمن الرجل في بيته » وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي عن مالك بن الحويرث قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول من زار قوماً فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم » ﴿ وَالْأَقْرَأُ ثُمَّ الْأَعْلَمُ ثُمَّ الْأَسَنُّ ﴾ لما في حديث أبي مسعود بلفظ « يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنّاً » وهو في الصحيح وأما الم يذكر الهجرة في المتن لانه لا هجرة بعد الفتح كما في الحديث الصحيح ﴿ وَإِذَا اخْتَلَّتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ كَانَ ذَلِكَ عَلَيْهِ لَا عَلَى الْمُؤْتَمِّينَ بِهِ ﴾ لحديث أبي هريرة قال : « قال رسول الله ﷺ يصلون بكم فان أصابوا فلكم ولهم . وان أخطؤا فلكم وعليهم » أخرجه البخاري وغيره وأخرج ابن ماجه من حديث سهل بن سعد نحوه ﴿ وَمَوْقِفُهُمْ ﴾ أي المؤتمين ﴿ خَلْفَهُ ﴾ أي خلف الامام ﴿ إِلَّا الْوَاحِدَ فَعَنْ يَمِينِهِ ﴾ لحديث جابر بن عبد الله « انه صلى مع النبي ﷺ فجعله عن يمينه ثم جاء آخر فقام عن يسار النبي ﷺ فأخذ بأيديهما فدفعهما حتى أقامهما خلفه » وهو في الصحيح وقد كان هذا فعله وفعل أصحابه في الجماعة يقف الواحد عن يمين الامام والاثنان فمازاد خلفه وقد ذهب الجمهور الى وجوب ذلك . وقال

سعيد بن المسيب: انه مندوب فقط، وروي عن النخعي أن الواحد يقف خلف الامام ﴿وَأَمَامَهُ النَّسَاءُ وَسَطَ الصَّفِّ﴾ لما روي من فعل عائشة أنها أمت النساء فقامت وسط الصف أخرجه عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي وابن أبي شيبة والحاكم . وروي مثل ذلك عن أم سلمة أخرجه الشافعي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق والدارقطني . قال ابن القيم في المسند والسنن من حديث عبد الرحمن بن خالد عن أم ورقة بنت الحرث « أن رسول الله ﷺ كان يزورها في بيتها وجعل لها مؤذناً كان يؤذن لها وأمرها أن تؤم أهل دارها » قال عبد الرحمن فأنا رأيت مؤذنها شيخاً كبيراً . ولو لم يكن في المسألة إلا عموم قوله ﷺ « تفضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة » لكفى . وأخرج البيهقي بسنده عن عائشة « أن رسول الله ﷺ قال لا خير في جماعة النساء إلا في صلاة أو جنازة » والاعتماد على ما تقدم فردت هذه السنن بالمتشابه من قوله ﷺ « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » رواه البخاري وهذا إنما هو في الولاية والامامة العظمى والقضاء . وأما الرواية والشهادة والفتيا والامامة فلا تدخل في هذا ومن العجب أن من خالف هذه السنة جوز للمرأة أن تكون قاضية تلي أمور المسلمين فكيف أفلحوا وهي حاكمة عليهم ولم تفلح أخواتها من النساء إذا أمتن انتهى حاصله ﴿وَتَقَدَّمُ صُفُوفُ الرِّجَالِ ثُمَّ الصِّبْيَانُ ثُمَّ النَّسَاءُ﴾ لحديث أبي مالك الأشعري « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يجعل الرجال قدام الغلمان والغلمان خلفهم والنساء خلف الغلمان » أخرجه أحمد وأخرج بعضه أبو داود وفي اسناده شهر بن حوشب ^(١) ويؤيده ما في الصحيحين من حديث ألس « انه قام هو واليتيم خلف النبي ﷺ وأم سليم خلفهم » ﴿و﴾ أما كون ﴿الْأَحَقُّ بِالصَّفِّ الْأَوَّلِ﴾ هم ﴿أُولُو الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى﴾ فلحديث أبي مسعود الانصاري الثابت في الصحيح « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ليتني منكم أولو الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي والنسائي قال « كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يحب أن يليه المهاجرون والانصار ليأخذوا عنه » قال في الحجة ولثلاث شق على أولي الاحلام تقدم من دونهم عليهم انتهى ﴿و﴾

أما كون الأمر ﴿عَلَى الْجَمَاعَةِ أَنْ يُسَوُّوا صُفُوفَهُمْ وَأَنْ يَسُدُّوا الْخُلُلَ﴾ ^(١) فلما رواه أبو داود من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وسطوا الامام وسدوا الخلل » وفي الصحيحين من حديث أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سوا صفوفكم فان تسوية الصفوف من تمام الصلاة » وعنه أيضاً في الصحيحين « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل علينا بوجهه قبل أن يكبر فيقول تراصوا واعتدلوا » وثبت في الصحيح من حديث نعمان بن بشير « أنه قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عباد الله لتسون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم » قلت وهو قول أهل العلم أن تسوية الصفوف سنة ﴿وَأَنْ يُتِمُّوا الصَّفَّ الْأَوَّلَ ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ ثُمَّ كَذَلِكَ﴾ لما ورد في الأحاديث الصحيحة من أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بتمام الصف الاول ثم الذي يليه ثم كذلك فالسنة أن لا يقف المؤتم في الصف الثاني وفي الصف الاول سعة ثم لا يقف في الصف الثالث وفي الصف الثاني سعة ثم كذلك وورد أيضاً أن الوقوف بمنة الصف أولى وأفضل وأما الاعتداد بالركعة التي لحق الامام فيها راكما ففيه خلاف لجماعة من الأئمة والحق عدم الاعتداد بها بمجرد ادراك ركوعها من دون قراءة الفاتحة ^(٢) ومن أراد الوقوف على الحقيقة فليرجع الى شرح المنتقى وطيب النشر والسييل الجرار وحاشية الشفاء والفتح الرباني ودليل الطالب فالمسألة من المعارك وأما جعل مأدركه مع الامام اول صلاته فهذا هو الحق فالهيئة المشروعة في الصلاة لا تتغير بتقديم أو تأخير بل الأصل الأصيل البقاء على الصفة المشروعة فيفعل الداخل مع الامام بعد أن فاتته بعض الركعات ما يفعله لو كان داخلا معه في الابتداء أو كان منفردا وحديث « فاقضوا » وإن كان صحيحا فحديث « أتوا » أصح منه وقد أمكن الجمع بحمل معنى القضاء على التمام لانه أحد معانيه ^(٣) ولكن يترك المؤتم مخالفة إمامه في

(١) الخلل بفتحين الفرجة بين الشيئين والجمع خلال مثل جبل وجبال قاله في المصباح

(٢) كان الاولى بهذه المسألة أن تذكر عند الكلام على وجوب قراءة الفاتحة ، انظر نيل الأوطار (٢٤٠:٢-٢٤٣) والذي نراه أن ادراك الركعة كاف لحديث أبي هريرة مرفوعا « اذا جئتم الى الصلاة ونحن سجود فاسجدوا ولا تعدوها شيئا ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة » رواه الحاكم في المستدرک (٢١٩:١ و ٢٧٣) وصححه ووافقه الذهبي.

(٣) بل ان الأصل في معنى القضاء هو الاتمام « فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض »

الأركان فلا يقعد في موضع ليس بموضع قعود للامام وان كان موضع قعود له ولا يدع القعود في موضع قعود للامام وان لم يكن موضع قعود له لأن الاقتداء والمتابعة لا زمان في صلاة الجماعة وتركها يخرج الصلاة عن كونها صلاة جماعة وقد ورد الامر بالمطابقة في الاركان بيانا لقوله «لا تختلفوا على امامكم» ولم يرد الامر بذلك في الاذكار *

(بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ)

سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما اذا قصر الانسان في صلاته أن يسجد سجدة تداركا لما فرط فيه شبه القضاء وشبه الكفارة والمواضع التي ظهر فيها النص أربعة وسياق قال في سفر السعادة من جملة من الحق تعالى ونعمه على الأمة المحمدية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسهو في الصلاة انتقدى الأمة به في التشريع واذا ذلك يقول «انما أنا بشر أنسى كما تنسون فاذا نسيت فذكروني» وقال «انما أنسى أو أنسى لأسن» يعني لأسن ما شرع في جبر ذلك انتهى (هو) سجدتان قبل التسليم أو بعده ﴿ ووجه التخيير أن النبي ﷺ صح عنه أنه سجد قبل التسليم وصح عنه أنه سجد بعده أما ما صح عنه مما يدل على أنه قبل التسليم فحديث عبد الرحمن بن عوف عند أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه قال «سمعت رسول الله ﷺ يقول اذا شك أحدكم فلم يدركوا واحدة صلى أم ثنتين فليجعلها واحدة واذا لم يدرك ثنتين صلى أم ثلاثا فليجعلها ثنتين واذا لم يدرك ثلاثا صلى أم أربعا فليجعلها ثلاثا ثم يسجد اذا فرغ من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم سجدة تين» وفي الباب أحاديث منها ما هو في الصحيح كحديث أبي سعيد الخدري قال «قال رسول الله ﷺ اذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك صلى ثلاثا أم أربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدة تين قبل أن يسلم» ومنها ما هو في غير الصحيحين وأما ما صح عنه مما يدل على أنه بعد التسليم فحديث ذي اليمين الثابت في الصحيحين فان فيه أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سجد بعد ما سلم. وحديث ابن مسعود وهو في الصحيحين وغيرهما مرفوعا بلفظ «اذا شك أحدكم في صلاته فليتحرر الصواب فليتم عليه ثم ليسلم ثم يسجد سجدة تين» وحديث المغيرة بن شعبه «انه صلى

يقوم قترك التشهد الأوسط فلما فرغ من صلاته سلم ثم سجد سجدتين وسلم وقال هكذا صنع بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « رواه أحمد والترمذي وصححه وحديث ابن مسعود الثابت في الصحيحين وغيرهما « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر خمسا فقبل له أزيد في الصلاة فقال لا وما ذاك فقالوا صليت خمسا فسجد سجدتين بعد ما سلم « فهذه الأحاديث المصرحة بالسجود تارة قبل التسليم وتارة بعده تدل على أنه يجوز جميع ذلك ولكنه ينبغي في موارد النصوص أن يفعل كما أرشده إليه الشارع فيسجد قبل التسليم فيما أرشد إلى السجود فيه قبل التسليم ويسجد بعد التسليم فيما أرشد فيه إلى السجود بعد التسليم وما عدا ذلك فهو بالخيار والكل سنة قال في سفر المعادة وسجد للسجود قبل السلام في بعض المواضع وبعده في بعضها فجعله الإمام الشافعي في كل حال قبل السلام والإمام أبو حنيفة جعله بعد السلام في كل حال وقال الإمام مالك يسجد لسهو النقصان قبل السلام ولسهو الزيادة في الصلاة بعد السلام وإن اجتمع سهوان أحدهما زائد والآخر ناقص يسجد لهما قبل السلام وقال الإمام أحمد يسجد قبل السلام في المحل الذي سجد فيه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل السلام وما عداه يسجد للسهو بعد السلام وقال داود الظاهري لا يسجد للسهو إلا في هذه المواطن الخمس التي سجد فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولوسها في غيرها لا يسجد للسهو ولم يعرض له صلى الله عليه وآله وسلم الشك في الصلاة لكن قال من شك فليبين على اليقين ولم يعتبر الشك ويسجد للسهو قبل السلام وقال الإمام أبو حنيفة إن كان له ظن بنى على غالب ظنه وإن لم يكن له ظن بنى على اليقين وقال الإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أحمد بنى على اليقين مطلقا انتهى ولا يشك منصف أن الأحاديث الصحيحة مصرحة بأنه كان يسجد في بعض الصلوات قبل السلام وفي بعضها بعد السلام فالجزم بأن محلها بعد السلام فقط طرح لبعض الأحاديث الصحيحة لا لموجب إلا لجرد مخالفتها لما قاله فلان أو فلان ؛ كما أن الجزم بأن محلها قبل التسليم فقط طرح لبعض الأحاديث الصحيحة لمثل ذلك والمذاهب في المسألة منتشرة قد بسطها الماتن في شرح المنتقى . والحق عندي أن الكل جائز وسنة ثابتة والمصلي مخير بين أن يسجد قبل أن يسلم أو بعد أن يسلم وهذا فيما كان

من السهو غير موافق للسهو الذي سجد له ﷺ قبل السلام أو بعده . وأما في السهو الذي سجد له ﷺ فينبغي الاقتداء به في ذلك وإيقاع السجود في الموضع الذي أوقعه فيه صلى الله تعالى عليه وسلم مع الموافقة في السهو وهي مواضع محصورة مشهورة يعرفها من له اشتغال بعلم السنة المطهرة ﴿ و ﴾ أما كون سجود السهو ﴿ باحرَامِ وَتَشَهُدٍ وَتَحْلِيلٍ ﴾ فقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كبر وسلم كما في حديث ذي اليبدين الثابت في الصحيح وفي غيره من الأحاديث . وأما التشهد فلحديث عمران بن حصين « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى بهم فسها فسجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم » أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين ^(١) وقد روى نحو ذلك من حديث المغيرة وابن مسعود وعائشة ﴿ و ﴾ أما كونه ﴿ يُشْرَعُ لِتَرْكِ مَسْنُونٍ ﴾ فلحديث سجوده صلى الله تعالى عليه وسلم ترك التشهد الأوسط والحديث « لكل سهو سجدتان » والكلام فيه معروف ونحو ذلك إذا كان ذلك المسنون تركه المصلي سهواً لأنه قد ثبت أن سجود السهو فيه ترغيم للشيطان كما في حديث أبي سعيد الثابت في الصحيح ، ولا يكون الترغيم إلا مع السهو لأنه من قبل الشيطان وأما مع العدد فهو من قبل المصلي وقد فاته ثواب تلك السنة . قلت مذهب أبي حنيفة والشافعي أن من سلم من ركعتين ساهياً أتم وسجد سجدتين وهو في مذهب أبي حنيفة خاص بمن سلم على رأس الركعتين على ظن أنهما أربعة فلو سلم على رأسهما على ظن أنهما جمعة أو على أنه مسافر فانه يستقبل الصلاة كذا في المالكية في فصل المفسدات . واستخرج له الشافعي علة وهي فعل شيء يبطل الصلاة عمده دون سهوه . أقول ما وقع من اصطلاح الفقهاء على تسميته هيئة هو لا يخرج به عن كونه مندوباً وتخصيص وجوب السجود للسهو بترك ما كان مسنوناً دون ما كان مندوباً لا دليل عليه ولا سيما وهذه الأسماء إنما هي اصطلاحات حادثة والافلسنون والمندوب اليه معناهما لغة أعم من معناهما اصطلاحاً ، وأيضاً الفرق بين المسنون والمندوب إنما

(١) في المستدرک (جزء ١٠ : ٣٢٣) ووافقه الذهبي في مختصره على تصحيحه

هو اصطلاح لبعض أهل الأصول دون جمهورهم وغاية ما هناك أن المسنون هو المندوب المؤكد وصدق اسم السهو على ترك المندوب كصدقه على ترك المسنون فيندرج تحت حديث « لكل سهو سجدتان » وتحقق الزيادة والنقص حاصل لكل واحد منهما فمدعى التفرقة بينهما مطالب بالدليل ولا ريب أن بعض ما عدوه من الهيئات لا يتحقق مثل ترك نصب القدم وترك وضع اليدين ﴿و﴾ أما كونه يشرع ﴿لِلزِّيَادَةِ وَلَوْ رَكْعَةً سَهْوًا﴾ فللحديث المتقدم وما دون الركعة بالأولى قال في المسوى عند الحنفية إن سها عن القعدة الآخرة وقام إلى الخامسة رجع إلى القعدة مالم يسجد وتشهد ثم سجد للسهو وإن قيد الخامسة بالسجدة بطل فرضه ولو قعد في الرابعة ثم قام ولم يسلم عاد إلى القعدة مالم يسجد للخامسة وسلم وسجد للسهو وإن قيدها بالسجدة ثم فرضه فيضم إليها ركعة أخرى لتكونا تطوعا فإن لم يضم وقطع الصلاة لم يلزمه القضاء لأنه إنما شرع ظنا وعند الشافعية في أية حالة ذكر أنها خامسة قعد وألغى الزائد وراعى ترتيب الصلاة مما قبل الزائد ثم سجد للسهو وفي معنى الركعة عنده الركوع والسجود ويتجه على مذهب الحنفية أن يقال في حديث ابن مسعود أنه حكاية حال فلم يله قام بعد القعدة ولم يضم السادسة لبيان أنه غير واجب انتهى ﴿و﴾ أما ﴿لِلشَّكِّ فِي الْعَدْرِ﴾ ففيه الأحاديث المتقدمة المصروفة بأن من شك في العدد بنى على اليقين وسجد للسهو قال في الحجة البالغة وهو الأول من المواضع الأربع التي ظهر فيها النص وفي معناه الشك في الركوع والسجود والثاني زيادة الركعة كما سبق وفي معناه زيادة الركن والثالث أنه ﷺ سلم من ركعتين قبل له في ذلك فصل مترك وسجد سجدتين وأيضاً روى أنه سلم وقد بقي عليه ركعة بمثله وفي معناه أن يفعل سهواً ما يبطل عمده الرابع أنه ﷺ قام من الركعتين كما مر وفي معناه ترك التشهد في القعود وقوله ﷺ « إذا قام الإمام من الركعتين فإن ذكر قبل أن يستوي قائماً فليجلس وإن استوي قائماً فلا يجلس ويسجد سجدتي السهو » أقول في الحديث دليل على أن من كان قريب الاستواء ربما يستوي فإنه لا يجلس خلافاً لما عليه العامة انتهى. وفي المسوى اختلفوا في ذلك فعند الشافعية إذا شك في صلاته بنى على اليقين وهو الأقل سواء كان شك في ركعة أو ركن وعند

الخفية ان كان ذلك أول مرة سها يستقبل الصلاة وان كان يعرض له كثيرا بنى على أكبر رأيه لحديث ابن مسعود « اذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب » وقال أحمد يطرح الشك اما بأخذ الأقل واما بالتحري فان اختار الأول سجد قبل السلام وان اختار الثاني سجد بعده انتهى ﴿ وَإِذَا سَجَدَ الْإِمَامُ تَابَعَهُ الْمُؤْتَمُّ ﴾ لأن ذلك من تمام الصلاة ولأنه كان يسجد الصحابة اذا سجد النبي ﷺ وقد ورد الأمر بمتابعة الامام كما سبق *

• (بَابُ الْقَضَاءِ لِلْفَوَائِتِ) •

﴿ إِنْ كَانَ التَّرْكُ عَمْدًا لَا لِعُذْرٍ فَدَيْنُ اللَّهِ تَعَالَى أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى ﴾ وقد اختلف أهل العلم في قضاء الفوائت المتروكة لالعذر فذهب الجمهور الى وجوب القضاء وذهب داود الظاهري وابن حزم وبعض أصحاب الشافعي الى أنه لا قضاء على العمد غير المندور بل قد باء باثم ما تركه من الصلاة واليه ذهب شيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية ولم يأت الجمهور بدليل يدل على ذلك ولم أجد أنا دليلا لهم من كتاب ولا سنة الا ما ورد في حديث الخثعمية حيث قال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم « فدين الله أحق أن يقضى » وهو حديث صحيح وفيه من العموم الذي يفيد المصدر المضاف ما يشمل هذا الباب فهذا الدليل ليس بأيدي الموجبين سواء (١) . وقد اختلف أهل الأصول هل القضاء يكفي فيه دليل وجوب المقضى أم لا بد من دليل جديد يدل على وجوب القضاء والحق أنه لا بد من دليل جديد لان إيجاب القضاء هو تكليف مستقل غير تكليف الأداء ومحل الخلاف هو الصلاة المتروكة لغير عذر عمداً وأقول « كنهه ما في الأحاديث الصحيحة » أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويحجوا البيت ويصوموا رمضان فمن فعل ذلك فقد عصم دمه وماله الا بحقه « ومن لم يفعل فلا عصمة لدمه وماله بل نحن مأمورون بقتاله كما أمر رسول الله ﷺ والمقاتلة تستلزم القتل ثم التوبة مقبولة فتارك الصلاة ان تاب وأناب وجب علينا أن نخلي سبيله (فان تابوا وأقاموا الصلاة

(١) وهو كاف تماماً للدلالة على وجوب القضاء

وَأَتُوا الزَّكَاةَ نَحْلُوا سَبِيلَهُمْ) فن علمنا أنه ترك صلاة من الصلوات الخمس وجب علينا أن نؤذنه بالتوبة فإن فعل فذاك وإن لم يفعل قتلناه حكم الله ومن أحسن من الله حكماً وأما إطلاق اسم الكفر عليه فقد ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة وتأويلها لم يوجب الله علينا ولا أذن لنا فيه ومن غرائب بعض الفقهاء التردد في إطلاق اسم الفسق عليه مطلقاً ذلك بأن التفسيق لا يجوز إلا بدليل قطعي مع أنه يرمى بالكفر من خالفه في أدنى معتقده التي لم يأذن الله لنا باعتقادها فضلاً عن التكفير بها والله المستعان وأما كيفية القضاء فأقول لا شك أن تقديم المقضية على المؤداة وتقديم الأولى من المقضيات على الأخرى هو الأولى والأحب ولو لم يرد في ذلك إلا فعله صلى الله عليه وسلم في يوم الخندق لكان فيه كفاية وإنما الشأن في كون ذلك متحتماً لا يجوز غيره ﴿وَإِنْ كَانَ﴾ أي الترك ﴿إِعْذَرٌ﴾ من نوم أو سهو أو نسيان أو اشتغال بملاحة القتال مع عدم إمكان صلاة الخوف والمسايفة ﴿فَلَيْسَ بِقَضَاءٍ﴾ بل يجب تأدية تلك الصلاة المتروكة عند زوال العذر وذلك وقتها وفعلها فيه أداء كما يفيد ذلك أحاديث «من نام عن صلاة أو سها عنها فوقتها حين يذكرها» وقد تقدمت في أول كتاب الصلاة وفي ذلك خلاف والحق أن ذلك هو وقت الأداء لا وقت القضاء للتصريح منه صلى الله عليه وسلم أن وقت الصلاة المنسية أو التي نام عنها المصلي وقت الذكر وأما المتروكة لسير نوم وسهو كمن يترك الصلاة لاشتغاله بالقتال كما سبق فقد شغل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يوم الخندق عن صلاة الظهر والعصر وما صلوهما إلا بعد هوى^(١) من الليل كما أخرجه أحمد والنسائي من حديث أبي سعيد وهو في الصحيحين من حديث جابر وليس فيه ذكر الظهر بل العصر فقط ولذلك قال الماتن ﴿بَلْ أَدَّاهُ فِي وَقْتِ زَوَالِ الْعُذْرِ إِلَّا صَلَاةَ الْعِيدِ﴾ المتروكة لعذر وهو عدم العلم بأن ذلك اليوم يوم عيد ﴿فَنِي ثَانِيهِ﴾ أي تفعل في اليوم الثاني ولا تفعل في يوم العيد بعد خروج الوقت إذا حصل العلم بأن ذلك اليوم يوم عيد لحديث عمير بن أفس عن عمومة له «أنه غم عليهم الملال فأصبحوا صيماً فجاء ركب من آخر النهار فشهدوا عند رسول

(١) الهوى بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء المتناهية التحية الحين الطويل من الزمان أو الساعة الممتدة من الليل وقيل هو خامس الليل، وحكى فيه ابن سيده ضم الهاء أيضاً

الله صلى الله عليه وآله وسلم أنهم رأوا الهلال بالأمس فأمر الناس أن يفتروا من يومهم وأن يخرجوا لعيدهم من الغد » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه وصححه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم والخطابي وابن حجر في بلوغ المرام. أقول وأما الكافر إذا أسلم فلا يجب عليه القضاء على كل حال لأن القائل بأنه غير مخاطب بالشرعيات ينفي عنه الوجوب حال الكفر والقائل أنه مخاطب يجعل الخطاب باعتبار الثواب والعقاب لا باعتبار وجوب الأداء أو القضاء فلا سلام يجب ما قبله بلا خلاف والظاهر أن المرتد حكمه حكم غيره من الكفار في عدم وجوب القضاء لأن الدليل يصدق عليه كما يصدق على غيره من الكفار *

* (بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ) *

« تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ » لأن الجمعة فريضة من فرائض الله تعالى وقد صرح بذلك كتاب الله عز وجل وما صح من السنة المطهرة كحديث أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هم باحراق من يتخلف عنها وهو في الصحيح من حديث ابن مسعود وكحديث أبي هريرة « لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين » أخرجه مسلم وغيره ومن ذلك حديث حفصة مرفوعا « رواح الجمعة واجب على كل محتلم » أخرجه النسائي بإسناد صحيح وحديث طارق بن شهاب « الجمعة حق واجب على كل مسلم » أخرجه أبو داود وميائى وقد واظب عليها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الوقت الذى شرعها الله تعالى فيه الى أن قبضه الله عز وجل. وقد حكى ابن المنذر الاجماع على أنها فرض عين. وقال ابن العربي الجمعة فرض باجماع الأمة. وقال ابن قدامة فى المغنى أجمع المسلمون على وجوب الجمعة وإنما الخلاف هل هى من فروض الأعيان أو من فروض الكفايات. ومن نازع فى فرضية الجمعة فقد أخطأ ولم يصب. قال فى المسوي اتفقت الأمة على فرضية الجمعة وأكثرهم على أنها من فروض الأعيان واتفقوا على أنه لا جمعة فى العوالى وأنه يشترط لها الجماعة وأن الوالى ان حضر فهو الامام ثم اختلفوا فى الوالى وشرط الموضع والجماعة. قال الشافعى كل قرية اجتمع فيها أربعون رجلا أحراراً مقيمين تجب عليهم الجمعة ولا تنعقد الا بأربعين رجلا كذلك والوالى

ليس بشرط. وقال أبو حنيفة لا جمعة الا في مصر جامع أو في فناءه وتنعقد بأربعة والوالى شرط. وقال مالك اذا كان جماعة في قرية بيوتها متصلة وفيها سوق ومسجد يجمع فيه وجبت عليهم الجمعة. وفي مختصر ابن الحاجب لا تجزي، الأربعة ونحوها ولا بد من قوم تتفرق بهم القرية ولا يشترط السلطان على الاصح. قال في العالم الكبرى القروى اذا دخل المصر ونوي أن يخرج في يومه ذلك قبل دخول الوقت أو بعد دخوله لا جمعة عليه انتهى **﴿إِلَّا الْمَرْأَةَ وَالْعَبْدَ وَالْمُسَافِرَ وَالْمَرِيضَ﴾** لحديث «الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا أربعة عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض» أخرجه أبو داود من حديث طارق بن شهاب عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد أخرجه الحاكم من حديث طارق عن أبي موسى قال الحافظ وصححه غير واحد وفي حديث أبي هريرة وحديث جابر ذكر المسافر وفي الحديثين مقال معروف والغالب أن المسافر لا يسمع النداء وقد ورد أن الجمعة على من سمع النداء كما في حديث ابن عمر وعند أبي داود قل في المسوى واتفقوا على أنه لا جمعة على مريض ولا مسافر ولا امرأة ولا عبد وانه ان صلاها منهم أحد سقط الفرض وعلى أنه ان أم مريض أو مسافر جاز وفي المنهاج وتصح خلف العبد والصبي والمسافر في الاظهر اذا تم العدد بغيره وفيه أيضاً ولا جمعة على معذور مرخص في ترك الجماعة. وفي العالم الكبرى المطر الشديد والاختفاء من السلطان الظالم مسقط. قال في المنح وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرخص في تركها وقت المطر ولو لم يتل أسفل النعلين وكان يرخص في السفر يوم الجمعة لاسيما للجهاد انتهى **﴿وَرَهَى كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ لَا تُخَالَفُهَا﴾** لكونه لم يأت ما يدل على انها تخالفها في غير ذلك وفي هذا الكلام اشارة الى رد ما قيل انه يشترط في وجوبها الامام الأعظم والمصر الجامع والعدد المخصوص، فان هذه الشروط لم يدل عليها دليل يفيد استحبابها فضلاً عن وجوبها فضلاً عن كونها شروطاً بل اذا صلى رجلان الجمعة في مكان لم يكن فيه غيرهما جماعة فقد فعلا ما يجب عليهما فان خطب أحدهما فقد عملا بالسنة وان تركا الخطبة فهي سنة فقط ولولا حديث طارق بن شهاب المذكور قريباً من تقييد الوجوب على كل مسلم بكونه في جماعة ومن عدم اقامتها **ﷺ** في زمنه في غير جماعة لكان فعلا فرادى مجزئاً كغيرها من الصلوات واما ما يروى من أربعة

الى الولاية فهذا قد صرح أئمة الشأن بأنه ليس من كلام النبوة ولا من كلام من كان في عصرها من الصحابة حتى يحتاج الى بيان معناه أو تأويله وإنما هو من كلام الحسن البصري ومن تأمل فيما وقع في هذه العبادة الفاضلة التي اقترضاها الله تعالى عليهم في الأسبوع وجعلها شعاراً من شعائر الاسلام وهي صلاة الجمعة من الأقوال الساقطة والمذاهب الزائفة والاجتهادات الداحضة^(١) قضى من ذلك العجب فقائل يقول الخطبة ركعتين وان من فاتته لم تصح جمعة وكأنه لم يبلغه ما ورد عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من طرق متعددة يقوى بعضها بعضها ويشد بعضها من عضد بعض أن « من فاتته ركعة من ركعتي الجمعة فليضف اليها أخرى وقد تمت صلاته » ولا بلغه غير هذا الحديث من الأدلة. وقائل يقول لا تنعقد الجمعة إلا بثلاثة مع الامام. وقائل يقول بأربعة. وقائل يقول بسبعة. وقائل يقول بتسعة. وقائل يقول بأثنى عشر. وقائل يقول بعشرين. وقائل يقول بثلاثين. وقائل يقول لا تنعقد الا بأربعين. وقائل يقول بخمسين. وقائل يقول لا تنعقد الا بسبعين. وقائل يقول فيما بين ذلك. وقائل يقول بجمع كثير من غير تقييد. وقائل يقول ان الجمعة لا تصح الا في مصر جامع وحده بعضهم بأن يكون الساكنون فيه كذا وكذا من آلاف. وآخر قال أن يكون فيه جامع وحمام. وآخر قال أن يكون فيه كذا وكذا. وآخر قال انها لا تجب الا مع الامام الأعظم فان لم يوجد أو كان مختل العدالة بوجه من الوجوه لم تجب الجمعة ولم تشرع ونحو هذه الأقوال التي ليس عليها إثارة من علم ولا يوجد في كتاب الله تعالى ولا في سنة رسول الله ﷺ حرف واحد يدل على ما ادعوه من كون هذه الامور المذكورة شروطاً لصحة الجمعة أو فرضاً من فرائضها أو ركناً من أركانها فيا لله العجب ما يفعل الرأي بأهله ومن يخرج من رؤسهم من الخزعبلات الشبيهة بما يتحدث الناس به في مجامعهم وما يخبرونه في أسفارهم من القصص والاحاديث الملققة وهي عن الشريعة المطهرة بمنزل يعرف هذا كل عارف بالكتاب والسنة وكل متصف بصفة الانصاف وكل من ثبت قدمه ولم يتزلزل عن طريق الحق بالقييل والقال ومن جاء بالغلط فغلطه رد عليه مضروب به في وجهه والحكم بين العباد هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله

صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما قال سبحانه (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) * (انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا) * (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم جرأاً مما قضيت ويسلموا تسلياً) فهذه الآيات ونحوها تدل أبلغ دلالة وتفيد أعظم فائدة أن المرجع مع الاختلاف الى حكم الله ورسوله وحكم الله هو كتابه وحكم رسوله بعد أن قبضه الله تعالى هو سنته ليس غير ذلك ولم يجعل الله تعالى لأحد من العباد وإن بلغ في العلم أعلي مبالغ وجمع منه ما لا يجمع غيره أن يقول في هذه الشريعة بشئ لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ، والمجتهد وان جاءت الرخصة له بالعمل برأيه عند عدم الدليل فلا رخصة لغيره أن يأخذ بذلك الرأي كائناً من كان ، وإنى كما علم الله لا أزال أكثر التعجب من وقوع مثل هذا للمصنفين وتصديره في كتب الهداية وأمر العوام والمقصرين باعتقاده والعمل به وهو على شفا جرف هار ولم يختص هذا بمذهب من المذاهب ولا بقطر من الاقطار ولا بعصر من العصور بل تبع فيه الآخر ، الأول كأنه أخذه من أم الكتاب وهو حديث خرافة وقد كثرت التعيينات في هذه العبادة كما سبقت الإشارة اليها بلا برهان ولا قرآن ولا شرع ولا عقل والبحث في هذا يطول جداً ^(١) قال الماتن رحمه الله وقد جمعت فيه مصنفين مطولاً ومختصراً والله الحمد ^(٢) إلا في مشروعية الخطبتين قبلها * لأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سن في الجمعة خطبتين يجلس بينهما وما صلى بأصحابه جمعة من الجمع إلا وخطب فيها انما دعوي الوجوب ان كانت بمجرد فعله المستمر فهذا لا يناسب ما تقرر في الاصول ولا يوافق تصرفات الفحول وسائر أهل المذهب المنقول ، وأما الأمر بالتسبيح الى ذكر الله فغايبته أن السعي واجب واذا كان هذا الامر محملاً فبيان واجب فما كان متضمناً لبيان نفس السعي الى الذكر يكون واجباً

(١) مقاله الشارح هنا جيد ولكن رأيه في جواز صلاة الجمعة من اثنتين بدون خطبة لا نراه حقائقاً وجوباً معلوم من الدين ضرورة لم يخالف فيه أحد ولم تذكر في القرآن الا اجالا ولكن تواتر العمل بها وبصفة من عصر النبي صلى الله عليه وسلم الى الآن والأحاديث الصحيحة بينت هذه الصفة تفصيلاً ، فلم يصلها رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة بدون خطبتين وبغير جمع الحاضرين ممن يسمعه حضورها وهذه المواظبة الدقيقة لا يصح حملها الا على أنها بيان لهذا الواجب يطعن به في الوجوب

فأين وجوب الخطبة ^(١) فإن قيل انه لما وجب السعي اليها كانت واجبة بالاولى فيقال ليس السعي لمجرد الخطبة بل اليها والى الصلاة ومعظم ماوجب السعي لاجله هو الصلاة فلا تتم هذه الاولوية وهذا النزاع في نفس الوجوب ، وأما في كون الخطبة شرطاً للصلاة فعدم وجود دليل يدل عليه لا يخفى على عارف فان شأن الشرطية أن يؤثر عدمها في عدم المشروط فهل من دليل يدل على أن عدم الخطبة يؤثر في عدم الصلاة ^(٢) ثم اعلم أن الخطبة المشروعة هي ما كان يعتاده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ترغيب الناس وترهيبهم فهذا في الحقيقة روح الخطبة الذي لاجله شرعت وأما اشتراط الحمد لله أو الصلاة على رسول الله أو قراءة شيء من القرآن فجميعه خارج عن معظم المقصود من شرعية الخطبة واتفاق مثل ذلك في خطبته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يدل على أنه مقصود متحتم وشرط لازم ولا يشك منصف أن معظم المقصود هو الوعظ دون مايقع قبله من الحمد والصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، وقد كان عرف العرب المستمر أن أحدهم اذا أراد أن يقوم مقاماً ويقول مقالا شرع بالثناء على الله وعلى رسوله وما أحسن هذا وأولاه ولكن ليس هو المقصود بل المقصود ما بعده ولو قال قائل ان من قام في محفل من المحافل خطيباً ليس له باءث على ذلك إلا أن يصدر منه الحمد والصلاة لما كان هذا مقبولا بل كل طبع سليم يحجه ويرده اذا تقرر هذا عرفت أن الوعظ في خطبة الجمعة هو الذي يساق اليه الحديث فاذا فعله الخطيب فقد فعل الامر المشروع الا انه اذا قدم الثناء على الله وعلى رسوله أو استطرد في وعظه القوارع القرآنية كان أنم وأحسن ^(٣) ﴿ وَوَقْتُهَا وَقْتُ الظُّهْرِ ﴾ لكونها بدلا عنه وقد ورد مايدل على أنها تجزى قبل الزوال كما في حديث أنس « أنه كان صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي الجمعة ثم يرجعون

(١) وجوب الخطبتين كما قلنا ظاهر من المواظبة على الفعل الذي هو بيان لصفة هذه الصلاة الواجبة وهذا ظاهر مطابق لقواعد الأصول ودقائق الشريعة المطهرة

(٢) هذه الصلاة وجبت بهذه الصفة التي واظب عليها رسول الله فن قصرها عما كان عليه العمل فانه لم يؤد ماوجب عليه وهو واضح في الشرطية

(٣) هذا جيد جداً وهو المقول من شرح الخطبتين في الجمعة

الى القائلة يقولون « وهو في الصحيح ومثله من حديث سهل بن سعد في الصحيحين وثبت في الصحيح من حديث جابر « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلى الجمعة ثم يذهبون الى جمالم فيريحونها حين تزول الشمس » وهذا فيه التصريح بأنهم صلوها قبل زوال الشمس وقد ذهب الى ذلك أحمد بن حنبل وهو الحق وذهب الجمهور الى أن أول وقتها أول وقت الظهر ﴿ وَعَلَى مَنْ حَضَرَهَا أَنْ لَا يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ ﴾ إلا إذا كان إماماً أو كان بين يديه فرجة لا يصلها إلا بتخط كما نقله المحلى عن الروضة لحديث عبد الله بن بسر قال « جاء رجل يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب فقال له رسول الله ﷺ اجلس فقد آذيت » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وغيره ، ولحديث أرقم بن أبي أرقم الخزومي أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « الذى يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة ويفرق بين الاثنين بعد خروج الامام كالجار قصبه ^(١) في النار » أخرجه أحمد والطبرانى في الكبير وفي اسناده مقال ^(٢) وفي الباب أحاديث منها عن معاذ بن أنس عند الترمذي وابن ماجه قال « قال رسول الله ﷺ من تخطى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسراً الى جهنم » قال الترمذي حديث غريب ، والعمل عليه عند أهل العلم ، وفي تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين : ومنها تخطى رقاب الناس يوم الجمعة كذا عده الشيخ شمس الدين بن القيم من الكبائر وقد صرح النووي وغيره بأنه حرام انتهى . قلت وفي الباب عن عثمان وأنس أيضاً ﴿ وَأَنْ يُنْصِتَ حَالَ الْخُطْبَتَيْنِ ﴾ لحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال « اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت والامام يخطب فقد لغوت » وهو في الصحيحين وغيرهما وأخرج أحمد وأبو داود من حديث علي قال « من دنا من الامام فلغاً ولم يستمع ولم ينصت كان عليه كفل ^(٣) من الوزر ومن قال صه فقد لغا ومن لغا فلا جمعة له ثم قال هكذا سمعت نبيكم ﷺ » وفي اسناده مجهول وفي

(١) القصب بضم القاف واسكان الصاد المهملة اسم للامعاء كلها وجهه أفتصاب

(٢) قال ابن حجر في الإصابة: (جزء ١ ص ٢٤٨) قال الدارقطني في الأفراد تنرد به هشام بن

زياد وقد ضمه نوه (٣) يعنى ضمناً أى يضاعف عليه الاتم

الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة أقول وحاصل ما يستفاد من الأدلة أن الكلام ممن عنه حال الخطبة نهياً عاماً وقد خصص هذا النهي بما يقع من الكلام في صلاة التحية من قراءة وتسبيح وتشهد ودعاء والأحاديث المخصصة مثل ما ذكر صحيحة (١) فلا محيص لمن دخل المسجد حال الخطبة من صلاة ركعتي التحية أن أراد القيام بهذه السنة المؤكدة والوفاء بما دلت عليه الأدلة فإنه صلى الله عليه وسلم أمر سليكاً العطفاني لما وصل إلى المسجد حال الخطبة فقام ولم يصل التحية بأن يقوم فيصلي فدل هذا على كون ذلك من المشروعات المؤكدة بل من الواجبات كما قرره شيخنا العلامة الشوكاني في رسالة مستقلة وبينت أنا في دليل الطالب إلى أرجح المطالب وجوب صلاة التحية ومن جملة مخصصات صلاة التحية حديث «إذا جاء أحدكم والامام بخطب فليصل ركعتين» وهو حديث صحيح متضمن للنص في محل النزاع وأما ما عدا صلاة التحية من الأذكار والأدعية والمتابعة للخطيب في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فلم يأت ما يدل على تخصيصها من ذلك العموم والمتابعة في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وإن وردت بها أدلة قاضية بمشروعيتها فهي أعم من أحاديث منع الكلام حال الخطبة من وجه وأخص منها من وجه فيتعارض العمومان وينظر في الراجح منهما وهذا إذا كان اللغو المذكور في حديث «ومن لنا فلا جمعة له» يشمل جميع أنواع الكلام وأما إذا كان مختصاً بنوع منه وهو مالا فائدة فيه فليس فيه ما يدل على منع الذكر والدعاء والمتابعة في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم، وأما حديث: «إذا دخل أحدكم المسجد والامام بخطب فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الامام» فقد أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عمر وفي سنده ضعف كما قاله صاحب مجمع الزوائد فلا تقوم به الحجة ولكنه قد روى ما يقويه فأخرج أبو يعلى والبخاري عن جابر قال «قال سعد بن أبي وقاص لرجل لا جمعة لك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم يسمع فقال لأنه تكلم وأنت تخطب فقال النبي صلى الله عليه وسلم صدق سعد» وفي أسناده بحال بن سعيد وهو ضعيف عند الجمهور وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة. وقد ذكر العلامة الشوكاني في شرح المنتقى أحاديث تفيد معنى هذا الحديث فليراجع ويقويه ما يقال أن المراد باللغو المذكور في الحديث التلطف وإن

(١) ليس هذا تخصيصاً بل هذا باب وذاك باب فإن النهي عن الكلام إنما هو نهى عن محادثة غيره أثلاً يأنه وأما الذكر الذي في الصلاة فهو شيء آخر

كان أصله ما لا فائدة فيه بقرينة أن قول من قال لصاحبه أنصت لا يمد من اللغو لأنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد سماه النبي ﷺ لغواً ويمكن أن يقال إن ذلك الذي قال أنصت لم يؤمر في ذلك الوقت بأن يقول هذه المقالة فكان كلامه لغواً حقيقة من هذه الحثية ﴿وَنُذِبَ لَهُ التَّبَكُّيرُ﴾ الحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله ﷺ قال «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن^(١) ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر» وفي الباب أحاديث في مشروعية التبكير قال في المسوى شرح الموطأ الأصح أن هذه الساعات ساعات لطيفة بعد الزوال لا الساعات التي يدور عليها حساب الليل والنهار انتهى ﴿وَالْتَّطَيُّبُ وَالتَّجَمُّلُ﴾ الحديث أبي سعيد عن النبي ﷺ قال «على كل مسلم الغسل يوم الجمعة ويلبس من صالح ثيابه وإن كان له طيب مس منه» أخرجه أحمد وأبوداود وهو في الصحيحين بلفظ «الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وأن يستنّ وأن يمس طيباً إن وجد» وأخرج أحمد والبخاري وغيرهما من حديث سلمان الفارسي قال «قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر بما استطاع من طهر ويدهن من دهنه أو يمس من طيب بيته ثم يروح إلى المسجد ولا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت للإمام إذا تكلم إلا غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة الأخرى» وأخرج أحمد وغيره من حديث أبي أيوب قال «سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب إن كان عنده ولبس من أحسن ثيابه ثم خرج وعليه السكينة حتى يأتي المسجد فبرك إن بداله ولم يؤذ أحداً ثم أنصت إذا خرج إمامه حتى يصلي كان كفارة لما بينها وبين الجمعة الأخرى» ورجال استاده ثقات وفي الباب أحاديث ﴿وَالدُّنُوءُ مِنَ الْإِمَامِ﴾ الحديث سمرة عند أحمد وأبي داود أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال

(١) الأقرن ذو القرون وهو خير مما لاقرن له

« احضروا الذكر وادنوا من الامام فان الرجل لا يزال يتباعد حتى يؤخر في الجنة وان دخلها » وفي اسناده انقطاع وفي الباب أحاديث ومن جملة ما يشرع يوم الجمعة الغسل وقد تقدم الكلام عليه في باب الغسل ﴿وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْهَا فَقَدْ أَدْرَكَهَا﴾ لحديث « من أدرك ركعة من صلاة الجمعة فليضف اليها أخرى وقد تمت صلاته » فهذا وان كان فيه مقال غايته الاعلال بالارسال فقد ثبت رفعه من طريق جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة فانه روى عنه من ثلاث عشرة طريقا ومن ثلاث طرق عن ابن عمر وبعضها يؤيد بعضها فهي لا تقصر عن رتبة الحسن لغيره وقد اخرج الحاكم من ثلاث طرق عن أبي هريرة وقال فيها على شرط الشيخين (١) فالمعجب من أن يؤثر على هذا كله قول عمر بن الخطاب ويدعم بتلك العصا التي لا يأخذها إلا الزمن أو من ضاقت عليه المسالك فيقال ولم يرد خلافه عن أحد من الصحابة والحال ان أول المخالفين له رسول الله ﷺ بعموم قوله وخصوصه والحاصل أن الحديث له طرق كثيرة يصير بها حسناً لغيره وقد قدمنا أنها كسائر الصلوات وليست الخطبة شرطا من شروط الجمعة حتى يتوقف ادراك الصلاة على ادراك الخطبة فمن زعم أن صلاة الجمعة تختص بحكم يخالف سائر الصلوات فعليه الدليل وقد أوضح المصنف في المقال في أبحاث مطولة وقعت مع بعض الاعلام مشتملة على ما يحتاج اليه في هذا البحث فليرجع الى ذلك فهو مفيد جداً ﴿وَهِيَ فِي يَوْمِ الْعِيدِ رُخْصَةٌ﴾ لحديث زيد بن أرقم « أن النبي ﷺ صلى العيد في يوم الجمعة ثم رخص في الجمعة فقال من شاء أن يجمع فليجمع » أخرجه أحمد وأبوداود وابن ماجه والنسائي والحاكم وصححه على بن المديني (٢) وأخرج أبوداود وابن ماجه والحاكم من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه « قال قد اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء أجزأه

(١) رواه الحاكم في المستدرک (جزء ١: ص ٢٩١) من طريق الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ: (من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة) ومن طريق أسامة بن زيد الليثي وصالح بن أبي الأخضر عن الزهري بهذا الاسناد بلفظ: (من أدرك من الجمعة ركعة فليصل اليها أخرى وصححها كلها على شرط الشيخين ووافقه الذهبي في مختصره

(٢) وصححه الحاكم على شرط الشيخين (جزء ١: ص ٢٨٨) ووافقه الذهبي

من الجمعة وإنا مجمعون^(١)» وقد أعل بالارسال وفي اسناده أيضاً بقية بن الوليد وفي الباب أحاديث عن ابن عباس وابن الزبير وغيرهما وظاهر أحاديث الترخيص يشمل من صلى العيد ومن لم يصل بل روى النسائي وأبو داود أن ابن الزبير في أيام خلافته لم يصل بالناس الجمعة بعد صلاة العيد فقال ابن عباس لما بلغه ذلك أصاب السنة وفي اسناده مقال. أقول الظاهر أن الرخصة عامة للامام وسائر الناس كما يدل على ذلك ما ورد من الأدلة وأما قوله ﷺ «ونحن مجمعون» فغاية ما فيه أنه أخبرهم بأنه سيأخذ بالعزيمة وأخذها لا يدل على أن الرخصة في حقه وحق من تقوم بهم الجمعة وقد تركها ابن الزبير في أيام خلافته كما تقدم ولم ينكر عليه الصحابة ذلك.

﴿باب صلاة العيدين﴾

قد اختلف أهل العلم هل صلاة العيد واجبة أم لا والحق الوجوب لأنه ﷺ مع ملازمته لما قد أمرنا بالخروج إليها كما في حديث أمره ﷺ للناس أن يفتدوا إلى مصلاهم بعد أن أخبره الركب برؤية الهلال وهو حديث صحيح. وثبت في الصحيح من حديث أم عطية قالت «أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرج في الفطر والأضحية العواتق^(٢) والحائض وذوات الخدور فأما الحائض فيعتزلن الصلاة ويشهدن الخير ودعوة المسلمين» فلا أمر بالخروج يقتضي الأمر بالصلاة لمن لا عذر لها بفحوى الخطاب والرجال أولى من النساء بذلك لأن الخروج وسيلة إليها ووجوب الوسيلة يستلزم وجوب المتوصل إليه بل ثبت الأمر القرآني بصلاة العيد كما ذكره أئمة التفسير في قوله تعالى (فصل لربك وانحر) فأنهم قالوا المراد صلاة العيد ومن الأدلة على وجوبها أنها مسطرة للجمعة إذا اتفقتا في يوم واحد وما ليس بواجب لا يسقط ما كان واجباً ﴿هي ركعتان﴾ يجهر فيهما بالقراءة يقرأ عند ارادة التخفيف (سبح اسم ربك الأعلى) «و (هل أتاك) وعند الاتمام (ق) و (اقربت الساعة) وعند الشافعي تشرع صلاة العيد جماعة وللنفرد والعبد والمرأة

(١) صححه الحاكم على شرط مسلم وقال: «فان بقية بن الوليد لم يختلف في صدقه اذا روى عن المشهورين» ووافقه الذهبي. وبقية بن الوليد ثقة الا أنه كثير التدليس وقد صرح هنا بالتدليس فقال «ثنا شعبة»

(٢) يعني الشواب من النساء

والمسافر ولا يخطب المنفرد ويخطب امام المسافرين وعند أبي حنيفة تجب صلاة العيد على كل من تجب عليه صلاة الجمعة ويشترط لصلاة العيد ما يشترط لصلاة الجمعة كذا في المسوي وغيره ^{في} في الأولى سبعم تكبيرات قبل القراءة وفي الثانية خمس كذا في الحديث ^{عن} عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي ^{صلى الله عليه وسلم} كبر في عيد ثنتي عشرة تكبيرة سبعم في الأولى وخمسا في الثانية أخرجه أحمد وابن ماجه وقال أحمد أنا ذهب الي هذه قال العراقي اسناده صالح ونقل الترمذي في العلل المفردة عن البخاري أنه قال إنه حديث صحيح وفي رواية لأبي داود والدارقطني « التكبير في الفطر سبعم في الأولى وخمس في الأخيرة والقراءة بعدهما كليهما » واسناد الحديث صالح وقد صححه البخاري وأخرج الترمذي من حديث عمرو بن عوف المزني « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كبر في العيدين في الأولى سبعم قبل القراءة وفي الثانية خمسا قبل القراءة » وقد حسنه الترمذي وأنكر عليه تحسينه لأن في اسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده وهو متروك : قال النووي لعله اعتضد بشواهد وغيرها انتهى. قال العراقي إن الترمذي إنما تبع في ذلك البخاري فقد قال في كتاب العلل المفردة : سألت محمد بن اسماعيل عن هذا الحديث فتمال : ليس في هذا الباب شيء أصح منه وبه أقول انتهى وقد أخرجه ابن ماجه بدون ذكر القراءة وأخرجه الدارقطني وابن عدي والبيهقي وفي اسناده كثير بن عبد الله ابن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده . قال الشافعي وأبو داود : انه ركن من أركان الكذب وقال ابن حبان له نسخة موضوعة عن أبيه عن جده وأخرج ابن ماجه من حديث سعد القرظ ^(١) المؤذن « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يكبر في العيدين في الأولى سبعم قبل القراءة وفي الأخيرة خمسا قبل القراءة » قال العراقي واسناده ضعيف . وفي الباب أحاديث تشهد لذلك والجميع يصلح الاحتجاج به . وفي المسألة عشرة مذاهب هذا أرجحها قال في الحجة يكبر في الأولى سبعا قبل القراءة والثانية خمسا قبل القراءة وعمل الكوفيين أن يكبر أربعاً كتكبير الجنائز في الأولى قبل القراءة وفي الثانية بعدها وهما سنتان وعمل الحرمين أرجح انتهى .

(١) هو سعد بن ثابت مولى عمار بن ياسر كان تاجراً في القرظ - بفتح القاف والراء وهو ثمر السنط وجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذناً بقاء وتوارث بنوه الاذان الى زمن مالك وبعده

أقول الذي دلت عليه الأدلة أن يكون التكبير مقدماً على القراءة في الركعتين كما ثبت ذلك من فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث عمرو بن عوف المزني المتقدم (١) ولم يأت من قال بمشروعية تقديم القراءة في الركعتين أو تأخيرها في الأولى وتقديمها في الثانية بحجة قط : ثم اعلم أن الحافظ قال في التلخيص قوله ويقف بين كل تكبيرتين بقدر آية لا طويلة ولا قصيرة روى مثل ذلك عن ابن مسعود قولاً وفعلًا قلت رواه الطبراني والبيهقي موقوفاً وسنده قوى وفيه عن حذيفة وأبي موسى مثله وعن عمر أنه كان يرفع يديه في التكبيرات رواه البيهقي وفيه ابن لهيعة واحتج ابن المنذر والبيهقي بحديث رواه من طريق بقية عن الزبيدي عن الزهري عن سالم عن أبيه في الرفع عند الاحرام والركوع والرفع منه وفي آخره يرفعهما في كل تكبيرة يكبرها قبل الركوع انتهى. قال في شرح المنتقى والظاهر عدم وجوب التكبير كما ذهب إليه الجمهور لعدم وجدان دليل يدل عليه انتهى. والحاصل أنه سنة لا تبطل الصلاة بتركه عمداً ولا سهواً قال ابن قدامة ولا أعلم فيه خلافاً. قالوا وإن تركه لا يسجد للسهو وروى عن مالك وأبي حنيفة أنه يسجد للسهو والحق الاول ﴿ وَيَخْطُبُ بَعْدَهَا ﴾ يأمر بتقوى الله تعالى ويذكر ويعظ لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي سعيد قال « كان النبي ﷺ يخرج يوم الفطر والاضحى الى المصلى وأول شيء يبدأ به الصلاة ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس والناس جلوس على صفوفهم فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم وإن كان يريد أن يقطع بعتاً (٢) أو يأمر بشيء أمر به ثم ينصرف » وفي الباب من حديث جابر عند مسلم وغيره ، وأول من خطب قبل الصلاة في العيد مروان وأنكر عليه ذلك « وأخرج النسائي وابن ماجه وأبو داود من حديث عبد الله ابن السائب قال « شهدت مع النبي ﷺ العيد فلما قضي الصلاة قال انا نريد أن نخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ومن أحب أن يذهب فليذهب » (٣) ﴿ وَيُسْتَحَبُّ ﴾ في العيد ﴿ التَّجَمُّلُ ﴾ بالثياب فقد ثبت في الصحيحين أن عمر

(١) سبق أنه حديث ضيف جداً

(٢) يعني يرسل جيشاً الى غزو أو غيره

(٣) في نيل الأوطار « قال أبو داود : هو مرسل وقال النسائي : هذا خطأ والصواب أنه مرسل »

« وَجَدَ حَلَّةً فِي السُّوقِ مِنْ اسْتَبْرَقٍ ^(١) تَبَاعَ فَأَخَذَهَا فَأَتَى بِهَا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْتِغِ هُنَا فَنَجْعَلَ بِهَا لِعِيدًا وَالْوَفْدُ . فَقَالَ إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَأْخِلَاقٍ ^(٢) » وَأَخْرَجَ الشَّافِعِيُّ عَنْ شَيْخِهِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَلْبَسُ بَرْدَ حَبْرَةٍ ^(٣) فِي كُلِّ عِيدٍ » وَشَيْخُ الشَّافِعِيِّ ضَعِيفٌ وَلَكِنَّهُ قَدْ تَابَعَهُ سَعِيدُ بْنُ الصَّلْتِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمِثْلِهِ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَأَخْرَجَ ابْنُ خُزَيْمَةَ عَنْ جَابِرٍ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَلْبَسُ الْبَرْدَ الْأَحْمَرَ فِي الْعِيدَيْنِ فِي الْجُمُعَةِ » وَ« الْخُرُوجُ إِلَى خَارِجِ الْبَلَدِ » لِمَوَاطِنَتِهِ ﷺ عَلَى ذَلِكَ وَصَلَّى بِهِمْ ﷺ صَلَاةَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ لِمَطَرٍ وَقَعَ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَةَ وَالحَاكِمُ فِي اسْتِنَادِهِ مَجْهُولٌ « وَخَالَفَهُ الطَّرِيقُ » لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمَ الْعِيدِ خَالَفَ الطَّرِيقَ ^(٤) » وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي الْبَابِ أَحَادِيثَ غَيْرَ مَا ذَكَرَ « وَالْأَكْلُ قَبْلَ الْخُرُوجِ فِي الْفِطْرِ دُونَ الْأَضْحَى » لَمَّا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ أَسَدٍ قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ وَيَأْكُلُنَ وَثْرًا » وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالدَّارِقُطَنِيُّ وَالحَاكِمُ وَالبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ قَالَ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ وَلَا يَأْكُلَ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يَرْجِعَ » زَادَ أَحْمَدُ « فَيَأْكُلُ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ » وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثٌ « وَوَقْتُهَا بَعْدَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ قَدْرَ رُمْحٍ إِلَى الزَّوَالِ » لَمَّا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْبَنْدِيُّ فِي كِتَابِ الْأَضْحَى مِنْ حَدِيثِ جَنْدَبٍ قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ يَصَلِّي بِنَا يَوْمَ الْفِطْرِ وَالشَّمْسُ عَلَى قَيْدِ رَحْمَيْنَ وَالْأَضْحَى عَلَى قَيْدِ رُمْحٍ » وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ

(١) هو ما غلظ من الديباغ والعريز

(٢) الخلاق النصب

(٣) يوزن عتة نوع من برود اليمن

(٤) هذا حديث جابر وأما حديث أبي هريرة فقد رواه أحمد ومسلم والتِّرْمِذِيُّ وَنَفِثَهُ (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْعِيدِ يَرْجِعُ لِيُغَيِّرَ الطَّرِيقَ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ)

ابن بسر صاحب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « أنه خرج مع الناس يوم عيد فطر أو أضحي فأنكر إبطاء الامام وقال إنا كنا قد فرغنا ساعتنا هذه وذلك حين التسبيح » أي حين وقت صلاة العيد وأخرج الشافعي مراسلا « أن النبي ﷺ كتب الى عمرو بن حزم وهو بنجران أن عجل الأضحي وآخر الفطر » وفي اسناده ابراهيم بن محمد شيخ الشافعي وهو ضعيف ، وقد وقع الاجماع على ما أفادته الاحاديث وان كانت لا تقوم بمثلها الحجة وأما آخر وقت صلاة العيدين فزوال الشمس . واذا كان الغدو من بعد طلوع الشمس الى الزوال كما قال بعض أهل العلم فحديث أمره ﷺ للركب أن يغدوا الى مصلاتهم يدل على ذلك . قال في البحر : وهي من بعد انبساط الشمس الى الزوال ولا أعرف فيه خلافاً **﴿ وَلَا أَذَانَ فِيهَا وَلَا إِقَامَةً ﴾** لما ثبت في الصحيح من حديث جابر بن سمرة قال « صليت مع النبي ﷺ غير مرة ولا مرتين بـبـير أذان ولا إقامة » وثبت في الصحيحين عن ابن عباس انه قال « لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحي » وفي الباب أحاديث * وأما تكبير أيام التشريق فلا شك في مشروعيتها مطلق التكبير في الايام المذكورة ولم يثبت تعيين لفظ مخصوص ولا وقت مخصوص ولا عدد مخصوص . بل المشروع الاستكثار منه دبر الصلوات وسائر الاوقات . فاجرت عليه عادة الناس اليوم استناداً الى بعض الكتب الفقهية من جعله عقب كل صلاة فريضة ثلاث مرات وعقب كل صلاة نافلة مرة واحدة وقصر المشروعية على ذلك فحسب ليس عليه إثارة من علم فيما أعلم . وأصح ما ورد فيه عن الصحابة أنه من صبح يوم عرفة الى آخر أيام مني . وأما صفة التكبير فأصح ما ورد فيه ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سلمان قال كبروا الله أكبر الله أكبر الله أكبر كبراً ، قال في شرح المنتقى نقلاً عن الفتح . وقد أحدث في هذا الزمان زيادة في ذلك لأصل لها انتهى . قال الشوكاني والظاهر أن تكبير التشريق لا يختص استحبابه بعقب الصلوات بل هو مستحب في كل وقت من تلك الايام كما تدل على ذلك الآثار انتهى •



• (بابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ) •

﴿ قَدْ ضَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى صِفَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ ﴾ قيل على ستة عشر وقيل سبعة عشر وقيل ثمانية عشر وقيل أقل من ذلك : وقد صح منها أنواع فمنها أنه ﷺ صلى بكل طائفة ركعتين فكان للنبي ﷺ أربع وللقوم ركعتان وهذه الصفة ثابتة في الصحيحين من حديث جابر. ومنها أنه صلى بكل طائفة ركعة فكان له ركعتان وللقوم ركعة وهذه الصفة أخرجهما النسائي بإسناد رجاله ثقات ومنها أنه صلى بهم جميعاً فكبر وكبروا وركع وركعوا ورفع ورفعوا ثم سجد وسجد معه الصف الذي يليه وقام الصف المؤخر في نحر العدو فلما قضى النبي ﷺ السجود والصف الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود وقاموا ثم تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المقدم وفعلوا كل ركعة الأولى ولكنه قد صار الصف المؤخر مقدماً والمقدم مؤخراً ثم سلم النبي ﷺ وسلموا جميعاً . وهذه الصفة ثابتة في صحيح مسلم وغيره من حديث جابر ومن حديث أبي عياش الزرقى عند أحمد وأبي داود والنسائي . ومنها أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بإحدى الطائفتين ركعة والطائفة الأخرى مواجهة العدو ثم انصرفوا وقاموا في مقام أصحابهم مقبلين على العدو وجاء أولئك ثم صلى النبي ﷺ ركعة ثم سلم ثم قضى هؤلاء ركعة : وهذه الصفة ثابتة في الصحيحين من حديث ابن عمر : ومنها أنها قامت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم طائفة وطائفة أخرى مقابل العدو وظهورهم إلى القبلة فكبر فكبروا جميعاً الذين معه والذين مقابل العدو ثم ركع ركعة واحدة وركعت الطائفة التي معه ثم سجد فسجدت التي تليه والآخرون قيام مقابل العدو ثم قام وقامت الطائفة التي معه فذهبوا إلى العدو فقابلوهم وأقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما هو ثم قاموا فركع ركعة أخرى وركعوا معه وسجد وسجدوا معه ثم أقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاعد ومن معه ثم كان السلام فسلم وسلموا جميعاً فكان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتان وللقوم لكل طائفة ركعتان وهذه الصفة أخرجهما أحمد والنسائي وأبو داود ومنها أنه ﷺ صلى بطائفة ركعة وطائفة وجاء العدو ثم نبت قائماً قاموا لأنفسهم ثم انصرفوا

وجاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى، فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته فأتوا
 لانفسهم فسلم بهم وهذه الصفة ثابتة في الصحيحين من حديث سهل بن أبي حنمة
 وانما اختلفت صلاته ﷺ في الخوف لأنه كان في كل موطن يتحري ما هو أحوط
 للصلاة وأبلغ في الحراسة ﴿وَكُلُّهَا مَجْزِيَةٌ﴾ لأنها وردت على أنحاء كثيرة وكل نحو روى
 عن النبي ﷺ فهو جائز يفعل الانسان ما هو اخف عليه وأوفق بالمصلحة حالئذ
 كذا في الحجة. أقول من زعم من أهل العلم أن المشروع من صلاة الخوف ليس إلا
 صفة من الصفات الثابتة دون ما عداها فقد أهدر شريعة ثابتة وأبطل سنة قائمة
 بلا حجة نيرة وغالب ما يدعو الى ذلك ويوقع فيه قصور الباع وعدم الاعتناء بكتب
 السنة المطهرة فالحق الحقيق بالقبول جواز جميع ما ثبت من الصفات وقد ذكر هنا
 صاحب المنتقى أنواعا هي حاصل ما ذكره المحدثون مما بلغ الى رتبة الصحيح وثم صفات
 أخر ليست ببالغة الى تلك الرتبة فان قلت ما الحكمة في وقوع هذه الصلاة على
 أنواع مختلفة قلت أمر ان الاول اقتضاء الحادثة لذلك والمقتضيات مختلفة ففي بعض
 المواطن تكون بعض الصفات أنسب من بعض لما يكون فيها من أخذ الحذر والعمل
 بالحزم ما يناسب الخوف العارض فقد يكون الخوف في بعض المواطن شديداً والعدو
 متصلاً أو قريباً وفي بعض المواطن قد يكون الخوف خفيفاً والعدو بعيداً فتكون هذه
 الصفة أولى بهذا الموطن وهذه أولى بهذا الموطن. الامر الثاني أنه صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم فعلها متنوعة الى تلك الانواع لقصد التشريع وإرادة البيان للناس
 وأما صلاة المغرب فقد وقع الإجماع على أنه لا يدخلها القصر ووقع الخلاف هل الاولى
 أن يصلى الامام بالطائفة الاولى ركعتين والثانية ركعة أو العكس ولم يثبت في ذلك
 شيء عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد روى أن علياً رضي الله تعالى عنه
 صلاها ليلة الهرب واختلفت الرواية في حكاية فعله كما اختلفت الاقوال والظاهر ان الكل
 جائز وان صلى لكل طائفة ثلاث ركعات فيكون له ست ركعات وللقوم ثلاث
 ركعات فهو صواب قياساً على فعله في غيرها وقد تقرر صحة امامة المتنفل بالمقتضى
 كما سبق ﴿وَإِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ وَالتَّحَمُّ الْقِتَالُ صَلَّاهَا الرَّاجِلُ وَالرَّاكِبُ وَلَوْ إِلَى
 غَيْرِ الْقِبْلَةِ وَلَوْ بِالْإِيمَاءِ﴾ ويقال لصلاة الخوف عند النحام القتال صلاة المساييف أخرج

البخاري عن ابن عمر في تفسير سورة البقرة بلفظ « فان كان خوف أشد من ذلك صلوا رجلا قياما على أقدامهم أو ركبانا مستقبلي القبلة وغير مستقبليها قال مالك قال نافع لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك الا عن رسول الله ﷺ وهو في مسلم من قول ابن عمر ينحو ذلك وقد رواه ابن ماجه عن ابن عمر « أن النبي ﷺ وصف صلاة الخوف وقال فان كان خوف أشد من ذلك فرجلا وركبانا » وأخرج أحمد وأبو داود بإسناد حسن عن عبد الله بن أنيس قال « بعثني رسول الله ﷺ إلى خالد ابن سفيان الهذلي وكان نحو عرنة وعرفات فقال اذهب فاقتله قال فرأيتوه وقد حضرت صلاة العصر قلت إني لأخاف أن يكون بيني وبينه ما يؤخر الصلاة فانطلقت أمشي وأنا أصلي أومئ إيماء نحوه فلما دنوت منه « الحديث ومن البعيد أن لا يخبر النبي ﷺ بذلك ولو أنكره لذكر ذلك »

﴿ بَابُ صَلَاةِ السَّفَرِ ﴾

﴿ يَجِبُ الْقَصْرُ ﴾ لحديث عائشة الثابت في الصحيح أن النبي ﷺ قال (١) « فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيدت في الحضر وأقرت في السفر » فهذا يشعر بأن صلاة السفر باقية على الأصل فمن أتم فكأنه صلى في الحضر الثنائية أربعاً والرباعية ثمانياً عمداً . وثبت أيضاً في الصحيح أن النبي ﷺ قال « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » وكان النبي ﷺ يقتصر في جميع أسفاره على القصر . قلت اتفقت الأمة على جواز القصر في السفر واختلف المفسرون في قوله تعالى (واذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح) أنزلت في السفر وقيد الخوف اتفاقاً أو في الخوف وقيد السفر اتفاقاً والمراد من القصر الإيماء في الركوع والسجود فذهب إلى الأول جماعات من المفسرين وإلى الثاني يشير قول ابن عمر ويدل عليه بناء قوله تعالى (واذا كنت فيهم) على آية القصر من غير ذكر الخوف ثانياً . ثم مذهب الأكثرين أن القصر واجب . وقال الشافعي إن شاء أتم وإن شاء قصر والقصر أفضل كذا في المسوى . أقول الحق وجوب القصر والاحاديث مصرحة بما يقتضي ذلك

(١) هذا خطأ فاحش فإن الحديث المذكور إنما هو من قول عائشة غير مرفوع وهي تحكي كيف فرضت الصلاة .

وأما ما بروى عن عائشة « أن النبي ﷺ كان يقصر في الصلاة ويتم ويفطر ويصوم » فلم يثبت كما صرح به جماعة من الحفاظ ^(١) وكذلك ما روى عنها أنها فعلت ذلك ولم ينكر عليها رسول الله ﷺ وقد تكلم فيه جماعة من الأئمة بما تسقط به حجته ، وكذلك ما روى من أن عثمان أتم الصلاة بنى فلا حجة في ذلك وقد صرح انكار بعض الصحابة عليه واعتذاره عن ذلك فلم يبق في المقام ما يوجب التردد والظاهر من الأدلة في القصر والإفطار عدم الفرق بين من سفره في طاعة ومن سفره في معصية لا سيما القصر لان صلاة المسافر شرعها الله كذلك فكما أن الله شرع للمقيم صلاة التمام من غير فرق بين من كان مطيعاً ومن كان عاصياً بلا خلاف ، كذلك شرع للمسافر ركعتين من غير فرق . وأدلة القصر متناولة للعاصي تناولاً زائداً على تناول أدلة الإفطار له لان القصر عزيمة وهي لم تشرع للمطيع دون العاصي بل مشروعة لهما جميعاً بخلاف الإفطار فانه رخصة للمسافر والرخصة تكون لهذا دون هذا في الأصل وان كانت هنا عامة وإنما المراد بطلان القياس والركعتان في السفر تمام غير قصر ومعناه عند الحنفية أنه لا يكون فرض المسافر غير ركعتين وان صلى أربعاً ولم يقعد للشهد بطلت صلاته وان قعد أربعاً وأربعاً والأخريان نفل . وعند الشافعية أن المسافر اذا قصر في السفر فليس عليه ما تركه اذا صار مقياً بخلاف الصوم فانه يعيد ما أفطر اذا صار مقياً وإيجاب القصر ﴿ عَلَى مَنْ خَرَجَ مِنْ بَلَدِهِ قَاصِداً لِلسَّفَرِ وَإِنْ كَانَ دُونَ بَرِيدٍ ﴾ وجهه أن الله تعالى قال (واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة) والضرب في الارض يصدق على كل ضرب لكنه خرج الضرب أى المشى الغير السفر لما كان يقع منه ﷺ من الخروج الى بقيع الغرقه ونحوه ولا يقصر ولم يأت في تعيين قدر السفر الذي يقصر فيه المسافر شيء فوجب الرجوع الى ما يسمى سفراً لانه وشرعاً ومن خرج من بلده قاصداً الى محل يعد في مسيره اليه مسافراً قصر الصلاة وان كان ذلك المحل دون البريد ولم يأت من اعتبار البريد واليوم واليومين

(٢) المطلع على اسناد الحديث وما قيل فيه لا يجد متاصفاً من القول بأنه حديث حسن صالح للاحتجاج ان لم يكن صحيحاً . انظر نيل الاوطار (جزء ٣ : ص ٢٤٨ - ٢٥٠)

والثلاث وما زاد على ذلك بحجة نيرة وغاية ما جاءوا به حديث « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر ثلاثة أيام بغير ذي محرم » وفي رواية « يوماً وليلة » وفي رواية « بريدًا » وليس في هذا الحديث ذكر القصر ولا هو في سياقه والاحتجاج به مجرد تخمين . وأحسن ما ورد في التقدير ما رواه شعبة عن يحيى بن زيد الهنائي قال « سألت أنسًا عن قصر الصلاة فقال كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين والشك من شعبة » أخرجه مسلم وغيره . ان قلت محل الدليل في نهى المرأة عن السفر تلك المسافة بدون محرم هو كونه ﷺ معي ذلك سفرًا . قلت تسميته سفرًا لا تنافي تسمية ما دونه سفرًا فقد سمي النبي ﷺ مسافة الثلاث سفرًا كما سمي مسافة البريد سفرًا في ذلك الحديث باعتبار اختلاف الرواية وتسمية البريد سفرًا لا ينافي تسمية ما دونه سفرًا . فان قلت أخرج الدارقطني والبيهقي والطبراني من حديث ابن عباس أنه ﷺ قال « يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة برد من مكة الى عسفان »^(١) قلت هو ضعيف لا تقوم به الحجة فان في اسناده عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر وهو متروك^(٢) قال الماتن وفي المسألة مذاهب هذا أرجحها لدي . وقال أبو حنيفة مسيرة ثلاثة أيام وفي المالكية الصحيح أنه لا يشترط سير كل اليوم الى الليل فلو بكر في كل يوم ومشى الى الزوال ثم نزل يصير مسافرًا . وقال الشافعي أربعة برد . وقال مالك وذلك أحب ما سمعت يقصر فيه الصلاة الي وتفسيرها ستة عشر فرسخًا وينتجه على هذا أن قولها متقاربان قال الأوزاعي عامة الفقهاء يقولون مسيرة يوم تام وإنما يحل القصر اذا خرج من بيوت القرية . قال العلماء اذا جاوز عمران المصر قصر . أقول مسألة أقل السفر قد اضطربت فيها الاقوال وطال فيها النزاع وتشعبت فيها المذاهب وليس في ذلك شيء يستند اليه الا مجرد قول الرواة قصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كذا من دون بيان لمقدار يرجع اليه وأصرح ما في ذلك ما قاله بعض الرواة أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقصر اذا سافر ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ هكذا على الشك مع أنه

(١) بضم العين واسكان السين للهمتين على مرحلتين من مكة

(٢) وقد كذبه الثوري

لم يبين مقدار المسافة التي هي انتهاء سفره وغاية ما وقع التعويل عليه أحاديث لا يحل لامرأة كما تقدمت والمعمول عليه ههنا رواية البريد لأن ما فوقها يعتبر فيه ذلك بنحوى الخطاب لكن لا ملازمة بين اعتبار الحرم للمرأة وبين وجوب القصر على غيرها من المسافرين لأن هلة مشروعية الحرم غير هلة مشروعية القصر ، فلم يبق في المسألة ما يصلح للاستناد اليه فوجب الرجوع الى ما يصدق عليه مسمى الضرب في الارض على وجه يخالف ما يفعله المقيم من ذلك وهو يصدق على من أراد سفراً زائداً على الميل لا ما كان ميلاً فما دون فقد يتردد المقيم في الجوانب المقاربة لبسلة اقامته ، وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يخرج الى البقيع لزيارة الأموات ولا يقصر ، وإن كان هذا لا يتم الاحتجاج به الا بعد تسليم أنه خرج الى هنالك وحضر وقت الصلاة فصلي تماماً وهو ممنوع ، فالتعويل في استثناء الميل هو ما قدمنا وفيه ما فيه لولا أنه أوجب الرجوع اليه البقاء على الامس والفرار من التحككات التي لا ترجع الى شيء كما يقوله بعض أهل العلم ان مسافة القصر ما بين الشام والعراق ونحو ذلك. فالخاصل أن الواجب الرجوع الى ما يصدق عليه اسم السفر شرعاً أو لغة أو عرفاً لأهل الشرع فما كان ضرباً في الارض يصدق عليه أنه سفر وجب فيه القصر . وأما ما رواه سعيد بن منصور « أنه كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا سافر فرسخاً يقصر الصلاة » فهو أيضاً لا ينفي السفر فيما دون ذلك وإذا أقام ببلي متردداً قصر إلى عشرين يوماً ثم يتم . وجهه أن من حط رحله بدار اقامة فقد ذهب عنه حكم السفر وفارقت المشقة فلولا أن الشارع مسمى من أقام كذلك مسافراً فقال « آمنوا يا أهل مكة فانا قوم سفر » لما كان حكم السفر ثابتاً له ، فالواجب الاقتصار في القصر مع الاقامة على المقدار الذي سوغه الشارع وما زاد عليه فللمسافر حكم المقيم يجب عليه أن يتم صلاته لانه مقيم لا مسافر ، وقد أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة في غزوة الفتح قبل ثمانى عشرة ليلة وقيل تسع عشرة ليلة وقيل أقل من ذلك. وفي صحيح البخارى وغيره تسع عشرة ليلة . وأخرج أحمد وأبوداود من حديث جابر قال « أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتبوك عشرين ليلة يقصر الصلاة » وأخرجه أيضاً ابن حبان والبيهقي وصححه ابن حزم والنووى فوجب علينا أن تقتصر

على هذا المقدار وتم بعد ذلك . والله درّ الخير ابن عباس ما أفتيه وما أفهمه المقاصد الشرعية فانه قال فيما رواه عنه البخاري وغيره « لما فتح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مكة أقام فيها تسع عشرة يصلي ركعتين قال فنحن اذا سافرنا فأقمنا تسع عشرة قصرنا وان زدنا أقمنا » وأقول هذا هو الفقه الدقيق والنظر المبني على أبلغ تحقيق . ولو قال له جابر أقمنا مع رسول الله ﷺ بتبوك عشرين ليلة يقصر الصلاة لقال بموجب ذلك . قال الماتن وفي المسألة مذاهب هذا أرجحها لدى انتهى . أقول الظاهر فيمن أقام ببلد وخط الرحل يوماً بعد يوم وليلة بعد ليلة أنه لا يقصر الصلاة لانه غير مسافر فلو لم يرد الدليل الدال على أن من أقام عازماً على السفر كان له حكم المسافر لم يثبت القصر في حقه فينبغي أن يقتصر على ما ورد ولا يجاوز . أما مع التردد وعدم العزم على إقامة أيام معينة فلا يزال يقصر المسافر حتى يبلغ مدة اقامته بمقدار المدة التي أقامها رسول الله ﷺ بمكة بعد الفتح وأكثر ما قيل عشرون ليلة . وقد روى أنه أقام في غزوة تبوك بمكان نحو ذلك وروى أكثر . فان قيل ان الاختصار على مقدار اقامته ﷺ وعدم تجويز القصر فيما زاد عليها لا يصلح للتمسك به لأنه مجرد فعل لا دلالة فيه على قصر الجواز على تلك المدة ومن أين لنا أنه لو عرض له ما يوجب اقامته فوق تلك المدة لما قصر الصلاة بل كان يتبها فيقال هذا صحيح ولم تقل ان هذا الفعل يدل بمجرد على ذلك بل قلنا ان من خط رحله بمحل فالظاهر أنه في ذلك الوقت غير مسافر فيما كان من الاقامة زائداً على ما يعتاده المسافرون من الراحة لأنفسهم ودوابهم يوماً أو بعض يوم وليلة أو بعض ليلة فاذا سعى بعد اقامته أياماً مسافراً فهذه التسمية غير مناسبة لما هو الظاهر فوجب الاختصار على مقدار المدة التي أقامها الشارع وقصر الصلاة فيها وقال « إنا قوم سفر » ومن زعم جواز القصر فيما زاد عليها فعليه الدليل ، وأما اذا نوى إقامة أيام معينة فقد وقع الاضطراب في ذلك فقيل أربعة أيام فان نوى إقامة أكثر منها قصر واستدل هذا القائل باقامته ﷺ في مكة في حجة الوداع أربعة أيام يقصر الصلاة . ووجه الاستدلال بهذا كالموجه الذي ذكرناه مع التردد سواء بسواء ، وهو أن ما قيل وغاية ما تمسك به

(م ٣٠ - ج ١ الروضة الندية)

أهل الأقوال الآخرة ما روى عن جماعة من الصحابة من الاجتهادات المختلفة ، ولا حجة في ذلك وما يقال من أنها بمنزلة المرفوع اكونها ليست من مسارح الاجتهاد فردود على أن التقدير بالأربع مع كونه أشف ما قيل كما ذكرنا يمكن أن يقال عليه ، انما يتم الاستدلال به بعد ثبوت أنه صلى الله عليه وسلم عزم على إقامة الاربع ولم ينقل ذلك ، ويمكن أن يجاب بأن أعمال الحج لا يمكن الاتيان بها في دون تلك المدة فالعزم على الإقامة قدرها لا بد منه . وأما ما روى عن أنس أنه قال « أقمنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عشراً » فهو محمول على جميع أيام الإقامة بمكة ونواحيها وأما نفس الإقامة بمكة فليست الا أربعة أيام فليعلم ﴿ وَإِذَا عَزَمَ عَلَى إِقَامَةِ أَرْبَعٍ أَتَمَّ بَعْدَهَا ﴾ وجهه ما عرفناك من أن المقيم لا يعامل معاملة المسافر الا على الحد الذي ثبت عن الشارع ويجب الاقتصار عليه وقد ثبت عنه مع التردد ما قدمنا ذكره وأما مع عدم التردد بل العزم على إقامة أيام معينة فالواجب الاقتصار على ما اقتصر عليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع عزمه على الإقامة في أيام الحج فانه ثبت في الصحيحين أنه قدم مكة صبيحة رابعة من ذى الحجة فأقام بها الرابع والخامس والسادس والسابع وصلى الصبح في اليوم الثامن ثم خرج الى منى فلما أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة أربعة أيام يقصر الصلاة مع كونه لا يفعل ذلك الا عازماً على الإقامة الى أن يعمل أعمال الحج كان ذلك دليلاً على أن العازم على إقامة مدة معينة يقصر الى تمام أربعة أيام ثم يتم وليس ذلك لاجل كون النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لو اقام زيادة على الاربع لأتم قانا لا نعلم ذلك ولكن وجهه ما قدمنا من أن المقيم العازم على إقامة مدة معينة لا يقصر الا باذن كما أن المتردد كذلك ولم يأت الاذن بزيادة على ذلك ولا ثبت عن الشارع غيره . قال الشافعي لو نوي إقامة أربعة أيام بموضع انقطع سفره بوصوله . قال في المنهاج ولا يحسب منها يوماً دخوله وخروجه على الصحيح . وقال أبو حنيفة لا يزال على حكم السفر حتي ينوي الإقامة في بلدة أو قرية خمسة عشر يوماً . وقول أكثر أهل العلم انه يقصر أبداً ما لم يجمع إقامة ^(١) واختلف أصحاب الشافعي في حكاية مذهبه وحكاية البغوي أنه اذا لم يجمع الإقامة فزاد مكثه على أربعة

أيام وهو عازم على الخروج أنتم إلا أن يكون في خوف أو حرب فيقصر . وقد قصر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عام الفتح بحرب هوازن تسعة عشر أو ثمانية عشر يوماً وله قول آخر موافق للجمهور . قال الماتن واعلم أن هذه الثلاثة الأبحاث المذكورة في هذا الباب هي من المعارك التي تتبدل عندها الأذهان وقد اضطربت فيها المذاهب اضطراباً شديداً وتباينت فيها الأنظار تبايناً زائداً انتهى .

﴿وَلَهُ الْجَمْعُ تَقْدِيماً وَتَأْخِيراً﴾ وجهه ما ثبت في الصحيحين من حديث أنس قال « كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا رحل قبل أن تزيع الشمس آخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فإن زاغت قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب » وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم والدارقطني وحسنه الترمذي من حديث معاذ « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل أن تزيع الشمس آخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر يصليها جميعاً وإذا ارتحل بعد زيع الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم سار » وأخرج أحمد من حديث ابن عباس نحوه وزاد المغرب والعشاء وأخرجه أيضاً البيهقي والدارقطني وصححه أسناده ابن العربي وتعقب بأن في أسناده من لا يحتاج بحديثه ، وللحديثين طرق يقوى بعضها بعضاً وليس فيها من المقال ما يبطل الاحتجاج بمجموعها ، ومن الجمع بين المغرب والعشاء حديث ابن عمر الثابت في الصحيحين وغيرهما « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان إذا جد به السير آخر المغرب حتى يغيب الشفق ثم يجمع بينهما وبين العشاء » قال ابن القيم وكل هذه سنن في غاية الصحة والصراحة ولا معارض لها فردت بأنها أخبار آحاد وأوقات الصلوات ثابتة بالتواتر كحديث إمامة جبريل عليه السلام للنبي ﷺ وقوله للسائل عن المواقيت ؛ وهذه أحاديث محكمة صحيحة صريحة في تفصيل الأوقات مجمعة عليها بين الأمة وأحاديث الجمع غير صريحة لجواز أن يكون المراد بها الجمع في الفعل وفي الوقت فكيف يترك المبين له الجمل . والجواب أن يقال الجميع حق والذي وقت هذه المواقيت وبينها بفعله وقوله هو الذي شرع الجمع بقوله وفعله فلا يؤخذ ببعض السنة ويترك بعضها . فأحاديث الجمع مع أحاديث الأفراد بمنزلة أحاديث الإهذار والضرورات مع أحاديث

الشروط والواجبات ؛ فالسنة يبين بعضها بعضاً لا يرد بعضها ببعض . ومن تأمل أحاديث الجمع وجدها كلها صريحة في جمع الوقت لا في جمع الفعل والفاظ السنة الصريحة ترده ؛ كذا في أعلام الموقعين . قال في المسوى أكثر أهل العلم على جواز الجمع في السفر بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في وقت أحدهما . وقالت الحنفية لا يجوز ؛ ومعنى الحديث عندهم أن يؤخر إحدى الصلاتين إلى آخر وقتها ويعمل الأخرى في أول وقتها فيحصل الجمع صورة روي ذلك عن علي وسعد بن أبي وقاص وأما الجمع للحاج فمتفق عليه انتهى . ﴿ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ ﴾ لثبت ذلك في الصحيحين في جمع مزدلفة *

﴿ بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفَيْنِ ﴾

وهي صلاة الآيات ﴿ وَهِيَ سُنَّةٌ ﴾ قال المائث في شرحه أي لعدم ورودها يفيد الوجوب ومجرد الفعل لا يفيد زيادة على كون المفعول مسنوناً انتهى . وزاد في السيل الجرار : اعلم أنه قد اجتمع هنا في صلاة الكسوف الفعل والقول . ومن ذلك قوله ﷺ « إِنْ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَأَنْهُمَا لَا يَكْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ فَإِذَا رَأَيْتُمَاهَا كَذَلِكَ فَافْزِعُوا إِلَى الْمَسَاجِدِ » وفي رواية « فَصَلُّوا وَادْعُوا » والظاهر الوجوب فإن صح ما قيل من وقوع الإجماع على عدم الوجوب كان صارفاً وإلا فلا انتهى . قال في الحجة البالغة : قد صح عن النبي ﷺ أنه صلاها جماعة وأمر أن ينادي بها أن الصلاة جامعة وجهر بالقراءة فمن اتبع فقد أحسن ومن صلى صلاة معتدا بها في الشرع فقد عمل بقوله ﷺ فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا وتصدقوا انتهى . ورجح ابن القيم الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف لحديث عائشة في صحيح البخاري « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً يَجْهَرُ بِهَا فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ » وأما قول سمرة « صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي كُسُوفٍ وَلَمْ نَسْمَعْ لَهُ صَوْتًا » فقال البخاري حديث عائشة في الجهر أصح من حديث سمرة ﴿ وَأَصْحٌ مَا وَرَدَ فِي صِفَتِهَارِ كُتُبَانِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ رُكُوعَانِ ﴾ لثبت ذلك في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة وابن عمر وابن عباس

﴿ وَوَرَدَ ثَلَاثَةٌ ﴾ ركوعات في ركعة ثبت ذلك من حديث جابر عند مسلم وغيره ، ومن حديث ابن عباس عند الترمذي وصححه ، ومن حديث عائشة عند أحمد والنسائي ﴿ وَ ﴾ ورد ﴿ أَرْبَعَةٌ ﴾ في كل ركعة لما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث ابن عباس ﴿ وَ ﴾ ورد ﴿ خَمْسَةٌ ﴾ ركوعات في كل ركعة أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث أبي بن كعب . قال ابن القيم السنة الصحيحة الصريحة المحككة في صلاة الكسوف تكرار الركوع في كل ركعة لحديث عائشة وابن عباس وجابر وأبي بن كعب وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري كلهم روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تكرار الركوع في الركعة الواحدة والذين رووا تكرار الركوع أكثر عدداً وأجل وأخص برسول الله ﷺ من الذين لم يذكروه انتهى ﴿ يَقْرَأُ بَيْنَ كُلِّ رُكُوعَيْنِ وَوَرَدَ فِي كُلِّ رُكُوعٍ ﴾ فقط في صحيح مسلم من حديث سمرة وأخرجه أبو داود وأحمد والنسائي والحاكم وصححه ابن عبد البر والحاكم من حديث النعمان بن بشير وأخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من حديث قبيصة . قلت وأجاب ابن القيم عن هذه الروايات من ثلاثة أوجه : أحدها : أن أحاديث تكرار الركوع أصح اسناداً وأسلم من العلة والاضطراب ولا سيما حديث عبد الله بن عمر الذي في الصحيحين وهذا أصح وأصرح من حديث كل ركعة بركوع فلم يبق إلا حديث سمرة ونعمان وليس منهما شيء في الصحيح . والثاني أن روايتها من الصحابة أكبر وأكثر وأحفظ وأجل من سمرة ونعمان بن بشير فلا ترد روايتهم بها . الثالث أنها متضمنة لزيادة صح الأخذ بها انتهى . وأقول قد رويت هذه الصلاة من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم على أنواع ركعتين كسائر الصلوات في كل ركعة ركوع واحد وركوعين في كل ركعة وثلاثة وأربعة وخمسة كما تقدم والكل سنة أيها فعل المكلف فقد فعل ما شرع له واختيار الأصح منها على الصحيح هو دأب الراغبين في الفضائل العارفين بكيفية الدلائل ، وقد أورد على هذه الروايات المنسوبة الى فعله صلى الله تعالى عليه وسلم اشكال هو أنه لم يصلها صلى الله تعالى عليه وسلم غير مرة واحدة فكيف تشعبت الروايات الى هذه الصفات وقد أجيب عن ذلك بأجوبة

ذكرها الماتن رحمه الله في شرح المنتقى . وقد ثبت الجهر بالقراءة وثبت الاسرار والجهر أصبح والقيام بهذه السنة جماعة أفضل وليست الجماعة شرطاً فيها لما في الاحاديث الصحيحة بلفظ « فصلوا » ولما في حديث قبيصة الهلالي يرفعه « أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا رأيتم ذلك فصلوها كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة » أخرجه أحمد والنسائي ﴿ وَنُذِيبَ الدُّعَاءِ وَالتَّكْبِيرُ وَالتَّصَدُّقُ وَالِاسْتِغْفَارُ ﴾ لحديث أسماء « فاذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وتصدقوا وصلوا » وهو في الصحيحين وفي حديث أبي موسى بلفظ « فاذا رأيتم شيئاً من ذلك فافزعوا الى ذكر الله ودعائه واستغفاره » وهو في الصحيحين أيضاً وفي حديث المغيرة « فاذا رأيتموها فادعوا الله وصلوا حتي تنجلي » وهو أيضاً في الصحيحين *

﴿ باب صلاة الاستسقاء ﴾

قال في الحجة وقد استسقى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لأُمته مرات على أنحاء كثيرة لكن الوجه الذي سنه لأُمته أن خرج بالناس الى المصلى متبذلاً متواضعاً متخشعاً متضرعاً فصلى لهم ركعتين جهر بهم فيهما بالقراءة ثم خطب واستقبل فيها القبلة يدعو ورفع يديه وحول رداءه انتهى . وهذه الصلاة مسنونة ﴿ تَسَنُّ عِنْدَ الْجَدْبِ ﴾ لعدم ورود ما يدل على الوجوب ﴿ رَكْعَتَانِ بَعْدَهُمَا خُطْبَةٌ ﴾ لكونه ﷺ « خرج حين بدا حاجب الشمس فقام على المنبر » الحديث بطوله وفيه الدعاء وتحويل الرداء وهو في سنن أبي داود وأخرجه أبو عوانة وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن . وأخرج أحمد وابن ماجه وغيرهما من حديث أبي هريرة قال خرج النبي ﷺ يوماً يستسقى فصلى بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة ثم خطبنا ودعا الله عز وجل وحول وجهه نحو القبلة رافعاً يديه ثم قلب رداءه فجعل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن » وفي الباب أحاديث بمعنى ما ذكر وهي متضمنة للدعاء برفع الجذب وبنزول المطر وتحويل الأردية من الامام وغيره . وروى سميد بن منصور في سننه « أن عمر استسقى فلم يزد على الاستغفار » قال أبو حنيفة لا تسن الصلاة في الاستسقاء . وقال الشافعي ثبت من حديث عبد الله بن زيد وابن عباس

أنه صلى الله عليه وسلم ورؤى ذلك من حديث جعفر بن محمد عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر قال في إزالة الخلقاء عن خلقة الخلقاء الأوجه عندي أن من دعا ولم يصل فقد أصاب أصل الاستسقاء وقد فعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم وعمر ومن صلى ودعا فقد أصاب الأكل الأفضل فإن الدعاء أرجى في حرمة الصلاة. وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر انتهى. وقد كان صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في الاستسقاء حتى يرى بياض إبطيه وكان الصحابة فمن بعدهم يستسقون بأهل الصلاح ولا سيما من كان من قرابة النبي صلى الله عليه وسلم كما فعل عمر فإنه استسقى بالعباس رضي الله تعالى عنهما ﴿تَتَضَمَّنُ الذِّكْرُ وَالْتَرْغِيبُ فِي الطَّاعَةِ وَالزَّجْرُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ وَيَسْتَبْكِرُ الْإِمَامُ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْاسْتِغْفَارِ وَالْدُّعَاءِ بِرَفْعِ الْجَدْبِ﴾ لأن روح هذه الصلاة وأساسها وعمادها الذي لا تقوم بدونه هو الاستكثار من الاستغفار قبلها وبعدها وإخلاص التوبة من الذنوب التي يقارفها الإنسان والخروج من التبعات والظلمات في الدماء والأموال والأعراض وذلك غير مختص بفرد من الأفراد بل يفعله كل أحد ويشرع للإمام أو من يقوم مقامه أن يخطب الناس ويذكرهم بما يفعلونه من الأسباب الموجبة للرحمة. وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه خطب قبل الصلاة وخطب بعدها قال كل سنة. ومن جملة أدعيته صلى الله عليه وسلم «اللهم أغثنا اللهم أغثنا» كما في الصحيحين من حديث أنس ومن أدعيته صلى الله عليه وسلم «اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً مريئاً (١) مريئاً (٢) طبقاً (٣) غداً (٤) عاجلاً غير راث (٥)» وهذا لفظ ابن ماجه من حديث ابن عباس وهذه اللفاظ ثابتة من رواية غيره من الصحابة في غير سنن ابن ماجه. ومنها «اللهم أنت الله لا إله إلا أنت أنت الغني ونحن الفقراء أنزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغاً إلى حين» وهو في سنن أبي داود بإسناد صحيح من حديث عائشة. ومن دعائه «اللهم اسق عبادك وبهيمتك وانشر رحمتك وأحي بلدك الميت» إلى غير ذلك ﴿وَيُحَوَّلُونَ جَمِيعاً أَرْدِيَتَهُمْ﴾ لما روي في ذلك ما تقدم من جعل اليمين أيسر واليسر أيمن وروى أنه قلبه ظهراً لبطن وحول الناس معه أخرجه أحمد من حديث عبد الله بن زيد وأصله في الصحيحين *

(١) هو الحمد العاقبة (٢) بفتح الميم وبضمها مع كسر الراء فيهما هو الذي يأتي بالريح يعني الزيادة

(٣) هو المطر العام كما في القاموس (٤) الغنى المماثل الكثير

(٥) الريث الإبطاء والرائث المبطل. وإسناد هذا الحديث ثقات كما قال المؤلف في نيل الأوطار

كتاب الجنائز

﴿ مِنْ السُّنَنِ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ ﴾ لان الاحاديث في مشروعيتهما متواترة. وقد جعلها الشارع من حقوق المسلم على المسلم ففي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال حق المسلم على المسلم خمس رد السلام وعيادة المريض واتباع الجنائز واجابة الدعوة وتشميت العاطس » وزاد مسلم « النصيحة » وزاد البخاري من حديث البراء « نصر المظلوم وابرار القسم » ﴿ وَتَلْقِينُ الْمُحْتَضِرَ ﴾ وهو في آخريوم من أيام الدنيا وأول يوم من أيام الآخرة ﴿ الشَّهَادَتَيْنِ ﴾ فوجب أن يبحث علي الذكر والتوجه الى الله تعالى لتفارق نفسه وهي في غاشية من الايمان فيجد ثمرتها في معاده . ودليله حديث أبي سعيد الثابت في الصحيح عن النبي ﷺ قال « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله » وفي الباب أحاديث ﴿ وَتَوَجِّهُهُ ﴾ الى القبلة لحديث عبيد بن عمير عن أبيه « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال وقد سأله رجل عن الكبائر فقال هن تسع: الشرك والسحر وقتل النفس وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات وعقوق الوالدين واستحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا » أخرجه أبو داود والنسائي والخام . وقد أخرج البيهقي في الجعديات من حديث ابن عمر نحوه وفي اسناده أيوب بن عتبة وهو ضعيف : وقد استدلل بهذا على مشروعية توجيه المريض الى القبلة ليموت اليها لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « قبلتكم أحياء وأمواتا » وفيه نظر لان المراد بقوله « أحياء » عند الصلاة وبقوله « أمواتا » في اللحد والمحتضر حي غير متصل فلا يتناوله الحديث وإلا لزم وجوب التوجه الى القبلة على كل حي وعدم اختصاصه بحال الصلاة وهو خلاف الاجماع والاولى الاستدلال بما رواه الحاكم والبيهقي عن أبي قتادة « أن البراء بن معروء أوصى أن يوجه الى القبلة اذا احتضر فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

أصاب الفطرة» (١) وقد اختلف في الصفة التي يكون التوجه الى القبلة عليها ،
 قليل يكون مستلقياً ليستقبلها بكل وجه وقيل على جنبه الايمن وهو الاولى . أقول
 وهو الصفة التي يوجه عليها في قبره والصفة التي أمر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 النائم أن ينام عليها . ومن ذلك فعل البتول رضى الله عنها ولا وجه لاختيار الاستلقاء
 إلا وهم أنه أكل ﴿وَتَمِيضُهُ إِذَا مَاتَ﴾ لحديث شداد بن أوس عند أحمد وابن
 ماجه والحاكم والطبراني والبزار قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 اذا حضرتم موتاكم فأغمضوا البصر فان البصر يتبع الروح وقولوا خيراً فإنه يؤمن
 على ما قال أهل الميت » وأخرج مسلم في صحيحه « أن النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم دخل على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه
 البصر » ﴿وَقِرَاءَةُ يُسَ عَلَيْهِ﴾ لحديث « اقرؤا على موتاكم يس » أخرجه أبو داود
 والنسائي وابن حبان وصححه من حديث معقل بن يسار مرفوعاً وقد أعل (٢) وقد
 أخرجه نحوه صاحب مسند الفردوس من حديث أبي الدرداء وأبي ذر وأخرج نحوه
 أيضاً أبو الشيخ في فضل القرآن من حديث أبي ذر وحده . قال ابن حبان في صحيحه
 المراد بقوله « اقرؤا على موتاكم يس » من حضرته المنية لا الميت وكذلك « لقنوا
 موتاكم لا اله الا الله » ﴿وَالْمُبَادَرَةُ بِتَجْهِيْزِهِ إِلَّا لِتَجْوِيْزِ حَيَاتِهِ﴾ لما أخرجه
 أبو داود من حديث الحصين بن محبوب « أن طلحة بن البراء مرض فأثاء النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم يعود فقال انى لا أرى طلحة الا قد حدث به الموت
 فأذنوني به واعجلوا (٣) » فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس بين ظهري أهله »

(١) قال المصنف في نيل الأوطار بمذكرك « وقد ذكر هذا الحديث في التلخيص وسكت عنه »
 وهو في المستدرك للحاكم (جزء ١ ص ٣٥٣) من حديث يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال الحاكم
 « هذا حديث صحيح... ولا أعلم في توجه المحتضر الى القبلة غير هذا الحديث » وصححه أيضاً الذهبي
 والذي أراه انه حديث مرسل لأن يحيى رواه عن أبيه وأبوه تابعى وبعد البحث تبين لي أن الخطأ
 إنما هو من الناسخين فقد وجدت الحديث في السنن الكبرى للبيهقي رواه عن الحاكم بإسناده وفيه
 « عن يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه » فالحديث اذن من حديث أبي قتادة وليس حديثاً مرسلًا
 والحمد لله

(٢) وصححه ابن حبان (٣) في نيل الأوطار « وعجلوا »

(م ٢١ - ج ١ الروضة التذية)

وأخرج أحمد والترمذي من حديث علي مرفوعاً بلفظ « ثلاث لا يؤخرن : الصلاة إذا أتت ، والجنائز إذا حضرت ، والأيم إذا وجدت كفواً » وأما إذا كان يظن أنه لم يمت فلا يحل دفنه حتى يقع القطع بالموت كصاحب البرسام وغيره ﴿ والقضاء لدينه ﴾ لحديث امتناعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الصلاة على الميت الذي عليه دين حتى التزم بذلك بعض الصحابة والحديث معروف وحديث « نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه » أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث أبي هريرة ﴿ وَتَسْجِيَّتُهُ ﴾ لما وقع من الصحابة من تسجية رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عند موته ببرد حبرة وهو في الصحيحين من حديث عائشة وذلك لا يكون الا بجري العادة بذلك في حياته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ﴿ وَيَجُوزُ تَقْبِيلُهُ ﴾ لتقبيله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعثمان بن مظعون وهو ميت كما في حديث عائشة عند أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه . وفي الصحيح من حديثها وحديث ابن عباس أن أبا بكر قبل النبي ﷺ بعد موته ﴿ وَعَلَى الْمَرِيضِ أَنْ يُحَسِّنَ الظَّنَّ بِرَبِّهِ ﴾ والأحاديث في ذلك كثيرة ولو لم يكن منها الأحاديث النهي عن أن يموت الميت الا وهو حسن الظن بربه . وحديث المريض الذي زاره النبي ﷺ فقال « كيف تجدك فقال أرجو الله وأخاف ذنوبي فقال ما اجتماع في قلب امرئ في مثل هذا الموطن الا دخل الجنة » أو كما قال ﴿ وَيَتَوَبَّ إِلَيْهِ ﴾ والآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة في ذلك لا يتسع المقام لسطها . وفي الصحيحين « ان الله يفرح بتوبة عبده وأن باب التوبة مفتوح لا يغلق » ﴿ وَيَتَخَلَّصَ عَنْ كُلِّ مَا عَلَيْهِ ﴾ ووجوب ذلك معلوم واذا أمكن بإرجاع كل شيء لمن هو له من دين أو وديعة أو غصب أو غير ذلك فهو الواجب وان لم يمكن في الحال فالوصية المفصلة هي أقل ما يجب وورد الأمر بالوصية وأنه لا يحل لأحد أن يبيت الا ووصيته عند رأسه كما في الأحاديث الصحيحة •

﴿ فَصَلُّ وَبِجِبْ غَسْلُ الْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ عَلَى الْأَحْيَاءِ ﴾ وهو مجمع عليه كما حكي ذلك النورى والمهدي في البحر . ويستند هذا الاجماع أحاديث الأمر بالفصل

والترغيب فيه كالأمر منه ﷺ بغسل الذي وقصته ^(١) ناقته ، وبغسل ابنته زينب وهما في الصحيح ﷺ «وَالْقَرِيبُ أَوْلَى بِالْقَرِيبِ إِذَا كَانَ مِنْ جَنْسِهِ» الحديث «لـ ليليه أقربكم ان كان يعلم فان لم يكن يعلم فمن ترون عنده حظاً من ورع وأمانة» أخرجه أحمد والطبراني وفي اسناده جابر الجعفي والحديث وان كان لا يصلح للاحتجاج به ولكن للقرابة مزية وزيادة حنو وشفقة توجب كمال العناية ولا شك أنها وجه مرجح مع علم القريب بما يحتاج اليه في الغسل ﷺ «وَأَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بِالْآخِرِ» أولى لقوله ﷺ لعائشة «ما ضرك لو مت قبل فغسلتك وكفنتك ثم صليت عليك ودفنتك» أخرجه أحمد وابن ماجه والدارمي وابن حبان والدارقطني والبيهقي . وفي اسناده محمد ابن اسحق ولم ينفرد به فقد تابعه عليه صالح بن كيسان . وأصل الحديث في البخاري بلفظ «ذاك لو كان وأنا حي فاستغفر لك وأدعوك» وقالت عائشة «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما غسل رسول الله ﷺ إلا أساؤه» أخرجه أحمد وابن ماجه وأبو داود وقد غسلت الصديق زوجته أسماء كما تقدم في الغسل لمن غسل ميتاً وكان ذلك بمحضر من الصحابة ولم ينكروه وغسل علي فاطمة كما رواه الشافعي والدارقطني وأبو نعيم والبيهقي باسناد حسن . وقد ذهب الى ذلك الجمهور قال في المسوى انفقوا على جواز غسل المرأة زوجها واختلفوا في غسل الزوج امرأته قالت الحنفية لا يجوز فان لم يكن إلا الزوج يعمها وقال الشافعي يجوز لما ﷺ «وَيَكُونُ الْغَسْلُ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ» ^(٢) لقوله ﷺ للنسوة الغاسلات لا بنته زينب «اغسلنها ثلاثا أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن بماء وسدر واجعلن في الآخرة كافوراً» وهو في الصحيحين من حديث أم عطية وفي لفظ لها أيضاً «اغسلنها وتراً ثلاثاً أو خمساً أو سبعمائة أو أكثر من ذلك أن رأيتهن» وفيه دليل على تفويض عدد الغسلات الى الغاسل قال في الحجة انما أمر بالسدر وزيادة الغسلات لأن المريض مظنة الأوساخ والرياح المنتنة اهـ ﷺ «وَفِي الْآخِرَةِ كَافُورٌ» لقوله ﷺ «واجعلن في الآخرة كافوراً» كما سبق وانما أمر بالكافور في الآخرة لأن من خاصيته أن لا يسرع التغير فيما استعمل ويقال من فوائده انه لا يقرب منه حيوان مؤذ ﷺ «وَتُقَدَّمُ الْمَيِّمُ» ليكون

غسل الموتى بمنزلة غسل الأحياء وليحصل إكرام هذه الأعضاء ودليله قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أم عطية هذا ابدأن بياستها ومواضع الوضوء منها قال ابن القيم السنة الصحيحة الصريحة في ضفر رأس الميت ثلاث ضفائر كقوله في الصحيحين في غسل ابنته «اجعلوا رأسها ثلاثة قرون» قالت أم عطية «ضفرنا رأسها وناصيتها وقرنيها ثلاثة قرون وألقيناه من خلفها» فرد ذلك بأنه يشبه زينة الدنيا وإنما يرسل شعرها شقتين على نديها وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق بالاتباع اهـ ﴿وَلَا يُفْسَلُ الشَّهِيدُ﴾ بل يدفن في ثيابه ودمائه تنويهاً بما فعل وليتمثل صورة بقاء عمله بادي الرأي وهذا هو الحق لما ثبت في شهاد أحد أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بدفنهم في دماهم ولم يغسلوا وهو في الصحيح وما قيل بأن الترك إنما كان لكثرة القتل وضيق الحال فردود بما عند أحمد في هذا الحديث عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال في قتلى أحد «لا تغسلوهم فإن كل جرح أو كل دم يفوح مسكا يوم القيامة» وأخرج أبو داود عن جابر قال «رمى رجل بسهم في صدره أو في حلقه فمات فأدرج في ثيابه كما هو ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم» واسناده على شرط مسلم وعن ابن عباس عند أبي داود وابن ماجه قال «أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلى أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود وأن يدفنوا بدماهم وثيابهم» وفي أسناده على بن عاصم الواسطي وقد تكلم فيه جماعة وفيه أيضاً عطاء بن السائب وفيه مقال وفي الباب أحاديث وبالجمله فقد جرت السنة في الشهيد أن لا يغسل ولم يرو أنه غسل شهيدا وبه قال الجمهور وأما من أطلق عليه اسم الشهيد كالمطعون والمبطون والنفساء ونحوهم فقد حكى في البحر الإجماع على أنهم يغسلون *

﴿فَصَلِّ وَبِجِبِّ تَكْفِينُهُ﴾ الأصل في التكفين التشبه بحال النائم المسجى بشوبه أكله في الرجل أزار وقميص وملحقة أو حلة وفي المرأة هذه مع زيادة ما لأنها يناسبها زيادة الستر ﴿بِمَا يَسْتُرُهُ﴾ لأمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بإحسان الكفن كما في حديث «إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه» وهو في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي قتادة والكفن الذي لا يستر ليس بحسن ﴿وَكُونُوا بِمِلْكٍ غَيْرِهِ﴾ أي الكفن لأمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بتكفين مصعب بن عمير في النمرة^(١) التي لم يترك غيرها كما في

(١) النمرة بفتح النون وكسر الميم شاة فيها خطوط بيض وسود أو برودة من صوف يلبسها الأعراب قاله في القاموس.

الصحيحين وغيرهما من حديث خباب بن الارت **﴿وَلَا بَأْسَ بِالزَّيَادَةِ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْ غَيْرِ مُغَالَاةٍ﴾** لما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كفن ابنته فانه كان يناول النساء ثوباً ثوباً وهو عند الباب فناولهن الحقونم الدرع ثم الخمار ثم الملحفة ثم أدرجت بعد ذلك في الثوب الآخر أخرجه أحمد وأبوداود من حديث ليلى بنت قائف الثقفية وقد كفن صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب سحولية ^(١) جدد يمانية ليس فيها قميص ولا عمامة أدرج فيها إدراجاً وهو في الصحيحين وأخرج أبوداود من حديث علي **﴿لَا تَغَالُوا فِي الْكُفْنِ فَانَّهُ يَسْلُبُ سَرِيعاً﴾** أقول أراد العدل بين الإفراط والتفريط وأن لا ينتحلوا عادة الجاهلية في المغالاة. والحاصل أنه لا ريب في مشروعية الكفن للميت ولا شك في عدم وجوب زيادة على الواحد ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم كون الكفن على صفة من الصفات أو عدد من الأعداد إلا ما كان منه **ﷺ** في تكفين ابنته أم كلثوم وهذا الحديث وإن كان فيه مقال لكنه لا يخرج به عن حد الاعتبار فغاية ما يقال أنه يستحب أن يكون كفن المرأة على هذه الصفة وأما كفن الرجل فلم يثبت عنه إلا الأمر بالتكفين في الثوب الواحد كما في قتلى أحد وفي الثوبين كما في المعمر الذي وقصته ناقته وليس تكثير الأكفان والمغالاة في أثمانها بمحمود فانه لولا ورود الشرع به لكان من إضاعة المال لأنه لا ينفع به الميت ولا يعود نفعه على الحي ورحم الله أبا بكر الصديق حيث قال **﴿إِنَّ الْحَيَّ أَحَقُّ بِالْجَدِيدِ﴾** لما قيل له عند تعيينه اثوب من أثوابه في كفنه **﴿إِنْ هَذَا خَاقٌ﴾** (٢) والأولى أن يكون الكفن من الأبيض لحديث **﴿الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ فَانَهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ وَكَفَنُوا فِيهَا مَوْتَكُمْ﴾** أخرجه أحمد وأبوداود وابن ماجه والترمذي وصححه والشافعي وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه ابن القطان وفي معناه أحاديث أخر عن عمران وسمرة وأنس وابن عمر وأبي الدرداء **﴿وَيُكْفَنُ الشَّهِيدُ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي قُتِلَ فِيهَا﴾** فقد كان ذلك صنعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الشهداء المقتولين معه وأخرج أحمد وأبوداود وابن ماجه من حديث ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم أحد بالشهداء

(١) بفتح السين وضرباً نسبة الى سحول قرية باليمن قال ابن الأعرابي وغيره هي ثياب بيض نقية

لا تكون الامن انقطن (٢) بفتح اللام وهو الثوب البالي

أن ينزع عنهم الحديد والجلود وقال ادفنوهم بد مائهم وثيابهم » وأخرج أحمد من حديث عبد الله بن ثعلبة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يوم أحد زملوهم في ثيابهم » ﴿ وَنُدِبَ طَيْيِبُ بَدَنِ الْمَيِّتِ وَكَفَّنَهُ ﴾ لحديث جابر عند أحمد والبيهقي والبخاري بإسناد رجاله رجال الصحيح قال « قال رسول الله ﷺ إذا أجمروهم الميت فأجروه »^(١) ثلاثاً « وقوله ﷺ في حديث المحرم الذي وقصته ناقته « ولا تمسوه بطيب » وهو في الصحيح من حديث ابن عباس فإن ذلك يشعر أن غير المحرم يطيب لا سيما مع تعليقه ﷺ بقوله « فإنه يبعث ملبياً » قال في الحجة فوجب المصير اليه وإلى هذه النكتة أشار النبي ﷺ بقوله « الميت يبعث في ثيابه التي يموت فيها » وأما ما قيل تتبع بالطيب مساجده فلعل وجه ما قاله ابن مسعود ومن بعده تكريم هذه الأعضاء لكون الاعتماد عليها في أشرف طاعات الله وهي الصلاة ولم يرد في ذلك من المرفوع شيء ولكنه يحسن لستر ماله يظهر من روائح الميت التي يتأذي بها المتولون لتجهيزه *

﴿ فَصْلٌ وَتَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ ﴾ لأن اجتماع أمة من المؤمنين شافعين للميت له تأثير بليغ في نزول الرحمة عليه . والصلاة على الاموات ثابتة ثبوتاً ضرورياً من فعله ﷺ وفعل أصحابه ولكنها من واجبات الكفاية لا أنهم قد كانوا يصلون على الاموات في حياته ﷺ ولا يؤذنون له^(٢) كما في حديث السوداء التي كانت تقيم^(٣) المسجد فإنه لم يعلم النبي ﷺ إلا بعد دفنها فقال لهم « ألا آذنتموني » وهو في الصحيح وامتنع من الصلاة على من عليه دين وأمرهم بأن يصلوا عليه ﴿ وَيَقُومُ الْإِمَامُ حِذَاءَ رَأْسِ الرَّجُلِ وَوَسَطَ الْمَرْأَةِ ﴾ لحديث أنس بن مالك « أنه صلى على جنازة رجل فقام عند رأسه فلما رفعت أتى بجنازة امرأة فصلى عليها فقام وسطها فستل عن ذلك وقيل له هكذا كان رسول الله ﷺ يقوم من الرجل حيث قمت ومن المرأة حيث قمت قال نعم » أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه ولفظ أبي داود « هكذا كان رسول الله ﷺ يصلي على الجنازة كصلاتك يكبر عليها أربعاً ويقوم عند رأس الرجل وعجيزة المرأة قال نعم » وفي الصحيحين من حديث

(١) الاجار التبخير بالبخور (٢) أي لا يملونه (٣) تقيم أي تجمع القمامة وهي الكناسة

سمرة قال « صليت وراء رسول الله ﷺ على امرأة ماتت في نفاسها فقام عليها رسول الله ﷺ في الصلاة وسطها » والخلاف في المسألة معروف وهذا هو الحق . أقول الثابت عنه ﷺ أنه كان يقف مقابلاً لرأس الرجل ولم يثبت عنه غير ذلك وأما المرأة فروي أنه كان يقوم مقابلاً لوسطها وروى أنه كان يقوم مقابلاً لعجزتها ولا منافاة بين الروایتين فالمعجزة يصدق عليها أنها وسط ، وإشار ما ثبت عن رسول الله ﷺ عند أئمة الفن الذين هم المرجع لغيرهم واجب . ولم يقل أحد من أهل العلم بترجيح قول أحد من الصحابة أو من غيرهم على قول رسول الله ﷺ وفعله وهذا مما لا ينبغي أن يخفى ﴿ وَيُكَبِّرُ أَرْبَعًا أَوْ خَمْسًا ﴾ لورود الأدلة بذلك أما الأربع فثبتت ثبوتاً متواتراً من طريق جماعة من الصحابة أبي هريرة وابن عباس وجابر وعقبة بن عامر والبراء بن عازب وزيد بن ثابت وابن مسعود وغيرهم رضي الله تعالى عنهم وأما الخمس فثبتت في الصحيح من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قال « كان زيد بن أرقم يكبر على جنازتنا أربعاً وأنه كبر على جنازة خمساً فسأله فقال كان رسول الله ﷺ يكبرها » أخرجه مسلم وأحمد وأهل السنن . وأخرج أحمد عن حذيفة « أنه صلى على جنازة فكبر خمساً ثم التفت فقال ما نسيت ولا وهمت ولكن كبرت كما كبر النبي ﷺ صلى على جنازة فكبر خمساً » وفي إسناده يحيى بن عبد الله الجابري وهو ضعيف . وقد اختلف الصحابة فمن بعدهم في عدد تكبير صلاة الجنازة فذهب الجمهور - ور إلى أنه أربع وذهب جماعة من الصحابة فمن بعدهم إلى أنه خمس . وقال القاضي عياض اختلفت الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات إلى تسع . قال ابن عبد البر وانقصد الإجماع بعد ذلك على أربع وأجمع الفقهاء وأهل الفتوى بالأمصار على أربع على ما جاء في الأحاديث الصحاح وما سوى ذلك عندهم فشذوذ لا يلتفت إليه اهـ . وهذه الدعوى مردودة فالخلاف في ذلك معروف بين الصحابة وإلى الآن . ولا وجه لعدم العمل بالخمسة بعد خروجها من مخرج صحيح مع كونها زيادة غير منافية إلا أن يصح ما رواه ابن عبد البر في الاستذكار من طريق أبي بكر بن سليمان بن أبي حشمة عن أبيه « كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يكبر على الجناز أربعاً وخمسة وسبعة وثمانياً حتى

جاء موت النجاشي فخرج فكبر أربعاً ثم ثبت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أربع حتى توفاه الله تعالى « على أن استمراره على الأربع لا ينسخ ما وقع منه صلى الله عليه وسلم من الخمس ما لم يقل قولاً يفيد ذلك . وقد أخرج الطبراني في الأوسط عن جابر مرفوعاً « صلوا على موتاكم بالليل والنهار والصغير والكبير والذئب والأمر أربعاً » وفي أسناده عمرو بن هشام البيروني تفرد به عن ابن لهيعة وما أحق هذا بأن لا يصح ولا يثبت . وقد روى البخاري عن علي أنه كبر على سهل بن حنيف ستاً وقال إنه شهد بدراً . وروى سعيد بن منصور عن الحكم بن عتيبة أنه قال كانوا يكبرون على أهل بدر خمسا وستا وسبعاً ﴿ وَيَقْرَأُ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى الْفَاتِحَةَ وَسُورَةَ ﴾ لحديث ابن عباس عند البخاري وأهل السنن « أنه صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وقال لتعلموا أنه من السنة » وأفظ النسائي « فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر فلما فرغ قال سنة وحق » وروى الشافعي في مسنده عن أبي أمامة بن سهل « أنه أخبره رجل من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن السنة في الصلاة على الجنائز أن يكبر الإمام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى سرّاً في نفسه ثم يصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويخلص الدعاء للجنائز في التكبيرات ولا يقرأ في شيء منهن ثم يسلم سرّاً في نفسه » قال في الفتح وأسناد صحيح وقد أخرجه عبد الرزاق والنسائي بدون قوله « بعد التكبيرة » ولا قوله « ثم يسلم سرّاً في نفسه » قال في الحجة ومن السنة قراءة الفاتحة لأنها خير الأدعية وأجمعها عليها الله تعالى عباده في محكم كتابه اهـ . والحاصل أن الموطن موطن دعاء لا موطن قراءة قرآن فينوجه الاقتصار على ماورد وهو الفاتحة وسورة ويكون ذلك بعد التكبيرة الأولى ويشغل فيها بعدها بمحض الدعاء ﴿ وَيَذْهَبُ بَيْنَ التَّكْبِيرَاتِ بِالْأَذْيَةِ الْمَأْثُورَةِ ﴾ منها ما أخرجه أحمد والترمذي وأبوداود وابن ماجه من حديث أبي هريرة قال « كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا صلى على جنازة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأئتنا اللهم من أحييته منا فأحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان » زاد أبوداود وابن ماجه « اللهم لا تحرمنا أجره ولا تضلنا بعده » وأخرجه

أيضاً النسائي وابن حبان والحاكم قال وله شاهد صحيح من حديث عائشة نحوه : وأخرج هذا الشاهد الترمذي وأعله بعكرمة بن عمار . وأخرج مسلم وغيره من حديث عوف بن مالك قال « سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بماء وتلج وبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته وقه فتنة القبر وعذاب النار » وقد وردت أدعية متنوعة في أحاديث صحيحة هي أولى من الاستحسانات التي ذكرها الفقهاء في كتبهم من عند أنفسهم فاتهم لم يقصدوا أنها أولى من الثابت عنه صلى الله عليه وسلم ولكن فن الرواية هم عنه بمزلة فضاقت عليهم المسالك وهي واسعة . قال في الحجة البالغة ومن دعاء النبي صلى الله عليه وسلم على الميت « اللهم ان فلان بن فلان في ذمتك وحبل جوارك فقه من فتنة القبر وعذاب النار وأنت أهل الوفاء والحق اللهم اغفر له وارحمه اذك أنت الغفور الرحيم » وأما الصلاة على الجنائز في المساجد فغاية ما استدلل به من قال بالكراهة ما أخرجه أبوداود من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء عليه » وأخرجه ابن ماجه بلفظ « فليس له شيء » وقد أجاب الجمهور عن هذا الحديث بأجوبة منها أنه ضعيف كما قاله جماعة من الحفاظ فان في اسناده صالحاً مولى التوأمة . ومنها أن الذي في النسخ المشهورة الصحيحة من سنن أبي داود بلفظ « فلا شيء عليه » كما تقدم وعلى فرض ثبوت الرواية باللفظ الآخر فيجب تأويلها لما ثبت من صلاته صلى الله عليه وسلم على ابني بيضاء في المسجد بل أخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة أن الصحابة صلوا على أبي بكر وعمر في المسجد . وأما انكار من أنكر على عائشة فلا حجة فيه ولا سيما وقد انقطع عند أن قامت عليه الحجة . وأما الصلاة على الجنازة فرادى فأقول الاستدلال ممن قال باشرائط التجميع فيها بأنه صلى الله عليه وسلم ما صلى على جنازة الا في جماعة لا تتم به الحجة لان الاصل في كل صلاة مشروعة أن تكون كالصلوات الخمس في أجزائها فرادى كما تجزىء جماعة . ومن زعم غير ذلك فعليه الدلائل ولو كان فعلها منه صلى الله عليه وسلم في جماعة تقوم به الحجة

للزم في صلاة الفرائض الخمس أن لا تصح الا جماعة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يؤدها إلا في جماعة . اذا تقرر هذا فلاقتصار في الاستدلال لصحة صلاة الجنازة فرادى على ما ذكرناه من غير ما ذكرناه فان تحقيق اجماع الصحابة على تجويز الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عند موته فرادى ممنوع لانهم قد تفرقوا بعض تفرق في تلك الحال وان كان الباقيون في المدينة جمهورهم وأكابرهم ثم لو فرض الاجماع على ذلك فهو اجماع سكوني وانتهاؤه للاحتجاج فيه ما لا يخفى على عارف بالاصول ثم هذا مبنى على صدور ذلك ولم يرد الا باسناد ضعيف أنهم فعلوا ذلك . وأما ما يقال انه صلى الله عليه وسلم أوصاهم بأن يصلوا عليه فرادى ففي اسناده عبد المنعم بن ادريس وهو كما قيل كذاب . وصرح بعض الحفاظ بأن الحديث موضوع ﴿ ولا يُصَلَّى على الغال ^(١) ﴾ لامتناعه صلى الله عليه وسلم في غزاة خيبر من الصلاة على الغال كما أخرجه أحمد وأبوداود والنسائي وابن ماجه ﴿ وقَاتِلْ نَفْسَهُ ﴾ لحديث جابر بن سمرة عند مسلم وأهل السنن « أن رجلا قتل نفسه بمشاقص ^(٢) فلم يصل عليه النبي صلى الله عليه وسلم » والكافر ذلك هو المعلوم منه صلى الله عليه وسلم فانه لم ينقل عنه أنه صلى على كافر وقد صرح بذلك القرآن الكريم قال الله عز وجل (ولا تصل علي أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره) والشهيد ﴿ وقد اختلفت الروايات في ذلك وقد ثبت في صحيح البخارى من حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل على شهداء أحد » وأخرجه أيضا أهل السنن . وأخرج أحمد وأبوداود والترمذي والحاكم من حديث انس « انه صلى الله عليه وسلم لم يصل عليهم » اقول لا يشك من له ادنى اللام بفح الحديث ان احاديث الترك اصح اسنادا واقرى متنا حتى قال بعض الأئمة إنه كان ينبغي لمن عارض احاديث النفي بأحاديث الاثبات ان يستحى على نفسه لكن الجهة التي جعلها المجوزون وجه ترجيح وهي الاثبات لا ريب انها من المرجحات الأصولية أما الشأن في صلاحية احاديث الاثبات لمعارضة احاديث النفي لان الترجيح فرع المعارضة . والخاصل ان احاديث الاثبات مروية من طرق متعددة لكنها جميعا متكلم عليها . وقد اطل

(١) هو الذي سرق من الغنمة قبل قسمها

(٢) جمع مشقم كقبر نصل عريض أو طويل أو سهم فيه ذلك

الماتن الكلام على هذا في شرح المنتقى ومرد الروايات المختلفة واختلاف أهل العلم في ذلك فليرجع اليه فان هذا المقام من المعارك **﴿وَيُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ وَعَلَى الْغَائِبِ﴾** لحديث « أنه صلى الله تعالى عليه وسلم انتهى الى قبر رطب فصلى عليه وصفوا خلفه وكبر أربعاً » وهو في الصحيحين من حديث ابن عباس . وكذلك صلاته على قبر السوداء التي كانت تقم المسجد وهو أيضاً في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة . وصلى على قبر أم سعد وقد مضى لذلك شهر أخرجه الترمذي . وصلى على النجاشي هو وأصحابه كما في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر وأبي هريرة وهو مات في دياره بالحبشة فصلى عليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالمدينة . والخلاف في الصلاة على القبر والغائب معروف ولم يأت المانع بشيء يعتد به . أقول الأدلة ثابتة في الصلاة على القبر ثبوتاً لا يقابله أهل العلم بغير القبول أما فيمن لم يصل عليه فالأمر أوضح من أن يخفى ولا تزال الصلاة مشروعة عليه ما علم الناس أنه لم يصل عليه أحد . وأما فيمن قد صلى عليه فمثل حديث السوداء المتقدم ومعلوم أن الميت لا يدفن في عصره **ﷺ** بدون صلاة عليه . وأما المانعون من الصلاة على القبر مطلقاً فأشف ما استدلوا به ما روى عنه **ﷺ** في حديث السوداء المذكور أنه قال « ان هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وان الله ينورها بصلاتي عليهم » قالوا فهذا يدل على اختصاصه **ﷺ** بذلك وتعقب بأنه **ﷺ** لم ينكر على من صلى معه على القبور ولو كان خاصاً به لأنكر عليهم . وأجيب عن هذا التعقب بأن الذي يقع بالتبعية لا يصلح للاستدلال به على الفعل أصالة . وأحسن ما يجاب به عن هذه الزيادة بأنها مدرجة في هذا الحديث كما بين ذلك جماعة من أصحاب حماد ابن زيد على أنه يمكن الجواب بأن كون الله ينور القبور بصلاة رسوله **ﷺ** عليها لا ينفي مشروعية الصلاة من غيره تأسيماً به لا سيما بعد قوله **ﷺ** « صلوا كما رأيتموني أصلي » قال ابن القيم في أعلام الموقعين ردت هذه السنن المحكمة بالمشابهة من قوله « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها » وهذا حديث صحيح والذي قاله هو الذي صلى على القبر فهذا قوله وهذا فعله ولا يناقض أحدهما الآخر فان الصلاة المنهي عنها الى القبر غير الصلاة التي على القبر فهذه صلاة الجنازة على الميت التي

لا تختص بمكان بل فعلها في غير المسجد أفضل من فعلها فيه فالصلاة عليه على قبره من جنس الصلاة عليه على نعشه فانه المقصود بالصلاة في الموضعين . ولا فرق بين كونه على النعش وعلى الارض وبين كونه في بطنها بخلاف سائر الصلوات فانها لم تشرع في القبور ولا اليها لانها ذريعة الى اتخاذها مساجد وقد لعن رسول الله ﷺ من فعل ذلك ، فأين ما لعن فاعله وحذر منه وأخبر أن أهله شرار الخلق كما قال « ان من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء والذين يتخذون القبور مساجد » الى ما فعله ﷺ مراراً متكررة وبالله التوفيق *

﴿ فصل ﴾ وَيَكُونُ الْمَشْيُ بِالْجَنَازَةِ سَرِيعاً * لحديث أبي بكرة عند أحمد والنسائي وأبي داود والحاكم قال « لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وأنا لنسكاد نرمل بالجنازة رملاً (١) » وأخرج البخاري في تاريخه قال « أسرع النبي ﷺ حتى تقطعت لعائلنا يوم مات سعد بن معاذ » وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله ﷺ أسرعوا بالجنازة فان كانت صالحة قربتموها الى الخير وان كان غير ذلك فشر تضعونه عن رقابكم » وقد ذهب الجمهور الى أن الاسراع مستحب وقال ابن حزم بوجوبه . وذهب بعض أهل العلم الى أن المستحب التوسط لحديث أبي موسى قال « مرت برسول الله ﷺ جنازة تمخض تمخض الزق فقال رسول الله ﷺ عليكم القصد » أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي وفي اسناده ضعف . وأخرج الترمذي وأبو داود من حديث ابن مسعود قال « سألتنا رسول الله ﷺ عن المشي خلف الجنازة فقال ما دون الخبيب فان كان خيراً عجلتموه وان كان شراً فلا يبعد إلا أهل النار » وفي اسناده مجهول ولا يخفك أن حديث أبي موسى لا يصلح للاحتجاج به علي فرض عدم وجود ما يعارضه فكيف وقد عارضه ما هو في الصحيحين بلفظ الأمر . واماً حديث ابن مسعود فلا ينافي الاسراع لان الخبيب هو ضرب من العدو وما دونه اسراع . أقول والحق هو القصد في المشي فالأحاديث المصرحة بمشروعية الاسراع ليس المراد بها الافراط في المشي الخارج عن حد الاعتدال والأحاديث التي فيها الارشاد

(١) الرمل بفتح اليم المشي مسرطاً مع هز المنكبين

الى القصد ليس المراد بها الافراط في البطء « فيجمع بين الأحاديث بسلوك طريقة وسطى بين الافراط والتفريط يصدق عليها أنه اسراع بالنسبة الى الافراط في البطء وأنها قصد بالنسبة الى الافراط في الاسراع فيكون المشروع دون الخبيب وفوق المشى الذي يفعله من يمشى في غير مهم ويدل على ذلك ما أخرجه الترمذى وأبو داود عن ابن مسعود قال « سألنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المشى خلف الجنازة فقال ما دون الخبيب » وقد ضعفه جماعة بأبى ماجد المذكور فى اسناده قيل انه مجهول وقيل منكر الحديث والراوى عنه يحيى الجابرى وهو ضعيف. وأخرج أحمد والنسائى والحاكم عن أبى بكره قال « لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأنا لنكاد نرمل بالجنازة رملاً^(١) » فمضى نكاد نرمل أى تقارب الرمل ﴿وَالْمَشْيُ مَعَهَا﴾ سنة وهو ظاهر « لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يمشى مع الجنائز هو وأصحابه كما يفيد ذلك الأحاديث المتقدمة فى صفة المشى والاحاديث الآتية فى التقدم والتأخر على الجنازة . ولحديث أبى هريرة الثابت فى الصحيح « من اتبع جنازة مسلم إيماناً واحتساباً » الحديث ﴿وَالْحِمْلُ لَهَا سُنَّةٌ﴾ الحديث ابن مسعود قال « من اتبع جنازة فليحمل بجوانب السرير كماها فانه من السنة ثم إن شاء فليتطوع وإن شاء فليدع » أخرجه ابن ماجه وأبو داود الطيالسى والبيهقى من رواية أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عنه^(٢) . وفى الباب عن جماعة من الصحابة والاحاديث يقوي بعضها بعضاً ولا تقصر عن افادة مشروعية الحمل ﴿وَالْمُتَقَدِّمُ عَلَيْهَا وَالْمُتَأَخِّرُ عَنْهَا سَوَاءٌ﴾ لما ثبت فى صحيح مسلم وغيره أن الصحابة كانوا يمشون حول جنازة ابن الدحداح . وأخرج أحمد وأبو داود والنسائى والترمذى وصححه وابن حبان وصححه أيضاً والحاكم وقال على شرط البخارى من حديث المغيرة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الراكب خلف الجنازة والماشى أمامها قريباً منها عن يمينها أو عن يسارها » ولفظ أبى داود « والماشى يمشى خلفها وأمامها وعن يمينها وعن يسارها قريباً منها » وفى لفظ لأحمد والنسائى والترمذى « الراكب خلف

(٢) هذا الحديث وحديث ابن مسعود كررهما الشارح فى هذه المسألة بدون مناسبة فقد ذكرهما أولاً وتكلم عنهما

(٢) أبو عبيدة لم يسمع من أبيه هو معروف

الجنائزة والمأشى حيث شاء منها » وأخرج أحمد وأهل السنن والدارقطني والبيهقي وابن حبان وصححه من حديث ابن عمر « أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائزة » وقد ذهب بعض أهل العلم الى أن المشى أمام الجنائزة أفضل وبعضهم الى أن المشى خلفها أفضل . أقول فإذا لم يكن المشى أمام الجنائزة أفضل فأقل الاحوال ان يكون مساوياً للمشى خلفها في الفضيلة ولم يأت حديث صحيح ولا حسن ان المشى خلف الجنائزة أفضل وأقوال الصحابة مختلفة فالحق ان ذلك سواء ولا ينافيه رواية من روى انه صلى الله عليه وآله وسلم مشى أمامها أو خلفها فذلك سواء لأن المشى مع الجنائزة انما يكون أمامها أو خلفها أو في إخوانها وقد أرشد الى ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما تقدم في كل مكان من الامكنة المذكورة هو من جملة ما أرشد اليه . قال في الحجة وهل يمشى أمام الجنائزة أو خلفها وهل يحملها أربعة أو اثنان وهل يسلم من قبل رجله أو من القبلة . المختار أن الكل واسع وأنه قد صح في الكل حديث أو أثره . ﴿ وَيُكْرَهُ الرُّكُوبُ ﴾ لحديث ثوبان قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأى ناساً ركبانا فقال ألا تستحيون ان ملائكة الله على أقدامهم وأتم على ظهور الدواب » أخرجه ابن ماجه والترمذي . وأخرج أبو داود من حديث ثوبان أيضاً « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى بدابة وهو مع جنازة فأبى أن يركبها فلما انصرف أتى بدابة فركب فقل له فقال ان الملائكة كانت تمشى فلم أكن لأركب وهم يمشون فلما ذهبوا ركبته » وقد خرج صلى الله عليه وآله وسلم مع جنازة ابن الدحداح ماشياً ورجع على فرس كما في حديث جابر بن سمرة عند الترمذي وقال صحيح ، ولا يعارض الكراهة ما تقدم من قوله « الراكب خلف الجنائزة » لانه يمكن أن يكون ذلك لبيان الجواز مع الكراهة أو المراد بأن كون الراكب خلفها أن يكون بعيداً على وجه لا يكون في صورة من يمشى مع الجنائزة ﴿ وَيَحْرُمُ النَّعْيُ ﴾ لحديث حذيفة عند احمد وابن ماجه والترمذي وصححه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن النعي » وحديث ابن مسعود عن النبي ﷺ « إياكم والنعي فان النعي عمل الجاهلية » أخرجه الترمذي وفي اسناده أبو حمزة ميمون الأعور وليس بالقوى ، وفي

الباب أحاديث والذي في الصحاح والقاموس والنهاية وغيرها من كتب اللغة أن النعي الاخبار بموت الميت فظاهرة تحريم ذلك وإن لم يصحبه ما يستنكر كما كانت تفعله الجاهلية من ارسال من يعلن بخبر موت الميت على أبواب الدور والاسواق . ولكنه قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم نعي النجاشي للناس في اليوم الذي مات فيه أي أخبرهم وأخبر بقتلي مؤتة . وقال في السوداء التي كانت تهم المسجد « ألا أخبرتموني بموتها » فدلّت هذه الأحاديث على جواز الاعلام بمجرد الموت لمن يحضر الغسل والتكفين والصلاة والمنع منه لغير ذلك ﴿ وَالنِّيَاحَةُ ﴾ لحديث « من نبح عليه يعذب بما نبح عليه » وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث المغيرة وعلى النياحة تحمل الأحاديث الواردة في النهي عن البكاء « وأن الميت يعذب ببكاء أهله عليه » وفي صحيح مسلم من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الميت يعذب في قبره بما نبح عليه » وأخرج أحمد ومسلم من حديث أبي مالك الأشعمري « النائحة إذا لم تنب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب » وأخرج الشيخان وغيرهما من حديث أبي موسى بلفظ « أنا بريء مما برىء منه رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم برىء من الصالحة والخالقة والشاقة » أقول الأحاديث في هذا الباب قد اختلفت فمنها ما فيه الاذن بمطلق البكاء ومنها ما فيه النهي عن مطلق البكاء . ووردت أحاديث مصرخة بالنهي عن النوح كما تقدم بعض ذلك ولم يأت ما يدل على جوازه : واختلف الناس في الجميع بين الأحاديث فالذي يترجح الجزم بتحريم نفس النوح لانه أمر زائد على البكاء . وأما ما لا يستطاع دفعه من دمع العين وما عجز الطبع عن كتمه من الصوت فلا مانع منه وعليه تحمل أحاديث الاذن بالبكاء وفيها ما يرشد الى هذا فليعلم ﴿ وَاتَّبَاعُهَا بِنَارٍ وَشَقُّ الْجَنِبِ وَالِدُعَاءِ بِالْوَيْلِ وَالتُّبُورِ ﴾ لحديث أبي بردة قال « أوصى أبو موسى حين حضره الموت فقال لا تتبعوني بمحمر قالوا أو سمعت فيه شيئا قال نعم من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم » أخرجه ابن ماجه وفي اسناده مجهول ، وقد كان هذا الفعل من أفعال الجاهلية . وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية » ﴿ وَلَا يَقْعُدُ الْمُتَّبِعُ لَهَا حَتَّى تَوْضَعَ ﴾

لحديث « اذا رأيتم الجنازة تقوموا لها فمن اتبع فلا يجلس حتى توضع » وهو في الصحيحين وغيرها من حديث أبي سعيد . وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة نحوه وقد وردت أحاديث صحيحة في القياس للجنازة اذا مرت بمن كان قاعداً كحديث « اذا رأيتم الجنازة تقوموا لها حتى تخلفكم أو توضع » وهو في الصحيحين وغيرها من حديث ابن عمر وغيره . وأخرج مسلم من حديث علي قال قام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعني في الجنازة ثم قعد » وفي رواية من حديثه قال « كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمرنا بالقيام في الجنازة ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلوس » رواه أحمد وابن ماجه وأبو داود وابن حبان . وأخرج أبو داود والترمذي وابن ماجه والبخاري من حديث عبادة بن الصامت « أن يهوديا قال لما كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقوم للجنازة هكذا نفعل فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اجلسوا وخافوهم » وفي اسناده بشر بن أبي رافع وليس بالقوى كما قال الترمذي . وقال البخاري تفرد به بشر وهو ابن قافاد ما ذكرناه « أن القيام لها » اذا مرت « منسوخ » وأما قيام الماشي خلفها حتى توضع على الارض فحكم لم ينسخ . قال القاضي عياض : ذهب جمع من السلف الى أن الأمر بالقيام منسوخ بحديث علي هذا أقول وهذا الحديث بلفظ ثم قعد لا يصلح لنسخ الأحاديث الصحيحة المصرحة بأمره صلى الله تعالى عليه وسلم لنا بالقيام وعلل ذلك بأن الموت فزع و « قام لجنازة فقيل انها جنازة يهودي فقال أليست نفساً » فغاية ما يدل عليه قعوده من بعد هو أن القيام ليس بواجب عليه وقد تقرر في الأصول أنه اذا فعل فعلا لم يظهر منه التامس به فيه وكان ذلك مخالفاً لما قد أمر به الامة أو نهاها عنه فانه يكون مختصاً به ويبقى حكم الأمر أو النهي للامة على حاله ^(١) ولفظ « أمرنا بالجلوس » إن بلغ الى حد الاعتبار صلح للنسخ ويؤيده حديث عبادة بن الصامت المتقدم وفيه ما تقدم والمقام عندي من المضايق •

﴿ فصلٌ وَيَجِبُ دَفْنُ الْمَيِّتِ ﴾ أي مواراة جيفته ﴿ فِي حُفْرَةٍ ﴾ قبر بحيث لا تبتشه السباع و ﴿ تَمْنَعُهُ مِنَ السَّبَاعِ ﴾ ولا تخرجه السيول المعتادة ولا خلاف في ذلك وهو ثابت في الشريعة نبوتاً ضرورياً وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم احفروا واعفروا

{١} كلاب فمسله صلى الله تعالى عليه وسلم يجب التامس به مطلقاً فيما كان من الشرائع والغصوصية لا تثبت الا بدليل صريح

وأحسنوا» أخرجه النسائي والترمذي وصححه ﴿وَلَا بَأْسَ بِالْضَّرْحِ وَاللَّحْدِ أَوَّلَى﴾ لأن اللحد أقرب من إكرام الميت وإهالة التراب على وجهه من غير ضرورة سوء أدب ودليله حديث «ان أبا عبيدة بن الجراح كان يضرح وأن أبا طلحة كان يلحد» وقد أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس باسناد ضعيف وأخرج أحمد وابن ماجه من حديث أنس قال « لما توفي رسول الله ﷺ كان رجل يلحد وآخر يضرح فقالوا نستخير ربنا ونبعث اليهما فأيهما سبق تركناه فارسل اليهما فسبق صاحب اللحد فلحدوا له » واسناده حسن فتقريره ﷺ للرجلين في حياته هذا يلحد وهذا يضرح يدل على أن الكل جائز وأما أولوية اللحد فلحديث ابن عباس قال « قال رسول الله ﷺ اللحد لنا والشق لغيرنا » أخرجه أحمد وأهل السنن وقد حسنه الترمذي وصححه ابن السكك مع ان في اسناده عبد الأعلى بن عامر وهو ضعيف وأخرج أحمد والبزار وابن ماجه من حديث جرير بن محموره وفيه عثمان بن عمير وهو ضعيف وقد ذهب الى ذلك الاكثر وحكى النووي في شرح مسلم اتفاق العلماء على جواز اللحد والشق وعلى كل حال اللحد أولى للخروج من الريبة وان كان المقام مقام احتمال ﴿وَيُدْخَلُ الْمَيِّتُ مِنْ مُؤَخَّرِ الْقَبْرِ﴾ لحديث عبد الله بن زيد « انه أدخل ميتاً من قبل رجلي القبر وقال هذا من السنة » أخرجه ابوداود وأخرج ابن ماجه من حديث أبي رافع قال « سل رسول الله ﷺ سعد بن معاذ سلا » وقد روى الشافعي من حديث ابن عباس وابوبكر النجاد من حديث ابن عمر « ان النبي ﷺ سل من قبل رأسه سلا » وقد روى البيهقي من حديث ابن عباس وابن مسعود وبريدة « انهم ادخلوا النبي ﷺ من جهة القبلة » وقد ضعفها البيهقي ولا يمرض السنة ما وقع من بعض الصحابة عند دفنه ﷺ ﴿وَيُؤْضَعُ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنُ مُسْتَقْبِلًا﴾ وهو مما لا أعلم فيه خلافاً ﴿وَيُسْتَحَبُّ حَنُّ التُّرَابِ مِنْ كُلِّ مَنْ حَضَرَ ثَلَاثَ حَنَيَاتٍ﴾ لحديث أبي هريرة « ان النبي ﷺ صلى على جنازة ثم أتى قبر الميت فحنى عليه من قبل رأسه ثلاثاً » أخرجه ابن ماجه وابوداود واسناده صحيح لا كما قال أبو حاتم وأخرج البزار والدارقطني من حديث عامر بن ربيعة « ان النبي ﷺ حنى

على قبر عثمان بن مظعون ثلاثاً» وفي الباب غير ذلك ﴿ ولا يُرْفَعُ الْقَبْرُ زِيَادَةً عَلَى شِبْرِ ﴾ لحديث علي عند مسلم واحمد وأهل السنن «أنه بعثه رسول الله ﷺ على أن لا يدع تمثالا إلا طمسه ولا قبراً مشرقاً إلا سواه» وفي مسلم أيضاً وغيره من حديث جابر «أن النبي ﷺ نهى أن يبنى على القبر» وأخرج سعيد بن منصور والبيهقي من حديث جعفر بن محمد عن أبيه «أن رسول الله ﷺ رش على قبر ابنه ابراهيم ووضع عليه حصباء ورفع شبراً» أقول الأحاديث الصحيحة وردت بالنهي عن رفع القبور وقد ثبت من حديث أبي الهياج ما تقدم فما صدق عليه أنه قبر مرفوع أو مشرف لغة فهو من منكرات الشريعة التي يجب على المسلمين انكارها وتسويتها من غير فرق بين نبي وغير نبي وصالح وطالح فقد مات جماعة من أكابر الصحابة في عصره صلى الله عليه وسلم ولم يرفع قبورهم بل أمر عليا بتسوية المشرف منها ومات صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يرفع قبره أصحابه وكان من آخر قوله «لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» ونهي أن يتخذوا قبره وثناً فما أحق الصالحاء والعلماء أن يكون شعارهم هو الشعار الذي أرشدهم اليه صلى الله عليه وآله وسلم وتخصيصهم بهذه البدعة المنهى عنها تخصيص لهم بما لا يناسب العلم والفضل فانهم لو تكلموا لضعجوا من اتخاذ الأبنية على قبورهم وزخرفتها لأنهم لا يرضون بأن يكون لهم شعار من مبتدعات الدين ومنهياته فان رضوا بذلك في الحياة كمن يوصى من بعده أن يجعل علي قبره بناء أو يزخرفه فهو غير فاضل والعالم يزجره عنه أن يكون على قبره ما هو مخالف لهدي نبيه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فما أقبح ما ابتدعه جهلة المسلمين من زخرفة القبور وتشيدها وما أسرع ما خالفوا وصية رسول الله ﷺ عند موته فجعلوا قبره على هذه الصفة التي هو عليها الآن وقد شد من عضد هذه البدعة ما وقع من بعض الفقهاء من تسويتها لأهل الفضل حتى دونوها في كتب الهداية والله المستعان ومثل هذا التسوية الكتب على القبور بعد ورود صريح النهي عن ذلك في الأحاديث الصحيحة (١) كأنه لم يكف الناس ابتداعهم في مطعمهم

(١) روى الحاكم في المستدرک جزء (١ من ٣٧٠) من حديث جابر «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تخصيص القبور والكتاب فيها والبناء عليها والجلوس عليها» ثم قال «هذه الأسانيد صحيحة وليس العمل عليها فان أئمة المسلمين من الشرق الى الغرب مكتوب على قبورهم وهو عمل أخذ به

ومشربهم وملبوسهم وسائر أمور دنياهم فجعلوا على قبورهم شيئاً من هذه البدع لتنادى عليهم بما كانوا عليه حال الحياة وتغالوا في ذلك حتى جعلوه مختصاً بأهل العلم والفضل اللهم غفرا وما جعلوه وجهاً لرفع القبور وهو تمييزها لأجل الزيارة فهذا ممكن بوضع حجر على القبر أو بوضع قضيب أو نحو ذلك لا بتشييد الأبنية ورفع الحيطان والقبب وتزويق الظاهر والباطن ﴿وَالزَّيَّارَةُ لِلْمَوْتَى مَشْرُوعَةٌ﴾ أي زيارة القبور لحديث «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فقد أذن محمد في زيارة قبر أمه فزوروها فاتها تذكر الآخرة» أخرجه الترمذي وصححه وهو في صحيح مسلم. وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة بنحو ذلك وفي الباب أحاديث وقد قيل باختصاص ذلك بالرجال لحديث أبي هريرة «أن النبي ﷺ لعن زوارات القبور» أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وابن حبان في صحيحه. وفي الباب عن حسان بن ثابت عند أحمد وابن ماجه والحاكم وعن ابن عباس عند أحمد وأهل السنن والحاكم والبزار بإسناد فيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف وقد وردت أحاديث في نهى النساء عن إتيان الجنائز وهي تقوى المنع من الزيارة. وروى الأثرم في سننه والحاكم من حديث عائشة «أن النبي ﷺ رخص لمن في زيارة القبور» وأخرج ابن ماجه عنها مختصراً «أن النبي ﷺ رخص في زيارة القبور» فيمكن أنها أرادت الترخيص الواقع في قوله ﷺ «فزوروها» كما سبق فلا يكون في ذلك حجة لأن الترخيص العام لا يعارض النهي الخاص لكنه يؤيد ما روته عائشة ما في صحيح مسلم عنها «أنها قالت يا رسول الله كيف أقول إذا زرت القبور قال قل في السلام على أهل الديار من المؤمنين» الحديث وروى الحاكم «أن فاطمة رضي الله تعالى عنها كانت تزور قبر عمها حمزة كل جمعة (١) ويجمع بين الأدلة بأن المنع لمن كانت تفعل في الزيارة مالا يجوز من نوح ونحوه والأذن لمن لم تفعل ذلك. أقول استدلووا للجواز بإحاديث الأذن العام بالزيارة وغير خاف على عارف بالأصول أن الأحاديث الواردة في النهي للنساء عن الزيارة

الخلف عن السلف» قال الذهبي عقبه «قلت: ما فات طائفاً ولا نعلم صحابياً فعل ذلك وإنما هو شيء أحدثه بعض التابعين فمن بعدهم ولم يبلغهم النهي»

(١) رواه الحاكم جزء (١: ص ٢٧٧) من طريق سليمان بن داود عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه وقال رواه عن آخرهم ثقات قال الذهبي «هذا منكراً جداً وسليمان ضعيف»

والتشديد في ذلك حتى لمن صلى الله عليه وسلم من فعلت ذلك بل وردت أحاديث صحيحة في نهين عن اتباع الجنائز فزيارة القبور ممنوعة منهن بالاولى وتشدّد في ذلك حتى قال للبتول رضى الله عنها «لو بلغت معهم يعنى أهل الميت الكدى مارأيت الجنة حتى يراها حدأييك» (١) فهذه الاحاديث مخصصة لاحاديث الاذن العام بالزيارة لكنه يشكل على ذلك أحاديث أخر منها حديث عائشة المتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم علمها كيف تقول اذا زارت القبور، ومنها ما أخرجه البخارى أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بامرأة تبكي على قبر ولم يذكرها في الزيارة قال القرطبي اللعن المذكور في الحديث انما هو للمكثرات من الزيارة لما تقتضيه الصيغة من المبالغة يعنى لفظ زورات قال ولعل السبب ما يفيض اليه ذلك من تضييع حق الزوج ﴿وَيَقِفُ الزَّائِرُ مُسْتَقْبِلًا لِلْقَبِيلَةِ﴾ حديث «أنه جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم مستقبل القبلة لما خرج الى المقبرة» أخرجه أبوداود من حديث البراء وهو صلى الله عليه وسلم خرج في هذا الحديث مع جنازة فأفاد مشروعية قعود من خرج من الجنازة مستقبلاً حتى يدفن وكذلك مشروعية الاستقبال للزائر لكونه قد خرج الى المقبرة كما يخرج من معه جنازة وقعد كما يقعد . وقد كان صلى الله عليه وسلم يقول عند الزيارة «السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، نسأل الله لنا ولكم العافية » فينبغى للزائر أن يقول كذلك . وقال في الحجة وفي رواية « السلام عليكم يا أهل القبور يغفر الله لنا ولكم وأنتم سلفنا ونحن بالأثر » والله تعالى أعلم ﴿وَيَحْرُمُ اتِّخَاذُ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ﴾ الأحاديث في ذلك كثيرة ثابتة في الصحيحين وغيرها ولها ألفاظ منها : «لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» وفي لفظ « قاتل الله اليهود » الحديث وفي لفظ « لا تتخذوا قبري مسجداً » وفي آخر « لا تتخذوا قبري وثناً » واتخاذ القبور مساجد أعم من أن يكون بمعنى الصلاة اليها أو بمعنى الصلاة عليها . وفي مسلم « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها ولا عليها » قال البيضاوي وأما من اتخذ مسجداً في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا لتعظيم له ولا لتوجه نحوه فلا

(١) رواه الحاكم جزء (١: ٣٧٤) ولم يذكر فيه أن المرأة فاطمة بل أبهم المرأة ونسب الشوكاني في نيل الأوطار جزء (٤: ١٦٥) طبقتا لابي داود وصححه الحاكم ووافقه الذهبي

يدخل في ذلك الوعيد انتهى: وتعقبه في سبيل السلام وقال قوله لا تعظيم له يقال اتخذ المسجد بقربه وقصد التبرك به تعظيم له . ثم أحاديث النهي مطلقة ولا دليل على التعليل بما ذكر . والظاهر أن العلة سد الذريعة والبعد عن التشبه بعبد الأوثان التي تعظم الجمادات التي لا تسمع ولا تنفع ولا تضر ، ولما في اتفاق المال في ذلك من العبث والتبذير الخالي عن النفع بالكلية ولأنه سبب لا يقاد السرج عليها الملعون فاعله . ومفاسد ما بنى على القبور من المشاهد والقباب لا تحصر . وقد أخرج أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس « لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج » وقد حققنا ذلك في رسالة مستقلة انتهى ﴿ وَزَخَرَفَتُهَا ﴾ لحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما أمرت بتشديد المساجد » أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان قال ابن عباس « لنزخرفتها كما زخرفت اليهود والنصارى » والتشديد رفع البناء وتزيينه بالشيد وهو الجص والحديث ظاهر في الكراهة أو التحريم لقول ابن عباس كما زخرفت اليهود والنصارى فإن التشبه بهم محرم وذلك أنه ليس المقصود من بناء المساجد إلا أن تكن الناس من الحر والبرد وتزيينه يشغل القلوب عن الاقبال على الطاعة وينهب الخشوع الذي هو روح جسم العبادة والقول بأنه يجوز تزيين المحراب باطل . قال المهدي في البحر ان تزيين الحرمين لم يكن برأى ذى حل وعقد ولا سكوت رضا أى من العلماء وإنما فعله أهل الدول الجبارة من غير مؤاذنة لأحد من أهل الفضل وسكت المسلمون والعلماء من غير رضا وهو كلام حسن . وفي قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « ما أمرت » اشعار بأنه لا يحسن فانه لو كان حسنا لأمره الله تعالى به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم . وأخرج البخارى من حديث ابن عمر أن مسجده صلى الله تعالى عليه وسلم كان على عهده مبنيًا باللبن وسقفه الجريد وعمده خشب النخل فلم يزد فيه أبوبكر شيئاً . وزاد فيه عمر وبناء على بنائه في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم باللبن والجريد وأعاد عمده خشباً ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كبيرة وبنى جدرانها بالأحجار المنقشة والقصة وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج . قال ابن بطال وهذا يدل على أن السنة في بنيان

المساجد القصد وترك الغلو في تحسينه فقد كان عمر رضى الله تعالى عنه مع كثرة الفتوحات في أيامه وكثرة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه وإنما احتاج الى تجديدده لأن جريد النخل كان قد نخر في أيامه ثم قال عند عمارته « أَرِكنَّ الناس من المطر وإياك أن تحمر أو تصفر فتفتن الناس » ثم كان عثمان المال في زمنه أكثر فحسبه بما لا يقتضى الزخرفة ومع ذلك أنكر بعض الصحابة عليه . وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك وذلك في أواخر عصر الصحابة وسكت كثير من أهل العلم عن انكار ذلك خوفاً من الفتنة فتأمل ﴿ وَتَسْرِ بِجُهَا ﴾ لحديث « لعن الله زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج » أخرجه أحمد وأبوداود والنسائي والترمذي وحسنه وفي اسناده أبو صالح باذام وفيه مقال . وأخرج أحمد ومسلم وأهل السنن عن جابر قال « نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يخصص القبر وأن يقعد عليه وأن يبنى عليه » وزاد الترمذي « وأن يكتب عليه وأن يوطأ » وصححه وأخرج النهى عن الكتابة أيضاً النسائي . وقال الحاكم ان الكتابة وان لم يخرجها مسلم فهي على شرطه ﴿ وَالْقُودُ ﴾ عليها لما أخرجه مسلم وأحمد وأهل السنن من حديث أبي هريرة قال « لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص الى جلده خير له من أن يجلس على قبر ^(١) » وأخرج أحمد باسناد صحيح عن عمرو ابن حزم قال « رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم متكئاً على قبر فقال لا تؤذ صاحب هذا القبر » قال في الحجة البالغة ومعنى أن لا يقعد عليه قيل أن يلازمه المزورون وقيل أن يطؤوا القبور وعلى هذا قلغنى اكرام الميت فالحق التوسط بين التعظيم الذى يقارب الشرك وبين الاهانة وترك الموالات به ﴿ وَسَبُّ الْأَمْوَاتِ ﴾ لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم « لا تسبوا الأموات فانهم قد أفضوا الى ما قدموا » أخرجه البخارى وغيره من حديث عائشة وأخرج أحمد والنسائي من حديث ابن عباس « لا تسبوا أمواتنا فتؤذوا أحياءنا » وفي اسناده صالح بن زهران وهو ضعيف ولكنه يشهد له ما ورد بمعناه من حديث سهل بن سعد والمغيرة . أقول أما السباب للأموات

(١) ظاهر صنيع الشارح يوهم أن هذا الحديث من كلام أبي هريرة وليس كذلك بل هو حديث سرفوع وقوله « وأهل السنن » يشمل الترمذي وليس كذلك فانه لم يروه انظر نيل الأوطار جزء (٤) ص (١٢٥)

من الشافعين لهم القامنين بالصلاة عليهم فما لهذا حمل الحاملون الجنازة اليهم فاذا كان لا يستجيز الدعاء للميت كمن يكون مثلاً معلوم النفاق فيدعو المصلي لنفسه ولسائر المسلمين اذا ألجأته الضرورة الى الصلاة عليه ومن حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه دع ما يريك الى ما لا يريك طوبى لمن شغلته عيوبه عن عيوب الناس . قال بعض المقصرين لرجل من أهل العلم ألا تلعن فلاناً قال وهل تعبداً الله بذلك قال نعم قال فحق عهدك بلعن الشيطان وفرعون فانهما من رؤس هذه الطائفة التي زعمت أن الله تعبداً بلعنهما قال لا أدري قال لقد فرطت فيما تعبداً الله به وترك ما هو أحق بما تفعل فعرف ذلك المقصر خطأه ﴿ وَالتَّعْزِيَةُ مُشْرُوعَةٌ ﴾ لحديث « من عزى مصاباً فله مثل أجره » أخرجه ابن ماجه والترمذي والحاكم من حديث ابن مسعود وقد أنكر هذا الحديث على علي بن عاصم . وأخرج ابن ماجه من حديث عمرو بن حزم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال « ما من مؤمن يعزى أخاه بمصيبته إلا كساه الله عز وجل من حلل الكرامة يوم القيامة » ورجال اسناده ثقات وأخرج الشافعي من حديث جعفر بن محمد عن ابيه عن جده قال « لما توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وجاءت التعزية سمعوا قائلاً يقول إن في الله عزاء من كل مصيبة وخلفاً من كل هالك ودركاً من كل فائت فبالله فتمقوا وإياه فارجوا فإن المصاب من حرم الثواب وفي اسناده القاسم بن عبيد الله بن عمرو وهو متروك . وأخرج البخاري ومسلم من حديث أسامة بن زيد قال « كنا عند النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأرسلت اليه احدي بناته تدعوه وتخبره أن صبيها أو ابناً لها في الموت فقال للرسول ارجع اليها فأخبرها أن الله ما أخذ والله ما أعطي وكل شيء عنده بأجل مسمى فرها فلتصبر ولتحتسب » فينبغي التعزية بهذه الألفاظ النابتة في الصحيح ولا يعدل عنها الى غيرها ^(١) ﴿ وَكَذَلِكَ إِهْدَاءُ الطَّعَامِ لِأَهْلِ الْمَيْتِ ﴾ لحديث عبد الله بن جعفر قال « لما جاء نعي جعفر حين قتل قال النبي ﷺ اصنعوا لآل جعفر طعاماً فقد أتاهم ما يشغلهم » أخرجه أحمد وأبوداود والترمذي

(١) لماذا لا يعدل عنها الى غيرها هل ورد الأمر بها والنهي عما عداهما نعم أن اتباع الوارد أفضل ولكن هذا لا يمنع اباحة التعزية بكل ما يراه الانسان نافعاً لتخفيف المصاب على أن لا يقول ما يفض الرب ولا يخالف المشرع

وابن ماجه وصححه ابن السكن وحسنه الترمذى . وأخرج نحوه أحمد والطبرانى
وابن ماجه من حديث أسماء بنت عميس أم عبدالله بن جعفر . وأخرج أحمد وابن
ماجه بإسناد صحيح من حديث جرير قال « كنا نعد الاجتماع الى أهل الميت وصنعة
الطعام بعد دفنه من النياحة » ولا يعارض هذا ما قد ثبت عن النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم وشرف وكرم * * *

كتاب الزكاة

وهي فريضة من فرائض الدين وركن من أركانه وضرورى من ضرورياته ؛
ولكنها لا تجب إلا فيما أوجب فيه الشارع الزكاة من الأموال وبينه للناس فان ذلك
هو بيان لمثل قوله « خذ من أموالهم صدقة » و « آتوا الزكاة » كما بين للناس قوله
تعالى (أقيموا الصلاة) ما شرعه الله تعالى من الصلوات التى بينها رسول الله ﷺ
للناس . قال الماتن وقد توسع كثير من أهل العلم فى إيجاب الزكاة فى أموال لم يوجب
الله الزكاة فيها بل صرح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فى بعض الأموال بعدم
الوجوب كقوله « ليس على المرء فى عبده ولا فرسه صدقة » وقد كان للصحابة أموال
وجواهر وتجاراات وخضراوات ولم يأمرهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بتزكية
ذلك ولا طلبها منهم ولو كانت واجبة فى شيء من ذلك لبين للناس ما نزل اليهم
فقد أوردنا فى هذا المختصر ما تجب فيه وأشرنا الى أشياء من الأموال التى لا زكاة
فيها مما قد جعله بعض أهل العلم من الأموال التى تجب فيها الزكاة كما ستسمع ذلك اهـ .
« تجب فى الأموال التى ستأتى » ببيانها عن قريب واجتمعت الأمة على أن
منع الزكاة كبيرة . قال فى العالمكبرية هى فريضة محكمة يكفر جاحدها ويقتل مانعها
قال مالك الأمر عندنا أن كل من منع فريضة من فرائض الله تعالى فلم يستطع المسلمون
أخذها كان حقا عليهم جهاده حتى يأخذوها منه . وبلغه أن أبابكر الصديق رضى الله
تعالى عنه قال « لو منعونى عقالا لجاهدتهم عليه » كذا فى المسوى « إذا كان المالك
مكلفا » اعلم أن هذه المقالة قد ينبوعنها ذهن من يسمها فاذا راجع الانصاف

ووقف حيث أوقفه الحق علم أن هذا هو الحق ويأنه أن الزكاة هي أحد أركان الاسلام ودعائمه وقوائمه ولا خلاف أنه لا يجب شيء من الاربعة الاركان التي الزكاة خامستها على غير مكلف فإيجاب الزكاة عليه ان كان بدليل فما هو فاجاء عن الشارع في هذا شيء مما تقوم به الحجة كما يروى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه أمر بالتجار في أموال اليتام لئلا تأكلها الزكاة فلم يصح ذلك في شيء مرفوعا الى النبي ﷺ فليس مما تقوم به الحجة . وأما ما روى عن بعض الصحابة فلا حجة فيه أيضا وقد عورض بمثله كما روي البيهقي عن ابن مسعود قال من ولي مال يتيم فليحص عليه السنين فاذا دفع اليه ماله اخبره بما فيه من الزكاة فان شاء زكى وان شاء ترك وروى نحوه ذلك عن ابن عباس وان قال قائل : ان الخطاب في الزكاة عام كقوله (خذ من أموالهم) ونحوه فذلك ممنوع وليس الخطاب في ذلك الا لمن يصلح له الخطاب وهم المكلفون وأيضا بقية الأركان بل وسائر التكليف التي وقع الاتفاق على عدم وجوبها على من ليس بمكلف الخطابات بها عامة للناس والصبي من جملة الناس فلو كان عموم الخطاب في الزكاة مسوغا لا يجابها على غير المكلفين لكان العموم في غيرها كذلك ، وانه باطل بالاجماع وما استلزم الباطل باطل مع ان تمام الآية أعني قوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة) يدل على عدم وجوبها على الصبي وهو قوله (تطهرهم وتزكهم بها) فانه لا معنى لتطهير الصبي والمجنون ولا لتزكيته فاجعلوه مخصصا لغير المكلفين في سائر الاركان الاربعة لزمهم أن يجعلوه مخصصا في الركن الخامس وهو الزكاة وبالجملة فاموال العباد محرمة بنصوص الكتاب والسنة لا يحلها الا التراضي وطيبة النفس أو ورود الشرع كالزكاة والدية والارش والشفعة ونحو ذلك فمن زعم أنه يحل مال أحد من عباد الله سيما من كان قلم التكليف عنه مرفوعا فعليه البرهان والواجب على المنتصف أن يقف موقف المنع حتى يزحزحه عنه الدليل ولم يوجب الله تعالى على ولي اليتيم والمجنون ان يخرج الزكاة من مالها ولا أمره بذلك ولا سوغه له بل وردت في أموال اليتام تلك القوارع التي تتصدع لها القلوب وترجف لها الافئدة : أقول وأما اشتراط الاسلام فالراجح ان الكفار مخاطبون بجميع الشرعيات لكنه منع صحتها منهم مانع الكفر

(م ٢٤ - ج ١ الروضة الندية)

فليس الاسلام شرطاً في الوجوب بل الكفر مانع عن الصحة والمكلف مخاطب برفع
 الموانع التي لا يجزىء عنه ما وجب عليه مع وجودها فنخذ هذه قاعدة كلية في كل باب
 من الأبواب التي يجعلون الاسلام فيها شرطاً للوجوب . وأما اشتراط الحرية فلا
 ريب أن هذا الاشتراط إنما يتم على قول من قال ان العبد لا يملك وهي مسألة قد
 تعارضت فيها الأدلة بما لا يتسع المقام لبسطه وهذه شرطية حقيقة عند القائل بعدم
 تملك العدم لأنه لا يجب على العبد أن يسعى في تحرير نفسه لتجب عليه الزكاة لما
 تقرر أن تحصيل شرط الواجب ليجب لا يجب فلا وجوب على العبد حال العبودية
 بخلاف الكافر فإن الوجوب ثابت عليه في حال كفره وإمكانه لا تتم تأدية الواجب
 إلا بإزالة المانع وهو الكفر وما لا يتم الواجب إلا به يجب كوجوبه . ومن ههنا يتبين
 لك الفرق بين هاتين القاعدتين فالأولى تستعمل قبل وجوب ذلك الواجب على
 الشخص والثانية بعد وجوبه عليه مع مانع يمنع عنه ومما ينبغي أن يجعل شرطاً في
 وجوب الزكاة التكليف كما فعل الماتن رحمه الله مع أنها مشروعة للتطهرة والتزكية
 كما نطق بذلك القرآن وهما لا يكونان لغير المكلفين فمن أوجب على الصبي زكاة في
 ماله تمسكاً بالعمومات فليوجب عليه بقية الأركان الأربعة تمسكاً بالعمومات وبالجملة
 فلا أصل في أموال العباد الحرمه (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) « لا يحل مال
 امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه » ولا سيما أموال اليتامي فإن القوارع القرآنية
 والزواجر الحديثية فيها أظهر من أن تذكر وأكثر من أن تحصر فلا يأمن ولي اليتيم
 إذا أخذ الزكاة من ماله من التبعة لأنه أخذ شيئاً لم يوجبه الله على المالك ولا على
 الولي ولا على المال . أما الأول فلأن المفروض أنه صبي لم يحصل له ما هو مناط
 التكليف الشرعية وهو البلوغ وأما الثاني فلأنه غير مالك للمال والزكاة لا تجب
 على غير مالك وأما الثالث فلأن التكاليف الشرعية مختصة بهذا النوع الانساني
 لا تجب على دابة ولا جاد والله أعلم •

﴿ بابُ زَكَاةِ الْحَيَوَانِ ﴾

﴿ إِنَّمَا تَجِبُ مِنْهُ فِي النَّعَمِ ﴾ أي الماشية وهي في أكثر البلدان الابل والبقر

والغنم ويجمعها اسم الأنعام وأما الخيل فلا تكثر صرمها ^(١) ولا تناسل نسلا وافراً إلا في أقطار يسيرة كتركستان كذا في الحجة ﴿ وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ ﴾ فتؤخذ من كل صرمة من الابل ناقة ومن كل قطيع من البقر بقرة ومن كل ثلة من الغنم شاة مثلاً ثم يعرف كل واحد من هذه بالمثل والقسمة والاستقراء لينتخذ ذلك ذريعة الى معرفة الحدود الجامعة المانعة كذا في الحجة وكونها لا تجب في غير الثلاثة الأنواع من الحيوانات فلأن الذي بين الناس ما نزل اليهم لم يوجبها عليهم في غيرها وأما ما ورد من ذكر حق الله تعالى في الخيل فالمراد به الجهاد *

﴿ فَصَلُّ إِذَا بَلَغَتِ الْإِبِلُ خَمْسًا فَقِيهَا شَاةٌ ثُمَّ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ فَقِيهَا ابْنَةُ مَخَاضٍ أَوْ ابْنُ لَبُونٍ وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ ابْنَةُ لَبُونٍ وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةٌ وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بَنْتًا لَبُونٍ وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حِقَّتَانِ إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ فَإِذَا زَادَتْ فَقِي كُلُّ أَرْبَعِينَ ابْنَةُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ ﴾ هذا التفصيل في فرائض الصدقة هو الثابت في حديث ألس « ان ابا بكر كتب لهم ان هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على المسلمين » ثم ذكر فيه ما يجب في كل عدد كما في هذا المختصر ثم قال فيه « فاذا تباین أسنان الابل في فرائض الصدقات فمن بلغت عنده صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسرتا له أو عشرين درهماً ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الا جذعة فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده وعنده ابنة لبون فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسرتا له أو عشرين درهماً ومن بلغت عند حقة ابنة لبون وليست عنده الا حقة فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست عنده ابنة لبون وليست عنده ابنة لبون وعنده ابنة مخاض فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسرتا له أو عشرين درهماً ومن بلغت عنده صدقة ابنة

(١) جم صرمة بكسر الصاد واسكان الراء في الاسان « يقال للقطعة من الابل صرمة اذا كانت خفيفة » ولا أدري وجهها للشارح في استعمالها في الخيل.

مخاض وليس عنده الا ابن لبون ذكر فانه يقبل منه وليس معه شيء ومن لم تكن معه الا اربع من الابل فليس فيها شيء الا أن يشاء ربها « وقد أخرج هذا الحديث أحمد والنسائي وأبو داود وأخرجه أيضاً البخاري مفرقا في صحيحه . قال ابن حزم هذا كتاب في نهاية الصحة عمل به الصديق بحضرة العلماء ولم يخالفه أحد وصححه ابن حبان وغيره . وقد أخرج أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه والدارقطني والحاكم والبيهقي نحو ما اشتمل عليه المختصر من حديث الزهري عن سالم عن أبيه قال « كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد كتب الصدقة ولم يخرجها الى عماله حتى توفي فأخرجها أبو بكر فعمل بها حتى توفي ثم أخرجها عمر من بعده فعمل بها قال فلقد هلك عمر يوم هلك وان ذلك لمقرون بوصيته « ثم ذكر الحديث . قال في الحجة وقد استفاض ذلك من رواية أبي بكر وعمر وابن مسعود وعمر بن حزم وغيرهم بل صار متواتراً بين المسلمين انتهى •

﴿ فَصْلٌ وَيَجِبُ فِي ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ ثُمَّ كَذَلِكَ ﴾ يدل على ذلك ما أخرجه أحمد وأهل السنن وابن حبان والحاكم وصححه من حديث معاذ بن جبل قال « بعثني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى اليمن وأمرني أن آخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً أو تببعة ومن كل أربعين مسنة « فاذا زادت على الأربعين فلا شيء في الزائد حتى يبلغ سبعين وفيها تبيع ومسنة الى ثمانين وفيها مستنان ثم كذلك . قال ابن عبد البر في الاستدكار لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ وأنه النصاب المجمع عليه •

﴿ فَصْلٌ وَيَجِبُ فِي أَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ شَاةٌ إِلَى مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ وَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٌ وَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ وَوَاحِدَةٌ وَفِيهَا أَرْبَعٌ ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ ﴾ هذا التفصيل هو الثابت في حديث انس وحديث ابن عمر اللذين تقدم تخريجهما في باب زكاة الابل وقد وقع الاجماع على ذلك •

﴿ فَصْلٌ وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مَقْتَرِقٍ مِنَ الْأَنْعَامِ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مَجْتَمِعٍ خَشِيبَةٍ الصَّدَقَةِ ﴾ لهنبيه صلى الله عليه وسلم عن ذلك كما في كتاب أبي بكر المحكى عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد تقدمت الإشارة اليه وكذلك في حديث ابن عمر

حاشا لكتاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ذلك كما سبقت الإشارة إليه وكذلك وقع التصريح بالنهي عن ذلك في غير الحديثين المذكورين فإن فيه النهي كذلك ومعنى التفريق بين مجتمع أن يكون لثلاثة أنفار لكل واحد أربعون شاة فإذا لم يجمعوها كان على كل واحد شاة وإذا جمعوها لم يجب فيها إلا شاة وصورة الجمع بين مفترق أن يكون لرجلين مائتا شاة وشاة فيكون عليهما فيها ثلاث شياه فيفرقونها حتى لا يكون على كل واحد منهما إلا شاة واحدة ونحو ذلك من الصور وهذا على اعتبار المسرح والمراح والخلطة وإن اختلف المالكون كما دلت على ذلك الأدلة ﴿وَلَا شَيْءٌ فِيَادُونَ الْفَرِيضَةِ﴾ ولا خلاف في ذلك ﴿وَلَا فِي الْأَوْقَاصِ﴾ وهي ما بين الفريضتين فلا خلاف في ذلك أيضاً إلا في رواية عن أبي حنيفة . وفي حديث معاذ عند أحمد وغيره « أن الأوقاص لا فريضة فيها » ﴿وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَيَتَرَاجَعَانِ بِالسُّوِيَّةِ﴾ لما وقع في الكتابين المذكورين من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « وما كان من خليطين فانهما يتراجعان بالسوية » والمراد أنهما إذا خلطا ما يملكانه من المواشي فبلغت النصاب أخرجوا زكاة تلك الماشية المخلوطة وكان على كل واحد بحساب ماشيته . وصورة ذلك أن يكون لكل واحد منهما عشرون شاة فيأخذ المصدق من الأربعين شاة من ملك أحدهما فيرجم على صاحبه بنصف قيمتها وهذا على أن مجرد خلط الشريكين بملكهما يصيرهما بمنزلة الماشية المملوكة لرجل واحد وهو الحق كما دلت على ذلك الأدلة ﴿وَلَا تُؤْخَذُ هَرَمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ وَلَا عَيْبٍ وَلَا صَغِيرَةٌ وَلَا أَكُولَةٌ وَلَا رُبِّي وَلَا مَا خَصَّ . وَلَا تَحُلُ غَنَمٍ﴾ لما في كتاب أبي بكر بلفظ « ولا تؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس » وفي كتاب عمر المحكي عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « لا تؤخذ هرمة ولا ذات عيب » وفي حديث عبدالله بن معاوية الغاضري مرفوعاً بلفظ « ولا تعطى الهرمة ولا الدرة ولا المريضة ولا الشرط ^(١) اللثيمة ولكن من أوسط أموالكم » أخرجه أبو داود والطبراني بإسناد جيد . وأخرج مالك في الموطأ والشافعي عن سفيان بن عبدالله الثقي « أن عمر بن الخطاب نهى المصدق أن

(١) الشرط بفتح الشين والراء مع صفار المال وهراره ووقع في الأصل الشرطة بالهاء إلى آخره وهو خطأ

يأخذ الأ كولة والربي والماخض وفحل الغنم « وقد روي ذلك عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابن أبي شيبة في مسنده والهرمة الكبيرة التي قد سقطت أسنانها وذات العوار بفتح العين المهمة وضما قيل هي العوراء وقيل هي المعيبة وقد شمل قوله ولا عيب كل ما فيه عيب بعد عند العارفين بالمواشي نقصاً فانه لا يخرج في الصدقة فتدخل في ذلك الدرة بفتح الدال المهمة مشددة بعدها راء مكسورة ثم نون وهي الجرباء والشرط اللثيمة هي صفار المال وشراره واللثيمة البخيلة بالين وغيرها وأما الأ كولة فهي بفتح الهمزة وضم الكاف العافر من الشاة والربي بضم الراء وتشديد الباء الموحدة الشاة التي تربي في البيت لبنها والماخض الحامل ^(١) وفحل الغنم هو الذي ينزو عليها لأن المالك يحتاج اليه وان لم يكن من الخيار •

﴿ بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ﴾

لا خلاف في وجوب الزكاة في الذهب والفضة مع النصاب والحول ولهذا قال الماتن رحمه الله ﴿ إِذَا سَالَ عَلَى أَحَدِهَا الْحَوْلُ رُبْعُ الْعُشْرِ ﴾ وذلك لأن الكنوز أنفس المال يتضررون بانفاق المقدار الكثير منها فمن حق زكاته أن يكون أخف الزكوات والذهب محمول على الفضة ﴿ وَنِصَابُ الذَّهَبِ عِشْرُونَ دِينَارًا وَنِصَابُ الْفِضَّةِ مِائَتَا دِرْهَمٍ ﴾ لحديث علي قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق فهاثوا صدقة الرقة من كل أربعين درهما درهما وليس في تسعين ومائة شيء فإذا بلغت مائتين ففيهما خمسة دراهم » أخرجه أحمد وأبوداود والترمذي والنسائي وفي لفظ « وليس فيما دون المائتين زكاة » وفي اسناده مقال وقد حسنه ابن حبر وتقل الترمذي عن البخاري تصحيحه . وأخرج أحمد ومسلم من حديث جابر قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة » وأخرجه

(١) هي الحامل التي أخذها الخاض لتضع والخاض الطلق عند الولادة

أحمد والبخاري من حديث أبي سعيد . وأخرج أبو داود من حديث علي قال « إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء يعني في الذهب حتى يكون لك عشرون ديناراً فإذا كانت لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار » وفي إسناده مقال ولكنه حسنه الحافظ ابن حجر ونقل الترمذي عن البخاري تصحيحه كالحديث الأول وقد وقع الإجماع على أن نصاب الفضة مائتا درهم ولم يخالف في ذلك إلا ابن حبيب الأندلسي والخمس الأوقى المذكورة في الحديث هي مائتا درهم لأن وزن كل أوقية أربعون درهما وذهب إلى أن نصاب الذهب عشرون ديناراً الجمهور . وقد روى عن الحسن وطاوس ما يخالف ذلك وهو مردود . وذهب إلى اعتبار الحول الأكثر . وذهب ابن عباس وابن مسعود وداود إلى أنه يجب على المالك إذا استفاد نصاباً أن يزكيه في الحال بمسكاً بمادل على مطلق الوجوب وهو إهمال للتقيد ~~بشيء~~ ولا شيء فيما دون ذلك ~~في~~ قال في الحجة وهل في الحلى زكاة الأحاديث فيه متعارضة وإطلاق الكنز عليه بعيد ومعنى الكنز حاصل والمخرج من الاختلاف أحوط . وفي الموطأ « كانت عائشة تلي بنات أخيها يتامى في حجرها لمن الحلى فلا تخرج من حلين الزكاة » قال مالك من كان عنده تبر أو حلى من ذهب أو فضة لا ينتفع به للبس فإن عليه فيه الزكاة في كل عام يوزن فيؤخذ ربع عشره إلا أن ينقص من وزن عشرين ديناراً عينا أو مائتي درهم فإن نقص من ذلك فليس فيه زكاة وإنما تكون الزكاة إذا كان إنما يمسكه لغير اللبس فأما التبر والحلى المكسور الذي يريد أهله صلاحه ولبسه فأما هو بمنزلة المتاع الذي يكون عند أهله فليس على أهله فيه زكاة . قال مالك ليس في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر زكاة . قلت قال به الشافعي في أظهر قولييه وخصه بالمباح وأما المحظور كالإواني والسوار والخلخال للرجل فتجب فيه الزكاة بكل حال وعند الحنفية تجب في الحلى إذا كان من ذهب أو فضة دون اللؤلؤ ونحوه ~~ولا زكاة~~ في غيرهما من الجواهر ~~كالدر والياقوت~~ والزمرد والألماس ^(١) واللؤلؤ والمرجان ونحوها لعدم وجود دليل يدل على ذلك والبراءة الأصلية مستصحبة وقد تقدم في أول كتاب

(١) سواء به (الماس) فادخل الالف واللام عليه خطأ لأنه معرف وأصله ماس ثم دخل عليه حرف التعريف

الزكاة ما يفيد هذا . أقول ليس من الورع ولا من الفقه أن يوجب الانسان على العباد ما لم يوجبه الله عليهم بل ذلك من الغلو المحض والاستدلال بمثل (خذ من أموالهم صدقة) يستلزم وجوب الزكاة في كل جنس من أجناس ما يصدق عليه اسم المال ومنه الحديد والنحاس والرصاص والثياب والفراش والحجر والمدر وكل ما يقال له مال على فرض أنه ليس من أموال التجارة ولم يقل بذلك أحد من المسلمين وليس ذلك لورود أدلة تخصص الأموال المذكورة من عموم (خذ من أموالهم) حتى يقول قائل انها تجب زكاة ما لم يخصه دليل لبقائه تحت العموم بل الذي شرع الله فيه الزكاة من أموال عباده هو أموال مخصوصة وأجناس معلومة ولم يوجب عليهم الزكاة في غيرها فالواجب حمل الاضافة في الآية الكريمة على العهد لما تقرر في علم الأصول والنحو والبيان أن الاضافة تنقسم الى الأقسام التي تنقسم اليها اللام ومن جملة أقسام اللام العهد بل قال المحقق الرضى إنه الأصل في اللام اذا تقرر هذا فالجواهر والآلء والدر والياقوت والزمرد والعقيق واليسر وسائر ما له نفاسة وارتفاع قيمة لا وجه لايجاب الزكاة فيه والتعليل للوجوب بمجرد النفاسة ليس عليه إثارة من علم ولو كان ذلك صحيحاً لكان في المصنوعات من الحديد كالسيوف والبنادق ونحوها ما هو أنفس وأعلى ثمناً ويلحق بذلك الصين والبلور واليشم وما يتعسر الاحاطة به من الاشياء التي فيها نفاسة وللناس اليها رغبة فما أحسن الانصاف والوقوف على الحمد الذي رسده الشارع وراحة الناس من هذه التكاليف التي ما أنزل الله بها من سلطان على أن الآية التي أوقعت كثيراً من الناس في ايجاب الزكاة فيما لم يوجبه الله وهي (خذ من أموالهم) قد ذكر أئمة التفسير انها في صدقة النفل وليست في صدقة الفرض التي نحن بصددتها ﴿ وَأَمْوَالُ التَّجَارَةِ ﴾ لما قدمنا من عدم قيام دليل يدل على ذلك وقد كانت التجارة في عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قائمة في أنواع مما يتجربه ولم ينقل عنه ما يفيد ذلك . وأما ما أخرجه أبو داود والدارقطني والبخاري من حديث جابر بن سمرة قال « كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يأمرنا بأن نخرج الزكاة فيما نعد » فقال ابن حجر في التلخيص ان في اسناده جهالة وأما ما رواه الحاكم والدارقطني عن عمران مرفوعاً بلفظ « في الابل صدقتها وفي

الغنم صدقتها وفي البر صدقته » بالزاي المعجمة فقد ضعف الحافظ في الفتح جميع طرقه وقال في واحدة منها هذا اسناد لا بأس به ولا يخفك أن مثل هذا لا تقوم به الحجة لا سيما في التكاليف التي تعم بها البلوى على أنه قد قال ابن دقيق العيد أن الذي رآه في المستدرک في هذا الحديث البر بضم الباء الموحدة وبالراء المهملة . قال والدارقطني رواه بالزاي لكن من طريق ضعيفة وهذا مما يوجب الاحتمال فلا يتم الاستدلال فلو فرضنا أن الحاكم قد صحح اسناد هذا الحديث كما قال المحلى في شرح المنهاج لكان مجرد الاحتمال مسقطاً للاستدلال فكيف اذا قد عورض ذلك التصحيح بتضعيف الحفاظ لما صححه الحاكم مع تأخر عصرهم عنه واستدراكمهم عليه ويؤيد عدم الوجوب ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الصحيح من حديث أبي هريرة « ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه » وظاهر ذلك عدم وجوب الزكاة في جميع الأحوال . وقد نقل ابن المنذر الاجماع على زكاة التجارة وهذا النقل ليس بصحيح فأول من يخالف في ذلك الظاهرية وهم فرقة من فرق الاسلام . أقول وأما الاستدلال بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « وأما خالد فقد حبس أدراعه وأعتده ^(١) في سبيل الله » فلا تقوم به الحجة الا اذا كانت المطالبة له بزكاة ذلك الذي حبسه مع كونه للتجارة فعرفهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنها قد صارت عبسة وأنه لا زكاة فيها بعد التحبيس وليس الأمر كذلك بل الظاهر أنهم لما أخبروا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بأن خالدًا امتنع من الزكاة رد عليهم بذلك والمراد أن من بلغ في التقرب الى الله الى هذا الحد وهو تحبيس أدراعه وأعتده يبعد كل البعد أن يمتنع من تأدية ما أوجبه الله عليه من الزكاة مع كونه قد تقرب بما لا يجب عليه فلا يكون في ذلك دليل على وجوب زكاة التجارة . وأما الاستدلال بقول عمر فهو ممن لا يقول بحجية قول الصحابي ولكنه اذا وافق قول الصحابي ما يعتقده ضم اليه دعوى الاجماع السكوتي مجازفة . اذا تقرر هذا علمت

(١) العاد بفتح العين والتاء وبعدها الف آلة الحرب من السلاح والدواب وغيرها جمعه أعتد بضم التاء ويجوز كسرهما

أنه لا دليل يدل على وجوب زكاة التجارة والبراءة الأصلية مستصعبة حتى يقوم دليل ينقل عنها . وأما ما حكاه ابن المنذر من الاجماع على زكاة التجارة فلا أدري كيف تجاسر على هذا ولو سلمناه لما قامت به حجة الا على من يقول بحجية الاجماع وقد عرفت ما هو الصواب في هذا الباب في كتابنا حصول المأمول من علم الأصول وقد حقق الماتن رحمه الله المقام في كتابه ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول فليراجع ﴿وَالْمُسْتَغْلَاتُ﴾ كالدور التي يكرها مالكم وكذلك الدواب ونحوها لعدم الدليل كما قدمنا وأيضاً حديث « ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه » يتناول هذه الحالة أعني حالة استغلالها بالكراء لها وان كان لا حاجة الى الاستدلال بل القيام مقام المنع يكفي . أقول هذه المسألة من غرائب العلماء التي ينبغي أن تكون مغفورة باعتبار ما لهم من المناقب فان ايجاب الزكاة فيما ليس من الأموال التي يجب فيها الزكاة بالاتفاق كاللور والعقار والدواب ونحوها بمجرد تأجيرها بأجرة من دون تجارة في أعيانها مما لم يسمع به في الصدر الأول الذين هم خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم فضلاً أن يسمع فيه بدليل من كتاب أو سنة وقد كانوا يستأجرون ويؤجرون ويقبضون الأجرة من دورهم وضياعهم ودوابهم ولم يخطر ببال أحدهم أنه يخرج في رأس الحول ربع عشر قيمة داره أو عقاره أو دوابه وانقرضوا وهم في راحة من هذا التكليف الشاق حتى كان آخر القرن الثالث من أهل المائة الثالثة فقال بذلك من قال بدون دليل الا بمجرد القياس على أموال التجارة وقد عرفت الكلام في الأصل • فكيف يقوم الغل والمواد أعوج • مع أن هذا القياس في نفسه مختل بوجوه منها وجود الفارق بين الأصل والفرع فان الانتفاع بالمنفعة ليس كالانتفاع بالعين . وأما العمومات التي أوردوها فهي عن الدلالة على المطلوب بمراحل والامر أوضح من أن تستغرق الاوقات في ابطاله ودفعه . وأما ما زعموه من أن الموجب أولى من المسقط فذلك على عدم تسليبه أما هو بعد الاتفاق على أن الموجب والمسقط اجتماعاً في أمر قد قضى الشرع بالوجوب في أصله والامر ههنا بالعكس فان الشرع لم يوجب في أعيان الدور والعقار التي هي أصل الاستغلال شيئاً ثم أين هذا الموجب وما هو •

﴿ بَابُ زَكَاةِ النَّبَاتِ ﴾

﴿ يَجِبُ الْعُشْرُ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ وَالزَّيْبِ ﴾ وجوب الزكاة من هذه الاجناس لشمول الادلة الصحيحة لها وللتنصيص عليها في حديث أبي موسى ومعاذ حين بعثهما صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم فقال « لا تأخذا الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والحنطة والزيب والتمر » أخرجه الحاكم والبيهقي والطبراني قال البيهقي رواه ثقات وهو متصل . وأخرج الطبراني عن عمر قال « انما من رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في هذه الاربعة » فذكرها . وأخرج ابن ماجه والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ « انما من رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزيب » زاد ابن ماجه « والذرة » وفي اسناده محمد بن عبيد الله العرزمي^(١) وهو متروك . وأخرج البيهقي من طريق مجاهد قال « لم تكن الصدقة في عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا في خمسة » فذكرها . وأخرج أيضاً من طريق الحسن فقال « لم يفرض الصدقة النبي ﷺ الا في عشرة » فذكر الخمسة المذكورة والابل والبقر والغنم والذهب والفضة . وأخرج أيضاً عن الشعبي أنه قال « كتب رسول الله ﷺ الى أهل اليمن انما الصدقة في الحنطة والشعير والتمر والزيب » قال البيهقي هذه المراسيل طرقها مختلفة وهي يؤكد بعضها بعضاً ومعهما حديث أبي موسى ومعهما قول عمر وعلى وعائشة ليس في الخضراوات زكاة انتهى ﴿ وَمَا كَانَ يُسْقَى بِالْمَسْنِيِّ مِنْهَا قَفِيرٌ نِصْفُ الْعُشْرِ ﴾ وجهه حديث جابر عن النبي ﷺ قال « فيما سقت الأنهار والغنم عشر وفيما سقى بالسانية^(٢) نصف العشر » رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبوداود قال^(٣) الأنهار والعيون . وأخرج البخاري وأحمد وأهل السنن من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « فيما سقت السماء والعيون أو كان عَثْرِيًّا العشر وفيما يسقى بالنضح نصف العشر » فان الذي هو

(١) بتقديم الراء على الزاي وفي الاصل بتقديم الزاي على الراء وهو خطأ (٢) السانية وجمعها السواني ما يسقى عليه الزرع والحيوان من يعب وغيره (٣) لهله « وقال »

أقل تمانياً وأكثر ريباً أحق بزيادة الضريبة والذي هو أكثر تمانياً وأقل ريباً أحق بتخفيفها والعنري بفتح العين المهملة والمثلثة وكسر الراء المهملة هو الذي يشرب بعروقه وقيل الذي في سواقي العيون ونحوها . والحق وجوب الزكاة من العين ولا يسوغ اخراج القيمة الا لعذر مسوغ لحديث « خذ الحب من الحب والشاه من الغنم والبعير من الابل والبقرة من البقر » أخرجه أبو داود والحاكم وصححه على شرط الشيخين ^(١) . وأما قول معاذ فهو فعل صحابي لا حجة فيه على انه منقطع كما صرح بذلك الحفاظ ^(٢) . وأما الاعتذار عن الحديث بأنه لا ظاهر له فهذه احدى العصى التي يتوكل عليها المقلدة ﴿ وَنَصَابُهَا خَمْسَةُ أَوْسُقٍ ﴾ لحديث أبي سعيد في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » وفي رواية لأحمد وابن ماجه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « الوسق ستون صاعا » وفي رواية لأحمد وأبي داود « الوسق ستون مختوماً ^(٣) » قال في الحجة البالغة وإنما قدر من الحب والتمر خمسة أوسق لأنها تكفي أهل بيت الى سنة وذلك لأن أقل البيت الزوج والزوجة وثالث خادم أو ولد بينهما وما يضاهى ذلك من أقل البيوت . وغالب قوت الانسان رطل أو مد من الطعام فإذا أكل كل واحد من هؤلاء ذلك المقدار كفاهم لسنة وبقيت بقية لنوائبهم أو ادامهم انتهى . قال ابن القيم وقد ردت السنة الصحيحة الصريحة المحككة في تقدير نصاب المشتريات بخمسة أوسق بالمشابه من قوله « فيما سقت السماء العشر وما سقى بنضح أو غرب فنصف العشر » قالوا وهذا يعم القليل والكثير وقد عارضه الخصاص ودلالة العام قطعية كالخاص وإذا تعارضا قدم الأحوط وهو الوجوب فيقال يجب العمل بكلا الحديثين ولا يجوز

(١) رواه الحاكم في المستدرک جزء (١ ص ٣٨٨) وقال صحيح على شرط الشيخين ان صحیح سماع عطاء ابن یسار عن معاذ بن جبل فانی لا أتقنه قال الذهبي « لم يلقه » وقال ابن حجر في التلخيص لم يصح لانه ولد بعد موته اوفى سنة موته أو بعد موته بسنة

(٢) هو قوله لأهل انين { اتوفى بكل خميس وليس آخذه منكم مكان الصدقة } رواه البخاري معلقا والبيهقي وهو منقطع أيضاً

(٣) هذه الرواية نرى أنها خطأ فان المختوم هو صاع اتخذ الحجاج وقال لأهل المدينة اني قد اتخذت لكم مختوماً على صاع عمر بن الخطاب

معارضة أحدهما بالآخر والغاء أحدهما بالكلية فإن طاعة الرسول فرض في هذا وفي هذا ولا تعارض بينهما بحمد الله تعالى بوجه من الوجوه . فإن قوله « فيما سقت السماء العشر » إنما أريد به التمييز بين ما يجب فيه العشر وما يجب فيه نصفه فقد ذكر النوعين مفرقا بينهما في مقدار الواجب . وأما مقدار النصاب فسكت عنه في هذا الحديث وبينه نصاً في الحديث الآخر فكيف يجوز المدول عن النص الصحيح الصريح المحكم الذي لا يحتمل غير ما أول عليه البتة إلى الجمل المتشابه الذي غايته أن يتعلق نيه بعموم لم يقصدوا بيانه بالخاص المحكم المبين كبيان سائر العمومات بما يخصها من النصوص انتهى . أقول الأحاديث القاضية بإيجاب العشر أو نصف العشر تقتضي التسوية بين القليل والكثير وأحاديث لا زكاة فيها دون خمسة أوسق تقتضي اختصاص الوجوب بمقدار معلوم هو الخمسة الأوسق وعدم الوجوب فيما دونها فلا أحاديث الأولية (١) عامة لقليل ما أخرجت الأرض من الأنواع الخصوصية ولكثيره والأحاديث الثانية خاصة ببعض ذلك الخارج دون بعض مصرحة بنفي الوجوب عن دون الخمسة الأوسق بمنطوقها مثبتة لوجوبها في الخمسة فصاعداً بمفهومها وهي أحاديث صحيحة فاهمها مع كونها خاصة والرجوع إلى العامة خارج عن سنن الانصاف ولم يكن بيد من أهملها شيء يدفعها إلا بمجرد تكليف العباد بما هو أشق الشكوك كشكرك الموسوسين في الطهارة . وهذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا فيما دون خمس أواق صدقة ولا فيما دون خمس ذود صدقة » ثبت هذا عنه في حديث واحد فكان على من أوجب الزكاة فيما دون خمسة أوسق أن يوجبها فيما دون خمس أواق وخمس ذود بل يوجبها فيما دون الأربعين من الغنم والثلاثين من البقر تمسكاً بالعمومات القاضية بوجوب أصل الزكاة في الأموال فإنه لا فرق بينها وبين حديث « فيما أخرجت الأرض العشر » وليست المكيالات بالشك أولى من غيرها والله المستعان . وقد حكى ابن المنذر الإجماع على أن الزكاة لا تجب فيما دون خمسة أوسق مما أخرجت الأرض والمقام وإن كان حقيقاً بأن يقع الإجماع

(١) بفتح الواو المشددة قال ثعلب { من الأولات دخولا والآخرات خروجاً واحدهما الأولية والآخرة ثم قال ليس هذا من أصل الباب إنما أصل الباب الأول والأولى كالأطول والطارى } قاله في اللسان

عليه لکن الخلاف لجماعة من العلماء أشهر من نار على علم وكيف خفى على ابن المنذر مذهب أبي حنيفة رحمه الله وهو متداول عند جميع أهل المذاهب حتى قال ابن العربي المالكي أن أقوى المذاهب وأحوطها للمساكين مذهب أبي حنيفة وهو التمسك بالعموم انتهى . وهذه غفلة من مثل هذا الحافظ ناشئة عن الوسوسة التي قدمنا لك ذكرها فان الشارع أشفق بفقره أمتة من كل أحد وأى قوة وأحوطية في شيء مخالف لنصه الصريح وكيف يخفى على عالم أن هذه الشقة التي هي المستندة لهذه المقالة مستلزمة لظلم الاغنياء وأخذ أموالهم بدون طيبة من أنفسهم وأكلها بالباطل وسيوف السلاطين تابعة لأقلام العلماء فاذا أجبروا أهل الاموال على تسليم زكاة دون الخمسة الاوسق استناداً الى قول من قال بذلك بمجرد الشك والشقة على الفقراء لا يمكنها يقتضيه الاجتهاد فهم شركاء في هذه المظلمة التي هي محض أكل أموال الناس بالباطل . وما أحسن الوقوف على الحدود الشرعية والمشى على الطريقة النبوية فذلك هو الورع الخالص وخير الهدي هدى محمد صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ وَلَا شَيْءَ فِيهَا عَدَا ذَٰلِكَ ﴾ قال المجد في الصراط المستقيم ولم يكن من العادة النبوية أخذ الزكاة من الخيل والرقيق والبنال والحر والبقول والبطيخ والخيار والعسل والفواكه التي لا تدخل المكيال ولا تصلح للادخار إلا الرطب والعنب فانه كان يأخذ الزكاة منهما لا يفرق بين الرطب واليابس انتهى ﴿ كَالْخَضْرَاوَاتِ وَغَيْرِهَا ﴾ حديث الخضرافات أخرجه الدارقطني والحاكم والاثرم في سننه أن عطاء بن السائب قال « أراد عبدالله بن المغيرة أن يأخذ صدقة من أرض موسى بن طلحة من الخضرافات فقال له موسى بن طلحة ليس لك ذلك ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقول ليس في ذلك صدقة » وهو مرسل قوى وقد أخرجه الدارقطني والحاكم من حديث اسحق بن يحيى بن طلحة عن عمه موسى بن طلحة عن معاذ بلفظ « وأما القثاء والبطيخ والرمان والقصب فمفروغا عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم » قال الحافظ وفيه ضعف وانقطاع . وروى الترمذي بعضه من حديث موسى بن طلحة عن معاذ وقد رواه ابن عدي من وجه آخر عن أنس والدارقطني من حديث علي ومن حديث محمد بن جحش ومن حديث عائشة

ورواه أيضاً البيهقي عن علي وعمر موقوفاً وفي طرق حديث الخضر اوات مقلد
لكنه روى من طرق كثيرة يشهد بعضها لبعض فينتهض للاحتجاج به واذا انضم
الى ما تقدم في وجوب الزكاة في تلك الاجناس الاربعة أو الخمسة انتهض الجميع
للاحتجاج بلا شك ولا شبهة . وقد رويت تلك الروايات بلفظ الحصر على تلك
الاجناس كما سبق وكان ذلك هو البيان منه صلى الله عليه وآله وسلم لما أنزله الله
تعالى فلا تجب في غير ذلك من النباتات وقد ذهب الى ذلك الحسن البصري
والحسن بن صالح والثوري والشعبي : وأيضاً يمكن الجمع بطريق أخرى وهي أن هذه
الادلة المذكورة هنا مخصصة لعمومات القرآن والسنة وذلك واضح ولا يصح جعل ذلك
من باب التنصيص على بعض أفراد العام لما في ذلك من الحصر تارة والنفي لما عدا
ما ذكر أخرى : أقول العمومات الشاملة للخضر اوات كقوله تعالى (وآتوا حقه يوم
حصاده) وقوله (خذ من أموالهم صدقة) وقوله ﷺ « فيما سقت السماء العشر »
قد خصصت بمخصصات كثيرة منها حديث الاوساق ومنها الأحاديث القاضية بأن
الزكاة لا تجب إلا في الأربعة الأنواع الشعير والحنطة والتمر والزبيب هذا في الاشياء
التي تثبت على وجه الأرض وفيما عداها السوائم الثلاث والذهب والفضة والواجب
بناء العام على الخاص كما هو اجماع من يعتد به من أهل العلم فلا وجوب فيما عدا هذه
الثلاثة الأمور سواء كان من الخضر اوات أو غيرها بل قد ورد في الخضر اوات
يخصوصها ما يدل على عدم وجوب الزكاة فيها من طرق يشهد بعضها لبعض كما أوضح
ذلك الماتن في شرح المنتقى . فليكن هذا البحث منك على ذكر فإن الاحتجاج بمثل
هذه العمومات قد كثر في أهل العلم مع عدم الالتفات الى الأدلة الخاصة والذهول
عن وجوب بناء العام على الخاص *

والحاصل أن رسول الله ﷺ قد بين للناس ما نزل اليهم ففرض على الأمة
فرائض في بعض أملاكهم ولم يفرض عليهم في البعض الآخر ومات على ذلك وتأخير
البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما تقرر في الاصول فمن زعم أنها تجب الزكاة في غير
ما بينه رسول الله ﷺ متمسكا بالعمومات القرآنية كان محجوجا بما ذكرناه ، هذا
على فرض أنه لم يثبت عنه الا مجرد البيان من دون ما يفيد عدم الوجوب في البعض

المسكوت عنه فكيف وقد ثبت عنه ما يفيد ذلك كحديث أبي موسى ومعاذ عند الحاكم والبيهقي والطبراني « أن رسول الله ﷺ لما بعثهما إلى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم قال « لا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة الشعير والحنطة والزبيب والتمر » قال البيهقي رواه ثقات وهو متصل . وأخرج الطبراني عن عمر قال « أما سن رسول الله ﷺ الزكاة في هذه الأربعة » فذكرها ونحوه عن جماعة من الصحابة وفي بعضها ذكر الذرة ولكن من طريق لا تقوم بمثلها الحبة ﴿ وَيَجِبُ فِي الْعَسَلِ الْعَشْرُ ﴾ وجهه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ « أنه أخذ من العسل العشر » أخرجه ابن ماجه . وقال الدارقطني يروى عن عبد الرحمن ابن الحارث وابن لهيعة عن عمرو بن شعيب ورواه يحيى بن سعيد الانصارى عن عمرو بن شعيب ومثله حديث أبي سيارة عند أحمد وابن ماجه وأبي داود والبيهقي قال « قلت يا رسول الله ان لي نحلا قال فأدّ العشر » وهو منقطع . وأخرج الترمذي عن ابن عمر « أن رسول الله ﷺ قال في العسل في كل عشرة أزقاق زق » وفي اسناده صدقة السمين وهو ضعيف الحفظ . وأخرج عبد الرزاق والبيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ « أدوا العشر في العسل » وفي اسناده منير بن عبد الله وهو ضعيف . والجميع لا يقصر عن الصلاحية للاحتجاج به وفي العسل أحاديث أخرى لم ينتهض شيء منها للاحتجاج به وقد جمعها الماتن في شرح المنتقى فليراجع ﴿ وَيَجُوزُ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ ﴾ لحديث علي « أن العباس بن عبد المطلب سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن يحل فرخص له في ذلك أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم والدارقطني والبيهقي وقد قيل انه مرسل وقد روى عن علي بلفظ آخر من طريق أخرى أخرجه البيهقي « أن النبي ﷺ قال انا كنا احتجنا فأسلمنا العباس صدقة عامين » ورجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعاً . وفي الصحيح من حديث أبي هريرة « أن النبي ﷺ قال في زكاة العباس هي على ومثلها معها » لما قيل انه منع من الصدقة وقد قيل انه كان تسلف منه صدقة عامين فدل على أنه يجزىء عن المعجل أى يسقط الوجوب عند الاتصاف به ولا شك أن التعجل لا يكون تعجيلاً الا اذا كان قبل الوجوب ﴿ وَهَلِ الْإِمَامُ أَنْ يَرُدَّ صَدَقَاتِ أَغْنِيَاءَ كُلِّ مَحَلٍّ فِي فَقَرَائِهِمْ ﴾

وجهه حديث أبي جحيفة قال « قدم علينا مصدق رسول الله ﷺ فأخذ الصدقة من أغنيائنا فجعلها في قرائنا فكنت غلاماً يتباً فأعطاني منها قلوصاً » أخرجه الترمذي وحسنه . وحديث عمران بن حصين « أنه استعمل على الصدقة فلما رجع قيل له أين المال فقال وللمال أرسلني أخذناه من حيث كنا نأخذ على عهد رسول الله ﷺ ووضعناه حيث كنا نضعه » أخرجه أبوداود وابن ماجه . وعن طارس قال « كان في كتاب معاذ من خرج من مخلاف الى مخلاف فان صدقته وعشره في مخلاف عشيرته » أخرجه الانزم وسعيد بن منصور باسناد صحيح . وفي الصحيحين عن معاذ « أن النبي ﷺ لما بعثه الى اليمن قال له خذها من أغنيائهم وضعها في قرائهم » ﴿ وَيَبْرَأُ رَبُّ الْمَالِ بِدَفْعِهَا إِلَى السُّلْطَانِ وَإِنْ كَانَ جَائِزاً ﴾ لحديث ابن مسعود في الصحيحين وغيرها « أن رسول الله ﷺ قال انها ستكون بعدي أثره وأمر تنكرونها قالوا يارسول الله فما تأمرنا قال تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم » وأخرج مسلم والترمذي وصححه من حديث وائل بن حجر قال « سمعت رسول الله ﷺ ورجل يسأله فقال أرايت ان كان علينا أمراء يمنعونا حقنا ويسألونا حقهم فقال اسمعوا وأطيعوا فأما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم » وأخرج أبوداود من حديث جابر بن عتيك (١) مرفوعاً بلفظ « سيأتيكم ركب مبغضون فاذا أتوكم فرحبوا بهم وخلوا بينهم وبين ما يتغنون فان عدلوا فلا أنفسهم وان ظلموا فعلوها وأرضوهم فان تمام زكاتكم رضائهم » وأخرج الطبراني عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً « ادفعوا اليهم ما صلوا الخمس » وفي الباب آثار عن الصحابة حتى أخرج البيهقي عن عمر أنه قال « ادفعوها اليهم وان شربوا الخمر » واسناده صحيح . وأخرج أحمد من حديث أنس « أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ اذا أديت الزكاة الى رسولك فقد برئت منها الى الله ورسوله فقال نعم اذا أديتها الى رسولي فقد برئت منها الى الله ورسوله فلك أجرها وأثمها على من بدلها » وأخرج البيهقي من حديث أبي هريرة « اذا أتاك المصدق فأعطه صدقتك فان اعتدي عليك فوله ظهرك ولا تلغنه وقل

(١) في الأصل { جابر بن عبيد } وهو خطأ

اللهم انى احتسب عنك ما أخذ منى « وقد ذهب الى ما دلت عليه هذه الادلة الجمهور وأن الدفع الى السلطان أو بأمره يجزى المالك وان صرفها في غير مصرفها سواء كان عادلاً أو جائراً . أقول لا ريب أن مجموع الادلة يقتضى أن أمر الزكاة الى النبي ﷺ فان قوله تعالى (خذ من أموالهم) خطاب له ان سلم أنه في صدقة الفرض وقد تقدم ما فيه . وأنص من الآية على المطلوب حديث « أمرت أن آخذها من أغنيائكم » وأحاديث بعثه ﷺ للسعاة وأمره لهم بأخذ الصدقات . ومن ذلك الأدلة الواردة في الاعتداد بما أخذه سلاطين الجور فانها متضمنة لوجوب الدفع اليهم والاجتزاء بما دفع اليهم . ومن ذلك حديث « من أعطاهم مؤنجراً فله أجره ومن منعها فانا نأخذها وشر ماله » ومنها الأدلة من الكتاب والسنة الدالة على وجوب طاعة أولى الامر ولكن لا يخفى أن مجموع هذه الادلة وان أفاد أن للأئمة والسلاطين المطالبة بالزكاة وقبضها ووجوب الدفع اليهم عند طلبهم لها فليس فيها ما يدل على أن رب المال اذا صرفها في مصرفها قبل أن يطالبه الامام بتسليمها لا تجزئه ولا يجوز له ذلك لان الوجوب على أرباب الأموال والوعيد الشديد لهم والترغيب نارة والترهيب أخرى لمن عليه الزكاة اذا لم يخرجها يستفاد من مجموعه أن لهم ولاية الصرف أما مع عدم الامام فظاهر وأما مع وجوده من غير طلب منه فكذلك أيضاً ويؤيد ذلك حديث « أما خالد فقد حبس أدرعه وأعتده في سبيل الله » فانه ﷺ أجاب بذلك على من قال له ان خالداً منع من تسليم الزكاة وأما مع المطالبة من الامام فالظاهر أنه لا يجوز لرب المال الصرف لانه عصيان لمن أمر الله بطاعته ولكن هل يجزئه ذلك أم لا الظاهر الاجزاء لانه لا ملازمة بين كونه عاصياً لامر الامام وبين عدم الاجزاء ومن زعم ذلك طوّل بالدليل فان قيل الدليل ما تقدم من قوله ﷺ « ومن منعها فانا نأخذها وشر ماله » فيقال الحديث على ما فيه من المقال لا يصلح للاستدلال به على هذا لأن المراد أنه منع الزكاة ولم يسلمها الى الامام ولا صرفها في مصارفها كما هو مدلول المنع الواقع على ضمير الزكاة في الحديث كما في أحاديث الوعيد لما منع الزكاة فان المراد به المانع لها عن الاخراج مطلقاً ومما يؤيد ثبوت الولاية لرب المال قوله تعالى (إن تبدوا الصدقات فنعماً هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير

لكم) ففي هذه الآية أعظم متمسك وأوضح مستند . ومن زعم أنها في صدقة النفل بدليل السياق فلم يصب لأن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما تقرر في الأصول . نعم تطبيق الأدلة الواردة منه ﷺ على من بعده من الأئمة والسلاطين حتى يكون لهم مثل الذي له في أمر الزكاة يحتاج الى فضل نظر ولا يقنع الناظر بمجرد الاجماع السكوتي الواقع من الناس بعد عصره ﷺ وأما قتال الصحابة لما نعى الزكاة فلكونهم ارتدوا بذلك وصمموا على منع اخراجها وقد أمر ﷺ أمته بقتال الناس حتى يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويفعلوا سائر أركان الاسلام . وأعظم ما يستأنس به ما ورد في طاعة السلاطين وان ظلموا وأن دفعها اليهم من الطاعة لهم كما في حديث ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال « انما ستكون بعدى أثره وأمر تنكرونها قالوا يا رسول الله فما تأمرنا قال تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم » أخرجه الشيخان وغيرهما . وعن وائل بن حجر قال « سمعت رسول الله ﷺ ورجل يسأله فقال أرأيت ان كان علينا أمراء يمنعونا حقنا ويسألونا حقهم قال اسمعوا وأطيعوا فانما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم » أخرجه مسلم وغيره . وفي الباب أحاديث كثيرة وهي تفيد وجوب طاعتهم فيما طلبوا اذا كان في معروف غير معصية وطلبهم للزكاة من المعروف اذا كانوا يجعلونها في أمر غير معصية الله والامر بالطاعة فرع ثبوت الولاية ونبوتهما يستلزم الاجزاء وقد ذهب الى هذا الجمهور من الصحابة فمن بعدهم ويؤيد ذلك حديث جابر بن عتيك عند أبي داود مرفوعاً بلفظ « سيأتيكم ركب مبغضون فاذا أتوكم فرحبوا بهم وخلوا بينهم وبين ما ينتفون فان عدلوا فلا أنفسهم وان ظلموا فعلوها وأرضوهم فان تمام زكاتكم رضاهم » وأخرج الطبراني من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً « ادفعوا اليهم ما صلوا الخمس » ويفى عن جميع هذا التكليف بطاعة سلاطين الجور ما أقاموا الصلاة . وفي بعض الاحاديث الامر بالطاعة للظلمة ما لم يظهروا كفراً فمن طلب الزكاة منهم لم تتم الطاعة له التي كافنا الله بها الا بالدفع اليه والله أعلم أن يجمع علي رب المال في ماله زكاتين زكاة للظالم المأمور بطاعته وزكاة أخرى تصرف الى غيره *



﴿ بَابُ مَصَارِفِ الزَّكَاةِ ﴾

﴿ هِيَ ثَمَانِيَةٌ كَمَا فِي الْآيَةِ ﴾ الكريمة (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) فَانْهَذَا تَضَمَّنَتْ الثَّمَانِيَةَ الْأَنْوَاعَ الَّتِي هِيَ مَصَارِفُ الزَّكَاةِ وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَرْثِ الصَّدَائِي قَالَ « أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعْتَهُ فَأَتَى رَجُلٌ فَقَالَ أُعْطِيَ مِنَ الصَّدَقَةِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ اللَّهَ لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيٍّ وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ حَتَّى حُكِمَ فِيهَا هُوَ فَجَزَّأَهَا ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءٍ فَإِنْ كُنْتَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ أُعْطَيْتُكَ » وَفِي اسْنَادِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعَمِ الْإِفْرِيقِيُّ وَفِيهِ مَقَالٌ قَالَ فِي الْمَسْوِيِّ الْفَقِيرُ هُوَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ مَنْ لَا مَالَ لَهُ وَلَا حِرْفَةَ يَقَعُ مِنْهُ مَوْقَعًا وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مَنْ لَهُ أَدْنَى شَيْءٍ وَهُوَ مَادُونُ النَّصَابِ أَوْ قَدَرُ نَصَابٍ غَيْرِ تَامٍ وَهُوَ مُسْتَفْرَقٌ فِي الْحَاجَةِ وَالْمَسْكِينُ هُوَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ مَنْ لَهُ مَالٌ أَوْ حِرْفَةٌ يَقَعُ مِنْهُ مَوْقَعًا وَلَا يَغْنِيهِ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ فَيَحْتَاجُ إِلَى الْمَسْأَلَةِ لِقَوْتِهِ أَوْ مَا يُوَارِي بَدَنَهُ وَالْعَامِلُ لَهُ مِثْلُ عَمَلِهِ سَوَاءً كَانَ فَقِيرًا أَوْ غَنِيًّا وَعَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ قِسْمَانِ مِنْ أَسْلَمَ وَنَيْتُهُ ضَعِيفَةٌ أَوْ لَهُ شَرَفٌ يَتَوَقَّعُ بِاعْطَائِهِ إِسْلَامَ غَيْرِهِ فَيُعْطُونَ مِنَ الزَّكَاةِ عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ سَقَطَ سَهْمُهُمْ لَغَلْبَةِ الْإِسْلَامِ وَالرِّقَابُ هُمُ الْمَكَاتِبُونَ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنْفِيَّةِ وَالْفَارِمِ هُوَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مَنْ أَرَزَمَهُ دِينَ وَلَا يَمْلِكُ نَصَابًا فَاضْلًا عَنْ دِينِهِ أَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ عَلَى النَّاسِ لَا يُمْكِنُ أَخْذُهُ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ قِسْمَانِ مِنْ اسْتَدَانَ لِنَفْسِهِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ وَالْأُظْهَرُ اشْتِرَاطُ الْحَاجَةِ أَوْ اسْتَدَانَ لِاصْلَاحِ الْبَيْنِ وَيُعْطَى مَعَ الْغَنِيِّ وَسَبِيلُ اللَّهِ غِرَازَةٌ لَا فِيءَ لَهُمْ وَيَشْتَرِطُ قَرْمُهُمْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يُعْطُونَ مَعَ الْغَنِيِّ وَابْنُ السَّبِيلِ هُوَ الْغَرِيبُ الْمُنْقَطِعُ عَنْ مَالِهِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ أَوْ مَنْشَى وَسَفَرٌ أَوْ مُجْتَازٌ لَهُ حَاجَةٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَشَرَطُ هَوْلَاءِ الْأَصْنَافِ الْإِسْلَامِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَجِبُ اسْتِيْعَابُ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ إِنْ كَانَ هُنَاكَ عَامِلٌ وَإِلَّا فَاسْتِيْعَابُ السَّبْعَةِ وَتَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ لَا بَيْنَ أَحَادِ الْأَصْنَافِ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَوْ صَرَفَ الْكُلُّ إِلَى صَنْفٍ وَاحِدٍ أَوْ شَخْصٍ وَاحِدٍ يَجُوزُ قَالَ

مالك الأمر عندنا في قسم الصدقات أن ذلك لا يكون إلا على وجه الاجتهاد من الوالى فأى الاصناف كانت الحاجة فيه والعدد أثر ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالى وعسى ان ينتقل ذلك الى الصنف الآخر بعد علم أو عامين أو أعوام فيؤثر أهل الحاجة والعدد حيثما كان ذلك وعلى هذا أدركت من ارضى من أهل العلم انتهى. قال الماتن وقد أطال أئمة التفسير والحديث والفقه الكلام على الأصناف الثمانية وما يعتبر في كل صنف والحق أن المعتبر صدق الوصف شرعاً ولغة فمن صدق عليه أنه فقير كان مصرفاً وكذلك سائر الاوصاف وإذا لم يكن للوصف حقيقة شرعية وجب الرجوع الى مدلوله اللغوي وتفسيره به فما وقع من الشروط والاعتبارات المذكورة لأهل العلم ان كانت داخلة في مدلول الوصف لمة أو شرعاً أو لدليل يدل على ذلك كانت معتبرة والا فلا اعتبار لشيء منها انتهى. أقول الواجب الجزم بأن الفقير من ليس بغنى والغنى قد ثبت في الشريعة المطهرة تعريفه كما أخرجه أهل السنن من حديث ابن مسعود مرفوعاً « انه قيل يا رسول الله وما الغنى قال خمسون درهما أو قيمتها من الذهب » فمن لم يملك هذا المقدار فهو فقير لانه اذا ارتفع عنه اسم الغنى ثبت له الفقر اذ النقيضان لا يرتفعان كما لا يجتمعان ولا بد من كونه يملك معها ما لا بد منه من ملبوس وفراش ومسكن حاصله ما تدعو الضرورة اليه لأن من المعلوم انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يرد بذلك المقدار قيمة ما يلبسه ويسكنه ويلحق بذلك ما لا يتم له القيام بالامور الدينية أو الدنيوية بدونه كآلة الجهاد للمجاهد وكتب العلم للعالم وآلة الصناعة للصانع فمن ملك مما هو خارج عن هذه الامور ما يساوى خمسين درهما كان كمن يملك الخمسين أو قيمتها من الذهب فيكون غنياً ومن لم يملك ذلك المقدار فهو فقير يحل له الزكاة والمصير الى ما قررناه متحتم والحق أن الفقير والمساكين متحدان يصح اطلاق كل واحد من الاسمين على من لم يجد فوق ما تدعو الضرورة اليه خمسين درهما وليس في قوله تعالى (كانت لمساكين) ما ينافى هذا لان ملكهم لما لا يخرجهم عن صدق اسم الفقر والمسكنة عليهم لما عرفت من أن آلات ما تقوم به المعيشة مستثناة والسفيننة للملاح كدابة السفر لمن يعيش بالكازاة والضرب فى الارض وليس فى الآية الكريمة ما يدل على أن صدقة كل انسان تصرف فى كل صنف من الاصناف

الثمانية بحيث يحصل لكل صنف مقدار معين وهذا أوضح ثم أقول كتاب الله وسنة رسوله مصرحان بأن الفقير يعطى من الزكاة وليس فيهما التقييد بمقدار معين وليس المعتبر إلا اتصاف المصروف وهو الفقير والمسكين ومن كان الفقر شرطاً للصرف فيه بصفة الفقر أو المسكنة فن صرف اليه في تلك الحال فقد صرف الى مصرف شرعى وان أعطاه مالا جماً وأنصبا متعدياً فهو انما اتصف بصفة الغنى بعد الصرف اليه وذلك غير ضائر للمصارف ولا مانع من الاجزاء ومن زعم أنه لا يجوز الا دون النصاب فعليه الدليل الصالح لتقييد ما كان مطلقاً من الادلة وتخصيص ما كان عاماً وليس هناك إلا مجرد تخيلات فاسدة لم تبين على أساس صحيح وأما الغارم فظاهر اطلاق الآية يشمل من عليه دين سواء كان غنياً أو فقيراً مؤمناً أو فاسقاً في طاعة أو معصية أما عدم الفرق بين الغنى والفقير فليس فيه اشكال لدخولهما تحت الآية ولاستثناء الغارم من حديث «لا تحمل الصدقة لغنى» وما سلكه صاحب المنار من التخصيص والتعميم فوهم منشؤه تجريد النظر الى لفظ غنى من غير نظر الى تمام الحديث المشتمل على استثناء خمسة أحدهم الغارم وأما عدم الفرق بين المؤمن والفاسق فلاطلاق الآية لاسيما اذا كان ما استدانه الفاسق في غير سرف ولا معصية فلا معنى لاشتراط الايمان وأما عدم الفرق بين الدين في طاعة أو معصية فلتناول الاطلاق له واذا ورد ما يقتضى التقييد بما لزم في طاعة فله حكمه نعم اذا كانت الاعانة له تستلزم اغراءه على المعاصى ووقوعه فيما يحرم عليه فلا ريب أنه ممنوع لأدلة أخرى وأما اذا لزمه الدين في السرف والمعصية ثم تاب وأقبح وطلب أن يعان من الزكاة على القضاء فالظاهر عدم المنع . وأما سبيل الله فالمراد هنا الطريق اليه عز وجل والجهاد وان كان أعظم الطرق الى الله عز وجل لكن لا دليل على اختصاص هذا السهم به بل يصح صرف ذلك في كل ما كان طريقاً الى الله عز وجل هذا معنى الآية لغة . والواجب الوقوف على المعانى اللغوية حيث لم يصح النقل هنا شرعاً . وأما اشتراط الفقر في المجاهد ففي غاية البعد بل الظاهر اعطاؤه نصيباً وان كان غنياً ، وقد كان الصحابة رضى الله عنهم يأخذون من أموال الله عز وجل التي من جملتها الزكاة في كل عام ويسمون ذلك عطاء وفيهم الأغنياء والفقراء وكان

عطاء الواحد منهم يبلغ الى ألوف متعددة ولم يسمع من أحد منهم أنه لا نصيب للأغنياء في العطاء ومن زعم ذلك فعليه الدليل فان قال الدليل حديث « ان الصدقة لا تحمل لغنى » قلنا أصناف مصارف الزكاة ثمانية أحدها الفقير فمن لم يكن فيه إلا كونه فقيراً بدون اتصافه بوصف آخر من أوصاف أصناف مصارف الزكاة فلا ريب أنه اذا صار غنياً لم تحمل له وأما من أخذها بمسوغ آخر غير الفقر وهو كونه مجاهداً أو غارماً أو نحوهما فهو لم يأخذها لكونه فقيراً حتى يكون الغنى مانعاً بل أخذها لكونه مجاهداً أو غارماً أو نحوهما فتدبر هذا فهو مفيد . ومن جملة سبيل الله الصرف في العلماء الذين يقومون بمصالح المسلمين الدينية فان لهم في مال الله نصيباً سواء كانوا أغنياء أو فقراء بل الصرف في هذه الجهة من أهم الأمور لأن العلماء ورثة الأنبياء وحملة الدين وبهم تحفظ بيضة الاسلام وشريعة سيد الأنام . وقد كان علماء الصحابة يأخذون من العطاء ما يقوم بما يحتاجون اليه مع زيادات كثيرة يتفوضون بها في قضاء حوائج من يرد عليهم من الفقراء وغيرهم والأمر في ذلك مشهور ومنهم من كان يأخذ زيادة على مائة ألف درهم . ومن جملة هذه الأموال التي كانت تفرق بين المسلمين على هذه الصفة الزكاة وقد قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعمر لما قال له يعطى من هو أحوج منه « ما أتاك من هذا المال وأنت غير مستشرف ولا سائل نخذه وما لا فلا تتبعه نفسك » كما في الصحيح والأمر ظاهر . وأما ابن السبيل فاذا كان فقيراً لا يملك شيئاً في وطنه ولا في غيره فلا نزاع في أنه يعان على سفره بنصيب غير النصيب الذي يأخذه لأجل فقره وان كان غنياً في وطنه وفي المحل الذي يريد السفر منه فلا نزاع أنه لا يأخذ شيئاً لكونه ابن سبيل وان كان غنياً في وطنه ولم يتمكن من ماله في المحل الذي يريد السفر منه فان كان لا يمكنه القرض فلا ريب أنه يعان على سفره لأنه كالفقير لعدم امكان انتفاعه بماله بوجه من الوجوه وان كان يمكنه القرض فهذا محل النزاع . وأما صرف الزكاة كلها في صنف واحد فهذا المقام خليق بتحقيق الكلام . والحاصل أن الله سبحانه جعل الصدقة مختصة بالأصناف الثمانية غير سائغة لغيرهم واختصاصها بهم لا يستلزم أن تكون موزعة بينهم على السوية ولا أن يقسط كل ما حصل من قليل أو كثير عليهم . بل المعنى أن جنس

الصدقات لجنس هذه الأصناف فمن وجب عليه شيء من جنس الصدقة ووضعه في جنس الأصناف فقد فعل ما أمره الله به وسقط عنه ما أوجبه الله عليه ولو قيل انه يجب على المالك اذا حصل له شيء تجب فيه الزكاة تقسيطه على جميع الأصناف الثمانية على فرض وجودهم جميعاً لكان ذلك مع ما فيه من الحرج والمشقة مخالفاً لما فعله المسلمون سلفهم وخلفهم . وقد يكون الحاصل شيئاً حقيراً لو قسط على جميع الأصناف لما انتفع كل صنف بما حصل له ولو كان نوعاً واحداً فضلاً أن يكون عدداً . اذا تقرر لك هذا لاح لك عدم صلاحية ما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الدفع الى سلمة بن صخر ^(١) من الصدقات الاستدلال ولم يرد ما يقتضي إيجاب توزيع كل صدقة صدقة على جميع الأصناف وكذلك لا يصلح للاحتجاج بحديث أمره صلى الله عليه وسلم لماذا أن يأخذ الصدقة من أغنياء أهل اليمن ويردها في فقرائهم لأن تلك أيضاً صدقة جماعة من المسلمين وقد صرفت في جنس الأصناف وكذلك حديث زياد بن الحارث الصدائي قال « أتيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فبايعته فأتى رجل فقال أعطني من هذه الصدقة فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتي حكم فيها هو فجزأها ثمانية أجزاء فان كنت من تلك الأجزاء أعطيتك » لأن في إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي وقد تكلم فيه غير واحد وعلى فرض صلاحيته للاحتجاج فالمراد بتجزئة الصدقة تجزئة مصارفها كما هو ظاهر الآية التي قصدها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولو كان المراد تجزئة الصدقة نفسها وأن كل جزء لا يجوز صرفه في غير الصنف المقابل له لما جاز صرف نصيب ما هو معدوم من الأصناف الى غيره وهو خلاف الاجماع من المسلمين . وأيضاً لو سلم ذلك لكان باعتبار مجموع الصدقات التي تجتمع عند الامام لا باعتبار صدقة كل فرد فلم يبق ما يدل على وجوب التقسيط بل يجوز اعطاء بعض المستحقين بعض الصدقات واعطاء بعضهم بعضاً آخر . نعم اذا جمع الامام جميع صدقات أهل قطر من الاقطار وحضر

(١) كان قد ظاهر من امرأته في رمضان ثم واقمها ايلاً ولم يجد كفارة فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يذهب الى صاحب صدقة بنى زريق فيأخذها منه ويؤدى ما عليه من الكفارة انظر نيل الاوطار جزء (٧٥٠-٧٥١)

عنده جميع الاصناف الثمانية كان لكل صنف حق في مطالبته بما فرضه الله وليس عليه تقسيط ذلك بينهم بالسوية ولا تعميمهم بالعطاء بل له أن يعطي بعض الاصناف أكثر من البعض الآخر وله أن يعطي بعضهم دون بعض اذا رأى في ذلك صلاحاً عائداً على الاسلام وأهله . مثلاً اذا جمعت لديه الصدقات وحضر الجهاد وحقت المدافعة عن حوزة الاسلام من الكفار أو البغاة فان له ايثار صنف المجاهدين بالصرف اليهم وان استغرق جميع الحاصل من الصدقات وهكذا اذا اقتضت المصلحة ايثار غير المجاهدين ﴿ وَتَحْرُمُ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ ﴾ وبنو عبد المطلب مثلهم . أقول : الاحاديث القاضية بتحريم ذلك عليهم قد تواترت تواتراً معنوياً ولم يأت من خادم نفسه بتسويتها بشيء ينبغي الالتفات اليه بل مجرد هذيان هو . الحق معزل ، واحتج لعدم التحريم بحديث « ان لكم في خمس الخمس ما يغنيكم » قال فاذا منعوا ذلك حلت لهم الزكاة وفي اسناده حسين بن قيس الرحبي الملقب بمجنش (١) قال الهيثمي وفيه كلام كثير وقد وثقه أبو محصن وقال في خلاصة البدر المنير ضعفه وليس في هذا مع كونه أشف ما جاء به هو وغيره ممن ترخص في هذا الامر ما يدل علي الحل لانهم اذا منعوا ما يحل لهم لم يحل لهم ما حرم عليهم فما وزان هذا الا وزان قول القائل لا يحل الزنا لان في النكاح ما يغني عنه فهل يقول من له أدنى تمسك بالعلم أنه اذا لم يقدر على النكاح حل له الزنا . وأما التعليل للتحريم بالتهمة له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد زالت بموته فحلت لقرايته كما رواه عن أبي حنيفة رحمه الله فمجرد تخمين لا مستند له وتخيل لا مرشد اليه ولو كان الامر كذلك لكانت التهمة في الخمس وصفي التهمة أدخل وأشد والله المستعان ﴿ وَكَوَالِبِهِمْ ﴾ لحديث أبي هريرة مرفوعاً وفيه « إنا لا نأكل الصدقة » وفي لفظ « انا لا نحل لنا الصدقة » وهو في الصحيحين وغيرهما وفي حديث أبي رافع « أن الصدقة لا تحل لنا وان موالى القوم من أنفسهم » أخرجه أحمد وأبوداود والنسائي والترمذي وصححه وابن حبان وابن خزيمة وصححاه أيضاً وفي رواية

(١) قال النسائي ليس بثقة

لاحمد والطحاوي من حديث الحسن بن علي « لا تحمل لآل محمد الصدقة » وفي حديث المطلب بن ربيعة أنه رضي الله عنه قال « ان الصدقة لا تنبغي لمحمد ولا لآل محمد إنما هي أوساخ الناس » وهو في صحيح مسلم وفي الباب أحاديث . قال في الحجة البالغة إنما كانت أوساخاً لأنها تكفر الخطايا وتدفع البلايا وتقع فداء عن العبد في ذلك فيتمثل في مدارك الملائكة الأعلى أنها هي فتدرك بعض النفوس العالية أن فيها ظلمة وقد يشاهد أهل المكاشفة تلك الظلمة وكان سيدي الوالد قدس سره يحكي ذلك من نفسه وأيضاً المال الذي يأخذه الانسان من غير مبادلة عين أو نفع ولا يراد به احترام وجهه فيه ذلة ومهانة ويكون لصاحب المال عليه فضل ومنة . وهو قوله رضي الله عنه « اليد العليا خير من اليد السفلى » فلا جرم أن التكسب بهذا النوع شروء وجوء المكاسب لا يليق بالمطهرين المنزهين بهم في الملة اهـ . قال ابن قدامة لا نعلم خلافاً في أن بني هاشم لا تحمل لهم الصدقة المفروضة وكذا حكى الاجماع ابن رسلان في شرح السنن وقد وقع الخلاف في الآل الذين تحرم عليهم الصدقة على أقوال أظهرها أنهم بنو هاشم وحكم مواليتهم حكمهم في ذلك . أقول الحق بتحريم الزكاة أجمع على بني هاشم سواء كانت الزكاة منهم أو من غيرهم وما استروح اليه من قال يجوز صدقة بعضهم لبعض من حديث العباس بن عبد المطلب أنه قال « قلت يا رسول الله انك حرمت علينا صدقات الناس هل تحمل لنا صدقات بعضنا لبعض قال نعم » أخرجه الحاكم ^(١) فليس بصالح للاحتجاج به لما فيه من المقال حتي قيل انه انهم بعض رواه كما حققه صاحب الميزان وقد عرفت عموم أحاديث التحريم فلا يجوز تخصيصها بمخصص غير ناهض **﴿ وَ ﴾** تحرم **﴿ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ وَالْأَقْوِيَاءِ الْمُسْكِنِينَ ﴾** وجهه ما في الأحاديث الصحيحة الثابتة عن جماعة « أنها لا تحمل الصدقة لغنى ولا لدى مرة سوى » وفي لفظ لاحمد وأهل السنن من حديث عبيد الله بن عدي بن الخيار مرفوعاً « ولا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب » وفي بعض الأخبار « ولا

(١) ظاهر صنيم الشارح يومهم أن الحاكم رواه في المستدرک وليس كذلك. ذكر المؤلف في نيل الاوطار ان الحاكم أخرجه في النوع السابع والثلاثين من علوم الحديث بإسناد كله من بني هاشم جزء (٤ ص ٢٤١)

لذي مرة قوى « والمرة بكسر الميم وتشديد الراء القوة وشدة العقل كذا قال الجوهري . قال في الحجة البالغة وجاء في تقدير الغنية المانعة من السؤال أنها أوقية أو خمسون درهماً وجاء أيضاً أنها ما يغديه أو يعيشه وهذه الأحاديث ليست متخالفة عندنا لأن الناس على منازل شتى ولكل واحد كسب لا يمكن أن يتحول عنه فمن كان كاسباً بالحرفة فهو معذور حتى يجرد آلات الحرفة ومن كان زارعاً حتى يجرد آلات الزرع ومن كان تاجراً حتى يجرد البضاعة ومن كان على الجهاد مسترزقاً بما يروح ويغزو من الغنائم كما كان أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فالضابط فيه أوقية أو خمسون درهماً ومن كان كاسباً بحمل الاثقال في الاسواق أو احتطاب الحطب وبيعته وأمثال ذلك فالضابط فيه ما يغديه ويعيشه اهـ . في الموطأ من حديث عطاء بن يسار « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تحمل الصدقة لغني الا خمسة لغاز في سبيل الله أو لعامل عليها أو لغارم أو لرجل اشتراها بماله أو لرجل له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين للغني » قال في المسوى لاختلاف في صورة تبدل الأيدي وكذا في العامل وابن السبيل وأما الغارم والغازي فتحل الصدقة لهما وإن كانا غنيين عند الشافعي . وقال أبو حنيفة لا تحمل الا اذا كانا فقيرين وظاهر الآية مع الشافعي لأن الله تعالى جعلهما قسيبي الفقير والمسكين . وعند الحنفية تحل الصدقة لمن ليس عنده نصاب غير مستغرق في حاجته فلو ملك نصاباً غير تام لكنه غير مستغرق لم تحل له ولو ملك نصيباً كثيرة الا انها مستغرقة حلت له ولا يحل السؤال الا لمن لا يملك قوت يومه بعد مندر بدنه كذا في العالمكية قال في شرح السنة اذا رأى الامام السائل جلياً قوياً وشك في أمره أنذره وأخبره بالامر فان زعم أنه لا كسب له أو له عيال لا يقوم كسبه بكفايتهم قبل منه وأعطاه . أقول يمكن أن يطبق بين الأحاديث باختلاف الاحوال والاصل اعتبار معنى الحاجة والاستغناء بالكسب المتيسر فالأوقية تمنع السؤال لمن كان حاله مثل حال المهاجر في زمان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كانوا مرتزقين من النى دفعة بعد دفعة وفي النى قلة والاحتطاب مانع من السؤال لمن كان قوياً حاذقاً في الاحتطاب أو أراد أن يسأل غير الامام وعلى هذا القياس غيرهما اهـ . أقول قد قدمنا ما هو الحق في تفسير

الغنى المانع من أخذ الزكاة وقد معنا أيضاً ما هو الحق في بعض الاصناف الثمانية من عدم اشتراط الفقر كالمجاهد ونحوه ثم اعلم أن الادلة طافحة بأن الصرف في ذوى الارحام أفضل من غير فرق بين الصدقة الواجبة والمندوبة كما يدل على ذلك ترك الاستفصال في مقام الاحتمال فانه ينزل منزلة العموم على أنه قد ورد التصريح في حديث أبي سعيد عند البخارى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لامرأة : « زوجك وولدك أحق من تصدقت عليهم » وثبت عند البخارى وأحمد عن معن بن يزيد قال « أخرج أبى دناير يتصدق بها عند رجل في المسجد فحُتت فأخذتها فقال والله ما إياك أردت فخاصمته الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لك ما نويت يا يزيد ولك ما أخذت يا معن » وهذه الأدلة إنما هي تبرع من القائل بالجواز والاجزاء والا فهو قائم مقام المنع من كون القرابة أو وجوب النفقة مانعين ، ولم يأت القائل بذلك بدليل ينفق في محل النزاع على فرض أنه لم يكن بيد القائل بالجواز الا التمسك بالأصل فكيف والأدلة عموماً وخصوصاً ناطقة بما ذهبوا اليه .

وأما أهل الذمة فالذى ثبت عن رسول الله ﷺ وشرعه هو أخذ الجزية من أهل الذمة بدلا عن دمائهم وصالح بعض أهل الذمة على شيء معلوم يسلمونه في كل سنة وهو الجزية أيضاً فقد تكون الجزية مضروبة على كل فرد من أفراد أهل الذمة كذا وقد تكون مضروبة على الجميع بمقدار معين . وأما الاستثناس لقول عمر رضي الله عنه بكونه بمشاور الصحابة فليس ذلك مستلزماً لكونه اجماعاً وليس الحجة الا اجماعهم وليس فيه حجة على ثبوت مثل هذا التكليف الشاق على أهل الملة ولم يثبت هذا عن رسول الله ﷺ وأما حديث « ليس على المسلمين عشور انما العشور على اليهود والنصارى » فهذا الحديث هو أشف ما يستدل به على المطلوب وقد أخرجه أبو داود من طرق في بعضها مقال . وأخرجه أحمد والبخارى في التاريخ وساق الاضطراب في سنده . وقال لا يتابع عليه والراوى له عن النبي ﷺ رجل بكري وهو مجهول ولكن جهالة الصحابي غير قاذحة كما قرره شيخنا العلامة الشوكاني في الرسالة التي سماها القول المقبول في رد رواية المجهول من غير صحابة الرسول . وفي بعض الفاظ هذا الحديث عند أبي داود « الخراج » مكان « العشور » ولكن انما يتم الاستدلال

بهذا الحديث على المطلوب لو كان المراد به هو نصف عشر ما يتجرون به كما زعموه وليس كذلك بل فيه خلاف فقال في القاموس عشرهم يعشرهم عشراً وعشوراً أخذ عشر أموالهم اهـ : وقال في النهاية العشور جمع عشر يعني ما كان من أموالهم للتجارات دون الصدقات والذي يلزمهم من ذلك عند الشافعي ما صولحوا عليه وقت العهد فان لم يصالحوا على شيء فلا تلزمهم الا الجزية . وقال أبو حنيفة رحمه الله ان أخذوا من المسلمين اذا دخلوا بلادهم للتجارة أخذنا منهم اذا دخلوا بلادنا للتجارة ومنه احمدوا الله اذ رفع عنكم العشور يعني ما كانت الملوك تأخذه منهم ومنه أن وفد ثقيف اشترطوا أن لا يحشروا ولا يعشروا ولا يجبوا أى لا يؤخذ عشر أموالهم ^(١) اهـ كلام النهاية . وقال الخطابي مثل ما نقله صاحب النهاية في أول كلامه فحصل من جميع هذا أن العشور إما العشر أو المال المصالح به أو ما يؤخذ من تجار أهل الذمة ان أخذوا من تجارنا أو ما يأخذه الملوك من الجبايات والضرائب أو الخراج كما في بعض روايات الحديث ومع هذا الاحتمال لا ينتهض للاستدلال به والحاصل أن الاصل في أموال الناس مسلمهم وكافرهم التحريم (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) فلا بد من دليل يدل على تحليل المطلوب لانه خارج عن الاقسام المسوغة اذ ليس بجزية ولا مال صلح ولا خراج ولا معاملة ولا زكاة لعدم صحتها منهم لانه الكفر مانع وأظهر ما يقال في معنى العشور أحد أمرين إما الخراج لأن بعض ألفاظ الحديث يفسر بعضها أو الضرائب التي تضرب عليهم كالجزية ومال الصلح فيكون المراد أن المسلمين ليس عليهم الخراج أى لا يوضع في أموالهم ابتداء وليس عليهم ضريبة في رقابهم أو أموالهم كاليهود وحينئذ لم يبق ما يصلح للتمسك به على جواز أخذ نصف عشر أموال تجار أهل الذمة . ومما يؤيد ما ذكرناه في معنى العشور ما أخرجه أحمد

(١) معنى (لا يحشروا) أى لا يندبون الى المغازى ولا تضرب عليهم البعوث وقيل لا يحشرون الى حامل الزكاة ليأخذ صدقة أموالهم بل يأخذها في أملاكهم وأما (لا يجبوا) فانه بضم الباء وفتح الجيم وتشديد الباء المضرومة وأصل التجبية أن يقوم الانسان قيام الراسخ وقيل هو أن يضع يديه على ركبتيه ودو قائم وقيل هو السجود والمراد بقولهم (لا يجبوا) أنهم لا يصلون واللفظ الحديث يدل على الردع لقوله في جوابهم (ولا خير في دين ليس فيه ركوع) اهـ مذهباً من النهاية

وأبو داود والترمذي من حديث ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصلح قبلتان في أرض وليس على مسلم جزية » فيمكن أن يكون مفسراً لحديث « ليس على المسلمين عشور » ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « ليس على مسلم تقدير ما يؤخذ من أهل الذمة إلا ما في حديث معاذ » أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً » أخرجه أحمد وأهل السنن والدارقطني والبيهقي وابن حبان والحاكم وهذا الحديث وإن كان فيه مقال فهو لا يخرج به عن صلاحيته للاستدلال بالوقوف على هذا المقدار متعين لا تجوز مجاوزته وأما النقص منه إذا رآه الإمام أو المسلمون فلا بأس به لأن الجزية حق لهم يجوز لهم الاقتصار على بعض ما وجب . والظاهر أنه لا فرق بين الغني والفقير والمتوسط في أنهم يستوون في جواز أخذ هذا المقدار منهم لأن الجزية لما كانت عوضاً عن الدم كان ذو المال كمن لا مال له . وأما من ذهب إلى أنه يجب على الفقير نصف ما على المتوسط وعلى المتوسط نصف ما على الغني وجمعوا الغني من يملك ألف دينار أو ما يساويها ويركب الخيل ويتختم الذهب والمتوسط دونه تمسكاً بما روى عن علي أنه كان يجعل على المياسير من أهل الذمة ثمانية وأربعين درهماً وعلى الأوساط أربعة وعشرين وعلى الفقراء اثني عشر فهذا مع كونه غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تقوم به الحجة لأن في أسنده أبا خالد الواسطي ولا يحتج بحديثه إذا كان مرفوعاً فكيف إذا كان موقوفاً . وكذلك لا تقوم الحجة بما أخرجه في الموطأ عن عمر أنه كان يأخذ على أهل الذهب من أهل الذمة الجزية أربعة دنانير وعلى أهل الورق أربعين درهماً لأنه فعل صحابي لا يصلح للاحتجاج به فالأقتصار على ما في حديث معاذ متحتم ويؤيده ما أخرجه البيهقي عن أبي الخويرث مرسلًا « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صالح أهل أيلة وكانوا ثلثمائة وجل على ثلثمائة دينار » وأما ما روى عن الشافعي قال سمعت بعض أهل العلم من أهل نجران يذكر أن قيمة ما أخذ من كل واحد أكثر من دينار فهذا مع كونه ليس بمرفوع ولا موقوف ولا معلوم قائله لا ينافي ما ذكرنا لأن المأخوذ من أهل نجران إنما كان صلحاً بمقدار من المال على جميعهم ومحل النزاع ما يضرب على كل فرد ابتداءً ثم نقول أموال أهل الحرب

على أصل الإباحة يجوز لكل أحد أخذ ما شاء منها كيف شاء قبل التأمين لهم فيجوز للسلطان أن يأذن لهم بدخول بلاد المسلمين والتجارة فيها على ما شاء من قليل أو كثير يأخذه من أموالهم إنما الشأن في أخذ مثل ذلك من المسلمين الذين يسافرون للتجارة من أرض إلى أرض فيأخذ منهم أهل الأرض التي يصلون إليها شطراً من أموالهم من غير نظر إلى كون ذلك زكاة تجارة ولا غيرها بل لا يعتبرون في استحلال أخذه إلا مجرد خروجهم من سفائن البحر أو وصولهم من البر إلى حدود الأرض التي يخرجون إليها فهذا عند التحقيق ليس هو إلا المكس من غير شك ولا شبهة وقد حقت المقام في أكلي الكرامة فلا يرجع *

﴿ بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ ﴾

﴿ هِيَ صَاعٌ مِنْ الْقَوْتِ الْمُتَعَادِ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ ﴾ لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما قال « فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين والاحاديث في هذا الباب كثيرة . وفي صحيح مسلم وغيره « ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر » وأخرج الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر قال « أمر رسول الله ﷺ بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد عن ثمود » وأخرج نحوه الدارقطني من حديث علي وفي أسناده ضعف وله طرق . والخطابات في إخراجها على من ليس بمكلف إنما هي كائنة مع المكلفين^(١) وقد ذهب الجمهور إلى أنها صاع من البر وغيره . وذهب بعض الصحابة إلى أن الفطرة من البر نصف صاع وقد حكاه ابن المنذر عن علي وعثمان وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء بنت أبي بكر بأسانيد صحيحة كما قال الحافظ ، وإليه ذهب أبو حنيفة وقد تمسكوا بحديث ابن عباس مرفوعاً « صدقة الفطر مدان من قمح » أخرجه الحاكم وأخرج نحوه الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً . وفي الباب أحاديث تعضد ذلك ولكن ليس هذا باجماع من

(١) لعل صحة الجملة (والخطابات في إخراجها عن من ليس بمكلف إنما هي كائنة على المكلفين) يستقيم المعنى

الصحابة حتى يكون حجة . وقد أخرج ابن خزيمة والحاكم في صحيحيهما أن أباسعيد قال لما ذكروا عنده صدقة رمضان « لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاع تمر أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع أقط » ولكن هذا مع كونه غير مصرح باطلاع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ذلك ولا تقريره قد قال ابن خزيمة ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ ولا أدري ممن الوهم وكذلك قال أبو داود . وقد روى الحاكم من حديث ابن عباس والترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً أيضاً « أن النبي ﷺ أمر صارخاً بمكة ينادى : إن صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم صغير أو كبير ذكر أو أنثى حر أو مملوك حاضر أو باد مدان من قمح أو صاع من شعير أو تمر » وأخرج نحوه الدارقطني من حديث عصمة بن مالك بلفظ « مدان من قمح » وفي أسناده الفضل بن المختار وهو ضعيف ويؤيده ما عند أبي داود والنسائي عن الحسن مرسل بلفظ « فرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذه الصدقة صاعاً من تمر أو من شعير أو نصف صاع من قمح » وأخرج أيضاً أبو داود من حديث عبد الله بن ثعلبة بن عبد الله بن أبي صغير بلفظ « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صدقة الفطر صاع من بر أو قمح عن كل اثنين » وأخرج سفيان الثوري في جامعه عن علي موقوفاً بلفظ « نصف صاع بر » وهذه الروايات متعاضدة صالحة لتخصيص لفظ الطعام على فرض شموله للبر كما قال بذلك بعض أهل العلم : قال في المسوى في الحديث « صدقة الفطر فريضة » وعليه الشافعي . وقال أبو حنيفة واجبة وفيه أنه لا يشترط لها النصاب بل هي فريضة على الغنى والفقير وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة لا تجب إلا على من يملك نصاباً وإن لم يكن نامياً وفيه أنها تجب على الصغير والمجنون ومن لم يطاق الصوم وعليه أكثر أهل العلم وفيه أنها تجب عن الرقيق مطلقاً سواء كانوا للتجارة أو للخدمة وعليه الشافعي . وقال أبو حنيفة لا تجب عن رقيق التجارة وفيه أنها لا تجب عن العبد الكافر وعليه الشافعي . وقال أبو حنيفة تجب عنه . وفيه أنه لا يجوز اخراج الدقيق والسويق ولا الخبز ولا القينة وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة يجوز كل ذلك وفيه أنه لا يجوز أقل من صاع من أى جنس

أخرج وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة يجوز من البر نصف صاع . وفيه أن الواجب مقدار بصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو خمسة أرطال وثلاث بالرطل العراقي وقدرها بالقدح المصري قدحان . وقال أبو حنيفة بصاع الحجاز وهو ثمانية أرطال . وقال الشافعي تجب فطرة المرأة على زوجها . وقال أبو حنيفة لا تجب عليه ~~في~~ الوُجُوبُ عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ وَمُنْفَقِ الصَّغِيرِ وَنَحْوِهِ وَيَكُونُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ ~~في~~ الحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بزكاة الفطر أن تؤدي قبل خروج الناس إلى الصلاة » فيه دليل على وجوب الإخراج في ذلك الوقت . وأخرج أبو داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم وصححه عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ « فن أدائها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أدائها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات » وهذا يدل على أنها لا تجزئ بعد الصلاة لأنها حينئذ صدقة كسائر الصدقات التي يتصدق بها الإنسان وليست بزكاة الفطر . قال في المسوي السنة عند أهل العلم أن يخرج صدقة الفطر يوم العيد قبل الخروج إلى الصلاة ولو عجلها بعد دخول رمضان يجوز ولا يجوز تأخيرها عن يوم الفطر عند بعضهم . وقال أحمد أرجو أن لا يكون به بأس . وفي سفر السعادة وظاهر هذه الأحاديث أنها بعد الصلاة لا تجزئ . ~~في~~ « وَمَنْ لَا يَجِدُ زِيَادَةً عَلَى قَوْتِ يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ فَلَا فِطْرَةَ عَلَيْهِ ~~في~~ » لأنه إذا أخرج قوت يومه أو بعضه كان مصرفاً لا صارفاً لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أغنوهم في هذا اليوم » أخرجه البيهقي والدارقطني من حديث ابن عمر فإذا ملك زيادة على قوت يومه أخرج الفطرة إن بلغ الزائد قدرها ويؤيده تحريم السؤال على من ملك ما يغديه ويعشيه كما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث سهل بن الحنظلية مرفوعاً لأن النصوص أطلقت ولم تخص غنياً ولا فقيراً . وقد أخرج أحمد وأبو داود عن عبد الله بن ثعلبة قال « قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صدقة الفطر صاع تمر أو صاع شعير عن كل رأس أو صاع بر أو قمح بين اثنين صغير أو كبير حر أو عبد ذكر أو أنثى غنى أو فقير أما غنيكم فيزككه الله وأما فقيركم فيرد الله عليه أكثر مما أعطى » وقد وقع الخلاف في تقدير ما يعتبر في وجوب

زكاة الفطرة فقيل ملك النصاب وقيل قوت عشر . أقول التقدير بقوت عشرة أيام محض رأي ليس عليه إثارة من علم وليس هو أيضاً على أسلوب مناسب باعتبار محض الرأي فإن الرأي إذا لم يكن له علة معقولة سائغة في العقل مقبولة في الطبع فهو مردود عند أهل الرأي وقد ورد ما يدل على أن الفقير كالغني في الفطرة ففي حديث ابن أبي صعب^(١) عند أبي داود بلفظ « غني أو فقير » ويؤيده حديث ابن ثعلبة المتقدم لأن المراد أن الله يرد عليه من العوض خيراً مما أخرج وقال مالك والشافعي وعطاء وأحمد بن حنبل واسحق أنه يمتدبر أن يكون مخرج الفطرة مالكا لقوت يومه وليلته . والظاهر أن من وجد ما يكفيه ومن يعول ليوم الفطر ووجد صاعاً زائداً على ذلك أخرجه لحديث « أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم » أخرجه البيهقي والدارقطني عن ابن عمر مرفوعاً وأخرجه ابن سعد أيضاً في الطبقات من حديث عائشة وابي سعيد فظاهر قوله « أغنوهم » أنهم يصيرون أغنياء إذا نالوا ما يكفيهم في يومهم . والمراد أنهم أغنياء عن الطواف وإن الغنى في الفطرة من استغنى عن الطواف في يومه والفقير من افتقر إلى الطواف في يومه فيكون الوجوب متحماً على من وجد ما يغنيه في يومه مع زيادة قدر ما يجب عليه من الفطرة ويكون مصرفها من لم يجد ذلك لا كما قالوا إن مصرفها الزكاة ﴿ وَمَصْرَفُهَا مَصْرَفُ الزَّكَاةِ ﴾ لكونه صلى الله عليه وآله وسلم قد سماها زكاة كقوله (فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة) وقول ابن عمر « أن رسول الله ﷺ أمر بزكاة الفطرة » وقد تقدم ولكنه ينبغي تقديم الفقير للأمر باغنائهم في ذلك اليوم فما زاد صرف في سائر الأصناف . وقال في سفر السعادة وكان يخص المساكين بهذه الصدقة ولا يقسمها على الأصناف الثمانية ولم يرد بذلك أمر أيضاً وبه قال بعض العلماء ويجوز الصرف للأصناف الثمانية بل خص بها المساكين انتهى •

(١) بضم الصاد وفتح العين المهملتين وهو عبد الله بن ثعلبة بن أبي صعب ويقال ابن صعب ويقال ثعلبة بن عبد الله بن صعب ومن هذا تعرف خطأ الشارح في قوله (ويؤيده حديث ابن ثعلبة المتقدم) فإن الحديثان هما حديث واحد ولكنه أوهم رحمه الله

كتاب الخمس

﴿يَجِبُ فِيمَا يُغْنِمُ فِي الْقِتَالِ﴾ وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى في كتاب الجهاد والسير ولا فرق بين الأراضى والدور المأخوذة من الكفار وبين المنقولات فإن الجميع مغنوم في القتال . وأما النفي وهو ما أخذ بغير قتال فحكمه مذكور في قوله تعالى (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى) والمراد بقوله تعالى (من شيء) ما بينه رسول الله ﷺ لا كل ما يطلق عليه اسم الغنيمة بل ما غنم بالقتال كما في النهاية وغيرها ولو بقي على عمومه لاستلزم وجوب الخمس في الأرباح والموارث ونحوها وهو خلاف الإجماع وما استلزم الباطل باطل ﴿وَفِي الرِّكَازِ﴾ الخمس لأنه يشبه الغنيمة من وجه ويشبه الحان فجعلت زكاته خمساً لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ قال العجماء جبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاـز الخمس » والركاز بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاي قال مالك والشافعي الركاز دفن الجاهلية وقال أبو حنيفة والثوري وغيرهما أن المعدن ركاز وخالفهم في ذلك الجمهور فقالوا لا يقال للمعدن ركاز واحتجوا بما وقع في هذا الحديث من التفرقة بينهما بالعطف وأن ذلك يدل على المغايرة وفي القاموس تفسير الركاز بالمعدن ودفن الجاهلية وقال صاحب النهاية إن الركاز يقع عليهما وأن الحديث ورد في الدفين هذا معنى كلامه . قال ابن القيم في أعلام الموقعين وفي قوله « المعدن جبار » قولان أحدهما أنه إذا استأجر من يحفر له معدنا فسقط عليه قتله فهو جبار . ويؤيد هذا القول اقترانه بقوله « البئر جبار والعجماء جبار » والثاني أنه لا زكاة فيه ويؤيد هذا القول اقترانه بقوله « وفي الركاز الخمس » ففرق بين المعدن والركاز فأوجب الخمس في الركاز لأنه مال مجموع يؤخذ بغير كلفة ولا تعب وأسقطها عن المعدن لأنه يحتاج إلى كلفة وتعب في استخراجها والله تعالى أعلم اهـ . قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا والذي سمعت أهل العلم يقولون إن الركاز إنما هو دفن يوجد من دفن الجاهلية ما لم يطلب بمال ولم يتكلف فيه نفقة ولا كبير عمل ولا مؤنة فأما

ما طلب بمال وتكلف فيه كبير عمل فأصيب مرة وأخطىء مرة فليس بركاظ . قال في المسوى هو أظهر أقوال الشافعي في تفسير الركاظ وله قول ان المعدن من الركاظ أو بمنزلة الركاظ وعليه أبو حنيفة . والمراد بالركاظ على أظهر أقوال الشافعي هو الدفين الجاهلي من النقد . وأما الاسلام فان علم مالكه فله والا فلقطة وإنما يملكه الواجد ونجب فيه الزكاة اذا وجد في موات أو ملك أحياء فان وجد في ملك شخص فلا شخص أو في مسجد أو شارع فلقطة . قال مالك المعدن بمنزلة الزرع يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الزرع يؤخذ منه اذا خرج من المعدن من يومه ذلك ولا ينتظر به الحول كما يؤخذ من الزرع اذا حصده العشر ولا ينتظر به أن يحول عليه الحول قلت وبه قال الشافعي في أظهر أقواله ولم يوجب في غير الذهب والفضة وقال الشافعي في حديث معادن القبلية ^(١) في قول آخر ليس هذا مما يثبت أهل الحديث ولو أثبتوه لم يكن فيه رواية عن النبي ﷺ إلا إقطاعه . وأما الزكاة فليست مروية عنه كذا روي عنه البيهقي في سننه . أقول ولو كانت الزكاة مروية فليس ذلك لصا في ربع العشر بل يحتمل معنيين آخرين : أحدهما يؤخذ منه الخمس وهو زكاة وهو قول للشافعي والخضر بالنسبة الى الكل . والثاني اذا ملكه وحال عليه الحول تؤخذ منه الزكاة وهو قول جمع من المحدثين انتهى ﴿ وَلَا يَجِبُ فِيهَا عَدَا ذَلِكَ ﴾ لعدم الإيجاب الشرعي والبقاء تحت البراءة الأصلية . وقال أبو حنيفة الخمس في كل جوهر ينطبع كالحديد والنحاس . أقول إن إيجاب الزكاة في جميع المعادن ومجاورة ذلك الى صيد البر والبحر والمسك والخطب والحشيش كما فعله كثير من المصنفين ليس بصواب لعدم وجود دليل يدل على ذلك . والأصل في أموال العباد التي قد دخلت في أملاكهم بوجه من الوجوه المقتضية للملك هو الحرمة ولا يجوز أخذ شيء منها إلا بطيبة من نفس مالكها « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه » والا كان أكل الباطل (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) والمتيقن وجوب الخمس في الغنيمة عن القتال وفي معدن الذهب والفضة لما أخرجه البيهقي في حديث الركاظ بزيادة قيل وما الركاظ يارسول الله قال « الذهب والفضة التي خلقت في الأرض يوم خلقت » وهو وان

(١) {القبلية} بفتح القاف والباء الموحدة ناحية من ساحل البحر بينها وبين المدينة خمسة أيام.

كان في اسناده سعيد بن أبي سعيد المقبري فهو لا يقصر عن صلاحية حديثه للتفسير فليعلم ﴿وَمَصْرُفُهُ﴾ أى مصرف الزكاة عند الشافعي ومصرف خمس النفي عند أبي حنيفة ﴿مَنْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَأَعْلَوْا إِنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ) الْآيَةِ﴾ (فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) وكفى بها دليلا على ذلك . وفي حجة الله البالغة يوضع سهم الرسول ﷺ بعده في مصالح المسلمين الأهم فالأهم وسهم ذوى القربى في بني هاشم وبني المطلب الفقير منهم والغنى والذكر والأنثى وعندى أنه يخير الامام في تعيين المقادير . وكان عمر رضى الله تعالى عنه يزيد في فرض آل النبي ﷺ من بيت المال ويعين المدين منهم والناكح وذا الحاجة وسهم اليتامى لصغير فقير لا أب له وسهم الفقراء والمساكين لهم يفوز كل ذلك الى الامام يجتهد في الفرض وتقديم الأهم فالأهم ويفعل ما أدى اليه اجتهاده ويقسم أربعة أخماسه في الغنائم يجتهد الامام أولا في حال الجيش فمن كان نفعه أوفق بمصلحة المسلمين نفل له . وأما النفي فمصرفه ما بين الله تعالى (ما أقام الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) الى قوله (رؤف رحيم) ولما قرأها عمر قال هذه استوعبت المسلمين فيصرفه الى الأهم فالأهم وينظر في ذلك الى مصالح المسلمين لا مصلحته الخاصة واختلفت كيفية قسمة النفي فكان رسول الله ﷺ اذا أتاه النفي قسمه في يومه فأعطى أهل حطين وأعطى الأعزب حظاً . وكان أبو بكر رضى الله تعالى عنه يقسم للحر والعبد يتوخى كفاية الحاجة . ووضع عمر الديوان على السوابق والحاجات فالرجل وقدمه والرجل وبلاؤه والرجل وعباءه والرجل وحاجته والاصل في كل ما كان مثل هذا من الاختلاف أن يحمل على أنه إنما فعل ذلك على الاجتهاد فتوخى كل المصلحة بحسب ما رأي في وقته انتهى حاصله *



كتاب الصيام

﴿يَجِبُ صِيَامُ رَمَضَانَ﴾ وهو ركن من أركان الدين وضروري من ضرورياته ﴿لِرُؤْيَا هَلَالِهِ مِنْ عَدَلٍ﴾ لصيامه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأمره للناس بالصيام لما أخبره عبد الله بن عمر أنه رآه أخرجه أبو داود والدارمي وابن حبان والحاكم وصححه وصححه أيضاً ابن حزم من حديث ابن عمر بلفظ «تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنني رأيته فصام وأمر الناس بصيامه» وأخرج أهل السنن وابن حبان والدارقطني والبيهقي والحاكم من حديث ابن عباس قال «جاء أعرابي إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال أنني رأيت الهلال يعني رمضان فقال أتشهد أن لا إله إلا الله قال نعم قال أتشهد أن محمداً رسول الله قال نعم قال يابلل أذن في الناس فليصوموا غداً» وأخرج الدارقطني والطبراني من طريق طاوس قال «شهدت المدينة وبها ابن عمر وابن عباس فجاء رجل إلى واليها وشهد عنده على رؤية هلال شهر رمضان فسأل ابن عمر وابن عباس عن شهادته فأمره أن يميزه وقالوا إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أجاز شهادة واحد على رؤية هلال رمضان وكان لا يميز شهادة الإفطار إلا بشهادة الرجلين» قال الدارقطني تفرد به حفص بن عمر الأيلي وهو ضعيف. وقد ذهب إلى العمل بشهادة الواحد ابن المبارك وأحمد بن حنبل والشافعي في أحد أقواله قال النووي وهو الأصح وذهب مالك والليث والأوزاعي والثوري إلى أنه يعتبر اثنان واستدلوا بحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وفيه «فإن شهد شاهدان مسلمان فصوموا وأفطروا» أخرجه أحمد والنسائي وفي حديث أمير مكة الحرث بن حاطب قال «عهد إلينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن نفكك للرؤية فإن لم نره وشهد شاهدان عدل نسكننا بشهادتهما» أخرجه أبو داود والدارقطني وقال هذا الإسناد متصل صحيح وغاية ما في الحديثين أن مفهوم الشرط يدل على عدم قبول الواحد ولكن أحاديث قبول الواحد أرجح من هذا المفهوم وقد حققه الماتن رحمه الله في كتابه

اطلاع أرباب الكمال على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال ويؤيد وجوب العمل بخبر الواحد الأدلة الدالة على قبول أخبار الآحاد على العموم إلا ما خصه دليل فحل النزاع مندرج تحت الغنوم بعد التنصيص عليه بما في حديث الأعرابي وبما في حديث ابن عمر وأما التأويل باحتمال أن يكون قد شهد عند النبي ﷺ رجل قبل شهادة ابن عمر فلو كان مجرد هذا الاحتمال قادحاً في الاستدلال لم يبق دليل شرعي إلا وأمكن دفعه بمثل هذا التأويل الباطل. في المسوى اختلفوا في هلال رمضان فقليل يثبت بشهادة الواحد وعليه أبو حنيفة وقيل لا بد من عدلين وعليه مالك والشافعي قولان كالمذهبين أظهرهما الأول ولا فرق عنده بين أن تكون السماء مصحية أو مغنية وقال أبو حنيفة في الصحيح لا بد من جمع كثير. وفي المالكية إذا رآوا الهلال قبل الزوال أو بعده لا يصام به ولا يفطر وهو من الليلة المستقبلية. وفي الأنوار وإذا روى الهلال بالنهار يوم الاثنين فهو ليلة المستقبلية ﴿أَوْ إِكْمَالِ عِدَّةِ شَعْبَانَ﴾ لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما قال «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين» والأحاديث في هذا المعنى كثيرة. وفي الحجة البالغة لما كان وقت الصوم مضبوطاً بالشهر القمري باعتبار رؤية الهلال وهو تارة ثلاثون يوماً وتارة تسع وعشرون وجب في صورة الاشتباه أن يرجع الى هذا الأصل وأيضاً مبنى الشرائع على الأمور الظاهرة عند الأميين دون التعمق والمحاسبات النجومية بل الشريعة واردة باختمال ذكرها وهو قوله ﷺ «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب» انتهى ﴿وَيَصُومُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا مَا لَمْ يَظْهَرْ هَيْلَالُ شَوَّالٍ قَبْلَ إِكْمَالِهَا﴾ وجه ما ورد من الأدلة الصحيحة أن الهلال إذا غم صاموا ثلاثين يوماً كحديث أبي هريرة المذكور ومثله في صحيح مسلم من حديث ابن عمر ومن حديث ابن عباس عند أحمد والنسائي والترمذي وصححه من حديث عائشة عند أحمد وأبي داود والداوقطي بإسناد صحيح وغير ذلك من الأحاديث وفيها التصريح بإكمال العدة ثلاثين يوماً في بعضها عدة شعبان وفي بعضها ما يفيد أنها عدة رمضان وفي بعضها الإطلاق وعدم التقييد بأحد الشهرين قال في الحجة قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

شهر ا عيد لا ينقصان رمضان وذو الحجة^(١) قيل لا ينقصان معاً وقيل لا يتفاوت أجر
 ثلاثين وتسعة وعشرين وهذا الآخر أقعد بقواعد التشريع كأنه أراد سد أن يخطر
 في قلب أحد ذلك انتهى. أقول يمكن أن يقال ان هذا اخبار من الشارع بعدم دخول
 النقص في الشهرين المذكورين فإورد عنه أنه يكون الشهر تسعة وعشرين عام مخصص
 بالشهرين المذكورين وما ورد في خصوص شهر رمضان مما يدل على أنه قد يكون
 تسعة وعشرين فيمكن أن يقال فيه ان ذلك إنما هو باعتبار ما ظهر للناس من طلوع
 الهلال عليهم وفي نفس الأمر ذلك الشهر هو ثلاثون يوماً. قال بعض المحققين
 التكليف الشهري علق بمعرفة برؤية الهلال دخولا وخروجاً وإكمال العدة ثلاثين يوماً
 فهل في الاكوان أوضح من هذا البيان والتوقيت في الايام والشهور بالحساب للمنازل
 القمرية بدعة باتفاق الأمة انتهى. أقول ان الرؤية التي اعتبرها الشارع في قوله
 « صوموا لرؤيته » هي الرؤية الليلية لا الرؤية النهارية فليست بمعتبرة سواء كانت قبل
 الزوال أو بعده ومن زعم خلاف هذا فهو عن معرفة المقاصد الشرعية بمراحل
 واحتجاج من احتج برؤية الذين أخبروا النبي ﷺ بأنهم رأوه بالأمس
 باطل كاحتجاج من احتج على وجوب الأتمام بقوله تعالى (ثم أتموا الصيام الى الليل)
 وكلا الدليلين لا دلالة لهما على محل النزاع أما الأول فاتهم إنما أخبروا عن الرؤية
 في الوقت المعتبر وذلك مرادهم بلفظ أمس كما لا يخفى على عالم وأما الثاني فالمراد به
 وجوب اتمام الصيام الى الوقت الذي يسوغ فيه الإفطار تعييناً لوقته الذي لا يكون
 صوماً بدونه. والخاص أن المجادلة عن هذا القول الفاسد وهو الاعتداد برؤية
 الهلال نهائياً ياباه الانصاف وان قال المتحدثون إن الاعتبار بالرؤية وقد وقعت
 لحديث « صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته » والاعتبار بعموم اللفظ ونحو ذلك
 من المجادلات التي لا يجمل صاحبها أنه غلط أو مغالط ولو كان هذا صحيحاً لوجب
 الإفطار عند كل رؤية للهلال في أي وقت من أوقات الشهر وهو باطل بالضرورة الدينية
 ﴿ وَإِذَا رَأَوْهُ أَهْلُ بَلَدٍ لَزِمَ سَائِرُ الْبِلَادِ الْمَوَاقِفَةَ ﴾ وجهه الاحاديث المصرحة بالصيام

(١) هذا لفظ الترمذي ورواه البخاري بلفظ « شهران لا ينقصان شهر ا عيد رمضان وذو الحجة »

انظر فتح الباري جزء (٤ ص ٨٧-٨٩)

لرؤيته والافطار لرؤيته وهي خطاب لجميع الامة فمن رآه منهم في أى مكان كان ذلك رؤية لجميعهم. وأما استدلال من استدل بحديث كريب عند مسلم وغيره « انه استهل عليه رمضان وهو بالشأم فرأى الهلال ليلة الجمعة فقدم المدينة فأخبر بذلك ابن عباس فقال لكننا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه ثم قال هكذا أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « وله الفاظ فقير صحيح لانه لم يصرح ابن عباس بأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمرهم بأن لا يعملوا برؤية غيرهم من أهل الأقطار بل أراد ابن عباس انه أمرهم بكل الثلاثين أو يروه ظنا منه ان المراد بالرؤية رؤية أهل المحل وهذا خطأ في الاستدلال أوقع الناس في الخبط والخلط حتى تفرقوا في ذلك على ثمانية مذاهب وقد أوضح الماتن المقام في الرسالة التي سماها اطلاع ارباب الكمال على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال. قال في المسوي لاخلاف في أن رؤية بعض أهل البلد موجبة على الباقيين واختلفوا في لزوم رؤية أهل بلد آخر والأقوي عند الشافعي يلزم حكم البلد القريب دون البعيد وعند أبي حنيفة يلزم مطلقا ﴿ وَعَلَى الصَّائِمِ النَّيَّةُ قَبْلَ الْفَجْرِ ﴾ لحديث حفصة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » أخرجه أحمد وأهل السنن وابن خزيمة وابن حبان وصححاه ولا ينافي ذلك رواية من رواه موقوفا فالرفع زيادة ينعين قبولها على ما ذهب اليه أهل الأصول وبعض أهل الحديث وقد ذهب الى ذلك جماعة من أهل العلم وخالفهم آخرون واستدلوا بما لا تقوم به الحجة أما حديث أمره ﷺ لمن أصبح صائما أن يتم صومه في يوم عاشوراء فناية ما فيه أن من لم يتبين له وجوب الصوم الا بعد دخول النهار كان ذلك عذرا له عن التبييت (١) وأما حديث أنه ﷺ « دخل على بعض نسائه ذات يوم فقال هل عندكم من شيء فقالوا لا فقال فاني إذن صائم » فذلك في صوم التطوع. قال في المسوي قال الشافعي يشترط للفرض التبييت

(١) أمر صلى الله عليه وسلم في عاشوراء من أصبح صائما أن يتم صومه ومن أصبح مفطرا أن يمسك بقية يومه وهذا حديث خاص بعاشوراء ثم نسخ وجوب صومه فلا يستدل به على ما قاله الشارح.

ويصح النفل بنيته قبل الزوال وقال أبو حنيفة يكفي في الفرض والنفل أن ينوي قبل نصف النهار ولا بد في القضاء والكفارات من التبييت . أقول وأما أنه يجب تجديد النية لكل يوم فلا يخفى أن النية هي مجرد القصد إلى الشيء أو الإرادة له من دون اعتبار أمر آخر . ولا ريب أن من قام في وقت السحر وتناول طعامه وشربه في ذلك الوقت من دون عادة له به في غير أيام الصوم فقد حصل له القصد المعتبر لأن أفعال العقلاء لا تخلو عن ذلك وكذلك الإمساك عن المفطرات من طلوع الفجر إلى غروب الشمس لا يكون إلا من قاصد للصوم بالضرورة إذا لم يكن ثم عذر مانع عن الأكل والشرب غير الصوم ولا يمكن وجود مثل ذلك من غير قصد إلا إذا كان مجنوناً أو ساهياً أو نائماً كمن ينام يوماً كاملاً وإذا تقرر هذا فمجرد القصد إلى السحور قائم مقام تبيت النية عند من اعتبر التبييت ومجرد الإمساك عن المفطرات وكف النفس عنها في جميع النهار يقوم أيضاً مقام النية عند من لم يعتبر التبييت . ومن قال أنه يجب في النية زيادة على هذا المقدار فليأت بالبرهان فإن مفهوم النية لغة وشرعاً لا يدل على غير ما ذكرناه . وهكذا سائر العبادات فإن مجرد قصدتها كاف من غير احتياج إلى زيادة على ذلك . مثلاً يكفي في نية الوضوء مجرد دخول المكان المعتاد لذلك والاشتغال بغسل الأعضاء المخصوصة على الصفة المشروعة وكذلك في الصلاة يكفي الدخول في المحل الذي تقام فيه والتأهب لها والشروع فيها على الصفة المشروعة فإن القصد والإرادة لازمان لهذه الأفعال لعدم صدور مثل ذلك من العقلاء لمجرد اللعب والعبث .

﴿ فصل ﴾ يَبْطُلُ بِالأَكْلِ وَالشُّرْبِ عَمْدًا لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ وَأَمَّا مَعَ النِّسْيَانِ فَلَا لِمَا فِي الصَّحِيحِينَ وَغَيْرِهِمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ وَشَرِبَ فَلَيْتَمَ صَوْمُهُ فَأَمَّا اللَّهُ أَطْعَمَهُ وَسَقَاهُ » وفي لفظ للدارقطني بإسناد صحيح « فَأَمَّا هُوَ رَزَقَ سَأَقَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ » وفي لفظ آخر للدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والحاكم « مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ » وإسناده صحيح أيضاً قاله الحافظ ابن حجر . وأخرج الدارقطني من حديث أبي سعيد مرفوعاً « مَنْ أَكَلَ فِي

شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه » قال ابن حجر واسناده وإن كان ضعيفاً لكنه صالح للمتابعة فأقل درجات هذا الحديث بهذه الزيادة أن يكون حسناً فيصلح للاحتجاج به انتهى . وقد ذهب إلى العمل بهذا الجمهور وهو الحق ومن قابل هذه السنة بالرأي الفاسد فرأيه رد عليه مضروب في وجهه ﴿ وَ ﴾ هكذا ﴿ الْجَمَاعِ ﴾ لا خلاف في أنه يبطل الصيام إذا وقع من عابد وأما إذا وقع مع النسيان فبعض أهل العلم ألحقه بمن أكل أو شرب ناسياً ونمساك بقوله في الرواية الأخرى « من أفطر يوماً من رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة » وبعضهم منع من الإلحاق . أقول إفساد الصوم بالوطء لا يعرف في مثل هذا خلاف وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما أن الجماعة في رمضان قال للنبي ﷺ « هلكت يا رسول الله قال وما أهلكك قال وقعت على امرأتى في رمضان فأمره بالكفارة » وفي رواية لأبي داود وابن ماجه أنه ﷺ قال له « وصم يوماً مكانه » وهذه الزيادة مروية من أربع طرق ويقوى بعضها بعضها . ويدل على تحريم الوطء للصائم واجباً مفهوم قوله سبحانه (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ) ﴿ وَالْقَى عَمْدًا ﴾ لحديث أبي هريرة « أن النبي ﷺ قال من ذرعه القى فليس عليه قضاء ومن استقاء عمداً فليقض » أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والحاكم وصححه . وقد حكى ابن المنذر الإجماع على أن تعمّد القى يفسد الصيام وفيه نظر فإن ابن مسعود وعكرمة وربيعة قالوا إنه لا يفسد الصوم سواء كان غالباً أو مستخرجاً ما لم يرجع منه شيء باختياره . واستدلوا بحديث « ثلاث لا يفترن القى والحجامة والاحتلام » أخرجه الترمذي من حديث أبي سعيد وفي أسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف وعلى فرض صلاحيته للاستدلال فلا يعارض حديث أبي هريرة لأن هذا مطلق وذاك مقيد بالعمد . أقول حديث أبي هريرة المتقدم هو في عدة من كتب الحديث وله طرق مختلفة ينتهض معها الاستدلال وفيه الفرق بين المتعمد للقى وغير المتعمد ولا يعارض هذا حديث أبي سعيد المتقدم لأنه عام مخصص بحديث الفرق بين المتعمد وغير المتعمد فيكون معناه أن القى إذا وقع من غير اختيار الصائم بل ذرعه كان غير مفطر وهذا الجمع لا بد منه ويؤيده حديث « أنه ﷺ

قاء فأفطر « فان بعض الحفاظ فسره بأنه استقاء والمراد بالاستقاء تعمّد القىء كما
 شرح به أهل العلم ﴿ وَيَحْرُمُ الْوِصَالُ ﴾ لنيه صلى الله عليه وسلم عن ذلك كما في حديث
 أبي هريرة وابن عمر وعائشة وهو في الصحيحين وغيرهما وفي الباب أحاديث .
 ﴿ وَعَلَى مَنْ أَفْطَرَ عَمْدًا كَفَّارَةٌ كَكَفَّارَةِ الظَّهَارِ ﴾ لحديث الجامع في رمضان
 فن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له « هل تجد مانعتك رقية قال لا قال
 فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد مانعك ستين مسكيناً
 قال لا ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر فقال تصدق بهذا قال فهل على أفقر منا فابن
 لا تبها أهل بيت أخرج منا فضحك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى بدت
 نواجذه وقال اذهب فأطعمه أهلك « وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة
 وعائشة وقد قيل ان الكفارة لا تجب على من أفطر عامداً بأي سبب بل بالجماع فقط ولا يمكن
 الرجل انما جامع امرأته فليس في الجماع في نهار رمضان إلا ما في الاكل والشرب
 لكون الجميع حلالاً لم يحرم إلا لعارض الصوم . وقد وقع في رواية من هذا الحديث
 « أن رجلاً أفطر » ولم يذكر الجماع ^(١) أقول اذا ورد ما يدل على وجوب مثل كفارة
 الظهار وورد ما يدل على انه يجزى أقل منها كان ورود الأقل رخصة لمن لا يجد مثل
 كفارة الظهار وهذا ظاهر لا لبس فيه ﴿ وَيُنْدَبُ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ وَتَأْخِيرُ السَّحُورِ ﴾ لحديث
 سهل بن سعد « ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر » وهو في
 الصحيحين وغيرهما وعن أبي ذر « ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يزال امتي بخير ما أخرؤا السحور
 وعجلوا الفطر » أخرجه أحمد وفي اسناده سليمان بن عثمان قال أبو حاتم مجهول . وقد ثبت
 في الصحيحين وغيرهما من حديث زيد بن ثابت أنه كان بين تسحره صلى الله عليه وسلم
 ودخوله في الصلاة قدراً يقرأ الرجل خمسين آية وفي الباب أحاديث كثيرة *

﴿ فَصَلُّ يَجِبُ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ لِمُسَدَّرٍ مُرْعَى أَنْ يَقْضَى ﴾ كالمسافر

(١) اذا صح هذا الحديث فهو مجمل وقد بينته الروايات الأخرى أنه افطر بالجماع ثم ان قياس
 الاكل والشرب على الجماع غير صحيح والقياس في العبادات باطل أصلاً وليس للتماثلين بوجوب الكفارة
 على المفطر بغير الجماع دليل صحيح والأصل عدم الوجوب الا بدليل فالحق أن الكفارة لا تجب الا
 على من افطر بالجماع فقط كاذهـب اليه الشافعي وغيره من أهل العلم

والمريض وقد صرح بذلك القرآن الكريم (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) وقد ورد في الحائض حديث معاذة عن عائشة وقد تقدم ذكره والنفساء مثلها **﴿ وَالْفِطْرُ لِلْمُسَافِرِ وَتَحْوِيهِ رُخْصَةٌ إِلَّا أَنْ يَخْشَى التَّلَفَ أَوْ الضَّعْفَ عَنْ الْقِتَالِ فَزَيْمَةٌ ﴾** الأحاديث في ذلك كثيرة منها قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « ان شئت فصم وان شئت فأفطر » لما سأله حمزة بن عمرو الأسلمي عن الصوم في السفر وهو في الصحيحين من حديث عائشة ، وفيه دليل على تفويض الفطر في الصوم وعدمه الى المسافر ومن حمله على صوم التطوع فلم يصب فانه عند أبي داود والحاكم وصححه أنه قال « ربما صادق هذا الشهر » يعني رمضان وأما حديث أنه قيل له صلى الله عليه وسلم أن جماعة لم يفطروا في سفر من أسفاره فقال « أولئك العصاة » فذلك لانه **ﷺ** قد كان أمرهم بالافطار في ذلك اليوم بخصوصه فسبهم عصاة لمخالفة أمره لا لمجرد الصوم في السفر وأما حديث « ليس من البر الصيام في السفر » وهو متفق عليه ففي رواية زادها النسائي في هذا الحديث « عليكم برخص الله التي رخص لكم فاقبلوا ^(١) » فالتصريح بالرخصة مشعر بأن الصوم عزيمه وهو المطلوب، وأما ما روي بلفظ « الصائم في السفر كالمفطر في الحضر » فقد صحح جماعة من الحفاظ وقفه على عبد الرحمن بن عوف ولا حجة في ذلك . وفي الصحيحين من حديث أنس « كنا نساقر مع رسول الله **ﷺ** فلم يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم » وأخرج مسلم وغيره عن حمزة بن عمرو الأسلمي « أنه قال يا رسول الله أجد مني قوة على الصوم فهل على جناح فقال : هي رخصة من الله تعالى فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه » وفي الصحيحين من حديث جابر قال : كان رسول الله **ﷺ** في سفر فرأى زحاماً ورجلاً قد ظلل عليه فقال ما هذا فقالوا صائم فقال ليس من البر الصوم في السفر » وأخرج مسلم واحمد وابو داود من حديث أبي سعيد قال سافرنا مع رسول الله **ﷺ** الى مكة ونحن صيام قال فنزلنا منزلاً فقال رسول الله **ﷺ** انكم قد دنوتم من عدوكم والفطر أقوى لكم فكانت رخصة فمن صام ومننا من أفطر ثم نزلنا منزلاً آخر فقال انكم مصبحو عدوكم والفطر أقوى

(١) هذه الزيادة رواها أيضاً الشافعي وقال ابن القطان اسنادها حسن متصل

لكم فافطروا فكانت عزيمة ثم لقد رأيتنا نصوم بعد ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر « وقد ذهب الى كون الصوم رخصة في السفر الجمهور وروي عن بعض الظاهرية وهو محكي عن أبي هريرة أن الفطر في السفر واجب وأن الصوم لا يجزىء والمراد بنحو المسافر الحبل والمرضع لما أخرجه أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذي من حديث أنس بن مالك الكعبى « أن رسول الله ﷺ قال ان الله عز وجل وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحبل والمرضع الصوم » « وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ » الحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما « ان رسول الله ﷺ قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه » وقد زاد البزار لفظ « ان شاء » قال في مجمع الزوائد واسناده حسن وبه قال أصحاب الحديث وبعض الشافعية وابو ثور والأوزاعي وأحمد بن حنبل قال البيهقي في الخلافات هذه السنة ثابتة لا أعلم خلافاً بين أهل الحديث في صحتها وذهب جمهور الفقهاء الى أنه لا يجب صوم الولى عن وليه وقال في الحجة ولا اختلاف بين قوله ﷺ « من مات وعليه صوم صام عنه وليه » وقوله فيه أيضاً « فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً » اذ يجوز أن يكون كل من الامرين مجزئاً قال ابن القيم في اعلام الموقعين وصح عنه ﷺ انه قال « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » فطائفة حملت هذا على عمومها واطلاقه وقالت يصام عنه النذر والفرض وأبت طائفة ذلك وقالت لا يصام عنه نذر ولا فرض وفصلت طائفة فقالت يصام النذر دون الفرض الاصلى وهذا قول ابن عباس وأصحابه والامام أحمد وأصحابه وهو الصحيح لأن فرض الصيام جار مجرى الصلاة فكما لا يصلى أحد عن أحد ولا يسلم أحد عن أحد فكذلك الصيام « وأما النذر فهو التزام في الذمة بمنزلة الدين فيقبل قضاء الولى له كما يقضى دينه وهذا محض الفقه وطرد هذا أنه لا يجب عنه ولا يزكى عنه إلا اذا كان معذوراً بالتأخير كما يطعم الولى عن أفطر في رمضان لعذر فأما المفطر من غير عذر أصلاً فلا ينفعه أداء غيره عنه لفرائض الله تعالى التي فرط فيها وكان هو المأمور بها ابتلاء وامتحاناً دون الولى فلا يتفم توبة أحد عن أحد ولا اسلامه عنه ولا أداء الصلاة عنه ولا غيرها من فرائض الله تعالى التي فرط فيها حتى مات والله تعالى أعلم . أقول الظاهر والله أعلم انه يجب على الولى أن يصوم عن قريبه الميت

اذا كان عليه صوم سواء أوصى أولم يوص كما هو مدلول الحديث ومن زعم خلاف ذلك فليأت بحجة تدفعه (١) **وَالْكَبِيرُ الْعَاجِزُ** عَنْ **الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ يُكَفِّرُ عَنْهُ** **كُلَّ يَوْمٍ بِأَطْعَامِ مَسْكِينٍ** الحديث سلمة بن الأكوع الثابت في الصحيحين وغيرهما قال «لما نزلت هذه الآية وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين كان من أراد أن يفطر يفتدي حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها» وأخرج هذا الحديث أحمد وأبو داود عن معاذ بنحو ما تقدم وزاد «نم أنزل الله فمن شهد منكم الشهر فليصمه» فأثبت الله صيامه على المقيم الصحيح ورخص فيه للمريض والمسافر وأثبت الاطعام للكبير الذي لا يستطيع الصيام» وأخرج البخاري عن ابن عباس انه قال «ليست هذه الآية منسوخة هي للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكينا» وأخرج أبو داود عن ابن عباس انه قال «أثبتت للحبلى والمرضع أن يفطرا ويطعما كل يوم مسكينا» وأخرج الدارقطني والحاكم وصحاحه عن ابن عباس انه قال «رخص للشيخ الكبير أن يفطر ويطعم عن كل يوم مسكينا ولا قضاء عليه» وهذا من ابن عباس تفسير لما في القرآن مع ما فيه من الاشعار بالرفع فكان ذلك دليلا على أن الكفارة هي اطعام مسكين عن كل يوم. أقول : لم يثبت في الكفارة على من لم يطق الصوم شيء من المرفوع في شيء من كتب الحديث وليس في الكتاب العزيز ما يدل على ذلك لان قوله تعالى (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) ان كانت منسوخة كما ثبت عن سلمة بن الأكوع عند أهل الامهات كلهم «أنها كانت في أول الاسلام فكان من أراد أن يفطر يفتدي حتى نسختها الآية التي بعدها وهي قوله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه)» ومثل ذلك روى عن معاذ بن جبل أخرجه أحمد وأبو داود ومثله عن ابن عمر أخرجه البخاري فالمنسوخ ليس بحجة بلا خلاف وان كانت محكمة كما رواه أبو داود عن ابن عباس فظاهرها جواز ترك الصوم لمن كان

(١) سياق الأحاديث الواردة في الصيام عن الميت يدل على اباحة ذلك للولى برا باليت لا وجوبا على الولى ويقوى هذا الظاهر رواية البزار التي ذكرها الشارح وفيها زيادة «ان شاء» ولم يرد في شيء من السنة ما يدل على الوجوب فن ادعاء طواب بالدليل لأن الاصل براءة الذمة وأن المكلف غير ملزم بادامها ثبت في ذمة غيره الا بدليل صريح والله أعلم

مطيقا غير معذور ووجوب الفدية عليه وهو خلاف ما أجمع عليه المسلمون وأما قول ابن عباس المتقدم فكلام غير مناسب لمعنى الآية لأنها في المطيقين لا فيمن لا يستطيع أن يصوم كما قال وكذلك ما رواه عنه أبو داود أنها اثبتت للحبلى والمرضع فانه يدل على أنها منسوخة فيما عداها فلى كل حال ليس في الآية دليل على وجوب الاطعام على من ترك الصوم وهو لا يطيقه وهو محل النزاع وإذا لم يوجد دليل في كتاب الله ولا في سنة رسوله فليس في غيرهما أيضا ما يدل على ذلك فالحق عدم وجوب الاطعام وقد ذهب اليه جماعة من السلف منهم مالك وأبو ثور وداود وكذا لافدية على من حال عليه رمضان وعليه رمضان أو بعضه ولم يقضه لانه لم يثبت في ذلك شيء صح رفعه وغاية ما فيه آثار عن جماعة من الصحابة من أقوالهم وليس بحجة على أحد ولا تعبد الله بها أحداً من عباده والبراءة الأصلية مستصحية فلا ينقل عنها إلا ناقل صحيح وقد ذهب الى هذا النخعي وأبو حنيفة وأصحابه وأما التفريق في قضاء رمضان فقد أخرج الدارقطني من حديث ابن عمر « أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن قضاء رمضان فقال ان شاء فرقه وان شاء تابعه » وفي اسناده سفيان بن بشر وقد ضعفه بعضهم وقال ابن الجوزى ما علمنا أحداً طعن فيه ثم صحح الحديث ويؤيد ما دل عليه هذا الحديث من التخيير قوله تعالى (فعدة من أيام أخر) وهذه العدة تصدق على ما كان مجتمعاً ومتفرقاً لأنه يحصل من كل واحد منهما عدة والبراءة الأصلية قاضية بعدم التعبد بما هو أشق بما يصدق عليه معنى الآية دون ما هو أخف وأما ما يروى من أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال « من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطعه » كما أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة ففي اسناده عبد الرحمن ابن ابراهيم القاص وقد ضعفه جماعة من الأئمة وقال البيهقي لا يصح وأنكره أبو حاتم على عبد الرحمن وأما ابن القطان فقال لم يأت من ضعفه بحجة ^(١) انتهى . ولكنه مع ذلك لا ينتهز للنقل عن مجرد البراءة الأصلية فضلاً عما عضدها *

(١) قال ابن القطان والحديث حسن وقال ابن حجر قد صرح ابن أبي حاتم عن أبيه أنه أنكر هذا الحديث بينه على عبد الرحمن قوله الشوكاني جزء (٤) ص ٣١٧ في نيل الأوطار) وعبد الرحمن هذا قال احمد ليس به بأس قال الذهبي ومن مناكيره عن الملا عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً « من كان عليه صوم رمضان فليسرده ولا يقطعه » أخرجه الدارقطني اهـ

﴿بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ﴾

﴿يُسْتَحَبُّ صِيَامُ سِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ﴾ لحديث « من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال فذاك صيام الدهر » أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي أيوب . وفي الباب أحاديث . قال في الحجة البالغة والسر في مشروعيتهما أنها بمنزلة السنن الرواتب في الصلاة تكمل فائدتها بالنسبة الى أمزجة لم تنأ فائدتها بهم وإنما خص في بيان الفضيلة التشبه بصوم الدهر لأن من القواعد المقررة أن الحسنة بعشر أمثالها وبهذه الستة يتم الحساب انتهى . أقول ظاهر الحديث أنه يكفي صيام ست من شوال سواء كانت من أوله أو من أوسطه أو من آخره ولا يشترط أن تكون متصلة به لا فاصل بينها وبين رمضان إلا يوم الفطر وإن كان ذلك هو الأولى لأن الاتباع وإن صدق على جميع الصور فصدقه على الصورة التي لم يفصل فيها بين رمضان وبين الست إلا يوم الفطر الذي لا يصح صومه لا شك أنه أولى وأما أنه لا يحصل الأجر إلا لمن فعل كذلك فلا لأن من صام ستاً من آخر شوال فقد أتبع رمضان بصيام ست من شوال بلا شك وذلك هو المطلوب ﴿وَتَسَعُ ذِي الْحِجَّةِ﴾ لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حديث حفصة عند أحمد والنسائي قالت « أربع لم يكن يدعهن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صيام عاشوراء والعشر وثلاثة أيام من كل شهر » وأخرجه أبو داود بلفظ « كان يصوم تسع ذي الحجة ويوم عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر وأول اثنين من الشهر والخميس » وقد أخرج مسلم عن عائشة أنها قالت « ما رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صائماً في العشر قط » وفي رواية « لم يصم العشر قط » وعدم رؤيتها وعلمها لا يستلزم العدم وأكد التسع يوم عرفة وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي قتادة قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبلة وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية » ﴿وَ﴾ أما صيام شهر ﴿محرم﴾ فلحديث أبي هريرة عند مسلم وأحمد وأهل السنن « أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل

أى الصيام بعد رمضان أفضل فقال شهر الله المحرم « وآكده يوم عاشوراء لما ورد فيه من الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة أنه صلى الله عليه وسلم صامه وأمر بصيامه ثم قال « هذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه وأنا صائم فمن شاء صام ومن شاء فليفطر » وقد تقدم أنه يكفر سنة ماضية . وثبت في مسلم وغيره أنه لما أمر بصيامه قالوا يا رسول الله يوم يعظمه اليهود والنصارى فقال « إذا كان العام المقبل إن شاء الله صمنا التاسع فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم » قلت وعليه أهل العلم واستحب أكثرهم أن يصوم التاسع والعاشر . وفي المالكية ويكره صوم يوم عاشوراء مفرداً انتهى . وفي الباب أحاديث أخرى أوردها الشيخ عبدالحق الحنفى الدهلوي فيما ثبت من السنة في أيام السنة . أقول أما شهر المحرم فلا ريب أنه قد خصه دليل صحيح ناطق بأنه أفضل الصيام المتطوع به ولم يعارضه في هذه الأفضلية إلا ما قيل في صوم يوم عرفة وقد ذكر الجمع الماتن رحمه الله في شرح المنتقى **﴿ وَشَعْبَانَ ﴾** لحديث أم سلمة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يصوم من السنة شهراً تاماً إلا شعبان يصل به رمضان » أخرجه أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذى : وفي الصحيحين من حديث عائشة « ما كان يصوم في شهر ما كان يصوم في شعبان كان يصومه إلا قليلاً بل كان يصومه كله » وفي لفظ « وما رأيته في شهر أكثر منه صياماً في شعبان » **﴿ وَالْاِثْنَيْنِ وَالْاِثْنَيْسَ ﴾** لحديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتحرى صيام الاثنين والخميس » أخرجه أحمد والترمذى وصححه والنسائى وابن ماجه وابن حبان وصححه . وأخرج نحوه أبو داود من حديث أسامة بن زيد . وأخرجه أيضاً النسائى وفي اسناده مجهول مع أنه قد صححه ابن خزيمة . وأخرج أحمد والترمذى من حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال تعرض الأعمال كل اثنين وخميس فأحب أن تعرض عملى وأنا صائم » وفي صحيح مسلم « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم يوم الاثنين فقال ذاك يوم ولدت فيه وأنزل على فيه » **﴿ وَأَيَّامَ الْبَيْضِ ﴾** لحديث أبي قتادة عند مسلم وغيره قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث من كل شهر ورمضان إلى رمضان فهذا صيام الدهر كله » وأخرج أحمد والنسائى والترمذى وابن حبان وصححه من حديث أبي ذر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا

صمت من الشهر ثلاثة فصم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة « وفي الباب أحاديث قال في الحجة البالغة وقد اختلفت الرواية في اختيار تلك الايام فورد « يا أباذر » الخ وورد كان يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين ومن الشهر الآخر الثلاثاء والاربعاء والخميس : وورد من غرة كل شهر ثلاثة أيام . وورد أنه أمر أم سلمة بثلاثة أولها الاثنين والخميس ولكل وجه انتهى ﴿ وَأَفْضَلُ التَّطَوُّعِ صَوْمُ يَوْمٍ وَإِفْطَارُ يَوْمٍ ﴾ لحديث عبد الله بن عمرو في الصحيحين وغيرهما « أن رسول الله ﷺ قال صم في كل شهر ثلاثة أيام . قلت فاني أقوى من ذلك فلم يزل يرفعي حتى قال صم يوماً وأفطر يوماً فانه أفضل الصيام وهو صوم أخي داود عليه السلام » قال في الحجة البالغة واختلفت سنن الانبياء عليهم السلام في الصوم فكان نوح عليه السلام يصوم الدهر وكان داود عليه السلام يصوم يوماً ويفطر يوماً وكان عيسى عليه السلام يصوم يوماً ويفطر يومين أو أياماً وكان النبي ﷺ في خاصة نفسه يصوم حتى يقال لا يفطر ويفطر حتى يقال لا يصوم ولم يكن يستكمل صيام شهر الا رمضان وذلك أن الصيام ترياق والترياق لا يستعمل الا بقدر المرض وكان قوم نوح عليه السلام شديدي الامزجة حتى روى عنهم ما روي وكان داود عليه السلام ذا قوة ورزانة وهو قوله ﷺ « وكان لا يفسر اذا لاقى » وكان عيسى عليه السلام ضعيفاً في بدنه فارغاً لا أهل له ولا مال فاختر كل واحد ما يناسب الحال . وكان نبينا ﷺ عارفاً بفوائد الصوم والافطار مطلعاً على مزاجه وما يناسبه فاختر بحسب مصلحة الوقت ماشاء ﴿ وَيُكْرَهُ صَوْمُ الدَّهْرِ ﴾ لحديث عبد الله بن عمرو قال « قال رسول الله ﷺ لا صام من صام الا بد » وهو في الصحيحين وغيرهما . وأخرج أحمد وابن حبان وابن خزيمة والبيهقي وابن أبي شيبة من حديث أبي موسى عن النبي ﷺ قال « من صام الدهر ضيقت عليه جهنم هكذا وقبض كفه » وافظ ابن حبان « ضيقت عليه جهنم هكذا وعقد تسعين » ورجاله رجال الصحيح وهذه الاحاديث من أعظم الأدلة الدالة على أن صوم الدهر مخالف لهديه ﷺ لانه نزل صوم صائم الدهر منزلة العدم في الحديث الاول وفي رواية « لا صام من صام الدهر ولا أفطر » والحديث صحيح ويؤيده ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من نهيه ﷺ لابن عمرو لما أراد أن يصوم الدهر

وقال له « لا تفعل » وقال لما بانه عن المتكلفين في العبادة أنهم سألوا عن عبادته صلى الله عليه وسلم فاستقلوها فقال أحدهم أصوم ولا أفطر وقال الثاني أقوم ولا أنام وقال الثالث لا أنكح النساء فقال صلى الله عليه وسلم « أما أنا فأصوم وأفطر وأقوم وأنام وآتي النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني » وأما تقريره صلى الله عليه وسلم للجمعة بن عمرو قال له يا رسول الله اني أسرد الصوم أفأصوم في السفر قال ان شئت « كما أخرج الشيخان وغيرهما فليس فيه دليل على صوم الدهر لان السرد يصدق بصوم أيام متتابعة وان كانت بعض سنة فضلا عن أكثر منها . ومن جملة الوعيد لمن صام الدهر حديث أبي موسى المتقدم وهذا وعيد شديد ومن زعم أنه ترغيب في صوم الدهر فلم يصب ﴿ وإفراد ﴾ يوم الجمعة ﴿ لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن صوم يوم الجمعة » وفي رواية « أن يفرد بصوم » وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة « لا تصوموا يوم الجمعة الا وقبله يوم أو بعده يوم » وفي لفظ لمسلم « ولا تخلصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تخلصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام الا أن يكون في صوم يصومه أحدكم » وفي الباب أحاديث . قال الشافعي يكره افراد الجمعة . وفي المال الكبرى يستحب صوم يوم الجمعة بانفراده . أقول : الاحاديث الواردة بالنهي عنه وحقيقة النهي التحريم اذا لم يصم يوماً قبله ولا يوماً بعده . وما روي عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أنه كان يصومه لا يصلح لجملة قرينة صارفة لوجهين الاول أنه لم ينقل أنه كان يصومه منفرداً بل الظاهر أنه كان يصومه على غير الصفة التي نهانا عنها الثاني أن فعله لا يعارض قوله الاختصاص بالامة كما تقرر في الاصول وعلى فرض عدم الاختصاص لقوله بالامة بل شموله له ولهم فهو مختص له من العموم وذلك لا يصلح قرينة صارفة للنهي عن معناه الحقيقي ﴿ ويوم السبت ﴾ لحديث الصماء بنت بسر عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والطبراني والبيهقي وصححه ابن السكن « ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تصوموا يوم السبت الا فيما تقرض عليكم فان لم يجد أحدكم الاعود غيب أو لحاء شجر فليمضه » ﴿ ويحرم صوم العيدين ﴾ لحديث أبي سعيد في الصحيحين وغيرهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن صوم يومين يوم الفطر

ويوم النحر » وقد أجمع المسلمون على ذلك ﴿ وأيام التشريق ﴾ لنبيه ﷺ عن الصوم فيها كما ثبت ذلك من طريق جماعة من الصحابة وقد سرد أحاديثه المسان في شرح المنتقى ﴿ واستقبال رمضان يوم أو يومين ﴾ لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما قال « قال رسول الله ﷺ لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين إلا أن يكون رجل كان يصوم صوماً فليصمه » ويؤيده حديث أبي هريرة أيضاً عند أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره مرفوعاً بلفظ « إذا انتصف شعبان فلا تصوموا » وفي الباب أحاديث والخلاف طويل مبسوط في المطولات . أقول وما زال الخلاف في هذه المسألة من عصر الصحابة إلى الآن وقد صارت مركزاً من المراكز التي يتغالى الناس في أمرها اثباتاً ونفيّاً ولم يحتاج أحد منهم بأن النبي ﷺ كان يصومه وأما ما احتجوا به من العمومات الدالة على مشروعية مطلق الصوم واستحبابه فنحن نقول بوجوبها ونقول هي مخصصة بأحاديث أمره ﷺ بالصوم لرؤية الهلال والافتطار لرؤيته أو اكمال العدة كما صح في جميع دواوين الاسلام وأحاديث نهيه ﷺ عن تقديم رمضان بيوم أو يومين وهو في الصحيح بل ورد النهي عن صوم النصف الاخير من شعبان وقال عمار « من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم » وهو صحيح بل قال ابن عبد البر لا يختلفون في رفعه ولعل مراده أن له حكم الرفع لا أن القائل له هو النبي ﷺ فهذا إذا لم يصلح لتخصيص العمومات لم يصلح لمخصص قط ، ومن نظر إلى ما يقع من عوام المسلمين بل ومن بعض خواصهم في هذه الاعصار من التجارى على الصوم والافتطار بمجرد الشكوك والخيالات التي هي عن الشريعة بعزل قضى العجب وبكى على الدين وانتظر القيامة »

﴿ باب الاعتكاف ﴾

﴿ يُشْرَعُ ﴾ لا خلاف في مشروعية الاعتكاف وقد كان يعتكف النبي ﷺ في العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه الله كما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة ﴿ وَيَصِحُّ فِي كُلِّ وَقْتٍ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ لانه ورد الترغيب فيه

ولم يأت ما يدل على أنه يختص بوقت معين وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر « أن عمر سأل النبي ﷺ قال » كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام قال فأوف بنذرك » وأما كونه لا يكون الا في المساجد فلأن ذلك هو معنى الاعتكاف شرعاً اذ لا يسمى من اعتكف في غيرها معتكفاً شرعاً وقد ورد ما يدل على ذلك كحديث « لا اعتكاف الا في مسجد جماعة » أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور من حديث حذيفة . قال في المسوي الاعتكاف جائز في كل مسجد فان لم يكن المسجد جامعاً فالخروج للجمعة واجب عليه فاذا خرج يبطل اعتكافه عند الشافعي فيحتاج الى نية جديدة لما يستقبله ان كان تطوعاً ولا يبطل عند أبي حنيفة كما لو خرج لقضاء الحاجة . أقول لا ريب أن مسمى الاعتكاف الشرعي لا يحصل الا اذا كان في المسجد ولهذا لم تختلف الامة في اعتبار ذلك الا ما يروى عن محمد بن عمر بن لبابة المالكي فانه أجازته في كل مكان وانما اختلفوا هل يجزى الاعتكاف في كل مسجد أم في الثلاثة المساجد فقط أم في المسجد الحرام فقط والظاهر أنه يجزى في كل مسجد قال تعالى (وأنتم عاكفون في المساجد) ولا حجة في قول عائشة ولا في قول حذيفة ^(١) في هذا الباب « وهو في رمضان آكد سيما في العشر الأخير منه » أفضل وأكد لكونه ﷺ كان يعتكف فيها . ولم يرد ما يدل على توقيته بيوم أو أكثر ولا على اشتراط الصيام الا من قول عائشة ؛ وحديث نذر عمر المتقدم يردده . وكذلك حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال « ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه » أخرجه الدارقطني والحاكم وقال صحيح الاسناد ورجح الدارقطني والبيهقي وقفه . وبالجملة فلا حجة الا في الثابت من قوله ﷺ ولم يثبت عنه ما يدل على أنه لا اعتكاف إلا بصوم بل ثبت عنه ما يخالفه في نذر عمر . وقد روى أبو داود عن عائشة مرفوعاً من حديث « ولا اعتكاف إلا بصوم » ورواه غيره من قولها ورجح ذلك الحفاظ . أقول اعلم أن كون الشيء شرطاً لشيء آخر أو ركناً له أو فرضاً من فروضه لا يثبت الا بدليل لانه حكم شرعي

(١) قول عائشة سيأتي في الكلام على خروج المعتكف وهو حديث صحيح مرفوع حكماً وقول

حذيفة سبق قريباً وهو حديث مرفوع أيضاً

أو وضعي ولم يأت ما يدل على أن الاعتكاف لا يكون إلا بصوم بل ثبت الترغيب منه ﷺ في الاعتكاف . ولم ينقل إلينا أنه اعتبر ذلك ولو كان معتبراً لبينه الامة وأما اعتكافه ﷺ في صومه فلا يستلزم أن يكون الاعتكاف كذلك لأنه أمر اتفقي ولو كان ذلك معتبراً لكان اعتكافه في مسجده معتبراً فلا يصح من أحد الاعتكاف في غيره وأنه باطل . وأما قول عائشة المتقدم فظاهر هذا السياق أن لفظ « ولا اعتكاف إلا بصوم » ليس من بيان السنة المذكورة في أول كلامها بل ابتداء كلام منها فقد أخرجه النسائي ولم يذكر فيه قولها من السنة وكذلك أخرجه أيضاً من حديث مالك وليس فيه ذلك . وقال أبو داود غير عبد الرحمن بن اسحق لا يقول فيه من السنة . وجزم الدارقطني بأن القدر الذي من حديث عائشة قولها « لا يخرج » وما عداه من دونها وكذلك رجح ذلك البيهقي كما ذكره ابن كثير في إرشاده : ومما يؤيد هذا حديث « من اعتكف فواق ناقة » وكذلك حديث « ليس على المعتكف صيام » وفيهما مقال أوضحه الماتن رحمه الله في شرح المنتقى . وقد ثبت عنه ﷺ أنه اعتكف عشراً من شوال ولم ينقل عنه أنه صامها بل روي عنه أنه اعتكف العشر الأول من شوال ولا يخفى أن يوم الفطر من جملتها وليس بيوم صوم فالحق عدم اشتراط الصوم في الاعتكاف لما تقدم ولما ثبت أن عمر « سأل النبي ﷺ قال كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال أوف بندرك » وهو متفق عليه وفي رواية لمسلم « يوماً » مكان « ليلة » وما في الصحيحين أرجح مما في أحدهما إذا لم يمكن الجمع . وقد جمع ابن حبان وغيره بأنه نذر اعتكاف ليلة ويوم وفي رواية أبي داود والنسائي « أن النبي ﷺ قال له اعتكف وصم » ولكن في إسناده عبد الله بن بديل وهو ضعيف . وقد ذكر ابن عدي والدارقطني أنه تفرد بذلك عن عمرو بن دينار : وقال الحافظ في الفتح إن رواية من روى « يوماً » شاذة وإذا عرفت ما تقدم من عدم انتهاز ما احتجوا به على شرطية الصوم فالحق التحقيق بالقبول أن الاعتكاف يكون ساعة فما فوقها . بل حديث « من اعتكف فواق ناقة » يدل على أنه يكون أقله لحظة مختطفة وهذا الحديث وإن لم يكن صالحاً للاحتجاج به فالأصل عدم التقدير بوقت معين . والدليل على مدعى ذلك ثم كون اليوم الكامل

شرطاً للصوم لا يستلزم أن يكون شرطاً للاعتكاف لانه يمكن الاعتكاف بعض
اليوم مع الصوم لكل اليوم فالיום شرط الصوم لا شرط الاعتكاف على تسليم أن
الصوم شرط ﴿ وَيُسْتَحَبُّ الاجْتِهَادُ فِي الْعَمَلِ فِيهَا ﴾ لحديث عائشة « أن النبي
ﷺ كان اذا دخل العشر الآخر أحيا الليل كله وأيقظ أهله وشد المزر »
وهو في الصحيحين وغيرهما ﴿ وَقِيَامَ لَيْلِي الْقَدْرِ ﴾ لحديث أبي هريرة في الصحيحين
وغيرهما عن النبي ﷺ « من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من
ذنبه » وفي تعيين ليلة القدر أحاديث مختلفة وأقوال جاوزت الأربعين ذكرتها
في مسك الختام شرح بلوغ المرام بالفارسية وقد استوفاهما الماتن في نيل الاوطار
وفي حاشية الشفاء للماتن . أقول في تعيينها مذاهب يطول تعدادها وقد بسطتها
في شرح المنتقى فكانت سبعة وأربعين قولاً وذكرت أدلتها وبينت راجحها من
مرجوحها ورجحت أنها في أوتار العشر الآخر لما ذكرته هنالك انتهى . قال
في الحجة البالغة ان ليلة القدر ليلتان أحدهما ليلة يفرق فيها كل امر حكيم وفيها
نزل القرآن جملة واحدة ثم نزل بعد ذلك نجماً نجماً وهي ليلة في السنة ولا يجب أن
تكون في رمضان نعم رمضان مظنة غالبية لها واتفق أنها كانت في رمضان عند نزول
القرآن والثانية يكون فيها نوع من انتشار الروحانية ومجيء الملائكة الى الارض
فيتفق المسلمون فيها على الطاعات فيتعاكس أنوارهم فيها بينهم ويتقرب منهم الملائكة
ويتباعد منهم الشياطين ويستجاب منهم أديعتهم وطاعاتهم وهي ليلة في كل رمضان
في أوتار العشر الاواخر تتقدم وتتأخر فيها ولا تخرج منها فمن قصد الاولى قال هي
في كل سنة ومن قصد الثانية قال هي في العشر الاواخر من رمضان^(١) وقال رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الاواخر فمن كان
متحريراً فليتحررها في السبع الاواخر » وقال « أريت هذه الليلة ثم أنسيتها وقد
رأيتني أسجد في ماء وطين » فكان ذلك في ليلة احدي وعشرين . واختلاف
الصحابة فيها مبني على اختلافهم في وجدانها ومن أدعية من وجدها « اللهم انك

(١) هذا خيال غريب من صاحب الحجة البالغة لا دليل عليه من مكتب ولا سنة وما أظن
أحدأ قاله قبله والعبارة في هذه الامور بالنقل لا بالتخيل والاهام

عنو نحب العفو فاعف عني « وفي المسوى اختلفوا في ليلة هي أرجى والاقوى أنها ليلة في أوتار العشرة الاخيرة تتقدم وتتأخر وقول أبي سعيد أنها ليلة احدي وعشرين وقال المزني وابن خزيمة أنها تنتقل كل سنة ليلةً جمعاً بين الاخبار . قال في الروضة وهو قوي . ومذهب الشافعي أنها لا تلزم ليلة بعينها . وفي المنهاج ميل الشافعي الى أنها ليلة الحادي والثالث والعشرين . وعن أبي حنيفة أنها في رمضان لا يدرى أية ليلة هي وقد تتقدم وتتأخر وعندهما كذلك الا أنها متعينة لا تتقدم ولا تتأخر ﴿وَلَا يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ إِلَّا لِلْحَاجَةِ﴾ لما ثبت من حديث عائشة في الصحيحين عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « أنه كان لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان اذا كان معتكفاً » وأخرج أبوداود عنها قالت « كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يمر بالمرضى وهو معتكف فيمر كما هو ولا يعرج يسأل عنه » وفي اسناده ليث بن أبي سليم . قال الحافظ والصحيح عن عائشة من فعلها أخرجه مسلم وغيره وقال صح ذلك عن علي . وأخرج أبوداود عن عائشة أيضاً قالت « السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة الا لما لا بد منه ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع » وأخرجه أيضاً الذسائي وليس فيه قالت « السنة » قال أبوداود غير عبد الرحمن بن اسحق لا يقول فيه قالت السنة . وجزم الدارقطني بأن القدر من حديث عائشة قولها « لا يخرج » وما عداه ممن دونها ^(١) . قال في المسوى اتفق أهل العلم على أن المعتكف يخرج للغائط والبول ولا يفسد به اعتكافه ولا يخرج للأكل والشرب ويجوز له غسل الرأس وترجيل الشعر وما في معناه وأكثرهم على أنه لا يجوز له الخروج لزيارة المريض وصلاة الجنازة الا أن يخرج لحاجة فيسأل المريض ماراً وان شرط في اعتكافه الخروج لشيء من هذا جاز له أن يخرج عند الشافعي ولا يجوز عند أبي حنيفة كذا في شرح السنة ■

(١) سبق أن نقل كلام أبي داود والدارقطني فلا داعي لتكراره . وانفراد عبد الرحمن بن اسحق بزيادة قول عائشة (السنة) لا يضر فانه ثقة تقبل زيادته ومثل هذا حكمه أن يكون مرفوعاً عند أهل العلم بالحديث

كتاب الحج

أقول الحج في اللغة القصد فمعني قوله تعالى (والله على الناس حج البيت) قصد البيت والقصد لا اجمال فيه . وأما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم « خذوا عني مناسككم » فهو أمر بالاعتداء به في أفعاله وأقواله والأمر يفيد الوجوب فتكون المناسك التي بينها صلى الله تعالى عليه وسلم واجبة ولا يخرج عن الوجوب منها الا ما خصه دليل وأما كونه لا يصح الحج الا بفعل جميع المناسك أو يختل باختلال بعضها فلا دليل على ذلك لان الذي يؤثر عدمه في العدم هو الشرط لا الواجب . وليس في أدلة مناسك الحج ما يفيد تأثير عدمه في عدم الحج إلا الوقوف بعرفة ولا ريب أنه ناسك من مناسك الحج يختص بمزية لا توجد في غيره من المناسك لحديث « الحج عرفة من أدرك عرفة فقد أدرك الحج » أخرجه أحمد وأصحاب السنن والحاكم والبيهقي وابن حبان من حديث عبدالرحمن بن نعيم الدؤلي . وأخرج من تقدم ذكره من حديث عروة بن مضر من صلى معنا هذه الصلاة يعني صلاة يوم النحر وأتى عرفات قبل ذلك ليلا أو نهاراً فقد تم حجه وقضى تفرغه . وصحح هذا الحديث جماعة من الحفاظ كالحاكم والدارقطني وابن العربي . وفي رواية من حديث عبدالرحمن المذكور « من جاء عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج » وفي رواية لأبي نعيم « ومن لم يدرك جمعاً فلا حج له » فهذه الروايات تدل على أن الوقوف بعرفة ركن من الأركان التي لا يتم الحج بدونها . وههنا بحث وهو أن الاستدلال ببعض أفعاله على الوجوب وبعضها على الندب تحكم وكذلك القول بأن بعضها نسك وبعضها غير نسك والظاهر أن جميع أفعاله الصادرة عنه في حجته مناسك لأنه لم يبين لنا أن النسك هو هذا الفعل دون هذا ولكن لا بد أن تكون الأفعال مقصودة لذاتها كالأحرام والوقوف بعرفة والطواف والسعي ورمي الجمار لا ما كان غير مقصود لذاته كالمبيت بمنى ليالي الرمي أو كان بسبب غير الحج كجمع الصلاتين في مزدلفة ونحو ذلك . وقد زعم

الجلال في ضوء النهار أن من زعم أن حججه صلى الله عليه وسلم يحمل ين بفعله فقد أسرف في الجهل . قال لان اسم الحج ومسماه ظاهران ثم قال ان تلك التي فعلها صلى الله عليه وسلم إنما هي أفعال وهي لا تدل على الوجوب حتي يعلم أنه فعلها على وجه الوجوب وإلا فالظاهر القربة فقط وهي لا تستلزم الوجوب ولا الشرطية انتهى . ولعله لم يخطر بباله حال تحرير هذا البحث حديث « خذوا عني مناسككم » وهو حديث صحيح في مسلم وغيره ولا ريب أنه يفيد وجوب مناسك الحج كما قدمنا ﴿ يجب ﴾ على كل مكلف مستطيع ﴿ ﴾ لنص الكتاب العزيز (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) وعليه اجماع الامة قالوا الحج فريضة محكمة يكفر جاحدها . وقالوا الحر المكلف القادر اذا وجد الزاد والراحلة وأمن الطريق يلزمه الحج كذا في المسوى . أقول حديث تفسيره صلى الله عليه وسلم للسبيل بالزاد والراحلة فيه مقال . ولكنه قد روى من طريق جماعة من الصحابة وفي جميع الطرق علل لا تمنع تقوية بعضها لبعض ويشد من بعضها حديث « من وجد زاداً وراحلة » وهو مروي من طريق ثلاثة من الصحابة وفي جميعها مقال . فالخاصل أن مجموع ما ورد في تفسير السبيل بالزاد والراحلة وترتيب الوجوب عليها ينتهض الاحتجاج به على ذلك فلا وجوب على من لم يجد الرحلة كما أنه لا وجوب على من لم يجد الزاد . ولا وجه لقصر السبيل على الزاد والراحلة بل السلامة من المرض والأمن هما من السبيل . وكذلك المحرم للمرأة لدلالة الدليل على ذلك ثم التحقيق أن الشروط تنقسم الى قسمين شرط يتعلق بالفاعل وشرط يتعلق بالفعل فالأول يتوقف عليه تعلق الخطاب به والثاني يتوقف عليه كونه مطلوباً من فاعله والاول أيضاً هو الذي يقال له شرط الايجاب وشرط الطلب والثاني هو الذي يقال له شرط الواجب وشرط المطلوب وايضاح هذا أن التكليف والاسلام والحرية شروط متعلقة بالفاعل والزاد والراحلة والأمن والمحرم شروط متعلقة بالفعل فجعل بعض شروط الفعل للوجوب وبعضها للأداء غير موافق لعقل ولا نقل وأنت خير بأن المرأة منبهة عن السفر بدون محرم كما ثبت النهي عن ذلك في الصحيح ولم يثبت النهي عن الحج لمن لم يجد الرحلة مثلاً بل كان الايجاب متعلقاً بوجودها وهذا يقتضي أن تحصيل المحرم أهم من تحصيل الرحلة لان السفر بدون محرم حرام كما يقتضيه النهي بحقيقته وكما يقتضيه لفظه .

« لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر ثلاثة أيام أو يوماً أو ليلة أو يريدأ بدون محرم » على اختلاف الروايات ولم يرد ما يدل على تحريم السفر بدون الراحلة ، فإيجاب الوصية بالحج على من ماتت ولها زاد وراحلة وليس لها محرم دون من ماتت ولها زاد ومحرم وليس لها راحلة ليس بمناسب فإن فاقدة المحرم لم تستطع الى الحج سبيلا كفاقة الراحلة وزيادة ومعنى كون الشيء شرطاً لتأدية شيء آخر أن التأدية بدونها لا تصح وهذا يعود الى شرط الصحة وهم لا يريدون هذا بل معنى شرط الأداء عندهم أن يكون المكلف قد كملت له شروط الصحة والوجوب ولم يبق إلا التأدية وهي مشروطة بشرط . وهذا اصطلاح قليل الثمرة غاية ما فيه أن من مات وقد كملت له شروط الصحة والوجوب ولم يبق الا شرط الأداء وجب عليه الايصاء بالحج وقد تقدم ما هو الحق في ذلك ﴿ فوراً ﴾ لحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « تعجلوا الى الحج فإن أحدكم ما يدري ما يعرض له » أخرجه أحمد . وأخرج أحمد أيضاً وابن ماجه من حديث ابن عباس عن الفضل أو أحدهما عن الآخر قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أراد الحج فليتمتع فإنه قد يمرض المريض وتضل الراحلة وتعرض الحاجة » وفي اسناده اسمعيل بن خليفة العبسي أبو امرائيل وهو صدوق ضعيف الحفظ . وأخرج أحمد وأبو يعلى وسعيد بن منصور والبيهقي من حديث أبي أمامة مرفوعاً « من لم يجبهه مرض أو حاجة ظاهرة أو مشقة ظاهرة أو سلطان جائر فلم يحج فليمت إن شاء يهوديا وإن شاء نصرانياً » وفي اسناده ليث بن أبي سليم وشريك وفيهما ضعف . وأخرجه الترمذي من حديث علي مرفوعاً « من ملك زاداً وراحلة تبلغه الى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت نصرانياً أو يهودياً وذلك لأن الله تعالى قال في كتابه (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) قال الترمذي غريب وفي اسناده مقال . والحديث يضعف وهلال بن عبد الله الراوي له عن أبي اسحق مجهول . وقال العقيلي لا يتابع عليه . وقد روى من طريق ثالثة من حديث أبي هريرة عند ابن عدى بنحوه . وروى سعيد بن منصور في سننه عن الحسن قال قال عمر بن الخطاب لقد هممت أن أبعث رجالا الى هذه الأمصار فينظروا كل من كان له جدة ولم يحج

فيضربوا عليهم الجزية ما هم بمسلمين ما هم بمسلمين . وأخرجه أيضاً البيهقي وقد ذهب
الى القول بالفور مالك وأبو حنيفة وأحمد وبعض أصحاب الشافعي . وقال الشافعي
والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد إنه علي التراخي قال في حجة الله البالغة تحت قوله
صلى الله تعالى عليه وسلم من ملك زاداً وراحلة النخ . أقول ترك ركن من أركان
الاسلام يشبه بالخروج عن الملة وإنما شبه تارك الحج باليهودي والنصراني وتارك
الصلاة بالمشرك لأن اليهود والنصارى يصلون ولا يحججون ومشركو العرب يحججون ولا
يصلون . والمصلحة المرعية في الحج إعلاء كلمة الله وموافقة سنة ابراهيم عليه السلام
وتذكر نعمة الله عليه انتهى . وفي بعض نسخ المتن ~~و~~ وكذلك العمرة وما زاد
فهو نافلة ~~و~~ وفي حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قال « العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة »
قلت الحج المبرور هو الذي لا يخالطه شيء من المأثم . وفي تنبيه الغافلين للشيخ
محبي الدين بن ابراهيم النعاس في ذكر منكرات الحجاج وأعظمها فتنة وأجلها مصيبة
وأكثرها وجوداً وبلية هو تضييع أكثرهم الصلاة في الحج وكثير منهم لا يتركونها
بل يضيعون أوقاتها ويجمعونها على غير الوجه الشرعي وذلك حرام بالاجماع ومن
تحقق أن ذلك نصيبه في حجه حرم عليه الحج رجلاً كان أو امرأة . قال ابن الحاج
وقد قال علماؤنا في المكلف اذا علم أنه تفوته الصلاة الواحدة اذا خرج الى الحج
فقد سقط الحج عنه . وقد سئل مالك في الذي يركب البحر ولا يجد موضعاً يسجد
فيه الا على ظهر أخيه أيجوز له الحج فقال رحمه الله أيركب حيث لا يصل ويبل لمن
ترك الصلاة ويبل له . وأما النساء فلا يمكن إحداهن الصلاة في وقتها المشروع إلا في
النادر الذي لا حكم له وسبب هذا المنكر العظيم أمراء الحاج وتهاونهم في الانكار .
وخوف المصلي من فوات الرقعة ومشقة الحقوق بهم فالواجب على الأمراء أن يقفوا
بالحج في أوقات الصلاة اذا دخلت عليهم وهم مسافرون ويتفقدون من لم يصل من
الجمالين وغيرهم ويشددون عليهم في أمر الصلاة ويمنعون من يتقدم منهم قبل الصلاة
فان لم يفعلوا كان اثم من ترك الصلاة كذلك في أعناقهم ومن تركها تهاوناً وكسلولم

يعلموا به فانه في عتق نفسه وحكمه مذكور في كتب الفقه انتهى حاصله (١) *
 ﴿فصل في وجوب تعيين نوع الحج بالنية﴾ لأن المناشك على ما استفاض
 من الصحابة والتابعين وسائر المسلمين أربعة حج مفرد وعمرة مفردة وتمتع وقران
 ﴿من تمتع﴾ وهو أن يحرم الآفاقي بالعمرة في أشهر الحج فيدخل مكة ويتم
 عمرته ويخرج من احرامه ثم يبقى حلالاً حتى يحج وعليه أن يذبح ما استيسر من
 الهدى ﴿أو قران﴾ وهو أن يحرم الآفاقي بالحج والعمرة معاً ثم يدخل مكة ويبقى
 على احرامه حتى يفرغ من أفعال الحج وعليه أن يطوف طوافاً واحداً ويسعى سعيّاً
 واحداً في قول وطوافين وسعين ثم يذبح ما استيسر من الهدى فإذا أراد أن ينفر
 من مكة طاف للوداع ﴿أو إفراد﴾ أي حج مفرد أو عمرة مفردة فالحج لحاضر
 مكة أن يحرم منها ويحتمل في الاحرام الجماع ودواعيه والخلق وتقليم الاظفار ولبس
 الخيط وتغطية الرأس والتطيب والصيد ويحتمل النكاح على قول ثم يخرج الى
 عرفات ويكون فيها عشية عرفة ثم يرجع منها بعد غروب الشمس ويدبت بمزدلفة
 ويدفع منها قبل شروق الشمس فيأتي مني ويرمي العقبة الكبرى ويهدي ان كان معه
 ويحلق أو يقصر ثم يطوف للافاضة في أيام مني ويسعى بين الصفا والمروة وللآفاقي
 أن يحرم من ميقات فان دخل مكة قبل الوقوف طاف للقدم ورمي فيه وسعى بين
 الصفا والمروة ثم بقي على احرامه حتى يقوم بعرفة ويرمي ويحلق ويطوف ولا رمل
 ولا سعى حيثئذ والعمرة أن يحرم من الحل فان كان آفاقياً فمن الميقات فيطوف
 ويسعى ويحلق أو يقصر وبالجملة فتعين نوع الحج بالنية لما تقدم في الضوء وقد
 ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة قالت «خرجنا مع رسول الله ﷺ
 فقال من أراد منكم أن يهل بحج وعمرة فليفعل ومن أراد أن يهل بحج فليهل ومن أراد أن
 يهل بعمرة فليهل قالت وأهل رسول الله ﷺ بالحج وأهل به ناس معه وأهل معه ناس
 بالعمرة والحج وأهل ناس بعمرة وكنت فيمن أهل بعمرة» وفي البخاري من حديث
 جابر «أن أهل النبي ﷺ من ذي الحليفة حين استوت به راحلته» وفي

(١) في هذا الكلام شيء من الخلط فان تارك الصلاة آثم بإخلاف ولكن هل هذا يسقط عنه
 الحج وهل تمسكهم بكلمة مالك التي ذكرها الشارح له وجه ان مالكاً يفتي على ركب حيث لا يصل
 وهو تعليم منه رحمه الله وإرشاد الى أن الواجب على المسلم أن يتحري في ركوبه وحمله وترماله
 أمكان تأدية الصلاة ولم يزد قط بهذا أن فريضة الحج تسقط حيثئذ أعاده الله من سوء القهم

الصحيحين من حديث ابن عمر قال « يداؤكم هذه التي تكذبون فيها على رسول الله ﷺ ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد » يعني مسجد ذي الحليفة وقد وقع الخلاف في الحل الذي أهل منه رسول الله ﷺ على حسب اختلاف الرواة فمنهم من روى أنه أهل من المسجد ومنهم من روى أنه أهل حين استقلت به راحلته ومنهم من روى أنه أهل لما علا شرف البيداء وقد جمع بين ذلك ابن عباس فقال إنه أهل في جميع هذه المواضع فنقل كل راو ما سمع قال في الحجة البالغة وبين ابن عباس أن الناس كانوا آتونه ارسالا فأخبر كل واحد بما رآه ﴿ وَالْأَوَّلُ ﴾ أي التمتع ﴿ أَفْضَلُهَا ﴾ أي الأنواع الثلاثة . واعلم أن هذه المسألة قد طال فيها النزاع واضطربت فيها الأقوال فمنهم من قال بأن أفضل الأنواع القرآن لكونه ﷺ حج قرآنا على ما هو الصحيح وإن كان قد ورد ما يدل على أنه حج أفراداً لكن الأحاديث الصحيحة الثابتة في الصحيحين وغيرهما من طرق عديدة مصرحة بأنه أهل بالحج وعمره فلو لم يرد عنه ﷺ ما يدل على أن غير ما فعله أفضل مما فعله لكان القرآن أفضل الأنواع لكنه ورد ما يدل على ذلك في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر أن النبي ﷺ قال « يا أيها الناس احلوا فلولا الهدي معي فعلت كما فعلتم . قال فأحللنا حتي وطئنا النساء وفعلنا كما يفعل الحلال حتى إذا كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهلنا بالحج » وثبت مثل ذلك في حديث جماعة من الصحابة بألفاظ منها « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي وجعلتها عمرة » وقد ذهب إلى هذا جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كمالك وأحمد وهو الحق لأنه لم يعارض هذه الأدلة معارض . وقد أوضح فيها ﷺ أن نوع التمتع أفضل من النوع الذي فعله وهو القرآن . وقد أوضح الماتن جميع الأقوال وما احتج به كل فريق في شرح المنتقى . والغبد الضعيف في شرح بلوغ المرام . وكذلك أوضح الماتن فيه أن حجه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان قرآناً . أقول قد روي الفسخ عنه ﷺ أربعة عشر رجلاً من الصحابة وأما قول أبي ذر فليس بحجة على أحد لأنه رأي صحابي فيما للاجتهاد فيه مخرج . والحاصل أن هذا البحث يطول الكلام عليه جداً فمن زام العثور على الصواب فعليه بشرح المنتقى أو بالهدي

النبوي للمحافظ ابن القيم رحمه الله . قال ابن القيم في أعلام الموقعين أفتى صلى الله عليه وسلم بجواز فسخهم الحج الى العمرة ثم أفتاهم باستحبابه ثم أفتاهم بفعله حتما ولم ينسخه شيء بعده وهو الذي ندين الله به أن القول بوجوبه أقوى وأصح من القول بالمنع منه . وقد صح عنه صحة لا شك فيها أنه قال « من لم يكن أهدي فليل بعمره ومن أهدي فليل بمحج ثم مع عمره » وأما ما فعله هو فانه صح عنه أنه قرن بين الحج والعمرة من بضع وعشرين رواية عند ستة وعشرين نفساً من أصحابه ففعل القراز وأمر بفعله من ساق الهدي وأمر بفسخه الى التمتع من لم يسق الهدي وهذا من فعله وقوله كأنه رأى عين وبالله التوفيق فان قيل كيف وقع اختلاف بين الصحابة رضى الله تعالى عنهم في صحة حجته صلى الله عليه وسلم وهي حجة واحدة وكل واحد منهم يخبر عن مشاهدة في قصة واحدة . قلت قال القاضي عياض قد أكر الناس الكلام على هذه الأحاديث فمن محمد منصف ومن مقصر متكلف ومن مطيل مكثر ومن مقتصر مختصر . قال وأوسعهم في ذلك نفساً أبو جعفر الطحاوي الحنفي فانه تكلم في ذلك في زيادة على ألف ورقة وتكلم معه في ذلك أيضاً أبو جعفر الطبري ثم أبو عبد الله بن أبي صفرة ثم المهلب والقاضي أبو عبد الله بن المرباط والقاضي أبو الحسن بن القصار البغدادى والمحافظ أبو عمر بن عبد البر وغيرهم . قال القاضي عياض وأولى ما يقال في هذا على ما أحصناه من كلامهم واخترناه من اختياراتهم مما هو أجمع للروايات وأشبه بمساق الأحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أباح للناس فعل هذه الأنواع الثلاثة ليدل على جواز جميعها ولو أمر بواحد لكان غيره يظن أنه لا يجزئ فأضيف الجميع اليه وأخبر كل واحد بما أمره به وأباحه له ونسبه الى النبي صلى الله عليه وسلم إما لأمره وإما لتأويله عليه انتهى . أقول انما ذكر المختلفون في أفضل الأنواع نوع حجته صلى الله عليه وسلم لأنهم يقولون ان النوع الذي اختاره صلى الله عليه وسلم لنفسه لا يكون إلا فاضلاً ولا سبياً والتلبية كانت عن وحى من الله عز وجل كما في حديث « أنه نزل جبريل فقال قل لبيك بحجة وعمره » وقد اختلف في نوع حجته صلى الله عليه وسلم والحق أنها قران كما قرر الماتن ذلك في شرح المنتقى ولكنه قال بعد ذلك « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي ولجعلتها عمرة » يعنى كما فعل أصحابه صلى الله عليه وسلم عن أمره وهذا الحديث متفق على صحته كما تقدم فدل على أن التمتع

أفضل من القران بلا ريب ولا اعتبار بقول من قال انه ﷺ إنما قال ذلك تطيباً لقلوب أصحابه حيث حجوا تمتعاً لعدم الهدى لأن المقام مقام تشريع لا مقام جبر خواطر وتطيب قلوب فالحق أن التمتع أفضل وأما انه متمين لا يجوز غيره كما رجحه ابن القيم رحمه الله وأطال الكلام في تقريره فلا . قال في التكميل اختلفوا في نسك النبي ﷺ أنه كان مفرداً للحج أو قارناً أو متمتعاً سائق الهدى ووجه التطبيق أن النبي ﷺ حين جمع الناس وخرج من المدينة المنورة الى مكة المعظمة كان لا ينوي إلا الحج فلما بات بنى الخليفة في العقيق أمر بالقران فقال « لبيك بحجة وعمرة » فلما دخل مكة وتذكر جهالة العرب أن العمرة في أشهر الحج من أجزء الفجور وعرف أنه في آخر عمره ولا يعيش الى قابل أراد رد هذا الوهم بابلغ وجه فأمر الناس بفسخ احرام الحج وجعله عمرة وقال « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدى وأحلت مع الناس كما حلوا » فكان مفرداً بحسب ابتداء النية والشهرة وقارناً بحسب تليته من العقيق حيث أمر « صل في هذا الوادي المبارك وقل عمرة في حجة » وكان متمتعاً سائق الهدى بحسب الهم والرغبة ولم ينقل تجديد الاحرام للحج يوم التروية نعم عرف تجديد التلبية عند انشاء السفر الى عرفة من منى فكان قارناً حقيقة مفرداً في أول الأمر متمتعاً في آخره انتهى . قال في المسوى والتحقيق في هذه المسألة أن الصحابة لم يختلفوا في حكاية ما شاهدوه من أفعال النبي ﷺ من أنه أحرم من ذى الحليفة وطاف أول ما قدم وسعى بين الصفا والمروة ثم خرج يوم التروية الى منى ثم وقف بعرفات ثم بات بمزدلفة ووقف بالمشر الحرام ثم رجع الى منى ورمى ونحر وحلق ثم طاف طواف الزيارة ثم رمى الجمار في الايام الثلاثة . وأما اختلفوا في التعبير عما فعل باجتهادهم وآرائهم فقال بعضهم كان ذلك حجاً مفرداً وكان الطواف الأول للقدم والسعي لأجل الحج وكان بقاؤه على الاحرام لأنه قصد الحج . وقال بعضهم كان ذلك متمتعاً بسوق الهدى وكان الطواف الأول للعمرة كأنهم سموا طواف القدم والسعي بعده عمرة وإن كان للحج وكان بقاؤه على الاحرام لأنه كان متمتعاً بسوق الهدى . وقال بعضهم كان ذلك قرأناً والقران لا يحتاج الى طوافين وسعيين . وهذا

الاختلاف سبيله سبيل الاختلاف في الاجتهادات أما أنه سعي تارة أخرى بعد طواف الزيارة سواء قيل بالتمتع أو القران فانه لم يثبت في الروايات المشهورة بل ثبت عن جابر أنه لم يسمع بعده انتهى . قال النووي في شرح صحيح مسلم وأما احرامه ﷺ بنفسه فأخذ بالأفضل فأحرم مفردا للحج وبه تظاهرت الروايات الصحيحة وأما الروايات بأنه كان متمتعاً فعناها أمر به وأما الروايات بأنه كان قارناً فاخبار عن حاله الثانية لا عن ابتداء احرامه بل اخبار عن حاله حين أمر أصحابه بالتحلل من حجهم وقلبه الى عمرة لمخالفة الجاهلية إلا من كان معه هدي وكان هو ﷺ ومن معه هدي في آخر احرامهم قارنين يعني انهم أدخلوا العمرة على الحج وفعل ذلك مواساة لأصحابه وتأنيساً لهم في فعلها في أشهر الحج لكونها كانت منكراً عندهم في أشهر الحج ولم يمكنه التحلل معهم بسبب الهدي واعتذر اليهم بذلك في ترك مواساتهم فصار النبي ﷺ قارناً في آخر أمره . وقد اتفق جمهور العلماء على جواز ادخال الحج على العمرة وشذ بعض الناس فمنعه انتهى ﴿ وَيَكُونُ الْأَحْرَامُ ﴾ وهو في الحج والعمرة بمنزلة التكبير في الصلاة فيه تصوير الاخلاص والتعظيم وضبط عزيمة الحج بفعل ظاهر وفيه جعل النفس متدلة خاشعة لله بترك الملاذ والعادات المألوفة وأنواع التبعيل وفيه تحقيق معاناة التعب والتشعث والتغير لله أقول وليس في ايجاب الاحرام على غير من دخل لاحد النسكين دليل أما الآية أعني قوله تعالى (واذا حللتم فاصطادوا) فانها بيان لما حرمه عليهم من الصيد حال الاحرام في قوله تعالى (إلا ما ينل عليكم غير محلي الصيد وأنتم حرم) وقد علم أنه لا إحرام إلا لأحد النسكين ثم أخبرهم بإباحة الصيد لهم اذا حلوا . وأما قول ابن عباس فاجتهاد منه وليس ذلك من الحجة في شيء والمقام مقام اجتهاد ولهذا خالفه ابن عمر فجاوز الميقات غير محرم كما روى ذلك عنه مالك في الموطأ وقد كان المسلمون في عصره ﷺ يختلفون الى مكة لحوائجهم ولم ينقل أنه أمر أحداً منهم بإحرام كقصة الحجاج بن علاط وكذلك قصة أبي قتادة لما عقر حمار الوحش داخل الميقات وهو حلال وقد كان أرسله لغرض قبل الحج فجاوز الميقات غير مريد للحج ولا للعمرة . والبراءة الأصلية مستصحبة فلا ينقل عنها إلا ناقل صحيح يجب العمل به . وقد ذهب الى جواز المجاوزة من غير

احرام لغير الحاج والمعتبر ابن عمر والشافعي في أخير قوله واما إيجاب الدم على من جاوز معطلا ذلك بأنه ترك نسكا ففسد فإن الاحرام ليس بنسك لغير من أراد الحج أو العمرة على أنه لم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من ترك نسكا فعليه دم وإنما روى ذلك عن ابن عباس كما في الموطأ ﴿ مِنْ الْمَوَاقِيتِ الْمَعْرُوفَةِ ﴾ لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما قال « وقت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرن المنازل ولأهل اليمن يلم قال فهن لمن ولن أتى عليهن من غير أهلن لمن كان يريد الحج والعمرة » وفائدة التوقيت المنع عن تأخير الاحرام فلو قدم عليها جاز. أقول قال قوم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يوقت لأهل العراق ذات عرق وإنما وقته عمر بن الخطاب رضي الله عنه . قلت قد ذهب الى هذا طاوس ورواه أحمد بن حنبل عن ابن عباس واليه ذهب جماعة من الشافعية كالغزالي والرافعي والنووي وغير هؤلاء ووجه ذلك ما قاله ابن خزيمة وابن المنذر من أنه لم يصح أنه صلى الله عليه وآله وسلم وقت ذات عرق لأهل العراق في حديث صحيح . قال الحافظ في الفتح لعل من قال انه غير منصوص لم يبلغه أو رأى ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق من طرقه لا تخلو عن مقال لكن الحديث بمجموع طرقه يقوى انتهى . وقد ذكر الماتن رحمه الله في شرح المنتقى من روي حديث توقيت ذات عرق لأهل العراق من الصحابة ومجموع ما روه لا يخرج عن حد الحسن لنسبه وهو مما تقوم به الحجة ﴿ وَمَنْ كَانَ دُونَهَا فَمَهُلَهُ ﴾ من ﴿ أَهْلُهُ ﴾ وكذلك ﴿ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ ﴾ يهلون ﴿ مِنْهَا ﴾ ومثله في الصحيحين أيضاً من حديث ابن عمر وفي رواية من حديثه لأحمد أنه قاس الناس ذات عرق بقرن . وفي البخاري من حديثه أن عمر قال لأهل البصرة والكوفة انظروا حذو قرن من طريقكم . قال فخذ لهم ذات عرق في المسوى وميقات المكي للحج جوف مكة وللعمرة الحل . في العالم كيرية والتنعيم أفضل . وفي المنهاج أفضل بقاع الخل الجمران (١)

(١) بكسر الجيم واسكان العين وتخفيف الراء وقد تكسر العين وتشدد الراء وهو موضع قريب من مكة قاله في النهاية

ثم التنعيم ثم الحديبية . وأما الغسل للاحرام ففيه حديث خارجة بن زيد حسنه الترمذى وضعفه العقيلي . وأما حديث جابر في ولادة أسماء وغسلها فهو صحيح ولكنه قد قيل ان أمرها بذلك ليس للاحرام بل لقدر النفس وكذلك أمره للحائض . وقد أخرج الحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس « أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اغتسل ولبس ثيابه فلما أتى ذا الحليفة صلى ركعتين ثم أحرم بالحج » وفي اسناده يعقوب بن عطاء وهو ضعيف . والحديث محتمل فيمكن أن يكون الغسل للاحرام ويمكن أن يكون لغيره كإزالة عشاء السفر أو التبرد أو نحوهما . ولم يثبت أنه صلى الله عليه وسلم أمر أحداً من الناس أن يغتسل للاحرام إلا ما وقع منه الأمر للحائض والنفساء دون غيرهما فدل ذلك على أن اغتسالها للقدر ولو كان للاحرام لكان غيرهما أولى بذلك منهما فمع الاحتمال في فعله وعدم صدور الأمر منه لا ثبتت المشروعية أصلاً . وأما إزالة التفت^(١) قبل الاحرام فلم يرد في هذا شيء يصلح لإثبات مثل هذا الحكم الشرعي وهو الاستحباب . وأما ما قيل من أنه يقاس على تطييبه صلى الله عليه وسلم فقياس فاسد ولا سيما وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم الارشاد الى ترك الشعر والبشر بعد رؤية هلال ذي الحجة لمن أراد أن يضحي كما في صحيح مسلم وسائر السنن من حديث أم سلمة والحاج أولى بهذه السنة من غيره لأنه في شغل شاغل عن ذلك وقد أخرج الترمذى من حديث ابن عمر « أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم من الحاج يارسول الله قال الشعث التفل » وقد كان ابن عمر إذا أفطر من رمضان وهو عازم على الحج في ذلك العام لم يأخذ من رأسه ولا من لحيته شيئاً حتى يحج كافي الموطأ . والحاصل أن التساهل في الاحكام الشرعية بلا دليل بل اثبات ما قام الدليل على خلافه ليس من دأب أهل الانصاف .

﴿ فصلٌ ولا يلبسُ المحرمُ القميصَ ﴾ الفرق بين الخيط وما في معناه وبين غير ذلك أن الأول ارتفاق ونجمل وزينة والثاني ستر عورة وترك الأول تواضع لله وترك الثاني سوء أدب كذا في الحجة ﴿ ولا العِمَامَةَ وَلَا الْبُرُؤْسَ وَلَا ﴾

(١) بفتح القاء والفاء وآخره ثاء مثله هو ما يفعله المحرم بالحج اذا حل كقص الشارب والأظفار وتنف الابط وحق العانة وقيل هو اذهاب الشعث والدرن والوسخ مطلقاً قاله في النهاية:

السَّراويلَ وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرَسٌ وَلَا زَعْفَرَانٌ وَلَا الْخَفَّينِ إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ نَعْلَيْنِ فَيَقْطَعُهُمَا حَتَّى يَكُونَ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ وَلَا تَنْتَقِبُ الْمَرْأَةُ وَلَا تَلْبَسُ الْقُفَّازَيْنِ وَمَا مَسَّهُ الْوَرَسُ وَالزَّعْفَرَانُ ﴿١﴾ لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم فقال لا يلبس المحرم القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوبا مسه ورس^(١) ولا زعفران ولا الخفين الا أن لا يجد نعلين فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين » قال القاضي عياض أجمع المسلمون على أن ما ذكر في هذا الحديث لا يلبسه المحرم وأخرج مسلم وغيره من حديث جابر قال « قال رسول الله ﷺ من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد ازاراً فليلبس سراويل » وفي الصحيحين نحوه من حديث ابن عباس وأخرج أحمد والبخاري والنسائي والترمذي وصححه من حديث ابن عمر « أن النبي ﷺ قال لا تنتقب المرأة الحُرمة ولا تلبس القفازين » زاد أبو داود والحاكم والبيهقي « وما مس الورس والزعفران من الثياب » والقفاز بضم القاف وتشديد الفاء وبعد الألف زاي ما تلبسه المرأة في يدها فتغطي أصابعها وكفها عند معاناة شيء ﴿٢﴾ وَلَا يَتَطَيَّبُ ابْتِدَاءً ﴿٣﴾ ويجوز له أن يستمر على الطيب الذي كان على بدنه قبل الاحرام فذلك هو الراجح جمعاً بين الأدلة وقد أوضح الماتن ذلك في شرح المنتقى وحاشية الشفاء وغيرهما . قال صاحب سبل السلام في منسكه ولما أراد الاحرام اغتسل لاحرامه ثم طيبته عائشة بذريعة وطيب فيه مسك في يديه ورأسه حتى كأن ويص^(٢) المسك يرى في مفارقة ولحيته ﷺ ثم استدأه ولم يغسله انتهى ﴿٣﴾ وَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَيَشْرِبُ إِلَّا لَعَذْرٍ ﴿٤﴾ لحديث كعب بن عجرة في الصحيحين وغيرهما قال « كان بي أذى من رأسي فحمت الى النبي ﷺ والقمل يتناثر على وجهي فقال ما كنت أرى أن الجهد قد بلغ منك ما أرى أتجد شاة قلت لا فنزلت الآية (ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) قال هو صوم ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين نصف صاع ونصف صاع طعاماً لكل مسكين » وقد تقدم الكلام على إزالة النفث فليراجع ﴿٥﴾ وَلَا يَرْفُثُ

(١) يفتح الواو واسكان الراء وآخره سين هو نبت أصفر يصبغ به

(٢) يفتح الواو وكسر الباء وهو البريق

وَلَا يَفْسُقُ وَلَا يُجَادِلُ ﴿ لنص القرآن الكريم ﴾ (فلا رفت ولا فسوق ولا جدال في الحج) وهذه الامور لا تحمل للحلال ولكنها مع الاحرام أغلظ . وأخرج الشيخان من حديث أبي هريرة قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول من حج ولم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه » قال الحافظ المنذرى الرفت يطلق ويراد به الجماع ويطلق ويراد به الفحشاء ويطلق ويراد به خطاب الرجل المرأة فيما يتعلق به الجماع وقد نقل معنى هذا الحديث كل واحد من هذه الثلاثة عن جماعة من العلماء قلت فيحرم الجميع وقال مالك الرفت اصابة النساء والله تعالى أعلم : قال الله تعالى (أحل لكم ليلة الصيام الرفت الى نسائكم) والفسوق الذبح للأصايب والله تعالى أعلم . قال تعالى (أوفسقا أهل لغير الله به) والجدال في الحج أن قريشاً كانت تقف عند المشعر الحرام بالمزدلفة بقزح^(١) وكانت العرب وغيرهم يقفون بعرفة فكانوا يتجادلون يقول هؤلاء نحن أصوب ويقول هؤلاء نحن أصوب فقال الله تعالى (لكل أمة جعلنا منسكاهم ناسكوه فلا ينازعنك في الأمر وادع الى ربك انك لملى هدى مستقيم) فهذا الجدال في الحج فيما ترى والله تعالى أعلم . وأما فساد الحج بالجماع قبل الوقوف بعرفة فان كان الدليل على هذا الفساد أقوال الصحابة فمع كون الروايات عنهم إنما هي بطريق البلاغ كما ذكره مالك في الموطأ وليس ذلك بحجة لو كان في المرفوع فضلا عن الموقوف فقد عرفت غير مرة أن قول الصحابي ليس بحجة إنما الحجة في اجماعهم عند من يقول بحجية الاجماع وأما الاستدلال على ذلك بما أخرجه ابوداود في المراسيل باسناد رجاله ثقات « ان رجلا جاء مع امرأته وهما محرمان فسألا النبي ﷺ فقال اقضيا نسككما واهديا هدياً » فالمرسل لا حجة فيه على ما هو الحق ؛ وأما الاستدلال بقوله تعالى (فلا رفت ولا فسوق ولا جدال في الحج) فعلى تسليم ان الرفت هو الجماع غاية ما يدل عليه المنع منه لا انه يفسد الحج والا لزم في الجدال أنه يفسد الحج ولا قائل بذلك . والروى في هذا الحديث المرسل هو ايجاب الهدى عليهما والهدى يصدق على الشاة والبقرة والبدنة ولا وجه لايجاب أشد

(١) بضم القاف وفتح الزاي هو القرن الذي يقف عنده الامام بالمزدلفة ولا ينصرف | لامل
والعلمية كعمر قاله في النهاية

ما يطلق عليه اسم الهدي . ولا حجة فيها رواه في الموطأ عن ابن عباس « أنه مثل عن رجل واقف أهله وهو بمنى قبل أن يفيض فأمره أن ينحر بدنة » ولا يصح تقييد المطلق به ولا تفسير الجمل . فلما حصل أن البراءة الأصلية مستصحية ولا ينقل عنها إلا ناقل صحيح تقوم به الحجة وليس ههنا ما هو كذلك فمن وطئ قبل الوقوف أو بعده قبل الرمي أو قبل طواف الزيارة فهو عاص يستحق العقوبة وتغفر له بالتوبة ولا يبطل حجبه ولا يلزمه شيء . ومن زعم غير هذا فعليه الدليل المرضى فليس بين أحد وبين الحق عداوة ﴿ وَلَا يَنْكَحُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ ﴾ لحديث عثمان الثابت في مسلم وغيره « أن رسول الله ﷺ قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب ^(١) » وفي الباب أحاديث . وأما ما في الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم » فقد عارضه ما في صحيح مسلم وغيره من حديث ميمونة « أن النبي ﷺ تزوجها وهو حلال » وما أخرجه أحمد والترمذي وحسنه من حديث أبي رافع « أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة حلالا » وكان أبو رافع السفير بين رسول الله ﷺ وبين ميمونة وهما أعرف بذلك . وعلى فرض صحة خبر ابن عباس ومطابقته للواقع فلا يعارض الأحاديث المصرحة بالنهي بل يكون هذا خاصاً بالنبي ﷺ كما قرر الماتن في مؤلفاته أن فعله ﷺ إذا خالف ما أمر الأمة به أو نهاهم عنه يكون مختصاً به . قال في الحجة البالغة اختار أهل الحجاز من الصحابة والتابعين والفقهاء أن السنة للمحرم أن لا ينكح ولا ينكح . واختار أهل العراق أنه يجوز له ذلك ولا يخفى عليك أن الأخذ بالاحتياط أفضل . وعلى الأول السرف فيه أن النكاح من الارتفاقات المطلوبة أكثر من الصيد ولا يقاس الانشاء على الابقاء لأن الفرح والطرب إنما يكون في الابتداء ولذلك يضرب بالعروس المثل في هذا الباب دون البقاء انتهى ﴿ وَلَا يَقْتُلُ صَيْدًا ﴾ فإن الله تعالى حرم على المحرم صيد البر ما دام حرماً . والمراد من الصيد عند الشافعي كل صيد مأكول بري فذبح الأتعام ليس منه وكذا ما ليس بما كول وكذا الصيد البحري وعند أبي حنيفة غير المأكول قد يكون صيداً ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ فَعَلَيْهِ جَزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ ﴾

(١) هو من حديث ابن عباس

لما ورد بذلك القرآن الكريم (ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً ليدوق وبال أمره عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه والله عزيز ذو انتقام) أقول ههنا أمران : أحدهما اعتبار المائلة : الثاني حكم العدلين . وظاهره أن العدلين إذا حكما بغير المائل لم يلزم حكمهما لأنه قال يحكم به أى بالمائل . وحق العدالة أن لا يقع من صاحبها الحكم بغير المائل الا لغلط أو طرؤ شبهة بأن المعتبر في المائلة هو هذا الوصف دون هذا الوصف والواقع بخلافه . ثم الظاهر أن العدلين إذا حكما بحكم في السلف لا يكون ذلك الحكم لازماً للمخلف بل يحكم العدلين ثابت عند كل حادثة تحدث في قتل الصيد . اذا تقرر لك هذا فاعلم أن جعل الظبي مشبها بالشاة دون التيس مخالف للمشاهد المحسوس فإن الظبي يشبه التيس في غالب ذاته وصفاته ولا مشابة بينه وبين الشاة في غالب ذاته وصفاته وكذلك الحمامة فانها لا تشبه الشاة في شيء من الاوصاف وكذلك سائر الطيور ليس بمشابه للشاة في شيء : واذا صبح عن بعض السلف أنه حكم في شيء منها بشاة فذلك غير لازم لنا لما عرفت من أن حكم العدلين لا بد أن يكون بالمثل كما صرح به القرآن الكريم ﴿ وَلَا يَأْكُلُ مَا صَادَهُ غَيْرُهُ ﴾ لحديث الصعب بن جثامة في الصحيحين وغيرهما « أنه أهدى الى رسول الله ﷺ حماراً وحشياً وهو بالأبواء أو بودان (١) فرده عليه فلما رأي ما في وجهه قال إنما لم نرده عليك إلا أنا حرم » وأخرج مسلم نحوه من حديث زيد بن أرقم وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي قتادة « أن النبي ﷺ أكل من صيده الذي صاده وهو حلال وكان النبي ﷺ محرماً فأكل عضد حمار الوحش الذي صاده » وجمع بين حديث الصعب وحديث أبي قتادة المتفق عليه بأنه ﷺ إنما امتنع من أكل صيد الصعب لكونه صاده لاجله وأكل من صيد أبي قتادة لكونه لم يصده لاجله فلو كان صيد الحلال حراماً على المحرم لما أكل منه ﷺ . وقرر الصحابة على الأكل منه فهذا يدل على جواز أكل المحرم لصيد الحلال ويدل على ذلك أيضاً

(١) الأبواء بفتح الهمزة وسكون الباء الموحدة قيل رودان بفتح الواو وتشديد الدال وآخره.
نول موضع بقرب الجعفة

حديث جابر عند أحمد وأهل السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي « أن النبي ﷺ قال صيد البر لكم حلال وأتم حرم ما لم تصيدوه أو يصد لكم » وهذا الحديث وإن كان فيه مقال فهو لا يقدح في انتهاضه للاستدلال وهو نص في الفرق باعتبار القصد وعدمه (١) إلا إذا كان الصائد حلالاً ولم يصيده لأجله (٢) ولا بد من ضبط الصيد فإن الإنسان قد يقتل ما يريد أكله وقد يقتل ما لا يريد أكله وإنما يريد به التمرن بالاصطياد وقد يقتل ويريد أن يدفع شره عنه أو عن أبناء جنسه وقد يذبح بهيمة الأنعام فأبها الصيد فأخبر ﷺ أن المحرم منه ما صاده المحرم أو صيد لأجله وما لم يكن كذلك فإنه حلال كما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديث جابر قال « قال رسول الله ﷺ صيد البر لكم ما لم تصيدوه أو يصاد لكم » وفي لفظ « أو يصد لكم » فما ورد من الأحاديث في ذلك تحريماً وتحليلاً حمل على ذلك التفصيل (٣) ولا يعضد (٤) من شجر الحرم إلا الإذخر (٥) لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرها قال « قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة إن هذا البلد حرام لا يعضد شجره ولا يختلى خلاه (٦) ولا ينفر صيده ولا تلتقط لقطته إلا لمعرف قال العباس إلا الإذخر فإنه لا بد لهم منه فإنه للقيون (٧) والبيوت فقال إلا الإذخر » وأخرجنا نحوه أيضاً من حديث أبي هريرة (٨) وقيل الفواسق الخمس (٩) لحديث عائشة في الصحيحين وغيرها قالت « أمر رسول الله ﷺ بقتل خمس فواسق في الحل والحرم : الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور » وفي الصحيحين أيضاً من حديث ابن عمر قال « قال رسول الله ﷺ خمس من الدواب ليس في قتلهن جناح » وفي صحيح مسلم من حديث ابن عمر زيادة « الحية » وكذلك في حديث ابن عباس عند أحمد بإسناد فيه ليث بن أبي سليم . قال البغوي

(١) بضم الياء واسكان العين وفتح الضاد أي لا يقطع

(٢) بكسر الهمزة واسكان الذال وكسر الخاء هو نبت معروف عند أهل مكة طيب الرائحة ينبت في السهل والحزن وأهل مكة يسقفون به البيوت بين الخشب ويسدون به الخلال بين اللبانات في القبور

(٣) الخلا بفتح الخاء مقصور هو الرطب من النبات واختلاؤه قطعه واحتشاشه

(٤) جمع تين وهو الحداد

اتفق أهل العلم على أنه يجوز للمحرم قتل هذه الأعيان المذكورة في الخبر ولا شيء عليه في قتلها . وقاس الشافعي عليها كل حيوان لا يؤكل لحمه فقال لا فدية على من قتلها في الأحرار أو الحرم ﴿ وَصَيْدُ حَرَمِ الْمَدِينَةِ وَشَجَرُهُ كَحَرَمِ مَكَّةَ ﴾ لحديث على قال « قال رسول الله ﷺ المدينة حرم ما بين غير إلى نور » وهو في الصحيحين وغيرهما . وفي الصحيحين أيضاً من حديث عباد بن تميم أن رسول الله ﷺ قال « ان إبراهيم حرم مكة ودعا لها وإنى حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة » وفي الباب أحاديث في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة . قال ابن القيم ردت السنة الصحيحة الصريحة المحكمة التي رواها بضعة وعشرون صحابياً في أن المدينة حرم يحرم صيدها ودعوى أن ذلك خلاف الأصول ومعارضتها بالمشابهة من قوله ﷺ « يا أبا عمير ما فعل النغير (١) » وبالله العجب أي الأصول التي خالفتها هذه السنن وهي من أعظم الأصول فهلا رد حديث أبي عمير لمخالفة هذه الأصول ونحن نقول معاذ الله أن نرد لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة صحيحة غير معلومة النسخ أبداً . وحديث أبي عمير يحتمل أربعة أوجه قد ذهب إلى كل منها طائفة أحدها أن يكون متقدماً على أحاديث تحريم المدينة فيكون منسوخاً الثاني أن يكون متأخراً عنها معارضاً لها فيكون ناسخاً الثالث أن يكون النغير مما صيد خارج المدينة ثم أدخل المدينة كما هو الغالب من الصيد الرابع أن يكون رخصة لذلك الصغير دون غيره كما رخص لأبي بردة في التضحية بالعناق دون غيره هو متشابه كما ترى فكيف يجعل أصلاً يقدم على تلك النصوص الكثيرة المحكمة الصريحة التي لا تحتمل إلا وجهاً واحداً انتهى . ﴿ إِلَّا أَنْ مَنْ قَطَعَ شَجَرَهُ أَوْ خَبَطَهُ كَانَ سَلْبُهُ حَلَالاً لِمَنْ وَجَدَهُ ﴾ لحديث سعد بن أبي وقاص « أنه ركب إلى قصره بالعقيق فوجد عبداً يقطع شجراً أو يخبطه فسلمه فلما رجع سعد جاءه أهل العبد فكلّموه أن يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم فقال معاذ الله أن أرد شيئاً

(١) النغير تصغير النفر - بضم النون وفتح الغين - وهو طائر يشبه المصفر أحمر المنقار ويجمع على نفران - بكسر النون واسكان الغين - قاله في النهاية وظاهر الحديث لا يحتمل ما زعمه ابن القيم ولا معارضة فيه لحديث تحريم حرم المدينة بل الوجه الصحيح فيه هو الوجه الثالث والوجه الباقي لأدليل عليها ولا معنى لها

نقلني رسول الله ﷺ وأبي أن يرد عليهم « أخرجهم مسلم وأحمد ، وفي لفظ لأحمد وأبي داود والحاكم وصححه » أن رسول الله ﷺ قال من رأيتموه يصيد فيه شيئاً فلكم سلبه « أقول عندي أنه لا يجب على من قتل صيداً أو قطع شجراً من حرم المدينة لا جزاء ولا قيمة بل يأنم فقط ويكون لمن وجدته يفعل ذلك أخذ سلبه ؛ ولا يجب على الحلال في صيد حرم مكة ولا شجره شيء إلا مجرد الائم ؛ وأما من كان محرماً فعليه الجزاء الذي ذكره الله عز وجل إذا قتل صيداً وليس عليه شيء في شجر مكة لعدم ورود دليل تقوم به الحجة وما يروى عنه ﷺ أنه قال في الدوحة الكبيرة إذا قطعت من أصلها بقرة « لم يصح وما يروى عن بعض السلف لا حجة فيه . والحاصل أنه لا ملازمة بين النهي عن قتل الصيد وقطع الشجر وبين وجوب الجزاء أو القيمة بل النهي يفيد بحقيقته التحريم والجزاء والقيمة لا يجبان إلا بدليل ولم يرد دليل إلا قول الله تعالى (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) الآية وليس فيها إلا ذكر الجزاء فقط فلا يجب غيره » (وَبَحْرُومُ صَيْدٍ وَجٍّ) بفتح الواو وتشديد الجيم اسم واد بالطائف ﴿ وَشَجَرُهُ ﴾ لحديث الزبير « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان صيد وج وعضاهه (١) حرم محرم لله عز وجل » أخرجه أحمد وأبوداود والبخاري في تاريخه وحسنه المنذري وصححه الشافعي . وأخرج أبوداود من حديث الزبير بن العوام بلفظ « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال صيد وج محرم » وحسنه الترمذي وصححه الشافعي وقد ذهب الى ما في الحديث الشافعي وهو الحق . ولم يأت من قدح في الحديث بما يصلح للقدح المستلزم لعدم ثبوت التكليف بما تضمنه *

﴿ فَصَلُّ وَعِنْدَ قُدُومِ الْحَاجِّ مَكَّةَ يَطُوفُ الْقُدُومِ ﴾ لأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما دخل المسجد الحرام بدأ بالطواف ولم يصل تحية المسجد فان تحية المسجد الحرام للطواف بالبيت قد استفاض عن الصحابة أن أول شيء كانوا يبدأون به الطواف بالبيت ثم لا يحلون رواه الشيخان ولا يسن طواف القدوم لمن أحرم من مكة وعليه أهل العلم في المنهاج يختص طواف القدوم بحاج دخل مكة قبل الوقوف ﴿ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ﴾ الأقرب والله أعلم أن الطواف يوافق الصلاة فمن شك هل طاف

سنة أشواط أو سبعة أشواط فليطرح الشك وليتحرر الصواب فإن أمكنه ذلك عمل عليه وإن لم يمكنه فليبين على الأقل كما ورد بذلك الدليل الصحيح وشرع الطواف في الأصل لا غاظة المشركين كما في حديث ابن عباس قال « قدم رسول الله ﷺ وأصحابه فقال المشركون انه يقدم عليكم قوم قد وهنتهم (١) حتى يثرب فأمرهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يرملوا الأشواط الثلاثة وأن يمشوا ما بين الركنتين ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم » متفق عليه : وفي الصحيحين من حديث ابن عمر « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول خب (٢) ثلاثاً ومشى أربعاً » وفي لفظ « رمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الحجر الى الحجر ثلاثاً ومشى أربعاً » وأخرج أحمد وأبوداود وابن ماجه عن عمر « أنه قال فيم الرملان الآن والكشف عن المناسك وقد أطل (٣) الله الاسلام ونفى الكفر وأهله ومع ذلك لا ندع شيئاً كنا نفعله على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم » وقد ذهب الجمهور الى فرضية الطواف للقدم . وقال أبوحنيفة سنة . وروى عن الشافعي أنه كتعية المسجد والحق الاول لقوله تعالى (وايطوفوا بالبيت العتيق) ﴿يَرْمِلُ فِي الثَّلَاثَةِ الْاُولَى وَيَمْشِي فِيهَا بَقِي﴾ قال في الحجة وأول طواف بالبيت رمل واضطباع (٤) وبعده سعى بين الصفا والمروة وكان عمر أراد أن يترك الرمل والاضطباع لا تقضاهما ثم تظن اجمالاً أن لها سبباً آخر غير منقض فلم يتركهما ﴿وَيُقْبَلُ الْحَجَرُ الْأَسْوَدَ﴾ لما في الصحيحين من حديث عمر « أنه كان يقبل الحجر ويقول انى لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا أنى رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك » وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث ابن عباس قال « قال رسول الله

(١) بتخفيف الهاء وقد يستعمل رباعياً ومعناه أضعفتهم

(٢) الخب بفتح الخاء هو اسراع المتى مع تقارب الخطى كالرمل - بفتح الميم

(٣) أصله « وطي » فأبدلت الواو همزة كما في « وقت وأقت » ومعناه مهد وثبت

(٤) هو افتعال من الضبغ بالسكان الباء وهو العضد وهو أن يدخل ازاره تحت ابطه الأيمن

ويرد طرفه على منكبه الأيسر ويكون منكبه الأيمن مكشوفاً

ﷺ يأتي هذا الحجر يوم القيامة له عينان يبصر بهما ولسان ينطق به يشهد لمن استلمه بحق « وفي الباب أحاديث . وأما الابتداء بالحجر فلأنه وجب عند التشريع أن يعين محل البداية وجهة المشي والحجر أحسن مواضع البيت لأنه نازل من الجنة واليمين أيمن الجهتين ﴿ أَوْ يَسْتَلِمَهُ ﴾ وثبت عنه ﷺ في استلامه ثلاث صفات : أحدها تقبيله وثانيها أنه وضع يده عليه ثم قبلها وثالثها أنه يشير إليه بالمحجن (١) ولم يقل طوافي لكندا ولا افتتحه بالتكبير كما يفعله كثير ممن لا علم عنده وذلك من البدع المنكرة ﴿ بِمَحْجَنٍ وَيَقْبَلُ الْحَجَّجَ ﴾ لما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس قال « طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن » وأخرج نحوه مسلم من حديث أبي الطفيل وزاد « ويقبل المحجن » ﴿ وَنَحْوَهُ ﴾ أخرج أحمد من حديث عمر « أن النبي ﷺ قال له يا عمر انك رجل قوي لا تزاحم على الحجر فتؤذي الضعيف ان وجدت خلوة فاستلمه والا فاستقبله وهلل وكبر » وفي اسناده مجهول ﴿ وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ الْيَمَانِي ﴾ لما أخرج أحمد والنسائي عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال « ان مسح الركن اليماني والركن الاسود يحط الخطايا خطأ » وفي اسناده عطاء بن السائب . وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال « لم أر النبي ﷺ يمس من الاركان الا اليمانيين » وأخرج البخاري في تاريخه وأبو يعلى من حديث ابن عباس قال « كان رسول الله ﷺ يقبل الركن اليماني » وفي اسناده عبد الله بن مسلم بن هرمز وهو ضعيف . وأخرج أحمد وأبوداود من حديثه « أن النبي ﷺ كان يقبل الركن اليماني ويضع خده عليه » قال صاحب سبل السلام وكان يقول عند استلامهما بسم الله والله أكبر وكان أنى الحجر يقول الله أكبر ولم يحفظ له دعاء معين في الطواف إلا أنه أخرج أبو داود وابن حبان انه يقول بين الركنين « ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار » وفي الطواف « اللهم قنني بما رزقتني وبارك لي فيه واخلف على كل غائب لي بخير » أخرجه الحاكم . وفي مصنف ابن أبي شيبة « لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير » والموضع موضع دعاء فيختار فيه ما شاء انتهى .

(١) بكسر الميم واسكان الجاء وفتح الجيم وآخره نون هو عصا محبة الرأس .

قلت أما خص الركنتين اليمانيين بالاستلام كما ذكره ابن عمر من أنهما باقيان على بناء إبراهيم دون الركنتين الآخرين فانهما من تنذيرات الجاهلية وأما اشترطه شروط الصلاة كما ذكره ابن عباس لأن الطواف يشبه الصلاة في تعظيم الحق وشعائره فحمل عليها ﴿ وَيَكْفِي الْقَارِنَ طَافٌ وَاحِدٌ وَسَعَى وَاحِدٌ ﴾ لكونه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حج قرأنا على الأصح واكتفى بطواف واحد للقدم وسعى واحد ولا دليل على وجوب طوافين وسعيين . وأخرج الترمذي من حديث ابن عمر مرفوعاً « من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعى واحد » وقد حسنه الترمذي . أقول الأدلة القاضية بأن الواجب على القارن ليس الا طواف واحد وسعى واحد ثابتة قولاً وفعللاً أما القول بحديث ابن عمر قال « قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قرن بين حجه وعمرته أجزاء لهما طواف واحد » أخرجه أحمد وابن ماجه . وأخرجه أيضاً الترمذي بلفظ « من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعى واحد منهما حتى يحل منهما جميعاً » وقال هذا حديث حسن وأخرجه أيضاً سعيد بن منصور بنحو لفظ الترمذي وأما اعلال الطحاوي لهذا الحديث بالوقف فقد رده غيره من الحفاظ لأن الطحاوي قال ان الدراوردي أخطأ في رفعه وانه موقوف فأجابوا عنه بأن الدراوردي صدوق وأن رفعه حجة . ومن القول حديث طاوس عن عائشة « أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لها يسمعك طوافك لحجك وعمرتك » أخرجه أحمد ومسلم . وأخرج أيضاً مسلم من طريق مجاهد عنها « أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لها يجزى عنك طوافك بالصفاء والمروة عن حجك وعمرتك » وأما أحاديث الفعل فأخرج الشيخان وغيرهما عن عائشة « ان الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً » وأخرج مسلم وأبوداود عن جابر « أنه لم يطف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً » وأخرج البخاري عن ابن عمر « أنه طاف لحجته وعمرته طوافاً واحداً » بعد أن قال انه سيفعل كما فعل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طاوس « أنه حلف ما طاف أحداً من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لحجه وعمرته إلا طوافاً واحداً » واستدل القائلون بأن القارن يطوف طوافين ويسعى سعيين بفعل على رضى الله عنه وقوله « رأيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يفعل هكذا » أخرجه عبد الرزاق والدارقطني وغيرهما وقد روى نحوه

عن ابن مسعود وابن عمر بأسانيد في بعضها متروك وفي البعض الآخر ضعيف حتى قال ابن حزم لا يصح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا عن أحد من أصحابه في ذلك شيء وتعقب بأن حديثي علي وابن مسعود لا بأس باسناديهما ولهذا رجح البيهقي وغيره المصير الى الجمع أنه طاف طواف الله - دوم وطواف الاقضية . قال وأما السعي فلم يثبت فيه شيء . وقد حكى الحافظ في الفتح أنه روى جعفر الصادق عن أبيه أنه كان يحفظ عن علي للقارن طوافاً واحداً خلاف ما يقوله أهل العراق . والحاصل أن الجمع بما تقدم ان اندفع به النزاع فالمراد وإلا وجب المصير الى التعارض والترجيح ولا يشك عالم بالحديث أن أدلة الطواف الواحد والسعي الواحد أرجح * **وَيَكُونُ** حال الطواف متوضئاً **سَائِرَ الْعَوْرَةِ** * لما في الصحيحين من حديث عائشة « أن أول شيء بدأ به النبي ﷺ حين قدم أنه توضأ ثم طاف بالبيت » وفيهما أيضاً من حديث أبي بكر « أن النبي ﷺ قال لا يطوف بالبيت عريان » في شرح السنة عند الشافعي لا يجزي الطواف الا بما يجزى به الصلاة من الطهارة عن الحدث والنجاسة وستر العورة فان ترك شيئاً منها فعليه الاعادة . قال في الأنوار ولو أحدث في الطواف عمداً توضأ وبني ولا يجب الاستئناف وان طال الفصل والكلام في الطواف مباح ويستحب أن لا يتكلم الا بذكر الله أو حاجة أو علم وقال أبو حنيفة اذا طاف جنباً أو محدثاً وفارق مكة لا تلزمه الاعادة وعليه دم وفي المالكية أن كل عبادة تؤدي لا في المسجد من المناسك فالطهارة ليست من شرطها كالسعي والوقوف بعرفة وكل عبادة في المسجد فالطهارة من شرطها كالطواف أقول أما فرضية الوضوء للطواف أو شرطيته كما زعمه البعض فغاية ما في ذلك حديث « أنه توضأ ﷺ ثم طاف » وهذا مجرد فعل لا ينتهز للوجوب وليس الوضوء بداخل في عموم المناسك حتى يقول انه بيان لقوله « خذوا عني مناسككم » فان قيل انه شرط النفس أو فرضه فيكون من جملة بيان المناسك فيجيب بأن هذه مصادرة على المطلوب لان كونه شرطاً أو فرضاً هو محل النزاع ومع هذا ففعله للوضوء يحتمل أن يكون لما يتعقب الطواف من الصلاة ولا سيما وقد كان ﷺ لا يدخل المسجد الا متوضئاً في غير الحج فلازمته لذلك في الحج أولى وأما منعه ﷺ للحائض أن تطوف بالبيت فليس فيه دليل على

أن المنع لها لكون الطهارة شرطاً أو فرضاً للطواف لاحتمال أن يكون المنع لها لكون الطواف من داخل المسجد وهي ممنوعة من المساجد ولو سلم فغايتته أن الطهارة من الحيض هي الشرط لا الوضوء وأما حديث الطواف بالبيت صلاة فمع كونه في اسناده عطاء بن السائب وهو ضعيف فليس التشبيه بمقتضى مساواة المشبه للمشبه به في جميع الاوصاف بل الاعتبار التشابه في أخص الأوصاف وليس هو الوضوء ﴿وَالْحَائِضُ تَفَعَّلُ مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفَ﴾ طواف القُدوم وكذا طواف الوداع ﴿بِالْبَيْتِ﴾ لحديث عائشة عن النبي ﷺ أنه قال «الحائض تقضى المناسك كلها الا الطواف» أخرجه أحمد وأخرج نحوه ابن أبي شيبة باسناد صحيح من حديث ابن عمر ولحديث عائشة أيضاً في الصحيحين وغيرها انه قال لها النبي ﷺ لما حاضت «افعلي ما يفعل الحاج غير ان لا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي» ﴿وَيُنْدَبُ الذَّكْرُ حَالَ الطَّوَّافِ بِالْمَأْتُورِ﴾ لحديث عبد الله بن السائب قال «سمعت رسول الله ﷺ يقول بين الركن اليماني والحجر ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار» أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم لأنه دعاء جامع نزل به القرآن وهو قصير اللفظ يناسب تلك الفرصة القليلة وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال «وكل به (يعني الركن اليماني) سبعون ملكاً فمن قال اللهم إني أسألك العفو والعافية في الدنيا والآخرة ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار قالوا آمين» أخرجه ابن ماجه باسناد فيه اسمعيل بن عياش وهشام بن عمار وهما ضعيفان. وأخرج ابن ماجه أيضاً من حديثه أنه سمعه يقول «من طاف بالبيت سبعاً ولا يتكلم إلا ب سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله محيت عنه عشر سيئات وكتب له عشر حسنات ورفع له بها عشر درجات» وفي اسناده من تقدم في الحديث الاول. وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وصححه من حديث عائشة قالت «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما جعل الطواف بالبيت وبالصف والمروة لاقامة ذكر الله تعالى» وفي الباب أحاديث ﴿وَبَعْدَ قَرَأِهِ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ﴾ وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة هما واجبتان ﴿فِي مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الرُّكْنِ فَيمْسُكُهُ﴾

لحديث جابر عند مسلم وغيره « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما انتهى الى مقام ابراهيم قرأ واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى فصلى ركعتين فقرأ فاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ثم عاد الى الركن فاستلمه قلت وجهر فيهما بقراءته نهائراً فالجهر فيهما السنة ليلاً ونهاراً فلما فرغ منهما أتى الحجر الاسود فاستلمه ثم خرج الى الصفا » من الباب الذي يقابله *

﴿ فُصْلٌ وَيسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواطٍ دَاعِياً بِالْمَأْثُورِ ﴾

والسعي واجب لقوله تعالى (إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ومن تطوع خيراً فإن الله شاكر عليم) وعليه أهل العلم إلا أنه عند الشافعي من الأركان فلا يجبر بالدم وذهب الجمهور الى أنه فرض . وعند أبي حنيفة من الواجبات وعلى من تركه دم كذا في المسوى . والسعي هو النسك الثالث لأن النسك الأول الاحرام والثاني الطواف كما تقدم . ودليله ما أخرجه أحمد والشافعي من حديث حبيبة بنت أبي نجرة (١) « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اسمعوا فإن الله كتب عليكم السعي » وفي اسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وله طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن ابن عباس . وأخرج أحمد نحوه من حديث صفية بنت شيبة . وأخرج مسلم وغيره من حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما فرغ من طوافه أتى الصفا فعلا عليه حتي نظر الى البيت ورفع يديه فجعل يحمده الله ويدعو ما شاء أن يدعو » وأخرج نحوه النسائي من حديث جابر . وفي صحيح مسلم من حديث جابر أيضاً « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما دنا من الصفا قرأ (ان الصفا والمروة من شعائر الله) وبدأ بما بدأ الله به فبدأ بالصفا فرقى عليه حتي رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره

(١) وحبيبة بنت أبي نجرة بضم التاء وسكون الجيم صحابية كذا ضبطه القاموس في باب الزاى وقال ابن حجر في الفتح (جزء ٣ ص ٢٢٣) بكسر المثناة وسكون الجيم بعدما راء ثم ألف سا كتنة ثم هاء وهي إحدى نساء بني عبد الدار وقال في الاصابة (جزء ٨ ص ٤٧) ضبطها الدارقطني بفتح المثناة من فوق وقال أيضاً حبيبة بفتح أوله وقيل بالتصغير

قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
لا إله إلا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ثم دعا بين ذلك
فقال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل إلى المروة حتى انصبت قدماه في بطن الوادي حتى
إذا صعد تمشى حتى أتى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا ويجوز السعي راكباً ومشياً
وهو أفضل وعليه أهل العلم **﴿وإذا كان متمتعاً وصار بعد السعي حلالاً حتى إذا كان
يوم التروية أهل بالحج﴾** لقول عائشة حاكية لحجهم مع النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم « فأما من أهل بالعمرة فأحلوا حين طافوا بالبيت وبالصفا والمروة » وهو
في الصحيحين وغيرهما وفيها أيضاً من حديث جابر « أن النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم قال أحلوا من أحرامكم بطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقبلوا
حلالاً حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجملوا التي قدمت لها متعة » وفي لفظ
لمسلم من حديثه أيضاً قال « أمرنا رسول الله ﷺ لما أحلنا أن نحرم إذا توجهنا
إلى منى فأهلنا من الأبطح » أقول الإهلال هو رفع الصوت بلفظ لبيك بحجة وعمرة
والظاهر من الأدلة أنه لا يجب إلا نية الأحرام بالحج وليس وراء ذلك أمر آخر هو
الأحرام بل هو مجرد النية . وأما اشتراط كونها مقارنة لتلبية أو تقليد فلم يدل عليه
دليل بل التلبية ذكر مستقل وسنة منفردة وكذلك التقليد للهدي ولا كلام في ثبوت
مشروعيتها وأما أنها شرط لنية الأحرام بالحج فلا ومن ادعى ذلك فعليه البرهان **﴿**
فصل ثُمَّ يَأْتِي عَرَفَةَ صَبَحَ يَوْمَ عَرَفَةَ مَلْبِياً مَكْبِراً وَيَجْمَعُ الْعَصْرَيْنِ﴾
الظهر والعصر **﴿** فيها وَيَخْطُبُ **﴾** لما ثبت عنه ﷺ أنه خطب الناس وهو على
راحته خطبة بديعة قرر فيها قواعد الإسلام وهدم فيها قواعد الشرك والجاهلية
وقرر فيها الحرمات التي اتفقت الملل على تحريمها وهي الدماء والأموال والأعراض
وغير ذلك من الأحكام وكانت خطبة واحدة لم تكن خطبتين يجلس بينهما . وقال
في الحجة أما خطب يومئذ بالأحكام التي يحتاج الناس إليها ولا يسمعهم جهلها لأن
اليوم يوم اجتماع وأما تفتيز مثل هذه الفرصة لمثل هذه الأحكام التي يراد تبليغها
إلى جميع الناس انتهى **﴿** ثُمَّ يُفِيضُ مِنْ عَرَفَةَ وَيَأْتِي الْمُزْدَلِفَةَ وَيَجْمَعُ فِيهَا

بين العشاءين ﴿المغرب والعشاء بأذان واقمتين ولا يسبح (١) ههنا كما ثبت عنه ﷺ﴾ ثُمَّ يَبْتَئ بِهَا ۖ قَالَ النُّحَاسُ إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْحُجَّاجِ لَا يَقِفُ بِالْمَزْدَلَةِ وَإِنْ وَقَفَ فَلَا يَبْتَئ وَهَذِهِ بَدْعَةٌ يَجِبُ عَلَى الْأُمَيْرِ وَمَنْ قَدَرَ أَنْ يَمْنَعَ مِنْهَا لِأَنَّهُ مِنْ تَرْكِ الْمَبِيتِ بِالْمَزْدَلَةِ وَجِبَ عَلَيْهِ أَرَاقَةُ دَمٍ فِي الْأَظْهَرِ . وَذَهَبَ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْمَبِيتَ بِهَا رُكْنٌ فَعَلَى هَذَا إِذَا تَرَكَهُ فَسَدَ حُجُّهُ وَلَا يُجْبَرُ بِدَمٍ وَلَا بِغَيْرِهِ وَشَرَطَ الْمَبِيتَ أَنْ يَكُونَ فِي سَاعَةٍ مِنَ النِّصْفِ الثَّانِي مِنَ اللَّيْلِ فَلَوْ رَحَلَ قَبْلَهُ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الدَّمُ وَلَوْ عَادَ إِلَيْهَا قَبْلَ الْفَجْرِ سَقَطَ انْتِهَى ﴿ثُمَّ يُصَلِّي الْفَجْرَ﴾ حِينَ يَتَبَيَّنُ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَأَقَامَةٍ ﴿وَيَأْتِي الْمَشْعَرَ﴾ الْحَرَامَ . تَرْكُهُمُ السَّنَةَ فِي الْوُقُوفِ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بَدْعَةٌ أَيْضًا وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ﴿فَيَذْكُرُ اللَّهَ عِنْدَهُ﴾ وَيَدْعُوهُ وَيُكَبِّرُهُ وَيُهَلِّلُهُ وَيُوحِّدُهُ . أَقُولُ وَمَا أَحَقُّ الذِّكْرَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِأَنَّهُ يَكُونُ وَاجِبًا أَوْ نَسْكَا لَا نَهْمَ كَوْنُهُ مَفْعُولًا لَهُ ﷺ وَمَنْدَرَجًا تَحْتَ قَوْلِهِ « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » فِيهِ أَيْضًا النَّصُّ الْقِرَآئِيُّ بِصِيغَةِ الْأَمْرِ (فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ) ﴿وَيَقِفُ بِهِ﴾ وَالْوُقُوفُ هُوَ الذَّنْكَ الرَّابِعُ مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ ﴿إِلَى قَبْلِ طُلُوعِ الشَّمْسِ ثُمَّ يَدْفَعُ حَتَّى يَأْتِيَ بَطْنَ مُحَسَّرٍ﴾ وَهُوَ مَحَلُّ هَلَاكِ أَصْحَابِ الْفِيلِ وَبِرِزْخٍ بَيْنَ الْمَزْدَلَةِ وَمَنَى لَيْسَ مِنْ هَذِهِ وَلَا هَذِهِ فَمِنْ شَأْنٍ مِنْ خَافَ اللَّهَ وَسَطَوْتَهُ أَنْ يَسْتَشْعِرَ الْخَوْفَ فِي ذَلِكَ الْمَوْطِنِ وَيَهْرَبَ مِنَ الْغَضَبِ ﴿ثُمَّ يَسْأَلُ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى﴾ بَيْنَ الطَّرِيقَيْنِ ﴿إِلَى الْجَمْرَةِ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ وَهِيَ جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ﴾ مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ ﴿وَلَا يَرْمِيهَا إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ﴾ وَأَمَّا كَانِزُ الْجَارِ يَوْمَ الْأَوَّلِ غَدْوَةٌ وَفِي سَائِرِ الْأَيَّامِ عَشِيَّةٌ لِأَنَّ مِنْ وَظِيفَةِ الْأَوَّلِ النُّحْرَ وَالْحَلْقَ وَالْإِفَاضَةَ وَهِيَ كَالهَا بَعْدَ الرَّمْيِ فِي كَوْنِهِ غَدْوَةٌ تَوَسُّعَةٌ وَأَمَّا سَائِرُ الْأَيَّامِ فَأَيَّامُ نَجَارَةٍ وَقِيَامِ أُسْوَاقٍ فَلَا تُسَهَّلُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا يَفْرَغُ مِنْ حَوَائِجِهِ وَأَكْثَرُ مَا كَانَ الْفَرَاغُ فِي آخِرِ النَّهَارِ ﴿إِلَّا النَّسَاءَ وَالصَّبِيَّانَ فَيَجُوزُ لَهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ وَيُحَلِّقُ رَأْسَهُ﴾ فَقَدْ دَعَا النَّبِيُّ ﷺ لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا وَلِلْمَقْصَرِينَ مَرَّةً وَاحِدَةً ﴿أَوْ يَقْصُرُهُ﴾ وَهُوَ الذَّنْكَ الْخَامِسُ ﴿فَيَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ

الأنساء ومن حلق أو ذبح أو أفاض إلى البيت قبل أن يرمى فلا حرج ثم يرجع إلى منى فيبني بها ليالي التشريق وهو النسك السادس . والحاصل أن المبيت بمنى ليس بمقصود في ذاته إنما هو لأجل الرمي المشروع لأنه فعل والزمان والمكان من ضرورياته فالحق ما قاله الحنفية وبعض الشافعية من عدم وجوبه في نفسه ﴿وَيَرْمِي فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ الْجَرَاتِ الثَّلَاثِ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ مُبْتَدِئًا بِالْجَرَّةِ الدُّنْيَا ثُمَّ الْوُسْطَى ثُمَّ الْجَرَّةُ الْعَقَبَى﴾ لما أخرج أحمد وأهل السنن وابن حبان والحاكم والدارقطني من حديث عبد الرحمن بن يعمر « أن النبي ﷺ أمر منادياً فنادي بالحج عرفة » وأخرج أحمد وأبوداود عن ابن عمر قال « غدا رسول الله ﷺ من منى حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل بنمرة وهي منزل الإمام الذي ينزل به بعرفة حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله ﷺ فجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف على الموقف من عرفة » وفي صحيح مسلم من حديث جابر قال « لما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج وركب رسول الله ﷺ ف صلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس وأمر بقبة من شعر تضرب له بنمرة فسار رسول الله ﷺ ولا تشك قريش أنه واقف عند المشعر الحرام كما كانت قريش تصنع في الجاهلية فأجاز رسول الله ﷺ حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء (١) فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس وقال إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا » وفي صحيح مسلم من حديث أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ قال في عشية عرفة وغداة جمع للناس حين دفعوا عليكم السكينة وهو كاف ناقته حتى دخل محسراً » وفي حديث جابر عنده مسلم وغيره « أن النبي ﷺ أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما شيئاً ثم اضطجع حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله وكبره وهله ووحده فلم

(١) اسم ناقه رسول الله صلى الله عليه وسلم

يزل واقفاً حتى أسفر جداً فدفع قبل أن تطلع الشمس حتى أتى بطن محسر فحرك قليلاً ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة الكبرى حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصي الخذف رمى من بطن الوادي ثم انصرف إلى المنحر « وفي الصحيحين وغيرهما من حديث جابر قال « رمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجمرة يوم النحر ضحى وأما بعد فإذا زالت الشمس « وفيهما أيضاً من حديث ابن مسعود « أنه انتهى إلى الجمرة الكبرى فجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ورمى بسبع وقال هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة « وفي رواية « حتى انتهى إلى جمرة العقبة « وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس قال « أنا ممن قدم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليلة المزدلفة في ضمعة أهله « وفيهما أيضاً من حديث عائشة قالت « كانت سودة امرأة ضخمة ثبطة (١) فاستأذنت رسول الله ﷺ أن تفيض من جمع بليل « وفي الباب أحاديث . وفي صحيح مسلم وغيره من حديث أنس « أن النبي ﷺ أتى منى فأتى الجمرة فرماها ثم أتى منزله بمنى ونحر ثم قال للحلاق خذ وأشار إلى بجانبه الأيمن ثم الأيسر ثم جعل يعطيه الناس « وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله ﷺ اللهم اغفر للمحلقين قالوا يارسول الله وللمقصرين قال اللهم اغفر للمحلقين قالوا يارسول الله وللمقصرين قال اللهم اغفر للمحلقين قالوا يارسول الله وللمقصرين قال « وأخرج أحمد وأبوداود والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عباس قال « قال رسول الله ﷺ إذا رميت الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء « وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال « سمعت رسول الله ﷺ وأتاه رجل يوم النحر وهو واقف عند الجمرة فقال يارسول الله خلعت قبل أن أرمي قال ارم ولا حرج وأتاه آخر فقال ذبحت قبل أن أرمي فقال ارم ولا حرج وأتاه آخر فقال أتى أفضت إلى البيت قبل أن أرمي فقال ارم ولا حرج « وفي رواية فيهما « فما سئل عن شيء يومئذ إلا قال افعل ولا حرج « وأخرج أحمد من حديث علي قال « جاء رجل فقال يارسول الله خلعت قبل أن أنحر قال انحر ولا حرج ثم أتاه

(٢) يفتح للنساء المثلثة وكسر الباء الموحدة أى بطيئة الحركة لعظم جسمها

آخر فقال انى أفضت قبل أن أحلق قال أحلق أو قصر ولا حرج « وفي لفظ للترمذى وصححه قال « انى أفضت قبل أن أحلق » وفي الصحيحين وغيرهما عن ابن عباس « أن النبي ﷺ قيل له في الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال لا حرج » وأخرج أحمد وأبو داود وابن حبان والحاكم من حديث عائشة قالت « أفاض رسول الله ﷺ من آخر يوم حين صلى الظهر ثم رجع الى منى فمكث بها ليلتي أيام التشريق يرمى الجمرة اذا زالت الشمس كل جرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عند الأولى وعند الثانية فيطيل القيام ويتضرع ويرمي الثالثة لا يقف عندها » وعن ابن عباس قال « رمى رسول الله ﷺ الجمار حين زالت الشمس » رواه أحمد وابن ماجه والترمذى وحسنه . وفي البخارى عن ابن عمر قال « كنا نتحين فاذا زالت الشمس رمينا » وأخرج الترمذى وصححه من حديث ابن عمر « أن النبي ﷺ كان اذا رمى الجمار مشى اليها ذاهباً وراجعاً » وفي لفظ عنه « أنه كان يرمى الجمرة يوم النحر راكباً وسائر ذلك ماشياً ويخبرهم أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك » أخرجه أحمد وأبو داود . وفي الصحيحين من حديث ابن عباس وابن عمر « أن العباس استأذن النبي ﷺ أن يبيت بمكة ليلتي منى من أجل سقايته فأذن له » وفي البخارى وأحمد من حديث ابن عمر « أنه كان يرمى الجمرة الدنيا بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم يتقدم فيسهل فيقوم مستقبل القبلة طويلاً ويدعو ويرفع يديه ثم يرمى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل فيقوم مستقبل القبلة ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلاً ثم يرمى الجمرة ذات العقبة من بطن الوادى ولا يقف عندها ثم ينصرف ويقول هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعله » وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذى من حديث عاصم بن عدى « أن رسول الله ﷺ رخص لرعاء الابل في البيتوتة عن منى يرمون يوم النحر ثم يرمون الغداة ومن بعد الغداة ليومين ثم يرمون يوم النفر » وأخرج أحمد والنسائى عن سعد بن مالك قال « رجعنا في الحجة مع النبي ﷺ وبعضنا يقول رميت بسبع حصيات وبعضنا يقول رميت بست حصيات ولم يعب بعضهم على بعض » ورجاله رجال الصحيح * وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ يَحُجُّ بِالنَّاسِ أَنْ يَخْطُبَهُمْ * بعد الزوال خطبتين خفيفتين قائماً والأخيرة أخف ويجلس

بينهما كالجمعة يعلم فيهما المناسك الى اليوم الثاني واذا زالت الشمس اغتسل ان أحب ﴿يَوْمَ النَّحْرِ﴾ لحديث المهرماس بن زياد قال « رأيت النبي ﷺ يخطب الناس على ناقته العضباء يوم الأضحية » أخرجه أحمد وأبوداود. وأخرج نحوه أبوداود أيضاً من حديث أبي أمامة . وأخرج نحوه هو والنسائي من حديث عبد الرحمن بن معاذ التيمي وأخرجه البخاري وأحمد من حديث أبي بكره وفيه أنه قال « فان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا الى يوم تلقون ربكم ألا هل بلغت قالوا نعم قال اللهم اشهد فليبلغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » ﴿وَ﴾ يستحب الخطبة ﴿فِي وَسْطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ﴾ لحديث سراء بنت نبهان قالت « خطبنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم الرؤف (١) فقال أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم قال أليس أوسط أيام التشريق » أخرجه أبوداود ورجاله رجال الصحيح وأخرج نحوه أحمد من حديث أبي بصرة ورجاله رجال الصحيح وأخرج نحوه أبوداود عن رجلين من بني بكر فتضمنت حجته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث خطب يوم عرفة ويوم النحر وثاني أيام التشريق. قال الماتن رحمه الله في حاشية الشفاء الخطب المشروعة في الحج أربع كما دلت على ذلك الروايات الصحيحة وقد بينها في شرح المنتقى فليرجع اليه انتهى . ﴿وَيَطُوفُ الْحَاجُّ طَوَافَ الْإِقَاضَةِ وَهُوَ طَوَافُ الزِّيَارَةِ يَوْمَ النَّحْرِ﴾ لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمنى » وفي صحيح مسلم من حديث جابر نحوه . والمراد بقوله « أفاض » أي طاف طواف الاقضة. قال النووي وقد أجمع العلماء أن هذا الطواف وهو طواف الاقضة ركن من أركان الحج لا يصح الا به وانفقوا على أنه يستحب فعله يوم النحر بعد الرمي والنحر والخلق فان أخيره عنه وفعله في أيام التشريق أجزأه ولادم عليه بالاجماع قال صاحب السبل السلام طواف الزيارة ويقال له طواف الصدر ويسمى طواف الاقضة طاف ﷺ ولم يطف غيره ولم يسمع وتضمنت حجته رفع

(١) سمي بذلك لأنهم كانوا يأكلون فيه رؤس الأضاحي

يديه للدعاء ست مرات الاولى على الصفا الثانية على المروة الثالثة بعرفة الرابعة بمزدلفة الخامسة عند الجمرة الاولى السادسة عند الجمرة الثانية انتهى . أقول الأدلة تدل على عدم وجوب طواف الزيارة على التعمين فضلا عن كونه ركنًا من أركان الحج التي لا يصح بدونها فعلى المجتهد أن يبحث عن المسائل التي قلدها فيها الآخر الاول وجعل عليها سور لا يستطيع صموده من كان هيابًا للقليل والقال ومخبوطا بأسواط آراء الرجال وهو دعوي الاجماع فان ما كان كذلك قل أن يكشف عن أصله ومستنده الا من كان من الابطال المؤهلين للنظر في الدلائل الفارقين بين العالي منها والسافل وقليل ما هم بل هم أقل من القليل والله المستعان . وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم عند الشيخين وغيرهما من حديث عائشة أنه قال لها « طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك » وأخرج الشيخان وغيرهما من حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قال « من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعي واحد » واللفظ للترمذي وهذا يدل على أن الواجب ليس الا طواف واحد لا ثلاثة طواف القدوم والزيارة والوداع ويدل عليه ما رواه الشيخان وغيرهما عن ابن عمر أنه حج فطاف بالبيت ولم يطف طوافا غير ذلك ﴿ وَإِذَا فَرَغَ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ طَافَ لِلْوَدَّاعِ ﴾ لحديث ابن عباس عند مسلم وغيره قال « كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت » وفي لفظ للبخاري ومسلم « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت الا أنه خفف عن المرأة الحائض » وفي الباب احاديث والى وجوب طواف الوداع ذهب الجمهور . وقال مالك وداود وابن المنذر هو سنة لا شيء في تركه . قال في الحجة والسرف فيه تعظيم البيت ان يكون هو الأول وهو الآخر تصويراً لكونه هو المقصود من السفر ومواقفة لعادتهم في توديع الوفود ملوكها عند النفر . وقال في سبل السلام ثم انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طاف طواف الوداع ليلا سحراً ولم يرمل في هذا الطواف وصلى الفجر بالحرم وقرأ بالطور ثم نادى بالرحيل فارتحل راجعاً الى المدينة فلما أتى ذا الحليفة بات بها فلما رأى المدينة كبر ثلاثاً وقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير

آيئون تائبون عابدون ساجدون لربنا حامدون صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ، ثم دخلها نهرا انتهى .

﴿فصلٌ والهدى﴾ لقوله تعالى . (والبدن جعلناها لكم من شعائر الله) وانفق أهل العلم على أن الهدى مستحب للحاج المفرد والمعتمر المفرد وواجب على المتمتع والقارن وعلى من وجب عليه جزاء العدوان على الأحرار ويعتبر في الهدايا ما يعتبر في الضحايا ﴿أفضله البدنة﴾ لأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يهدي البدن ولأنها أنفع للفقراء ﴿ثم البقرة ثم الشاة﴾ لأن البقرة أنفع بالنسبة إلى الأثاة ؛ وهذا إذا كان الذي يهدي البدنة والبقرة واحداً أما إذا كانوا جماعة بمسد ما تجزى عنه البدنة والبقرة فقد وقع الخلاف هل الأفضل سبع البدنة أو البقرة أم الشاة عن الواحد ؛ والظاهر أن الاعتبار بما هو أنفع للفقراء ﴿وتجزى البدنة والبقرة عن سبعة﴾ لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما قال : « أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن نشترك في الأبل والبقر كل سبعة منا في بدنة » وفي لفظ لمسلم : « فقبل جابر أيشارك في البقر ما يشترك في الجزور فقال ما هي إلا من البدن » وأخرج أحمد وابن ماجه عن ابن عباس : « أن النبي ﷺ أتاه رجل فقال أن علي بدنة وأنا موسر ولا أجدها فأشترىها فأمره ﷺ أن يشتاع سبع شياه فيذبحهن » ورجاله رجال الصحيح ، ولا يعارض هذا حديث ابن عباس عند أحمد والنسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه قال : « كنا في سفر فحضر الأضحى فذبحنا البقرة عن سبعة والبعير عن عشرة » وكذلك لا يعارضه ما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج : « أنه ﷺ قسم فعدل (١) عشرآ من الغنم ببعير » لأن تعديل البدنة بسبع شياه هو في الهدى وتعديلها بعشر هو في الأضحى والقسمه ؛ وقد ذهب الجمهور إلى أن عدل البدنة في الهدى سبع شياه ؛ وادعى الطحاوي وابن رشد أنه اجماع ولا تصح هذه الدعوى فالخلاف مشهور ﴿ويجوز للهدى أن يأكل من لحم

(١) العدل والتعديل بين الشيئين التسوية

هَذِهِ بِحَدِيثِ جَابِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِبَضْعَةٍ (١) فَجَعَلَتْ فِي قَدْرِ فَطْبَخَتْ فَأَكَلَ هُوَ وَعَلَى مِنْ لَحْمِهَا وَشَرِبَ مِنْ مَرْقِهَا» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَفِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «أَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمٍ بَقَرَقَاتٍ مَا هَذَا أَقْبَلُ نَحْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ» قَالَ النَّوَوِيُّ: وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْأَكْلَ مِنْ هَدْيِ التَّطَوُّعِ وَأَصْحَابِيَّةِ سَنَةِ انْتَهَى، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ هَدْيِ التَّطَوُّعِ وَغَيْرِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى (فَكُلُوا مِنْهَا) ﴿وَيَرْكَبُ عَلَيْهِ﴾ أَيُّ الْمَهْدِيِّ عَلَى هَدْيِهِ حَدِيثُ أَنَسٍ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا قَالَ: «رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ ارْكَبْهَا فَقَالَ إِنَّهَا بَدَنَةٌ قَالَ ارْكَبْهَا قَالَ إِنَّهَا بَدَنَةٌ قَالَ ارْكَبْهَا» وَفِيهِمَا نَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ «أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رُكُوبِ الْمَهْدِيِّ فَقَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ يَقُولُ ارْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا أَلْبَسْتَ إِلَيْهَا حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا ﴿وَيُنَادِبُ لَهُ إِشْعَارُهُ وَتَقْلِيدُهُ﴾ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ صَلَّى الظَّهْرَ بِدْيِ الْخَلِيفَةِ ثُمَّ دَعَا بِنَاقَتِهِ فَأَشْعَرَهَا فِي صَفْحَةٍ سَنَامِهَا الْإِيْمَنَ وَسَلَّتِ الدَّمُ عَنْهَا وَقَلَدَهَا نَعْلَيْنِ» قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي أَعْلَامِ الْمَوْقِعِينَ: قَالُوا إِنَّهَا خِلَافُ الْأُصُولِ إِذَا الْأَشْعَارُ مُثَلَّةٌ وَلَعَمْرُ اللَّهِ إِنَّ هَذِهِ السَّنَةَ خِلَافُ الْأُصُولِ الْبَاطِلَةِ وَمَا ضَرَّهَا ذَلِكَ شَيْئًا وَالْمَثَلَةُ الْحَرَمَةُ هِيَ الْعَدْوُ وَإِنْ لَا يَكُونُ عَقُوبَةُ وَلَا تَعْظِيمُ لِشَعَائِرِ اللَّهِ؛ فَأَمَّا شَقُّ صَفْحَةِ سَنَامِ الْبَعِيرِ الْمُسْتَحَبُّ أَوْ الْوَاجِبُ ذَبْحُهُ لِيَسِيلَ دَمُهُ قَلِيلًا فَيُظْهِرَ شَعَارَ الْإِسْلَامِ وَاقَامَةَ هَذِهِ السَّنَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَحَبِّ الْأَشْيَاءِ إِلَى اللَّهِ وَفَقِ الْأُصُولِ؛ وَأَيُّ كِتَابٍ أَوْ سَنَةِ حَرَّمَ ذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ خِلَافًا لِلْأُصُولِ؛ وَقِيَاسُ الْأَشْعَارِ عَلَى الْمَثَلَةِ الْحَرَمَةِ مِنْ أَفْسَدِ قِيَاسٍ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ فَإِنَّهُ قِيَاسٌ مَا يَحِبُّهُ اللَّهُ وَيَرْضَاهُ عَلَى مَا يَبْغِضُهُ وَيَسْخَطُهُ وَيَنْهَى عَنْهُ؛ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي حِكْمَةِ الْأَشْعَارِ إِلَّا تَعْظِيمُ شَعَائِرِ اللَّهِ وَإِظْهَارُهَا وَعِلْمُ النَّاسِ بِأَنَّ هَذِهِ قُرَابِينَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ تَسَاقُ إِلَى بَيْتِهِ تَذْبِيحُ لَهُ وَيَتَقَرَّبُ بِهَا إِلَيْهِ عِنْدَ بَيْتِهِ كَمَا يَتَقَرَّبُ إِلَيْهِ بِالصَّلَاةِ إِلَى بَيْتِهِ عَكْسُ مَا عَلَيْهِ أَعْدَاؤُهُ الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ يَذْبَحُونَ لِأَرْبَابِهِمْ وَيَصْلُونَ لَهُمْ، فَشَرَعَ لِأَوْلِيَائِهِ وَأَهْلِ تَوْحِيدِهِ أَنْ يَكُونَ نَسَكُهُمْ وَصَلَاتُهُمْ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَأَنْ يَظْهَرُوا شَعَائِرَ تَوْحِيدِهِ غَايَةَ الْإِظْهَارِ لِيَعْلَمُوا دِينَهُ عَلَى كُلِّ

(١) البضعة بطبخ الباء لا غير هي القطعة من اللحم

دين فهذه هي الأصول الصحيحة التي جاءت السنة بالاشعار علي وفقها والله الحمد *
 ﴿ وَمَنْ بَعَثَ بِهِدًى لَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مَّا يَحْرُمُ عَلَى الْحَرَمِ ﴾ لحديث عائشة
 في الصحيحين وغيرهما « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يهدي من المدينة
 ثم لا يجتنب شيئاً مما يجتنب المحرم » أقول هذا آخر كلام الماتن على أحكام الحج ؛
 وأما الحج عن الميت والاستئجار له ؛ فاعلم ان الحج من الواجبات المتعلقة ببدن
 المكلف ؛ والظاهر في الواجبات البدنية أنها لا تلزم بعد رفع قلم التكليف وانتقال
 المكلف من هذه الدار التي هي دار التكليف الى دار الآخرة ، لأنه لم يبق من
 طلب منه الفعل ، فمن قال انه يلزم الميت الايصاء بشيء من الواجبات البدنية بان يفعله
 عنه غيره بعد موته لم يقبل إلا بدليل ؛ أو قال من تبرع عن ميت بفعل واجب بدني
 أجزاء لم يقبل ذلك منه إلا بدليل ، وقد ورد الدليل في أمور ، منها الصوم لحديث
 « من مات وعليه صوم صام عنه وليه » ولكن ليس في هذا الحديث وجوب علي
 الميت بل الايجاب على الولي (١) وغاية ما يستفاد من قوله : « صام عنه » أنه يجزىء
 ذلك الصوم عن الميت « وأما الحج فلم يرد ما يدل علي وجوب الوصية علي الميت ؛
 بل ورد ما يدل علي وقوع الحج من القريب عن قريبه الميت . كما في حديث من
 نذرت أخته أن تحج فماتت قبل أن تحج . وكذلك ورد ما يدل علي وقوع الحج من
 الولد لأبيه اذا كان في الحياة عاجزاً عن الاتيان بالفريضة كما في خبر الخثعمية .
 وأما ايجاب الوصية بالحج أو أنه يجزىء من كل أحد عن كل ميت فلا دليل علي ذلك
 فيما أعلم . نعم اذا أوصى بالحج بنصيب من ماله فقد جعل الله له ثلث ماله في آخر
 عمره يتصرف به كيف يشاء مالم يكن ضرارا ، فالوصى بالحج كأنه أوصى بنصيب من
 ماله المأذون له بالتصرف في ثلثه فيجب امتثال وصيته ؛ وأما كون ذلك يسقط الواجب
 علي الميت فحل تردد عندى ولا سيما اذا كان الذي حج عنه ليس من قرابته ؛ فان
 القرابة لها تأثير في القيام ببعض الواجبات البدنية من الحي عن الميت كما في حديث
 « صام عنه وليه » وكما في حديث الذي نذرت أخته أن تحج ، وأما حديث : « حج
 عن نفسك ثم عن شبرمة » فهو وان كان في بعض السنن لكن لم يصرح فيه بان

(١) وليس فيه أيضاً ايجاب علي الولي كما قدمنا

الملي عن شبرمة كان أجنبيا عنه بل ورد في رواية : « وهو أخ له أوصديق » ومع الاحتمال لا يتم الاستدلال ، وفي لفظ أنه قال له النبي ﷺ « من شبرمة قال أخ لي أو قريب لي » وقد أخرج هذه الرواية البيهقي والظاهر أن اعتناؤه به وتلييته عنه وطبقة نفسه بأن يكون حجة له للقراءة بينهما أذمن البعيد أن يفعل ذلك لغير من بينه وبينه قرابة ، ثم ليس في الحديث أن شبرمة هذا قد كان مات اذ ذاك ، وأما ما رواه الثعلبي في تفسيره بلفظ : « من أوصى بحجة كانت أربع حجج وحجة للذي كتبها » فمع كونه غير مرفوع لا يدرى كيف اسناده والثعلبي ليس من أهل الرواية فقد روي في تفسيره الموضوعات ، وقد أخرج البيهقي مثل ما ذكر عن جابر مرفوعا ، كما ذكره صاحب التخريج فينظر في سنده فما أظنه يصح ، والحاصل أن هذا البحث طويل الذيل متشعب الحجج والنقول ، فمن رام العثور على الصواب فعليه بالفتح الرباني فتاوى الشوكاني . ودليل الطالب على أرجح المطالب لهذا العبد الضعيف . وليس مقصودنا هنا إلا التنبيه على الحق الحقيق بالقبول . وإن أباه أكثر العقول . وحديث : « فدين الله أحق أن يقضى » ليس المراد به دفع الأجرة لمن يحج بل المراد أن الحج عن الوالد يصح من الولد كما يصح منه قضاء الدين . ولا يرد على هذا أن اللفظ عام والاعتبار به . لأننا نقول : العموم ليس هو إلا باعتبار فعل فريضة الحج لا باعتبار دفع المال لمن يحج . فهذا لم يرد به دليل . فعرفت بهذا أن ما يوصى به الميت من أجرة من يحج عنه يكون خارجا من ثلثه المأذون به له . وأما من قال بوجوب الوصية على من لم يحج فكان قياس قوله أن تكون الأجرة الموصى بها من رأس المال لأن وجوب الوصية فرع وجوب الأجرة في مال الموصى . ولا فرق بين وجوب مثل الأجرة من ماله وبين وجوب مثل الزكاة وأما ما يذكرونه من الفرق بين ما يتعلق بالمال ابتداء وانتهاء وبين ما يتعلق بالبدن ابتداء وبالمال انتهاء فشيء لا مستند له ولا معمول عليه .

﴿ بابُ العمرة المفردة ﴾

وقد تقدمت صفتها ﴿ يُحْرَمُ لها من الميقات ﴾ أي كالتنعيم لأن الاحرام لها كلاحرام للحج وقد تقدمت الأدلة في ذكر المواقيت فانها للحج والعمرة ﴿ ومن كان في مكة خرج الى الحل ﴾ لما ثبت في الصحيحين وغيرهما : « ان رسول الله

ﷺ أمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج عائشة الى التنعيم فتحرم للعمرة منه «
 ﴿ نَمِيطَوْفٌ وَيَسْعَى وَيَحْلِقُ وَيُقَصِّرُ ﴾ ولا خلاف في ذلك . وقد ثبت عنه
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الصحيحين وغيرهما من حديث جماعة من الصحابة
 انه أمر من لم يكن معه هدى بالطواف والسعي والحلق أو التقصير . فمن فعل ذلك
 فقد حل الحل كله فواقعوا النساء بعد ذلك . ﴿ وَهِيَ مَشْرُوعَةٌ ﴾ في المالكية ؛
 العمرة عندنا سنة وليست بواجبة . وللشافعي قولان أظهرهما أنها فرض والناسي
 سنة . أقول : ولم يأت من قال بوجوبها بدليل ينتهض للوجوب . بل كل ما روي
 في ذلك متكلم عليه . مع أنه معارض بأحاديث أوردها من قال بعدم الوجوب بصرحة
 بذلك . وهي لا تخلو عن مقال . والواجب العمل على البراءة الأصلية حتى يرد ناقل
 ينقل عنها . ولم يأت إلا ما يفيد مطلق المشروعية لا المقيدة بالوجوب فالحق ما قاله
 من ذهب الى عدم الوجوب (في جميع السنة) لحديث عائشة عند أبي داود « أن
 النبي ﷺ اعتمر عمرتين عمرة في ذي القعدة وعمرة في شوال » وفي الصحيحين
 من حديث أنس . « أن النبي ﷺ اعتمر أربع عمر في ذي القعدة الا التي اعتمر
 مع حجته » ومن ذلك عمرة عائشة التي أمر النبي ﷺ عبد الرحمن أن يعمرها
 من التنعيم . فان ذلك كان مع حجتها مع النبي ﷺ وقد كان اهل الجاهلية يحرمون
 العمرة في ايام الحج . فرد عليهم النبي ﷺ واعتمر وأمر بالعمرة فيها : وفي
 الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس « ان النبي ﷺ قال : عمرة في رمضان
 تعدل حجة » اقول ثبت اعتماره ﷺ في اشهر الحج بل روي ان عمره كلها كانت
 في اشهر الحج . وانما فعل ذلك لقصد الرد على المشركين . فانهم كانوا يرونها في اشهر
 الحج من الجرف فجور . واما تعليل بعض الفقهاء للكرهية بأن العمرة تشغل عن اعمال
 الحج فليست اعمال الحج بمنستغرة لشوال والقعدة وبعض الحجة . بل هي في بعض ايام
 ذي الحجة . فما بال من ذهب الى كراهة العمرة في اشهر الحج وخالف هدى محمد صلى الله
 عليه وسلم والحاصل ان هذا ونحوه ضنيع من لا يدري بالمدارك خفيها وجليلها والله المستعان .
 ومن اراد الاطلاع على تفصيل احكام الحج والعمرة على الوجه الثابت المأثور فليرجم الى
 منسكنا رحلة الصديق الى البيت العتيق والى كتابنا مسك الختام شرح بلوغ المرام •

فهرست

الجزء الاول من الروضة الندية شرح الدرر البهية

صفحة	صفحة
٢٥	٢ خطبة الكتاب
٢٦	٤ باب مشتمل على مسائل
من التغلى فيها	الاولى في بيان أن الماء طاهر ومطهر لا يخرج به
٢٧	عن الوصفين الا ما غير ريحه أو لونه أو طعمه من
٢٨	النجاسات والدليل على ذلك
٢٩	٦ يبان أن الذي شرع لنا التطهير به
٣٠	هو الماء المطلق
٣١	٧ يبان أنه لا فرق بين القليل والكثير
٣٢	وبان حد القليل وقد اطلال في ذلك
٣٣	١٠ الكلام على الماء الراكد
٣٤	١١ الكلام على الماء المستعمل
٣٥	١٢ فصل في النجاسات
٣٦	١٣ يبان ما اختلف في نجاسته
٣٧	١٤ الكلام على بول الذكر الرضيع والبنت
٣٨	الرضيمة
٣٩	١٥ الكلام على نجاسة لعاب الكلب
٤٠	١٦ الدليل على نجاسة الروث ودم الحيض
٤١	والخنزير
٤٢	١٧ اختلاف العلماء في نجاسة المني ودليل كل
٤٣	١٨ يبان أن الاصل في الاشياء الطهارة
٤٤	ولا يحكم بنجاستها الا بدليل وما سكت عنه فهو
٤٥	عفو
٤٦	٢١ فصل في كيفية تطهير المتنجس
٤٧	٢٢ دم الوسوسة
٤٨	٢٣ يبان ما تطهر به الارض والبشر
٤٩	٢٤ يبان أن الماء هو الاصل في التطهير
٥٠	
٥١	
٥٢	
٥٣	
٥٤	
٥٥	
٥٦	
٥٧	
٥٨	
٥٩	
٦٠	
٦١	
٦٢	
٦٣	
٦٤	
٦٥	
٦٦	
٦٧	
٦٨	
٦٩	
٧٠	
٧١	
٧٢	
٧٣	
٧٤	
٧٥	
٧٦	
٧٧	
٧٨	
٧٩	
٨٠	
٨١	
٨٢	
٨٣	
٨٤	
٨٥	
٨٦	
٨٧	
٨٨	
٨٩	
٩٠	
٩١	
٩٢	
٩٣	
٩٤	
٩٥	
٩٦	
٩٧	
٩٨	
٩٩	
١٠٠	

صَحِيفَةٌ	صَحِيفَةٌ
٥٦ باب التيمم	٧٨ بيان أن الأذان يكون بعد دخول الوقت
٥٦ بيان الاعتذار المبيحة للتيمم	— الا أذان الفجر
٥٨ الخلاف في معنى الصميد	٧٩ مشروعية المتابعة للوذن
٥٩ بيان أن التيمم يستباح به ما يستباح	— الكلام على الإقامة
بالوضوء والفعل إذا لم يجد الماء	٨٠ باب ويجب على المصلي تطهير ثوبه
٦٠ أعضاء التيمم	— الدليل على وجوب تطهير ثوب المصلي
٦١ نوافض التيمم	وبدنه ومكانه من النجاسة
٦٢ باب الحيض	٨١ الدليل على وجوب ستر العورة
— بيان أن ذات المادة المقررة تعمل على	٨٢ بيان مكروهات الصلاة
حسب عاداتها وغيرها ترجع إلى القرائن	٨٣ الدليل على وجوب استقبال القبلة للمشاهد
٦٣ أقوال العلماء في دم الحيض	وجهتها للغائب بعد التحري
٦٤ الكلام على المستحاضة	٨٤ باب كيفية الصلاة
٦٥ تحريم صلاة الحائض وصيامها	— الدليل على وجوب النية وذكر الخلاف في
— فصل والنفاس أكثره أربعون يوما	أنها شرط أو ركن
٦٦ ﴿كتاب الصلاة﴾	٨٥ بيان أن أركان الصلاة كلها مفترضة
— تعيين أوائل الاوقات وأواخرها	٨٧ مشروعية رفع اليدين
٦٧ أول وقت العصر وآخره	— وجوب الفاتحة في ركعة ولو كان مؤتمرا
٦٩ أول وقت المغرب وآخره	٨٩ وجوب التشهد الأخير
٧٠ أول وقت العشاء وآخره	٩٠ الفاظ التشهد الواردة
— أول وقت الفجر وآخره	٩١ وجوب التسليم واختلاف العلماء هل الواجب
٧١ بيان استثناء الشريعة عن علم النجوم	تسليمية واحدة أم تسليمتان
٧٢ حكم من سها عن الصلاة أو نام عنها	٩٢ وجوب الطمأنينة في الصلاة
٧٣ الدليل على أن من أدرك ركعة من الصلاة	٩٣ من الصلاة
فقد أدركها	٩٧ اختلاف العلماء في وضع اليدين في الصلاة
٧٤ بيان أنه يجوز الجمع للمعذور	١٠٠ الكلام على التيمم
— بيان أنه لا يجوز تأخير الصلاة	١٠١ الدليل على مشروعية التأمين
٧٥ بيان الاوقات التي تكره فيها الصلاة	١٠٢ مشروعية قراءة سورة مع الفاتحة
٧٧ باب الأذان	١٠٣ الكلام على التشهد الاوسط
٧٧ بيان أن لكل أهل بلدة أن يتخذوا	— الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
مؤذنا	١٠٥ الاذكار الواردة في كل ركن

صحيفة	صحيفة
١٤٠ استحباب التكبير الى صلاة الجمعة	١٠٧ مبطلات الصلاة
— التطيب والتجمل والدنو من الأمام	١١٠ فصل فيمن لا تجب عليه الصلاة
١٤١ من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدركها	١١١ باب صلاة التطوع
١٤٢ باب صلاة العيدين	١١٢ صلاة الليل
١٤٣ اختلاف العلماء في التكبير قبل الصلاة أو بعدها	١١٥ تحية المسجد
١٤٤ وجوب الخطبة بعد الصلاة	١١٦ باب صلاة الجماعة
١٤٥ أحكام صلاة العيدين	— بيان انها من أكد السنن
١٤٧ باب صلاة الخوف	١١٨ ما تنعقد به الجماعة
١٤٩ باب صلاة السفر	١١٩ بيان من هو أولى بالإمامة
١٥٠ أقوال العلماء في قصر الصلاة	١٢٠ بيان أن الرجل يؤم بالنساء ولا عكس
١٥١ مدة السفر التي تقصر فيها الصلاة	١٢١ وجوب متابعة الامام في غير مبطل
١٥٢ أقوال العلماء في مدة مسافة القصر	١٢٢ لا يؤم الامام قوما وهم له كارهون
١٥٣ أقصى مدة يقصر فيها المسافر اذا أقام	١٢٣ بيان أنه يطلب من الامام التخفيف في الصلاة
١٥٤ اختلاف العلماء في المسافر اذا نوى الإقامة أربعة أيام أيتم أم يقصر	١٢٤ بيان من يقدم في الصلاة
١٥٥ جمع التقديم والتأخير ثابت بالسنة الصحيحة	١٢٥ امامة النساء
١٥٦ باب صلاة الكسوفين	— ترتيب الصفوف
— الدليل على سنية صلاة الكسوفين وعلى الجهر بالقراءة فيها	١٢٦ فضل تسوية الصفوف
— سنة ركوعها وأصبح ماورد فيه	١٢٧ باب سجود السهو
١٥٧ القراءة بين الركوع فيها	١٢٨ باب قضاء الفوائت
١٥٨ نذب الدماء والاستغفار عند الكسوف حتى انجلاء الشمس	— الخلاف في قضاء الفوائت المتركاة لا لندر
— باب صلاة الاستسقاء	— اختلاف الأصوليين هل القضاء يكفي فيه دليل المقتضى أم لا بد من دليل جديد
١٥٩ نذب خطبة الاستسقاء قبل وبعد الصلاة	١٢٢ وجوب الاتيان بالصلاة المتركاة لندر
— نذب تحويل الأردية بجمل الأسفل أعلا والعكس	١٢٣ باب صلاة الجمعة
١٦٠ ﴿ كتاب الجنائز ﴾	— بيان من يجب عليه الجمعة
— سنية عيادة المريض وتلقين المحتضر الشهادتين وتوجيهه للقبلة	١٢٤ بيان من لا تجب عليه الجمعة
١٦١ سنية تضيض بهر المحتضر وقراءة سورة يس عليه ومبادرة تجهيزه وأدلة ذلك	— بيان أن الجمعة كسائر الصلوات
١٦٢ جواز تقبيل الميت	١٢٦ مشروعية الخطبتين قبلها
— على المريض أن يحسن الظن بالله تعالى	١٢٧ بيان الخطبة المشروعة
	— وقت الجمعة
	١٢٨ على من حضر صلاة الجمعة أن لا يتخطى رقاب الناس
	— وجوب الانصات حال القاء الخطبتين

صفحة	صفحة
١٧٦ نديو عدم الجلوس لمن مشى مع الجنازة حتى تدفن	ويشوب اليه ويتخلص عن كل ما عليه
- نسخ القيام للجنازة	١٦٢ فصل في وجوب غسل الميت على الاحياء
- فصل ويجب دفن الميت في حفرة تمنعه من السباع	١٦٣ اختلاف مذاهب العلماء في جواز غسل أحد الزوجين الآخر
١٧٧ اللحد أولى من غيره	- سنة الفسل وترا وتقديم الميامن
- مشروعية وضع الميت على جنبه الايمن مستقبلا	١٦٤ السنة في الشهيد أن لا يغسل وان يدهن في ثيابه
١٧٨ السنة أن لا يرفع القبر على شبر	- فصل في وجوب تكفين الميت بما يستمر
- مخافة ما أحدث من القباب على الاضربة لصريح السنة	١٦٥ من السنة عدم المغالاة في الكفن
١٧٩ زيارة القبور مشروعة للرجال مختلف فيها للنساء	- » » التكفين في البياض
١٨٠ السنة في زيارة القبور استقبال القبلة	١٦٦ نذب تطيب كفن الميت وبدنه
- ما يقال عند الزياره	- فصل في وجوب الصلاة على الميت
- الأدلة على حرمة اتخاذ القبور مساجد	١٦٦ السنة في صلاة الجنازة أن يقوم الامام حذاء رأس الرجل ووسط المرأة
١٨١ النهي عن زخرفة المساجد والمخاريب	١٦٧ اختلاف علماء الامصار في عدد التكبيرات على الميت وادلة كل
١٨٢ الادلة على حرمة اسراج القبور والكتابة والقعود عليها	١٦٨ شرعية قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الاولى
- النهي عن صب الاموات	- شرعية الدعاء للميت في صلاة الجنازة
١٨٣ مشروعية التعزية واهداء الطعام لاهل الميت	١٦٩ اختلاف مذاهب العلماء في الصلاة على الجنازة في المسجد
١٨٤ ﴿ كتاب الزكاة ﴾	- هل تشترط الجماعة في صلاة الجنازة
- التدليل على عدم وجوب الزكاة في مال الصبي حتى يبلغ	١٧٠ لا يصل على الغال والكافر وقتل نفسه
١٨٥ الرجوع أن الكفار مخاطبون بجميع الشرعيات	- اختلاف العلماء في الصلاة على الشهيد
١٨٦ باب زكاة الحيوان	١٧١ اختلاف العلماء في الصلاة على القبر والغائب
- تجب الزكاة في الابل والبقر والغنم	١٧٢ فصل في الاسراع بالجنازة
١٨٧ فصل فيه تفصيل زكاة الابل واختلاف أنواعها باختلاف نصابها	١٧٣ مشروعية المشي مع الجنازة وحملها
١٨٨ فصل فيه أنواع زكاة البقر	- جواز تقدم الماشي وتأخره عن الجنازة وأن يكون عن يمينها أو يسارها وسنية تأخر الراكب عنها
- فصل فيه أنواع زكاة الغنم	١٧٤ النهي عن نعي الميت
١٨٨ فصل ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين	١٧٥ النهي عن التياحة على الميت وعن الدعاء بالويل والتبور وعن شق الثياب وعن اتباعها بنار

محيطة

مجمع خشية الصدقة

١٨٩ لازكاة فيما دور النصاب الشرعي ولا في الاوقاص

— ما كان من خليطين فيراجمان بالسوية

— بيان ما لا يقبل في الزكاة

١٩٠ باب زكاة الذهب والفضة

— تجب الزكاة فيهما اذا حال على أحدهما

الجول وبلغ النصاب

١٩١ لازكاة في غيرهما من الجواهر

١٩٢ التذليل على أنه لا زكاة في عروض التجارة

١٩٤ لا زكاة في المستغلات كالدرور المكراة

١٩٥ باب زكاة النبات

— ما يجب فيه العشر وما يجب فيه نصفه

١٩٦ نصاب الحب الذي تجب فيه الزكاة

خمة أوسق

١٩٨ ليس في الخضروات والفواكه زكاة

٢٠٠ الكلام في صدقة المسل

— جواز تعجيل الزكاة عن وقت الوجوب

— المطلوب توزيع زكاة كل محلة على فقرائها

٢٠١ تبرأ ذمة رب المال بدفع صدقته الى السلطان

وان كان جائرا

٢٠٤ باب مصارف الزكاة

٢٠٥ الكلام على الفقير والمسكين

٢٠٦ » » (سبل الله)

٢٠٧ من جملة سبل الله الصرف على العلماء الذين

يقومون بمصالح المسلمين الدينية

٢٠٩ حرمة الصدقة على بني هاشم وبني المطلب

٢١٠ تحريم الزكاة على الاغنياء والاقوياء القادرين

على الكسب

٢١١ ما به يخرج الشخص عن حد الفقر

٢١٢ صرف الصدقة في ذوى الارحام افضل

— الكلام في الجزية على أهل الذمة وعلى المشركين

٢١٥ باب صدقة الفطر

— النوع الذي منه يخرج صدقة الفطر

محيطة

٢١٧ وقت اداء صدقة الفطر

— لا فطرة على من لا يجد زيادة على قوت

يوم الفطر وبلغته

٢١٨ مهر ف زكاة الفطر هو بعينه مصرف الزكاة

٢١٩ ﴿ كتاب الخمس ﴾

— يجب الخمس فيما يقسم في القتال وفي الركاز

— اختلاف العلماء في الركاز ما هو

٢٢٢ ﴿ كتاب الصيام ﴾

— يجب صوم رمضان برؤية هلاله أو بإخبار

عدل أو بإكمال عدة شعبان ثلاثين يوما

٢٢٣ اتمام عدة رمضان ما لم يظهر هلال شوال

٢٢٤ اختلاف مذاهب العلماء في المطلع

٢٢٥ وجوب تبين النية قبل الفجر

٢٢٦ تصح نية النفل قبل الزوال

— فصل ويبطل الصوم بالاكل والشرب عمدا

لا مع النسيان

٢٢٧ حكم الافطار بالجماع وكفارته

— ويفطر الصائم بالقاء عمد

٢٢٨ النهي عن الوصال في الصيام

— كفارة من أفطر عمدا

— تدب تعجيل الفطر وتأخير السحور

وجوب القضاء على من أفطر لعذر شرعي

٢٢٩ والقدار رخصة للمسافر ونحوه ما لم يخش

الضرر والافزيمه

٢٣٠ من مات وعليه صوم صام عنه وليه

٢٣١ يكفر الكبير العاجز عن الاداء والقضاء

باطعام مسكين عن كل يوم

٢٣٢ باب صوم التطوع

— يسن صوم ست من شوال وتسع من

ذى الحجة

— يسن صوم شهر المحرم وآكده يوم عاشوراء

٢٣٤ تدب صوم شعبان

» » الاثنين والخميس

صفحة	صفحة
٢٥٢ (فصل) ولا يلبس المحرم القميص الفخ	٢٣٤ ندب صوم الايام البيض
٢٥٤ تحريم الرفث والفسق والجدال في الحج	٢٣٥ أفضل التطوع صوم يوم وفطر يوم
والادلة على ذلك بنص القرآن الكريم	النهي عن صوم الدهر
٢٥٥ محرمات الاحرام	٢٣٦ النهي عن افراد يوم الجمعة . وكذا يوم
٢٥٧ يحرم قطع شجر الحرم (مكة)	السبت بصياما
جواز قتل النواسق الخمس	يحرم صوم العيدين
٢٥٩ تحريم الصيد في وادي وج وشجره	٢٣٧ يحرم صوم ايام التشريق واستقبال رمضان
٢٦٠ على الحاج عند الطواف أن يرمل في	يوم أو يومين الا أن يوافق عادة له
الثلاثة الاول ويمشي فيما بقي ويقبل	باب الاعتكاف
الحجر الاسود	٢٣٨ يصح الاعتكاف في المساجد في أي وقت
٢٦٢ وجوب التوضؤ وستر العورة حال الطواف	وهو في رمضان أكد سيما العشر الاخر منه
٢٦٤ لا تطوف الحائض غير أنها تفعل كما يفعل	٢٣٩ أدلة عدم شرطية الصوم في الاعتكاف
الحاج	٢٤٠ يسن الاجتهاد في الطاعة في العشر الاخير
٢٦٥ مشروعية السمي بين الصفا والمروة	من رمضان . وقيام ليلة القدر
٢٦٧ بيان كيفية اعمال الحج	الاختلاف في تعيين ليلة القدر
٢٦٩ اذا رميت الجمره فكل شيء حلال الا	٢٤١ عدم جواز الخروج للمعتكف الحاجة
النساء	٢٤٢ ﴿ كتاب الحج ﴾
٢٧١ مشروعية طواف الزياره يوم النحر	٢٤٣ وجوب الحج على كل مكاف مستطيع
٢٧٣ الهدى أفضله البدنة	٢٤٦ يجب تعيين نوع الحج بالنية
٢٧٥ أحكام تتعلق بالهدى	٢٤٧ أفضل أنواعه المتمتع
٢٧٦ باب العمره المفردة	٢٤٩ ما يتعلق بحج الرسول عليه الصلاة والسلام
٢٧٧ خاتمة الجزء الاول من الروضة الندية	٢٥٠ ليس في ايجاب الاحرام على غير . من
	دخل لاحد النسكين دليل

تم

﴿ كل بتوفيق الله جلست قدرته الجزء الأول من الروضة الندية شرح الدرر البهية الامام أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري ويتلوه إن شاء الله تعالى الجزء الثاني ومطلعه ﴾ (كتاب النكاح) نسأله سبحانه الاعانة لاعامه فانه نعم المولى ونعم النصير ﴿

الرضاء النبوية

شرح

الدبر البهية

للسيد الامام العلامة الملك المؤيد من الله الباري
أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري

الجزء الثاني

دار الشرب

شارع الجمهورية - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب النكاح

قال الزمخشري في الكشاف : النكاح الوطء وتسمية العقد نكاحا ملائسته له من حيث انه طريق له . ونظيره تسمية الخمر اثما لانها سبب في اقتراف الاثم انتهى ولا ينافي هذا كثرة ورود النكاح في القرآن بمعنى العقد . حتى قال في الكشاف إنه لم يرد لفظ النكاح في كتاب الله إلا في معنى العقد . لأن الكثرة ليست من خواص الحقيقة ولا مخرجة للمجاز عن كونه مجازا كما تقرر في موضعه . على أن دعوي السكانية التي ذكرها صاحب الكشاف ممنوعة فان قوله تعالى (حتى تنكح زوجا غيره) لا يصح أن يراد به العقد كما دل عليه الدليل من السنة . وذهب اليه جماهير الأمة . وكذلك ما ورد في كتاب الله من ألفاظ النكاح للمملوكات لا يكون الا للوطء اذ لا عقد هناك . وبالجمله فمعنى النكاح حقيقة الوطء ومجازا العقد كما صرح به الزمخشري . وهو أقصد بمعرفة اللغة من غيره لا سيما التمييز بين المعاني الحقيقية والمجازية فانه المرجوع اليه في ذلك دون غيره مما صارت مؤلفاتهم الآن متداولة بين أهل هذه العصور كما لا يخفى على فطن **﴿ يُشْرَعُ لِمَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ ﴾** لما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود قال « قال رسول الله ﷺ يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء ^(١) » والمراد بالباءة النكاح والأحاديث الواردة

(١) الباءة الجماع بمعنى من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنه وهي مؤن النكاح فليتزوج والوجاء يكرر الواو الوجء وهو أن ترض أنثيا الفعل رضا شديدا يذهب شهوة الجماع ويقتزل في قطعه منزلة الحصى قاله في اللسان

في الترغيب في النكاح كثيرة وقال تعالى (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن) ﴿ وَيَجِبُ عَلَى مَنْ خَشِيَ الْوُقُوعَ فِي الْمَعْصِيَةِ ﴾ لان اجتناب الحرام واجب وإذا لم يتم الاجتناب الا بالنكاح كان واجبا ؛ وعلى ذلك تحمل الأحاديث المقتضية لوجوب النكاح كحديث أنس في الصحيحين وغيرهما : « أن نفراً من أصحاب النبي ﷺ قال بعضهم لا أتزوج وقال بعضهم أصلي ولا أنام وقال بعضهم أصوم ولا أفطر فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال ما بال أقوام قالوا كذا وكذا لكني أصوم وأفطر وأصلي وأنام وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني » وأخرج ابن ماجه والترمذي من حديث الحسن عن سمرة « أن النبي ﷺ نهى عن التبتل » قال الترمذي انه حسن غريب . قال وروى الأشعث بن عبد الملك هذا الحديث عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة ويقال كلا الحديثين صحيح انتهى . وفي سماع الحسن عن سمرة مقال معروف . وأخرج النهي عن التبتل أحمد وابن حبان في صحيحه من حديث أنس . وأخرج ابن ماجه من حديث عائشة « أن النبي ﷺ قال النكاح من سنتي فمن لم يعمل بسنتي فليس مني » ﴿ وَالتَّبَتُّلُ غَيْرُ جَائِزٍ ﴾ لما تقدم . وقد ردَّ ﷺ التبتل على عثمان بن مظعون . وكانت المانوية والمترهبة من النصارى يتقربون الى الله بترك النكاح . وهذا باطل لان طريقة الانبياء عليهم السلام التي ارتضاها الله تعالى للناس هي اصلاح الطبيعة ودفع اعوجاجها لا سلبها عن مقتضياتها ﴿ اَلَا لَعَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ بِمَا لَا يَدْرِي مِنْهُ ﴾ لما ثبت في الكتاب العزيز من النهي عن مضارة النساء والامر بمعاشرتهن بالمعروف . فمن لا يستطيع ذلك لم يجز له أن يدخل في أمر يوقعه في حرام . وعلى ذلك تحمل الادلة الواردة في العزلة والعزلة . أقول : الحاصل أن من كان محتاجا الى النكاح أو كان فعله له أولى من تركه من دون احتياج فلا ريب أن أقل الاحوال أن يكون في حقه مندوبا للأدلة الواردة فيه . ومن لم يكن محتاجا اليه ولا كان فعله أولى له كالحصور والعنين فقد يكون في حقه مكرها . اذا كان يخشى الاشتغال عن الطاعات من طلب العلم أو غيره مما يحتاج اليه أهله . أو كانت المرأة تضرر بترك الجماع من دون أن تقدم

على المعصية وأما إذا كان في غنية بحيث لا يشتغل عن الطاعات وكانت المرأة لا تتضرر بترك الجماع ولا يحصل له بالنكاح نفع فيما يرجع الى الباءة فالظاهر أنه مباح وإن لم يأت من الأدلة ما يقتضى هذه التفاصيل فتم أدلة أخرى تقتضيها وقواعد كلية . ولو قيل انه لا يكون في تلك الصورة مباحاً بل مكروهاً لما ورد في العزبة والعزلة آخر الزمان لم يكن بعيداً من الصواب ﴿ وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ وَدُوداً ﴾ لأن نواذ الزوجين به تتم المصلحة المنزلية وكثرة النسل بها تتم المصلحة المدنية والمالية وود المرأة لزوجها دال على صحة مزاجها وقوة طبيعتها مانع لها من أن يطمح بصورها الى غيره باعث على تجميلها بالامتنشاط وغير ذلك وفيه تمحصين فرجه ونظره ﴿ وَكُوداً ﴾ لحديث أنس عند أحمد وابن حبان وصححه « أن النبي ﷺ قال تزوجوا الودود الولود فاني مكاثركم الأنبياء يوم القيامة » وأخرج نحوه أحمد من حديث ابن عمر . وفي اسناده جرير بن عبد الله العامري وقد وثق وفيه ضعف . وأخرج نحوه أبو داود والنسائي وابن حبان من حديث معقل بن يسار ﴿ بَكَراً ﴾ لما في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر « أن النبي ﷺ قال له تزوجت بكراً أم ثيباً قال ثيباً قال فهلا تزوجت بكراً تلاعبها وتلاعبك » ﴿ ذَاتَ جَمَالٍ ﴾ فان الطبيعة البشرية راغبة في الجمال . وكثير من الناس تغلب عليهم الطبيعة . والجمال وما يشبهه من الشباب مقصد من غلب عليه حجاب الطبيعة ﴿ وَحَسْبٍ ﴾ يعني مفاخر آباء المرأة فان الزوج في الاشراف شرف وجهه ﴿ وَدِينٍ ﴾ أي عفة عن المعاصي وبعدها عن الريب وتقربها الي بارئها بالطاعات . والدين مقصد من تهذب بالفطرة فأحب أن تعاونه امرأته في دينه ورغب في صحبة أهل الخير ﴿ وَمَالٍ ﴾ بان يرغب في المال ويرجى مواساتها معه في مالها وأن يكون أولاده أغنياء لما يجدون من قبل أمهم . والمال والجاه مقصد من غلب عليه حجاب الرسم . ووجهه ما في الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ : « تنكح المرأة لأربع . لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فالظفر بذات الدين تربت يداك » وفي صحيح مسلم وغيره « أن النبي ﷺ قال . ان المرأة تنكح على دينها ومالها وجمالها فعليك بذات الدين تربت يداك » قال في الحجة قال ﷺ : « خير النساء اللاتي ركنن الابل نساء قريش أحناه علي ولد في صفرة وأرعاه

على زوج في ذات يده » أقول يستحب أن تكون المرأة من كورة وقبيلة عادات
 نساءها صالحة . فان الناس معادن كعادن الذهب والفضة . وعادات القوم ورسومهم
 غالبية على الانسان وبمنزلة الامر المجبول هو عليه . وبيّن أن نساء قريش خير النساء
 من جهة أنهم أحسن انسان على ولد في صغره وأرعاء على الزوج في ماله ورقيقه ونحو
 ذلك . وهذان من أعظم مقاصد النكاح وبهما انتظام تدبير المنزل . وان أنت قتشت
 حال الناس اليوم في بلادنا وبلاد ما وراء النهر وغيرها لم تجد أرسخ قدما في الاخلاق
 الصالحة ولا أشد لزوما لها من نساء قريش انتهى . ﴿ وتخطبُ الكبيرةُ الى
 نفسها ﴾ لما في صحيح مسلم : « أن النبي ﷺ أرسل الى أم سلمة بخطبتها »
 ﴿ والمعتبرُ حصولُ الرضا منها ﴾ لحديث ابن عباس عند مسلم وغيره : « الثيب
 أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذنها صماتها » وفي الصحيحين
 وغيرهما من حديث أبي هريرة وعائشة نحوه . وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه
 والدارقطني من حديث ابن عباس « أن جارية بكرة أتت النبي ﷺ فذكرت أن
 أباه زوجها وهي كارهة فخيرها النبي ﷺ » قال الحافظ : ورجال أسنده ثقات .
 ورؤي نحوه من حديث جابر أخرجه النسائي . ومن حديث عائشة أخرجه أيضا
 النسائي . وأخرج ابن ماجه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : « جاءت فتاة
 الى رسول الله ﷺ فقالت ان أبي زوجني ابن أخيه ليرفع بي خسيسته قال فجعل الامر
 اليها فقالت قد أجزتُ ماصنع أبي واكن أردت أن أعلم النساء أن ليس الي الآباء
 من الامر شيء » ورجاله رجال الصحيح . وأخرجه أحمد والنسائي من حديث ابن
 بريدة عن عائشة . قال في الحجة البالغة أقول لا يجوز أيضا أن يحكم الأولياء فقط
 لأنهم لا يعرفون ما تعرف المرأة من نفسها . ولأن حار العقد وقاره راجعان اليها .
 والاستثمار طلب أن تكون هي الآمرة صريحا . والاستئذان طاب أن تاذن ولا تمنع
 وأدناه السكوت . وانما المراد استئذان البكر البالغة دون الصغيرة . كيف ولا رأي
 لها . قد زوج أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه عائشة من رسول الله ﷺ وهي
 بنت ست سنين انتهى ﴿ لمن كان كفواً ﴾ لحديث علي عند الترمذي « أن النبي

ﷺ قال : ثلاث لا يؤخرن الصلاة إذا أتت والجنابة إذا حضرت والايم (١) إذا وجدت لها كفوًا » ولكن ليس في هذا الحديث ما يدل على اعتبار الكفاءة في النسب . بل يحمل على أن المرأة إذا وجدت لها كفؤا ترضى خلقه ودينه كما سيأتي وأخرج الحاكم من حديث ابن عمر « أن النبي ﷺ قال العرب أكفاء بعضهم لبعض قبيلة لقبيلة وحى لحي ورجل لرجل الا حائك أو حجام » وفي اسناده رجل مجهول . وقال ابو حاتم انه كذب لا أصل له . وذكر الحفاظ أنه موضوع وقد أوضح الكلام عليه الماتن في كتابه في الموضوعات الذي سماه الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة ولكن رواه البزار في مسنده من طريق أخرى عن معاذ بن جبل رفعه « العرب بعضها أكفاء لبعض » وفيه سليمان بن أبي الجون . ويعنى عن ذلك ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة « خياركم في الجاهلية خياركم في الاسلام اذا فقهوا » ولكن ليس فيه دلالة على المطلوب لأن اثبات كون البعض خيرا من بعض لا يستلزم أن الأدنى غير كفؤ للأعلى . وهكذا حديث « ان الله تعالى اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى من كنانة قريشا واصطفى من قريش بني هاشم » فان هذا الاصطفاء لا يدل على أن الأدنى غير كفؤ للأعلى . وأخرج الترمذى من حديث أبي حاتم المزنى قال « قال رسول الله ﷺ اذا أناكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه الا تفعلوه تكن فتنة في الارض وفساد كبير قالوا يا رسول الله وان كان فيه قال اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ثلاث مرات » وقد حسنه الترمذى وقال هذا حديث حسن غريب . ونقل المناوى عن البخارى أنه لم يعده محفوظا . وعده أبو داود في المراسيل . وأعله ابن القطان بالارسال وضعف راويه وأبو حاتم المزنى له صحبة ولا يعرف له عن النبي ﷺ غير هذا الحديث . وأخرج الدارقطنى عن عمر أنه قال « لأمنعن تزوج ذوات الاحساب الا من الاكفاء » أقول استدلل على اعتبار الكفاءة في النسب بما أخرجه ابن ماجه باسناد رجاله رجال الصحيح من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه « ان فتاة جاءت الى رسول الله ﷺ فقالت ان أبى زوجنى ابن اخيه ليرفع بي خسيسته قال فحمل الامر اليها فقالت قد أجزت

ما صنع أبي ولكن أردت ان اعلم النساء انه ليس الى الآباء من امر النساء شيء « وخرجه
أحمد والنسائي من حديث ابن بريدة عن عائشة ومحل الحجة منه قولها ليرفع بي خسيسته
فان ذلك مشعر بانه غير كفؤ لها ولا يخفى ان هذا انما هو من كلامها وانما جعل النبي
ﷺ الأمر اليها لكون رضاها معتبراً . فاذا لم ترض لم يصح النكاح سواء كان
المقود له كفؤاً أو غير كفؤ . وأيضاً هو زوجها بابن أخيه وابن عم المرأة كفؤ لها .
واستدل على اعتبار الكفاءة في النسب بما أخرجه أحمد والنسائي وصححه وابن حبان
والحاكم من حديث بريدة مرفوعاً : « ان أحساب أهل الدنيا الذين يذهبون اليه
المال » وبما أخرجه أحمد والترمذي وصححه هو والحاكم من حديث سمرة مرفوعاً :
« الحسب المال والكرم التقوي » ويحتمل أن يكون المراد أن هذا هو الذي يستبره
أهل الدنيا كما صرح به في حديث بريدة . وان هذا حكاية عن صنيعهم واقتدارهم
بالمال وعدم اعتمادهم بالدين . فيكون في حكم التوبيخ لهم والتفريع . وقد ثبت انه
صلى الله عليه وآله وسلم زوج مولاه زيد بن حارثة بزینب بنت جحش القرشية .
وزوج أسامة بن زيد بفاطمة بنت قيس القرشية . وزوج عبد الرحمن بن عوف بلالا
بأخته . وأخرج أبو داود . « أن أبا هند حشم النبي ﷺ قال يا بني بياضة أنكحوا
أبا هند وانكحوا اليه » وأخرجه أيضاً الحاكم وحسنه ابن حجر في التلخيص .
وأخرج البخاري والنسائي وأبو داود عن عائشة : « أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة
ابن عبد شمس وكان ممن شهد بدرأ مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تبى سالماً
وأنكحه ابنة أخيه الوليد بن عتبة بن ربيعة وهو مولى امرأة من الانصار قال رسول
الله ﷺ : اذا خطب اليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه الا تفعلوه تكن فتنة في
الارض وفساد عريض » أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة . قال في الحجة
البالغة : أقول : ليس في هذا الحديث أن الكفاءة غير معتبرة كيف وهي مما جبل
عليه طوائف الناس وكاد يكون القدح فيها أشد من القتل . والناس على مراتبهم
والشرائع لا تهمل مثل ذلك . ولذلك قال عمر لأمنع النساء الا من اكفأهن ولكنه
أراد أن لا يتبع أحد محقرات الامور نحو قلة المال ورثاة الحال ودماثة الجمال . أو يكون
ابن أم ولد ونحو ذلك من الأسباب . بعد أن يرضى دينه وخلقه . فان أعظم مقاصد

تدبير المنزل الاصطحاب في خلق حسن . وأن يكون ذلك الاصطحاب سببا لصلاح الدين . رقال في المسوي في باب الكفاءة : قال الله تعالى (أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستوون) وقال تعالى (أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ورحمة ربك خير مما يجمعون) قلت : هذه الآيات تدل على تفاوت مراتب الناس . وإن ذلك أمر ثابت فيهم ولم يردده الله تعالى فكان تقريراً . ثم اختلفوا في تحديد المعاني التي يقيم بها التفاوت . فذهب أكثرهم إلى أنها أربعة : الدين والحرية والنسب والصناعة . والمراد من الدين الاسلام والعدالة . واعتبر الشافعي السلامة من العيوب المثبتة للخيار أيضا ومعنى اعتبار الكفاءة عند أبي حنيفة أن المرأة إذا زوجت نفسها من غير الكفو فلا ولياء ان يفرقوا بينهما . وعند الشافعي أن أحد الأولياء المستوين إذا زوجها برضاها من غير كفؤ لم يصح . وفي قول يصح . ولهم الفسخ إذا زوج الأب بكرا صغيرة أو بالغة بغير رضاها وفيه القولان أيضا انتهى أقول : قوله ﷺ « من ترضون دينه وخلقه » فيه دليل على اعتبار الكفاءة في الدين والخلق . وقد جزم بأن اعتبار الكفاءة مختص بالدين مالك ونقل عن عمر وابن مسعود ومن التابعين عن محمد ابن سيرين وعمر بن عبد العزيز . ويدل عليه قوله تعالى (ان أكرمكم عند الله اتقاكم) واعتبر الكفاءة في النسب الجمهور . وقال أبو حنيفة قريش أكفاء بعضهم بعضا . والعرب كذلك . وليس أحد من العرب كفؤاً لقريش كما ليس أحد من غير العرب كفؤاً للعرب . وهو وجه للشافعية . قال في الفتح . والصحيح تقديم بني هاشم والمطلب على غيرهم . ومن عدا هؤلاء أكفاء بعضهم لبعض . قال الشافعي ولم يثبت في اعتبار الكفاءة بالنسب حديث . وأما ما أخرجه البزار من حديث معاذ رفعه « العرب بعضهم أكفاء بعض والموالي بعضهم أكفاء بعض » فاسناده ضعيف . قال في الفتح واعتبار الكفاءة في الدين متفق عليه فلا تحل المسلمة لكافر انتهى . وأعلى الصنائع المعتبرة في الكفاءة في النكاح على الاطلاق العلم بالحديث « العلماء ورثة الأنبياء » أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان من حديث أبي الدرداء وضعفه الدارقطني في العلل . قال المنذرى هو مضطرب الاسناد . وقد ذكره البخارى في صحيحه

بغير اسناد . والقرآن الكريم شاهد صدق على ما ذكرناه فمن ذلك قوله تعالى (هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) وقوله تعالى (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات) وقوله تعالى (شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم) وغير ذلك من الآيات والاحاديث المتكاثرة منها حديث « خياركم في الجاهلية خياركم في الاسلام اذا فقهوا » وقد تقدم . وبالجملة اذا تقرر لك هذا عرفت أن المعتبر هو الكفاءة في الدين والخلق لا في النسب . لكن لما أخبر ﷺ « بأن حسب أهل الدنيا المال » وأخبر ﷺ كما ثبت في الصحيح عنه أن في أمته ثلاثاً من أمر الجاهلية الفخر بالاحساب والطعن في الانساب والاستسقاء بالنجوم والنياحة كان تزوج غير الكفو في النسب والمال من أصعب ما ينزل بمن لم يؤمن بالله واليوم الآخر . قال الماتن رحمه الله ومن هذا القبيل استثناء الفاطمية من قوله ويقتفر برضا الأهل والأولي . وجعل بنات فاطمة رضى الله عنها أعلى قدراً وأعظم شرفاً من بنات رسول الله ﷺ لصلبه فياعجبنا كل العجب من هذه التعصبات الغريبة والتصلبات على أمر الجاهلية واذا لم يتركها من عرف أنها من أمور الجاهلية من أهل العلم فكيف يتركها من لم يعرف ذلك . والخير كل الخير في الانصاف والالتقياد لما جاء به الشرع . ولهذا أخرج الحاكم في المستدرک وصححه عن رسول الله ﷺ أنه قال « أعلم الناس أبصرهم بالحق اذا اختلف الناس » فهذا نص في محل الخلاف انظر أمهات العترة الطاهرة الذين هم قدوة السادة وأسوة القادة في كل خير ودين من كن قام أبى العترة الامام زين العابدين على بن الحسين شهربانو بنت يزيد جرد بن شهریار ابن شيرويه بن خسرو برويز بن هرمز بن نوشيروان ملك الفرس . وأم الامام موسى الكاظم أم ولد اسمها حميدة . وأم الامام على الرضا بن موسى الكاظم أم ولد أيضاً اسمها تكتم . وأم الامام على بن محمد بن على المذكور الملقب بالجواد والتقى أم ولد اسمها خيزران وقيل ریحانة . وأم الامام على بن محمد الملقب باللهادى والعسكرى أم ولد اسمها سمانة . وأم الامام حسن بن على الملقب بالزكى والخالص والعسكرى أم ولد اسمها سوسن . وأم الامام محمد بن حسن الملقب

بالحجة والقائم والمهدي أم ولد اسمها نرجس . وهكذا كان شأن التزوج في أصحاب رسول الله ﷺ لم يعرج أحد منهم على الكفاءة في النسب وإنما أخذ بذلك الجهلة من الأمة لاسيما أهل القرى والقصبات من نسل العترة والصحابة رضي الله عنهم أجمعين . وأكثروا خائضون في الباطل عاطلون عن حلي العلم الموصل الى الحق . وكان أمر الله قدرا مقدورا ﴿ و ﴾ تخطب ﴿ الصغيرة إلى وليها ﴾ لما في صحيح البخاري وغيره عن عروة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خطب عائشة الى أبي بكر » ﴿ ورِضا البكر صمتها ﴾ لما تقدم من الأحاديث الصحيحة ﴿ ونحرُمُ الخطبة في العدة ﴾ لحديث فاطمة بنت قيس « أن زوجها طلقها ثلاثا فلم يجعل لها رسول الله ﷺ سكنى ولا نفقة وقال لها رسول الله ﷺ إذا حلت فأذيني فأذنته » الحديث وهو في صحيح مسلم وغيره . وأخرج البخاري عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى (فيما عرضتم به من خطبة النساء) قال يقول اني أريد التزويج ولوددت أنه يسر لي امرأة سالحة . وأخرج الدارقطني عن محمد بن علي الباقر عليهما السلام « أنه دخل رسول الله ﷺ على أم سلمة وهي متأيمه من أبي سلمة فقال لقد علمت أي رسول الله وخبرته من خلقه وموضعي من قومي وكانت تلك خطبته » والحديث منقطع قال في الفتح وافق العلماء على أن المراد بهذا الحكم من مات عنها زوجها واختلفوا في الممتدة من الطلاق البائن وكذا من وقف نكاحها وأما الرجعية فقال الشافعي : لا يجوز لأحد أن يعرض لها بالخطبة فيها والحاصل أن التصريح بالخطبة حرام لجميع الممتدات والتعريض مباح في الأولى وحرام في الأخيرة يختلف فيه في البائن ﴿ و ﴾ الخطبة ﴿ على الخطبة ﴾ لحديث عقبة بن عامر « أن رسول الله ﷺ قال المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يتناع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذَرَ » وهو في صحيح مسلم وغيره . وأخرج البخاري وغيره من حديث أبي هريرة « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك » . وأخرج أيضا من حديث ابن عمر « لا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى يترك الخطاب قبله أو يأذن له » وقد ذهب الى تحريم ذلك الجمهور ﴿ ويجوز ﴾ له ﴿ النظر الى المخطوبة ﴾ لحديث المغيرة عند أحمد والنسائي وابن ماجه والترمذي والدارمي

وابن حبان وصححه « أنه خطب امرأة فقال النبي ﷺ أنظر اليها فانه أخرى أن يؤدم^(١) بينكما فأتى أبويها فأخبرهما بقول رسول الله ﷺ فكأنهما كرها ذلك فسمعت ذلك المرأة وهي في خدرها فقالت ان كان رسول الله ﷺ أمرك أن تنظر فانظر والا فأتى أنشدك^(٢) كأنها عظمت ذلك عليه فتظرت اليها فتزوجتها فذكر من موافقتها « ذكره أحمد وأهل السنن وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال « كنت عند النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنظرت اليها قال لا قال فاذهب فانظر اليها فان في أعين الأنصار شيئاً » وفي الباب أحاديث ﴿ وَلَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلَى ﴾ الحديث أبي موسى عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذى وابن حبان والحاكم وصححه عن النبي ﷺ « قال لا نكاح إلا بولي » وحديث عائشة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذى وحسنه وابن حبان والحاكم وأبي عوانة أن النبي ﷺ قال « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فان اشتجروا فالسلطان ولي من لولى له » وفي الباب أحاديث . قال الحاكم وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي ﷺ عائشة وأم سلمة وزينب بنت جحش ثم سرد تمام ثلاثين صحابياً . أقول الأدلة الدالة على اعتبار الولي وأنه لا يكون العاقد سواء وان العقد من المرأة لنفسها بدون إذن وليها باطل قد رويث من طريق جماعة من الصحابة فيها الصحيح والحسن ومادونهما فاعتباره متحتم وعقد غيره مع عدم عضله باطل بنص الحديث لا فاسد على تسليم أن الفساد واسطة بين الصحة والبطلان . ولا يعارض هذه الأحاديث حديث « الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن » ونحوه كحديث « ليس للولى مع الثيب أمر واليتيمة تستأمر » لأن المراد أنها أحق بنفسها في تعيين من تريد نكاحه ان كانت ثيباً والبكر يمنعها الحياء من التعيين فلا بد من استئذنانها ، وليس المراد أن الثيب تزوج نفسها أو توكل من يزوجه مع وجود الولي فعقد النكاح أمر آخر وبهذا تعلم أن لا وجه لما ذهب

(١) أى تحصل الموافقة والملازمة بينكما (٢) أى أقسم عليك بالله

اليه الظاهرية من اعتبار الولي في البكر دون الثيب والولي عند الجمهور هو الاقرب من العصبية وروي عن أبي حنيفة ان ذوى الارحام من الاولياء أقول الذى ينبغي التعويل عليه عندي هو ان يقال ان الاولياء هم قرابة المرأة الادنى فالادنى الذين يلحقهم الغضاضة اذا تزوجت بغير كفء وكان المزوج لها غيرهم . وهذا المعنى لا يختص بالعصبات بل قد يوجد في ذوى السهام كالأخ لأُم وذوى الأرحام كابن البنت . وربما كانت الغضاضة معهما اشد منها مع بنى الاعمام ونحوهم فلا وجه لتخصيص ولاية النكاح بالعصبات كما أنه لا وجه لتخصيصها بمن يرث ومن زعم ذلك فعليه الدليل أو النقل بأن معنى الولي في النكاح شرعا أولغة هو هذا وأما ولاية السلطان فتأبنة بحديث « اذا تشاجر الأولياء فالسلطان ولي من لاولى لها » فهذا الحديث وان كان فيه مقال فهو لا يسقط به عن رتبة الاستدلال وهو يدل على حكيم الأول ان تشاجر الأولياء يوجب بطلان ولايتهم ويصبرهم كالمعدومين الثانى انهم اذا عدوا كانت الولاية للسلطان واذا تحرر لك ما ذكرناه في الاولياء فاعلم أن من غاب منهم عند حضور الكفء ورضا المكلفة به ولو في محل قريب اذا كان خارجا عن بلد المرأة ومن يريد نكاحها فهو كالمعدوم والسلطان ولي من لاولى له اللهم الا أن ترضى المرأة ومن يريد الزواج بالانتظار لتقدم الغائب فذلك حق لها وان طالت المدة وأما مع عدم الرضا فلا وجه لايجاب الانتظار ولا سيما مع حديث « ثلاث لا يؤخرن اذا حانت منها الأيتم اذا حضر كفؤها » كما أخرجه الترمذى والحاكم وجميع ما ذكر من تلك التقديرات بالشهر ومادونه ليس على شيء منها أنارة من علم ومع ذلك فالقول بأن غيبة الولي الموجبة لبطلان حقه هي الغيبة التي يجوز الحكم معها على الغائب هو قول مناسب اذا صح الدليل على أنه لا يجوز الحكم على الغائب إلا اذا كان في مسافة القصر فان لم يصح دليل على ذلك فالواجب الرجوع الى ما ذكرناه فان قلت اذا كان ولي النكاح هو أعم من العصبات كما ذكرته فما وجه قلت وجهه أنا وجدنا الولاية قد أطلقت في كتاب الله تعالى على ما هو أعم من القرابة (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض) ووجدناها قد أطلقت في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ما هو أخص من ذلك قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « السلطان ولي من لاولى له » ولا ريب

أنه لم يكن المراد في الحديث مافى الآية وإلا لزم أنه لا ولاية للسلطان الا عند عدم المؤمنين وهو باطل لأنه أحدهم بل له مزية عليهم لا توجد في أفرادهم واذا ثبت أنه لم يكن المراد بالولى في الحديث الاولياء المذكورين في الآية فليس بعض من يصدق عليه اسم الايمان أولى من بعض إلا بالقرابة ولا ريب ان بعض القرابة أولى من بعض وهذه الأولوية ليست باعتبار استحقاق نصيب من المال أو استحقاق التصرف فيه حتى يكون كالميراث أو كولاية الصغير بل باعتبار أمر آخر وهو ما يجده القريب من الغضاضة التي هي العار اللاصق به وهذا لا يختص بالعصبات كما بينا بل يوجد في غيرهم ولا شك أن بعض القرابة أدخل في هذا الأمر من بعض فلا بقاء والابناء أولى من غيرهم ثم الأخوة لا يوين ثم الأخوة لأب أو لام ثم أولاد البنين وأولاد البنات ثم أولاد الأخوة وأولاد الأخوات ثم الأعمام والأخوال ثم هكذا من بعد هؤلاء ومن زعم الاختصاص ببعض دون البعض فليأتنا بحجة وان لم يكن بيده إلا مجرد أقوال من تقدمه فلسنا ممن يعول على ذلك وبالله التوفيق ^١ قال في الحجة وفي اشتراط الولى في النكاح تنويه أمرهم واستبداد النساء بالنكاح وقاحة منهن منشؤها قلة الحياء واقتضاب على الاولياء وعدم اكتراث بهم وأيضا يجب أن يميز النكاح من السفاح بالتشهير وأحق التشهير أن يحضر أولياؤها ولا يجوز أن يحكم في النكاح النساء خاصة لتقصان عقلمن وسوء فكرهن فكثيراً ما لا يهتدين المصلحة وأعمى حمية الحسب منهن غالباً فر بما رغبن في غير الكف وفي ذلك عار على قومها فوجب أن يجعل للأولياء شيء من هذا الباب لتسد المفسدة وأيضا فان السنة الفاشية في الناس من قبل ضرورة أنهم عوان ^(١) بأيديهم وهو قوله تعالى (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض) انتهى. قال الشافعي لا ينعقد نكاح امرأة الا بعبارة الولى القريب فان لم يكن فبعبارة الولى البعيد فان لم يكن فبعبارة السلطان فان زوجت نفسها أو غيرها بأذن الولى أو بنير اذنه بطل ولم يتوقف وتأويل قوله «لا تنكح المرأة الا بأذن وليها» لا يزوجها الا وكيل الولى ويفهم تزويجها بنفسه بالاولى. وقال أبو حنيفة ينعقد نكاح المرأة الحرة العاقلة البالغة برضاها وان لم يقصد عليها ولى بكرآ كانت أو ثيباً

(١) العوان من النساء هـ التي قد كان لها زوج وقيل الثيب

وتأويل الحديث أنه يكره لها ذلك خشية أن تقصر في رعاية الكفاءة وغيرها أو تنسب إلى الوقاحة أو تأويله أن لولي حق الاعتراض في غير الكفء فمضى قوله « لا تنكح » أي لا تستقل بنكاحها إلا بإذنه لأن له حق الاعتراض في غير الكفء وقال محمد بنعقد موقوفاً على إسناده كذا في المسوى ﴿ وشاهدين ﴾ لحديث عمران بن حصين عند الدارقطني والبيهقي في العلل وأحمد في رواية ابنه عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » وفي إسناده عبد الله بن محرز وهو متروك وأخرج الدارقطني والبيهقي من حديث عائشة قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل فان تشاجروا فالسلطان ولي من لولى له » وإسناده ضعيف وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة » وصحح الترمذي وقفه وهذه الأحاديث وماورد في معناها يقوي بعضها بعضها وقد ذهب إلى ذلك الجمهور قال في شرح السنة أكثر أهل العلم على أن النكاح لا ينمقد إلا ببينة ولا ينمقد حتى يكون الشهود حضوراً حالة العقد واختلفوا في صفة الشهود قال الشافعي لا ينمقد إلا بمشهد رجلين عدلين وقال أبو حنيفة ينمقد برجل وامرأتين وبفاسقين كذا في المسوى وفي الموطأ في باب « لا يجل نكاح السر » مالك عن أبي الزبير المكي أن عمر بن الخطاب أتى بنكاح عليه إلا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا أجيزه ولو كنت تقدمت فيه لرجمت ﴿ إلا أن يكون ﴾ الولي ﴿ عاضلاً أو غير مُسلم ﴾ لقوله تعالى (فلا تعضاوهن أن ينكحن أزواجهن) ولتزوجه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أم حبيبة بنت أبي سفيان من غير وليها لما كان كافراً حال العقد ﴿ ويجوز لكل واحد من الزوجين أن يوكل لعقد النكاح ولو واحداً ﴾ لحديث عقبة بن عامر عند أبي داود « إن النبي ﷺ قال لرجل أترضى أن أزوجك فلانة قال نعم وقال للمرأة أترضين أن أزوجك فلانة قالت نعم فزوج أحدهما صاحبه » الحديث وقد ذهب إلى ذلك جماعة من أهل العلم الأوزاعي وربيعة والثوري ومالك وأبو حنيفة وأكثر أصحابه والليث وأبو نؤير وحكي في البحر عن الشافعي وزفر أنه لا يجوز. قال في الفتح وعن مالك لو قالت المرأة

لوليها زوجني بمن رأيت فزوجها من نفسه أو بمن اختار لزمها ذلك ولو لم تعلم عين الزوج وقال الشافعي يزوجه السلطان أوولى آخر مثله أو أقعد منه وواقعه زفراً وأما استحباب النثار فأقول لم يصح في ذلك شيء كما أوضحه في النيل والسيول ولا بأس بنثر شيء من المأكولات فهو من جملة الاطعام المندوب إنما الشأن في الحكم بمشروعية انتهابه مع ورود الأحاديث الصحيحة بالنهي عن النهي والظاهر أن هذا نوع منها ولم يرد ما يدل على التخصيص لامن وجه صحيح ولا حسن بل ولا ضعيف ينبغي وأما اجابة الولية فأحاديث الأمر بالاجابة صحيحة ولم يأت ما يقتضي صرفها عن الوجوب نعم الولائم المشوبة بالمنكرات مع عدم القدرة على التغيير لا يجوز حضورها كما يدل عليه حديث النهي عن الجلوس على المائدة التي تدار عليها الخمر وسائر المعاصي تقاس على ذلك *

﴿ فصل * وَنِكَاحُ الْمُتَعَةِ (١) ﴾ قال في الحجة رخص فيها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أياماً ثم نهى عنها أما الترخيص أولاً فلمكان حاجة تدعو اليه كما ذكره ابن عباس فيمن يقدم بلدة ليس بها أهله أشار ابن عباس أنها لم تكن يومئذ استجاراً على مجرد البضع بل كان ذلك مغموراً في ضمن حاجات من باب تدبير المنزل كيف والاستئجار على مجرد البضع انسلاخ عن الطبيعة الانسانية ووقاحة يعجبها الباطن السليم . وأما النهي عنها فلا ارتفاع تلك الحاجة في غالب الأوقات وأيضاً ففي جريان الرسم به اختلاط الأنساب لأنها عند انقضاء تلك المدة تخرج من حيزه ويكون الأمر بيدها فلا يدري ماذا تصنع وضبط العمدة في النكاح الصحيح الذي بناؤه على التأييد في غاية العسر فما ظنك بالمتعة وإهمال النكاح الصحيح المعتبر في الشرع فإن أكثر الراغبين في النكاح إنما غالب داعيتهم قضاء شهوة الفرج وأيضاً فإن من الأمر الذي يتميز به النكاح من السفاح التوطين على المعاونة الدائمة وإن كان الأصل فيه قطع المنازعة فيها على أعين الناس انتهى . في شرح السنة اتفق العلماء على تحريم المتعة وهو كالأجماع بين المسلمين ﴿ منسوخ ﴾ فإنه لا خلاف أنه قد كان ثابتاً في الشريعة كما صرح بذلك القرآن (فما استمتعتم به منهن

(١) هو نكاح الى أجل مؤقت كيومين أو ثلاثة أو شهر أو غير ذلك

فأتوهن أجورهن) ولما في الصحيحين من حديث ابن مسعود قال « كنا نفزو مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليس معنا نساء فقلنا ألا نختصى فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا بعد أن تشكح المرأة بالثوب الى أجل » وفي الباب أحاديث وثبت النسخ من حديث جماعة فأخرج مسلم وغيره من حديث سبرة الجهني « أنه غزا مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فتح مكة فأذن لهم رسول الله ﷺ في متعة النساء قال فلم يخرج حتى حرمها رسول الله ﷺ » وفي لفظ من حديثه « وإن الله حرم ذلك الى يوم القيامة » وأخرج الترمذي عن ابن عباس « إنما كانت المتعة في أول الاسلام حتى نزلت هذه الآية (إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم) وفي الصحيحين من حديث علي « أن النبي ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خيبر » والاحاديث في هذا الباب كثيرة والخلاف طويل وقد استوفاه الماتن في نيل الأوطار . ورواية من روى تحريمها الى يوم القيامة هي الحجة في هذا الباب وهذا نهى مؤبد وقع في آخر موطن من المواطن التي سافر فيها رسول الله ﷺ وتعبه موته بعد أربعة أشهر فوجب المصير اليه ولا يعارضه ما روى عن بعض الصحابة أنهم ثبتوا على المتعة في حياته ﷺ وبعد موته الى آخر أيام عمر كما زعمه صاحب ضوء النهار فإن من علم النسخ المؤبد حجة على من لم يعلم واستمرار من استمر عليها إنما كان لعدم علمه بالناسخ وأما ما صار يهول به جماعة من المتأخرين من أن تحليل المتعة قطعي وحديث تحريمها على التأيد ظني والظني لا ينسخ القطعي حتى قال المقبلي ان الجمهور لم يجدوا جوابا على هذا فيقال ان كان كون التحليل قطعياً لكونه منصوحاً عليه في الكتاب العزيز فذلك وان كان قطعي المتن فليس بقطعي الدلالة لأمرين : أحدهما أنه يمكن حمله على الاستمتاع بالتكاح الصحيح . الثاني أنه عموم وهو ظني الدلالة على أنه قد روي الترمذي عن ابن عباس أنه قال « إنما كانت المتعة حتى نزلت هذه الآية (إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم) قال ابن عباس فكل فرج سواهما حرام » وهذا يدل على التحريم بالقرآن فيكون ما هو قطعي المتن ناسخاً لما هو قطعي المتن وان كان التحليل قطعياً لكونه قد وقع الاجماع من الجميع عليه في أول الامر فيقال وقد وقع الاجماع أيضاً على التحريم في الجملة عند الجميع وإنما

الخلاف في التأييد هل وقع أم لا وكون هذا التأييد ظنياً لا يستلزم ظنية التحريم الذي وقع النسخ به . فالحاصل أن الناسخ للتحليل المجمع عليه هو التحريم المجمع عليه المقيد بقيد ظني وهو التأييد فالناسخ والمنسوخ قطعياً هذا على التسليم أن ناسخ القطعي لا يكون إلا قطعياً كما قرره جمهور أهل الأصول وإن كنت لا أوافقهم على ذلك ﴿والتَّحْلِيلُ حَرَامٌ﴾ لحديث ابن مسعود عند أحمد والنسائي والترمذي وصححه قال «لن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له» وصححه أيضاً ابن القطان وابن دقيق العيد وله طريق أخرى أخرجهما عبد الرزاق وطريق ثالثة أخرجهما اسحق في مسنده . وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه ابن السكن من حديث علي مثله : وأخرج ابن ماجه والحاكم من حديث عقبة بن عامر قال «قال رسول الله ﷺ ألا أخبركم بالنيس المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل لن الله المحلل والمحلل له» وفي إسناده يحيى بن عثمان وهو ضعيف وقد أعل بالارسال وأخرج أحمد والبيهقي والبزار وابن أبي حاتم والترمذي في العلل من حديث أبي هريرة نحوه وحسنه البخاري وأخرج الحاكم والطبراني في الأوسط من حديث عمر «أنهم كانوا يعدون التحليل سفاحاً في عهد رسول الله ﷺ» قال في تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين رواه ابن ماجه بإسناد رجاله موثقون وصح عن عمر أنه قال لا أوتي بمحلل ومحلل له إلا رجعتهما رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفهما « وابن المنذر في الأوسط وروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه سأل عن ذلك فقال كلاهما زان والكلام في ذلك عن الصحابة والتابعين طويل قد أطال شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية الكلام عليه وأفرده مصنفنا بماء بيان الدليل على أبطال التحليل انتهى . أقول حديث لن المحلل مروى من طريق جماعة من الصحابة بأسانيد بعضها صحيح وبعضها حسن واللن لا يكون الا على امر غير جائز في الشريعة المطهرة بل على ذنب هو من اشد الذنوب فالتحليل غير جائز في الشرع ولو كان جائزاً لم يلحق فاعله والراضى به وإذا كان لن الفاعل لا يدل على تحريم فعله لم تبق صيغة تدل على التحريم قط وإذا كان هذا الفعل حراماً غير جائز في الشريعة فليس هو النكاح الذي

(م ٣ - ج ٢ الروضة الندية)

ذكره الله في قوله (حتى تنكح زوجا غيره) كما انه لو قال لعن الله بائع الخمر لم يلزم من لفظ بائع انه قد جاز بيعه وصار من البيع الذي اذن فيه بقوله (واحل الله البيع) والامر ظاهر قال ابن القيم ونكاح المحلل لم يبح في ملة من الملال قط ولم يفعله احد من الصحابة ولا ائمتي به واحد منهم ثم سل من له ادنى اطلاع على احوال الناس كم من حرة مصونة انشب فيها المحلل مخالب ارادته فصارت له بعد الطلاق من الاخذان وكان بعلمها منفردا بوطئها فاذا هو والمحلل يركة التحليل شريكان فلعن الله كم اخرج التحليل مخدرة من سترها الى البناء بين مرامين الصراء والحرماء ولولا التحليل لكان منال الثريا دون منالها والتدرع بالا كفان دون التدرع بجملها وعناق القنادون عناقها والاخذ بذراع الاسد دون الاخذ بساقها واما في هذه الازمان التي شكت الفروج فيها الى ربها من مفسدة التحليل وقبح ما يرتكبه المحللون مما هو رمد بل عي في عين الدين وشجا في حلق المؤمنين من قبائح تشمت أعداء الدين به وتمنع كثيراً ممن يريد الدخول فيه بسببه بحيث لا يحيط بتفاصيلها خطاب ولا يحصرها كتاب يراها المؤمنون كلهم من أقبح القبائح ويمدونها من أعظم الفضائح قد قلبت من الدين رسمه وغيرت منه اسمه وضمخ النيس المستعار فيها المطلقة بنجاسة التحليل وزعم أنه قد طيبها لتحليل فيا لله العجب أي طيب أعارها هذا النيس الملعون وأي مصلحة حصلت لها ولما طلقها بهذا الفعل الدون الى غير ذلك انتهى . وقد أطل رحمه الله تعالى في تخريج أحاديث تحريم التحليل في أعلام الموقعين اطالة حسنة فليراجع ﴿ وَكَذَلِكَ الشَّغَارُ ﴾ لثبوت النهي عنه كما في حديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الشغار » وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال « نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الشغار والشغار أن يقول الرجل زوجي ابنتك وأزوجك ابنتي أو زوجي أختك وأزوجك أختي » وأخرج مسلم أيضاً من حديث ابن عمر « أن النبي ﷺ قال لا شغار في الاسلام » وفي الباب أحاديث . قال ابن عبد البر أجمع العلماء على أن نكاح الشغار لا يجوز ولكن اختلفوا في صحته والجمهور على البطلان : قال الشافعي هذا النكاح باطل كنكاح المتعة . وقال أبو حنيفة جائز ولكل واحدة منهما مهر مثلها انتهى .

أقول النهى عن الشغار ثابت بالأحاديث الصحيحة من طرق جماعة من الضعابة .
وعلى كل حال فكون الشغار من مفسدات العقد غير مناسب لما تقرر في الأصول
لأن النهى عن الشغار يقتضى قبحه أو تحريره أو فسادَه على اختلاف الأقوال وإذا
اقتضى ذلك وجب على كل واحد من الزوجين توفير المهر لزوجته بما استعمل من
فرجها فهو بمنزلة فساد التسمية وفسادها لا يستلزم فساد عقد النكاح والمهر ليس
بشرط للعقد فالحكم بأن الشغار يفسد العقد غير مناسب لما تقرر في الأصول ولا
موافق لقواعد الفروع ولو فرض أن النهى عن النكاح الذى فيه شغار لم يكن ذلك
مقتضياً لفساد العقد لأن النهى ليس لذات العقد ولا لوصفه بل لأمر خارج عنه .
وقد تقرر في الأصول أن ذلك لا يوجب الفساد ﴿ وَيَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ الْوَفَاءُ
بَشَرْتِ الْمَرْأَةِ ﴾ لحديث عقبة بن عامر قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
أحق الشروط أن يوفى به ما استحلتم به الفروج » وهو في الصحيحين وغيرهما .
قلت هو قول أكثر أهل العلم . وقالوا قوله ﷺ « أن أحق الشروط » النكاح خاص
في شرط المهر إذا سمي لها مالا في الذمة أو عيناً عليه أن يوفى بها ما ضمن لها . وفي
الحقوق الواجبة التى هى مقتضى العقد وأما ما سوي ذلك مثل أن يشترط في العقد
للرأة أن لا يخرجها من دارها ولا ينقلها من بلدها أو لا ينكح عليها أو نحو ذلك فلا
يلزمه الوفاء به وله اخراجها ونقلها وأن ينكح عليها إلا أن يكون في ذلك عین فيلزمه
النمين كذا في المسوي : أقول الوفاء بمطلق الشروط مشروع قال تعالى (أو فوا
بالعقود) وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً
أحل حراماً أو حرم حلالاً » وهو حديث حسن ولكن هذا المخصص المتصل أعني
قوله « إلا شرطاً » النكاح يدل على أن ما كان من الشروط بهذه الصفة لا يجب الوفاء
به وكما يخصص عموم أول الحديث كذلك يخصص عموم الآية . ويؤيد هذا المخصص
الحديث المتفق عليه بلفظ « كل شرط ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله فهو باطل »
ولا يعارض هذا حديث « أحق الشروط » الخ وهو متفق عليه . ووجه عدم المعارضة
أن عموم هذا الحديث مخصص بما قبله من الحديثين الدالين على أن الشروط التى
تجلىل الحرام أو تحرم الحلال مما ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله لا يجب الوفاء بها

سواء كانت في نكاح أو غيره لا كما قاله الجلال في ضوء النهار ﴿ إِلَّا أَنْ يُحْلَ أَحْرَامًا أَوْ يُحَرِّمَ حَلَالًا ﴾ فلا يحل الوفاء به كما ورد بذلك الدليل . وقد ثبت النهي عن اشتراط أمور كحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه أو يبيع على بيعة أخيه ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفي ما في صحتها أو إناثها فانما رزقها على الله » وأخرج أحمد من حديث عبد الله بن عمر « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يحل ان ينكح امرأة بطلاق أخرى » ﴿ وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَنْكَحَ زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً ﴾ لقوله تعالى (الزانى لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) ولما أخرجه أحمد بإسناد رجاله ثقات والطبرانى في الكبير والوسط من حديث عبد الله بن عمرو « أن رجلا من المسلمين استأذن رسول الله ﷺ في امرأة يقال لها أم مهزول كانت تسافح وتشرط له ان تنفق عليه فقرا عليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك » وأخرج ابوداود والنسائي والترمذي وحسنه من حديث ابن عمر « أن مرثد بن ابى مرثد الغنوى كان يحمل الأسارى بمكة وكان بمكة بغي يقال لها عناق وكانت صديقه قال فجئت النبي ﷺ فقلت يا رسول الله أنكح عناقا قال فسكت عنى فنزلت الآية (والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك) فدعانى فقراها على وقال لا تنكحها » وأخرج أحمد وابوداود بإسناد رجاله ثقات من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله ﷺ الزانى المجلود لا ينكح الا مثله » قال ابن القيم أخذ بهذه الفتاوى التى لا معارض لها الامام احمد ومن واقفه وهى من محاسن مذهبه فانه لم يجوز ان ينكح الرجل زوجا تحبه ويمضد مذهبه بضعة وعشرون دليلا قد ذكرناها فى موضع آخر انتهى . وأخرج ابن ماجه والترمذي وصححه من حديث عمرو بن الأحوص « انه شهد حجة الوداع مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فحمد الله وأثنى عليه وذكر ووعظ ثم قال استوصوا فى النساء خيرا فانما هن عندكم عوان ليس تملكون منهن شيئا غير ذلك الا ان يأتين بفاحشة مبينة فان فعلن فاهجروهن فى المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح فان أطمعنكم فلا تبغوا عليهن

سبيلا » وأخرج ابوداود والنسائي من حديث ابن عباس قال « جاء رجل الى النبي ﷺ فقال ان امرأتى لا تمنع يد لامس قال غربها قال أخاف ان تتبعها نفسى قال فاستمتع بها » قال المنذرى ورجال اسناده محتج بهم فى الصحيحين . قال ابن القيم عورض بهذا الحديث المتشابه الاحاديث المحكمة الصريحة فى المنع من تزوج (١) البغايا واختلفت مسالك المحرمين لذلك فيه فقالت طائفة المراد باللامس ملتصق الصدقة لا ملتصق الفاحشة . وقالت طائفة بل هذا فى اللوام غير مؤثر وإنما المانع ورود العقد على الزانية فهذا هو الحرام . وقالت طائفة بل هذا من التزام أخف المفسدين لدفع أعلاهما فانه لما امر بفراقها خاف ان لا يصبر عنها فيواقعها حراماً فأمره حينئذ بامساكها اذ مواعنتها بعقد النكاح أقل فساداً من مواعنتها بالسفاح . وقالت طائفة بل الحديث ضعيف لا يثبت . وقالت طائفة ليس فى الحديث ما يدل على أنها زانية وإنما فيه انها لا تمنع ممن يمسه أو يضع يده عليها أو نحو ذلك فهو تعطى اللين لذلك ولا يلزم ان تعطيه الفاحشة الكبرى ولكن هذا لا يؤمن معه اجابتها الداهى الى الفاحشة فأمره بفراقها تركا لما يريبه الى ما لا يريبه فلما أخبره بأن نفسه تتبعها وأنه لا صبر له عنها رأى مصلحة امساكها ارجح المسالك والله تعالى أعلم انتهى . فى المسوى أقول الظاهر عندى ان مبنى اختلافهم هذا اختلافهم فى مرجع ذلك » فى قوله « حرم ذلك » فقال احمد مرجعه نكاح الزانية والمشركة . وقال غيره مرجعه الزنا والشرك والمراد على هذا ان العادة قاضية بأن الزانية لا يرغب فيها إلا زان او مشرك والزنا والشرك حرام على المؤمنين فتكاحها لا يليق بحال المؤمنين ولا يقولون ان الحديث ناسخ بل يقولون انه مبين لتأويل الآية ومع ذلك فلا يخلو عن بعد . فى الكافى مذهب أحمد الزانية يحرم نكاحها كالمعتدة . وأما غير احمد فقولهم جواز نكاح الفاجرة وان كان الاختيار غير ذلك لحديث « لا ترد يد لامس » قال الواحدي عن أبي عبيد مذهب مجاهد ان التحريم لم يكن الا على جماعة خاصة من قراء المهاجرين ارادوا نكاح البغايا لينفقن عليهم . ومذهب سعد ان التحريم كان عاماً ثم لسخته الرخصة . وأورد ابو عبيد على هذا الحديث انه خلاف الكتاب

والسنة المشهورة لان الله تعالى انما اذن في نكاح المحصنات خاصة ثم انزل في القاذف آية اللعان ومن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التفريق بينهما فلا يجتمعان أبداً فكيف يأمر بالاقامة على عاهرة لا تمتنع ممن ارادها والحديث مرسل فان ثبت فتاويله ان الرجل وصف امرأته بالخرق وضعف الرأي وتضييع ماله فهي لا تمتنع من طالب ولا تحفظه من سارق وهذا أشبه بالنبي ﷺ وأخرى بحديثه . أقول في الاستدلال بحديث لا ترد يد لامس نظر من وجهين : احدهما ان هذا ليس رمياً لها بالزنا البتة بل رمى بقلة الاحتياط في امر الملامسة فيحتمل حينئذ ان لا تتورع من اللمس الحرام وتتورع من حقيقة الزنا المفضي الى الحد والمقتضى للحبل الموجب للفضيحة الشديدة وكمن امرأة لا تتورع من النظر واللمس المحرمين وتتورع من موجب الحد وسبب الحبل خوفاً من الفضيحة فلما لم يصرح بالزنا لم يوجب النبي ﷺ عليه الفراق (١) وثانيهما ان حالة الابتداء تفارق حالة البقاء في اكثر المسائل كالحرم لا يبتدىء بالنكاح في حالة احرامه ولا يضره البقاء فاذا جوز النبي ﷺ امساكها في حالة بقاء النكاح من ابن لكم انه يجوز ابتداء النكاح انتهى **﴿والمكس﴾** وانما قال بالعكس لأن هذا الحكم لا يختص بالرجل دون المرأة كما تفيد ذلك الآية الكريمة (الزانى لا ينكح الا زانية او مشركة والزانية لا ينكحها الا زان او مشرك) اقول هذا هو الظاهر من الآية الكريمة ودعوى ان سبب نزول الآية فيمن سأل النبي ﷺ انه يريد ان ينكح عناقا وكانت مشركة مدفوعة بأن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لا سيما والآية الكريمة قد تضمنت نكاح الزانية على حدة ونكاح المشركة على حدة . وأما حديث « ان امرأتى لا ترد يد لامس » فالظاهر انه كناية عن كونها زانية لا كما قال المقبلي ان المراد انها ليست نفوراً من الريبة لا انها زانية ثم استبعد ان يقول له ﷺ « استمتع بها » وقد عرف انها زانية وان ذلك مناف لأخلاقه الشريفة (٢) وأقول هذا التأويل خلاف الظاهر والاستبعاد لا يجوز اثبات الأحكام الشرعية

(١) هذا هو الوجه الصحيح في فهم الحديث وما عداه غير قوى

(٢) بل ان ما قاله المقبلي هو الصحيح ولو كان رمياً لها بالزنا لوجب عليه الحد أو اللعان

أو نفيها بمجردة قالاً ولي التعويل على شيء آخر هو أن الحديث قد اختلف في وصله وإرساله بل قال النسائي أنه ليس بثابت وهكذا لا وجه لحمل الحديث على مجرد التهمة فإن الرجل لم يقل أنه يتهم أنها لا ترد يد لأمس أو يشك أو يظن بل قال ذلك جزماً ﴿وَمَنْ صَرَّحَ الْقُرْآنُ بِتَحْرِيمِهِ﴾ وهو ظاهر لقوله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف) ثم قال (وأحل لكم ما وراء ذلكم) قال في المسوى اتفقت الأمة على أنه يحرم على الرجل أصوله وفصوله وأول أصوله وأول فصل من كل أصل بعده. فالأصول هي الأمهات والجندات وإن علون. والفصول هي البنات وبنات الأولاد وإن سفلن. وفصول أول الأصول هي الأخوات وبنات الأخوة والأخوات وإن سفلن وأول فصل من كل أصل بعده هي العمات والخالات وإن علت درجاتهن انتهى.

﴿وَالرَّضَاعُ كَالنَّسَبِ﴾ لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما «أن النبي ﷺ قال يحرم من الرضاع ما يحرم من الرحم» وفي لفظ «من النسب» وفيهما أيضاً من حديث عائشة مرفوعاً «يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة» وأخرج أحمد والترمذي وصححه من حديث علي قال «قال رسول الله ﷺ إن الله حرم من الرضاع ما حرم من النسب» قال أهل العلم والمحرمات من الرضاع سبع الأم والأخت بنص القرآن والبنات والعمة والخالة وبنات الأخ وبنات الأخت لأن هؤلاء يحرم من النسب فيحرم من الرضاع. وقد وقع الخلاف هل يحرم من الرضاع ما يحرم من الصهار وقد حقق الكلام في ذلك ابن القيم في الهدى. قال في المسوى: اتفقت الأمة على أن كل من عقد النكاح على امرأة تحرم المنكوحة على آباء النكاح وإن علوا وعلى أبنائه وأبنائه أولاده من النسب والرضاع جميعاً وإن سفلوا تحريماً مؤبداً بمجرد العقد ويحرم على النكاح أمهات المنكوحة وجنداتهما من الرضاع والنسب جميعاً تحريماً مؤبداً بمجرد العقد فإن دخل بالمنكوحة حرمت عليه بناتها وبنات أولادها

من النسب والرضاع جميعاً وإن فارقها قبل أن يدخل بها جاز له نكاح بناتها واتفقوا على أن حرمة الرضاع كحرمة النسب في المناكح فإذا أرضعت المرأة رضيعاً يحرم على الرضيع وعلى أولاده من أقارب المرضعة كل من يحرم على ولدها من النسب ولا تحرم المرضعة على أبي الرضيع ولا على أخيه ولا تحرم عليك أم أختك إذا لم تكن أمك ولا زوجة أبيك ويتصور هذا في الرضاع ولا يتصور في النسب ليس لك أم أخت إلا وهي أم لك أو زوجة لأبيك وكذلك لا تحرم عليك أم فافلتك إذا لم تكن أيفتك أو زوجة ابنك ولا جدة ولدك إذا لم تكن أمك أو أم زوجتك ولا أخت ولدك إذا لم تكن ابنتك أو ريبتك وحرمة الرضاع تكون بالرجال كما تكون بالنساء وهو قول أكثر أهل العلم انتهى **﴿وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا أَوْ خَالَاتِهَا﴾** لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما قال «نهى النبي ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها» وفي لفظ لها «نهى أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها» وفي الباب أحاديث وقد حكى الترمذي المنع من ذلك عن عامة أهل العلم وقال لا نعلم بينهم اختلافاً في ذلك . وقال ابن المنذر لست أعلم في منع ذلك اختلافاً اليوم . وقد حكى الإجماع أيضاً الشافعي والقرطبي وابن عبد البر . قلت اتفقت الأمة على أنه يحرم عليه أن يجمع بين الاختين وبين الامة وبنت أخيها وبنت الخالة وبنت اختها من النسب والرضاع جميعاً . وجملة أن كل امرأتين من أهل النسب لو قدرتا أحداهما ذكراً حرمت الأخرى عليه فالجمع بينهما حرام ولا بأس بالجمع بين المرأة وزوجة أبيها أو زوجة ابنها لأنه لا نسب بينهما كذا في المسوى **﴿وَوَيْحٌ يَكْرَهُ مَا زَادَ عَلَى الْعَدَدِ الْمُبَاحَ لِلْحَرِّ وَالْعَبْدِ﴾** لحديث قيس بن الحرث قال «أسلمت وعندى ثمان نسوة فأبى النبي ﷺ فذكرت ذلك له فقال اختر منهن أربعاً» أخرجه ابوداود وابن ماجه وفي اسناده محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى وقد ضعفه غير واحد من الأئمة . وقال ابن عبد البر ليس له إلا حديث واحد (١) ولم يأت من

(١) ظاهر صنيع الشارح يوهم أن محمد بن عبيد الرحمن بن أبي ليلى ليس له إلا حديث واحد وهو خطأ شنيع فإن محمداً هذا من أكثر الرواة حديثاً واختلفوا فيه والغالب على حديثه الضعف . وأما كلمة ابن عبد البر فأنها في الصحيحين وهو الحرث بن قيس أو قيس بن الحرث . وقال البغوي لا أعلم للحارث بن قيس حديثاً غير هذا .

وجه صحيح ويؤيده ما سيأتي فيمن أسلم وعنده أكثر من أربع . وأما الاستدلال بقوله تعالى (مثني وثلاث ورباع) ففيه ما أوضحه الماتن في شرح المنتقى وفي حاشية الشفاء . وقد قيل أنه لا خلاف في تحريم الزيادة على الأربع وفيه نظر كما أوضحه هنالك . أقول قال الماتن رحمه الله تعالى في كتابه السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار : أما الاستدلال على تحريم الخامسة وعدم جواز زيادة على الأربع بقوله عز وجل (مثني وثلاث ورباع) فغير صحيح كما أوضحته في شرحي للمنتقى ولكن الاستدلال على ذلك بحديث قيس بن الحرث وحديث غيلان الثقفي وحديث نوفل ابن معاوية هو الذي ينبغي الاعتماد عليه وإن كان في كل أحد منها مقال لكن الإجماع على ما دلل عليه قد صارت به من الجمع على العمل عليه . وقد حكى الإجماع صاحب فتح الباري والمهدي في البحر والنقل عن الظاهرية لم يصح فانه قد أنكر ذلك منهم من هو أعرف بمذهبهم . وأيضاً قد ذكرت في تفسيري الذي سميته فتح القدير تصحيح بعض هذه الأحاديث وأطلت المقال في ذلك فليرجع إليه انتهى . وقال في نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار حديث قيس بن الحرث وفي رواية الحرث بن قيس في أسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد ضعفه غير واحد من الأئمة قال أبو القاسم البغوي ولا أعلم للحرث بن قيس حديثاً غير هذا . وقال أبو عمر النعماني (١) ليس له إلا حديث واحد ولم يأت به من وجه صحيح وفي معنى هذا الحديث حديث غيلان الثقفي وهو عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال « أسلم غيلان الثقفي ونحوه عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه فأمره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يختار منهن أربعاً » رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وحكم أبو حاتم وأبو زرعة بأن المرسل أصح . وحكي الحاكم عن مسلم أن هذا الحديث مما وهم فيه معمر بالبصرة . قال فان رواه عنه ثقة خارج البصرة حكنا له بالصحة . وقد أخذ ابن حبان والحاكم والبيهقي بظاهر الحكم وأخرجوه من طرق عن معمر من حديث أهل الكوفة وأهل خراسان وأهل اليمامة عنه . قال الحافظ ولا يفيد ذلك شيئاً . فان هؤلاء كلهم إنما

(١) هو ابن عبد البر وقد ظهر من هذا خطأ التارخ في تعبيره فيما مضى

(م ٤ - ج ٢ الروضة الندية)

سمعوا منه بالبصرة وعلى تقدير أنهم سمعوا بغيرها فحديثه الذي حدث به في غير بلده مضطرب لانه كان يحدث في بلده من كتبه على الصحة وأما اذا رحل فحدث من حفظه بأشياء وهم فيها اتفق على ذلك أهل العلم كابن المديني والبغاري وابن أبي حاتم ويعقوب بن شعبة وغيرهم. وحكى الأثر عن أحمد ان هذا الحديث ليس بصحيح والعمل عليه وأعله بتفرد معمر في وصله وتحديثه به في غير بلده . وقال ابن عبد البر طرده كلها معلولة . وقد أطلال الدارقطني في العلل تخريج طرده ورواه ابن عينة ومالك عن الزهري مرسلًا ورواه عبد الرزاق عن معمر كذلك . وقد وافق معمرًا على وصله بحر بن كنيز (١) السقاء عن الزهري ولكنه ضعيف . وكذا وصله يحيى بن سلام عن مالك ويحيى ضعيف . وفي الباب عن نوفل بن معاوية عند الشافعي « أنه أسلم ونحوه خمس نسوة فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمسك أربعاً وفارق الأخرى » وفي اسناده رجل مجهول لان الشافعي قال حدثنا بعض اصحابنا عن أبي الزناد عن عبد المجيد بن سهل عن هوف بن الحرث عن نوفل بن معاوية قال أسلمت فذكره . وفي الباب أيضاً عن عروة بن مسعود وصفوان بن أمية عند البيهقي . وقوله « اختر منهن أربعاً » استدلل به الجمهور على تحريم الزيادة على اربع . وذهبت الظاهرية الى انه يحل للرجل أن يتزوج تسماً ولعل وجهه قوله تعالى (مثنى وثلاث ورباع) ومجموع ذلك لا باعتبار ما فيه من العدل تسع وحكي ذلك عن ابن الصباغ والعمراني وبعض الشيعة . وحكى أيضاً عن القاسم بن ابراهيم . وأنكر الامام يحيى الحكاية عنه . وحكاها صاحب البحر عن الظاهرية وقوم مجاهيل . وأجابوا عن حديث قيس بن الحرث المذكور بما فيه من المقال المتقدم . وأجابوا عن حديث غيلان الثقفى بما تقدم فيه من المقال . وكذلك أجابوا عن حديث نوفل بن معاوية بما قدمنا من كونه في اسناده مجهول . قالوا ومثل هذا الأصل العظيم لا يكتفى فيه بمثل ذلك ولا سيما وقد ثبت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد جمع بين تسع أو إحدى عشرة . وقد قال تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة)

(١) في الاصل (بحر كنيز) وهو خطأ وكنيز بنون وزاي مصدر وضبطه عبد الغني بفتح الكاف وبحر هذا ضعيف جداً مات سنة ١٢٠

وأما دعوي اختصاصه بالزيادة على الأربع فهو محل النزاع ولم يقم عليه دليل :
وأما قوله تعالى (مثنى وثلاث ورباع) قالوا فيه للجمع لا للتخيير . وأيضاً لفظ
مثنى معدول به عن اثنين اثنين وهو يدل على تناول ما كان متصفاً من الاعداد
بصفة الاثنينية وان كان في غاية الكثرة البالغة الى ما فوق الألوف فانك تقول
جاءني القوم مثنى أى اثنين اثنين وهكذا ثلاث ورباع وهذا معلوم في لغة العرب
لا يشك فيه أحد فالآية المذكورة تدل بأصل الوضع على أنه يجوز للانسان أن
يتزوج من النساء اثنتين اثنتين وثلاثاً ثلاثاً وأربعاً أربعاً وليس من شرط
ذلك أن لا تأتي الطائفة الاخرى في العدد الا بعد مفارقتها للطائفة التي قبلها فانه
لا شك انه يصح لغة وعرفاً أن يقول الرجل لألف رجل عنده جاءني هؤلاء اثنين
اثنين أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة فحينئذ الآية تدل على اباحة الزواج بعدد من
النساء كثير سواء كانت الواو للجمع أو للتخيير لان خطاب الجماعة بحكم من الاحكام
بمنزلة الخطاب به لكل واحد منهم فكان الله سبحانه قال لكل فرد من الناس :
انكح ما طاب لك من النساء مثنى وثلاث ورباع ومع هذا فالبراءة الاصلية مستصحية
وهي بمجرد ما كافية في الحل حتى يوجد ناقل صحيح ينقل عنها . وقد يجاب بأن
مجموع الأحاديث المذكورة في الباب لا تقصر عن رتبة الحسن لغيره فتنتهض بمجموعها
للاحتجاج وان كان كل واحد منها لا يخلو عن مقال . ويؤيد ذلك كون الاصل في
الفروج الحرمة كما صرح به الخطابي فلا يجوز الاقدام على شيء منها الا بدليل .
وأيضاً هذا الخلاف مسبوق بالاجماع على عدم جواز الزيادة على الأربع كما صرح
بذلك في البحر وقال في الفتح اتفق العلماء على أن من خصائصه صلى الله تعالى عليه وسلم
الزيادة على أربع نسوة يجمع بينهن . وقد ذكر الحافظ في الفتح والتلخيص الحكمة
في تكثير نسائه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فليراجع ذلك انتهى . وقال في تفسيره
فتح القدير وقد استدلل بالآية على تحريم مازاد على الأربع وبينوا ذلك بأنه خطاب
لجميع الامة وان كل ناكح له أن يختار ما أراد من هذا العدد كما يقال للجماعة
اقتسموا هذا المال وهو ألف درهم أو هذا المال الذي في البكرة درهمين درهمين وثلاثة
ثلاثة وأربعة أربعة وهذا مسلم اذا كان المقسوم قد ذكرت جملته أو عين مكانه أما

لو كان مطلقاً كما يقال اقتسموا الدراهم ويراد بها ما كسبوه فليس المعنى هكذا والآية من الباب الآخر لا من الباب الأول على أن من قال لقوم يقتسمون مالا معيناً كبيراً اقتسموه مثنى وثلاث ورباع فقتسموا بعضه بينهم درهمين درهمين وبعضه ثلاثة ثلاثة وبعضه أربعة أربعة كان هذا هو المعنى العربي ومعلوم أنه إذا قال القائل جاءني القوم مثنى وهم مائة ألف كان المعنى أنهم جاءوه اثنين اثنين وهكذا جاءني القوم ثلاث وثلاث ورباع والخطاب للجميع بمنزلة الخطاب لكل فرد فرد كما في قوله تعالى (اقتلوا المشركين) * (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) ونحوها ومعنى قوله (فانكحوا) ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) لينكح كل فرد منكم ما طاب له من النساء اثنتين اثنتين وثلاثاً ثلاثاً وأربعاً أربعاً هذا ما تقتضي لغة العرب فلا آية تدل على خلاف ما استدلوا به عليه • ويؤيد هذا قوله تعالى في آخر الآية (فان ختم ألا تعدلوا فواحدة) فإنه وإن كان خطاباً للجميع فهو بمنزلة الخطاب لكل فرد فرد فالأولى أن يستدل على تحريم الزيادة على الأربع بالسنة لا بالقرآن • وأما استدلال من استدل بالآية على جواز نكاح التسع باعتبار الواو الجامعة وكأنه قال انكحوا مجموع هذا العدد المذكور فهذا جهل بالمعنى العربي ولو قال انكحوا اثنتين وثلاثاً وأربعاً كان هذا القول له وجه وأما مع المجيء بصيغة العدل فلا وإنما جاء سبحانه بالواو الجامعة دون أولان التخيير يشعر بأنه لا يجوز إلا أحد الأعداد المذكورة دون غيره وذلك ليس بمراد من النظم القرآني • وأخرج الشافعي وابن أبي شيبة وأحمد والترمذي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي عن ابن عمر « أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وتحتة عشر نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اختر منهن » وفي لفظ « أمسك منهن أربعاً وفارق سائرهن » وروي هذا الحديث بالفاظ من طرق - وعن نوفل ابن معاوية الديلي قال « أسلمت وعندى خمس نسوة فقال رسول الله ﷺ أمسك أربعاً وفارق الأخرى » أخرجه الشافعي في مسنده • وأخرج ابن ماجه والنخاس في ناسخه عن قيس بن الحرث الأمدي قال « أسامت وكان تحتي ثمان نسوة فأتيت النبي ﷺ فأخبرته فقال اختر منهن أربعاً وخل سائرهن ففعلت » وهذه شواهد للحديث الأول كما قال البيهقي • وعن الحكم قال أجمع اصحاب رسول الله ﷺ

على ان المملوك لا يجمع من النساء فوق اثنتين انتهى كلامه . وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال ينكح العبد امرأتين ويطلق تطليقتين وتعتد الامة حيضتين رواه الدارقطني . قال الماتن رحمه الله في نيل الاوطار قد تمسك بهذا من قال انه لا يجوز للعبد أن يتزوج فوق اثنتين وهو مروي عن علي وزيد بن علي والناصر والحنفية والشافعية . ولا يخفى ان قول الصحابي لا يكون حجة على من لم يقل بحجته نعم لو صح اجماع الصحابة على ذلك لكان دليلاً عند القائلين بحجية الاجماع ولكنه قد روى عن أبي الدرداء ومجاهد وربيعه وأبي نور والقاسم بن محمد وسالم أنه يجوز له أن ينكح أربعاً كالحر حكى ذلك عنهم صاحب البحر . فالأولى الجزم بدخوله تحت قوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) والحكم له وعليه بما للأحرار وعليهم إلا أن يقوم دليل يقتضى المخالفة كما في المواضع المعروفة بالتخالف بين حكميه انتهى . ويوضح ذلك ما حرره الماتن رحمه الله تعالى في وبل الغمام حاشية شفاء الأوام وعبارته هكذا : الذي نقله اليينا أئمة اللغة والاعراب وصار كالجمع عليه عند عدم أن العدل في الاعداد يفيد أن المعداد لما كان متكرراً يحتاج استيفاءه الى أعداد كثيرة كانت صيغة العدل المفردة في قوة تلك الاعداد فان كان محيي القوم مثلاً اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة وكانوا ألوقامؤلفة قلت جاني القوم مثني أفادت هذه الصيغة انهم جاءوا اثنين اثنين حتي تكاملوا فان قلت مثني وثلاث ورباع أفاد ذلك أن القوم جاءوك تارة اثنين اثنين وتارة ثلاثة ثلاثة وتارة أربعة أربعة فهذه الصيغ يثبت مقدار عدد دفعات المجيء لا مقدار عدد جميع القوم فانه لا يستفاد منها أصلاً بل غاية ما يستفاد منها أن عددهم متكرر تكثراً تشق الاحاطة به ومثل هذا اذا قلت نكحت النساء مثني فان معناه نكحتهن اثنتين اثنتين وليس فيه دليل على أن كل دفعة من هذه الدفعات لم يدخل في نكاحه الا بعد خروج الاولى كما أنه لا دليل في قولك جاني القوم مثني أنه لم يصل الاثنان الاخران اليك الا وقد فاروك الاثنان الأولان اذا تقرر هذا فقوله تعالى (مثني وثلاث ورباع) يستفاد منه جواز نكاح النساء اثنتين اثنتين وثلاثاً ثلاثاً وأربعاً أربعاً والمراد جواز تزوج كل دفعة من هذه الدفعات في وقت من الأوقات وليس في هذا تعرض لمقدار عددهن بل

يستفاد من الصيغ الكثيرة من غير تعيين كما قدمنا في مجيء القوم وليس فيه أيضاً دليل على أن الدفعة الثانية كانت بعد مفارقة الدفعة الأولى ومن زعم أنه نقل إلينا أمة اللغة والاعراب ما يخالف هذا فهذا مقام الاستفادة منه فليتفضل بها علينا وابن عباس ان صح عنه في الآية انه قصر الرجال على أربع فهو فرد من أفراد الأمة . وأما القعقة بدعوى الاجماع من المصنف وأمثاله فما أهونها وأيسر خطبها عند من لم تفرعه هذه الجلبة وكيف يصح اجماع خالفته الظاهرية وابن الصباغ والعمرائي والقاسم بن ابراهيم نجم آل الرسول وجماعة من الشيعة وثلة من محققي المتأخرين وخالفه أيضاً القرآن الكريم كما بيناه وخالفه أيضاً فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما صح ذلك تواتراً من جمعه بين تسع أو أكثر في بعض الاوقات (وما آتاكم الرسول فخذوه) (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) ودعوى الخصوصية مفتقرة الى دلائل والبراءة الأصلية مستصحبة لا ينقل عنها إلا ناقل صحيح تنقطع عنده المماذير وأما حديث أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لغيلان لما أسلم وتحتة عشرة نسوة بأن يختار منهن أربعة ويفارق سائرهن كما أخرجه الترمذى وابن ماجه وابن حبان فهو وان كان له طرق فقد قال ابن عسك البر كلها معلولة وأعله غيره من الحفاظ بعلل أخرى ومثل هذا لا ينتهض للنقل عن الدليل القرآنى والفعل المصطفوى الذى مات صلى الله عليه وسلم عليه والبراءة الأصلية ومن صحح لنا هذا الحديث على وجه تقوم به الحجة أوجاهنا بدليل فى معناه فجزاه الله خيراً فليس بين أحد وبين الحق عداوة وعلى العالم أن يوفى الاجتهاد حقه لاسيما فى مقامات التحرير والتقريب كما فعله فى كثير من الابحاث واذا حاك فى صدره شيء فليكن تورعه فى العمل لافى تقرير الصواب قايك أن تحامى التصريح بالحق الذى تبلغ اليه ملكتك لقليل وقال ولا سيما فى مثل مواطن تبين عنها كثير من الرجال فانك لأنسأل يوم القيامة عن الذى ترتضيه منك العباد بل عن الذى يرتضيه المعبود واذا جاء نهر الله بطل نهر معقل • ومن ورد البحر استقل السواقيا • انتهى واندفع بهذا ما فى المسوي من قوله قلت اتفقت الأمة على أن الحر يجوز له أن ينكح أربع حرائر ولا يجوز له أن ينكح أكثر من أربع قال الشافعى انتهى الله تعالى بالحرائر الى أربع تحريمالان يجمع أحد

غير النبي ﷺ بين أكثر من أربع وأما العبد فأكثر الأمة على أنه لا ينكح أكثر من امرأتين وفي الآية ما يدل على أنها في الأحرار وهو قوله (أوما ملكت أيمانكم) وملك اليمين لا يكون إلا للأحرار انتهى. وأما العدد الذي يحل للعبد فقد حكى البيهقي وابن أبي شيبة أنه أجمع الصحابة على أنه لا ينكح العبد أكثر من اثنتين وكذلك حكى إجماع الصحابة الشافعي وروى الدارقطني عن عمر أنه قال ينكح العبد امرأتين ويطلق تطليقتين وسيأتي ماورد في طلاق الأمة والعدة في باب العدة فمن قال بأن إجماع الصحابة حجة كفاها إجماعهم ومن لم يقل بحجية إجماعهم أجاز للعبد مايجوز للحر من العدد وقد أوضح الماتن حكم الإجماع في أول حاشية الشفاء ﴿وَإِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ﴾ لحديث جابر عند أحمد وأبي داود والترمذي وحسنه وابن حبان والحاكم وصححاه قال «قال رسول الله ﷺ من تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر وأخرجه أيضا ابن ماجه من حديث ابن عمر قال الترمذي لا يصح أنما هو عن جابر وأخرجه أبو داود من حديث ابن عمر أيضا وفي أسناده مندل بن علي وهو ضعيف وقد ذهب إلى عدم صحة عقد العبد بغير إذن مولاه الجمهور وقال مالك أن العقد نافذ ولسيده فسخه ورد بأن العاهر الزاني والزنا باطل وفي رواية من حديث جابر بلفظ «باطل» ﴿وَإِذَا عَتَقْتَ الْأُمَّةَ مَلَكَتْ أَمْرَ نَفْسِهَا وَخَيْرَتْ فِي زَوْجِهَا﴾ لحديث عائشة في صحيح مسلم وغيره «أن بريرة خیرها النبي ﷺ وكان زوجها عبداً» وكذا في صحيح البخاري من حديث ابن عباس وفي حديث آخر لعائشة عند أحمد وأهل السنن «أن زوج بريرة كان حراً» وقد اختلفت الروايات في ذلك وقد اختلف أهل العلم في ثبوت الخيار إذا كان الزوج حراً فذهب الجمهور إلى أنه لا يثبت وجعلوا الملة في الفسخ عدم الكفاءة وقد وقع في بعض الروايات «أن النبي ﷺ قال لبريرة ملكت نفسك فاخترى» فان هذا يفيد أنه لا فرق بين الحر والعبد والحاصل أن الاختلاف في كون زوجها حراً أو عبداً لا يقدح في ذلك لأن ملكها لا أمر نفسها يقتضي عدم الفرق ولكن دعوى أن تمكينها لزوجها بعد علمها بالعتق وثبوت الخيار مبطل لخيارها لادليل عليها وتركه ﷺ لاستفصال بريرة أو زوجها عن ذلك يفيد أنه غير مبطل ولو كان مبطلا لم يتركه ﴿وَيَجُوزُ فسخُ النكاحِ

بالعيب **الحديث** كعب بن زيد أو زيد بن كعب « أن رسول الله ﷺ تزوج امرأة من بني غفار فلما دخل عليها ووضع ثوبه وقعد على الفراش أبصر بكشها بياضا فأنهار عن الفراش ثم قال خذى عليك ثيابك ولم يأخذ مما آتاها شيئا » أخرجه أحمد وسعيد بن منصور وابن عدى والبيهقي وأخرجه من حديث كعب بن عجرة الحاكم في المستدرک وأخرجه أبو نعيم في الطب والبيهقي من حديث ابن عمر وفي الحديث اضطراب ^(١) وروي مالك في الموطأ والدارقطني وسعيد بن منصور والشافعي وابن أبي شيبة عن عمر « أنه قال أيما امرأة غر بها رجل بها جنون أو جذام أو برص فلها مهرها بما أصاب منها وصداق الرجل على من غرره ورجال أسناده ثقات وفي الباب عن علي عند سعيد بن منصور وقد ذهب جمهور أهل العلم إلى أن النكاح يفسخ بالعيوب وإن اختلفوا في تفاصيل ذلك وروى عن علي وعمر وابن عباس أنها لا ترد النساء إلا بالعيوب الثلاثة المذكورة والرابع الداء في الفرج وذهب بعض أهل العلم إلى أن المرأة ترد بكل عيب ترد به الجارية في البيع ورجعه ابن القيم واحتج له في الهدى بالقياس على البيع وذهب البعض إلى أن المرأة ترد الزوج بتلك الثلاثة وبالجب والعنة ^(٢) والخلاف في هذا البحث طويل أقول أعلم أن الذي ثبت بالضرورة الدينية أن عقد النكاح لازم تثبت به أحكام الزوجية من جواز الوطء ووجوب النفقة ونحوها وثبوت الميراث وسائر الأحكام وثبت بالضرورة الدينية أن يكون الخروج منه بالطلاق والموت فمن زعم أنه يجوز الخروج من النكاح بسبب من الأسباب فعليه الدليل الصحيح المقتضى للانتقال عن ثبوته بالضرورة الدينية وما ذكره من العيوب لم يأت في الفسخ بها حجة نيرة ولم يثبت شيء منها وأما قوله ﷺ « الحق بأهلك (٣) » فالصيغة صيغة طلاق وهي فرض الاحتمال فالواجب الحمل على المتيقن دون ما سواه وكذلك الفسخ بالعنة لم يرد به دليل صحيح والأصل البقاء على النكاح حتى يأتي ما يوجب الانتقال عنه ومن أعجب

(١) وفي أسناده جميل بن زيد وهو ضعيف . ولا دلالة فيه على النسخ لاحتمال أن يكون طلقها

وكفى عن الطلاق بقوله (خذى عليك ثيابك)

(٢) الجب قطع الذكر . والعنة ارتخاؤه دائما فلا يصل إلى النساء

(٣) هذا اللفظ رواية في حديث كعب بن زيد في قصة الغفارية

ما ينبغي منه تخصيص بعض العيوب بذلك دون بعض لا لمجرد دليل (١) فسيحان الله وبحمده ﴿وَيُقرُّ مِنْ أَنْكِحَةِ الْكُفَّارِ إِذَا أَسْلَمُوا مَا يُؤَافِقُ الشَّرْعَ﴾ لحديث الضحاك بن فيروز عن أبيه عند أحمد وأهل السنن والشافعي والدارقطني والبيهقي وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان قال «أسلمت وعندي امرأتان أختان فأمرني النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن أطلق أحدهما» وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي والشافعي وابن حبان والحاكم وصححاه عن ابن عمر قال «أسلم غيلان الثقي وتحتة عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه فأمره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يختار منهن أربعا» وقد أعل الحديث بأن الثابت منه إنما هو قول عمر كما قال البخاري قال ابن القيم السنة الصحيحة الصريحة المحككة فيمن أسلم وتحتة أختان أنه يخير في امساك من شاء منهما وترك الاخرى وردت بأنه خلاف الأصول وقالوا قياس الأصول يقتضى أنه إن نكح واحدة بعد واحدة فنكاح الثانية هو المردود ونكاح الأولى هو الصحيح من غير تخيير وإن نكحهما معا فنكاحهما باطل ولا يخير وكذلك حديث من أسلم علي عشر نسوة وربما أولوا التخيير بتخييره في ابتداء العقد علي من شاء من المنكوحات ولفظ الحديث يأبى هذا التأويل أشد الإباء فانه قال «أمسك أربعا وفارق سائرهن» رواه معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه «أن غيلان أسلم» فذكره وحديث فيروز المتقدم فهذان الحديثان هما الأصول التي يرد ما خالفهما من القياس أما أن تقعد قاعدة وتقول هذا هو الأصل ثم ترد السنة لأجل مخالفة تلك القاعدة فلعمري الله لهدم ألف قاعدة لم يؤصلها الله تعالى ورسوله أفرض علينا من رد حديث واحد وهذه القاعدة معلومة البطلان من الدين فان أنكحة الكفار لم يتعرض لها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كيف وقعت وهل صادفت الشروط المعتبرة في الاسلام فتصح أم لم تصادفها فتبطل وإنما اعتبر حالها وقت اسلام الزوج فان كان ممن يجوز له المقام مع امرأته أقرهما ولو كان في الجاهلية وقد وقع على غير شرطه

(١) كلابيل الليل قائم وهو النهي عن المضارة وعن الغش وهذه العيوب مما لا يرجى برؤها

وزوالها فإلم يعلم بها أحد الزوجين فهو بالخيار عند العلم بها

من الولي والشهود وغير ذلك وان لم يكن الآن ممن يجوز له الاستمرار لم يقر عليه
 كما لو أسلم ونحته ذات رحم محرم أو أختان أو أكثر من أربع فهذا هو الأصل الذي
 أصالة سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وماخالفه فإن يلتفت إليه والله
 الموفق انتهى ملخصاً وإذا أسلم أحد الزوجين انفسخ النكاح ونجبت العدة
 لحديث ابن عباس عند البخاري قال « كان اذا هاجرت المرأة من أهل الحرب لم
 تخطب حتى تحيض وتطهر فاذا طهرت حل لها النكاح وان جاء زوجها قبل أن تنكح
 ردت إليه » وأخرج مالك في الموطأ عن الزهري أنه قال « ولم يبلغنا أن امرأة هاجرت
 إلى الله ورسوله وزوجها كافر مقيم بدار الحرب إلا فرقت هجرتها بينها وبين زوجها
 إلا أن يقدم زوجها مهاجراً قبل أن تنقضي عدتها وأنه لم يبلغنا أن امرأة فرق بينها
 وبين زوجها إذا قدموه في عدتها » وفي صحيح البخاري عن ابن عباس قال « كان المشركون
 على منزلتين من النبي ﷺ والمؤمنين أهل حرب يقاتلهم ويقاتلونه وأهل عهد لا يقاتلهم ولا
 يقاتلونه فكان اذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر فاذا طهرت حل
 لها النكاح فان هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت إليه فان أسلم ولم تزوج المرأة
 كانا على نكاحهما الأول ولو طألت المدة اذا اختار ذلك » لحديث ابن
 عباس عند أحمد وأبي داود وصححه الحاكم « ان النبي ﷺ ردا بنته زينب على
 أبي العاص زوجها بنكاحها الأول بعد سنتين ولم يحدث شيئاً » وفي لفظ « ولم يحدث
 صداقاً » وفي لفظ للترمذي « ولم يحدث نكاحاً » وقال هذا حديث حسن ليس بأسناده
 بأس وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمرو « أن النبي ﷺ ردها على
 أبي العاص بمهر جديد ونكاح جديد » وفي اسناده الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف
 وروى بإسناد ضعيف عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله قال الترمذي في
 اسناده مقال وقال الامام أحمد هذا حديث ضعيف والصحيح أنه أقرهما على النكاح
 الأول وقال الدار قطني هذا حديث لا يثبت والصواب حديث ابن عباس « ان النبي
 ﷺ ردها بالنكاح الأول » وقال الترمذي في كتاب العلل سألت محمد بن اسمعيل
 عن هذا الحديث فقال حديث ابن عباس في هذا الباب أصح من حديث عمرو بن

شعيب قال ابن القيم فكيف يجعل هذا الحديث الضعيف أصلاً ترد به السنة الصحيحة المعلومة وتجعل خلاف الأصول انتهى وقد ذهب إلى ما دل عليه حديث ابن عباس جماعة من الصحابة ومن بعدهم لا كما نقله ابن عبد البر من الاجتماع على أنه لا يبيح العقد بعد انقضاء العدة ولا مانع من جعل حديث ابن عباس وما ورد في معناه مخصوصاً لما ورد من أن العدة إذا انقضت فقد ذهب العقد ولم تحل للزوج إلا بعقد جديد قال ابن القيم في اعلام الموقعين أن رسول الله ﷺ لم يكن يفرق بين من أسلم وبين امرأته إذا لم تسلم معه بل متى أسلم الآخر فالنكاح بحاله مالم تتزوج هذه سنته المعلومة قال الشافعي أسلم أبو سفيان بن حرب بمر الظهران وهي دار خزاعة وبخزاعة مسلمون قبل الفتح في دار الاسلام ورجع إلى مكة وهند بنت عتبة مقيمة على غير الاسلام فأخذت بلحيته وقالت اقتلوا الشيخ الضال ثم أسلمت هند بعد اسلام أبي سفيان بأيام كثيرة وقد كانت كافرة مقيمة بدار ليست بدار الاسلام وأبو سفيان بها مسلم وهند كافرة ثم أسلمت بعد انقضاء العدة واستقرا على النكاح لأن عدتها لم تنقض حتى أسلمت وكان كذلك حكيم بن حزام واسلامه وأسلمت امرأة صفوان بن أمية وامرأة عكرمة ابن أبي جهل بمكة وصارت دارهما دار الاسلام وظهر حكم رسول الله ﷺ بمكة وهرب عكرمة إلى اليمن وهي دار حرب وصفوان يريد اليمن وهي دار حرب ثم رجع صفوان إلى مكة وهي دار الاسلام وشهد حنيناً وهو كافر ثم أسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح الأول وذلك أنه لم تنقض عدتها وقد حفظ أهل العلم بالمغازي أن امرأة من الانصار كانت عند رجل بمكة فأسلمت وهاجرت إلى المدينة فقدم زوجها وهي في العدة فاستقر على النكاح انتهى. أقول ان اسلام المرأة مع بقاء زوجها في الكفر ليس بمنزلة الطلاق اذ لو كان كذلك لم يكن له عليها سبيل بعد انقضاء عدتها الا برضاها مع تجديد العقد فالخاص أن المرأة المسلمة ان حاضت بعد اسلامها ثم طهرت كان لها أن تتزوج بمن شاءت فاذا تزوجت لم يبق للأول عليها سبيل إذا أسلم وان لم تتزوج كانت تحت عقد زوجها الأول ولا يعتبر تجديد عقد ولا تراض هذا ما تقتضيه الأدلة وان خالف أقوال الناس وهكذا الحكم في ارتداد أحد الزوجين فإنه إذا عاد المرتد إلى الاسلام كان حكمه حكم اسلام من كان باقياً على الكفر •

﴿فصل في المهر واجب﴾ وبه يشقق التمييز بين النكاح والسفاح وهو قوله تعالى (أن تبنتقوا بأموالكم محصنين غير مسافحين) فذلك أبقي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وجوب المهر كما كان ودليل وجوبه أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يسوغ نكاحاً بدون مهر أصلاً . وفي الكتاب العزيز (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) وقوله (فلا تأخذوا منه شيئاً) وقال (وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض) الآية وقال تعالى (فلا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا آتيتهن أجورهن) وقد أخرج أبو داود والنسائي والحاكم وصححه من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منع علياً أن يدخل بفاطمة عليها السلام حتى يعطيها شيئاً ولما قال ما عندي شيء قال فابن درعك الحطمية فأعطاه إياها » وحديث سهل بن سعد الآتي قريباً من أعظم الأدلة على وجوب المهر ﴿ وتكره المبالاة فيه ﴾ لحديث عائشة عند الطبراني في الأوسط « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن أعظم النكاح بركة أيسره مؤنة » وفي أسناده ضعف . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال « جاء رجل إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال له اني تزوجت امرأة من الانصار فقال له النبي ﷺ هل نظرت اليها فان في عيون الانصار شيئاً قال قد نظرت اليها قال هل كم تزوجتها قال على أربع أواق فقال له النبي ﷺ على أربع أواق كأنما تنحتون الفضة من عرض هذا الجبل ما عندنا ما نعطيك ولسكن عسى أن نبعثك في بعث تصيب منه قال فبعث بعثاً إلى بني عيس بعث ذلك الرجل فيهم » وأخرج أبو داود والحاكم وصححه من حديث عتبة بن عامر قال « قال رسول الله ﷺ خير الصداق أيسره » وعن عائشة « انه كان صداق النبي ﷺ لأزواجه اثني عشرة أوقية ونشا » أي نصفاً وهو في صحيح مسلم وغيره . قال في الحجة ولم يضبط النبي ﷺ المهر بمقدار لا يزيد ولا ينقص إذ العادات في اظهار الاهتمام مختلفة والرغبات لها مراتب شتى ولهم في المشاحة طبقات فلا يمكن تحديده عليهم كما لا يمكن أن يضبط ثمن الاشياء المرغوبة بعد مخصوص ولذلك قال « التمس ولو خاتماً من حديد » غير أنه سن في صداق أزواجه اثني عشرة أوقية ونشا . وقال عمر رضي الله تعالى عنه « لا تغالوا في صدقات النساء فانها لو

كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله لكان أولاً كم بها نبي الله ﷺ انتهى .
 « وَيَصِيحُ وَلَوْ خَائِفاً مِنْ حَدِيدٍ أَوْ تَعْلِمُ قُرْآنٍ » لما أخرجه أحمد وابن ماجه
 والترمذي وصححه من حديث عامر بن ربيعة « أن امرأة من بني فزارة تزوجت
 علي ثعلبي فقال رسول الله ﷺ أرضيت عن نفسك ومالك بنعلين فقالت نعم
 فأجازه » وأخرج أحمد وأبو داود من حديث جابر « أن رسول الله ﷺ قال لو
 أن رجلاً أعطي امرأة صداقاً ملء يديه طعاماً كانت له حلالاً » وفي أسناده ضعف
 وأخرج الدارقطني في حديث لأبي سعيد في المهر قال « ولو على حواك من أراك »
 وفي الصحيحين وغيرهما من حديث سهل بن سعد « أن النبي ﷺ جاءته امرأة
 فقالت يا رسول الله أني قد وهبت نفسي لك فقامت قياماً طويلاً فقام رجل فقال يا رسول الله
 زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله ﷺ هل عندك من شيء تصدقها
 قال ما عندي إلا إزارى هذا فقال له النبي ﷺ ان أعطيتها إزارك جلست لا إزار
 لك فالتمس شيئاً فقال ما أجد شيئاً قال التمس ولو خائفاً من حديد فالتمس فلم يجد
 شيئاً فقال له النبي ﷺ هل معك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا
 لسور سماها فقال له النبي ﷺ قد زوجتكها بما معك من القرآن « ولا يمرض ما ذكر
 حديث « لا مهر أقل من عشرة دراهم » عند الدارقطني من حديث جابر لأن في
 أسناده مبشر بن عبيد وحجاج بن أرطاة وهما ضعيفان . قال ابن القيم ردت السنة
 الصحيحة الصريحة المحكمة في جواز النكاح بما قل من مهر ولو خائفاً من حديد
 مع موافقتها لعموم القرآن في قوله (أن تبغوا بأموالكم) وللقياس في جواز التراضي
 بالمعاوضة على القليل والكثير بأثر لا يثبت بقياس من أفسد القياس على قطع يد
 السارق وأين النكاح من اللصوصية وأين استباحة الفرج به إلى قطع اليد في السرقة
 وقد تقدم مراراً أن أصح الناس قياساً أهل الحديث وكما كان الرجل إلى الحديث
 أقرب كان قياسه أصح وكما كان عن الحديث أبعد كان قياسه أفسد انتهى . أقول
 الحاصل أن الأدلة قد دلت على أنه يصح أن يكون المهر قليلاً بدون تقييد بمقدار
 بل ما كان له قيمة صح أن يكون مهراً فإن حديث « ولو خائفاً من حديد » وكذلك
 حديث المرأة التي تزوجت بنعلين وأقرها رسول الله ﷺ وكذلك حديث أنه

ﷺ قال « لو أن رجلاً أعطي امرأة صداقاً ملّ يديه طعاماً كانت خللاً » وكذلك حديث عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة علي وزن نواة من ذهب يدل على عدم التقييد بحد في جانب القلة والأحاديث المذكورة هي في الأمهات فلا أول متفق عليه والثاني أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه والثالث أخرجه أحمد وأبوداود والرابع أخرجه أبوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه فهذه الأحاديث تدل على أنه لا حد للمهر في جانب القلة بل إذا كان له قيمة صح أن يكون مهراً . وأما في جانب الكثرة فكذلك أيضاً لا حده ولذلك ذكر الله القنطار وكانت مهور زوجها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لكل واحدة اثنتا عشرة أوقية ونصف عن خمسمائة درهم (١) فن زعم أن المهر لا يكون إلا كذا فعليه الدليل الصحيح ولا ريب أن المغالاة في المهور مكروهة كما تقدم ﴿ وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يُسَمِّ لَهَا صَدَاقًا فَلَهَا مَهْرُ نِسَائِهَا إِذَا دَخَلَ بِهَا ﴾ لحديث علقمة عند أحمد وأهل السنن والحاكم والبيهقي وصححه الترمذي وابن حبان قال « أي عبد الله يعني ابن مسعود في امرأة تزوجها رجل ثم مات عنها ولم يفرض لها صداقاً ولم يكن دخل بها قال فاختلفوا إليه فقال أرى لها مثل مهر نساؤها ولها الميراث وعليها العدة فشهد معقل بن سنان الأشجعي أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قضى في بروع ابنة واشق بمثل ما قضى » وفي اعلام الموقعين « سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً حتى مات فقضى لها على صداق نساؤها وعليها العدة ولها الميراث » ذكره أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي وغيره . قال ابن القيم وهذه فتوى لا معارض لها فلا سبيل إلى العدول عنها انتهى ﴿ وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ شَيْءٍ مِنَ الْمَهْرِ قَبْلَ الدَّخُولِ ﴾ لحديث ابن عباس المتقدم قريباً . وأخرج أبوداود وابن ماجه من حديث عائشة قالت « أمرني رسول الله ﷺ أن أدخل امرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئاً » ولا يعارض هذا حديث ابن عباس فن غاية ما فيه أنه يدل على أن مقدمة شيء من المهر قبل الدخول غير واجبة ولا ينفي كونها مستحبة ﴿ وَعَلَيْهِ إِحْسَانُ الْعَشْرَةِ ﴾ لقوله تعالى (وعاشروهن بالمعروف) وفي الصحيحين

(١) هكذا الأصل ولله وهي عبارة عن خمسمائة درهم

وغيرها من حديث أبي هريرة « أن المرأة كالضلع إن ذهبت تقيمه كسرته وإن تركتها امتنعت بها فاستوصوا بالنساء » وأخرج أحمد والترمذي وصححه من حديثه أيضاً قال « قال رسول الله ﷺ أكل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وخياركم خياركم لنسائهم » وأخرج الترمذي وصححه من حديث عائشة قالت « قال رسول الله ﷺ خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي » وقال في الحجة البالغة الإنسان إذا أراد استيفاء مقاصد المنزل منها لا بد أن يجاوز عن محضرات الأمور ويكظم الغيظ فيها يجده خلاف هواه إلا ما يكون من باب النيرة المحمودة وتدارك الجور ونحو ذلك والواجب الأصلي هو المعاشرة بالمعروف وبينها النبي ﷺ بالرزق والكسوة وحسن المعاملة ولا يمكن في الشرائع المستندة إلى الوحي أن يمين جنس القوت وقدره مثلاً فإنه لا يكاد يتفق أهل الأرض على شيء واحد ولذلك إنما أمر أمراً مطلقاً :

قال في المسوى إذا أصر الزوج بنفقة امرأته فهل يثبت لها حق الخروج من النكاح قال الشافعي لها الخروج عن النكاح وقال أبو حنيفة ليس لها ذلك . وكذلك الخلاف في الأصرار بالصداق إلا أن عند الشافعي في الأصرار بالنفقة إذا رضيت مرة ثم بدا لها فلها الخروج وفي الأصرار بالصداق إذا رضيت مرة سقط حقها انتهى (وعلينا الطاعة) لقوله تعالى (فإن أطعكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً) وفي الصحيحين وغيرها من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله ﷺ إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح » وأخرج أهل السنن وصححه الترمذي من حديث عمرو بن الأحوص « أنه شهد حجة الوداع مع النبي ﷺ فحمد الله وأثنى عليه وذكر ووعظ ثم قال استوصوا بالنساء خيراً فأنما هن عندكم عوان ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن ضرباً غير مبرح فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً إن لكم من نسائكم حقاً ولنسائكم عليكم حقاً فأما حقكم على نسائكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون ألا وحقن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن » وفي الباب أحاديث كثيرة . وأما أن عليها خدمته في بيته أم لا فأقول إيجاب ذلك عليها غير ظاهر ولكن قد كان نساء الصحابة

يعملن الاعمال التي تصلح المعيشة بل ويعملن من الاعمال الخارجة عن ذلك ما هو متبالغ في المشقة ولم يسمع أن امرأة امتنعت من ذلك : وقالت هذا ليس على أو لست ممن يعمل هذه الاعمال لكوني بمكان من الشرف أو بعمل من الجمال فقد صح في الصحيحين وغيرهما « أن الرحي أثرت في يد البتول والقربة أثرت في نحرها » ولا شرف كشرفها رضى الله عنها وأرضاها فمن زعمت أنه لا يجب عليها إلا تمكين زوجها من الوطء وأرادت الرجوع بأجرة عملها لم تحمل اجابتها الى ذلك أما الاشكال اذا امتنعت من المباشرة للاعمال ابتداءً قائلة هذا لا يجب على فاجبارها على ذلك يحتاج الى دليل فان صحح الأمر منه ﷺ للبتول بخدمة زوجها كان ذلك صالحاً للتمسك به على اجبار المتنعة. وأما استدلال القائلين بعدم الوجوب بقوله تعالى (نساؤكم حرث لكم) ونحو ذلك فليس مما يفيد المطلوب وكان يكفيهم أن يقولوا لم تقف على دليل يدل على الوجوب ولا يثبت مثل هذا الحكم الشاق بدون ذلك وبمجرد تقريره ﷺ لنسائه ونساء المسلمين على العمل في بيوت الازواج غاية الجواز لا الوجوب ﷺ ومن كان له زوجان فصاعداً عدلَ بينهن في القسمة وما تدعو الحاجة إليه ﷺ لحديث أبي هريرة عند أحمد وأهل السنن والدارمي وابن حبان والحاكم وقال اسناده على شرط الشيخين وصححه الترمذي عن النبي ﷺ قال « من كانت له امرأتان يميل لأحدهما على الأخرى جاء يوم القيامة يمرأحد شقيه ساقطاً أو مائلاً » وقد كان رسول الله ﷺ يقسم بين نسائه فكن يجتمعن كل ليلة في بيت التي يأتيها كما في الصحيح . وأخرج أهل السنن وابن حبان والحاكم وصححاه من حديث عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ يقسم فيعدل ويقول اللهم هذا قسى فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك » قال في الحجة البالغة والظاهر أن ذلك منه ﷺ كان تبرهاً واحساناً من غير وجوب عليه لقوله تعالى (تُرجى من تشاء منهم وتؤوى اليك من تشاء) وأما في غيره فوضع تأمل واجتهاد . ولكن جمهور الفقهاء أوجبوا القسم واختلفوا في القرعة أقول وفيه ان قوله فلم يعدل مجمل لا يدري أى عدل أريد به انتهى . أقول وأما الأمة المقنونة عليها عقد نكاح فيصدق عليها أنها زوجة ويصدق عليها أنها

امرأة فيكون الوعيد الوارد فيمن له زوجتان أو امرأتان شاملا لهما فالقول بأن الأمة لا تستحق الا نصف الحرة في القسمة محتاج الى دليل ولم يصح في المرفوع شيء والموقوف على الصحابة وكذلك المرسلات ليس فيها حجة . وأما الكلام حال الجماع فقد استدل بعض أهل العلم على كراهة الكلام حال الجماع بالقياس على كراهته حال قضاء الحاجة فان كان ذلك بجماع الاستنابات فباطل فان حالة الجماع حالة مستلذة لا حالة مستخبنة وفي المكاملة حاله نوع من احسان العشرة بل فيه لذة ظاهرة كما قال بعض الشعراء :

ويعجبني منك حال الجماع • لين الكلام وضعف النظر

وان كان الجماع شيئا آخر فما هو فان النبي ﷺ قد شرع الملاعبة والمداعبة ووقت الجماع أولى بذلك من غيره ﴿ وَإِذَا سَافَرَ أَقْرَعَ يَنْهَن ﴾ دفعا لوجع (١) الصدر لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ كان اذا أراد أن يخرج سفرا أقرع بين أزواجه فأيتن خرج سهمها خرج بها » ﴿ وَلَا مَسْرَأةَ أَنْ تَهَبَ نَوْبَهَا أَوْ تَصَاحَ الزَّوْجَ عَلَى إِسْقَاطِهَا ﴾ لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما « أن سودة بنت زمعة وهبت يوما لعائشة وكان النبي ﷺ يقسم لعائشة يوما ويوم سودة » وفي الصحيحين عن عائشة في تفسير قوله تعالى (فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير) قالت « هي المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر منها ف يريد طلاقها ويتزوج غيرها فتقول له أمسكني ولا تطلقني ثم تزوج غيره وأنت في حل من النفقة على » والقسم (٢) لى « ﴿ وَيُقِيمُ عِنْدَ الْجَدِيدَةِ الْبَكْرَ سَبْعًا وَالثَّيْبَ ثَلَاثًا ﴾ لان البكر الرغبة فيها أتم والحاجة الى تأليف قلبها أكثر فجعل قدرها السبع وقدر الثيب الثلاث لحديث أم سلمة عند مسلم وغيره « أن النبي ﷺ لما تزوجها أقام عندها ثلاثة أيام » وفي الصحيحين من حديث أنس قال « من

(١) الوحر بفتح الواو والحاء الفيط والمقد وبلا بل الصدر ووساوسه ويقال أيضا في صدره

وحر باسكان الحاء وهو اسم والمصدر بالفتح

(٢) تمنى عائشة أن هذا نوع من الصلح الجائز الذي تشمله الآية ولا تريد بذلك حصر الصلح في هذا النوع فقط

السنة اذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا ثم قسم واذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا ثم قسم « وفي الباب أحاديث **﴿ وَلَا يَجُوزُ الْعَزْلُ ﴾** يشير الى كراهة العزل من غير تحريم . قال في المسوي اختلف اهل العلم في العزل فرخص فيه غير واحد من الصحابة والتابعين وكرهه جمع منهم ولا شك ان تركه أولى وبالجملة . فدلله حديث جذامة بنت وهب الأسدية « أنهم سألوا رسول الله ﷺ عن العزل فقال ذلك الواد الخلق » أخرجه مسلم وغيره . وأخرج احمد وابن ماجه عن عمرو قال « نهى رسول الله ﷺ عن ان نزل عن الحرة إلا بإذنها » وفي اسناده ابن لميعة وفيه مقال . وأخرج عبد الرزاق والبيهقي من حديث ابن عباس قال « نهى عن عزل الحرة إلا بإذنها » وقد استدل من جوز العزل بحديث جابر في مسلم وغيره قال « كنا نزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل » وفي رواية « فبلغه ذلك فلم ينهنا » وغايته أن جابر لم يعلم بالنهي وقد علمه غيره وأما ما في الصحيحين من حديث أبي سعيد « أن النبي ﷺ قال لما سأله عن العزل ما عليكم أن لا تفعلوا فان الله عز وجل قد كتب ما هو خالق الى يوم القيامة » فقد قيل ان معناه النهي وقيل ان معناه ليس عليكم أن تتركوا وغايته الاحتمال ولا يصلح للاستدلال . وأخرج احمد والترمذي والنسائي باسناد رجاله ثقات قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في العزل أنت تخلقه أنت رزقه أقرره قراره فاعلم ذلك القدر » وأخرج احمد ومسلم من حديث أسامة بن زيد « أن رجلا جاء الى النبي ﷺ فقال اني أعزل عن امرأتي فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم تفعل ذلك فقال أشفق علي ولدها فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لو كان ضاراً ضر فارس والروم » وقد حكى ابن عبد البر الاجماع على أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة الا بإذنها وتعقب بأن الشافعية تقول انه لا حق للمرأة في الجماع . أقول وفي حديث أبي سعيد الذي أخرجه اهل السنن قال « قيل للنبي ﷺ زعموا أن العزل هو المؤودة الصغرى فقال كذبت يهود لو أراد الله أن يخلق لم تستطع أن تصرفه » وأخرج نحوه النسائي من حديث أبي هريرة وجابر ويمكن الجمع بحمل الاحاديث القاضية بالمنع على مجرد الكراهة فقط من دون تحريم **﴿ وَلَا يَجُوزُ إِيْتَانُ الْمَرْأَةِ فِي دُبُرِهَا ﴾** الحديث أبي هريرة عند احمد وأهل السنن

والبزار قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ملعون من أتى امرأة في دبرها » وفي اسناده الحرث بن مخلد لا يعرف حاله . وأخرج أحمد والترمذي وأبو داود من حديث أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فصدقه فقد كفر بما أنزل على محمد » وفي اسناده أبو تيمية عنه قال البخاري لا يعرف لأبي تيمية سماع عن أبي هريرة . وقال البزار هذا حديث منكر . وفي اسناده أيضاً حكيم بن الاثرم قال البزار لا يحتاج به وما تفرد به فليس بشيء . وأخرج أحمد وابن ماجه من حديث خزيمة بن ثابت « أن النبي ﷺ أن يأتي الرجل امرأته في دبرها » وفي اسناده عمر بن أبي حنيفة وهو مجهول . وفي الباب عن علي بن أبي طالب عند أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه « أن النبي ﷺ قال لا تأتوا النساء في أعجازهن أو قال في أدبارهن » ورجال اسناده ثقات . وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أحمد والنسائي « أن النبي ﷺ قال في الذي يأتي امرأته في دبرها هو اللوطية الصغرى » وفي الباب أحاديث وبعضها يقوى بعضها . وحكي عن بعض أهل العلم الجواز واستدلوا بقوله تعالى (فأتوا حرائكم أنى شئتم) والبحث طويل لا يتسع المقام لبسطه . أقول كان اليهود يضيعون في هيئة المباشرة من غير حكم سماوى . وكان الأنصار ومن يليهم يأخذون سنتهم . وكانوا يقولون إذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها كان الولد أحول فنزلت هذه الآية أى أقبل وأدبر ما كان في صمام واحد وذلك لأنه لا شيء يتعلق به المصلحة المدنية والمالية والانسان أعرف بمصلحة خاصة نفسه وإنما كان ذلك من تعمقات اليهود فكان من حقه أن ينسخ . قال في اعلام الموقعين « وسأله ﷺ امرأة من الأنصار عن وطء المرأة في قبلها من ناحية دبرها فتلا عليها قوله تعالى (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرائكم أنى شئتم) صاماً واحداً » ذكره أحمد . وسأله ﷺ عمر فقال « يا رسول الله هلكت قال وما أهلكك قال حولت رحلى البارحة فلم يرد عليه شيئاً فأوحى الله تعالى الى رسوله (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرائكم أنى شئتم) أقبل وأدبر » واتفق الحيفضة والدبر » ذكره أحمد والترمذي . وهذا هو الذى أباحه الله تعالى ورسوله وهو الوطء من الدبر لا في الدبر انتهى . أقول هذه النصوص المذكورة فيها مقالات لا تمة الحديث

ولكن لها طرق عن جماعة من الصحابة وهي منتهضة بمجموعها على فرض أن معنى قوله تعالى (أنى شتم) أين شتم فإن كل ما فى هذه الأحاديث من المقالات لا يبلغ بواحد منها إلى حد السقوط عن درجة الاعتبار . وقد استوفى الماتن رحمه الله البحث فى النيل واستوفاه الجلال فى ضوء النهار وساق الأدلة برصانة ومثانة رحمه الله وأعظم ما يستشكل فى المقام ما صرح عن ابن عمر من طرق « أنه قرأ (نساؤكم حرث لكم) فقال تدرى يا نافع فىم أنزلت هذه الآية قال لا قال فى رجل من الأنصار أصاب امرأته فى دبرها فوجد من ذلك وجداً شديداً فأنزل الله سبحانه (نساؤكم حرث لكم) » لكنه قد وجهه جبر الأمة ابن عباس فى ذلك كما فى سنن أبي داود .

﴿ فصل فى الولد للفراش ﴾ وللماهر الحبر ﴿ ولا عبرة بشبهه ﴾ بغير صاحب ﴿ لحديث أبي هريرة فى الصحيحين وغيرهما قال « قال رسول الله ﷺ الولد للفراش وللماهر الحبر » وفيهما أيضاً من حديث عائشة قالت « اختصم سعد ابن أبي وقاص وعبد بن زمعة الى رسول الله ﷺ فقال سعد يا رسول الله ابن أخى عتبة بن أبى وقاص عهد إليّ أنه ابنه انظر الى شبهه وقال عبد بن زمعة هذا أخى يا رسول الله ولد على فراش أبى فنظر رسول الله ﷺ الى شبهه فرأى شبهاً بيناً بعتبة وقال هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللماهر الحبر واحتجى منه ياسودة بنت زمعة « وإذا اشتراك ثلاثة فى وطء أمة فى طهر ملكها كل واحد منهم فيه فجاءت بولد وأدعوه جميعاً فيقرع بينهم ومن استحقه بالقرعة فعليه للآخرين ثلثا الدية » لما أخرجه أحمد وأبوداود وابن ماجه والنسائى من حديث زيد بن أرقم قال « أتى على وهو باليمن بثلاثة وقصوا على امرأة فى طهر واحد فسأل اثنين وقال أقران لهذا بالولد قال لا ثم سأل اثنين أقران لهذا بالولد قال لا فجعل كلما سأل اثنين أقران لهذا بالولد قال لا فأقرع بينهم فألحق الولد بالذى أصابته القرعة وجعل عليه ثلثي الدية فذكر ذلك للنبي ﷺ فضحك حتى بدت نواجذه » وأخرجه النسائى وأبوداود موقوفا على باسناد أجود من الأول لأن فى الاسناد الأول يحيى بن عبد الله الكندى المعروف بالأجلح وقد وثقه يحيى بن معين والعجلي وضعفه النسائى بما لا يوجب ضعفاً وقد أخذ بالقرعة

مطلقاً مالك والشافعي وأحمد والجمهور حكى ذلك عنهم ابن رسلان في كتاب العتق
 سن شرح السنن وقد ورد للعمل بها في مواضع هذا منها . أقول القرعة قد صح
 الدليل باعتبارها كما أوضحت ذلك في ظنر الاضئ بما يجب في القضاء على القاضئ .
 وأوضحه الماتن في شرح المنتقى فاذا أعوز الامر ولم يمكن التعيين بسبب من الاسباب
 الراجعة الى ثبوت الفراش أو البينة أو نحوها فانه يرجع الى القرعة فقد اعتبرها
 ﷺ في الالحاق مع الاختلاف واعتبرها في تعيين من يعتق كما في حديث من
 أوصى بعق ستة أعبد فأقرع بينهم وأعتق اثنين وأرق أربعة بعد ان جزأهم
 ثلاثة اجزاء وأعتق الجزء الذي وقعت عليه القرعة وورد ايضاً غير ذلك فالخاصل
 ان القرعة معتبرة شرعاً في غير باب •

كتاب الطلاق

هو مشتق من الاطلاق وهو الارسال والترك ومنه طلقت البلاد أى تركتها **هو**
تجائز بنص الكتاب العزيز ومتواتر السنة المطهرة واجماع المسلمين وهو قطعى من
 قطعيات الشريعة ولكنه يكره مع عدم الحاجة وقد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه
 والترمذى وحسنه من حديث ثوبان قال « قال رسول الله ﷺ أيما امرأة سألت
 زوجها الطلاق في غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة » وأخرج أبو داود وابن ماجه
 والحاكم وصححه عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال « أبغض الحلال الى الله الطلاق »
 وقال في الحجة البالغة أن في الاكثار من الطلاق وجريان الرسم بعدم المبالاة به مفسد
 كثيرة وذلك أن ناسا ينقادون لشهوة الفرج ولا يقصدون إقامة تدبير المنزل ولا التعاون
 في الارتفاقات ولا تحصين الفرج وإنما مطمح أبصارهم التلذذ بالنساء وذوق لذة كل
 امرأة فيهيجهم ذلك الى أن يكثروا الطلاق والنكاح ولا فرق بينهم وبين الزناة من
 جهة ما يرجع الى نفوسهم وان تميزوا عنهم باقامة سنة النكاح والمواقفة لسياسته المدنية
 وهو قوله ﷺ « لعن الله الذواقين والذواقات » انتهى أقول هذا الحديث ذكره
 صاحب الحجة تبعاً لابن همام من غير تخريج ولم أجده في كتب الحديث مخرجانهم

حديث « لأحب الذواقين من الرجال والذواقات من النساء » رواه الطبراني عن أبي موسى مرفوعا وكذا الدارقطني في الأفراد وهو في الجامع الصغير للسيوطي بلفظ « ان الله لا يحب » الخ قال شراحه وفي سنده راو لم يسم وأما حديث « ان الله يكره المطلاق الذواق » فقال البخاري كغيره لا أعرفه كذلك ثم قال في الحجة وأيضا في جريان الرسم بذلك اجمال لتوطين النفس على المعاونة الداعية أو شبه الداعية وعسى ان فتح هذا الباب ان يضيق صدره أو صدرها في شيء من محقرات الامور فيندفعان الى الفراق وأين ذلك من احتمال أعباء الصحبة والاجماع على ادامة هذا النظم وأيضا فان اعتيادهن بذلك وعدم مبالاة الناس به وعدم حزنهم عليه يفتح باب الوقاحة وان لا يجعل كل منهما ضرر الآخر ضرر نفسه وأن يخون كل واحد الآخر يهد لنفسه ان وقع الاقتراق وفي ذلك ما لا يخفى ومع ذلك لا يمكن سد هذا الباب والتضييق فيه فانه قد يصير الزوجان متناشزين اما لسوء خلقهما أو لطموح عين أحدهما الى حسن انسان آخر أو لضيق معيشتهما أو لخرق واحد منهما ونحو ذلك من الاسباب فيكون ادامة هذا النظم مع ذلك بلاء عظيما وحرجا انتهى **﴿ من مُكَلِّفٍ مُخْتَارٍ ﴾** لأن أمر الصغير الى وليه وطلاق المكره لاحكم له والأدلة على هاتين المسألتين مقررة في مواضعهما وقال صلى الله تعالى عليه وسلم « لا طلاق ولا عتاق في اغلاق » معناه في اكرام وطلاق المكره هدر **﴿ ولو هازلا ﴾** وهو الذي يتكلم من غير قصد لموجبه وحقيقته بل على وجه اللعب وتقيضه الجاد من الجدد بكسر الجيم وهو تقيض المزلة لحديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه والحاكم وصححه قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث جدهن جد وهزلن جد النكاح والطلاق والرجعة » وفي اسناده عبد الرحمن بن حبيب بن أددك ^(١) وهو مختلف فيه وفي الباب عن فضالة بن عبيد عند الطبراني مرفوعا « ثلاث لا يجوز فيهن اللعب الطلاق والنكاح والعتق » وفي اسناده ابن لهيعة وعن عباد بن الصامت عند الحرث بن أسامة في مسنده مرفوعا بنحوه وزاد « فمن قالهن فقد وجبن » وفي اسناده انقطاع وهن أبي ذر عند عبد الرزاق رفعه « من طلق وهو لاعب فطلاقه جائز ومن أعتق وهو لاعب

(١) بإراء المهمة كافي الخلاصة وسنن الترمذي

ففتحه جائز ومن نكح وهو لاعب فنكاحه جائز « وفي اسناده أيضا اقتطاع
وعن علي موقوفا عند عبد الرزاق أيضا وعن عمر مرفوعا عنده أيضا وهذه
الاحاديث يقوي بعضها بعضها . قال ابن القيم وأما طلاق المأزول فيقع عند
الجمهور وكذلك نكاحه صحيح كما صرح به النص وهذا هو المحفوظ عن الصحابة
والتابعين وهو قول الجمهور حكاه أبو حفص أيضا عن أحمد وهو قول الصحابة وقول
طائفة من أصحاب الشافعي وذكر بعضهم أن الشافعي نص على أن نكاح المأزول لا يصح
بخلاف طلاقه ومذهب مالك رواه ابن القاسم عنه وعليه العمل عند أصحابه أن هزل
النكاح والطلاق لازم بخلاف البيع انتهى **﴿ لَنْ كَانَتْ فِي طَهْرِ لَمْ يَمْسَهَا فِيهِ
وَلَا طَلَّقَهَا فِي الْحَيْضَةِ الَّتِي قَبْلَهُ أَوْ فِي حَمْلٍ قَدْ اسْتَبَانَ ﴾** أقول ويشترط في طلاق
السنة أن لا تكون المرأة حائضا وهذا لغضبه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ابن
عمر لما طلق امرأته في الحيض كما في الصحيحين وغيرهما وأما اشتراط أن لا تكون
نفساء فلأن قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر « ثم يمسكها حتى
تطهر ثم تحيض ثم تطهر فاذا بداله أن يطلقها فليطلقها » فهذا فيه أن طلاق السنة
يكون حال الطهر والنفاس ليس بطهر وأما اشتراط أن يكون في طهر لم يجامعها فيه
فلقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر « فليطلقها قبل أن يمسها »
يعنى في ذلك الطهر وأما اشتراط أن لا يطلقها في ذلك الطهر أكثر من طلقة فلما رواه
الدارقطني من حديث ابن عمر « أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض ثم أراد أن يتبعها
تطليقتين أخريين عند القرء فبلغ ذلك النبي **ﷺ** فقال يا ابن عمر ما هكذا أمرك الله
أنك قد أخطأت السنة والسنة أن تستقبل الطهر فتطلق لكل قرء « وفي لفظ » في كل قرء
تطليقة « وقد أنكر الحافظ ابن حجر هذه الرواية وأخرج النسائي من حديث محمود
ابن لبيد قال « أخبر رسول الله **ﷺ** عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا
فقام غضبان فقال أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم « وأما اشتراط أن لا يطلقها
في طهر قد يطلقها في حيضه المتقدم فلا أمره **ﷺ** لابن عمر أن يمسكها حتى تطهر ثم
تحيض فتطهر فلولان الطلاق في الحيض مانع من الطلاق في الطهر المتعقب له لم
يأمره بامساكها في الطهر الذي عقب الحيضة التي يطلقها فيها وجميع ما ذكرناه من حديث

ابن عمر متفق عليه إلا رواية الدار قطبي التي ذكرناها وفي رواية من حديث ابن عمر
عند مسلم وأبي داود والنسائي « أن النبي ﷺ أمره أن يراجعها حتى تطهر ثم إن شاء
طلق أو أمسك » وفي لفظ لمسلم أيضا والترمذي « مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً
أو حاملاً » وظاهر هاتين الروايتين أن الطلاق في الطهر المتعقب للحيضة التي وقع
الطلاق فيها يكون طلاق سنة لا بدعة ولكن الرواية الأولى التي فيها « ثم يمسكها حتى
تطهر ثم تحيض فتطهر » متضمنة لزيادة يجب العمل بها وهي أيضا في الصحيحين
فكانت أرجح من وجهين ويدل قوله أوحاملاً أن طلاق الحامل للسنة وأما من كانت
صنيرة أو آيسة أو منقطعا حيضها فالظاهر أنه يكون طلاقها للسنة من غير شرط إلا مجرد
افراد الطلاق وأما القول بأنه ليس بسنة ولا بدعة كما في البحر وغيره ففاسد لأن
الأصل عدم عروض ما يمنع من الطلاق المشروع (ويحرم إيقاعه على غير هذه
الصفة) لحديث ابن عمر عند مسلم وأهل السنن وأحمد « أنه طلق امرأته وهي
حائض فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً » وفي لفظ أنه
قال ليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها قبل أن يمسيها
فتلك العدة كما أمر الله « وهو في الصحيحين وغيرهما في رواية في الصحيح « أنه قرأ
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل
عدتهن) » وللهديث الفاظ . ووقع الخلاف بين الرواة هل حسبت تلك الطلقة
أم لا ورواية عدم الحساب لها أرجح . وقد أوضح الماتن هذه المسألة في شرح
المنتقى وفي رسالة مستقلة والخلاف طويل والأدلة كثيرة والراجح عدم وقوع
البدعي لما ذكره هنالك (١) وقد روي سعيد بن منصور من طريق عبد الله بن
مالك عن ابن عمر « أنه طلق امرأته وهي حائض فقال رسول الله ﷺ ليس

(١) يؤيد هذا أن الأصل في عقد النكاح البقاء والاستمرار وهو عقد بين اثنين هما الزوجان
والأصل في العقود أن تفسخها كابتدائها يجب فيه رضا المتعدين وأباح الشارع الطلاق من أحد
طرفي العقد وحده وهو الزوج على غير القياس في فسخ العقود أو الغائها فيجب الاقتصار على ماورد
عنه والوقوف عند الحد الذي أباحه فكل صفة للطلاق غير الصفة التي أذن بها الشارع لا أثر لها
في العقد ولا يجوز قياس المنوع على الجائز كما لا يجوز قياس أحد طرفي العقد على الآخر فإن الزوجة
لا يجوز لها أن تطلق نفسها إلا إذا فوض الزوج ذلك إليها وتلقته عنه وهذه إشارة إلى بحث مستع
طويل لعلنا نوفق إلى كتابته في مجال أوسع من هذا إن شاء الله

ذلك بشيء » وقد روى ابن حزم في المحلى بسنده المتصل الى ابن عمر « أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض لا يستد بذلك » واسناده صحيح وقد تابع أبا الزبير الراوي لعدم الحسبان لتطليقة ابن عمر المذكورة في الحديث أربعة عبد الله ابن عمر العمري ومحمد بن عبدالعزيز بن أبي رواد ويحيى بن سليم وإبراهيم بن أبي حسنة ولو لم يكن في المقام إلا قول الله عز وجل (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لمدتهن) وقد قرر ان الامر بالشئ نهى عن ضده والنهى يقتضى الفساد. وقول الله تعالى (فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان) والمطلق على غير ما أمر الله تعالى به لم يسرح بإحسان . وقد ذهب الى عدم الوقوع جماعة من السلف كابن عليه واليه ذهب ابن حزم وابن تيمية . وذهب الجمهور الى الوقوع ﴿ وَفِي وَقُوعِهِ ﴾ أقول هذه المسألة من الممارك التي لا يجوز في حافاتها الا الأبطال ولا يقف على تحقيق الحق في أبوابها الا أفراد الرجال والمقام يضيق عن تحريرها على وجه ينتج المطلوب فمن رام الوقوف على سرها فعليه بمؤلفات ابن حزم كالمحلى ومؤلفات ابن القيم كإلهدي وقد جمع السيد العلامة محمد بن إبراهيم الوزير في ذلك مصنفًا حافلاً . وجمع الامام الشوكاني رسالة ذكر فيها حاصل ما يحتاج اليه من ذيول المسألة وقرر ما ألهم الله اليه وذكر في شرح المنتقى أطرافاً من ذلك . وخلاصة ما عول عليه القائلون بوقوع الطلاق البدعي هو اندراجه تحت الايات العامة وتصريح ابن عمر بأنها حسبت تلك طلقة وأجاب القائلون بعدم الوقوع عنهم بمنع اندراجه تحت العمومات لانه ليس من الطلاق الذي أذن الله به بل هو من الطلاق الذي أمر الله بخلافه قال (فطلقوهن لمدتهن) وقال ﷺ « مره فليراجعها » وصح أنه غضب عند أن بلغه ذلك وهو لا يغضب مما أحله الله . وأما قول ابن عمر « انها حسبت » فلم يبين من الحاسب لها بل أخرج عنه احمد وأبو داود والنسائي « انه طلق امرأته وهي حائض فردها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يرها شيئاً » واسناد هذه الرواية صحيح . ولم يأت من تكلم عليها بطائل وهي مصرحة بأن الذي لم يرها شيئاً هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يعارضها قول ابن عمر لأن الحجة في

(٧٢-٧٣ ج ٢ الروضة الندية)

روايته لا في رأيه وأما الرواية بلفظ « مره فليراجعها ويعتد بتطليقة » فهذه لو صحت لكانت حجة ظاهرة ولكنها لم تصح كما جزم به ابن القيم في المهدى وقد روي في ذلك روايات في أسانيدها مجاهيل وكذابون لا تثبت الحجة بشيء منها . والحاصل ان الاتفاق كائن على ان الطلاق المخالف لطلاق السنة يقال له طلاق بدعة . وقد ثبت عنه عليه السلام أن كل بدعة ضلالة ولا خلاف أيضاً ان هذا الطلاق مخالف لما شرعه الله في كتابه وبينه رسول الله عليه السلام في حديث ابن عمر وما خالف ما شرعه الله ورسوله عليه السلام فهو رد لحديث عائشة عنه عليه السلام « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » وهو حديث متفق عليه فمن زعم ان هذه البدعة يلزم حكمها وان هذا الأمر الذي ليس من أمره عليه السلام يقع من فاعله ويعتد به لم يقبل منه ذلك الا بدليل واذا كان من جملة طلاق البدعة ايقاع الثلاث دفعة كما سيأتي فهذه الصورة من طلاق البدعة بخصوصها (ووقوع ما فوق الواحدة من دون تخلل رجعة بخلاف) قال الماتن في رسالته في هذا الباب اختلف أهل العلم فيها على أربعة أقوال : الأول وقوع جميعها وهو مذهب الأئمة وجهور العلماء وكثير من الصحابة وفريق من أهل البيت . الثاني عدم الوقوع مطلقاً لا واحدة ولا ما فوقها لأنه بدعة محرمة وهذا المذهب حكاه ابن حزم وحكي للإمام احمد ما يكفي وقال هو مذهب الرافضة .

قلت بل هو مذهب جماعة من التابعين كما حكاه الليث ومذهب ابن عليه وهشام بن الحكم وجميع الامامية ومن أهل البيت عليهم السلام الباقر والصادق والناصر وبه قال أبو عبيدة وبعض الظاهرية لان هؤلاء قالوا ان الطلاق البدعي لا يقع والثلاث بلفظ واحد أو ألقاظ متتابعة لا يقع . الثالث وقوع الثلاث ان كانت المطلقة مدخولة وواحدة ان لم تكن كذلك وهذا هو مذهب جماعة من أصحاب ابن عباس واسحق بن راهويه . الرابع أنه يقع واحدة رجعية من غير فرق بين المدخول بها وغيرها وهذا مذهب ابن عباس على الأصح وابن اسحق وعطاء وعكرمة وأكثر أهل البيت وهذا أصح الأقوال انتهى . ثم سرد أدلة هؤلاء ورجع القول الرابع فليرجع اليه . قال ابن القيم قد ضح عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن الثلاث كانت واحدة في عهد أبي بكر وصدرأ من خلافة عمر ونهاية ما يقتضيه بدنه

ان الصحابة كانوا على ذلك ولم يبلغه وهذا وان كان كالمستحيل فانه يدل على انهم كانوا يفتنون في حياته وحياة الصديق بذلك . وقد أقرى هو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهذه فتواه وعمل أصحابه كأنه أخذ باليد ولا معارض لذلك ورأى عمر رضى الله تعالى عنه ان يحمل الناس على انفاذ الثلاث عقوبة وزجراً لهم لتلايرسلوها جملة وهذا اجتهاد منه رضى الله تعالى عنه غايته أن يكون سائغاً لمصلحة رآها ولا يجوز ترك ما أقرى به رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكان عليه أصحابه في عهده وعهد خليفته فإذا ظهرت الحقائق فليقل امرؤ ما شاء وبالله التوفيق انتهى .

﴿الرَّاجِحُ عَدَمُ الْوُقُوعِ﴾ قال الماتن ذهب الجمهور الى أنه يقع وان الطلاق يتبع الطلاق . وذهب جماعة من أهل العلم الى أن الطلاق لا يتبع الطلاق بل يقع واحدة وقد حكى ذلك عن أبي موسى وابن عباس وطاوس وعطاء وجابر بن زيد وأحمد بن عيسى وعبد الله بن موسى ورواية عن علي ورواية عن زيد بن علي واليه ذهب شيخ الاسلام ابن تيمية والحافظ ابن القيم وقد حكاه ابن مغيث في كتاب الوثائق عن علي وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزيبر وحكاه أيضاً عن جماعة من مشايخ قرطبة ونقله ابن المنذر عن اصحاب ابن عباس . واستدل الجمهور بحديث ركانة بن عبد الله « انه طلق امرأته سهيمة البنة فأخبر النبي ﷺ بذلك فقال والله ما أردت إلا واحدة فقال رسول الله ﷺ والله ما أردت إلا واحدة قال ركانة والله ما أردت إلا واحدة فردها اليه » أخرجه الشافعي وأبوداود والترمذي وصححه أبوداود وابن حبان والحاكم وفي اسناده الزبير بن سعيد الهاشمي وقد ضعفه غير واحد وقيل انه متروك وفي اسناده أيضاً نافع بن عجير وهو مجهول ومثله أيضاً مضطرب كما قال البخاري ففي لفظ منه « انه طلقها ثلاثاً » وفي لفظ « واحدة » وفي لفظ « البنة » وقال احمد طرده كلها ضعيفة . وأما استدلالهم بقوله تعالى (الطلاق مرتان) وقوله (فان طلقها فلا تحل له) فليس في ذلك من الحجة شيء بل هو عليهم لا لهم وقد حقق هذا صاحب الهدى بما يشفي . وقد ورد ما يدل على أن الطلاق يتبع الطلاق وليس في الصحيح شيء من ذلك وأرجح من الجميع والحجة في هذا المقام حديث ابن عباس الثابت في صحيح مسلم وغيره « ان الطلاق كان على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصه »

من اشارة عمر الثلاث واحدة فلما كان في عهد عمر تتابع الناس فأجازهم عليهم انتهى .
 وكل رجال اسناده أئمة وله الفاظ وأسانيد وفي لفظ « ان أبا الصهباء قال له ألم تعلم أن
 الثلاث كانت واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدرأ من اشارة عمر قال
 نعم » ولم يأت من حاول التخلص عنه بحجة تنفق والتحكيم بما في بعض الروايات من
 تقييد ذلك بالطلاق قبل الدخول لا وجه له فان الطلاق لا يتفاوت الحال فيه قبل
 الدخول وبعده واذا ثبت الحكم في احدهما ثبت في الآخر ومن ادعي الفرق فعليه
 ايضاحه . وفي حديث محمود بن لبيد « ان رسول الله ﷺ اخبر عن رجل طلق
 امرأته ثلاثاً جمعاً فقام غضبان فقال أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم حتى قام رجل
 فقال يا رسول الله ألا أقتله » وقد أخرجه النسائي باسناد صحيح . وروى البيهقي عن
 ابن عباس « أن ركاة طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً
 فسأله رسول الله ﷺ كيف طلقها فقال طلقها ثلاثاً فقال في مجلس واحد قال نعم
 قال أما تلك واحدة ان شئت فراجعها » وأخرج نحوه عبد الرزاق وأبو داود من
 حديثه وهذا خلاصة الحجج في هذه المسألة (١) وهي طويلة الذيل كثيرة النقول متشعبة

(١) أحسن الشارح جدا في تلخيص الأدلة على أن الطلاق الثلاث دفعة واحدة إنما يقع طلاقاً واحداً
 ويمكن قات الباحثين في هذا المقام أمر نراه أساساً للمسئلة وهو أن المعلوم بالبديهة من لغة
 العرب أن وصف اللفظ بالعدد إنما هو اخبار عن وقوع الموصوف في الخارج بهذا اللفظ فإذا
 قال القائل : « قلت كذا خمس مرات » دل على أنه تلفظ به مراراً مكررة عددها خمس وكذلك
 الانشاء ومنه قوله تعالى : (فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين) فإنه ليس يجزئ
 عنه أن يقول يلنظ واحد (أشهد بالله أربع شهادات أني لمن الصادقين) بل يجب أن يقول : (أشهد
 بالله) : الخ ويكررها أربع مرات . وكذلك أمره صلى الله عليه وسلم بالتسبيح والتحميد والتهليل ثلاثاً
 وثلاثين إنما معناه أن يكرر كل واحد منها ثلاثاً وثلاثين مرة وكذلك ماورد أنه كان صلى الله عليه
 وسلم (إذا سلم سام ثلاثاً) معناه أن يقول ثلاث مرات (السلام عليكم) ومثل هذا لا يمازى
 فيه أحد ولم يختلف فيه اثنان . اذن فالذي دل على اخراج الطلاق من هذه القاعدة الظاهرة الصحيحة . اللهم
 لا دليل الا الوهم وانتقال النظر . والذي نراه أن قول القائل : (أنت طالق ثلاثاً) : لا يخرج عن أنه
 نطق بالطلاق مرة واحدة وأنه لا يصلح أن يكون موضع خلاف بين الصعابة أو غيرهم وإنما الذي
 اختلفوا فيه وأمضاه عمر بن الخطاب هو ما اذا قال لامرأته ثلاث مرات كررها (أنت طالق)
 سواء كانت في مجلس واحد أو في مجلس متعددة ما دامت في العدة فهذا اجمله عمر ثلاث تطليقات
 باعتبار أن الطلاق يلحق العتدة وهي قد صارت ممتدة باللفظ الاول من التطليقات التي كررها المطلق
 ثلاث مرات وكان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر خلافة عمر تعتبر المرة الأولى
 ثم لا يلحقها بعد ذلك المرتان اللتان بعدها لأنها ممتدة فلما تكررت في الفاظ الصعابة والتأمين

الأطراف قديمة الخلاف والاحاطة بجميع ما فيها من الأقوال وأدلتها وتصحيحها
 يحتمل مصنفاً مستقلاً وقد جمع في ذلك شيخنا العلامة الشوكاني رسالة بسط فيها بعض
 البسط وقد امتحن بهذه المسألة جماعة من العلماء منهم شيخ الاسلام ابن تيمية وجماعة
 ممن بعده والحق بأيديهم ولكن لما كان مذهب الاربعة الأئمة ان الطلاق يتبع الطلاق
 كان المخالف لذلك عند عامة أتباعهم وكثير من خاصتهم كالمخالف للاجماع . وقد
 ظهر مما سبقناه ههنا من الأدلة والنقول ان الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد أو ألفاظ في مجلس
 واحد من دون تخلل رجعة يقع واحدة وان كان بدعيّاً فتكون هذه الصورة من صور
 الطلاق البدعي واقعة مع اتم الفاعل دون سائر صور البدعي فلا يقع الطلاق فيها لما
 قدمنا تحقيقه . وأطال ابن القيم في تخريج أحاديث الباب والكلام عليها وأثبتته بالكتاب
 والسنة واللغة والعرف وعمل أكثر الصحابة ثم قال بعد ذلك فهذا كتاب الله تعالى
 وهذه سنة رسول الله ﷺ وهذه لغة العرب وهذا عرف المتخاطب وهذا خليفة
 رسول الله ﷺ والصحابة كلهم معه في عصره وثلاث سنين من عصر عمر على
 هذا المذهب فلو عدم العاد بأسمائهم واحداً واحداً انهم (١) كانوا يرون الثلاث
 واحدة إما بفتوى وإما باقرار عليها ولو فرض منهم من لم يكن يرى ذلك فإنه لم يكن
 منكراً لفتوى به بل كانوا ما بين مفت ومقر بفتياً وسأكت غير منكر وهذا حال
 كل صحابي من عهد الصديق الى ثلاث سنين من خلافة عمر وهم يزيدون على
 الألف قطعاً كما ذكر يونس بن بكير عن أبي اسحق فكل صحابي كان على أن
 الثلاث واحدة بفتوى أو اقرار أو سكوت ولقد ادعى بعض أهل العلم ان هذا

الكلام في وقوع الطلاق الثلاث أو عدمه فهم منه الفقهاء أن المراد به وانفط (أنت طالق ثلاثاً)
 وهذا مما تنبؤ عنه قواعد اللغة وبديهة النقل وشاع ذلك فيهم حتى أنكروا على من خالفه أشد
 الإنكار ورموه بالكفر والتضليل ولو رجعوا الى عقولهم وطبقوا ما سمعوا على مثل ما ورد في
 اللغة والكتاب والسنة لوجدوا أنهم بعدوا جداً عن محل النزاع . نعم ان كثيراً من القائلين
 بوقوع الثلاث واحدة تنبهوا الى وصف اللفظ بالعدد ولكنهم جعلوه دليلاً لهم في نهر أحد
 القولين وأما نحن فأنما نراه دليلاً على أن وصف لفظ الطلاق بالعدد لا يصلح محلاً للخلاف وإنما
 هو طلاق واحد وصف خطأ بعدد لم يتكرر في اللفظ وعمل الخلاف هو تكرار لفظ الطلاق كما
 قلناه وعلينا نوفق الى زيادة ايضاح البحث وبسطه بحوله وقوته والله الموفق

(١) هكذا الاصل ولعل صحة العبارة هي (لوجد أنهم) الخ

اجماع قديم ولم تجمع الأمة والله الحمد على خلافه بل لم يزل فيهم من بقي به قرناً بعد قرن وإلى يومنا هذا فأقضى به خبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس كما رواه حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس إذا قال أنت طالق ثلاثاً بغم واحد فهي واحدة وأقضى بأنها واحدة الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف حكاه عنهما ابن وضاح وأما التابعون فأقضى به عكرمة وطاوس وأما تابعو التابعين فأقضى به محمد بن اسحق وخلاس بن عمرو والطارث المكي وأما اتباع تابعي التابعين فأقضى به داود بن علي وأكثر أصحابه وأقضى به بعض أصحاب مالك وأقضى به بعض الحنفية وأقضى به بعض أصحاب أحمد . والمقصود أن هذا القول قد دل عليه الكتاب والسنة والقياس والاجماع القديم ولم يأت بعده اجماع يبطله . ولكن رأي أمير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه أن الناس استهانوا بأمر الطلاق وكثر منهم إيقاعه جملة واحدة فرأى من المصلحة عقوبتهم بامضائه عليهم فرأى عمر أن هذا مصلحة لهم في زمانه . والذي ندين الله تعالى به ولا يسعنا غيره وهو المقصد في هذا الباب أن الحديث إذا صح عن رسول الله ﷺ ولم يصح عنه حديث آخر ينسخه أن الفرض علينا وعلى الأمة الأخذ بحديثه وترك كل ما خالفه ولا تتركه لخلاف أحد من الناس كائناً من كان انتهى حاصله . وتام هذا البحث في اعلام الموقعين وأغاثة اللهفان للحافظ ابن القيم وفي رسالة مستقلة للهمان وفي كتابنا مسك الختام فليرجع الطالب إليها إن أراد التفصيل والتحقيق وبالله التوفيق • وأما التفريق بين المعسر وبين امرأته فأقول : إذا كانت المرأة مثلاً جائعة أو عارية في الحالة الراهنة فهي في ضرار والله تعالى يقول (ولا تضاروهن) وهي أيضاً غير معاشرة بالمعروف والله يقول (وعاشروهن بالمعروف) وهي أيضاً غير ممسكة بمعروف والله يقول (فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان) بل هي ممسكة ضراراً والله يقول (ولا تمسكوهن ضراراً) والنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول « لا ضرر ولا ضرار » وقد ثبت في الفسخ بعدم النفقة ما أخرجه الدارقطني والبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً قال « قال رسول الله ﷺ في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته يفرق بينهما » وأخرجه الشافعي وعبد الرزاق عن سعيد ابن المسيب وقد سأل سائل عن ذلك فقال يفرق بينهما قليل له سنة فقال نعم سنة :

وما زعمه ابن القطان من توهيم الدارقطني فليس بظاهر ثم من أعظم ما يدل على جواز الفسخ بعدم النفقة أن الله سبحانه قد شرع الحكمين بين الزوجين عند الشقاق وجعل اليهما الحكم بينهما . ومن أعظم الشقاق أن يكون الخصام بينهما في النفقة . وإذا لم يمكنهما دفع الضرر عنها إلا بالتفريق كان ذلك اليهما . وإذا جاز ذلك منهما فجوازه من القاضي أولى فان قلت تجوزك الفسخ للنفقة بتلك الأدلة العامة يستلزم جوازه للعيوب إذا كان يحصل الضرر بها على أحد الزوجين قلت النفقة وتوابعها واجبة للزوجة على زوجها وليس ما يفوت بسبب تلك العيوب بواجب لها عليه ثم الضرر بترك النفقة وتوابعها لا يماذله شيء وإذا كان العيب في الزوجة كالجنون والجنام والبرص فقد فات الزوج شيء واجب له لكن قد جعل الله بيده الطلاق ثم قد ورد في خصوص الفسخ بعدم النفقة ما قدمنا ذكره . وأما التفريق بين المفقود وبين امرأته فاقول قد تشعبت المذاهب في هذه المسألة الى شعب ليس عليها إثارة من علم لاسيما التحديدات بمقادير معلومة من الأوقات منها ما هو رجوع الى مذاهب الطبائعية كقول من قال انه ينتظر المفقود حتى يمضي له من يوم ولادته مائة وعشرون سنة فان هذا هو عين مذهب جماعة من الطبائعية قالوا أكثر ما يعيش الانسان مائة وعشرون سنة لأن كل طبيعة من الطبائع الأربع اذا لم يعرض لها ما يفسدها تغلب على الانسان ثلاثين سنة فتحصل من مجموع الأربع الطبائع مائة وعشرون سنة وهذا مذهب كبرى وكلام يعمزل عن الشريعة ^(١) قال الماتن في حاشية الشفاء وقد رأينا في همرنا من عاش مائة وسبعا وعشرين سنة ونصف سنة ورأينا وهو في هذا السن في كمال من حوامه وجوارحه بحيث إنه لم يفتقد منها شيئا وهو يذهب ويجيء ويحضر المساجد وغاب عنا بعد ذلك فإله أعلم كم عاش بعد هذه المدة انتهى أقول وقد رأينا من عاش فوق المائة الى عشرين سنة أو أكثر من ذلك وهم كثيرون وسمعنا بمن عاش فوق المائة الى أربعين سنة بل أزيد من ذلك وهم قليلون والقدرة الآلمية صالحة للكل

(١) لا نرى في هذا شيئا من الكفر فانه اذا صح أن أحدا قال بهذا فانه يرجع فيه الى سنة الله في خلقه ويريد به أن الغالب على الانسان أن يعيش هذه المدة اذا خلا من الآفات والأمراض وعوادي الزمن والذي يظهر لنا أن التقدير بمائة وعشرين خطأ لأن متوسط العمر الذي يبلغه كثير الناس بين الستين والسبعين وما زاد فهو قليل

وبالجملة فن العلماء من قال مائة وخمسون ومنهم من قال مائتان ومنهم من قال أربع سنين ومنهم من قال زيادة على ذلك ومنهم من فرق بين من كان له أهل ومال ومن لم يكن له أهل ومال والكل محض رأي وعندى أن تحريم نكاح المحصنة ورد به النص القرآنى وأجمع عليه جميع المسلمين بل هو معلوم من ضرورة الدين وامرأة المفقود محصنة فالأصل الأصيل تحريم نكاحها وإذا لم يكن لها ما تستنقه وكان امساكها حينئذ والزامها على استمرار نكاح الغائب فيه اضرار بها كان ذلك وجها للفسخ وهكذا إذا طالت مدة الغيبة وكانت المرأة تتضرر بترك النكاح فالفسخ لذلك جائز. وإذا جاز الفسخ للعنة فجوازه للغيبة الطويلة أولى لأنه قد علم من نصوص الكتاب والسنة تحريم الامساك ضرارا والنهي للأزواج عن الضرار في غير موضع فوجب دفع الضرار عن الزوجة بكل ممكن وإذا لم يمكن إلا بالفسخ جاز ذلك بل وجب (١) وأما عدم وقوع طلاق المكره فدليله حديث « لا طلاق في إغلاق » أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقي والحاكم وصححه من حديث عائشة وضعفه أبو حاتم بمحمد بن عبيد الله بن أبي صالح ورد عليه بأنه قد أخرجه البيهقي من طريق غيره والافلاق عند علماء اللغة الا كراه كفاي النهاية وغيرها وأما عدم صحة الطلاق قبل أن ينكحها فالأحاديث الواردة في هذا الباب لا تخلو عن مقال لكن لها طرق عدة. هن جماعة من الصحابة وهى لا تقصر عن بلوغ رتبة الحسن لغيره فالعمل بها متعتم ولم يأت من خالفها بشيء إلا مجرد رأى محض ثم ان السيد لا يطلق عن عبده بل الطلاق الى العبد وذلك هو الاصل في الشريعة المطهرة فن زعم أنه يصح طلاق غير زوج فعليه الدليل •

(١) هذا صحيح وإذا وجب الفسخ عند تضرر الزوجة من ترك النكاح وهو الحاصل لكل امرأة يغيب زوجها الا فيما ندر فالاجل الذى يضرب لها لا تنتظاره ثم يجوز لها طلب اللبس بعده ؟ هذا هو مجال العلماء وموضع الاجتهاد ولم يرد في ذلك نص عن الشارع وآراء الصعابة ان هى الاجتهاد منهم والذى نعتقه حقا هو أن مرجع الامر للحاكم فله أن يقدر الوقت لها وذلك يختلف باختلاف الأزمان فاذا كان في عصر الصعابة مقدرا بأربع سنين كما ذهب اليه أو حكم به عمر بن الخطاب وهو انما قاله بما كان له من سلطة الحكم وعصرهم لم تكن فيه الاخبار مريضة التداول بين البلدان ومن الصعب وصول خبر من قطر الى آخر الا بعد مدة طويلة فقد يجوز في زماننا هذا أن يقدر الاجل بسنة واحدة وان ذهب اليه ذاهب كان مذهبا قريبا الى الحق ظاهر الصبغة وهو الذى نختاره والتوفيق من الله سبحانه

﴿فصلٌ وَيَقَعُ بِالْكِنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ﴾ لحديث عائشة عند البخاري وغيره «ان ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ودنا منها قالت أعوذ بالله منك فقال لها لقد عدت بعظيم الحق باهلك » وفي الصحيحين وغيرهما في حديث نخلف كعب بن مالك لما قيل له «ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يأمر بك أن تعتزل امرأتك فقال أطلقها أم ماذا أفعل قال بل اعتزلها فلا تقر بنها فقال لامرأته الحق باهلك » فافاد الحديثان أن هذه اللفظة تكون طلاقا مع القصد ولا تكون طلاقا مع عدمه ﴿و﴾ يقع الطلاق ﴿بِالتَّخْيِيرِ إِذَا اخْتَارَتْ الْفُرْقَةَ﴾ لقوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكِ إِن كُنْتُن تَرَوْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) الآية (وإن كنتم ترصدن الله ورسوله والدار الآخرة) الآية وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما «ان رسول الله ﷺ دعا نساءه لما نزلت الآية فغيرهن » وثبت في الصحيحين وغيرهما عن عائشة قالت «خيرنا رسول الله ﷺ فاخترناه فلم يعدّها شيئا » وفي المسألة خلاف وهذا هو الحق وبه قال الجمهور ﴿وَإِذَا جَعَلَهُ الزَّوْجُ إِلَى غَيْرِهِ وَقَعَ مِنْهُ﴾ لأنه توكل بالابقاع وقد تقرر جواز التوكيل من غير فرق بين الطلاق وغيره فلا يخرج من ذلك إلا ما خصه دليل وقد سأل أبو هريرة وابن عباس وعمرو بن العاص عن رجل جعل أمر امرأته بيد أبيه فأجازوا طلاقه كما أخرجه أبو بكر البرقاني في كتابه المخرج على الصحيحين ﴿وَلَا يَقَعُ بِالتَّحْرِيمِ﴾ لما في الصحيحين عن ابن عباس قال « اذا حرم الرجل امرأته فهي يمين يكفرها وقال لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » وأخرج عنه النسائي « انه أتاه رجل فقال اني جعلت امرأتى على حراما فقال كذبت ليست عليك بحرام ثم تلا هذه الآية (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ) عليك أغلظ الكفارة عتق رقبة » وأخرج النسائي أيضا بإسناد صحيح عن أنس « ان رسول الله ﷺ كانت له أمة يطؤها فلم تزل به عائشة وحفصة حتى حرماها على نفسه فانزل الله عز وجل (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ) الآية » وفي الباب روايات عن جماعة من الصحابة في تفسير الآية بمثل ما ذكر وفي هذه المسألة مذاهب قد ذكر الحافظ ابن القيم منها ثلاثة عشر مذهباً وقال انها تزيد على عشرين مذهباً والذي أرجحه منها هو أن التحريم

ليس من صرائح الطلاق ولا من كنيائاته بل هو بين من الايمان كما سماه الله عز وجل في كتابه فقال (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضات أزواجك والله غفور رحيم قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) فهذه الآية مصرحة بان التحريم بين والسبب وان كان خاصاً وهو العسل الذي حرمه على نفسه أو الأمة التي كان يطؤها فلا اعتبار بخصوص السبب فان لفظ ما أحل الله لك عام وعلى فرض عدم العموم فلا فرق بين الأعيان التي هي حلال وأخرج الترمذي عن عائشة قالت « آلى رسول الله ﷺ من نسائه فجعل الحرام حلالاً وجعل في اليمين كفارة » أي جعل الشيء الذي حرمه حلالاً بعد تحريمه وفي صحيح مسلم عن ابن عباس قال « اذا حرم الرجل امرأته فهي يمين يكفرها ثم قال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة » وفي الباب عن جماعة من الصحابة في تفسير الآية بمثل ما ذكرناه وبالجملة الحق ما ذكرناه وقد ذهب اليه جماعة من الصحابة ومن بعدهم جميع أهل الظاهر وأكثر أصحاب الحديث وهذا اذا أراد تحريم العين وأما اذا أراد الطلاق بلفظ التحريم غير قاصد لمعنى اللفظ بل قصد التسريح فلا مانع من وقوع الطلاق بهذه الكناية كسائر الكنيات (والرجل أحق بامرأته في عدة طلاقه راجعاً متى شاء اذا كان الطلاق رجعياً) الحديث ابن عباس عند أبي داود والنسائي في قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن) الآية قال « وذلك ان الرجل كان اذا طلق امرأته فهو أحق برجعنها وان طلقها ثلاثاً ففسخ ذلك الطلاق مرتان » وفي اسناده علي بن الحسين بن واقد وفيه مقال وأخرج الترمذي عن عائشة قالت « كان الرجل يطلق امرأته ماشاء أن يطلقها وهي امرأته اذا راجعها وهي في العدة وان طلقها مائة مرة أو أكثر حتى قال رجل لامرأته والله لا أطلقك فتبينني مني ولا أويك أبداً وقالت وكيف ذلك قل أطلقك فكلمت عدتك ان تنقضي راجعتك فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة فأخبرتها فسكت حتى جاء النبي ﷺ فأخبرته فسكت النبي ﷺ حتى نزل القرآن (الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان) قالت عائشة فاستأنف الناس الطلاق مستقبلاً من كان طلق ومن لم يكن طلق » وأخرج أبو داود وابن ماجه والبيهقي والطبراني عن عمران بن حصين « أنه سأل عن الرجل

يطلق امرأته ثم يقع بها ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها فقال طلقت لغير سنة وراجعت لغير سنة اشهد علي طلاقها وعلي رجعتها ولا تعد « ﴿وَلَا تَحِلُّ لَهُ﴾ بعد الثالثة حتى تنكح زوجاً غيره » لقول الله تعالى (حتى تنكح زوجاً غيره) ولما في الصحيحين وغيرهما من قوله ﷺ لامرأة رفاعة القرظي « لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك » وهو مجمع على ذلك •

﴿ بَابُ الْخُلْعِ ﴾

وفيه شناعة ما لأن الذي أعطاه من المال قد وقع في مقابلة المسيس وهو قوله تعالى (وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً) واعتبر النبي ﷺ هذا المعنى في اللعان حيث قال « ان صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها » ومع ذلك فربما تقع الحاجة إلى ذلك فذلك قوله تعالى (فلا جناح عليهما فيما افتدت به) قلت دلت الآية الأولى على النهي عن الخلع والثانية على جوازه فتكلم الفقهاء في ترتيبهما . قال البغوي وغيره اذا آذاها بمنع بعض حقوقها حتى ضجرت فاختلعت نفسها فهذا الفعل منه حرام ولكن الخلع نافذ لأن الله تعالى قال في صورة النهي « ولا تعضلوهن لتذهبن ببعض ما آتينموهن) والعضل التضيق والمنع وقال (وان أردتم استبدال زوج مكان زوج) وهذا اشارة إلى طموح بصره إلى غيرها من غير أن يرى منها التقصير . والخلع المباح بلا كراهية أن تكره المرأة صحبة الزوج ولا يمكنها القيام بأداء حقوقه فتخرج فتختلع نفسها لقوله تعالى (إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله) إلى أن قال (فلا جناح عليهما) ولتقريره ﷺ حبيبة بنت سهل على الخلع حين ذكرت الشقاق ولو اختلعت نفسها بلا سبب فجائز مع الكراهية لأن النبي ﷺ وأصحابه لم يقتشوا عن سبب الاختلاع من جانبها . وقد ثبت أن رسول الله ﷺ قال « أبغض الحلال إلى الله تعالى الطلاق » أقول في قولهم هذا الفعل منه حرام ولكن الخلع نافذ نظر لأن قوله تعالى لا تأخذوا منه شيئاً تأخذونه بهتاناً وأما مبينا وقوله ولا يحل لكم نصان في تحريم أخذ البذل وهو يقتضي بطلان العقد كما في كثير من مسائل البيوع فلما أن يكون العقد باطلاً من أصله أو

يمضي الطلاق ويرد عليها ما لها كما قال مالك والله تعالى أعلم . وافق أهل العلم على أنه ان طلقها على مال قبلت فهو طلاق بائن واختلفوا في الخلع فقال أبو حنيفة تطليقة بائنة وهو أصح قولي الشافعي وله قول انه فسخ وليس بطلاق ولا ينقص به العدد كذا في المسوى **﴿ وَإِذَا خَالَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ كَانَ امْرَأَهَا إِلَيْهَا ﴾** بعد الخلع **﴿ لَا تَرْجِعْ إِلَيْهِ بِمَجْرَدِ الرَّجْعَةِ وَلَا يَجُوزُ بِالْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ مَا لَمْ يَجَاوِزْ مَا صَارَ إِلَيْهَا مِنْهُ ﴾** لحديث ابن عباس عند البخاري وغيره « ان امرأة ثابت بن قيس بن شماس جاءت الى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله اني ما أعتب عليه في خلق ولا دين ولكني أكره الكفر في الاسلام فقال رسول الله ﷺ أتردن عليه حديثه قالت نعم فقال رسول الله ﷺ اقبل الحديقة وطلقها » وفي رواية لابن ماجه والنسائي باسناد رجاله ثقات « انها قالت لا أطيقه بنفسي فقال لها النبي ﷺ أتردن عليه حديثه قالت نعم فأمره رسول الله ﷺ أن يأخذ الحديقة ولا يزداد » وفي رواية للدارقطني باسناد صحيح « أن أبا الزبير قال انه كان أصدقها حديثه فقال النبي ﷺ أتردن عليه حديثه التي أعطاك قالت نعم وزيادة فقال النبي ﷺ أما الزيادة فلا ولكن حديثه قالت نعم » فهذه الفرقة انما كانت بسبب ما اقتدت به المرأة فلم يكن أمرها اليها كانت الفدية ضائعة وقد أفاد ما ذكرناه أنه لا يجوز للزوج أن يأخذ منها أكثر مما صار اليها منه . وقد ذهب الى هذا علي وطاوس وعطاء والزهري وأبو حنيفة وأحمد وإسحق . وذهب الجمهور الى أنه يجوز أن يأخذ منها زيادة على ما أخذت منه استدلالا بقوله تعالى (فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) فانه عام للقليل والكثير . ويجب أن الروايات المنضمة للنهي عن الزيادة مخصصة لذلك كحديث « أما الزيادة فلا » صححه الدارقطني فصلح لتخصيص ذلك العموم كما هو الحق عند الماتن رحمه الله من جواز تخصيص عموم القرآن بالآحاد . ومذهب الصحابة فمن بعدهم في هذا مختلفة بمسوّطة في المطولات . وأما ما أخرجه البيهقي عن أبي سعيد الخدري قال « كانت أختي تحت رجل من الانصار فارتقا الى رسول الله ﷺ فقال لها أتردن حديثه قالت وأزيد عليها فردت عليه حديثه وزادته » ففي اسناده ضعف مع أنه لا حجة فيه لأنه لم يقررها على تسليم الزيادة وأيضا قوله تعالى (ولا

يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتوهن شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله (يدل على منع الأخذ مما آتوهن إلا مع ذلك الأمر فلا بأس بأن يأخذوا مما آتوهن لا كله فضلا عن زيادة عليه ﴿ وَلَا بَدُءٌ مِنَ التَّرَاضِي بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ عَلَى الْخُلْعِ أَوْ إِنْ زَامَ الْحَاكِمَ مَعَ الشَّقَاقِ بَيْنَهُمَا ﴾ لقوله تعالى (فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير) وأما اعتبار الزام الحاكم فلا ارتفاع ثابت وأمراته الى النبي ﷺ والزامه بأن يقبل الحقيقة ويطلق ولقوله تعالى (وإن خفتم شقاق بينهما فابسئوا حكما من أهله وحكما من أهلها) وهذه الآية كما تدل على بحث حكيم تدل على اعتبار الشقاق في الخلع ويدل على ذلك أيضا قوله تعالى (ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتوهن شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله) ويدل عليه قصة امرأة ثابت المذكورة وقولها أكره الكفر بعد الإسلام وقولها لا أطيقه بغضا فلهدا اعتبرنا الشقاق في الخلع ﴿ وَهُوَ فُسْخٌ ﴾ وليس بطلاق ولكن قال الماتن رحمه الله في حاشية الشفاء بخلاف ما قال مهنا ورجح أن الخلع طلاق وليس بفسخ وقال هذا هو الحق لأن الله سبحانه ذكر أحكام الخلع بعد قوله (الطلاق مرتان) والضائر من آيات الاختلاع راجعة الى ذلك كقوله (الا أن يخافا ألا يقيما حدود الله) وقوله (فلا جناح عليهما فبما افتدت به) وقد سماه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طلاقا كما في صحيح البخاري وغيره فانه قال لثابت بن قيس « اقبل الحقيقة وطلقها تطليقة » ولا يعارضه ما روى في سنن النسائي « انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمرها أن تعتد بحیضة » وكذلك في سنن أبي داود لأنه لا ملازمة بين الاعتداد بحیضة وبين الفسخ بل اذا ورد في بعض المطلقات ما يدل على مخالفة عدتها لمدة سائر المطلقات المصرح بها في القرآن كان ذلك مخصصا لعموم المدة وقد أطال ابن القيم الكلام على ذلك ورجح أن الخلع فسخ ولم يأت يبرهان يشق سوى ما ذكرنا من أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لها أن تعتد بحیضة وهو في غير محل النزاع كما عرفت انتهى ثم رجح في فتاواه المسماة بالفتح الرباني كون الخلع فسخا وقال الظاهر أنه فسخ لا طلاق وهو قول جماعة من العلماء منهم ابن عباس رواه عنه ابن عبد البر في التمهيد وكذلك رواه عن أحمد واسحق وداود وهو قول الصادق والباقر وأحمد قول الشافعي ومن قال بذلك لم يشترط فيه أن يكون للسنة وأجازه في الحيض وأوقعه وان

كان لا يرى وقوع الطلاق البدعي واحتجوا لذلك بقول الله تعالى (الطلاق مرتان) ثم ذكر الافتداء ثم عقبه بقوله (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) فلو كان الافتداء طلاقا لكان الطلاق الذي لا تحل له إلا بعد زوج هو الطلاق الرابع وبحديث الربيع «انها اختلعت على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأمرها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أو أمرت ان تعتد بحيضة» أخرجه الترمذي وبحديث ابن عباس الآتي في قصة امرأة ثابت بن قيس قال العلامة محمد بن ابراهيم الوزير بحثت عن رجال الحديثين معا فوجدتهم ثقات ولحديث رواه مالك عن حبيبة بنت سهل الانصاري «انها قالت للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يا رسول الله كل ما أعطاني عندي فقال النبي ﷺ ثابت خذ منها فأخذ وجلست في أهلها» قال ابن عبد البر لم يختلف على مالك في هذا الحديث وهو حديث مسند صحيح ووجه دلالة أنه لم يذكر فيه طلاقا ولا زاد على الفرقة ويدل على ذلك من النظر أنه لا يصح أن يجعله طلاقا بائنا ولا رجعيا أما الأول فلأنه خلاف الظاهر لأنها تطليقة واحدة وأما الثاني فلأنه اهدار لمال المرأة الذي دفعته لحصول الفرقة ولا يرد على هذا أعني الاكتفاء في العدة بحيضة قول الله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) لأن الخلع عندهم فسخ لا طلاق فلا يندرج تحت عمومهما سلطنا فالآية في الطلاق الرجعي بدليل آخرها وهو قوله تعالى (وبولتهن أحق بردهن) سلطنا فالآية عامة وأدلتنا خاصة وذهب الجمهور الى أنه طلاق مستدلين بحديث ابن عباس عند البخاري وأبي داود بلفظ «طلقها تطليقة» قلنا ثبت من حديث المرأة نفسها عند الموطأ وأبي داود والنسائي بلفظ «وخل سبيلها» وعند أبي داود من حديث عائشة بلفظ «وصاحب القصة أخص بها» قال ابن القيم رحمه الله لا يصح عن صحابي أنه طلاق البتة وقال الخطابي في معالم السنن انه احتج ابن عباس على انه ليس بطلاق بقوله تعالى (الطلاق مرتان) انتهى ومخالفة الراوي لما روى دليل على علمه بناسخ لوجوب حمله على السلامة قال الترمذي قال أكثر أهل العالم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أن عدة المختلعة عدة الطلاق قلت قد عرفت أن ابن القيم قال انه لم يصح عن صحابي وعرفت الأدلة الدالة على ان العدة بحيضة ولا حجة في أحد غير الشارع قال العلامة محمد بن ابراهيم

الوزير وقد استدل الزيدية في أنه طلاق بثلاثة أحاديث وأجاب عنها بوجوه حاصلها أنها مقطوعة الأسانيد وأنها معارضة بما هو أرجح وإن أهل الصحاح لم يذكروها واختلف العلماء أيضا في شروط الخلع فالزيدية جعلوا منها النشوز وهو قول داود الظاهري والجمهور على أنه ليس بشرط وهو الحق لأن المرأة اشترت الطلاق بما لها ولذلك لم تحمل فيه الرجعة على القول بأنه طلاق قال العلامة ابن الوزير ثم تأملت فإذا الأمر المشروط فيه خوف أن لا يقيا حدود الله هو طيب المال للزوج لا الخلع لقوله تعالى (فإن ختم أن لا يقيا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) ولم يقل في الخلع يوضحه أنه لو ضارها حرم عليه لقوله تعالى (ولا تمضواهن لتذهبن ببعض ما آتينوهن) انتهى ثم قال في السيل الجرار بعد ذكر أدلة الفريقين الدالة على أن الخلع طلاق أوفسخ ماله هذه الأحاديث تدل على أنه فسخ لا طلاق قال والذي ينبغي الجمع به هو أن عدة الخلع حيضة لا غير وليس الغير سواء كان بلفظ الطلاق أو بغيره مما يشعر بتغلية السبيل أو تركها وشأنها من دون أن يجري منه لفظ قط قد يكون الوارد في هذا الطلاق الكائن في الخلع مخصوصا لما ورد في عدة المطلقة فتكون عدة الطلاق ثلاثة قروء إلا إذا كان الطلاق مع الافتداء فإنه حيضة واحدة ولا تحسب عليه طلقة إلا إذا جاء بلفظ الطلاق أو بما يدل عليه لا إذا لم يقع منه لفظ البتة بل تركها وشأنها فإن هذا لا يحسب عليه طلاقا وبهذا التقرير تجتمع الأدلة ويرتفع الاشكال على كل تقدير وأما كونه يمنع الرجعة فلما قدمنا أن الطلاق لا يتبع الطلاق انتهى **«وَعِدَّتُهُ حَيْضَةً»** لحديث الرقيم بنت معوذ عند النسائي في قصة امرأة ثابت **«إن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له خذ الذي لها عليك واخل سبيلها قل نعم»** فأمرها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تعتد بحيضة واحدة وتلحق بأهلها **«ورجال أسناده كلهم ثقات ولها حديث آخر عند الترمذي والنسائي وابن ماجه «إن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمرها أن تعتد بحيضة وفي أسناده محمد بن اسحق وقد صرح بالتحديث وأخرج أبو داود والترمذي وخسنة عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس اختلفت من زوجها فأمرها النبي **ﷺ** أن تعتد بحيضة»** وأخرج الدار قطني والبيهقي بأسناد صحيح عن أبي الزبير وفيه فأخذها واخل سبيلها

قال الدارقطني سمع أبو الزبير من غير واحد فهذه الأحاديث كما تدل على أن العدة في الخلع حيضة تدل على أنه فسق لأن عدة الطلاق ثلاث حيض وأيضا تخلية السبيل هي الفسق لا الطلاق وأما ما وقع في بعض روايات الحديث « انه طلقها تطليقة فقد أجيب عن ذلك بجوابات طويلة قد أودعها الماتن في شرح المنتقى فليرجع اليه. قال ابن القيم واختلف الناس في عدة المختلعة فذهب إسحق وأحمد في أصح الروايتين عنه دليلا أنها تعد بحیضة واحدة وهو مذهب عثمان بن عفان وعبد الله بن عباس وقد حكى إجماع الصحابة ولا يعلم لها مخالف وقد دلت عليه سنة رسول الله ﷺ الصحيحة دلالة صريحة وعذر من خالفها أنها لم تبلغه أولم تصح عنده أو ظن الإجماع على خلاف موجبها فهذا القول هو الراجح في الآثار والنظر أما رجحانه أثرا فإن النبي ﷺ لم يأمر المختلعة قط أن تعد بثلاث حيض بل قد روى أهل السنن عنه من حديث الربيع بنت معوذ وحديث امرأة ثابت بن قيس المتقدمة وهذه الأحاديث لها طرق يصدق بعضها بعضها فيمكن في ذلك فتاوى رسول الله ﷺ قال أبو جعفر النحاس في كتاب الناسخ والمنسوخ هو إجماع من الصحابة انتهى حاصله •

﴿ بَابُ الْإِيْلَاءِ ﴾

﴿ هُوَ أَنْ يَخْلَفَ الزَّوْجُ مِنْ جَمِيعِ نِسَائِهِ أَوْ بَعْضِهِنَّ لَا أَقْرَبَ مِنْهُ ﴾ وهو ظاهر • ﴿ قَدْ قُتَّ بِدُونِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ اعْتَزَلَ حَتَّى يَنْقُضَ مَا وَقَّتَ بِهِ ﴾ لما ثبت في الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ آلى من نسائه شهرا ثم دخل بهن بعد ذلك » • ﴿ وَإِنْ وَقَّتَ بِأَكْثَرِ مِنْهَا خَيْرٌ بَعْدَ مُضِيِّهَا بَيْنَ أَنْ يَنْفِيَ أَوْ يُطَلِّقَ ﴾ لقوله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) الآية وقد أخرج البخاري عن ابن عمر قال « إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق » قال البخاري ويذكر ذلك عن عثمان وعلى وأبي الرداء وعائشة واثني عشر رجلا من أصحاب النبي ﷺ. وأخرج الدارقطني عن سليمان بن يسار قال أدركت بضعة عشر رجلا من أصحاب النبي ﷺ كلهم يوقفون المولى وأخرج أيضا عن سهل بن أبي صالح عن أبيه قال سألت أبا عبد الله عشرين رجلا من أصحاب النبي ﷺ عن رجل

يولى قالوا ليس عليه شيء حتى يمضى أربعة أشهر فيوقف قن فاه والا طلق . قال
 في المسوى اختلفوا فيها اذا انقضت أربعة أشهر وهو لم ينفى . قال الشافعى لا يقع
 الطلاق بمضيها بل يوقف فاما أن ينفى ويكفر عن يمينه أو يطلق قن طلق فيها
 والا طلق عليه السلطان . وقال أبو حنيفة اذا انقضت أربعة أشهر وقعت عليها طلقة
 بائنة . وقال سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن يقع عليها طلقة رجعية انتهى .
 قال الماتن وقد اختلف في مقدار مدة الايلاء فذهب الجمهور الى أنها أربعة أشهر
 فصاعداً . قالوا قن حلف على أنقص منها لم يكن مولياً واحتجوا بالآية وهي لا
 تدل على مطلوبهم لأنها لبيان المدة التي تضرب للمولى لينف . بعدها أو يطلق
 وقد وقع منه ﷺ الايلاء شهراً ودخل على نسائه بعده فلو كان الايلاء أربعة
 أشهر فصاعداً ولا يصح أقل منها لم يقع منه ﷺ ذلك . وقد ذهب الى جواز
 الايلاء دون أربعة أشهر جماعة من أهل العلم وهو الحق وأما لزوم الحلد اذا نكحت
 فقد أوضح ابن القيم في المهدى هذا البحث بما لا مزيد عليه فليراجع فانه لا يستغنى
 عنه . قال في المسوي ايلاء العبد نحو ايلاء الحر وهو عليه واجب وايلاء العبد شهران
 قلت وعليه مالك أن مدة الايلاء تنتصف برق الرجل . وقال أبو حنيفة مدة الايلاء
 تنتصف برق المرأة وقال الشافعى الحر والعبد في مدة الايلاء سواء انتهى *

﴿ باب الظَّهَار ﴾

﴿ وَهُوَ قَوْلُ الزَّوْجِ لَامْرَأَتِهِ أَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي أَوْ ظَاهِرَتِكَ أَوْ
 نَحْوِ ذَلِكَ فَيَجِبُ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا أَنْ يَكْفُرَ بِعَتَقِ رَقَبَةٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ
 قَلِيبُ مَسْكِينًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَلِيبُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعِينَ ﴾ وانما جعلت
 كفارة هذه لأن من مقاصد الكفارة أن يكون بين عيني المكلف ما يكبه عن
 الاقتحام في الفعل خشية ان يلزمه ذلك ولا يمكن ذلك الا بكونها طاعة شاقة تغلب
 على النفس إما من جهة كونها بذل ما تشع به أو من جهة مقاصاة جوع أو عطش
 مفرطين والدليل على ما اشتبه عليه هذا الباب من التكفير على هذا الترتيب ما في

القرآن الكريم (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يتاسا ذلكم نوعظون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتاسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود الله وللكافرين عذاب أليم) وقد بينه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في قصة سلمة بن صخر لما ظاهر من امرأته ثم وطئها فقال له رسول الله ﷺ « أعتق رقبة فقال لا والذي بعثك بالحق ما أصبحت أملك غيرها وضرب صفحة رقبته قال فصم شهرين متتابعين قال قلت يا رسول الله وهل أصابني ما أصابني الا في الصوم قال فتصدق قال والذي بعثك بالحق لقد بتنا ليلتنا ما لنا عشاء . قال اذهب الى صاحب صدقة بنى زريق فقل له فليدفعها اليك فأطعم منها وسقما من تمر ستين مسكينا ثم استمع بسائره عليك وعلى عيالك » أخرجه احمد وأبوداود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه وابن خزيمة وابن الجارود، وفي لفظ لأبي داود « فقال رسول الله ﷺ كاه أنت وأهلك » وأخرج نحوه أهل السنن وصححه الترمذي من حديث ابن عباس وصححه أيضا الحاكم . قال ابن حجر رجاله ثقات لكن أعلاه أبوحاتم والنسائي بالارسال . وقال ابن حزم رواه ثقات ولا يضره ارسال من أرسله وللحديثين شواهد . وأخرج نحوه أبوداود وأحمد من حديث خولة بنت مالك بن ثعلبة . وأخرج ابن ماجه نحوه من حديث عائشة . وأخرجه الحاكم أيضا وقد قام الاجماع على أن الكفارة تجب بعد العود لقوله تعالى (ثم يعودون لما قالوا) واختلاف أهل العلم هل العلة في وجوبها العود أو الظهار واختلفوا أيضا هل المحرم الوطء فقط أم هو مع مقدماته فذهب الجمهور الى الثاني لقوله تعالى (من قبل أن يتاسا) وذهب البعض الى الأول قالوا لأن المسيس كناية عن الجماع واختلفوا في العود ما هو فقال قتادة وسعيد بن جبير وأبو حنيفة وأصحابه انه ارادة المسيس لما حرم بالظهار لأنه اذا أراد فقد عاد من عزم الترك الى عزم الفعل سواء فعل أم لا . وقال الشافعي بل هو امسا كما بعد الظهار وقتا يسم الطلاق ولم يطلق اذ تشبيها بالام يقتضى اباتها وامسا كما تقيضه وقال مالك وأحمد بل هو العزم على الوطء فقط وان لم يطأ وقد وقع الخلاف أيضا اذا وطئ

المظاهر قبل التكفير قليل يجب عليه كفارتان وقيل ثلاث وقيل تسقط الكفارة
 وذهب الجمهور الى أن الواجب كفارة واحدة وهو الحق كما تفيد الأدلة المذكورة *
 واعلم أن الرقبة وإن كانت مطلقة في كفارة الظهار فقد ورد ما يدل على اعتبار كونها
 مؤمنة وليس ذلك الدال على اعتبار الإيمان هو ما وقع في القرآن في كفارة القتل لما
 تقرر في الأصول أن المختلفين سبباً لا يصح تقييد أحدهما بالآخر بل الدال على ذلك
 هو سؤاله ﷺ لمن قال عليه رقبة عن إيمانها وقوله لما أين الله ومن أفا ثم قال أعتقها
 فاتها مؤمنة كما في حديث معاوية بن الحكم السلي ولم يستفصله ﷺ عن وجوب
 تلك الرقبة عليه هل هو عن كفارة ظهار أو قتل أو بين أو غير ذلك وقد تقرر أن ترك
 الاستفصال ينزل منزلة العموم إذا كان في مقام الاحتمال (١) ﴿وَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ
 يُعَيِّنَهُ مِنْ حَدَقَاتِ الْمُسْلِمِينَ إِذَا كَانَ قَعِيرًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الصَّوْمِ وَلَهُ أَنْ يَصْرِفَ
 مِنْهَا لِنَفْسِهِ وَوَعِيَالِهِ وَإِذَا كَانَ الظَّهَارُ مُؤْتًا فَلَا يَرْفَعُهُ إِلَّا أَنْقِضَاةَ الْوَقْتِ ﴾
 لتقريره ﷺ سلمة بن صخر لما قال له انه ظاهر من امرأته حتى ينسلخ رمضان وهو
 في مسند أحمد وسنن أبي داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه ابن خزيمة وابن
 الجارود كما تقدم وظاهر القرآن أنه لا يوجب الكفارة إلا العود فالظهار المؤقت إذا
 انقضى وقته لم يكن إرادة الوطء عوداً فلا يجب فيه كفارة وأما إذا كان الموجب
 للكفارة قول المنكر والزور فهي واجبة في مطلق ومؤقت لأنه قد وقع القول بمجرد
 إيقاع الظهار ﴿وَإِذَا وَطِئَ قَبْلَ أَنْقِضَاةِ الْوَقْتِ أَوْ قَبْلَ التَّكْفِيرِ كَفَّ حَتَّى يُكْفَرَ فِي
 الْمَطْلُوقِ أَوْ يَنْقَضِيَ وَقْتُ الْمَوْقَّتِ ﴾ لحديث ابن عباس « أن النبي ﷺ قال
 المظاهر الذي وطئ امرأته لا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله » أخرجه أهل السنن
 وصححه الترمذي والحاكم وظهار العبد نحو ظهار الحر وصيام العبد في الظهار شهران *
 كالجر بالاتفاق *

(١) هذا عموم ضعيف جداً لا احتمال أن يكون الراوي مختصراً الحديث وأن يكون معاوية بن الحكم
 بين سبب وجوب الرقبة والقرآن دل على وجوب رقبة من غير قيد فن زاد شرطاً فليأت بدليل صريح
 في كفارة الظهار

﴿ بَابُ اللَّعَانِ ﴾

والأصل فيه أنه أيمان مؤكدة تبرئ الزوج من حد القذف وتثبت اللوث عليها تجبس لأجله ويضيق عليها به فإن نكل ضرب الحد وأيمان مؤكدة منها تبرئها فإن نكلت ضربت الحد وبالجملة فلا أحسن فيما ليس فيه بينة وليس مما يهدر ولا يسمع من الأيمان المؤكدة ﴿ إِذَا رَمَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالزَّنا ﴾ حكم اللعان المذكور في الكتاب العزيز قال الله تعالى (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين) واستفاض حديث عويمر العجلاني وهلال ابن أمية ﴿ وَلَمْ تُقَرِّ بِذَلِكَ وَلَا رَجَعَ عَنْ رَمِيهِ ﴾ لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يبحث المتلاعنين على ذلك في الصحيحين وغيرها « انه وعظ الزوج وذكره وأخبره ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ثم وعظ المرأة وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة » فإذا أقرت المرأة كان عليها حد الزاني المحصن إذا لم يكن هناك شبهة وإذا أقر الرجل بالكذب كان عليه حد القذف ﴿ لَا عَنَهَا فَيَشْهَدُ الرَّجُلُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ثُمَّ تَشْهَدُ الْمَرْأَةُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ وقد نطق بذلك الكتاب العزيز والسنة المطهرة في ملاعنته صلى الله تعالى عليه وسلم بين عويمر العجلاني وامراته وبين هلال بن أمية وامراته ﴿ ويفرق الحاكم بينهما وتحرم عليه أبدأ ﴾ لحديث سهل بن سعد عند أبي داود قال « مضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبدأ » وفي حديث ابن عباس عند الدارقطني « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال : المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبدأ » وأخرج نحوه عنه أبو داود وفي الصحيحين وغيرهما « أن عويمراً طلق امرأته ثلاث تطليقات قبل أن يأمره صلى الله تعالى عليه

وآله وسلم قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين ﴿ وَيَلْحَقُ الْوَلَدُ بِأُمِّهِ قَطُّ وَمَنْ رَمَاهَا بِهِ فَهُوَ قَازِفٌ ﴾ لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في ولد المتلاعنين انه يرث أمه وترثه أمه ومن رماها به جلد ثمانين » أخرجه احمد وفي اسناده محمد بن اسحق وبقية رجاله ثقات . ويؤيد هذا الحديث الأدلة الدالة على ان الولد للفراس ولا فراس هنا . والأدلة الدالة على وجوب حد القذف . والملاعنة داخلة في المحصنات لم يثبت عليها ما يخالف ذلك وهكذا من قذف ولدها فانه كقذف أمه يجب الحد على القاذف .

﴿ بابُ العِدَّة ﴾

وكانت من المشهورات المسلمة في الجاهلية وكانت مما يكادون يتركونه وكان فيها مصالح كثيرة فأقرها الشارع ﴿ هي للطلاق من الحامل بالوضع ﴾ لقوله تعالى (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) ﴿ ومن الحائض ثلاث حيض ﴾ لقوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) والقروء هي الحيض كما تقدم في قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « دعى الصلاة أيام أقرائك » والقروء وان كان في الاصل مشتركاً بين الأطهار والحائض لكنه هنا قد دل الدليل على أن المراد أحد معني المشترك وهو الحيض لقوله ﷺ « تمتد بثلاث حيض » وقوله تجلس أيام أقرائها وقوله « وعدتها حيضتان » وسيأتى ﴿ ومن غيرهما ﴾ أى غير الحامل والحائض وهي الصغيرة والكبيرة التى لا حيض فيها أو التى انقطع حيضها بعد وجوده فانها تمتد ﴿ بثلاثة أشهر ﴾ لقوله تعالى (واللاتى يثن من الحيض من نسائكم ان اربتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتى لم يحضن) الآية . وقد وقع الخلاف في منقطعة الحيض لعارض قليل انها تربص حتى يعود فتعتد بالحيض أو تياس فتعتد بالأشهر والحق ما ذكرناه لأنه يصدق عليها عند الانقطاع انها من اللاتى لم يحضن ﴿ وللوفاة بأربعة أشهر وعشراً ﴾ لقوله تعالى (والذين يتوفون منكم وينذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً) هذا في غير الحامل ﴿ وإن كانت حاملاً فبالوضع ﴾ لقوله تعالى (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) وقد بين

ذلك النبي ﷺ أكل بيان . ففي الصحيحين وغيرهما من حديث أم سلمة « أن امرأة من أسلم يقال لها سبيعة كانت تحت زوجها فتوفى عنها وهي حبلى فخطبها أبو السنايل بن بعلك فأبت أن تنكحه فقال والله ما يصلح أن تنكحي حتى تمتدي آخر الأجلين فمكثت قريباً من عشر ليال ثم نفست ثم جاءت إلى النبي ﷺ فقال انكحي » وأخرج البخاري عن ابن مسعود في المتوفى عنها زوجها وهي حامل قال « أتجعلون عليها التغليظ ولا تجعلون لها الرخصة لنزلت سورة النساء القصرى بعد الطولى (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) » وقد أخرج أحمد والدارقطني عن أبي بن كعب رضى الله عنه قال « قلت يا رسول الله (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) للمطلقة ثلاثاً وللمتوفى عنها قال هي للمطلقة ثلاثاً وللمتوفى عنها » وأخرجه أبو يعلى والضياء في المختارة وابن مردويه وفي اسناده المثنى بن الصباح وثقه ابن معين وضعفه الجمهور وقد أخرج ابن ماجه عن الزبير بن العوام « أنها كانت عنده أم كلثوم بنت عقبة فقالت له وهي حامل طيب نفسي بتطليقة فطلقها تطليقة ثم خرج إلى الصلاة فرجع وقد وضعت فقال ما لها قد خدعتني خدعها الله ثم أتى النبي ﷺ فقال سبق الكتاب أجله أخطبها إلى نفسها » ورجال اسناده رجال الصحيح إلا محمد بن عمر بن هياج وهو صدوق لا بأس^(١) به وقد تمسك بعض الصحابة بالآيتين فجعل عليها أطول الأجلين فقال إذا وضعت قبل مضي أربعة أشهر وعشر لم تنقض عدتها حتى تمضي أربعة أشهر وعشر وإذا انقضت الأربعة الأشهر وعشر ولم تضع لم تنقض العدة حتى تضع وبه قال جماعة من أهل العلم والحق أن عدة الحامل بالوضع في الطلاق والوفاة للأدلة التي ذكرناها وهي نصوص في محل النزاع ومبينة للمراد قال ابن القيم وقد كان بين السلف نزاع في المتوفى عنها أنها تربص أبعد الأجلين ثم حصل الاتفاق على انقضائها بوضع الحمل وأما عدة الوفاة فتجب بالموت سواء دخل بها أولم يدخل كما دل عليه عموم القرآن والسنة الصحيحة واتفاق الناس انتهى (ولا عدة على غير مدخولة) لقوله تعالى في غير المسوسات (فإلکم علیہن من عدة تعتدونها) (والأمة) أي

(١) ذكر الشوكاني في نيل الأوطار أن فيه انقطاعاً لأن راويه ميمون بن مهران لم يسمع من الزبير بن العوام (ج ٤ ص ٨٤)

عندها **﴿ كَلْبُورَةٌ ﴾** لأن حديث عائشة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان » أخرجه الترمذى وأبو داود والبيهقى قال فيه أبو داود هو حديث مجهول وقال الترمذى حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر بن أسلم ومظاهر لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث انتهى. وأخرج ابن ماجه والدارقطنى ومالك فى الموطأ والشافعى من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « طلاق الامة اثنتان وعدتها حيضتان » وفي اسناده عمرو ابن شبيب وعطية العوفى وهما ضعيفان وصحح الدارقطنى أنه موقوف على ابن عمر وأخرج الدارقطنى من حديث ابن مسعود وابن عباس الطلاق بالرجال والعدة بالنساء وقد أعل بالوقف وأخرج أحمد عن على بنحو ذلك وإذا كان الصحيح الوقف فيما عدا حديث عائشة فلم يكن فى الباب ما تقوم به الحجة لان حديث عائشة ضعيف كما عرفت فوجب الرجوع الى أدلة الكتاب والسنة المشتملة على تفصيل العدد وهي غير مختصة بالجزائر **﴿ وعلى المعتدة لا وفاق ترك التزنى ﴾** لحديث أم سلمة فى الصحيحين « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يعمل لامرأة مسلمة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحمد فوق ثلاثة أيام الا على زوجها أربعة أشهر وعشرا » وفى الباب عن أم حبيبة وزينب بنت جحش فى الصحيحين وغيرهما وفيهما أيضا من حديث أم سلمة « أن امرأة توفى زوجها نخشوا على عينها فأتوا رسول الله ﷺ فاستأذنوه فى الكحل فقال لا تكحل كانت احدا كن تمكث فى شر أحلاسها ^(١) أو شر يلبسها ^(٢) فإذا كان حول فر كلب رمت ببعرة ^(٣) فلا حتى تضى أربعة أشهر وعشر » وفى الصحيحين من حديث أم عطية قالت « كنا نهى أن نحمد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا ولا نكحل ولا نطيب ولا نلبس ثوبا مصبوغاً الا ثوب عصب ^(٤) » وقه

(١) الاحلاس جمع حلس بكسر الحاء واسكان اللام وهو الثوب الرقيق

(٢) هو أضعف موضع فيه كالأمكنة البظلمة ونحوها

(٣) كذا كانت عاداتهن فى الجاهلية تمكث المتوفى عنها سنة ثم ترمى ببعرة اذا مر عليها كلب وبه يخرج من احادها

(٤) يفتح العين واسكان الصاد المهملتين : قال فى اللسان : (العصب برود يمنية يمصب عزها أى يجمع ويشد ثم يضع وينسج فأتى نموشيا لبقاء ما عصب منه أى يمسح) يأخذه صبيح

رخص لنا عند الطهر اذا اغتسلت احدانا من محيضها في نبذة من كست أظفار «
وفي الباب أحاديث وقدروي ما يعارض هذه الأحاديث فأخرج أحمد وابن حبان وصححه
من حديث أسماء بنت عميس «قالت دخل علي رسول الله ﷺ لليوم الثالث من قتل
جعفر بن أبي طالب قال لا تحبدي بعد يومك هذا « وهي كانت امرأته بالاتفاق وقد
أجيب بأنه حديث شاذ يخالف للأحاديث الصحيحة وقد وقع الاجماع على خلافه
وقيل انه منسوخ وقد أعله البيهقي بالاتقطاع وهذه الأحاديث المؤقتة في الاحداد
اربعة أشهر وعشر هي في غير الحامل وأما هي فعلها ذلك حتى تنقضي عتتها بالوضع
ثم الاحداد انما يكون الموت لا لغيره لانه التظهر بما يدل على الحزن والكآبة لمفارقة
الزوج بالموت لا لمطلق المفارقة بالطلاق وغيره لانه لم يرد فيه شيء ولا فعلته النساء
في أيام النبوة والخلفاء الراشدين فمن ادعى وجوبه على غير الميمنة فنحن نطالبه بالدليل
﴿والمكث في البيت الذي كانت فيه عند موت زوجها أو بلوغ خبره﴾
لحديث فريمة بنت مالك عند أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم
قالت « خرج زوجي في طلب أعلاج ^(١) له فأدركهم في طريق القدوم ^(٢) قتلوه
فأتى نعيه وأنا في دار شامسة من دور أهلي فأتيت النبي ﷺ فذكرت ذلك له فقلت
أن نعي زوجي أتاني في دار شامسة عن أهلي من دور أهلي ولم يدع نفقة ولا مالا ورثته
وليس المسكن له فلو تحولت الى أهلي واخوتي لكان أرفق بي في بعض شأني قال تحولى
فلما خرجت الى المسجد أو الى الحجرة دعاني أو أمرني فدعيت فقال أمكني في بيتك
الذي أتاك فيه نعي زوجك حتي يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر
وعشرا « وفي بعض الفاظه انه أرسل اليها عثمان بعد ذلك فأخبرته فأخذ به وقد أعل
هذا الحديث بما لا يقدح في الاحتجاج به وأخرج النسائي وأبو داود وهزاه المنذرى
الى البخارى عن ابن عباس « في قوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا
وصية لآزواجهم متابعا الى الحول غير اخراج) نسخ ذلك بآية الميراث بما فرض الله
تعالى لها من الربع والثلث ونسخ أجل الحول أن جعل أجلها أربعة أشهر وعشرا «

(١) الا علاج العيبد (٢) بفتح القاف وتخفيف الدال : جبل بالحجاز قرب المدينة

وقد ذهب الى العمل بحديث فريه جماعة من الصحابة فمن بعدهم وقد روى جواز الخروج للعذر عن جماعة من الصحابة فمن بعدهم ولم يأت من أجاز ذلك بحجة تصلح لمعارضة حديث فريه وغاية ما هناك روايات عن بعض الصحابة وليست بحجة لاصحها اذا عارضت المرفوع. وأخرج الشافعي وعبد الرزاق عن مجاهد مرسلًا « ان رجالا استشهدوا بأحد فقال نساؤهم يا رسول الله انا نستوحش في بيوتنا أفنيت عند إحدانا فأذن لمن أن يتحدث عن عند احدها فن إذا كان وقت النوم تأوى كل واحدة الى بيتها » وهذا مع ارساله لا تقوم به الحجة وأما أنها لا تعتمد بما مضى من الأيام قبل العلم وبعد الطلاق أو نحوه فلا وجه له لأن مشروعية العدة لم يشترطها الشارع بعلم المعتدة إنما ضرب للعدة مقادير كما في القرآن فإذا مضت تلك المقادير من يوم الطلاق أو الموت انقضت العدة ومن زعم أنه لا يحتسب بجميع العدة أو ببعضها قبل العلم فعليه الدليل لأنه يدعى اما فقد شرط أو وجود مانع وكلاهما خلاف الأصل ثم الفرق بين بعض المعتدات دون بعض في اعتبار العلم وعدمه كما وقع في كتب الفروع لا مستند له الا خيالات مختلفة •

﴿ فصل في وجوب استبراء الأئمة المسيية والمشتراة ونحوهما بحيضة إن كانت حائضاً والحامل بوضع الحمل ﴾ لما أخرجه احمد وأبو داود والحاكم وصححه من حديث أبي سعيد « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في سبايا أوطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حيضة » ولما أخرجه مسلم وغيره « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يلعن الرجل الذي أراد وطء امرأة حامل من السبي لعنة تدخل معه قبره » وأخرج الترمذي من حديث العرياض بن سارية « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرم وطء السبايا حتى يضعن ما في بطونهن » وأخرج ابن أبي شيبة من حديث علي قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن توطأ حامل حتى تضع ولا توطأ حائل حتى تستبرأ بحيضة » وفي اسناده ضعف وانقطاع. وأخرج احمد والطبراني قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقعن رجل على امرأة وحملها لغيره » وفي اسناده بقية والحجاج بن أرطاة وهما مدلسان وهو يشمل المسيية وغيرها كالشتراة والموهوبة وكذلك حديث شرويع (م ١٠ - ج ٢ الروضة الندية)

ابن ثابت عن النبي ﷺ قال « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي مائه ولد غيره » أخرجه أحمد والترمذي وأبوداود وابن أبي شيبة والدارمي والطبراني والبيهقي والضياء المقدسي وابن حبان وصححه والبزار وحسنه وهو كما يتناول الحامل المشتراة ونحوها كذلك يتناول من يجوز حملها من الغير كائنا من كان لأن العلة كونه يسقى بمائه ولد غيره . وأخرج الحاكم من حديث ابن عباس « ان النبي ﷺ نهى يوم خيبر عن بيع المغنم حتى تقسم وقال لا تسق ماءك زرع غيرك » وأصله في النسائي وأخرج البخاري عن ابن عمر اذا وهبت الوليدة التي توطأ أو بيعت أو أعتقت فلتستبرأ بحیضة ولا تستبرأ العذراء ويدل على استبراء المشتراة التي هي حامل أو يجوز حملها الأدلة الواردة في المسبية لأن العلة واحدة وأما العذراء والصغيرة فليستنا من تصدق عليه تلك العلة وان كان حمل العذراء البالغة ممكناً مع بقاء البكارة ولكنه في غاية الندرة فلا اعتبار به . وأما ما أخرجه البخاري وغيره « أن النبي ﷺ بعث علياً إلى اليمن ليقبض الحسن فاصطفي على منه سبية فأصبح وقد اغتسل ثم بلغ ذلك النبي ﷺ فلم ينكره » بل قال في بعض الروايات « لنصيب على أفضل من وصيفة » فيحمل على أنها كانت صغيرة أو بكرًا جمعاً بين الأدلة أو أنه قد كان مضى لها من وقت الصبا ما تبين به أنها غير حامل ﴿ وَمِنْقَطَعَةُ الْحَيْضِ ﴾ تستبرأ ﴿ وَحَتَّى يَتَبَيَّنَ عَدَمُ حَمْلِهَا ﴾ لأنه لا يمكن العلم بعدم الحمل إلا بذلك اذ لا حيض بل المفروض أنه منقطع لعارض أو أنها ضئيلة (١) وأما من قد بلغت سن الاياس من الحيض فقد صار حملها مأبوساً كحيضها ولا اعتبار بالنادر ﴿ وَلَا تَسْتَبْرَأُ بِكْرٌ وَلَا صَغِيرَةٌ مُطْلَقاً وَلَا يَلْزَمُ ﴾ الاستبراء ﴿ عَلَى الْبَائِعِ وَنَحْوِهِ ﴾ لعدم الدليل على ذلك لا بنص ولا بقياس صحيح بل هو محض رأي .

﴿ باب النفقة ﴾

﴿ تَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ لِلزَّوْجَةِ ﴾ لا أعرف في ذلك خلافاً . وقد أوجبها القرآن الكريم قال الله تعالى (وارزقوهم فيها واكسوهم) وقد قرر دلالة هذه الآية على المطلوب

(١) في القاموس والضمناً كمسجد المرأة لا تحيض والتي لا لبن لها ولا ثدي كالضياء اه بتصرف

الموزعي في تفسيره ولحديث اذنه عليه السلام لهند بنت عتبة أن تأخذ من مال زوجها أبي سفيان ما يكفيها ولدها بالمعروف وهو في الصحيحين وغيرهما . ولقوله عليه السلام لما سئل عن حق الزوجة على الزوج « أن تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا اكتسيت » وهو عند أهل السنن وغيرهم . قال في المسوى يجب نفقة الزوجة على الزوج موسراً كان أو معسراً . قال تعالى (لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله) وقال تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) وقال تعالى (ذلك أدنى ألا تعولوا) قلت قال الشافعي أي لا يكثر من تعولون . وفيه دليل على أن على الرجل نفقة امرأته وقد أنكر على الشافعي بعض أهل العربية هذا التفسير . فأجاب البغوي بأن الكسائي قال يقال عال الرجل يعول اذا كثر عياله واللغة الجيدة أعال . وأجاب الزمخشري بأنه بيان حاصل المعنى ووجهه أن يجعل من قولك عال الرجل عياله يعولهم كقولهم ما بهم يموتهم اذا أنفق عليهم ومن كثر عياله لزمه أن يعولهم وهذا مما اتفق عليه أهل العلم . وقال ابن القيم في حديث هند المتقدم تضمنت هذه الفتوى أمورا أحدها أن نفقة الزوجة غير مقدرة بل بالمعروف لنفي تقديرها وإن لم يكن تقديرها معروفا في زمن رسول الله عليه السلام ولا الصحابة ولا التابعين ولا تابعيهم . الثاني أن نفقة الزوجة من جنس نفقة الولد كلاهما بالمعروف . الثالث انفراد الأب بنفقة أولاده . الرابع أن الزوج والأب اذا لم يبذل النفقة الواجبة عليه فللزوجة والأولاد أن يأخذوا قدر كفايتهم بالمعروف . الخامس ان المرأة اذا قدرت على أخذ كفايتها من مال زوجها لم يكن لها الى الفسخ سبيل . السادس ان ما لم يقدره الله تعالى ورسوله من الحقوق الواجبة فالمرجع فيه الى العرف . السابع أن من منع الواجب عليه وكان سبب ثبوته ظاهرا فلمستحقه أن يأخذ بيده اذا قدر عليه كما أقبح به النبي عليه السلام . هندا انتهى حاصله . أقول هذا يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنه والأحوال والاشخاص فنفقة زمن الخصب المعروف فيها غير المعروف في زمن الجذب ونفقة أهل البوادي المعروف فيها ما هو الغالب عندهم وهو غير المعروف من نفقة أهل المدن وكذلك المعروف من نفقة الأغنياء على اختلاف طبقاتهم غير المعروف من نفقة الفقراء والمعروف من نفقة أهل الرياسات والشرف غير المعروف من نفقة أهل الوضاعات فليس المعروف

المشار اليه في الحديث هو شيء متحد بل مختلف باختلاف الاعتبار وقد أوضحت المقام في كتابي دليل الطالب فليراجع . وقال الماتن رحمه الله في الفتح الرباني في جواب سؤال في الفرض للزوجة ونحوها ما لفظه قد اختلفت المذاهب في تقدير النفقة بمقدار معين وعدم التقدير فذهب جماعة من أهل العلم وهم الجمهور الى أنه لا تقدير للنفقة الا بالكفاية وقد اختلفت الرواية عن الفقهاء فقال الشافعي علي المسكين والمتكسب مد وعلى الموسر مدان وعلى المتوسط مد ونصف . وقال أبو حنيفة على الموسر سبعة دراهم الى ثمانية في الشهر وعلى المسر أربعة دراهم الى خمسة . قال بعض أصحابه هذا التقدير في وقت رخص الطعام وأما في غيره فيعتبر بالكفاية انتهى . والحق ما ذهب اليه القائلون بعدم التقدير لاختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال والأشخاص فانه لا ريب أن بعض الأزمنة قد يكون ادعى للطعام من بعض وكذلك الأمكنة فان بعضها قد يعتاد أهله أن يأكلوا في اليوم مرتين وفي بعضها ثلاثاً وفي بعضها أربعاً وكذلك الأحوال فان حالة الجذب تكون مستدعية لمقدار من الطعام أكثر من المقدار الذي تستدعيه حالة الغضب وكذلك الأشخاص فان بعضهم قد يأكل الصاع فما فوقه وبعضهم قد يأكل نصف صاع وبعضهم دون ذلك وهذا الاختلاف معلوم بالاستقراء التام ومع العلم بالاختلاف يكون التقدير على طريقة واحدة ظاهراً وحيثاً ثم أنه لم يثبت في هذه الشريعة المطهرة التقدير بمقدار معين قط بل كان صلى الله تعالى عليه وسلم يحيل على الكفاية مقيداً لذلك بالمعروف كما في حديث عائشة عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي وأحمد بن حنبل وغيرهم « أن هنداً قالت يا رسول الله ان أباسفيان رجل شحيح وليس يعطيني ما يكفيني وولدي الا ما أخذت منه وهو لا يعلم فقال خذي ما يكفيك وولدي بالمعروف » فهذا الحديث الصحيح فيه الاحالة على الكفاية مع التقييد بالمعروف والمراد به الشيء الذي يعرف وهو خلاف الشيء الذي ينكر وليس هذا المعروف الذي أورد اليه الحديث شيئاً معيناً ولا المتعارف بين أهل جهة معينة بل هو في كل جهة باعتبار ما هو الغالب على أهلها المتعارف بينهم . مثلاً أهل صنعاء المتعارف بينهم الا ان أنهم ينفقون على أنفسهم وأقاربهم الخنطة والشعير والتمر ويستأجرون الادم سمناً ولحماً فلا يحل أن يجعل طعام

من تجب نفقته من طعام غير الثلاثة الاجناس المتقدمة كالعدس والبقول ولا من الشعير والذرة فقط ولا بدون ادم ولا بادم غير المعتاد كالزيت والتليينة ونحو ذلك فان ذلك جميعه وان كان يصدق عليه لفظ الكفاية لكنه لا يصدق عليه معنى المعروف والعمل بالمطلق واهمال قيده لا يحل وأما أهل البوادي المتصلة بصنعاء والقريسة منها بمقدار يريد ودونه وفوقه فالمعروف عندهم هو الكفاية من أى طعام كان من غير سمن ولا لحم الا في أندر الأحوال بل يكتفون قارة بالتليينة وقارة بما يقوم مقامها فالمتوجه شرعاً على من وجبت عليه النفقة أن يدفع الى من كان في مثل صنعاء ما هو المعروف لديهم مما قدمنا والى من كان في البوادي ما قدمنا مما هو المعروف لديهم ويعتبر في كل محل بعرف أهله ولا يحل العدول عنه الا مع التراضى وكذلك الحاكم يجب عليه مراعاة المعروف بحسب الازمنة والامكنة والاحوال والاشخاص مع ملاحظة حال الزوج في اليسار والاعسار لان الله تعالى يقول (على الموسع قدره وعلى المقتر قدره) واذا تقرر لك ان الحق عدم جواز تقدير الطعام بمقدار معين فكذلك لا يجوز تقدير الادام بمقدار معين بل المعتبر الكفاية بالمعروف وقد حكى صاحب البحر أنه قد قدر في اليوم أوقيتان دهناً من الموسر ومن المعسر أوقية ومن المتوسط أوقية ونصف . وفي شرح الارشاد أنه يعتبر في الادام تقدير القاضى باجتهاده عند التنازع فيقدر في المد من الادام ما يكفيه ويقدر على الموسر ضعف ذلك وعلى المتوسط بينهما ويعتبر في اللحم عادة البلد للموسرين والمتوسطين كغيرهم . قال الرافعي وقد تغلب الفاكة في أوقاتها فتجب . ثم قال وانما يجب ما ذكر لزوجته ان لم توافكه حال كونها رشيدة فان واكته وهي رشيدة سقطت نفقتها ثم ذكر كلاماً طويلاً . وأقول المرجع ما هو معروف عند أهل البلد في الادام جنساً ونوعاً وقدرأ وكذلك في الفاكة لا يحل الاخلال بشيء مما يتعارفون به ان قدر من تجب عليه النفقة على ذلك وكذا ما يعتاد من التوسعة في الأعياد ونحوها ويدخل في ذلك مثل القهوة والسليط . وبالجملة فقد أرشد الشارع الى ما هو معروف من الكفاية وليس بعد هذا الكلام الجامع المفيد شيء من البيان وأما ما أجاب به عن الحديث بعض من لم يتمرن بعلم الأدلة ولم يتدرب بممالك

الاجتهاد من أنه لم يكن منه ﷺ على طريقة الحكم بل على طريقة الافتاء فهذه غفلة كبيرة وبعد عن الحقيقة لأنه ﷺ لا يبقى الا بما هو حق وشرع وقد قرر أن السنة أقواله وأفعاله وتقريراته لا مجرد أحكامه فقط التي تكون بعد الخصومة وحضور المتخاصمين ولو كانت السنة ليست إلا الأحكام الكائنة على تلك الصفة لم يبق منها حجة على العباد إلا أقل من عشر معشارها لأن صدور الحكم منه ﷺ على تلك الصفة إنما وقع في قضايا محصورة كقضية الحضرمي والزيير وعبد بن زمعة والمتلاعنين فإن قلت ما وجه ما يفعله كثير من القضاة في هذه الازمنة من تقدير النفقة بقدر من الطعام متنوعاً . قلت هو من تقدير الكفاية بالمعروف لان القدر يكفي غالب الاشخاص شهراً لا سباً في مثل صنعاء فيكون للشخص في كل يوم نصف صاع يأتي المجموع في ثلاثين يوماً خمسة عشر صاعاً وهي قدر ينقص صاعاً فهذا فيه ملاحظة للمعروف باعتبار الغالب ولكن اذا انكشف أنه لا يكفي بأن يكون الشخص أكلًا فلا يعمل العمل بذلك الغالب لان فيه اهمالا لما أرشد اليه ﷺ من الكفاية وهذا ليس فيه كفاية فالخاسل أنه لا بد من ملاحظة أمرين احدهما الكفاية والثاني كونها بالمعروف فاذا علم مقدار الكفاية كان المرجع في صفاتها الى المعروف وهو الغالب في البلد واذا لم يعلم حال الشخص في مقدار ما يكفيه أو وقع الاختلاف بينه وبين من يجب عليه انفاقه كان القول قول من يدعي ما هو المتعارف به . مثلاً اذا قال من له النفقة لا يكفيه إلا قدحان وقال من عليه النفقة قدح كان القول قول من عليه النفقة . بكونه مدعياً لما هو الغالب في العادة واذا تبين حال من له النفقة وجب الرجوع الى ذلك لما عرفناك من أنه لا يعمل الوقوف على مقدار معين على طريق القطع والبت ثم الظاهر من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف » أن ذلك غير مختص بمجرد الطعام والشراب بل يعم جميع ما يحتاج اليه فيدخل تحته الفضلات التي قد صارت بالاستمرار عليها مألوفة بحيث يحصل الضرر بفراقها أو التضجر أو التكدر ويختلف ذلك بالاشخاص والازمنة والامكنة والاحوال ويدخل فيه الادوية ونحوها واليه يشير قوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فان هذا نص في نوع من أنواع النفقات إن الواجب على من عليه النفقة رزق من

عليه انفاقه والرزق يشمل ما ذكرناه . قال في الانتصار ومذهب الشافعي لا تجب
أجرة الحمام وئمن الادوية وأجرة الطبيب لان ذلك يراد لحفظ البدن كما لا يجب على
المستأجر أجرة اصلاح ما انهدم من الدار . وقال في الغيث الحجة أن الدواء لحفظ
الروح فأشبه النفقة انتهى . قلت هو الحق لدخوله تحت عموم قوله « ما يكفيك »
وتحت قوله (رزقهن) فان الصيغة الأولى عامة باعتبار لفظ ما والثانية عامة لأنها
مصدر مضاف وهي من صيغ العموم واختصاصه ببعض المستحقين للنفقة لا يمنع من
اللاحق وبمجموع ما ذكرناه يتقرر لك أن الواجب على من عليه النفقة لمن له النفقة
هو ما يكفيه بالمعروف وليس المراد تفويض أمر ذلك الي من له النفقة وأنه يأخذ
ذلك بنفسه حتي يرد ما أورده السائل من خشية السرف في بعض الاحوال بل المراد
تسليم ما يكفي على وجه لا سرف فيه بعد تبين مقدار ما يكفي باخبار المخبرين أو
تجريب المجربين كما سبق وهو معنى قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « بالمعروف »
أي لا بغير المعروف وهو السرف والتقتير نعم اذا كان الرجل لا يسلم ما يجب عليه
من النفقة جاز لنا الاذن لمن له النفقة بان يأخذ ما يكفيه اذا كان من أهل الرشدا لا اذا كان
من أهل السرف والتبذير فإنه لا يجوز لنا تمكينه من مال من عليه النفقة لان الله
تعالى يقول (ولا توتوا السفهاء أموالكم بل ورد ما يدل على عدم جواز دفع أموال
من لا رشد لهم اليهم كما في قوله تعالى (فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم)
فجعل الرشدا شرطاً لدفع أموالهم فكيف يجوز دفع أموال غيرهم اليهم مع عدم الرشدا
ولكن يجب علينا اذا كان من عليه النفقة متمرداً ومن له النفقة ليس بندي ورشد أن
نجعل الاخذ الى ولي من لا رشد له أو الى رجل عدل وأما ما ورد في بعض التفاسير
من أن المراد بالسفهاء في قوله تعالى (ولا توتوا السفهاء أموالكم) تمكين المرأة من
مال الرجل كما ذكره السائل فذلك إنما هو باعتبار أن غالب نوع النساء خال عن
الرشد والا فلا شك أن عدم الرشدا يوجد في غيرهن كالصبيان والمجانين ومن يلتحق
بهم من البله والمعتوهين وكثير ممن ينشأ في الحلية وهو في الخصام غير مبين . ولا
نشك أيضاً أن في النساء من لها من الرشدا والكمال ما لا يوجد الا في افراد الرجال
ومنهن هند بنت عتبة المذكورة في الحديث فاتها كانت من سروات نساء قريش

المشهورات بحسن العقل وكمال الفطنة كما يعرف ذلك من عرف أخبارها ومحاورتها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عند مبايعته لها . فالخاصل أنه لا ملازمة بين القول بوجوب الكفاية في النفقة وبين حضور السرف بل الأمر كما قدمنا والله أعلم ﴿وَالْمُطَلَّقةِ رَجْعِيًّا﴾ لحديث فاطمة بنت قيس أنه قال لها صلى الله عليه وسلم « أما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان لزوجها عليها الرجعة » أخرجه أحمد والنسائي وفي لفظ لأحمد « فإذا لم يكن عليها رجعة فلا نفقة ولا سكنى » وفي اسناده مجالد بن سعيد وقد توبع وأعل بالوقف ولكن الرفع زيادة مقبولة إذا صح مخرجها أو حسن وقد أثبت لها القرآن الكريم السكنى قال الله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِمَدَّتْهُنَّ وَاحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ) ويستفاد من النهي عن الإخراج وجوب النفقة مع السكنى ويؤيده قوله تعالى (اسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ) ويدل على وجوب النفقة قوله تعالى (وَلِلْمُطَلَّقاتِ مِمَّا تَعَالَى) والمعروف) وقوله تعالى في آخر الآية الأولى : (لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) وهو الرجعة فكان ذلك في الرجعية ﴿لَا بَأْتِنَا﴾ فالبائنة لا نفقة لها ولا سكنى لحديث فاطمة بنت قيس عند مسلم وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في المظلة ثلاثاً « لا نفقة ولا سكنى » وفي الصحيحين وغيرهما عنها « أنها قالت طلقني زوجي ثلاثاً فلم يجعل لي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا نفقة ولا سكنى » وقد صح حديثها فلا نزاع وقد أخرج أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي أنه قال لها رسول الله ﷺ « لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملاً » وقد أنكر عليها عمر وعائشة هذا الحديث وقال عمر لا تترك كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة لا تدري لعلمها حفظت أو نسيت وقد قالت فاطمة حين بلغها ذلك يني وينسك كتاب الله قال الله تعالى (فطلقوهن لمدتهن) حتى قال (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) فأي أمر يحدث بعد الثلاث وقد ذهب إلى عدم وجوب النفقة والسكنى للبائنة أحمد وإسحق وأبو ثور وداود وأتباعهم وحكاة في البحر عن ابن عباس والحسن البصري وعطاء والشعبي وابن أبي ليلى والاوزاعي والامامية . وذهب الجمهور إلى أنه لا نفقة لها ولها السكنى لقوله تعالى (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) وقد تقدم ما يدل

على أنها في الرجعية . وذهب عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز والثوري وأهل الكوفة الى وجوب النفقة والسكنى (وَلَا فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ فَلَا نَفَقَةَ وَلَا سُكْنَى إِلَّا أَنْ تَكُونَا حَامِلَتَيْنِ) لعدم وجود دليل يدل على ذلك في غير الحامل ولا سيما بعد قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « أما النفقة والسكنى للمرأة اذا كان زوجها عليها الرجعة فاذا لم يكن عليها رجعة فلا نفقة ولا سكنى » ويؤيده أيضاً تعليل الآية المتقدمة بقوله تعالى (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) وهو الرجعة ولم يبق في عدة الوفاة ذلك الأمر ويفيده أيضاً مفهوم الشرط في قوله تعالى (وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن) وهي أيضاً تدل على وجوب النفقة للحامل سواء كانت في عدة الرجعي أو البائن أو الوفاة وكذلك يدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس « لا نفقة لك إلا أن تكونى حاملاً » وقد روى البيهقي عن جابر يرفعه « في الحامل المتوفى عنها قال لا نفقة لها » قال ابن حجر ورجاله ثقات لكنه قال المحفوظ وقفه فلو صح رفعه لكان لصاً في محل النزاع . وينبغي أن يقيد عدم وجوب السكنى لمن في عدة الوفاة بما تقدم في وجوب اعتدادها في البيت الذي بلغها موت زوجها وهي فيه فان ذلك يفيد أنها اذا كانت في بيت الزوج بقيت فيه حتى تنقضى العدة ويكون ذلك جمعاً بين الأدلة من باب تقييد المطلق أو تخصيص العام فلا اشكال . قال في المسوى اختلف أهل العلم في السكنى للمعتدة عن الوفاة . فقال أبو حنيفة لا سكنى لها بل تعتد حيث شاءت . وقال مالك لها السكنى . والشافعي قولان كالمذهبين ومنشأ ذلك تردده في تأويل حديث فريفة فرأى مرة أن اذنه لها في الخروج حكم . وقوله « امكنى في بيتك » استحباب ورأى مرة أخرى أن اذنه صار منسوخاً بقوله آخر « امكنى في بيتك » أقول يحتمل أن يكون اذنه لها من حيث انها ذكرت أن زوجها لم يتركها في مسكن يملكه انتهى . أقول الحق ان المتوفى عنها زوجها لا تستحق في عدة الوفاة لا نفقة ولا سكنى سواء كانت حاملاً أو حائلاً لزوال سبب النفقة بالموت واختصاص آية السكنى بالمطلقة رجعيّاً واختصاص آية انفاق الحامل بالمطلقة كما تقدم فاذا مات وهي في بيته اعتدت فيه لا لأن لها السكنى بل لوجوب الاعتداد عليها

في البيت الذي مات وهي فيه مع أن في حديث الفريفة أنها قالت للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان زوجها لم يتركها في منزل يملكه فأمرها أن تعتد في ذلك المنزل الذي بلغها نعي زوجها وهي فيه وهو غير مملوك له . وبهذا يتضح أن ذلك لا يستلزم وجوب السكنى من تركه الميت بل هو أمر تعبد الله به المرأة فان كان المنزل ملكها فذلك وان كان ملك غيرها وجب عليها تسليم الأجرة مع الطلب سواء كان ملكا لورثة الزوج أو لغيرهم وعلى هذا يحمل قوله تعالى (غير اخراج) وقوله (ولا يخرجن) وقوله (ولا تخرجوهن) فتقرر بمجموع ما ذكر أن المتوفى عنها مطلقاً كال المطلقة بائناً اذا لم تكن المطلقة بائناً حاملاً في عدم وجوب النفقة والسكنى فان كانت المطلقة بائناً حاملاً فلها النفقة ولا سكنى لها . وأما المطلقة الرجعية فلها النفقة والسكنى سواء كانت حاملاً أو حائلاً . وأما المطلقة قبل الدخول فلا عدة عليها فالنفقة ساقطة بلاريب وكذلك السكنى والمتعة المذكورة لها في القرآن هي عوض عن المهر . والملاعنة لافقة لها ولا سكنى لأنها ان كانت كال المطلقة بائناً كانت مثلها في ذلك وان كانت كالمتوفى عنها زوجها فكذلك ولا ريب أن فرقتها أشد من فرقة المطلقة بائناً لأن هذه يجوز نكاحها في حال من الأحوال بخلاف تلك **﴿ وَتَجِبُ عَلَى الْوَالِدِ الْمَوْسِرُ لِوَلَدِهِ الْمَعْسِرِ وَالْعَكْسُ ﴾** لحديث هند بنت عتبة المتقدم . ويؤيده ما تقدم في الفطرة من وجوبها على الرجل ومن يعون . وأما العكس فلأن النفقة هي أقل ما يفيد قوله تعالى (وصاحبهما في الدنيا معروفاً) وقوله (وبالوالدين احساناً) وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « أنت ومالك لأبيك » أخرجه أحمد وأبوداود وابن خزيمة وابن الجارود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث « ان أطيب ما أكل الرجل من كسبه وولده من كسبه فكلوا من أموالهم » أخرجه أحمد وأهل السنن وابن حبان والحاكم . ويؤيد ذلك حديث « من أبر يارسول الله قال أمك قال ثم من قال أمك قال ثم من قال أبك » وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة . قال في المسوى تجب على الابن نفقة الأبوين اذا كان موسراً وهما معسران قال تعالى (وبالوالدين احساناً) وقال (وصاحبهما في الدنيا معروفاً) ومن المعلوم أنه ليس من الاحسان ولا من المصاحبة بالمعروف أن يموتا جوعاً والولد في أرغد عيش . قلت على هذا أهل العلم

إلا أن الشافعي قال إن كان واحد منهما قويا سويا يمكنه تحصيل قوته لا تجب نفقته وإن كان معسراً وأوجب سائر الفقهاء نفقتهم عند العسار ولم يشترطوا الزمانة. وفي اعلام الموقعين وسأله عليه السلام من أحق الناس بحسن صحابتي قال أمك قال ثم من قال ثم أمك قال ثم من قال ثم أبوك متفق عليه. قال الامام أحمد الطاعة للأب وللأم ثلاثة أرباع البر ﴿ وَعَلَى السَّيِّدِ لِمَنْ يَمْلِكُهُ ﴾ لحديث أبي هريرة عند مسلم وغيره «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل ما لا يطيق» وحديث «فليطعمه مما يأكل ويلبسه مما يلبس» وهو في الصحيحين وغيرها من حديث أبي ذر. قلت وذلك أنه مشغول بخدمته عن الاكتساب فوجب أن يكون كفاية عليه وعليه أهل العلم ﴿ وَلَا تَجِبُ عَلَى الْقَرِيبِ لِقَرِيبِهِ إِلَّا مِنْ بَابِ صَلَهِ الرَّحِمِ ﴾ لعدم ورود دليل يخص ذلك بل جاءت أحاديث صلة الرحم وهي عامة. والرحم المحتاج الى نفقة أحق الأرحام بالصلة. وقد قال تعالى (لينفق ذو سعة من سمعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها على الموسع قدره وعلى المقتر قدره) وعند أبي داود « أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم من أبر قال أمك وأباك وأختك وأخاك ومولاك الذي يلي ذلك حق واجب ورحم موصولة» أقول ومن جملة ما يدل على نفقة الأقارب قوله تعالى (وبالوالدين احساناً وبذي القربى) وقوله تعالى (وآت ذا القربى حقه) فقد أمر الله سبحانه بالاحسان الى القرابة وإيتائه حقه. ولا ريب أن من كان يتقلب في النعم وقريبه قد أضر به الجوع أو العرى فهو غير محسن اليه ولا قائم بحقه ومن جملة الأدلة القرآنية قوله تعالى (وعلى الوارث مثل ذلك) فإن جمهور السلف فسروها بأن على الرجل الذي يرث أن ينفق على الموروث مثل ما ينفق المولود له على والده الولد كما في أول الآية ومن الأدلة على ذلك ما تقدم من رواية أبي داود وهو في الصحيحين أيضاً وأخرجه النسائي بنحوه وزاد « ثم أدناك أدناك » وفيه « وأبدأ بمن تقول » وفي الصحيحين أيضاً بلفظ « من أحق الناس بحسن صحابتي يا رسول الله قال أمك قال ثم من قال أمك قال ثم من قال أمك قال ثم من قال أبوك ثم أدناك أدناك » وأخرجه الترمذي وقال « ثم الأقرب فالأقرب » وفي المسألة مذاهب مختلفة قد بسطها صاحب الهدى وغيره. وأما ما قيل

من أن المراد بمثل هذه الأدلة صلة الرحم فقد أجيب عن ذلك بأن الله سبحانه سماه حقاً على أنه لو سلم لم يكن قادحاً في الاستدلال فإن من ترك قريبه بغير نفقة ولا كسوة مع حاجته اليهما لم يكن واصلاً لرحمه لا لغة ولا عرفاً ولا شرعاً ومن أنكر هذا فليخبرنا ما هي الصلة التي تختص بها الرحم لاجل كونه رحماً ويمتاز بها عن الأجنبية فإنه لا يمكنه أن يعين مسقطاً للنفقة إلا وكان أولى بإسقاط ما عداها فالخلاص أن من وجد ما يكفيه وكان له زيادة يستغنى عنها وجب عليه أن ينفقها على المحاويج من قرابته ويقدم الأقرب فالأقرب كما دلت عليه الأدلة السالفة وهذا هو معنى الغنى أى الاستغناء عن فضلة تفضل على الكفاية لا ما ذكره الفقهاء من تلك التقديرات التي لا ترجع إلى دليل عقل ولا قل ﴿ وَمَنْ وَجِبَتْ نَفَقَتُهُ وَجِبَتْ كُسْوَتُهُ وَسُكْنَاهُ ﴾ لما يستفاد من الآيات القرآنية والاحاديث الصحيحة المتقدم ذكرها *

﴿ باب الرضاع ﴾

﴿ إِنَّمَا يَثْبُتُ حَكْمُهُ بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ ﴾ لحديث عائشة عند مسلم وغيره « أنها قالت كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخ بخمس رضعات فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن » وللحديث طرق ثابتة في الصحيح ولا يخالفه حديث عائشة « أن النبي ﷺ قال لا تحرم المصاة ولا المصتان » أخرجه أحمد ومسلم وأهل السنن وكذلك حديث أم الفضل عند مسلم وغيره « أن النبي ﷺ قال لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان والمصاة والمصتان » وفي لفظ « لا تحرم الاملاجة (١) ولا الاملاجتان » وأخرج نحوه أحمد والنسائي والترمذي من حديث عبد الله بن الزبير لأن غاية ما في هذه الاحاديث أن المصاة والمصتين والرضعة والرضعتين والاملاجة والاملاجتين لا يحرمن وهذا هو معنى الاحاديث منطوقاً وهو لا يخالف حديث الخمس الرضعات لأنها تدل على أن مادون

(١) هي الارضعة الواحدة مثل المصاة . وفي القاموس « ملج الصبي امه كنصر .

وسمع تناول تديها بأدنى فقه »

الخمس لا يحرم . وأما معنى هذه الأحاديث مفهوماً وهو أنه يحرم ما زاد على الرضعة والرضعتين فمدفوع بحديث الخمس وهي مشتملة على زيادة فوجب قبولها والعمل بها ولا سيما عند قول من يقول ان بناء الفعل على المنكر يفيد التخصيص والرضعة هي أن يأخذ الصبي الثدي فيمتص منه ثم يستمر على ذلك حتى يتركه باختياره لغير عارض . وقد ذهب الى اعتبار الخمس ابن مسعود وعائشة وعبدالله بن الزبير وعطاء وطاوس وسعيد بن جبير وعروة بن الزبير والليث بن سعد والشافعي وأحمد واسحق وابن حزم وجماعة من أهل العلم . وقد روي ذلك عن علي بن أبي طالب . وذهب الجمهور الى أن الرضاع الواصل الى الجوف يقتضي التحريم وان قل . قال في المسوى ذهب الشافعي الى أنه لا يثبت حكم الرضاع بأقل من خمس رضعات متفرقات . وذهب أكثر الفقهاء منهم مالك وأبو حنيفة الى أن قليل الرضاع وكثيره محرم . وقال بعضهم لا يحرم أقل من ثلاث رضعات لقوله ﷺ « لا تحرم المصاة ولا المصتان » ويحكي عن بعضهم أن التحريم لا يقع بأقل من عشر رضعات وهو قول شاذ والظاهر أن عائشة وحفصة إنما كانتا تذهبان الى عشر رضعات تورعاً وتشفياً للخاطر لا من جهة حكم الشرع كما ذكرنا في لبن الفعل . قال البهوي قول عائشة « فتوفى رسول الله ﷺ ومن مما يقرأ في القرآن » أرادت به قرب عهد النسخ من وفاة رسول الله ﷺ حتى كان بعض من لم يبلغه النسخ يقرأ على الرسم الاول لان النسخ لا يتصور بعد رسول الله ﷺ ويجوز بقاء الحكم مع نسخ التلاوة كالرجم في الزنا حكمه باق مع ارتفاع التلاوة في القرآن أو ان الحكم يثبت بأخبار الآحاد ويجب العمل به والقرآن لا يثبت بأخبار الآحاد فلم يجز كتبه بين الدفتين انتهى . ونماه في كتابنا افادة الشيوخ بمقدار الناسخ والمنسوخ فليرجع اليه . أقول اعلم أن الأحاديث قد اختلفت في هذه المسألة اختلافاً كثيراً وكذلك اختلفت المذاهب ونحن نعرفك بما هو الحق الذي يجتمع فيه جميع الأدلة فنقول : أما ما ورد من الرضاع مطلقاً من دون تقييد بقدر فالأحاديث الواردة بذكر العدد تفيد تقييده كما هو شأن المطلق والتقييد : وقد أفاد حديث « لا تحرم المصاة والمصتان والاملاجة والاملاجتان » وحديث « لا تحرم الرضعة الواحدة » ان الرضعة والرضعتين لا تحرمان فلو لم يرد الا هذا لكانت

الثلاث مقتضية للتحريم ولكنه ثبت في الصحيح عن عائشة أنها قالت « عشر رضعات معلومات يحرم من » ثم قالت « خمس رضعات معلومات يحرم من » وصرحت بأن العشر منسوخة بالخمس . وصرحت أيضاً بأنه « توفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن » وليس من شرط القرآن تواتر النقل على ما هو الحق ولو سلم ذلك فالقراءة الآحادية منزلة منزلة اخبار الآحاد ولكن هنا اشكال وهو أن حديث « لا تحرم المصة والمصتان » دل بمفهوم العدد على أن الثلاث والأربع يثبت بهما التحريم وحديث الخمس دل بمفهومه على أنهما لا يحزمان . وأقول قد تقرر في علم المسائل والبيان أن الاخبار بالفعل المضارع يفيد الحصر وصرح بذلك الزمخشري في الكشاف ولا سيما إذا بني الفعل على المنكر كما هو مقرر في مواضعه فيكون قد انضم الى مفهوم العدد في الخمس مفهوم الحصر فلا يثبت التحريم بدونها . ويؤيد ذلك ما ورد في بعض ألفاظ حديث سهلة بنت سهيل « أنه ﷺ قال أرضعي سالماً خمس رضعات تحرمي عليه » وهذا التركيب في قوة إن ترضيعه خمساً تحرمي عليه فانضم الى مفهوم العدد والحصر مفهوم الشرط وكما تصلح هذه الادلة لتقييد مطلق القرآن تصلح أيضاً لتقييد حديث « الرضاع ما أنبت اللحم وأنشأ العظم » وحديث « الرضاعة من المجاعة » هذا هل فرض أن الرضعة والرضعتين تنبت اللحم فيكون المراد أن المقتضى للتحريم من الرضاع التي ينبت اللحم والذي في زمن المجاعة هو ما كان على صفة مخصوصة وهي خمس رضعات هذا تقرير الاستدلال على وجه يجتمع فيه الادلة وأما الجواب عن الوجوه التي ذكروها في دفع ما ذكرناه من الادلة فقد بسطه الماتن رحمه الله في ويل الغمام حاشية شفاء الاوام فمن شاء الاطلاع على ذلك فليراجعه ﴿ مع تيقن وجود الابن ﴾ لانه سبب ثبوت حكم الرضاع فلم يكن وجوده معلوماً وارتضاع الصبي منه معلوماً لم يكن لاثبات حكم الرضاع وجه مسوغ . قال في الحجة البالغة يعتبر في الارضاع شيان : أحدهما القدر الذي يتحقق به هذا المعنى فكان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخن بخمس معلومات والثاني أن يكون الرضاع في أول قيام الهيكل وتشبع صورة الولد والافو غذاء بمنزلة سائر الاغذية الكائنة بعد التشبع وقيام الهيكل كالشباب يأكل الخبز انتهى .

﴿ وَكَوْنِ الرَّضِيعِ قَبْلَ الْفِطَامِ ﴾ لحديث أم سلمة عند الترمذي وصححه والحاكم وصححه أيضاً قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام » وأخرج سعيد بن منصور والدارقطني والبيهقي وابن عدي من حديث ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا رضاع إلا ما كان في الحولين » وقد صحح البيهقي وقفه ورجحه ابن عدي وابن كثير . وأخرج أبوداود الطيالسي من حديث جابر عن النبي ﷺ قال « لا رضاع بعد فصال ولا يتم بعد اختلام » وقد قال المنذري انه لا يثبت . وفي الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة قالت « لما دخل علي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعندي رجل فقال من هذا قلت أخي من الرضاعة قال يا عائشة الظن من اخوانك فاما الرضاعة من المجاعة » ﴿ وَيَحْرُمُ بِهِ مَا يَحْرُمُ بِالنَّسَبِ ﴾ قد قسم الاستدلال عليه فيمن يحرم نكاحه من كتاب النكاح من أم وأخت وغيرها ﴿ وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْمُرْضِعَةِ ﴾ لما أخرجه البخاري وغيره من حديث عقبة بن الحرث « أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب فجاءت أمة سوداء فقالت قد أرضعتكما قال فذكرت ذلك للنبي ﷺ فأعرض عني قال فتنحيت فذكرت ذلك له فقال وكيف وقد زعمت أنها أرضعتكما فنهاء » وفي لفظ « دعها عنك » وهو في الصحيح . وفي لفظ آخر « كيف وقد قيل ففارقها عقبة » وقد ذهب الى ذلك عثمان وابن عباس والزهري والحسن واسحق والاوزاعي وأحمد بن حنبل وأبو عبيد . وروى عن مالك . وأما دفع الحجة بأنها شهدت على تقرير فعلها فهذه قاعدة فقهية لم يرد بها كتاب الله ولا سنة رسوله . وهذا الحديث أول حجة يبطلها فكيف يكون الأمر بالعكس وحسبنا الله ونعم الوكيل .

﴿ وَيَجُوزُ إِرْضَاعُ الْكَبِيرِ وَلَوْ كَانَ ذَا حِلْيَةٍ لِّتَجْوِيزِ النَّظَرِ ﴾ لحديث زينب بنت أم سلمة قالت « قالت أم سلمة لعائشة انه يدخل عليك هذا الغلام الأ يفع الذي ما أحب أن يدخل علي فقالت عائشة مالك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة وقالت ان امرأة أبي حذيفة قالت يا رسول الله ان سالماً يدخل علي وهو رجل وفي نفس أبي حذيفة منه فقال رسول الله ﷺ أرضعيه حتي يدخل عليك » أخرجه مسلم وغيره وقد أخرج نحوه البخاري من حديث عائشة أيضاً وقد روى هذا الحديث من

الصحابة أمهات المؤمنين وسهلة بنت سهيل وزينب بنت أم سلمة ورواه من التابعين جماعة كثيرة ثم رواه عنهم الجمع الجهم وقد ذهب الى ذلك على وعائشة وعروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح والليث بن سعد وابن علية وداود الظاهري وابن حزم وهو الحق . وذهب الجمهور الى خلاف ذلك . قال ابن القيم أخذ طائفة من السلف بهذه الفتوى منهم عائشة ولم يأخذ به أكثر أهل العلم وقدموا عليها أحاديث توقيت الرضاع المحرم بما قبل الفطام وبالصغر وبالحولين لوجوه : أحدها كثرتها وانفراد حديث سالم . الثاني أن جميع أزواج النبي ﷺ سوى عائشة في شق المنع . الثالث أنه أحوط . الرابع أن رضاع الكبير لا ينبت لحماً ولا ينشر عظاماً فلا يحصل به البعضية التي هي سبب التحريم . الخامس أنه يحتمل أن هذا كان مختصاً بسالم وحده ولهذا لم يجيء ذلك إلا في قصته . السادس « أن رسول الله ﷺ دخل على عائشة وعندها رجل قاعد فاشتد ذلك عليه وغضب فقالت انه أخى من الرضاعة فقال انظرن من اخوانكن من الرضاعة فأما الرضاعة من الجماعة » متفق عليه واللفظ لمسلم . وفي قصة سالم مسلك وهو ان هذا كان موضع حاجة فان سالماً كان قد تبناه أبو حذيفة ورباه ولم يكن له منه ومن الدخول على أهله بد فاذا دعت الحاجة الى مثل ذلك فالقول به مما يسوغ فيه الاجتهاد . ولعل هذا المسلك أقوى المسالك واليه كان شيخنا ينجح والله تعالى أعلم انتهى . أقول الحاصل ان الحديث المتقدم صحيح وقد رواه الجهم الغفير عن الجهم الغفير سلفاً عن خلف ولم يقدح فيه من رجال هذا الشأن أحد وخاية ما قاله من يخالفه انه ربما كان منسوخاً ويجب بانه لو كان منسوخاً لوقع الاحتجاج على عائشة بذلك ولم ينقل انه قال قائل به مع اشتها الخلاف بين الصحابة وأما الأحاديث الواردة بانه لا رضاع إلا في الحولين وقبل الفطام فمع كونها فيها مقال لا معارضة بينها وبين رضاع سالم لانها عامة وهذا خاص والخاص مقدم على العام ولكنه يختص بمن عرض له من الحاجة الى ارضاع الكبير ما عرض لابي حذيفة وزوجته سهلة فان سالماً لما كان لها كالأبن وكان في البيت الذي هما فيه وفي الاحتجاج مشقة عليهما رخص ﷺ في الرضاع على تلك الصفة فيكون رخصة لمن كان كذلك وهذا لا يحصى عنه قال في المسوى يجب احياء المولود بالارضاع حولين كاملين إلا اذا اجتمع رأي الوالدين

عن تشاور منهما على أن الفطام لا يضره فيئثد يجوز الفطام قبل الحولين والمرضع يجوز أن تكون الوالدة أو الظئر المسترضعة فإن لم تيسر المسترضعة أو لم يقدر الوالد على استئجارها تعينت الوالدة فإن أرضعت الوالدة فليس لها إلا النفقة والكسوة بالمعروف مما كان بسبب ازوجية وإن أرضعت الظئر فلها أجرها قال تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فإن أرادا فصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا صلتهم ما آتيتهم بالمعروف واتقوا الله) قلت الظاهر أن الوالدات تعم المطلقات وغيرها وقيل تختص بالمطلقات لأن سياق الآية في قصة المطلقات • أقول وحينئذ يؤخذ حكم غير المطلقات بالأولى وقوله (على المولود له) يدل على أن الوالدة ما دامت زوجة أو معتدة لا تستحق الاجر وعليه أبو حنيفة وقوله (على الوارث مثل ذلك) المراد منه وارث الأب وهو الصبي أي مؤن المرضعة من ماله إذا مات الأب قوله (فإن أرادا فصلا) يعني قبل الحولين قوله (إن تسترضعوا) أي المراضع أولادكم أي تأخذوا مراضع لأولادكم قوله (ما آتيتهم) أي ما أردتم ابتاءه كقوله تعالى (إذا قمتم إلى الصلاة) انتهى •

باب الحضانة

﴿الاولى بالطفل أمه بـمـالم تنكح﴾ لحديث عبد الله بن عمرو «أن امرأة قالت يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء وثديي له سقاء وزعم أبوه أنه ينزعه مني فقال أنت أحق به مالم تنكحي» أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم وصححه وقد وقع الاجماع على أن الأم أولى بالطفل من الأب وحكي ابن المنذر الاجماع على أن حقها يبطل بالنكاح وقد روى عن عثمان أنه لا يبطل بالنكاح واليه ذهب الحسن البصري وابن حزم واحتجوا ببقاء ابن أم سلمة في كفالتها بعد أن تزوجت بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويجاب عن ذلك بأن مجرد البقاء مع (م ٢٠٢ - ج ٢ - الروضة الندية)

عدم المنازع لا يحتج به لاختلال أنه لم يبق له قريب غيرها واحتجوا أيضا بما سيأتي في حديث ابنة حمزة فإن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بأن انطق لخالتها وكانت تحت جعفر بن أبي طالب وقد قال « الخالة بمنزلة الأم ويجب أن يهاب هذا بأنه لا يدفع النص الوارد في الأم ويمكن أن يقال إن هذا يكون دليلا على ما ذهب إليه الحنفية من أن النكاح إذا كان لمن هو رحم للصغير فلا يبطل به الحق ويكون حديث ابنة حمزة مقيدا لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « ما لم تنكح » (ثم الخالة) أولى بعد الأم ممن عداها لحديث البراء بن عازب في الصحيحين وغيرهما « أن ابنة حمزة اختصم فيها على وجعفر وزيد فقال على أنا أحق بها هي ابنة عمي وقال جعفر بنت عمي وخالتها فتحى وقال زيد ابنة أخى قضى بها رسول الله ﷺ لخالتها وقال « الخالة بمنزلة الأم » والمراد بقول زيد ابنة أخى أن حمزة قد كان النبي ﷺ أخى بينهما ووجه الاستدلال بهذا الحديث أنه قد ثبت بالاجماع أن الأم أقدم الحواضن فتقتضى التشبيه أن تكون الخالة أقدم من غيرها من غير فرق بين الأب وغيره وقد قيل إن الأب أقدم منها اجماعا وليس ذلك بصحيح والخلاف معروف والحديث يوجب من خالفه قال في المسوي إذا فارق الرجل امرأته وبينهما ولد صغير فالأم وأم الأم أولى بالحضانة من الأب لرواية مالك بن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت القاسم بن محمد يقول كانت عند عمر بن الخطاب امرأة من الانصار فولدت له عاصم بن عمر ثم أنه فارقها فجاء عمر بن الخطاب قباه فوجد ابنة عاصم يلعب بفناء المسجد فاخذ بعضده فوضعه بين يديه على الدابة فحركته جنة النلام فنارحته اياه حتى أتيا أبا بكر الصديق فقال عمر ابني وقات المرأة ابني فقال أبو بكر خل بينهما وبينه قال فاراجعه عمر الكلام (ثم الأب) وإن لم يرد بذلك بدليل يخصه لكنه قد استفيد من مثل قوله ﷺ للأم « أنت أحق به ما لم تنكح » فإن هذا يدل على ثبوت أصل الحق للأب بعد الأم ومن هو بمنزلتها وهي الخالة وكذلك اثبات التخيير بينه وبين الأم في الكفالة فانه يفيد اثبات حق له في الجملة وقال في المسوي روي الشافعي بإسناده عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ خير غلاما بين أبيه وأمه » ثم طبق بين الحديث والاثربان المولود إذا كان دون سبع سنين فالأم أولى به وإذا بلغ سبع سنين وعقل عقل مثله خير بين

الابوين سواء كان ذكرا أو أنثى فايهما اختاره يكون عنده وأخذ هذا النوع من التطبيق من قضاء على رضى الله تعالى عنه فانه خير صبيا كان ابن سبع سنين أو ثمان سنين بين الام والعم وقال لاختيه الصغير منه وهذا أيضا لو قد بلغ مبلغ هذا تخيره وقال أبو حنيفة الام أحق بالاعلام حتى يأكل ويلبس وحده وبالجارية حتى تحيض ثم بعد ذلك الاب أحق بهما أقول الحق أن الحضانة للام ثم الخالة للدليل الذي قدمنا ولا حضانة للاب ولا لغيره من الرجال والنساء إلا بعد بلوغ الصبي سن التمييز فان بلغ اليه ثبت تخيره بين الام والاب واذا عدا كان أمره الى أوليائه ان وجدوا وإلا كان الى قرابته الذين ليسوا بأولياء ويقدم الأقرب فالأقرب ولكن ليس هذا الدليل يقتضى ذلك بل لان حضانة الصبي وكفالة أمره لا بد منه والقربة أولى به من الاجانب بل اريب وبعض القرابة أولى من بعض فاحقهم به بعد عدم من وردت النصوص بثبوت حضانته هو الاولياء لكون ولاية النظر فى مصالحه اليهم ومع عدمهم تكون حضانته الى الأقرب فالأقرب هذا ما يقتضيه النظر الصحيح ومن رام الوقوف على جميع العلل التى علل بها المختلفون فى التقديم والتأخير فى باب الحضانة فعليه بالهدي لابن القيم ولكنه لم يرجح لدى إلا ما ذكرته ههنا وذكره الماتن وقد يقال ان حديث « أنت أحق به مالم تنكح » يفيد ثبوت أصل الحق فى الحضانة للاب بعد الام ومن هو بمنزلتها وهى الخالة فتكون أهل الحضانة الام ثم الخالة ثم الاب « ثم يعين الحاكم من القرابة من رأى فيه صلاحا » لانه اذا عدت الام والخالة والاب فالصبي محتاج الى من يحضنه بالضرورة والقرابة أشق به فيعين الحاكم من يقوم به منهم ممن يرى فيه صلاحا للصبي وقد أخرج عبد الرزاق عن عكرمة قال ان امرأة عمر بن الخطاب خاضعت الى أبى بكر فى ولد عليها فقال أبو بكر هى أعطف وألطف وأرحم وأحن وهى أحق بولدها ما لم تتزوج فهذه الأوصاف تفيد أن أبى بكر جعل العلة العطف والالطف والرحمة والخوف « وبعد بلوغ سن الاستقلال يُخير الصبي بين أبيه وأمه » الحديث أبى هريرة عند أحمد وأهل السنن وصححه الترمذى « أن النبي ﷺ خير غلاما بين أبيه وأمه » وفى لفظ « أن امرأة جاءت فقالت يا رسول الله ان زوجي يريد أن ينهب بابي وقد سقاني من بئر أبى هبة وقد نفى فقال رسول الله ﷺ اجتمعا

عليه قال زوجها من يحاقني في ولدي فقال النبي ﷺ هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أيهما شئت فأخذ بيد أمه فانطلقت به « أخرج أهل السنن وابن أبي شيبة وصححه الترمذي وابن حبان وابن القطان وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني من حديث عبد الحميد بن جعفر الأنصاري عن جده « أن جده أسلم وأبت امرأته أن تسلم فجاء بابن صغير له لم يبلغ قال فاجلس النبي ﷺ الأب ههنا والأم ههنا ثم خيره وقال اللهم اهده فذهب الى أبيه « قال ابن القيم الحضانة قضي فيها خمس قضايا : احداها قضي بآنة حمزة لخالتها وكانت تحت جعفر بن أبي طالب وقال « الخالة بمنزلة الأم » فتضمن هذا القضاء أن الخالة قائمة مقام الأم في الاستحقاق وان تزوجها لا يسقط حضانتها اذا كانت جارية . القضية الثانية أن رجلا جاء بابن له صغير لم يبلغ فاختم فيه هو وأمه ولم يسلم فاجلس رسول الله ﷺ الأب ههنا واجلس الأم ههنا ثم خير الصبي وقال اللهم اهده فذهب الى أمه ذكره أحمد . القضية الثالثة أن رافع بن سنان أسلم وأبت امرأته أن تسلم فأنت النبي ﷺ وقالت ابنتي فطيم او شبيهه وقال رافع ابنتي فقال رسول الله ﷺ اقعد ناحية وقال لها اقعدى ناحية فأقعد البصية بينهما ثم قال ادعواها فمالت الى أمها فقال النبي ﷺ اللهم اهدها فمالت الى أبيها فأخذها ذكره أحمد . القضية الرابعة جاءته امرأة فقالت ان زوجي يريد ان يذهب بابني الخ ذكره أبو داود . القضية الخامسة جاءته ﷺ امرأة فقالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء الخ ذكره أبو داود فعلى هذه القضايا الخمس تدور الحضانة وبالله التوفيق ﴿فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ﴾ من له في ذلك حق ينص الشرع ﴿وَأَكْفَلَهُ مَنْ كَانَ لَهُ فِي كِفَالَتِهِ مَصْلَحَةٌ﴾ لكونه محتاجا الى ذلك فكانت المصلحة معتبرة في يده كما اعتبرت في ماله وقد دلت على ذلك الأدلة الواردة في أموال اليتامى من الكتاب والسنة ■



كتاب البيع

﴿الْمُعْتَبَرُ فِيهِ مُجَرَّدُ التَّرَاضِي﴾ وحقيقة التراضي لا يعلمها الا الله تعالى والمراد
ههنا امارته كالإيجاب والقبول وكالتعاطي عند القائل به وعلى هذا أهل العلم
﴿وَلَوْ بِإِشَارَةٍ﴾ وينعقد بالكناية ﴿مَنْ قَادِرٍ عَلَى النُّطْقِ﴾ لكونه لم يرد ما يدل على
ما اعتبره بعض أهل العلم من ألفاظ مخصوصة وأنه لا يجوز البيع بغيرها ولا يفيدهم
ما ورد في الروايات من نحو بعت منك وبعنك فانا لا تذكر أن البيع يصح بذلك
وأما النزاع في كونه لا يصح الا بها ولم يرد في ذلك شيء وقد قال الله تعالى (تجارة
عن نراض) فدل ذلك على أن مجرد التراضي هو المناط ولا بد من الدلالة عليه
بلفظ أو إشارة أو كناية بأي لفظ وقع وعلى أي صفة كان وبأي إشارة مفيدة
حصل وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة
من نفسه » فاذا وجدت طيبة النفس مع التراضي فلا يعتبر غير ذلك . أقول
هذا غاية ما يستفاد من الأدلة أعني أن المعتبر في البيع هو مجرد التراضي والمشعر
بالرضا لا ينحصر فيما ذكره من الألفاظ المخصوصة المقيدة بقيود بل ما أشعر
بالرضا ولو بكناية أو إشارة أو معاطاة من دون لفظ ولا ما في معناه فان البيع
عند وجود المشعر بمطلق الرضا بيع صحيح وعلى مدعى الاختصاص الدليل ولا
ينفعه في المقام مثل حديث « اذا بعت » وحكاية مبايعته صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم للأعرابي وما أشبه ذلك لأننا لا نمنع من اشعار لفظ بعت ونحوه بالرضا وإنما
نمنع دعوى التخصيص ببعض الأفراد التي لا تستفاد إلا من صيغ مخصوصة ومن
ههنا يلوح لك أن قولهم لا ربا في المعاطاة باطل وهكذا أخواته . والحاصل أننا لم
نجد في الكتاب والسنة بعد ذكر مطلق البيع إلا قيد الرضا والأمر المشعر به
أعم من الألفاظ التي اصطلح عليها الفقهاء فيندرج تحت الرضا كل ما دل عليه ولو
إشارة من قادر وكتابة من حاضر ﴿وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَمْوَالِ﴾
لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما « أنه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

يقول ان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام ﴿ وَالْكَلْبِ وَالسَّنُورِ ﴾ لما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي مسعود قال « نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب » وفيها أيضاً من حديث أبي جحيفة نحوه وفي صحيح مسلم وغيره من حديث جابر « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الكلب والسنور » وأخرج النسائي بإسناد رجاله ثقات قال « نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب إلا كلب صيد » قال في المسوى اختلفوا في بيع الكلب فقال الشافعي حرام وقال أبو حنيفة جائز ويضمن متلفه ﴿ وَالْدِّمِ ﴾ لحديث أبي جحيفة في الصحيحين قال « ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حرم ثمن الدم » ﴿ وَعَسْبِ الْفَحْلِ ﴾ وهو ماء الفحل يكره صاحبه لينزى به لما أخرجه البخاري من حديث ابن عمر « أن النبي ﷺ نهى عن ثمن عسب الفحل » ومثله في صحيح مسلم من حديث جابر وفي الباب أحاديث ورخص في الكرامة وهي ما يعطى على عسب الفحل من غير شرط شيء عليه كذا في الحجة البالغة ﴿ وَكُلِّ حَرَامٍ ﴾ لما في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر « قيل يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة فإنه تطلى بها السفن وتدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال قاتل الله اليهود ان الله لما حرم شحومها جملوه (١) ثم باعوه وأكلوا ثمنه » وأخرج أحمد وأبو داود من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها وان الله اذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه » قال ابن القيم في الاعلام وفي قوله حرام قولان أحدهما ان هذه الافعال حرام والثاني أن البيع حرام وان كان المشتري يشتريه لذلك والقولان مبنيان على أن السؤال هل وقع عن البيع لهذا الانتفاع المذكور أو عن الانتفاع المذكور والأول اختاره شيخنا وهو الأظهر لأنه لم يخبرهم أولاً عن تحريم هذا الانتفاع حتي يذكروا له حاجتهم اليه . وانما أخبرهم عن تحريم البيع فأخبروه أنهم يتناعونه لهذا الانتفاع فلم يرخص لهم في البيع ولم ينههم عن الانتفاع المذكور ولا تلازم بين جواز البيع وحل المنفعة والله تعالى أعلم انتهى . قلت والأقرب الى السنة ما ذهب اليه الماتن ﴿ وَفَضْلِ الْمَاءِ ﴾

(١) بفتح الجيم والميم المخففة أي أذا بروه والجليل الشحم المذاب

لحديث اياس بن عبدٍ « أن النبي ﷺ نهى عن بيع فضل الماء » رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه . وقال التشيرى هو على شرط الشيخين ولحديث جابر عند مسلم وأحمد وابن ماجه بنحوه . وقد ورد مقيداً في الصحيحين من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ « لا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلاء » وفي لفظ « لا يباع فضل الماء ليمنع به الكلاء » وهو في مسلم « وَمَا فِيهِ غَرَرٌ » وهو استتار عاقبة الشيء وتروده بين جهتين ممكنتين كبيع الطير في الهواء والسك في الماء لحديث أبي هريرة عند مسلم وغيره « أن النبي ﷺ نهى عن بيع الفرر » وأخرج أحمد من حديث ابن مسعود « أن النبي ﷺ قال لا تشتروا السك في الماء فانه غرر » وفي اسناده يزيد بن أبي زياد وقد رجح البيهقي وقفه ولكنه داخل في بيع الفرر . قال في المسوى قال مالك ومن الفرر والمخاطرة أن يعمد الرجل قد ضلت دابته أو أبق غلامه ومن شيء من ذلك خمسون ديناراً فيقول رجل أنا آخذه منك بعشرين ديناراً فإن وجدته المبتاع ذهب من البائع ثلاثون ديناراً وإن لم يجده ذهب البائع من المبتاع بعشرين ديناراً . قال مالك وفي ذلك أيضاً عيب آخر أن تلك الضالة أن وجدت لم يدر زادت أم نقصت أم ما حدث بها من العيوب وهذا أعظم المخاطرة . قال مالك والامر عندنا أن من المخاطرة والفرر اشتراء ما في بطون الاناث من النساء والحواب لانه لا يدرى أيجرج أم لا يخرج فإن خرج لم يدر أ يكون حسناً أم قبيحاً أم تاماً أم ناقصاً أم ذكراً أم أنثى وذلك كله يتفاضل إن كان على كذا قيمته كذا وإن كذا قيمته كذا انتهى « وَحَبْلُ الْحَبَلَةِ » لانه ﷺ عن ذلك كما في مسلم وغيره من حديث ابن عمرو « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع حبل الحبل » أخرجه مالك . وفي الصحيحين « كان أهل الجاهلية يتناعون لحوم الجزور الى حبل الحبل وحبل الحبل أن تنتج الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي نتجت فهاهم عن ذلك » وقد قيل أنه بيع ولد الناقة الحامل في الحال . وقيل بيع ولد ولدها كما في الرواية . وقد ورد النهى عن شراء ما في بطون الانعام كما في حديث أبي سعيد عند أحمد وابن ماجه والبخاري والدارقطني وفي اسناده شهر بن حوشب وفيه ضعف . وروي مالك عن سعيد بن المسيب أنه قال لا ربا في الحيوان وإنما نهى من الحيوان عن ثلاثة عن

المضامين والملاقيح وحبل الحيلة فالمضامين ما في بطون أناث الابل والملاقيح ما في ظهور الجبال قلت وعليه أهل العلم قال محمد هذه البيوع كلها مكروهة ولا ينبغي مباشرتها لأنها غرر عندنا وفي المنهاج نهى رسول الله ﷺ عن حبل الحيلة وهو نتاج التاج بأن يبيع نتاج التاج أو بشن إلى نتاج التاج وعن الملاقيح وهي ما في البطون والمضامين وهي ما في أصلاب الفحول ﴿وَالْمُنَابَذَةُ﴾ أن ينبذ الرجل إلى الرجل ثوبه وينبذ الآخر إليه ثوبه على غير تأمل ويقول كل واحد منهما هذا بهذا فهذا الذي نهى عنه ﴿وَالْمُلَامَسَةُ﴾ أن يلمس الرجل الثوب ولا ينشره ولا يتبين ما فيه أو يتناعه ليلا ولا يعلم ما فيه لحديث أبي سعيد في الصحيحين قال «نهى رسول الله ﷺ عن الملامسة والمنابذة في البيع» وأخرج نحوه مالك في الموطأ من حديث أبي هريرة وفسرها بما تقدم ولفظ الماتن الملامسة لمس ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يقبلية والمنابذة أن ينبذ الرجل إلى الرجل بثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراض كذا في الرواية وفي الباب عن أس عند البخاري قلت وعليه أهل العلم قال المحلى والبطالان فيهما لعدم الرؤية أو عدم الصيغة (١) أو الشرط الفاسد أي لا خيار له إذا رآه كذا في المسوى ﴿وَمَا فِي الضَّرْعِ وَالْعَبْدِ الْآبِقِ وَالْمَغَانِمِ حَتَّى تُقَسَّمَ، الثَّمَرِ حَتَّى يَصْلُحَ وَالصَّوْفِ فِي الظَّهْرِ وَالسَّمْنِ فِي اللَّبَنِ﴾ لحديث أبي سعيد المتقدم في النهي عن شراء ما في بطون الأنعام فإن فيه النهي عن بيع ما في ضروعها وعن شراء العبد الآبق وعن شراء المغانم حتى تقسم. وقد ورد النهي عن بيع المغانم حتى تقسم من حديث ابن عباس عند النسائي ومن حديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود وقد ورد النهي عن بيع الثمر حتى يطعم والصوف على الظهر واللبن في الضرع والسمن في اللبن من حديث ابن عباس أيضاً عند الدارقطني والبيهقي وفي أسناده عمر بن فروخ وقد وثقه يحيى بن معين وغيره وأحاديث النهي عن بيع الفرد تشد من عضد جميع ما في هذه الروايات لأن الفرد يصدق على جميع هذه الصور وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث ابن عمر «أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع» وأخرج نحوه مسلم من

(١) قوله أو عدم الصيغة أي بعت واشترت اهـ.

حديث أبي هريرة وفي الصحيحين من حديث أنس نحوه . قال مالك الأمر عندنا في بيع البطيخ والقثاء والخربز (١) والجزر أن ييمه إذا بدا صلاحه حلال جائز ثم يكون للمشتري ما يفت حتى ينقطع ثمره ويهلك وليس في ذلك وقت مؤقت وذلك أن وقته معروف وربما دخلته المائة فقطعت ثمرته قبل أن يأتى ذلك الوقت فإذا دخلته المائة بجائحة تبلغ الثلث فصاعداً كان ذلك موضوعاً عن الذي ابتاعه ﴿وَالْحَاقِلَةُ﴾ بيع الزرع بكيل من الطعام معلوم . قال مالك المحاقلة كراء الأرض بالحنطة . وقال في المسوى المحاقلة بيع الزرع بعد اشتداد الحب نقياً ﴿وَالْمُزَابَنَةُ﴾ بيع ثمر النخل بأوساق من الثمر . وقال مالك المزابنة اشتراء الثمر بالتمر في رؤس النخل وقال في المسوي المزابنة بيع الثمر على الشجر بجنسه على الأرض . قال مالك ونهى رسول الله ﷺ عن المزابنة . وتفسير المزابنة أن كل شيء من الجزاف الذي لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده ابتيع بشيء مسمى من الكيل والوزن والعدد وذلك أن يقول الرجل للرجل يكون له الطعام المصبر الذي لا يعلم كيله من الحنطة والتمر أو ما أشبه ذلك من الأطعمة أو يكون للرجل السلعة من الخبط أو النوى أو القضب أو العصفور أو الكرشف أو الكتان أو القز أو ما أشبه ذلك من السلع لا يعلم كيل شيء من ذلك ولا وزنه ولا عدده فيقول الرجل لوب تلك السلعة كل سلعتك هذه أومر من يكيلها أوزن من ذلك ما يوزن أو اعدد منها ما كان يعد فما نقص من كذا وكذا صاعاً لتسمية يسميها أو وزن كذا وكذا رطلاً أو عدد كذا وكذا فما نقص من ذلك فعلي غرمه حتى أوفيك تلك التسمية فما زاد على تلك التسمية فهو لي أضمن ما نقص من ذلك علي أن يكون ما زاد فليس ذلك بيعاً ولكنه المخاطرة والغرر والقمار يدخل هذا لأنه لم يشتر منه شيئاً بشيء أخرجه ولكن ضمن له ما سعى من ذلك الكيل أو الوزن أو العدد على أن يكون له ما زاد على ذلك فإن نقصت تلك السلعة من تلك التسمية أخذ من مال صاحبه ما نقص بغير ثمن أعطاه إياه وإن زادت تلك السلعة على تلك التسمية أخذ الرجل من مال

(١) الخربز — بكسر الحاء والباء وبينهما راء ساكنة — البطيخ وأصل الكلمة فارسي

رب السلعة مالا بغير ثمن ولا هبة طيبة بها نفسه فهذا يشبه القمار وما كان مثل هذا من الاشياء فذلك يدخله قلت في شرح السنة والعمل على هذا عند عامة أهل العلم. والعلة في النهي أن المساواة بينهما شرط وما على الشجر لا يحزر بكيل ولا وزن وإنما يكون تقديره بالحرص وهو حدس وظن لا يؤمن فيه من التفاوت فأما إذا باع بجنس آخر من الثمار على الأرض أو على الشجر يجوز لأن المائلة بينهما غير شرط والتقابض شرط في المجلس وقبض ما على الأرض بالنقل وقبض ما على الشجر بالتخلية. أقول ومعنى هذا الكلام أن سبب التحريم هو شبه الربا ومعنى قول مالك أن سبب التحريم معنى القمار وكلا الأمرين صحيح انتهى ﴿وَالْمَعَاوِمَةُ﴾ بيع ثمر النخلة لاكثر من سنة في عقد واحد والجميع بيع غرر وجهالة ﴿وَالْمَخَاضِرَةُ﴾ بيع الثمرة خضراء قبل بدو صلاحها دليل ذلك حديث أنس عند البخاري قال «نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمخاضرة والمنازمة والملازمة والمزابنة» وفي الصحيحين من حديث جابر قال «نهى النبي ﷺ عن المحاقلة والمزابنة والمعاومة» وفي الباب أحاديث. ﴿وَالْعُرْبُونَ﴾ هو أن يعطى المشتري البائع درهماً أو نحوه قبل البيع على أنه إذا ترك الشراء كان الدرهم للبائع بغير شيء لما أخرجه أحمد والنسائي وأبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال «نهى النبي ﷺ عن بيع العربون». ولا يعارض هذا ما أخرجه عبد الرزاق في مسنده عن زيد بن أسلم «أنه سئل النبي ﷺ عن العربان (١) في البيع» فأحله لأن في اسناده إبراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف. وأيضاً الحديث مرسل. قال في المسوى قال مالك وذلك فيما تزي والله تعالى أعلم أن يشتري الرجل العبد أو الوليدة أو يتكاري الدابة ثم يقول للذي اشتراه منه أو تكاري منه أعطيتك ديناراً أو درهماً أو أقل أو أكثر من ذلك على أني إن أخذت السلعة أو ركبت ما تكاريت منك فالذي أعطيتك من ثمن السلعة أو من كراء الدابة وإن تركت ابتياع السلعة أو كراء الدابة فما أعطيتك فهو لك بغير شيء قلت وعليه أهل العلم في المنهاج ولا يصح بيع العربون بأن يشتري ويعطيه دراهم لتكون من الثمن أن رضى السلعة وإلا فهي هبة قال المحلى (٢) وعدم صحته لاشتماله على شرط الرد

(١) العربون والعربان بضم العين فيهما (٢) أي قال ابن حزم في المحلى

والهبة ان لم يرض السلعة انتهى ﴿ والعصير إلى من يتخذ خمرًا ﴾ لحديث «لعن بائع الخمر وشاربيها ومشتريها وعاصرها» أخرجه الترمذى وابن ماجه ورجاله ثقات من حديث أنس . وأخرج نحوه أحمد وابن ماجه وأبوداود وفي اسناده عبدالرحمن ابن عبدالله الغافقى وقد قيل انه غير معروف وقيل انه معروف وهو من أمراء الاندلس وصحح الحديث ابن السكن . وأخرج الطبرانى في الاوسط عن بريدة مرفوعاً «من حبس العنب أيام القطاف حتى يبيعه من يهودى أو نصرانى أو ممن يتخذ خمرًا فقد تقحم النار على بصيرة» واسناده حسن كما قال الحافظ وأخرجه أيضاً البيهقى وزاد «أو ممن يعلم أنه يتخذ خمرًا» ويؤيده حديث أبى أمامة عند الترمذى «أن رسول الله ﷺ قال لا تبيعوا القينات المغنيات ولا تشروهن ولا تعلموهن ولا خير فى تجارة فيهن وثمنهن حرام» وفى الباب أجاديث . وأخرج مالك عن ابن عمر «أن رجلاً من أهل العراق قالوا له يا أبا عبد الرحمن انا نبتاع من تمر النخل والعنب فنعصره خمرًا فنبيعه فقال عبدالله بن عمر انى أشهد الله عليكم وملائكته ومن سمع من الجن والانس أنى لا آمركم أن تبيعوها ولا تبتاعوها ولا تعصروها ولا تسقوها فانها رجس من عمل الشيطان» قلت وعليه أهل العلم ﴿ والكالىء بالكالىء ﴾ أى المعدوم بالمعدوم لحديث ابن عمر عند الدارقطنى والحاكم وصححه «أن النبى ﷺ نهى عن بيع الكالىء بالكالىء» ولكنه اعترض على الحاكم بأنه وهم فى تصحيحه لان فى اسناده موسى بن عبيدة وهو ضعيف ولكنه قد رواه الشافعى بلفظ «نهى عن الدين بالكالىء» ويؤيده ما أخرجه الطبرانى عن رافع بن خديج «أن النبى ﷺ نهى عن بيع الكالىء بالكالىء دين بدين» وفى اسناده موسى بن عبيدة الزبدي وهو ضعيف وقد قال احمد فيه لا تحمل الرواية عنه عندى ولا أعرف هذا الحديث عن غيره . وقال ليس فى هذا أيضاً حديث يصح ولكن اجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين انتهى . يعنى روى الاجماع على معنى الحديث فشد ذلك من عضده لانه صار متلقى بالقبول ويؤيده النهى عن بيع الملاقيح والمضامين وحبل الحبله لان العلة فى ذلك هى كونه بيع معدوم وتقويه أيضاً الأجاديث الواردة فى اشتراط التقابض كحديث «اذا كان يداً بيد» وهو فى الصحيح وحديث «ما لم تفرقا وينكاشى»

﴿وَمَا اشْتَرَاهُ قَبْلَ قَبْضِهِ﴾ لحديث جابر عنده مسلم وغيره قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا ابتعت طعاماً فلا تبعه حتى تستوفيه » وأخرج مسلم أيضاً وغيره قال « نهى النبي ﷺ أن تباع السلع حتى تُستوفى » وأخرج أحمد من حديث حكيم بن حزام « أن النبي ﷺ قال له اذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه » وفي اسناده الملاء بن خالد الواسطي (١) وأخرج أبو داود والدارقطني والحاكم وابن حبان وصححه من حديث زيد بن ثابت « أن النبي ﷺ نهى أن تباع السلع حيث تباع حتى يحوزها التجار الى رحالهم » وفي الباب أحاديث . وقد ذهب الى ذلك الجمهور . وفي الحجة البالغة قيل مخصوص بالطعام لأنه أكثر الأموال تعاوراً وحاجة ولا ينتفع به إلا باهلاكه فاذا لم يستوفه فرما تصرف فيه البائع فيكون قضية في قضية وقيل يجري في المنقول لأنه مظنة أن يتغير ويتعيب فتحصل الخصومة في الخصومة . وقال ابن عباس ولا أحسب كل شيء إلا مثله وهو الأقيس بما ذكرنا في العلة انتهى . قال في المسوى قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه أنه من اشترى طعاماً براً أو شعيراً أو سلتاً أو ذرة أو دخنأً أو شيئاً من الحبوب القطنية أو شيئاً مما يشبه القطنية مما تجب فيه الزكاة أو شيئاً من الأدم كلها الزيت والسمن والعسل والخل والجبن والابن والشيرق وما أشبه ذلك من الأدم فإن المبتاع لا يبيع شيئاً من ذلك حتى يقبضه ويستوفيه . وفي شرح السنة اتفق أهل العلم على أن من ابتاع طعاماً لا يجوز له بيعه قبل القبض واختلفوا فيما سواه . فقال الشافعي ومحمد لا فرق بين الطعام والسلع والعقار في أن يبيع شيء منها لا يجوز قبل القبض قال أبو حنيفة وأبو يوسف يجوز بيع العقار قبل القبض ولا يجوز بيع المنقول . وقال مالك ماعدا المطعوم يجوز بيعه قبل القبض . قلت كان الأمراء يكتبون للناس بأرزاقهم وعطياتهم كتباً وكان الناس يبيعون ما فيها قبل أن يقبضوها ويعطون المشتري الصك لمضى به ويقبضه فذلك بيع الصكوك انتهى ﴿والطعام حتى يجري فيه الصاعان﴾ لحديث عثمان عند أحمد والبخاري « إن النبي ﷺ قال له إذا ابتعت فأكمل وإذا بعت فأكمل » وأخرج ابن ماجه والدارقطني والبيهقي من حديث

جابر قال « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري » وفي اسناده ابن أبي ليلى . وفي الباب عن أبي هريرة باسناد حسن وعن غيره بأسانيد فيها مقال وقد ذهب إلى ذلك الجمهور ﴿ وَلَا يَصَحُّ الاستثناء في البيع ﴾ مثل أن يبيع عشرة أفراق إلا شيئاً لأن فيه جهالة مفضية إلى المنازعة والمفسد هو المفضى إلى المنازعة ﴿ إِلَّا أَذًا كَانَ مَعْلُومًا ﴾ لحديث جابر عند مسلم وغيره « أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثنيا » وزاد النسائي والترمذي وابن حبان وصححاه « إلا أن تعلم » والمراد أن يبيع شيئاً ويستثنى منه شيئاً مجهولاً لا إذا كان معلوماً فيصح ﴿ وَمِنْهُ ﴾ أي من الثنيا المعلومة ﴿ استثناء ﴾ جابر ﴿ ظهر المبيع ﴾ أي جملة إلى المدينة بعد أن باعه من النبي ﷺ . وهو في الصحيحين وغيرهما من حديثه . قال النووي في شرح مسلم . الثنيا المبطل للبيع . قوله بعثك هذه الصبرة إلا بعضها أو هذه الاشجار إلا بعضها فلا يصح البيع لأن المستثنى مجهول ولو قال بعثك هذه الاشجار إلا هذه الشجرة أو الأربعة أو الصبرة إلا ثلثها أو بعثك بألف إلا درهماً صح البيع باتفاق العلماء ولو باع الصبرة إلا صاعاً منها فالبيع باطل عند الشافعي وصحح مالك أن يستثنى منها ما لا يزيد على ثلثها وإذا باع ثمرة نخلات واستثنى عشرة أصع للبائع فذهب الشافعي وأبي حنيفة والعلماء كافة بطلان البيع . وقال مالك وجماعة من علماء المدينة يجوز ذلك ما لم يزد على قدر ثلث الثمرة ﴿ وَلَا يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْحَارِمِ ﴾ لحديث أبي أيوب قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة » أخرجه أحمد والترمذي والدارقطني والحاكم وصححه وحديث علي « أمرني النبي ﷺ أن أبيع غلامين أخوين فبعتهما وفرقت بينهما فذكرت ذلك له فقال أدركهما فارتجمهما ولا تبعهما إلا جميعاً » أخرجه أحمد وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم وغيرهم . وحديث أبي موسى قال « لعن رسول الله ﷺ من فرق بين الوالد وولده وبين الأخ وأخيه » أخرجه ابن ماجه والدارقطني ولا بأس باسناده وحديث علي « أنه فرق بين جارية وولدها فنهاه النبي ﷺ عن ذلك ورد البيع » أخرجه أبو داود والدارقطني والحاكم وصححه وقد اعل بالانقطاع

وفي الباب أحاديث وقد قيل انه بجمع على ذلك وفيه نظر . أقول الاختلاف في هذه المسألة أعنى بيع أمهات الاولاد بين الصحابة أشهر من نار على علم وروي عن علي كرم الله وجهه الموافقة لعمر ومن معه في عدم جواز بيعهن ثم صح عنه القول بجواز البيع وقد ذكر الماتن في شرح المنتقى متمسكات الجميع فليرجع اليه . والعجب ممن يزعم أن تحريم البيع قطعي وأما المدبر فقد دلت الأدلة الصحيحة على جواز بيعه للحاجة كالدين والاعواز عن النفقة ونحوهما ﴿ وَلَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ ﴾ الحديث ابن عمر قال « نهى النبي ﷺ أن يبيع حاضر لباد أخرجه البخاري وأخرج مسلم وغيره من حديث جابر « أن النبي ﷺ قال لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » وفي الصحيحين من حديث أنس قال « نهينا أن يبيع حاضر لباد وإن كان أخاه لأبيه وأمه » قلت وعليه أهل العلم وفي المنهاج بيع حاضر لباد بأن يقدم غريب بمتاع تم الحاجة اليه ليبيعه بسعر يومه فيقول بلدي أتركه عندي لأبيعه على التدريج . وفي الوقاية كره بيع الحاضر للبادي طمعاً في الثمن الغالي زمان القحط انتهى ﴿ والتناجش ﴾ وهو الزيادة في ثمن السلعة عن مواطاة لرفع ثمنها وعن ابن عمر عند مالك قال النجش أن تعطيه في السلعة أكثر من ثمنها وليس في نفسك اشتراء فيقتدي بك غيرك « وفي الصحيحين عن أبي هريرة « أن النبي ﷺ نهى أن يبيع حاضر لباد وأن يتناجشوا » وفيهما من حديث ابن عمر قال « نهى النبي ﷺ عن النجش » وأخرجه مالك أيضاً قلت وعليه أهل العلم . في المنهاج ومن المنهي عنه النجش بأن يزيد في الثمن لا لرغبة بل ليخدع غيره فيشتريها وفي الوقاية كره النجش ﴿ والبيع على البيع ﴾ الحديث ابن عمر عند أحمد والنسائي « أن النبي ﷺ قال لا يبيع أحدكم على بيع أخيه » وهو في الصحيحين أيضاً بنحو ذلك وفيهما أيضاً من حديث أبي هريرة مرفوعاً « لا يبيع الرجل على بيع أخيه » وقد ورد « أن من باع من رجلين فهو للأول منهما » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وحسنه وصححه أبو زرعة وأبو حاتم والحاكم وفي الموطأ من حديث ابن عمر « أن رسول الله ﷺ قال لا يبيع بعضكم على بعض » قلت وعليه الشافعي وفي المنهاج ومن المنهي عنه البيع على بيع غيره قبل لزومه بأن يأمر المشتري بالفسخ

ليبيعه مثله والشراء على الشراء بأن يأمر البائع بالفسخ ليشتريه بأكثر وفي شرح السنة عند الحنفية المراد بالبيع على بيع أخيه هو السوم لأن عنده خيار المكان لا يثبت بالبيع فلا يتصور بعد التواجب بيع الغير عليه ﴿وَتَلَقَّى الرُّكْبَانُ﴾ بأن يتلقى طائفة يحملون متاعاً إلى البلد فيشتريه منهم قبل قدومهم ومعرفتهم بالسعر وله الخيار إذا عرف الذين كذا في المنهاج لحديث أبي هريرة عند مسلم وغيره قال «نهى النبي ﷺ أن يتلقى الجلب فإن تلقاه إنسان فابتاعه فصاحب السلعة فيها بالخيار إذا ورد السوق» وفي الصحيحين من حديث ابن مسعود قال «نهى النبي ﷺ عن تلقي البيوع» وفيهما أيضاً نحو ذلك من حديث ابن عمر وابن عباس وفي الموطأ من حديث أبي هريرة «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تلقوا الركبان للبيع ولا يبيع بعضكم على بعض ولا تناجشوا ولا يبيع حاضر لباد ولا تصر والابل والغنم» قلت وعليه أهل العلم ﴿والاحتكار﴾ لحديث ابن عمر عند أحمد والحاكم وابن أبي شيبه والبخاري وأبي يعلى مرفوعاً «من احتكر الطعام أربعين ليلة فقد برىء من الله وبرىء الله منه» وفي أسناده أصبغ بن زيد وفيه مقال . وأخرج مسلم وغيره من حديث معمر بن عبد الله مرفوعاً «لا يحتكر إلا خاطيء» وأخرج نحوه أحمد والحاكم من حديث أبي هريرة . قلت وعليه أهل العلم . قال النووي في شرح مسلم قال أصحابنا الاحتكار المحرم هو الاحتكار في الاقوات خاصة وهو أن يشتري الطعام في وقت الغلاء ولا يبيعه في الحال بل يدخره ليغلو ثمنه فأما إذا اشتراه أو جاء من قرية وقت الرخص وادخره أو ابتاعه في وقت الغلاء لحاجته إلى أكله أو ابتاعه ليبيعه في الوقت فليس باحتكار ولا تحريم فيه . وأما غير الاقوات فلا يحرم الاحتكار فيه بكل حال هذا تفصيل مذهبنا . وفي الهداية يكره الاحتكار في أقوات الآدمي والبهائم إذا كان ذلك في بلد يضر الاحتكار بأهله ومن احتكر غلة ضيعته أو جلبه من بلد آخر فليس بمحتكر . أقول الحق أن الأحاديث المطلقة في تحريم الاحتكار مقيدة بالطعام فلا يصح ما قيل من تحريم احتكار قوت البهائم والقياس له على قوت الآدمي قياس مع الفارق ولا يكون الاحتكار محرماً إلا إذا كان لقصد أن يغلى ذلك على المسلمين كما ورد في حديث أبي هريرة عند أحمد والحاكم فاعتبار هذا القيد لا بد

منه فمن لم يقصد ذلك لم يحرم عليه الاحتكار وظاهره أن القاصد باحتكاره غلاء الاسعار على المسلمين داخل تحت النهي والوعيد سواء كان بالمسلمين حاجة أم لا لان هذا القصد بمجرد كلف وأما اجبار المحتكر على البيع فجاز ان لم يكن واجباً لأنه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهما واجبان على كل مكلف ﴿والتسعير﴾ لحديث أنس عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه والدارمي والبخاري وأبي يعلى « أن السعر غلاء على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله سعر لنا فقال ان الله هو السعر القابض الباسط الرزاق واني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال » وصححه ابن حبان والترمذي وفي الباب أحاديث وفي الهداية ولا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس فان كن أرباب الطعام يتحكمون ويتعدون في القيمة تعدياً فاحشاً وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين الا بالتسعير فحينئذ لا بأس به بمشورة من أهل الرأي والبصر انتهى ﴿وَيَجِبُ وَضْعُ الْجَوَائِحِ﴾ الجائحة الآفة التي تهلك الثمار والاموال لحديث جابر « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وضع الجوائح » أخرجه أحمد والنسائي وأبو داود وأخرجه أيضاً مسلم بلفظ « أمر بوضع الجوائح » وفي لفظ لمسلم وغيره « ان كنت بعت من أخيك ثمراً فأصابها جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً بم تأخذ مال أخيك » وفي الباب عن عائشة في الصحيحين وعن أنس فيهما أيضاً وقد ذهب الى ذلك الشافعي وأبو حنيفة والليث وسائر الكوفيين قلت وهو عند أبي حنيفة على الاستحباب وعند الشافعي في القديم على الوجوب وفي الجديد على الاستحباب ﴿وَلَا يَحِلُّ سَلْفٌ وَبَيْعٌ﴾ قال مالك وتفسير ذلك أن يقول الرجل للرجل آخذ سلعتك بكذا وكذا على أن تسلفني كذا وكذا فان عقدا بيعهما على هذا فهو غير جائز فان ترك الذي اشترط السلف ما اشترط منه كان ذلك البيع جائزاً قلت وعليه أهل العلم وفي شرح السنة هو أن يقول أبيعك هذا الثوب بعشرة دراهم على أن تقرضني عشرة دراهم والمراد بالسلف هنا القرض فهذا فاسد لانه جعل العشرة وفق القرض نمناً للثوب فاذا بطل الشرط سقط بعض الثمن وصار ما يبقى من المبيع بمقابلة الباقي مجهولاً. قال الماتن قال مالك هو أي السلف هنا أن ترض قرضاً ثم تبايه عليه

بيعاً يزداد عليه وهو فاسد لانه انما تقرضه على أن تحاييه في الثمن وقد يكون السلف بمعنى السلم وذلك مثل أن تقول أبيعك عبدي هذا بألف على أن تسلفني ماله في كذا وكذا انتهى ﴿ وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ ﴾ لحديث عبد الله بن عمرو « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك » أخرجه أحمد وأبوداود والنسائي والترمذي وصححه وكذلك صححه ابن خزيمة والحاكم والشرطان في بيع أن يقول بعتك هذا بألف ان كان نقداً وبالفين ان كان نسيئة وقيل هو أن يقول بعتك ثوبي بكذا وعلى قصارته وخياطته وفي الحجة البالغة ومعنى الشرطين أن يشترط حقوق البيع ويشترط شيئاً خارجاً منها مثل أن يهبه كذا أو يشفع له الى فلان أو ان احتاج الى بيعه لم يبيع الا منه ونحو ذلك فهذان شرطان في صفقة واحدة ﴿ وَلَا بَيْعَتَانِ فِي بَيْعَةٍ ﴾ لحديث أبي هريرة عند أحمد والنسائي وأبي داود والترمذي وصححه « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيعتين في بيعة » ولفظ أبي داود « من باع بيعتين في بيعة فله أو كسهما أو الربا » وأخرجه أحمد من حديث عبد الله بن مسعود قال « نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن صفقتين في صفقة » قال سماك هو الرجل يبيع البيع فيقول بنسء كذا وينقد كذا ورجاله رجال الصحيح وما ذكره سماك هو معنى البيعتين في بيعة وقد تقدم تفسير الشرطين في بيعة بمثل هذا وليس بصحيح بل المراد بالشرطين في بيعة أن البيع واحد شرط فيه شرطان وهنا البيع بيعان قلت وفي شرح السنة فسروا البيعتين في بيعة على وجهين : أحدهما أن يقول بعتك هذا الثوب بعشرة نقداً أو بعشرين لسيئة الى سنة فهو فاسد عند أكثر أهل العلم فاذا بانه على أحد الامرين في المجلس فهو صحيح لا خلاف فيه والآخر أن يقول بعتك عبدي هذا بعشرين ديناراً على أن تبيعني جاريتك فهذا فاسد لانه جعل بمن العبد عشرين ديناراً وشرط بيع الجارية وذلك شرط لا يلزم واذا لم يلزم ذلك بطل بعض الثمن فيصير ما بقي من المبيع في مقابلة الباقي مجهولاً أما اذا جمع بين شيئين في صفقة واحدة بأن باع داراً وهبدا بشئ واحد فهو جائز وليس من باب

البيعتين في بيعة إنما هي صفقة واحدة جمعت شيئين وأما بيع الشيء بأكثر من سعر يومه مؤجلاً فأقول الزيادة على سعر يوم البيع ليست من الربا في ورد ولا صدر لأن الربا زيادة أحد المتساويين على الآخر ولا تساوى بين الشيء وثمنه مع اختلاف جنسهما فلا يصح أن يكون تحريم هذه الصورة لكونها رباً فإن قيل إن تحريمها لكون الزيادة في مقابل التنفيس بالأجل فقط فلا يخفى أن تحريم مثل ذلك مفتقر إلى دليل والمسألة محتملة للبسط وقد أفردتها الماتن برسالة مستقلة سماها شفاء المال في حكم الزيادة لأجل الأجل ولكن يمكن الاستدلال لهذا المنع بما أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وصححه من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا » وبما أخرجه أحمد والبخاري والطبراني في الكبير والأوسط عن شمالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال « نهى النبي ﷺ عن صفقتين في صفقة قال مالك هو الرجل يبيع المبيع فيقول هو بنساء كذا وهو بنقد كذا » قال في مجمع الزوائد رجال أحمد ثقات فهذان الحديثان قد دلا على أن الزيادة لأجل النساء ممنوعة ولهذا قال « فله أوكسهما أو الربا » والاعيان التي هي غير ربوية داخلة في عموم الحديثين . وقد ذهب الجمهور إلى جواز بيع الشيء بأكثر من بيع يومه لأجل النساء ونازعوا في دلالة الحديثين المذكورين على محل النزاع ﴿ وَرَبِحُ مَا لَمْ يَضْمَنْ ﴾ لما تقدم في دليل لا يحمل سلف ويبيع وهو أن يبيع شيئاً لم يدخل في ضمانه كالبيع قبل القبض ﴿ وَيَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْبَائِعِ ﴾ لحديث حكيم بن حزام قال « قلت يا رسول الله يأتيني الرجل فيسألني عن البيع ليس عندي أبيعه منه ثم أبتاعه من السوق فقال لا تبع ما ليس عندك » أخرجه أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن ماجه والمراد بقوله ما ليس عندك أي ما ليس في ملكك وقدرتك وفي معنى يبيع ما ليس عنده أن يبيع مال غيره بغير إذنه لأنه غرر لا يدري هل يجيزه غيره أولاً وهو قول الشافعي . وقال أبو حنيفة يجوز بيع الفضولي ويكون موقوفاً على إجازة المالك ويبيع القطوط عند أهل العلم لا يجوز حتى تصل إلى من كتبت له فيملك ثم يبيع القط الصك ومنه قوله تعالى (عجل لنا قطناً) ﴿ وَيَجُوزُ بِشَرَطِ عَدَمِ الْخِدَاعِ ﴾ لحديث ابن عمر في الصحيحين قال « ذكر

رجل لرسول الله ﷺ أنه يخذع في البيوع فقال من بايعت ققل لا خلاية « وفي الباب أحاديث والخلاية الخديعة وظاهره أن من قال بذلك ثبت له الخيار سواء غبن أو لم يغبن ﴿ والخيار في المجلس ثابت ما لم يتفرقا ﴾ لحديث حكيم بن حزام في الصحيحين « أن النبي ﷺ قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » وفيهما أيضاً نحوه من حديث ابن عمر وأيضاً في الموطأ من حديث ابن عمر بلفظ « أن رسول الله ﷺ قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار » وفي الباب أحاديث . وقد ذهب إلى اثبات خيار المجلس جماعة من الصحابة منهم علي وأبو بزة الأسدي وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وغيرهم ومن التابعين شريح والشعبي وطاوس وعطاء وابن أبي مليكة قتل ذلك عنهم البخاري وقل ابن المنذر القول به أيضاً عن سعيد بن المسيب والزهري وابن أبي ذئب من أهل المدينة وعن الحسن البصري والأوزاعي وابن جريج وغيرهم وبالغ ابن حزم فقال لا يعرف لهم مخالف من التابعين إلا النخعي وحده وحكاه صاحب البحر أيضاً عن الشافعي وأحمد واسحق وأبي ثور . وذهب الحنفية والمالكية وغيرهم إلى أنها إذا وجبت الصفة فلا خيار والحق القول الأول *

﴿ باب الربا ﴾

قال الله تعالى (الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا) وقال (يحق الله الربا ويربي الصدقات) وقال (وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله) واتفق أهل العلم أن الربا من الكبائر وأنه اذا وقع هذا العقد فهو باطل ولا يجب الا رد رأس المال وان كان ذو عسرة فخمه الانظار الى الميسرة أقول هذا الحكم يستفاد من كتاب الله تعالى قال عز وجل (وان تبتم فلکم رؤس أموالکم) ومفهوم الشرط يدل على جواز أخذ مال المربي مع عدم التوبة ويستدل بهذه الآية أيضاً على جواز أخذ مارج المربي من الربا وهو ما زاد على رأس ماله سواء تاب أو لم يتب فالخاص أنه يجوز أخذ جميع ماله المربح ورأس

المال مع عدم التوبة ويجوز أخذ الربح فقط معها ﴿يَحْرُمُ بَيْعُ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ وَالْمِلْحِ بِالْمِلْحِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ يَدًا بِيَدٍ﴾ فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدًا بيد والستة الأجناس المذكورة هي المنصوص عليها في الأحاديث كحديث أبي سعيد بلفظ «الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثل يدًا بيد فن زاد أو ازداد فقد أربى الآخذ والمعطى فيه سواء» وهو في الصحيح وسائر الأحاديث في الصحيحين وغيرهما هكذا ليس فيها إلا ذكر الستة الأجناس. وفي الحجة البالغة وتفتن الفقهاء أن الربا المحرم يجري في غير الأعيان الستة المنصوص عليها وأن الحكم متعمد منها إلى كل ماحق بشيء منها. في شرح السنة اتفق العلماء على أن الربا يجري في هذه الأشياء الستة التي نص الحديث عليها. وذهب عامةهم إلى أن حكم الربا غير مقصور عليها بأعيانها إنما ثبت لأوصاف فيها ويتعدى إلى كل ما يوجد فيه تلك الأوصاف وذهبوا إلى أن الربا ثبت في الدراهم والدنانير بوصف وفي الأشياء الأربعة بوصف آخر ثم اختلفوا في ذلك الوصف فقال الشافعي ثبت في الدراهم والدنانير بوصف النقدية. وقال أبو حنيفة بعملة الورن حتى أن الربا يجري في الحديد والنحاس والقطن. وقال الشافعي في القديم ثبت في الأشياء الأربعة بوصف الطعم مع الكيل والوزن كما قال سعيد بن المسيب. وفي الجديد ثبت فيها بوصف الطعم فقط وأثبت في جميع الأشياء المطعومة مثل الثمار والفواكه والبقول والأدوية وإنما قال ذلك في الجديد لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «الطعام بالطعام مثلًا بمثل» علق الحكم باسم الطعام فدل على أن ماخذ الاشتقاق علة. وقال أبو حنيفة ثبت في الأشياء الأربعة بوصف الكيل حتى أن الربا يجري في الجص والنورة وسيأتي ما يدفع ذلك كله ﴿وَفِي إِخْلَاقٍ غَيْرِهَا بِهَا خِلَافٌ﴾ هل يلحق بهذه الأجناس المذكورة غيرها فيكون حكمه حكمها في تحريم التفاضل والنساء مع الاتفاق في الجنس وتحريم النساء فقط مع الاختلاف في الجنس والاتفاق في العلة فقالت الظاهرية أنه لا يلحق بها غيرها ورجحه في سبل السلام. وقال قد أفردنا الكلام على ذلك في رسالة مستقلة سمينها القول المجتبى انتهى. وتفصيل ذلك في مسك

الختام وذهب من عداهم الى أنه يلحق بها ما يشاركها في العلة . واختلفوا في العلة ما هي قليل الاتفاق في الجنس والطعم وقيل الجنس والتقدير بالكيل والوزن والاقنيات وقيل الجنس ووجوب الزكاة وقيل الجنس والتقدير بالكيل والوزن وقد يستدل لمن قال بالالحاق بما أخرجه الدارقطني والبخاري عن الحسن من حديث عبادة وأُسَ أن النبي ﷺ قال ما وزن مثل بمثل اذا كان نوعاً واحداً وما كيل فمثل ذلك فاذا اختلف النوعان فلا بأس به » وقد أشار الى هذا الحديث صاحب التلخيص ولم يتكلم عليه وفي اسناده الربيع بن صبيح وثقه أبو زرعة وغيره وضعفه جماعة . قال أحمد لا بأس به وقال يحيى بن معين في رواية عنه ضعيف وفي أخرى ليس به بأس وربما دلس . وقال ابن سعد والنسائي ضعيف : وقال أبو زرعة شيخ صالح وقال أبو حاتم رجل صالح انتهى ولا يلزم من وصفه بالصالح أن يكون ثقة في الحديث . وقال في التزييب صدوق سيء الحفظ ولا يخفك أن الحجة لا تقوم بمثل هذا الحديث لاسيما في مثل هذا الأمر العظيم . فانه حكم بالربا الذي هو من أعظم معاصي الله سبحانه وتعالى على غير الأجناس التي نص عليها رسول الله ﷺ وذلك يستلزم الحكم على فاعله بأنه مرتكب لهذه المعصية التي هي من الكبائر ومن القطعيات الشرعية ومع هذا فان هذا الحلق قد ذهب اليه الجمع الجمل والسواد الأعظم ولم يخالف في ذلك الا الظاهرية فقط وهذا الحديث كما يدل على الحلق غير الستة بها كذلك يدل على أن العلة الاتفاق في الكيل والوزن مع اتحاد الجنس ومما يدل على أن الربا يثبت في غير هذه الأجناس حديث ابن عمر في الصحيحين قال « نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة أن يبيع الرجل ثمراً حائطه ان كان نخلاً بتمر كيلاً وان كان كرمًا أن يبيعه بزبيب كيلاً وان كان زرعاً ان يبيعه بكيل طعام نهى عن ذلك كله » وفي لفظ لمسلم « وعن كل ثمر بخرصه » فان هذا الحديث يدل على ثبوت الربا في الكرم والزبيب ورواية مسلم تدل على أعم من ذلك ومما يدل على الحلق ما أخرجه مالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب « أن النبي ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان » وأخرجه أيضاً الشافعي وأبو داود في المراسيل ووصله الدارقطني في الغريب عن مالك عن الزهري عن سهل بن سعد وحكم بضعفه وصوب الرواية المرسلة وتبعه ابن عبد البر

وله شاهد من حديث ابن عمر عند البزار وفي أسناده ثابت بن زهير وهو ضعيف وأخرجه أيضاً من رواية أبي أمية بن يعلى عن نافع أيضاً وأبو أمية ضعيف وله شاهد أقوى منه من رواية الحسن عن سمرة عند الحاكم والبيهقي وابن خزيمة ومما يؤيد ذلك حديث رافع بن خديج وسهل بن أبي حشمة عند الترمذي في رخصة العرايا وفيه « وعن بيع العنب بالزبيب وعن كل ثمر بمخرصه » ومما يدل على أن المعبر الاتفاق في الوزن حديث أبي سعيد عند أحمد ومسلم بلفظ « لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق إلا وزناً بوزن مثلاً بمثل سواء بسواء » وأخرج أحمد ومسلم والنسائي من حديث أبي هريرة « الذهب بالذهب وزناً بوزن مثلاً بمثل والفضة بالفضة وزناً بوزن مثلاً بمثل » وعند مسلم والنسائي وأبي داود من حديث فضالة بن عبيد عن النبي ﷺ « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا وزناً بوزن » ومما ورد في اعتبار الكيل حديث ابن عمر المتقدم وفيه « وإن كان كرمًا أن تبيعه بزبيب كيلاً » وما سيأتي قريباً من النهي عن بيع الصبرة لا يعلم كيلاً أقول أما اختلاف مشني القياس في علة الربا فليس على شيء من هذه الأقوال حجة نيرة إنما هي مجرد ظننات وتخمينات انضمت إليها دعاوى طويلة بلا طائل هذا يقول العلة التي ذهب إليها ساقه إلى القول بهامسالك من مسالك العملة كتخريج المناط والآخر يقول ساقه إلى ما ذهب إليه مسالك آخر كالسبر والتقسيم ونحن لا نمنع كون هذه المسالك تثبت بمثلها الأحكام الشرعية بل نمنع اندراج ما زعموه علة في هذا المقام تحت شيء منها فما أحسن الاختصار على نصوص الشريعة وعدم التكليف بمجاوزتها والتوسع في تكليفات العباد بما هو تكليف محض وأسنا من يقول بنفي القياس لكننا نقول بتمتع التعبد به فيما عدا العملة المنصوصة وما كان طريق ثبوته فحوى الخطاب وليس ما ذكره ههنا من هذا القبيل فليكن هذا المبحث على ذكر منك تنتفع به في مسائل كثيرة . قال الماتن رحمه الله في كتابه السيل الجرار ولا يخفك أن ذكره ﷺ للكيل والوزن في الأحاديث لبيان ما يتحصل به التساوي في الأجناس المنصوص عليها فكيف كان هذا الذكر سبباً للاحاق سائر الأجناس المتفقة في الكيل والوزن بهذه الأجناس الثابتة في الأحاديث وأي تعدية حصلت بمثل ذكر ذلك وأي مناط استفيد منها مع العلم أن الغرض بذكرها هو تحقيق التساوي كما قال « مثلاً بمثل سواء

بسواء » وأما الاتفاق في الجنس والطعم كما قال الشافعي . واستدلوا على ذلك بما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث معمر بن عبد الله قال « كنت أسمع النبي ﷺ يقول الطعام بالطعام مثلاً بمثل وكان طعامنا يومئذ الشعير » فأقول ذكر النبي ﷺ الطعام فكان ماذا وأي دليل على أنه أراد بهذا الذكر اللاحق وأي فهم يسبق إلى كون ذلك هو العلة المعدية حتى تتركب عليها القناطر وتبنى عليها القصور ويقال هذا دليل على أن كل ماله طعم كان بيعه بماله طعم متفاضلاً رباً مع أن أول ما يدفع هذا الاستدلال الذهب والفضة اللذين هما أول منصوص عليه في الأحاديث المصرحة بذكر الأجناس التي تحرم فيها الربا . ومما يدفع القوانين جميعاً أنه قد ثبت في الأحاديث أن النبي ﷺ ذكر العدد كما في حديث عثمان عند مسلم بلفظ « لا تبيعوا الدينار بالدينارين » وفي رواية من حديث أبي سعيد « ولا درهمين بدرهم » ولا يعتبر العدد أحد من أهل هذين القوانين ولا من غيرهم وقد وافقت المالكية الشافعي في الطعم وزادت عليه الإدخار والاقتنيات فوسعوا الدائرة بما ليس بشيء والحاصل أنه لم يرد دليل تقوم به الحجة على الحاق ما عدا الأجناس المنصوص عليها بها ﴿ فَإِنْ اِخْتَلَفَتِ الْأَجْنَاسُ جازَ التَّفَاضُلُ إِذَا كَانَ يَدًا يَدٍ ﴾ لما ثبت في الصحيحين من حديث عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد » وفي الباب أحاديث ﴿ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْجِنْسِ بِجِنْسِهِ مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ بِالتَّسَاوِي ﴾ لما وقع في الأحاديث الصحيحة من قوله ﷺ « مثلاً بمثل سواء بسواء وزناً بوزن » فإن هذا يدل على أنه لا يجوز بيع الشيء بجنسه إلا بعد العلم بالمائلة والمساواة ومما يدل على ذلك حديث جابر عند مسلم وغيره قال « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم كيلها بالكيل المسمى من التمر » فإن هذا يدل على أنه لا يجوز البيع إلا بعد العلم ﴿ وَإِنْ صَحِبَهُ غَيْرُهُ ﴾ أي لا تأثير لمصاحبة شيء آخر لأحد المثلين لحديث فضالة بن عبيد عند مسلم وغيره قال « اشتريت قلادة يوم خيبر باثني عشر ديناراً فيها ذهب وخرز ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال لا

تباع حتى تفصل « وقد ذهب الى هذا جماعة من السلف منهم عمر بن الخطاب وقال به الشافعي وأحمد واسحق وذهب جماعة منهم الحنفية الى جواز التفاضل مع مصاحبة شيء آخر اذا كانت الزيادة مساوية لما قابلها ﴿ وَلَا يَبِيعُ الرُّطْبُ بِمَا كَانَ يَابِسًا ﴾ لحديث ابن عمر المتقدم في النهي عن أن يبيع الرجل تمر حائطه ان كان نخلاً بتمر كيلا وان كان كرماً أن يبيعه بزبيب كيلا وكذلك حديث رافع بن خديج وسهل بن أبي حشمة المتقدمان وفي الموطأ حديث سعد قال « سمعت رسول الله ﷺ يسأل عن شراء التمر بالرطب فقال رسول الله ﷺ أينقص الرطب اذا يبس فقالوا نعم فنهى عن ذلك » قلت وعليه الشافعي وهذا الحديث أصل في أنه لا يجوز بيع شيء من المطعوم بجنسه أحدهما رطب والآخر يابس مثل بيع الرطب بالتمر وبيع العنب بالزبيب وبيع اللحم الرطب بالقديد وهذا قول أكثر أهل العلم واليه ذهب مالك والشافعي وصاحب أبي حنيفة وجوزة أبو حنيفة وحده ورده بالمشابهة من قوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا) وبالمشابهة من قياس في غاية الفساد وهو قولهم الرطب والتمر إما أن يكونا جنسين وإما أن يكون جنساً واحداً وعلى التقديرين فلا يمنع بيع أحدهما بالآخر . قال ابن القيم واذا نظرت الى هذا القياس رأيته مصادماً لسنة أعظم مصادمة ومع أنه فاسد في نفسه بل هما جنس واحد أحدهما أزيد من الآخر قطعاً بنية فهو أزيد أجزاء من الآخر بزيادة لا يمكن فصلها وتميزها ولا يمكن أن يجعل في مقابلة تلك الأجزاء من الرطب ما يتساويان به عند الكمال اذ هو ظن وحسبان فكان المنع من بيع أحدهما بالآخر محض القياس لو لم تأت به سنة وحتى لو لم يكن ربا ولا القياس يقتضيه لكان أصلاً قائماً بنفسه يجب التسليم والالتقياده كما يجب التسليم لسائر نصوصه المحكمة انتهى ﴿ إِلَّا لِأَهْلِ الْعَرَايَا ﴾ لحديث زيد بن ثابت عند البخاري وغيره « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رخص في بيع العرايا أن تباع بخرصها كيلا » وفي لفظ في الصحيح « رخص في العرية يأخذها أهل البيت بخرصها تمرأ يا كلونها رطباً » وأخرج أحمد والشافعي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث جابر قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول حين أذن لأهل العرايا أن يبيعوها بخرصها الوسط والوسقين والثلاثة والأربعة »

وفي الباب أحاديث والمراد أن النبي ﷺ رخص للمقترء الذين لا نخل لهم أن يشتروا من أهل النخل رطباً يأكلونه في شجره بخرصه تمرًا والعرايا جمع عرية وهي في الأصل عطية تمر النخل دون الرقبة وقد ذهب إلى ذلك الجمهور ومن خالف فلا حديث ترد عليه قلت العرية فميلة بمعنى مفعولة من عراه يعروه إذا قصده وهي عقد مقصود أو بمعنى فاعلة من عرى يعرى إذا خلع ثوبه كأنها عريت وهي بيع الرطب على النخل بتمر في الأرض والعنب في الشجر بزييب فيما دون خمسة أوسق وقال محمد وبهذا تأخذ ولفظ البخاري في باب تفسير العرايا قال مالك العرية أن يعرى الرجل الرجل النخلة ثم يتأذى بدخوله عليه فرخص له أن يشتريها منه بتمر وقال ابن إدريس العرية لا تكون إلا بالكيل من التمر يدا بيد ولا تكون بالجزاف ومما يقويه قول ابن أبي حشمة بالأوسق الموسقة . وقال ابن اسحق في حديثه عن نافع عن ابن عمر كانت العرايا أن يعرى الرجل الرجل في ماله النخلة والنخلتين . وقال يزيد عن سفيان بن حسين العرايا نخل كانت توهب للمساكين فلا يستطيعون أن ينتظروا بها رخص لهم أن يبيعوها بما شاؤوا من التمر انتهى . أقول العرايا أصلها أن العرب كانت تطوع علي من لا تمر له كما يتطوع صاحب الشاة أو الأبل بالمنيحة وهي عطية اللبن دون الرقبة قال الجمهور في الصحاح العرية هي النخلة التي يعريها صاحبها رجلاً محتاجاً بأن يجعل له ثمرها عاماً من عراه إذا قصده انتهى . فرخص ﷺ لمن لا نخل لهم أن يشتري الرطب على النخل بخرصها تمرًا كما وقع في الصحيحين وغيرهما من حديث زيد بن ثابت وفي لفظ في الصحيحين من حديثه «رخص في العرايا يأخذها أهل البيت بخرصها تمرًا يأكلونها رطباً» وفي لفظ لهما من حديثه «ولم يرخص في غير ذلك» فهذا جائز والذي أخبرنا بتحريم الربا ومنعنا من المزانية هو الذي رخص لنا في العرايا والكل حق وشريعة واضحة وسنة قائمة ومن منع ذلك فقد تعرض لرد الخالص بالعام ولرد الرخصة بالمزينة ولرد السنة بمجرد الرأي وهكذا من منع من البيع وجوز المبة كما روى عن أبي حنيفة رحمه الله ولكن هذه الرخصة مقيدة بأن يكون الشراء بالوسق والوسقين والثلاثة والأربعة كما وقع في حديث جابر عند الشافعي وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان

والحاكم فلا يجوز الشراء بزيادة على ذلك ﴿وَلَا يَبِيعُ الْلَّحْمَ بِالْحَيَوَانِ﴾ لما تقدم قريبا من حديث سعيد بن المسيب عند مالك « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الحيوان باللحم » وقال سعيد من ميسر أهل الجاهلية بيع اللحم بالشاة والشاتين . وقال نهى عن بيع الحيوان باللحم . وقال أبو الزناد كل من أدركت من أهل العلم ينهون عن بيع الحيوان باللحم أي من جنسه وكذا بغير جنسه من مأكول وغيره . وفي شرح السنة ذهب جماعة من الصحابة والتابعين إلى تحريمه وإلى ذهب الشافعي وحديث ابن المسيب وإن كان مرسلا لكنه يتقوى بعمل الصحابة واستحسن الشافعي مرسل ابن المسيب . وذهب جماعة إلى إباحته واختارها المزني إذ لم يثبت الحديث وكان فيه قول متقدم ممن يكون بقوله اختلاف ولأن الحيوان ليس بمال الربا بدليل أنه يجوز بيع حيوان بحيوانين فيبيع اللحم بالحيوان بيع مال الربا بمالا ربا فيه فيجوز ذلك في القياس إلا أن يثبت الحديث فنأخذ به ونُدع القياس . وقال محمد في الموطأ وبهذا نأخذ من باع لحما من لحم الغنم بشاة حية لا يدرى اللحم أكثر أو ما في الشاة أكثر فالبيع فاسد مكروه ولا ينبغي وهذا مثل المزابنة والمحايلة وكذا بيع الزيتون بالزيت ودهن السمسم بالسمسم . أقول والاحسن عندي أن معنى الحديث أن يقول للقصاب كم يخرج من هذه الشاة فيقول القصاب عشرون رطلا فيقول خذ هذه الشاة بعشرين رطلا من اللحم إن خرج أكثر فلك أو أقل فعليك وهذا نوع من القمار ورجع الحديث إلى القياس ﴿وَيَجُوزُ بَيْعُ الْحَيَوَانِ بِاثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ جَنْسِهِ﴾ لحديث جابر عند أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي قال « إن النبي ﷺ اشترى عبدا بعبدين » وأخرجه أيضا مسلم في صحيحه . وأخرج أيضا مسلم وغيره من حديث أنس « أن النبي ﷺ اشترى صفية بسبعة أرؤس من دحية الكلبي » وأخرج أحمد وأبوداود من حديث ابن عمرو « أن النبي ﷺ أمره أن يبعث جيشا على أبل كانت عنده قال فحملت الناس عليها حتى نفدت الأبل وبقيت بقية من الناس قال فقلت يا رسول الله الأبل قد نفدت وبقيت بقية من الناس لا ظهر لهم فقال لي ابتع علينا ابلا بفلائص من أبل الصدقة إلى محلها حتى ينفذ هذا البعث قال وكنت أبتاع البعير بفلائص وثلاث فلائص من أبل الصدقة إلى محلها حتى

نفذت ذلك البعث فلما جاءت ابل الصدقة أداها رسول الله ﷺ « وفي اسناده محمد ابن اسحق وفيه مقال وقوى في الفتح اسناده . وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذى وابن الجارود من حديث سمرة قال « نهى النبي ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة » وهو من رواية الحسن عن سمرة ولم يسمع منه (١) وقد جمع الشافعى بين الحديثين بأن المراد به النسيئة من الطرفين فيكون ذلك من بيع الكالئ بالكالئ لا من طرف واحد فيجوز . وفي الموطأ أن على بن أبى طالب باع جملًا له يدعى عصيفر بعشرين بعيرا الى أجل . وأن عبد الله بن عمر اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه يوفىها صاحبها بالرزمة . وسئل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين بواحد الى أجل فقال لا بأس بذلك . قال الشافعى يجوز سواء كان الجنس واحدا أو مختلفا ما كول اللحم أو غير ما كول اللحم سواء باع واحدا بواحد أو باثنين وقال أبو حنيفة لا يجوز وفي بيع الحيوان بالحيوان نسيئة خلاف ﴿ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْعَيْنَةِ ﴾ لحديث ابن عمر « أن النبي ﷺ قال اذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة واتبعوا أذناب البقر وتركوا الجهاد في سبيل الله أنزل الله بهم بلاء فلا يرفعهم حتى يراجعوا دينهم » أخرجه أحمد وأبوداود والطبرانى وابن القطان وصححه . وقال الحافظ رجاله ثقات . والمراد بالعينة بكسر العين المهمة بيع التاجر سلعته بثمن الى أجل ثم يشترىها منه بأقل من ذلك الثمن ويدل على المنع من ذلك ما رواه أبو اسحق السبيعي عن امرأته « أنها دخلت علي عائشة فدخلت معها أم ولد زيد بن أرقم فقالت يا أم المؤمنين انى بعت غلاما من زيد بن أرقم بثمانمائة درهم نسيئة وانى ابتعته منه بثمانمائة فقالت لها عائشة باسمها اشتريت وبثمنها شريت ان جهاده مع رسول الله ﷺ قد بطل الا أن يتوب » أخرجه الدارقطني وفي اسناده الغالية بنت أيمن وقد روى عن الشافعى أنه لا يصح وقرر كلامه ابن كثير في ارشاده وقد ذهب الى عدم جواز بيع العينة مالك وأبو حنيفة وأحمد وجوز ذلك الشافعى وأصحابه . وقد ورد النهى عن العينة من طرق عقد لها البيهقي في سننه بابا . أقول أما بيع أئمة الجور وشراؤهم

(١) في سماعه منه خلاف طويل ورجح كثير من أئمة الحديث أنه سمع منه ورجح بعضهم أنه لم يسمع منه الا حديثنا وهو حديث المقيمة .

على وجه التجارة مع رعاياهم فهذه المسألة قد عمت وطمت وكادت تطبق الأرض وقد رأينا في كتب التواريخ حكايات عن ملوك مصر من الجرا كسة وذلك من أشدها وأعظمها جرماً أنهم إذا أرادوا بيع شيء لهم أكرهوا التجار على شرائه بأضعاف ثمنه وإذا أراد أحد منهم الامتناع ضربه ضرباً مبرحاً وأخذوا ماله كرهاً ومن ذلك أنهم يمنعون الناس من الشراء من أحد من التجار حتي ينفق ما يريدون يبعه من أموالهم فيرتفع ثمنه لاجل ذلك وينفق سريعاً . قال الماتن في حاشية الشفاء وفي الديار اليمنية من هذا القبيل أنواع منها أنهم يرسمون صرف القرش بمقدار محدود من الضربة التي يضربونها من الفضة المغشوشة بالنحاس المغلوبة بالغش على وجه لا تكون الفضة الخالصة الا مقدار نصف الفضة التي في القرش ثم ان الرعايا لا تمثل هذا الرسم بل يتعاملون في المصارفة بزيادة على ذلك الى مقدار الثلث أو الربع من ذلك الرسم فإذا كان النقد خارجاً من مال الدولة الى غيرهم من الاجناد ونحوهم كان على ذلك الرسم الناقص وإذا كان النقد داخلاً الى أموال الدولة من الرعايا لم يقبلوا منهم الا القروش الفرانسة أو الصرف الزائد الذي يتعامل به الرعية فيما بينهم فيأخذون ثلث أموال الرعية أو ربعها ظلماً وإذا تزايد صرف القروش بين الرعايا أمر الامراء بكسر السكة ويضربون ضربة أخرى مثل المنكسورة في الخالص والغش أو أكثر منها غشاً ثم يمنعون التعامل بتلك الضربة الاولى فيبيعونها الرعايا وزناً من الدولة فيأتي ثمن القفلة منها بنصف قفلة من الضربة الاخرى وقد يزيد قليلاً أو ينقص قليلاً ثم يأخذون تلك السكة الاولى ويضربونها على تلك الضربة الأخرى ويدفعونها الى الرعايا بصرف قد رسموه فيأكلون بهذه الذريعة نصف أموال العباد أو قريباً من ذلك والرعايا لا يقدرّون على الاستمرار على الرسم الذي يرسمونه لهم في صرف القروش من تلك الضربة لانهم يحتاجون الى القروش الفرانسة في كثير من الحالات لكونه لا ينفق لهم في المعاملة لتجار سائر الارض إلا هي . ومن الأنواع التي يأكلون بها أموال الرعايا أكلاً ظاهراً ويتجرون فيها اتجاراً بيناً أنهم يجعلون ضرائب على الباعة في الأسواق يجبرونهم على تسليمها شاؤا أم أبوا ثم يأذنون لهم بالزيادة في الأسعار فيبيعون بما شاؤا

ويصنعون بالناس ما أرادوا وليس عليهم الا الوفاء بالضرائب فإذا استغاث مستغيث بالناس من زيادة الاسعار أو أراد منكر أن ينكر على الباعة ما يفعلونه قالوا هذه الزيادات للدولة فيلتمون المنكر والمستغيث حجراً وكم أعدد لك من هذه الاحبولات الشيطانية التي هي السحت بلاشك ولا شبهة نسأل الله أن يصلح الجميع انتهى .

ومن هذا القبيل أنواع المكوس على أهل الدور والتجارات والضرائب المتنوعة التي لا تكاد تنحصر على الرعايا في الاشياء المختلفة وكل ذلك من جهة الدول ولا شكوى في ذلك من الكفرة الفجرة الذين استولوا على أكثر البلاد الاسلامية بل من ملوك الاسلام وولاة المسلمين المدعين للتدين بالدين الحمدي والله سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد وانظر في كتابنا اكايل الكرامة في بيان مقاصد الامامة يتضح عليك الحق في هذا الباب من الباطل والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم . قال الماتن في حاشية الشفاء اعلم أن باب المصارفة قد صار في هذه الأزمنة بحيث لا يمكن من الخلوص عن الدخول به في الربا البحت أحد كما عرفناك فيما سبق ثم ان الناس يحتاجون الى التعامل بهذه الضربة في تصرفاتهم ويضطرون الى المصارفة بها الى القرش الفرنجي بذلك المقدار الرسوم لهم فيبيعون الفضة بالفضة مع العلم بالتفاضل وهذا ربا بحت والعارف منهم يستروح الى حيل قد رآها في كتب الفروع التي لا يرجع غالبها الى دليل وهي لا تغني من الحق شيئاً وها نحن نعرفك بغالب ما يظنونونه من الحيل مخلصاً لهم من ورطة الربا فن ذلك أن بعض المتفهمة الذين لا يعرفون لعلوم الاجتهاد رسماً قد أفنأهم بأنه لا ربا في المعاطاة وأن الصرف الذي يفعله الناس الآن هو معاطاة اعدم وقوع العقد وهذا المتصر لا يدري بأن أدلة الكتاب والسنة مصرحة بتحريم الربا من غير نظر الى عقد بل لم يعتبر الله في البيع الا مجرد الرضا ومن ذلك ما قاله أيضاً بعض المصنفين في الفروع ان الغش في كل واحد من البدلين يكون مقابلاً للفضة في الآخر وهذا لا يرضى به عاقل قط وكيف يرضى العاقل أن يبيع تسم أواق فضة بأوقية نحاس فان كان مراد هذا القائل أن ذلك مخلص عن الربا سواء رضى كل واحد من المتبايعين بالبدل أم لم يرض فهذا جهل لا علم ومن ذلك أن الغش في كل واحد من البدلين يكون جريرة مسوغة للصرف وهذا يرده حديث القلادة

قانه قد انضم الى الفضة غيرها ولم يجعل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ذلك مسوغاً للبيع بل أمر بالفصل والتمييز بين الفضةين وقد ذكروا غير هذه الأمور مما هو من السقوط بمكان لا يخفى على من له أدنى فطنة فان قلت فهل من مخلص من هذه الورطة التي وقع الناس فيها قلت نعم ثم مخلص أرشد اليه رسول الله ﷺ وهو ما قاله لمن اشترى تمرأ جيداً بتمر رديء أحد الثمرين جمع والآخر جنيب وأخبره انه اشترى الصاع الجيد بصاعين من الرديء فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « ان ذلك ربا » فسأل رسول الله كيف يصنع فقال انه يبيع التمر الرديء بالدرهم ثم يشتري بها التمر الجيد فهذه وسيلة شرعية ومعاملة نبوية فمن أراد أن يصرف الدراهم المغشوشة بالقروش الفرنجية فليشتري صاحب الدراهم مثلاً بمقدار صرف القرش سلعة من صاحب القرش ثم يبيعها منه بالقرش ولا مخلص من ذلك الا هذه الصورة ومن ظن أن يتم مخلصاً في غيرها فهو مخادع بنفسه بما هو صريح الربا المتوعد عليه بحرب من الله ورسوله وعلى الضارب لتلك الدراهم المغشوشة نصيبه من الأثم لانه حمل الناس على الربا وألجأهم الى الدخول فيه وسن لهم هذه السنة الملعونة لقصد الخطام وأكل أموال الناس بالباطل ولو كان ممثلاً لما أمر الله به من الفرق بالرعية والعدل في القضية لكان له بضرب الفضة الخالصه عن الغش مندوحة وأقل أحوال المسلم أن يكون في رعاية مصالح الرعية كافر نجس فيجعل ضربته كضربتهم حتى يرتفع الربا في المصارفة انتهى *

﴿ باب الخيارات ﴾

﴿ يَجِبُ عَلَى مَنْ بَاعَ ذَا عَيْبٍ أَنْ يُبَيِّنَهُ وَإِلَّا ثَبَتَ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ ﴾ الحديث

عقبة بن عامر عند ابن ماجه والدارقطني وألحاكم والطبراني قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول المسلم أخو المسلم لا يحل لمسلم باع من أخيه بيعاً وفيه عيب الا بينه » وقد حسن اسناده الحافظ في الفتح . وأخرج نحوه أحمد وابن ماجه وألحاكم في المستدرک من حديث واثلة مرفوعاً وفي اسناده أبو جعفر الرازي وأبو سباع والاول مختلف فيه والثاني مجهول . وأخرج ابن ماجه والترمذي والنسائي وابن الجارود والبخاري تعليقاً

من حديث العداء بن خالد قال « كتب لي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذا ما اشترى العداء بن خالد بن هوذة من محمد رسول الله اشترى منه عبداً أو أمة لا داء ولا غائلة ولا خبثة (بكسر الخاء) بيع المسلم المسلم » ويؤيده هذه الأحاديث حديث « من غشنا فليس منا » وهو في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة فدلّت هذه الأحاديث على أن من باع ذا عيب ولم يبينه فقد باع بيعاً لا يحل شرعاً فيكون المشتري بالخيار أن رضيه فقد أتم البائع وصح البيع لوجود المناط الشرعي وهو التراضي وإن لم يرضه كان له رده لأن العلم بالعيب كشف عن عدم الرضا الواقع حال العقد فلم يوجد المناط الشرعي ولما ورد في رد المبيع وسيأتي ﴿وَالْخَرَجُ بِالْضَمَانِ﴾ لحديث عائشة عند أحمد وأهل السنن والشافعي وصححه الترمذي وابن حبان وابن الجارود والحاكم وابن القطان وابن خزيمة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى أن الخراج بالضمان » وفي رواية « أن رجلاً ابتاع غلاماً فاستغله ثم وجد به عيباً فردّه بالعيب فقال البائع غلة عبدي فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الغلة بالضمان » والمراد بالخراج الدخل والمنفعة أي يملك المشتري الخراج الحاصل من المبيع بضمان الأصل الذي عليه أي بسببه قال مالك في الرجل يشتري العبد فيؤاجره بالاجارة العظيمة أو القليلة ثم يجد به عيباً يرد منه أنه يردّه بذلك العيب وتكون له اجارته وغلته وذلك الأمر الذي كانت عليه الجماعة ببلدنا وذلك لو أن رجلاً ابتاع عبداً فبني له داراً قيمة بنيانها من العبد أضعا فاقم يوجد به عيب يرد منه رده ولا يحسب للعبد عليه اجارة فيما عمل له ذلك فكذلك تكون له اجارته إذا آجره من غيره لأنه ضامن له قلت وعليه أهل العلم ﴿وَالْمُشْتَرِي الرَّدُّ بِالْفَرَرِ﴾ لأن المشتري إنما رضى بالمبيع عند العقد قبل علمه بالفرر فإذا تبين له الفرر كشف عن عدم الرضا الذي هو المناط الشرعي ﴿وَمِنْهُ﴾ أي من ذلك الفرر ﴿الْمُصَرَّاةُ﴾ فَرُدُّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ ﴿ فإنه ثبت الخيار فيها بوجود الفرر الكائن بالتصيرية وهو حبس اللبن في الضروع ليخيل المشتري غزارته فيغتر . وقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تصروا الابل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضىها أمسكها

وان سخطها ردها وصاعاً من تمر « وفي رواية مسلم وغيره « من اشترى مصراة فهو منها بالخيار ثلاثة أيام ان شاء أمسكها وان شاء ردها ورد معها صاعاً من تمر لا مصراً « قلت وعليه الشافعي . وفي المنهاج التصرية حرام تثبت الخيار على الفور وقيل يعتد ثلاثة أيام فان رد بعد تلف اللبن (١) رد معها صاع تمر وقيل يكفي صاع قوت والأصح أن الصاع لا يختلف بكثرة اللبن . وفي شرح السنة قال أبو حنيفة لا خيار له بسبب التصرية وليس له ردها بالعيب بعد ما حلبها . وقال ابن أبي ليلى وأبو يوسف بردها ويرد معها قيمة اللبن . قال في الحجة البالغة واعتذر بعض من لم يوفق للعمل بهذا الحديث بضرب قاعدة من عند نفسه فقال كل حديث لا يرويه إلا غير فقيه السد باب الرأي فيه يترك العمل به وهذه القاعدة على ما فيها لا تنطبق على صورتنا هذه لانه أخرجه البخاري عن ابن مسعود أيضاً وناهيك به ولانه بمنزلة سائر المقادير الشرعية يدرك العقل حسن تقدير ما فيه ولا يستقل بمعرفة حكمة هذا القدر خاصة اللهم الا عقول الراسخين في العلم انتهى . قال ابن القيم ومنها رد المحكم الصحيح الصريح في مسألة المصراة بالمشابهة من القياس . وزعمهم أن هذا حديث يخالف الاصول فلا يقبل فيقال الاصول كتاب الله وسنة رسوله واجماع الامة والقياس الصحيح الموافق للكتاب والسنة فالحديث الصحيح أصل بنفسه فكيف يقال الاصل يخالف نفسه هذا من أبطال الباطل والاصول في الحقيقة اثنان لا ثالث لهما كلام الله تعالى وكلام رسوله وما عداهما فردود اليهما فالسنة أصل قائم بنفسه والقياس فرع فكيف يرد الاصل بالفرع قال الامام أحمد إنما القياس أن يقيس على أصل فلما أن يجيء الى أصل فيهدمه ثم يقيس فعلى أي يقيس وقد تقدم بيان موافقة حديث المصراة للقياس وابطال قول من زعم أنه خلاف القياس وأنه ليس في الشريعة حكم يخالف القياس الصحيح . وأما القياس الباطل فالشريعة كلها مخالفة له ويا لله العجب كيف وافق الوضوء بالنبيذ المشتد الاصول حتى قبل وخالف خبر المصراة الاصول حتى ردا انتهى . والحاصل أنه لم يرد ما يعارض حديث المصراة

(١) قوله تلف اللبن أي حلبه وعبر به عنه لأنه بمجرد حلبه يسرى اليه التلف اهـ من ابن حجر على المنهاج

ولم تصح الرواية بلفظ « طعام أوبر » بل الذي صح الصاع من التمر وللحنفية أجوبة عن الحديث كثيرة ليس على شيء منها إثارة من علم وقد استوفاهما الماتن في شرح المنتقى ودفعها جميعها ولا تؤثر على نص الشارع شيئاً بل نقول إذا تنازع بائع المصراة ومشتريها في قيمة اللبن المستهلك ورد المشتري صاعاً من تمر وجب على البائع قبوله ولا يجاب إلى غيره ولو كان المثل موجوداً نعم إذا عدم التمر كان الواجب الرجوع إلى قيمته وكذلك إذا تراضى البائع والمشتري على قيمة أخرى كان الرضاه حكمه ونمام هذا البحث في شرحنا لبلوغ المرام فليرجع إليه ﴿ أو ما يتراضيان عليه ﴾ لأن حق الآدمي مفوض إليه فإذا رضى بأخذ عوض عنه جاز ذلك كما لو رضى باسقاطه أو أخذ بمضيه ﴿ وَيَنْبُتُ الْخِيَارُ لِمَنْ خُدِعَ ﴾ فإن كان مع شرط عدم الخداع فلا ريب في ذلك لما تقدم من حديث ابن عمر « أن رجلاً كان يخدع في البيوع فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من بايعت فقل لا خلافة » وهو في الصحيحين والموطأ وزاد فيه « فكان الرجل إذا بايع يقول لا خلافة » وقد ثبت أن النبي ﷺ جعل لحبان بن منقذ الذي كان يخدع في البيوع خيار ثلاثة أيام كما في حديث ابن عمر في رواية منه وكذلك في حديث غيره وأما إذا لم يشترط فالبيع الذي وقع ليس هو بيع المسلم إلى المسلم بل هو مشتمل على الخبث والخداع والغائلة فللمخدوع الخيار لكونه كذلك ولكون الخداع كشفاً عن عدم الرضا المحقق الذي هو المناط كما تقدم تقريره قلت اختلفوا في تفسير هذا الحديث فقال المحلى لا خلافة عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام وفي رواية البيهقي وابن ماجه « ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال » وقال محمد نرى أن هذا كان لذلك الرجل خاصة يريد أنه خيار الفبن وإيس بمطرد وفي شرح السنة عند أحمد الخبر عام في حق كافة الناس إذا ذكر هذه الكلمة في البيع كان له الرد إذا ظهر في بيعه الذبن وسبيله سبيل من باع واشترى بشرط الخيار في المنهاج لهما ولا أحدهما شرط الخيار وإنما يجوز في مدة معلومة ولا تزيد على ثلاثة أيام ﴿ أو باع قبل وصول السوق ﴾ لحديث أبي هريرة عند مسلم وغيره قال « نهى النبي

(١٦٠-ج ٢ الروضة الندية)

ﷺ أن يتلقى الجلب فإن تلقاه انسان فابتاعه فصاحب السلعة فيها بالخيار اذا ورد السوق « وتلقى الجلب هو أن يقدم ركب بتجارة فيتلقاه رجل قبل أن يدخلوا البلد ويعرفوا السعر فيشتري منهم بأرخص من سعر البلد وهذا مظنة ضرر للبائع لأنه ان نزل بالسوق كان أغلى له ولذلك كان له الخيار اذا عثر على الضرر ﴿ وَلِكُلِّ مِنَ الْمُتَبَايِعِينَ بَيْعًا مِنْهَا هُنَا الرَّدُّ ﴾ كذلك الصور المتقدمة ووجهه أن النهي ان كان مقتضياً للفساد المرادف للبطلان كما تقرر في الأصول فوجود العقد كعدمه وهو غير لازم لواحد منهما فالرد بالخيار هو بمعنى الرد لما هو غير لازم وان كان النهي غير مقتض للفساد فوقع العقد على صورة من تلك الصور ان رضيه كل واحد منهما فقد حصل المناط الشرعي وهو الرضا وان لم يحصل الرضا منهما أو من أحدهما لوقوعه على وجه يخالف الشرع فقد فقد المناط ﴿ وَمَنْ اشْتَرَى شَيْئًا لَمْ يَرَهُ فَلَهُ رَدُّهُ إِذَا رَأَاهُ ﴾ لحديث أبي هريرة مرفوعاً « من اشترى ما لم يره فله الخيار اذا رآه » أخرجه الدارقطني والبيهقي وفي اسناده عمر بن ابراهيم الكردي وهو ضعيف (١) ولكنها أخرجا عن مكحول مرسلان عن النبي ﷺ نحوه وفي اسناده أيضاً أبو بكر بن أبي مريم وهو ضعيف (٢) ومثل هذا لا تقوم به الحجة ولكن الخيار في الغالب يمكن الاستدلال عليه بأحاديث النهي عن الغرر فان ما لم يقف الانسان على حقيقة لا يخلو عن نوع غرر سواء كان بعناية البائع أم لا وأيضاً لا بد من حصول المناط الشرعي وهو التراضي فاذا لم يرض المشتري بالمبيع عند رؤيته فقد فقد الرضا وعدم المصحح ﴿ وَكَه رَدُّ مَا اشْتَرَاهُ بِخِيَارٍ ﴾ وذلك نحو أن يشتري شيئاً على أن له فيه الخيار مدة معلومة لما ورد في الأحاديث الصحيحة الواردة في خيار المجلس بلفظ « كل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا إلا بيع للخيار » وفي لفظ « إلا أن يكون صفقة خيار » وهما في الصحيحين وفيهما ألقاظ بهذا المعنى ولكنه قد اختلف في تفسير بيع الخيار فقيل هذا وقيل غيره ويؤيده ثبوت خيار الشرط ما تقدم من حديث من كان يخدع في البيوع أن النبي ﷺ قال له « اذا بايعت فقل لا خلافة » وفي بعض الروايات « ولك

(١) وقال الدارقطني « كذاب خبيث » وقال الخطيب : « غير ثقة »

(٢) وقال أبو زرعة : (ضعيف مكرر الحديث)

الخيار ثلاثة أيام » وقد تقدم ذلك ﴿ وَإِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ ﴾ فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُهُ
 الْبَائِعُ ﴿ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ وَالدَّارِقُطِيِّ
 وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ السَّكَنِ قَالَ ﴾ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ
 وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُ صَاحِبُ السَّلْعَةِ أَوْ يَتَرَادَانِ ﴾ وَفِي لَفْظِ « وَالْمُبِيعُ
 قَائِمٌ بِعَيْنِهِ » وَفِي لَفْظِ « إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ وَالْمُبِيعُ مُسْتَهْلِكٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ »
 وَفِي لَفْظِ « وَلَا بَيِّنَةٌ لِأَحَدِهِمَا » وَفِي الْبَابِ رَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ قَدْ اسْتَوْفَاهَا الْمُصَنِّفُ فِي
 نَيْلِ الْأَوْتَارِ . وَحَاصِلُهَا يُفِيدُ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْبَائِعِ وَقَدْ قِيلَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مُخْصَصٌ
 لِأَحَادِيثَ أَنَّ عَلَى الْمُدْعَى الْبَيِّنَةَ وَعَلَى الْمُنْكَرِ الْيَمِينَ وَسَيَأْتِي وَقِيلَ بَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ
 مِنْ وَجْهِ فُظَّاهِرٍ حَدِيثُ الْقَوْلِ مَا يَقُولُ الْبَائِعُ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ سَوَاءً كَانَ مُدْعِيًا أَوْ
 مُدْعَى عَلَيْهِ وَظَاهِرُ حَدِيثِ « عَلَى الْمُدْعَى الْبَيِّنَةُ وَعَلَى الْمُنْكَرِ الْيَمِينَ » أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ
 الْمُنْكَرِ مَعَ بَيِّنَةٍ سَوَاءً كَانَ بَائِعًا أَوْ غَيْرَ بَائِعٍ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ عُمُومَانِ كَمَا نَحْنُ
 بِصُدُودِهِ وَجِبَ الْمَصِيرُ إِلَى التَّرْجِيحِ إِنْ أُمِكنَ وَالتَّرْجِيحُ هُنَا مُمْكِنٌ فَإِنَّ حَدِيثَ « عَلَى
 الْمُدْعَى الْبَيِّنَةُ وَعَلَى الْمُنْكَرِ الْيَمِينَ » أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ « فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ » وَمُقْتَضَى
 هَذَا التَّرْجِيحُ أَنَّ الْقَوْلَ لَا يَكُونُ قَوْلُ الْبَائِعِ إِلَّا إِذَا كَانَ مُنْكَرًا غَيْرَ مُدْعٍ مِنْ غَيْرِ
 فَرَقَ بَيْنَ الْمُبِيعِ الْبَاقِي وَالتَّالِفِ وَلَكِنَّهُ يَرْشُدُ إِلَى الْجَمْعِ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (١) فِي زَوَائِدِ
 الْمُسْنَدِ وَالدَّارِمِيِّ وَالتَّطَبُّرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ الَّذِي فِيهِ « فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُ
 الْبَائِعُ » بِزِيَادَةِ « وَالسَّلْعَةُ قَائِمَةٌ » وَلَكِنْ فِي اسْنَادِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
 أَبِي لَيْلَى وَهُوَ ضَعِيفٌ لِسُوءِ حِفْظِهِ فَلَا يَصْلَحُ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِهَا وَقَدْ اخْتَلَفَ
 الْفُقَهَاءُ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا طَوِيلًا . قَالَ مَالِكٌ الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي السَّلْعَةَ
 فَيَخْتَلِفَانِ فِي الثَّمَنِ فَيَقُولُ الْبَائِعُ بَعْتُكَهَا بِعَشْرَةِ دَنَانِيرٍ وَيَقُولُ الْمُتَبَاعُ ابْتَعْتُهَا مِنْكَ
 بِخَمْسَةِ دَنَانِيرٍ أَنَّهُ يُقَالُ لِلْبَائِعِ إِنْ شَتَّتَ فَأَعْطَاهَا الْمُشْتَرِي بِمَا قَالَ وَإِنْ شَتَّتَ فَاحْلَفَ بِاللَّهِ
 مَا بَعْتُ سَلْعَتَكَ إِلَّا بِمَا قُلْتَ فَإِنْ حَلَفَ قِيلَ لِلْمُشْتَرِي إِمَّا أَنْ تَأْخُذَ السَّلْعَةَ بِمَا قَالَ
 الْبَائِعُ وَإِمَّا أَنْ تَحْلِفَ بِاللَّهِ مَا اشْتَرَيْتَهَا إِلَّا بِمَا قُلْتَ فَإِنْ حَلَفَ بَرَى مِنْهَا وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ

(١) الصواب (عبد الله بن أحمد في زوائد المسند) لأنه روى في أثناء مسند أبيه أحمد بن حنبل
 أحاديث لم يروها عن أبيه بل عن غيره آخرين

واحد منهما مدع على صاحبه . وفي شرح السنة ولا فرق عند الشافعي بين أن تكون السلعة قائمة أو تالفة في أنها يتحالفان ويرد قيمة السلعة واليه رجع محمد بن الحسن وذهب أبو حنيفة الى أنها لا يتحالفان بعد هلاك السلعة عند المشتري بل القول قول المشتري مع يمينه فاذا اختلفا في الأجل أو الخيار أو الرهن أو الضمين فهو عند الشافعي كالاختلاف في الثمن يتحالفان . وقال أبو حنيفة القول قول من ينفيا (١) ولا تجالف عنده الا عند اختلاف الثمن . وفي الحجة البالغة القول قول صاحب المال لكن المبتاع بالخيار لان البيع مبناه على التراضي (٢) •

﴿ بَابُ السَّلْمِ ﴾

﴿ هو ﴾ نوع مخصوص من أنواع البيع فلا يجوز أن يكون المسالان مؤجلين لان ذلك هو بيع الكالئ بالكالئ وقد تقدم المنع منه فلا بد أن يكون رأس المال مدفوعا عند العقد ﴿ أن يُسَلَّم رأس المال في مجلس العقد ﴾ وقد وقع الاتفاق على أنه يشترط فيه ما يشترط في البيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس وقد شرط في السلم جماعة من أهل العلم شروطاً لم يدل عليها دليل ﴿ وعلى أن يُعطيه ما يتراضيان عليه معلوماً إلى أجل معلوم ﴾ لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس قال « قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم » وأخرج أحمد والبخاري من حديث عبدالرحمن بن أبيزى وعبدالله بن أبي أوفى قال « كنا نصيب المغنم مع رسول الله ﷺ وكان يأتينا أنباط من أنباط الشام ففسلفهم في الحنطة والشعير

(١) قوله ينفيا أي الاجل والخيار وغيرها

(٢) لانرى تدارضا بين حديث (على المدعى البينة وعلى المنكر اليمين) وبين اثبات اليمين للبائع اذا اختلفا في القيمة. فان السلعة ملك البائع ييقن. والمشتري يدعى أنه ملكها ضمن أدعاه. والبائع ينكر هذا ويتمسك باصل بقائها في ملكه. وبأنها لم تخرج منه الا ضمن أكثر مما قال المشتري. فالمشتري في الحقيقة هو المدعى وهو الذائل عن الاصل المتيقن فله البينة. والبائع منكر دعوى المشتري وتمسك بالاصل فالقول قوله مع يمينه اذا لم تكن بينه وهذا هو الموافق للقواعد الصحيحة والقياس الجلي والأحاديث تؤيده

والزيت الى أجل مسمى قيل أكان لهم زرع أو لم يكن قال ما كنا نسألهم عن ذلك «
وفي لفظ لأحمد وأهل السنن إلا الترمذي « وما نراه عندهم ». في شرح السنة السلف
له معنيان في المعاملات أحدهما القرض والثاني السلم ومعناه عند الشافعي لو كان مؤجلاً
اشتراط معرفة الأجل ولو كان مكيلاً أو موزوناً اشتراط معرفة الكيل أو الوزن وفهم
معرفة الجنس والوصف بالأولى. وفي الوقاية يصح فيما يعلم قدره وصفته لا فيما لا يعلم قدره وصفته
كالحيوان. وشروطه بيان جنسه ونوعه وصفته وقدره معلوماً وأجله معلوماً وأقله شهر. وفي الحجة
البالغة قدم رسول الله ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين والثلاث
فقال « من أسلف في شيء فليسلف في كيل ووزن الى أجل معلوم » وذلك لترفع
المناقشة بقدر الامكان وقاسوا عليها الأوصاف التي يبين بها الشيء من غير تضيق
ومبنى القرض على التبرع من أول الامر وفيه معنى الاعارة فلذلك جازت النسبة
وحرم الفضل انتهى . أقول أما اعتبار الجنس والصفة فليس في الحديث ما يدل عليه
وكذلك اشتراط تعيين المكان ليس في الحديث ما يدل عليه وإنما اعتبر تعيين هذه
الأمر لرفع التشاجر من بعد . ولا يخفى أن الرجوع الى النوع المهود أو الصفة
المهودة أو الى الاوسط من ذلك يرفع التشاجر وكذلك يرفع التشاجر في تعيين المكان
الى الأصل وهو عدم وجوب الايصال على المسلم اليه والرجوع الى البلدة التي هي
وطنه أو بلد اقامته يرفع ذلك أيضاً . فالحاصل أن شروط السلم تعيين جنس المسلم
فيه وكونه معلوماً بكيل أو وزن وكونه الى أجل معلوم فهذه ثلاثة شروط ولم يدل
الدليل على اشتراط غيرها ﴿ وَلَا يَأْخُذُ إِلَّا بَمَنْ أَوْ رَأْسَ مَالِهِ ﴾ لحديث ابن عمر
عند الدارقطني قال « قال رسول الله ﷺ من أسلف شيئاً فلا يشترط على صاحبه
غير قضائه » وفي لفظ « من أسلف في شيء فلا يأخذ الا ما أسلف فيه أو رأس
ماله » قال مالك الامر عندنا فيمن أسلف في طعام بسعر معلوم الى أجل مسمى فحل
الأجل فلم يجد المبتاع عند البائع وفاء مما ابتاع منه فأقاله فإنه لا ينبغي له أن يأخذ
إلا ورقه أو ذهبه أو الثمن الذي دفع اليه بعينه ﴿ وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ ﴾
لما أخرجه أبو داود من حديث أبي سعيد قال « قال رسول الله ﷺ من أسلف في شيء
فلا يصرفه الى غيره » وفي اسناده عطية بن سعيد العوفي وفيه مقال : والمعنى أنه

لا يحل جعل المسلم فيه ثمنًا لشيء قبل قبضه ولا يجوز بيعه قبل القبض وقد اختلف أهل العلم في ذلك قال مالك لا يشتري منه بذلك الثمن شيئاً حتى يقبضه منه وذلك أنه إذا أخذ غير الثمن الذي دفع إليه أو صرفه في سلعة غير الطعام الذي ابتاع منه فهو بيع الطعام قبل أن يستوفي قلت وعليه أهل العلم . في الوقاية ولم يجز التصرف في رأس المال والمسلم فيه كالشركة والتولية قبل قبضه . وفي المنهاج ولا يصح بيع المسلم فيه قبل قبضه ولا الاعتياض عنه •

﴿ بَابُ الْقَرْضِ ﴾

﴿ يَجِبُ إِزْجَاعُ مِثْلِهِ ﴾ لانه إذا وقع التعامل على أن يكون للقضاء زائد على أصل الدين فذلك هو الربا بل قد ورد ما يدل على أن مجرد الهدية من المستقرض للمقرض ربا كما أخرجه البخاري عن أبي بردة بن أبي موسى قال « قدمت المدينة فلقيت عبد الله بن سلام فقال لي انك بأرض فيها الربا فاش فاذا كان لك على رجل حق فأهدي اليك حمل تبن أو حمل شعير أو حمل قت فلا تأخذنه فإنه ربا » ﴿ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ أَوْ أَكْثَرَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَشْرُوطاً ﴾ لحديث جابر في الصحيحين قال « أتيت النبي ﷺ وكان لي عليه دين فقضاني وزادني » وفي الصحيحين أيضاً من حديث أبي هريرة قال « كان لرجل على النبي ﷺ من الابل فجاء يتقاضاه فقال أعطوه فطلبوا سنه فلم يجدوا الا سناً فوقها فقال أعطوه فقال أوفيتني أوفاك الله فقال النبي ﷺ ان خيركم أحسنكم قضاء » وأخرج نحوه مسلم وغيره من حديث أبي رافع وهذان الحديثان كما يدلان على جواز أن يكون القضاء أفضل يدلان على أنه يصح قرض الحيوان واليه ذهب الجمهور ومنع من ذلك الكوفيون ﴿ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجُزَّ الْقَرْضُ نَفْعاً لِلْقَرْضِ ﴾ لحديث ألس عند ابن ماجه « أنه سئل عن الرجل يقرض أخاه المال فيهدي إليه فقال « قال رسول الله ﷺ إذا أقرض أحدكم قرضاً فأهدي إليه أو حملة على الدابة فلا يركبها ولا يقبله إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك » وفي اسناده يحيى بن اسحق المنائي وهو مجهول وفي اسناده أيضاً عتبة ابن حميد الضبي وقد ضعفه أحمد والراوي عنه اسمعيل بن عياش وهو أيضاً ضعيف

وقد أخرج البخارى فى التاريخ من حديث أس عن النبى ﷺ قال « اذا أقرض فلا يأخذ هدية » وأخرج البيهقى عن ابن مسعود وأبى بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس فى السنن الكبرى موقوفا عليهم « ان كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا » وأخرج البيهقى أيضاً نحو ذلك فى المعرفة عن فضالة بن عبيد موقوفاً عليه وقد تقدم ما أخرجه البخارى عن عبد الله بن سلام . وقد أخرجه الحارث بن أبى أسامة من حديث على « أن النبى ﷺ نهى عن قرض جر منفعة » وفى رواية « كل قرض جر منفعة فهو ربا » وفى اسناده سوار بن مصعب وهو متروك . وما فى الباب من الأحاديث والآثار يشهد بعضها لبعض *

كتاب الشفعة

والأصل فيها دفع الضرر عن الجيران والشركاء ﴿ سَبِّحْهَا لَشَرَكَاءِ فِي شَيْءٍ وَلَوْ مَنَقُولًا ﴾ لصوم الأحاديث الواردة فى ذلك كحديث جابر فى البخارى وغيره « أن النبى ﷺ قضى بالشفعة فى كل مالم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » وأخرجه أيضاً بنحو هذا اللفظ أهل السنن وحديث أبى هريرة قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قسمت الدار وخذت فلا شفعة فيها » أخرجه أبو داود وابن ماجه بإسناد رجاله ثقات وأخرج مسلم وأبو داود والنسائى وغيرهم من حديث جابر « أن النبى ﷺ قضى بالشفعة فى كل شركة لم تقسم » وأخرج البيهقى من حديث ابن عباس مرفوعاً « الشفعة فى كل شيء » ورجاله ثقات إلا أنه أغل بالارسال . وأخرج الطحاوى له شاهداً من حديث جابر بإسناد لا بأس به ﴿ فاذا وقعت القسمة فلا شفعة ﴾ كما فى هذه الأحاديث من التصريح بأنها فى الشيء الذى لم يقسم ثم قسر القسمة بقوله « فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » قال أحاديث الواردة فى مطلق شفعة الجار كأحاديث « الجار أحق بسقبة » (١)

(١) السقب بفتح القاف القرب وفيه لئان السين والصاده قال فى النهاية (ويحتمل أن يكون أراد أنه أحق باليز والعمونة بفتح الهمزة من جاره) وهذا الاحتمال أظهر عندى فى معنى الحديث

وهي ثابتة في الصحيحين وغيرهما مقيدة بعدم القسمة لأن الجار كما يصدق على الملاصق يصدق على المخالط وأما تقييد شفعة الجار بانحداد الطريق كما في حديث جابر عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه قال « قال النبي ﷺ الجار أحق بشفعة جاره ينتظر بها إن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً » فهذا الحديث يؤيد ما قلناه من أنه لا شفعة إلا للمخيط لأن الطريق إذا كانت واحدة فالخلطة كائنة فيها ولم تقع القسمة الموجبة لبطلان الشفعة لعدم تصريح الطرق . فالحق أن سبب الشفعة هو واحد فقط وهو الشركة قبل القسمة . والخلطة الكائنة بين الشريكين في المشترك بينهما أو في طريقه أو في مجاريه أو منبعه فما قيل من أن من أسبابها الاشتراك في الطريق والاشتراك في قرار النهر أو مجارى الماء هو راجع الى السبب الذي ذكرناه لأن الاشتراك في طريق الشيء أو في سواقيه هو اشتراك في بعض ذلك الشيء والحاصل أن هذه الأحاديث مخصصة لذلك العموم لأن الظاهر من قوله « فلا شفعة » أن القسمة مانعة من ثبوت الشفعة سواء كانت القسمة بين المشتري والشفيع أو متقدمة كما يفيد النكرة الواقعة في سياق النفي وقد حقق الماتن المقام في رسالة مستقلة أورد فيها جميع ماورد في الشفعة من الأدلة وجمع بينها جمعاً نفيساً فليرجع اليها . وقد حكى في البحر عن علي وعثمان وعمر وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز وربيع بن مالك والشافعي والأوزاعي وأحمد وإسحاق وعبيد الله بن الحسن والامامية أن الشفعة لا تثبت إلا بالخلطة . وحكى عن أبي حنيفة وأصحابه والثوري وابن أبي ليلى وابن سيرين أن الشفعة تثبت بالجوار واستدلوا بالأحاديث الواردة في شفعة الجار . قال في شرح السنة : اتفق أهل العلم على ثبوت الشفعة للشريك في الربع المنتسم إذا باع أحد الشركاء نصيبه قبل القسمة فللباقين أخذه بالشفعة بمثل الثمن الذي وقع عليه البيع وإن باع بشيء متقوم من ثوب أو عبد فيأخذ بقيمته . واختلفوا في ثبوت الشفعة للجار . قال الشافعي لا شفعة للجار وذهب أبو حنيفة الى ثبوت الشفعة للجار وفي المنهاج : وكل مالو قسم بطلت منفعة المقصودة كحمام ورحى لا شفعة فيه في الأصح وفي الموطأ عن عثمان بن عفان لا شفعة في بئر

ولا نخل (١) قال في الحجة البالغة أرى ان الشفعة شفعتان شفعة يجب على المالك أن يعرضها على الشفيع فيما بينه وبين الله وأن يؤثره على غيره ولا يجبر عليها في القضاء وهي للجار الذي ليس بشريك وشفعة يجبر عليها في القضاء وهي للجار الشريك فقط وهذا وجه الجمع بين الأحاديث المختلفة في الباب انتهى. والحق ما قدمناه ﴿ وَلَا يَجِلُّ لِلشَّرِيكِ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذَنَ شَرِيكَهُ ﴾ للحديث جابر عند مسلم وغيره « أن النبي ﷺ قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربة أو حائط لا يجل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذ وان شاء ترك فان باعه ولم يؤذنه فهو أحق به ﴾ وَلَا تَبْطُلُ بِالتَّرَاخِي ﴾ لما في الأحاديث الواردة في الشفعة من الاطلاق . وأما ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر بلفظ « لاشفعة لغائب ولا لصغير والشفعة كحل العقال » ففي اسناده محمد بن عبد الرحمن البيهقي وهو ضعيف جداً. وقال ابن حبان لا أصل للحديث. وقال أبو زرعة منكر. وقال البيهقي ليس بثابت ولا يصح تأييد هذا الحديث الباطل بما روي من قول شريح فانه لاحجة في ذلك على أن هذا الحديث قد اشتمل على ثلاثة أحكام نفي شفعة الغائب ونفي شفعة الصغير واعتبار الفور وقد هجر ظاهره في الحكمين الاولين فكان ذلك مقيداً ترك الاحتجاج به في الحكم الثالث على فرض أنه غير باطل. والحاصل أنه ليس في اشتراط الفورية ما يصلح متمسكاً كما لا يخفى على عارف وقد ثبتت الشفعة بتلك الأحاديث الصحيحة فتقييد الثبوت بقيد لا دليل عليه مستلزم لبطلان ما يستفاد من أحاديث الثبوت من الاطلاق بدون حجة وذلك باطل فالحق أن الشفعة لا تبطل بالتراخي لأن دفع الضرر الذي شرعت لاجله لا يختص بوقت دون وقت وما قيل من ان اثباتها مع التراخي يستلزم الاضرار بالمشتري لأن ملكه يكون معلقاً بمنوع والسند أن ملكه مستقر يتصرف به كيف يشاء غاية ما هناك أن للشفيع حقاً متى طلبه وجب وليس ذلك من التعليق في شيء ولا اضرار في ذلك بحال (٢) •

(١) لفظ الموطأ : (لا شفعة في بئر ولا في فحل النخل) وبين صاحب النهاية سببه بأنه كان للقوم نخيل ولهم خل يلقحون منه نخيلهم فلا شفعة فيه لأنه لا يمكن قسمته وهذا خلاف ظاهر ما فهمه الشارح هنا (٢) كلا بل الضرر واقع على المشتري فان توقع طلب الشريك الشفعة يطوت عليه كثيراً من المقاصد (م ١٧ - ج ٢ الروضة الندية)

كتاب الاجارة

قال الله تعالى في قصة موسى وشعيب عليهما السلام (قلت إحداهما يا أبت استأجره ان خير من استأجرت القوي الأمين) وقال تعالى (وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم اذا سلمتم ما آتيتم بالمعروف) في هذه الآية مشروعية الاجارة مطلقاً ومشروعية الاجارة بتسليم نفسه للخدمة وعليه أهل العلم وتدل أيضاً على أنه ان اطلق الخدمة فهي محمولة على المتعارف ولا يضرها الجهالة في الجملة لأن الارضاع والرضع لا يضبطان حق الضبط **✽** تجوز على كل عمل لم يمنع منه مانع شرعي **✽** لا إطلاق الأدلة الواردة في ذلك كحديث أبي سعيد قال **✽** نهى رسول الله ﷺ عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره **✽** أخرجه أحمد ورجال اسناده رجال الصحيح وأخرجه أيضاً البيهقي وعبد الرزاق واسحاق في مسنده وابو داود في المراسيل والنسائي في الزراعة غير مرفوع ولفظ بعضهم من استأجر أجيراً فليس له أجرته ولا إطلاق حديث أبي هريرة عند البخاري وأحمد قال **✽** قال رسول الله ﷺ يقول الله عز وجل **✽** ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمته رجل اعطى بي ثم غدر ورجل باع حراً وأكل ثمنه ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يوفه أجره **✽** وقد استأجر النبي ﷺ دليلاً عند هجرته الى المدينة كما في البخاري وغيره وثبت من حديث أبي هريرة عند البخاري قال **✽** قال النبي ﷺ ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم فقال أصحابه وأنت قال نعم كنت أرهاها على قراريط لأهل مكة **✽** وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي من حديث سويد بن قيس قال **✽** جلبت أنا ومخرمة العبدي برأ من هجر فأتينا به مكة فجاءنا رسول الله ﷺ بمشى فسا ومنا سراويل فبعناه وثم رجل يزن بالأجر فقال له زن وأرجح **✽** وفيه انه **✽** لم يذ كر قدر أجرته بل أعطاه ما يستاده في مثل ذلك وقد كان الصحابة

واذا أراد أن يبيع باع بالبغس اخوف المشتري الجديد ان يخرج من ملكه بالشفعة. والحق أن تقدير أن هذا الحق للشريك موكل الى الحاكم لانه بما لا نص فيه فاذا حمله أجلا وجب الوقوف عنده

رضي الله تعالى عنهم يؤجرون أنفسهم في عصره عليه السلام ويعملون الأعمال المختلفة حتى ان علياً أجز نفسه من امرأة على أن ينزع لها كل ذنوب بكرة فترع ستة عشر ذنباً حتى مجأت (١) يدها فعدت له ست عشرة ثمرة فأنى النبي عليه السلام فأخبره فأكل معه منها أخرجه أحمد من حديث على باسناد جيد وأخرجه أيضاً ابن ماجه وصححه ابن السكن وأخرجه البيهقي وابن ماجه من حديث ابن عباس « أن علياً أجز نفسه من يهودي يسقى له كل دلو بكرة » وأما المانع الشرعي فهو مثل الصور التي سيأتي ذكرها « وتكون الأجرة معلومة عند الاستئجار » لحديث أبي سعيد المتقدم « فإن لم تكن » أجرته « كذلك » أي معلومة « استحق الأجير مقدار عمله عند أهل ذلك العمل » لحديث مسويد بن قيس السابق ولكون ذلك هو الاقرب الى العدل وأما أجرة القسام فأقول القسام أجير كسائر الاجراء يستحق أجرته ممن عمل له فان كانت مساهمة لم يستحق سواها وان كانت غير مساهمة كانت له مثله على حسب العمل ولكنه لا يجعل له من الأجرة ما يجعل لمن يزاول الاعمال الوضيعة لان مرجع صناعة القسمة الى العلم وهو أشرف صناعة ديناً ودنياً ولا يجعل له ما يجعل للقسامين في هذا العصر من الأجرة التي تكاد تبلغ الى مقدار نصيب بعض المقتسمين فان ذلك من الظلم البحت بل يسلك به مسلوكاً وسطاً وتكون الأجرة على مقدار الأنصباء فيكون على كل واحد من الشركاء بمقدار نصيبه وأما ما يروي عن بعض أهل العلم أن أجرة القسام تكون نصف عشر التركة أو ربع عشرها فجازفة لا ترجع الى دليل بل اعانة لظلمة القسامين على أكل أموال الناس بالباطل ولقد تفاحش كثير من الحكماء ونوابهم في هذا الأمر وصنعوا صنيع من لا يخشى تبعه في الدنيا والآخرة نسأل الله السلامة مع أن من كان منهم يأخذ مقرراً من بيت المال لا يستحق على القسمة شيئاً من الأجرة لأنه قد صار مستغرق المنافع فكما أنه لا يأخذ أجرة على قضائه كذلك لا يأخذ أجرة على القسمة لأن الكل من مصالح المسلمين التي أخذ نصيباً من بيت المال في مقابلة القيام بها بحسب طاقته

(١) مجلت يده اذا نحن جلدها وظهر فيها ما يشبه البثر من العمل في الاشياء الصلبة الخشنة
قاله ابن الأثير

﴿ وَقَدْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنْ كَسْبِ الْحِجَامِ وَمَهْرِ الْبَغْيِ وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ ﴾ لحديث أبي هريرة « أن النبي ﷺ نهى عن كسب الحجام ومهر البغي وثن الكلب » أخرجه أحمد برجال الصحيح وأخرجه أيضاً الطبراني في الأوسط ومثله من حديث رافع بن خديج عند أحمد وأبي داود والنسائي والترمذي وصححه وهو أيضاً في صحيح مسلم وفي الصحيحين وغيرهما عن أبي مسعود البدرى قال « نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن » ﴿ وَعَسَبِ الْفَعْلِ ﴾ وقد تقدم الكلام على ثمن الكلب وعلى عسب الفعل في البيع والمراد بمهر البغي ما تأخذه الزانية على الزنا والمراد بحلوان الكاهن عطية الكاهن لأجل كهنته والحلوان بضم الحاء المهملة مصدر حلوته إذا أعطيته وقد استدلل بما تقدم بعض أهل الحديث فقال أنه يحرم كسب الحجام وقد ورد في معنى ما تقدم أحاديث وفي بعضها التصريح بأنه خيث وأنه سحت وذهب الجمهور إلى أنه حلال لحديث أنس في الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ احتجم حجه أبو طيبة وأعطاه صاعين من طعام وكأم مواليه فحفنوا عنه » وفيها أيضاً من حديث ابن عباس « أن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجره ولو كان سحتاً لم يعطه » والأولى الجمع بين الأحاديث بأن كسب الحجام مكروه غير حرام ارشاداً منه ﷺ إلى معالي الأمور ويؤيد ذلك حديث محيصة ابن مسعود عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه بإسناد رجاله ثقات « أنه كان له غلام حجام فزجره النبي ﷺ عن كسبه فقال له ألا أطعمه أيتاماً لي قال لا قال أفلا أتصدق به قال لا فرخص له أن يعلفه ناضحه » فلو كان حراماً بحتاً لم يرخص له أن يعلفه ناضحه ويستفاد منه أن إعطاءه ﷺ الحجام لا يستلزم أن يأكله أهله حتى تتعارض الأحاديث فقد يكون مكروهاً لم ويكون وصفه بالسحت وانطبقت مبالغة في التنفير وقد يمكن الجمع بأن المنع عن مثل ما منع منه محيصة والاذن بمثل ما أذن له ورخص له فيه ﴿ وَأَجْرُ الْمُؤَذِّنِ ﴾ لحديث عبادة بن الصامت « أن النبي ﷺ قال لعثمان ابن أبي العاص واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً » وفي لفظ « لا تتخذ مؤذناً يأخذ على أذانه أجراً » والحديث في الصحيح (١) ﴿ وَقَفِيزِ الطَّحَّانِ ﴾ لحديث

(١) ولكن هل هذا يدل على كراهة أخذ المؤذن الأجر لأظن ذلك بل يدل على أن على الإمام أن

أبي سعيد قال « نهى رسول الله ﷺ عن قفيز الطحان » أخرجه الدارقطني والبيهقي وفي اسناده هشام أبو كليب قيل لا يعرف وقد أورده ابن حبان في الثقات ووثقه مغلطاي. وقفيز الطحان هو أن يطحن الطعام بجزء منه وقيل المنهى عنه طحن الصبرة (١) لا يعلم قدرها بجزء منها ويحوز الاستجار على تلاوة القرآن والحديث ابن عباس عند البخاري وغيره « أن نقرأ من أصحاب النبي ﷺ مروا بماء فيهم لديغ أو سليم فعرض لهم رجل من أهل الماء فقال هل فيكم من راق فان في الماء رجلاً لديفاً أو سليماً فانطلق رجل منهم قرأ بفاتحة الكتاب على شاء فجاء بالشاء الى أصحابه فمكرها ذلك وقالوا أخذت على كتاب الله أجراً حتى قدموا المدينة فقالوا يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجراً فقال رسول الله ﷺ ان أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله » وفي لفظ من حديث أبي سعيد « أن النبي ﷺ قال أصبتم اقتسموا واضربوا الى معكم سهماً وضحك النبي ﷺ » والحديث في الصحيحين بالفاظ وفي حديث خارجة بن الصلت عن عمه في رقية المجنون بفاتحة الكتاب « أن النبي ﷺ قال خذها فلعمرى من أكل برقية باطل فقد أكلت برقية حق » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي لا على تعليمه * الحديث أبي بن كعب قال « علمت رجلاً القرآن فأهدى لي قوساً فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال ان أخذتها أخذت قوساً من نار فرددتها » أخرجه ابن ماجه والبيهقي وقد أعل بالانقطاع وتعقب وأعل أيضاً بجهالة بعض رواته وتعقب وله شاهد عند الطبراني من حديث الطفيل بن عمر والدومني قال « أقرأتني أبي بن كعب القرآن فأهديت اليه قوساً فغدا الى النبي ﷺ وقد تقلدها فقال له النبي ﷺ تقلدها من جهنم » وعلى هذا يحمل حديث عبدالرحمن بن شبل عن النبي ﷺ قال « اقرؤا القرآن ولا تغلوا فيه ولا تجفوا عنه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به » أخرجه أحمد برجال الصحيح وأخرجه أيضاً البزار وله شواهد. وحديث عمران بن حصين « أن النبي ﷺ قال اقرؤا القرآن واسألوا الله به فان من بعدكم

يجت عن لا يأخذ الاجر ليكون اكثر ثواباً وأما أخذ المؤذن الاجر فلم يرد فيه نهى ويكون بمفهوم هذا الحديث خلاف الاولى. والاصل في الاشياء الاباحة وما يكت الله عنه فهو عفو كما في الحديث الصحيح.

(١) هي الطعام المجتمع كالكرامة

قوماً يقرؤون القرآن يسألون الناس به » أخرجه أحمد والترمذي وحسنه وفي الباب أحاديث . ووجه المنع من أخذ الأجرة على تعليمه أن ذلك من تبليغ الأحكام الشرعية وهو واجب وقد ذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل وأصحابه وأبو حنيفة وبه قال عطاء والضحاك والزهري واسحق وعبد الله بن شقيق هذا وقد مال الماتن في حاشية الشفاء إلى أن الجمع مقدم على الترجيح قال لأن حديث « أحق ما أخذتم عليه أجرًا القرآن » عام يصدق على التعليم وأخذ الأجرة على التلاوة لمن طلب من القارئ ذلك وأخذ الأجرة على الرقية وأخذ ما يدفع إلى القارئ من العطاء لأجل كونه قارئاً ونحو ذلك فيخص من هذا العموم تعليم المكلف ويبقى ما عداه داخلاً تحت العموم وبعض أفراد العام فيه أدلة خاصة تدل على جوازه كما دل العام على ذلك فمن تلك الأفراد أخذ الأجرة على الرقية وتعليم المرأة في مقابلة مهرها فهكذا ينبغي تحرير الكلام في المقام والمصير إلى الترجيح من ضيق العطن ولا سيما لما لا مدخل له فيما نحن بصدده كما زعمه المصنف والمقبلي وبهذا تعلم أن ما ساقه في أدلة القائلين يجوز أخذ الأجرة على التعليم من حديث الرقية لا دلالة فيه على المطلوب ﴿ وَ ﴾ يجوز ﴿ أَنْ يَكْرِىَ الْعَيْنَ مَدَّةً مَعْلُومَةً بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ ﴾ لما ورد من إكراه الأراضى في عصره صلى الله تعالى عليه وسلم كحديث رافع بن خديج في الصحيحين قال « كنا أكثر الأنصار حقلاً فكنا نكرى الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه فنهانا عن ذلك فأما بالورق فلم ينهنا » وفي لفظ لمسلم وغيره « فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به » وسائر الأعيان لها حكم الأرض وفي شرح السنة ذهب عامة أهل العلم إلى جواز إكراه الأرض بالدراهم والدنانير وغيرها من صنوف الأموال سواء كان مما تنبت الأرض أو لا تنبت إذا كان معلوماً بالعيان أو بالوصف كما يجوز اجارة غير الأراضى من العبيد والدواب وغيرها وجعلته أن ما جاز بيعه جاز أن يجعل أجره . قال محمد لا بأس بأكراه الأرض بالذهب والورق وبالحنطة كيلاً معلوماً وضرباً معلوماً لم يشترط ذلك مما يخرج منها فإن اشترط مما يخرج منها كيلاً معلوماً فلا خير فيه وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا ﴿ وَمِنْ ذَلِكَ الْأَرْضُ لَا بِشَطْرٍ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا ﴾ لأن أحاديث « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عامل أهل

خير بشر ما يخرج من تمر أو زرع » وإن كانت ثابتة في الصحيحين وغيرهما فهي منسوخة بمثل حديث رافع المتقدم وما ورد في معناه وفي المسألة مذاهب متنوعة وأدلة مختلفة واجتهادات مضطربة قد أوضحها الماتن في شرح المنتقى وفي رسالة مستقلة وذكرتها في مسك الختام ومن أصرح أحاديث النهي حديث جابر عند مسام وغيره قال « كنا نخبار على عهد رسول الله ﷺ فنصيب من القصري (١) ومن كذا ومن كذا فقال النبي ﷺ من كانت له أرض فليزرعها أو ليحرقها أخاه وإلا فليدعها » وفي حديث سعد بن أبي وقاص « أنه نهاهم أن يكرؤا بذلك وقلوا بالذهب والفضة » أخرجه أحمد وأبوداود والنسائي ورجاله ثقات . وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة نحو حديث جابر ، وفي الحجة البالغة اختلاف الرواة في حديث رافع اختلافا فاحشا وكان وجوه التابعين يتعاملون بالمزراعة ويدل على الجواز حديث معاملة أهل خير وأحاديث النهي عنها محمولة على الاجارة بما على الماذاينات أو قطعة معينة وهو قول رافع أو على التنزيه والارشاد وهو قول ابن عباس أو على مصلحة خاصة بذلك الوقت من جهة كثرة مناقشتهم في هذه المعاملة حينئذ وهو قول زيد رضى الله تعالى عنه والله تعالى أعلم . والمزراعة أن يكون الأرض والبذر والبقر والعمل والبقر من الآخر والمخبرة أن يكون الأرض لواحد والبذر والبقر والعمل من الآخر ونوع آخر يكون العمل من أحدهما والباقي من الآخر انتهى ^{هو} ومن أفسد ما استؤجر عليه أو أثلف ما استأجره ضمن ^{بمثل} حديث « على اليد ما أخذت حتى تؤديه » أخرجه أحمد وأبوداود وابن ماجه والترمذي والحاكم وصححه وهو من حديث الحسن عن سمرة وفي سماعه منه كلام مشهور والمراد أن على اليد ضمان ما أخذت حتى تؤديه وأخرج أبوداود والنسائي وابن ماجه والبخاري من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال « من تطيب ولم يعلم منه طب فهو ضامن » وقد أخرجه النسائي مسنداً منقطعا ويؤيده حديث عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز

(١) قوله القصري قال النووي في شرح مسلم هو يقاف مكسورة ثم صاد مهملة ساكنة ثم راء مكسورة ثم ياء مشددة على وزن القبطى هكذا ضبطناه وكذا ضبط الجمهور وهو المشهور قال القاضى هكذا روينا عن أكثرهم وعن الطبرى بفتح القاف والراء مقصور وعن ابن الغزاعى ضم القاف مقصور قال والصواب الاول وهو ما بقى من الحب في السبيل بعد اللباس اهـ

قال حدثني بعض الوفد الذين قدموا على أبي قال « قال رسول الله ﷺ أيما طبيب تطيب على قوم لا يعرف له تطيب قبل ذلك فاهنت (١) فهو ضامن » أخرجه أبو داود فالتطيب إنما ضمن لكونه أقدم على بدن المريض غير عالم بما يعلم به أهل هذه الصناعة فكان ضامنا وهكذا من استؤجر على عمل عين فأقدم على العمل فيها غير عالم بالصناعة وأفسدها لتعاطيه ضمن وهكذا من استأجر دابة ليركب عليها إلى مكان فسار بها سيرا غير معتاد فهلكت أو تركت علفها فاهنت فانه ضامن »

﴿ باب الأحياء والاقطاع ﴾

﴿ من سبق إلى أحياء أرض لم يسبق إليها غيره فهو أحقُّ بها وتكون ملكاً له ﴾
 لحديث جابر « أن النبي ﷺ قال من أحيأ أرضاً ميتة فهي له » أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وابن حبان وصححه الترمذي وفي لفظ « من أحاط حائطاً على أرض فهي له » أخرجه أحمد وأبو داود وأخرج أحمد وأبو داود والطبراني والبيهقي وصححه ابن الجارود من حديث الحسن بن سمره مرفوعاً « من أحاط حائطاً على أرض فهي له » وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه والنسائي من حديث سعيد بن زيد قال « قال رسول الله ﷺ من أحيأ أرضاً ميتة فهي له وليس لمرق ظالم حق » وأخرج البخاري وغيره من حديث عائشة قالت « قال رسول الله ﷺ من عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحقُّ بها » وأخرج أبو داود من حديث أسمر بن مضر قال « أتيت النبي ﷺ فبايعته فقال من سبق إلى مالم يسبق إليه مسلم فهو له فخرج الناس يتعادون يتخاطون « أي يجملون في الأرض خطوطاً علامة لما سبقوا إليه وصححه الضياء في المختارة في شرح السنة من أحيأ مواتاً لم يجر عليه ملك أحد في الإسلام يملكه وإن لم يأذن السلطان وبه قال الشافعي وذهب بعضهم إلى أنه يحتاج إلى إذن السلطان وهو قول أبي حنيفة وخالفه أصحابه وقوله « ليس لمرق ظالم حق » هو أن يقتصب أرض الغير فيغرس فيها أو يزرع فلا حق له ويقلع غراسه وزرعه وفي المنهاج ولو سبق رجل إلى موضع من رباط مسبل أي وقف أو فقيه إلى مدرسة

(١) أي أضر المريض وأفسده . والعنت الفساد والغلط والخطأ والاعتات إدخال الضرر والافساد

أو صوفي إلى خاتمه لم يزعج منه ولم يبطل حقه بخروجه لشراء حاجة ونحوه انتهى .
 في الحجة البالغة الأرض كلها بمنزلة مسجد أو رباط جعل وقفاً على أبناء السبيل وهم
 شركاء فيه فيقدم الأسبق فلا سبق . ومعنى الملك في حق الآدمي كونه أحق بالانتفاع
 من غيره انتهى ﴿ وَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَنْطَلِعَ مَنْ فِي إِقْطَاعِهِ مَصْلَحَةٌ شَيْئاً مِنْ
 الْأَرْضِ الْمَيْتَةِ أَوْ الْمَعَادِنِ أَوْ الْمِيَاهِ ﴾ لما في الصحيحين من حديث أسماء بنت
 أبي بكر « من أنها كانت تنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعها رسول الله ﷺ »
 وأخرج أحمد وأبوداود عن ابن عمر « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أقطع
 الزبير حضر (١) فرسه وأجوزي الفرس حتى قام ثم رمى بسوطه فقال اقطموه حيث
 بلغ السوط » وفي أسناده عبد الله بن عمر بن حفص وفيه مقال خفيف . وأقطع النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وائل بن حجر أرضاً بمحرمات كما أخرجه الترمذي
 وأبوداود وابن حبان والبيهقي والطبراني والمنذرى بإسناد حسن وصححه الترمذي .
 وأخرج أحمد من حديث عروة بن الزبير أن عبد الرحمن بن عوف قال « أقطعني
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا » وأخرج
 البخاري وغيره من حديث أنس قال « دعا النبي ﷺ الأَنْصَارَ لِيَقْطَعَ لَهُمُ الْبَحْرَيْنِ
 فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ فَعَلْتَ فَكَتَبَ لَأَخْوَانِنَا مِنْ قُرَيْشٍ بِمِثْلِهَا فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ
 ﷺ فَقَالَ إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةَ قَصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي » وأخرج أحمد وأبوداود
 من حديث ابن عباس قل « أقطع النبي ﷺ بلال بن الحارث المزني معادن القبيلة
 جلسيتها وغوريها (٢) » وأخرج أيضاً من حديث عمرو بن عوف المزني : وأخرج
 الترمذي وأبوداود والنسائي وصححه ابن حبان وحسنه الترمذي من حديث أبيض
 ابن حمال « أنه وفد إلى النبي ﷺ استقطعه الملح فقطع له فلما أن ولي قال رجل من
 المجلس أتدري ما أقطعت له إنما أقطعت الماء المد (٣) قال فأنزعه منه » وفي الباب

(١) الحضر يضم الخاء واسكان الضاد المدو

(٢) القبيلة : ينتح القاف والباء ناحية من ساحل البحر وجليسها وغوريها : ينتح فسكون فيهما :
 نسبة إلى جلس وغور بمعنى المرتفع والمنخفض أي أعطاه ما ارتفع منها وما انخفض .

(٣) المد بكسر الهمزة الدائم الذي لا انقطاع له مثل ماء العين وماء البئر

غير ذلك . قال في المنهاج المعدن الظاهر وهو ما يخرج بلا علاج لا يملك بالاحياء ولا يثبت فيه اختصاص بتعجير ولا اقطاع والمعدن الباطن وهو ما لا يخرج إلا بعلاج كذهب وفضة وحديد ونحاس لا يملك بالحفر والعمل في الأظهر . قال المحلى والثاني يملك بذلك والسلطان اقطاعه على الملك وكذا على عدمه في الأظهر ولا يقطع إلا قدرأ يتأتى في العمل عليه . قال في الحجة البالغة ولا شك أن المعدن الظاهر الذي لا يحتاج الى كثير عمل اقطاعه لواحد من المسلمين اضرار بهم وتضييق عليهم انتهى *

كتاب الشرك

﴿النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي الْمَاءِ وَالنَّارِ وَالْكَلِّ﴾ الحديث أبي خراش عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال « قال رسول الله ﷺ المسلمون شركاء في ثلاثة : في الماء والكلأ والنار » أخرجه أحمد وأبوداود وقد رواه أبو نعيم في الصحابة في ترجمة أبي خراش ولم يذكر الرجل . وقد سئل أبو حاتم عنه فقال أبو خراش لم يدرك النبي ﷺ قال ابن حجر رجاله ثقات . وقد أخرج الحديث ابن ماجه عن ابن عباس وفي اسناده عبد الله بن خراش وهو متروك . وقد صححه ابن السكن . وأخرج ابن ماجه أيضاً من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال « لا يمنع الماء والنار والكلأ » قال ابن حجر اسناده صحيح . وأخرج الخطيب من حديث عمر نحو ما في الباب وزاد « والملح » وفيه عبد الحكيم بن ميسرة ورواه الطبراني بسند حسن . عن زيد بن جبير عن ابن عمر وله عنده طريق أخرى وأخرجه أبو داود من حديث بهيسة عن أبيها وأخرجه ابن ماجه من حديث عائشة « أنها قالت يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحمل منعه قال الملح والماء والنار » واسناده ضعيف . وأخرجه الطبراني عن أنس بلفظ « خصلتان لا يحمل منهما الماء والنار » وأخرجه العقيلي في الضعفاء من حديث عبد الله بن سرجس وأحاديث الباب تنتهض بمجموعها وقد خصص الحديث بما وقع من الاجماع على أن الماء الحرز في الجرار ملك قال في الحجة يتأكد استحباب المواساة في هذه فيما كان مملوكا وما ليس بمملوك أمره ظاهر انتهى ﴿وَإِذَا تَشَاجَرُ الْمُسْتَحْقُونَ لِلْمَاءِ كَانَ الْآخِ قُبْرٌ بِهِ

الأعلى فالأعلى يُنسيكه إلى الكعبين ثم يرسله إلى من تحته * لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن النبي ﷺ قضى في سبل مهزود (١) أن يمسك حتى يبلغ الكعبين ثم يرسل الأعلى إلى الأسفل» أخرجه أبو داود وابن ماجه قال ابن حجر في الفتح واسناده حسن وأخرجه الحاكم في المستدرک من حديث عائشة وصححه الحاكم وأعله الدارقطني بالوقف وأخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث ثعلبة بن مالك وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه من حديث أبي حاتم القرظي عن أبيه عن جده وأخرج ابن ماجه والبيهقي والطبرانی من حديث عبادة «أن النبي ﷺ قضى في شرب النخل من السيل أن الأعلى يشرب قبل الأسفل ويترك الماء إلى الكعبين ثم يرسل الماء إلى الأسفل الذي يليه وكذلك حتى تنقضي الحوائط أو يفتي الماء» واحديث الباب صالحة للاحتجاج بها قال في المنهاج والمياه المباحة من الاودية والعيون والسيول والامطار يستوى الناس فيها فان أراد الناس سقى أرضهم منها فضايق سقى الأعلى فالأعلى وحبس كل واحد الماء حتى يبلغ الكعبين وقال محمد بهذا نأخذ لانه كان كذلك الصلح بينهم ولكل قوم ما اصطلحوا وأسلموا عليه من عيونهم وسيولهم وأنهارهم وشربهم * (ولا يجوز منع فضل الماء لمنع به الكلاء) * لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما عن النبي ﷺ قال «لا تمنعوا فضل الماء لتمنوا به الكلاء» وفي لفظ مسلم «لا يباع فضل الماء لبيع به الكلاء» وفي لفظ البخاري «لا تمنعوا فضل الماء لتمنوا به الكلاء» وفي الباب أحاديث وفي لفظ لأحمد «ولا يمنع فضل ماء بعد أن يستغنى عنه» وهو ان يتغلب رجل على عين أو واد فلا يدع أحدا يسقى منه ماشية إلا بالأجر فانه يفضى الى بيع الكلاء المباح يعنى يصير المرعى من ذلك بازاء مال وهذا باطل لان الماء والكلاء مباحان وقيل يحرم بيع الماء الفاضل عن حاجته لمن أراد الشرب أو سقى الدواب وأما ماء البئر فلا يمنع من أراد شربه أو سقى بهائه كما في الموطأ من حديث عمرة بنت عبد الرحمن «أن رسول الله ﷺ قال لا يمنع نفع بئر» أي فضل ماؤها قلت وعليه أهل العلم في المنهاج وحافر بئر بموات للارتفاق أولى بمائها حتى يرتحل والمحفورة أي في أرض موات للملك أو في

ملك يتملك ماءها في الأصح وسواء ملكه أم لا لا يلزمه بذل ما فضل عن حاجته لزرع ويجب لماشية. قال المحلى في المحفورة للاتفاق وقبل ارتحاله ليس له منع ما فضل عنه عن محتاج إليه للشرب إذا استسقى بدلو نفسه ولا منع مواشيه وله منع غيره لسقى الزرع قال محمد وبهذا نأخذ أيما رجل كانت له بئر فليس له أن يمنع الناس منها أن يستقوا منها يشفاهم أما لزراعهم ونخلهم فله أن يمنع ذلك وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا ﴿والإمام أن يحمي بعض المواضع لرعي دواب المسلمين في وقت الحاجة﴾ لحديث ابن عمر عند أحمد وابن حبان «أن النبي ﷺ حرم النقيع (١) للخيل خيل المسلمين» وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم من حديث الصعب بن جثامة (٢) وزاد «لا حرم إلا الله ورسوله» وهذه الزيادة في صحيح البخاري وفيه «أن النبي ﷺ حرم النقيع وإن عمر حرم شرف والربذة» (٣) قلت وعليه الشافعي. في المنهاج والأظهر أن للإمام أن يحمي بقعة موات لرعي نعم جزية وصدقة وضالة وضعيف من النجعة ولا يحمي لغير ذلك انتهى. لأن الحى تضيق على الناس وظلم عليهم واضرارهم ﴿ويجوز الإشتراك في الثقود والتجارات ويقسم الربح على ما تراضيا عليه﴾ لحديث السائب بن أبي السائب «أنه قال للنبي ﷺ كنت شريكى في الجاهلية فكنت خير شريك لا تدارينى ولا تمارينى» أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي والحاكم وصححه. وفي لفظ لابن داود وابن ماجه «أن السائب المخزومي كان شريك النبي ﷺ قبل البعثة فجاء يوم الفتح فقال مرحباً بأخى وشريكى لا تدارى ولا تمارى» وله طرق غير هذه. وأخرج البخاري عن أبي المنهال «أن زيد بن أرقم والبراء بن عازب كانا شريكين فاشتريا فضة بنقد ونسيئة فبلغ النبي ﷺ فأمرهما أن ما كان يدا بيد فخذوه وما كان نسيئة فردوه» وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه عن ابن مسعود قال «اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم

(١) موضع على عشرين فرسخاً من المدينة وهو بالندون

(٢) لعله سقط هنا لفظ «منه»

(٣) شرف بفتح الشين المعجمة وفتح الراء ولفظ البخاري (الشرف) بالتعريف وهو والربذة موضعان بين مكة والمدينة ورواه بعضهم (سرف) بفتح السين المهملة وكسر الراء وهو موضع بقرب مكة ولا يدخل عليه الآف واللام

بسر قل فجاء منعد بأسيرين ولم أجىء أنا وعمار بشيء وفيه انقطاع . وأخرج أحمد وأبو داود عن رويغم بن ثابت قال « ان كان أحدا في زمن رسول الله ﷺ ليأخذ بضو (١) أخيه على أن له النصف مما يغم ولنا النصف وان كان أحدا ليطير له النصل والريش وللآخر القدح (٢) » وأخرجه الدارقطني والبيهقي ^(٣) وتجاوز المضاربة وهو في لغة أهل المدينة القراض والضرب بمعنى السفر والمضاربة المعاملة على السفر وأيضا الضرب بمعنى الشركة والمضاربة المعاملة على الشركة اتفق أهل العلم على جواز المضاربة ولا تجوز الا على الدراهم والدنانير وهو أن يعطى شيئا منها لرجل ليعمل ويتجر فما يحصل من الربح يكون بينهما مناصفة أو أثلاثا على ما ينشأ رطان ^(٤) ما لم تستمل على ما لا يحل ^(٥) لما روى عن حكيم بن حزام « أنه كان يشترط على الرجل اذا أعطاه مالا مقارضة يضرب له به أن لا يجمل ماله في كبد رطبة ولا يحمده في بحر ولا ينزل به بطن مسيل فان فعلت شيئا من ذلك فقد ضمنت ماله » وقد قيل انه لم يصح في المضاربة شيء عن النبي ﷺ وإنما فعلها الصحابة منهم حكيم المذكور ومنهم علي كما رواه عبد الرزاق ومنهم ابن مسعود كما رواه الشافعي ومنهم العباس كما رواه البيهقي ومنهم جابر كما رواه البيهقي أيضا ومنهم أبو موسى وابن عمر كما رواه في الموطأ والشافعي والدارقطني ومنهم عمر كما رواه الشافعي ومنهم عثمان كما رواه البيهقي وقد روى في ذلك من المرفوع ما أخرجه ابن ماجه من حديث صهيب قال « قال رسول الله ﷺ ثلاث فيهن البركة البيع الى أجل والمقارضة واختلاط البر بالشعير البيت لا للبيع » ولكن في اسناده مجهولان . أقول قد صرح جماعة من الحفاظ بأنه لم يثبت في هذا الباب أحق المضاربة شيء مرفوع الى رسول الله ﷺ بل جميع ما فيه آثار عن الصحابة وقد وقع اجماع من بينهم على جواز هذه المعاملة كما حكى ذلك غير واحد . وصرح الحفاظ ابن حجر بأنها كانت ثابتة في عصر النبوة فقال والذي قطع به أنها كانت ثابتة في عصر النبي

(١) النضوب كسر النون واسكان الضاد هو الميزول من الابل

(٢) النصل جديدة السهم والريش هو القى يكون على السهم . والقدح بكسر القاف واسكان الدال السهم قبل أن يران ويصل

ﷺ يعلم بها وأقرها ولولا ذلك لما جازت البتة انتهى . ولا يخفك أن عدم الجواز الذي ذكره على فرض عدم ثبوتها في أيام النبوة مبني على أن الأصل عدم جواز كل معاملة لم يثبت فيها دليل وهو غير مسلم بل الأصل الجواز ما لم تكن على وجه يستلزم ما لا يحل شرعاً وعندني أن المضاربة داخلية تحت قول الله (وأحل الله البيع) ونحت قوله تعالى (تجارة عن تراض) بل كل ما دل على جواز البيع وعلى جواز الاجارة وعلى جواز الوكالة دل عليها . وبيان ذلك أن المالك للنقد اذا دفعه الى آخر ووكله بالشراء له بنقده ما رآه ووكله أيضا ببيعه وجعل له أجرة على تولي البيع وتولي الشراء وهي ما سماه له من الربح فجواز البيع والشراء داخل تحت أدلة البيع والشراء وجواز التوكيل بهما داخل تحت أدلة الوكالة وجواز جعل جزء من الربح للوكيل داخل تحت أدلة الاجارة فعرفت بهذا أن القراض غير خال من دليل يدل عليه العموم بل الذي لم يثبت هو الدليل الذي يدل عليه بخصوصه فلا وجه لما قاله الحافظ. ابن حجر أنها لو لم تثبت هذه المعاملة بخصوصها في عصر النبوة لما جازت البتة (١) واعلم أن هذه الاسامي التي وقعت في كتب الفروع لأنواع من الشركة كالمفاوضة والعنان والوجوه والأبدان لم تكن أسماء شرعية ولا لغوية بل اصطلاحات حادثة متجددة ولا مانع للرجلين أن يخلطا ماليهما ويتجرا كما هو معنى المفاوضة المصطلح عليها لأن المالك أن يتصرف في ملكه كيف يشاء ما لم يستلزم ذلك التصرف محرما مما ورد الشرع بتحريمه وإنما الشأن في اشتراط استواء المالكين وكونها تقداً واشتراط العقد فهذا لم يرد ما يدل على اعتباره بل مجرد التراضي بجمع المالكين والاتجار بهما كاف وكذلك لا مانع من أن يشترك الرجلان في شراء شيء بحيث يكون لكل واحد منهما نصيب منه بقدر نصيبه من الثمن كما هو معنى شركة العنان اصطلاحاً وقد كانت هذه الشركة ثابتة في أيام النبوة ودخل فيها جماعة من الصحابة فكانوا يشتركون في شراء شيء من الأشياء ويدفع كل واحد منهم نصيباً من قيمته ويتولى الشراء أحدهما أو كلاهما وأما اشتراط العقد والخلط فلم يرد ما يدل على اعتباره

(١) كيف هذا والاجرة اذا كانت مجهولة كانت غير جائزة والمضاربة اذا ربح الشريك فيها معينا كانت غير جائزة أيضا فانها تكون ربا فلا يأتي ما قاله الشارح واراد به الرد على الحافظ ابن حجر.

وكذلك لا بأس أن يوكل أحد الرجلين الآخر أن يستدين له مالا ويتجر فيه ويشتركا في الربح كما هو معنى شركة الوجوه اصطلاحاً ولكن لا وجه لما ذكره من الشروط وكذلك لا بأس بأن يوكل أحد الرجلين الآخر في أن يعمل عنه عملاً استؤجر عليه كما هو معنى شركة الأبدان اصطلاحاً ولا معنى لاشتراط شروط في ذلك . والحاصل أن جميع هذه الأنواع يكفى في الدخول فيها بمجرد التراضي لأن ما كان منها من التصرف في الملك فنماظه التراضي ولا يتحتم اعتباره غيره وما كان منها من باب الوكالة أو الاجارة فيكفى فيه ما يكفى فيهما فما هذه الأنواع التي نوعوها والشروط التي اشترطوها وأي دليل عقل أو نقل ألجأهم الى ذلك فإن الأمر أيسر من هذا التحويل والتحويل لأن حاصل ما يستفاد من شركة المفاوضة والعنان والوجوه انه يجوز للرجل ان يشترك هو وآخر في شراء شيء ويبيع ويكون الربح بينهما على مقدار نصيب كل واحد منهما من الثمن وهذا شيء واحد واضح المعنى يفهمه العامي فضلاً عن العالم ويبقى بجوازه المقصر فضلاً عن الكامل وهو أعم من ان يستوي ما يدفعه كل واحد منهما من الثمن او يختلف وأعم من ان يكون المدفوع تقدماً او عرضاً وأعم من أن يكون ما انجزا به جميع مال كل واحد منهما او بعضه وأعم من أن يكون المتبولى للبيع والشراء أحدهما أو كل واحد منهما وهب أنهم جعلوا لكل قسم من هذه الاقسام التي هي في الاصل شيء واحد اسماً يخصه فلا مشاحة في الاصطلاحات لكن ما معنى اعتبارهم لتلك العبارات وتكلفهم لتلك الشروط وتطويل المسافة على طالب العلم واتعابه بتدوين ما لا طائل تحته وأنت لو سألت جرّافاً أو بقالاً عن جواز الاشتراك في شراء الشيء وفي بيعه لم يصعب عليه أن يقول نعم ولو قلت له هل يجوز العنان أو الوجوه أو الأبدان لحار في فهم معاني هذه الالفاظ بل قد شاهدنا كثيراً من المتبحرين في علم الفروع يلتبس عليه كثير من تفاصيل هذه الأنواع ويتلعم ان أراد تمييز بعضها من بعض اللهم إلا أن يكون قريب عهد بحفظ مختصر من مختصرات الفقه فربما يسهل عليه ما يهتدى به الى ذلك وليس المجتهد من وسع دائرة الآراء العاجلة عن الدليل وقبل كل ما يقف عليه من قال وقيل فإن ذلك هو دأب أسراء التقليد بل المجتهد من قرر الصواب وأبطل الباطل

وفحص في كل مسألة عن وجوه الدلائل ولم يحمل بينه وبين الصدع بالحق مخالفة من يخالفه ممن يعظم في صدور المتصرين فالحق لا يعرف بالرجال ولهذا المقصد سلكتنا في هذه الابحاث مسالك لا يعرف قدرها الا من صفي فيه عن التمصبات وأخلص ذهنه عن الاعتقادات المألوفات والله المستعان ﴿ وَإِذَا تَشَاجَرَ الشُّرَكَاءُ فِي عَرَضِ الطَّرِيقِ كَانَ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ ﴾ الحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ قال إذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع » وأخرج معناه عبد الله بن أحمد في المسند والطبراني من حديث عبادة بن الصامت وأخرجه أيضاً عبد الرزاق من حديث ابن عباس وأخرجه أيضاً ابن عدي من حديث أنس ﴿ وَلَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَفْرَزَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ ﴾ الحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ قال لا يمنع جار جاره أن يفرز خشبه في جداره » وروى نحوه أحمد وابن ماجه والبيهقي عن جماعة من الصحابة ﴿ وَلَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ ﴾ الحديث ابن عباس قال « قال رسول الله ﷺ لا ضرر ولا ضرار وللرجل أن يضع خشبه في حائط جاره وإذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع » أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي والطبراني وعبد الرزاق قال ابن كثير أما حديث لا ضرر ولا ضرار فرواه ابن ماجه عن عبادة بن الصامت وروى من حديث ابن عباس وأبي سعيد الخدري وهو حديث مشهور انتهى. فحديث ابن عباس هو المذكور في الباب. وحديث عبادة أخرجه أيضاً البيهقي وحديث أبي سعيد أخرجه ابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي وقدرناه من حديث ثعلبة بن مالك القرظي الطبراني في الكبير وأبو نعيم ﴿ وَمَنْ ضَارَّ شَرِيكَهُ كَانَ لِلْإِمَامِ عُقُوبَتُهُ بِقَلْعِ شَجَرِهِ أَوْ بَيْعِ دَارِهِ ﴾ الحديث سمرة بن جندب أنه كانت له عضد (١) من نخل في حائط رجل من الانصار قال ومع الرجل اهله قال وكان سمرة يدخل الى نخله فيتأذى به الرجل ويشق عليه فطلب اليه ان يناقله فأبى النبي ﷺ فذكر ذلك له فطلب اليه النبي ﷺ ان يبيعه فأبى فطلب اليه ان يناقله فأبى قال فيه لي ولك كذا وكذا امر ارضه فيه فأبى فقال انت مضار فقال رسول الله ﷺ

(١) العضد من النخل الطريقة منه قال ابن الأثير : « وقيل انما هو عضيد من نخل واذناب النخلة جذع يتناول منه فهو عضيد »

للأنصاري اذهب فاقلم نخله « وهو من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن سمرة ولم يسمع منه وقد روى المحب الطبري في أحاديث الأحكام عن واسم بن حبان قال « كان لأبي لبابة عذق (١) في حائط رجل فكلمه « ثم ذكر نحو قصة سمرة •

كتاب الرهن

﴿ يَجُوزُ رَهْنُ مَا يَمْلِكُهُ الرَّاهِنُ فِي دَيْنٍ عَلَيْهِ ﴾ الرهن جائز بالاجماع وقد لطق به الكتاب العزيز وتقييده بالسفر خرج مخرج الغالب كما ذهب اليه الجمهور . وقال مجاهد والضحاك والظاهرية لا يشرع الا في السفر . وقد رهن النبي ﷺ درعاً له عند يهودى بالمدينة وأخذ منه شعيراً لأهله كما أخرجه البخارى وغيره من حديث أنس وهو في الصحيحين من حديث عائشة وأخرجه احمد والترمذى والنسائى وابن ماجه من حديث ابن عباس وصححه الترمذى وصاحب الاقتراح وفي ذلك دليل على مشروعية الرهن في الحضر كما قال الجمهور ﴿ وَالظَّهْرُ بِرُكْبٍ وَالْأَبْنُ يُشْرَبُ بِنَفْقَةِ الْمَرْهُونِ ﴾ لما أخرجه البخارى وغيره من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ انه كان يقول « الظهر يركب بنفقته اذا كان مرهوناً وابن الدر يشرب بنفقته اذا كان مرهوناً وعلى الذى يركب ويشرب النفقة » وللحديث ألفاظ والمراد أن المرتهن ينتفع بالرهن وينفق عليه وقد ذهب الى ذلك احمد واسحق والليث والحسن وغيرهم . قال ابن القيم وأخذ احمد وغيره من أئمة الحديث بهذه الفتوى وهو الصواب . وقال الشافعى وأبو حنيفة ومالك وجمهور العلماء لا ينتفع المرتهن من الرهن بشيء بل الفوائد للراهن والمؤن عليه قالوا والحديث ورد على خلاف القياس ويجب أن هذا القياس فاسد الاعتبار مبنى على شفا جرف هار ولا يصح الاحتجاج به لما ورد من النهى عن أن تحلب ماشية الرجل بغير اذنه كما في البخارى وغيره لان العام لا يرد به الخاص بل ينهى عليه .

(١) العنق بفتح العين واسكان الذال الدخلة

وقال ابن القيم في اعلام الموقعين وهذا الحكم من احسن الاحكام وأعدلها ولا يصلح للراهنين غيره وما عداه ففساده ظاهر فان الراهن قد يغيب ويتعذر على المرتهن مطالبته بالنفقة التي تحفظ الرهن ويشق عليه او يتعذر رفعه الى الحاكم واثبات الرهن واثبات غيبة الراهن واثبات ان قدر النفقة عليه قدر حبله وركوبه وطلبه منه الحكم له بذلك في هذا من العسر والحرج والمشقة ما يناق الحنفية السمحة فشرع الشارع الحكم القيم بمصالح العباد والمرتهن ان يشرب لبن الرهن ويركب ظهره وعليه نفقته وهذا محض القياس لو لم تأت به السنة الصحيحة انتهى . ثم أطال في تخريج هذا القياس الى ما لا يسعه هذا القوطاس ﴿ وَلَا يَغْلُقُ (١) الرَّهْنُ بِمَا فِيهِ ﴾ الحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه » أخرجه الشافعي والدارقطني والحاكم والبيهقي وابن حبان في صحيحه وحسن الدارقطني اسناده . وقال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام ان رجاله ثقات الا أن المخطوط عند أبي داود وغيره ارساله وأخرجه ابن ماجه من طريق اخري والرفع زيادة وقد خرجت من مخرج مقبول والمراد بالغلق هنا استحقاق المرتهن له حيث لم يفكه الراهن في الوقت المشروط وروي عنه الرزاق عن معمر انه فسر غلق الرهن بما اذا قل الرجل ان لم آتكم بمالك فله من ثقتي ثم بلغني عنه أنه قل ان هلك لم ينهب حق هذا انما هلك من رب الرهن له غنمه وعليه غرمه وقد روي أن المرتهن في الجاهلية كان يملك الرهن اذا لم يؤد الراهن اليه ما يستحقه في الوقت المضروب فأبطله الشارع والغم والغرم هنا هو أعم مما تقدم من ان الظهر يركب بنفقة المرهون واللبن يشرب . قال في الحجة البالغة ومبنى الرهن على الاستيناق وهو بالقبض فلذلك اشترط فيه ولا اختلاف عندي بين حديث « لا يغلق الرهن » وحديث « الظهر يركب » الخ لان الاول هو الوظيفة لكن اذا امتنع الراهن من النفقة عليه وخيف الهلاك وأحياء المرتهن فعند ذلك ينتفع به بقدر ما يراه الناس

(٢) قال ابن الاثير : « يقال غلق . بكسر اللام . الرهن يغلُق . بفتحها . غلوقا اذا بقي في يد المرتهن لا يقدر راعته على تخليصه والمعنى أنه لا يستحقه المرتهن الدائم يستفكه صاحبه وكان هذا من فعل الجاهلية أن الراهن اذا لم يؤد ما عليه في الوقت المدين ملك المرتهن الرهن فأبطله الاسلام »

عدلا انتهى . قلت وعليه أهل العلم قال محمد وبهذا نأخذ وتفسير قوله « لا يخلق الرهن » ان الرجل كان يرهن الرهن اى المرهون عند الرجل فيقول ان جئت بك بمالك الى كذا وكذا وإلا فالرهن لك بمالك قال رسول الله ﷺ « لا يخلق الرهن ولا يكون للمرهن بماله » وكذلك تقول وهو قول أبي حنيفة وكذلك فسره مالك بن أنس وفي شرح السنة معناه لا يستفلق بحيث لا يعود الى الراهن بل متى أدى الحق المرهون به افتك وعاد الى الراهن وروي الشافعي هذا الحديث مع زيادة ولفظه « لا يخلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه » قال الشافعي غنمه زيادته وغرمه هلاكه وفيه دليل على انه اذا هلك في يد المرتهن يكون من ضمان الراهن ولا يسقط بهلاكه شيء من حق المرتهن وعليه الشافعي . وقال أبو حنيفة قيمته ان كانت قدر الحق يسقط بهلاكه الحق وان كانت أقل من الحق يسقط بقدره وان كان أكثر من الحق يسقط الحق . وعند الشافعي دوام القبض ليس بشرط في الرهن فيستعمل الدابة المرهونة بالنهار وترد الى المرتهن بالليل ولا يسافر عليها ولم يجوزه أبو حنيفة . أقول الحق ان الرهن اذا تلف في يد المرتهن بدون جناية ولا تفريطه فهو غير مضمون عليه وان كان بجناية أو تفريطه ضمنه للجناية عليه أو التفريط لا لكونه مستحقا حبسه فان الحبس للرهن بمجردده ليس بسبب للضمان والمدارك الشرعية واضحة المنار •

كتاب الى ديعة والعارية

أقول العارية من مكارم الاخلاق ومحاسن الطاعات وافضل الصلوات لانها اباحة المالك لمنافع ملكه لمن له اليه حاجة ولا ريب أن هذا للفعل داخل تحت نصوص الكتاب والسنة فان فيهما من الترغيب في ذلك مالا يحيط به الحصر ومن جملة ذلك قوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى) وقوله (ويعنون الماعون) والحاصل ان العارية في لسان العرب والشرع هي اباحة المنافع بلا عوض فما وجد فيه هذا المعنى كان من العارية ومالا فلا تجب على الوديعة (١) والمستعير تأدية الأمانة الى من

(١) لم أجد وجها لاستعمال هذا الحرف في المعنى المراد هنا

اِئْتَمَنُ وَلَا يَخُونُ مَنْ خَانَهُ ﴿ لقوله تعالى (ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها) ولقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « أدّ الامانة الى من ائتمنتك ولا تخن من خانتك » أخرجه أبو داود والترمذى وحسنه والحاكم وصححه من حديث أبي هريرة وفي اسناده طلق بن غنام عن شريك وقد استشهد له الحاكم بحديث أبي التياح عن أنس وفي اسناده أيوب بن سويد وهو مختلف فيه وقد تفرد به كما قال الطبرانى وأخرجه ابن الجوزى فى الملل المتناهية من حديث أبي بن كعب وفي اسناده من لا يعرف وأخرجه ايضا الدارقطى عنه وأخرجه البيهقى والطبرانى عن أبي أمامة بسند ضعيف وأخرجه الدارقطى والطبرانى والبيهقى وأبو نعيم من حديث أنس وأخرجه أحمد وأبو داود والبيهقى عن رجل من الصحابة وفي اسناده مجهول غير الصحابي ﴿ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِذَا تَلَفَتْ ﴾ العين المستعارة أو المستودعة ﴿ بِدُونِ جَنَائَتِهِ وَيَخْيَانَتِهِ ﴾ لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي ﷺ قال لا ضمان على مؤتمن » أخرجه الدارقطى وفي اسناده ضعف وقد وقع الاجماع على أن الوديع لا يضمن إلا لجنابة منه على العين لما أخرجه الدارقطى فى الحديث السابق من طريق أخرى بلفظ « ليس على المستعير غير المفل ضمان ولا المستودع غير المنزل ضمان » والمفل هو الخائن والجانى خائن. وأما المستعير فقد ذهب الى أنه لا يضمن إلا لجنابة أو خيانة الخفية والمالكية وحكى فى الفتح عن الجمهور أن المستعير يضمنها اذا تلفت فى يده الا اذا كان التلف على الوجه المأذون فيه وأخرج أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه والحاكم وصححه من حديث الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ قال « على اليد ما أخذت حتى تؤديه » وفى سماع الحسن عن سمرة مقال مشهور وأخرج أحمد وأبو داود والنسائى والحاكم من حديث صفوان بن أمية « أن النبي ﷺ استعار منه يوم حنين أدراعا فقال أغصبا يا محمد قال بل عارية مضمونة » قال الماتن فى حاشية الشفاء وجميع هذه الاسباب داخلة تحت قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « على اليد ما أخذت حتى تؤديه » ان كان المراد على اليد ضمان ما أخذت ولكن الظاهر أن المراد على اليد حفظ ما أخذت حتى تؤديه وذلك انما يكون فى الباقي وليس فيه دليل

على ضمان المؤلف (١) ﴿وَلَا يَجُوزُ مَنَعُ الْمَاعُونِ كَالدُّنُورِ وَالْقِدْرِ﴾ لحديث ابن مسعود قال «كنا نعد الماعون على عهد رسول الله ﷺ عارية الدلو والقدر» أخرجه أبو داود وحسنه المنذرى وروى عن ابن مسعود وابن عباس أنها فسرأ قوله تعالى (ويمنعون الماعون) انه متاع البيت الذي يتعاطاه الناس بينهم من الفأس والدلو والحبل والقدر وما أشبه ذلك وعن عائشة الماعون الماء والنار والملح وقيل الماعون الزكاة ﴿وَأَطْرَاقُ الْفَحْلِ وَحَلَبِ الْمَوَاشِيِّ لِمَنْ يَحْتَاجُ ذَلِكَ وَالْحَمْلَ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ لما أخرجه مسلم وغيره من حديث جابر عن النبي ﷺ قال «ما من صاحب ابل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي حقها إلا أقعد لها يوم القيامة بقاع قرقر تطؤه ذات الظلف بظلفها وتنطحه ذات القرن بقرنها قلنا يا رسول الله وما حقها قال اطراق فحلها واعارة دلوها ومنحتها وحلبها على الماء وحمل عليها في سبيل الله» والمراد باطراق فحلها عاريته من يحتاج أن يطرق به على ماشيته والمراد بمنحتها أن يعطى المحتاج لينتفع بحلبها ثم يردّها وأما الحمل عليها في سبيل الله فإذا طلب ذلك من لا ماشية له من صاحب المواشي التي فيها زيادة على حاجته *

كتاب الغصب

﴿يَأْتِمُ الْغَاصِبُ﴾ لانه أكل مال غيره بالباطل أو استولى عليه عدوانا وقد قال الله تعالى (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال صلى الله عليه وآله وسلم «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبه من نفسه» أخرجه الدارقطني من طرق عن أنس مرفوعا وفي أسانيدھا ضعف وأخرجه أحمد والدارقطني من حديث أبي حرة الرقاشي عن عمه وفي أسناده على بن زيد بن جدعان وهو متكلم عليه وأخرجه الحاكم من حديث ابن عباس . وأخرجه الدارقطني عنه من طريق أخرى .

(١) بل الظاهر من الحديث ومن باقي الأحاديث أن على المستعير أن يؤدي ما استعاره وأنه ضامن الى أن تبرأ ذمته بالأداء لانه جعل الغاية الأداء وما زعمه الشارح من تقدير أن على اليد حفظ ما أخذت لا دليل عليه

وأخرجه البيهقي وابن حبان والحاكم في صحيحيهما من حديث أبي حميد الساعدي .
وقد أخرج أحمد وأبوداود والترمذي وحسنه من حديث السائب بن يزيد عن أبيه
قال « قال رسول الله ﷺ لا يأخذن أحدكم متاع أخيه جاداً ولا لاعباً وإذا أخذ
أحدكم عصاً أخيه فليردها عليه » وحديث « إنما أموالكم ودمائكم عليكم حرام »
وهو ثابت في الصحيحين وغيرهما وهو مجمع على تحريم الغصب عند كافة المسلمين .
ومجمع على وجوب رد المغصوب إذا كان باقياً وعلى تسليم عوضه إن كان تلفاً (ووجب
عليه رد ما أخذ ولا يحمل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه) كما
تقدم دليله (وليس لمرق ظالم حق ومن زرع في أرض قوم بغير إذنيهم
فليس له من الزرع شيء) ومن غرس في أرض غيره غرساً رفقه (
لحديث رافع بن خديج « أن النبي ﷺ قال من زرع في أرض قوم بغير اذنيهم
فليس له من الزرع شيء وله نفقته » أخرجه أحمد وأبوداود وابن ماجه والترمذي
والبيهقي والطبراني وابن أبي شيبة والطبراني وأبو يعلى وحسنه البخاري (١) وأخرج
أبوداود والدارقطني من حديث عروة بن الزبير « أن رسول الله ﷺ قال من
أحيا أرضاً فهي له وليس لمرق ظالم حق قال ولقد أخبرني الذي حدثني هذا الحديث
أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ غرس أحدهما نخلاً في أرض الآخر فقضى
لصاحب الأرض بأرضه وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها قال فلقد رأيتها
وانها لتضرب أصولها بالفؤس وانها لتخلع عم) (٢) وأخرج أحمد وأبوداود والترمذي
وحسنه والنسائي وأخرجه البخاري تعليقا من حديث سعيد بن زيد قال « قال رسول
الله ﷺ من أحيا أرضاً ميتة فهي له وليس لمرق ظالم حق » أقول الحق الحقيقي
بالقبول أن الزرع للمالك الأرض وعليه للغاصب ما انفقه على الزرع كما ثبت ذلك عند
أهل السنن ولفظه في رواية « انه ﷺ أني بنى حارة فرأيت زرعاً في أرض ظهير
فقال ما أحسن زرع ظهير قيل ليس لظهير قال أليست أرض ظهير قالوا بلى ولكنه

(١) هذا حديث صحيح وضعفه بعضهم بشريك وزعم أنه انورد به ولكن تابعه عليه قيس بن الربيع
وضعهما إنما هو من قبل حفظهما فاتفقاها على روايته مؤنن بصحته

(٢) المم بضم المين جمع عيمة وهي النخلة الطويلة التامة في طولها والتفاهة وقيل هي القديمة

زرع فلان قال فخذوا زرعكم وردوا عليه النفقة « الحديث » وَلَا يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِالْمَنْصُوبِ « لما تقدم من الأدلة القاضية بأنه لا يحل مال الغير لا عينا ولا انتفاعا وقد ورد في غصب الارض التي لا ثمرة لنصبها إلا الانتفاع بها بالزرع ونحوه أحاديث منها عن عائشة في الصحيحين وغيرهما « ان النبي ﷺ قال من ظلم شبرا من الارض طوقه الله من سبع ارضين » وفيها ايضا من حديث ابي سعيد نحوه . وفي البخارى وغيره من حديث ابن عمر نحوه ايضا وفي مسلم من حديث ابي هريرة نحوه ايضا « وَمَنْ أَتْلَفَهُ فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ أَوْ قِيَمَتُهُ » لحديث عائشة « انها لما كسرت اناء صفيه الذي أهدت فيه للنبي ﷺ فقال لها اناء كانا وطعام كطعام أخرجه احمد وأبو داود والنسائي وحسنه الحافظ في الفتح وأخرج البخارى وغيره من حديث أنس « أن رسول الله ﷺ كان عند بعض نسائه فارسلت إحدى امهات المؤمنين مع خادم لها بقصعة فيها طعام فضربت بيدها فكسرت القصعة فضعها وجعل فيها الطعام وقال كلوا ودفع القصعة الصحيحة للرسول وحبس المكسورة » ولفظ الترمذى قال « أهدت بعض ازواج النبي ﷺ اليه طعاما في قصعة فضربت عائشة القصعة بيدها فألقت ما فيها فقال النبي ﷺ طعام بطعام وانا بانا » وقد استدل بذلك من قال ان القيمي يضمن بمثله ولا يضمن بالقيمة إلا عند عدم المثل وهو الشافعى والكوفيون وقال مالك ان القيمي يضمن بقيمته مطلقا قيل لا خلاف في ان المثل يضمن بمثله ولكنه قد ورد في حديث المصراة الثابت في الصحيح ردها وصاعا من تمر والاين مشلى والبحث مستوفى في موطنه •

كتاب العتق

الترغيب في العتق قد ثبت عنه ﷺ في الاحاديث الصحيحة كحديث ابي هريرة في الصحيحين وغيرهما عن النبي ﷺ « من اعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل عضو منه عضوا من النار حتى فرجه بفرجه » وأخرج الترمذى وصححه من حديث ابي أمامة وغيره من الصحابة عن النبي ﷺ قال « أيما امرئ مسلم أعتق امرأ مسلما

كان فكاً كه من النار يجزى كل عضو منه عضواً منه وإيما امرئ مسلم اعتق امرأتين مسلمتين كاتفا فكاً كه من النار يجزى كل عضو منهما عضواً منه « وفي لفظ « إيما امرأة مسلمة اعتقت امرأة مسلمة كات فكاً كه من النار يجزى كل عضو من أعضائها عضواً من أعضائها » وإسناده صحيح وفي الباب أحاديث « أفضل الرقاب أنفسها » لما في الصحيحين من حديث أبي ذر قال « قلت يا رسول الله أي الأعمال أفضل قال الإيمان بالله والجهاد في سبيل الله قال قلت أي الرقاب أفضل قال أنفسها عند أهلها وأكثرها ثمناً » « ويجوز العتق بشرط الخدمة وتحريرها » الحديث سفيان بن عبد الرحمن قال أعتقتني أم سلمة وشرطت علي أن أخدم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما عاش « أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وقال لا بأس بإسناده وأخرجه الحاكم وفي إسناده سعيد ابن جهمان أبو حفص الأسدي وقد وثقه ابن معين وغيره وقال أبو حاتم لا يحتج بحديثه . ووجه الحجة من هذا أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا ينجي عليه مثل ذلك وقد قيل ان تطبيق العتق بشرط الخدمة يصح إجماعاً « ومن ملك رَجَمَهُ عَتَقَ عَلَيْهِ » الحديث مسرور عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من ملك ذا رحم محرم فهو حر » ولفظ أحمد « فهو عتيق » وهو من رواية الحسن عن مسرة وفي سماعه منه مقال مشهور وقال علي ابن المديني هو حديث منكر . وقال البخاري لا يصح . وأخرج النسائي والترمذي والحاكم من حديث ابن عمر قال « قال رسول الله ﷺ من ملك ذا رحم محرم فهو حر » وهو من رواية ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عنه . قال النسائي حديث منكر ولا نعلم أحداً رواه عن سفيان غير ضمرة . وقال الترمذي لم يتابع ضمرة ابن ربيعة على هذا الحديث لكنه قد وثقه يحيى بن معين وغيره وحديثه في الصحيحين وقد صحح حديثه هذا ابن حزم وعبد الحق وابن القطان . وأخرج أبو داود والنسائي عن عمر بن الخطاب موقوفاً مثل حديث مسرة وهو من رواية قتادة عنه ولم يسمع منه . أقول الحاصل ان جميع الأخبار الواردة في عتق ذي الرحم لا تخلو عن مقال ولكنها تفتض بمجموعها للاستدلال ولا يعارضها حديث أبي هريرة الآتي عند مسلم

وقد ذهب الى أن من ملك ذا رحم محرم عتق عليه أكثر أهل العلم من الصعابة والتابعين واليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحمد . وقال الشافعي وجماعة من أهل العلم انه يعتق عليه الاولاد والآباء والامهات ولا يعتق عليه غيرهم من قرابته وزاد مالك الاخوة ولا ينافي ما ذكرناه حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره قال « قال رسول الله ﷺ لا يجزي ولد عن والده الا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه » لان ايقاع العتق تأكيذا لا ينافي وقوعه بالملك وزاد في حاشية الشفاء لان الاعتناق ههنا وان كان ظاهرا في الانشاء بعد الشراء فهو لا يستلزم ان الشراء بنفسه لا يكون سببا انتهى . وقد تمسك بحديث أبي هريرة الظاهرية فقالوا لا يعتق أحد على أحد **﴿ وَمَنْ مَثَلٌ يَمْلُوكُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَمْتَقَهُ ﴾** لحديث ابن عمر عند مسلم وغيره قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقه » وفي مسلم أيضا عن سويد بن مقرن قال « كنا بني مقرن على عهد رسول الله ﷺ ليس لنا إلا خادمة واحدة فلطمها أحدنا فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال أعتقوها » وفي رواية « اذا استغفروا عنها فليخلوا سبيلها » وفي مسلم أيضا من حديث أبي مسعود البصري قال « كنت أضرب غلاما بالسوط فسمعت صوتا من خلفي » الى أن قال « فاذا رسول الله ﷺ يقول ان الله أقدر منك على هذا الغلام » وفيه « قلت يا رسول الله هو حر لوجه الله فقال لو لم تفعل للفتحت النار أو لمستك النار » **﴿ وَإِلَّا أَعْتَقَهُ الْإِمَامُ أَوْ الْحَاكِمُ ﴾** لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في المملوك الذي جيب سيده هذا كبره فقال النبي ﷺ « على بالرجل فلم يقدر عليه فقال له النبي ﷺ اذهب فأنت حر » أخرجه أبو داود وابن ماجه وقد أخرجه أحمد وفي اسناده الحجاج ابن أرطاة وهو ثقة ولكنه مدلس وبقية رجال أحمد ثقات وأخرجه أيضا الطبراني وقد حكى في البحر عن علي والشافعية والحنفية انه لا يعتق العبد بمجرد المثلة بل يؤمر السيد بالعتق فان تمرد فالحاكم وقال مالك والليث وداود والإوزاعي بل يعتق بمجرد ما . قال النووي في شرح مسلم انه أجمع العلماء على ان ذلك العتق ليس واجبا وإنما هو مندوب رجاء الكفارة وازالة اثم اللطم وذكر من أدلتهم اذنه **﴿ ﷺ ﴾** بأن

يستخدموها كما تقدم ودعوى الاجماع غير صحيحة واذنه ﷺ بالاستخدام لا يدل على عدم الوجوب بل الامر قد دل على الوجوب والاذن بالاستخدام دل على كونه وجوباً مترخياً الى وقت الاستغناء عنها انتهى ﴿ ومن أعتق شركاً له في عبد ضمن لشركائه نصيبهم بعد التقويم وإلا أعتق نصيبه فقط واستثنى العبد ﴿ حديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما أن النبي ﷺ قال « من أعتق شركاً له في عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه العبد قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد وإلا فقد عتق عليه ما عتق » زاد الدارقطني « ورق ما بقي » وأخرج أحمد والنسائي وابن ماجه من حديث أبي المليح عن أبيه « أن رجلاً من قومه أعتق شقصاً له من مملوك فرفع ذلك الى النبي ﷺ فجعل خلاصه عليه في ماله وقال ليس لله شريك » وفي الصحيحين أيضاً من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال « من أعتق شقيصاً من مملوك فعليه خلاصه في ماله فإن لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل ثم استسعى في نصيب الذي لم يعتق غير مشقوق عليه » ولا تنافي بين هذا وبين حديث ابن عمر بل الجمع ممكن وهو أن من أعتق شركاً له في عبد ولا مال له لم يعتق إلا نصيبه ويبقى نصيب شريكه مملوكاً فإن اختار العبد أن يستسعى لما بقي استسعى وإلا كان بعضه حراً وبعضه عبداً وأخرج أحمد من حديث اسمعيل بن أمية عن أبيه عن جده قال « كان لهم غلام يقال له طهمان أو ذكوان فأعتق جده نصفه فجاء العبد الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال النبي ﷺ عتق في عتقك وترق في رقتك قال فكان يخدم سيده حتى مات » ورجاله ثقات . وأخرجه الطبراني . قال في المسوى قلت عليه الشافعي أن من أعتق نصيبه من عبد مشترك بينه وبين غيره وهو مومن بقيمة نصيب الشريك يعتق عليه ويكون ولاؤه كله للمعتق وإن كان معسراً عتق نصيبه ونصيب الشريك رقيق لا يكلف اعتاقه ولا يستسعى العبد في فكك قوله « فأعطى شركاءه حصصهم » يحتمل معنيين : أحدهما أنه لا يعتق نصيب الشريك بنفس اللفظ ما لم يؤد اليه قيمته وقال به الشافعي في القديم وثانيهما أنه يعتق كله عليه بنفس الاعتاق ولا يتوقف على أداء القيمة وذلك لأن أعضاء القيمة والعتق حكان لمن أعتق شركاً له في عبد يردان عليه جميعاً وقال

به الشافعي في الجديد ، وقال أبو حنيفة ان كان المعتق موصراً فالذي لم يعتق بالخيار ان شاء أعتق نصيبه وان شاء استسعى العبد في قيمة نصيبه فاذا أدى عتق فكان الولاء بينهما وان شاء ضمن المعتق قيمة نصيبه ثم شريكه بعد ما ضمن رجع على العبد استسماه فاذا أداه عتق وولاؤه كله له وقال صاحباه لا يعتق نصيب الشريك بنفس الاعتاق بل يستسعى العبد فاذا أدى قيمة النصف الآخر عتق كله والولاء بينهما . وما أخذ قولهم حديث أبي هريرة مرفوعاً « من أعتق شقيقاً في عبد عتق كله ان كان له مال وإلا يستع غير مشقوق عليه » رواه الشيخان قوله « غير مشقوق عليه » أي لا يستغلى عليه في الثمن وتأويل هذا الحديث على قول الشافعي ان معنى يستسعى يستخدم لسيده الذي لم يعتق ان كان معسراً ومعنى غير مشقوق عليه انه لا يحمل من الخدمة فوق ما يلزمه انما يطالبه بقدر ماله فيه من الرق انتهى ~~ولا~~ يصح شرط الولاء لغير من أعتق ~~لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما~~ « أنها جاءت اليها بريرة تستعينها في كتابتها ولم تكن قضت من كتابتها شيئاً فقالت لها عائشة ارجعي الى أهلك فان أحبوا أن أقضي عنك كتابتك ويكون ولاؤك لي فعلت فذكرت بريرة ذلك لأهلها فأبوا وقالوا ان شاءت ان تعتقك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال لها رسول الله ﷺ ابتاعى فأعتق فأنما الولاء لمن أعتق ثم قام فقال ما بال أناس يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله تعالى من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن شرط مائة مرة شرط الله أحق وأوثق » وللحديث طرق وألفاظ . قال ابن القيم رحمه الله قال شيخنا الحديث على ظاهره ولم يأمرها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بأشراط الولاء تصحيحاً لهذا الشرط ولا إباحة له ولكن عقوبة لمشرطه اذ أبي أن يبيع جارية للعتق الا بأشراط ما يخالف حكم الله تعالى وشرعه فأمرها أن تدخل تحت شرطهم الباطل ليظهر به حكم الله ورسوله في أن الشروط الباطلة لا تغير شرعه وان من شرط ما يخالف دينه لم يجبر أن يوفي له بشرطه ولا يبطل من البيع به وان عرف فساد الشرط وشرطه الفناء اشترطه ولم يعتبر والله تعالى أعلم . قلت وعليه أهل العلم ان من أعتق عبداً ثبت له عليه الولاء ويرثه به ولا يثبت الولاء بالخلف والمروالة وبأن يسلم رجل

على يدي رجل لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أضاف الولاء الى المعتق بالألف واللام فأوجب ذلك قطعه عن غيره كما يقال الدار لزيد فيه ايجاب الملك فيها لزيد وقطعها عن غيره وعليه الشافعي وقال أبوحنيفة يثبت الولاء بعقد الموالاة ﴿وَيَجُوزُ التَّدْيِيرُ فِيمَتَّقُ يَمُوتَ مَالِكُهُ وَإِذَا احتَاجَ المَالِكُ جَاَزَ لَهُ بَيْعُهُ﴾ لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما « أن رجلاً أعتق غلاماً له عن دبر فاحتاج فأخذه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال من يشتريه مني فاشتراه نعيم بن عبد الله بكذا وكذا فدفعه اليه وأخرج البيهقي من حديث ابن عمر مرفوعاً وموقوفاً بلفظ « المدبر من الثلث » ورواه الدارقطني مرفوعاً بلفظ « المدبر لا يساع ولا يوهب وهو حر من الثلث » وفي اسناد عبيدة بن حسان (١) وهو منكر الحديث وقد ذهب الى جواز بيع المدبر للحاجة الشافعي وأهل الحديث ونقله البيهقي في المعرفة عن أكثر الفقهاء وحكى النووي عن الجمهور أنه لا يجوز بيع المدبر مطلقاً وبه قال أبوحنيفة وتعبه الشافعي بما روى عن جابر وتقدم وأجيب باحتمال أن يكون تدبيره مقيداً بشرط أو زمان ورد بأن اسم التدبير اذا أطلق فيفهم منه التدبير المطلق لا غير واتفقوا على جواز وطء المدبرة ومن أجاز بيعه قال يساع في الجنابة . أقول قد دل الحديث على جواز البيع للحاجة وليس فيه دلالة على عدم جوازه مع عدمها ولم يرد ما يدل على ذلك الا ما يحتاج بمثله قائل بالجواز واقف في موقف المنع وعلى مدعى عدمه بيان المانع فان قل المانع العتق قلنا الناجز وأما المشروط بشرط لم يقع فمنوع كونه مانعاً ﴿وَيَجُوزُ مَكَاتِبَةُ المَمْلُوكِ عَلَى مَالٍ يُوَدِّيهِ﴾ لقوله تعالى (فكاتبوهم) الآية وقد كانوا يكتبون في الجاهلية فقرر ذلك الاسلام ولا أعرف خلافاً في مشروعيتها قلت وعليه أبوحنيفة . وقال الشافعي أظهر معاني الخسیر في العبد بدلالة الكتاب الا كنساب مع الامانة فأحب أن لا يمتنع من كتابته اذا كان هكذا ﴿فَيَصِيرُ عِنْدَ الوَقْدِ حُرّاً وَيَعْتَقُ مِنْهُ بِقَدَرِ مَا سَلِمَ﴾ لحديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال « يودى (٢) المكاتب بحصة ما أدى دية الحر وما بقي دية العبد » أخرجه أحمد

(١) عبيدة بفتح العين قال ابن حبان: يروى الموضوعات عن الثقات اهـ

(٢) اي اذا قتل خطأ كانت دية هذه الصفة فالوجه عدم همز الواو وكانت في الأصل مهوزة وهو خطأ

أبو داود والنسائي والترمذي . وأخرج أحمد وأبو داود نحوه من حديث علي وقد ذهب إلى هذا بعض أهل العلم وذهب آخرون إلى أن حكم المكاتب حكم العبد حتى يوفي مال الكتابة واستدلوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي ﷺ قال إنما عبد كوثب بمائة أوقية فأداها إلا عشر أوقيات فهو رقيق » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي والحاكم وصححه وفي لفظ لأبي داود « المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم » ولا يعارض هذا ما تقدم فالجمع ممكن بحمل هذا على ما لا يمكن تبعضه من الأحكام وفي حديث أم سلمة « أن النبي ﷺ قال إذا كان لاحدا كن مكاتب وكان عنده ما يؤدي فلتحتجب منه » أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه فأثبت له هنا حكم الحر لأن العبد يجوز له أن ينظر إلى مولاه لقوله تعالى (أو ما ملكت أيمانهم) قال في المسوي المكاتب عبد ما بقي عليه شيء وعليه أكثر أهل العلم فلا يرث من قريبه شيئاً وإذا أصاب حداً ضرب حد العبد وإذا عجز عن تسليم مال الكتابة عاد في الرق * لكون المالك لم يعتقه إلا بعوض وإذا لم يحصل الموضع لم يحصل العتق وقد اشترت عائشة برة بعد أن كاتبها أهلها كما تقدم * ومن استولد أمته لم يحمل له * يعبرها * الحديث ابن عباس عن النبي ﷺ « من وطئ أمته فولدت له فهي مستقة عن دير منه » أخرجه أحمد وابن ماجه والحاكم والبيهقي وفي اسناده الحسين بن عبدالله الهاشمي وهو ضعيف وأخرج ابن ماجه من حديث ابن عباس قال « ذكرت أم إبراهيم عند رسول الله ﷺ فقال أعتقها ولها » وأخرجه أيضاً الدارقطني وفي اسناده الحسين بن عبدالله وهو ضعيف كما تقدم وأخرج الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس أيضاً أم الولد حرة وإن كان صدق واسناده ضعيف وأخرج البيهقي من حديث ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر « أن رسول الله ﷺ قال لا أم إبراهيم أعتقك ولك » وهو معضل وقال ابن حزم صح هذا بسند رواه ثقات عن ابن عباس وأخرج الدارقطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أنه نهى عن بيع أمهات الأولاد وقال لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع بها السيد مادام حياً وإذا مات فهي حرة » وقد أخرجه مالك في الموطأ والدارقطني أيضاً من قول ابن عمر وأخرجه البيهقي مرفوعاً وموقوفاً وهذه الأحاديث وإن كان في أسانيدها

ما تقدم فهي تنتهض للاحتجاج بها وقد أخذ بها الجمهور وذهب من عداهم الى الجواز وتمسكوا بحديث جابر قال « كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِينَ أُمَهَاتِ أَوْلَادِنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَأَبَى بَكْرٌ فَلَمَّا كَانَ عَمْرُ نَهَانَا فَانْتَهَيْنَا » أخرجه أبو داود وابن ماجه والبيهقي وأخرجه أيضاً أحمد وابن حبان والحاكم وليس فيه أن النبي صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اطلع على ذلك والخلاف في المسألة بين الصحابة فمن بعدهم معروف مشهور ﴿ وَعَتَقْتَ بِمَوْتِهِ ﴾ أي سيدها الذي استولدها لقوله في الحديث المتقدم « فهي معتقة عن دبر منه » أي في دبر حياته ﴿ أَوْ بِتَخْيِيرِهِ ﴾ أي تخيير مستولدها (١) ﴿ لِعِتْقِهَا ﴾ لأن إيقاع العتق يوجب عتق من لم يوجد لعتقه سبب فمن قد وجد له سبب عتقه أولى بذلك ولا سيما بعد قوله صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ « أَعْتَقَهَا وَلَدَهَا » فانه يدل على أنه قد وقع العتق بالولادة ولكن بقي للسيد حق يوجب عليها بعض ما يجب على المملوك حتى يموت فاذا نجز العتق فقد رضى باسقاط ذلك الحق •

كتاب الى وقف

قال في الحجة البالغة وهو من التبرعات كان أهل الجاهلية لا يعرفونه فاستنبطه النبي ﷺ لمصالح لا توجد في سائر الصدقات فان الانسان ربما يصرف في سبيل الله مالا كثيراً ثم يفنى فيحتاج أولئك الفقراء تارة أخرى وتجيء أقوام آخرون من الفقراء فيبقون محرومين فلا أحسن ولا أنفع للعامة من أن يكون شيء حبساً للفقراء وابن السبيل يصرف عليهم منافع ويبقى أصله على ملك الواقف انتهى ﴿ من حبس مئنتك في سبيل الله ماز حبساً ﴾ قد ذهب الى مشروعية الوقف ولزوما جمهور العلماء • قال الترمذى : لا يعلم بين الصحابة والمقدمين من أهل العلم خلافاً في جواز وقف الأرضين • وجاء عن شريح أنه أنكره • وقال أبو حنيفة لا يلزم وخالفه جميع أصحابه الا زفر وقد حكى الطحاوي عن أبي يوسف

(١) كذا في الأصل والمصواب «أو بتخييره» أي بتخييره مستولدها

أنه قال لو بلغ أبا حنيفة يعني الدليل لقال به . وقال القرطبي راد الوقف يخالف للاجماع فلا يلتفت إليه وما يدل على صحته ولزومه حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره « أن النبي ﷺ قال إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له » وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر « أن عمر أصاب أرضاً بخير فقال يا رسول الله أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفسي عندي منه فما تأمرني فقال إن شئت حبست أصلها وتصدق بها فتصدق بها عمر على أن لا تباع ولا توهب ولا تورث في الفقراء وذوي القربى والرقب والضيف وابن السبيل لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويبطم غير متمسول » وأخرج النسائي والترمذي وحسنه والبخاري تطبيقاً من حديث عثمان « أن النبي ﷺ قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة فقال من يشترى بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة فاشتريتها من صلب مالي » وفي الصحيحين أن النبي ﷺ قال « أما خالد فقد حبس أدراعه وأعتده (١) في سبيل الله ﷻ أن يجعل غلاته لاى مصرف شاء مما فيه قرابة » لقوله ﷺ لعمر في الحديث السابق « إن شئت حبست أصلها وتصدق بها » فإطلاق الصدقة يشعر بأن الوقف أن يتصدق بها كيف شاء فيها قرابة . وقد فعل عمر ذلك فتصدق بها على الفقراء وذوي القربى والرقب والضيف وابن السبيل كما تقدم . والحاصل أن الوقف الذي جاءت به الشريعة ورغب فيه رسول الله ﷺ وفعله أصحابه هو الذي يتقرب به إلى الله عز وجل حتى يكون من الصدقة الجارية التي لا ينقطع عن فاعلها ثوابها فلا يصح أن يكون مصرفه غير قرابة لأن ذلك خلاف موضوع الوقف المشروع لكن القرابة توجد في كل ما أثبت فيه الشرع أجراً لفاعله كائناً ما كان فمن وقف مثلاً على إطعام نوع من أنواع الحيوانات المحترمة كان وقفه صحيحاً لأنه قد ثبت في السنة الصحيحة « أن في كل كبد رطبة أجراً » ومثل هذا لو وقف على من يخرج القذارة من المسجد أو يرفع ما يؤذى المسلمين في طريقهم كان ذلك وقفاً صحيحاً

(١) الاعتد بضم التاء وبكسرها - جمع قلة لامتداد وهو ما أعده الرجل من السلاح

لورود الأدلة الدالة على ثبوت الأجر لفاعل ذلك نفس على هذا غيره مما هو مساو له في ثبوت الأجر لفاعله وما هو أكد منه في استحقاق الثواب ﴿وَالْمَنُورِيُّ عَلَيْهِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ بِالْمَرْوَفِ﴾ لما تقدم في وقف عمر الذي قرر النبي ﷺ ﴿وَاللَّوْاقِفِ أَنْ يَجْعَلَ نَفْسَهُ فِي وَقْفِهِ كَسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ﴾ لما تقدم في حديث عثمان من قوله ﷺ فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين ﴿وَمَنْ وَقَفَ شَيْئاً مُضَارَّةً لَوَارِثِهِ كَانَ وَقْفُهُ بَاطِلًا﴾ لأن ذلك مما لم يأذن به الله سبحانه بل لم يأذن إلا بما كان صدقة جارية ينتفع بها صاحبها لا بما كان اثماً جارياً وعقاباً مستمراً . وقد نهى الله تعالى عن الضرار في كتابه العزيز عموماً وخصوصاً ونهى عنه النبي ﷺ عموماً كحديث « لا ضرر ولا ضرار في الإسلام » وقد تقدم وخصوصاً كما في ضرار الجار وضرار الوصية ونحوهما . والحاصل أن الأوقاف التي يراد بها قطع ما أمر الله به أن يوصل ومخالفة فرائض الله عز وجل فهي باطلة من أصلها لا تنعقد بحال وذلك كمن يقف على ذكر أولاده دون أناتهم وما أشبه ذلك فإن هذا لم يرد التقرب إلى الله تعالى بل أراد المخالفة لأحكام الله عز وجل والمعاندة لما شرعه لعباده وجعل هذا الوقف الطاغوتي ذريعة إلى ذلك المقصد الشيطاني فليكن هذا منك على ذكر فأكثر وقوعه في هذه الازمنة وهكذا وقف من لا يحملة على الوقف إلا محبة بقاء المال في ذريته وعدم خروجه عن أملاكهم فيقفه على ذريته فإن هذا إنما أراد المخالفة لحكم الله عز وجل وهو انتقال الملك بالميراث وتفويض الوارث في ميراثه يتصرف فيه كيف يشاء وليس أمر غي الورثة أو قهرم إلى هذا الواقف بل هو إلى الله عز وجل وقد توجد القرية في مثل هذا الوقف على الذرية نادراً بحسب اختلاف الأشخاص فعلي الناظر أن يمين النظر في الأسباب المقتضية لذلك ومن هذا النادر أن يقف على من تمسك بالصالح من ذريته أو اشتغل بطلب العلم فإن هذا الوقف ربما يكون المقصد فيه خالصاً والقرية متحققة والأعمال بالنيات ولكن تفويض الأمر إلى ما حكم الله به بين عباده وارتضاء لهم أولى وأحق ﴿وَمَنْ وَضَعَ مَالاً فِي مَسْجِدٍ أَوْ مَسْجِدٍ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ أَحَدٌ جَازَ صَرْفُهُ فِي أَهْلِ الْحَاجَاتِ وَمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَوْضَعُ فِي الْكِبَرِ

وَفِي مَسْجِدِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ * لحديث عائشة في صحيح مسلم وغيره قالت « سمعت رسول الله ﷺ يقول لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية أو قال بكفر لأفقت كنز الكعبة في سبيل الله » فهذا يدل على جواز اتفاق ما في الكعبة إذا زال المانع وهو حدانة عهد الناس بالكفر وقد زال ذلك واستقر أمر الاسلام وثبت قدمه في أيام الصحابة فضلا عن زمان من بعدهم وإذا كان هذا هو الحكم في الأموال التي في الكعبة فالأموال التي في غيرها من المساجد أولى بذلك بفحوى الخطاب فمن وقف على مسجده صلى الله تعالى عليه وسلم أو على الكعبة أو على سائر المساجد شيئا يبقى فيها لا ينتفع به أحد فهو ليس بمقترب ولا واقف ولا متصدق بل كائز يدخل تحت قوله تعالى (الذين يكتزون الذهب والنفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) الآية ولا يعارض هذا ما روى أحمد والبخاري عن أبي وائل قال « جلست الى شيبة في هذا المسجد فقال جلس الى عمر في مجلسك هذا فقال لقد هممت أن لا أدع فيها صفراء ولا بيضاء إلا قسمتها بين المسلمين قات ما أنت بفاعل قال لم قلت لم يفعله صاحبك فقال هما المرآن يقتدى بهما » لان هذا من عمر ومن شيبة بن عثمان بن طلحة اقتداء بما وقع من النبي ﷺ وأبي بكر وقد أبان حديث عائشة السبب الذي لأجله ترك ﷺ ذلك . أقول وفي حاشية الشفاء وأما أموال المساجد فان كانت كالأموال التي يقفها الواقفون عليها ليحصل من غلاتها ما يحتاج اليه من عمارة ونحوها وما يقوم بمن يحييها بالصلاة والتلاوة وتدريس العلوم فلا شك أن هذا من أعظم القرب ولا يحل لمسلم أن يأخذ منه شيئا وان كان ذلك من الأمور التي لمجرد الزخرفة التي هي من علامات القيامة أو للمباهاة والمكاثرة فهو من اضاعة المال بل من وضعه في معاصي الله فيكون أخذه وصرفه في مصالح المسلمين من باب القيام بواجبين أحدهما النهي عن المنكر والثاني توقي اضاعة المال المنهى عنها بالدليل الصحيح وأما وضع الحلى في الكعبة والدرهم والدينار والجواهر النفيسة فلا أستبعد أن يكون فاعله من الكائزين الذين قال الله عز وجل فيهم (يوم يحى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فنفقوا ما كنتم تكنزون) ولا

(٢١٢ - ج ٢ الروضة الندية)

أرى على من أخذها ليصرفها في مصالح المؤمنين أو يدفع بها مفاسدهم بأساً ولم يرد ما يدل على المنع انتهى وقد أوضح الماتن الكلام فيها في شرح المنتقى فليراجع ﴿ وَالْوَقْفُ عَلَى الْقُبُورِ لِرَفْعِ سُكِّهَا أَوْ تَزْيِينِهَا أَوْ فِعْلِ مَا يَجْلِبُ عَلَى زَائِرِهَا فِتْنَةً بَاطِلٌ ﴾ لأن رفعها قد ورد النبي عنه كما في حديث علي ؑ أنه أمره ﷺ أن لا يدع قبراً مشرقاً إلا سواه ولا تمثالا إلا طمسه ؑ وهو في مسلم وغيره وكذلك تزيينها وأشد من ذلك ما يجلب الفتنة على زائرها كوضع الستور الفاتكة والأحجار النفيسة ونحو ذلك فإن هذا مما يوجب أن يعظم صاحب ذلك القبر في صدر زائره من العوام فيعتقد فيه ما لا يجوز وهكذا إذا وقف للنحر عند القبور ونحوه مما فيه مخالفة لما جاء عن الشارع أما إذا وقف على أطعام من يفد إلى ذلك القبر أو نحو ذلك فهذا هو وقف على الوافد لا على القبر وما صنع الواقف بوقفه على القبر إلا ما يعرضه للآثم فقد يكون ذلك سبباً للاعتقادات الفاسدة . وبالجملة فالوقف على القبور مفسدة عظيمة ومنكر كبير إلا أن يقف على القبر مثلاً لإصلاح ما انهدم من عمارته التي لا إشراف فيها ولا رفع ولا تزيين فقد يكون لهذا وجه صحة وإن كان غير القبر أحوج إلى ذلك كما قال الصديق رضي الله تعالى عنه الحى أولى بالجديد من الأوفى أو كما قال •

كتاب الهدايا

جمع هدية قال في الحجة البالغة إنما يتنقى بها إقامة الألفة فيما بين الناس ولا يتم هذا المقصود إلا بأن يرد إليه مثله فإن الهدية تحبب المهدي إلى المهدي له من غير عكس وأيضاً فإن اليد العليا خير من اليد السفلى ولمن أعطى الطول على من أخذ فإن عجز فليشكره وليظهر نعمته فإن الثناء أول اعتداد بنعمته وإظهار لمحبه وإنه يفعل في إبراث الحب ما تفعل الهدية ومن كتم فقد خالف عليه ما أراده وناقض مصلحة الائتلاف وغط حقه ومن أظهر ما ليس في الحقيقة فذلك كذب انتهى . ﴿ يُشْرَعُ قَبُولُهَا وَكَفَاةُ فاعْلِهَا ﴾ لحديث أبي هريرة عند البخاري عن النبي ﷺ

قال « لو دعيت الى كراع أو ذراع لأجبت ولو أهدى الى ذراع أو كراع لقبلت » وأخرج أحمد والترمذي وصححه نحوه من حديث أنس وأخرج الطبراني من حديث أم حكيم الخزاعية قالت « قلت يا رسول الله تكره رد اللطف قال ما أقبحه لو أهدى الى كراع لقبلته » وأخرج أحمد برجال الصحيح من حديث خالد بن عدي « أن النبي ﷺ قال من جاءه من أخيه معروف من غير اشراف ولا مسألة فليقبله ولا يرده فأما هو رزق ساقه الله اليه » وأخرج البخاري وغيره من حديث عائشة قالت « كان النبي ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها » والأحاديث في قبول الهدية والمكافأة عليها كثيرة وذلك معلوم منه ﷺ (ويجوز بين المسلم والكافر) لأن النبي ﷺ كان يقبل هدايا الكفار ويهدي لهم كما أخرجه أحمد والترمذي والبخاري من حديث علي قال « أهدى كسرى لرسول الله ﷺ فقبل منه وأهدى له قيصر فقبل منه وأهدت له الملوك فقبل منها » وأخرج أبوداود من حديث بلال « أنه أهدى الى النبي ﷺ عظيم فذلك » وفي الصحيحين من حديث أنس « أن أكيدر دومة أهدى لرسول الله ﷺ جبة سندس » وأخرج أبوداود من حديثه « أن ملك الروم أهدى الى النبي ﷺ مستقة (١) سندس فلبسها » وفيها أيضاً من حديث علي « أن أكيدر دومة الجندل (٢) أهدى الى النبي ﷺ ثوب حرير فأعطاه علياً فقال شقته خيراً بين الفواطم » وأخرج البخاري من حديث أسماء بنت أبي بكر قالت « أتتني أمي رغبة في عهد قريش وهي مشركة فسألت النبي ﷺ أصلها قال نعم » قال ابن عيينة فأنزل الله فيها (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين) وقد أخرج أحمد والطبراني من حديث أم سلمة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لها ابني قد أهديت الى النجاشي حلة وأواق من مسك ولا أرى النجاشي الا قد

(١) بضم الميم واسكان السين المهملة وفتح التاء ويجوز ايضاً فتح الميم هي فراءطوال

الاکام جمعها مساتق وأصل الكلمة فارسي ووقع في الاصل بالشين المعجمة وهو خطأ

(٢) دومة الجندل - بفتح الدال وضمها - حصن وقرى بين الشام والمدينة قرب

جبل طيء . واكيدر بالتصغير اسم ملكها وكان نصرانيا فاسلم وأفره النبي ﷺ على ما في يده ثم نقض الصلح فاجلاء عمر وقيل انه قتل في عهد أبي بكر قتله خالد بن الوليد وهو الصحيح

مات ولا أرى هديتي الا مردودة فان ردت اليّ فهي لك » وفي اسناده مسلم ابن خالد الزنجي وثقه يحيى بن معين وغيره وضعفه جماعة والأحاديث في قبوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لهدايا الكفار كثيرة جداً وأما ما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن خزيمة وصححه من حديث عياض بن حمار « أنه أهدى للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هدية أو ناقة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أسلمت قال لا قال اني قد نهيت عن زبد المشركين » وأخرج موسى بن عقبة في المغازي عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك « أن عامر بن مالك الذي يقال له ملاعب الأسنة قدم على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأهدي له فقال اني لا أقبل هدية مشرك » قال في الفتح رجاله ثقات الا أنه مرسل قال الخطابي يشبه أن يكون هذا الحديث منسوخاً . وقيل أنما رد ذلك اليهم لقصد الاغظة أو لتلايميل اليهم ولا يجوز الميل الى المشركين . وأما قبوله لهدية من تقدم ذكره فهو لكونهم قد صاروا من أهل الكتاب وقيل ان الرد في حق من يريد بهديته التودد والموالاة والقبول في حق من يرجي بذلك تأنيسه وتأليفه ويمكن أن يكون النهي لمجرد الكراهة التي لا تنافي الجواز جمعاً بين الأدلة وزبد المشركين هو بفتح الزاي وسكون الموحدة بعدها دال مهملة . قال في الفتح هو الرد انتهى ﴿ وَيَحْرُمُ الرُّجُوعُ فِيهَا ﴾ لكون الهدية هي هبة لغة وشرعاً وقد ورد في ذلك حديث ابن عباس عند البخاري وغيره « أن النبي ﷺ قال العائد في هبته كالعائد يعود في قيته » وهو في مسلم أيضاً وفي لفظ للبخاري « ليس لنا مثل السوء » وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث ابن عمر وابن عباس رفعاه الى النبي ﷺ قال « لا يحل للرجل أن يعطي العطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده ومثل الرجل يعطي العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب أكل حتى اذا شبع قال ثم رجع في قيته » وقد دل قوله « لا يحل » على تحريم الرجوع من غير نظر الى التمثيل الذي وقع الخلاف فيه هل يدل على الكراهة أو التحريم وقد ذهب الى التحريم جمهور العلماء الا هبة الوالد لولده كذا قال في الفتح ﴿ وَتَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَوْلَادِ ﴾ لحديث جابر عند مسلم وغيره قال « قالت امرأة بشير انحل ابني غلاماً وأشهد لي

رسول الله ﷺ فأتى رسول الله ﷺ فقال ان ابنة فلان سألتني أن أنحل ابنها غلامي فقال له اخوة قال نعم قال فكلهم أعطيت مثل ما أعطيته قال لا قال فليس يصلح هذا واني لا أشهد الا على حق « وفي لفظ لاحد من حديث النعمان بن بشير « لا تشهدني على جور ان لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم » وفي الصحيحين من حديثه « ان النبي ﷺ قال له أكل ولدك نحلته مثل هذا فقال لا فقال فأرجعه » وفي لفظ لمسلم من حديثه « اتقوا الله واعدلوا في أولادكم فرجع أبي في تلك الصدقة » وكذا في البخاري ولكنه بلفظ العطفة وأخرج أحمد وأبوداود والنسائي من حديثه قال « قال ﷺ اعدلوا بين أبنائكم اعدلوا بين أبنائكم اعدلوا بين أبنائكم » وأخرج الطبراني والبيهقي وسعيد بن منصور من حديث ابن عباس بلفظ « سوا بين أولادكم في العطفة ولو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء » وفي اسناده سعيد بن يوسف وفيه ضعف وقد حسن في الفتح اسناده وهذه الاحاديث تدل على وجوب التسوية وان التفضيل باطل جور يجب على فاعله استرجاعه وبه قال طاوس والثوري وأحمد واسحق وبعض المالكية وذهب الجمهور الى أن التسوية مستحبة فقط وأجابوا عن الاحاديث بما لا ينبغي الالتفات اليه . والحاصل أن النبي ﷺ قد أمر بالتسوية بين الأولاد وقد تولى الله سبحانه كيفية ذلك في محكم كتابه وسمى التفضيل جوراً فمن زعم أنه يجوز التفضيل لسبب من الاسباب كالبر ونحوه فعليه الدليل ولا ينفعه المجيء بما هو أعم من هذا الحديث المقتضى للأمر بالتسوية والمقام محتمل للتطويل والبسط وقد جمع الماتن رحمه الله فيه رسالة مستقلة وذكر في شرح المنتقى ما أجاب به القائلون بعدم وجوب التسوية وهي وجوه عشرة وأجاب عن كل واحد منها وأوضحتم المقام أيضاً في كتابي دليل الطالب على أرجح المطالب فليراجع قال ابن القيم في حديث نعمان بن بشير المتقدم هذا الحديث هو من تفاصيل العدل الذي أمر الله به في كتابه وقامت به السموات والأرض وأثبتت عليه الشريعة فهو أشد موافقة للقرآن من كل قياس على وجه الأرض وهو محكم الدلالة غاية الاحكام فرد بالمتشابه من قوله « كل أحد أحق بالله من ولده ووالده والناس أجمعين » فكونه أحق به يقتضي جواز تصرفه فيه كما يشاء وبقياس متشابه على اعطاء الاجانب ومن المعلوم

بالضرورة أن هذا المتشابه من العموم والقياس لا يقاوم هذا المحكم المبين غاية البيان انتهى وفي شرح السنة ذهب الشافعي وأبو حنيفة إلى أن تفضيل بعض الأولاد على بعض في النحل مكروه ولو فعل نفذ وقد فضل أبو بكر عائشة بمجداد عشرين وسقا نحلها إياه دون سائر أولاده وفي الحديث دليل على أن الوالد إذا وهب لولده شيئا جاز له الرجوع فيه وكذلك الأمهات والأجداد وأما غير الوالدين فلا رجوع لهم فيما وهبوا وسلموا لقول النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « العائد في هبته كالعائد في قبته » وهو قول الشافعي وقال أبو حنيفة لا رجوع له فيما وهب لولده **﴿ والرد غير مانع شرعي مكروه ﴾** لما قدمنا في أول البحث من الأدلة فإن كان ثم مانع شرعي من قبول الهدية لم يحل قبولها وذلك كالهدايا لأهل الولايات توصلًا إلى أن يميلوا مع المهدي فإن ذلك رشوة وستأتي الأدلة الدالة على تحريمها وقد ورد في هدايا الأمراء ما يفيد أنها لا تحل وسيأتي الكلام على طرق حديث هدايا الأمراء في كتاب القضاء والعملة أنها تؤل إلى الرشوة أما في الحكم أو في شيء مما يجب قيام الأمراء به ومن ذلك الهدية إلى من يعلم المهدي القرآن وقد تقدم الدليل على ذلك في الاجارات وهكذا حلوان الكاهن ومهر البغي ونحوهما ومن ذلك الهدية لمن يقضي للمهدي حاجة لحديث أبي أمامة عن النبي **﴿ ﷺ قال ﴾** « من يشفع لأخيه شفاعته فأهدى له هدية عليها فقبلها فقد أتى بابا عظيما من أبواب الربا » أخرجه أبو داود من طريق القاسم بن عبد الرحمن الأموي مولاهم الشامي وفيه مقال وبالجملة فكل مانع شرعي قام الدليل على ما نعيته من قبول الهدايا له حكم ما ذكرناه *

كتاب الهبات

﴿ إن كانت بغير عوض فلها حكم الهدية في جميع ما سلف ﴾ لكن الهدية هبة لغة وشرعا والفرق بينهما إنما هو اصطلاح جديد فإذا كانت الهبة بغير عوض كانت المكافأة عليها مشروعة وتجاوز للكافر ومنه ولا يحل الرجوع فيها وتجب التسوية بين الأولاد ويكره الرد بغير مانع شرعي **﴿ وإن كانت بعوض فهي بيع ﴾**

ولها حكمه ﴿ لأن المتبر في التبايع إنما هو التراضي والتعاض وهما حاصلان في الهبة بعوض اذا كان ذلك واقعا عند التواهب وأما اذا كان في الموهوب له مكافأة غير مرادة للواهب عند الهبة فهي كالهدية وبالجملة فتطبق على الهبة بغیر عوض الادلة المتقدمة في الهدية وتنطبق على الهبة بعوض الأدلة المتقدمة في البيع وقد تقدمت فلا حاجة الى ايرادها هنا ﴿ والعُمري ﴿ بضم العين المهملة وسكون اليم مع القصر عند الأكثر وهي مأخوذة من العمر وهو الحياة سميت بذلك لأنهم كانوا في الجاهلية يعطي الرجل الرجل الدار ويقول له أعمرتك اياها أي أبجتها لك مدة عمرك وحياتك قليل لها عمري لذلك ﴿ والرقي ﴿ بوزن العمري مأخوذة من المراقبة لأن كل واحد منهما يرقب الآخر متى يموت ترجع اليه وكذا ورثته يقومون مقامه هذا أصلها لغة ﴿ توجبان الملك للمُعمر والمُرقب وإمقبه من بعده لا رجوع فيهما ﴿ لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما عن النبي ﷺ قال « العمري ميراث لأهلها أو قال جائزة » وفيهما من حديث جابر قال « قضى رسول الله ﷺ بالعمري لمن وهبت له » وفي لفظ لمسلم « فن أعر عمري فهي للذي أعر حيا وميتا ولعقبه » وفي لفظ لأحمد ومسلم وأبي داود « إنما العمري التي أجازها رسول الله ﷺ أن يقول هي لك ولعقبك فأما اذا قال هي لك ماعشت فاتها ترجع الى صاحبها » ولكن قد قيل ان ذلك من كلام أبي سلمة مدرج في حديث جابر فلا تقوم بهذه الرواية الحجة ولا تصلح لتقييد الاحاديث المطلقة كالحديثين المتقدمين وحديث زيد بن ثابت عند أحمد وأبي داود وابن ماجه وابن حبان قال « قال رسول الله ﷺ من أعر عمري فهي لمعمره حياته ومماته لا ترقبوا من أرقب شيئا فهو سبيل الميراث » وأخرج أحمد والنسائي من حديث ابن عمر قال « قال رسول الله ﷺ لا نعروا ولا ترقبوا فن أعر شيئا أو أرقبه فهو له حياته ومماته » ورجال امثاله ثقات وورد في محل النزاع ما أخرجه النسائي من حديث جابر بلفظ « ان النبي ﷺ قضى بالعمري ان يهب الرجل الرجل ولعقبه الهبة ويستثنى ان حدث بك حدث ولعقبك فهي الى والي عقي انها لمن أعطها ولعقبه » وهكذا أخرجه أحمد من حديث جابر « ان رجلا من الانصار أعطى أمه حديقة من نخيل حياتها فماتت فجاء اخوته فقالوا نحن فيه شرع سواء قال فابي فاختصموا الى النبي

ﷺ قسمها بينهم ميراثا « ورجاله رجال الصحيح وقد أخرجه أيضا أبو داود فهذا وما قبله يفيد أنها تكون للوارث وإن لم يذ كر بل ذكر الموروث بل وإن استثنى وقال إن حدث بك حدث فهي إلى فإن ذلك لا يفيد بل يكون المعمر والمربوب ولورثته من بعده وقد ذهب إلى هذا جماعة من الشافعية وذهب الجمهور إلى أنه إذا قال هي لك ما عشت فإذا مت رجعت إلى فهي عارية مؤقتة ترجع إلى المعمر عند موت المعمر وتمسكوا برواية جابر المتقدمة وقد قدمنا ما قيل فيها من الإدراج ثم اعلم أن الهبة تصح بمجرد الإيجاب ولا تفتقر إلى قبول ولكنها تبطل بالرد ومن زعم أنها لا تتم إلا بالقبول احتج إلى الدليل ولا حاجة لمن اشترط القبض في الهبة ومن كان له صبر على الفاقة وقلة ذات اليد فلا بأس بالتصدق بأكثر ماله أو بكله ومن كان يتكفف الناس إذا احتاج لم يحل له أن يتصدق بجميع ماله ولا بأكثره وهذا هو وجه الجمع بين الأحاديث - الدالة على أن مجاوزة الثلث غير مشروعة وبين الأدلة التي دلت على مشروعية التصديق بزيادة على الثلث وأما رجوع الوالد في هبة الولد فيستدل على ذلك بما أخرجه أهل السنن وصححه الترمذي من حديث ابن عمر وابن عباس قالا « قال النبي ﷺ لا يحل للرجل أن يعطي العطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده » وظاهر الحديث تحريم الرجوع في الهبة مطلقا إلا ما تقدم تخصيصه إلا أن يصح ما أخرجه الحاكم من حديث الحسن عن سيرة مرفوعا بلفظ « إذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع » ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس قال ابن الجوزي وهما ضعيفان وقال الحافظ في اسناد الثاني ضعف فإذا انتهضا للاحتجاج كانا مخصصين لذي الرحم من العموم وكذلك إذا صح حديث أبي هريرة الذي رواه ابن حزم مرفوعا بلفظ « الواهب أحق بهبته ما لم يثب فيها » وأخرج الطبراني في الكبير عن ابن عباس مرفوعا « من وهب هبة فهو أحق بها حتى يثاب عليها » وقد ضعف حديث أبي هريرة ابن الجوزي وصححه الحاكم من قول عمر فان صح الحديثان أو أحدهما كانا مخصصين للهبة التي لم يثب عليها فيجوز الرجوع فيها وأما حديث الصحيحين بلفظ « العائد في هبته كالعائد يعود في قبته » وزاد البخاري « ليس لنا مثل السوء » وثبت بلفظ « لا يحل » كما في حديث ابن عمر وابن عباس والرواية التي فيها كالكلب يعود في

قيته « ليست إلا المبالغة في الزجر وليس المراد بالحديث الاتمثيل فعل الراجع في الهبة بالكلب العائد في قيته وهذه صورة في غاية الشناعة والفظاعة وليس المراد بيان ما يجوز لا كلب من الرجوع في قيته وليس في الشرع ما يدل على ألفاظ مخصوصة ولا على مجلس ولا على قبض ومن زعم أن في الشريعة ما يدل على شيء من ذلك فهو مطالب بالدليل والفرق بين الحقوق والأحكام وجعل كل واحد منهما مختصاً بشيء مما تحت يد الثابت عليه إنما هو مجرد اصطلاح من بعض أهل الفروع وإذا عرفت ذلك هان عليك الخطب ولم تحتاج إلى الاشتغال بما في ذلك من التفاريع والتفاصيل •

كتاب الايمان

« الحَلْفُ انما يكونُ بِاسْمِ مَنْ اُسْمَاءُ اللهُ تَعَالَى » وهو ظاهر « أو صفة له » من صفات ذاته لحلفه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بمقلب القلوب كما في حديث ابن عمر في صحيح البخاري وغيره وقال « كَانَ أَكْثَرُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْلِفُ لَا وَمَقْلَبِ الْقُلُوبِ » وفي الصحيحين من حديث ابن عمر « ان النبي ﷺ قال في زيد ابن حارثة وايم الله إن كان خليقاً للإمارة » وهكذا ثبت عنه ﷺ الحلف بقوله « والذي نفسي بيده » وهو في الصحيح وحكي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن جبرئيل عليه السلام أنه قال « وعزتك لا يسمع بها أحد إلا دخلها » يعني الجنة وهو في الصحيح أيضاً والأحاديث في هذا كثيرة جداً « وَيَحْرُمُ بغير ذلك » أي بغير اسم الله تعالى وصفاته فإن أهل الجاهلية كانوا يعتقدون في أناس أن أسماءهم مباركة معظمة وكانوا يعتقدون أن الحلف بأسمائهم على الكذب يستوجب حرماً في ماله وأهله فلا يقدمون على ذلك ولذلك كانوا يستحلفون الخصوم بأسماء الشركاء بزعمهم فنهوا عن ذلك كما في حديث ابن عمر عند مسلم وغيره « ان النبي ﷺ سمع عمر وهو يحلف بأبيه فقال ان الله نهاكم ان تحلفوا بأبائكم فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت » وفي لفظ « ومن كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله » وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود

والنسائي وابن حبان والبيهقي قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تحلفوا الا بالله ولا تحلفوا الا واثم صادقون » وأخرج أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه عن النبي ﷺ « من حلف بغير الله فقد كفر » وفي لفظ « فقد أشرك » وهو عند أحمد من هذا الوجه. وفي لفظ للترمذي والحاكم « فقد كفر وأشرك » وفي الباب أحاديث قال في الحجة البالغة وقد فسره بعض المحدثين علي معنى التغليظ والتهديد ولا أقول بذلك وإنما المراد عندى اليمين المنعقدة واليمين الغموس باسم غير الله تعالى على اعتقاد ما ذكرنا. وقال في المسوي قال الشافعي من حلف بغير الله فهو يمين مكروهة وأخشى أن يكون معصية فإن قيل أليس قد أقسم الله ببعض مخلوقاته فقال (والسماوات البروج) * (والشمس وضحاها) أليس أن النبي ﷺ قال في حديث الأعرابي « أفلح وأبيه إن صدق » فالجواب يكون بوجهين أحدهما أن فيه اضماراً معناه ورب السماء ورب الشمس ورب أبيه ونحو ذلك حينما وقع. وثانيهما وهو الأصح أن النهي إنما وقع عما كان على قصد التعظيم للمحلف باسمه كالحالف بالله يقصد بذكره التعظيم دون ما كانت العرب تستعمله تؤكد به كلامها من غير ذلك التعظيم أقول الحلف باسم غير الله تعالى على اعتقاد تعظيمه بحيث يكون الخشب مع ذكر اسمه موجباً عنده للعقوبة في الدنيا والآخرة شرك وبغير هذا التعظيم مكروه لأجل المشابهة مثل ما ذكرنا من التفصيل في النهي عن القول بمطربا بنوء كذا وكذا انتهى. وفي حديث الصحيحين وغيرهما بلفظ « من حلف باللات والعزى فليقل لا إله الا الله » ولاريب أن الانسان إنما يحلف بما هو عظيم عنده ولهذا أمر رسول الله ﷺ الحالف أن يحلف بالله أو يصمت فن حلف باللات والعزى كان معظما لها ومن عظمها كفر ومن كفر لم يرجع الى الاسلام الا بكلمة الاسلام وهي لا إله الا الله « ومن حلف فقال ان شاء الله فقد استثنى ولا حنت عليه » لحديث أبي هريرة قال « قال رسول الله ﷺ من حلف فقال ان شاء الله لم يحنت » أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه والنسائي وابن حبان ولفظ ابن ماجه « فله ثنياء » ولفظ النسائي « فقد استثنى » وأخرجه الحاكم وقد صححه ابن حبان وأخرج أبو داود عن عكرمة « أن النبي ﷺ قال والله لا أغزون قريشا ثم قال ان

شاء الله ثم قال والله لأغزون قريشا ثم قال ان شاء الله ثم قال والله لأغزون قريشا ثم
 سكت ثم قال ان شاء الله ثم لم يغزهم » قال أبو داود انه قد أسنده غير واحد عن ابن
 عباس وقد رواه البيهقي موصولا ومرسلا. ويؤيد أحاديث الباب ما في الصحيحين
 « أن سليمان بن داود قال لأطوفن الليلة على سبعين امرأة » الحديث وفيه « فقال
 النبي ﷺ لو قال ان شاء الله لم يحنث » وقد ذهب الى ذلك الجمهور. وادعى ابن
 العربي الاجماع على ذلك فقال أجمع المسلمون على أن قوله ان شاء الله يمنع انعقاد اليمين
 بشرط كونه متصلا. وفي الموطأ عن ابن عمر « من قال والله ثم قال ان شاء الله ثم لم
 يفعل الذي حلف عليه لم يحنث » قال مالك أحسن ما سمعت في الدنيا أنها لصاحبها
 ما لم يقطع كلامه وما كان من ذلك نسقا يتبع بعضه بعضا قبل أن يسكت فإذا سكت
 وقطع كلامه فلا ثنيا له قلت وعلى هذا أهل العلم أن الاستثناء اذا كان موصولا باليمين
 فلا حنث عليه. أقول ثم اعلم ان اعتبار الاعراف في الأيمان لا بد منه فان الحالف
 عند حلفه من شيء أو على شيء لا يخطر بباله غير العرف الذي غلب عليه في محاوراته
 فلو فرض أن عرفه فيما حلف عليه يخالف لاسمه اللغوي أو الشرعي كان العرف مقدما
 أما اذا كان ممن لا يعرف الشرع أو اللغة فظاهر وأما اذا كان ممن يعرفها فكذلك
 أيضا لان خطور المعنى العرفي أسبق من خطور غيره بالبال إلا أن يقول أردت ذلك
 فانه يقبل منه ان كان لا يتعلق بالمعنى العرفي حق للغير ~~و~~ ومن حلف على شيء
 فرأى غيره خيرا منه فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » لما ثبت في
 الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الرحمن بن سمرة قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم اذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فأت الذي هو خير وكفر
 عن يمينك » وفي لفظ « فكفر عن يمينك وأت الذي هو خير » وفي لفظ للنسائي
 وأبي داود « فكفر عن يمينك ثم أت الذي هو خير » وأخرج مسلم وغيره من
 حديث عدي بن حاتم ومن حديث أبي هريرة نحوه وفي الصحيحين من حديث أبي
 موسى « لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها إلا أتيت الذي هو خير وكفرت
 عن يميني » وفي الباب أحاديث قلت قال الله تعالى (واحفظوا أيمانكم) واختلفوا في
 وجه الجمع بينه وبين حديث أبي هريرة فقال أبو حنيفة قوله تعالى مخصوص بما اذا

كان المحلوف عليه معصية اذ من المعلوم أن الله تعالى لا يأمر بمعصية فمن حلف على معصية كترك الكلام مع أبيه حنث وكفر وقال الشافعي مخصوص بما اذا حلف على معصية او حلف على ترك مندوب أو فعل مكروه لقوله تعالى (ولا تجعلوا الله عرضة لآيمانكم أن تبروا) أى مانعاً لكم عن البر قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « فليكفر عن يمينه وليفعل الذى هو خير » فقال أبو حنيفة لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث فعناه فليقصد أداء الكفارة كقوله (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) وقال الشافعي يجوز تقديمها على الحنث يكفر بالصوم وعلى قياس هذا كل حق مالى تعلق بشيئين يجوز تقديمه على الشيئين كالزكاة اذا تم النصاب ولم يتم الحول ﴿ وَمَنْ أَكْرَهَ عَلَى الْيَمِينِ فَهِيَ غَيْرُ لَازِمَةٍ وَلَا يَأْتُمُ بِالْحَنْثِ فِيهَا ﴾ لكون فعل المكروه كلاً فعل وقد رفع الله تعالى الخطاب به فى التكلم بكلمة الكفر فقال تعالى (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) ولحديث « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وهو حديث فيه مقال طويل^(١) وتكليف الحالف بيمينه التى أكره عليها من تكليف ما لا يطاق وهو باطل بالأدلة العقلية والنقلية ﴿ وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ ﴾ هى التى يعلم الحالف كذبها ﴿ لحديث ابن عمر قال « جاء اعرابي الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ما الكبائر » فذكر الحديث « وفيه اليمين الغموس » وفيه « قلت وما اليمين الغموس قال التى يقتطم بها مال امرئ مسلم هو فيها كاذب » أخرجه البخارى قال مالك وعقد اليمين أن يحلف الرجل أن لا يبيع ثوبه بعشرة دنانير ثم يبيعه بذلك أو يحلف ليضرب بن غلامه ثم لا يضربه ونحو هذا فهذا الذى يكفر صاحبه عن يمينه وليس فى اللغو كفارة واما الذى يحلف على الشئ وهو يعلم أنه آثم ويحلف على الكذب وهو يعلم ليرضى به أحداً أولي معتذر به الى معتذره أولي قطع به مالا فهذا أعظم من أن يكون فيه كفارة قلت الغموس هى الحلف على ما يعلم بطلانه لا على ما يظن صدقه فانه خارج عن الاقسام الثلاثة والحلف على الظن لا يجوز لان الله سبحانه قد نهى عن اتباع الظن والعمل به نهياً عاماً مخصصاً بأمور ليس الحلف منها ومن زعم أنه يجوز الحلف على الظن فهو مطالب بدليل صالح لتخصيص ذلك ولا نسلم صدق اسم

(١) تفصيله فى تلخيص الحبير للحافظ ابن حجر المطبوع مع المجموع للنووى ج ٤ ص ١١٢

الاعتقاد على الظن بل هو أخص منه ولو سلم دخوله تحته بالمعنى العام فلا نسلم أن
الاعتقاد الذي يكون مطابقته صدقا هو ذلك العام ولو سلمنا أنه العام فلا نسلم أن كل
صدق بهذا المعنى يجوز الحلف عليه بل الذي يجوز الحلف عليه هو نوع من أنواع
الصدق خاص وهو ما كان معلوماً لا ما كان مظلوناً ومن زعم غير هذا فعليه الدليل
﴿وَلَا مَوَآخِذَةً بِاللَّغْوِ﴾ لقوله تعالى (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن
يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان) وفي البخاري عن عائشة « أنها قالت أنزلت هذه الآية
(لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم) في قول الرجل لا والله بلى والله » وقد نقل ابن
المنذر نحو هذا عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وجماعة من التابعين .
وأخرج أبو داود عن عائشة قالت « قال رسول الله ﷺ هو كلام الرجل في يمينه
كلا والله وبلى والله » وأخرجه أيضاً البيهقي وابن حبان وصحح الدارقطني الوقف
قال أبو داود رواه غير واحد عن عطاء عن عائشة موقوفاً . وذهبت الحنفية الى أن
لغو اليمين أن يحلف على الشيء يظنه ثم يظهر خلافه وبه قال جماعة وقيل أن يحلف
وهو غضبان والخلاف في ذلك طويل وتفسير الصحابة الآية الكريمة مقدم على تفسير
غيرهم قلت الأيمان ثلاثة أقسام لغو لا كفارة فيها ومنعقدة تجب فيها الكفارة ان
حنث وغموس اختلفوا في كفارتها قالت عائشة لغو اليمين قول الانسان لا والله وقال
مالك أحسن ما سمعت في هذا أن اللغو حلف الانسان على الشيء يستيقن أنه كذلك
ثم يوجد على غير ذلك فهو اللغو . وذهب الشافعي في تفسير اللغو الى قول عائشة
وأبو حنيفة الى ما حسنه مالك . أقول الأولى أن يقال ان اللغو لما وقعت في كتاب
الله عز وجل مقابلة للمعقودة وقد تقرر أن تعقيد اليمين قصدها والمراد عقد القلب بها
كما صرح به صاحب الكشف فاللغو هي ما لم يقصد كقول الرجل لا والله وبلى والله
في محاوراته من غير قصد لليمين سواء كان في حال اليمين أم لا فلو لم يرد في اللغو
إلا وقوعها في القرآن مقابلة للمعقودة لكان القول بأنها ما ذكرناه متعيناً فكيف وقد
فسرت عائشة اللغو المذكورة في القرآن بما قلنا ﴿وَمِنْ حَقِّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ
إِبْرَارُ قَسَمِهِ﴾ لما ثبت في الصحيحين من أمره ﷺ بذلك كما في حديث البراء
وغیره . وأخرج أحمد من حديث أبي الزاهرية عن عائشة « ان امرأة أهدت اليها

نمراً فأكلت بعضه وبقي بعضه فقالت أقسمت عليك إلا أكلت بقيته فقال رسول الله ﷺ أبريها فإن الاتم على المحنث « ورجاله رجال الصحيح » ﴿ وَكَفَّارَةُ الْيَمِينِ هِيَ سَمَازُ كَرَهُهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الْمَزِينِ ﴾ وهو قوله تعالى (ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارتهم اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم) قلت ذهب ابن عمر إلى أن أو ههنا للتقسيم لا للتخيير وتعقبه عامة أهل العلم بالقياس الجلي على فدية الخلق في الاحرام فقالوا يتخير الرجل بين أن يطعم عشرة من المساكين أو يكسوهم أو يعتق رقبة فإن عجز عنها صام ثلاثة أيام وأما قدر الاطعام والكسوة فكان ابن عمر يكفر عن يمينه باطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد من حنطة مختصر . وقال سليمان بن يسار أدركت الناس وهم إذا أعطوا في كفارة اليمين أعطوا مداً من حنطة بالمد الأصغر ورأوا ذلك مجزئاً عنهم . قال مالك أحسن ما سمعت في الذي يكفر عن يمينه بالكسوة أنه ان كسا الرجال كساهم ثوباً ثوباً وان كسا النساء كساهن ثوبين ثوبين درعاً وخماراً وذلك أدنى ما يجزىء . كلاً في صلاته قلت على هذا الشافعي في الاطعام . وقال في الكسوة أولاً مثل ما قال مالك ثم رجع وقال ان اختار الكسوة فعليه لكل مسكين ثوب واحد من قميص أو سراويل أو مقنعة أو ازار يصلح لكبير أو صغير لصحة اطلاق الكسوة على كل ذلك سواء . وقال أبو حنيفة الاعتاق والاطعام كما مر في الظهار وأما الكسوة فلكل واحد ثوب يستر عامة بدنه فلا يجوز السراويل والازار ونحوهما . قال مالك فأما التوكيد فهو حلف الانسان في الشيء الواحد يردد فيه الايمان يميناً بعد يمين كقوله والله لا أنقصه من كذا وكذا يحلف بذلك مراراً ثلاثاً أو أكثر من ذلك قال فكفارة ذلك واحدة مثل كفارة اليمين . أقول الذي في القرآن الكريم اطعام عشرة مساكين ومعناه الحقيقي أن يجعل لهم طعاماً يأكلونه مرة واحدة من غير تقدير بمقدار معين ولا على صفة معينة من اجتماعهم أو كونه في وقت مخصوص بل ما يصدق عليه مسمى اطعام العشرة لغة ولا ريب أنه يقال لمن أطعم عشرة ليلاً أو نهراً مجتمعين أو مفترقين انه مطعم لذلك القدر فما وقع الجزم به من اعتبار اطعام العشرة مرتين لا وجه له وأما الظن من حديث

كفارة الظهار فغير ظاهر فانه وقع الاختلاف الطويل العريض في مقدار العرق من التمر أو المكتل وهل الاعانة منه ﷺ فقط أو منه ومن المرأة ثم هو مهجور الظاهر فانه أمر أوس بن الصامت أن ينقعه على نفسه كما ثبت في الصحيح *

كتاب النذر

﴿ إِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا ابْتَغَى بِهِ وَجْهَ اللَّهِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قُرْبَةً وَلَا نَذْرٌ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ﴾ لأنه قد ورد النهي عن النذر كما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال « نهى رسول الله ﷺ عن النذر وقال انه لا يرد شيئاً وإنما يستخرج به من مال البخيل » وفيهما أيضاً من حديث أبي هريرة نحوه ثم ورد الاذن بالنذر في الطاعة والنهي عنه في المعصية كما في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة عن النبي ﷺ قال « من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه » وعلى ذلك يحمل قوله تعالى (يوفون بالنذر) وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى (يوفون بالنذر) قال كانوا يندرون طاعة الله من الصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة وما اقترض عليهم فسماهم الله أبراراً وورد بلفظ الحصر أنه لا نذر إلا فيما ابتغى به وجه الله كما أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي ﷺ قال لا نذر إلا فيما ابتغى به وجه الله » وأخرج مسلم وغيره من حديث ابن عباس قال « قال رسول الله ﷺ من نذر نذراً في معصية فكفارته كفارة يمين » وأخرج أحمد وأهل السنن من حديث عائشة « أن النبي ﷺ قال لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين » والأحاديث في هذا الباب كثيرة ﴿ وَمِنَ النَّذْرِ فِي الْمَعْصِيَةِ مَا فِيهِ مُخَالَفَةٌ لِلتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْأَوْلَادِ ﴾ لما قدمنا في كتاب الهدايا ﴿ أَوْ مُفَاضَلَةٌ بَيْنَ الْوَرَثَةِ مُخَالَفَةٌ لِمَا شَرَعَهُ اللَّهُ ﴾ لأن المخالفة لذلك معصية ولا نذر في معصية كما تقدم ﴿ وَمِنْهُ النَّذْرُ عَلَى الْقُبُورِ ﴾ لكون ذلك ليس من النذر في الطاعة ولا من النذر الذي يبتغى به وجه الله تعالى بل قد يكون من النذر في المعصية اذا كان يتسبب عنه اعتقاد باطل في صاحب القبر كما

يتفق ذلك كثيراً . وقد أخرج أبو داود بإسناد صالح عن سعيد بن المسيب « أن
أخوين من الانصار كان بينهما ميراث فسأل أحدهما صاحبه القسمة فقال ان عدت
تسألني القسمة فكل مالي في رتاج الكعبة فقال له عمر ان الكعبة غنية عن مالك
كفر عن يمينك ولا تنذر في معصية الرب ولا في قطيعة الرحم ولا فيما لا تملك »
وأخرج مالك والبيهقي بسند صحيح وصححه ابن السكن عن عائشة « أنها منلت
عن رجل جعل ماله في رتاج الكعبة ان كلم ذا قرابة فقالت يكفر عن اليمين »
واذا كان هذا في الكعبة فغيرها من المشاهد والقبور بالأولى . قلت اختلف أهل
العلم في النذر اذا خرج مخرج اليمين مثل أن يقول ان كلمت فلانا فله علي
عتق رقبة أو ان دخلت الدار فله علي أن أصوم أو أصلي فهذا نذر أخرج مخرج
اليمين لأنه قصد به منع نفسه عن الفعل كالحالف يقصد بيمينه منع نفسه عن
الفعل فأصح قولي الشافعي أنه بمنزلة اليمين عليه الكفارة ان حنث والمشهور من
مذهب أبي حنيفة ان عليه الوفاء بما سمي الرتاج الباب وجعل ماله في رتاج الكعبة
معناه جملة لها كني عنها بالباب لأنه يدخل اليها منه ﴿ وَعَلَى مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ
اللَّهُ ﴾ كالنذر على المساجد لتزخرف أو على أهل المعاصي ليستعينوا بذلك على
معاصيهم فان ذلك من النذر في المعصية وأقل الأحوال أن يكون النذر على ما لم
يأذن به الله خارجا عن النذر الذي أذن الله به وهو النذر في الطاعة وما ابتغى به
وجه الله فيشمل هذا كل نذر على مباح أو مكروه أو محرم ﴿ وَمَنْ أَوْجَبَ
عَلَى نَفْسِهِ فِعْلًا لَمْ يَشْرَعْهُ اللَّهُ ﴾ لم يجب عليه ﴿ لحديث ابن عباس عند
البخاري وغيره قال « بينا النبي ﷺ يخطب اذ هو برجل قائم فسأل عنه فقالوا
أبو اسرائيل نذر أن يقوم في الشمس ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم وأن يصوم
فقال النبي ﷺ مروه ليتكلم وليستظل وليتم صومه » وأخرج أحمد من
حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه فيمن نذر أن لا يزال في الشمس
حتى يفرغ النبي ﷺ من خطبته فقال له النبي ﷺ « إنما النذر فيما ابتغى به وجه
الله » قلت وعلى هذا أهل العلم ﴿ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ ﴾ النذر ﴿ بِمَا شَرَّعَهُ اللَّهُ
وَهُوَ لَا يُطِيقُهُ ﴾ لم يجب عليه الوفاء به لحديث أنس في الصحيحين وغيرهما « أن

النبي ﷺ رأى شيخاً يُهادي (١) بين ابنيه فقال ما هذا قالوا نذر أن يمشى قل
 ان الله عن تعذيب هذا نفسه لغني وأمره أن يركب « زاد النسائي في رواية » نذر أن
 يمشى الى بيت الله « وأخرج أبو داود بإسناد صحيح عن النبي ﷺ قال « من
 نذر نذراً لم يسمه فكفارته كفارة يمين ومن نذر نذراً لم يطقه فكفارته كفارة يمين »
 وأخرجه أيضاً ابن ماجه وزاد « من نذر نذراً أطلقه فليف به » ومن ذلك أمره
 ﷺ لمن نذر أن يمشى الى الكعبة بالركوب كما في الصحيحين من حديث عقبة بن
 عامر . وفي مسند أحمد وسنن أبي داود من حديث ابن عباس وفي مسند أحمد من
 حديث عقبة بن عامر . قلت ذهب أبو حنيفة والشافعي في أصح قوليه الى أن عليه
 دم شاة وذهب بعضهم الى أنه لا يجب إلا على وجه الاحتياط لحديث أنس في مثل
 هذه الصورة ولم يذكر هدياً ولا قضاء « وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسْمِهِ أَوْ كَانَ مَعْصِيَةً
 أَوْ لَا يُطِيقُهُ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » لحديث عقبة بن عامر عند ابن ماجه والترمذي
 وصححه قال « قال رسول الله ﷺ كفارة النذر اذا لم يسمه كفارة يمين » وهو في
 صحيح مسلم دون قوله « اذا لم يسمه » وقد تقدم حديث ابن عباس قريباً فيمن
 نذر نذراً لم يسمه وأخرج مسلم من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال « من
 نذر نذراً في معصية فكفارته كفارة يمين » كذا نسبه صاحب المنتقى الى مسلم وفيه
 نظر وهو عند أبي داود وابن ماجه وأحمد . وأخرج أحمد وأهل السنن « أن النبي
 ﷺ قال لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين » وفي اسناده مقال . وأخرج أبو
 داود وابن ماجه بإسناد صحيح من حديث ابن عباس « أن النبي ﷺ قال من
 نذر نذراً لم يسمه فكفارته كفارة يمين » وهكذا أمر ﷺ المرأة التي نذرت أن
 تمشى وهي لا تطيق بأن تكفر كما أخرجه أحمد وأبو داود . أقول النذر بالمباح يصدق
 عليه مسمى النذر فيدخل تحت العمومات المتضمنة للأمر بالوفاء به . ويؤيد ذلك
 ما أخرجه أبو داود « أن امرأة قالت يا رسول الله انى نذرت اذا انصرفت من غزوتك
 سالماً أن أضرب على رأسك بالدف فقال لما أوفى بنذرك » وضرب الدف اذا لم يكن

(١) أي يمشى بينهما معتمدا عليهما من ضعفه وقمائله . قاله ابن الاثير

مباحا فهو إما مكروه أو أشد من المكروه ولا يكون قرينة أبداً فإن كان مباحا فهو دليل على وجوب الوفاء بالمباح وإن كان مكروها فلاذن بالوفاء به يدل على الوفاء بالمباح بالأولى وكذلك إيجاب الكفارة على من نذر نذراً لم يسمه يدل على وجوب الكفارة بالأولى في المباح . فالخلاصة أن النذر بالمباح لا يخرج عن أحد القسمين أما وجوب الوفاء به أو وجوب الكفارة مع عدم الوفاء ولا ينافي ذلك ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من الأذن لمن نذر أن يمشي إلى بيت الله حافية غير مخشمة بأن تختمر وتركب لأنه صلى الله عليه وسلم أمرها مع ذلك بصيام ثلاثة أيام . وفي رواية أنه أمرها بأن تهدي بدنة ومثل ذلك حديث الشيخ الذي نذر أن يمشي فقال صلى الله عليه وسلم « إن الله لغني عن تعذيب هذا نفسه » فإنه لا يعارض ما قدمنا لوجهين : الأول أن عدم التصريح بوجوب الكفارة عليه لا ينافي الأحاديث المصرحة بوجوبها . والثاني أنه رآه يضعف عن ذلك كما في الرواية أنه رآه يهادي بين ابنه ولهذا قال « إن الله لغني عن تعذيب هذا نفسه » ومحل النزاع من نذر بمباح مقدور له من غير تعذيب لنفسه ثم تعذيب النفس إن كان من قبيل المعصية فقد ثبت أن في نذر المعصية كفارة يمين وإن كان لكونه يلحق بغير المقدور فقد ثبت أن من نذر فيما لا يملك فعليه كفارة يمين وما ليس بمقدور للإنسان داخل فيما لا يملك . وقد أخرج أبو داود حديثاً وفيه « ومن نذر نذراً لا يطيقه فكفارته كفارة يمين » والخاص أن النذر إن كان بطاعة مقدورة وجب الوفاء به سواء كانت تلك الطاعة واجبة أو مندوبة وإن كان بغير طاعة فهو إما من المباح أو الحرام أو المكروه فإن كان من المباح فقد تقدم وإن كان من الحرام فقد ثبت وجوب الكفارة فيه مع المنع من الوفاء به وإن كان مكروهاً فهو إما أن يكون لاحقاً بالحرام أو بالمباح إن كان الأول وجبت الكفارة ولم يجز الوفاء به وإن كان الثاني فقد تقدم هذا خلاصة الكلام في أنواع النذر ولا دليل بيد من لم يوجب الوفاء ولا الكفارة في المندوب والمباح ﴿ وَمَنْ نَذَرَ بِقُرْبَةٍ وَهُوَ مُشْرِكٌ ثُمَّ أَسْلَمَ لَزِمَهُ الْوَفَاءُ ﴾ لحديث عمر في الصحيحين وغيرهما « أنه قال قلت يا رسول الله أني نذرت في الجاهلية أن أعتكف في المسجد الحرام فقال أوف بنذرك » وأخرج أحمد وابن ماجه عن

ميمونة بنت كرم (١) «أن أباها سأل النبي ﷺ فقال يا رسول الله انى نذرت أن
أنحر ببوانة (٢) فقال أياها ومن أو طاغية قال لا قال أوف بنذرک » ورجال اسناده
رجال الصحيح . وأخرج أبو داود نحوه من حديث ثابت بن الضحاك واسناده
صحيح ﴿وَلَا يَنْفُذُ النَّذْرُ إِلَّا مِنْ الثَّلَاثِ﴾ لحديث كعب بن مالك في الصحيحين
أنه قال « يا رسول الله ان من توبتي أن أنخلع من مالى صدقة الى الله ورسوله فقال
الذي ﷺ أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك » وفي لفظ لأبي داود « ان من
توبتي الى الله أن أخرج من مالى كله الى الله ورسوله صدقة قال لا قلت فنصفه قال
لا قلت فثلثه قال نعم » وفي اسناده محمد بن اسحق وفي لفظ لأبي داود أنه قال له
« يجزى عنك الثلث » وأخرج أحمد وأبو داود من حديث أبي لبابة بن عبد المنذر
لما تاب الله عليه قال « يا رسول الله ان من توبتي أن أهجر دار قومي وأساكنك
وأن أنخلع من مالى صدقة لله عز وجل ورسوله فقال يجزى عنك الثلث » قلت وهو
قول أهل العلم فى الجملة ولو حلف الرجل بصدقة ماله أو قال مالى فى سبيل الله فقال
قوم عليه كفارة يمين وهو من نذر اللجاج وعليه الشافعي . وقال مالك يخرج ثلث
ماله لحديث أبي لبابة المذكور وقال أبو حنيفة ينصرف ذلك الى كل ما يجب فيه
الزكاة من عينه من المال دون ما لا زكاة فيه من العقار والدواب ونحوها ﴿وَإِذَا
مَاتَ النَّاذِرُ بِقُرْبَةٍ فَقَعَلَهَا عَنْهُ وَلَدُهُ أَجْزَأُ ذَلِكَ﴾ لحديث ابن عباس « أن
سعد بن عباد استفتى رسول الله ﷺ ان أمى ماتت وعليها نذر لم تقضه فقال
رسول الله ﷺ اقضه عنها » أخرجه أبو داود والنسائي باسناد صحيح وأصل القصة
فى الصحيحين . وفى البخاري « ان ابن عمر أمر امرأة جعلت أمها علي نفسها صلاة
بقباء ثم ماتت أن تصلى عنها » وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس نحو ذلك باسناد
صحيح وقد روي عنهما خلاف ذلك قلت هو القول القديم للشافعي ان من فاتته شيء
من رمضان وتمكن من قضاائه ثم مات ولم يقض وكذا النذر والكفارة تدارك عنه

(١) كرم بوزن جعفر: وميمونة هذه صحابية وحديثها في مسند احمد ج ٦ ص ٢٦٦. وذكره ابن الأثير فى
أسد الغابة ج ٥ ص ٥٥٢ وابن سعد فى الطبقات ج ٨ ص ٢٢٢ وابن حجر فى الإصابة ج ٨ ص ١٩٥ ونسبه
أيضا الى سفيان أبي داود

(٢) بوانة بضم الباء وتخفيف الواو هضبة وراء ينبع قرية من ساجل البحر كما فى معجم البلدان

وليه إما بالصوم عنه أو الاطعام من تركته . قال النووي القديم ههنا أظهر . وقال محمد ما كان من نذر أو صدقة أو حج قضاها الولي أجراً ذلك ان شاء الله تعالى وهو قول أبي حنيفة والعامّة من قهائنا *

كتاب الاطعمة

﴿الأصل في كل شيء الحلال ولا يحرم إلا ما حرّمه الله ورسوله وما تسكتنا عنه فهو عفو﴾ لمثل قوله تعالى (قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرماً على طاعم يطعمه) الآية فان التكرار في سياق النفي يدل على العموم ولمثل حديث سلمان الفارسي قال « سئل رسول الله ﷺ عن السنن والجبن والفراء فقال الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرّمه الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما هنا لكم » أخرجه ابن ماجه والترمذي وفي اسناد ابن ماجه سيف بن هرون البرجمي وهو ضعيف (١) وفي الصحيحين من حديث سعد بن أبي وقاص « أن رسول الله ﷺ قال ان أعظم المسلمين في المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم على الناس فحرم من أجل مسألته » وفيهما من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « ذروني ما تركتكم فانما هلك من قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فاذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه واذا أمرتكم بأمر فاتوا منه ما استطعتم » وأخرج البزار وقال سنده صالح والحاكم وصححه من حديث أبي الدرداء ورفع بلفظ « ما أحل الله في كتابه فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو فاقبلوا من الله عافيته فان الله لم يكن لينسى شيئاً وتلا (وما كان ربك نسيا) » وأخرج الدارقطني من حديث أبي ثعلبة رفعه « ان الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحد حدوداً فلا تعتدوها وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها » وفي الكتاب والسنة مما يتقرر به هذا الأصل الكثير الطيب فيتوجه الاختصار في رفع الحلال على ما ورد فيه دليل يخصه ومن التخصيص

(١) قال الترمذي ج ١ ص ٢٢٢ طبع بولاق « هذا حديث غريب لا نرفقه مرفوعاً الا من هذا الوجه » ورواه أيضاً الحاكم في المستدرک ج ٤ ص ١١٥ شاهداه في اسناد الجمع سيف بن هرون البرجمي وقد ضعه جماعة منهم ابن حبان ووثقه أبو نعيم وصحح الطبري حديثه في التهذيب وقل البخاري : مفاربه الحديث

قوله تعالى في آخر تلك الآية (إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحماً خنزيراً) وكذلك قوله تعالى (حرمت عليكم الميتة) إلى آخر الآية ﴿ فَيَحْرُمُ مَا فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ ﴾ وهو قوله تعالى (حرمت عليكم الميتة) أي ما مات حتف أنفه (والدم) وهو المسفوح صرح بذلك في الآية الأخرى والمفسر قاض على المبهمة وهذا مما ينقض به قول القائل المبهمة على إبهامه والمفسر على تفسيره فانهم اتفقوا في هذه الآية على التقييد (ولحم الخنزير) وكل شيء من الخنزير حرام وتخصيص اللحم بالذكر لأنه يقصد في العادة والخنزير حيوان مسخ بصورته قوم ولم يزل نوح ومن بعده من الأنبياء يحرمون الخنزير ويأمرون بالتبعد عنه إلى تنزل عيسى عليه السلام فيقتله ويشبهه أن الخنزير كان يأكله قوم فنطقتهم الشرائع بالهوى عنه وهجر أمره أشد ما يكون (وما أهل لغير الله به) أي ذكر اسم غير الله عند ذبحه (والمنخنقة) هي التي تختنق فتتوت (والموقوذة) هي المقتولة بالعصا (والمتردية) هي التي تتردى من مكان عال فتتوت (والنطيحة) هي التي تنطحها أخرى فتتوت (وما أكل السبع) يريد ما بقي مما أكل السبع لأنه ضبط المذبوح الطيب بما قصد ازهاق الروح باستعمال المحدد في حلقه أو لبته فجر ذلك إلى تحريم الأشياء (إلا ما ذكيتم) أي ما أدركتم من هذه الأشياء وفيه حياة مستقرة فذبحتوه أما ما صار إلى حالة المذبوح فهو في حكم الميتة (وما ذبح على نصب) قيل مفرد كعنق وقيل جمع نصاب وهو الشيء المنسوب من حجر ونحوه إماراة للطاغوت والجمع بينه وبين ما أهل لغير الله به يدل على الفرق بينهما وذلك لأن المذبوح عند النصب قصد به تعظيم الطاغوت دلالة وإن لم يتلفظ باسمه فهو بمنزلة ما أهل لغير الله به (وأن تستقسموا بالأزلام ذلكم فسق) إلى قوله (فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم) قلت قد اتفق المسلمون على ذلك في الجملة وإن كان لهم في التفاصيل اختلاف ﴿ وَكُلْ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ﴾ لخروج طبيعتها من الاعتدال وبشكاسة أخلاقها وقسوة قلوبها لحديث أبي ثعلبة الخشني عند مسلم ومالك وغيره « أن رسول الله ﷺ قال كل ذي ناب من السباع فأكله حرام » وفي الباب أحاديث في الصحيحين وغيرهما والمراد بالناب السن الذي خلف الرباعية جمعه أنياب وكل ذي ناب يتقوى به ويصاد

وقال في النهاية هو ما يقتبس الحيوان ويأكل قسراً كالأسد والذئب والنمر ونحوها قال في القاموس السبع بضم الباء المفترس من الحيوان انتهى . وأراد بندي ناب ما يعدو بناه على الناس وأموالهم مثل الذئب والأسد والكلب والفهد والنمر وعلى هذا أهل العلم إلا أن الشافعي ذهب إلى إباحة الضبع والثعلب . وقال أبو حنيفة هما حرامان كسائر السباع . أقول قد قيل أنه لا ناب للضبع وإن جميع أسناتها عظم واحد كصفحة نعل الفرس كذا قال ابن رسلان في شرح السنن وعلى تسليم أن لها ناباً فيخصصها من حديث كل ذي ناب حديث جابر فإنه قيل له « الضبع صيد قال نعم فقال له السائل آكلها قال نعم فقال له أقاله رسول الله ﷺ قال نعم » أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي والترمذي وصححه أيضاً البخاري وابن حبان وابن خزيمة والبيهقي ولا يعارض هذا الحديث الصحيح ما أخرجه الترمذي من حديث خزيمة بن جزء قال « سألت رسول الله ﷺ عن الضبع فقال أوثاً يأكل الضبع أحد » وفي رواية « ومن يأكل الضبع » لأن في أسناده عبد الكريم ابن أمية وهو متفق على ضعفه والراوى عنه اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف (١) ﴿ وَكُلْ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ ﴾ لحديث ابن عباس عند مسلم وغيره قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير » والمخلب بكسر الميم وفتح اللام قال أهل اللغة المراد به ما هو في الطير بمنزلة الظفر للإنسان ويباح منه الحمام والعصفور لأنهما من المستطاب ﴿ وَ ﴾ من ذلك ﴿ الْحَرُّ الْإِنْسِيَّةُ ﴾ وكان كثير من أهل الطبائع السليمة من العرب يحرمونه وبشبه الشياطين وهو يرى الشيطان فينهق وهو قوله ﷺ « إذا سمعتم نهيق الحمار فتعوذوا بالله من الشيطان فإنه رأى شيطانا » ويضرب به المثل في الحق والهوان . وقد حرمه من العرب أذ كأم فطرة وأطيبهم نفساً كما في حديث البراء بن عازب في الصحيحين وغيرهما « أنه ﷺ نهى يوم خيبر عن لحوم الحر الانسية » وفيهما من

(١) الحديث في الترمذي ج ١ ص ٢٣١ وفي طبقات ابن سعد ج ٧ ص ٢٣. وعبد الكريم هو ابن أبي المخارق وكنيته أبو أمية ووقع في الأصل « عبد الكريم ابن أمية » وهو خطأ والحديث ضعيف قال الترمذي : « ليس استاده بالقوى لا نعرفه إلا من حديث اسمعيل بن مسلم عن عبد الكريم ابن أمية » ولم يخرج أحمد في المسند على سبعة وعظمه

حديث ابن عمر وأبي ثعلبة الخشني نحوه وفي الباب غير ذلك وقد ذهب إلى ذلك جمهور العلماء . قلت وأما الحمار الوحشي فاتفقوا على إباحته كذا في المسوى . وأهدى له صلى الله عليه وسلم الحمار الوحشي فأكله كذا في الحجة البالغة ﴿ وَ ﴾ من ذلك ﴿ الْجَلَالَةُ قَبْلَ الاستحالة ﴾ لحديث ابن عمر عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الجلالة وألبانها » وأخرج أحمد والنسائي والترمذي وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه الترمذي وابن دقيق العيد من حديث ابن عباس « النهي عن أكل الجلالة وشرب لبنها » وأخرج أحمد والنسائي والحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه ذلك . وفي الباب غير ذلك . وقد ذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل والثوري والشافعية . وذهب بعض أهل العلم إلى الكراهة فقط . وظاهر النهي التحريم : والعلة تغير لحمها ولبنها فإذا زالت العلة بمنعها عن ذلك حتى يزول الأثر فلا وجه للتحريم لأنها حلال يقينان إنما حرمت لما منع وقد زال . قال في الحجة البالغة الجيفة وما تأثر منها خبيث في جميع الأسم والملل فإذا تميز الخبيث من غيره ألقى الخبيث وأكل الطيب وإن لم يكن التميز حرم أكله ودل الحديث على حرمة كل نجس ومتنجس ونهى صلى الله عليه وسلم عن أكل الجلالة وألبانها لأنها لما شربت أعضاؤها النجاسة وانتشرت في أجزائها كان حكمها حكم النجاسات أو حكم من يتعيش بالنجاسة . أقول الاستحالة مطهرة والأولى أن يقال في طهارة ما استحال أن العين التي حكم الشارع بنجاستها لم تبق أسما ولا صفة فإن حكمه بنجاسة العذرة مقيد بكونها عذرة فإذا صارت رماداً فليست بعذرة فمن ادعى بقاء النجاسة مع ذهاب الاسم والصفة فعليه الدليل ﴿ وَ ﴾ من ذلك ﴿ الْكَلَابُ ﴾ ولا خلاف في ذلك يعتد به وهو مستحب وقد وقع الأمر بقتله عموماً وخصوصاً . وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل ثمنه كما تقدم وسيأتي وتقدم أن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه . وقد جعله بعضهم داخلاً في ذوات الناب من السباع . قال في الحجة البالغة ويحرم الكلب والسنور لأنهما من السباع ويأكلان الجيف والكلب شيطان ﴿ وَ ﴾ من ذلك ﴿ الْهَرُ ﴾ لحديث جابر عند أبي داود وابن ماجه والترمذي « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل الهر وأكل ثمنها » وفي أسناده عمر بن

زيد^(١) الصنعاني وهو ضعيف لكن يشد من عضده ما ثبت من النهي عن أكل ثمن الكلب والسنور وهو في الصحيح وقد تقدم ولا فرق بين الوحشي والأهلي وللشافعية وجه في حل الوحشي ﴿و﴾ من ذلك ﴿مَا كَانَ مُسْتَخْبَنًا﴾ لقوله تعالى (ويحرم عليهم الخبائث) فما استخبثه الناس من الحيوانات لاملأه ولا لعدم اعتياد بل لمجرد الاستخبث فهو حرام . وان استخبثه البعض دون البعض كان الاعتبار بالاكثر كحشرات الارض وكثير من الحيوانات التي ترك الناس أكلها ولم ينهض على تحريمها دليل يخصها فان تركها لا يكون في الغالب الا لكونها مستخبثة فتسدرج تحت قوله (ويحرم عليهم الخبائث) وقد أخرج أبوداود عن ملقاه بن تلب قال « صحبت النبي ﷺ فلم أسمع لحشرات الأرض تحريماً » وقد قال البيهقي ان اسناده غير قوي . وقال النسائي ينبغي أن يكون ملقاه بن تلب ليس بالمشهور (٢) وهذا الحديث ليس فيه ما يخالف الآية وغايته عدم سماعه لشيء من النبي ﷺ وهو لا يدل على العدم . وقد أخرج ابن عدي والبيهقي من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن أكل الرخمة (٣) » وفي اسناده خارجه بن مصعب وهو ضعيف جدا فلا ينتهض للاحتجاج به . وأخرج أحمد وأبوداود من حديث عيسى بن نميلة الفزاري عن أبيه قال « كنت عند ابن عمر فسئل عن أكل القنفذ فتلا هذه الآية (قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه) الآية فقال شيخ عنده سمعت أبا هريرة يقول ذكر عند النبي ﷺ فقال خبيثة من الخبائث فقال ابن عمر ان كان قاله رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهو كما قال » وعيسى بن نميلة ضعيف (٤) فلا يصلح الحديث لتخصيص القنفذ من أدلة الحل العامة وقد قيل ان من أسباب التحريم الأمر بقتل الشيء كالحبس الفواسق

(١) في الاصل « يزيد » وهو خطأ

(٢) وقال ابن حزم مجهول . وقال ابن حجر في الاصابة « ذكره البخاري وغيره في التابعين » وابوه صحابي لم يرو عنه غيره . وحديثه رواه أيضا ابن سعد ج ٧ قسم ١ ص ٢٨ وذكره ابن الاثير في اسد الغابة ج ١ ص ٢١٢ وفيهما انه رواه عن أبيه . وملقاه بكسر الميم ويقال بالهاء

(٣) هي طائر أبيض على شكل النسر خلقة الا انه مبقع بسواد وبياض . قاله في اللسان

(٤) لم أجد احدا ضعف عيسى بن نميلة بل وثقه ابن حبان . وابوه قال الذهبي لا يعرف

والوزغ ونحو ذلك والنهي عن قتله كالنملة والنحلة والهدد والصرده والضفدع ونحو ذلك ولم يأت عن الشارع ما يفيد تحريم أكل ما أمر بقتله أو نهى عن قتله حتى يكون الأمر والنهي دليلين على ذلك ولا ملازمة عقلية ولا عرفية فلا وجه لجعل ذلك أصلاً من أصول التحريم بل إن كان المأمور بقتله أو المنهى عن قتله مما يدخل في الخبائث كان تحريمه بالآية الكريمة وإن لم يكن من ذلك كان حلالاً عملاً بما أسلفنا من أصالة الحل وقيام الأدلة الكلية على ذلك ولهذا قلنا **وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ حَلَالٌ** قال الشافعي ما لم يرد فيه نص تحريم ولا تحليل ولا أمر بقتله ولا نهى عن قتله فالرجع فيه إلى العرب من سكان البلاد والقرى دون أجلاف البوادي فإن استطابته العرب أو سمته باسم حيوان حلال فهو حلال وإن استخبثته أو سمته باسم حيوان حرام فهو حرام فأما ما أمر الشرع بقتله أو نهى عن قتله فلا يكون حلالاً فقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم «خمس يقتلن في الحل والحرم» الحديث وأمر بقتل الوزغ ونهى عن قتل أربعة من الدواب النملة والنحلة والصرده والهدد وبالجملة فتحل الطيبات وتحرم الخبائث لقوله تعالى (ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) والطيبات ما تستطيه العرب وتستلذه من غير أن ورد بتحريمه نص من كتاب أو سنة. قال الماتن في حاشية الشفاء إن القول بكراهية أكل الأرنب لا مستند له بخلاف الضب فإنه قد ورد النهى عن أكله كما أخرجه أبو داود وثبت في صحيح مسلم أنه **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** قال «إن الله غضب على سبط من بني إسرائيل فسخم دواب ولا أدري لعل هذا منها» والنهي حقيقة في التحريم لولا ما ثبت في الصحيحين من حديث جماعة من الصحابة أن النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** أذن لهم بأكل الضب فقال لهم «كلوه فإنه حلال ولكن ليس من طعامي» فإن هذا الحديث يصرف النهى عن حقيقة إلى مجازه وهو الكراهة وحديث تروده **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** في كونه ممسوخاً مؤيد لذلك وأما أكل التراب فلم يصح في المنع منه شيء لكنه من أسباب العلل الصعبة التي يتأثر عنها انحلال البنية وقد نهى الله سبحانه عن قتل الأنفس •

﴿ بابُ الصَّيْدِ ﴾

وكان الاصطيداد ديدناً للعرب وسيرة فاشية فيهم حتى كان ذلك أحد المكاسب التي عليها معاشهم فأباحه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ﴿ مَا صِيدَ بِالسَّلَاحِ الْجَارِحِ وَالْجَوَارِحِ كَانَ حَلَالاً إِذَا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ لحديث أبي ثعلبة الخشني في الصحيحين قال « قلت يا رسول الله انا بارض صيد أصيد بقوسى وبكلبي المعلم وبكلبي الذي ليس بعلم فما يصلح لي فقال ما صدت بقوسك فذكرت اسم الله عليه فكل وما صدت بكلبك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل وما صدت بكلبك غير المعلم فأدركت ذكاته فكل » وفي الصحيحين من حديث عدى بن حاتم قال « قلت يا رسول الله انى أرسل الكلاب المعلقة فيمسكن على وأذكر اسم الله قال اذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله فكل ما أمسك عليك قلت وان قتلن قال وان قتلن ما لم يشركها كلب ليس معها قال قلت فاني أرمى بالمراض (١) الصيد فأصيد قال اذا رميت بالمراض نفزق (٢) فكل وان أصابه بمرضه فلا تأكل » وفي رواية « اذا أرسلت كلبك فاذكر اسم الله فان أمسك عليك فأدركته حياً فاذبحه وان ادركته قد قتل ولم يأكل منه فكله فان أخذ الكلب ذكاة » وفي لفظ من حديثه عند أحمد وأبي داود « قلت وان قتل قال وان قتل ولم يأكل منه شيئاً فأنما أمسكه عليك » وفي الصحيحين من حديثه « فكل مما أمسكن عليك إلا أن يأكل الكلب فلا تأكل فاني اخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه » وفي حديث ابن عباس عند أحمد قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا أرسلت الكلب فأكل من الصيد فلا تأكل فانما أمسكه على نفسه فاذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل فانما أمسكه على صاحبه » وقد أخرج أحمد وأبو داود من حديث عبد الله بن عمرو أن أبا ثعلبة الخشني قال « يا رسول الله ان لي كلاباً مكلبة فافتني في صيدها قال ان كانت لك كلاب مكلبة فكل مما أمسكت عليك فقال يا رسول الله ذكي وغير ذكي قال ذكي وغير ذكي

(١) بوزن مفتاح هو سهم لاريش له.

(٢) قال النووي في شرح مسلم وأما خزق فهو بالغذاء المعجمة وانزاي ومعناه نذاه.

قال وان أكل منه قال وان أكل منه قال يارسول الله أفنتى فى قومى قال كل ما أمسك عليك قوسك قال ذكى وغير ذكى قال ذكى وغير ذكى قال فان تغيب عنى قال وان تغيب عنك ما لم يصل (١) يعنى يتغير أو تجد فيه أثر غير سهمك « وقد قال ابن حجر انه لا بأس باسناده وفيه نظر لان فى اسناده داود بن عمرو الأودى الدمشقى وفيه مقال وخلاف وقد أخرج نحو هذا الحديث أبوداود من حديث أبى ثعلبة نفسه ولا ينتهض هذا لمعارضة ما فى الصحيحين من النهى عن أكل ما أكل منه الكلب. وأخرج أحمد وأبوداود من حديث عدى بن حاتم « ان رسول الله ﷺ قال ما علمت من كلب أو بازنم أرسلته وذكرت اسم الله عليه فكل ما أمسك عليك « وقد أكل ﷺ من حمار الوحش الذى صاده ابو قتادة طعنا برمحه وهو فى الصحيح وقد تقدم فى الحج وقد ذكر الله فى كتابه العزيز تحليل ما صيد بالجوارح فقال (وما علمتم من الجوارح) الآية وأباح الأكل فقال (فكلوا مما أمسكن عليكم) وقد ذل ما ذكرناه من هذه الأدلة على ما اشتمل عليه المتن من أن ما صيد بالجوارح والجوارح كان حلالا اذا ذكر اسم الله عليه ﴿ وما صيد ﴾ بغير ذلك فلا بد من التذكية ﴿ وقد نزل ﷺ المراض اذا أصاب فخرق منزلة الجارح واعتبر بمجرد الخرق كما فى حديث عدى بن حاتم المذكور وفى لفظ لاحد من حديث عدى قال « قلت يارسول الله انا قوم نرمى فما يحمل لنا قال يحمل لكم ما ذكيتم وما ذكرتم اسم الله عليه فخرقتم فكلوا » فدل على ان المعتبر بمجرد الخرق وان كان القتل بمنقل فيحل ما صاده من يرمى بهذه البنادق الجديدة التى يرمى بها بالبارود والرصاص لأن الرصاص تخرق خرقا زائدا على خرق السلاح فلها حكمه وان لم يدرك الصائد بها ذكاة الصيد اذا ذكر اسم الله على ذلك وهبارة الماتن فى حاشية الشفاء أقول ومن جملة ما يحمل الصيد به من الآلات هذه البنادق الجديدة التى يرمى بها بالبارود والرصاص فان الرصاصة يحصل بها خرق زائد على خرق السهم والرمح والسيف ولها فى ذلك عمل يفوق كل آلة ويظهر لك ذلك بانك لو وضعت ريشا أو نحوه فوق رماد دقيق أو تراب دقيق وغرزت فيه شيئا يسيرا من أصلها ثم ضربتها بالسيف المحدد ونحو ذلك من الآلات

(١) اصل اللحم يصل. يفتح الياء وكرر الصاده وأصل أيضا أنتن مطبوخا كان ارنيتا

لم يقطعها وهي على هذه الحالة ولو رميتها بهذه البنادق لقطعنها فلا وجه لجعلها قاتلة بالصدم لامن عقل ولا من قتل. وما روى من النهي عن أكل مارمى بالبندقة كما في رواية من حديث عدي بن حاتم عند أحمد بلفظ «ولا تأكل من البندقة الا ما ذكيت» فالمراد بالبندقة هنا هي التي تتخذ من طين فيرمى بها بعد ان تيس وفي صحيح البخاري «قال ابن عمر في المقتولة بالبندقة تلك الموقوذة» وكرهه سالم والقاسم ومجاهد وابراهيم وعطاء والحسن وهكذا ما صيد بحصى الخذف فقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الله بن المغفل «ان رسول الله ﷺ نهى عن الخذف (١) وقال انها لا تصيد صيدا ولا تنكأ (٢) عدوا لكنها تكسر السن وتفقأ العين» ومثل هذا ما قتل بالرمي بالحجارة غير المحددة اذالم تمزق فانه وقيد لا يحل وأما اذا خرقت حل قل في المسوى يحل ما اصطاد بكلبه اذا ذكر اسم الله عليه عند ارساله وكان الكلب معلما قال تعالى (وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونهن مما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم واذا ذكروا اسم الله عليه) والتعليم هو أن يوجد فيه ثلاثة أشياء اذا أشليت استشلت (٣) واذا زجرت انزجرت واذا أخذت الصيد أمسكت ولم تأكل فاذا وجد ذلك منها مرارا وأقله ثلاث مرات كانت معلمة يحل صيدها وعلى هذا كله أهل العلم في الجملة وأكثر أهل العلم على أن المراد بالجوارح الكواكب من سباع البهائم كالفهد والكلب ومن سباع الطير كالباري والصقر مما يقبل التعليم فيحل صيد جميعها والمكلب هو الذي يفرى الكلاب على الصيد ويعلمها (فكلوا مما أمسكن) أراد ان الجارحة المعلمة اذا جرحت بإرسال صاحبها فأخذت الصيد وقتلته كان حلالا قلت وهذا هو مذهب مالك والقول القديم للشافعي ثم تعقبه الشافعي بحديث عدي ابن حاتم المذكور وهو مذهب أبي حنيفة وسمع مالك أهل العلم يقولون في الباري والعقاب والصقر وما أشبه ذلك انه اذا كان معلما يفتقه كما تفتقه الكلاب المعلمة فلا بأس بأكل ما قتلوه مما صادت اذا ذكر اسم الله على ارسالها قال مالك الأمر المجتمع عليه

(١) الخذف رميك بحصاة او نواة تأخذها بين سبابتيك او تجعل مخدفة من خشب ثم رمي بها بين الابهام والسبابة قال في اللسان (٢) الرواية تنكأ بالهمز وروى تذي بكسر الكاف بدون همزة قال الشوكاني «قال ابن سيده نكي العدو نكاية أصاب منه ثم قال نكأت العدو انكؤهم لغة في نكيتهم فظاهر ان الرواية صحيحة ولا معنى لتخطئها» (٣) اشلي الكلب اذا دعاه باسمه واشلاه على الصيد دعاه فارسله عليه لكن حذف فأرسله تخفيفا

عندنا أن المسلم إذا أرسل كلب المجوسى الضارى فصاد أو قتل أنه إذا كان معلما
فأكل ذلك الصيد حلال لأبس به وإن لم يذكره المسلم وإنما مثل ذلك مثل المسلم يذبح
بشفرة المجوسى أو يرمى بقومسه أو بنبله فيقتل بها فصيده ذلك وذبيحته حلال لأبس
بأكله قال مالك إذا أرسل المجوسى كلب المسلم الضارى على صيد فأخذه فإنه لا يؤكل
ذلك الصيد إلا أن يذكرى وإنما مثل ذلك قوس المسلم ونبله يأخذها المجوسى فيرمى
بها الصيد فيقتله وبمنزلة شفرة المسلم يذبح به المجوسى فلا يحل أكل شيء من ذلك
انتهى **﴿وَإِذَا شَارَكَ الْكَلْبَ الْمَعْلَمَ كَابٌ آخَرُ لَمْ يَحِلَّ صَيْدُهُمَا﴾** لما تقدم في
حديث عدى من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « ما لم يشركها كلب ليس
معه » وفى لفظ له فى الصحيحين قال « قلت يا رسول الله انى أرسل كلبى وأسمى قال
ان أرسلت كلبك وسميت فأخذ فقتل فكل وإن أكل منه فلا تأكل فأما أمسك
على نفسه قلت انى أرسل كلبى أجده معه كلبا لا أدري أيهما أخذه قال فلا تأكل فأما
سميت على كلبك ولم تسم على غيره » وفى لفظ له « فان وجدت مع كلبك كلبا
غيره وقد قتل فلا تأكل فانك لا تدري أيهما قتله » **﴿وَإِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ الْمَعْلَمُ
وَنَحْوُهُ مِنَ الصَّيْدِ لَمْ يَحِلَّ فَأَيُّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ﴾** لما تقدم من الأدلة على
ذلك وتقدم أيضا ترجيحها على حديث عبد الله بن عمرو **﴿وَإِذَا وَجَدَ الصَّيْدَ
بَعْدَ وَقْعِ الرَّمِيَةِ فِيهِ مَيِّتًا وَكَوْنَهُ بَعْدَ أَيَّامٍ فِي غَيْرِ مَاءٍ كَانَ حَلَالًا مَا لَمْ يُنْتَنِ
أَوْ يَعْلَمَ أَنَّ الَّذِي قَتَلَهُ غَيْرُ سَهْمِهِ﴾** لحديث أبى ثعلبة الخشنى عن النبى صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم قال « اذا رميت سهمك فغاب ثلاثة أيام وأدركته فكله ما لم
ينت » أخرجه مسلم وغيره. وفى الصحيحين من حديث عدى بن حاتم قال « سألت
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصيد قال اذا رميت سهمك فاذا كر
اسم الله فان وجدته قد قتل فكل إلا أن تجده قد وقع فى ماء فانك لا تدري الماء
قتله أو سهمك » وفى لفظ من حديثه لأحمد والبخارى عن النبى صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم قال « اذا رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أثر سهمك
فكل وإن وقع فى الماء فلا تأكل » وفى لفظ لمسلم نحوه وفى لفظ للبخارى من حديثه
« انا نرعى الصيد فنقتل أثره اليومين والثلاثة ثم نجده ميتا وفيه سهمه قال يأكل

ان شاء « وفي لفظ للترمذي وصححه قال « قلت يا رسول الله أرمي الصيد فأجد فيه سهمي من الغد قال اذا علمت أن سهمك قتله ولم تر فيه أثر سبع فكل « قلت وعلى هذا أهل العلم في الجملة •

﴿ بَابُ الذَّبْحِ ﴾

﴿ هُوَ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ ﴾ أي أساله ﴿ وَفَرَى ﴾ أي قطع ﴿ الْأَوْدَاجِ ﴾ وهما عرقان بينهما الحلقوم ﴿ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَوْ بِحَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِ ﴾ كخشب وغيره ﴿ مَا لَمْ يَكُنْ سِنًا أَوْ ظَفْرًا ﴾ لحديث رافع بن خديج في الصحيحين وغيرهما قال « قلت يا رسول الله انا نلتقي العدو غداً وليس معنا مدى فقال النبي ﷺ ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنًا أو ظفراً سأحدثكم عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فمدى الحبشة « وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس وأبي هريرة قالا « نهى رسول الله ﷺ عن شريطة الشيطان وهي التي تدبح فتقطع الجملة ولا تفرى الأوداج « وفي اسناده عمرو بن عبد الله الصنعاني وهو ضعيف . وأخرج أحمد والبخاري من حديث كعب بن مالك « انها كانت لهم غنم ترعى بسلع فأبصرت جارية لنا بشاة من غنمنا موتاً فكسرت حجراً فذبحتها فقال لهم لا تأكلوا حتى أسأل رسول الله ﷺ أو أرسل اليه من يسأله عن ذلك وأنه سأل رسول الله ﷺ عن ذلك أو أرسل اليه فأمره بأكلها « وفيه دليل على أن ذبح النساء والرقيق جائز وعليه أهل العلم . وأخرج أحمد والنسائي وابن ماجه من حديث زيد بن ثابت « أن ذئباً نَبَبَ في شاة فذبجوها بمروة فرخص لهم رسول الله ﷺ في أكلها « وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان من حديث عدي بن حاتم قال « قلت يا رسول الله انا نصيد الصيد فلا نجد سكيناً إلا الظرار (١) وشقة العصا فقال ﷺ أمر الدم بما شئت واذكر اسم الله عليه « والظرار الحجر أو المدر وأخرج البخاري وغيره من حديث عائشة « ان قوماً قالوا يا رسول الله

(١) هو بالظاء المشالة قال في القاموس في فصل الظاء الظر بالكسر والظور والظرة الحجر أو المدر المحدد منه امر المراد منه وضبط بالقلم الظور والظرة بضم ففتح

ان قوماً يأتوننا باللحم لا ندرى أذكر اسم الله عليه أم لا فقال سموا عليه أنتم وكلوا. قالت وكانوا حديثي عهد بالكفر » وهذا لا ينافي وجوب التسمية على الذابح بل فيه الترخيص لغير الذابح اذا شك في اللحم هل ذكر عليه اسم الله عند الذبح أم لا فانه يجوز له أن يسمى ويأكل وأما استقبال القبلة فليس في السنة ما يدل على هذا فان كان الدال على استقبال القبلة هو قوله في الحديث « فلما وجههما » فليس فيه أنه وجههما الى القبلة بل المراد وجههما للذبح وقد تقرر أن حذف المتعلق مشعر بالعموم وان كان الاستدلال بقوله « وجهت وجهي » فكذلك أيضاً ليس فيه دلالة على ذلك ولا أعلم دليلاً يدل على مشروعية (١) الاستقبال حال الذبح. قال الماتن في السيل الجرار ليس على هذا دليل لا من كتاب ولا من سنة ولا من قياس وما قيل من أن القول بنسب الاستقبال في الذبح قياس على الأضحية فليس بصحيح لانه لا دليل على الأصل حتى يصلح للقياس عليه بل النزاع فيه كائن كما هو كائن في الفرع. والندب حكم من أحكام الشرع فلا يجوز اثباته الا بدليل تقوم به الحجة انتهى.

﴿ وَيَحْرُمُ تَمْذِيبُ الذَّبِيحَةِ ﴾ لحديث شداد بن أوس عن رسول الله ﷺ قال « ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فأحسنوا القتلة واذا ذبحتم فأحسنوا الذبيحة وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته » أخرجه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وأخرج أحمد وابن ماجه من حديث ابن عمر « أن رسول الله ﷺ أمر أن نحدد الشفار وان توارى عن البهائم وقال اذا ذبح أحدكم فليجهز » أى يتها وفي اسناده ابن لهيعة وفيه مقال معروف قلت في اختيار أقرب طريق لازهاق الروح اتباع داعية الرحمة وهى خلة يرضى بهارب العالمين ويتوقف عليها أكثر المصالح المنزلية والمدنية ﴿ وَالْمَثَلَةُ بِهَا ﴾ لما ورد في تحريمها من الأحاديث الثابتة في الصحيح وغيره وهى عامة ﴿ وَ ﴾ تحريم ﴿ ذَبْحُهَا لِغَيْرِ اللَّهِ ﴾ لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من لمن من ذبح لغير الله كما في صحيح مسلم وغيره ولقوله تعالى (وما أهل به لغير الله) وكان أهل الجاهلية يتقربون الى الأصنام والنجوم بالذبح لأجلهم

(١) التمييز بالمشروعية غير دقيق فانه لا خلاف في مشروعيته ولم يقل احدا انه مكروه أو حرام. وإنما الخلاف في استعجابه فقط

أما بالاهلال عند الذبح بأسمائهم وأما بالذبح على الأنصاب المخصوصة لهم فنهوا عن ذلك وهذا أحد مظاهر الشرك وأما الذبح للسلطان وهل هو داخل في عموم ما أهل به لغير الله أم لا فقد أجاب الماتن رحمه الله في بحث له على ذلك بما لفظه : اعلم أن الأصل الحل كما صرحت به العمومات القرآنية والحديثية فلا يحكم بتحريم فرد من الأفراد أو نوع من الأنواع إلا بدليل ينقل ذلك الأصل المعلوم من الشريعة المطهرة مثل تحريم ما ذبح على النصب والميتة والمردية والنطيحة والموقوذة وما أهل به لغير الله ولحم الخنزير وكل شيء خرج من ذلك الأصل بدليل من الكتاب أو السنة المطهرة كتحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير وتحريم الحمر الأنسية . وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن أصول التحريم الكتاب والسنة والاجماع والقياس أو وقوع الأمر بالقتل أو النهي عنه أو الاستنباط أو التحريم على الأمم السالفة إذا لم ينسخ فلا بد للقائل بتحريم فرد من الأفراد أو نوع من الأنواع من اندراجه تحت أصل من هذه الأصول فإن تعذر عليه ذلك فليس له أن يقول على الله ما لم يقل فإن من حرم ما أحله الله كن حل ما حرم الله لا فرق بينهما وفي ذلك من الاتم ما لا يخفى على عارف ولا شك أن البراءة الأصلية بمجرد ما كافي على ما هو الحق فكيف إذا انضم إليها من العمومات مثل قوله تعالى (قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً) الآية وقوله (أحل لكم الطيبات) وقوله (والطيبات من الرزق) وقوله (كلوا من طيبات ما رزقناكم) وقوله (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً) وقوله (يحل لهم الطيبات) والحاصل أن الواجب وقف التحريم على المنصوص على حرمة والتعليل على ما عداه وقد صرح بذلك حديث سلمان عند الترمذي « أن النبي ﷺ قال الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه » وأخرج أبو داود عن ابن عباس موقوفاً « كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء تقرأ فبعث الله تعالى نبيه وأنزل كتابه فأحل حلاله وحرم حرامه فما أحل فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو وتلا (قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً) »

وأخرج الترمذى وأبو داود من حديث قبيصة بن هلب عن أبيه (١) قال «سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد قال له رجل ان من الطعام طعاماً أخرج منه فقال ضارعت النصرانية لا يختلجن في نفسك شيء» اذا تقرر هذا فمسألة السؤال أعني ما ذبح من الأضام لقدم السلطان والاستدلال على تحريم ذلك بقوله تعالى (وما أهل به لغير الله) فاسد فان الاهلال رفع الصوت للصنم ونحوه وذلك قول أهل الجاهلية باسم اللات والعزى كذا قال الزمخشري في الكشاف والذابح عند قدم السلطان لا يقول عند ذبحه باسم السلطان ولو فرض وقوع ذلك كان محرماً بلا نزاع ولكنه يقول باسم الله . وقد استدل على ذلك بما رواه أحمد ومسلم والنسائي من حديث أمير المؤمنين على كرم الله وجهه «أنه سمع النبي ﷺ يقول لعن الله من ذبح لغير الله» الحديث وليس ذلك الاستدلال بصحيح فان الذبح لغير الله كما بينه شراح هذا الحديث من العلماء أن يذبح باسم غير الله كمن ذبح للصنم أو للصليب أو لموسى أو ليعسى أو للكعبة أو نحو ذلك فكل هذا حرام ولا يحل هذه الذبيحة سواء كان الذابح مسلماً أو يهودياً أو نصرانياً كما نص على ذلك الشافعي وأصحابه قال النووي في شرح مسلم فان قصد الذابح مع ذلك تعظيم المذبح له وكان غير الله تعالى والعبادة له كان ذلك كفراً فان كان الذابح مسلماً قبل ذلك صار بالذبح مرتداً انتهى . وهذا اذا كان الذابح باسم أمر من تلك الأمور لا اذا كان لله وقصد به الاكرام لمن يجوز اكرامه فانه لا وجه لتحريم الذبيحة هنا كما سلف . وذكر الشيخ ابراهيم المروزي من أصحاب الشافعي أن ما يذبح عند استقبال السلطان تقريباً اليه أقبى أهل بخارى بتحريمه لأنه مما أهل به لغير الله . قال الرافعي هذا انما يذبحونه استبشاراً بقدومه فهو كذبح العقيقة لولادة المولود ومثل هذا لا يوجب التحريم انتهى . وهذا هو الصواب . وفي روضة الامام النووي من ذبح للكعبة تعظيماً لها كونها بيت الله أو لرسول الله لأنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهذا

(١) في الأصل بحذف «عن أبيه» وصححه من سنن أبي داود بشرح عون المبرود ج ٣ ص ٤١٢ وقبيصة تابعي وابوه صحابي والحديث حسنه الترمذى كما قال المنذرى

لا يمنع الذبيحة بل تحل قل ومن هذا القبيل الذبح الذي يذبح عند استقبال السلطان استبشاراً بقدومه فانه نازل منزلة الذبح للعقيقة لولادة انتهى . وقد أشعر أول كلامه أن من ذبح للسلطان تعظيماً له لكونه سلطان الاسلام كان ذلك جائزاً مثل الذبح له لأجل الاستبشار بقدومه اذ لا فرق بين ذلك وبين الذبح للكعبة تعظيماً لكونها بيت الله وذكر الدوازي أن من ذبح للجن وقصد به التقرب الى الله تعالى ليصرف عنه شرهم فهو حلال وان قصد الذبح لهم فهو حرام انتهى . وهذا يستفاد منه حل ما ذبح لا كرام السلطان بالأولى وذلك هو الحق لما أسلفناه من أن الأصل الحل وأن الأدلة العامة قد دلت عليه وعدم وجود ناقل عن ذلك الأصل ولا مخصص لذلك العموم والله أعلم انتهى كلام الشوكاني وفيه دليل على التفرقة بين ما يذبح للتقرب الى غير الله تعالى وبين ما يذبح لغيره من الاستبشار ونحوه كالذبح للعقيقة والوليمة والضيافة ونحوها فالأول يحرم والثاني يحل . قال ابن حجر المكي في الزواجر وجعل أصحابنا مما يحرم الذبيحة أن يقول باسم الله واسم محمد أو محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بجر اسم الثاني أو محمد ان عرف النحو فيما يظهر أو أن يذبح كتابي لكنيسة أو لصليب أو لموسى أو لعيسى ومسلم للكعبة أو لمحمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أو تقرباً لسلطان أو غيره أو للجن فهذا كله يحرم المذبوح وهو كبيرة قال ومعني ما أهل به لغير الله ما ذبح للطواغيت والاصنام قاله جمع وقال آخرون يعنى ما ذكر عليه غير اسم الله . قال الفخر الرازي وهذا القول أولى لانه أشد مطابقة للفظ الآية قال العلماء لو ذبح مسلم ذبيحة وقصد بذبحه التقرب بها الى غير الله تعالى صار مرتدّاً وذبيحته ذبيحة مرتد انتهى كلام الزواجر . وقال صاحب الروض ان المسلم اذا ذبح للنبي ﷺ كفر انتهى . قال الشوكاني في الدر النضيد وهذا القائل من أئمة الشافعية واذا كان الذبح لسيد الرسل ﷺ كفر عنه فكيف الذبح لسائر الأموات انتهى . قال الشيخ الفاضل مفتي الديار النجدية عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي في كتابه فتح المجيد شرح كتاب التوحيد في باب ما جاء في الذبح لغير الله قال شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن تيمية رحمه الله في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم في

الكلام علي قوله تعالى (وما أهل به لغير الله) أن الظاهر أنه ما ذبح لغير الله مثل أن يقال هذا ذبيحة لكننا وإذا كان هذا هو المقصود فسواء لفظ به أو لم يلفظ وبحريم هذا أظهر من تحريم ما ذبحه للحم وقال فيه باسم المسيح ونحوه كما أن ما ذبحناه متقربين به إلى الله كان أركى وأعظم مما ذبحناه للحم وقتلنا عليه باسم الله فاذا حرم ما قيل فيه باسم المسيح أو الزهرة فلان يحرم ما قيل فيه لاجل المسيح أو الزهرة وقصد به ذلك أولى فان العبادة لغير الله أعظم كفر من الاستمانة بغير الله وعلى هذا فلو ذبح لغير الله متقرباً إليه يحرم وإن قال فيه باسم الله كما قد يفعله طائفة من منافق هذه الأمة الذين قد يتقربون إلى الكواكب بالذبح والبخور ونحو ذلك وإن كان هؤلاء مرتدين لا تباع ذبيحتهم بحال لكونه يجتمع في الذبيحة مانعان : الأول أنه مما أهل لغير الله به والثاني أنها ذبيحة مرتدة ومن هذا الباب ما يفعله الجاهلون بمكة من الذبح للجن ولهذا روى عن النبي ﷺ أنه نهى عن ذبائح الجن انتهى . قال الزمخشري كانوا إذا اشتروا داراً أو بنوها أو استخرجوا عيناً ذبحوا ذبيحة خوفاً أن تصيبهم الجن فأضيفت إليهم الذبائح لذلك انتهى كلام فتح المجيد . وقد نقل الشوكاني أيضاً العبارة المتقدمة لشيخ الإسلام في رسالته الدر النضيد واستدل به على تحريم ما ذبح لغير الله تعالى سواء لفظ به الذابح عند الذبح أو لم يلفظ وهذا هو الحق ﴿ وَإِذَا تَعَذَّرَ الذَّابِّحُ لَوَجْهِ تَجَازَ الطَّمَنُ وَالرَّمْيُ وَكَانَ ذَلِكَ كَالذَّبْحِ ﴾ لحديث أبي العشاء عن أبيه « قلت يا رسول الله أما تكون الذكاة إلا في الخلق والالبة قال لو طعمت في نخدها لأجزأك » أخرجه أحمد وأهل السنن وفي أسناده مجهولون وأبو العشاء لا يعرف من أبوه ولم يرو عنه غير حماد بن سلمة فهو مجهول فلا تقوم الحجة بروايته والذي يصلح للاستدلال به حديث رافع بن خديج في الصحيحين وغيرهما قال « كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فند^(١) بعير من أبل القوم ولم يكن معهم خيل فرماه رجل بسهم فخبسه فقال رسول الله ﷺ إن هذه البهائم أوابد كأوابد (٢) الوحش فما فعل منها هذا فافعلوا به هكذا » ﴿ وَذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ ﴾ لحديث أبي سعيد عند أحمد وابن ماجه وأبي داود والترمذي والدارقطني

(١) ند البهير إذا شرد وذهب على وجهه

(٢) الأوابد جمع أبدة وهي التي قد توحشت ونفرت من الناس

وابن حبان وصححه عن النبي ﷺ أنه قال في الجنين « ذكاته ذكاة أمه » والحديث طرق يقوى بعضها بعضاً . وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة تشهد له قلت وعليه الشافعي ووافقه محمد بن الحسن وقال أبو حنيفة لا يجوز حتى يخرج حياً فيذكي أقول وأما التمسك بآية الكريمة فلا ينبغي أنه من معارضة الخاص بالعام وقد تقرر أن الخاص مقدم على العام . وقد قال ابن المنذر انه لم يرو عن أحد من الصحابة ولا من العلماء أن الجنين لا يؤكل إلا باستئناف الذكاة فيه إلا ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله قال ابن القيم وردت السنة الصحيحة الصريحة المحكمة بأن ذكاة الجنين ذكاة أمه بأنها خلاف الأصول وهو تحريم الميتة فيقال الذي جاء على لسانه تحريم الميتة استثنى السمك والجراد من الميتة فكيف وليست بميتة فاتها جزء من أجزاء الأم والذكاة قد أتت على جميع أعضائها فلا يحتاج أن يفرد كل جزء منها بذكاة والجنين تابع للأم جزء منها فهذا هو مقتضى الأصول الصحيحة ولو لم ترد السنة بالاباحة فكيف وقد وردت بالاباحة الموافقة للقياس والأصول فقد اتفق النص والأصل والقياس والله الحمد ﴿ وَمَا أَيْبَنَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيْتَةٌ ﴾ لحديث ابن عمر « أن النبي ﷺ قال ما قطع من بهيمة وهي حية فما قطع منها فهو ميتة » أخرجه ابن ماجه والبخاري والطبراني وقد قيل انه مرسل وهذا يدل على تحريم الأكل ولا ملازمة بينه وبين النجاسة كما عرفت غير مرة . وأخرج أحمد والترمذي وأبوداود والدارمي والحاكم من حديث أبي واقد الليثي عن النبي ﷺ « ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة » وأخرج ابن ماجه والطبراني وابن عدي نحوه من حديث عيم الداري قلت وكان أهل الجاهلية يجيئون أسنمة الأبل ويقطعون أليات الغنم فنهوا عن ذلك لأن فيه تعديبا ومناقضة لما شرع الله تعالى من الذبح ﴿ وَتَحِلُّ مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ السَّمَكُ وَالْجَرَادُ ﴾ وعليه أهل العلم ﴿ وَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ ﴾ وهما عضوان من أعضاء بدن البهيمة لكنهما يشبهان الدم فأزاح النبي ﷺ الشبهة فيهما وليس في الحوت والجراد دم مسفوح فلذلك لم يشرع فيهما الذبح ووجه حديث ابن عمر عند أحمد وابن ماجه والدارقطني والشافعي والبيهقي قال « قال رسول الله ﷺ أحل لنا ميتتان ودمان فأما الميتتان فالحوت والجراد وأما الدمان فالكبد والطحال » وفي امتناده عبد الرحمن بن زيد بن

أسلم وهو ضعيف . وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن أبي أوفى قال « غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات نأكل الجراد » وفيهما أيضاً من حديث جابر « أن البحر ألقى حوتاً ميتاً فأكل منه الجيش فلما قدموا قالوا للنبي ﷺ فقال كلوا رزقا أخرج الله لكم أطعمونا منه إن كان معكم فأتاه بعضهم بشيء » وفي البخاري عن عمر في قوله تعالى (أحل لكم صيد البحر) قال صيده ما اصطيد وطعامه ما رمى به وفيه عن ابن عباس قال طعامه ميتته إلا ما قدرت منها وفيه قال ابن عباس كل من صيد البحر صيد يهودي أو نصراني أو مجوسي انتهى . وإلى هذا ذهب الجمهور فقالوا ميتة البحر حلال سواء ماتت بنفسها أو بالاصطياد وذهبت الحنفية إلى أنه لا يحل إلا ما مات بسبب آدمي أو بالقاء الماء له أو جزره عنه وأمامات أو قتله حيوان غير آدمي فلا يحل . واستدلوا بما أخرجه أبو داود من حديث جابر مرفوعاً بلفظ « ما ألقاه البحر أو جزره عنه فكلوه وما مات فيه فطفا فلا تأكلوه » وفي إسناده يحيى بن سليم وهو ضعيف الحفظ وقد روى من غير هذا الوجه وفيه ضعف . قلت ظاهر القرآن والحديث إباحة ميتات البحر كلها والمراد منها كل ما يعيش في البحر فاذا أخرج منه كان عيشه عيش المذبوح كالسمك فكل ذلك حلال بأنواعه ولا حاجة إلى ذبحه سواء يؤكل مثله في البر كالبقرة والغنم أولاً يؤكل كالكلب والخنزير والكل سمك وإن اختلفت الصور بخلاف ما يعيش في الماء فاذا أخرج دام حياً فإن كان طائراً كالبط قد بيع فحلال ولا يحل ميتتها وإن كان غيرها كالضفدع والسرطان والسلحفاة وذوات السموم كالحية والعقرب فحرام وعليه الشافعي . أقول وعلى هذا فقوله تعالى (أحل لكم صيد البحر) المراد منه ما يصطاد بالقصد والاختيار وقوله (وطعامه) المراد منه ميتات البحر مما لم يصد بالاختيار كمن به عن الميتة كراهية لذكر الميتة في مقام التحليل وقوله (متاعاً لكم) إباحته لأهل الحضر وقوله (ولاسيارة) المراد منه إباحته لأهل السفر . وقال أبو حنيفة جميع حيوانات البحر حرام إلا السمك المعروف . أقول الحق أن كل حيوان بحري حلال على أي صورة كان (أحل لكم صيد البحر) « هو الطهور ماؤه والحل ميتته » فمن جاءنا بدليل يصلح لتخصيص هذا العموم قبلناه ﴿ وَتَحِلُّ الْمَيْتَةُ إِذَا ضُطِرَّ ﴾ لقوله تعالى (إلا ما اضطررتم إليه) وقد ثبت تحليل

الميتة عند الجوع من حديث أبي واقد الليثي عند أحمد والطبراني برجال ثقات ومن حديث جابر بن سمرة عند أحمد وأبي داود بإسناد لا مطعن فيه ومن حديث الفعجيم العامري عند أبي داود وقد اختلف في المقدار الذي يحل تناوله وظاهر الآية أنه يحل ما يدفع الضرورة لأن من اندفعت ضرورته فليس بمضطر قال في المسوى أما ذبيحة أهل الكتاب فتحل بنص الكتاب (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم) أقول معنى الآية باتفاق المفسرين ذبائح اليهود والنصارى حلال لكم وذبائحكم حلال لهم قيل أي فائدة في الحل لهم وهم كفار ليسوا من أهل الشرع . فقال الزجاج معناه حلال لكم أن تطعموهم وأقول معناه حلال لهم إذا التزموا شريعتنا أكلوها وكان اليهود يزعمون أن بني إسرائيل لا يحل لهم ذبائح العرب فبين الله تعالى أن الأحكام الشرعية لا تتفاوت بالنسبة إلى قوم دون قوم وعليه أهل العلم أن ذبائح اليهود والنصارى حلال لنا وذبائح الجوس لا تحل وفي الموطأ سئل ابن عباس عن ذبائح نصاري العرب فقال لا بأس بها وتلا هذه الآية (ومن يتولهم منهم فإنه منهم) قلت عليه أبو حنيفة . وقال الشافعي لا تحل ذبيحة المنتصر بعد التحريف والنسخ والمشكوك فيه . أقول ذبائح جميع المسلمين على اختلاف نحلهم وتباين طرائقهم حلال لأن الله جل جلاله إنما نهانا عن أكل ما لم يذكر عليه اسمه وكل مسلم لا يذبح إلا ذاكرا لاسم الله تحقيقا أو تقديرا على أي مذهب كان وذبائح أهل الكتاب تابعة لتحليل أطعمتهم أما لصدق اسم الطعام عليها أو لانها من الأدام اللاحق للطعام ويؤيده أكله صلى الله عليه وسلم للشاة التي أهدتها له اليهودية من خيبر بعد طبخها لها ولا نسلم أن ذبائهم مما لم يذكر عليه اسم الله فانهم يذبحون لله وليسوا كأهل الكفر من غيرهم . فالخاصل أن الذبح الذي تحل به الذبيحة ما في حديث رافع بن خديج بلفظ « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا » أخرجه الجماعة كلهم وذبيحة المسلم على أي مذهب كان وفي أي بدعة وقع هي مما يذكر عليه اسم الله ومع الالتباس هل وقعت التسمية من المسلم أو لا قد دل الدليل على الحل لما أخرجه البخاري والنسائي وأبو داود وابن ماجه من حديث عائشة « قالت يا رسول الله إن قوماً حديثو عهد بجاهلية يأتوننا باللحمان لا ندري أذكروا اسم الله

عليها أم لم يذكرها أنا كل منها أم لا فقال رسول الله ﷺ اذكروا اسم الله وكلوا «
فأمره ﷺ بإعادة التسمية مشعر بأن ذبيحة من لم يسم صواء كان مسلماً أو غيره مسلم
حلال ويحمل قوله تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) على عدم الذكر
الكلّي عند الذبح وعند الأكل وهو الظاهر من نفي ذكر اسم الله فاللحم إذا سمي
عليه الأكل عند الأكل والذابح كافر لم يسم يكون مما ذكر عليه اسم الله تعالى وهذا
من الواضح بمكان ولا عبرة بخصوص السبب وهو كون عائشة كان سؤالها عن
اللحمان التي يأتي بها من المسلمين من كان حديث عهد بالجاهلية بل الاعتبار بعموم
اللفظ كما تقرر في الأصول والحق أن ذبيحة الكافر حلال إذا ذكر عليها اسم الله
ولم يهل بها لغير الله كالذبح للأوثان ونحوها فإن قلت الكافر لا يذكر اسم الله على
الذبيحة وقد قال تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) وقال (فكلوا مما
أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه) وقال ﷺ « ما أنهر الدم وذكر اسم الله
عليه فكلوه » قلت هذا لا يتم إلا بعد العلم بأن الكافر لا يذكر اسم الله على ذبيحته
وأما الاحتجاج لعدم اشتراط التسمية بحديث اللحمان المتقدم فليس فيه دليل على
عدم اشتراط التسمية مطلقاً بل عدم اشتراطها عند الذبح . وأما حديث « ذبيحة
المسلم حلال ذكر اسم الله أو لم يذكر » فهو إما مرسل أو موقوف فكيف ينتهض
لمعارضة الكتاب العزيز ثم هو خاص بالمسلم والنزاع في الكافر وكذلك الحديث
الأول خاص بالمسلم لقوله « ان قوماً حديثو عهد بالجاهلية » فلا يتم الاستدلال به
على عدم اشتراط التسمية مطلقاً . وحاصل البحث أنه إذا ذبح الكافر ذكراً لاسم
الله عز وجل غير ذابح لغير الله وأنهر الدم وفري الأوداج فليس في الآية ما يدل
على تحريم هذه الذبيحة الواقعة على هذه الصفة فمن زعم أن الكافر خارج من ذلك
بعد أن ذبح لله تعالى وصحى فالدليل عليه . وأما ذبح الكافر لغير الله فهذه الذبيحة
حرام ولو كانت من مسلم وهكذا إذا ذبح غير ذكراً لاسم الله عز وجل فإن إهمال
التسمية منه كإهمال التسمية من مسلم حيث ذبحاً جميعاً لله عز وجل وإذا عرفت هذا
لاح لك أن الدليل على من قال باشتراط اسلام الذابح لا على من قال بأنه لا يسقط
فلا حاجة إلى الاستدلال على عدم الاشتراط بما لا دلالة فيه على المطلوب كاحتجاج

بقوله (١) صلى الله عليه وسلم « لم ينه عن ذبائح المنافقين » فان المنافقين كان يعاملهم صلى الله عليه وسلم معاملة المسلمين في جميع الاحكام عملا بما أظهروه من الاسلام وجريا على الظاهر وأما ما يقال من حكاية الاجماع على عدم حل ذبيحة الكافر فدعوى الاجماع غير مسلمة وعلى تقدير أن لها وجه صحة فلا بد من حملها على ذبيحة كافر ذبح لغير الله أو لم يذكر اسم الله تعالى وأما ذبيحة أهل الذمة فقد دل على حلها القرآن الكريم (طعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) ومن قال ان اللحم لا يتناوله الطعام فقد قصر في البحث ولم ينظر في كتب اللغة ولا نظر في الأدلة الشرعية المصرحة بأن النبي صلى الله عليه وسلم أكل ذبائح أهل الكتاب كما في أكله صلى الله عليه وسلم للشاة التي طبختها يهودية وجعلت فيها سما والقصة أشهر من أن تحتاج الى التنبيه عليها ولا مستند للقول بتحريم ذبائحهم الا مجرد الشكوك والأوهام التي يتلى بها من لم يرمخ قدمه في علم الشرع فان قلت قد يذبحونه لغير الله أو بغير تسمية أو على غير الصفة المشروعة في الذبح . قلت ان صح شيء من هذا فالكلام في ذبيحته كالكلام في ذبيحة المسلم اذا وقعت على أحد هذه الوجوه وليس النزاع الا في مجرد كون كفر الكتابي مانعا لا كونه أخذ بشرط معتبر انتهى •

﴿ باب الضيافة ﴾

﴿ يَجِبُ عَلَى مَنْ وَجَدَ مَا يَقْرِي بِهِ مَنْ نَزَلَ مِنَ الضُّيُوفِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ وَحَدُّ الضِّيَافَةِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَصَدَقَةٌ وَلَا يَحِلُّ لِلضَّيْفِ أَنْ يَثْوِيَ عِنْدَهُ حَتَّى يَخْرِجَهُ وَإِذَا لَمْ يَفْعَلِ الْقَادِرُ عَلَى الضِّيَافَةِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ كَانَ لِلضَّيْفِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِهِ بِقَدْرِ قَرَاهُ ﴾ لحديث عقبة بن عامر في الصحيحين قال « قلت يا رسول الله انك تبعثنا فننزل بقوم لا يقرونا فما تري قال ان نزاتكم بقوم فأمروا لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا وان لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم » وفيهما من حديث أبي شريح الخزاعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته قال وما جائزته يا رسول الله قال

(١) لل صوابه « بآته صلى الله عليه وسلم لم ينه » الخ

يوم وليلة والضيافة ثلاثة أيام فما كان وراء ذلك فهو صدقة ولا يحل له أن يشوى عنده حتى يخرجه « أي يضيق صدره . وأخرج أحمد وأبو داود من حديث المقدم « أنه سمع النبي ﷺ يقول ليلة الضيف واجبة على كل مسلم فإن أصبح بفنائهم محروما كان ديناً له عليه إن شاء اقتضاه وإن شاء تركه » واسناده صحيح وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم من حديث أبي هريرة نحوه واسناده صحيح وفي الباب أحاديث . وقد ذهب الجمهور إلى أن الضيافة مندوبة لا واجبة واستدلوا بقوله « فليكرم ضيفه جائزته » قالوا والجائزة هي العطية والصلة وأصلها الندب ولا يخفى أن هذا اللفظ لا ينافي الوجوب وأدلة الباب مقتضية لذلك لأن التفرغ لا يكون للاخلال بأمر مندوب وكذلك قوله « واجبة » فإنه نص في محل النزاع وكذلك قوله « فما كان وراء ذلك فهو صدقة » قال في المسوى وفي قوله « جائزته » قولان : أحدهما يتكلف له في اليوم الأول بما اتسع له ويقدم له في اليوم الثاني والثالث ما كان بحضرته ولا يزيد على عادته وما كان بعد الثلاثة فهو صدقة ومعروف إن شاء فدل وإن شاء ترك والثاني أن جائزته أن يعطيه ما يجوز به مسافر يوماً وليلة « وَيَحْرُمُ كُلُّ طَعَامٍ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ » لقوله تعالى (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وكل ما دل على تحريم مال الغير دل على ذلك لأنه مال وإنما خص منه ما ورد فيه دليل يخصه كالضيف إذا حرمه من يجب عليه ضيافته كما مر « وَمِنْ ذَلِكَ حَلْبُ مَا شِئْتَهُ وَأَخَذُ ثَمَرَتِهِ وَزَرْعَهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُحْتَاجاً إِلَى ذَلِكَ فَلْيُنَادِ صَاحِبَ الْإِبِلِ أَوْ الْحَائِطِ فَإِنْ أَجَابَهُ وَإِلَّا فَلْيَشْرَبْ وَلِيّاً كُلِّ غَيْرٍ مُتَخَذٍ خَبْنَةً » للدلالة العامة والخاصة أما العامة فظاهر كآية الكريمة وحديث خطبة الوداع ونحو ذلك وأما الأدلة الخاصة فمثل حديث ابن عمر في الصحيحين « أن رسول الله ﷺ قال لا يحلبن أحدكم ماشية أحد إلا بإذنه أيحب أحدكم أن يؤتى مذبذبته فينبثل (١) طعامه وإنما نخزن لهم ضرور مواشيهم أطعمتهم فلا يحلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه » وأخرج أحمد من حديث عمير مولى أبي اللحم قال « أقبلت مع سادتي نريد الهجرة حتى إذا دنونا من المدينة قال فدخلوا وخلفوني في

(١) انقلبه أي استخرجه وأخذه

ظهرهم فأصابني مجاعة شديدة قال فربى بعض من يخرج من المدينة فقالوا لو دخلت المدينة فأصبت من تمر حوائطها قال فدخلت حائطاً فقطعت منه قنوين فأتاني صاحب الحائط وأتى بي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخبره خبري وعلى ثوبان فقال لي أيهما أفضل فأشرت إلى أحدهما فقال خذه وأعط صاحب الحائط الآخر نفلي سبيلي « وفي أسناده ابن لهيعة وله طريق أخرى عند أحمد وفي إسنادها أيضاً أبو بكر ابن يزيد بن المهاجر غير معروف الحال وقد أعل هذا الحديث بأن في أسناده عبد الرحمن بن اسحق عن محمد بن زيد وهو ضعيف. وأخرج أحمد والترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر قال « سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يدخل الحائط فقال يا كل غير متخذ خبنة » وأخرج أبو داود والترمذي وصححه من حديث سمرة « أن النبي ﷺ قال إذا أتى أحدكم على ماشية فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه فإن أذن له فليحتلب وليشرب وإن لم يكن فيها أحد فليصوت ثلاثاً فإن أجابه أحد فليستأذنه فإن لم يجبه أحد فليحتلب وليشرب ولا يحمل وهو من سماع الحسن عن سمرة وفيه مقال معروف وأخرج أحمد وابن ماجه وأبو يعلى وابن حبان والحاكم من حديث أبي سعيد « أن رسول الله ﷺ قال إذا أتى أحدكم حائطاً فأراد أن يأكل فليناد صاحب الحائط ثلاثاً فإن أجابه وإلا فليأكل وإذا مر أحدكم بابل فأراد أن يشرب من ألبانها فليناد يا صاحب الإبل أو ياراعى الغنم فإن أجابه وإلا فليشرب » وأخرج الترمذي وأبو داود من حديث رافع قال « كنت أرمي نخل الانصار فأخذوني فذهبوا بي إلى رسول الله ﷺ فقال يارافع لم ترمي نخلهم قال قلت يا رسول الله الجوع قال لا ترم وكل ما وقع أشبعك الله وأرواك » وأخرج أبو داود والنسائي من حديث شرحبيل بن عباد في قصة مثل قصة رافع وفيها فقال رسول الله ﷺ لصاحب الحائط « ما علمت إذ كان جاهلاً ولا أظلمت إذ كان جائعاً » والمراد بالخبنة ما يحمله الانسان في حضنه وهي بضم الخاء المعجمة وسكون الباء الموحدة وبمسدها نون ويمكن الجمع بين الأحاديث بأن تغريم النبي ﷺ لأبي اللحم لعدم المناداة منه ولو فرضنا عدم صحة الجمع بهذا كانت أحاديث الاذن عند الحاجة مع المناداة أرجح *

﴿بابُ آدابِ الأكلِ﴾

فقد علم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم آداباً يتأدبون بها في الطعام كما ستأتي
 ﴿تُشْرَعُ لِلْأَكْلِ التَّسْمِيَةُ﴾ لحديث عائشة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والنسائي
 والترمذي وصححه قالت « قال رسول الله ﷺ إذا أكل أحدكم طعاماً فليقل
 بسم الله فإن نسي في أوله فليقل بسم الله على أوله وآخره » وأخرج مسلم وغيره من
 حديث جابر « سمع النبي ﷺ يقول إذا دخل الرجل بيته فذكر الله عند دخوله
 وعند طعامه قال الشيطان لا مبيت لكم ولا عشاء وإذا دخل فلم يذكر الله عند دخوله
 قال الشيطان أدركتم المبيت فإذا لم يذكر الله عند طعامه قال أدركتم المبيت والعشاء »
 وأخرج مسلم وغيره من حديث حذيفة بن اليمان قال « قال رسول الله ﷺ إن
 الشيطان ليستحل الطعام الذي لم يذكر اسم الله عليه » الحديث. وأخرج الترمذي
 عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يأكل طعاماً في ستة من أصحابه فجاء اعرابي
 فأكله بقلمتين فقال رسول الله ﷺ أما إنه لو سعى لكفى لكم » وقال حسن صحيح
 وفي الباب أحاديث قلت وعليه أهل العلم. قال النووي الأفضل أن يقول بسم الله الرحمن
 الرحيم فإن قال بسم الله حصلت السنة ﴿وَالَا كُلُّ بِالْيَمِينِ﴾ لحديث ابن عمر عند
 مسلم وغيره « أن النبي ﷺ قال لا يأكل أحدكم بشماله ولا يشرب بشماله فإن الشيطان
 يأكل بشماله ويشرب بشماله » قلت وعليه أهل العلم ﴿وَمِنْ حَاقِي الطَّعَامِ لَا مِنْ
 وَسْطِهِ﴾ لحديث ابن عباس، عند أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه « أن النبي
 ﷺ قال البركة تنزل في وسط الطعام فكلوا من حافتيه ولا تأكلوا من وسطه » وأخرجه
 أبو داود بلفظ « إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يأكل من أعلى الصفحة ولكن يأكل
 من أسفلها فإن البركة تنزل من أعلاها » ﴿وَمِمَّا يَلِيهِ﴾ لحديث عمر بن أبي سلمة في
 الصحيحين وغيرهما قال « كنت غلاماً في حجر النبي ﷺ وكانت يدي تطيش في
 الصفحة فقال لي يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك » ﴿وَيَلْقُ أَصَابَهُ
 وَالصَّحْفَةَ﴾ لحديث أنس عند مسلم وغيره « أن النبي ﷺ كان إذا طعم طعاماً لعق
 أصابعه الثلاث وقال إذا وقعت لقمة أحدكم فليعط عنها الأذى وليأكلها ولا يدعها

للشيطان وأمرنا أن نسلت ^(١) القصعة وقال انكم لاتدرون في أى طعامكم البركة «
وفي الصحيحين من حديث ابن عباس « أن النبي ﷺ قال اذا أكل أحدكم طعاما
فلا يمسح يده حتى يلعقها أو يلعقها « وأخرج مسلم من حديث جابر « أن النبي
ﷺ أمر بلعق الاصابع والصحفة وقال انكم لاتدرون في أى طعامكم البركة « قال
في الحجة البالغة وقد اتفق لنا أنه زارنا ذات يوم رجل من أصحابنا فقرر بنا اليه شيئا
فبينما يأكل اذ سقطت كسرة من يده وتدهدت في الارض فجعل يتبعها وجعلت
تتباعه عنه حتى تعجب الحاضرون بهض العجب وكابدوه في تتبعها بعض الجهد ثم
انه أخذها فأكلها فلما كان بعد أيام تخبط الشيطان انسانا وتكلم على لسانه فكان
فيما تكلم أنى مررت بفلان وهو يأكل فأعجبني ذلك الطعام فلم يطعمني منه شيئا
فحطفته من يده فنارعتني حتى أخذه مني وبيننا يأكل أهل بيتنا أصول الجزر اذ تدهده
بعضها فوثب اليه انسان فأخذه وأكله فأصابه وجع في صدره ومعدته ثم تخبطه الشيطان
فأخبر على لسانه انه كان أخذ ذلك المتدهده وقد قرع أسباعنا شيء كثير من هذا
النوع حتى علمنا أن هذه الاحاديث ليست من باب ارادة المجاز وإنما يريد به حقيقتها
فمن العلم الذي أعطاه الله نبيه ﷺ حال الملائكة والشياطين وانتشارهم في الارض
انتهى ^(٢) والحمد عند الفراع والدعاة ^(٣) لحديث أبي امامة عند البخاري وغيره « ان
النبي ﷺ كان اذا رفع مائدته قال الحمد لله كثير أطيبا مبارك فيه غير مكفي ولا ودع
ولامستغنى عنه ربنا « وأخرج احمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والنسائي والبخاري
في التاريخ من حديث أبي سعيد قال « كان النبي ﷺ اذا أكل وشرب قال الحمد
لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين « وأخرج احمد وابن ماجه والترمذي وحسنه
من حديث معاذ بن أنس قال « قال رسول الله ﷺ من أكل طعاما فقال الحمد لله
الذي أطعمني هذا ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة غفر له ما تقدم من ذنبه « وأخرج
أبو داود من حديث ابن عباس « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا
أكل أحدكم طعاما فليقل اللهم بارك لنا فيه واطعمنا خيرا منه وإذا سقى لبنا فليقل
اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه فإنه ليس شيء يجزى من الطعام والشراب إلا الابن «

(١) سلت القصعة من انريد اذا منعه

وأخرجه الترمذى بنحوه وحسنه. ولكن في اسناده على بن زيد بن جديان وفيه ضعف وقد رواه عن محمد بن حرملة قال أبو حاتم بصري لا أعرفه ﴿وَلَا يَأْكُلُ مُتَكِنًا﴾ لحديث أبي جحيفة عند البخارى وغيره قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أما أنا فلا آكل متكئاً » قلت لأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم بعث في العرب وعاداتهم أوسط العادات ولم يكونوا يتكلفون تكلف العجم والأخذ بها أحسن ولا أحسن لأصحاب الملة من أن يتبعوا سيرة امامها في كل تقير وقطير وما أكل رسول الله ﷺ على خوان ولا في سكرجة ولا خبز له مرقق ولا رأى شاة سميطاً بعينه قط وما رأى منخلاً كانوا يأكلون الشعير غير منخول •

كتاب الاشرية

﴿ كلُّ مسكرٍ حرامٌ ﴾ لما أخرجه مسلم وغيره من حديث ابن عمر « أن النبى ﷺ قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام » فيشمل ذلك جميع أنواع الخمر من الشجرتين وغيرهما فيتناوله قوله تعالى (إنما الخمر والميسر) الآية وفي لفظ لمسلم « كل مسكر خمر وكل خمر حرام » وفي الصحيحين من حديث عائشة قالت « سئل رسول الله ﷺ عن البتع وهو نبيذ العسل وكان أهل اليمن يشربونه فقال ﷺ كل شراب أسكر فهو حرام » وفيهما نحوه من حديث أبي موسى وفي الباب أحاديث قل في الحجة البالغة وقد استفاض عن النبى ﷺ وأصحابه أحاديث كثيرة من طرق لا تحصى وعبارات مختلفة فقال « الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب » وكذلك اتفق جميع الملل والنحل على قبحه بالمرء وليس الأمر كما يظنه من لا بصيرة له من أنه حسن بالنظر الى الحكمة العملية لما فيه من تقوية الطبيعة فان هذا الظن من باب اشتباه الحكمة الطبيعية بالحكمة العملية والحق أنهما متغايرتان وقد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء العنب والتمر والحنطة والشعير والعسل والخمر ما خامر العقل وقل لقد حرمت الخمر حين حرمت وما نجد خمر الأعناب إلا قايلاً وعامة خمرنا البسر والتمر وكسر وادنان الفضيخ حين نزلت وهو يقتضيه قوانين التشريع فانه لا معنى لمصوحيبة العنب وإنما المؤثر في

التحريم كونه مزيلا للعقل يدعو قليله الى كثيره فيجب به القول ولا يجوز لأحد اليوم أن يذهب الى تحليل ما اتخذ من غير العنب واستعمل أقل من حد الاسكار نعم كان ناس من الصحابة والتابعين لم يباغهم الحديث في أول الأمر فكانوا معذورين ولما استفاض الحديث وظهر الأمر كرابعة النهار صح حديث «ليشربن ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها» لم يبق عذر أعاذنا الله تعالى والمسلمين من ذلك انتهى وتام هذا البحث في مسك الختام فليرجع اليه ﴿وَمَا أُسْكِرَ كَثِيرُهُ قَلِيلُهُ حَرَامٌ﴾ لحديث عائشة عند أحمد وأبي داود والترمذي وحسنه وابن حبان والدارقطني وأعله بالوقوف قالت «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كل مسكر حرام وما أسكر الفرق^(١) منه فله الكف منه حرام» ورجاله رجال الصحيح إلا عمرو بن سالم الانصاري مولا هم المدني قال المنذري لم أر أحدا قال فيه كلاما وقال الحاكم هو معروف بكنيته يعني أبا عثمان وأخرج أحمد وابن ماجه والدارقطني وصححه من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال «ما أسكر كثيره قليله حرام» وأخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وقال ابن حجر رجاله ثقات من حديث جابر وأخرجه أيضا أحمد والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفي الباب أحاديث قال في المسوى وعليه الشافعي وأبو حنيفة إلا أن الشافعي يقول كل ما خمر العقل فهو خمر قليله وكثيره حرام يجب منه الحد سواء كان من عنب أو تمر أو عسل أو غير ذلك وسواء كان نيتا أو مطبوخا وفي مذهب أبي حنيفة النية من ماء العنب اذا اشتد هو الخمر والمسكر من فضيخ التمر حرام يحد منه دون سائر المسكرات انتهى ﴿وَيَجُوزُ الْإِنْتِبَازُ فِي جَمِيعِ الْآيَةِ﴾ لما أخرجه مسلم وغيره من حديث بريدة قال «قال رسول الله ﷺ كنت نهيتكم عن الأشربة الا في ظروف الادم^(٢) فاشربوا في كل وعاء غير أن لا تشربوا مسكرا وفي لفظ لمسلم أيضا وغيره نهيتكم عن الظروف وان ظر فلا يحل شيئا ولا يجرمه وكل مسكر حرام» وفي الباب أحاديث مصرحة بنسخ ما قد كان وقع منه ﷺ من النهي عن الانتباز في الدباء والنقير والمزفت والخنم ونحوها كما هو

(١) بفتح الراء واسكان الراء هو مائة وعشرون رطلا ويقال بفتح الراء وهو مكيال يسع تسعة عشر رطلا والاول هو الذي اعتمده صاحب اللسان وشرح الحديث (٢) الادم الجلد

مذكور في الأحاديث المروية في الصحيحين وغيرهما وذهب قوم الى بقاء الحظر فيها وبه قال مالك وأحمد **﴿وَلَا يَجُوزُ انْتِبَازُ جَنْسَيْنِ مُخْتَلِطَيْنِ﴾** لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « انه نهى أن ينبذ الخمر والزيت جميعاً ونهى أن ينبذ الرطب والبسر جميعاً » وفيهما من حديث أبي قتادة نحوه ولمسلم نحوه من حديث أبي سعيد وله أيضاً نحوه من حديث أبي هريرة وفي الباب أحاديث. ووجه النهي عن انتباز الخليطين أن الاسكار يسرع الى ذلك بسبب الخلط فيظن المنتبذ أنه لم يبلغ حد الاسكار وقد بلغه. قال النووي ومذهب الجمهور أن النهي في ذلك للتنزيه لا للتحريم وإنما يحرم اذا صار مسكراً ولا تخفى علامته وقال بعض المالكية هو للتحريم وقد ورد ما يدل على منع انتباز جنسين سواء كان مما ذكر في الأحاديث السابقة أم لا وهو ما أخرجه النسائي وأحمد من حديث أنس قال « نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يجمع بين شيئين فينبذا يبغي أحدهما على صاحبه » وزجال اسناده ثقات قال في المسوى اختلف أهل العلم فذهب جماعة الى تحريمه وإن لم يكن الشراب المتخذ منه مسكراً لظاهر الحديث وبه قال مالك وأحمد وقال الاكثرون هو حرام اذا كان مشتدأ ومسكراً اذ المعنى فيه الاسكار وإنما خص ذكره لأنه كان من عادتهم اتخاذ النبيذ المسكر بذلك وقال الليث إنما جاءت الكراهة أن ينبذا جميعاً لأن أحدهما يشد صاحبه **﴿وَيَحْرُمُ تَخْلِيلُ الْخَمْرِ﴾** لحديث أنس عند أحمد وأبي داود والترمذي وصححه « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن الخمر يتخذ خلا فقال لا » وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي من حديثه أيضاً « ان أيا طلحة سأل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن أيتام ورنوا خمرأ فقال أهرقها قال أفلا نجعلها خلا قال لا » وقد عزاه المنذرى في مختصر السنن الى مسلم وله حديث ثالث نحوه أخرجه الدارقطني. وأخرج أحمد من حديث أبي سعيد نحوه قال ابن القيم وفي الباب عن أبي الزبير وجابر وصح ذلك عن عمر بن الخطاب ولا نعلم له في الصحابة مخالفا ولم يزل أهل المدينة ينكرون ذلك قال الحاكم سمعت أبا الحسن علي بن عيسى الجبلى يقول سمعت محمد بن اسحق يقول سمعت قتيبة بن سعيد يقول قدمت المدينة أيام مالك فتقدمت الى قاض فقلت عندك خل خر فقال

سبعان الله في حرم رسول الله ﷺ قال ثم قدمت بعد موت مالك وقد كرت ذلك لهم فلم ينكر علي أحد وأما ما روى عن علي من اصطناعه الخمر وعن عائشة أنه لا بأس به فهو خل الخمر اذا تخللت بنفسها لا باتخاذها له . وفي الحجة البالغة سئل عن الخمر يتخذ خلا قال لا قيل إنما أصنعها للدواء فقال انه ليس بدواء ولكنه داء أقول لما كان الناس مولعين بالخمر وكانوا يتحيلون لها حيلة لم تتم المصلحة إلا بالتهوى عنها على كل حال لئلا يبقى عذر لأحد ولا حيلة انتهى ﴿ وَيَجُوزُ شُرْبُ الْعَصِيرِ وَالنَّبِيدِ قَبْلَ غَلِيَانِهِ ﴾
لحديث أبي هريرة عند أبي داود والنسائي وابن ماجه قال « علمت أن النبي ﷺ كان يصوم فتحنيت فطره بنبيذ صنعته في دباء ثم أتيت به فاذا هو ينش (١) فقال اضرب بهذا الحائط فان هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر » وأخرج أحمد عن ابن عمر في العصير قال اشربه ما لم يأخذه شيطانه قيل وفي كم يأخذه شيطانه قال في ثلاث وأخرج مسلم وغيره من حديث ابن عباس « انه كان ينقم للنبي ﷺ الزبيب فيشربه اليوم والغد وبعد الغد الى مساء الثالثة ثم يأمر به فيسقى الخادم أو يهراق » قال أبو داود ومعنى يسقى الخادم يبادر به الفساد ﴿ وَمِظْنَةُ ذَلِكَ مَزَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ لحديث ابن عباس المذكور وقد أخرج مسلم وغيره من حديث عائشة « انها كانت تنتبذ لرسول الله ﷺ غدوة فاذا كان من العشي فتعشي شرب على عشائه وان فضل شيء صبتة أو أفرغته ثم تنتبذ له بالليل فاذا أصبح تغدى فشرب على غدائه قالت تغسل السقاء غدوة وعشية » وهو لا ينافي حديث ابن عباس المتقدم أنه كان يشربه اليوم والغد وبعد الغد الى مساء الثالثة لأن الثلاث مشتملة على زيادة غير منافية والكل في الصحيح ﴿ وَآدَابُ الشُّرْبِ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثَةَ أَنْفَاسٍ ﴾ لحديث أنس في الصحيحين « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يتنفس في الاناء ثلاثاً » وفي لفظ لمسلم « أنه كان يتنفس في الشراب ثلاثاً ويقول انه أروى وأمرأ » والمراد أنه كان يتنفس بين كل شربتين في غير الاناء وأما التنفس في الاناء فمنهيه عنه لحديث أبي قتادة في الصحيحين وغيرهما « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

(١) قوله فتحنيت بالناء والحاء كما هو كذلك في أبي داود وغيره أي ترقبت وقت الفطار . وقوله ينش

قال اذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الاناء « وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى أن يتنفس في الاناء أو ينفخ فيه « وأخرج أحمد والترمذي وصححه من حديث أبي سعيد « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن النفخ في الشراب فقال الرجل القذاة أراها في الشراب فقال أرقها فقال أنى لا أروى من نفس واحد قال فابن القدح اذاً عن فيك « قلت وعلى هذا أهل العلم والنهى عن التنفس فيه من أجل ما يخاف أن يبرز شيء من ريقه أو مخاطه فيقع في الماء وقد تكون الذكوة من بعض من يشرب متغيرة فتتعلق الرائحة بالماء لرقته ولطفه ثم أنه من فعل الدواب اذا كرعت في الأواني كرعت ثم تنفست فيها ثم عادت فشربت فيكون الاحسن في الأدب أن يتنفس بعد ابانة الاناء عن فمه والنفخ فيه يكون لاحد معنيين فان كان من حرارة الشراب فليصبر حتى يبرد وان كان من أجل قذى فليعطه باصبع أو خلال وان تعذر فليرقها كما جاء في الحديث ﴿ وَبَالِغِينَ ﴾ لما تقدم في آداب الأكل ﴿ وَمِنْ قُعُودٍ ﴾ لأن الشرب قاعداً من الهيئات الفاضلة وأقرب لجوهر النفس والرأى وأن تصرف الطبيعة الماء في محله لحديث أبي سعيد عند مسلم وغيره « أن النبي ﷺ نهى عن الشرب قائماً « وأخرج مسلم أيضاً من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله ﷺ لا يشرب أحدكم قائماً فمن نسي فليستق « ولا يعارض هذا حديث ابن عباس في الصحيحين « أن النبي ﷺ شرب من ماء زمزم قائماً « ولا ما أخرجه البخارى وغيره من حديث على « أنه شرب وهو قائم ثم قال ان ناساً يكرهون الشرب قائماً وأن رسول الله ﷺ صنع مثل ما صنعت « ولا ما أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه من حديث ابن عمر قال « كنا نأكل على عهد رسول الله ﷺ ونحن نمشى ونشرب ونحن قيام « لأنه يمكن الجمع بأن الكراهة للتنزيه وان كان قوله « فمن نسي فليستق « يشعر بعدم الجواز في حق من قصد مخالفة السنة على أن فعله ﷺ لا يمارض القول الخاص بالأمة ويخصص القول الشامل له والأمة فيكون الفعل خاصاً به كما تقرر في الأصول قلت وعليه أكثر أهل العلم رأوا نهى النبي ﷺ عن الشرب

قائماً نهى أدب وارفاق ليكون تناوله على سكون وطمانينة فيكون أبعد من أن يكون منه فساد في المعدة كالكباد وغيره ﴿ وَتَقْدِيمُ الْأَيْمَنِ فَلَا يَمْنُ ﴾ لحديث أنس في الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ أتى بلبن قد شيب بماء وعن يمينه أعرابي وعن يساره أبو بكر فشرب ثم أعطى الأعرابي وقال الأيمن فلا يمين « وفيهما من حديث سهل بن سعد « أن النبي ﷺ أتى بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره الأشياخ فقال للغلام أنأذن لي أن أعطي هؤلاء فقال الغلام والله يارسل الله لا أوتر بنصيب منك أحداً فله أي وضعه رسول الله ﷺ في يده « قال في الحجة البالغة أراد بذلك قطع المنازعة فإنه لو كانت السنة تقديم الأيمن لفضل ربما لم يكن الفضل مسلماً بينهم وربما يجدون في أنفسهم من تقديم غيرهم حاجة اهـ ﴿ وَكَيكونُ السَّاقِ آخِرَهُمْ شَرْباً ﴾ لحديث أبي قتادة عند ابن ماجه وأبي داود والترمذي وصححه وقال المنذري رجال اسناده ثقات عن النبي ﷺ قال « ساقى القوم آخرهم شرباً » وقد أخرجه أيضاً مسلم بلفظ « قلت لا أشرب حتى يشرب رسول الله ﷺ فقال ان الساقى آخرهم شرباً » ﴿ وَيُسَمَّى فِي أَوَّلِهِ وَيَحْمَدُ فِي آخِرِهِ ﴾ لحديث ابن عباس عند الترمذي قال « قال رسول الله ﷺ لا تشربوا نفساً واحداً كشراب البعير ولكن اشربوا منى وثلاث وسموا الله اذا أنتم شربتم واحمدوا الله اذا أنتم رفتهم » وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والنسائي والبخاري في التاريخ من حديث أبي سعيد قال « كان النبي ﷺ اذا أكل وشرب قال الحمد لله الذي أطعنا وسقانا وجعلنا مسلمين » ﴿ وَيُكْرَهُ التَّنَفُّسُ فِي السَّقَاءِ وَالتَّفْخُ فِيهِ ﴾ وقد تقدمت أدلة ذلك في الشرب ثلاثة أنفاس ﴿ وَالشَّرْبُ مِنْ قَهْرٍ ﴾ لأنه اذا ثنى فم القربة فشرب منه فلن الماء يتدفق وينصب في حلة دفعة وهو يورث الكباد ويضر بالمعدة ولا يتميز عنده في دفع الماء وانصبابه القذاة ونحوها ودليله حديث أبي سعيد في الصحيحين قال « نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن اختناث الاسقية أن يشرب من أفواهها » وفي رواية لها « واختناثها أن يقلب رأسها ثم يشرب منه » وفي البخاري من حديث أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ نهى أن يشرب من في السقاء » وزاد أحمد « قال أيوب فأنبت أن رجلاً شرب من في

السقاء فخرجت حية « وزاد في الحجة البالغة » فسُخِلَتْ في جوفه « وفي البخاري وغيره من حديث ابن عباس قال « نهى رسول الله ﷺ عن الشرب من في السقاء » وهذا لا يعارضه ما رواه ابن ماجه والترمذي وصححه من حديث كبشة قالت « دخل على رسول الله ﷺ فشرب من في قربة معلقة قائماً فقامت الى فيها فقطعت » وأخرج أحمد وابن شاهين والترمذي في الشائل والطبراني والطحاوي من حديث أم سلمة نحوه وأخرج أبو داود والترمذي من حديث عبد الله بن بسر نحوه أيضاً لأن فعله ﷺ قد يكون لبيان الجواز فتحمل أحاديث النهي على الكراهة لا على التحريم . وقد يكون ما فعله ﷺ لعذر فتحمل أحاديث النهي على عدم العذر . وقد حزم ابن حزم بالتحريم وروى عن أحمد أن أحاديث النهي ناسخة ~~بها~~ وإذا وقعت النجاسة في شيء من المائعات لم يحل شربه وإن كان جامداً ألقيت وما حوله ~~بها~~ الحديث ميمونة عند البخاري وغيره « أن النبي ﷺ سئل عن فأرة وقعت في سمن فمات فقال ألقوها وما حوله واكلوا سمنكم » وأخرج أبو داود في لفظ لهما من هذا الحديث « أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن الفأرة تقع في السمن فقال ان كان جامداً فآلقوها وما حوله وان كان مائعا فلا تقربوه » وصححه ابن حبان وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي من حديث أبي هريرة قال « سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن فأرة وقعت في سمن فمات فقال ان كان جامداً فآلقوها وما حوله ثم كلاً ما بقى وان كان مائعا فلا تقربوه » وقد أخرجه أيضاً النسائي وحكم غير الفأرة مما هو مثلها في النجاسة والاستقذار حكما اذا وقع في سمن أو نحوه قلت وعليه أهل العلم ومعناه عندهم اذا كان جامداً فإن كان مائعا تنجس كله فلا يجوز أكله بالاتفاق وجوز أبو حنيفة بيعه ولم يجوزه الشافعي ~~« ويجرم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة »~~ الحديث حذيفة في الصحيحين وغيرهما قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة » وفيهما أيضاً من حديث أم سلمة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان الذي يشرب في اناء الفضة انما يجر جر في بطنه نار جهنم » ولفظ مسلم « ان الذي يأكل أو يشرب في اناء الذهب والفضة » وأخرج

مسلم من حديث البراء بن عازب قال « نهانا رسول الله ﷺ عن الشرب في الفضة فانه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة » وأخرج أحمد وابن ماجه من حديث عائشة نحو حديث أم سلمة قلت لجره صوت وقوع الماء في الجوف وعليه أهل العلم في حكمها الذهب ورخص الشافعي في تضبيب الاناء بقليل من الفضة عند الحاجة لحديث أنس ان قدح النبي ﷺ انكسر فأتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة » قال الشيخ محي الدين بن ابراهيم النعاس في تنبيه الغافلين ومنها استعمال أواني الذهب والفضة للرجال والنساء في الأكل والشرب والادهان والاكتحال ونحو ذلك وكذا قال الشيخ شمس الدين ابن القيم وغيره. ولا فرق بين أن تكون الآنية كبيرة كالصحن والزبدية ونحوهما أو صغيرة كالمكحلة والميل والابرة ونحوها وكما يحرم استعمال أواني الذهب والفضة يحرم اتخاذها لغير استعمال على الرجال والنساء ويحرم على الصائغ عملها ومن قدم اليه طعام في آنية ذهب أو فضة ولم يستطع الا زكار فطريقه أن يأخذ الطعام من الآنية ويضعه في وعاء آخر أو على الخبز أو في يده الشمال ثم يأكل منه لان ذلك ليس بأكل فيها وكذلك اذا أراد الاكتحال من كحل في مكحلة فضة أفرغ منه في شيء ثم اكتحل منه والله تعالى أعلم اه أقول استعمال الذهب والفضة في غير الأكل والشرب فيها لم يرد ما يدل على المنع منه ولم يثبت إلا المنع من الأكل والشرب فيها فقط ومن زعم تحريم غيرهما لم يقبل إلا بدليل لأن الأصل الحل فلا ينقل عنه إلا بناقل وأما التحلي بهما فلم يرد ما يمنع من ذلك إلا في الذهب وأما الفضة فلم يرد شيء بل قال ﷺ عليكم بالفضة قالعوا بها كيف شئتم (١) هذا خلاصة ما ينبغي القول به في الاستعمال والتحلي ولما تن رحمه الله تعالى ابحات جليظة المقدار راجحة الاظهار في ذلك فلتراجع *



(١) الحديث رواه ابو داود في سننه في باب ما جاء في الذهب للنساء عن ابي هريرة مطولا وهذا هو منه

كتاب اللباس

﴿ سَتْرُ الْعَوْرَةِ وَاجِبٌ فِي الْمَلَأِ وَالْخَلَاءِ ﴾ لحديث حكيم بن حزام عن أبيه عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه والحاكم وصححه قال « قلت يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر فقال احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قلت فإذا كان القوم بعضهم في بعض قال ان استطعت أن لا يراها أحد فلا يرينها فقلت فإذا كان أحدنا خالياً قال فالله تبارك وتعالى أحق أن يستحيا منه » وقد اختلف أهل العلم في حد العورة وكذلك اختلفت الأدلة وقد استوفاهما الماتن في شرح المنتقى ﴿ وَلَا يَلْبَسُ الرَّجُلُ الْخَالِصَ مِنَ الْحَرِيرِ ﴾ لحديث عمر في الصحيحين وغيرهما قال سمعت النبي ﷺ يقول « لا تلبسوا الحرير فإنه من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » وفيهما نحوه من حديث أنس وفيهما وغيرهما من حديث ابن عمر « أنه رأى عمر حلة من استبرق تباع فأتى بها النبي ﷺ فقال يا رسول الله ابتع هذه فتجعل بها للعبد والوفود فقال رسول الله ﷺ إنما هذه لباس من لا خلاق له » وأخرج أحمد والنسائي والترمذي وصححه من حديث أبي موسى « أن النبي ﷺ قال أحل الذهب والحرير للأناث من أمتي وحرم على ذكورها » وفي اسناده سعيد بن أبي هند عن أبي موسى قال أبوحاتم انه لم يلقه وقد صححه أيضاً ابن حزم وروى من حديث علي عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان قال « أخذ النبي ﷺ حريراً فجعله في يمينه وأخذ ذهباً فجعله في شماله ثم قال ان هذين حرام على ذكور أمتي » زاد ابن ماجه « حل لأئمتهم » وهو حديث حسن . وأخرج البيهقي باسناد حسن نحوه . وأخرج البزار من حديث عمر بن جرير البجلي (١) نحوه

(١) هنا خطأ غريب فان عبارة نيل الأوطار نصها: (وعن عمرو بن دينار في الباب عند البزار والطبراني وفيه عمرو بن جرير البجلي قال البزار اين الحديث) وهذا هو الواب لأنه ليس في الصحابة من اسمه عمر بن جرير البجلي . بل عمرو بن جرير ابوسعيد البجلي يروى عن اسمعيل ابن أبي خالد كذا أبو حاتم وقال الدارقطني متروك الحديث وله ترجمة في لسان الميزان ج ٤ ص ٢٥٨ وقيس بن ابي حازم الذي اعل به الشارح الحديث اعتباطاً بما يعنى جليل ثقة امام روى له الشيخان وغيرهما

أيضاً وفي اسناده قيس بن أبي حازم وفي الباب أحاديث : وقد ذكر المهدي في البحر أنه مجمع على تحريم الحرير للرجال وقال فيه انه خالف في ذلك ابن علية . وانعقد الاجماع بعده على التحريم . وقال القاضي عياض انه حكى عن قوم اباحتهم . وقال أبو داود انه لبس الحرير عشرون نفساً من الصحابة وقد اختلف أهل العلم في الحرير المشوب بغيره واستدل المانعون من لبسه بما ورد من منعه صلى الله عليه وسلم للبس حلة السبراء كما في الصحيحين من حديث علي ولكنه قد وقع الخلاف في تفسير حلة السبراء ما هي فقيل انها ذات الخطوط وقيل المختلفة الألوان وهذان التفسيران لا يدلان على مطلوب من استدل بذلك على المنع من لبس المشوب على أنه قد قيل انه الحرير المحض واستدل من لم يقبل بتحريم المشوب بل حرم الخالص فقط بمثل حديث ابن عباس عند أحمد وأبي داود قال « إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصمت من قز » وفي اسناده خفيف بن عبد الرحمن وفيه ضعف والمصمت بضم الميم الاولى وفتح الثانية المخففة وهو الذي جميعه حرير لا يخالطه قطن ولا غيره وهذا البحث طويل الذيل أقول مسألة تحريم مشوب الحرير من المارك التي تحتل البسط . قال الماتن في حاشية الشفاء وقد طالت المراجعة فيها بيني وبين شيخى المجتهد المطلق السيد عبد القادر بن أحمد الكوكباني رحمه الله أيام قراءتي عليه فكان جميع ما حرره وحررته نحو سبع رسائل وقد خلصت ما ظهر لى في المسألة في شرح المنتقى باختصار فليرجع اليه . قلت وحاصله ترجيح التحريم كما قررته في هداية السائل الى أدلة المسائل فليراجع . قال في المسوى الحلة السبراء التي فيها خطوط كالسيور وهي برود من الحرير أو النال فيها الحرير والقسي ثياب مضلعة من الحرير أي منقوشة بصورة الضلاع وأشباهه قيل نسبة الى قس قرية بساحل البحر وقيل الى القز بازاي فأبدل من الزاي السين وعلى هذا أهل العلم أن الحرير حرام على الرجال دون النساء ويرخص في موضع أصبع أو أصبعين أو ثلاث أو أربع من اعلام الحرير ويرخص بعضهم في لبسه لأجل الحكمة والقمل اهـ . وفي حديث علي عند مالك « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس القسي » وعليه أهل العلم وفي الأنوار يجوز لبس الكتان والقطن والصوف والخزوان كانت نفيسة ﴿ إذا كان فوق أربع أصابع ﴾ لحديث عمر في الصحيحين

وغيرهما « أن رسول الله ﷺ نهى عن لبوس الحرير الا هكذا ورفع لنا رسول الله ﷺ يديه الوسطى والسبابة وضمهما » وفي لفظ لمسلم وغيره « نهى عن لبس الحرير الا موضع اصبعين أو ثلاثة أو أربعة » قال في الحجة البالغة لأنه ليس من باب اللباس وربما تقع الحاجة الى ذلك ونهى عن لبس الحرير والديباج والقسي والمياتر والارجوان اهـ.

﴿ إِلَّا لِلنِّدَاوِي ﴾ لحديث أنس في الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ رخص لعبد الرحمن بن عوف والوزير في لبس الحرير لحكة كانت بهما » قال في الحجة البالغة لانه لم يقصد حينئذ به الارفاء وإنما قصد به الاستشفاء ﴿ وَلَا يَفْتَرِشُهُ ﴾ أي الحرير لحديث حذيفة عند البخاري قال « نهانا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان نشرب في آنية الذهب والفضة وأن نأكل فيها وعن لبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه وقال هو لهم في الدنيا ولنا في الآخرة » وفي معنى ذلك أحاديث وهذا نص في محل النزاع . وأما الاسترواح بالقياس علي جواز اقتراش ما فيه تصاوير فقياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار . قال ابن القيم ولو لم يأت هذا النص لكان النهي عن لبسه متناولا لا قتراشه كما هو متناول للالتحاف به وذلك لبس لغة وشرعاً كما قال أنس « قمت الى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس » ولو لم يأت اللفظ العام المتناول لا قتراشه بالنهي لكان القياس المحض موجباً لتحريمه إما قياس المثل أو قياس الأولى فقد دل على تحريم الاقتراش النص الخاص واللفظ العام والقياس الصحيح ولا يجوز رد ذلك كما بالمشابهة من قوله تعالى (خلق لكم ما في الارض جميعاً) ومن القياس على ما إذا كان الحرير بطانة الفراش دون ظهارته فان الحكم في ذلك التحريم على أصح القولين والفرق على القول الآخر مباشرة الحرير وعدمها كحشو الفراش فان صح الفرق بطل القياس وان بطل الفرق منع الحكم وقد تمسك بعموم النهي عن اقتراش الحرير طائفة من الفقهاء فحرموه على الرجال والنساء وهذه طريقة الخراسانيين من أصحاب الشافعي وقابلهم من أباحه بنوعين والصواب التفصيل وان من أبيح له لبسه أبيح له اقتراشه ومن حرم عليه حرم عليه وهذا قول الاكثرين وهي طريقة العراقيين من الشافعية اهـ وفي تنبيه الغافلين الجلوس على الحرير والالتحاق به حرام على الرجال وصحيح الرافعي تحريم اقتراشه على النساء وخالفه النووي في

ذلك وحكى ابن الرفعة عن بعض العلماء انه لا ينعقد النكاح بحضور الجالس على الحرير واستبعد. وحكم القزفي التحريم حكم الحرير على الأصح اذا كان على صبي غير بالغ ثوب حرير قال الغزالي الصحيح أن ذلك منكر يجب نزعه عنه ان كان مميزاً بعموم قوله ﷺ « هذان حرمان على ذكور أمتي » وكما يجب منع الصبي عن شرب الخمر لكونه مكلفاً ولكن لكونه يأنس به فاذا بلغ عسر عليه الصبر عنه كذلك شهوة التزين بالحرير وأما الصبي الذي لا يميزه فيضف يعني التحريم في حقه ولا تخلو عن احتمال والعلم فيه عند الله تعالى هذا كلام الغزالي ووضح النووي الجواز مطلقاً والله تعالى أعلم اهـ وروي عن ابن عباس وأُس أنه يجوز اقتراش الحرير واليه ذهب الحنفية واستدل لهم بأن اقتراش الحرير اهانة وليس هذا مما يستدل به على المسائل الشرعية على فرض عدم المعارض فكيف وقد عارضه الدليل الصحيح الصريح ﴿ وَلَا الْمَصْبُوغَ بِالْمَصْفَرِ ﴾ لحديث عبدالله بن عمرو عند مسلم وغيره قال « رأى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ثوبين مصفرين فقال ان هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها » وأخرج مسلم وغيره أيضاً من حديث علي قال نهاني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن التخم بالذهب وعن لباس القسي وعن القراءة في الركوع والسجود وعن لباس المصفر » وفي الباب أحاديث والمصفر يصبغ الثوب صبغاً أحمر على هيئة مخصوصة فلا يعارضه ما ورد في لبس مطلق الأحمر كما في الصحيحين من حديث البراء قال « كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مربوعاً بعيداً ما بين المنكبين له شعر يبلغ شحمة أذنيه رأته في حلة حمراء لم أر شيئاً قط أحسن منه » وفي الباب أحاديث يجمع بينها بأن المنوع منه هو الأحمر الذي صبغ بالمصفر والمباح هو الأحمر الذي لم يصبغ به ﴿ وَلَا ثَوْبَ شُرْقٍ ﴾ لحديث ابن عمر « من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة » أخرجه أحمد وأبوداود والنسائي وابن ماجه ورجال اسناده ثقات والمراد به الثوب الذي يشهر لابس به بين الناس ويلحق بالثوب غيره من الملبوس ونحوه مما يشهر به اللابس له لوجود العلة ﴿ وَلَا مَا يَخْتَصُّ بِالنِّسَاءِ وَلَا الْعَكْسَ ﴾ لحديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود والنسائي « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن الرجل يلبس لبس المرأة والمرأة تلبس لبس الرجل »

وفي صحيح البخاري وغيره من حديث ابن عباس قال « لعن رسول الله ﷺ المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء » وفي الباب أحاديث **﴿وَيَجْرُمُ عَلَى الرَّجَالِ التَّحَلِّيُّ بِالذَّهَبِ لَا بِغَيْرِهِ﴾** لما تقدم من الأحاديث الواردة في تحريم الذهب وهو لا يكون إلا حلية إذ لا يمكن لبسه وأما ما يخلط في بعض الثياب بالحرير أو غيره فهو فضة لا ذهب وإن سماه الناس ذهباً ومن الأدلة على ذلك ما ورد في المنع من خاتم الذهب وما ورد فيمن حلّى جيباً له ولو بنخر بصيصه (١) وقد جمع الماتن رسالة مستقلة في تحريم التحلي بقليل الذهب وكثيره وجمع أيضاً رسالة مستقلة في تحلي النساء بالذهب وهل يجوز ذلك أم لا فليرجع اليهما. قال المجد في القاموس جربصيصه أى شيء من الحلّى ونحوه في تاج اللغات وفي نهاية الحديث الجربصيصه الهنة التي تترأى في الرمل لما بصيص كأنها عين جرادة قال في الحجة البالغة ومن تلك الرؤس الحلّى المترفة وهنا أصلان أحدهما أن الذهب هو الذي يفاخر به المعجم ويفضى جريان الرسم بالتحلي به إلى الاكثار من طلب الدنيا دون الفضة ولذلك شدد النبي ﷺ في الذهب وقال « ولكن عليكم بالفضة فالمبوا بها » والثاني أن النساء أحوج إلى التزين ليرغب فيهن أزواجهن ولذلك جرت عادة العرب والمعجم جميعاً بأن يكون تزوينهن أكثر من تزوينهم فوجب أن يرخص لهن أكثر مما يرخص لهن ولذلك قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « أحل الذهب والحرير للأنث من أمتي وحرم على ذكورها » وقال ﷺ في خاتم ذهب في يد رجل « يعمد أحدكم إلى جمر من نار فيجعله في يده » ورخص عليه السلام في خاتم الفضة لاسياً لدى سلطان وقال « ولا تتمه مثقالاً » ونهى النساء عن غير المقطع من الذهب وهو ما كان قطعة واحدة كبيرة قال « من أحب أن يحلق حبيبته حلقة من نار فيحلقه من ذهب » وذكر على هذا الأسلوب الطوق والسوار وكذا جاء التصريح بقلادة من ذهب وسلسلة من ذهب وبين المعنى في هذا الحكم حيث قل

(١) الجربصيصه بفتح الغاء المعجمة واسكان الراء وفتح الباء وصا دين مهمتين بينهما ياء مثناة هي الهنة تترأى في الرمل أي بصيص كأنها عين جرادة. والمراد هنا الشيء الخفيف من الحلّى وقع في الأصل بالجيم بدل الغاء وهو خطأ

«أما أنه ليس متكن امرأة تحلى ذهباً نظيره إلا عذبت به» وكان لأُم سلمة أوضاع من ذهب والظاهر أنها كانت قطعة وقال ﷺ «أحل الذهب للأناث» معناه الحل في الجملة هذا ما يوجب مفهوم هذه الأحاديث ولم أجد لها معارضا ومذهب الفقهاء في ذلك معلوم ومشهور وهو التحليل مطلقا بلا فرق بين المقطم وغيره والله تعالى أعلم بحقيقة الحال أقول وأما التخنم فقد أخرج أبو داود من حديث عمر والنسائي من حديث أنس «أن النبي ﷺ كان يتخنم في يساره» وأخرج أبو داود والنسائي من حديث علي والترمذي والنسائي أيضا من حديث أبي رافع «أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يتخنم في يمينه» فالكل جائز بدون كراهة ولم يرد النهي إلا عن التخنم في السبابة والوسطى كما أخرجه مسلم وأهل السنن من حديث علي بلفظ «نهاني أن أجعل الخاتم في هذه أوفى التي تليها وأشار إلى السبابة» •

كتاب الاضحية

«تُشَرَّعُ لِأَهْلِ كُلِّ بَيْتٍ» لحديث أبي أيوب الانصاري قال «كان الرجل في عهد رسول الله ﷺ يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته» أخرجه ابن ماجه والترمذي وصححه وأخرج نحوه ابن ماجه من حديث أبي شريجة باسناد صحيح . وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث مخنف (١) بن سليم أنه سمع النبي ﷺ يقول «يأبىها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية» وفي اسناده أبو رملة واسمه عامر قال الخطابي مجهول وقد اختلف في وجوب الاضحية فذهب الجمهور الى أنها سنة غير واجبة وبه قال مالك وقال لأحب لأحد ممن قوى على ثمنها أن يتركها وعليه الشافعي وذهب ربيعة والاوزاعي وأبو حنيفة والليث وبعض المالكية الى أنها واجبة على الميسر وحكى عن مالك والنخعي وتمسك القائلون بالوجوب بمثل حديث «على كل أهل بيت أضحية» المتقدم وبمثل حديث أبي هريرة عند أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم وقال ابن حجر في الفتح رجاله ثقات لكن اختلف في رفعه

(١) بكسر الميم واسكان الغاء المعجمة وفتح النون، ووقع في الأصل بالحاء المهملة وهو خطأ

ووقفه والموقوف أشبه بالصواب قاله الطحاوي وغيره قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا » ومن أدلة الموجبين قوله تعالى (فصل لربك وانحر) والأمر للجوب وقد قيل إن المراد تخصيص الرب بالنحر لا للأصنام ومن ذلك حديث جندب بن سفيان البجلي في الصحيحين وغيرهما قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كان ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى ومن لم يكن ذبح حتى صلينا . فليذبح باسم الله » ومن حديث جابر نحوه وجعل الجمهور حديث « انه صلى الله تعالى عليه وسلم ضحى عن لم يضح من أمته بكبش » كافي حديث جابر عند أحمد وأبي داود والترمذي وأخرج نحوه أحمد والطبراني والبخاري من حديث أبي رافع بإسناد حسن قرينة صارفة لما يفيد أدلة الموجبين ولا يخفى انه يمكن الجمع بأنه ضحى عن غير الواجدين من أمته كما يفيد قوله « من لم يضح من أمته » مع قوله « على كل أهل بيت أضحية » وأما مثل حديث « امرت بالأضحية ولم يكتب عليكم » ونحوه فلا تقوم بذلك الحجة لأن في إسانيدها من رمى بالكذب ومن هو ضعيف بمرة ﴿ وَأَقْلَبُهَا شَاةً ﴾ لما تقدم وقال المحلى البعير والبقرة تجزى عن سبعة والشاة تجزى عن الواحد وإن كان له أهل بيت حصلت بجميعهم وكذا يقال في كل واحد من السبعة بمعنى المشتركين في البدنة والبقرة فالتضحية سنة كفاية لكل أهل بيت وسنة عين لمن ليس له بيت وعند الحنفية الشاة لا تجزى إلا عن واحد والبقرة والبدنة لا تجزئان إلا عن سبعة سبعة ولم يفرقوا بين أهل البيت وغيره وتأويل الحديث عندهم ان الاضحية لا تنجب الا على غنى ولم يكن الغنى في ذلك الزمان غالبا الا صاحب البيت ونسبت الى أهل بيته على معنى أنهم يساعدونه في التضحية ويأكلون لحما وينتفعون بها ويصح اشتراك سبعة في بدنة أو بقرة وإن كانوا أهل بيوت شتى وهو قول العلماء وقاسوا الاضحية على الهدى ولاضحية عن الجنين وهو قول العلماء ﴿ وَوَقْتُهَا بَعْدَ صَلَاةِ حَيْدِ النَّحْرِ ﴾ لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « من كان ذبح قبل ان يصلي فليذبح مكانها أخرى ومن لم يكن ذبح حتى صلينا فليذبح باسم الله » وهو في الصحيحين كما تقدم قريبا وفي الصحيحين من حديث انس عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال « من كان ذبح قبل الصلاة

فليمد « قال ابن القيم ولاقول لأحد مع رسول الله ﷺ سأله أبو بردة بن نيار عن شاة ذبحها يوم العيد فقال « أقبل الصلاة قال نعم قال تلك شاة لحم » الحديث قال وهو صحيح صريح في أن الذبح قبل الصلاة لا يجزي سواء دخل وقتها أو لم يدخل وهذا الذي ندين الله به قطعاً ولايجوز غيره اهـ . وفي الباب أحاديث وفيها التصریح بأن المعبر صلاة الامام ويمتد « إلى آخر أيام التشريق » لحديث جبير بن مطعم عن النبي ﷺ قال « كل أيام التشريق ذبح » أخرجه أحمد وابن حبان في صحيحه والبيهقي وله طرق يقوي بعضها بعضاً وقد روى أيضاً من حديث جابر وغيره وقد روى ذلك عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم والخلاف في المسألة معروف وفي الموطأ عن ابن عمر الأضحى يومان بعد يوم الأضحى ومثل ذلك عن علي بن أبي طالب وعليه الحنفية ومذهب الشافعية انه يمتد وقته الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق لحديث الحاكم الدال على ذلك « وأفضلها » أي الضحايا « أسمئها » لحديث أبي رافع « أن النبي ﷺ كان اذا ضحى اشترى كبشين سمينين » الحديث وهو عند أحمد وغيره بأسناد حسن . وأخرج البخاري من حديث أبي أمامة بن سهل قال « كنا نسمن الاضحية بالمدينة وكان المسلمون يسمنون » أقول الحق ان أفضل الاضحية الكبش الاقرن كما ورد الحديث بذلك عن عبادة بن الصامت عند أبي داود وابن ماجه والبيهقي مرفوعاً بلفظ « خير الاضحية الكبش الاقرن » وأخرجه أيضاً الترمذي وأخرجه أيضاً ابن ماجه والبيهقي من حديث أبي أمامة وفي اسناده عفير بن معدان وهو ضعيف والاضحية هي غير الهدي وقد ورد النهي فيها فوجب تقديمه على القياس وحديث الكبش الاقرن نص في محل النزاع فان كان خاصاً بالفحل فظاهر وان كان شاملاً له والخصي فلا فضلية لا تختص بالخصي وتضحية النبي ﷺ بالخصي لا تستلزم أن يكون أفضل من غيره بل غاية ما هناك أن الخصي يجزي « ولا يجزيء ما دون الذراع من الضأن » لحديث جابر عند مسلم وغيره قال « قال رسول الله ﷺ لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن » وأخرج أحمد والترمذي من حديث أبي هريرة قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول نعم أو نعت الاضحية الذراع

من الضأن « وأخرج أحمد وابن ماجه والبيهقي والطبراني من حديث أم بلال بنت هلال عن أبيها « أن رسول الله ﷺ قال يجوز الجذع من الضأن ضحية » وفي الصحيحين من حديث عقبة بن عامر قال « قسم رسول الله ﷺ أصحابا بين أصحابه فصارت لعقبة جذعة فقلت يا رسول الله أصابني جذع فقال ضح به « وقد ذهب الى أنه يجزىء الجذع من الضأن الجمهور ومن زعم أن الشاة لا تجزىء إلا عن واحد أو عن ثلاثة فقط أو زعم أن غيرها أفضل منها فعليه الدليل ولا يفيدنا ما ورد في الهدي فذلك باب آخر ﴿ وَ ﴾ لا يجزىء دون ﴿ الثَّانِي ﴾ مِنَ الْمَعَزِ ﴿ وَهُوَ مَا اسْتَكْمَلَ سَتَيْنِ وَطَمَنَ فِي الثَّالِثَةِ لِحَدِيثِ أَبِي بَرْدَةَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا « أَنَّهُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ عِنْدِي دَاجِنًا جَذَعَةً مِنَ الْمَعَزِ فَقَالَ أَذْبَحُهَا وَلَا تَصْلِحْ لغيرِكَ » وَأَمَّا مَا رَوَى فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ حَدِيثِ عَقْبَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ ضَحَايَا فَبَقِيَ عَتُودٌ فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ ضَحَّ بِهِ أَنْتَ « وَالْعَتُودُ مَنْ وَلَدَ الْمَرْءُ مَا آتَى عَلَيْهِ حَوْلٌ . فَقَدْ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَنَّهُ قَالَ « أَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَنَمًا أَقْسَمُهَا ضَحَايَا بَيْنَ أَصْحَابِي فَبَقِيَ عَتُودٌ مِنْهَا فَقَالَ ضَحَّ بِهِ أَنْتَ وَلَا رِخْصَةَ لِأَحَدٍ فِيهِ بَعْدَكَ « وَقَدْ حَكِيَ النَّوَوِيُّ الْإِتِّفَاقَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجْزَىءُ الْجَذَعُ مِنَ الْمَعَزِ قُلْتَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجْزَىءُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْمَعَزِ دُونَ الثَّانِي وَالْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ يَجْزَىءُ عِنْدَهُمْ وَلَا يَجْزَىءُ مَقْطُوعَةُ الْأُذُنِ إِلَّا أَنْ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ إِنْ كَانَ الْمَقْطُوعُ أَقْلَ مِنْ النِّصْفِ فَيَجُوزُ ﴿ وَلَا الْأَعْوَرُ وَالْمَرِيضُ وَالْأَعْرَجُ وَالْأَعْجَفُ (١) وَأَعْضَبُ الْقَرْنِ وَالْأُذُنِ (٢) ﴾ لِحَدِيثِ الْبَرَاءِ عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَهْلِ السُّنَنِ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ قَالَ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَضَاحِيِّ الْعَوْرَاءُ الْبَيْنُ عَوْرُهَا وَالْمَرِيضَةُ الْبَيْنُ مَرَضُهَا وَالْعَرَجَاءُ الْبَيْنُ ضَلْعُهَا (٣) وَالْكَسِيرُ الَّتِي لَا تَنْقِي (٤) أَيْ الَّتِي لَا مَنَعَ لَهَا

(١) الأعجف الهزيل . وشاة عجفاء هزيلة . وجيع الأعجف عجاف على غير قياس

(٢) هو ما ذهب نصف قرنه أو أذنه (٣) الضالم يفتح الضاد واللام اليل والاعوجاج

(٤) الكسير فعيل بمعنى مفعول . وفي الأصل الكسيرة بالهاء وهـ وخطأ . هي المنكسرة الرجل التي لا تقدر على المشي . ومعنى لا تنقي بضم التاء واسكان النون وكسر القاف . أنها لا تنقي . بكسر النون واسكان القاف . لها والنقي الملح

وقد وقع في رواية العجفاء بدل الكسيرة وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي من حديث علي قال « نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن نضحي بأعضب القرن والأذن » قال قتادة الأعضب النصف فأكثر من ذلك وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم والبخاري في تاريخه (١) قال « إنما نهى رسول الله ﷺ عن المصفرة والمستأصلة والبخقاء والمشيمة والكسيرة فالمصفرة التي تستأصل أذننها حتى يبدو صماخها والمستأصلة التي ذهب قرننها من أصله والبخقاء التي تبخر عينها (٢) والمشيمة التي لا تتبع النعم عجبنا وضعفنا والكسيرة التي لا تنقي » وهذا التفسير هو أصل الرواية وفي الباب أحاديث وأما مسلوقة الالية فأخرج أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث أبي سعيد قال « اشتريت كبشا أضحي به فعدا الذئب فأخذ الالية فسألت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ضح به » وفي اسناده جابر الجعفي وهو ضعيف جداً ﴿ وَيَتَصَدَّقُ مِنْهَا وَيَأْكُلُ وَيَدَّخِرُ ﴾ لحديث عائشة « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كلوا وادخروا وتصدقوا » وهو في الصحيحين وفي الباب أحاديث ﴿ وَالذَّبْحُ فِي الْمَصْلَى أَفْضَلُ ﴾ اظهرا لشعائر الدين لحديث ابن عمر عند البخاري عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « انه كان يذبح وينحر بالمصلى » ﴿ وَلَا يَأْخُذُ مَنْ لَهُ أَضْحِيَّةٌ مِنْ شَعْرِهِ وَظَفَرِهِ بَعْدَ دُخُولِ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يُضْحِيَ ﴾ لحديث أم سلمة عند مسلم وغيره « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد احدكم أن يضحي فليمسك من شعره وأظفاره » وفي لفظ لمسلم وغيره أيضاً « من كان له ذبح يذبحه فاذا أهل هلال ذي الحجة فلا يأخذ من شعره وأظفاره حتى يضحي » وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب سعيد بن المسيب وربيعة وأحمد واسحق وداود وبعض اصحاب الشافعي الى أنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى يضحي في وقت الاضحية وقال الشافعي وأصحابه وهو مكروه كراهة تنزيه وحكى المهدى في البحر عن الشافعي وغيره ان ترك الحلق والتقصير لمن أراد التضحية مستحب وقال أبو حنيفة لا يكره *

(١) يعني من حديث عتبة ابن عبد السلمي.

(٢) قوله عينها قال في القاموس البخر محركه اقبح الموز وأكثره غمضا او ان لا يلتقي شعر عينه على جذقه بخق كفرح ونصر والعين البخقاء والبأخقة والبخيق والبغينة الموزاء اه المراد منه

﴿ بَابُ الْوَلِيَّةِ ﴾

﴿ رَحِمَهُ مَشْرُوعَةً ﴾ لحديث أنس في الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ قال لعبد الرحمن بن عوف أولم ولو بشاة » وقد أولم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على نسائه فأولم على صفة بئر وسويق كما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان من حديث أنس . وأخرج مسلم وغيره من حديثه « أنه جعل وليتها التمر والأقط والسنن » وهو في الصحيحين بنحو هذا وفيه التصريح بأنه ما كان فيها من خبز ولا لحم . وفي الصحيحين أيضاً « أن النبي ﷺ ما أولم على شيء من نسائه ما أولم على زينب أولم بشاة » وقد قال بوجوب وليمة العرس مالك وقيل ان المشهور عنه أنها مندوبة . وروى الوجوب عن أحمد وبعض الشافعية وأهل الظاهر وهو الحق ولم يأت في الأحاديث ما يشعر بصرف الأمر بالولية عن المعنى الحقيقي وأما كونها بشاة فأكثر فيمكن أن يكون فعله ﷺ صارفاً للوجوب على فرض عدم الاختصاص به ويمكن أن يكون الأمر بالشاة فافوقها مقيداً بالتمكن من ذلك فيكون واجبا مع التمكن وذهب الجمهور الى أنها سنة غير واجبة ﴿ وَتَجِبُ الْجَلْبَةِ إِلَيْهَا ﴾ لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما « شر الطعام طمام الولية يدعى لها الاعتناء ويترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله » وفيهما من حديث ابن عمر « أن النبي ﷺ قال أجيبوا هذه الدعوة إذا دعيت لها » وفي لفظ لها من حديثه « إذا دعى أحدكم الى الولية فليأتها » وفي آخر مسلم وغيره من حديثه « من دعى فلم يجب فقد عصى الله ورسوله » وفي مسلم وغيره من حديث جابر قال « قال رسول الله ﷺ إذا دعى أحدكم الى طعام فليجب فإن شاء طعم وإن شاء ترك » وفي لفظ من حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره « إذا دعى أحدكم فليجب فإن كان صائماً فليصل وإن كان مفطراً فليطعم » وقد نقل ابن عبد البر والقاضي عياض والنووي الاتفاق على وجوب الاجابة الى وليمة العرس . قال في الفتح وفيه نظر نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين وتضمن عليه مالك وعن بعض الشافعية والحنابلة انها مستحبة . وحكي في البحر عن الشافعي

أن الإجابة إلى وليمة العرس مستحبة كغيرها والأدلة المذكورة تدل على الوجوب لا سيما بعد التصريح بأن من لم يجب فقد عصي الله ورسوله . أقول أحاديث الأمر بإجابة دعوة الوليمة معناها حقيقة الوجوب مقيدة بعدم المانع من منكر أو مباهاة أو حضور الأغنياء فقط أو نحو ذلك ولم يأت ما يدل على صرف تلك الأوامر عن معناها الحقيقي ووقع الخلاف في إجابة دعوة غير العرس هل يجب أم لا فمن قال بالوجوب استدل بالرواية المطلقة المذكورة ومن قال بعدم الوجوب قال المطلقة محمولة على المقيدة . وقد أوضح الماتن ما هو الحق في شرح المنتقى . قال البغوي من كان له عذرا وكان الطريق بعيداً يلحقه المشقة فلا بأس أن يتخلف . وفي الأنوار من شروط وجوب الإجابة إلى الوليمة أن يعم عشيرته أو جيرانه أو أهل حرفته أغنياءهم وفقراءهم فإن خص الأغنياء فلا يجب ولو دعا أهل حرفته وهم أغنياء لزمته الإجابة قال في المسوى في كونه شرطاً لوجوب الإجابة نظر لأن معنى كلام أبي هريرة أثبات الشرية لهذا الطعام بوجه من الوجوه وأثبت المصيبة لمن لم يأتها وذلك حادق بأن يكون تخصيص الأغنياء مكروهاً للداعي ولا يكون مانعاً لتأكيد الإجابة ﴿ وَيُقَدَّمُ

السَّابِقُ ثُمَّ الْأَقْرَبُ بَاباً ﴾ لحديث حميد بن عبد الرحمن الحميري عن رجل من الصحابة « أن النبي ﷺ قال إذا اجتمع الداعيان فأجب أقربهما باباً فإن أقربهما باباً أقربهما جواراً وإن سبق أحدهما فأجب الذي سبق » أخرجه أحمد وأبوداود وفي إسناده زيد بن عبد الرحمن الدالاني وقد وثقه أبو حاتم وضعفه ابن حبان . وأخرج البخاري وغيره من حديث عائشة « أنها سألت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقالت إن لي جارين قالى أيهما أهدي فقال إلى أقربهما منك باباً » فهذا يشعر باعتبار القرب في الباب ﴿ وَلَا يَجُوزُ حُضُورُهَا إِذَا اشْتَمَلَتْ عَلَى مَعْصِيَةٍ ﴾ لحديث علي بن أبي حمزة عن رجل من أصحابه قال « صنعت طعاماً فدعوت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فجاء فرأى في البيت تصاوير فرجع » وأخرج أبوداود والنسائي والحاكم من حديث ابن عمر قال « نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن مطعمين من الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر وأن يأكل وهو منبسط على بطنه » وفي إسناده انقطاع وقد ورد النهي عن القعود على المائدة التي

تدار عليها الخ من حديث عمر عند أحمد بإسناد ضعيف ومن حديث جابر عند الترمذى وحسنه . وأخرجه أيضاً أحمد والنسائى والترمذى والحاكم من حديثه مرفوعاً وفى الباب غير ذلك ويؤيده أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن ذلك « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه » وهو فى الصحيحين وغيرهما .

﴿ فصل ﴾ والعقيدة مستحبة ﴿ يدل على مشروعتها حديث سلمان بن عامر الضبي عند البخارى وغيره قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع الغلام عقيدة فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى » وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذى والحاكم وعبد الحق من حديث الحسن عن سيرة قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كل غلام رهينة بعقيقته يذبح عنه يوم سابعه ويسمى فيه ويخلق رأسه » وقد قيل ان الحسن لم يسمع من سيرة الا هذا الحديث . وأخرج أحمد وأبوداود والنسائى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن العقيدة فقال لا أحب العقوق وكأنه كره الاسم فقالوا يارسول الله إنما نسألك عن أحدنا يولد له قال من أحب منكم أن ينسك عن ولده فليفعل عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة » فكان هذا الحديث دليلاً على أن الأحاديث الواردة فى رهن الغلام بعقيقته ليست على الوجوب بل للاستحباب فقط ولو كان واجباً لم يكن مفروضاً الى الإرادة ولما قال لمن أحب أن ينسك والاولى فى تفسير قوله « مرهن بعقيقته » أن العقيدة لما كانت لازمة شبهت باعتبار لزومها للمولود بالرهن باعتبار لزومه وقيل ان معنى كونه مرهوناً بعقيقته انه لا يسمى ولا يخلق شعره الا بعد ذبحها وبه صرح صاحب المشارق والنهاية . وقال أحمد بن حنبل ان منناه اذا مات وهو طفل ولم يعق عنه لم يشفع لأبويه قلت العقيدة سنة عند أكثر أهل العلم إلا عند أبى حنيفة فإنه قال ليست بسنة ﴿ وهى شاتان عن الذكر وشاة عن الأنثى ﴾ وبذلك قال الشافى لحديث عمرو بن شعيب المذكور ولحديث عائشة عند أحمد والترمذى وابن

حبان والبيهقي وصححه الترمذي قالت « قال رسول الله ﷺ عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة » وأخرج نحوه أحمد والنسائي والترمذي والحاكم والدارقطني وصححه الترمذي من حديث أم كرز الكعبية والمراد بقوله « مكافأتان » المستويتان أو المتقاربتان ولا يعارض هذه الأحاديث ما أخرجه أبو داود والنسائي وصححه عبد الحق وابن دقيق العيد من حديث ابن عباس « أن رسول الله ﷺ عق عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً » لأن الأحاديث المتقدمة متضمنة للزيادة وهي أيضاً خطاب مع الأمة فلا يعارضها فعله ﷺ كما تقرر في الأصول والزيادة مقبولة اذا كانت غير منافية فلا يكون الفاعل للعقيقة متسنناً الا اذا ذبح عن الذكر شاتين لا شاة واحدة وقد وقع الاجماع على أن العقيقة عن الانثى شاة . وأما الذكر فذهب الجمهور الى أن العقيقة عنه شاتان وقال مالك شاة . وقال الحلبي يحصل أصل السنة في عقيقة الذكر بشاة وكمال السنة شاتان . وقال الشافعي العقيقة في الكل والتصديق كالأضحية ويسن طبخها ولا يكسر عظمها هـ . أقول ليس على شيء مما ذكره من عدم الكسر والفصل من المفاصل وجمع العظام ودفنها وغير ذلك دليل من كتاب ولا سنة ولا من عقل بل هذه الامور خيالات شبيهة بما يقع من النساء ونحوهن من العوام مما لا يعود على فاعله بنفع دنيوي ولا ديني ﴿ يَوْمَ سَابِعِ الْمَوْلُودِ ﴾ لحديث سمرة المتقسم ولأنه لا بد من فصل بين الولادة والعقيقة فإن أهله مشغولون باصلاح الولادة والولد في أول الامر فلا يكلفون حينئذ بما يضاعف شغلهم وأيضاً فرب انسان لا يجد شاة الا بسعى فلو سن كونها في أول يوم لضاق الامر عليهم والسبعة أيام مدة صالحة للفصل المعتد به غير الكثير ﴿ وَفِيهِ يُسَمَّى ﴾ وأحب الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن كما في الحديث لانها أشهر الاسماء ولا يطلقان على غيره تعالى بخلاف غيرهما وأنت تستطيع أن تعلم من هذا سر استحباب تسمية المولود بمحمد وأحمد فإن طوائف الناس أولعوا بتسمية أولادهم بأسماء أسلافهم المعظمين عندهم وكان يكون ذلك تنويهاً بالدين وبمنزلة الاقرار بأنه من أهله وأصدق الاسماء همام وحارث وأخناها ملك الأملاك ﴿ وَيُحَلَّقُ رَأْسُهُ ﴾ واماطة الاذى للتشبيه بالحاج وقد أذن رسول الله ﷺ في أذن الحسن بن علي حين ولده فاطمة بالصلاة والسر

فيه أن الاذان من شعائر الاسلام وأعلام الدين المحمدي ومن خاصية الاذان أن الشيطان يفر منه والشيطان يؤذي الولد في أول نشأته حتى ورد في الحديث أن استهلاله لذلك ﴿وَيَتَصَدَّقُ بِوَزْنِهِ ذَهَباً أَوْ فِضَّةً﴾ لا أمره ﷺ لفاطمة الزهراء عليها السلام أن تحلق شعر رأس الحسن وتتصدق بوزنه من الورق أخرجه أحمد والبيهقي وفي اسناده ابن عقيل وفيه مقال . ويشهد له ما أخرجه مالك وأبوداود في المراسيل والبيهقي من حديث جعفر بن محمد زاد البيهقي عن أبيه عن جده « أن فاطمة وزنت شعر الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم فتصدقت بوزنه فضة » وأخرج الترمذي والحاكم من حديث علي قال « حق رسول الله ﷺ عن الحسن شاة وقال يافاطمة احلقتي رأسه وتصدق بوزنه شعره فضة فوزناه فكان وزنه درهماً أو بعض درهم » وأخرج الطبراني في الاوسط عن ابن عباس قال « سبعة من السنة في الصبي يوم السابع يسمى ويختن ويماط عنه الاذن ويشقب أذنه ويمق عنه ويحلق رأسه ويلطخ بدم عقيقته ويتصدق بوزنه ذهباً أو فضة » وفي اسناده رواد بن الجراح وهو ضعيف وبقية رجاله ثقات . وفي لفظه ما ينكر وهو ثقب الاذن والتلطيخ بدم العقيقة وقد أخرج أبوداود والنسائي باسناد صحيح من حديث بريدة الاسلمى قال « كنا في الجاهلية اذا ولد لاحدنا غلام ذبح شاة ولطخ رأسه بدمها فلما جاء الله بالاسلام كنا ندبح شاة ونحلق رأسه ونلطيحه بزعفران » وقد أخرج نحوه ابن حبان وابن السكن وصحاحه من حديث عائشة وقد ذهب الظاهرية والحسن البصري الى وجوب العقيقة وذهب الجمهور الى أنها سنة وذهب أبو حنيفة الى أنها ليست فرضاً ولا سنة وقيل انها عنده تطوع •

كتاب الطب

وحقيقته التمسك بطبائع الأدوية الخيوانية والنباتية أو المعدنية والتصرف في الاخلاط تمصاً وزيادتها والقواعد المليية تصحيحها اذ ليس فيه شائبة شرك ولا فساد في الدين والدنيا بل فيه نفع كثير وجمع لشمائل الناس ﴿يَجُوزُ التَّدَاوِي﴾ لما أخرجه مسلم وغيره

من حديث جابر «ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لكل داء دواء فإذا أصيب دواء الداء برىء باذن الله» وأخرج البخاري وغيره من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال «ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاء» وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه أيضاً ابن خزيمة والحاكم من حديث أسامة «قالت الاعراب يا رسول الله ألا نتداوي قال نعم عباد الله تداووا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء إلا داء واحداً قالوا يا رسول الله وما هو قال الهرم» وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث أبي خزيمة قال «قلت يا رسول الله أرأيت رقي نسترقها ودواء نتداوي به وتقاة نتقيها هل ترد من قدر الله شيئاً قال هي من قدر الله» قلت وعلى هذا اتفق المسلمون لا يرون به بأساً ﴿والتفويض أفضل لمن يقدر على الصبر﴾ لحديث ابن عباس، في الصحيحين وغيرهما «ان النبي ﷺ أتته امرأة سوداء فقالت اني أصرع واني انكشف قاذع الله لي قال ان شئت صبرت ولك الجنة وان شئت دعوت الله أن يعافيك قالت أصبر» وفي الصحيحين أيضاً من حديثه «ان النبي ﷺ قال يدخل الجنة من أمي سبعون ألفاً بغير حساب هم الذين لا يسترقون ولا يتطيرون ولا يكتبون وعلى ربهم يتوكلون» ولا يخالف هذا ما تقدم من الأمر بالتداوي فالجمع ممكن بأن التفويض أفضل مع الاقتدار على الصبر كما يفيد قوله «ان شئت صبرت» وأما مع عدم الصبر على المرض وصدور الحرج والحرد وضيق الصدر من المرض فالتداوي أفضل لأن فضيلة التفويض قد ذهبت بعدم الصبر (١) ﴿ويحرم بالمحرّمات﴾ لحديث أبي هريرة «ان النبي ﷺ نهى عن الدواء الخبيث» أخرجه مسلم وغيره وأخرج أبو داود من حديث أبي الدرداء قال «قال رسول الله ﷺ ان الله أنزل الداء والدواء

(١) خالف الشارح ما سار عليه في كتابه من أوله وهو ابقاء العام على عمومته وان الامر للوجوب الا ان دل دليل على صفة عنه وهذا هو الحق عند الأصوليين والمحدثين والفقهاء وجمع بين احاديث الامر بالتداوي وبين الاحاديث الاخرى بجمع غير منطبق على القواعد الصحيحة . والحق أن التداوي واجب وتركه حرام لورود الامر به صريحاً في غير ما حديث وان الكي بالنار وهو نوع منه جائز وتركه افضل للاحاديث الاخرى الدالة على الترغيب في تركه . واما الرق والدعاء فليسا من انواع الدواء فمن فعلهما على طريقتي الشرعي فحسن ومن تركهما فهو افضل له وبذلك يظهر ان لا تمارض بين الاحاديث اصلاً والله اعلم

وجعل لكل داء دواء فتداؤوا ولا تداؤوا بحرام » وفي اسناده اسمعيل بن عياش وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم النهي عن التداوي بالخمر كما في صحيح مسلم وغيره وفي البخاري عن ابن مسعود انه قال « ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم » وقد ذهب الى تحريم التداوي بالأدوية النجسة والمحرمة الجمهور ولا يعارض هذا اذنه صلى الله عليه وسلم بالتداوي بأبوال الابل كما في الصحيح لأنهم لم تكن نجسة ولا محرمة ولو سلمنا تحريمها لكان الجمع ممكنا بيناء المام على الخاص . قال في المسوي اختلف أهل العلم في التداوي بالشيء النجس فأباح كثير منهم التداوي به إلا الخمر لأن النبي صلى الله عليه وسلم أباح للزهط العربيين شرب أبوال الابل وأما الخمر فقال « انها ليست بدواء ولكنها داء » وقال بعضهم لا يجوز التداوي بالنجس لنهي صلى الله عليه وسلم عن الدواء الخبيث والمراد به خبث النجاسة وقال آخرون المراد به الخبيث من جهة الطعم والسم اهـ . وفي الحجمة البالغة الا المداواة بالخمر اذ الخمر ضراوة لا تنقطع والمداواة بالخبيث أى السم بما أمكن العلاج بغيره فانه ربما يفضى الى القتل والمداواة بالكي ما أمكن بغيره لأن الحرق بالنار أحد الأسباب التي تنفر منها الملائكة اهـ . وقد استوفيت الكلام على هذه المسألة في كتابي دليل الطالب الى أرجح المطالب **﴿ وَيُكْرَهُ الْأَكْثَوَاءُ ﴾** لحديث ابن عباس عند البخاري وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الشفاء في ثلاثة في شرطة محجم أو شربة عسل أو كية بنار وانهى أمتي عن الكي » وفي لفظ « وما أحب أن أكتوى » واخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه من حديث عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الكي فاكثونا فما أفلحنا ولا أتبعنا » وقد ورد ما يدل على أن النهي عن الكي للتنزيه لا للتحريم كما في حديث جابر عند مسلم وغيره « ان النبي صلى الله عليه وسلم كوى سعد بن معاذ في أكله مرتين » واخرج الترمذي وحسنه من حديث ألس « ان النبي صلى الله عليه وسلم كوى سعد بن زرارة من الشوكة » ووجه الكراهة أن في ذلك تعذيبا بالنار ولا يجوز أن يعذب بالنار إلا رب النار وقد قيل ان وجه الكراهة غير ذلك وقد جمع بين الأحاديث بمجموعات غير ما ذكرنا **﴿ وَلَا بَأْسَ بِالْحَجَامَةِ ﴾** لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان كان في شيء من أدويتكم خير ففي شرطة محجم أو شربة عسل أو دعة نار توافق

الداء وما أحب أن أكتوي» وقد تقدم حديث ابن عباس مثله وقد ثبت من حديث أنس عند الترمذي وأبي داود بإسناد صحيح قال «كان النبي ﷺ يحتجم في الأخدعين والكاهل» (١) وكان يحتجم لسبع عشرة وتسع عشرة وأحدى وعشرين» وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من احتجم لسبع عشرة وتسع عشرة وأحدى وعشرين كان شفاء من كل داء» ولا بأس بإسناده وفي الباب أحاديث متضمنة لذكر الأيام التي ينبغي فيها الحجامة وليس المراد هنا إلا الاستدلال على جوازها قلت وعلى هذا عمل المسلمين ﴿وَلَا بِأَسْ﴾ بالرقية ﴿وَحَقِيقَتُهَا تَمْسُكُ بِكَلِمَاتٍ لَهَا تَحَقُّقٌ فِي الْمَثَالِ وَأَثَرٌ وَالْقَوَاعِدُ الْمَلِيَّةُ لَا تَدْفَعُهَا مَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا شَرِكٌ لِأَسْيَا إِذَا كَانَ مِنَ الْقُرْآنِ أَوِ السُّنَّةِ أَوْ مَا يُشَبِّهُهَا مِنَ التَّضَرُّعَاتِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَكُلُّ حَدِيثٍ فِيهِ نَهْيٌ عَنِ الرِّقَى وَالتَّمَامِ وَالتَّوَلُّةِ (٢) فَحُمُولٌ عَلَى مَا فِيهِ شَرِكٌ أَوْ انْهَمَاكَ فِي التَّسْبِيبِ بِحَيْثُ يَغْفُلُ عَنِ الْبَارِي جَلَّ شَأْنُهُ. وَفِي الْمَسْئُورِ اخْتَلَفَتْ الْأَحَادِيثُ فِي الْأَسْتِرْقَاءِ وَوَجْهُ الْجَمْعِ أَنْ تَحْمَلَ عَلَى الْأَحْوَالِ الْمُتَغَايِرَةِ فَلَمْ يَنْهَى مِنَ الرِّقَى مَا كَانَ فِيهِ شَرِكٌ أَوْ كَانَ يَذْكُرُ فِيهِ مُرَدَّةَ الشَّيَاطِينِ أَوْ مَا كَانَ مِنْهَا بِغَيْرِ لِسَانِ الْعَرَبِ وَلَا يَدْرِي مَا هُوَ وَلَعَلَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ سِحْرٌ أَوْ كُفْرٌ وَأَمَّا مَا كَانَ بِالْقُرْآنِ وَبِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى فَانْهَى عَنْهُ فَالْمَنْهَى مِنَ الرِّقَى مُسْتَحَبٌّ ثُمَّ لِلرَّقِيَّةِ أَنْوَاعٌ بَعْضُهَا مَأْثُورٌ عَنِ السَّلَفِ فَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ لَا تَرَى بِأَسًا أَنْ يَمُودَ فِي الْمَاءِ أَيْ يَقْرَأَ التَّعْوِذَ وَيَنْفُثَ فِي الْمَاءِ ثُمَّ يَمَسُّ بِهِ الْمَرِيضَ وَقَالَ مُجَاهِدٌ لَا بِأَسَ أَنْ يَكْتُبَ الْقُرْآنَ وَيَغْسِلَهُ وَيَسْقِيهِ الْمَرِيضَ. وَأَمْرُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَجُلًا أَنْ يَكْتُبَ لِمَرْأَةٍ تَعْسِرُ عَلَيْهَا الْوَلَادَةُ آيَتَيْنِ مِنَ الْقُرْآنِ وَكَلِمَاتٍ ثُمَّ يَغْسِلُ وَيُسْقِي وَسُئِلَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنِ الصَّحْفِ الصَّغِيرِ يَكْتُبُ فِيهِ الْقُرْآنَ تَعْلُقُ عَلَى النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ فَقَالَ لَا بِأَسَ بِذَلِكَ إِذَا جُمِلَ فِي كَبَرٍ مِنْ وَرَقٍ أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْأَدِيمِ أَوْ يَخْرُزُ عَلَيْهِ وَقَدْ رَوَى النَّفْثُ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ ﴿بِمَا يَجُوزُ مِنَ الْعَيْنِ وَغَيْرِهَا﴾ ﴿لِحَدِيثِ أَنَسٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ قَالَ «رَخِصَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ فِي الرَّقِيَّةِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحَمَةِ (٣) وَالنَّمْلَةِ» وَالْمُرَادُ بِالْحَمَةِ السَّمُ مِنْ ذَوَاتِ السُّمُومِ وَبِالنَّمْلَةِ

(١) الأخدعان عرقان في جانب العنق والكاهل ما بين الكتفين

(٢) التولة بكسر التاء المتناهة وفتح الواو ما يجب المرأة إلى زوجها من السحر وغيره

(٣) بضم الحاء وفتح الميم الخففة

القروح تخرج من الجنب . وأخرج مسلم وغيره من حديث عوف بن مالك قال « كنا نرقى في الجاهلية قتلنا يارسول الله كيف ترى في ذلك فقال اعرضوا على رقاكم لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك » وفي صحيح مسلم من حديث جابر قال « نهى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الرقى فجاء آل عمرو بن حزم الى رسول الله ﷺ فقالوا يارسول الله انه كانت عندنا رقيه نرقى بها من المقرب وانك نهيت عن الرقى قال فعرضوها عليه فقال ما أرى بأساً فمن استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه » وفي الصحيحين من حديث عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ اذا مرض أحد من أهله نفث عليه بالمعوذات فلما مرض مرضه الذي مات فيه جعلت أنفث عليه وأمسحه بيد نفسه لأنها أعظم بركة من يدي » وما ورد من الأدلة الدالة على النهي عن الرقى وانها من الشرك فهي محمولة على الرقية بما لا يجوز كالتى تكون بأسماء الشياطين والطواغيت ونحو ذلك وكذلك يحمل على هذا ما ورد في حديث المغيرة بن شعبة عند أحمد وابن ماجه وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم عن النبي ﷺ انه قال « من اکتوى أو استرقى فقد برىء من التوكل » وقد ورد في الصحيحين من حديث عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ يأمرنى أن أسترقى من العين » وأخرج أحمد والنسائي والترمذى وصححه من حديث أسماء بنت عميس « أنها قالت يارسول الله انه بنى جعفر تصيبهم العين أفنسترقى لهم قال نعم فلو كان شيء سابق القدر سبقته العين » وأخرج نحوه مسلم وغيره من حديث ابن عباس وفي الباب أحاديث وفيها ذكر الاستغسال من العين أى غسل وجه المائن وبدنه ومرقيه وركنيه وأطراف رجله وداخل ازاره في قدح ثم يصب الماء على من أصيب بالعين على رأسه وظهره من خلفه أخرج ذلك أحمد ومالك في الموطأ والنسائي وصححه ابن حبان. قال الزهرى يؤتى الرجل المائن بقدح فيدخل كفه فيه فيمضمض ثم يمجعه في القدح ثم يغسل وجهه في القدح ثم يدخل يده اليسرى فيصب على كفه اليمنى في القدح ثم يدخل يده اليمنى فيصب على يده اليسرى ثم يدخل يده اليسرى فيصب على مرقه الايمن ثم يدخل يده اليمنى فيصب على مرقه الايسر ثم يدخل يده اليسرى فيصب على قدمه اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصب على قدمه اليسرى ثم يدخل يده اليسرى فيصب على

ركبة اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصوب على ركبة اليسرى ثم يدخل داخلته ازاره ولا يوضع القدح في الأرض ثم يصب على رأس الرجل الذي أصيب بالعين من خلفه صبة واحدة *

كتاب الوكالة

هي أن يكون أحدهما يعقد العقود لصاحبه ﴿يَجُوزُ لِجَائِزِ التَّصَرُّفِ أَنْ يُؤْكَلَ غَيْرُهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ مَا لَمْ يَنْعَمْ مِنْهُ مَا يَنْعَى﴾ لانه قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم التوكيل في قضاء الدين كما في حديث أبي رافع «أنه أمره صلى الله عليه وسلم أن يقضى الرجل بكرة» وقد تقدم وثبت عنه صلى الله عليه وسلم التوكيل في استيفاء الحقة كما في حديث «واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها» وهو في الصحيح وسيأتي وثبت عنه التوكيل في القيام على بدنه وتقسيم جلالها وجلودها وهو في الصحيح. وثبت عنه صلى الله عليه وسلم التوكيل في حفظ زكاة رمضان كما في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة. وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه أعطى عقبة بن عامر غنما يقسمها بين أصحابه وقد تقدم في الضحايا. وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه وكل أبارافع ورجلا من الالصار فزوجاه ميمونة وقد تقدم. وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لجابر «إذا أتيت وكيلى فخذ منه خمسة عشر وسقا» كما أخرجه أبو داود والدارقطني وفي الباب أحاديث كثيرة فيها ما يفيد جواز الوكالة فلا يخرج عن ذلك إلا ما منع منه مانع وذلك كالتوكيل في شيء لا يجوز للموكل أن يفعله ويجوز للموكل كتوكيل المسلم للذمي في بيع الحر أو الخنزير أو نحو ذلك فإن ذلك لا يجوز ولا يكون محلا للثمن لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم «ان الله إذا حرم شيئا حرم ثمنه» وقد تقدم وقد ورد في الكتاب العزيز ما يدل على جواز التوكيل كقوله تعالى (فابعثوا أحدم بورقكم هذه) وقوله (اجعلنى على خزائن الأرض) وقد أورد البخاري في الوكالة ستة وعشرين حديثا ستة معلقة والباقية موصولة وقد قام الإجماع على مشروعيتها ﴿وَإِذَا بَاعَ الْوَكِيلُ بِزِيَادَةٍ عَلَى مَا رَسَمَهُ مُوَكَّلُهُ كَانَتْ الزِّيَادَةُ لِلْمُوَكَّلِ﴾ لما ثبت في صحيح البخاري وغيره من حديث عروة البارقي «أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه

ديناراً ليشتري به له شاة فاشترى له به شاتين فباع احدهما بدينار وجاء بدينار وشاة فدعا له بالبركة في بيعه فكان لو اشترى التراب لربح فيه » وأخرج الترمذي من حديث حكيم بن حزام « أن النبي ﷺ بعثه ليشتري له أضحية بدينار » فذكر نحو حديث عروة البارقي وفي اسناده انقطاع لأنه من رواية حبيب بن أبي ثابت عن حكيم ولم يسمع منه وأخرج أبو داود من حديث أبي حصين عن شيخ من أهل المدينة عن حكيم نحو ذلك وفيه هذا الشيخ المذكور وقد ذهب إلى ما ذكرنا الجمهور وقال الشافعي في الجديد وأصحابه إن العقد باطل أي عقد البيع الواقع من الوكيل في مثل الصورة المذكورة لأنه لم يأمره الموكل بذلك وإذا خالفه إلى ما هو أنفع أو إلى غيره ورَضِيَ بِهِ صَحَّ ۞ لكون الرضا مناطاً مسوغاً لذلك وبحوزة له وإذا لم يرض لم يلزمه ما وقع من الوكيل مخالفاً لما رسمه له لعدم المنطوق المعتبر وقد ثبت في البخاري وغيره من حديث معن بن يزيد قال « كان أبي خرج بدنانير يتصدق بها فوضعها عند رجل في المسجد فجئت فأخذتها فأبنته بها فقال والله ما ليالك أردت بها نخاصمه إلى النبي ﷺ فقال لك مانويت يا يزيد والك يا معن ما أخذت » وأمل هذه الصدقة صدقة تطوع لا صدقة فرض فقد وقع الاجماع على أنها لا تجزئ في الولد ۞

كتاب الضمان

﴿ يَجِبُ عَلَى مَنْ ضَمِنَ عَلَى حَيٍّ أَوْ مَيِّتٍ تَسْلِيمَ مَالٍ أَنْ يَغْرَمَهُ عِنْدَ الطَّلَبِ ۞ ﴾ لما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي من حديث أبي أمامة « أنه ﷺ قال الزعيم غارم (١) » وفي اسناده اسمعيل بن عياش ولكنه ثقة في الشاميين وقد رواه هنا عن شامي وهو شرحبيل بن مسلم فلم يصب ابن حزم في تضعيف الحديث باسمعيل بن عياش وقد أخرجه النسائي من طريقين أحدهما من طريق أبي عامر

(١) الزعيم الكليل والغارم الضامن

الوصابي (١) والاخري من طريق حاتم بن حريث كلاهما عن أبي امامة وقد صححه ابن حبان من طريق حاتم هذه وحاتم قد وثقه الدارمي وقد أخرج الحديث ابن ماجه والطبراني من طريق سعيد بن أبي سعيد عن أنس وأخرجه ابن عدي من حديث ابن عباس وضعفه بإسماعيل بن زياد السكوني ورواه أبو موسى المديني في الصحابة من طريق سويد بن جبلة قال الدار قطن لا تصح له صحبة وحديثه مرسل قال وبمضمون يقول له صحبة ورواه الخطيب في التلخيص من طريق ابن كريمة عن عبد الله بن حبان (٢) الليثي عن رجل عن آخر منهم وأخرج البخاري وغيره من حديث سلمة ابن الأكواع « أن النبي ﷺ امتنع من الصلاة على من عليه الدين فقال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصلى عليه » وأخرج هذه القصة الترمذي من حديث أبي قتادة وصححه وأخرجها أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان والدار قطن والحاكم من حديث جابر وفي لفظ من حديث جابر هذا أن النبي ﷺ قال لأبي قتادة « قد أوفى الله حق الغريم وبريء منه الميت قال نعم فصلى عليه فلما قضاها قال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الآن بردت عليه جلده » أخرج ذلك أحمد وأبو داود والنسائي والدار قطن وصححه ابن حبان والحاكم ﴿ وَيُرْجَمُ عَلَى الْمَضْمُونِ عَنْهُ إِنْ كَانَ مَأْمُورًا مِنْ جِهَتِهِ ﴾ لكون الدين عليه والأمر منه للضمين بالضمانة كالأمر له بالتسليم فيرجع عليه لذلك ﴿ وَمَنْ ضَمِنَ بِإِحْضَارِ شَخْصٍ وَجَبَ عَلَيْهِ إِحْضَارُهُ وَإِلَّا غَرِمَ مَا عَلَيْهِ ﴾ له يوم قوله ﷺ « الزعيم غارم » والخلاف في الضمانة معروف وهذا خلاصة ما ورد به الشرع *

(١) هو أبو عامر لقمان بن عامر الوصابي الحمصي. ووقع في الأصل « عامر الوصالي » وهو خطأ من وجهين في الاسم والنسبة و« الوصابي » بفتح الواو وتشديد الصاد المهملة وآخره باء نسبة إلى « وصاب » بطن من حمير كذا ضبطه الذهبي في المشتبه والسماعاني في الانساب والزبيدي في شرح القاموس وضبطه ابن حجر في التقريب بتخفيف الصاد وهو خطأ

(٢) حبان هنا في الأصل بالياء الموحدة وفي تلخيص الحبير ص ٢٥٠ بالياء المثناة ولم أجده ترجمته ولم اصل إلى تصحيح اسمه



كتاب الصلح

﴿هُوَ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ لقوله تعالى (لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس) ﴿إِلَّا صَلَاحًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا﴾ الحديث عمرو بن عوف عند أبي داود وابن ماجه والترمذي والحاكم وابن حبان «أن النبي ﷺ قال الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما» وفي اسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه وهو ضعيف جدا وقد صحح الحديث الترمذي فلم يصب وقد اعتذر له ابن حجر فقال كأنه اعتبر بكثرة طرقه وذلك لأنه رواه أبو داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة قال الحاكم على شرطهما وصححه ابن حبان وحسنه الترمذي وأخرجه أيضا الحاكم من حديث أنس ومن حديث عائشة وكذلك أخرجه الدارقطني ﴿وَيَجُوزُ عَنِ الْمَعْلُومِ وَالْمَجْهُولِ بِمَعْلُومٍ وَمَجْهُولٍ﴾ الحديث أم سلمة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه قالت «جاء رجلا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مواريث بينهما قد درست ليس بينهما ينة فقال رسول الله ﷺ انكم تختصمون إلى رسول الله وأنا أنا بشر وأمل بعضكم ألحن^(١) بحجته من بعض وأنا أقضي بينكم على نحو ما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار يأتى بها إسظاما^(٢) في عنقه يوم القيامة فبكي الرجلان وقال كل واحد منهما حتى لأخي فقال رسول الله ﷺ أما إذا قلتما فاذهبا فاقسما ثم توخيا الحق ثم استهما^(٣) ثم ليحل كل واحد منكما صاحبه» وفي إسناد هذا الحديث أسامة بن زيد بن أسلم المدني وفيه مقال ولكن أصل الحديث في الصحيحين وقد استدلل به على جواز الصلح

(١) في النهاية: «إراد أن بعضكم يكون اعرف بالحجة وافطن لها من غيره»

(٢) الاسظام والسظام — بكسر اولهما — الحديد التي تحرك بها النار وتسمى أي اقطع له ما يسمر به النار على نفسه قاله ابن الاثير

(٣) توخى الحق قصده وتعمد فعله والمضى اذها فاقصدا الحق فيما تصنعانه من القسمة واقترعا ليظهر سهم كل واحد منكما وليأخذ ما تخرجه القرعة من القسمة

والابراء من المجهول وأخرج البخاري من حديث جابر « أن أباه قتل يوم أحد شهيدا وعاليه دين فاشتد الغرماء في حقوقهم قال فأتيت النبي ﷺ فسألتهم أن يقبلوا ثم حاطلي ويحللوا أبي فأبوا فلم يعطهم النبي ﷺ حاطلي وقال سنغدو عليك ففدا عينا حين أصبح فطاف في النخل ودعا في ثمرها بالبركة فجدتها (١) فقضيتها وبقى لنا من ثمرها » وفيه جواز الصلح عن معلوم بمجهول أقول اسقاط الشيء فرع العلم به فمن جهل ما يريد اسقاطه فلما أن يعلمه بوجه من الوجوه أو بجهله من جميع الوجوه فإن علمه بوجه من الوجوه على صورة تمييز عنده بعض تمييز بحيث يغلب في ظنه أنه من الجنس الفلاني وأن مقداره لا يجاوز كذا فهذا يصح اسقاطه وإن كان مجهولا من جميع الوجوه بحيث لا يعرف جنسه ولا مقداره كيفاً ولا كمّاً فهذا لا يصح اسقاطه لأنه قد يكون على صفة لو علم بها لم تطب نفسه بالاسقاط وَعَنِ الدِّمِ كَالْمَالِ بِأَقْلٍ مِنَ الدِّيَةِ أَوْ أَكْثَرَ لكون اللازم في الدم مع عدم انقصاص هو المال فهو صلح بمال عن مال يدخل تحت عموم قوله تعالى (أو اصلاح بين الناس) وتحت قوله ﷺ « الصلح جائز » وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي ﷺ قال من قتل متعمداً دفع إلى أولياء المقتول فإن شاؤا قتلوا وإن شاؤا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه وذلك عقل العمدة وما صولحوا عليه فهو لهم وذلك تشديد العقل » وفي اسناده علي بن زيد بن جدعان وفيه مقال وَلَوْ عَنْ إِنْكَارٍ لعموم الأدلة واندراج الصلح عن انكار تحتها ولم يأت من منعه ينزهان وقد ذهب إلى جوازه الجمهور وحكى في البحر عن الشافعي وابن أبي ليلى أنه لا يصح الصلح عن افكار وقد ثبت في الصحيح عن كعب في قصة المتخاصمين في المسجد في دين فأشار النبي ﷺ إلى صاحب الدين أن يضع شطر دينه ويتعجل الباقي وهو دليل على جواز الصلح مع الخصام ووضع البعض واستيفاء البعض قال في الحجة البالغة ومنه وضع جزء من الدين كقصة ابن أبي حنيفة (٢) وهذا الحديث أحد الاصول في باب المعاملات ، أقول : الظاهر أنها تجوز المصالحة عن انكار نحو أن يدعى

(١) جد جده من باب قتل قطعه فهو جديد فعيل بمعنى مفعول واجداد بفتح الجيم وكسرها صرام النخل وهو قطع ثمرها

(٢) ستأني في كتاب القضاء في الكلام على جواز الشفاعة من القاضي الاصلاح بين الخصمين .

رجل على آخر مائة دينار فينكره في جميعها فيصالحه على النصف من ذلك المقدار لأن مناط الصلح التراضي والمنكر قد رضى بأن يكون عليه بعض ما انكره وأى مقتضى يمنع هذا وإن كان مثل حديث «لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه» فهذا قد سلم بعضها مما أنكره طيبة به نفسه وإن كان غير ذلك فما هو ثم حديث كذب المتقدم المشتمل على وقوع التنازع بين الرجلين ان كان التنازع بينهما في المقدار فهو أيضا صلح عن انكار وقد جوزة الشارح وإن كان التنازع بينهما في التعجيل والتأجيل فهو أيضا صلح عن انكار لأن منكر الأجل قد صولح على أن يتعجل البعض من دينه ويسقط الباقي الى مقابل دعوى صاحبه للأجل *

كتاب الحوالة

وهي جائزة وعليه أهل العلم ﴿مَنْ أَحِيلَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَحْتَلْ﴾ ويقبل ذلك لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما «ان النبي ﷺ قال مطل الغنى ظلم ومن أحيل على مليء فليحتل» وفي لفظ لهما «واذا أتبع أحدكم على مليء فليتبّع» وقد أخرج نحوه ابن ماجه وأحمد والترمذي من حديث ابن عمر وفي اسناد ابن ماجه اسمعيل بن توبة (١) وهو صدوق وبقية رجاله رجال الصحيح وفي شرح السنة قوله «اتبع أحدكم» بالتخفيف معناه اذا أحيل أحدكم على مليء فليتبّع أى فليحتل أى فليقبل الحوالة يقال أتبعته غريمي على فلان فتبعه أى أحلته فاحتال وقوله «فليتبّع» ليس ذلك على طريق الوجوب بل على طريق الاباحة أى النسب ان اختار قبل الحوالة وإن شاء لم يقبل انتهى. وقد قيل انه يشترط في صحتها رضا المحيل بلا خلاف والاحتال عند الأكثر والمحال عليه عند بعض أهل العلم قال في الحجة هذا أمر استحباب لأن فيه قطع المناقشة ﴿وَإِذَا مَطَّلَ الْحَالُ عَلَيْهِ أَوْ أَفْلَسَ كَانَ لِلْمُحَالِ أَنْ يُطَالِبَ الْمُحِيلَ بِدَيْنِهِ﴾ لكون الدين باقيا بذمة المحيل لا يسقط عنه إلا بتسليمه الى المحتال من المحال عليه فاذا لم يحصل التسليم كان دينه باقيا كما كان قبل

(١) قال الخليلي: كان عالما كبيرا مشهورا. وقال ابن حبان في الثقات: مستقيم الامر في الحديث اه تهذيب

الحوالة ويستفاد ذلك من قوله « على مليء » فإن من مطلق أو أفلس ليس بالمليء الذي أرشد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صاحب الدين أن يقبل الحوالة عليه. قال يحيى سمعت مالكا يقول الأمر عندنا في الرجل يحيل الرجل على الرجل بدين له عليه أن أفلس الذي أحيل عليه أومات ولم يدع وقاء فليس للمحتال على الذي أحاله شيء وأنه لا يرجع على صاحبه الأول قال مالك وهذا الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا فأما الرجل يتحمل له الرجل بدين له على رجل آخر ثم يهلك المتحمل أو يفلس فإن الذي نتحمل له يرجع على غريمه الأول كذا في الموطأ قلت وعليه الشافعي . وفي شرح السنة إذا قبل الحوالة فنحول الدين من المحيل إلى ذمة المحال عليه ولا رجوع للمحتال على المحيل من غير عذر فإن أفلس المحال عليه أومات ولم يترك وقاء قال الشافعي لا رجوع له على المحيل بحال وقال أبو حنيفة يرجع إذا أفلس أومات ولم يترك وقاء .

كتاب المفلس

﴿ يَجُوزُ لِأَهْلِ الدِّينِ أَنْ يَأْخُذُوا بِجَمِيعِ مَا يَجِدُونَهُ مَعَهُ ﴾ أي مع المفلس
 ﴿ إِلَّا مَا كَانَ لَا يَسْتَفِي عَنْهُ وَهُوَ الْمَنْزِلُ وَاسْتِرُّ الْمَوْرَةِ وَمَا يَقِيهِ الْبَرْدُ وَيَسُدُّ رَمَقَهُ وَمَنْ يَعُولُ ﴾ لحديث أبي سعيد عند مسلم وغيره قال « أصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال تصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك وقاء دينه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لغرمائه خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك » وأخرج الدارقطني والبيهقي والحاكم وصححه من حديث كعب بن مالك « أن النبي ﷺ حفر على معاذ ماله وباعه في دين كان عليه » وأخرج سعيد بن منصور وأبو داود وعبد الرزاق من حديث عبد الرحمن ابن كعب بن مالك مرسلا قال « كان معاذ بن جبل شابا سغيا وكان لا يمسك شيئا فلم يزل يذان حتى أغرق ماله كله في الدين فأتى النبي ﷺ فكلّمه ليكلّم غرماءه فلو تركوا لأحد تركوا لمعاذ لأجل رسول الله ﷺ فباع رسول الله ﷺ لهم ماله حتى قام معاذ بنير شيء » قال عبد الحق المرسل أصح وقال ابن الطلاع في الأحكام

هو حديث ثابت فأفاد ما ذكرناه أن أهل الدين يأخذون جميع ما يجدونه مع المفلس لكنه لم يثبت أنهم أخذوا ثيابه التي عليه أو أخرجوه من منزله أو تركوه هو ومن يعول لا يجدون مالا بد لهم منه ولهذا ذكرنا أنه يستثنى له ذلك **﴿وَمَنْ وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ﴾** لأنه كان في الأصل ماله من غير مزاحمة ثم باعه ولم يرض في بيعه بخروجه من يده إلا بالثمن فكان البيع انما هو بشرط إيفاء الثمن فلما لم يؤد كان له تقضيه مادام المبيع قائما بعينه فاذا فات المبيع لم يمكن أن يرد البيع فصار دينه كسائر الديون ودليله حديث حسن عن سمرة عن النبي **ﷺ** قال « من وجد متاعه عند مفلس بعينه فهو أحق به » أخرجه أحمد وأبو داود وقال ابن حجر في الفتح أسناده حسن ولكن سماع الحسن عن سمرة فيه مقال معروف وقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي **ﷺ** قال « من أدرك ماله بعينه عند رجل أفلس أو انسان قد أفلس فهو أحق به من غيره » وفي لفظ لمسلم « انه **ﷺ** قال في الرجل الذي يعدم اذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه انه لصاحبه الذي باعه » وفي لفظ لأحمد « أيما رجل أفلس فوجد رجل عنده ماله ولم يكن اقتضى من ماله شيئا فهو له » وأخرج الشافعي وأبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه عن أبي هريرة « أنه قال في مفلس أتوه به لأقضين فيكم بقضاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به » وأخرج مالك في الموطأ وأبو داود من حديث أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مرسل « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أيما رجل باع متاعا فأفلس الذي ابتاعه ولم يقتض الذي باعه من ثمنه شيئا فوجد متاعه بعينه فهو أحق به وإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء » وقد وصله أبو داود فقال عن أبي هريرة وفي أسناده إسماعيل بن عياش ولكنه هنا روى عن الحارث الزبيدي وهو شامي وهو قوي في الشاميين وقد ذهب الى أن البائع أولى بعين ماله الموجود عند المفلس الجمهور وخالف في ذلك الحنفية فقالوا لا يكون أولى به والحديث يرد عليهم وقد ذهب الجمهور أيضا الى أن المشتري اذا كان قد قضى بعض الثمن لم يكن البائع أولى بماله يسلم المشتري ثمنه بل يكون أسوة الغرماء كما أفاده ما تقدم في الرواية من قوله

« ولم يكن اقتضى من ماله شيئاً » وقال الشافعي ان البائع اولى به وهكذا اذا مات المشتري والسلعة قائمة فذهب مالك وأحمد الى أنها تكون أسوة الغرماء وقال الشافعي البائع اولى بها ﴿ وَإِذَا تَقَصَّ مَالُ الْمُفْلِسِ عَنِ الْوَفَاءِ بِجَمِيعِ دَيْنِهِ كَانَ الْمَوْجُودُ أُسْوَةَ الْغُرَمَاءِ ﴾ لأن ذلك هو العدل لأن الديون اللازمة مستوية في استحقاق قضائها من مال المفلس وليس بعضها باولى به من بعض الآخر مخصص ولا مخصص هنا وقد أشار الى هذا ما تقدم في الرواية من قوله « فصاحب المتاع أسوة الغرماء » ﴿ وَإِذَا تَبَيَّنَ إِفْلَاسُهُ فَلَا يَجُوزُ حَبْسُهُ ﴾ لأنه خلاف حكم الله سبحانه قال تعالى (وان كن ذو عسرة فنظرة الى ميسرة) ﴿ و ﴾ المفهوم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ لِيُ الْوَاجِدِ (١) ظَلَمٌ ﴾ وهو حديث صحيح قد تقدم في الباب الذي قبل هذا والمفلس ليس بواجد ﴿ يُحْلُ عِرْضُهُ وَعَقُوبَتُهُ ﴾ واما اذا لم يتبين افلاسه ولا كونه واجداً فهذا محل اللبس والواجب البحث عن حاله بحسب الامكان حتي يتبين كونه واجداً فيعاقب بالحبس أو نحوه كما دل عليه حديث «مطل الغني ظلم يحل عرضه وعقوبته » وفي لفظ « لي الواجد ظلم » والكل في الصحيح أو تبين كونه غير واجد فينظر الى ميسرة وأما حبس من تبين افلاسه فلا يحل بوجه فانه ظلم بحت . قال في الحجة البالغة لي الواجد يحل عرضه وعقوبته أقول هو أن ينظر له في القول وبحبس ويجبر على البيع ان لم يكن له مال غيره وفي شرح السنة وهذا قول أهل العلم ان مال المفلس يقسم بين غرمائه على قدر ديونهم فان نفذ ماله وفضل الدين ينظر الى الميسرة قال مالك اذا كان على رجل مال وله عبد لاشيء له غيره فأعتقه لم يجز عتقه وعند الشافعي تصرف المديون نافذ مالم يجبر عليه القاضي ثم بعد الجبر لا ينفذ تصرفه في ماله . وفي شرح السنة أيضاً اما المعسر فلا حبس عليه بل ينظر فانه غير ظالم بالتأخير وهذا قول مالك والشافعي فان كان له مال يخفيه حبس وعزر حتى يظهر ماله وذهب شريح الى أن المعسر يحبس وهو قول أهل الرأي ﴿ وَيَجُوزُ لِأَحَارِكُمْ أَنْ يُجْبِرَهُ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ وَيَبِيعَهُ لِقَضَاءِ دَيْنِهِ ﴾ لجبره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم علي معاذ كما تقدم وكذلك يبيع الحاكم

مال المفلس لقضاء دينه كما فعله ﷺ في مال معاذ **﴿ وَكَذَلِكَ يَجُوزُ لَهُ الْحَجَرُ عَلَى الْمُبَذِّرِ وَمَنْ لَا يُحْسِنُ التَّصَرُّفَ ﴾** لقوله تعالى (ولا توتوا السفهاء أموالكم) قال في الكشف السفهاء المبدرون أموالهم الذين ينفقونها فيما لا ينبغي ولا يد لهم باصلاحها وتشميرها والتصرف فيها والخطاب الأولياء وأضاف الأموال إليهم لأنها من جنس ما قيم به الناس معاشهم كما قال تعالى (ولا تقتلوا أنفسكم) وقال (فما ملكت أيمانكم من فتيانكم المؤمنات) والدليل على أنه خطاب للأولياء في أموال اليتامى قوله (وارزقوهم فيها واكسوهم) ومما يدل على ذلك عدم انكاره ﷺ على قرابة حبان أن يحجر عليه ان صح ذلك ويدل على ذلك رده ﷺ للبيضة التي تصدق بها من لا مال له كما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث جابر وكذلك رده ﷺ صدقة الرجل الذي تصدق بأحد ثوبيه كما أخرجه أهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان من حديث أبي سعيد وكذلك رده ﷺ عتق من أعتق عبداً له عن دبر ولا مال له غيره كما أشار الى ذلك البخاري وترجم عليه « باب من رد أمر السفیه والضعيف العقل وان لم يكن حبر عليه الامام » وأخرج الشافعي في مسنده والبيهقي عن عروة بن الزبير قال « ابتاع عبد الله بن جعفر بيعة فقال علي رضي الله عنه لا تين عثمان فلا حبرن عليه فأعلم ذلك ابن جعفر الزبير فقال أنا شريكك في بيعتك فأتي عثمان فقال احبر علي هذا فقال الزبير أنا شريكك فقال عثمان احبر علي رجل شريكك الزبير » ففي هذه القصة دليل على أن الحبر كان عندهم امراً معروفاً ثابتاً في الشريعة ولولا ذلك لأنكره بعض من اطلع على هذه القصة ولكن الجواب من عثمان على علي بان هذا غير جائز وكذلك الزبير وعبد الله بن جعفر لو كان مثل هذا الأمر غير جائز لكان لها عن تلك الشركة مندوحة وقد ذهب الى جواز الحبر علي السفیه الجمهور وعليه أهل العلم. وفي الوقاية الحبر منع نفاذ تصرف قولي وسببه الصغر والجنون والرق فان اتلفوا شيئاً ضمنوا. وفي المنهاج ولا يصح من المحجور عليه بسفه بيع ولا شراء ولا عتاق وهبة ونكاح بنير اذن وليه ويصح باذن الولي نكاحه لا التصرف المالي في الأصح **﴿ وَلَا يُمْكِنُ الْيَتِيمُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ حَتَّى**

يؤانس منه الرشد ﴿ لقوله تعالى (فان آنتم منهم رشدا) في المنهاج حجر الصبي يرتفع
 ببلوغه رشيداً فلو بلغ غير رشيد دام الحجر وفي الوقاية فان بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله
 حتي يبلغ خمساً وعشرين سنة وصح تصرفه قبله وبعده يسلم اليه ولو بلا رشد ﴿ ويجوز لوليّه
 أن يأكل من ماله بالمعروف ﴾ لقوله تعالى (ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيراً
 فليأكل بالمعروف) وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة أنها قالت « نزلت هذه الآية في
 ولي اليتيم اذا كان فقيراً انه يأكل منه بالمعروف » وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن
 ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رجلاً أتى النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم فقال انى فقير وليس لى شيء ولى يتيم فقال كل من مال يتيمك غير مسرف
 ولا مبادر ولا متأثل (١) والمراد بقوله ولا مبادر مافى قوله تعالى (ولا تأكلوها اسرافاً
 وبداراً أن يكبروا) أى مسرفين ومبادرين كبر الأيتام فهذه الآية والحديث مخصصان
 لقوله تعالى (ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلماً انما يأكلون فى بطونهم نارا وسيصلون
 سعيراً) فى شرح السنة اختلفوا فى ذلك فذهب قوم الى انه يأكل ولا يقضى وعليه
 أحمد وآخرون الى انه يأكل ويرد مثله اذا كبر . أقول اختاره محمد بن الحسن والولى
 يتجر فى اموال اليتامى ويضارب ويفعل ما فيه الغبطة قال مالك قال عمر بن الخطاب
 « اتجروا فى اموال اليتامى لا تأكلها الزكاة » وكانت عائشة تعطي اموال اليتامى من يتجر
 لهم فيها قال مالك لا بأس بالتجارة فى اموال اليتامى لهم اذا كان الولى مأموناً فلا أرى
 عليه ضماناً قلبت وعليه الشافعى فى المنهاج وله أبى للولى بيع ماله بقرض ونسيئة
 للمصلحة ويزكى ماله وينفق عليه بالمعروف »

كتاب اللقطة

﴿ من وجد لقطة فليعرف عفاصها ﴾ وهو الوعاء الذى تكون فيه من جلد
 أو خرقه أو غير ذلك من العفص وهو الثنى والعطف وبه سمي الجلد الذى يكون على
 رأس القارورة ﴿ ووكاءها ﴾ وهو الخيط الذى يشد به الوعاء قبل فائدة المعرفة أنه

(١) أى جامع يقال مال مؤثّل ومجد مؤثّل أى مجموع.

لو ادعاهما أحد ووصفها دفعها اليه وقيل أن لا تختلط بماله اختلاطاً لا يمكن معه التمييز إذا جاء مالهما في شرح السنة قال الشافعي إذا عرف الرجل العفاص والوكاء والعدد والوزن ووقع في نفسه أنه صادق فله أن يعطيه ولا أجبره عليه إلا بينة لأنه قد يصيب الصفة بأن يسمع الملتقط يصفها. وفي الهداية فإن أعطى علامتها حل للملتقط أن يدفعها اليه ولا يجبر على ذلك في القضاء انتهى ﴿ فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا دَفَعَهَا إِلَيْهِ ﴾ لحديث عياض بن حمار قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وجد لقطة فليشهد ذوى عدل أو ليحفظ عفاصها ووكاءها فإن جاء صاحبها فلا يكتم فهو أحق بها وإن لم يجيء صاحبها فهو مال الله يؤتيه من يشاء » أخرجه أحمد وابن ماجه وأبو داود والنسائي وابن حبان. وفي الصحيحين من حديث زيد بن خالد قال « سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن لقطة الذهب والورق فقال اعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة فإن لم تعرف فاستنفقها وتكن وديعة عندك فإن جاء طالبها يوماً من الدهر فأدعها اليه وسأله عن ضالة الأبل فقال مالك ولها دعها فإن معها حذامها وسقائها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربها وسأله عن الشاة فقال خذها فانما هي لك أو لاختيك أو للذئب » وفي لفظ لمسلم « فإن جاء صاحبها وعرف عفاصها وعددها ووكاءها فأعطها إياه وإلا فهي لك » وفي مسلم وغيره من حديث أبي بن كعب « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال عرفها فإن جاء أحد بخبرك بعثتها ووعائها ووكائها فأعطها إياه وإلا فاستمتع بها » فدل ما ذكرنا على أنه إذا جاء صاحبها دفعها اليه وفي اعلام الموقعين « قال يارسول الله فاللقطة يجدها في سبيل العمارة قال عرفها حولاً فإن وجدت باغيها فأدعها اليه وإلا فهي لك قال ما يوجد في الخراب قال فيه وفي الركاز الخمس » ذكره أحمد وأهل السنن قال ابن القيم والافتاء بما فيه متعين وإن خالفه من خالفه فإنه لم يعارضه ما يوجب تركه انتهى ﴿ وَإِلَّا عَرَفَ بِهَا حَوْلًا وَبَعْدَ ذَلِكَ يَجُوزُ لَهُ صَرْفُهَا وَلَوْ فِي نَفْسِهِ وَيَضْمَنُ مَعَ تَجْمَعِ صَاحِبِهَا ﴾ يعني أن جاء صاحبها بعد ذلك عرفها له أن كان قد أتلها وأرجعها بعينها أن كانت باقية كما يفيد قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « فإن جاء طالبها يوماً من الدهر فأدعها اليه » وقد ذهب الجمهور إلى أنه لا يجب التعريف بعد الحول وقد ورد في لفظ

للبخارى من حديث أبي مايدل على أن التعريف يجب بعد الحول ولفظه قال « وجدت صرة فيها مائة دينار فأثبت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال عرفها حولا فعرفتها فلم أجد من يعرفها ثم أتيت ثانيا فقال عرفها حولا فلم أجد ثم أتيت ثالثا فقال احفظ وعاءها وعددها ووكاءها فان جاء صاحبها والا فاستمتع بها فاستمتعت بها فلقيته بعد بمكة » وقد وقع الاختلاف بين الحفاظ في هذه الرواية فعن بعضهم ان الزيادة على العام غلط كما جزم بذلك ابن حزم . قال ابن الجوزي والذي يظهر لي أن سلة أخطأ فيها ثم ثبت واستمر على عام واحد وجمع بعضهم بأن الزيادة على العام محمولة على مزيد الورع والكلام في ذلك يطول والمراد بقوله في الحديث « ولتكن وديعة عندك » أنه يجب ردها فتجوز بذكر الوديعة عن وجوب الرد لموضا بعد الاستئفاق بها . قال في المسوى قوله « عرف سنة » عليه الشافعي وأبو حنيفة وخص منه الحقير لحديث علي « انه التقط دينارا في عهد النبي ﷺ ولم يعرفه » وفي المهاج والأصح أن الحقير لا يعرف سنة بل زمتا يظن أن صاحبه يعرض عنه غالبا . وفي الوقاية عرفت مدة لا تطلب بعدها ﴿ وَأَقْطَعُ مَكَّةَ ﴾ المكرمة زادها الله شرفا ﴿ أَشَدُّ تَعْرِيفًا مِنْ غَيْرِهَا ﴾ لما ثبت في الصحيح « انها لا تحمل لقطة مكة المعروف » مع ان التعريف لا بد منه في لقطة مكة وغيرها فحمل ذلك على المبالغة في التعريف لأن الحاج قد يرجع الى بلده ولا يعود فاحتاج الملتقط لها الى المبالغة في التعريف وقد قيل غير ذلك ﴿ وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَنْتَفِعَ الْمَلْتَقِطُ بِالشَّيْءِ الْحَقِيرِ كَالْعَصَا وَالسَّوْطِ وَتَحْوِيَهُمَا بَعْدَ التَّعْرِيفِ بِهِ ثَلَاثًا ﴾ لما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث جابر قال « رخص لنا رسول الله ﷺ في العصا والسوط والخبل وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به » وفي اسناده المنيرة بن زياد وفيه مقال وقد وثقه وكيع وابن معين وابن عدى . وفي الصحيحين من حديث أنس « أن النبي ﷺ مر بتمر في الطريق فقال لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلها » وقد أخرج أحمد والطبراني والبيهقي من حديث يعلى بن مرة مرفوعا « من التقط لقطة يسيرة حبلا أودرها أو شبه ذلك فليعرفها ثلاثة أيام فان كان فوق ذلك فليعرفه ستة أيام » زاد الطبراني « فان جاء صاحبها وإلا فليصدق بها » وفي اسناده عمر

ابن عبد الله بن يعلى وهو ضعيف وأخرج عبد الرزاق من حديث أبي سعيد «أن علياً جاء إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بدينار وجدته في السوق فقال النبي ﷺ عرفه ثلاثاً ففعل فلم يجد أحداً يعرفه فقال كفه » وأما إذا كُن الشيء ما كولا فلا يجب التعريف به بل يجوز أكله في الحال لما تقدم من قوله ﷺ في التمرة ﴿ وَتُلْتَقِطُ ضَالَّةُ الدَّوَابِّ إِلَّا الْإِبِلَ ﴾ للحديث المتقدم عن زيد بن خالد والحاق سائر الدواب بالشاة لكونها مثلها في معنى قوله ﷺ « هي لك أولاً خيك أولاً لذئب » ولا يخرج من ذلك إلا الإبل كما صرح به ﷺ ومما يفيد ذلك ما أخرجه مسلم من حديث زيد بن خالد « أن النبي ﷺ قال لا يأوي الضالة إلا ضال ما لم يعرفها » فان الضالة تصدق على الشاة وغيرها وقد قيد ذلك بالتعريف فدل على جواز الالتقاط وخرجت الإبل بالحديث الآخر في المنهاج والحيوان الممتنع من صغار السباع بقوة أو بعدو أو طيران ان وجد بمقارفة فلاقاضى التقاطه ويحرم التقاطه للتملك وان وجد بقرية فلاصح جواز التقاطه للتملك ومالا يمتنع منها كشاة يجوز التقاطه في القرية والمقارفة ولا فرق عند أبي حنيفة بين أن يكون بهيمة أو غيرها *

كتاب القضاء

﴿ إِنَّمَا يَصُحُّ قَضَاءُ مَنْ كَانَ مُجْتَهِدًا ﴾ لما في الكتاب العزيز من الأمر بالقضاء بالعدل والقسط وبما أراه الله ولا يعرف العدل إلا من كان عارفاً بما في الكتاب والسنة من الأحكام ولا يعرف ذلك إلا المجتهد لأن المقلد إنما يعرف قول إمامه دون حجته وهكذا لا يحكم بما أراه الله إلا من كان مجتهداً لا من كان مقلداً فما أراه الله شيئاً بل أراه إمامه ما يختاره لنفسه ومما يدل على اعتبار الاجتهاد حديث بريدة عن النبي ﷺ قال « القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق ف قضى به ورجل عرف الحق وجار في الحكم فهو في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار » أخرجه ابن ماجه وأبو داود والسنائي والترمذي والحاكم وصححه وقد جمعه ابن حجر طرقة في جزء مفرد ووجه الدلالة منه أنه لا يعرف الحق إلا من كان مجتهداً وأما المقلد فهو

يحكم بما قال امامه ولا يدري أحق هو أم باطل فهو القاضي الذي قضى للناس على جهل وهو أحد قاضي النار ومن الأدلة على اشتراط الاجتهاد قوله تعالى (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) و (الظالمون) و (الفاسقون) ولا يحكم بما أنزل الله إلا من يعرف التنزيل والتأويل ومما يدل على ذلك حديث معاذ لما بعثه صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فقال له « بما تقضى قال بكتاب الله قال فإن لم تجد قال فبسنة رسول الله قال فإن لم تجد قال فبرأى » قال الماتن وهو حديث مشهور قد بينت طرقه ومن خرج في بحث مستقل ومعلوم أن المقلد لا يعرف كتاباً ولا سنة ولا رأى له بل لا يدري بأن الحكم موجود في الكتاب أو السنة فيقضى به أو ليس بموجود فيجتهد برأيه فإذا ادعى المقلد أنه حكم برأيه فهو يعلم أنه يكذب على نفسه لاعترافه بأنه لا يعرف كتاباً ولا سنة فإذا زعم أنه حكم برأيه فقد أقر على نفسه أنه حكم بالطاغوت وللسيد العلامة محمد بن اسمعيل الأمير رسالة مستقلة في تيسير الاجتهاد مماها ارشاد النقاد فليرجع إليها ^(١). أقول الحاصل أن المقلد ليس ممن يعقل حجج الله إذا جاءته فضلاً عن أن يعرف الحق من الباطل والصواب من الخطأ والراجح من المرجوح بل لا ينبغي أن ينسب المقلد إلى العلم مطلقاً ولهذا نقل عضد الدين الاجماع على أنه لا يسمى المقلد علماً وأما ما صار يستروح اليه من جوز قضاء المقلد من قلة المجتهدين في الأزمنة الأخيرة وأنه لو لم يل القضاء الا من كان مجتهداً لتعطلت الأحكام فكلام في غاية السقوط فالمجتهدون في كل قطر ولكنهم في زمان غربة فمنهم من يخفي اجتهاده مخافة صولة المقصرين ومنهم من يحتقره المقلدون عن أن يكون مجتهداً لضيق أعطائهم وحقارة عرفاتهم وتبليد أذهانهم وجحود قرائهم وخود أفكارهم ولا يعرف الفضل لأهل الفضل الا أهله ولقد عرفت مشايخي الذين أخذت عنهم العلم فأكثرهم مجتهدون، وفي مدينة صنعاء من المجتهدين من يستغني به عن القضاء المقلدين في جميع الاقطار اليمنية مع أنه لا يسلم لهم الاجتهاد الا من كان مثلهم أو مقار بالهم وأما أمراء التقليد فبهيات أن يدعن واحد منهم لأحد بالاجتهاد مع أن العلوم المعتمدة في الاجتهاد عند هؤلاء المقلدين هي العلوم الخمسة المذكورة في كتب أصول الفقه وهي بالنسبة إلى ما يحفظ من وصفناه من المجتهدين شيء يسير، قال الماتن رحمه الله ومن غريب ما أحكيه لك أنه لما كثرا الخلط من قضاة حضرة الخلافة استأذنت الخليفة

(١) وقد وقفنا الله إلى طبعها في مجموعة الرسائل الندية

حفظه الله في جمعهم لقصد ترغيبهم في العدل وترهيبهم عن الجور فاجتمع منهم نحو أربعين قاضيا فسألهم عن شيء مما يتعلق بشروط القضاء المدونة في كتب الفروع فلم يهتد أحد منهم الى الجواب على وجه الصواب بل اعترفوا جميعاً بالقصور عن فهم دقائق التقليد فضلا عن معرفة علوم الاجتهاد أو بعضها وليت أنهم اذا قصرُوا في العلم لم يقصروا في الورع فان الورع يردع صاحبه عن المجازفة ويرشده الى أن شفاء الحي السؤل ويكفه عن التسلق لأموال المسلمين ويرده عن التسرع اليها بأدنى شبهة. ولعمري أن القاضى اذا جمع بين الجهل وعدم الورع أشد على عباد الله من الشيطان لأنه يقضى بين الناس بالطاغوت موهما لهم أنه إنما يقضى بينهم بالشريعة المطهرة ثم ينصب الحبائل لاقتناص أموالهم ويأكلها بالباطل ولا سيما أموال اليتامى والنساء اللهم اصلح عبادك وتداركهم من كل مالا يرضيك انتهى. فان قلت حديث « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث عليا الى اليمن قاضياً فقال يا رسول الله بعثتنى بينهم وأنا شاب لا أدري ما القضاء قال فضرب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فى صدرى وقال اللهم اهده وثبت لسانه قال على فوالذي فلق الحبة ماشككت فى قضاء بين اثنين » أخرجه أهل السنن وغيرهم هل يدل على جواز قضاء من ليس بمجتهد لقوله « أنا شاب ولا أدري ما القضاء » قلت من تمسك بهذا فليأتنا برجل يدعو للقاضى الذى لا علم له بالقضاء بمثل هذه الدعوة النبوية حتى لا يشك بعدها كما لم يشك على كرم الله وجهه بعد تلك الدعوة فاذا فعل هذا فنحن لا نخالفه والكلام على هذه المسألة يحتمل البسط وقد قضينا عنها الوار فى كتابنا ظفر اللاضى بما يجب فى القضاء على القاضى فليراجع فان فيه ما يشفى العليل ويهذى الى سواء السبيل ﴿ مُتَوَرِّعًا عَنْ أَمْوَالِ النَّاسِ عَادِلًا فِي الْقَضِيَّةِ حَافِظًا بِالسَّوِيَّةِ ﴾ اكون من لم يتورع عن أموال الناس لا يتورع عن الرشوة وهى تحول بينه وبين الحق كما سيأتى وهكذا من لم يكن عادلا لجرأة فيه أو مداهنة أو محاباة. فهو يترك الحق وهو يعلم به فهو أحد قضاة النار لأنه عرف الحق وجار فى الحكم. قال فى الحجة البالغة أقول لا يستوجب القضاء الا من كان عدلا بريئا من الجور والميل وقد عرف منه ذلك وعالما يعرف الحق لاسيما فى مسائل القضاء والسر فى ذلك واضح فانه لا يتصور وجود المصلحة المقصودة الا بها. أقول وأما قوامة القضاء من جهة

الظلمة فالسلطان الذي أوجب الله طاعته في كتابه العزيز وتواترت الاحاديث الصحيحة بذلك هو من كان مسلماً لم يفعل ما يوجب كفراً بواحاً (١) وكان مقبلاً لأعظم أركان الاسلام وأجل شعائره وهو الصلاة فهذا هو السلطان الذي يجب على الناس طاعته وامتنال أوامره ويحرم عليهم أن ينزعوا أيديهم من طاعته وإمکن بشرط أن لا يكون ما يأمر به معصية لما ثبت « أن لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » وإن الطاعة في المعروف فإذا أمر بما هو من الطاعة وجب الامتنال وأمره للعالم بأن يكون قاضياً هو أمر بطاعة يجب امتناله بنص الكتاب والسنة ولا يقدر في ذلك كونه مرتكباً لشيء مما لا يحل له أو ينظم الرعية في بعض ما لا يحل له فإن ذلك أمر آخر لا يوجب سقوط طاعته ونعم القدوة السلف الصالح قد كانوا يعملون لسلطين بنى أمية الاعمال ويلون لهم القضاء مع كونهم في العلم والعمل بمكان لا يجهله أحد وسلطين تلك الازمنة فيهم من يستحل الدماء بغير حقها والأموال بدون حلها نعم القضاء قد ورد فيه ما يدل على الترغيب تارة والترهيب أخرى بل ورد في الامارة التي هي أهم من القضاء ما يشعر بأن تجنبها أولى والجمع بين الاحاديث فيما يظهر لي يرجع الى الاشخاص فمن علم من نفسه القيام بالحق والصدق به وعدم الضعف في الامر وقوة الصلابة في القضاء والمفقه عن الاموال والتسوية بين القوى والضعيف فالدخول في القضاء أولى له ان لم يكن واجباً عليه بشرط ان يكون في العلم على الصفة التي قدمنا ذكرها ومن كان يضعف عن هذه الأوصاف فالترك أولى به وقد يجب عليه الترك ومما يرشد الى هذا قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يذر « انى أراك ضعيفاً » ثم أرشده الى عدم الدخول في الامارة كما ثبت ذلك في الحديث المشهور وقد أوضحت المقام في رسالتي في القضاء وبسطت المقال على مسائل الامامة في كتابي اكليل البرامة في تبيان مقاصد الامامة وهما هما في هذين البابين والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم وهو المستعان وبه التوفيق.

﴿ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْحَرَصُ عَلَى الْقَضَاءِ وَطَلْبُهُ ﴾ الحديث عبد الرحمن بن سمرة في الصحيحين وغيرهما قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الامارة فانك إن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها وإن أعطيتها عن مسألة وكلت اليها » وأخرج أحمد وابو داود وابن ماجه والترمذي

(١) بفتح الباء والوار أى جباراً من باح بالشيء اذا أعلنه

وحسنه من حديث أنس قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من سأل القضاء وكل الى نفسه ومن جبر عليه ينزل عليه ملك يسدده » وأخرج البخارى وغيره من حديث أبى هريرة عن النبي ﷺ قال « انكم ستحرصون على الامارة وستكون ندامة يوم القيامة فنعم المرضة وبثت الفاطمة » ولا ينافى هذه الأحاديث ما أخرجه أبو داود بإسناد لا مطعن فيه من حديث أبى هريرة عن النبي ﷺ قال « من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب عدله جورده فله الجنة ومن غلب جورده عدله فله النار » لأن اثم الطلب قد لزمه بالطلب وحصل له الثواب بعد ذلك بالعدل الغالب على الجور قال المساتن في نيل الأوطار وقد كثر التتابع من الجهلة في هذا المنصب الشريف واشتروه بالاموال ممن هو أجهل منهم حتى عمت البلوي بهم جميع الأقطار البينية اهـ. قلت ومثل ذلك وقع في الحرمين الشريفين من جهة الترك فانا لله وانا اليه راجعون ولا يحمل للإمام تولية من كان كذلك * أي حريصا على القضاء او طالباله لحديث أبى موسى فى الصحيحين قال « دخلت على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنا ورجلان من بنى عمى فقال أحدهما يا رسول الله أمرنا على بعض ما ولاك الله عز وجل وقال الآخر مثل ذلك فقال انا والله لا نولى هذا العمل أحدا يسأله أو أحدا يجرح عليه » والسرفيه أن الطالب لا يخلو غالبا من داعية نفسانية من مال أوجاه أو التمكن من انتقام عدو ونحو ذلك فلا يتحقق منه خلوص النية الذى هو سبب نزول البركات. أقول وأما أخذ الرزق على القضاء فقال الله موضوع لمصالح المسلمين ولهذا قيل له بيت مال المسلمين ومن أعظم مصالح دينهم ودنياهم القاضى العادل فى أحكامه العارف من الشريعة المطهرة بما يحتاج اليه فى حله وإبرامه بل ذلك هو المصلحة التى لا توازنها مصلحة لأنه يرشدهم الى مناهج الشرع ويفصل خصوماتهم بأحكام الله فهو المتحمل لأعباء الدين المترجم عنه لمن يحتاج اليه من المسلمين فرزقه من بيت المال من أهم الأمور ولا سيما اذا استغرق أوقاته فى فصل خصوماتهم فقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدون ومن بعدهم من السلف الصالح يقسمون أموال الله بين المسلمين

ويعملون للعلماء نصيباً موفراً فالقاضي إذا كان متورعاً عن أموال العباد قائماً بمصالح الحاضر منهم والباد فقد استحق ما يكفي من بيت المال من جهات منها كونه من المسلمين ومنها كونه عالماً ومنها كونه قاضياً وأما ما اعتاده جماعة من القضاة من أخذ الأجرة من الخصوم على الرقوم فمن كان مكفياً من بيت مال المسلمين لا يحل له ذلك لأنه قد قبض أجرته من بيت المال وإن أظهر من يأتيه أن نفسه طيبة به فالذي أوجب طيبها كونه قاضياً وكون الأعراف قد جرت بمثل ذلك وإلا فهو لا يسمح له بماله لولم يكن كذلك وهذا مما لا شك فيه ولا شبهة وأما إذا لم يكن مكفياً من بيت المال فشرط الحل أن يأخذ مقدار أجرته بطيبة من نفس من يقصده ويكون كالأجير له حكمه لكونه غير مؤجر من بيت مال المسلمين ﴿وَمَنْ كَانَ مُتَاهِلًا لِلْقَضَاءِ فَهُوَ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ﴾ لحديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي والحاكم والبيهقي والدارقطني وحسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان قال «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من جعل قاضياً بين الناس فقد ذبح بنير سكين» قال في الحجة البالغة هذا بيان أن القضاء حمل ثقيل وإن الإقدام عليه مظنة للهلاك إلا أن يشاء الله انتهى . وأخرج أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم «ما من حكم يحكم بين الناس إلا حبس يوم القيامة وملك أخذ بققاه حتى يقف به على جهنم ثم يرفع رأسه إلى الله عز وجل فإن قال ألقه ألقاه في مهوي فهو أربعين خريفاً» وفي أسناده عثمان بن محمد الأحنسي وفيه مقال (١) وأخرج ابن ماجه والترمذي وحسنه والحاكم في المستدرک وابن حبان من حديث عبد الله بن أبي أوفى قال «قال رسول الله ﷺ إن الله مع القاضي ما لم يجر فاذا جار و كله إلى نفسه» وفي لفظ الترمذي «فاذا جار تخلى عنه ولزمه الشيطان» وفي الباب أحاديث مشتملة على الترهيب وأحاديث مشتملة على الترغيب وقد استوفاهما الماتن في شرح المنتقى ﴿وَلَهُ مَعَ الْإِصَابَةِ أَجْرَانِ وَمَعَ الْخَطَأِ أَجْرٌ إِنْ لَمْ يَأْلُ جُهْدًا فِي الْبَحْثِ﴾ يعني بذل طاقته في اتباع الدليل وذلك لأن التكليف بقدر الوسع وإنماوسع الإنسان أن يجتهد وليس في وسعه أن يصيب الحق البتة ودليله حديث عمرو بن العاصي الثابت في الصحيحين وغيرهما عنه ﷺ «إذا اجتهد الحاكم فأصاب

فله أجران وإن اجتهد فأخطأ فله أجر « وقد ورد في روايات « انه إذا أصاب فله عشرة أجور » ﴿ وَتَحْرُمُ عَلَيْهِ الرِّشْوَةُ ﴾ وفي الانوار في تفسير الرشوة وجهان الاول ان الرشوة هي التي يشترط على قبلها الحكم بغير الحق أو الامتناع عن الحكم بالحق والثاني بذل المال لاحد ليتوسل بجاهه الى اغراضه اذا كان جاهه بالقضاء والعمل فذلك هو الرشوة ويحرم على الرعية اعطاء الرشوة للحكام ليتوسلوا بذلك الى ظلم ويحرم على الحكام أخذها قال الله تعالى (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون) كذا في المسوى وروى مالك بإسناده ان عبد الله بن رواحة قال ليهود خبير « فأما ما عرضتم من الرشوة فأنما هي سحت وأنا لا نأكلها » ﴿ وَالْهَدِيَّةُ الَّتِي أُهْدِيَتْ إِلَيْهِ لِأَجْلِ كَوْنِهِ قَاضِيًا ﴾ لحديث أبي هريرة عند أحمد والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه قال « قال رسول الله ﷺ لعنة الله على الراشي والمرتشى في الحكم » وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه وابن حبان والطبراني والدارقطني من حديث عبد الله بن عمرو كحديث أبي هريرة . وأخرج أحمد والحاكم من حديث ثوبان قال « لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الراشي والمرتشى والرائش » يعني الذي يمشی بينهما وفي اسناده ليث بن أبي سليم قال البزار انه تفرد به وفي اسناده أيضا أبو الخطاب قيل وهو مجهول وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف عند الحاكم وهن عائشة وأم سلمة أشار اليهما الترمذي وقد أجمع أهل العلم على تحريم الرشوة وقد استدلل على تحريم الرشوة بقوله تعالى (أكلون للسهرة) كما روي عن الحسن وسعيد بن جبیر أنهما فسرا الآية بذلك وحكى عن مسروق عن ابن مسعود « انه لما سئل عن السحت أهو الرشوة فقال لا (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) و (الظالمون) و (الفاسقون) ولكن السحت أن يستعينك الرجل على مظلته فيهدى لك فان أهدى لك فلا تقبل » وقد سبق حديث في هذا المعنى في كتاب الهدايا ويدل على تحريم الهدية التي أهديت للقاضي لأجل كونه قاضيا حديث « هدايا الامراء غلول » أخرجه البيهقي وابن عدي من حديث ابن حنبل قال ابن حجر واسناده ضعيف ولعل وجه الضعيف انه من رواية اسمعيل بن عياش

عن أهل الحجاز وأخرجه الطبراني في الاوسط من حديث ابى هريرة قال ابن حجر واسناده أشد ضعفا وأخرجه سنيد بن داود في تفسيره من حديث جابروفي اسناده اسماعيل بن مسلم وهو ضعيف . وأخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه من حديث أنس بلفظ « هدايا العمال سحت » وأخرج أبو داود من حديث بريدة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بلفظ « من استعملناه على عمل فرزقناه رزقا فما أخذ به ذلك فهو غلول » وقد بوب البخارى في ابواب القضاء « باب هدايا العمال » وذكر فيه حديث ابن التبية المشهور (١) ومما يؤيد ذلك أن الهدية للقاضى لأجل كونه قاضياً نوع من الرشوة عاجلاً أو آجلاً قال ابن القيم أما الهدية ففيها تفصيل فإن كانت بغير سبب الفتوى كمن عاده بهاديه أو من لا يعرف أنه مفت فلا بأس بقبولها والأولى أن يكفى عليها وإن كانت بسبب الفتوى فإن كانت سبباً الى ان يفتيه بما لا يفتى به غيره ممن لا يهدى له لم يجز له قبول هديته لأنها تشبه المعاوضة على الافتاء وأما أخذ الرزق من بيت المال فإن كان محتاجاً اليه جاز له ذلك وإن كان غنيا عنه ففيه وجهان وهذا فرع متردد بين عامل الزكاة وعامل اليتيم فمن ألحقه بمامل الزكاة قال النفع فيه عام فله الأخذ ومن ألحقه بمامل اليتيم منعه من الأخذ وحكم القاضى فى ذلك حكم المفتى بل القاضى أولى بالمنع وأما أخذ الاجرة فلا يجوز لأن الفتيا منصب تبليغ عن الله ورسوله فلا تجوز المعاوضة عليه كما لو قال لا أعلمك الاسلام والوضوء والصلاة إلا باجرة أو مثل عن حلال أو حرام فقال للسائل لا أجيبك عنه الا باجرة فهذا حرام قطعاً ويلزمه رد العوض ولا يملكه انتهى ﴿ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ حَالَ الْغَضَبِ ﴾ لحديث أبى بكره فى الصحيحين وغيرهما قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان » ولا يعارض هذا حديث عبد الله بن الزبير عن أبيه فى الصحيحين وغيرهما « أنه اختصم هو وأنصارى فقال النبي ﷺ للزبير اسق يازبير ثم ارسل الماء الى أخيك فغضب الانصارى ثم قال يارسول الله أن كان ابن عمك فتلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال اسق يازبير ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدر » لأن

النبي ﷺ معصوم في غضبه ورضائه بخلاف غيره فان الغضب يحول بينه وبين الحق ويختلط حال الغضب ويتشوش خاطره ويتكدر ذهنه ويذهل عن الصواب فلا يصلح الاستدلال بقضائه ﷺ حال غضبه لهذا الفرق فالحق أن حكم الحاكم حال الغضب حرام وأما كونه يصح أولا يصح فينبغي النظر في نفس الحكم فان كان واقعا على الصواب فلا اعتبار بذلك ومجرد صدوره حال الغضب لا يوجب بطلانه وهو صواب وان كان واقعا على خلاف الصواب فهو باطل واذا التبس الامر هل هو صواب أو خطأ كما يحصل الاشتباه في كثير من مسائل الخلاف فلا اعتبار بما رآه الحاكم صواباً لأنه متعبد باجتهاده فان وجد حكمة الواقع حال الغضب بعد سكون غضبه صحيحاً موافقاً لما يعتقده حقاً فهو صحيح لازم للمحكوم عليه وان كان آثماً بايقاع الحكم حال الغضب كما تقدم فلا ملازمة بين الاثم وبطلان الحكم ثم ظاهر النهي التحريم وقد ذهب الجمهور الى أنه يصح حكم الغضبان ان وافق الحق قال ابن القيم ليس للمفتي الفتوى في حال غضب شديد أو جوع مفرط أو هم مقلق أو خوف مزعج أو نعاس غالب أو شغل قلب مستول عليه أو حال مدافعة الاخبثين بل متى أحس من نفسه شيئاً من ذلك فخرجه عن حال اعتدال أو كمال نيته وبنيته أمسك عن الفتوى فان أفتى في هذه الحال بانصواب صحت فتياه ولو حكم في هذه الحال فهل ينفذ حكمه أولا ينفذ فيه ثلاث أقوال : النفوذ وعدمه والفرق بين أن يعرض له الغضب بعد فهم الحكومة فينفذ وبين أن يكون سابقاً على فهم الحكومة فلا ينفذ في مذهب الامام أحمد **﴿ وَعَلَيْهِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ إِلَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا كَافِرًا ﴾** الحديث على عند أبي أحمد الحاكم في الكنى « انه جلس بجانب شريح في خصومة له مع يهودي فقال لو كان خصمي مسلماً جلست معه بين يديك ولكني سمعت رسول الله ﷺ يقول لا تساوهم في المجالس » وقد قال أبو أحمد الحاكم بعد اخراجه انه منكرواأورده ابن الجوزي في الملل من هذا الوجه وقال لا يصح ورواه البيهقي من وجه آخر من طريق جابر الجعفي عن الشعبي قال « خرج على السوق فاذا هو بنصراني يبيع درهماً فعرف على الدرع » وذكر الحديث وفي اسناده عمرو بن سمرة عن جابر الجعفي وهما ضعيفان . وأخرج أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم وصححه من حديث عبد الله بن

الزبير قال « قضي رسول الله ﷺ أن الخصبين يقعدان بين يدي الحاكم » وفي
 اسناده مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وهو ضعيف ﴿ وَالسَّمَاعُ مِنْهُمَا
 قَبْلَ الْقَضَاءِ ﴾ لحديث علي عند أحمد وأبي داود والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه
 أن رسول الله ﷺ قال « يا علي إذا جلس اليك الخصبان فلا تقض بينهما حتى تسمع
 من الآخر كما سمعت من الأول فانك إذا فعلت ذلك تبين لك القضاء » وللحديث
 طرق ﴿ وَ ﴾ يجب عليه ﴿ تَسْهِيلُ الْحِجَابِ ﴾ لحديث عمرو بن مرة عند أحمد
 والترمذي والحاكم والبزار قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول ما من امام أو وال
 يغلُق بابه دون ذوى الحاجة والخلّة ^(١) والمسكنة الا غلق الله باب السماء دون خلته
 وحاجته ومسكنته » وأخرج ابو داود والترمذي من حديث أبي مريم الازدي
 مرفوعا بلفظ « من تولى شيئا من أمر المسلمين فاحتجب عن حاجتهم وقرهم احتجب
 الله عنه دون حاجته » قال ابن حجر في الفتح أن سنده جيد وأخرج الطبراني
 من حديث ابن عباس بلفظ « أيما أمير احتجب عن الناس فأهمهم احتجب الله
 عنه يوم القيامة » قال ابن أبي حاتم هو حديث منكر ﴿ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ ﴾
 لأن نفسه عليه حقا ولأهله عليه حقا فلا يلزمه استيعاب كل أوقاته فان ذلك
 يكدر ذهنه ويشوش فهمه ولا يحتجب كل أوقاته فان ذلك ظلم لأهل الخصومات
 وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي موسى « انه كان يوابا للنبي ﷺ لما جالس
 على قف (٢) البئر » وثبت في الصحيح أيضا في قصة حلفه أن لا يدخل على لسائه
 شهراً « أن عمر استأذن له الأسود لما قال له يارباح استأذن لي » وقد ثبت في الصحيح
 أيضا « أنه كان لعمر حاجب يقال له يرفأ » ﴿ وَيَجُوزُ لَهُ اتِّخَاذُ الْأَعْوَانِ مَعَ
 الْحَاجَةِ ﴾ لما ثبت في البخاري من حديث أنس « أن قيس بن سعد كان يكون
 بين يدي رسول الله ﷺ بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير » وقد يجب عليه ذلك
 اذا كان لا يمكنه انفاذ الحق ودفع الباطل الا بهم ﴿ وَ ﴾ يجوز للحاكم ﴿ الشَّفَاعَةُ
 وَالْإِسْتِيفَاعُ وَالْإِرْشَادُ إِلَى الصُّلْحِ ﴾ لحديث كعب بن مالك في الصحيحين
 وغيرهما « انه تقاضى ابن أبي حدر دينا كان له عليه في المسجد فارتفعت أصواتهما

(١) الخلّة بفتح الخاء الحاجة والفقر (٢) قف البئر - بضم القاف - هو الدكة التي تجمل حولها

حتى سمعها رسول الله ﷺ وهو في بيته نخرج اليهما حتى كشف سبف حجرته فنادى يا كعب فقال لبيك يا رسول الله قال ضع من دينك هذا وأوماً اليه أى الشطر قال قد فعلت يا رسول الله قال قم فاقضه « وهذا الحديث فيه دليل على ما ذكرناه من الشفاعة والاستيضاع والارشاد الى الصلح لأنه شفاعته لمن عليه الدين باستيضاع من له الدين بعضه وفيه ارشاد الى الصلح أيضاً وقد سبق في كتاب الصلح ما يدل على مشروعيته من الكتاب والسنة والقاضى داخل في عموم الأدلة ﴿ وَحُكْمُهُ يَنْفَعُ ظَاهِرًا فَقَطْ ﴾ لحديث أم سلمة في الصحيحين وغيرهما « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إنما أنا بشر وانكم تختصمون الىّ ولعل بعضكم يكون ألحن بحجته من بعض فاقضى بنحو ما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فانما اقطع له قطعة من النار » وقد حكي الشافعى الاجماع على أن حكم الحاكم لا يحلل الحرام قال النووى والقول بأن حكم الحاكم يحلل ظاهراً وباطناً يخالف لهذا الحديث الصحيح والاجماع المذكور وبالجملة فلا وجه لما ذهب اليه الحنفية من أن حكم الحاكم ينفذ ظاهراً وباطناً ويحلل الحرام وقد جاؤا في هذا المقام بما لا ينفق على من له في العلم قدم . وتفصيل ذلك في نيل الاوطار ومسك الختام واللحن مفتوحة الحاء الفطنة يقال لحنت للشيء بكسر الحاء ألحن له لحنا أى فطنت وأما اللحن بسكون الحاء فهو الخطأ . قال فى المسوي اتفق أهل العلم على أن القضاء فى الدماء والاملاك المطلقة لا ينفذ الا ظاهراً واختلفوا فى العقود والفسوخ فذهب أبو حنيفة الى أنه ينفذ القضاء فيها ظاهراً وباطناً حتى لو شهد شاهدان زوراً ان فلانا طلق امرأته فقضى به القاضى وقعت الفرقة بينهما بقضائه ويجوز لكل من الشاهدين أن ينكحها وقال الشافعى لا ينفذ باطناً وأما المسائل المختلف فيها مثل أن يقضى حنفى بشفعة الجار لرجل لا يستقد ثبوتها أو مات رجل عن جده وأخ فقضى القاضى بالميراث للجد على مذهب الصديق رضى الله تعالى عنه والمحكوم له يرى رأى زيد أو مات رجل عن خال لا يرى توريث ذوى الارحام فقضى له القاضى بالمال فاكثر أصحاب الشافعى على أنه ينفذ ظاهراً أو باطناً لأنه أمر مجتهد فيه لا يتصور ظهور الخطأ فيه يقينا فى الدنيا وفى الحديث دليل على أن كل مجتهد ليس بمصيب إنما الاصابة لواحد واثم الخطأ

موضوع عن الآخر لكونه معذورا فيه وعليه أكثر أهل العلم وفي الحديث دليل على أن بينة المدعى مسموعة بعد يمين المدعى عليه وعليه الشافعى (١) انتهى ﴿فَمَنْ قُضِيَ لَهُ شَيْءٌ فَلَا يَحِلُّ لَهُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْحُكْمُ مَطَابِقًا لِلْوَاقِعِ﴾ لما تقرر أن حكم الحاكم ظنى سواء تعلق بمحكوم فيه قطعى أو ظنى في إيقاع أو وقوع فلا ينفذ الا ظاهرا لا باطنا فلا يحل به الحرام ولا يحرم به الحلال للمحكوم له والمحكوم عليه ولكنه يجب امتثاله بحكم الشرع ويجبر من امتنع منه فان كان المحكوم له يعلم بان الحكم له بباطل لم يحل له قبوله ولا يجوز له استحلاله بمجرد حكم الحاكم من غير فرق ومن قال ينفذ حكم الحاكم ظاهرا وباطنا فمقاتلته باطلة وشبهتها داحضة وقد دفعها الله عز وجل في كتابه العزيز بقوله (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) ودفعها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقوله « فَمَنْ قُضِيَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ مَالِ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذْهُ فَإِنَّمَا أَقْطَعَ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ » هذا على تقدير أنهم يعممون المسألة في الأموال وغيرها والذي في كتبهم تخصيص ذلك بماعدا الأموال ولا يختلف في هذا من يقول بأن كل مجتهد مصيب ومن لا يقول بذلك لأن القائل بالتصويب لا يريد بذلك أن المجتهد قد أصاب ما في نفس الامر وما هو الحكم عند الله عز وجل وإنما يريد أن حكمه في المسألة هو الذى كلف به وان كان خطأ في الواقع ولهذا يقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح « إِذَا اجْتَهِدَ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَإِنْ اجْتَهِدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ » فجعله مصيبا تارة ومخطئا اخرى ولو كان مصيبا دائما لم يصح هذا التقسيم النبوى وبهذا نعرف ان المراد بقول من قال كل مجتهد مصيب أنه أراد من الصواب الذى لا ينافى الخطأ لا من الاصابة التي تنافيه والله أعلم •

كتاب الخصومة

﴿ عَلَى الْمُدَّعَى الْبَيِّنَةُ ﴾ لقوله ﷺ « شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ » كما في الصحيحين

(١) ابن الاستدلال على هذا في الحديث الذى سبق وسيأتى في آخر كتاب الخصومة اختيار المصنف والشارح عدم قبول البينة بعد اليمين ولم يأت هناك بشيء من الأحاديث للاستدلال على أحد القولين

من حديث الأشعث بن قيس وأخرج مسلم من حديث وائل بن حجر أن النبي ﷺ قال للكندي أنك بينة قال لا قال فلك يمينه ﴿ وَعَلَى الْمُنْكَرِ الْيَمِينُ ﴾ لحديث ابن عباس في الصحيحين « أن النبي ﷺ قضى باليمين على المدعى عليه » وأخرجه البيهقي بإسناد صحيح بلفظ « البيّنة على المدعى واليمين على من أنكر » وأخرج ابن حبان من حديث ابن عمر نحوه وأخرج الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه وقد ذهب إلى ذلك الجمهور وروى عن مالك أنه أنه لا يتوجه اليمين إلا على من بينه وبين المدعى اختلاط لئلا يتنزل أهل السفه أهل الفضل وهو رد للرواية بمحض الرأي ﴿ وَبِحُكْمِ الْحَاكِمِ بِالْإِقْرَارِ ﴾ وليس في ذلك خلاف ودلالة الكتاب العزيز على لزوم حكم الإقرار للمقر وفيه من ذلك الكثير الطيب فإن الله سبحانه رتب في كتابه العزيز أحكاماً وعقوبات على حصول أمور هي إقرارات وإن لم يذكر فيها لفظ الإقرار وهو أقوى مستندات الحكم إذا لم يكن معلوم البطلان وأزوم المقر لما أقر به وجواز الحكم للحاكم بإقراره لا يحتاج إلى إيراد الأدلة عليه فقد كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يسفك به الدماء ويقيم الحدود ويقطع الأموال بل اكتفى به في أعظم الأمور وهو الرجم كما وقع من المقر عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما في حديث « واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها » وهو في الصحيح كما سيأتي فكيف بالإقرار فيما هو أخف من الرجم ﴿ وَ ﴾ الحكم ﴿ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ﴾ لنص القرآن الكريم وليس في ذلك خلاف إذا كان الشهود مرضيين كما قال تعالى (ممن ترضون من الشهداء) ﴿ أَوْ رَجُلٍ وَيَمِينٍ الْمُدَّعَى ﴾ لحديث ابن عباس عند مسلم وغيره « أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد » وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي والبيهقي من حديث جابر « أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد » وهو من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر وقد روى من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن علي « أن النبي ﷺ قضى بشهادة شاهد واحد ويمين صاحب الحق » أخرجه أحمد والدارقطني وقد صحح حديث جابر أبو عرواة

وابن خزيمة ، وأخرج أبو داود وابن ماجه والترمذي من حديث أبي هريرة قال « قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد الواحد » ورجال اسناده ثقات وصححه أبو حاتم وأبو زرعة وأخرج ابن ماجه وأحمد من حديث سرق ورجاله رجال الصحيح الا الراوى له عن سرق فانه مجهول وقد ذكر ابن الجوزى في التحقيق عدد من روى هذا الحديث يعنى حكمه ﷺ بالشاهد واليمين من الصحابة فزاد على عشرين صحابيا واليه ذهب الجمهور من الصحابة فمن بعدهم ويروى عن زيد بن علي والزهرى والنخعي وابن شبرمة والحنفية أنه لا يجوز الحكم بشاهد ويمين واحديث هذا الباب ترد عليهم قلت قال مالك في الموطأ مضت السنة في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد يحلف صاحب الحق مع شاهده ويستحق حقه فان نكل أو أبى أن يحلف أحلف المطلوب فان حلف سقط عنه ذلك الحق وان أبى أن يحلف ثبت عليه الحق لصاحبه قال مالك وانما يكون ذلك في الأموال خاصة ولا يقع ذلك في شيء من الحدود ولا في نكاح ولا في طلاق ولا في عتاقة ولا في سرقة ولا في فرية قال مالك ومن الناس من يقول لا يكون اليمين مع الشاهد الواحد ويحتج بقول الله تبارك وتعالى (فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء) يقول فان لم يأت برجل وامرأتين فلا شيء له ولا يحلف مع شاهده قال مالك فمن الحجة على من قال ذلك القول أن يقال له أرأيت لو أن رجلا ادعى على رجل مالا أليس يحلف المطلوب ما ذلك الحق عليه فان حلف بطل ذلك عنه وان نكل عن اليمين حلف صاحب الحق ان حقه لحق وثبت حقه على صاحبه فهذا مالا اختلاف فيه عند أحد من الناس ولا ببلد من البلدان فبأى شيء أخذ هذا وفي أي كتاب الله وجده فاذا أقر بهذا فليقر باليمين مع الشاهد وان لم يكن ذلك في كتاب الله وانه ليكني ذلك ماضى من السنة ولكن المرء قد يجب أن يعرف وجه الصواب وموقع الحجة ففي هذا يجيىء بيان ان شاء الله تعالى . قال في المسوي وعلى هذا أهل العلم إلا مسألة القضاء بالشاهد الواحد مع يمين المدعى في الأموال خاصة قال الشافعي يجوز ذلك وقال أبو حنيفة لا يجوز وقد قال تعالى في حد القذف (فان لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون) وقال في الطلاق (وأشهدوا ذوى عدل منكم) وقال في الدين

(واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ان تضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى) وقد كتب عمر بن عبد العزيز الى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو عامل على الكوفة أن اقض باليمين مع الشاهد. وان أباسلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار مثلاً هل يقضى باليمين مع الشاهد فقالا نعم . والحاصل ان شهود الزنا أربعة وشهود سائر الحقوق اثنان وشهود الأموال رجلان أو رجل وامرأتان فان لم يتيسر قضى بيمين المدعى مع الشاهد الواحد. أقول الحق ان الحكم بالشاهد العدل واليمين واجب وقد ثبت ذلك في السنة ثبوتاً لا ينكره الا من لا يعرف السنة وجملة من رواه من الصحابة زيادة علي عشرين رجلاً وللمائتين من ذلك أجوبة خارجة عن الانصاف وأشرف ما تمسكوا به ان الله تعالى أمر بأشهاد رجلين وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « شاهدك أو يمينه » ولا يخفك أنه ليس في ذلك ما يفيد الحصر بل غاية ما فيه أن مفهومه يدل على عدم قبول الشاهد الواحد مع اليمين ولا حكم لهذا المفهوم مع وجود المنطوق وهو القضاء بالشاهد واليمين مع أن هذا المفهوم هو مفهوم لقب وهو مما لا يعمل به نحارب الأصول كما ذلك معروف وقد استوفي المساتن حجب الجميع في شرح المنتقى فليرجع اليه ﴿ وَ ﴾ يجوز الحكم ﴿ بيمين المنكر ﴾ لما قدمنا من ان اليمين على المنكر وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث وائل بن حجر « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال للكندي ألاك بينة قال لا قال فلك يمينه فقال يا رسول الله الرجل فاجر لا يبالي على ما حلف عليه وليس يتورع من شيء فقال ليس لك منه الا ذلك » ﴿ وَ ﴾ يجوز الحكم ﴿ بيمين الرد ﴾ لأن من عليه الحق قد رضي بها سواء قلنا انها تجب على المدعى عند ردها من المنكر أم لا وقد استدلل من لم يجعلها مستنداً بمفهوم الحصر في قوله صلى الله عليه وسلم « ولكن اليمين على المدعى عليه » كما في بعض ألفاظ حديث ابن عباس عند مسلم وغيره ولقوله في حديث وائل « ليس لك منه الا ذلك » ولكن هذا انما يفيد أنها لا تجب على المدعى اذا ردها المنكر واما انه يفيد عدم جواز الحكم بيمين الرد اذا طلبها المنكر ورضي بها وقبل ذلك المدعى خلف فلا واما ما رواه الدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث ابن عمر « ان النبي صلى الله عليه وسلم يرد اليمين على طالب الحق »

فلو صح لكان صالحا لتخصيص ما تقدم ولكن في اسناده محمد بن مسروق وهو غير معروف وفي اسناده أيضا اسحق بن الفرات وفيه مقال وقد أشار القرآن الكريم الى رد اليمين بقوله (ان ترد ايمان بعد ايمانهم) ولكن فيه احتمال اذ يمكن أن يكون المراد برد اليمين عدم قبولها وأما النكول فلا يجوز الحكم به لأن غاية ما فيه أن من عليه اليمين بحكم الشرع لم يقبلها ويفعلها وعدم فعلها ليس باقرار بالحق بل ترك لما جعله الشارع عليه بقوله « ولكن اليمين على المدعى عليه » فعلى القاضى ان يلزمه بعد النكول عن اليمين بأحد الأمرين اما اليمين التى نكل عنها أو الاقرار بما ادعاه المدعى وأيهما وقع كان صالحا للحكم به كما امر ﴿ وَ ﴾ يجوز الحكم ﴿ بِعَلَمِهِ ﴾ لأن ذلك من العدل والحق الذين امر الله بالحكم بهما وليس فى الأدلة ما يدل على المنع من ذلك وحديث « شاهدك أو يمينه » لا حصر فيه ومما يؤيد جواز الحكم بعلم الحاكم ما ثبت من قوله ﷺ للمدعى « ألك بينة » فان البينة ما يتبين بالأمر وليس بعد العلم بيان بل هو أعلى أنواع البيان فانه لا يحصل من سائر المستندات للحكم الا مجرد الظن بأن المقر صادق فى اقراره والحالف بار فى يمينه والشاهد صادق فى شهادته واذا جاز الحكم بمستند لا يفيد الا الظن فكيف لا يجوز الحكم بالعلم واليقين وفى هذه المسألة مذاهب مختلفة وقد احتج أهل كل مذهب بحجج لا تصلح ولا تنطبق على محل النزاع واقربها ما أخرجه أحمد والنسائى والحاكم من حديث أبى هريرة قال « جاء رجلان يختصمان الى رسول الله ﷺ فقال للمدعى أقم البينة فلم يقمها فقال للآخر احلف فحلف بالله الذى لا اله الا هو ماله عنده شيء فقال رسول الله ﷺ قد فعلت ولكن غفرلك باخلاص لا اله الا الله » وفى رواية الحاكم « بل هو عندك ادفع اليه حقه » واما أقوال الصحابة فلا تقوم بها الحجة الا اذا أجمعوا على ذلك عند من يقول بحجية الاجماع أقول حكم القاضى بعلمه هذا هو الحق ومن منع من ذلك لم يأت بحجة واضحة وليس فى الأدلة المقتضية لوجوب الشاهدين أو اليمين أو ما يقوم مقام أحدهما دليل يدل على انحصار مستند الحكم فيها ولا ريب ان الحاصل عن مثل الشهادة من عدلين أو يمين من ثقة أو نكول أو اقرار هو مجرد الظن للحاكم فقط لأن من الجائز ان يكذب الشاهدان ويفجر الحالف فى يمينه

ويكذب المقر في اقراره واما العلم فلا يكون إلا عن مشاهدة أو ما يقوم مقامها وهو أولى من الظن بلا نزاع وقد تقرر في الأصول ان فحوى الخطاب معمول به عند جميع المحققين وهذا منه فان العلم أولى من الظن عقلاً وشرعاً ووجد انا والأدلة العامة شاملة له كالأيات التي ذكروها وتخصيص الحدود بقول عمر مما لا يرتضيه الانصاف لان المقام من مجالات الاجتهاد واجتهاده ليس بحجة على غيره ودعوى الاجماع هي من تلك الدعاوى التي قد عرفناك بها غير مرة وقد حقق المأثور هذا البحث في شرح المنتقى بما لم أجده لغيره ﴿وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ لَيْسَ بِعَدْلٍ﴾ لقوله تعالى (وأشهدوا ذوي عدل منكم) وقوله تعالى (ممن ترضون من الشهداء) وقوله تعالى (ان جاءكم فاسق بنبأ) الآية وقد حكى في البحر الاجماع على أنها لا تصح شهادة فاسق قلت شرط الشاهد كونه مسلماً حراً مكلفاً أي عاقلاً بالغاً ضابطاً ناطقاً عدلاً ذا مروءة ليست به تهمة وعليه أكثر أهل العلم في الجملة غير أنهم اختلفوا في بعض التفاصيل فشهادة الذمي لا تقبل عند الشافعي على الاطلاق. وقال أبو حنيفة شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض جائزة وان اختلفت مللهم وشهادة الصبيان لا تقبل عند الأكثرين إلا عند مالك في الجراح فيما بينهم خاصة ما لم يصلوا الى أهل بيتهم وأثر عبد الله بن الزبير أنه كان يقضى بشهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح معارض بقول ابن عباس أنها لا تجوز لأن الله تعالى يقول (ممن ترضون من الشهداء) وحده العدالة ان يكون محترزاً عن الكبائر غير مصر على الصفائر والمروءة هي ما تتصل بأداب النفس مما يعلم أن تاركه قليل الحياء وهي حسن الهيئة والسيرة والعشرة والصناعة فإذا كان الرجل يظهر من نفسه شيئاً مما يستحي أمثاله من اظهاره في الأغلب يعلم به قلة مروءته وترد شهادته وان كان ذلك مباحاً ﴿وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْخَائِنِ وَلَا ذِي الْعَدَاوَةِ﴾ وان كان مقبول الشهادة على غيره لأنه متهم في حق عدوه ولا يؤمن أن نحمله عداوته على الحاق ضرره فان شهد لعدوه تقبل اذا لم يظهر في عداوته فسق ﴿وَالْمُتَّهَمُ وَالْقَانِعُ لِأَهْلِ الْبَيْتِ﴾ لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أحمد وأبي داود والبيهقي قال «قال رسول الله ﷺ لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غمر على أخيه ولا تجوز شهادة القانع لأهل البيت»

والقانع الذي ينفق عليه أهل البيت ولأبي داود في رواية « ولا زان ولا زانية » قال ابن حجر في التلخيص وسنده قوي . والغر بكسر المعجمة وسكون الميم بعدها راء مهملة الحقد أى لا تقبل شهادة العدو على العدو . وأخرج الترمذى والدارقطنى والبيهقى من حديث عائشة مرفوعاً بلفظ « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذى غمر لأخيه ولا ظنين (١) ولا قرابة » وفى اسناده يزيد بن زياد الشامى وهو ضعيف وقد أخرج الدارقطنى والبيهقى من حديث ابن عمر نحوه وفى اسناده عبد الأعلى وشيخه يحيى بن سعيد الفارصى وهما ضعيفان وأخرج أبوداود فى المراسيل من حديث طلحة بن عبد الله بن عوف « ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث منادياً أنها لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين » ورواه البيهقى من طريق الأعرج مرسل « ان رسول الله ﷺ قال لا تجوز شهادة ذى الظنة والحنة (٢) يعنى الذى بينك وبينه عداوة » ورواه الحاكم من حديث العلاء عن أبيه عن أبى هريرة يرفعه مثله قال ابن حجر وفى اسناده نظر والمراد بالمتهم هو من يظن به أنه يشهد زوراً لمن يحاييه كالقانع والعبد لسيد . وقد حكى فى البحر الاجماع على عدم قبول شهادة العبد لسيد . قال فى المسوى ولا تجوز شهادة الوالد لولده ولا الولد لوالده ويجوز عليهما وكذا لا تقبل شهادة من جر الى نفسه نفعا كمن شهد لرجل بشراء دار وهو شفيعها أو شهد للمفلس واحد من غرمائه بدين على رجل أو شهد على رجل أنه قتل مورثه فهذه كلها مواضع التهمة . واتفقوا على قبول شهادة الأخ للأخ وسائر الأقارب واختلفوا فى شهادة أحد الزوجين لصاحبه فلم يجزها أبوحنيفة وأجازها الشافعى . أقول الحق ان القرابة بمجرد ما ليست بمائعة سواء كانت قريبة أو بعيدة انما المانع التهمة فإذا كان القريب ممن تأخذه حمية الجاهلية ولا يردعه عن العصبية دين ولا حياء فشهادته غير مقبولة وان كان على العكس من ذلك فشهادته مقبولة والا صل فى المنع من قبول شهادة المتهم حديث « لا تقبل شهادة ذى الظنة والحنة » والظنة هى التهمة ولم يرد ما يدل على منع شهادة القريب لأجل القرابة ﴿ وَالْقَافِرِ ﴾ لقوله تعالى (ولا تقبلوا لهم

(١) الظنين المتهم فعيل بمعنى منقول من الظنة - بكسر الظاء - وهى التهمة والشك

(٢) الحنة - بكسر الحاء وفتح النون الخفة - العداوة وهى لغة قليلة فى اللاحنة

شهادة أبداً) بعد قوله (والذين يرمون المحصنات) وقد وقع الخلاف في كتب التفسير والاصول في حكم التوبة المذكورة في آخر الآية قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان الذي يجلد الجلد ثم تاب واصلح نجوز شهادته وهو أحب ما سمعت الى في ذلك قلت وعليه الشافعي وذهب أبو حنيفة الى ان شهادة القاذف لا ترد بالقذف فاذا حد فيه ردت شهادته على التأييد وان تاب وأصل المسألة ان الاستثناء يعود الى الفسق فقط في قول أهل العراق والى الفسق وعدم قبول الشهادة جميعا في قول أهل الحجاز وقال الشافعي هو قبل أن يحد شر منه حين يحد لأن الحدود كفارات فكيف تردونها في أحسن حاله وتقبلونها في شر حاله واذا قبلتم توبة الكافر والقاتل عمدا كيف لا تقبلون توبة القاذف وهو أيسر ذنبا قيل معنى قول أبي حنيفة ان القاذف مالم يحد يحتمل أن يكون صادقا وأن يكون معه شهود تشهد بالزنا فاذا لم يأت بالشهداء وأقيم عليه الحد صار مكذبا بحكم الشرع لقوله تعالى (فاولئك عند الله هم الكاذبون) فوجب رد شهادته ثم رد شهادة المحدث في القذف تأييدي عنده لقوله تعالى (ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا) والتأييد يناقى التعليق فلا يجرى فيه القياس وقال الواحدى أبدى كل انسان مقدار مدته فيما يتصل بقصته يقال الكافر لا يقبل منه شيء أبدا معناه ما دام كافرا كذلك القاذف لا يقبل شهادته أبدا مادام قاذفا فاذا زال عنه الكفر زال عنه أبده واذا زال عنه الفسق زال أبده لافرق بينهما في ذلك (ولاً) تقبل شهادة ﴿بَدَوِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ﴾ لحديث أبي هريرة «انه سمع رسول الله ﷺ يقول لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية» أخرجه أبو داود وابن ماجه والبيهقي قال المنذرى رجال اسنده احتج بهم مسلم في صحيحه قال في النهاية انما كره شهادة البدوي لما فيه من الخناء في الدين والجهالة بأحكام الشرع ولأنهم في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها وينحوا هذا قال الخطابي وروى نحوه عن أحمد بن حنبل وذهب الى ذلك جماعة من أصحاب أحمد وبه قال مالك وأبو عبيد وذهب الأكثر الى القبول قال ابن رسلان وحملوا هذا الحديث على من لم تعرفه عدالته من أهل البدو والغالب أنهم لا تعرف عدالتهم انتهى . وهذا توجيه قوى ومحمل سوى ﴿وَتَجُوزُ شَهَادَةُ مَنْ يَشْهَدُ عَلَى تَقْرِيرٍ فَعَلِهِ أَوْ قَوْلِهِ إِذَا انْتَفَتِ التُّهْمَةُ﴾

لأنه لم يرد ما يمنع من ذلك حتى يخصصه من عموم الأدلة وأيضا حديث قبول خبر
المرضعة وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد خبرها « كيف وقد قيل » ورتب
على خبرها التحريم وقد تقدم في الرضاع وهي شهدت على تقرير فعلها كما لا يخفى
ولم يستدل المائم إلا على (١) أن الشاهد إذا شهد على تقرير قوله أو فعله لم يخل من
ثمة وقد قيدنا ذلك بانتفاء التهمة وأما تحليف الشهود عند الريبة فالظاهر أنه من جملة
التثبت بالمأمور به ولا سيما مع فساد الزمان وتوابع كثير من الناس على شهادة الزور
وكثيرا ما يتخرج بعض المتساهلين في الشهادة عن اليمين الفاجرة والبعض بالعكس
من ذلك ولم يرد دليل على المنع من تحليف الشهود وأما الاستدلال بقوله تعالى
(فيقسمان بالله) ففي انطباقه على محل النزاع خلاف وأما تفريق الشهود فهو من
أعظم ما يستعان به على الفرق بين صدق الشهادة وكذبها ولا سيما إذا سألهم الحاكم
عن بعض الأحوال التي لا يجوز تواطؤهم عليها قال المائم رحمه الله في حاشية الشفاء
ولقد انتفعت بتفريق الشهود وتنويع سؤا لهم وقل ما تصح شهادة بعد ذلك والحاكم
لا يخل له التساهل بل يجب عليه اكمال البحث عن كل ما يتوصل به الى كشف
الحقيقة وهذا منه ﴿ وشهادة الزور من أكبر الكبائر ﴾ لحديث أنس في
الصحيحين وغيرهما قال « ذكر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الكبائر
أو سئل عن الكبائر فقال الشرك بالله وقتل النفس وعقوق الوالدين وقال ألا أنبئكم
بأكبر الكبائر قول الزور أو قال شهادة الزور » وفي الصحيحين أيضا من حديث
أبي بكرة قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ألا أنبئكم بأكبر
الكبائر قلنا بلى يا رسول الله قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس وقال
ألا وقول الزور وشهادة الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت » ثم أقول المراد
بالشهادة الاخبار بما يعلمه الشاهد عند التعاكم بأي لفظ كان وعلى أي صفة وقع ولا
يعتبر إلا أن يأتي بكلام مفهوم يفهمه سامعه فإذا قال مثلاً رأيت كذا وكذا أو
سمعت كذا وكذا فهذه شهادة شرعية وقد أحسن المحقق ابن القيم رحمه الله حيث
قال في فوائده ليس مع من اشترط لفظ الشهادة فيها دليل لا من كتاب ولا من

سنة ولا اجماع ولا قياس صحيح انتهى. وقد تقرر في محله أن اشتراط الالفاظ انما هو صنيع من لم يمن النظر في حقائق الاشياء ولا وصل الى أن يعقل ان الالفاظ غير مرادة لذاتها وانما هي قوالب للمعاني تؤدي بها فاذا قد حصلت التأدية للمعنى المراد فاشتراط زيادة على ذلك لم تدل عليه رواية ولا دراية ﴿ وَإِذَا تَعَارَضَ الْبَيِّنَتَانِ وَلَمْ يُوجَدْ وَجْهُ تَرْجِيحٍ قُسِمَ الْمُدْعَى ﴾ لحديث أبي موسى عند أبي داود والحاكم والبيهقي « ان رجلين ادعيا بغيراً على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فبعث كل واحد منهما بشاهدين فقسمه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بينهما نصفين » وقد أخرج نحوه ابن حبان من حديث أبي هريرة وصححه واخرجه ابن أبي شيبة من حديث نعيم بن طرفة ووصله الطبراني عن جابر بن سمرة وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم قسمة المدعي اذا لم يكن للخصمين بينة فأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي من حديث أبي موسى « أن رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في دابة ليس لواحد منهما بينة فجعلها بينهما نصفين » وثبتت قسمة المدعي عنه صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث أبي موسى المذكور أولاً بزيادة ذكرها النسائي فقال « ادعيا دابة وجداها عند رجل فأقام كل منهما شاهدين فلما أقام كل واحد منهما شاهدين نزعت من يد الثالث ودفعت اليهما » ﴿ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُدْعَى بَيِّنَةٌ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا يَمِينُ صَاحِبِهِ وَكَوْ كَانَ فَاجِرًا ﴾ لحديث الاشعث بن قيس في الصحيحين وغيرهما قال « كان بيني وبين رجل خصومة في بئر فاختصمنا الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال شاهداك أو يمينه فقلت انه اذن يحلف ولا يبالى فقال من حلف على يمين يقطع بها مال أمريء مسلم لقي الله وهو عليه غضبان » وأخرج مسلم وغيره من حديث وائل بن حجر « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال للسكندی ألك بينة قال لا قال فلك يمينه فقال يا رسول الله الرجل فاجر لا يبالى على ما حلف عليه وليس يتورع من شيء فقال ليس لك منه إلا ذلك » ﴿ وَلَا تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ بَعْدَ الْيَمِينِ ﴾ لما يفيد قوله صلى الله تعالى عليه وسلم « شاهداك أو يمينه » فاليمين اذا كانت تطلب من المدعي فهو مستند للحكم صحيح ولا يقبل المستند المخالف لما بعد فعلها لأنه لا يحصل بكل واحد منهما إلا مجرد ظن ولا ينقض الظن بالظن وقد ذهب الى هذا (م ٣٤ — ج ٢ الروضة الندية)

بعض أهل العلم والخلاف معروف ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ بِشَيْءٍ عَاقِلًا بِالْفَاءِ غَيْرَ هَازِلٍ وَلَا بِمُحَالٍ عَقِلًا أَوْ عَادَةً لَزِمَهُ مَا أَقْرَبَ بِهِ كَاتِبًا مَا كَانَ﴾ لما تقدم وأما تقييده بكون المقر عاقلاً بالفاء فلأن المجنون والصبي ليسا بمكلفين فلا حكم لاقرارهما وأما تقييده بكونه غير هازل فلكون اقرار الهازل ليس هو الاقرار الذي يجوز أخذه به وهكذا إذا أقر بما يحمله العقل أو العادة لأن كذبه معلوم ولا يجوز الحكم بالكذب ﴿وَيَكْفَى مَرَّةً وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ مُوجِبَاتِ الْحُدُودِ وَغَيْرِهَا كَمَا سَيَأْتِي﴾ لكون المقر بالشئ على نفسه قد لزمه اقراره واعتبار التكرار في الحدود سيأتي انه لم يثبت عليه دليل يوجب المصير اليه •

كتاب الحدود

﴿بَابُ حَدِّ الزَّانِي﴾

والزنا من أكبر الكبائر في جميع الأديان قال تعالى (ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلاً) وعلى هذا اتفق المسلمون وان كان لهم في حد الزنا اختلاف ﴿إِنْ كَانَ بَكَرًا حُرًّا جُلِدَ مِائَةً جَلْدَةٍ﴾ لقوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) وفي قوله (لا تأخذكم بهما رأفة) نهي عن تعطيل الحدود وقيل نهي عن تخفيف الضرب بحيث لا يحصل وجع معتد به وقوله (ليشهد عذابهما) قيل يجب حضور ثلاثة فما فوقهم وقيل أربعة بعد شهود الزنا وقال أبو حنيفة الامام والشهود ان ثبت الزنا بالشهود والاحاديث في هذا الباب كثيرة ﴿وَبَعْدَ الْجُلْدِ يُغْرَبُ عَامًا﴾ لحديث أبي هريرة وزيد بن خالد في الصحيحين وغيرهما ان رجلاً من الاعراب أتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله وقال الخضم الآخر وهو أفقه منه نعم فاقض بيننا بكتاب الله واثبت لي فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قل

قال ان ابي كان عسيفا على هذا فزني بامرأته واني اخبرت أن علي ابنى الرجم فافتديت منه بمائة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فأخبروني أن علي ابنى جلد مائة وتغريب عام وأن علي امرأة هذا الرجم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام واغد يا أنيس لرجل من أسلم الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها قال ففدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فرجمت » قال مالك المسيف الاجير وفي البخارى وغيره من حديث أبي هريرة « ان النبي ﷺ قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفى عام واقامة الحد عليه » وأخرج مسلم وغيره من حديث عبادة بن الصامت قال « قال رسول الله ﷺ خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لمن سبى البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » وقد ذهب الى تغريب الزاني الذي لم يحصن الجمهور حتي ادعى محمد بن نصر في كتاب الاجماع الاتفاق على نفي الزاني البكر إلا عن الكوفيين وقد حكى ابن المنذر انه عمل بالتغريب الخلفاء الراشدون ولم ينكروه أحد فكان اجماعا ولم يأت من لم يقل بالتغريب بحجة نيرة وغاية ما تمسكوا به عدم ذكره في بعض الأحاديث وذلك لا يستلزم عدم واختلف من أثبت التغريب هل تغرب المرأة أم لا فقال مالك والأوزاعي لا تغريب على المرأة لأنها عورة وظاهر الأدلة عدم الفرق قلت والتغريب من جملة الايذاء الذي أمر به القرآن قال (فآذوهما) وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة لا يغرب ﴿ وإن كان ثيباً جُلِدَ كما يُجْلَدُ البكر ﴾ بما تقدم من الأدلة وبغيرها كرجمه ﷺ لما عزر ورجمه ﷺ لليهودي واليهودية ورجمه للغامدية (١) والكل في الصحيح ﴿ ثم يَرْجَمُ ﴾ حتي يموت ﴿ والرجم كان متلواً ثم نسخت تلاوته وأيضاً يتناوله الايذاء وعلى هذا أكثر أهل العلم وتكلموا في ترتيب هذه الدلائل مع حديث عبادة « الثيب بالثيب جلد مائة والرجم » وجمع على كرم الله وجهه بين الرجم والجلد فقالوا الجلد منسوخ فيمن وجب عليه الرجم لأن النبي ﷺ رجم ماعزاً والغامدية واليهوديين

(١) قصة ماعز واليهوديين والغامدية لم يذكر فيها الجلد وانما اقتصر الرواة فيها على حكاية الرجم فكيف يستدل بها الشارح على وجوب الجلد لا أدري .

ولم يجلد واحداً منهم وقال لأنيس الأسلمي « فإن اعترفت فارجمها » ولم يأمر بالجلد وهذا آخر الأمرين لأن أبا هريرة قد رواه وهو متأخر الإسلام فيكون ناسخاً لما سبق من الحدين الجلد والرجم ثم رجم الشيخان أبو بكر وعمر في خلافتهم ولم يجعلا بين الرجم والجلد قال في المسوي في حديث عبادة ما يدل على أنه من آخر أحكام النبي ﷺ لأن لفظه « خذوا عني » الخ فيه إشارة إلى قوله تعالى (أو يجعل الله لهن سبيلاً) فهو متأخر عن هذه الآية وهذه الآية في سورة النساء وهي من آخر ما نزل فلا تدل رواية أبي هريرة إياه على النسخ بل الظاهر عندي أنه يجوز للامام أن يجمع بين الجلد والرجم ويستحب له أن يقتصر على الرجم لاقتصار النبي ﷺ على الرجم والحكمة في ذلك أن الرجم عقوبة تأتي على النفس فأصل الرجم المطلوب حاصل به والجلد زيادة عقوبة رخص في تركها فهذا هو وجه الاقتصار على الرجم عندي والعلم عند الله تعالى ﴿ وَيَكْفِي إِقْرَارُهُ مَرَّةً وَوَمَّا وَرَدَ مِنَ التَّكْرَارِ فِي وَقَائِعِ الْأَعْيَانِ فَلَقَصَدِ الْأَسْتِثْبَاتِ ﴾ لأن أخذ المقر باقراره هو الثابت في الشريعة فمن أوجب تكرار الاقرار في فرد من أفراد الشريعة كان الدليل عليه ولا دليل هنا بيد من أوجب تربيع الاقرار إلا مجرد ما وقع من ما عز من تكرار الاقرار ولم يثبت عن النبي ﷺ أنه أمره أو أمر غيره بأن يكرر الاقرار ولا ثبت عنه ﷺ أن اقرار الزنا لا يصح إلا إذا كان أربع مرات وإنما لم يعم على ما عز الحد بعد الاقرار الاول لقصد التثبيت في أمره ولهذا قال له صلى الله عليه وآله وسلم « أبك جنون » ووقع منه ﷺ السؤال لقوم ما عز عن عقله وقد اكتفى ﷺ بالاقرار مرة واحدة كما ثبت في الصحيحين وغيرهما من قوله ﷺ « واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها » وثبت عنه ﷺ أنه رجم الغامدية ولم تقر إلا مرة واحدة كما في صحيح مسلم وغيره وكما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث خالد بن اللجلاج عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجم رجلاً أقر مرة واحدة » ومن ذلك حديث الرجل الذي ادعت المرأة أنه وقع عليها فأمر برجمه ثم قام آخر فاعترف أنه الفاعل فوجه وفي رواية أنه عفا عنه والحديث في سنن النسائي والترمذي ومن ذلك رجم اليهودي واليهودية فإنه لم ينقل أنهما كررا الاقرار فلو كان الاقرار أربع مرات شرطاً

في حد الزاني لما وقع منه ﷺ المخالفة له في عدة قضايا فتحمل الأحاديث التي فيها التراخي عن إقامة الحد بعد صدور الاقرار مرة على من كان أمره ملتبسا في ثوب العقل وعدمه والصحو والسكر ونحو ذلك وأحاديث إقامة الحد بعد الاقرار مرة على من كان معروفا بصحة العقل ونحوه وأما اعتبار كون الشهود أربعة فذلك لمزيد الاحتياط في الحدود لكونها تسقط بالشبهة ولا وجه للاحتياط بعد الاقرار فان اقرار الرجل على نفسه لا يبقى بعده ريبة بخلاف شهادة الشهود عليه وهذا أمر واضح وقد ذهب الى ما ذكرنا جماعة من أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم وحكامه صاحب البحر عن أبي بكر وعمر والحسن البصري ومالك وحماد وأبي ثور والبتي والشافعي وذهب الجمهور الى الترييع في الاقرار . أقول هذه المسألة من المعارك والحق أن الاقرار الذي يستباح به الجلد والرجم لا يشترط فيه أن يكون زيادة على مرة وقد ثبت عنه ﷺ انه رجم وأمر بالرجم وجلد بمجرد الاقرار مرة واحدة كما ثبت ذلك في عدة أحاديث وأما سكوته ﷺ في مثل قضية ما عر حتى أقر أربعاً فليس فيها أن ذلك شرط بل غاية ما فيها أن الامام اذا تثبت في بعض الاحوال حتى يقع الاقرار مرات كان له ذلك وقد بسط الماتن المسألة في شرح المنتقى فليرجع اليه فالمقام حقيق بالتحقيق ﴿ وَأَمَّا الشَّهَادَةُ فَلَا بُدَّ مِنْ أَرْبَعَةٍ ﴾ ولا أعلم في ذلك خلافاً وقد دل على ذلك الكتاب والسنة قال في المسوى يثبت الزنا بالاقرار وبأربعة شهداء قال الله تعالى (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان يهدهوا فأمسكوهن في البيوت حتي يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً) قلت علي هذا أهل العلم ﴿ وَلَا بُدَّ أَنْ يَتَضَمَّنَ الْإِقْرَارُ وَالشَّهَادَةُ التَّصْرِيحَ بِإِيلَاجِ الْفَرْجِ فِي الْفَرْجِ ﴾ لقوله ﷺ لما عر « لعلك قبلت أو غمرت أو نظرت فقال لا يا رسول الله قال أفنكتها لا يكنى قال نعم فعند ذلك أمر برجمه » أخرجه البخاري وغيره من حديث ابن عباس وأخرج أبو داود والنسائي والدارقطني من حديث أبي هريرة قال « جاء الأسلي رسول الله ﷺ يشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراماً أربع مرات كل ذلك يعرض عنه فاقبل عليه في الخامسة فقال أنكثها قال نعم قال كما ينيب المرود في المكحلة والرشاء في البئر قال نعم » الحديث وفي اسناده ابن

المضهاض (١) قال البخاري حديثه في أهل الحجاز ليس يعرف إلا هذا الواحد (٢) وقد وقع من عمر بن الخطاب من الصحابة في استئصال شهود المغيرة بنحو هذا والقصة مسروقة ﴿وَيَسْقُطُ﴾ الحد ﴿بِالشُّبُهَاتِ الْمُحْتَمَلَةِ﴾ الحديث أبي هريرة قال «قال رسول الله ﷺ ادروا الحدود على المسلمين ما استطعتم فان كان له مخرج فخلوا سبيله فان الامام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة» أخرجه الترمذي وقد رواه الترمذي أيضا من حديث الزهري عن عروة عن عائشة وقد أعل الحديث بالوقف وأخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ «ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعا» وقد روى من حديث علي مرفوعا «ادروا الحدود بالشبهات» وروى نحوه عن عمر وابن مسعود باسناد صحيح وفي الباب من الروايات ما يعضد بعضه بعضا ويقويه ومما يؤيد ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم «لو كنت راجعا أحدا بغير بينة لرجعتها» يعني امرأة العجلاني كما في الصحيحين من حديث ابن عباس ﴿وَبِالرُّجُوعِ عَنِ الْإِقْرَارِ﴾ الحديث أبي هريرة عند أحمد والترمذي «أن معاذا لما وجد مس الحجارة فر يشند حتى مر برجل معه لحي (٣) جل فضربه به وضربه الناس حتى مات فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال هلا تركتموه» قال الترمذي انه حديث حسن وقد روى من غير وجه عن أبي هريرة انتهى ورجال اسناده ثقات وأخرج أبو داود والنسائي من حديث جابر نحوه وزاد «أنه لما وجد مس الحجارة صرخ يا قوم ردوني الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فان قومي قتلوني وغروني من نفسي وأخبروني أن رسول الله ﷺ غير قاتلي فلم تنزع عنه حتى قتلناه فلما رجعنا الى رسول الله ﷺ وأخبرناه قال فهلا تركتموه وجئتموني به» وقد أخرج البخاري ومسلم طرقا من هذا الحديث وفي الباب روايات وقد ذهب الى ذلك أحمد والشافعية والحنفية وهو مروي عن مالك في قول له وقد ذهب ابن أبي ليلى والبقى وأبو ثور ورواية عن مالك وقول للشافعي أنه لا يقبل منه الرجوع عن

(١) اسمه عبد الرحمن بن الصامت. ووقع هنا وفي شرح أبي داود ج ٤ ص ٢٥٦ بالصاد المهلة وهو خطأ صوابه بالضاد المعجمة كما في التهذيب والتقريب والخلاصة.

(٢) صوابه: إلا بهذا الواحد. كما في شرح أبي داود والتهذيب. (٣) المعنى عظم الخنك

الاقرار **﴿وَبَكُونِ الْمَرْأَةُ عَذْرَاءً أَوْ رَتَقًا﴾** (١) **﴿وَبَكُونِ الرَّجُلُ مَجْبُوبًا أَوْ هَنِئًا﴾** لكون المانع موجودا فتبطل به الشهادة أو الاقرار لأنه قد علم كذب ذلك قطعا وقد روى انه **ﷺ** بعث عليا لقتل رجل كان يدخل على مارية القبطية فذهب فوجده يغتسل في ماء فأخذ بيده فأخرجه من الماء ليقتله فرآه مجبوبا فتركه ورجع الى النبي **ﷺ** وأخبره بذلك والقصة مشهورة وهذا معناه قلت وقد أخرج مسلم وغيره ما حكاه الماتن وذكره جمع من أهل السير **﴿وَتَحْرُمُ الشَّفَاعَةُ فِي الْحُدُودِ﴾** لما أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم وصححه من حديث ابن عمر عن النبي **ﷺ** قال « من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فهو مضاد الله في أمره » وفي الصحيحين من حديث عائشة في قصة المرأة المخزومية التي سرقت لما شفع فيها أسامة بن زيد فقال النبي **ﷺ** له « اتشفع في حد من حدود الله » وفي لفظ « لا أراك تشفع في حد من حدود الله » وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الحاكم وابن الجارود (٢) « أن النبي **ﷺ** قال له لما أراد أن يقطع الذي سرق رداه فشفع فيه هلا كان قبل أن تأتي به » وفي الباب أحاديث **﴿وَيُحْفَرُ لِلرَّجُومِ إِلَى الصَّدْرِ﴾** لكونه **ﷺ** أمر بأن يحفر للغامدية الى صدرها وهو في صحيح مسلم وغيره « أنه حفر لما عز حفرة ثم أمر به فرجم » كما في حديث عبد الله بن بريدة في قصة ماعز وأخرجها أحمد وزاد « فحفر له حفرة فجعل فيها الى صدره » وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث خالد بن اللجلاج عن أبيه أنه اعترف رجل بالزنا فقال له رسول الله **ﷺ** أحصنت قال نعم فلم يرجه فذهبنا فحفرنا له حتى أمكننا ورميناه بالحجارة حتى هدا » وقد ثبت في مسلم وغيره من حديث أبي سعيد قال « لما أمرنا رسول الله **ﷺ** أن نرجم ماعز بن مالك خرجنا به الى البقيع فوالله ما حفرنا له ولا أوتقناه » ويؤيد هذا ما وقع في حديث غيره أنه هرب كما تقدم ولكن ترك الحفر له لا ينافي ثبوت مشروعية الحفر قال ابن القيم بعد تخريج حديث ماعز المتقدم بالفاظ وكل هذه الالفاظ صحيحة وفي بعضها أنه أمر

(١) الرق ضد الفتق والرتقاء المرأة التي التصق ختانها فلا يصل الرجل اليها لشدة انضمام فرجها

(٢) يعني من حديث صفوان بن أمية وسياق في أول باب البرقة

فحُفرت له حفرة ذكرها مسلم وهي غلط من رواية بشير بن المهاجر وإن كان مسلم روى له في الصحيح فالثقة قد يغلط على أن أحمد وأبا حاتم قد تكلموا فيه وإنما حصل الوهم من حفرة الغامدية فسرى إلى ماعز والله تعالى أعلم انتهى . أقول وجمع بين الحديثين بأنه قد كان حفر له حفرة صغيرة ثم خرج منها ورجوه وهو قائم كما تدل عليه رواية أبي سعيد وأما الحفر للمرأة فنثبت وقد اختلف في مشروعيتها والحق أنه مشروع **﴿وَلَا تُرْجَمُ الْحَبْلَى حَتَّى تَضَعَ وَتَرْضِعَ وَلَدَهَا إِنْ لَمْ يُوجَدْ مَنْ يَرْضِعُهُ﴾** الحديث سليمان بن بريدة عن أبيه عند مسلم وغيره « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جاءته امرأة من غامد من الأزد فقالت طهرني يا رسول الله فقال ويحك ارجعي فاستغفري الله وتوبني إليه فقالت أراك تريد أن تردني كما رددت ماعز بن مالك قل وما ذاك قالت أنى حبلى من الزنا قال أنت قلت نعم فقال لها حتى تضعي ما في بطنك قال فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت قال فأتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال قد وضعت الغامدية فقال اذن لانرجها وندع ولدها صغير السن ليس له من يرضعه فقام رجل من الأنصار فقال إلى رضاعه يا نبي الله قال فرجها » وأخرج مسلم وغيره من حديث عمران بن حصين « أن امرأة من جهينة أتت النبي ﷺ وهي حبلى من الزنا فقالت يا رسول الله أصبت حدا فاقه على فدعا نبي الله ﷺ وإيها فقال أحسن إليها فاذا وضعت فاتني فافعل فامر به رسول الله ﷺ فشدت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت » الحديث وقد وريت هذه القصة من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وجابر بن عبد الله وجابر بن سمرة وابن عباس وأحاديثهم عند مسلم وقد اختلفت الروايات ففي بعضها ما تقدم في حديث بريدة وفي بعضها « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخر رجها إلى الفطام فجاءت بعد ذلك فرجمت » وقد جمع بينهما بجموعات **﴿وَيَجُوزُ الْجُلْدُ حَالَ الْمَرَضِ بِعَشْرٍ كَالْوَاحِدِ﴾** (١) ونحوه **﴿لِحَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عُبَادَةَ قَالَ « كَانَ بَيْنَ أَيْتَانَا رُوَيْجُلٌ ضَعِيفٌ مَخْدُجٌ فَلَمْ يَرْعِ الْحَيَّ إِلَّا وَهُوَ عَلَى أُمَةٍ مِنْ أُمَّائِهِمْ يَخْبِثُ بِهَا فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُسْلِمًا فَقَالَ اضْرِبُوهُ مَحْدَةً قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ**

انه أضعف مما تحسب لو ضربناه مائة قتلناه فقال خذوا له عثكالا فيه مائة شمراخ^(١) ثم اضربوه به ضربة واحدة قال ففعلوا » رواه أحمد وابن ماجه والشافعي والبيهقي ورواه الدارقطني عن فليح عن أبي سالم عن سهل بن سعد ورواه الطبراني من حديث أبي أمامة بن سهل عن أبي سعيد الخدري ورواه أبو داود من حديث رجل من الانصار وأخرجه النسائي من حديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه واسناد الحديث حسن وقد أخرج مسلم وغيره من حديث علي قال « ان أمة لرسول الله ﷺ زنت فأمرني ان أجلبها فأتيتها فاذا هي حديثة عهد بنفاس فخشيت ان أجلبها ان أقتلها فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال أحسنت اتركها حتى تماثل » وقد جمع بين هذا الحديث والحديث الاول بأن المريض اذا كان مرضه مرجوا أمهل كما في الحديث الآخر ان كان مأبوسا جلد كما في الحديث الاول وقد حكى في البحر الاجماع على أنه تمهل البكر حتى تزول شدة الحر والبرد والمرض المرجو فان كان مأبوسا فقال أصحاب الشافعي انه يضرب بعثكول ان احتمله ﴿وَمَنْ لَا طَّيَّئَرَ لَهُ قُتِلَ وَلَوْ كَانَ بَكَرًا وَكَذَلِكَ الْمَفْعُولُ بِهِ إِذَا كَانَ مُخْتَارًا﴾ لحديث ابن عباس عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي والحاكم والبيهقي قال « قال رسول الله ﷺ من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به » قال ابن حجر رجاله موثقون إلا ان فيه اختلافاً. وأخرج ابن ماجه والحاكم من حديث أبي هريرة « ان النبي ﷺ قال اقتلوا الفاعل والمفعول به أحصنا أولم يحصنا » واسناده ضعيف. قال ابن الطلاع في أحكامه لم يثبت عن رسول الله ﷺ أنه رجم في اللواط ولا أنه حكم فيه وثبت عنه انه قال « اقتلوا الفاعل والمفعول به » رواه عنه ابن عباس وأبو هريرة انتهى. وأخرج البيهقي عن علي « انه رجم لوطيا » قال الشافعي وبهذا نأخذ نرجم اللوطي محصنا كان أو غير محصن. وأخرج البيهقي أيضاً عن أبي بكر « انه جمع الناس في حق رجل ينكح كما تنكح النساء فسأل أصحاب رسول الله ﷺ عن ذلك فكان من أشدهم يومئذ قولاً علي بن أبي طالب

(١) الشمراخ النمن من أغصان النكال

قال هذا ذنب لم تمص به أمة من الأمم إلا أمة واحدة صنع الله بها ما قد علمتم نرى أن يحرقه بالنار فاجتمع أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أن يحرقه بالنار فكتب أبو بكر إلى خالد بن الوليد أن يحرقه بالنار « وأخرج أبو داود عن سعيد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس في البكر يوجد على اللوطية يرجم. وأخرج البيهقي عن ابن عباس أيضاً « أنه سئل عن حد اللوطي فقال ينظر أعلى بناء في القرية فيرمى به منكساً ثم يتبع الحجارة » وقد اختلف أهل العلم في عقوبة اللواط بعد اتفاقهم على تحريمه وأنه من الكبائر فذهب من تقدم من الصحابة إلى أن حده القتل ولو كان بكراً سواء كان فاعلاً أو مفعولاً به وإلى ذهب الشافعي . وحكى صاحب شفاء الأوام اجماع الصحابة على القتل . وحكى البغوي عن الشعبي والزهري ومالك وأحمد واسحق أنه يرجم محصناً كان أو غير محصن . وروى عن النخعي أنه قال لو كان يستقيم أن يرجم الزاني مرتين لرجم اللوطي . وقال المنذرى حرق اللوطية بالنار أبو بكر وعلى وعبد الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك . وذهب من عدا من تقدم إلى أن حد اللوطي حد الزاني . وقال الشافعي في الأظهر أن حد الفاعل حد الزنا إن كان محصناً رجم وإلا جلد وغرب وحد المفعول به الجلد والتغريب وفي قول كالفاعل وفي قول يقتل الفاعل والمفعول به . وقال أبو حنيفة يعزر بالواط ولا يجلد ولا يرجم . أقول قد صح عن النبي ﷺ الأمر بقتل الفاعل والمفعول به . وصح عن الصحابة امتثال هذا الأمر وقتلهم لمن ارتكب هذه الفاحشة العظيمة من غير فرق بين بكر وثيب ووقع ذلك في عصرهم مرات ولم يظهر في ذلك خلاف من أحد منهم مع أن السكوت في مثل أراقة دم امرئ مسلم لا يسوغ لأحد من المسلمين وكان في ذلك الزمن الحق مقبول من كل من جاء به كائناً من كان فإن كان اللواط مما يصح اندراجه تحت عموم أدلة الزاني فهو مخصص بما ورد فيه من القتل لكل فاعل سواء كان محصناً أو غير محصن وإن كان غير داخل تحت أدلة الزنا ففي أدلته الخاصة له ما يشفي ويكفي ﴿ وَيُعْزَرُ مَنْ نَكَحَ بِهِمَةً ﴾ ^(١) الحديث المروي عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال « من وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة » أخرجه أحمد

(١) لعل خبر «كون» سقط من الأصل والمراد واضح وهو أن الحديث ضعيف

وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه قد روي الترمذي وأبو داود من حديث أبي رزين عن ابن عباس أنه قال « من أتى بهيمة فلاحده عليه » وقال انه أصح من الحديث الاول قال والعمل على هذا عند أهل العلم وقد روى أبو يعلى الموصلي من حديث أبي هريرة نحو حديث ابن عباس في القتل ولكن في اسناده عبد الغفار (١) قال ابن عدي انه رجع عنه وذكر أنهم كانوا لقنوه وقد وقع الاجماع على تحريم اتيان البهيمة كما حكى ذلك صاحب البحر . ووقع الخلاف بين أهل العلم فقيل يحد كحد الزاني وقيل يعزر فقط اذ ليس بزنا وقيل يقتل . ووجه ما ذكرنا من التعزير أنه فعل محرماً بجمعا عليه فاستحق العقوبة بالتعزير وهذا أقل ما يفعل به . والحاصل ان من وقع على بهيمة فقد ورد ما يدل على أنه يقتل ولكن لم يثبت نبوتاً تقوم به الحجة ولا وقع من الصحابة مثل ما وقع في القواط وفي النفس شيء من دخوله تحت أدلة الزنا العامة فالظاهر التعزير فقط من غير فرق بين بكر وثيب ^{هو} وَيُجْلَدُ الْمَمْلُوكُ نِصْفَ جَلْدِ الْحُرِّ لقوله تعالى (فمليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) ولا قائل بالفرق بين الأمة والعبد كما حكى ذلك صاحب البحر . وقد أخرج عبد الله بن أحمد في المسند من حديث علي قال « أرسلني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى أمة سوداء زنت لأجلدها الحد فوجدتها في دمها فأخبرت بذلك رسول الله ^{صلى الله عليه وآله وسلم} فقال اذا تعالت من نفاسها فاجلدها خمسين » وهو في صحيح مسلم كما تقدم بدون ذكر الخمسين . وأخرج مالك في الموطأ عن عبد الله بن عياش المخزومي (٢) قال « أمرني عمر ابن الخطاب في فتية من قريش فجلدنا ولائد من ولائد الامارة خمسين خمسين في الزنا » وذهب ابن عباس الى أنه لاحد على مملوك حتى يتزوج تمسكا بقوله تعالى (فاذا احصن) الآية وأجيب بأن المراد بالاحصان هنا الاسلام قلت الاحصان في كلام العرب المنع ويقع في القرآن والسنة على الاسلام والحرية والعفاف والتزوج لأن الاسلام يمنعه عما لا يباح له وكذلك الحرية والعفاف والتزوج وقوله تعالى (والمحصنات من النساء) أراد المزوجات وقوله تعالى (ان ينكح المحصنات المؤمنات

(١) هو عبد الغفار بن عبد الله بن الزبير ولم أجده ترجمه . انظر تلخيص الجبير ص ٢٥٢

(٢) عياش بالياء والشين المعجمة .

فما ملكت أيمانكم) أراد به الحرائر وقوله تعالى (والذين يرمون المحصنات) أراد العفاف وقوله تعالى (محصنين غير مسافحين) أراد المتزوجين وقوله تعالى (فاذا أحصن) أي تزوجن وعلى هذا أهل العلم ﴿ وَيَجِدُهُ سَيِّدُهُ أَوْ الْإِمَامُ ﴾ لعموم الأدلة الواردة في مطلق الحد والحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما أن النبي ﷺ قال « إذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب (١) عليها ثم ان زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم ان زنت الثالثة فليبيعها ولو بجبل من شعر » وقد ذهب إلى أن السيد يجلد مملوكه جماعة من السلف قال الشافعي للسيد إقامة الحد على مملوكه دون السلطان وقال أبو حنيفة يرفعه المولى إلى السلطان ولا يقيمه بنفسه *

﴿ بَابُ السَّرْقَةِ ﴾

﴿ مِنْ سَرَقَ مُكَلَّفًا مَخْتَارًا ﴾ وقد تقدم وجه اشتراط التكليف والاختيار ﴿ مِنْ حَرَزٍ ﴾ أي مال محرز واستدل على ذلك بما أخرجه أبو داود (٢) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « سمعت رسول الله ﷺ وقد سأله رجل عن الحريسة التي تؤخذ من مراتعها قال فيها ثمنها مرتين وضرب نكال وما أخذ من عطنه ففيه القطع اذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن الجن قال يا رسول الله فالتمسار وما أخذ منها في أكامها قال من أخذ بفمه ولم يتخذ خبنة فليس عليه شيء ومن احتمل فعليه ثمنه مرتين وضرب نكال وما أخذ من أجرائه ففيه القطع اذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن الجن » وقد أخرجه أيضاً أحمد والنسائي والحاكم وصححه وحسنه الترمذي والحريسة (٣) التي ترعى وعليها حرس وكذا حديث « لا قطع في عمر ولا كثر (٤) »

(١) أي لا يؤمنها ولا يقرعها بالزنا بعد الضرب

(٢) هذه الرواية ليست رواية أبي داود بل نسبها صاحب المتقى لمسند أحمد وسنن النسائي وهي في سنن

النسائي بلفظ قريب من هذا اللفظ ج ٢ ص ٢٦١

(٣) الحريسة هي ما يحرس بالجبل وفي الأصل الحرسية وهو خطأ انظر النسائي ج ٢ ص ٢٦١

والشوكاني ج ٧ ص ٢٠٠

(٤) الكثر بفتح الكاف والهاء جارا النخل

عند أحمد وأهل السنن والحاكم وصححه ابن حبان والبيهقي من حديث رافع بن خديج وقد ذهب إلى اعتبار الحرز الأكثر وذهب أحمد واسحق والظاهرية وطائفة من أهل الحديث إلى عدم اعتباره واستدلوا على عدم الاعتبار وإن كان قيامهم مقام المنع يكفيهم بما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي ومالك في الموطأ والشافعي والحاكم وصححه (١) من حديث صفوان بن أمية قال « كنت نائماً في المسجد على خيصة لي فسرق فأخذنا السارق فرفعناه إلى رسول الله ﷺ فأمر بقطعه فقلت يا رسول الله أفني خيصة ثمن ثلاثين درهماً أنا أهبتها له قال فهلا كان قبل أن تأتيني به » وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث ابن عمر « أن رسول الله ﷺ قطع يد سارق سرق برفساً من صفة النساء ثمنه ثلاثة دراهم » وقد أخرج مسلم معناه وقد روى نحو حديث صفوان من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وضعف اسناده ابن حجر ويجاب عن الاستدلال بهذه الأحاديث على عدم اعتبار الحرز بأن المساجد حُرِّزَ لما دخل إليها ولو كان على صاحبه فيكون الحرز أعم مما وقع تبينه في كتب الفقه ولكنه يشكل على من اعتبر الحرز حديث قطع جاحد الوديعة وسيأتي ويمكن أن يكون ذلك خاصاً بما ورد فيه فلا يعارض ماورد في اعتبار الحرز في غيره قال في المسوى ذهب أبو حنيفة إلى أنه لا قطع في سرقة شيء من الفواكه الرطبة ولا الخشب ولا الحشيش عملاً بعموم حديث رافع وتأوله الشافعي على معنى اشتراط الحرز وقال نخيل المدينة لا حوائط لأكثرها فلا تكون محروزة وإنما خرج الحديث مخرج العادة يوضح ذلك حديث الجرين وقطع عثمان في أثر جثة قال في الحجة البالغة قال رسول الله ﷺ لا قطع في ثمر معلق ولا في حريسة جبل فإذا آواه المراح أو الجرين (٢) فالقطع فيما بلغ ثمن الجنين « أقول أفهم النبي ﷺ أن الحرز شرط القطع وسبب ذلك أن غير الحرز يقال فيه الالتقاط فيجب الاحتراز عنه قلت والحرز ما يعمده الناس حرزاً لمثل ذلك المال فالتبني حرز للتبني والاصطبل للدواب والمراح للغنم والجرين للثمار وأما إذا كان المال في صحراء أو في مسجد فأنما حرزه أن يكون له ناظر بحسب ما جرت العادة من النظر وعليه أهل العلم في الجملة ﴿ رُبْعَ دِينَارٍ فَصَاعِدًا ﴾ لحديث عائشة

(١) في المستدرک ج ٤ ص ٣٨٠ ولم أر فيه تصحيحه له (٢) هو موضع تجفيف التمير

في الصحيحين وغيرهما قالت «كان رسول الله ﷺ يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا» وفي رواية لمسلم وغيره «ان النبي ﷺ قال لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار فصاعدا» وفي لفظ لا حمد «اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا في ما هو أدنى من ذلك وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم والدينار اثني عشر درهما» وفي رواية للنسائي قالت «قال رسول الله ﷺ لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن المجن قيل لعائشة ما ثمن المجن قالت ربع دينار» وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال «قطع رسول الله ﷺ في مجن ثمنه ثلاث دراهم» وقد عرفت أن الثلاث الدراهم هي صرف ربع دينار كما تقدم في رواية أحمد قال الشافعي وربع الدينار موافق لرواية ثلاثة دراهم وذلك أن الصرف على عهد رسول الله ﷺ اثني عشر درهما بدينار وهو موافق لما في تقدير الديارات من الذهب بالف دينار ومن الفضة باثني عشر ألف درهم وقد ذهب الى كون نصاب القطع ربع دينار أو ثلاثة دراهم الجمهور من السلف والخلف ومنهم المتخلفاء الأربعة وفي المسألة اثنا عشر مذهبا قد أوضحها الماتن في شرح المنتقى وأما ما روي من حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما قال «قال رسول الله ﷺ امن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده» فقد قال الأعمش كانوا يرون أنه يبيض الحديد والحبل كانوا يرون أن منها ما يساوي ثلاثة دراهم كذا في البخاري وغيره. قال في الحجة البالغة الحاصل أن هذه التقديرات الثلاث كانت منطبقة على شيء واحد في زمانه ﷺ ثم اختلف بعده ولم يصلح المجن الاعتبار لعدم انضباطه فاختلف المسلمون في الحديثين الأخيرين فقيل ربع دينار وقيل ثلاثة دراهم وقيل بلوغ المال الى أحد التقديرين وهو الأظهر عندي وهذا شرعه النبي ﷺ فرقا بين التافه وغيره لأنه لا يصلح للتقدير جنس دون جنس لاختلاف الاسعار في البلدان واختلاف الاجناس نفاسة وخساسة بحسب اختلاف البلاد فباح قوم وتافههم مال عزيز عند آخرين فوجب أن يعتبر التقدير في الثمن وقيل لا يعتبر فيها وان الخطب وان كان قيمته عشرة دراهم لا يقطع فيه قال في المسوى ذهب الشافعي الى حديث عائشة أن نصاب السرقة ربع دينار وذهب مالك الى حديث ابن عمر والجواب من قبل الشافعي عن حديث ابن عمر أن الشيء

الثاقه قد جرت العادة بتقويمه بالدرهم وكانت الثلاثة دراهم تبلغ قيمتها ربع دينار
 بوضح ذلك حديث عثمان فانه يدل على أن العبرة بالذهب ومن أجل ذلك ردت
 قيمة الدراهم اليه بعد ما قومت الاثرجة بالدراهم ويوضح ذلك أيضا وقوع اثني عشر
 ألف درهم موضع ألف دينار في الدية وقال أبو حنيفة لا تقطع في أقل من
 عشرة دراهم . أقول أصح ما روي أن ثمن المجن ثلاثة دراهم وهي ربع دينار
 وقد ورد التقدير بربع دينار في الروايات الصحيحة والنهي عن القطع فيما دونه فنصاب
 السرقة اما ثلاثة دراهم أو ربع دينار هذا هو الحق وما روي من زيادة ثمن المجن قد
 بين سقوط الاستدلال به في شرح المنتقى ﴿ قُطِعَتْ كَفُّهُ الْيُمْنَى ﴾ لقوله تعالى
 (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) قلت اتفق أهل العلم على أن السارق اذا سرق
 أول مرة تقطع يده اليمنى ثم اذا سرق ثانيا تقطع رجله اليسرى واختلفوا فيما اذا سرق
 ثالثا بعد قطع يده ورجله فذهب أكثرهم الى أنه تقطع يده اليسرى ثم اذا سرق
 أيضا تقطع رجله اليمنى ثم اذا سرق أيضا يعزر ويحبس وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة
 لا تقطع يده اليسرى ورجله اليمنى ولكن يعزر ويحبس ﴿ وَيَكْفَى الْإِقْرَارُ مَرَّةً
 وَاحِدَةً ﴾ لما قدمنا في الباب الاول وقد قطع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 يد سارق المجن وسارق رداء صفوان ولم ينقل أنه أمره بتكرار الاقرار وأما ما وقع
 منه ﷺ من قوله للسارق الذي اعترف بالسرق « ما أخالك سه قمت قال بلى مرتين
 أو ثلاث » فهذا هو من باب الاستثبات كما تقدم وقد ذهب الى أنه يكفي الاقرار
 مرة واحدة مالك والشافعية والحنفية وذهب ابن أبي ليلى وأحمد واسحق الى اعتبار
 المرتين والحق هو الاول ﴿ أَوْ شَهَادَةُ حَاضِرَيْنِ ﴾ لسكون السرقة مندرجة تحت ما
 ورد من أدلة الكتاب والسنة في اعتبار الشاهدين ﴿ وَيُنْدَبُ تَلَقُّينُ الْمُسْقِطِ ﴾
 لحديث أبي أمية الخزومي عند أحمد وأبي داود والنسائي باسناد رجاله ثقات « أن
 النبي ﷺ أتى بلص اعترف اعترافا ولم يوجد معه متاع فقال له رسول الله ﷺ
 ما أخالك سرقت قال بلى مرتين أو ثلاثا » وقد روي عن عطاء أنه قال « كان من
 مضي يؤتى اليهم بالسارق فيقول أسرقت قل لا وسمى أبا بكر وعمر » أخرجه عبد
 الرزاق وفي الباب عن جماعة من الصحابة ﴿ وَيُحْسَبُ مَوْضِعُ الْقَطْعِ ﴾ لثلاث يسري

فيهلك فان الحسم سبب عدم السراية لما أخرجه الدار قطنى والحاكم والبيهقى وصححه ابن القطان من حديث أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ أتى بسارق قد سرق شملة فقالوا يا رسول الله ان هذا قد سرق فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما اخاله سرق فقال السارق بلى يا رسول الله فقال اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه ثم ائتوني به فقطع فأتى به فقال تب الى الله فقال قد تببت الى الله قال تاب الله عليك ﴿ وَتَمَلَّقُ الْيَدُ فِي عُنُقِ السَّارِقِ ﴾ لما أخرجه أهل السنن وحسنه الترمذى من حديث فضالة ابن عبيد قال « أتى رسول الله ﷺ بسارق فقطعت يده ثم أمر بها فعلقت في عنقه » وفى اسناده الحجاج بن أرطاة قال النسائي هو ضعيف لا يحتج بحديثه قال فى الحجة البالغة انما فعل هذا الله شهيد وليعلم الناس أنه سارق وفرقا بين ما يقطع اليد ظلماً وبين ما يقطع حداً ﴿ وَيَسْقُطُ بِعَفْوِ الْمَرْوِقِ عَلَيْهِ قَبْلَ الْبُلُوغِ إِلَى السُّلْطَانِ لَا بَعْدَهُ فَقَدْ وَجِبَ ﴾ الحديث صفوان المتقدم وأخرج النسائي وابو داود والحاكم وصححه من حديث عبد الله ابن عمر « ان رسول الله ﷺ قال تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب » قلت وعليه أهل العلم ويجرم الشفاعة للسارق اذا بلغ أمره السلطان ان لا يقطع يده ﴿ وَلَا قَطْعٌ فِي تَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ مَالٍ يُؤْوِيهِ الْجَرِينُ إِذَا أَكَلَ وَلَمْ يَتَّخِذْ خُبْنَةً ۝ (١) ﴾ وإلا كان عليه ثمن ما حمله مرتين وضرب نكالٍ » الحديث عمرو بن شعيب ورافع بن خديج المتقدمين فى أول الباب والكثير جمار النخل أو طلعها والزامة بالثمن مرتين تأديب له بالمال ولم يكتف ﷺ بذلك بل قال « وضرب نكال » ليجمع له بين عقوبة المال والبدن والخبنة ما يحمله الانسان فى حضنه وقد تقدم ضبطها وتفسيرها ﴿ وَلَيْسَ عَلَى الْخَائِنِ وَالْمُنْتَهَبِ وَالْمُخْتَلِسِ قَطْعٌ ﴾ الحديث جابر عند أحمد وأهل السنن والحاكم والبيهقى وصححه الترمذى وابن حبان عن النبي ﷺ قال « ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع » وأخرج ابن ماجه باسناد صحيح من حديث عبد الرحمن بن عوف بنحو حديث جابر وأخرج ابن ماجه أيضاً والطبرانى من

(١) الخبنة - بضم الخاء واسكان الباء - معطف الازار وطرف الثوب اى لا يأخذ منه فى توبه قاله ابن الاثير

حديث أنس نحوه قلت وعلى هذا أهل العلم ﴿وَقَدْ ثَبَتَ الْقَطْعُ فِي جَحْدِ الْعَارِيَةِ﴾
لما أخرجه مسلم وغيره من حديث عائشة قالت « كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع
وتجحد فأمر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقطع يدها » وأخرج أحمد
والنسائي وأبو داود وأبو عوانة في صحيحه من حديث ابن عمر مثل حديث عائشة
وقد ذهب إلى قطع جاحد العارية من لم يشترط الحرز وهم من تقدم وذهب الجمهور
إلى أنه لا يقطع يد جاحد العارية قالوا لأن الجاحد للعارية ليس بسارق لغة وإنما ورد
الكتاب والسنة بقطع السارق ويرد بان الجاحد إذا لم يكن سارقا لغة فهو سارق شرعا
والشرع مقدم على اللغة وقد ثبت الحديث من طريق عائشة وابن عمر كما تقدم
وكذا من حديث جابر وابن مسعود وغير هؤلاء وقد وقع في رواية من حديث
ابن مسعود عند ابن ماجه والحاكم وصححه « أنها سرقت قطيفة من بيت رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم » ووقع في مراسيل حبيب بن أبي ثابت « أنها سرقت
حليا » فيمكن أن تكون هذه المخزومية قد جمعت بين السرقة وجحد العارية •

﴿ بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ ﴾

رمى المحصنات بالزنا كبيرة قال الله تعالى (ان الذين يرمون المحصنات الغافلات
المؤمنات اعنوا في الدنيا والآخرة) واتفق على ذلك المسلمون ﴿ مَنْ رَمَى غَيْرَهُ
بِالزَّنَا وَجَبَ عَلَيْهِ حَدُّ الْقَذْفِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ لقوله تعالى (والذين يرمون
المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) وقد أجمع أهل العلم على
ذلك واختلفوا هل ينصف للعبد أم لا فذهب الأكر إلى الأول وروى مالك عن
عبد الله بن عامر بن ربيعة قال « ادركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والخلفاء
هم جرا فما رأيت أحدا جلد عبدا في فرية أكثر من أربعين » وذهب ابن مسعود والليث
والزهري والأوزاعي وعمر بن عبد العزيز وابن حزم إلى أنه لا ينصف لعموم الآية .
أقول الآية السكرية عامة يدخل تحتها الحر والعبد والنضاضة بقذف العبد للحر أشد
منها بقذف الحر للحر وليس في حد القذف ما يدل على تنصيفه للعبد لا من الكتاب

ولا من السنة ومعظم ما وقع التعويل عليه هو قوله تعالى في حد الزنا (فمليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) ولا يخفى أن ذلك في حد آخر غير حد القذف فالحاق أحد الحدين بالآخر فيه اشكال لاسباب مع اختلاف العلة وكون أحدهما حقا لله محضاً والآخر مشوباً بحق آدمي قال في المسوى من رمى انساناً بالزنا فان كان المقذوف محصناً يجب على القاذف جلد ثمانين ان كان حراً فان كان عبداً فجلد أربعين فان كان المقذوف غير محصن فعلى قاذفه التعزير وكذا لا حد في النسبة الى غير الزنا انما فيه التعزير وشرائط الاحصان خمسة : الاسلام والعقل والبلوغ والحرية والعفة من الزنا حتى أن من زني في أول بلوغه ثم تاب وحسنت حاله وامتد عمره فقذفه قاذف لا حد عليه وعلى هذا أهل العلم واذا عفا المقذوف لم يجلد قاذفه واذا قذف أبو رجل وقده ملكاً قلله المطالبة بالحد وفي الأنوار حد القاذف وتعزيره حق الآدمي يورث عنه ويسقط بعفوه وعفو وارثه ان مات أو قذف ميتاً وهو حق جميع الورثة وفي الهداية لا يصح عفو المقذوف عندنا وفيها لو قال يا ابن الزانية وأمه ميتة محصنة فطالب الابن بحد القذف حد القاذف لأنه قذف محصنة ولا يطالب بحد القذف للميت إلا من يقع القذف في سببه بقذفه وهو الوالد والولد ومذهب الشافعية والحنفية أن الوالد لا يجلد بقذف ولده واذا قذف جماعة جلد حداً واحداً وعليه أبو حنيفة وقال الشافعي اذا اختلف المقذوف فلا تداخل والتعريض الظاهر ملحق بالصريح وعليه مالك وقال أبو حنيفة والشافعي لا يلحق به ولا يحد إلا بالصريح. أقول التحقيق ان المراد من رمى المحصنات المذكور في كتاب الله عز وجل هو أن يأتي القاذف بلفظ يدل لغة أو شرعاً أو عرفاً على الرمي بالزنا ويظهر من قرائن الاحوال أن المتكلم لم يرد إلا ذلك ولم يأت بتأويل مقبول يصح حمل الكلام عليه فهذا يوجب حد القذف بلا شك ولا شبهة وكذلك لو جاء بلفظ لا يحتمل الزنا أو يحتمله احتمالاً مرجوحاً وأقر أنه أراد الرمي بالزنا فانه يجب عليه الحد وأما اذا عرّض بلفظ محتمل ولم تدل قرينة حال ولا مقال على أنه قصد الرمي بالزنا فلا شيء عليه لانه لا يسوغ ايلامه بمجرد الاحتمال ﴿وَيَشُدُّ ذِكْرَ بِإِقْرَارِهِ مَرَّةً﴾ لكون اقرار المرء لازماً له ومن ادعى أنه يشترط التكرار مرتين فعليه الدليل ولم يأت في ذلك دليل من كتاب ولا سنة ﴿أَوْ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ﴾ كسائر

ما تعتبر فيه الشهادة كما أطلقة الكتاب العزيز ﴿وَإِذَا لَمْ يَنْبُ لَمْ تُقَبَّلْ شَهَادَتُهُ﴾ لقوله تعالى (ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا) ثم ذكر بعد ذلك التوبة ﴿فَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الْقَذْفِ بِأَرْبَعَةِ شُهُودٍ﴾ يشهدون على المَقْدُوفِ بأنه زنى ﴿سَقَطَ عَنْهُ الْحَدُّ﴾ لأن القاذف لم يكن حينئذ قاذفا بل قد تقرر صدور الزنا بشهادة الأربعة فيقام الحد على الزانى ﴿وَهَكَذَا إِذَا أَقْرَأَ الْمَقْدُوفُ بِالزَّانَا﴾ فلا حد على من رماه به بل يحمد المقر بالزنا وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه جلد أهل الأفك كما في مسند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذى وحسنه وأشار الى ذلك البخارى فى صحيحه فثبت حد القذف بالسنة كما ثبت بالقرآن ووقع فى أيام الصحابة جلد من شهد على المغيرة بالزنا حيث لم تكمل الشهادة وذلك معروف ثابت *

﴿بَابُ حَدِّ الشُّرْبِ﴾

شرب الخمر كبيرة وعليه أهل العلم ﴿مَنْ شَرِبَ مُسْكِرًا مَكْلَفًا مُخْتَارًا﴾ وقد تقدم دليله ﴿جُلِدَ عَلَى مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ إِمَّا أَرْبَعِينَ جَلْدَةً أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ وَكَوَّ بِالنَّعَالِ﴾ لما ثبت فى الصحيحين من حديث أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم جلد فى الخمر بالجريد والنعال وجلد أبو بكر أربعين» وفى مسلم من حديثه «أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب الخمر فجلد بجريدتين نحو أربعين قال وفعله أبو بكر فلما كان عمر انتشار الناس فقال عبد الرحمن أخف الحدود ثمانين فأمر به عمر» وفى البخارى وغيره من حديث عقبة بن الحارث قال «جئى بالنعيمان أو ابن النعيمان شاربا فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان فى البيت أن يضربوه فكنت فيمن ضربه بالنعال والجريد» وفيه أيضا من حديث السائب بن يزيد قال «كنا نؤتى بالشارب فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى امرأة أبي بكر وصدرأ من امرأة عمر فنقوم اليه نضربه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا حتى كان صدرأ من امرأة عمر فجلد فيها أربعين حتى إذا عتوافيها وفسقوا جلد ثمانين^(١)»

(١) عتوا من العتو وهو التجبر والمراد هنا انهما كهما فى الطغيان والمباغة فى الفساد فى شرب الخمر قاله ابن حجر (ج ١٢ ص ٥٩) والفظ الحديث الذى هنا ليس لفظ البخارى لى هو لفظ احمد فى المسند ج ٣ ص ٤٤٩.

وفيه أيضا من حديث أبي هريرة نحوه وفي الباب أحاديث يستفاد من مجموعها أن حد السكر لم يثبت تقديره عن الشارع وأنه كان يقام بين يديه على صور مختلفة بحسب ما يقتضيه الحال فالحق أن جلد الشرب غير مقدر بل الذي يجب فعله هو إما الضرب باليد أو العصا أو النعل أو الثوب على مقدار يراه الامام من قليل أو كثير فيكون على هذا من جملة أنواع التعزير . وفي الصحيحين عن علي أنه قال « ما كنت لأقيم حدا على أحد فيموت وأجد في نفسي شيئا إلا صاحب الخمر فانه لومات وذاته وذلك أن رسول الله ﷺ ليسنه » قلت وعليه أهل العلم إلا أن الشافعي يقول أصل حد الخمر أربعون ومازاده عمر على الأربعين كان تعزيرا لما روي « أن النبي ﷺ أتني بشارب فضربوه بالأيدي والنعال وأطراف الثياب فلما كان أبو بكر سأله من حضر ذلك المضروب فقومه أربعين فضرب أربعين حياته ثم عمر حتى تنائم الناس فاستشار عمر فضرب ثمانين ثم قال علي حين أقام الحد على وليد بن عقبة لما بلغ أربعين حسبك جلد النبي ﷺ أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب الي » قال في الحجة البالغة ثم قال أي النبي ﷺ « بكتوه فأقبلوا عليه يقولون ما اتقيت الله ما خشيت الله ما استحييت من رسول الله » وروي أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخذ ترابا من الأرض فرمى به وجهه انتهى . وروي مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن حد العبد في الخمر فقال بلغني أن عليه نصف الحد في الحروا أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر قد جلدوا عبيدهم نصف حد الحر في الخمر ولا يجوز للامام أن يعفو عن حد قال سميد بن المسيب ما من شيء إلا يحب الله أن يعفو عنه ما لم يكن حدا قلت وعليه أهل العلم « وَيَكْفَى إِقْرَارُهُ مُرَّةً أَوْ شَهَادَةُ عَدْلَيْنِ » لمثل ما تقدم وادم وجود دليل يدل على اعتبار التكرار « وَلَوْ عَلَى الْقَيِّءِ » لكون خروجها من جوفه يفيد القطع بأنه شربها والاصل عدم المسقط ولهذا حد الصحابة الوليد بن عقبة لما شهد عليه رجلان أحدهما أنه شربها والآخر أنه تقبأها فقال عثمان انه لم يتقبأها حتى شربها كما في مسلم وغيره « وَقَتْلُهُ فِي الرَّابِعَةِ مَنسُوخٌ » لما رواه الترمذي والنسائي عن جابر عن النبي ﷺ « أن شرب الخمر فاجلدوه فان عاد في الرابعة فاقتلوه ثم أتني النبي ﷺ بعد ذلك برجل قد شرب في الرابعة فغضبه

ولم يقتله » ومثله أخرج أبو داود والترمذي من حديث قبيصة بن ذؤيب وفيه « ثم أتى به يعني في الرابعة فجلده ورفع القتل » وفي رواية لأحمد من حديث أبي هريرة « فأتى رسول الله ﷺ بسكران في الرابعة فغلى سبيله » أقول قد وردت الاحاديث بالقتل في الثالثة في بعض الروايات وفي الرابعة في بعض وفي الخامسة في بعض وورد ما يدل على النسخ من فعله صلى الله عليه وسلم وأنه رفع القتل عن الشارب وأجمع على ذلك جميع أهل العلم وخالف فيه بعض أهل الظاهر *

﴿ فصل * والتعزير في المعاصي التي لا توجب حداً ثابت بحبس أو ضرب أو تحويرها ولا يجاوز عشرة أسواط ﴾ لحديث أبي بردة بن نيار في الصحيحين وغيرهما « أنه سمع النبي ﷺ يقول لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله » وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وحسنه وقال الحاكم صحيح الاسناد من حديث بهز بن حكيم « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حبس رجلاً في نهمة يوماً وليلة » وقد ثبت أن عمر أمر أبا عبيدة بن الجراح أن يربط خالد بن الوليد بعمامته لما عزله عن إمارة الجيش كما في كتب السير وسبب ذلك أنه استنكر منه إعطاء شيء من أموال الله وتقدم في باب السرقة أن النبي ﷺ قال « وضرب نكال » أقول هذا الفصل يراد به كل عقوبة ليست بحد من الحدود المتقدمة والآتية فمنها الضرب واكن يكون عشرة أسواط فنادون بالحديث أبي بردة المتقدم ولا تجوز الزيادة على ذلك ولكن ليس في هذا الحديث ما يدل على وجوب التعزير بل غاية ما فيه الجواز فقط وقد اطلع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على جماعة ارتكبوا ذنوباً لا توجب حداً فلم يضربهم ولا حبسهم ولا نعى ذلك عليهم كالجماع في نهار رمضان والذي لقي امرأة فأصاب منها ما يصيب الرجل من زوجته غير أنه لم يجامعها وغير ذلك كثير ومن أنواع التعزير الحبس ويجوز الحبس مع النهمة وهكذا يجوز حبس من كان يخشى على المسلمين من معرفته واضرارهم بهم لو كان مطلقاً فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان بقدر الامكان ولا يمكن القيام بهما في حق من عرف بذلك إلا بالحيولة بينه وبين الناس بالحبس ومنها الذي كما فعله ﷺ بجماعة من الخثيين. ومنها ترك المأكلة كما فعله ﷺ بالثلاثة

الذين تخلفوا عنه حتى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت . ومنها الشتم الذي لا تحش فيه
 كقول الله تعالى حاكياً عن موسى عليه السلام (فإذا الذي استنصره بالأمس يستصرخه
 قال له موسى انك لغوى مبين) ومن ذلك قول يوسف عليه السلام لاختوته
 (أنتم شر مكاناً) لما نسبوه إلى السرقة وقال ﷺ لأبي ذر « انك امرؤ فيك جاهلية »
 كما في البخاري لما سمعه ﷺ يسب امرأة . وفي مسلم « ان رجلاً اكل بشماله عند
 رسول الله ﷺ فقال كل يمينك فقال لا أستطيع فقال لا استطعت مأمراًه إلا الكبر
 قال فما رفعها إلى فيه » وفي مسلم « من سمع رجلاً ينشد ضالة في المسجد فليقل
 لا ردها الله عليك فان المساجد لم تبين لهذا » وفي مسلم أيضاً « ان النبي ﷺ قال له
 لا وجدت » وفي الترمذي « اذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا لا أربح الله
 تجارتك » وقال ﷺ للخطيب « بش خطيب القوم انت » أخرجه مسلم وغيره ووقع
 منه ﷺ من هذا الجنس شيء كثير وكذلك وقع من الصحابة ومن بعدهم من
 السلف الصالح من ذلك ما يرشد إلى جوازه اذا ظن فاعله تأثيره في المرتكب للذنب .

﴿ بَابُ حَدِّ الْمُحَارِبِ ﴾

﴿ هُوَ أَحَدُ الْأَنْوَاعِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْقُرْآنِ الْقَتْلُ أَوِ الصَّلْبُ أَوْ قَطْعُ الْيَدِ وَالرَّجْلِ
 مِنْ خِلَافٍ أَوْ نَفْيٍ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ لقوله تعالى (انما جزاء الذين يحاربون الله
 ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم
 من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم)
 قلت أكثر أهل العلم على ان هذه الآية نزلت في أهل الاسلام لا الكفار بدليل
 قوله تعالى (إلا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم) والاسلام يحقن الدم سواء
 أسلم قبل القدرة عليه أو بعدها وانما أضاف الحرب إلى الله ورسوله ايذاناً بأن حرب
 المسلمين كأنه حرب الله تعالى ورسوله . أقول ظاهر القرآن الكريم ان من صدق عليه
 انه محارب لله ورسوله ساع في الأرض فساداً فان عقوبته إما القتل أو الصلب أو
 القطع من خلاف أو النفي من الأرض من غير فرق بين كونه قتل أو لم يقتل . والظاهر أنه
 لا يجمع له بين هذه الأنواع ولا بين اثنين منها ولا يجوز تركه عن أحدها هذا معنى

النظم القرآنى فان قلت كيف عقوبة الصلب هل يفعل به ما يصدق عليه مسمى الصلب ولو كان قليلا قلت يفعل به ما يصدق عليه انه صلب عند أهل اللغة فان كان الصلب عندهم هو الذى يفضى الى الموت فذاك وان كان أعم منه فالامتناع يحصل بفرد من أفرادهم وقال الشافعى المكابرون فى الأُمصار قطاع . وقال أبو حنيفة لا . وظاهر مذهب الشافعى فى صفة الصلب أنه يقتل ويغسل ويصلى عليه ثم يصلب ثلاثا ثم ينزل ويدفن وقيل يصلب حيا ثم يطعن حتى يموت مصلوبا وقال أبو حنيفة لا يغسل ولا يصلى على قاطع الطريق ومعنى النفي عند الحنفية الحبس حتى يبرى عليه أثر الصلاح وعند الشافعى الامام ان يحبس أو يغرب أو يطلبه للتعزير والطلب نفي أيضا لأنه حامل على هربه ﴿ يَفْعَلُ الْإِمَامُ مِنْهَا مَا رَأَى فِيهِ صَلَاحًا لِكُلِّ مَنْ قَطَعَ طَرِيقًا وَلَوْ فِي الْمَصْرِ إِذَا كَانَ قَدْ سَعَى فِي الْأَرْضِ فُسَادًا ﴾ هذا ظاهر ما دل عليه الكتاب العزيز من غير نظر الى ما حدث من المذاهب فان الله سبحانه قال (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الارض فساداً) فضم الى محاربة الله ورسوله أى معصيتهما السعى فى الارض فساداً فكان ذلك دليلا على ان من عصى الله ورسوله بالسعى فى الارض فساداً كان حده ما ذكره الله فى الآية ولما كانت الآية الكريمة نازلة فى قطاع الطريق وهم العربيون كان دخول من قطع طريقا تحت عموم الآية دخولا أوليا ثم حصر الجزاء فى قوله (ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض) تخيير بين هذه الأنواع فكان للامام ان يختار ما رأى فيه صلاحا منها فان لم يكن امام فمن يقوم مقامه فى ذلك من أهل الولايات فهذا ما يقتضيه نظم القرآن الكريم ولم يأت من الأدلة النبوية ما يصرف ما يدل عليه القرآن الكريم عن معناه الذى تقتضيه لغة العرب وأما ما روى عن ابن عباس كما أخرجه الشافعى فى مسنده أنه قال فى قطاع الطريق « اذا قتلوا وأخذوا الاموال وصلبوا واذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا واذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف واذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالا نفوا من الأرض » فليس هذا الا جهاد مما تقوم به الحجة على أحد ولو فرضنا أنه فى حكم التفسير للآية وان كان مخالفا لها غاية المخالفة ففى اسناده ابن أبي يحيى وهو

ضعيف جداً لا تقوم بمثله الحجة وأما ما روي عن ابن عباس أيضاً أن الآية نزلت في المشركين كما أخرجه أبو داود والنسائي عنه فذلك مدفوع بأنها نزلت في العرنيين وقد كانوا أسلموا كما في الأمهات. ولوملنا ما روي عن ابن عباس، لم تقم به حجة من قال باختصاص ما في الآية بالمشركون لما تقرر من أن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب على أن في اسناد ذلك على بن الحسين بن واقد وهو ضعيف وقد ذهب إلى مثل ما ذهبنا إليه جماعة من السلف كالحسن البصري وابن المسيب ومجاهد وأسعد الناس بلحق من كان معه كتاب الله وقد ثبت عن رسول الله ﷺ في العرنيين أنه فعل بهم أحد الأنواع المذكورة في الآية وهو القطع كما في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس والمراد بالصلب المذكور في الآية هو الصلب على الجذوع أو نخوعها حتى يموت إذا رأى الإمام ذلك أو يصلبه صلباً لا يموت فيه فإن اسم الصلب يصدق على الصلب المفنى إلى الموت والصلب الذي لا يفنى إلى الموت ولو فرضنا أنه يختص بالصلب المفنى إلى الموت لم يكن في ذلك تكرار بعد ذكر القتل لأن الصلب هو قتل خاص وأما النفي من الأرض فهو طرده من الأرض التي أفسد فيها وقد قيل أنه الحبس وهو خلاف المعنى العربي ﴿فَإِنْ تَابَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ سَقَطَ عَنْهُ ذَلِكَ﴾ لنص القرآن بذلك وهو قوله تعالى (الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم) قلت معناه عند الشافعي إذا تاب قاطع الطريق قبل القدرة عليه يسقط عنه من العقوبة ما يختص بقطع الطريق فإن كان قتل يسقط نكتم القتل ويبقى عليه القصاص قالوا فيه بالخيار إن شاء استوفاه وإن شاء عفا عنه وإن كان قد أخذ المال سقط عنه قطع اليد والرجل وقيل في سقوط قطع اليد حكمه حكم السارق في البلد إذا تاب وإن كان قد قتل وأخذ المال سقط عنه نكتم القتل والصلب وإذا تاب بعد القدرة لا يسقط عنه شيء من العقوبات ولا يسقط سائر الحدود بالتوبة قبل القدرة عليه وهذا أظهر قولي الشافعي والقول الثاني أن كل عقوبة تجب حقاً لله تعالى مثل عقوبات قاطع الطريق وقطع السرقة وحد الزنا والشرب تسقط بالتوبة لأن التائب من الذنب كمن لا ذنب له وأقول الآية ليس فيها إلا الإشارة إلى عفو الله ورحمته لمن تاب قبل القدرة

وليس فيها القطع بمحصل المغفرة والرحمة لمن تاب ولوسلم القطع فذلك في الذنوب التي أمرها الى الله فيسقط بالتوبة الخطاب الأخرى والحد الذي شرعه الله وأما الحقوق التي للآدميين من دم أو مال أو عرض فليس في الآية ما يدل على سقوطها ومن زعم ان ثم دليلا يدل على السقوط فما الدليل على هذا الزعم *

﴿ بَابُ مَنْ يَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ حَدًّا ﴾

﴿ هُوَ الْحَرْبِيُّ ﴾ ولا خلاف في ذلك لأوامر الله عز وجل بقتل المشركين في مواضع من كتابه العزيز ولما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثبوتاً متواتراً من قتالهم وأنه كان يدعوهم الى ثلاث ويأمر بذلك من يبعثه للقتال ﴿ وَالْمُرْتَدُّ ﴾ لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « من بدل دينه فاقتلوه » وهو للبخاري وغيره من حديث ابن عباس وحديث « لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدي ثلاث كفر بعد إيمان » الحديث وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود. والحديث أبي موسى في الصحيحين أيضاً « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له اذهب الى اليمن ثم أتبعه معاذ بن جبل فلما قدم عليه ألقى له وسادة وقال انزل واذا رجل عنده موتق قال ما هذا قال كان يهودياً فأسلم ثم تهود قال لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله » قال في المسوى من ارتد عن الاسلام ان كان في منعة من قومه جمع الامام المسلمين وقتلهم قال تعالى (من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم) وفي هذه الآية اخبار عما علم الله تعالى وقوعه وقد ارتد أكثر العرب في زمن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فبعث اليهم المسلمين وقتلهم حتى رجعوا وعلى هذا أهل العلم ومن ارتد عن الاسلام وليس له منعة قتل وعليه أهل العلم اذا كان المرتد رجلاً واختلّفوا في المرتدة قال الشافعي تقتل وقال أبو حنيفة لا تقتل ولكن تحبس حتى تسلم. أقول الأدلة الدالة على قتل المرتد عامة ولم يرد ما يقتضي تخصيصها وأما حديث النهي عن قتل النساء فذلك إنما هو في حال الحرب فان

النساء المشركات لا يقتلن وليس ذلك محل النزاع ثم قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قتل عدة نساء كاللأني أمر بقتلهم يوم الفتح لما كان يقع منهم السب له وكذلك قتل امرأتين من بني قريظة وغير ذلك ثم ليس النهي عن قتل النساء مستلزماً لتركهن على الكفر إذا امتنعن من الإسلام والجزية فإنه لا يجوز التقرير على الكفر فإذا قالت امرأة لا أسلم أبداً ولا أعطي الجزية وصممت على ذلك كان تركها حينئذ كافرة غير جائز لأحد من المسلمين ومن هنا يلوح لك أن النهي عن قتل النساء إنما هو لأجل كونهن مستضعفات يحصل منهن الاتقياد للإسلام بدون ذلك وليس عندهن غناء في القتال ولهذا كان سبب النهي عن قتلهن أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة مقتولة فقال « ما كالت هذه لتقاتل » ثم نهى عن قتلهن فانظر كيف جعل النهي عن قتلهن معللاً بعدم المقاتلة وأما قول بعض أهل العلم أن المتأول كالمتردد فهنا تسكب العبرات ويناح على الإسلام وأهله بما جناه التعصب في الدين على غالب المسلمين من الترامي بالكفر لا بسنة ولا قرآن ولا لبيان من الله ولا لبرهان بل لما غلت مراجل العصبية في الدين وتمكن الشيطان الرجيم من تفريق كلمة المسلمين لقنهم الزمان بعضهم لبعض بما هو شبيه الهباء في الهواء والسراب في البقعة (١) فيالله وللمسلمين من هذه الفاقة (٢) التي هي أعظم فواق الدين والرزية التي مارزىء بمثلها سبيل المؤمنين وأنت إن بقي فيك لصيب من عقل وبقية من مراقبة الله عز وجل وحصاة من الغيرة الإسلامية علمت وعلم كل من له علم بهذا الدين أن النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الإسلام قال في بيان حقيقته وإيضاح مفهومه أنه إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان وشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله والأحاديث بهذا المعنى متواترة فمن جاء بهذه الأركان الخمسة وقام بها حق القيام فهو المسلم على رغم أنف من أبي ذلك كماثما من كان فمن جاءك بما يخالف هذا من ساقط القول وزائف العلم بالجهل فاضرب به في وجهه وقل له قد تقدم هديانك هذا

(١) كذا الأصل وصوابه القبة « جمع قاع كالجيرة جمع جار والقاع ما انبسط من الأرض واتسع وفيه يكون السراب »

(٢) الفاقة الداهية التي تكسر الظهر

برهان محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه

دعوا كل قول عند قول محمد * فما آمن في دينه كخطا
وكما أنه تقدم الحكم من رسول الله ﷺ لمن قام بهذه الأركان الخمسة بالاسلام
فقد حكم لمن آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والقدر خيره وشره بالايان وهذا منقول
عنه نقلا متواترا فمن كان هكذا فهو المؤمن حقا وقد ورد من الأدلة المشتملة على
الترهيب العظيم من تكفير المسلمين والأدلة الدالة على وجوب صيانة عرض المسلم
واحترامه ما يدل بفعوى الخطاب على تجنب القدح في دينه بأي قاذح فكيف باخراجه
عن الملة الاسلامية الى الملة الكفرية فان هذه جناية لا تعد لها جناية وجرة لا تماثلها جرأة
وأين هذا المجترى على تكفير أخيه من قول رسول الله ﷺ الثابت عنه في الصحيح
أيضا «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسله» ومن قول رسول الله ﷺ الثابت
عنه في الصحيح أيضا «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» ومن قول رسول الله
ﷺ «ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام» وهو أيضا في الصحيح وكم يعد
العاد من الاحاديث الصحيحة والآيات القرآنية والهداية بيد الله عز وجل (انك
لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء) هذا ما أفاده المائتان العلامات في
السيل. وقال أيضا اعلم أن الحكم على الرجل المسلم بخروجه من دين الاسلام ودخوله
في الكفر لا ينبغي لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقدم عليه الا يبرهان اوضح
من شمس النهار فانه قد ثبت في الاحاديث الصحيحة المروية من طريق جماعة من
الصحابة ان « من قال لآخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما » هكذا في الصحيح وفي
لفظ آخر في الصحيحين وغيرهما « من دعا رجلا بالكفر أو قال عدو الله وليس
كذلك الا حار عليه » أي رجع وفي لفظ في الصحيح « قد كفر أحدهما » ففي
هذه الاحاديث وما ورد مودها أعظم زاجر وأكبر واعظ عن السراع في التكفير
وقد قال عز وجل (ولكن من شرح بالكفر صدرا) فلا بد من شرح الصدر بالكفر
وطمأنينة القلب به وسكون النفس اليه فلا اعتبار بما يقع من طوارق عقائد الشرك
لا سيما مع الجهل بمخالفتها لطريقة الاسلام ولا اعتبار بصدور فعل كفرى لم يرد به
فاعله الخروج عن الاسلام الى ملة الكفر ولا اعتبار بلفظ يلفظه المسلم يدل على الكفر

وهو لا يعتقد معناه فان قلت قد ورد في السنة ما يدل على كفر من حلف بغير ملة الاسلام وورد في السنة المطهرة ما يدل على كفر من كفر مسلما كما تقدم وورد في السنة المطهرة اطلاق الكفر على من فعل فعلا يخالف الشرع كما في حديث « لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض » ونحوه مما ورد مورده وكل ذلك يفيد أن صدور شيء من هذه الامور بوجوب الكفر وان لم يرد قائله أو فاعله به الخروج من الاسلام الى ملة الكفر قلت اذا ضاقت عليك سبل التأويل ولم تجد طريقا تسلكها في مثل هذه الاحاديث فعليك أن تقرها كما وردت وتقول من اطلق عليه رسول الله ﷺ اسم الكفر فهو كما قال ولا يجوز اطلاقه على غير من سماه رسول الله ﷺ من المسلمين كافرا الا من شرح بالكفر صدرا فحينئذ تنجو من معرة الخطر وتسلم من الوقوع في الحنة فان الاقدام على ما فيه بعض الباس لا يفعله من يشع على دينه ولا يسمح به فيما لا فائدة فيه ولا عائدة فكيف اذا كان على نفسه اذا أخطأ أن يكون في هداد من سماه رسول الله ﷺ كافرا أفهذا يقود اليه العقل فضلا عن الشرع ومع هذا فالجمع بين أدلة الكتاب والسنة واجب وقد أمكن هنا بما ذكرناه فتعين المصير اليه فحتم على كل مسلم أن لا يطلق كلمة الكفر الا على من شرح به صدرا ويقصر ما ورد مما تقدم على مورده

وهذا الحق ليس به خفاء * فدعني عن بنيات (١) الطريق

و يأبى (٢) الفتى الا اتباع الهوى * ومنهج الحق له واضح

وكيف يحكم بالكفر على من حكى قولا كفريا صدر من كافر فان القرآن الكريم قد اشتمل على ما يأبى عنه المحصر من حكاية ما هو كفر بواح من أقوال الكفار وهكذا لا يحكم بكفر من كفر مكرها فقد استثناه القرآن الكريم بقوله (الا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) وكفى به اه * (وَالسَّاحِرُ) لكون عمل السحر نوعا من الكفر ففاعله مرتد يستحق ما يستحقه المرتد وقد روى الترمذي والدارقطني والبيهقي والحاكم من حديث جندب قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حمد الساحر

(١) بنيات الطريق - بالتصغير - هي الطرق الضيقة التي تشعب من الجادة

(٢) ويأبى الواو لا مطلق وليست من البيت اه

ضربة بالسيف » قال الترمذي والصحيح عن جندب موقوفا قال والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وغيرهم وهو قول مالك بن أنس وقال الشافعي إنما يقتل الساحر إذا كان يعمل في سحره ما يبلغ به الكفر فإذا عمل عملاً دون الكفر لم نر عليه قتلاً اهـ وفي اسناد هذا الحديث اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف وأخرج أحمد وعبد الرزاق والبيهقي « أن عمر ابن الخطاب كتب قبل موته بشر أن اقتلوا كل ساحر وساحرة » والأرجح ما قلناه الشافعي لأن الساحر إنما يقتل لكفره فلا بد أن يكون ماعمله من السحر موجباً للكفر قال في المسوي السحر كبيرة قال تعالى (وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر) واختلف في ذلك أهل العلم فقال مالك وأحمد يقتل الساحر وقال الشافعي ما تقدم ولو قتل الساحر رجلاً بسحره وأقر إني سحرته وسحري يقتل غالباً يجب عليه القود عند الشافعي ولا يجب عند أبي حنيفة ولو قال سحري قد يقتل وقد لا يقتل فهو شبه عمد ولو قال أخطأت اليه من غيره فهو خطأ يجب فيه الدية المخففة وتكون في ماله لأنه ثبت باعترافه إلا أن تصدقه العاقلة فتكون عليهم أقول لا شك أن من تعلم السحر بعد إسلامه كان بفعل السحر كافراً مرتداً وحده حد المرتد وقد تقدم وقد ورد في الساحر بخصوصه أن حده القتل ولا يعارض ذلك ترك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لقتل لبيد بن الأعصم الذي سحره فقد يكون ذلك قبل أن يثبت أن حد الساحر القتل وقد يكون ذلك لأجل خشية معرفة اليهود وقد كانوا أهل شوكة حتى أبادهم الله وفل شوكتهم وأقلهم وأذلهم وقد عمل الخلفاء الراشدون على قتل السحرة وشاع ذلك وذاع ولم ينكره أحد ﴿ وَالكَاهِنُ ﴾ ليكون الكهانة نوعاً من الكفر فلا بد أن يعمل من كهنته ما يوجب الكفر وقد ورد أن تصديق الكاهن كفر فبالأولى الكاهن إذا كان معتقداً بصحة الكهانة ومن ذلك حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره « أن النبي ﷺ قال من أتى كاهناً أو عرافاً فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم » وفي الباب أحاديث ﴿ وَالسَّابُّ لِلَّهِ أَوْ لِرَسُولِهِ أَوْ لِلْإِسْلَامِ أَوْ لِلْكِتَابِ أَوْ لِلْسُّنَّةِ وَالطَّاعِنُ فِي الدِّينِ ﴾ وكل هذه الأفعال موجبة للكفر الصريح ففاعلم مرتد حده حده وقد

أخرج أبو داود من حديث علي « أن يهودية كانت تشتم النبي ﷺ وتقم فيه نختقها رجل حتى ماتت فأبطل رسول الله ﷺ دمها » ولكنه من رواية الشعبي عن علي وقد قيل انه ما سمع منه وأخرج أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس « أن أعمى كانت له أم ولد تشتم النبي ﷺ فقتلها فأهدر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دمها » ورجال اسناده ثقات وأخرج أبو داود والنسائي عن أبي برزة قال « كنت عند أبي بكر فتغيظ علي رجل فاشتد غضبه فقلت أأذن لي يا خليفة رسول الله أن أضرب عنقه قال فأذهبت كلتي غضبه فقام فدخل فأرسل الي فقال ما الذي قلت أنفا قلت أأذن لي أضرب عنقه قال أكنت فاعلا لو أمرتك قلت نعم قال لا والله ما كان أبشر بعد محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم » وقد نقل ابن المنذر الاجماع على أن من سب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وجب قتله ونقل أبو بكر الفارسي أحد أئمة الشافعية في كتاب الاجماع ان من سب النبي ﷺ بما هو قذف صريح كفر باتفاق العلماء فلو تاب لم يسقط عنه القتل لأن حد قذفه القتل وحد القذف لا يسقط بالتوبة وخالفه القفال فقال كفر بالسب فيسقط القتل بالاسلام . قال الخطابي لأعلم خلافا في وجوب قتله اذا كان مسلما اه . واذا ثبت ما ذكرنا في سب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فبالاولى من سب الله تبارك وتعالى أو سب كتابه أو الاسلام أو طعن في دينه وكفر من فعل هذا لا يحتاج الى برهان . أقول وقريب من هذا من جعل سب الصحابة شعاره ودثاره فانه لا مقتضى لسبهم قط ولا حامل عليه أصلا الا غش الدين في قلب فاعله وكرهه الاسلام وأهله فان هؤلاء هم أهل الحقيقة اقاموه بسيوفهم وحفظوا هذه الشريعة المطهرة ونقلوها اليها كما هي فرضي الله عنهم وأرضاهم وأقماً^(١) المشتغلين بشلبهم وتمزيق أعراضهم المصونة وقد رأينا في التواريخ ما صار يفعله أهل مصر والشام والمغرب من قتل من كان كذلك بعد مرافقته الى حكام الشريعة وحكمهم بسفك دمائهم وهذا وان كان عندنا غير جائز لما عرفناك من عصبة دم المسلم حتى يقوم الدليل الدال على جواز سفكه ولكن فيه القيام التام بحقوق أساطين الاسلام ﴿ وَالزَّيْدِيُّ ﴾ وهو الذي يظهر

(١) القمامة الذلة والصغار . وأقماً صغرة . وذلك .

الاسلام ويبطلن الكفر ويعتقد بطلان الشرائع فهذا كافر بالله وبدينه مرتد
عن الاسلام أقبح ردة اذا ظهر منه ذلك بقول أو فعل وقد اختلف أهل العلم
هل تقبل توبته أم لا والحق قبول التوبة قال في المسوى في باب حكم الخوارج والقدرية
وأشباههم قال الشافعي ولو أن قوما أظهر وأرأى الخوارج وتجنبوا الجماعات وكفروهم
لم يحل بذلك قتالهم بلغنا أن عليا رضي الله تعالى عنه سمع رجلا يقول لاحكم الله
في ناحية المسجد فقال على كلمة حق أريد بها باطل لكم علينا ثلاث لا نمنعكم
مساجد الله ان تذكروا فيها اسم الله ولا نمنعكم الفء مادامت أيديكم مع أيدينا
ولا نبدؤكم بقتال وقال أهل الحديث من الحنابلة يجوز قتلهم أقول الظاهر عندي
دراية ورواية قول أهل الحديث أما رواية فلقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
« فأين لقيتموهم فاقتلوهم » وأما قول على فعناه ان الانكار على الامام والطعن فيه
لا يوجب قتلا حتى ينزع يده من الطاعة فيكون باغيا أو قاطع طريق واذا أنكر ضروريا
من ضروريات الدين يقتل لذلك لا للانكار على الامام بيان ذلك ان المقتي اذا سئل
عن بعض أفعال زيد حكم بالجواز واذا سئل عن بعضها الآخر حكم بالفسق ثم اذا سئل
عن بعضها الآخر حكم بالكفر فهنا لم يظهر هذا الرجل عنده إلا الانكار في مسألة
التحكيم فحكم حسبما أظهر ولو أنه أظهر انكار الشفاعة يوم القيامة أو انكار الخوض الكوثر
وما يجري مجرى ذلك من الثابت في الدين بالضرورة لحكم بالكفر وأما حديث
« أولئك الذين نهاني الله عنهم » ففي المناقنين دون الزنادقة بيان ذلك ان المخالف
للدن الحق ان لم يعترف به ولم يدعن له لا ظاهرا ولا باطنا فهو الكافر وان اعترف
بلسانه وقلبه على الكفر فهو المنافق وان اعترف به ظاهرا وباطنا لكنه يفسر بعض
ما ثبت من الدين ضرورة بخلاف ما فسره الصحابة والتابعون وأجمعت الأمة
فهو الزنديق كما اذا اعترف بأن القرآن حق وما فيه من ذكر الجنة والنار حق لكن
المراد بالجنة الابتهاج الذي يحصل بسبب الملكات المحمودة والمراد بالنار هي الندامة
التي تحصل بسبب الملكات المذمومة وليس في الخارج جنة ولا نار فهو الزنديق
قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « أولئك الذين نهاني الله عنهم » في المناقنين
دون الزنادقة وأما دراية فلأن الشرع كما نصب القتل جزاء للارتداد ليكون مزجوة

للمرتدين وذبا عن الملة التي ارتضاها فكذلك نصب القتل في هذا الحديث وأمثاله جزاء للزندقة ليكون مزجرة لازنادقة وذبا عن تأويل فاسد في الدين لا يصح القول به ثم التأويل تأويلان تأويل لا يخالف قاطعا من الكتاب والسنة واتفاق الامة وتأويل يصادم ما ثبت بقاطع فذلك الزندقة فكل من أنكر الشفاعة أو أنكر رؤية الله يوم القيامة أو أنكر عذاب القبر وسؤال منكر ونكير أو أنكر الصراط والحساب سواء قال لا أنق بهؤلاء الرواة أو قال اتق بهم اكن الحديث مؤول ثم ذكر تأويلا فاسدا لم يسمع من قبله فهو الزنديق وكذلك من قال في الشيخين أبي بكر وعمر مثلا ليسا من أهل الجنة مع تواتر الحديث في بشارتهما أو قال ان النبي ﷺ خاتم النبوة ولكن معنى هذا الكلام أنه لا يجوز أن يسمي بعده أحد بالنبى وأما معنى النبوة وهو كون الانسان مبعوثا من الله تعالى الى الخلق مفترض الطاعة معصوما من الذنوب ومن البقاء على الخطأ فيما يرى فهو موجود في الأئمة بعده فذلك هو الزنديق وقد اتفق جماهير المتأخرين من الحنفية والشافعية على قتل من يجرى هذا الجرى والله تعالى أعلم اهـ ﴿ بعد استئذانهم ﴾ لحديث جابر عند الدارقطني والبيهقي « أن امرأة يقال لها أم رومان ارتدت فأمر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يعرض عليها الاسلام فان تابت وإلا قتلت » وله طريقان ضعفهما ابن حجر وأخرج البيهقي من وجه آخر ضعيف عن عائشة « أن امرأة ارتدت يوم أحد فأمر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تستتاب فان تابت وإلا قتلت » وأخرج أبو الشيخ في كتاب الحدود عن جابر « انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم استتاب رجلا أربع مرات » وفي اسناده العلاء بن هلال وهو متروك وأخرجه البيهقي من وجه آخر وأخرج الدارقطني والبيهقي « أن أبا بكر استتاب امرأة يقال لها أم قرفة كفرت بعد اسلامها فلم تنب فقتلها » قال ابن حجر وفي السير أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قتل أم قرفة (١) يوم قريظة وهي غير تلك وأخرج مالك في الموطأ والشافعي « أن رجلا قدم على عمر بن الخطاب من قبل أبي موسى فسأله عن الناس فأخبره فقال هل من

(١) أم قرفة في الزرقاني على اللوام بكسر القاف وسكون الراء وتأه تانيث

مغربة خبر (١) قال نعم رجل كفر بعد اسلامه قال فما فعلتم به قال قربناه فضربنا عنقه فقال عمر هلا حبستموه ثلاثا وأطعمتموه كل يوم رغيفا واستتبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله انى لم أحضر ولم أرض اذ بلغنى « وقد اختلف أهل العلم في وجوب الاستتابة ثم كيفيةها والظاهر أنه يجب تقديم الدعاء الى الاسلام قبل السيف كما كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يدعو أهل الشرك ويأمر بدعائهم الى احدى ثلاث خصال ولا يقاتلهم حتى يدعواهم فهذا ثبت في كل كافر فيقال للمرتد ان رجعت الى الاسلام وإلا قتلناك وللساحر والكاهن والساب لله أو لرسوله أو للاسلام أو للكتاب أو للسنة أو للطاعن في الدين أو للزنديق قد كفرت بعد اسلامك فان رجعت الى الاسلام وإلا قتلناك فهذه هي الاستتابة وهي واجبة كما وجب دعاء الحربى الى الاسلام وأما كونه يقال للمرتد باى نوع من تلك الانواع مرتين أو ثلاثة أو فى ثلاثة أيام أو أقل أو أكثر فلم يأت ما تقوم به الحجة فى ذلك بل يقال لكل واحد من هؤلاء ارجع الى الاسلام فان أبى قتل مكانه. قال فى المسوي اختلفت الروايات عن أبى حنيفة والشافعى فى ذلك. فى المنهاج ويجب استتابة المرتد والمردة وفى قول يستحب وهي فى الحال وفى قول ثلاثة أيام فان أصر قتل وفى الهداية اذا ارتد المسلم عن الاسلام عرض عليه الاسلام فان كانت له شبهة كشفت عنه ويجلس ثلاثة أيام فان أسلم وإلا قتل. وفى الجامع الصغير يعرض عليه الاسلام فان أبى قتل قيل تأويل الاول أنه ان استعمل يهل ثلاثة أيام وعن أبى حنيفة وأبى يوسف أنه يستحب أن يؤجله طلب ذلك أو لم يطلب اه. أقول الأدلة الصحيحة المصرحة بقتل المرتد لم تثبت فى شيء منها الاستتابة بل فيها الأمر بالقتل للفور وما ورد عن بعض الصحابة من انكار قتل المرتدين قبل الاستتابة فليس بحجة ولا يصلح لتقييد ما ثبت عن الشارع ودعوى ان ذلك اجماع بواسطة عدم الانكار دعوى باطلة فالحق أن المرتد يقال له ارجع الى الاسلام فان أجاب وجب حقن دمه وإن لم يجب تعين قتله

(١) مغربة بضم الميم وفتح النون وتشديد الراء المكسورة . أى هل من خبر جديد جاء من بلد بعيد قاله فى اللسان

في ذلك الوقت وقد حصل الدعاء المشروع بمجرد قولنا له ارجع الى الاسلام * وَالزَّالِي
الْحَصَنُ وَاللُّوْطِيُّ مُطَاقًا وَالْمَحَارِبُ * وقد تقدم الكلام فيهم وأما الديوث فلم يصح
في قتله شيء وأصل دم المسلم العصمة وليس كل معصية مبيحة للقتل بل معاصي
مخصوصة ورد الشرع بها ولا سيما بعد ورود الحصر في حديث « لا يحل دم امرئ
مسلم إلا بأحدى ثلاث » وليس هذا منها فالحاصل أن الديوث من أعظم العصاة مع
ما في ذلك من المهجنة المنافية للدين والمروءة وأما أنه يقتل فلا ولا كرامة وأما قتل
الباطنية فالحق أنهم مع تسترهم بالكفر لا يحل قتل أحد منهم إلا بعد أن يفعل أو يقول
ما هو كفر بدون تأويل ولا سيما والمشهور عنهم أنهم يظهرون لعوامهم الاسلام والصلاح
ويوهمونهم أنهم على الحق فان صح هذا فجميع عوامهم لا يعلمون أنهم على الكفر
بل يعتقدون أنهم على الحق فهم الى تعريفهم بالحق أحوج منهم الى القتل فلا يجوز
قتل أحد من الباطنية وهم البواهر في أرض الهند إلا بعد أن يظهر منه كفر بواح
لان كلمتهم اسلامية ودعوتهم نبوية وان كانوا على شفا جرف هار من أمور الدين *

كتاب القصاص

ووجوبه بنص الكتاب العزيز (كتب عليكم القصاص في القتلى) * (ولكم في
القصاص حياة يا أولى الالباب) وبعثوا تر السنة كحديث « لا يحل دم امرئ مسلم
إلا بأحدى ثلاث » منها (والنفس بالنفس) وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث
ابن مسعود وفي مسلم وغيره من حديث عائشة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث
أبي هريرة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من قتل له قتيل فهو بخير
النظرين إما أن يقتل أو يفتدي وإما أن يقتل » وأخرجه احمد وابو داود وابن ماجه من
حديث أبي شريح الخزاعي قال « سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
يقول من أصيب بدم أو خبل أو خبل والجراح فهو بالخيار بين احدى ثلاث إما أن
يقتص أو يأخذ العقل أو يعفو فان أراد رابعة فخذوا على يده » وفي اسناده سفيان بن
أبي العوجاء السلمي وفيه مقال وفيه أيضا محمد بن اسحق وقد عنعن. وقد أخرج البخاري

وغیره من حدیث ابن عباس قال « كان في بني اسرائيل القصاص ولم تكن فيهم الدية فقال الله تعالى لهذه الامة (كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر) الآية (فمن عفى له من أخيه شيء) قال فالعفو أن يقبل في العمد الدية والاتباع بالمعروف أن يتبع الطالب بمعروف ويؤدي اليه المطلوب باحسان (ذلك تخفيف من ربكم ورحمة) فيما كتب على من كان قبلكم » ولا خلاف بين أهل الاسلام في وجوب القصاص عند وجود المقتضى وانتفاء المانع ﴿ يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ اخْتَارُ ﴾ وقد تقدم وجهه ﴿ العائد ﴾ لما أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم وصححه من حديث عائشة بلفظ « لا يحل قتل مسلم إلا في إحدى ثلاث خصال زان محصن فيرجم ورجل يقتل مسلماً متعمداً ورجل يخرج من الاسلام فيحارب الله ورسوله فيقتل أو يصلب أو ينفى من الارض » وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ « من قتل متعمداً أسلم الي أولياء المقتول فإن احبوا قتلوا » الحديث وهو معلوم بالأدلة والاجماع من أهل الاسلام أن القصاص لا يجب إلا مع العمد ولا بد أن يكون عدواناً لأن من قتل عمداً مقتولاً يستحق القتل شرعاً لم يجب القصاص عليه. قلت عند الشافعي القتل على ثلاثة أنواع عمد محض وهو أن يقصد قتل انسان بما يقصده به القتل غالباً سواء كان بمحدد أو مثقل فيجب فيه القصاص عند وجود المكافئ أو الدية منغلظة في مال الجاني حالة والثاني شبه العمد وهو أن يقصد ضربه بما لا يموت مثله من مثل ذلك الضرب غالباً بان ضربه بعصا خفيفة أو حجر صغير ضربة أو ضربتين فمات فلا يجب فيه القصاص ويجب به الدية منغلظة على عاقلته مؤجلة الى ثلاث سنين فان كان المضرروب صغيراً أو مريضاً يموت منه غالباً أو كان قوياً غير أن الضارب والى عليه بالضرب حتي مات يجب القود والثالث الخطأ المحض وهو أن لا يقصد ضربه وإنما قصد غيره فأصابه أو حفر بئراً فتردى فيه انسان أو نصب شبكة حيث لا يجوز فتعلق بها رجل ومات فلا قود عليه وتجب الدية مخففة على العاقلة في ثلاث سنين ثم القتل ينقسم باعتبار المقتولين الى أقسام ولكل قسم حكم ينحصره اما في القود واما في الدية وإما فيهما جميعاً قتل الحر وقتل العبد وقتل الذكر وقتل الانثى وقتل المسلم وقتل الكافر وقتل الجنين ولا اعتبار لكون المقتول

شريفاً أو وضيعاً ، جليلاً أو دميماً ، صغيراً أو كبيراً ، غنياً أو فقيراً ، وإذا وجب القود على انسان فترك له شيء من الدم بان عفا أحد الورثة صار موجباً للدية الآخرين وسيأتي تفصيلها وأما إنكار القصاص في دار الحرب مطلقاً فلا وجه له من كتاب ولا سنة ولا قياس صحيح ولا اجماع فان أحكام الشرع لازمة للمسلمين في أى مكان وجدوا ودار الحرب ليست بنسخة للأحكام الشرعية أو لبعضها فما أوجب الله تعالى على المسلمين من القصاص ثبت في دار الحرب كما هو ثابت في غيرها مهما وجدنا الى ذلك سبيلاً ولا فرق بين القصاص ونبوت الارش إلا بمجرد الخيال المبني على الهباء فان كل واحد منهما حق لا دمي محض يجب الحكم له به على خصمه وهو مفوض الى اختياره وغاية ما ثبت في هذا ما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من وضع الدماء التي وقعت في أيام الجاهلية وليس في هذا تعرض لدماء المسلمين فهي على ما ورد فيها من احكام الاسلام ولا يرفع شيئاً من هذه الاحكام إلا دليل يصلح للنقل والا وجب البقاء على الثابت في الشرع من لزوم القصاص ولزوم الارش ﴿ إِنِ اخْتَارَ ذَلِكَ الْوَرَثَةُ وَإِلَّا فَلَهُمْ طَلَبُ الدِّيَةِ ﴾ لما تقدم من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم « من قتل له قتيل فهو بخير النظرين » ﴿ وَتُقْتَلُ الْمَرْأَةُ بِالرَّجُلِ وَالْعَكْسُ وَالْعَبْدُ بِالْحُرِّ وَالْكَافِرُ بِالْمُسْلِمِ ﴾ لما أخرجه مالك والشافعي من حديث عمرو بن حزم « أن النبي ﷺ كتب في كتابه الى أهل اليمن أن الذكور يقتل بالانثى » ورواه أبو داود والنسائي من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري مرسلًا ورواه النسائي وابن حبان والحاكم والبيهقي موصولاً مطولاً من حديث الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده وفي هذا الحديث كلام طويل وقد صححه ابن حبان والحاكم والبيهقي . وقال ابن عبد البر هذا كتاب مشهور عند أهل السير معروف ما فيه عند أهل العلم يستغنى شهرته عن الاسناد لأنه أشبه التواتر في مجيئه لتلقى الناس له بالقبول وقال يعقوب بن سفيان لا أعلم في جميع المكنب المنقولة كتاباً أصح من كتاب عمرو بن حزم هذا فان أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين يرجعون اليه ويدعون رأيهم وقال الحاكم قد شهد عمر بن عبد العزيز وإمام عصره الزهري بالصحة لهذا

الكتاب (١) ومما استدل به على ذلك ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس « ان يهوديا رضاً رأس جارية بين حجرين فقبل لها من فعل بك هذا فلان أو فلان حتى سمي اليهودي فأومات برأسها فجيء به فاعترف فأمر به النبي ﷺ فرض رأسه بين حجرين » وقد استوفى الماتن ذلك البحث في شرح المنتقى وإلى ذلك ذهب الجمهور واختلفوا هل تستوفى ورثة الرجل من ورثة المرأة نصف الدية أم لا وقد حكى ابن المنذر الاجماع على قتل الرجل بالمرأة الا رواية عن علي وعن الحسن وعطاء ورواه البخاري عن أهل العلم هذا في قتل الرجل بالمرأة وأما قتل المرأة بالرجل فالأمر واضح وهكذا قتل العبد بالحر والكافر بالمسلم والفرع بالأصل وليس في ذلك خلاف وأما العكس من هذه الصور الثلاث فقد قيل انه يقتل الحر بالعبد وهو محكي عن الحنفية وسعيد بن المسيب والشعبي والنخعي وقتادة والثوري هذا اذا كان العبد مملوكا لغير القاتل وأما اذا كان مملوكا له فقد حكى في البحر الاجماع على أنه لا يقتل السيد بعبد الا عن النخعي وهكذا حكى الخلاف عن النخعي وبعض التابعين الترمذي واستدل المثبتون بما أخرجه أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذي من حديث الحسن عن سمرة « ان رسول الله ﷺ قال من قتل عبده قتلناه ومن جدد (٢) عبده جددناه » وفي اسناده ضعف لأنه من رواية الحسن عن سمرة وفي سماعه منه خلاف مشهور . واستدل المالكون بقوله تعالى (الحر بالحر والعبد بالعبد) وفي الاستدلال بالآية اشكال كالأشكال في استدلال من استدل بقوله تعالى (النفس بالنفس) واستدلوا أيضاً بما أخرجه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « ان رجلا قتل عبده متعمداً فجلده النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ونفاه سنة ومحا سهمه من المسلمين ولم يقده به وأمره أن يعتق رقبة » وفي اسناده اسمعيل بن غياث ولكنه رواه عن الأوزاعي وهو شامي واسمعيل قوي في الشاميين وفي اسناده أيضاً محمد بن عبد العزيز الشامي وهو ضعيف . وأخرج البيهقي وابن عدي من حديث عمر

(١) لم أجده مطبوعاً في النسخة كما قال الشارح الا أن يكون في السنن الكبرى للنسائي ولم نرها وهو في مستدرك الحاكم مطبوعاً (ج ١ ص ٣٩٥)
 (٢) الجدد قطع الأنف والاذن والشفة وهو بالانف أخص فاذا أطلق غلب عليه ، قاله ابن الأثير

قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقاد مملوك من مالكة ولا ولد من والده » وفي اسناده عمر بن عيسى الأسلمي وهو منكر الحديث كما قال البخاري وأخرج الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس مرفوعاً « لا يقتل حر بعبد » وفي اسناده جوير وغيره من المتروكين وأخرج البيهقي عن علي قال « من السنة لا يقتل حر بعبد » وفي اسناده جابر الجعفي وهو متروك وأخرج البيهقي من حديث علي نحو حديث عمرو بن شعيب وفي الباب أحاديث تشهد لهذه وتقويها **﴿لَا الْعَكْسُ﴾** أي لا يقتل مؤمن بكافر لحديث علي « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ألا لا يقتل مؤمن بكافر » وأخرجه أحمد والنسائي وأبو داود والحاكم وصححه وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عمر وأخرج البخاري وغيره عن علي « انه قال له أبو جحيفة (١) هل عندكم شيء من الوحي مالميس في القرآن فقال والذي فلق الحبة وبرأ النسمة الا فهما يعطيه الله رجلا في القرآن وما في هذه الصحيفة قلت وما في هذه الصحيفة قال المؤمنون متكافأ دماؤهم وفكاك الأسير وان لا يقتل مسلم بكافر » وقد أجمع أهل العلم على انه لا يقتل المسلم بالكافر الحربي وأما بالذمي فذهب الى ذلك الجمهور وبه قال أبو حنيفة ولم يأت من ذهب الى قتل المسلم بالذمي بما يصلح للاستدلال به قال مالك الأمر عندنا أن لا يقتل مسلم بكافر الا ان يقتله المسلم قتل غيلة فيقتل به قلت وعليه الشافعي إلا أنه أسقط هذا الاستثناء لأن الأحاديث الصحيحة في هذا الباب مثل حديث علي وعبد الله بن عمر ساكنة عنه **﴿وَالْفَرْعُ بِالْأَصْلِ لَا الْعَكْسُ﴾** أي لا يقتل الأصل بالفرع لحديث « لا يقتل الوالد بالولد » أخرجه الترمذي من حديث عمر وفي اسناده الحجاج بن أرطاة ولكن له طريق أخرى عند أحمد والبيهقي والدارقطني ورجال اسنادها ثقات وأخرج نحوه الترمذي أيضاً من حديث سراقه وفي اسنادها ضعف وأخرجه أيضاً من حديث ابن عباس وقد أجمع أهل العلم على ذلك لم يخالف فيه الا البني ورواية عن مالك **﴿وَيَثْبُتُ الْقِصَاصُ فِي الْأَعْضَاءِ وَنَحْوِهَا وَالْجُرُوحُ مَعَ الْإِمْكَانِ﴾**

(١) قوله أبو جحيفة بتقديم الجيم على الحاء اياه من هامش الاصل

لقوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص) وهي وإن كانت حكاية عن نبي امرائيل فقد قرر ذلك النبي ﷺ كما في حديث أنس في الصحيحين وغيرهما « ان الرضيع كسرت ثنية جارية فأمر رسول الله ﷺ بالقصاص » وأما تقييد ذلك بالامكان فليكون بعض الجروح قد يتعذر الاقتصاص فيها لعدم امكان الاقتصاص على مثل ما في الجنى عليه وخطاب الشرع محمول على الامكان من دون مجاوزة للمقدار الكائن في الجنى عليه فاذا كان لا يمكن الا بمجاوزة للمقدار أو بمخاطرة واضرار فلا دلة الدالة على تحريم دم المسلم وتحريم الاضرار به بما هو خارج عن القصاص مخصصة لدليل الاقتصاص قلت ان كل طرف له مفصل معلوم فقطعه ظالم من مفصله من الانسان اقتص منه كالأصبع يقطعها من أصلها أو اليد يقطعها من الكوع أو من المرفق أو الرجل يقطعها من المفصل يقتص منه وكذلك لو قلع سنه أو قطع أنفه أو أذنه أو فقا عينه أو جب ذكره أو قطع أثنييه يقتص منه وكذلك لو شججه موضحة (١) في رأسه أو وجهه يقتص منه ولو جرح رأسه دون الموضحة أو جرح موضعا آخر من بدنه أو هشم العظم فلا قود فيه لأنه لا يمكن مراعاة المماثلة فيه وكذلك لو قطع يده من نصف الساعد فليس له ان يقطع يده من ذلك الموضع وله أن يقتص من الكوع ويأخذ حكومة لنصف الساعد وعلى هذا أكثر أهل العلم في الجملة وفي التفاصيل لهم اختلاف ﴿ وَيَسْقُطُ بِإِثْرِهِ أَحَدُ الْوَرَثَةِ وَيَلْزَمُ لَصِيبُ الْآخَرِينَ مِنَ الدِّيَةِ ﴾ لما تقدم من كون أمر القصاص والدية الى الورثة وانهم بخير النظرين فاذا أبرؤا من القصاص سقط وان أبرأ أحدهم سقط لأنه لا تبعض ويستوفى الورثة نصيبهم من الدية وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عائشة « ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال : وعلى المقتلين أن ينحجزوا الأول فالأول وان كانت امرأة » وأراد بالمقتلين أولياء المقتول وينحجزوا أى ينكفوا عن القود بعفو أحدهم ولو كانت امرأة وقوله « الأول فالأول » أي الأقرب فالأقرب هكذا فسر الحديث أبو داود وفي اسناده حصن بن عبد الرحمن ويقال ابن محسن أبو حذيفة

(١) من أوضحت الشجة بالرأس فهي موضحة يعني كنف العظم

الدمشقي. قال أبو حاتم الرازي لا أعلم من روى عنه غير الاوزاعي ولا أعلم أحدا نسبه (١) وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن رسول الله ﷺ قضى أن يعقل (٢) عن المرأة عصبتها من كانوا ولا يرون منها الا ما فضل عن ورثتها وان قتلت فعقها بين ورثتها وهم يقتلون قاتلها» وفي اسناده محمد بن راشد الدمشقي المكحول وقد وثقه غير واحد وتكلم فيه غير واحد فقواه «وهم يقتلون قاتلها» يفيد ان ذلك حق لهم يسقط باسقاطهم أو اسقاط بعضهم وقد ذهب الى ذلك الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه ﴿فَإِذَا كَانَ فِيهِمْ صَغِيرٌ يُدْتَظَرُ فِي الْقِصَاصِ بُلُوغُهُ﴾ دليله ما قدمنا من أن ذلك حق لجميع الورثة ولا اختيار للصبي قبل بلوغه (٣) ﴿وَيُهْدَرُ مَا سَبَبَهُ مِنَ الْجَنَى عَلَيْهِ﴾ لحديث عمران بن حصين في الصحيحين وغيرهما «أن رجلا عض يد رجل فمزع يده من فيه فوقت ثنيتاه فاختصموا الى النبي ﷺ قال يعض أحدكم يد أخيه كما يعض الفحل لا دية لك» وفيهما أيضا من حديث يعلى بن أمية (٤) والى ذلك ذهب الجمهور ﴿وَإِذَا أُمْسَكَ رَجُلٌ وَقَتَلَ آخَرَ قُتِلَ الْقَاتِلُ وَحُبِسَ الْمُسَكُّ﴾ لحديث ابن عمر عند الدارقطني عن النبي ﷺ قال «إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر يقتل الذي قتل ويحبس الذي أمسك» وهو من طريق الثوري عن اسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر ورواه معمر وغيره عن اسماعيل قال الدارقطني والارسال أكثر واخرجه أيضا البيهقي ورجح المرسل وقال انه موصول غير محفوظ قال ابن حجر ورجاله ثقات وصححه ابن القطان وأخرج الشافعي عن علي «انه قضى في رجل قتل رجلا متعمدا وأمسكه آخر قال يقتل القاتل ويحبس الآخر في السجن حتى يموت» وقد ذهب الى ذلك الحنفية والشافعية ويؤيده قوله تعالى (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وبالجملة فقتل القاتل مندرج تحت الأدلة المثبتة للقيصاص وأما حبس المسك فذلك نوع من التعزير استحققه بسبب إمساكه للمقتول وقد روى

(١) وذكره ابن حبان في الثقات

(٢) العقل هو الدية وأصله أن القاتل كل اذا قتل قتيلا جرم الدية من الايل فعقلها بفناء أولياء المقتول أي شدها في عقلها ليسلها اليهم قاله ابن الاثير

(٣) هي خلافة والخلاف مفصل في بداية المجتهد لابن رشد (ج ٢ ص ٣٣٦-٣٣٧) (٤) يعني نحوه

عن النخعي ومالك والليث انه يقتل المسك كالمباشر للقتل لأنهما شريكان. وفي الموطأ « أن عمر بن الخطاب قتل نفرا خمسة أو سبعة برجل واحد قتلوه قتل غيلة وقال عمر لو تمالاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً » قال مالك الأمر عندنا أنه يقتل في العمد الرجال الأحرار بالرجل الحر الواحد والنساء بالمرأه كذلك والعبيد (١) بالعبد كذلك أيضاً. في المسوى والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم قالوا إذا اجتمع جماعة على قتل واحد يقتلون به قصاصاً اهـ. أقول إذا اشترك جماعة من الرجال أو الرجال والنساء في قتل رجل عمداً بغير حق قتلوا به كلهم وهذا هو الحق لأن الأدلة القرآنية والحديثية لم تفرق بين كون القاتل واحداً أو جماعة والحكمة التي شرع القصاص لأجلها وهي حقن الدماء وحفظ النفوس مقتضية لذلك ولم يأت من قال بعدم جواز قتل الجماعة بالواحد بحجة شرعية بل غاية ما استدلوا به على المنع تدقيقات ساقطة ليست من الشرع في قبيل ولادير (٢) كما فعله الجلال في ضوء النهار والمقبلي وقد نقض الماتن ذلك في إبحاث أجاب بها علي بعض علماء العصر واستوفى جميع الحجج وقوله « قتلوه غيلة » أي حيلة يقال اغتالي فلان إذا احتال حيلة يتلف بها ماله ويقال الغيلة هي أن يخدعه حتى يخرج به إلى موضع يخفى فيه ثم يقتله « تمالاً عليه أهل صنعاء » أي تعاونوا عليه واجتمعوا إليه قال في الهدى وعلى أن قتل الغيلة يوجب قتل القاتل حداً فلا يسقط العفو ولا تعتبر فيه المكافأة وهذا مذهب أهل المدينة وأحد الوجهين في مذهب أحمد اختاره شيخنا وأقوى به اهـ. وقال قبل هذا ما لفظه وعلى أن حكم رده المحاربين حكم مباشرتهم فإنه من المعلوم أن كل واحد منهم يعني العربيين لم يباشر القتل بنفسه ولا سأل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك اهـ وفي قتل الخطأ الدية والكفارة ﴿ لنص الكتاب العزيز على ما في النظم القرآني من القيود والتفاصيل وقد وقع الاجماع على وجوب الدية والكفارة في الجملة وان وقع

(١) في الاصل « بالعبيد » وهو خطأ صححناه من الموطأ (ص ٣٤٢) طبع الهند

(٢) القبيل ما وليك والدير ما خالفك. ويقال القبيل قتل القطن والدير قتل الكتان والصوف ومعنى قولهم « ما يعرف قبيله من دير » ما يدري شيئاً. ملخص من اللسان وجعله الزمخشري من المجاز وهو ظاهر

الخلاف في بعض الصور كوجوب الكفارة من مال الصغير اذا قتل لأن عمده خطأ والخلاف في وجوب الكفارة من ماله معروف فمن لم يوجبها جعل ايجابها من باب التكليف فقال لا تجب إلا على مكلف ومن أوجبها جعله من خطاب الوضع وهكذا المجنون والكفارة هي ما ذكر الله سبحانه من تحرير الرقبة وما بعده من الاطعام والصوم وأما الدية فسيأتي بيانها وبيان الخطأ المحض والخطأ الذي هو شبه العمد ﴿وَهُوَ مَا لَيْسَ بِعَمْدٍ أَوْ مِنْ صَبِيٍّ أَوْ تَجْنُونٍ﴾ قال مالك في الموطأ الامر المجتمع عليه عندنا أنه لا قود بين الصبيان وان عمدهم خطأ ما لم تجب عليهم الحدود ويباغوا الحلم وأن قتل الصبي لا يكون الا خطأ قلت وعلى هذا أكثر أهل العلم ﴿وَهِيَ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَهُمْ الْعَصَبَةُ﴾ لحديث أبي هريرة في الصحيحين قال « قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بنى لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة ثم ان المرأة التي قضى عايتها بالغرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنيها وزوجها وأن العقل على عصبتها » وفي لفظ لهما « وقضى بدية المرأة على عاقتها » وفي مسلم وغيره من حديث جابر قال « كتب رسول الله ﷺ على كل بطن عقولة (١) » وأخرج أبو داود وابن ماجه (٢) « ان امرأتين من هذيل قتلت إحداهما الأخرى ولكل واحدة منهما زوج وولد فجعل رسول الله ﷺ المقتولة علي عاقلة القاتلة وبرأ زوجها وولدها قال فقال عاقلة المقتولة ميراثها لنا فقال رسول الله ﷺ ميراثها لزوجها وولدها » وصححه النووي وفي اسناده مجالد وهو ضعيف وقد تقدم حديث عمرو بن شعيب قريبا وفيه « أن النبي ﷺ قضى أن تعقل عن المرأة عصبتها » الحديث وقد اجمع العلماء على ثبوت العقل وإنما اختلفوا في التفاصيل وفي مقدار ما يلزم كل واحد من العاقلة اقول الأدلة قد وردت بما يستفاد منه ان القبيلة تعقل عن الجاني منها وان البطن يعقل عن الجاني منه والقراية يعقلون عن القريب الجاني ولا منافاة بين هذه الاحاديث بل يجمع بينها بأن القراية اذا قدروا على تسليم ما لزم فهم اخص من غيرهم وان احتاج اللازم الى زيادة عليهم ولم يقدرُوا على الوفاء لزم البطن ثم القبيلة ومجموع ما ورد في العقل يرد على من قال انه غير ثابت في الشريعة مستدلا بمثل

(١) بضم الميم وانما دخلت الهاء لاقادة المرة الواحدة . قاله الشوكاني (٢) يعني من حديث جابر

قوله تعالى (لا تزر وازرة وزر اخرى) ويمثل قوله ﷺ « لا يجنى جان الا على نفسه » لأن ادلة العقل اخص مطلقا فالعمل بها واجب والظاهر ان العقل لازم في كل جنایات الخطأ من غير فرق بين الموضحة وما دونها وما فوقها *

كتاب الديات

الأصل في الدية أنها نجب أن تكون مالا عظيما يغلبهم وينقص من مالههم ويجدون له المأ عندهم ويكون بحيث يؤدونه بعد مقاساة الضيق ليحصل الزجر وهذا القدر يختلف باختلاف الاشخاص * دية الرجل المسلم مائة من الابل أو مائتا بقرة أو ألفا شاة أو ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم أو مائتا حلة * تقدير الدية بذلك لحديث عطاء بن ابي رباح عن النبي ﷺ وفي رواية عطاء عن جابر عن النبي ﷺ قال « فرض رسول الله ﷺ في الدية على أهل الابل مائة من الابل وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الحلال مائتي حلة » رواه أبو داود مسنداً ومرسلاً وفيه عن عنة محمد بن اسحق . وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « قضى رسول الله ﷺ أن من كان عقله في البقر على أهل البقر مائتي بقرة ومن كان عقله في الشاة ألفي شاة » وفي اسناده محمد بن راشد الدمشقي المكحول وقد تكلم فيه غير واحد ووثقه جماعة وفي حديث عمرو بن حزم « ان في النفس الدية مائة من الابل » وهو حديث صحيح قد تقدم تخريجه في قتل الرجل بالمرأة وفيه أيضاً « وعلى أهل الذهب ألف دينار » وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس « ان رجلا من بني عدى قتل فجعل النبي ﷺ دية اثني عشر ألفا » وأخرجه الترمذي مرفوعاً ومرسلاً وأخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار أو ثمانية آلاف درهم ودية أهل الكتاب على النصف من دية المسلمين قال فكان كذلك حتى استخاف عمر فقام خطيباً فقال ألا ان الابل قد غلت قال ففرضها عمر على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل

الورق اثني عشر ألف درهم وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الحلال مائتي حلة . ولا يخفى أن هذا لا يعارض ما تقدم فقد وقع التصريح فيه برفع ذلك إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد اختلف أهل العلم في مقادير الدية والحق ما ثبت من تقدير الشارع كما ذكرناه وفي الموطأ أن عمر بن الخطاب قوّم الدية على أهل القرى فجعلها على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم . قال مالك فأهل الذهب أهل الشام وأهل مصر وأهل الورق أهل العراق قامت عليه مالك وهو القول القديم للشافعي إلا أنه قال يقدر بتقدير عمر بن الخطاب عند إعواز الأبل والأبل هي الأصل في باب الديات ثم رجع وقال الأصل فيها الأبل فإذا أعوزت نجب قيمتها بالغة ما بلغت وتناول حديث عمر على أن قيمة الأبل كانت قد بلغت في زمانه اثني عشر ألف درهم أو ألف دينار لحديث عمرو بن شعيب المتقدم . وقال أبو حنيفة الدية مائة من الأبل أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم وقال أصحابه على أهل الأبل مائة من الأبل وعلى أهل الذهب والورق ألف دينار أو عشرة آلاف درهم وعلى أهل البقر مائتا بقرة وعلى أهل الشاة ألف حلة وعلى أهل الحلال ألف حلة ~~وتغليظ دية~~ العمد وشبهه . واتفقوا على أن التغليظ لا يعتبر إلا في الأبل دون الذهب والورق أقول قد اختلفت الأحاديث في الديات تغليظاً وتخفيفاً ولكل قسم فالدية المغلظة في الخطأ الذي هو شبه العمد والدية المخففة في الخطأ المحض والأحاديث مصرحة بذلك فلا يرجع إليها والمذاهب مختلفة وليس الحجة إلا في الدليل لافي القال والقليل ~~هو~~ بأن يكون المائة من الأبل في بطون أربعين منها أولادها ~~في~~ لحديث عقبة بن أوس عن رجل من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « أن النبي ~~صلى الله~~ خطب يوم فتح مكة فقال ألا وإن قتيل خطأ العمد بالسوط والعصا والحجر فيه دية منلظة مائة من الأبل منها أربعون من ثنية إلى بازل عامها كلهن خليفة ^(١) » أخرجه أحمد وأبوداود والنسائي وابن ماجه والبخاري في تاريخه وساق اختلاف الرواة فيه وأخرجه أيضاً

(١) الثنية من الأبل ما دخل في السادسة والبازل الذي أتم ثمانى ستين ودخل في التاسعة وحينئذ يطلع نابه وتكمل قوته ثم يقال له بعد ذلك بازل عام وبازل طامين والخلفة بفتح الحاء المعجمة وكسر اللام الحامل من النوق

الدار قطنى وأخرج أحمد وأبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي ﷺ قال عقل شبه العمد مغلظة كعقل العمد ولا يقتل صاحبه وذلك أن ينزو الشيطان بين الناس فتكون دماء في غير ضغينة ولا حمل سلاح » وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبخارى في التاريخ والدار قطنى من حديث عبد الله ابن عمرو « أن رسول الله ﷺ قال إلا أن قتل الخطأ شبه العمد قتل السوط أو العصا فيه مائة من الابل منها أربعون في بطونها أولادها » وصححه ابن حبان وابن القطان وأخرج هذا الحديث من تقدم ذكره من حديث ابن عمر وفي الباب احاديث وقد ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن القتل على ثلاثة أضرب عمد وخطأ وشبه عمد ففي العمد القصاص وفي الخطأ الدية وفي شبه العمد وهو ما كان بما مثله لا يقتل في العادة كالعصا والسوط والابرة مع كونه قاصداً للقتل دية مغلظة وهي مائة من الابل أربعون منها في بطونها أولادها ومن ذهب إلى هذا زيد بن علي والشافعية والحنفية وأحمد وإسحق وقال مالك والليث أن القتل ضربان عمد وخطأ فالخطأ ما وقع بسبب من الأسباب أو غير مكلف أو غير قاصد للمقتول ونحوه أو للقتل بما مثله لا يقتل في العادة والعمد ما عداه والاول لا قود فيه وقد حكى صاحب البحر الاجماع على هذا مع كون مذهب الجمهور على خلافه ﴿ وَدِيَّةُ الدَّمِيِّ نِصْفُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ ﴾ الحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي ﷺ قال عقل الكافر نصف دية المسلم » أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه وابن الجارود وصححه وأخرجه أيضاً ابن ماجه بنحوه وأخرج ابن حزم من حديث عقبة بن عامر « أن رسول الله ﷺ قال دية المجوسى ثمانمائة درهم » وأخرجه أيضاً الطحاوى والبيهقى وابن عدى وفي اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف وأخرج الشافعى والدار قطنى والبيهقى عن سعيد بن المسيب قال كان عمر يجعل دية اليهودى والنصرانى أربعة آلاف ودية المجوسى ثمانمائة » وقد ذهب إلى كون دية الذمى نصف دية المسلم مالك وقال الشافعى أن دية الكافر أربعة آلاف درهم كذا روى عنه والذى في منهاج النوى أن دية اليهودى والنصرانى ثلث دية المسلم ودية المجوسى ثلثا عشر دية المسلم » قال شارحه المحلى أنه قال بذلك عمر وعثمان

وابن مسعود . وحكي في البحر عن زيد بن علي وأبي حنيفة ان دية المجوسى كالذمي وذهب الثوري والزهري وزيد بن علي وأبو حنيفة الى ان دية الذمي كدية المسلم وروى عن أحمد أن ديته مثل دية المسلم ان قتل عمدا والا فنصف الدية احتج القائلون بتدنيص دية الذمي بالنسبة الى دية المسلم بما تقدم واحتج القائلون بأنها كدية المسلم بقوله تعالى (وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله) ويجاب بان هذا الاطلاق مقيد بما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كونها على النصف من دية المسلم وعند الترمذي « عقل الكافر نصف عقل المؤمن » قال ابن القيم هذا حديث حسن يصحح مثله أكثر أهل الحديث وعند أبي داود « كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثمانمائة دينار وثمانية آلاف درهم ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلم فلما كان عمر رفع دية المسلمين وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فيما رفع من الدية انتهى » (ودية المرأة نصف دية الرجل والأطراف وغيرها كذلك في الزائد على الثلث) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « قال رسول الله ﷺ عقل المرأة مثل عقل الرجل حتي يباع الثلث من دينه » أخرجه النسائي والدارقطني وصححه ابن خزيمة وأخرج البيهقي من حديث معاذ عن النبي ﷺ قال « دية المرأة نصف دية الرجل » قال البيهقي اسناده لا يثبت مثله . وأخرج ابن أبي شيبة والبيهقي عن علي أنه قال « دية المرأة على النصف من دية الرجل في الكل » وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة عن عمر وقد أفاد الحديث المذكور أن دية المرأة على النصف من دية الرجل وأن أرشها (١) الى الثلث من الدية مثل أرش الرجل وقد وقع الخلاف في ذلك بين السلف والخلف وأخرج مالك في الموطأ والبيهقي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال « سألت سعيد بن المسيب كم في اصبع المرأة قال عشر من الابل قلت فكم في أصبعين قال عشرون من الابل قلت فكم في ثلاث أصابع قال ثلاثون من الابل قلت فكم في أربع قال عشرون من الابل قلت حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقابها قال سعيد أعراقى انت قلت بل عالم متثبت او جاهل متعلم قال

(١) قال أبو منصور: أصل الارش الغدش ثم قيل لما يؤخذ دية لها أرش، نقله في اللسان

هي السنة يا ابن اخي « ﴿ وَتَجِبُ الدِّيَةُ كَامِلَةً فِي الْعَيْنَيْنِ وَالشَّفَتَيْنِ وَالْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ وَالْبَيْضَتَيْنِ وَفِي الْوَاحِدَةِ مِنْهَا نِصْفُهَا وَكَذَلِكَ تَجِبُ كَامِلَةً فِي الْأَنْفِ وَاللِّسَانِ وَالذِّكْرِ وَالصُّلْبِ وَأَرْشُ الْمَأْمُومَةِ وَالْجَائِفَةُ ثُلُثُ دِيَةِ الْجَنِيِّ عَلَيْهِ وَفِي الْمُنْقَلَةِ عَشْرُ الدِّيَةِ وَنِصْفُ عَشْرِهَا وَفِي الْهَاشِمَةِ (١) عَشْرُهَا وَفِي كُلِّ سَنٍّ نِصْفُ عَشْرِهَا وَكَذَا فِي الْمَوْضِعَةِ ﴾ لحديث عمرو بن حزم الذي تقدم تخريجه وتصحيحه وفيه « أن في الأنف إذا أوعب جده الدية » وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي البيضتين الدية وفي الذكـر الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية وفي المأمومة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية وفي المنقلة خمسة عشر من الأبل وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الأبل وفي السن خمس من الأبل وفي الموضعة خمس من الأبل » وأخرج أحمد من حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده « أن رسول الله ﷺ قضى في الأنف إذا جـدع كله بالعقل كاملاً وإذا جدعت أرنبته فنصف العقل وقضى في العين نصف العقل والرجل نصف العقل واليد نصف العقل والمأمومة ثلث العقل والمنقلة خمسة عشر من الأبل » وقد أخرجه أبو داود وابن ماجه بدون ذكر العين والمنقلة وفي إسناده محمد بن راشد الدمشقي المكحول وقد تكلم فيه جماعة ووثقه جماعة (٢) وأخرج الترمذي وصححه من حديث ابن عباس « أن النبي ﷺ قال دية أصابع اليدين والرجلين سواء عشر من الأبل لكل أصبع » وأخرج نحوه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث أبي موسى وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « قال رسول الله ﷺ في كل أصبع عشر من الأبل وفي كل سن خمس من الأبل والأصابع سواء والأضنان سواء » وأخرج أحمد وأهل السنن وابن خزيمة وابن الجارود وصححاه من حديث عمرو بن شعيب أيضاً عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال في المواضع خمس من الأبل » وفي البخاري وغيره من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله تعالى عليه

(١) المأمومة هي الجناية البالغة أم الدماغ • والجائفة هي الطمئة التي تبلغ الجوف. والمنقلة هي التي تنقل العظم أو تكسره • والهاشمة هي الشعبة التي تهشم العظم (٢) والحق أنه ثقة

وآله وسلم قال هذه وهذه يعني الخنصر والابهام سواء « وأخرج أبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس « أن النبي ﷺ قال الاسنان سواء الثنية والضرس سواء » والمراد بالأمومة الجناية التي بلغت أم الدماغ أو الجلد الرقيقة التي عليه وإلى ايجاب ثلث الدية فيها ذهب على وعمر والحنفية والشافعية والمراد بالجائفة الجناية التي تبلغ الجوف وإلى ايجاب ثلث الدية فيها ذهب الجمهور والمراد بالمنقلة الجناية التي تنقل العظام عن أماكنها وقد ذهب إلى ايجاب خمسة عشر ناقة فيها على وزيد بن ثابت والشافعية والحنفية والمراد بالهاشمة التي تهشم العظم وقد أخرج الدار قطني والبيهقي وعبد الرزاق من حديث زيد بن ثابت « أن النبي ﷺ أوجب في الهاشمة عشرة من الابل » وقد قيل انه موقوف لكن لذلك حكم الرفع في المقادير والمراد بالموضحة التي تبلغ العظم ولا تهشم وقد اختلف في المنقلة والهاشمة والموضحة هل هذا الأرش هو بالنسبة إلى الرأس فقط أم في الرأس وغيره والظاهر أن عدم الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقام كما تقرر في الأصول ﴿ وَمَا عَدَا هَذِهِ الْمُسْمَاةَ فَيَكُونُ أَرَشُهُ يَمْتَدُّ إِلَى أَحَدِهَا تَقْرِيْبًا ﴾ لأن الجناية قد لزم أرشها بلاشك اذ لا يهدر دم المجنى عليه بدون سبب ومع عدم ورود الشرع بتقدير الأرش لم يبق إلا التقدير بالقياس على تقدير الشارع وبيان ذلك أن الموضحة اذا كان أرشها نصف عشر الدية كما ثبت عن الشارع نظرنا إلى ما هو دون الموضحة من الجنايات فان أخذت الجناية نصف اللحم وبقي نصفه إلى العظم كان أرش هذه الجناية نصف أرش الموضحة وان أخذت ثلثه كان الارش ثلث أرش الموضحة ثم هكذا وكذلك اذا كان المأخوذ بعض الاصبع كان أرشه بنسبة ما أخذ من الاصبع إلى جميعها فأرش نصف الاصبع نصف عشر الدية ثم كذلك وهكذا الأسنان اذا ذهب نصف السن كان أرشه نصف أرش السن ويسلك هذا في الأمور التي تلزم فيها الدية كاملة كالأنف فاذا كان الذاهب نصفه ففيه نصف الدية والذكر ونحو ذلك فهذا أقرب المسالك إلى الحق ومطابقة العدل وموافقة الشرع أقول اعلم ان كل جناية فيها أرش مقدر من الشارع كالجنايات التي في حديث عمرو بن حزم الطويل وفي غيره مما ورد في معناه فالواجب الاقتصار في المقدار على الوارد في النص وكل جناية ليس فيها أرش

من الشارع بل ورد تقدير أرشها عن صحابي أو تابعي أو من بعدهما فليس في ذلك حجة على أحد بل المرجع في ذلك نظر المجتهد وعليه أن ينظر في مقدار نسبتها من نسبة الجناية التي ورد فيها أرش مقدر من الشارع فإذا غاب في ظنه مقدار النسبة جعل لها من الأرش مقدار نسبتها مثلاً الموضحة ورد في الشرع تقدير أرشها فإذا كانت الجناية دون الموضحة كالسمحاق والمتلاحمة والباضعة والدامية (١) فعليه أن ينظر مثلاً مقدار ما بقي من اللحم إلى العظم فإن وجده مقدار الخمس والجناية قد قطعت من اللحم أربعة أخماس جعل في الجناية أربعة من الأبل أو أربعين مثقالاً لأن مجموع أرش الموضحة خمس من الأبل أو خمسون مثقالاً وإن وجد الباقي من اللحم ثلثاً جعل أرش الجناية بمقدار الثلثين من أرش الموضحة ثم كذلك إذا بقي النصف أو الربع أو الخمس أو العشر وهكذا في سائر الجنائيات التي لم يرد تقدير أرشها فإليه ينبغي النسبة بينها وبين ما ورد تقدير أرشه من جنسها وحينئذ لا يحتاج الحاكم العالم إلى تقليد غيره من المجتهد كائناً من كان ولا يبقى تقسيم للجناية إلى ما يجب فيه أرش مقدر وما تجب فيه حكومة ﴿وَفِي الْجَنِينِ إِذَا خَرَجَ مَيِّتًا الْغُرَّةُ﴾ لحديث أبي هريرة في الصحيحين «أن رسول الله ﷺ قضى في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتاً بغرة عبد أو أمة» وهو ثابت في الصحيحين بنحو هذا من حديث المغيرة ومحمد بن مسلمة والغرة بضم المعجمة وتشديد الراء أصلها البياض في وجه الفرس وهنا هي (٢) العبد أو الأمة كأنه عبر بالغرة عن الجسم كله وأما إذا خرج الجنين حياً ثم مات من الجناية ففيه الدية أو القود وهذا إنما هو في الجنين الحر والخلاف في النقرة طويل قد استوفاه الماتن في شرح المنتقى ﴿وَفِي الْعَبْدِ قِيَمَتُهُ وَأَرَشُهُ بِحَسَبِهَا﴾ لا خلاف في ذلك وإنما اختلفوا إذا جاوزت قيمته دية الحر هل تلزم الزيادة أم لا والأولى اللزوم وأرش الجناية عليه منسوب من قيمته فما كان فيه في الحر نصف الدية أو ثلثها أو عشرها أو نحو ذلك ففيه في العبد نصف القيمة أو ثلثها أو عشرها أو نحو ذلك أقول وجه

(١) السمحاق جلدة رقيقة فوق قحف الرأس إذا انتهت إليها الشجة سميت سمحاقاً والمتلاحمة هي التي أخذت في اللحم ولم تبلغ السمحاق، والباضعة هي التي تقطع الجلد وتشق اللحم وتدمي الأذن لا يسيل الدم، فإن سال فهي الدامية. (٢) في الأصل «في» وهو خطأ

قول من قال انها تجب قيمة العبد وان جاوزت دية الحر أن العبد عين من الاحيان التي يصح تملكها فكما يجب على متلف العين قيمتها وان جاوزت دية الحر كذلك يجب على متلف العبد ووجه قول من قال انه لا يلزم ما زاد على دية الحر ان العبد من نوع الانسان وهو دون الحر في جميع الصفات المعتبرة فغاية ما ينتهي اليه ان يكون انسانا حرا في الكمال فتجب فيه الدية وأما الزيادة على ذلك فلا لأن دية الحر هي نهاية ما يجب في الفرد من هذا النوع الانساني والاول أرجح من حيث الرأي وأما من طريق الرواية فلم يصح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك شيء وقد روى عن علي مثل القول الأول وروى عنه مثل القول الثاني وأما الدابة اذا قتلها قاتل ففيها قيمتها واذا جنى عليها كان الأرش مقدار نقص قيمتها بالجنابة وهذا وان لم يقم عليه دليل بمخصوصه فهو معلوم من الأدلة الكلية لأن العبد وسائر الدواب من جملة ما يملكه الناس فمن أتلفه كان الواجب عليه قيمته ومن جنى عليه جنابة تنقصه كان الواجب عليه أرش النقص كما لو جنى على عين مملوكة من غير الحيوانات وكان الأولى أن يكون المملوك كسائر الدواب يجب في الجنابة عليه نقص القيمة *

﴿ بَابُ الْقَسَامَةِ ﴾

صورة القسامة أن يوجد قتيل وادعى عليه على رجل أو على جماعة وعليهم لوث ظاهر واللوث ما يغلب على القاب صدق المدعى بأن وجد فيما بين قوم أعداء لا يخاطبهم غيرهم كقتيل خير وجد بينهم والعداوة بين الانصار وبين أهل خير ظاهرة أو اجتمع جماعة في بيت أو صحراء وتفرقوا عن قتيل أو وجد في ناحية قتيل وثم رجل مختضب بدمه أو يشهد عدل واحد على أن فلانا قتله أو قاله جماعة من العبيد والنسوان جاؤا متفرقين بحيث يؤمن تواطؤهم (١) ونحو ذلك من أنواع الموت فيبدأ يمين المدعى فيحلف خمسين يمينا ويستحق دعواه فان نكل المدعى عن

(١) هذا بناء على ما شاع وقبه الفقهاء قديما وحديثا من ان البيئة هي شهادة شاهدين حرين ذكرين عدلين • ولاننا نرى هذا رأيا صحيحا ولا دليل عليه لديهم بل البيئة كل ما بين الحق والظهور فاذا شهد جماعة من العبيد أو النساء متفرقين وأمن تواطؤهم وتبين صدقهم فشهادتهم بيئة صحيحة يجب الحكم بالقصاص عندها وهذا هو الحق الواضح

اليمن ردت الى المدعى عايه فيحلف خمسين يمينا على نفي القتل ويجب بها الدية
 المغاظة فان لم يكن هناك لوث فالقول قول المدعى عايه مع يمينه كما في سائر الدعاوى
 ثم يحلف يمينا واحدا أو خمسين يمينا قولان أصحهما الأول فان كان المدعون جماعة
 توزع الأيمان عايهم على قدر مواريتهم على أصح القولين ويجبر الكسر والقول
 الثاني يحلف كل واحد منهم خمسين يمينا وان كان المدعى عليهم جماعة ووزع
 على عدد رؤسهم على أصح القولين ان كان الدعوى في الأطراف سواء كان اللوث
 أولم يكن فالقول قول المدعى عايه مع يمينه هذا كله بيان مذهب الشافعي وذهب
 أبو حنيفة الى أنه لا يبدأ يمين المدعى بل يحلف المدعى عايه وقال اذا وجد قتيل
 في محلة يختار الامام خمسين رجلا من صلحاء اهائها ويحلفهم على انهم ماقتلوه
 ولا عرفوا له قاتلا ثم يأخذ الدية من أرباب الخطة فان لم يعرفوا فمن سكانها. أقول
 اعلم أن هذا الباب قد وقع فيه لكثير من اهل العلم مسائل عاطلة عن
 الدلائل ولم يثبت في حديث صحيح ولا حسن قط ما يقتضي الجمع بين
 الأيمان والدية بل بعض الاحاديث مصرح بوجوب الايمان فقط وبعضها
 مصرح بوجوب الدية فقط والحاصل انه قد كثر الخبط والخلط في هذا الباب
 الى غاية ولم يتعمدنا الله بانيات الاحكام العاطلة عن الدلائل ولا سيما اذا خالفت
 ما هو شرع ثابت وكانت تستلزم اخذ المال الذي هو معصوم إلا بحقه ولهذا ذهب
 جماعة من الساف منهم ابو قلابه وسالم بن عبد الله والحكم بن عتيبة وقتادة
 وسليمان بن يسار وابراهيم بن عليه ومسلم بن خالد وعمر بن عبد العزيز الى أن القسامة
 غير ثابتة لمخالفتها لأصول الشريعة من وجوه قد ذكرها المساتن رحمه الله في شرح
 المنتقى وذكر ما أجيب به عنها من طريق الجمهور فليراجع ﴿ إذا كان القاتل من
 جماعة محصورين ثبتت وهي خمسون يمينا ﴾ لقوله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم « فببرئكم اليهود بخمسين يمينا » وهو في الصحيحين من حديث سهل
 ابن أبي حنمة ﴿ يختارهم ولي القتل والدية إن نكلوا عليهم وإن
 حلفوا سقطت ﴾ لما أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن
 وسليمان بن يسار عن رجل من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

« أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اقر القسامة علي ما كانت عليه في الجاهلية » وقد ثبت أنهم في الجاهلية كانوا يخبرون المدعى عليهم بين أن يحلفوا خمسين يمينا أو يسلموا الدية كما في القسامة التي كانت في بني هاشم كما أخرجه البخاري والنسائي من حديث ابن عباس وهي قصة طويلة وفيها « ان القاتل كان معينا وان أبا طالب قال له اختر منا احدى ثلاث ان شئت أن تؤدى مائة من الابل فانك قتلت صاحبنا وان شئت حلف خمسون من قومك انك لم تقتله فان أبيت قتلناك به فأتى قومه فاخبرهم فقالوا نحلف فأتته امرأة من بني هاشم كانت تحت رجل منهم كانت قد ولدت منه فقالت يا أبا طالب أحب أن تجيز ابني هذا برجل من الخمسين ولا تصبر (١) بيمينه حيث تصبر الأيمان ففعل فأقاه رجل منهم فقال يا أبا طالب أردت خمسين رجلا أن يحلفوا مكان مائة من الابل فيصيب كل رجل منهم بعيران هذان البعيران فاقبلهما مني ولا تصبر بيمينى حيث تصبر الأيمان فقبلهما وجاء ثمانية وأربعون فحلفوا قال ابن عباس فوالذي نفسي بيده ما حال الحول ومن الثمانية والاربعين عين تطرف » **وإن التبس الأمر كانت من بيت المال** **حديث سهل بن أبي حشمة قال** « اطلق عبد الله بن سهل ومحبيصة بن مسعود الى خيبر وهي يومئذ صلح فتفرقا فأتى محبيصة الى عبد الله ابن سهل وهو ينشحط في دمه قتيلا فدفنه ثم قدم المدينة فاطلق عبد الرحمن بن سهل ومحبيصة وحويصة ابناء مسعود الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال كبر كبر وهو أحدث القوم فسكت فتكلما فقال أتخلفون وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم فقالوا كيف نحلف ولم نشهد ولم نر قال فتبرئكم اليهود بخمسين يمينا فقالوا كيف نأخذ ايمان قوم كفار فعقله النبي **ﷺ** من عنده « وهو في الصحيحين وغيرهما وفي لفظ « فكره رسول الله **ﷺ** أن يبطل دمه فوداه بمائة من ابل الصدقة » وقد اختلف أهل العلم في كيفية القسامة اختلافا كثيرا وما ذكره الماتن هو أقرب الى الحق وأوفق لقواعد الشريعة المطهرة وقد وقع في رواية من حديث سهل المذكور « ان النبي **ﷺ** قال تقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع

(١) الصبر في الأصل الحبس واليمين المصبورة المحبوسة وقيل لها ذلك وان كان صاحبها في الحقيقة هو المصبور - لانه ائتم بها وحبس عليها وكانت لازمة له من جهة الحكم - لانه انما صبر أى حبس من أجلها فوصفت بذلك مجازا

برمته فقالوا أمر لم نشهده كيف نحلف « وقد أخرج أحمد والبيهقي عن أبي سعيد قال « وجد رسول الله ﷺ قتيلا بين قريتين فأمر رسول الله ﷺ فترع ما بينهما فوجد أقرب إلى أحد الجانبين بشبر فألقى دية عليهم « قال البيهقي تفرد به أبو إسرائيل عن عطية ولا يحتاج بهما . وقال القتيبي هذا الحديث ليس له أصل . وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي عن الشعبي « ان قتيلا وجد بين وادعة وشاكر فأمرهم عمر بن الخطاب ان يقيسوا ما بينهما فوجدوه إلى وادعة أقرب فأحلفهم خمسين يمينا كل رجل ما قتله ولا علمت قاتلا ثم اغرمهم الدية فقالوا يا امير المؤمنين لا إيماننا دفعت عن أموالنا ولا أموالنا دفعت عن إيماننا فقال عمر كذلك الحق « وأخرج نحوه الدارقطني والبيهقي عن سعيد بن المسيب وفيه « ان عمر قال انما قضيت عليكم بقضاء نبيكم ﷺ « قال البيهقي رفعه إلى النبي ﷺ منكر وفيه عمر بن صبيح (١) اجمعوا على تركه وقال الشافعي ليس بثابت انما رواه الشعبي عن الحرث الأعور وهذا لا تقوم به حجة لضعف اسناده على فرض رفعه وامامع عدم الرفع فليس في ذلك حجة سواء ورد باسناد صحيح او غير صحيح والرجوع إلى قسامة الجاهلية التي قررها النبي ﷺ هو الصواب وقد تقدم ذكرها وقد أخرج أبو داود من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجل من الانصار « ان النبي ﷺ قال لليهود وبدأ بهم يحلف منكم خمسون رجلا فأبوا فقال للانصار استحقوا فقالوا نحلف على الغيب يا رسول الله فجعلها رسول الله ﷺ دية على اليهود لأنه وجد بين أظهرهم « وهذا اذا صح لا يخالف ما ذكرناه من وجوب الدية على المتهمين اذا لم يحلفوا ولكنه مخالف لما ثبت في الصحيحين ان كانت هذه القصة هي تلك القصة وقد قال بعض أهل العلم ان هذا الحديث ضعيف لا يلتفت اليه *



(١) صبيح بالتصغير كذا هو في التقریب وفي التهذيب « صبيح » بالسكان الباء وضبطه بذلك الخزرجي في الخلاصة والحديث في - في الدارقطني (ص ٢٥٩) وفيه عن عمر بن صبيح كما هنا وعمر هذا كتاب يضم الحديث

كتاب الوصية

﴿ تَجِبُ عَلَى مَنْ لَهُ مَا يُوصَى فِيهِ ﴾ لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما « أن رسول الله ﷺ قال ما حق امرئ مسلم يبيت ليلتين وله شيء يريد أن يوصي فيه إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه » وقد ذهب إلى الوجوب عطاء والزهرى وأبو مجاز وطائفة بن مصرف وآخرون وحكاها البيهقي عن الشافعي في القديم وبه قال اسحق وداود وأبو عوانة وابن جرير وذهب الجمهور إلى أن الوصية مندوبة وليست بواجبة ويجاب عنه بقوله تعالى (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف) ونسخ وجوبها للوالدين والأقربين لا يستلزم نسخ وجوبها في غير ذلك ويجاب عنه أيضاً بحديث الباب فإنه يفيد الوجوب قال في المسوى : وعليه أهل العلم قال محمد وبهذا نأخذ هذا حسن جميل . قال النووي : قال الشافعي معنى الحديث الجزم والاحتياط وأن المستحب تعجيل الوصية وأن يكتبها في صحته ﴿ وَلَا تَصِحُّ ضَرَاراً ﴾ لحديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال « إن الرجل يعمل أو المرأة بطاعة الله ستين سنة ثم يحضرهما الموت فيضاران في الوصية فتجب لهما النار ثم قرأ أبو هريرة (من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار وصية من الله) إلى قوله (وذلك الفوز العظيم) » أخرجه أبو داود والترمذي وأخرج أحمد وابن ماجه معناه وقالوا فيه « سبعين سنة » وقد حسنه الترمذي وفي أسناده شهر بن حوشب وفيه مقال وقد وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأخرج سعيد بن منصور موقوفاً بإسناد صحيح عن ابن عباس « الاضرار في الوصية من الكيثر » وأخرجه النسائي مرفوعاً بإسناد رجاله ثقات والآية الكريمة مننية عن غيرها ففيها تقييد الوصية المأذون بها بعدم الضرار وقد روى جماعة من الأئمة الإجماع على بطلان وصية الضرار والحاصل أن وصية الضرار ممنوعة بالكتاب والسنة ومن جملة أنواع الضرار تفضيل بعض الورثة على بعض فإن النبي ﷺ سعى ذلك جوراً كما في حديث النعمان بن بشير الصحيح ومن جماعتها أن تكون لأخراج المال مضارة للورثة فإن من

أوصى بماله أو بجزء منه لقربة من القرب مريداً بذلك احرام الورثة جميع ميراثهم أو بعضه فوصيته باطلة لانه مضار وظاهر الادلة أنه لا ينفذ من وصية المضار شيء سواء كانت بالثلث أو بما دونه أو بما فوقه بل هي رد على فاعلها فتكون أحاديث الاذن بالثلث مقيدة بعدم المضار ، وقد جمع الماتن رحمه الله في هذا رسالة مختصرة ﴿ وَلَا ﴾ تصح ﴿ لَوَارِثٍ ﴾ لحديث عمرو بن خارجة « انه سمع رسول الله ﷺ يقول : ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث » أخرجه أحمد وابن ماجه والنسائي والترمذي والدارقطني والبيهقي وصححه الترمذي ، وأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث أبي أمامة وفي اسناده اسمعيل بن عياش وهو قوى اذا روى عن الشاميين وهذا الحديث من روايته عنهم لانه رواه عن شرحبيل بن مسلم وهو شامي ثقة وقد حسنه الحافظ أيضاً وأخرجه أيضاً الدارقطني من حديث ابن عباس قال ابن حجر رجاله ثقات ، ولفظه « لا تجوز وصية لوارث إلا أن تشاء الورثة » وأخرج الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي ﷺ قال لا وصية لوارث إلا أن تجيز الورثة » قال في التامخيص اسناده واه ، وفي الباب عن أنس عند ابن ماجه ، وعن جابر عند الدارقطني ، وعن علي عنده أيضاً ، وقد قال الشافعي : ان هذا المتن متواتر فقال وجدنا اهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من اهل العلم بالمغازي من قريش وغيرهم لا يختلفون في ان النبي ﷺ قال عام الفتح « لا وصية لوارث » ويأثرونه عن حفظوه عنه ممن لقوه من اهل العلم فكان نقل كافة عن كافة فهو اقوى من نقل واحد انتهى فيكون هذا الحديث مقيداً لقوله تعالى (من بعد وصية يوصي بها) وقد ذهب الى ذلك الجمهور قال مالك في الموطأ السنة الثابتة عندنا التي لا اختلاف فيها أنه لا يجوز وصية لوارث إلا ان يجيزه ذلك ورثة الميت قلت وعايه اهل العلم (وَلَا) تصح ﴿ فِي مَفْصِيَةٍ ﴾ لحديث أبي الدرداء عند أحمد والدارقطني عن النبي ﷺ قال « ان الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليجعلها لكم زيادة في أعمالكم » وأخرجه ابن ماجه والبخاري والبيهقي من حديث أبي هريرة وفي اسناده ضعف وأخرجه أيضاً الدارقطني والبيهقي من حديث أبي أمامة واسناده ضعيف وأخرجه العقيلي في الضعفاء

من حديث أبي بكر الصديق وفيه متروك وأخرجه ابن السكن وابن قانع وأبو إمام والطبراني من حديث خالد بن عبد الله السلمي وهو مختلف في صحبته وهي تنهض بمجموعها وقد دلت على أن الأذن بالوصية بالثلاث إنما هو لزيادة الحسنات والوصية في المعصية معصية قد نهى الله عباده عن معاصيه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ فلم يرد ما يدل على تقييد الوصية بغير المعصية لكانت الأدلة الدالة على المنع من معصية الله مفيدة بالمنع من الوصية في المعصية ﴿ وَهِيَ فِي الْقُرْبِ مِنَ الثَّلَاثِ ﴾ لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما قال « لو أن الناس غصوا من الثلاث فإن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الثلاث والثلاث كثير » ومثله حديث سعد بن أبي وقاص « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له الثلاث والثلاث كثير أو كبير » لما قال « أتصدق بثأني مالى قال لا قال فالشطر قال لا قال فالثلث قال الثلاث والثلاث كثير أو كبير أنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكفنون الناس » وهو في الصحيحين وغيرهما وقد ذهب الجمهور إلى المنع من الزيادة على الثلاث ولولم يكن للوصى وارث . وجوز الزيادة مع عدم الوارث الحنفية واسحق وشريك وأحمد في رواية وهو قول علي وابن مسعود واحتجوا بأن الوصية مطابقة في الآية فقيدتها السنة بمن له وارث فبقي من لا وارث له على الإطلاق وقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث أبي زيد الأنصاري « أن رجلاً أعتق ستة أعبد عند موته ليس له مال غيرهم فأقرع بينهم رسول الله ﷺ فأعتق اثنين وأرق أربعة » وفي لفظ لأبي داود أنه قال ﷺ « لو شهدته قبل أن يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين » وقد أخرج الحديث مسلم وغيره من حديث عمران بن حصين وفي لفظ لأحمد « أنه جاء ورثته من الأعراب فأخبروا رسول الله ﷺ بما صنع فقال أو فعل ذلك لو علمنا أن شاء الله ما صابنا عليه » اعلم أن الثلاث المأذون به لكل أحد هو باعتبار ما يفعله الميت لنفسه من القرب المقربة التي لم تكن قد وجبت عليه بإيجاب الله تعالى فما كان من هذا القبيل فهو من الثلاث المأذون به وأما ما كان قد تقدم له وجوب على الميت سواء كان حقاً لله عز وجل كالزكاة والكفارات التي يعتقد الميت وجوبها والحج أو حق الآدمي كالديون فإنه يجب إخراجه من رأس المال قبل كل شيء

ولا وجه للتفصيل الذي ذكره بين ما يتعلق بالمال ابتداء وما يتعلق به انتهاء فان ذلك لا تأثير له أصلاً فالحاصل ان الميت اذا مات وجب اخراج ما قد وجب عليه من حقوق الله وحقوق الآدميين من رأس تركته ثم ينظر فيما بقي فان كان الميت قد أوصى بقرب لم يتقدم لها وجوب عليه بل أراد التقرب بها وجب اخراجها من ثلث الباقي لأن الله سبحانه قد أذن له أن يتصرف بثلث ماله كيف شاء بشرط عدم الضرر أو كتفضيل بعض الورثة على بعض أو اخراج المال عنهم لا المقصد ديني بل لمجرد احرامهم ثم ينظر في تلك القرب التي جعلها الميت لنفسه عند الموت فان استغرقت ثلث الباقي من دون زيادة ولا نقصان فانفاذها واجب وان زادت لم ينفذ الزائد إلا باذن من الورثة فاذا أذنوا فقد رضوا على أنفسهم بخروج جزء مما يمكنه سراء كان قليلاً أو كثيراً وان نقصت عن استغراق الثلث كان الفاضل من الثلث للورثة فهذا هو الحق الذي لا ينبغي المدول عنه واما جعل بعض حقوق الله الواجبة من الثلث وبعضها من رأس المال فلا أصل لذلك إلا بمجرد خيالات مختلفة ثم اعلم أن الظاهر عندي أنه لا فرق بين حقوق الله الواجبة وحقوق الآدميين في مخرجها من التركة وأنه لا يجب تقديم حقوق الآدمي على حقوق الله بل جميعها مستوية في ذلك لأنها قد اشتركت في وجوبها على الميت ولا فرق بين واجب وواجب ومن زعم أن بعضها أقدم من بعض فعليه الدليل على أنه لو قال قائل ان حقوق الله أقدم من حقوق بني آدم مستنداً على ذلك بقوله ﷺ « فدين الله أحق أن يقضى » لم يكن بعيداً من الصواب لولا أن المراد بقوله « يقضى » أى يفعله الفاعل كالقريب يحج عن قريبه ويصوم عنه لأن المراد أنه يدفع المال ليفعل ذلك فاعل آخر فان ذلك يحتاج الى دليل يدل على أنه يصح فضلاً عن أنه يجب ﴿ وَيَجِبُ تَقْدِيمُ قَضَاءِ الدُّيُونِ ﴾ الحديث سعد الأطول ^(١) عند أحمد وابن ماجه بإسناد رجاله رجال الصحيح « أن اخاه مات وترك ثلثمائة درهم وترك عيالا قال فأردت

(١) كذا بالأصل تبعاً للشوكاني والصواب : « سعد بن الأطول » كما في جميع كتب التراجم وفي نسخة صحيحة مخطوطة عتيقة من المتن وكذا في مستند احمد (ج ٤ ص ١٣٦ ر ج ٥ ص ٧) وفي طبقات ابن سعد (ج ٧ قسم ١ ص ١٢٩)

ان أنفقها على عياله فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان أخاك محتبس بدينه فاقض عنه فقال يا رسول الله قد أدبت عنه الا دينارين ادعتهما امرأة وليس لهاينة قال فأعطها فاتها محقة « وليس في ذلك خلاف وقد دل عليه قوله تعالى (من بعد وصية يوصى بها أو دين) ﴿وَمَنْ لَمْ يَتْرُكْ مَا يَنْقُضُ دِينَهُ قَضَاهُ السُّلْطَانُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ﴾ لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما « انه ﷺ قال في خطبته من خلف مالا أوحى فلورثته ومن خلف كلا (١) أودينا فكله الى ودينه على « وأخرج نحوه أحمد وأبوداود والنسائي وابن حبان والدارقطني من حديث جابر وأخرجه أيضاً البيهقي والدارقطني من حديث أبي سعيد وأخرجه أيضاً الطبراني من حديث سليمان وأخرجه ابن حبان في ثقاته من حديث أبي امامة *

كتاب المواريث

﴿ هي مَفَصَّلَةٌ في الكتاب العزيز ﴾ ومعلومة لاهل العلم والتميز قال الماتن لم نتعرض هنا لذكرها واقتصرنا على ذكر ما ثبت في السنة أو الاجماع ولم نذكر ما كان لامستندله إلا محض الرأي كما جرت به عادتنا في هذا الكتاب فليس مجرد الرأي مستحقاً للتدوين فلكل عالم رأيه واجتهاده مع عدم الدليل ولا حجة في اجتهاد بعض أهل العلم على البعض الآخر وإذا عرفت هذا اجتمع لك مما في الكتاب العزيز وما ذكرناه هنا جميع علم الفرائض الثابت بالكتاب والسنة فان عرض لك من المواريث ما لم يكن فيهما فاجتهد فيه برأيك عملاً بحديث معاذ المشهور انتهى ﴿ وَيَجِبُ الْإِبْتِدَاءُ بِذَوِي الْفُرُوضِ الْمَقْدَرَةِ وَمَا بَقِيَ فَلِلْعَصَبَةِ ﴾ لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما « ان النبي ﷺ قال ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر « والمراد بالفرائض هنا الأنصباء المقدرة وأهلها هم المستحقون لها بالنص وما بقي بعد اعطاء ذوى الفرائض ففرائضهم فهو لأولى رجل ذكر ﴿ وَالْأَخَوَاتُ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةٌ ﴾ أى يأخذن ما بقي من غير تقدير كما

(١) الكل ينتفع الكاف العيال والنقل من كل ما يتدلف

يأخذه الرجل بعد فروض أهل الفروض لحديث ابن مسعود عند البخاري وغيره
« أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في بنت وبنت ابن وأخت بأن للبنت
النصف ولبنت الابن السدس تكمة الثلثين وما بقي فللأخت » وقد أفاد هذا أن
لبنت الابن مع البنت السدس تكمة الثلثين ﴿ وَلِبْنَتِ الْإِبْنِ مَعَ الْبِنْتِ السُّدُسُ
تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ ﴾ وقد قيل ان ذلك مجمع عليه ﴿ وَكَذَا الْأُخْتُ لِأَبٍ مَعَ الْأُخْتِ
لِأَبَوَيْنِ وَلِلْجَدَّةِ أَوْ الْجَدَّاتِ السُّدُسُ مَعَ عَدَمِ الْأُمِّ ﴾ لحديث قبيصة بن
ذؤيب عند احمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وصححه وابن حبان والحاكم قال
« جاءت الجدة الى أبي بكر فسأله ميراثها فقال ما لك في كتاب الله شيء وما علمت
لك في سنة رسول الله شيئاً فارجمي حتى أسأل الناس فقال المغيرة بن شعبه حضرت
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعطاهما السدس فقال هل معك غيرك
فقام محمد بن مسلمة الانصاري فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبه فأنفذه لها أبو بكر
قال ثم جاءت الجدة الاخرى الى عمر فسأله ميراثها فقال ما لك في كتاب الله شيء
ولكن هو ذاك السدس فان اجتمعتما فهو لينكما وأيكما خلت به فهو لها » قال ابن حجر
واسناده صحيح لشدة رجاله الا أن صورته مرسل فان قبيصة لا يصح سماعه من
الصديق ولا يمكن شهوده القصة قاله ابن عبد البر وقد اختلف في مولده والصحيح
أنه ولد عام الفتح فيبعد شهوده القصة . وأخرج عبدالله بن أحمد في مسند أبيه
وابن منده في مستخرج الطبراني في الكبير من حديث عبادة بن الصامت « أن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما » وهو
من رواية اسحق بن يحيى عن عبادة ولم يسمع منه . وأخرج أبو داود والنسائي من
حديث بريدة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جعل للجدة السدس اذا
لم يكن دونها أم » وصححه ابن السكن وابن خزيمة وابن الجارود وقواه ابن عدى
وفي اسناده عبيد الله العتكي وهو مختلف فيه . وأخرج الدارقطني عن عبدالرحمن
ابن يزيد مرسل قال « أعطى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاث جدات
السدس ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام » وأخرجه أيضاً أبو داود في
المراسيل عن ابراهيم النخعي . وأخرجه أيضاً البيهقي من مرسل الحسن . وأخرجه

الدارقطني من طرق عن زيد بن ثابت وفي الباب آثار غير ما ذكر . قال في البحر مسألة قرضهن يعني الجذات السدس وان كثرن اذا استوين وتستوى أم الام وأم الاب لا فضل بينهما فان اختلفن سقط الابد بالاقرب ولا يسقطهن إلا الامهات والاب يسقط الجذات من جهة والام من الطرفين . أقول التفاصيل والتفاريح المذكورة في الكتب ينبغي ايمان النظر في مستنداتها وبمجرد اجتهد فرد من أفراد الصحابة ليس بحجة على أحد وكذلك اجتهد جماعة منهم لم يبلغوا حد الاجماع **﴿ وَهُوَ لِلْجَدِّ مَعَ مَنْ لَا يُسْقِطُهُ ﴾** لحديث عمران بن حصين « أن رجلاً أتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ان ابن ابني مات فما لي من ميراثه قال لك السدس فلما أدبر دعاه قال لك سدس آخر فلما أدبر دعاه فقال ان السدس الآخر طعمة » رواه أحمد وأبوداود والترمذي وصححه . وأخرج أحمد وأبوداود والنسائي وابن ماجه عن الحسن « أن عمر سأل عن فريضة رسول الله ﷺ في الجد فقام معقل بن يسار المزني فقال قضى فيها رسول الله ﷺ قال ماذا قال السدس قال مع من قال لا أدري قال لا ترويت فما تنفي اذن » وهو منقطع لان الحسن لم يسمع من عمر . وقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما حديث الحسن عن معقل وقد اختلف الصحابة فن بدهم اختلافاً كثيراً ورويت عنهم قضايا متعددة وقد دل الدليل على أنه يستحق السدس وأنه فرضه فاذا صار اليه زيادة عليه فهو طعمة وذلك كما في حديث عمران وأما قيدنا استحقاقه للسدس بدهم المسقط لانه اذا كان معه من يسقطه كلاب فلا شيء له . وهكذا اذا كان مع الجد من يسقطه الجد فله الميراث كله . أقول ليس في الاحاديث المتقدمة ذكر من كان معه من الورثة ولم يبق بعد ذلك الا مجرد روايات من علماء الصحابة ومن بدهم وتمثيلات وتشبيهات ليست من الحجة في شيء ولا يبعد أن يقال بأنه أحق بالميراث من الاخوة والاخوات مطلقاً لانه ان لم يكن والداً حقيقة فهو بمنزلة الوالد والاب يسقط الاخوة والاخوات مطلقاً ومن زعم أنه وجد في الاب من المزايما لا يشاركه فيها الجد فعليه الدليل ومن قال ان ثم دليلاً يقتضي أن الجد يقامم الاخوة ويأخذ الباقي بعد الاخوات فعليه أيضاً الدليل **﴿ وَلَا مِيرَاثَ لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مُطْلَقاً مَعَ الْإِثْنِ أَوْ ابْنِ**

الابن أو الأب ❦ ولا خلاف في ذلك بين أهل العلم ❦ وفي ميراثهم مع
 الجد خلاف ❦ لعدم ورود الدليل الذي تقوم به الحجة فذهب جماعة من الصحابة
 منهم أبو بكر وعمر إلى أن الجد أولى من الأخوة وذهب جماعة منهم علي وابن مسعود
 وزيد بن ثابت إلى أن الجد يقاسم الأخوة والخلاف في المسألة يطول فن قال انه
 يسقط الأخوة قال انه يصدق عليه اسم الأب وأجاب الآخرون بأنه مجاز لا تقوم
 به الحجة ووقع الخلاف في كيفية المقاسمة كما هو مبين في كتب الفرائض ❦ ويرثون ❦
 أي الأخوة ❦ مع البنات إلاّ الإخوة لإيم ❦ لحديث جابر عند أحمد وأبي داود
 وابن ماجه والترمذي وحسنه والحاكم قال « جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله
 ﷺ بابنتيها من سعد فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما
 معك في أحد شهيداً وأن عمهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالا ولا تنكحان إلاّ بمال فقال
 يقضى الله في ذلك فنزلت آية الميراث فأرسل رسول الله ﷺ إلى عمهما فقال أعط
 ابنتي سعد الثلثين وأمهما الثمن وما بقي فهو لك » فهذا دليل على ميراث الأخوة مع
 البنات وأما الأخوة لام فلا يرثون مع البنت لقوله تعالى (وإن كان رجل يورث
 كلاً) الآية وهي في الأخوة لام كما في بعض القراءات ❦ ويسقط الأخ لأب
 مع الأخ لأبوين ❦ لحديث علي قال « إنكم تقرأون هذه الآية (من بعد
 وصية يوصي بها أو دين) وأن رسول الله ﷺ قضى بالدين قبل الوصية وإن
 أعيان بني الام يتوارثون دون بني العلات الرجل يرث أخاه لأبيه وأنه دون
 أخيه لأبيه » أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي والحاكم وفي اسناده الحرث الأعور
 ولكنه قد وقع الاجماع على ذلك والمراد بالأعيان الأخوة لأبوين والمراد ببني العلات
 الأخوة لأب ويقال للأخوة لام الأخياف ❦ وأولو الأرحام يتوارثون وهم
 أقدم من بيت المال ❦ لقوله تعالى (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض) فانها
 تفيد أنه اذا مات ميت ولا وارث له إلا من هو من ذوى أرحامه وهو من عدا
 العصبات وذوى السهام في مصطلح أهل الفرائض فانه يرثه وقوله تعالى (للرجال
 نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون)
 ولفظ الرجال والنساء والأقربين يشمل ذوى الأرحام ومما يؤيد ذلك حديث المقدم

ابن معديكرب عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والنسائي والحاكم وابن حبان وصححه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « من ترك مالا فلورثته وأنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه والخال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه » وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بلفظ « والخال وارث من لا وارث له » وأخرجه بهذا اللفظ من حديث عائشة الترمذي والنسائي والدارقطني وحسنه الترمذي وأعله الدارقطني بالاضطراب وأخرجه عبد الرزاق عن رجل من أهل المدينة وأخرجه العقيلي وابن عساكر عن أبي الدرداء وأخرجه ابن النجار عن أبي هريرة كلها مرفوعة وهو حديث له طرق أقل أحواله أن يكون حسنا لغيره ومن ذلك حديث « ابن أخت القوم منهم » وهو حديث صحيح ومن ذلك ما ثبت من جعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ميراث ابن الملاءنة لورثة أمه وهم لا يكونون إلا ذوى الأرحام والكلام على هذه الأحاديث مبسوط في شرح المنتقى ويمكن أن يقال ان حديث « فما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر » يدل على أن الذكور من ذوى الأرحام أولي من الاناث فيكون حديث نفي ميراث العمة والخال مفيداً لهذا المعنى ومقوياً له مع حديث « الخال وارث » وبذلك يجمع بين الأحاديث وقد قال بمثل ذلك أبو حنيفة وقد اختلف في ذلك الصحابة فمن بعدهم وإلى توريث ذوى الأرحام ذهب الجمهور وهذه الأدلة كما تفيد اثبات التوارث بين ذوى الأرحام تفيد تقديمهم على بيت المال ومما يؤيد ذلك حديث عائشة عند أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذي « ان مولى للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خر من عذق نخلة فأتى به النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال هل له من نسب أو رحم قالوا لا قال أعطوا ميراثه بعض أهل قريته » فقوله أو رحم فيه دليل على تقديم ميراث ذوى الأرحام على الصرف إلى بيت مال المسلمين وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس قال « كان الرجل يحالف الرجل ايس بينهما نسب فيرث أحدهما من الآخر فتنسخ ذلك آية الانفال فقال « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض » وفي اسناده على بن الحسين بن واقد وفيه مقال وأخرجه أيضا الدارقطني وأخرج نحوه ابن سعد عن أبي الزبير وفي ذلك

دليل على ان الآية في توريث ذوي الأرحام محكمة وبها نسخ ما كان من الميراث بالخائفة (فان تزاحمت الفرائض قالعول) وذلك هو الحق الذي لا يمكن الوفاء بما أمر الله به الا بالمصير اليه وقد أوضح الماتن ذلك في رسالة مستقلة سماها ايضاح القول في اثبات مسألة العول ودفع جميع ما قاله النافون للعول وقد أوضحت المقام في دليل الطالب على أرجح المطالب فليراجع (ولا يرث ولد الملائنة والزانية الا من أمه وقرابتها والعكس) لحديث سهل بن سعد في الصحيحين وغيرها في حديث الملائنة « ان ابنها كان ينسب الى أمه فجرت السنة أنه يرثها وترث منه ما فرض الله لها » وأخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « انه جعل ميراث ابن الملائنة لأمه ولورثتها من بعدها » وفي اسناده ابن لهيعة وأخرج أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث واثلة بن الاسقع « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان المرأة تحوز ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لاعنت عنه » قال الترمذي حسن غريب وفي اسناده عمر بن روبة (١) التلبي وفيه مقال وقد صحح هذا الحديث الحاكم وأخرج أحمد وأبو داود من حديث ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا مساعة (٢) في الاسلام من ساعى في الجاهلية فقد ألحقته بمصيته ومن ادعى ولدا من غير رشدة (٣) فلا يرث ولا يورث » وأخرج الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أيما رجل عاهر بجمرة أو أمة فالولد ولد زنا لا يرث ولا يورث » وفي اسناده أبو محمد عيسى ابن موسى القرشي النخعي قال البيهقي ليس بمشهور (٤) وأخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب أيضا عن أبيه عن جده « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى أن كل مستلحق ولد زنا لأهل أمه من كانوا حرة أو أمة وذلك فيما استلحق في

(١) في الاصل « روية » وهو خطأ وصوابه « روبة » بضم الراء وسكون الواو كما ضبطه ابن حجر في التقریب والحديث رواه الحاكم في المستدرک وصححه (ج ٤ ص ٣٤١)

(٢) المساعة الزنا يقال ساعته الامة اذا فجرت وساطها فلان اذا فجر بها

(٣) رشدة بكسر الراء واسكان الشين يقال هذا ولد رشدة اذا كان لنكاح صحيح ويجوز فتح الراء أيضا

(٤) وثقه صحيح

أول الاسلام « وفي اسناده محمد بن راشد المكحولي الشامي وفيه مقال وقد أجمع العلماء على ان ولد الملاءنة وولد الزنا لا يرثان من الاب ولا من قرابته ولا يرثونهما وأن ميراثهما يكون لأمهها ولقرابتها وهما يرثان منهم (ولا يرث المولود الا اذا استهل) لحديث أبي هريرة عند أبي داود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « اذا استهل المولود ورث » وفي اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال معروف وقد روى عن ابن حبان تصحيحه وأخرج أحمد في رواية ابنه عبد الله في المسند عن المسور بن مخرمة وجابر بن عبد الله قالا « قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يرث العبي حتى يستهل » وأخرجه أيضا الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي بلفظ « اذا استهل السقط صلى عليه وورث » وفي اسناده اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف قال الترمذي وروى مرفوعا والموقوف أصح وبه جزم النسائي وقال الدارقطني في العمل لا يصح رفعه والمراد بالاستهلال صدور ما يدل على حياة المولود من صياح أو بكاء أو نحوه ولا خلاف بين أهل العلم في اعتبار الاستهلال في الارث (وميراث العتيق لمعتقه ويسقط بالمصبات وله الباقي بعد ذوى السهام) لحديث « الولاء لمن أعتق » وهو ثابت في الصحيح وأخرج أحمد عن قتادة عن سلمى بنت حمزة « ان مولاها مات وترك ابنته فورث النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابنته النصف وورث يعلى النصف وكان ابن سلمى » ورجال أحمد رجال الصحيح ولكن قتادة لم يسمع من سلمى بنت حمزة وأخرجه أيضا الطبراني وأخرج الدارقطني من حديث ابن عباس « ان مولى حمزة توفي وترك ابنته وابنة حمزة فأعطي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابنته النصف وابنة حمزة النصف » وأخرج ابن ماجه نحوه من حديث ابنة حمزة وكذلك أخرجه النسائي وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف وقد وقع الاختلاف في اسم ابنة حمزة فقيل سلمى وقيل فاطمة وفي الحديثين دليل على أن لذوى سهام العتيق سهامهم والباقي للمعتق أو لعصبته وقد وقع الخلاف فيمن ترك ذوى أرحامه ومعتقه فروى عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس أن مولى العتاق لا يرث إلا بعد ذوى الأرحام وذهب غيرهم الى أنه يقدم على ذوى الأرحام يأخذ الباقي بعد ذوى السهام ويسقط بالمصبات وقد روى أن المولى

كان حمزة واستبدل به من قال انه يكون لقوى سهام المعتقد الباقي بعد ذوى سهام العتيق والصحيح انه مولى ابنة حمزة وقد أخرج ابن أبي شيبة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان ميراث الولاء للأكبر من الذكور ولا ترث النساء من الولاء إلا ولأء من اعتقن أو أعتقه من أعتقن » وأخرج البيهقي عن علي وعمر وزيد بن ثابت « أنهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء إلا ولأء من أعتقن » وأخرج البرقاني على شرط الصحيح عن هذيل بن شرحبيل قال « جاء رجل الى عبدالله بن الزبير فقال انى أعتقت عبداً لى وجعلته سائبة فمات وترك مالا ولم يدع وارثا فقال عبدالله ان أهل الاسلام لا يسيبون وإنما كان أهل الجاهلية يسيبون وأنتولى نعمته فلك ميراثه وإن تأمت وفخرجت فى شىء فنحن نقبله ونجعله فى بيت المال » (وَيَحْرُمُ يَتِمُّ الْوَلَاءُ وَهَبَتُهُ) لحديث ابن عمر فى الصحيحين وغيرها عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « انه نهى عن بيع الولاء وهبته » وفى الباب أحاديث قد تقدم بعضها منها حديث « الولاء لمة كاحمة النسب لا يباع ولا يوهب » وقد صححه ابن حبان والبيهقى من حديث ابن عمر أيضا وقد ذهب الجمهور الى عدم جواز بيع الولاء وهبته وخالف فى ذلك مالك وتقدمه بعض الصحابة (ولا توارث ملتين) لما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارقطنى وابن السكن من حديث عبدالله بن عمرو « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يتوارث أهل ملتين شتى » وأخرج الترمذى من حديث جابر مثله بدون لفظ « شتى » (١) وفى اسناده ابن أبى ليلى وأخرج البخارى وغيره من حديث أسامة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » وهو أيضا فى مسلم وأخرج البخارى وغيره حديث « وهل ترك لنا عقيل من رباع » وكان عقيل

(١) فى الأصل « شيتا » وهو يوافق بعض نسخ أبى داود ولكن الصحيح « شتى » وهو الذى شرح عليه الشارحون وهو الموافق لنسخة التحقيق لابن الجوزى العتيقة المصححة التى بدار الكتب المصرية انظر عون المعبود (٨٥:٣) ويوافق رواية الدارقطنى (٤٥٧): « لا يتوارث أهل ملتين شتى مختلفتين » فهذا اللفظ يؤكد أن الرواية « شتى » للوصف بالاختلاف .

وطالب كافرين وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم والخلاف في توارث المال الكفري المختلفة وهموم حديث عبد الله بن عمرو وجابر يقتضي عدم التوارث قال في المسوى والكفر ملة واحدة يرث اليهودي من النصراني وبالعكس * أقول وأما المرتد فكافر ليس من أهل ملة الاسلام فقد شملته الأحاديث المتقدمة فمن زعم أنه يرث مال المرتد قرابته المسلمون فعليه الدليل الصالح للتخصيص **«ولا يرث القاتل من المقتول»** لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال **«لا يرث القاتل شيئاً»** أخرجه أبو داود (١) والنسائي وأعله الدارقطني وقواه ابن عبد البر وأخرج مالك في الموطأ وأحمد وابن ماجه والنسائي والشافعي وعبد الرزاق والبيهقي عن عمر بن الخطاب قال **«سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ليس لقاتل ميراث»** وفيه انقطاع وأخرج الدارقطني من حديث ابن عباس مرفوعاً **«لا يرث القاتل شيئاً»** وفي اسناده كثير بن سليم (٢) وهو ضعيف وأخرج البيهقي عنه حديثاً آخر بلفظ **«من قتل قتيلاً فإنه لا يرثه وإن لم يكن له وارث غيره»** وفي لفظ **«وان كان والده أو ولده»** وفي اسناده عمرو بن (٣) برق وهو ضعيف وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة بلفظ **«القاتل لا يرث»** وفي اسناده اسحق بن عبد الله بن أبي فروة وهو ضعيف وهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضها وهي تدل على أنه لا يرث القاتل من غير فرق بين العمد والخطأ وبين الدية وغيرها من مال المقتول واليه ذهب الشافعي وأبو حنيفة وأكثر أهل العلم وقال مالك والنخعي ان قاتل الخطأ يرث من المال دون الدية وهو تخصيص بغير مخصص (٤) ويرده على الخصوص ما أخرجه الطبراني **«ان عمر بن**

(١) اناني شك كثير من نسبة هذا الحديث لأبي داود لأنني لم أجده في السنن ولم ينسبه ابن حجر في التلخيص اليه ، والشوكاني انما يأخذ من التلخيص ، والله أعلم

(٢) في الاصل «مسلم» وهو خطأ صححناه من تلخيص الحبير ومن كتب التراجم

(٣) لم أجده ترجمة ولكن نقل تضعيفه ابن حجر في التلخيص ص (٢٦٥) وفيهم تضعيفه أيضاً من كلام لأحمد وعبد الرزاق نقله البخاري في التاريخ الصغير ص (٢١٤)

(٤) بل استدلوا بحديث فيه التفرقة بين قتل الخطأ والعمد وفيه كلام طويل والظاهر أنه ضعيف انظر نصب الرواية للزيتوني (٢ : ٢٢٤ - ٢٢٥)

شبهة (١) قتل امرأته خطأ فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعقلها ولا ترثها « وما أخرجه البيهقي « أن عديا الجذامي (٢) كان له امرأتان اقتتلتا فرمى إحداها فماتت فلما قسم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أناه قد كرك ذلك له فقال له اعقلها ولا ترثها « وأخرج البيهقي أيضا « أن رجلا رمى بحجر فأصاب أمه فطالب في ميراثها فقال له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حقتك من ميراثها الحجر وأغرمة الدية ولم يعطه من ميراثها شيئا « وفي الباب آثار عن جماعة من الصحابة مصرحة بذلك ساقها البيهقي وغيره قلت وعليه عامة أهل العلم أن من قتل مورثه لا يرثه عمدا كان القتل أَوْ خطأ إلا أن أبا حنيفة قال قتل العبي لا يمنع الميراث كذا في المسوى وأما ارث المالك من بعضهم البعض أو من مواليتهم فقد قيل أنه وقع الاجماع على أن الرق من موانع الارث وفي دعوى الاجماع نظر فإن الخلاف في كون العبد يملك أولا يملك معروف ومقتضى ذلك اثبات الميراث وليس في المقام ما يدل على عدم الارث وقد ورد من حديث ابن عباس « أن رجلا مات على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يترك وارثا الا عبدا فأعطاه ميراثه « أخرجه أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذى ، وقد قيل إنه صرف اليه ذلك صرفا وهو خلاف الظاهر •

كتاب الجهاد والسير

﴿ الجهاد ﴾ قد ورد في فضله والترغيب فيه من الكتاب والسنة ما هو معروف وقد أفرد ذلك بالتأليف جماعة من أهل العلم ، وحررت فيه كتاب العبرة بما جاء في الغزو والشهادة والهجرة ، وهو أجمع ما جمع في ذلك في هذا القطر والمصر ، وقد أمر الله بالجهاد بالأنفس والاموال ، وأوجب على عباده أن ينفروا اليه ، وحرم عليهم

(١) ليس في الصحابة من هذا اسمه وإنما تبع المؤلف الشوكاني والشوكاني تبع نسخة التلخيص وفيها خطأ من التاسع وصوابه (عمر بن شبة بن أبي كثير الأشجعي عن أبيه) وأبوه هذا اختلف في اسمه كثيرا وفي اسناد الحديث اليه ونقل ابن الاثير عن سعيد القرشي قال: « ما أرى له صحبة » انظر اسد الغاية (٨:٣) والاصابة ٣: ٢٨٨ - ٢٨٩

(٢) عدى هذا مختلف في اسناد الحديث اليه انظر اسد الغاية (٢: ٣٩١، ٣٩٤) والاصابة (٤: ٢٢٣)

التناقل عنه ، وصح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال « لعدوة (١) أرووحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها » وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن الجنة تحت ظلال السيوف » كما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي موسى وابن أبي أوفى ، وثبت في صحيح البخاري وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أغبرت قدماء في سبيل الله حرمه الله على النار » وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها كما في الصحيحين من حديث سهل بن سعد ، وأخرج أهل السنن وصححه الترمذي من حديث معاذ بن جبل « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قاتل في سبيل الله (٢) فواق ناقة وجبت له الجنة » فناهيك بعمل يوجب الله لصاحبه الجنة ويحرمه علي النار ويكون مجرد الغدو اليه أو الرواح منه خيراً من الدنيا وما فيها « فرض كفاية » لما أخرجه أبو داود عن ابن عباس قال « (الا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً) و (ما كان لأهل المدينة) الى قوله (يعملون) استغنتها الآية التي تليها (وما كان المؤمنون) » وقد حسنه ابن حجر ، قال الطبري يجوز أن يكون (ألا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً) خاصاً والمراد به من استنفره النبي صلى الله عليه وسلم فامتنع ، قال ابن حجر والذي يظهر لي أنها مخصوصة وليست بمنسوخة ، وقد وافق ابن عباس على دعوى النسخ عكرمة والحسن البصري كما روى ذلك الطبري عنهما ، ومن الأدلة الدالة على أنه فرض كفاية أنه كان صلى الله عليه وسلم يغزو تارة بنفسه وتارة يرسل غيره ويكتفي ببعض المسلمين ، وقد كانت سراياه وبعوثه متعاقبة ، والمسلمون بعضهم في الغزو وبعضهم في أهله ، والى كونه فرض كفاية ذهب الجمهور ، وقال الماوردي أنه كان فرض عين على المهاجرين دون غيرهم وقال السهيلي كان عيناً على الأنصار ، وقال ابن المسيب انه فرض عين وقال قوم إنه كان فرض عين في زمن الصحابة أقول الأدلة الواردة في فرضية الجهاد كتاباً وسنة أكثر من أن تكتب هنا ولكن لا يجب ذلك الا على الكفاية فاذا قام به البعض سقط عن الباقيين وقيل أن يقوم به البعض هو فرض عين على كل مكلف وهكذا يجب على من استنفره الامام أن ينفر ويتمين ذلك عليه ولهذا توعد الله سبحانه من لم ينفر مع

(١) العدو المرة من العدو وكذلك الروحة المرة من الرواح

(٢) ينتفع الفاء وضمتها وهو ما بين الحلبتين من الراحة .

رسول الله ﷺ ويدل على عدم وجوب الجهاد على الجميع قوله عز وجل : (وما كان المؤمنون لينفروا كافة) فتحمل هذه الآية على أنه قد قام بالجهاد من المسلمين من يكفي وإن الامام لم يستنفر غير من قد خرج للجهاد وبهذا نعرف أن الجمع بين هذه الآيات ممكن فلا يصار الى القول بالترجيح أو النسخ وأما غزو الكفار ومناجزة أهل الكفر وحملهم على الاسلام أو تسليم الجزية أو القتل فهو معلوم من الضرورة الدينية ولاجله بعث الله تعالى رسوله وأنزل كتبه وما زال رسول الله ﷺ منذ بعثه الله سبحانه الى أن قبضه اليه جاعلا لهذا الأمر من أعظم مقاصده ومن أهم شؤنه وأدلة الكتاب والسنة في هذا لا يتسع لها المقام ولا لبعثها وما ورد في موادعتهم أو في تركهم اذا تركوا المقاتلة فذلك منسوخ باتفاق المسلمين بما ورد من ايجاب المقاتلة لهم على كل حال مع ظهور القدرة عليهم والتمكن من حربهم وقصدهم الى ديارهم وأما غزو البغاة الى ديارهم فان كان ضررهم يتعدى الى أحد من أهل الاسلام اذا ترك المسلمون غزوهم الى ديارهم فذلك واجب دفعا لضررهم وإن كان ضررهم لا يتعدى فقد أخلوا بواجب الطاعة للامام والدخول فيما دخل فيه سائر المسلمين ولا شك أن ذلك معصية عظيمة لكن اذا كانوا مع هذا مسلمين للواجبات غير ممتنعين من تأدية ما يجب تأديته عليهم تركوا وشأنهم مع تكرير الموعظة لهم واقامة الحجة عليهم وأما اذا امتنعوا من ذلك فقد تظاهروا بالبنى وجاهروا بالمعصية وقد قال الله عز وجل (فان بغت احداها على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتي تنفي الى أمر الله) وقد أجمع الصحابة على العزيمة التي عزمها أبو بكر الصديق رضي الله عنه من المقاتلة لمن فرق بين الصلاة والزكاة وسيأتي الكلام على صفة مقاتلة البغاة في الفصل الذي عقده الماتن لذلك ﴿ ومع كل بر وفاجر ﴾ لأن الأدلة الدالة على وجوب الجهاد من الكتاب والسنة وعلى فضيائته والترغيب فيه وردت غير مقيدة بكون السلطان أو أمير الجيش عادلا بل هذه فريضة من فرائض الدين أوجبها الله تعالى على عباده المسلمين من غير تقييد بزمن أو مكان أو شخص أو عدل أو جور فتخصيص وجوب الجهاد بكون السلطان عادلا ليس عليه إثارة من علم وقد يبلى الرجل الفاجر في الجهاد مالا يبليه البار العادل وقد ورد بهذا الشرع كما هو معروف . وأخرج أحمد في المسند من

رواية ابنه عبد الله ^(١) وأبو داود وسعيد بن منصور من حديث أنس قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث من أصل الإيمان الكف عن قال لا إله إلا الله لا تكفره بذنوب ولا تخرجه عن الإسلام بعمل والجهاد ماض منذ بعثني الله الى أن يقاتل آخر أمتي النجاشي لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل » ولا يعتبر في الجهاد إلا أن يقصد المجاهد بجهاده أن تكون كلمة الله هي العليا كما ثبت في حديث أبي موسى في الصحيحين وغيرها قال « سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حمية ويقاتل رياء فأى ذلك في سبيل الله فقال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » ﴿ إِذَا أَذِنَ الْأَبْوَانِ ﴾ لحديث عبد الله بن عمرو قال « جاء رجل الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاستأذنه في الجهاد فقال أحى والدك قال نعم قال ففيهما فجاهد » وفي رواية لأحمد وأبي داود وابن ماجه « قال يا رسول الله إني جئت أريد الجهاد معك ولقد أتيت وإن والذي يبكيان قال فارجع اليهما فأضحكهما كما أبكيتهما » وقد أخرج هذا الحديث مسلم من وجه آخر ، وأخرج أبو داود من حديث أبي سعيد « أن رجلاً هاجر الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من اليمن فقال هل لك احد باليمن فقال أبواي فقال أذننا لك فقال لا فقال ارجع اليهما واستأذنهما فان أذننا لك فجاهد والا فبرهما » وصححه ابن حبان وأخرج أحمد والنسائي والبيهقي من حديث معاوية بن جاهمة السلمي « أن جاهمة أتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أردت الغزو وجئتك أستشيرك فقال هل لك من أم قال نعم فقال الزمها فان الجنة عند رجلها » وقد اختلف في اسناده اختلافاً كثيراً وقد ذهب الجمهور الى أنه يجب استئذان الأبوين في الجهاد ويحرم اذا لم يأذنا أو أحدهما ، لأن برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية ، قالوا واذا تعين الجهاد فلا اذن ، ويدل على ذلك ما أخرجه ابن حبان من حديث عبد الله بن عمر قال « جاء رجل الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فسأله عن أفضل الاعمال قال الصلاة قال ثم مه قال الجهاد قال فان لي والدين قال آمرك بوالديك خيراً فقال وانذي

(١) الاحسن التعبير بأن يقول « وأخرج عبد الله بن أحمد في زوائد مسند أبيه » لأن أحمد لم يرو عن ابنه ما زاد بل عبد الله روى عن أبيه المسند وروى في اثنتائه بعض احاديث زائدة عن غيره أبيه وقد كثرت للشارح هذا التعبير وهو خطأ

بعثك نبيا لأجاهدن ولا تركنهما قال فأنت أعلم « قالوا وهو محمول على جهاد فرض العين أى حيث يتعين على من له أبوان أو أحدهما توفيقاً بين الحديثين (١) وهو مع إخلاص النية يكفر الخطايا إلا الدين « لحديث أبي قتادة عند مسلم وغيره « أن رجلاً قال يا رسول الله أرأيت أن قتلت في سبيل الله يكفر عني خطاياي فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نعم وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر إلا الدين فإن جبرئيل عليه السلام قال لى ذلك « وأخرج مثله أحمد والنسائي من حديث أبي هريرة ، وأخرج مسلم وغيره من حديث عبد الله بن عمر « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يغفر الله للشهيد كل ذنب إلا الدين فإن جبرئيل عليه السلام قال لى ذلك « وأخرج الترمذي وحسنه من حديث أنس نحوه ﴿ ويلحق به ﴾ أى بالدين كل ﴿ حقوق الآدميين ﴾ من غير فرق بين دم أو عرض أو مال اذ لا فرق بينها ﴿ ولا يُستعان فيه ﴾ أى فى الجهاد بالمشركين إلا للضرورة ﴿ لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن أراد الجهاد معه من المشركين « ارجع فلن استعين بمشرك فلما أسلم استعان به « وهو فى صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة ، وأخرج أحمد والشافعي والبيهقي والطبراني نحوه من حديث حبيب بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده ورجال اسناده ثقات ، وأخرج أحمد والنسائي من حديث أنس قال « قال رسول الله ﷺ لا تستضيئوا بنار المشركين « وفى اسناده أزهر بن راشد وهو ضعيف وبقية اسناده ثقات ؛ وقد أخرج الشافعي من حديث ابن عباس « أن النبي ﷺ استعان بناس من اليهود يوم خيبر « وأخرجه أبو داود فى مراسيله من حديث الزهري ، وأخرجه أيضاً الترمذي مرسلًا ، وقد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث ذى مخبر (٢) قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول ستصالحون الروم صلحاً وتفزون أنتم وهم عدوا من ورائكم « وقد ذهب جماعة من العلماء الى عدم جواز الاستعانة بالمشركين ، وذهب

(١) ولعل الأحسن فى التوفيق بين الحديثين أن يجعل ذلك الى رأى الامام او المكلف فان كانت المصاحفة تتفق باحدهما وجب تقديمه . وقد كان المهاجرون والانصار يجاهدون ولم نر فى شيء من الروايات انهم كانوا يلتزمون استئذان الوالدین فى كل غزو
(٢) بكسر الميم واسكان الغاء المعجمة وفتح الباء ويقال بيم مفترحة بدل الباء وهو ابن أخى النجاشي

آخرون الى جوازها وقد استعان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالمناقين في يوم أحد وانخزل (١) عنه عبد الله بن أبي بأصحابه وكذلك استعان بجماعة منهم في يوم حنين وقد ثبت في السير أن رجلاً يقال له قزمان خرج مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم أحد وهو مشرك فقتل ثلاثة من بني عبد الدار حملة لواء المشركين حتى قال ﷺ « أن الله ليأزرو (٢) هذا الدين بالرجل الفاجر » وخرجت خزاعة مع النبي ﷺ على قريش عام الفتح وهم مشركون فيجمع بين الأحاديث بأن الاستعانة بالمشركين لا تجوز إلا لضرورة لا اذا لم تكن ثم ضرورة وتجب على الجيش طاعة أميرهم إلا في معصية الله ﷻ لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ قال من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني » وعن ابن عباس في قوله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) قال « نزلت في عبد الله بن حذافة ابن قيس بن عدي بعثه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في سرية » أخرجه أحمد وأبو داود وهو في الصحيحين وفيهما أيضاً من حديث علي قال « بعث رسول الله ﷺ سرية واستعمل عليهم رجلاً من الانصار وأمرهم أن يسمعوا له ويطيعوا فعموه في شيء فقال اجمعوا لي حطباً فجمعوا ثم قال أوقدوا ناراً فأوقدوا ثم قال ألم يأمركم رسول الله ﷺ أن تسمعوا ويطيعوا فقالوا بلى قال فادخلوها فنظر بعضهم الى بعض وقالوا إنما فررنا الى رسول الله ﷺ من النار فكانوا كذلك حتى سكن غضبه وطفئت النار فلما رجعوا ذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال لودخلوها لم يخرجوا منها أبداً وقال لا طاعة في معصية الله إنما الطاعة في المعروف » والاحاديث في هذا الباب كثيرة وفيها التصريح بأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وإنما تجب طاعة الامراء ما لم يأمروا بمعصية الله ﷻ وعليه أي على الأمير ﷻ مشاورتهم والرفق بهم وكفهم عن الحرام ﷻ لدخول ذلك تحت قوله (وشاروهم في الامر) وقد كان

(١) انخزل بالزاي أى انقرد

(٢) يقال أزروه أزراً وآزروه اذا احاطه وقرأ ابن عامر « فازروه فاستغلظ » على فعله وقرأ لباثون « فآزروه »

رسول الله ﷺ يشاور الغزاة معه في كل ما ينوبه ووقع منه ذلك في غير موطن وأخرج مسلم وغيره من حديث أنس « أن النبي ﷺ شاور أصحابه حين بلغه اقبال أبي سفيان » والقصة مشهورة وأجاب عليه سعد بن عبادة بقوله « والذي نفسي بيده لو أمرتنا أن نخيضها البحر لا خضناها » وأخرج أحمد والشافعي من حديث أبي هريرة قال « ما رأيت أحداً قط كان أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله ﷺ » وأخرج مسلم وغيره من حديث عائشة قالت « سمعت رسول الله ﷺ يقول اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم فارفق به » وأخرج مسلم أيضاً من حديث معقل بن يسار عن النبي ﷺ قال « ما من أمير يلى أمور المسلمين ثم لا يجتهد لهم ولا ينصح لهم إلا لم يدخل الجنة » وأخرج أبو داود من حديث جابر قال « كان رسول الله ﷺ يتخلف في المسير فيرجى الضعيف ويردف ويدعو لهم » وأخرج أحمد وأبو داود من حديث سهل بن معاذ عن أبيه قال « غزونا مع رسول الله ﷺ غزوة كذا وكذا فضيق الناس الطريق فبعث رسول الله ﷺ منادياً فنادى من ضيق منزلاً أو قطع طريقاً فلا جهاد له » وفي إسناده اسمعيل بن عياش وسهل بن معاذ ضعيف وقد جاءت الأدلة المفيدة للقطع بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأحق الناس بذلك الأمير ﴿ وَيُشْرَعُ لِلْإِمَامِ إِذَا أَرَادَ غَزَواً أَنْ يُورِيَ بِغَيْرِ مَا يُرِيدُهُ ﴾ لحديث كعب بن مالك عن النبي ﷺ « أنه كان إذا أراد غزوة ورى بغيرها » وهو في الصحيحين وغيرهما ﴿ وَ ﴾ يشرع له ﴿ أَنْ يُذَكِّيَ الْعُيُونَ وَيَسْتَطْلَعَ الْأَخْبَارَ ﴾ لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ قال يوم الأحزاب من يأتيني بخبر القوم قال الزير أنا » الحديث وثبت في صحيح مسلم وغيره « أن النبي ﷺ بعث عينا ينظر غير أبي سفيان » وثبت « أنه بعث من يأتيه بمقدار جيش المشركين يوم بدر وغيره » وكان يأمر من يستطلع أخبار العدو ويقف في الموضع التي بينه وبينهم وذلك مدون في الكتب الموضوعة في السيرة والغزوات ﴿ وَ ﴾ يشرع له أن ﴿ يُرْتَّبَ الْجُيُوشَ وَيَتَّخَذَ الرِّايَاتِ وَالْأَلْوِيَةَ ﴾ وقد وقع منه ﷺ من ترتيب جيوشه عند ملاقاته للعدو ما هو مشهور وكان يأمر بعضا يقف في هذا المكان وآخرين في المكان الآخر وقال

لرماية يوم أحد أنهم يقفون حيث عينه لهم ولا يفارقوا ذلك المكان ولو نخطفه هو ومن معه الطير وقد كانت له رايات كما في حديث ابن عباس عند الترمذي وأبي داود قال « كانت راية رسول الله ﷺ سوداء ولواؤه أبيض » وأخرج أبو داود من حديث سماك بن حرب عن رجل من قومه عن آخر منهم قل « رأيت راية رسول الله ﷺ صفراء وفي اسناده مجهول وأخرج أهل السنن والحاكم وابن حبان من حديث جابر « أن النبي ﷺ دخل مكة ولواؤه أبيض » وفي حديث الحرث بن حسان « أنه رأى في مسجد رسول الله ﷺ رايات سودا » أخرجه الترمذي وابن ماجه ورجاله رجال الصحيح وفي الباب أحاديث ﴿ وَنَجِبُ الدَّعْوَةِ قَبْلَ الْقِتَالِ إِلَى إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ إِمَّا إِلَى سَلَامٍ أَوْ إِلَى جُزْئِيَّةٍ أَوْ إِلَى السَّيْفِ ﴾ لحديث سليمان بن بريدة عن أبيه عند مسلم وغيره قال « كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصة نفسه بتقوي الله ومن معه من المسلمين خيراً ثم قال أغزوا باسم الله في سبيل الله قاتلوا من كفر بالله أغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليداً وإذا أقيمت عدوك من المشركين فدعهم إلى ثلاث خصال أو خلال فأيتهم مأجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين فإن أبوا أن يتحولوا منها فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجرى عليهم الذي يجرى على المسلمين ولا يكون لهم في الفئ والقبضة شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإنهم أبوا فأسألمهم الجزية فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم وإن أبوا فاستعن بالله عليهم وقتاتهم » الحديث وفي الباب أحاديث وقد ذهب الجمهور إلى وجوب تقديم الدعوة لمن لم تباعهم الدعوة ولا نجب لمن قد باعهم وذهب قوم إلى الوجوب مطلقاً وقوم إلى عدم الوجوب مطلقاً ﴿ وَيَحْرُمُ قَتْلُ النِّسَاءِ وَالْأَطْفَالِ وَالشُّيُوخِ إِلَّا ﴾ أن يقاتلوا فيدفعوا بالقتل ﴿ لِضَرُورَةٍ ﴾ لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما قال « وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي النبي ﷺ فنهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان » وأخرج أبو داود من حديث ألس « أن رسول الله قال لا تقتلوا شيخاً

فانيا ولا صغيرا ولا امرأة » وفي اسناده خالد بن الفرز (١) وفيه مقال وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث رباح (٢) بن ربيع أنه قال صلى الله عليه وسلم « لا تقتلوا ذرية ولا عسيفا » والعسيف الاجير وأخرج أحمد من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقتلوا الولدان ولا أصحاب الصوامع » وفي اسناده ابراهيم بن اسمعيل بن أبي حبيبة وهو ضعيف وقد وثقه أحمد وأخرج أحمد أيضا والاعمالي في مستخرجه من حديث كعب بن (٣) مالك عن عمه « أن النبي صلى الله عليه وسلم حين بعث الى ابن أبي الحقيق بنخير نهى عن قتل النساء والصبيان » ورجاله رجال الصحيح وأخرج أحمد والترمذي وصححه من حديث سمرة مرفوعا بلفظ « اقتلوا شيوخ المشركين واستحيوا شرخهم (٤) » وقد قيل انه وقع الاتفاق على المنع عن قتل النساء والصبيان إلا اذا كان ذلك لضرورة كأن يترس بهم لمقاتلة أويقاتلون وقد أخرج أبو داود في المراسيل عن عكرمة « أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بامرأة مقتولة يوم حنين فقال من قتل هذه فقال رجل أنا يا رسول الله غنمتها وأردفتها خلفي فلما رأت الهزيمة فينا أهوت الى قائم سيفي لتقتلني فقتلتها فلم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم » ووصله الطبراني في الكبير قلت قال الشافعي النهي عن قتل نسائهم وصبيانهم إنما هو في حال التمييز والتفرد وأما البيات فيجوز وان كان فيه اصابة ذراريتهم ونسائهم **﴿ والمثلة ﴾** لما تقدم قريبا في حديث سليمان بن بريدة عن أبيه عن جده وفيه « ولا تمثلوا » وأخرج نحو ذلك أحمد وابن ماجه من حديث صفوان بن عسال وأحاديث النهي عن المثلة كثيرة **﴿ والاحراق بالنار ﴾** لحديث أبي هريرة عند البخاري وغيره قال

- (١) الفرز بكسر الفاء وفتحها وسكون الراء وآخره زاي
 (٢) اختلاف في اسمه هل هو (رباح) بفتح الراء والباء أو رباح بكسر الراء وبالياء المثناة والراجع الثاني وبه جزم البخاري وابن حبان والدارقطني وابن عبد البر وغيرهم
 (٣) كذا في الاصل. وفي نيل الاوطار « ابن كعب بن مالك عن عمه » وكلاهما مشكل ولم استطع العبور على الحديث في مسند أحمد ولم اعرف من « ابن كعب » هذا فانه ان كان المراد به أحد أبناء كعب ابن مالك الانصاري السلمي الشاعر - وهو أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم - فقد نص ابن حجر في الاصابة على انه ليس له اخ فلا يكون ابن لابنه عم وان كان غيره فلا ادري من هو والعم عند الله (٤) الشرخ الشاب. قال احمد بن حنبل: « الشيخ لا يكاد يسلم والشاب أقرب الى الاسلام » نقله ابن حجر في التلخيص (٣٧٠)

« بعثنا رسول الله ﷺ في بعث فقال ان وجدتم فلانا وفلانا لرجلين فاحرقوهما بالنار
ثم قال حين أردنا الخروج اني كنت أمرتكم أن تحرقوا فلانا وفلانا وان النار لا يعذب
بها إلا الله فان وجدتموهما فاقتلوهما » وأما تحريق الشجر والاصنام والمتاع فقد ثبت
الاذن بذلك عن الشارع اذا كان فيه مصلحة ﴿ و ﴾ يحرم ﴿ الفرار من الزحف
إلا إلى فئة ﴾ وقد نطق بذلك القرآن الكريم قال الله تعالى (ومن يولهم يومئذ دبره
إلا متحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة فقد باء بغضب من الله) وثبت في الصحيحين
وعيرهما أن الفرار من الزحف هو من السبع الموبقات ولا خلاف في ذلك في الجملة
وان اختفوا في مسوغات الفرار وقد جوز الله تعالى الفرار إلى الفشة وأما التحرف
للقتال فهو وان كان فيه تولية الدبر لكنه ليس بفرار على الحقيقة قال في المسوى قوله
(متحرفا لقتال) هو أن ينصرف من ضيق إلى سعة أو من سفلى إلى علو أو من مكان
منكشف إلى مستتر ونحو ذلك مما هو أمكن له في القتال قوله (أو متحيزا) أى يصير
إلى حيز فئة من المسلمين يستنجدهم ويقاتل معهم وبالجملة يجب ثبات المسلمين يوم
الزحف في مقابلة زحفهم من الكفار والفرار حينئذ كبيرة ﴿ ويجوز تبئيت الكفار ﴾
لحديث الصعب بن جثامة في الصحيحين وغيرهما « أن رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم مثل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسايتهم
وذراريهم ثم قال هم منهم » وأخرج أحمد وأبوداود والنسائي وابن ماجه من حديث
سلمة بن الأكوع قال « يبتنا هوازن مع أبى بكر الصديق وكان أمره علينا رسول
الله ﷺ والبيات هو الغارة بالليل قال الترمذى وقد رخص قوم من أهل العلم في
الغارة بالليل وان يبيتوا وكرهه بعضهم قال أحمد واسحق لا بأس به أن يبيت العدو
ليلاً ﴿ والكذب في الحرب ﴾ لما ثبت عند مسلم وغيره من حديث جابر « ان
رسول الله ﷺ لما بعث محمد بن مسلمة لقتل كعب بن الأشرف قال يا رسول الله
فأذن لي فأقول قال قد فعلت » يعنى يأذن له بأن يخدعه بمقال ولو كان كذبا كما وقع
منه في هذه القصة وهي أيضا في البخارى وأخرج مسلم من حديث أم كلثوم بنت
عقبة قالت « لم أسمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرخص في شيء من الكذب
مما يقول الناس إلا في الحرب والاصلاح بين الناس وحديث الرجل امرأته وحديث

المرأة زوجها . وهذا الكذب المذكور هنا هو التعريض والتلويح بوجه من الوجوه ليخرج عن الكذب الصراح كما قاله جماعة من أهل العلم **﴿وَإِذَا خُذَ الْعَهْدُ﴾** في الحرب لما في الصحيحين من حديث جابر قال **« قال رسول الله ﷺ الحرب خدعة (١) »** وفيهما من حديث أبي هريرة قال **« سمي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحرب خدعة »** قال النووي واتفقوا على جواز خداع الكفار في الحرب كيفما أمكن إلا أن يكون فيه تقضى عهد *

﴿فَصَلِّ وَمَا غَنِمَهُ الْجَيْشُ كَانَ لَهُمُ أَرْبَعَةٌ أَخْمَاسِهِ وَخُمْسُهُ يَصْرِفُهُ الْإِمَامُ فِي مَصَارِفِهِ﴾ لقوله تعالى (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين) قلت اتفق أهل العلم على أن الغنيمة تخمس فالحس للاصناف التي ذكرت في القرآن وأربعة أخماسها للغنائمين وقوله تعالى **« فإن لله خمسة »** ذهب عامة أهل العلم الى أن ذكر الله تعالى فيه للتبرك به وإضافة هذا المال اليه لشرفه ثم بعد ما أضاف جميع الخمس الى نفسه بين مصارفها واختافوا في سهم ذوي القربى قال أبو حنيفة إنما يعطون لفقرهم وقال الشافعي لقرابتهم مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كالإيراث غير أنه أعطى القريب والبعيد من ذوي القربى ولا يفضل عنده فقير على غني ويعطى الرجل سهمين والمرأة سهماً ومن ذلك ما ورد في القرآن في النى والغنيمة وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عمرو بن عبسة قال **« صلى بنا رسول الله ﷺ الى بغير من المغنم فلما سلم أخذ وبرة من جنب البعير ثم قال ولا يحمل لى من غنائكم مثل هذا إلا الخمس والخمس مردود فيكم »** وأخرج نحوه أحمد والنسائي وابن ماجه من حديث عبادة بن الصامت وحسنه ابن حجر وأخرج نحوه أيضا أحمد وأبو داود والنسائي ومالك والشافعي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحسنه أيضا ابن حجر وروى نحوه ذلك أيضا من حديث جبير بن مطعم والعرباض بن سارية **﴿وَيَأْخُذُ الْفَارِسُ مِنَ الْغَنِيمَةِ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ وَالرَّاجِلُ مَهْمًا﴾** لما ورد في ذلك من الأحاديث منها حديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما وله الفاظ فيها التصريح بأن النبي ﷺ **« أسهم**

(١) بفتح الخاء واسكان الدال وهى أفصح الروايات وأصحها كما قال ابن الأثير

للفارس وفرسه ثلاثة أسهم وللراجل سهماً « وفيهما معنى ذلك من حديث أنس ومن حديث عروة البارقي ومنها حديث الزبير بنحو ذلك عند أحمد ورجال الصحيح وحديث أبي رهم عند الدارقطني وأبي يعلى والطبراني وحديث أبي هريرة عند الترمذي والنسائي وحديث جرير عند مسلم وغيره وحديث عتبة بن عبد عند أبي داود وحديث جابر وأسماء بنت يزيد عند أحمد وفي الباب أحاديث وقد ذهب إلى ذلك الجمهور وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الفارس يأخذ له وفرسه سهمين والراجل سهماً وتمسكوا بحديث مجمل بن جارية عند أحمد وأبي داود وقال « قسمت خير علي أهل الحديبية فقسمها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ثمانية عشر سهماً وكان الجيش ألفاً وخمسمائة فيهم ثلثمائة فارس فأعطى الفارس سهمين والراجل سهماً « وهذا الحديث في أسناده ضعف وقال أبو داود أن فيه وهماً وأنه قال ثلثمائة فارس وإنهم كانوا مائتين ﴿ وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْقَوِيُّ وَالضَّعِيفُ وَمَنْ قَاتَلَ وَمَنْ لَمْ يُقَاتِلْ ﴾ لحديث ابن عباس عند أبي داود والحاكم وصححه أبو الفتح في الاقتراح على شرط البخاري « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قسم غنائم بدر بالسوى بعد وقوع الخصام بين من قاتل ومن لم يقاتل ونزول قوله تعالى (يسألونك عن الأنفال) وأخرج نحوه أحمد برجال الصحيح من حديث عبادة بن الصامت وأخرج أحمد من حديث سعد بن مالك قال « قلت يا رسول الله الرجل يكون حامية القوم ويكون سهمه وسهم غيره سواء قال ثكلتك أمك ابن أم سعد وهل ترزقون وتنصرون إلا بضعفائكم « وأخرجه البخاري أيضاً والنسائي عن مصعب بن سعد قال « رأيي سعد أن له فضلاً على من دونه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم « وأخرج نحوه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه قال في الحجة البالغة ومن بعثه الأمير لمصلحة الجيش كالبريد والطليعة والجاوس يسهم له وإن لم يحضر الواقعة كما كان لعثمان يوم بدر ﴿ وَيَجُوزُ تَنْفِيلُ بَعْضِ الْجَيْشِ ﴾ لما أخرجه مسلم وغيره « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعطى سلمة بن الأكوع سهم الفارس وسهم الراجل جميعاً له « وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وعزاه المنذري في مختصر السنن إلى مسلم « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نقل سعد بن أبي

وقاص يوم بدر سيفاً » وقد ذهب الى ذلك الجمهور وحكي بعض أهل العلم الاجماع عليه واختلف العلماء هل هو من أصل الغنيمة أو من الخمس وقد ورد في تنقيح السرية حديث حبيب بن مسلمة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه وصححه ابن الجارود وابن حبان والحاكم « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نفل الربع بعد الخمس في بدأته ونفل الثلث بعد الخمس في رجعتة » وأخرج نحوه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه ابن حبان من حديث عبادة بن الصامت وأخرج أحمد وأبو داود وصححه الطحاوي من حديث ممن بن يزيد قال « سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا نفل إلا بعد الخمس » وفي الصحيحين من حديث ابن عمر « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان ينفل بعض من يبعث من السرايا لأتسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش والخمس في ذلك كله » وفيهما « أنه نفل بعض السرايا بعيرا بعيرا » وفي الباب أحاديث قال في الحجة البالغة وعندى ان رأى الامام أن يزيد لركبان الابل أولرامة شيئاً أو يفضل العرب على البراذين شيء دون السهم فله ذلك بعد أن يشاور أهل الرأي ويكون أمراً لا يختلف عليه لأجله وبه يجمع اختلاف سير النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأصحابه في الباب ﴿ ولِلْإِمَامِ الصَّفِيِّ وَنَسَبِهِ كَأَحَدِ الْجَيْشِ ﴾ لحديث يزيد بن عبد الله بن الشخير عند أبي داود والنسائي وسكت عنه أبو داود والمنذرى قال « كنا بالربد (١) اذ دخل رجل معه قطعة أديم فقرأناها فاذا فيها من محمد رسول الله الى بنى زهير بن أقيش (٢) أنكم ان شهدتم أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله واقمتم الصلاة وآتيتم الزكاة وأديتم الخمس من المغنم وسهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وسهم الصفي فأنتم آمنون بأمان الله ورسوله قلنا من كتب لك هذا قال رسول الله ﷺ » قال المنذرى ورواه بعضهم عن يزيد بن عبد الله وسى الرجل النمر بن تولب وأخرج أبو داود عن الشعبي رسلاً قال « كان للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم معهم يدعى الصفي ان شاء عبداً وان شاء أمة وان شاء فرساً يختاره قبل الخمس » وأخرج أبو داود أيضاً من حديث ابن عون رسلاً نحوه وأخرج أحمد

(١) بكسر الميم واسكان الراء وفتح الباء مثله بالبصرة من اشهر محالها وأطيبها

(٢) يضم الهمزة وفتح القاف واسكان الياء وآخره شين معجمة

والترمذى وحسنه من حديث ابن عباس « أن النبي ﷺ تنزل سيفه ذا الفقار يوم بدر » وأخرج أبو داود من حديث عائشة قالت « كانت صفية من الصفي » وأخرج أبو داود أيضا من حديث أنس نحوه ويعارضه ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس أيضا قال « صارت صفية لدحية الكلابي ثم صارت لرسول الله ﷺ » وفي رواية أنه اشترأها منه بسبعة أروس ﴿ وَيَرْضَخُ مِنَ الْغَنِيمَةِ لِمَنْ حَضَرَ ﴾ لحديث ابن عباس عند مسلم وغيره « أنه سأل سائل عن المرأة والعبد هل كان لهما سهم معلوم إذا حضر الناس فأجاب أنه لم يكن لهما سهم معلوم إلا أن يجذبا (١) من غنائم القوم » وفي لفظ « أن النبي ﷺ كان يغزو بالنساء فيداوين الجرحى ويحذين من الغنيمة وأما سهم (٢) فلم يضرب لمن » وأخرج أبو داود وابن ماجه والترمذى وصححه من حديث عمير مولى أبي الاحم « أنه شهد خيبر مع مواليه فأمر له ﷺ بشيء من خرتى (٣) المتاع » وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث حشر ج بن زياد عن جدته أم أيه « أنها خرجت مع النبي ﷺ غزوة خيبر سادسة ست نسوة فبلغ رسول الله ﷺ فبعث إلينا فجننا فرأينا فيه الغضب فقال مع من خرجتن وباذن من خرجتن قلنا يا رسول الله خرجنا نغزل الشعر ونعين في سبيل الله ومعنادوا للعرجى ونناول السهم ونسقى السويق فقال قن فانصرفن (٤) حتى إذا فتح الله عليه خيبر أسهم لنا كما أسهم للرجال قال فقامت لها يا جدة وما كان ذلك قالت نرا » وفي اسناده رجل مجهول وهو حشر ج وقال الخطابي اسناده ضعيف لا تقوم به الحجة وأخرج الترمذى عن الازاعي مرسل قال « أسهم النبي ﷺ للصبيان بخير وحديث حشر ج كما هرفت ضعيف وهذا مرسل فلا يفتنضان لمعارضة ما تقدم وقد حمل الاسهام هنا على الرضخ

(١) حذاه حذوا أعطاه وأحذيته من الغنيمة أحذيه أعطيته منها والحذوة بكسر الحاء وضمة هم اسكان الذال فيها العطية

(٢) في الاصل « وأما السهم » وصحناه من صحيح مسلم (١٩٧:٥) ونيل الاوطار (١١٣:٨) وفي رواية الترمذى (٢٩٤:١) (سهم) بالياء مضارع اسهم

(٣) الخرتى بضم الخاء الموحدة واسكان الراء وكثر الاء وتشديد الياء اردأ المتاع والفنائم وهي سقط المتاع

(٤) لفظ الحديث كاه هنا هو لفظ أبي داود (٢٩:٣) الا قوله « فانصرفن » فانه ليس فيه بل هو في رواية مسند احمد بن حنبل (٢٧١:٥)

جمعا بين الاحاديث وقد اختلف أهل العلم في ذلك فذهب الجمهور الى أنه لا يسهم
 للنساء والصبيان بل يرضخ لهم فقط ان رأى الامام ذلك ع وَيُؤْتِرُ الْمُؤَانِفِينَ إِنْ رَأَى
 فِي ذَلِكَ صِلَاحًا ع لحديث أس في البخاري وغيره « أن النبي ﷺ قسم الغنائم
 في أشراف قريش تأليفاً لهم وترك الأنصار والمهاجرين » وهكذا ثبت في الصحيح
 من حديث ابن مسعود وغيره « أن النبي ﷺ أعطى الأقرع بن حابس مائة من
 الابل وأعطى عيينة مثل ذلك وأعطى أناساً من أشراف العرب » والقصة مشهورة
 مذكورة في كتب السير بطولها والمراد بأشراف قريش أكبر مسلمة الفتح كأبي سفيان بن
 حرب وسهل بن عمرو وحويطب بن عبد العزّي وحكيم بن حزام وصفوان بن أمية ع وإذا
 رجع ما أخذه الكفار من المسلمين كان لِمَالِكِهِ ع لحديث عمران بن حصين عنده
 مسلم وغيره « أن المضباء ناقة رسول الله ﷺ أصيبت فركبتها امرأة من المسلمين
 ورجعت الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد كانت تذر أن تنحرها
 ان نجاها الله عليها فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا وقاء لنذر في معصية
 الله ولا فيما لا يملك العبد » وأخرج البخاري وغيره عن ابن عمر « أنه ذهب فرس
 له فأخذه العدو فظهر عليهم المسلمون فردّ عليه في زمن رسول الله ﷺ وأبق عبد
 له فلحق بأرض الروم وظهر عليه المسلمون فردّه عليه خالد بن الوليد بعد النبي ﷺ »
 وفي رواية لابي داود « ان غلاماً لابن عمر أبق الى العدو فظهر عليه المسلمون فردّه
 رسول الله ﷺ الى ابن عمر ولم يقسم » وقد ذهب الشافعي وجماعة من أهل العلم
 الى أن أهل الحرب لا يملكون بالغلبة شيئاً من اموال المسلمين ولصاحبه اخذه قبل
 الغنيمة وبعدها وروى عن علي والزهرى وعمر بن دينار والحسن انه لا يرد اصلاً
 ويختص به أهل المغنم وروى عن عمر وسليمان بن ربيعة وعطاء والليث ومالك وأحمد
 وآخرون ان وجده صاحبه قبل القسمة فهو أحق به وان وجده بعد القسمة فلا يأخذه
 الا بالقيمة وقد روى عن ابن عباس الدارقطى مثل هذا التفصيل مرفوعاً واسناده
 ضعيف جداً وروى عن الفقهاء السبعة قال في المسوي وعليه أكثر أهل العلم في الجملة
 ولهم في التفاصيل اختلاف ع وَيَحْرُمُ الْاِتِّفَاعُ بِشَيْءٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ إِلَّا

الطَّعَامَ وَالْعَلْفَ ﴿١﴾ لحديث روي عن بن ثابت عند أحمد وأبي داود والدارمي والطحاوي وابن حبان « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يحمل لمؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتناول مغنا حتى يقسم ولا يلبس ثوبا من فء المسلمين حتى اذا أخلقه رده فيه ولأن بركب دابة من فء المسلمين حتى اذا أعجفها ردها فيه » وفي اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال معروف . وقال ابن حجر ان رجال اسناده ثقات وقال أيضا أن اسناده حسن وأخرج البخاري من حديث ابن عمر قال كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب فنأكله ولا نرفعه » زاد أبو داود « فلم يؤخذ منهما الخمس » وصحيح هذه الزيادة ابن حبان وأخرج أبو داود والبيهقي وصححه من حديث ابن عمر أيضا « أن جيشا غنموا في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طعاما وعسلا فلم يأخذوا منهم الخمس » وأخرج مسلم وغيره من حديث عبد الله بن مغفل قال أصبت جرابا من شحم يوم خيبر فالتزمته فقلت لأعطي اليوم أحدا من هذا شيئا فالتفت فإذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم متبسا » وأخرج أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث ابن أبي أوفى قال « أصبنا طعاما يوم خيبر وكان الرجل يجيء فيأخذ منه مقدار ما يكفيه ثم ينطلق » وأخرج أبو داود من حديث القاسم مولى عبد الرحمن بن بعض أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « كنا نأكل الجزر في الغزو ولا نقسمه حتى ان كنا لنرجع الى رحالنا واخرجتنا مملوءة منه » وقد تكلم في القاسم غير واحد وقد ذهب الى جواز الانتفاع بالطعام والعلف للدواب بغير قسمة الجمهور سواء أذن الامام أو لم يأذن وقال الزهري لا يأخذ شيئا من الطعام ولا غيره وقال سليمان بن موسى يأخذ الا أن ينهى الامام قال مالك في الموطأ لا أرى بأسا أن يأكل المسلمون اذا دخلوا أرض العدو من طعامهم ما وجدوا من ذلك كله قبل أن تقع في المقاسم وقال أيضا أنا أرى الأبل والبقر والغنم بمنزلة الطعام يأكل منه المسلمون اذا دخلوا أرض العدو كما يأكلون من الطعام وقال ولو أن ذلك لا يؤكل حتى يحضر الناس المقاسم ويقسم بينهم أضر ذلك بالجيش قال فلا أرى بأسا بما أكل من ذلك كله على وجه المعروف والحاجة اليه ولا أرى أن يدخر ذلك شيئا يرجع به الى أهله قلت وعليه أهل العلم ﴿٢﴾ وَيَحْرُمُ النَّوْلُ ﴿٣﴾ لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما في قصة العبد

الذي أصابه سهم فقال الصحابة « هنيئاً له الشهادة يا رسول الله فقال كلا والذي نفس محمد بيده أن الشملة لتلتهب عليه نارا أخذها من الغنائم يوم خيبر لم تصبها المقاسم قال ففرع الناس فجاء رجل بشراك أو شراك كين فقال يا رسول الله أصبت هذا يوم خيبر فقال رسول الله ﷺ شراك من نار أو شراك من نار « وأخرج مسلم من حديث عمر بن الخطاب قال « لما كان يوم خيبر قتل نفر من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقالوا فلان شهيد وفلان شهيد وفلان شهيد حتي مروا على رجل فقالوا فلان شهيد فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كلا أي رأيته في النار في بردة غلها أو عباءة « وأخرج البخاري وغيره من حديث ابن عمر قال « كان على قتل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رجل يقال له كركرة (١) فمات فقال رسول الله ﷺ هو في النار فذهبوا ينظرون اليه فوجدوا عباءة قد غلها « وقد قال الله سبحانه (ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة) وثبت في البخاري وغيره من حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لألفين أحدكم يوم القيامة على رقبته فرس على رقبته شاة « الحديث وقد قل النووي الاجماع على أنه من الكبائر وقد ورد في تحريق متاع الغال ما أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر حرقوا متاع الغال وضربوه « وفي اسناده زهير بن محمد الخراساني (٢) وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي والحاكم والبيهقي من حديث عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ قال « اذا وجدتم الغال قد غل فاحرقوا متاعه واضربوه « وفي اسناده صالح بن محمد بن زائدة تكلم فيه غير واحد (٣) « ومن جملة الغنيمة الأسرى * ولا خلاف

(١) اختلاف في ضبطه فقل بفتح الكافين وقيل بكسرهما وقال النووي: إنما اختلاف في كانه الاولى واما الثانية فهي مكسورة اتفاقاً

(٢) زهير ثقة وإنما أنكروا عليه بعض احاديث وقد روى له الجماعة كلهم وإنما شك في هذا الحديث البيهقي فقد ظن أن زهيراً هنا غير زهير بن محمد الخراساني التميمي وزعم أنه مجهول ولكن الحديث ثابت عن الخراساني. انظر عون المعبود (٢٢: ٢) والجواهر النقي في الرد على البيهقي ج ٢ ص ٢٠٢

(٣) وقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي . وقال البخاري : هو باطل ليس بشيء . وقال الدارقطني أنكروا هذا الحديث على صالح بن محمد وهذا حديث لم يتابع عليه ولا أصل لهذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . انظر المستدرک (ج ٢ : ١٢٧) وعون المعبود (ج ٢ : ٢١٢)

في ذلك ﴿ وَيَجُوزُ الْقَتْلُ أَوْ الْفِدَاءُ أَوْ أَلَمْنٌ ﴾ لقوله تعالى (ما كان لنبى أن يكون له أسرى حتى يشخن في الارض) وقوله تعالى (فاما منا بعد واما فداء) وقد ثبت عن رسول الله ﷺ القتل للأسرى وأخذ الفداء منهم والمن عليهم ثبوتا متواترا في وقائع في يوم بدر قتل بعضهم وأخذ الفداء من غالبهم وأخرج البخارى من حديث جبير بن مطعم « أن النبي ﷺ قال في أسارى بدر لو كان مطعم بن عدى حيا ثم كلمنى في هؤلاء النتنى لتركتهن له » وفي مسلم من حديث أنس « أنه ﷺ أخذ الثمانين النفر الذين هبطوا عليه وأصحابه من جبال التنعيم عند صلاة الفجر ليقنلوهم ثم أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعتقهم فأنزل الله عز وجل (وهو الذى كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكة) الآية » وقد ذهب الجمهور الى أن الامام يفعل ما هو الاحوط الاسلام والمسلمين فى الأسارى فيقتل أو يأخذ الفداء أو يمن وقال الزهرى ومجاهد وطائفة لا يجوز أخذ الفداء من أسرى الكفار أصلا وعن الحسن وعطاء لا يقتل الأسير بل يتخير بين المن والفداء وعن مالك لا يجوز المن بمنير فداء وعن الحنفية لا يجوز المن أصلا لا بفداء ولا بغيره *

﴿ فَصْلٌ وَيَجُوزُ اسْتِرْقَاقُ الْعَرَبِ ﴾ لان الأدلة الصحيحة قد دلت على جواز استرقاق الكفار من غير فرق بين عربى وعجمى وذكر وأنثى ولم يقم دليل يصلح للتمسك قط فى تخصيص أسر العرب بعدم جواز استرقاقهم بل الأدلة قائمة متكاثرة على أن حكمهم حكم سائر المشركين منها حديث أبى هريرة فى الصحيحين وغيرهما « انها كانت عند عائشة سبية من بنى تميم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعتقها فانها من ولد اسمعيل » وأخرج البخارى وغيره « ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال حين جاء وفد هوازن مسلمين فسألوه أن يرد عليهم أموالهم وسبيهم فقال لهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحب الحديث الى أصدقه فاخترأوا احدى الطائفتين إما السبى وإما المال » الحديث وفى الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر « ان جؤيرية بنت الحرث من سبى بنى المصطلق كاتبت عن نفسها ثم تزوجها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أن يقضى كتابتها فلما تزوجها قال الناس أصهار رسول الله ﷺ فأرسلوا ما بأيديهم

من السبي « وأخرجه أحمد من حديث عائشة وقد ذهب الى جواز استرقاق العرب
الجمهور وحكى في البحر عن الحنفية أنه لا يقبل من مشركي العرب إلا الاسلام أو
السيف واستدل بقوله تعالى (فاذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين) الآية
ولا يخفى أنه لا دليل في الآية على المطلوب ولو سلم ذلك كان ما وقع منه ﷺ
مخصصاً لذلك وقد صرح القرآن الكريم بالتخيير بين المن والفداء فقال (فامامنا
بعد واما فداء) ولم يفرق بين عربي وعجمي واستدلوا أيضاً بما أخرجه الشافعي
والبيهقي « ان النبي ﷺ قال يوم حنين لو كان الاسترقاق جائزاً على العرب لكان
اليوم انما هو أسرى » وفي اسناده الواقدي وهو ضعيف جداً ورواه الطبراني من
طريق أخرى فيها يزيد بن عياض وهو أشد ضعفاً من الواقدي وقد أخذ رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الفدية من ذكور العرب في بدر وهو فرع الاسترقاق
أقول قد سبي ﷺ جماعة من بني تميم وأمر عائشة أن تعتق منهم كما تقدم وبالحق
ﷺ فقال من فعل كذا فكأنما أعتق رقبة من ولد اسمعيل وقال لأهل مكة
« اذهبوا فأنتم الطلقاء » والحاصل أن الواجب الوقوف على ما دلت عليه الأدلة
الكثيرة الصحيحة من التخيير في كل مشرك بين القتل والمن والفداء والاسترقاق
فمن ادعى تخصيص نوع منهم أو فرد من أفرادهم فهو مطالب بالدليل وأما أسراؤه
العرب فالأمر أظهر من أن يذكر والوقائع في ذلك ثابتة في كتب الحديث الصحيحين
وغيرهما وفي كتب السير جميعها « وَقَتْلُ الْجَاسُوسِ » الحديث مسلمة بن الأكوع عند
البخاري وغيره قال « أتى النبي ﷺ عين وهو في سفر فجلس عند بعض أصحابه
يتحدث ثم انسل فقال النبي ﷺ اطلبوه فاقتلوه فسبقتهم اليه فقتلته فنفلني سابه »
وهو متفق على قتل الجاسوس الحربي وأما المعاهد والذمي فقال مالك والاوزاعي ينتقض
عهده بذلك وأخرج أحمد وأبو داود عن فرات بن حيان « أن النبي ﷺ أمر بقتله
وكان عيناً لأبي سفيان وحليفاً لرجل من الانصار فر بحلقة من الانصار فقال اني
مسلم فقال رجل من الانصار يا رسول الله إنه يقول إنه مسلم فقال رسول الله ﷺ
أن منكم رجلاً نكاهم الى ايمانهم منهم فرات بن حيان » وفي اسناده أبو همام الدلال

محمد بن محبوب ولا يحتج بمحدثه (١) وهو يرويه عن سفيان ولكنه قد روى الحديث المذكور عن سفيان بشر بن السري البصري وهو ممن اتفق علي الاحتجاج به البخاري ومسلم (٢) ورواه عن الثوري أيضا عباد بن موسى الأزرق العباداني وهو ثقة رحمه الله وإذا أسلم الحربى قبل القُدرة عليه أحرز أمواله رحمه الله لحديث صخر بن عيلة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أسلم الرجل فهو أحق بأرضه وماله » أخرجه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات وفي لفظ « أن القوم إذا أسلموا أحرزوا أموالهم ودماءهم » وأخرج أبو يعلى من حديث أبي هريرة مرفوعا « من أسلم على شيء فهو له » وضعفه ابن عدي بيأسين الزيات الراوي له عن أبي هريرة قال البيهقي وإنما يروى عن ابن أبي مليكة وعن عروة مرسلا وقد أخرجه عن عروة مرسلا سعيد بن منصور برجال ثقات « أن النبي صلى الله عليه وسلم حاصر بنى قريظة فأسلم ثعلبة وأسيد بن سعية (٣) فأحرز لهما إسلامهما أموالهما وأولادهما الصغار » ومما يدل على ذلك الحديث الصحيح الثابت من طرق أنه صلى الله عليه وسلم قال « فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها » وقد ذهب الجمهور الى أن الحربى إذا أسلم طوعا كانت جميع أمواله في ملكه ولا فرق بين من أسلم في دار الحرب أو دار الإسلام رحمه الله وإذا أسلم عبد الكافر صار حرا رحمه الله لحديث ابن عباس عند أحمد وابن أبي شبة قال « أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الطائف من خرج اليه من عبيد المشركين » وأخرجه أيضا سعيد بن منصور مرسلا وقصة أبي بكر في تدليه من حصن الطائف مذكورة في صحيح البخاري ورواها أبو داود عن الشعبي عن رجل من ثقيف قال « سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرد إلينا أبا بكر وكان مملوكا فأسلم قبلنا فقال لا هو طليق الله ثم طليق رسوله » وأخرج أبو داود والترمذي وصححه من حديث علي قال « خرج عبدان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني يوم الحديبية قبل الصلح فكتب اليه

(١) ابوهام ثقة وثقه ابوحاتم وابوداود والحاكم والبغوى . وإنما زعم ذلك المنذرى
(٢) رواية بشر رواها احمد في مسنده عن علي بن المدين عن بشر (ج ٤: ٢٣٦) وإسناده صحيح جدا
(٣) أسيد بفتح الهمزة وكسر السين ويروى (أسد) بالتكبير . ورواه ابن اسحق في السيرة (أسيد) بالتصغير وخطأه الذهبي في المشتبه . (سعية) بفتح السين واسكان العين وفتح الياء المثناة وآخره هاء . وقيل (سعة) بالذون وهو خطأ وثعلبة آخر أسيد فصراب العبارة (فأسلم ثعلبة وأسيد ابنا سعية) كما هو ظاهر

مواليهم فقالوا والله يا محمد ماخرجوا اليك رغبة في دينك وإنما خرجوا هربا من الرق
فقال ناس صدقوا يا رسول الله ردهم اليهم فغضب رسول الله ﷺ وقال ماأراكم
تنتهون يا معشر قريش حتى يبعث الله عليكم من يضرب رقابكم على هذا وأبى أن
يردهم وقال هم عتقاء الله عز وجل « وأخرج أحمد عن أبي سعيد الاشمي قال « قضى
رسول الله ﷺ في العبد اذا جاء فأسلم ثم جاء مولاة فأسلم أنه حر واذا جاء المولى ثم
جاء العبد بعد ماأسلم مولاة فهو أحق به « وهو مرسل **والأرض المغنومة** أمرها
إلى الإمام فيفعل الأصلاح من قسمتها أو تركها مشتركة بين الغائبين أو بين
جميع المسلمين **لأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قسم أرض قريظة والنضير**
بين الغائبين وقسم نصف أرض خيبر بين المسلمين وجعل النصف الآخر لمن ينزل
به من الوفود والأموال ونوائب الناس كما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث بشير
ابن يسار عن رجال من الصحابة وأخرج نحوه أيضا أبو داود من حديث سهل بن
أبي حنيفة وقد ترك الصحابة ماغنموه من الأرضى مشتركة بين جميع المسلمين يقسمون
خراجها بينهم وقد ذهب الى ما ذكرناه جمهور الصحابة ومن بعدهم وعمل عليه الخلفاء
الراشدون وأخرج مسلم وغيره من حديث أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال أيا قرية أتيتموها فاقم فيها فسهمكم فيها وأيا قرية عصت الله
ورسوله فإن خمسها لله ورسوله ثم هي لكم « أقول قسمة الأموال المجتمة للمسلمين من
خراج ومعاملة وجزية وصلاح وغير ذلك ينبغي تفويض قسمتها الى الامام العادل الذي
يحض النصيح لرعيته ويبذل جهده في مصالحهم فيقسم بينهم مايقوم بكفايتهم ويدخر
لحوادثهم مايقوم بدفعها ولا يلزمه في ذلك سلوك طريق معينة سلكها السلف الصالح
فإن الأحوال تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة فإن رأي الصلاح في تقسيم ماحصل
في بيت المال في كل عام فعل وإن رأي الصلاح في تقسيمه في الشهر أو الاسبوع أو اليوم
فعل ثم إذا قاض من بيت مال المسلمين على مايقوم بكفايتهم ومايدخر لدفع ماينوبهم
جعل ذلك في مناجزة الكفرة وفتح ديارهم وتكثير جهات المسلمين وفي تكثير الجيوش
والخيل والسلاح فإن تقوية جيوش المسلمين هي الأصل الأصيل في دفع المفسد
وجلب المصلح ومن أعظم موجبات تكثير بيت المال وتوسيع دائرته العدل في الرعية

وعدم الجور عاينهم والقبول من محسنهم والتجاوز عن مسيئتهم وهذا معلوم بالاستقراء في جميع دول الاسلام والكفر فما عدل ملك في رعيته إلا ونال بعده أضعاف أضعاف مايناله الجائر بجوره مع ما في العدل من السلامة من انتقام الرب عز وجل في هذه الدار أوفى دار الآخرة فانها جرت عادة الله سبحانه بمحق نظام الظلم وخراب بنيانه وهدم أساسه حتى صارت دول الظلمة من أعظم العبر للمعتبرين فانه لا بد أن يحل بهم من نكال الله وسخطه ما يعرفه من له فطنة واعتبار وتفكر ومن نظر في تواريخ الدول رأى من هذا مايقضى منه المعجب فلحاصل أن الظالم ممن خسر الدنيا والآخرة أما خسران الآخرة فواضح معلوم من هذه الشريعة بالضرورة وأما خسران الدنيا فهو وإن تم له منها نصيب نزر فهو على كدر وتخوف ونقص وتحيل ووحشة من رعيته فلا يزال متوقفاً لزوال ملكه في كل وقت بسبب ما قد فعله بهم وهم مع ذلك على بنضه وهو منطو على بغضهم وينضم الى ذلك كله تناقص الامر وخراب البلاد وهلاك الرعية وقر أغنيائهم ففي كل عام هو في نقص مع ما جرت به عادة الله عز وجل من قصم الظلمة وهلاكهم في أيسر مدة فأقل الملوك مدة أشدهم بطشا وأكثرهم ظلماً وهذا هو الغالب وما خالفه فنادر فأين حال هؤلاء الظلمة في الدين والدنيا من حال الملوك العاديين بالرعية المحبوبين عندهم المتمعين بلادة العدل مع لذة العيش الصافي عن كدر المخاوف التي لا يأمن الظلمة هجومها عليهم في كل وقت ولو لم يكن من ذلك كله إلا الأمن من عقاب الله وانتقامه بل الرجاء في ثوابه وبجزيل افضاله وما وعد به العاديين في الآخرة مما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر لكان مقنيا **﴿ وَمَنْ أَمَّنْهُ أَحَدُ الْمُسْلِمِينَ صَارَ آمِنًا ﴾** لحديث علي عند أحمد وأبي داود والنسائي والحاكم عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « ذمة المسلمين واحدة يمسى بها أديانهم » وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظ « يد المسلمين على من سواهم تتكافأ دماؤهم ويجير عليهم أديانهم ويرد عليهم أقصاهم وهم يد » على من سواهم » وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عمر مطولاً وأخرجه ابن ماجه من حديث معقل بن يسار مختصراً بلفظ « المسلمون يد على من سواهم تتكافأ دماؤهم »

وأخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة مختصرا أيضا وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة أيضا بلفظ « أن ذمة المسلمين واحدة فمن أخفر مسلما فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » وهو في الصحيحين من حديث علي وأخرجه البخاري من حديث أنس وفي الباب أحاديث وقد أجمع أهل العلم على أن من أمنه أحد المسلمين صار آمنا قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على جواز أمان المرأة انتهى . وأما العبد فأجاز أمانه الجمهور وأما الصبي فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن أمان الصبي غير جائز انتهى . وأما المجنون فلا يصح أمانه بلا خلاف قلت إنما يصح الأمان من اتحاد المسلمين إذا أمن واحدا أو اثنين فأما عقد الأمان لأهل ناحية على العموم فلا يصح إلا من الإمام على سبيل الاجتهاد وتحري المصلحة كمقد الأمانة ولو جعل ذلك لأحد الناس صار ذريعة إلى إبطال الجهاد **والرسول كالنور** الحديث ابن مسعود عند أحمد وأبي داود والنسائي والحاكم « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لرسولي مسلمة لو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما » وأخرج أحمد وأبو داود من حديث نعيم بن مسعود الأشجعي « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لها والله لولا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكما » وقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان وصححه « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لأبي رافع لما يمشي قريش إليه فقال يا رسول الله لا أرجع إليهم فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إني لا أخيس بالعمد ولا أخيس البرد ولكن أرجع إليهم قلن كان في قلبك الذي فيه الآن يعني الإسلام فارجع » **ولو تجاوز مهادنة الكفار** **وملوكم وقاتلهم** إذا اجتهد الإمام وذو الرأي من المسلمين فعرفوا نفع المسلمين في ذلك ولم يخافوا من الكفار مكيدة **ولو بشرط وإلى أجل أكثره عشر سنين** الحديث أنس عند مسلم وغيره « أن قريشا صالحوا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاشترطوا عليه أن من جاء منكم لا نرده عليكم ومن جاء منا رددموه علينا فقالوا يا رسول الله أنكتب (١) هذا قال نعم أنه من ذهب منا إليهم فأبعده الله ومن جاء منهم سيجعل

(١) بالنون كما في صحيح مسلم طبع الاستانة

الله له فرجا ومخرجا « وهو في البخاري وغيره من حديث المسور بن مخرمة ومروان
مطلولا وفيه أن مدة الصلح بينه ﷺ وبين قريش عشر سنين وقد اختلف أهل
العلم في جواز مصالحة الكفار على رد من جاء منهم مسلما وفعله ﷺ قد دل على جواز
ذلك ولم يثبت ما يقتضي نسخه وأما قدر مدة الصلح فذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز
أن يكون أكثر من عشر سنين لأن الله سبحانه قد أمرنا بمقاتلة الكفار في كتابه
العزیز فلا يجوز مصالحتهم بدون شيء من جزية أو نحوها ولكنه لما وقع ذلك من النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان دليلا على الجواز إلى المدة التي وقع الصلح عليها
ولا تجوز الزيادة عليها رجوعا إلى الأصل وهو وجوب مقاتلة الكفار ومناجزتهم الحرب
وقد قيل إنها لا تجوز مجاوزة أربع سنين وقيل ثلاث سنين وقيل لا تجوز مجاوزة سنتين
﴿ وَيَجُوزُ تَأْيِيدُ الْمَهَادَنَةِ بِالْجِزْيَةِ ﴾ لما تقدم من أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
بدعاء الكفار إلى احدي ثلاث خصال منها الجزية وحديث عمرو بن عوف الانصاري
في الصحيحين وغيرهما « أن رسول الله ﷺ بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين
يأتي بعزيتها وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو صالح أهل البحرين
وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي « وأخرج أبو عبيد عن الزهري مرسلا قال « قبل
رسول الله ﷺ الجزية من أهل البحرين وكانوا مجوسا « وأخرج أبو داود من
حديث أس « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث خالدًا إلى أكيد ردومة
فأخذوه فأتوا به فخن دمه وصالحه على الجزية « وأخرج أبو عبيد في كتاب الأموال
عن الزهري « أن أول من أعطى الجزية أهل نجران وكانوا نصارى « وقد جعل
النبي ﷺ على أهل اليمن على كل دینارا كل سنة أوقيمته من المعافى يعنى أهل
الذمة منهم رواء الشافعي في مسنده عن عمر بن عبد العزيز وهو ثابت في حديث معاذ
المشهور عند أبي داود وأخرج البخاري وغيره من حديث المغيرة بن شعبه « أنه
قال لعامل كسرى أمرنا رسول الله ﷺ أن تقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدوا
الجزية « وأخرج البخاري عن ابن أبي نجيح قال قلت لمجاهد ما شأن أهل الشام
أنهم يدفعون دنانير على أهل اليمن عليهم دينار قال جعل ذلك من قبيل اليسار وقد وقع
في حديث المغيرة بن شعبه عن كسرى أن كسرى أمرهم من اليهود والنصارى والمجوس قال مالك

والأوزاعي وفقهاء الشام أنها تقبل من جميع الكفار من العرب وغيرهم وقال الشافعي إن الجزية تقبل من أهل الكتاب عرباً كانوا أو عجماً ويلحق بهم المجوس في ذلك وقد استدل من لم يجوز أخذها إلا من العجم فقط بما وقع في حديث ابن عباس عند أحمد والترمذي وحسنه « أن النبي ﷺ قال لقريش إنه يريد منهم كلمة تدين لهم بها العرب ويؤدى إليهم بها العجم الجزية » يعني كلمة الشهادة وليس هذا مما ينفي أخذ الجزية من العرب ولا سيما مع قوله ﷺ في حديث سايان بن بريدة المتقدم « وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال » وفيها الجزية قال في المسوي في باب أخذ الجزية من أهل الكتاب قال تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) قلت عليه أهل العلم في الجملة وقال الشافعي الجزية على الأديان لأعلى الأنساب فتؤخذ من أهل الكتاب عرباً كانوا أو عجماً ولا تؤخذ من أهل الأوثان والمجوس لهم شبهة كتاب وقال أبو حنيفة لا يقبل من العرب إلا الإسلام أو السيف. وفي حديث ابن شهاب « أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس البحرين وأن عمر بن الخطاب أخذها من البربر » وفي حديث جعفر بن علي بن محمد عن أبيه « أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال، أأدرى كيف أصنع في أمرهم فقال عبد الرحمن بن عوف أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول لهم سنوا بهم سنة أهل الكتاب » قلت وعليه أهل العلم قال مالك مضت السنة أن لا جزية على نساء أهل الكتاب ولا على صبيانهم وأن الجزية لا تؤخذ إلا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم قلت وعليه أهل العلم . وأما قدرها فضرب عمر بن الخطاب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير وعلى أهل الورق أربعين درهماً مع ذلك أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام قلت قد صبح من حديث معاذ بعثه النبي ﷺ إلى اليمن فأمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو عدله معافياً » فاختلفوا في الجمع بينه وبين حديث عمر فقال الشافعي أقل الجزية دينار على كل بالغ في كل سنة ويستحب للإمام المالك كسرة ليزداد ولا يجوز أن ينقص من دينار وأن الدينار مقبول من الغني والمتوسط والفقير وتأول أبو حنيفة حديث عمر على الموسرين. وحديث معاذ على الفقراء لأن

أهل اليمن أكثرهم فقراء فقال على كل موسر أربعة دنانير وعلى كل متوسط ديناران وعلى كل فقير دينار. وعن عمر بن عبد العزيز من مراك من أهل الذمة نخذ بما يديرون به من التجارات من كل عشرين دينارا فما نقص فبحساب ذلك حتي يبلغ عشرة دنانير فان نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا واكتب لهم بما تأخذ منهم كتابا الى مثله من الحول قات عليه أبو حنيفة وقال الشافعي الذي يلزم اليهود والنصارى من العشور هو ما وصلوا وقت عقد الذمة. وكتب عمر بن عبد العزيز الى عماله أن يضعوا الجزية عن أسلم من أهل الجزية حين يسلمون قلت عليه أبو حنيفة وقال الشافعي لا تسقط بالاسلام ولا بالموت لأنه دين حل عليه كسائر الديون انتهى **وَيَمْنَعُ الْمُشْرِكُونَ وَأَهْلُ الذِّمَّةِ مِنَ السَّكُونِ مِنْ (١) جَزِيرَةِ الْعَرَبِ** الحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أوصي عند موته بثلاث أخرجوا المشركين من جزيرة العرب وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم ونسيت الثالثة » والشك من سليمان الأحول وأخرج مسلم وغيره من حديث عمر « أنه سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا أخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع فيها إلا مسلما » وأخرج أحمد من حديث عائشة « أن آخر ما عهد رسول الله ﷺ أن قال لا يترك بجزيرة العرب دينان » وهو من رواية ابن اسحق قال حدثني صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنها والأدلة هذه قد دلت على اخراج كل مشرك من جزيرة العرب سواء كان ذميا أو غير ذمي وقيل إنما يمنعون من الحجاز فقط استدلالا بما أخرجه أحمد والبيهقي من حديث أبي عبيدة بن الجراح قال « آخر ما تكلم به النبي ﷺ أخرجوا يهود أهل الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب » وهذا لا يصلح لتخصيص العام لما تقرر في الأصول من أن التخصيص بموافق العام لا يصح. وقد حكى ابن حجر في فتح الباري عن الجمهور أن الذي تمنع منه المشركون من جزيرة العرب هو الحجاز خاصة قال وهو مكة والمدينة والباية وما والاها لا فيما سوى ذلك مما يطلق عليه اسم الجزيرة وعن الحنفية يجوز مطلقا إلا المسجد الحرام وعن مالك يجوز دخولهم الحرم للتجارة

(١) سكن يمتد بنفسه وبالباة وبني وأما بمن فلم أره ولا أظنه صحيحا بل هو استعمال يتنوع من كلام الأصحاب

وقال الشافعي لا يدخلون الحرم أصلاً إلا بإذن الامام . أقول الأحاديث مصرحة
 باخراج اليهود من جزيرة العرب وذكر الحجاز هو من التنصيب على بعض أفراد
 العام لا من تخصيصه لأنه قد تقرر في الأصول أن مفاهيم القرب لا يجوز العمل بها
 إجماعاً إلا عند الدقاق ولفظ الحجاز يدل على أن غيره من مواضع الجزيرة يخالفه
 بمفهوم لقبه هذا هو الصواب الذي ينبغي التعويل عليه وقد جمع المغربي مؤلف
 شرح بلوغ المرام رسالة رجع فيها التخصيص وقد دفعها الماتن رحمه الله بإبحاث
 ليس هذا موضع ذكرها . قال في المسوى في باب لا يدخل المسجد الحرام كافر قال
 الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد
 عامهم هذا وإن ختم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله) قلت قوله (فلا يقربوا
 المسجد الحرام) معناه المسجد الحرام وما حوله من الحرم يدل عليه قوله تعالى (وإن
 ختم عيلة) وعليه أهل العلم قالوا لا يجوز لكافر أن يدخل الحرم بحال سواء كان
 ذمياً أو لم يكن وإذا جاء رسول من دار الكفر إلى الامام وهو في الحرم فلا يأذن
 في دخوله بل يخرج الامام إليه أو يبعث من يسمع رسالته قلت قد صح في غير
 حديث أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أدخل الكفار في مسجده من ذلك
 ربط ثمامة بن أثال بسارية من سوارى المسجد فقال الشافعي لا يدخلون المسجد إلا
 بإذن مسلم وقال آخرون يجوز له الدخول ولو بغير إذن وتأويل الآية على قولهم إنهم
 أخيفوا بالجزية أقول لا ريب أن مواطن العبادة المعدة للمسلمين ينبغي تنزيهاها من
 أدران المشركين فهم الذين لا يتطهرون من جنابة ولا يغتسلون من نجاسة فإن كان
 تلويثهم لمساجد المسلمين بالنجاسات أو استهزاؤهم بالعبادة مظنوناً فذلك مفسدة وكل
 مفسدة ممنوعة ما لم يعارضها مظنة اسلام من دخل منهم المسجد لما يسمعه ويراه من
 المسلمين فإن تلك المفسدة مغتفرة بحجب هذه المصاحبة التي لا يقادر قدرها وأما إذا
 كان تلويثهم المسجد غير مظنون فلا وجه للنهي ولا سيما قد تقرر أنه ﷺ كان
 ينزل كثيراً من وفود المشركين مسجده الشريف وهو أفضل من غيره من المساجد
 غير المسجد الحرام ثم قال في المسوى قال مالك قال ابن شهاب « إن رسول الله
ﷺ أجلى يهود خيبر » قال مالك وقد أجلى عمر بن الخطاب يهود نجران وقدك

فأما يهود خير فخرجوا منها ليس لهم من الثمر ولا من الأرض شيء وأما يهود فذلك فكان لهم نصف الثمر ونصف الأرض لأن رسول الله ﷺ كان صالحهم على نصف الثمر ونصف الأرض فأقام لهم عمر بن الخطاب نصف الثمر ونصف الأرض قيمته من ذهب وورق وابل وحبال وأقتاب ثم أعطاهم القيمة وأجلاهم منها قلت عليه أهل العلم قالوا الحجاز يجوز للكافر دخولها بالأذن ولا يقيم بها أكثر من مقام السفر فإن عمر رضى الله تعالى عنه لما أجلاهم أجل لمن يقدم منهم تاجراً ثلاثاً انتهى •

﴿ فَصَلِّ وَتَبَيَّنْ قِتَالُ الْبُغَاةِ حَتَّى يَرْجِعُوا إِلَى الْحَقِّ ﴾ لقوله تعالى (وإن طائفتان من المؤمنين اقاتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله) فأوجب الله سبحانه قتال الطائفة الباغية حتى ترجع إلى أمر الله ولا فرق بين أن يكون البغي من بعض المسلمين على إمامهم أو على طائفة منهم قال في المسوى قال الواحدي والبقوى وغيرهما نزلت هذه الآية في ضرب كان بينهم بالجريد والأيدي والنعال فأصلح النبي ﷺ بينهم والظاهر أنها في قتال ومضاربة يكون في الغضب بين المسلمين حيث يكون حكم الله تعالى معلوماً لقوله تعالى (فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله) وليست في البغاة وهم الذين لهم منعة وشبهة فنصبوا رئيساً وخرجوا على الإمام العدل إذ ليس هناك قاطع يطلب منهم التفيء إليه بل كل فرقة منهما تدعى أن ما ذهبت إليه هو الحق الموافق لكتاب الله وإنما يستفاد حكم البغاة من آثار على رضى الله تعالى عنه حين قاتل أهل البصرة وأهل الشام وأهل النهروان وهذا أحسن ما فهمت في هذه الآية والعلم عند الله تعالى انتهى . أقول اعلم أن هذا الفصل مستفاد من اجتهادات الصحابة رضى الله عنهم وأكثر من روى عنه في ذلك على كرم الله وجهه ولم يثبت في ذلك عن النبي ﷺ شيء إلا حديث ابن مسعود الآتي وقد ضعفه جماعة من المسلمين وقد أجمع المسلمون على بعض الأحكام كعدم جواز سبي البغاة . والحاصل أن أصل دم المسلم وماله العصبة ولم يأذن الله عز وجل بسوى قتال الطائفة الباغية حتى تفيء فيجب الاقتصار على هذا ويكون الجائز قتال من لم يحصل منه التفيء وإن كان جريحاً أو

منهزماً من غير فرق بين من له فئة ومن لا فئة له مادام مصراً على بغية وأما المال فلا يجوز أخذ شيء منه هذا ما عندي في ذلك فإن ثبت ما يخالفه فالنابث شرعاً أولى بالاتباع ولا يقتل أسيرهم ولا يتبع مدبرهم ولا يجاز على جريحهم ولا تُغنم أموالهم» لما أخرجه الحاكم والبيهقي عن ابن عمر «ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لابن مسعود يا ابن أم عبد ما حكم من بغى من أمتي قال الله ورسوله أعلم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يتبع مدبرهم ولا يجز على جريحهم ولا يقتل أسيرهم» وفي لفظ «ولا يذَفُّ على جريحهم ولا يغنم منهم» سكت عنه الحاكم وقال ابن عدي هذا الحديث غير محفوظ وقال البيهقي ضعيف وقال صاحب بلوغ المرام إن الحاكم صححه فوهم لأن في إسناده كوثراً بن حكيم وهو متروك (١) وصح عن علي من طرق نحوه موقوفاً والصحيح أنه نادى بذلك منادى هلى يوم صفين ولم يثبت الرفع. وأخرج ابن أبي شيبة والحاكم والبيهقي من طريق عبد خير عن علي بلفظ «نادى منادى على يوم الجمل ألا لا يتبع مدبرهم ولا يذف على جريحهم» وأخرج سعيد بن منصور عن مروان بن الحكم قال «صرخ صارخ على يوم الجمل لا يقتل مدبر ولا يذف على جريح ومن أغلق بابه فهو آمن ومن ألقى السلاح فهو آمن» وأخرج أحمد في رواية الأثرم واحتج به عن الزهري قال «هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون فأجمعوا أن لا يقاد أحد ولا يؤخذ مال على تأويل القرآن إلا ما وجد بعينه» وأخرج البيهقي عن أبي أمامة قال «شهدت صفين فكانوا لا يجيزون على جريح ولا يقتلون مولياً ولا يسلبون قتيلاً» وأخرج البيهقي عن علي أنه قال يوم الجمل «ان ظفرتم على القوم فلا تطلبوا مدبراً ولا تجيزوا على جريح وانظروا الى ما حضروا به الحرب من آلة فاقبضوه وما سوى ذلك فهو لورثتهم» قال البيهقي هذا منقطع والصحيح انه لم يأخذ شيئاً ولم يسلب قتيلاً ويؤيد جميع هذه الآثار أن الأصل في دماء المسلمين وأموالهم الحرمه فلا يحل شيء منها إلا بدليل شرعى والمراد بالاجازة على الجريح والاجهاز والتذيف

(١) وكذلك قال الذهبي في المجتبى المستدرک انظر المستدرک (ج ٢ ص ١٥٥)

أن يتم قتله ويسرع فيه وما حكاها الزهري من الاجماع على عدم القود يدل على أنه لا قصاص في أيام الفتنة وقد أخرج هذا الاثر عن الزهري البيهقي بلفظ « حاجت الفتنة الأولى فأدركت يعني الفتنة رجالاً ذوى عدد من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ممن شهد معه بدرأ وبلغنا أنهم يرون ان هذا أمر الفتنة لا يقام فيها على رجل قاتل في تأويل القرآن قصاص فيمن قتل ولا حد في سبي امرأة سبيت ولا يرى عليها حد ولا بينها وبين زوجها ملاءمة ولا يرى أن يقتلها أحد إلا جلد الحد ويرى أن ترد الى زوجها الأول بعد أن تعتد عدتها من زوجها الآخر ويرى أن يرثها زوجها الاول انتهى . قال في البحر ولا يجوز سبيهم ولا اغتنام ما لم يجابوا به اجماعاً لبقائهم على الملة وحكى عن النفس الزكية والحنفية والشافعية أنه لا يغم منهم شيء . أقول وأما الكلام فيمن حارب علياً كرم الله وجهه فلا شك ولا شبهة أن الحق بيده في جميع مواطنه أما طلحة والزبير ومن معهم فلا أنهم قد كانوا بإيعوه فنسكتوا بيعته بنياً عليه وخرجوا في جيوش من المسلمين فوجب عليه قتالهم وأما قتاله للخوارج فلا ريب في ذلك والاحاديث المتواترة قد دلت على أنهم يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية وأما أهل صفين فبغيتهم ظاهر لو لم يكن في ذلك إلا قوله صلى الله عليه وسلم « تقاتل الفتنة الباغية » لكان ذلك مفيداً للمطلوب ثم ليس معاوية ممن يصلح لمعارضة على ولكنه أراد طلب الرئاسة والدنيا بين قوم أغتنام (١) لا يعرفون معروفاً ولا ينكرون منكرأ تخادعهم بأنه طلب بدم عثمان فنفق ذلك عليهم وبذلوا بين يديه دماءهم وأموالهم ونصحوا له حتى كان يقول على لأهل العراق انه يود أن يصرف العشرة منهم بواحد من أهل الشام صرف الدراهم بالدينار وليس العجب من مثل هوام الشام انما العجب ممن له بصيرة ودين كبعض الصحابة المائتين اليه وبعض فضلاء التابعين فليت شعري أي أمر اشتبه عليهم في ذلك الامر حتي نصرروا المبطلين وخذلوا المحقين وقد سمعوا قول الله تعالى (فان بغت احداها على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله) وسمعوا الاحاديث المتواترة في تحريم هصنيان الاثمة ما لم يروا كفراً بواحاً وسمعوا قول النبي صلى الله عليه وسلم « انه تقاتل الفتنة الباغية »

(١) الفتنة بضم الذين المعجمة واسكان التاء معجمة في المنطق ورجل أغتم لا يفسح شيئاً

ولولا عظيم قدر الصحابة ورفيع فضل خير القرون لقلت حب الشرف والمال قد قن سلف هذه الامة كما فتن خلفها اللهم (١) غفرًا ثم اعلم أنه قد جاء القرآن والسنة بتسمية من قاتل المحقين باغياً كما في الآية المتقدمة وحديث عمار بن ياسر المتقدم قال باغى مؤمن يخرج عن طاعة الامام التي أوجبها الله تعالى علي عباده ويقدم عليه في القيام بمصالح المسلمين ودفع مفاسدهم من غير بصيرة ولا علي وجه المناصحة فان انضم الى ذلك المحاربة له والقيام في وجهه فقد تم البغى وبلغ الى غايته وصار كل فرد من أفراد المسلمين مطالباً بمقاتلته لقوله سبحانه وتعالى (فان بغت احدهما) الآية وليس القعود عن نصرة الحق من الورع بعد قول الله عز وجل (فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغى) والحاصل أنه اذا تبين الباغى ولم يلتبس ولا دخل في الصلح كان القعود عن مقاتلته خلاف ما أمر الله به وأما مع اللبس فلا وجوب حتى يتبين الحق من المبطل لكن يجب السعى في الصلح كما أمر الله به وليس من البغى اظهار كون الامام سالك في اجتهاده في مسألة أو مسائل طريق مخالفة لما يقتضيه الدليل فانه ما زال المجتهدون هكذا ولكنه ينبغي لمن ظهر له غلط الامام أن يناصحه ولا يظهر الشناعة عليه على رؤس الاشهاد بل كما ورد في الحديث انه يأخذ بيده ويخلو به ويبذل له النصيحة ولا يندل سلطان الله ولا يجوز الخروج على الائمة وان بلغوا في الظالم أى مبلغ ما أقاموا الصلاة ولم يظهر منهم الكفر البواح والاحاديث الواردة بهذا المعنى متواترة ولكن على المأموم أن يطيع الامام في طاعة الله ويعصيه في معصية الله فانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وقد ابتلى على رضى الله عنه بقتال البغاة على اختلاف أنواعهم واذا كانت الامامة الاسلامية مختصة بواحد والامور راجعة اليه مربوطه به كما كان في أيام الصحابة والتابعين وتابعيهم فحكم

(١) دخل الشارح في مآزق لا قبل له به ولا قوة لديه فيه فآله ومال الصحابة ورحم الله امرأ عرف قدر نفسه ، والخاضر يرى مالا يرى الغائب وهذه الذن قد تنسى الحليم حليمه ، والذي عتله فلا ندري عذر من كان مع معاوية من الصحابة رضى الله عنهم وقد غلب على الشارح ما يطلب على الاعجام من التشيع انزرى بأهل الانصاف وظهور الحق وقيام الأدلة على أن الحق بجانب على لا يسير لنا أن نحكم بالبنى على الصحابة الذين خلفوه فقد تكون لهم أعذار لا نعلمها ومآل الجميع الى مولاهم يحاسبهم ويقضى بينهم يوم الفصل والله اعلم

الشرع في الثاني الذي جاء بعد ثبوت ولاية الأول أن يقتل إذا لم يتب عن المنازعة وأما إذا بايع كل واحد منهما جماعة في وقت واحد فليس أحدهما أولى من الآخر بل يجب على أهل الحل والعقد أن يأخذوا على أيديهما حتى يجعل الأمر في أحدهما فإن استمرا على التخالف كان على أهل الحل والعقد أن يختاروا منهما من هو أصاح للمسلمين ولا تخفى وجوه الترجيح على المتأهلين لذلك وأما بعد انتشار الاسلام واتساع رقعة وتباعد أطرافه فمعلوم انه قد صار في كل قطر أو أقطار الولاية الى امام أو سلطان وفي القطر الآخر أو الاقطار كذلك ولا ينفذ لبعضهم أمر ولا نهى في غير قطره أو أقطاره التي رجعت الى ولايته فلا بأس بتعدد الأئمة والسلطين وتجب الطاعة لكل واحد منهم بعد البيعة على أهل القطر الذي ينفذ فيه أوامره ونواهيه وكذلك صاحب القطر الآخر فإذا قام من ينازعه في القطر الذي قد ثبت فيه ولايته وبإيمه أهله كان الحكم فيه أن يقتل إذا لم يتب ولا يجب على أهل القطر الآخر طاعته ولا الدخول تحت ولايته لتباعد الاقطار فانه قد لا يبلغ الى ما تباعد منها خبر امامها أو سلطانها ولا يدري من قام منهم أو مات فالتكليف بالطاعة والحال هذه تكليف بما لا يطاق وهذا معلوم لكل من له اطلاع على أحوال العباد والبلاد فان أهل الصين والهند لا يدرون بمن له الولاية في أرض المغرب فضلا عن أن يتمكنوا من طاعته وهكذا العكس وكذلك أهل ما وراء النهر لا يدرون بمن له الولاية في اليمن وهكذا العكس فاعرف هذا فانه المناصب للقواعد الشرعية والمطابق لما يدل عليه الأدلة ودع عنك ما يقال في مخالفته فان الفرق بين ما كانت عليه الولاية الاسلامية في أول الاسلام وما هي عليه الآن أوضح من شمس النهار ومن أنكر هذا فهو مباهت لا يستحق أن يخاطب بالحجة لانه لا يعقلها والله المستعان *

﴿ فَصَلِّ وَطَاعَةُ الْأَئِمَّةِ وَاجِبَةٌ إِلَّا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ﴾ باتفاق السلف الصالح لقوله

تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) والاحاديث المتواترة في وجوب طاعة الائمة منها ما أخرجه البخاري من حديث أنس مرفوعا « اسمعوا وأطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة ما أقام فيكم كتاب الله » وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة عنه رضي الله عنه « من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصي

الله ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني » وفي الصحيحين أيضا من حديث ابن عمر عنه رضي الله عنه « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وأوكره إلا أن يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » والاحاديث في هذا الباب كثيرة جدا **﴿ وَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ ﴾** بعد ما حصل الاتفاق **﴿ عَلَيْهِمْ مَا أَقَامَ الصَّلَاةَ وَلَمْ يَظْهَرُوا كُفْرًا تَوَاحًا ﴾** لحديث عوف بن مالك عند مسلم وغيره قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم قال قلنا يا رسول الله أفلا ننابذهم عند ذلك قال لا ما أقاموا فيكم الصلاة إلا من ولى عليه وال فرآه يأتي شيئا من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية ولا ينزعن يداً عن طاعة » وأخرج مسلم أيضا وغيره من حديث حذيفة بن اليمان « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يكون بعدى أئمة لا يهتدون بهدي ولا يستنون بسنتي وسيتوم فيكم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنسان قال قلت كيف أصنع يا رسول الله ان أدركت ذلك قال تسمع وتطيع وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع » وأخرج مسلم أيضا وغيره من حديث عرفة الاشجعي قال « سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه » وفي الصحيحين من حديث عبادة بن الصامت قال « ياينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلمام في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم فيه من الله برهان » والبواح بالوحدة والمهلة قال الخطابي معني قوله بواحا يريد ظاهرا وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة عنه رضي الله عنه « من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة فميتة جاهلية » وأخرج نحوه أيضا ابن عمر . وفي الصحيحين من حديث ابن عمر « من حمل علينا السلاح فليس منا » وأخرجاه أيضا من حديث أبي موسى وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة وسلمة بن الأكوع والاحاديث في هذا الباب لا يتسع المقام لبسطها . وقد ذهب الى ما ذكرناه جمهور أهل العلم وذهب بعض أهل العلم الى جواز الخروج على الظلمة أو وجوبه تمسكا بأحاديث الأمر بالمعروف

والنهي عن المنكر وهي أعم مطلقا من أحاديث الباب ولا تعارض بين عام وخاص
ويمحى ما وقع من جماعة من أفاضل السلف على اجتihad منهم وهم أتقى لله وأطوع لسنة
رسوله ﷺ ممن جاء بعدهم من أهل العلم قال في الحجة البالغة ثم إن استولى من لم
يجتمع الشروط لا ينبغي أن يبادر إلى المخالفة لأن خلعه لا يتصور غالبا إلا بحروب
ومضايقات وفيها من المفسدة أشد مما يرجى من المصاحبة وبالجملة فإذا كفر الخليفة بإنكار
ضروري من ضروريات الدين حل قتاله بل وجب وإلا لا وذلك لأنه حينئذ فأت
مصلحة نصبه بل يخاف مفسدته على القوم فكان قتاله من الجهاد في سبيل الله انتهى
﴿ وَيَجِبُ الصَّبْرُ عَلَى جَوْرِهِمْ ﴾ لما تقدم من الأحاديث وفي الصحيحين من حديث
ابن عباس قال « قال رسول الله ﷺ من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر فانه
من فارق الجماعة شرا فمات فميتته جاهلية » وفيها من حديث أبي هريرة مرفوعا
« أعطوهم حقهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم » وأخرج أحمد من حديث أبي ذر
« أن رسول الله ﷺ قال يا أبا ذر كيف بك عند وفاة يستأثرون عايتك بهذا النية
قال والذي بعثك بالحق أضع سيني على عاتقي وأضرب حتى ألحقك قال أولا أدلك على
ما هو خير لك من ذلك تصبر حتى تلحقني » وفي الباب أحاديث كثيرة ﴿ وَبَدَلُ
النَّصِيحَةِ لَهُمْ ﴾ لما ثبت في الصحيحين أن « الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين » من
حديث تميم الداري بهذا اللفظ والأحاديث الواردة في مطلق النصيحة متواترة وأحق الناس
بها الأئمة ﴿ وَعَلَيْهِمْ ﴾ أي على الأئمة ﴿ الدُّبُّ عَنِ الْمُسْلِمِينَ وَكَفُّ يَدِ الظَّالِمِ وَحِفْظُ
تَعَوْرِهِمْ وَتَدْيِيرُهُمْ بِالشَّرْعِ فِي الْأَبْدَانِ وَالْأَدْيَانِ وَالْأُمُوالِ وَتَفْرِيقُ أُمُوالِ
الله في مَصَارِفِهَا وَعَدَمُ الِاسْتِثْنَاءِ بِمَا فَوْقَ الْكِفَايَةِ بِالْمَعْرُوفِ وَالْمُبَالَغَةِ فِي إِصْلَاحِ
السَّيِّرَةِ وَالْمُتَرَبُّعَةِ ﴾ وذلك معلوم من أدلة الكتاب والسنة التي لا يتسع المقام لبسطها
ولا خلاف في وجوبها جميعا على الأمام وهذه الأمور هي التي شرع الله تعالى نصب
الأئمة لها فمن أخل من الأئمة والسلطين بشيء منها فهو غير مجتهد لرعيته ولا ناصح
لهم بل غاش خائن. وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث معقل بن يسار قال
« سمعت رسول الله ﷺ يقول ما من نبي يهدى يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو
غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة » وفي لفظ لمسلم « ما من أمير يولي أمور المسلمين

ثم لا يجتهد لهم ولا ينصح لهم إلا لم يدخل الجنة» وأخرج مسلم وغيره من حديث عائشة قالت «سمعت رسول الله ﷺ يقول اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم فارفق به» وبالجمله فعلى الامام والسلطان أن يقتدي برسول الله ﷺ وبالحلفاء الراشدين فى جميع ماأتى ويذرقانه ان فعل ذلك كان له مالا ثمه العدل من الترغيبات الثابتة فى الكتاب والسنة وحاصلها الفوز بنعيم الدنيا والآخرة وآخر دعوانا أن الحمد لله الذى بنعمته تم الصالحات *

تم والحمد لله رب العالمين الجزء الثانى من الروضة الندية شرح الدرر البهية
للمصديق بن حسن بن على الحسينى القنوجى البغدارى ملك بهو بالوبه ينتهى الكتاب *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ عهد إلى الاخ الاستاذ الشيخ محمد منير الدمشقى صاحب
ادارة الطباعة المنيرية بتصحيح هذا الكتاب «الروضة الندية» فقامت بمراجعة
الاصل الذى يطبع منه وبذلت ومضى فى مراجعة ما عرض من الشبهات فى تخريج
الاحاديث والكلام على روايتها وكتبت ما هن لي من التعليقات رغبة فى خدمة السنة
الشريفة . وأسأل الله أن يعيننا على القصد الى الخير

أحمد محمد شاكر — القاضى الشرعى

فهرست

الجزء الثاني من الروضة الندية شرح الدرر البهية

صفحة	محتوى	صفحة
٢	كتاب النكاح *	١٤
٣	مشروعية الزواج لمن استطاع الباءة وجوب النكاح على من خشي الوقوع في المعصية	١٥
٤	كرهية التبتل وبيان الوجوه التي يجوز فيها عدم الزواج	١٦
٥	بيان الصفات المستحبة في المرأة التي تشكح لاجلها	١٧
٦	جواز خطبة الشيب بنفسها واستئذان البكر في ذلك واذنها صماتها	١٨
٧	اذا وجدت الائمة لها كفوا ترضى خلقه ودينه يجب على وليها أن ينكحها اياه وترجيح ذلك بالاخبار الصحيحة	١٩
٨	اعتبار الكفاءة في النكاح	٢٠
٩	تحديد المعاني التي يقع بها الفناوت يجوز للأولياء أن يفرقوا بين الزوجين اذا زوجت المرأة نفسها من غير كفء	٢١
١٠	أعلى المراتب المعتبرة في الكفاءة في النكاح هي العلم والدين والخلق	٢٢
١١	نكاح في العدة	٢٣
١٢	لا يجوز النكاح الا بولي وهو مباح نفيس جدا	٢٤
١٣	اذا تشاجر الأولياء فاسلطان ولي من لا ولي لها	٢٥
١٤	وجوب التشهير في النكاح وذلك بأن يحضر أولياء النكوة	٢٦
	كرهية تحكيم النساء في أمر النكاح وبيان الضرر الذي يترتب على ذلك	٢٧
	لا يجوز عقد النكاح الا بحضور الولي وشاهدين	
	اختلاف الأئمة في صفة التهود	
	يجوز لكل واحد من الزوجين أن يوكل في عقد النكاح ولو واحدا	
	حكم نكاح المتعة	
	كانت المتعة في أول الاسلام وقد صرح بها الرسول صلى الله عليه وسلم ابان ذلك ثم حرمها الله ورسوله الى يوم القيامة	
	تحريم المحال والمحال له ولعن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم الاثنين	
	كرهية الشغار وتفسيره	
	اختلاف العلماء في صحته وبطلانه	
	وجوب وفاة الزوج بشرط المرأة	
	حكم الشغار	
	تحريم نكاح الزانية أو المشرقة	
	بيان أن الزانية لا يرغب فيها الاذان أو مشرك	
	يحرم على الرجل أصوله وفصوله وفصول أول أصوله وأول فصول من كل أصل بعده وبيان معانيهم	
	تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها	
	تحريم ما زاد على العدد المباح للعر والعبد	
	بيان قول الظاهرية بأنه يحل للرجل أن يتزوج تسعا ويكونوا على عصمته	
	الخلافة في تفسير قول الله تعالى (مني وثلاث ورباع)	
	القول بأن الآية المذكورة تدل بأصل الوضع على أنه يجوز للانسان أن يتزوج	

صحيفة	صحيفة
من النساء اثنتين اثنتين وثلاثا ثلاثا وأربعا أربعا وليس من شرط ذلك أن لا تأتي الطائفة الاخرى في العدد الا بعد مفارقة الطائفة التي قبلها	٢٨
يحرم على الرجل أن يجمع بين أكثر من أربعة نسوة في عصمته	٢٩
اختلاف بعض الائمة في أن العبد لا يجوز له أن ينكح أكثر من اثنتين والبعض الآخر على أنه كالحر يجوز له الزيادة	٣٠
إذا تزوج العبد بشيء اذن سيده فتنكحه باطل إذا عتقت الائمة ملكت أمر نفسها وخيرت في زوجها	٣١
بيان الوجوه التي يفسخ فيها النكاح	٣٢
إذا أسلم الكافر فحكمه ما يوافق الشرع	٣٣
انفساخ النكاح عند اسلام أحد الزوجين وغير ذلك	٣٤
بيان أن اسلام المرأة مع بقاء زوجها في الكفر ليس بمنزلة الطلاق	٣٥
(فصل) المهر واجب وتكره المغالاة فيه	٣٦
حوار النكاح بما قل من المهر ولو خاتما من حديد وورود الأحاديث الدالة على ذلك	٣٧
من تزوج امرأة ولم يسم لها صداقا فلها مثل مهر نساءها إذا دخل بها	٣٨
يجب على الرجل احسان العشرة وعلى المرأة الطاعة	٣٩
وصية الرسول صلى الله عليه وسلم بالنساء خيرا	٤٠
يجب على الزوج إذا كان له زوجان فصاعدا أن يعدل بينهما في القسمة وغيره	٤١
إذا سائر الزوج وجب عليه أن يقرع بين نسائه فمن خرج سهمها خرج بها ويجوز للمرأة أن تهب نوبتها أو تصالح	٤٢
زوجها على اسقاطها	٤٣
إذا تزوج الرجل بكثر على ثيب يجوز له أن يقيم عند البكر سبعا وعند الثيب ثلاثا	٤٤
النهي عن عزل الحرة الا بإذنها	٤٥
يحرم على الرجل أن يأتي المرأة في دبرها (فصل) الولد للفراش ولا عبرة لشبهه بغير صاحبه	٤٦
إذا اشترك ثلاثة رجال في وطء أمة واحدة فجاءت بولد فالحكم في ذلك أن يقرع بينهم فمن أصابته القرعة استحق الولد ودفع للآخرين ثلثي الدية	٤٧
﴿كتاب الطلاق﴾	٤٨
يقع بين الطلاق من كل مكلف ولو ها زلا	٤٩
شروط الطلاق	٥٠
يكره طلاق المرأة وهي حائض	٥١
اختلاف أقوال الائمة في حلف الرجل بالطلاق ثلاثا	٥٢
بيان قول الجمهور بأن الطلاق يتبع الطلاق وقول العامة بأن الطلاق لا يتبع الطلاق بل يقع واحدة	٥٣
استدلال الجمهور بحديث ركائة بأنه طلق امرأته ثلاثا وأخبر الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك فاعتبرها النبي صلى الله عليه وسلم واحدة	٥٤
كان الطلاق في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر الصديق وصدر من خلافة عمر رضي الله عنهما يقع الثلاث واحدة الاستدلال بحديث محمود بن أبيد بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتبر الثلاث طلقات جمعا واحدة	٥٥
قول الاماميين ابن تيمية وابن القيم وغيرهما بأن الثلاث طلقات ومجلس واحد	٥٦

صحيفة	صحيفة
مشروعية التفريق بين المتلاعنين على شرط أن لا يجتمعا أنما (باب العدة) ٦٩	تعتبر واحدة ومخالفة الأئمة الاربعة لهذا المذهب
بيان أن العدة هي للطلاق من الحامل بالوضع ومن الحائض بثلاث حيض ومن غيرها بثلاثة أشهر وللوفاة بأربعة أشهر وعشر حسب النص الشريف ٧٠	٥٤ تحييد الشارح بأن الثلاث طلقات يجب اعتبارها واحدة وفي اسناده بعض الصحابة منهم ابن عباس والزيير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم رضوان الله عليهم أجمعين
بيان أنه لا عدة على غير مدخولة وعدة الأئمة كالحرمة ٧١	٥٥ وجوب التفريق بين المتسر وامراته فساد عقائد الطبائمية في مدة التفريق بين المفقود وبين امراته
بيان أنه يجب على المرأة المتوفى زوجها أن تترك التزين وترجيع ذلك بالأحاديث الصحيحة ٧٢	٥٦ يجوز التفريق بين المفقود وبين امراته إذا طال مدة الغيبة
مشروعية إقامة المرأة في البيت الذي كانت تقطنه أو الذي بلغها خبر الوفاة فيه ٧٣	لا يجوز للسيد أن يطلق عن عبده (فصل) ويقع الطلاق بالكناية مع النية وبالتخيير إذا اختارت المرأة الفقرة ٧٤
تحريم وطء السبا حتى يضمن مالى بطونهن (باب النفقة) ٧٤	يجوز التوكيل في أمر المرأة في الطلاق إذا حرم الرجل امرأته فهي بمن يكفرها إذا طلق الرجل امرأته فهو أحق برجعتها ٥٨
رجوب النفقة على الزوج لزوجته موصراً كان أو موصراً ٧٥	وهي في العدة إذا كان الطلاق رجعياً إذا وقع على المرأة ثلاث يمينات لا تحمل للرجل حتى تنكح زوجاً غيره (باب الخلع) ٥٩
اختلاف الأئمة في تقدير النفقة للزوجة مشروعية ملاحظة حال الزوج في اليسار والإعسار بحسب الأزمنة والامكنة والأحوال ٧٦	٦٠ إذا خالع الرجل امرأته كان امرها اليها لا ترجع اليه بمجرد الرجعة ويجوز بالقليل والكثير ما لم يجاوز ما صار اليها منه
بيان أن من كان عليه النفقة متمرداً ومن له النفقة ليس يمدى رشد يجب الأخذ الى ولي أو الى رجل عدل ٧٧	٦١ وجوب التراضى بين الزوجين على الخلع أو الزام الحاكم مع الشقاق بينهما وهو مفسوخ
مشروعية النفقة والسكنى للمرأة إذا كان زوجها عليها الرجعة ٨٠	٦٢ بيان أن عدة المخالعة هي حيضة واحدة (باب الإيلاء) ٦٣
بيان أن البائنة لا نفقة لها ولا سكنى ٨١	٦٤ (باب الظهار) ٦٥
بيان أن المتوفى عنها زوجها لا تستحق في عدة الوفاة لا نفقة ولا سكنى سواء كانت حاملاً أو حائلاً ٨٢	٦٦ بيان أن المظاهر إذا وطئ امرأته قبل انقضاء الوقت أو قبل التكفير كف حتى يكفر في المطلق أو ينقضى وقت الوقت (باب اللعان) ٦٨
بيان وجوب النفقة على الوالد الموصر لولده الموصر والعكس ٨٣	
بيان أن النفقة واجبة على السيد لمن يملكه ٨٤	
بيان الترتيب في نفقة الأقارب ٨٥	

صحيفة	صحيفة
٩٩ لعن بائع الخمر وشاربها ومشتريها وعاصرها النهى عن بيع الكالء بالكالء	٨٤ (باب الرضاع)
١٠٠ بيان أن المتاع لا يبيع شيئا من الحبوب أو الادم حتى يقبضه ويستوفيه	٨٥ اختلاف الاثمة في عدد الرضعات التي تقتضى التحريم
النهى عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان : صاع البائع وصاع المشتري	٨٦ بيان أن حكم الرضاع لا يثبت الا مع ثبوت وجود اللبن
١٠١ النهى عن الاستثناء في البيع الا اذا كان معنوما	٨٧ بيان أنه لا رضاع الا ما كان في الحولين جواز ارضاع الكبير لو كان ذا الحية لتجوز النظر
تحريم التفريق بين المحارم وتفسير المحارم النهى عن أن يبيع حاضر لباد وان كان أخاه لأبيه وأمه وأن يتناجشوا	٨٨ (باب الحضانة)
النهى عن بيع الرجل على بيع أخيه	٩٠ بيان أن الأولى بحضانة الطفل أمه مالم تتزوج
١٠٢ النهى عن تلقى الركبان قبل ورودهم الى البلد ومعرفة السمر	٩١ بيان أن الطفل اذا فقد أمه فأبوه أولى بحضانته
النهى عن احتكار الطعام	٩٢ اذا عدم الصبي أبويه فالحاكم يمين له من القرابة من رأى فيه صلاحا
١٠٤ النهى عن التسعير الا للضرورة وجوب وضع الجوائح	٩٣ اذا بلغ الصبي رشده فهو مخير بين أبيه وأمه اذا عدم الصبي أبويه وأقاربه يجب ان يكفله من كان له في كفالته مصلحة
١٠٥ تحريم البيع أو الشراء على شرط القرض بيان أنه لا يحل شرطان في بيع ولا بيعتان في بيعه	٩٤ ﴿ كتاب البيع ﴾
١٠٧ (باب الربا)	٩٥ بيان أن المعتبر في البيع هو التراضي ولو بإشارة من قادر على النطق
١٠٨ بيان أن حكم الربا يجري في ستة أعيان وتفصيلها	٩٦ تحريم بيع الخمر والميتة والغنم والاشنام تحريم بيع الكلب (سوى كلب الصيد)
١١٠ النهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة الا وزنا بوزن	٩٧ والسنور والدم وعصب الفحل والشحوم
١١١ بيان أنه لا يجوز بيع الجنس بجنسه مع عدم العلم بالتساوى وان صحبه غيره	٩٨ النهى عن بيع فضل الماء والفرر وحبل الحبله
١١٢ النهى عن بيع الرطب بما كان يابس الا لأهل البرايا	٩٩ النهى عن بيع المنابذة والملاسة وما في الضرع والعبد الآبق والمغانم حتى تقسم
١١٣ تفسير معنى المرايا	١٠٠ والتمر حتى يصلح والصوف في الظهر والسمن في اللبن
١١٤ النهى عن بيع اللحم بالحيوان جواز بيع الحيوان باثنين أو أكثر من جنسه	١٠١ النهى عن بيع الحائلة والمزاينة وتفسيرهما
١١٥ النهى عن بيع العينة وتفسيرها	١٠٢ النهى عن بيع المعاومة والمخاضرة والمربون وتفسيرهم

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
١٣٧	بيان انه يجوز للامام ان يقطع من في اقطاعه مصلحة شيئا من الارض الميئة او المعادن القبلية	١١٨	(باب الخيارات) وهو انه يجب على من باع ذاعيب ان يبينه والا ثبت للمشتري الخيار
١٣٨	﴿ كتاب الشركة ﴾	١١٩	بيان انه من حق المشتري الرد اذا تبين له الضرر
١٣٩	بيان أن الناس شركاء في الماء والنار والكلأ	١٢٠	بيان ان من اشترى مصراة فهو منها بالخيار اذا ردها يرد معها صاعا من تمر
١٤٠	تحريم منع فضل الماء ليمنع به الكلأ	١٢١	بيان انه من خدع في بيعه فله ردها بعد ثلاثة ايام
١٤١	جواز الاشتراك في النقود والتجارات ويقسم الربح على ما تراضيا عليه	١٢٢	بيان ان من اشترى شيئا ولم يره يجب رده اذا رآه
١٤٢	جواز المضاربة ما لم تشتمل على ما لا يحل	١٢٣	بيان انه اذا اختلف البيعان فالقول ما يقوله البائع
١٤٤	بيان انه اذا تشاجر الشركاء في عرض الطريق كان سبعة اذرع	١٢٤	(باب السلم) وتفسيره
	النهي عن منع الجسار جاره أن يفرز خشبه في جداره	١٢٦	(باب القرض) وتفسيره
	بيان ان من ضار شريكه كان للامام عقوبته بقلم شجره او يبيع داره	١٢٧	﴿ كتاب الشفعة ﴾
١٤٥	﴿ كتاب الرهن ﴾	١٢٨	بيان انه لاشقة الا للخليط
	جواز رهن ما يملكه الراهن في دين عليه	١٢٩	بيان انه لا يحل للشريك ان يبيع حق يؤذن شريكه
١٤٧	﴿ كتاب الوديعة والعارية ﴾	١٣٠	﴿ كتاب الاجارة ﴾
١٤٨	بيان انه لا ضمان على مؤتمن		بيان انها تجوز على كل عمل لم يمنع منه مانع شرعي
١٤٩	﴿ كتاب الفصص ﴾	١٣١	مشروعية تقدير الاجرة عند الاستئجار
١٥٠	بيان انه يجب على الفاضل رد ما أخذ ولا يحل مال مسلم الا بطيبة من نفسه	١٣٢	النهي عن كسب الحجام ومهر البنّي وحاولوا الكاهن وثمان الكلب وصب الفعل وأجر المؤذن
١٥١	﴿ كتاب العتق ﴾	١٣٣	جواز الاستئجار على تلاوة القرآن وعلى تطيئه
١٥٢	بيان أن أفضل الرقاب أنفسها عند أهلها	١٣٤	جواز اكراء الارض مدة معلومة بأجرة معلومة
١٥٣	جواز العتق بشرط الخدمة ونحوها	١٣٥	بيان ان من أفسد ما استؤجر عليه او تلف ما استأجره ضمن
١٥٤	بيان أن من أمان مملوك بالضرب أو غيره فكفارته عتقه والا أغتقه الامام أو الحاكم	١٣٦	(باب الاحياء والاقطاع) ومعناها
١٥٥	جواز مكتبة المملوك على مال يؤديه		

صحيفة	صحيفة
١٥٧	بيان ان من وطىء أمته فولدت له يحرم عليه بيها
١٥٨	﴿ كتاب الوقف ﴾
١٥٩	بيان أن للواقف أن يجعل غلاته لأعي مصرف شاء مما فيه قرينة
١٦٠	بيان أن للمتولى على الوقف أن يأكل منه بالمعروف وللواقف أن يجعل نفسه في وقفه كسائر المسلمين
١٦١	بيان أن من وقف شيئاً مضارة لوارثه كان وقفه باطلاً
١٦٢	تحريم الوقف على القبور لئلا يزينها أو يخرقها
١٦٣	﴿ كتاب الهدايا ﴾
١٦٤	جواز تبادل الهدايا بين المسلم والكافر
١٦٥	تحريم الرجوع في الهدية متى سمحت النية بالاعطاء
١٦٦	﴿ كتاب الهبات ﴾
١٦٧	بيان ان العمرى والرقي يوجبان الملاك للعمرى والمرقب ولعقبه من بعده لا رجوع فيها . وبيان معنى العمرى والرقي
١٦٨	﴿ كتاب الايمان ﴾
١٦٩	كراهة الخلف بغير اسم الله
١٧٠	بيان أن من حلف على شيء فرأى غيره خيراً منه فليأت الذي هو خير ولا يكفر عن يمينه
١٧١	بيان أن من أكره على يمين وقلبه مطمئن بالإيمان فلا اثم عليه بالحنث فيها . ومن الكبائر حلف الرجل بيمينه غموساً
١٧٢	اختلاف العلماء والصعابة في لقو اليمين
١٧٣	حكم كفارة اليمين هي اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن كان معذراً ولم يجد فصيام ثلاثة ايام حسب النص القرآني
١٧٤	حكم كفارة اليمين هي اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن كان معذراً ولم يجد فصيام ثلاثة ايام حسب النص القرآني
١٧٥	﴿ كتاب النذر ﴾
١٧٦	النهي عن النذر في المعصية أو على القبور وبيان انه لا يصح الا اذا كان مراداً به وجه الله تعالى
١٧٧	كراهة من أوجب على نفسه فعلاً لم يشرعه الله أو مما شرعه الله وهو لا يطيقه وبيان أنه لا يجب عليه الوفاء
١٧٨	بيان ان من نذر نذراً لم يسمه أو كان معصية أو لا يطيقه فعليه كفارة يمين
١٧٩	بيان أن من نذر نذراً بقربة وهو مشرك ثم أسلم لزمه الوفاء
١٨٠	﴿ كتاب الاطعمة ﴾
١٨١	تحريم أكل ما حرمه الله تعالى في كتابه العزيز وكل ذي ناب من السباع
١٨٢	النهي عن أكل كل ذي ناب من الطير والجر الانسية
١٨٣	النهي عن أكل الجلالة وأبناها والكلب والهر
١٨٤	تحريم أكل ما كان مستخفياً لقول الله تعالى ويحرم عليهم الخبائث (باب الصيد)
١٨٥	بيان ان ما يذبح بالسلح الجراح أو بالجوارح فحلال أكله اذا ذكر اسم الله عليه
١٨٦	تحريم أكل ما أكل منه الكلب المعلم ونحوه من الصيد
١٨٧	بيان أن من رمى الصيد فوجده بعد أيام ليس به الا أثر السهم يحل أكله ما لم يكن منتناً ويحرم اذا وقع في الماء
١٨٨	(باب الذبح) وبيان معناه
١٨٩	تحريم تعذيب الذبيحة والمثلة بها ونحوها
١٩٠	أقبح الله كلاً صنم والطراغيت والنجوم وغيره
١٩١	اختلاف العلماء في جواز الذبح للسلطان
١٩٢	جواز الذبح للسلطان عند استقباله تعظيماً

صفحة	صفحة
٢٢٢ جواز التصديق والاكل والادخار من الاضحية	له لكونه سلطان الاسلام واستبشاراً
٢٢٣ (باب الوايمة)	بقدمه
٢٢٤ النهي عن حضور الوايمة اذا اشتملت على مصيبة	١٩٦ بيان أن ما قطن من الذبيحة وهي حية فهو ميتة
٢٢٥ استحباب العقيقة	١٩٧ اختلاف العلماء في تحليل ميتة البحر سواء ماتت بنفسها أو بالاصطياد
٢٢٦ بيان أن العقيقة شاتان عن الذكر وشاة عن الانثى	١٩٩ بيان أن ما ذبح وذكر عليه اسم الله فهو حلال
٢٢٧ استحباب التصديق بوزن شعر المولود ذهباً	٢٠٠ (باب الضيافة) وبيان معناها
(كتاب الطب)	٢٠١ تحريم أكل طعام أو مال الغير بغير اذنه
٢٢٨ جواز التداوى بغير المحرمات	٢٠٣ (باب آداب الأكل)
٢٢٩ كراهة الاكتواء واستحباب الحجامة	مشروعية التسمية للأكل ووجوب الأكل باليد اليمنى
٢٣١ جواز الرقية من الدين ما لم يكن فيه شرك	٢٠٤ وجوب حمد الله تعالى عند الفراغ من الأكل
٢٣٢ (كتاب الوكالة)	٢٠٥ (كتاب الأشربة)
٢٣٣ (كتاب الضمانة)	٢٠٦ بيان أن كل مسكر خمر وما أسكر كثيراً فقليله حرام
٢٣٥ (كتاب الصلح)	٢٠٧ النهي عن انقباض جنسين مختلطين وتحريم تحليل الخمر
٢٣٦ الخلاف في جواز الصلح عن انكار	٢٠٨ جواز شرب العصير والنبيذ قبل غليانه
٢٣٧ (كتاب الحوالة)	٢٠٩ استحباب التنفس في الشرب ثلاثاً ويجب القعود حال ذلك
٢٣٨ (كتاب المفلس)	٢١٠ وجوب التسمية في أول الشرب والحمد في آخره
٢٣٩ بيان أن من وجد متاعه عند مفلس بعينه فهو أحق به	٢١١ تحريم شرب ما وقع فيه نجاسة
٢٤٠ بيان أن لي الواجد ظلم ويحل عقوبته	٢١٣ (كتاب اللباس)
٢٤٢ (كتاب اللقطة)	تحريم لبس الحرير الخالص على الذكور
٢٤٣ بيان ما يلزم واجد اللقطة	٢١٤ الخلاف في جواز لبس الحرير المشوب
٢٤٥ (كتاب القضاء)	٢١٥ النهي عن اقتراض الحرير
٢٤٧ بيان ما يجب في القضاء على القاضى	٢١٦ النهي عن لبس ثوب الشهرة
٢٤٨ الترهيب من الحرص على القضاء	٢١٧ تحريم التحلي بالذهب للرجال
٢٤٩ كراهية تولية من طلب القضاء	٢١٧ (كتاب الاضحية)
٢٥٠ الترهيب من القضاء وما جاء فيه من الاخبار	٢١٨ مشروعية الاضحية وبيان أن اقلها شاة
٢٥١ لن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم	

صحيفة	صحيفة
٢٨٥ بيان أن المعاصي التي لا توجب حداً يجب فيها التعزير	الراشي والمرتشى والرائش
٢٨٦ (باب حد المحارب)	٢٥٢ حكم اعطاء الهدية للقاضي
٢٨٨ بيان حكم توبة قاطع الطريق	٢٥٣ النهي عن الحكم حال الغضب
٢٨٩ (باب من يستحق القتل حداً)	٢٥٤ بيان أنه يجوز للحاكم الشفاعة والاستيضاع والارشاد الى الصلح
٢٩٠ الخلاف في قتل النساء المشركات	٢٥٥ بيان أن حكم القاضي واجب تفاذه وان كان خطأ
٢٩١ بيان أن سباب المسلم فسوق وقتاله كفر	٢٥٦ ﴿كتاب الخصومة﴾
٢٩٢ مذاهب العلماء في حد الساحر	٢٥٧ بيان أن وجوب البيئة على المدعى بشهادة الشهود
٢٩٥ ما جاء في الترهيب من الزندقة	٢٥٩ بيان أن اليمين على المدعى عليه
٢٩٧ استحباب الاستتابة وكيفيتها	٢٦١ النهي عن قبول شهادة الفاسق
٢٩٨ ﴿كتاب القصاص﴾	٢٦٢ بيان المواضع التي لا تجوز فيها الشهادة
٣٠٠ جواز قتل المرأة بالرجل والعكس والعبد بالحر والكافر بالمسلم	٢٦٤ بيان أن شهادة الزور من اكبر الكبائر
٣٠٢ بيان أن المسلم لا يقتل بكافر	٢٦٥ بيان حكم ما اذا تعارض البيتان
٣٠٣ بيان القصاص في الاعضاء والجروح	٢٦٦ ﴿كتاب الحدود﴾
٣٠٥ بيان حكم قتل الخطأ	(باب حد الزاني)
٣٠٦ بيان حكم قتل الصبيان والمجانين	٢٦٧ بيان أن الثيب الزاني يعجلد كما يعجلد البكر ويرجم حتى يموت
٣٠٧ ﴿كتاب الديات﴾	٢٦٩ بيان المواضع التي يثبت بها الزنا
٣٠٨ ما جاء في تغليظ دية القتل	٢٧٠ بيان سقوط الحد بالشبهات
٣٠٩ مذاهب العلماء في دية الدمي	٢٧١ ما جاء في الترهيب من الشفاعة في الحدود
٣١١ بيان الاعضاء التي تجب فيها الدية	٢٧٢ النهي عن رجم الحبل حتى تضع وترضع ولدها
٣١٣ بيان دية الجنين	٢٧٣ بيان حد الاواط والترهيب من ذلك
٣١٤ (باب القسامة)	٢٧٤ اختلاف العلماء في عقوبة الاواط
٣١٥ بيان أن القسامة انما تثبت على القتاتل اذا كان من جماعة محسورين وهي عبارة عن خمسين يميناً	٢٧٦ (باب السرقة)
٣١٦ حكم ما اذا خفيت القسامة	٢٧٨ جواز قطع يد السارق في ربع دينار
٣١٨ ﴿كتاب الوصية﴾	٢٨٠ جواز تعليق يد السارق في عنقه
٣١٩ ما جاء في الوصية لبعض الورثة	٢٨١ (باب حد القذف)
٣٢٠ بيان مقدار ما يوصى به في القرب	٢٨٢ (باب حد الشرب)

صحيفة

٣٧٢ ﴿ كتاب المواريث ﴾

- ٣٢٤ أحكام الميراث
٣٢٥ بيان أنه لا ميراث للاخوة والاخوات مطلقاً مع الابن أو ابن الابن أو الاب مطلقاً
٣٢٥ بيان أن الاخوة يرثون مع البنات الا الاخوة لام
٣٢٦ بيان أنه لا يجوز لولد الملاعنة والزانية أن يرث الا من أمه وقرابتها والعكس
٣٢٨ بيان أن المولود لا يرث الا اذا استهل وما جاء في ذلك
٣٢٨ وجوب الدعوة قبل القتال الى احدي ثلاث خصال : اما الاسلام أو الجزية أو السيف
٣٢٩ تحريم بيع الولاء وهبته
٣٢٩ جواز قتل شيوخ المشركين اذا خرجوا يقاتلون أو غير ذلك
٣٣٠ بيان أنه لا يجوز للقاتل أن يرث من المقتول

٣٣١ ﴿ كتاب الجهاد والسير ﴾

- ٣٣٤ حكم قتال البغاة
٣٣٦ أحكام الجهاد وتفصيله
٣٣٧ جواز التوروية للامام اذا أراد غزواً
٣٣٨ تحريم قتل النساء والاطفال والشيوخ الا لضرورة
٣٤٠ حكم الفرار من الزحف
٣٤٠ جواز الكذب في الحرب وترجيح ذلك بالاحاديث الصحيحة
٣٤١ (فصل) وما غنمه الجيش كان لهم أربعة أخماسه وخمسه يصرفه الامام في مصارفه
٣٤١ بيان أنه يجوز للفرار أن يأخذ من

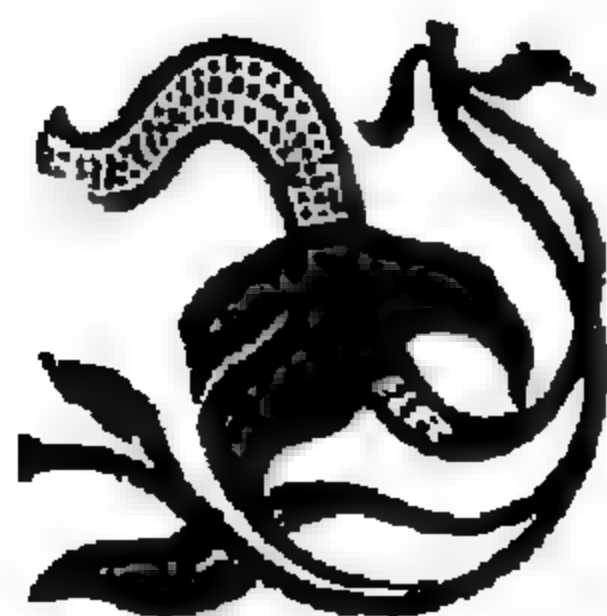
صحيفة

- الغنيمة ثلاثة أسهم والراجل سهماً
٣٤٢ بيان مصرف خمس الغنيمة والتسوية في قسمته وتقسيمه ببعض الجيش بحسب المصلحة وغير ذلك
٣٤٣ بيان الرضخ لمن حضر من الغنيمة وما جاء في ذلك
٣٤٥ بيان تحريم الاتطاع بشيء من الغنيمة قبل قسمتها والترهيب من ذلك
٣٤٦ بيان تحريم الغلول وما جاء في الترهيب من الغلول وهو مبعث نفيس
٣٤٧ بيان أن الاسرى من جملة الغنيمة
٣٤٨ بيان جواز قتل الاسرى أو فدائهم أو غير ذلك وما جاء في ذلك
٣٤٨ بيان جواز استرقاق العرب وأدلة ذلك وهو بمحض شريف
٣٤٩ بيان حكم قتل الجاسوس وما جاء في ذلك
٣٥٠ بيان أن الحرب اذا أسلم قبل القدرة عليه أحرز أمواله وأدلة ذلك
٣٥٠ بيان أن عبد الكافر اذا أسلم ثبتت له الحرية
٣٥١ حكم الارض المفتومة مفوض الى الامام يفعل فيها ما فيه المصلحة وتفصيل ذلك
٣٥٢ بيان أن من آمنه أحد المسلمين صار آمناً وما جاء في ذلك
٣٥٣ بيان جواز مهادنة الكفار وتفصيل القول في ذلك
٣٥٤ اختلاف أهل العلم في جواز مصادرة الكفار على رد من جاء منهم مسلماً
٣٥٤ بيان جواز المهادنة وتحقيق القول فيها
٣٥٥ بيان من تؤخذ منه الجزية وبيان قدرها في مذاهب الاثمة
٣٥٦ بيان منع المشركين وأهل الذمة من توطين جزيرة العرب وما جاء في ذلك
٣٥٧ بيان مذاهب العلماء في دخول الكافر

مشمولات الجزء الثاني من الروضة الندية شرح الدرر البهية ٣٧٥

صفحة	صفحة
٣٦٢ (فصل) وطاعة الاثمة واجبة الا في معصية الله	المسجد وتحقيق القول فيه
٣٦٣ النهي عن الخروج على الاثمة وما جاء في ذلك	٣٥٨ بيان وجوب قتال البغاة حتى يرجعوا الى الحق وهو مبحث نقبس
٣٦٤ وجوب الصبر على جور الاثمة وتحقيق ذلك بالاحاديث الصحيحة	٣٥٩ بيان حكم قتل أسير البغاة وغنيمة أموالهم وغير ذلك من المهمات
٣٦٥ خاتمة الكتاب	٣٦٠ بيان أنه لا قصاص في أيام الفتنة وما جاء في ذلك

تم الفهرست



Bibliotheca Alexandrina

0588620

